

فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بغير من أبي بكر بأسرار كتب صحيح البخاري

قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً
وأثرى على مقابلة نسق الطبع والنسب
عبد العزيز بن عبد الله بن باز
الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

قام باغرامه وصحى وأثرى على طبعه
محب الدين الخطيب

رقم كسبه وأبوابة وأماريته
محمد فؤاد عبد الباقي

المجلد التاسع

دار المعرفة

بيروت - لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري على ترتيب حروف المعجم (*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)	٨٦ - الحدود (ج ١٢)	٣٧ - الإجارة (ج ٤)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٩٥ - أخبار الآحاد (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)
٩٢ - الفتن (ج ١٣)	٤١ - الحرث والمزراعة (ج ٥)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	١٠ - الأذان (ج ٢)
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)	٣٨ - الحوالة (ج ٤)	١٠ - الأذان (ج ٢)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٨٨ - استنابة المرتدين (ج ١٢)
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)	٦ - الحيض (ج ١)	٨٨ - استنابة المرتدين (ج ١٢)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	١٥ - الاستسقاء (ج ٢)
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)	٩٠ - الجبل (ج ١٢)	١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٤٣ - الاستقراض (ج ٥)
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)	٤٤ - الخصومات (ج ٥)	٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٧٩ - الاستئذان (ج ١١)
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)	٥٧ - الخمس (ج ٦)	٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٧٤ - الأشربة (ج ١٠)
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)	١٢ - الخوف (ج ٢)	٧٤ - الأشربة (ج ١٠)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)
٨٢ - القدر (ج ١١)	٨٠ - الدعوات (ج ١١)	٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٧٠ - الأطعمة (ج ٩)
١٦ - الكسوف (ج ٢)	٨٧ - الديات (ج ١٢)	٧٠ - الأطعمة (ج ٩)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)	٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)	٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)
٣٩ - الكفالة (ج ٤)	٨١ - الرفاق (ج ١١)	٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٨٩ - الإكراه (ج ١٢)
٧٧ - اللباس (ج ١٠)	٤٨ - الرهن (ج ٥)	٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٦٠ - الأنبياء (ج ٦)
٤٥ - اللفظة (ج ٥)	٢٤ - الزكاة (ج ٣)	٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٢ - الإيمان (ج ١)
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)	١٧ - سجود القرآن (ج ٢)	٢ - الإيمان (ج ١)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٨٣ - الأيمان والنذور (ج ١١)
٢٧ - المحصر (ج ٤)	٣٥ - السلم (ج ٤)	٨٣ - الأيمان والنذور (ج ١١)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)
٧٥ - المرضى (ج ١٠)	٢٢ - السهو (ج ٣)	٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	١ - بدء الوحي (ج ١)
٤١ - المزراعة (ج ٥)	٥٦ - السير (ج ٦)	١ - بدء الوحي (ج ١)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٣٤ - البيوع (ج ٤)
٤٢ - المسافة (ج ٥)	٤٢ - الشرب والمسافة (ج ٥)	٣٤ - البيوع (ج ٤)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٣١ - التراويح (ج ٤)
٤٦ - المظالم (ج ٥)	٤٧ - الشركة (ج ٥)	٣١ - التراويح (ج ٤)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٩١ - التعبير (ج ١٢)
٦٤ - المغازي (ج ٧-٨)	٥٤ - الشروط (ج ٥)	٩١ - التعبير (ج ١٢)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)
٥٠ - المكاتب (ج ٥)	٣٦ - الشفعة (ج ٤)	٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)
٦١ - المناقب (ج ٦)	٥٢ - الشهادات (ج ٥)	١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٩٤ - التمني (ج ١٣)
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)	٨ - الصلاة (ج ١)	٩٤ - التمني (ج ١٣)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	١٩ - التهجد (ج ٣)
٩ - موافقت الصلاة (ج ٢)	٥٣ - الصلح (ج ٥)	١٩ - التهجد (ج ٣)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٩٧ - التوحيد (ج ١٣)
٨٣ - النذور (ج ١١)	٣٠ - الصوم (ج ٤)	٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٧ - التيمم (ج ١)
٦٩ - النفقات (ج ٩)	٧٢ - الصيد (ج ٩)	٧ - التيمم (ج ١)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)
٦٧ - النكاح (ج ٩)	٧٦ - الطب (ج ١٠)	٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)
٥١ - الهبة (ج ٥)	٦٨ - الطلاق (ج ٩)	٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	١١ - الجمعة (ج ٢)
١٤ - الوتر (ج ٢)	٤٩ - العتق (ج ٥)	١١ - الجمعة (ج ٢)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٢٣ - الجنائز (ج ٣)
١ - الوحي (ج ١)	٧١ - العقيقة (ج ٩)	٢٣ - الجنائز (ج ٣)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)
٥٥ - الوصايا (ج ٥)	٣ - العلم (ج ١)	٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	٢٥ - الحج (ج ٣)
٤ - الوضوء (ج ١)	٢٦ - العمرة (ج ٣)	٢٥ - الحج (ج ٣)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
٤٠ - الوكالة (ج ٤)	٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
	١٣ - العيدين (ج ٢)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	

(*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.
(يوسف المرعشي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦٦ - كتاب فضائل القرآن

١ - باب كيف نزل الوحي ، وأول ما نزل

قال ابن عباس : المهيمن الأمين . للقرآن أمين على كل كتاب قبله

٤٩٧٨ ، ٤٩٧٩ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن شعبان عن يحيى عن أبي سلمة قال : أخبرني عائشة وابن عباس رضي الله عنهم قالا : أئت النبي ﷺ بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن ، وبالمدينة عشر سنين .
٤٩٨٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا معتمر قال سمعت أبي عن أبي عثمان قال : « أنيئت أن جبريل أتى النبي ﷺ وعنده أم سلمة ، فجعل يتحدث ، فقال النبي ﷺ لأم سلمة : من هذا ؟ أو كما قال . قالت : هذا وحية . فلما قام قالت : والله ما حميته إلا إياه ، حتى سمعت خطبة النبي ﷺ يُخبر خبر جبريل . أو كما قال . قال أبي قلت لابي عثمان : من سمع هذا ؟ قال : من أسامة بن زيد ،

٤٩٨١ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الأيث حدثنا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « قال النبي ﷺ : ما من الأنبياء بي إلا أهلك من الآيات ما ملأ آمن عليه البشر ، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة »

[الحديث ٤٩٨١ - طريقه في : ٧٢٧٤]

٤٩٨٢ - حدثنا عمرو بن محمد حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن رِشباب قال : « أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه أن الله تعالى فابع على رسوله ﷺ قبل وفاته حتى توفاه أكثر ما كان الوحي ، ثم توفي رسول الله ﷺ بعد »

٤٩٨٣ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن الأسود بن قيس قال سمعت جندباً يقول : « اشكى الذي ﷺ فلم يغم لهة أو ليلتين ، فأنته امرأة قالت : يا محمد ما أرى شيطانك إلا قد تركك ، فأنزل الله عز وجل (والضحى والليل إذا سجى ، ما ودعك ربك وما قلى) »

(كتاب فضائل القرآن) . ثبتت البسمة و كتاب ، لأبي ذر ، ووقع لغيره فضائل القرآن ، حـب

قوله (باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل) كذا لأبي ذر ، نزل ، بلفظ الفعل الماضي ، ولغيره وكيف نزل الوحي ، بصيغة الجمع ، وقد تقدم البحث في كيفية نزوله في حديث عائشة ، أن الحادث بن هشام سأل النبي ﷺ كيف يأتيك الوحي ، في أول الصحيح ، وكذا أول نزوله في حديثها ، أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة ، لكن التعبير بأول ما نزل أخص من التعبير بأول ما بدى ، لأن النزول يقتضى وجود من ينزل به ، وأول ذلك بحى . الملك له عيانا مبلغا عن الله بما شاء من الوحي ، وإيجاء الوحي أعم من أن يكون بانزال أو بالهام ، سواء وقع ذلك في النوم أو في اليقظة . وأما انتزاع ذلك من أحاديث الباب فساد ذكره إن شاء الله تعالى عند شرح كل حديث منها . قوله (قال ابن عباس : الميهن الأمين ، القرآن أمين على كل كتاب قبله) تقدم بيان هذا الأثر وذكر من وصله في تفسير سورة المائدة ، وهو يتعلق بأصل الترجمة وهي فضائل القرآن ، وتوجيه كلام ابن عباس أن القرآن تضمن تصديق جميع ما أنزل قبله ، لأن الأحكام التي فيه إما مقررة لما سبق وإما ناسخة . وذلك يستدعي إثبات المنسوخ - وإما مجمدة ، وكل ذلك دال على تفضيل المجدد . ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث : الأول والثاني حديثا ابن عباس وعائشة معا . قوله (عن شيبان) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . قوله (لبك النبي ﷺ بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشر سنين) كذا الكشميني ، ولغيره . وبالمدينة عشرا ، بأبهام المعداد ، وهذا ظاهره أنه ﷺ عاش ستين سنة إذا انضم إلى المشهور أنه بعث على رأس الأربعين ، لكن يمكن أن يكون الراوى أخطى الكسر كما تقدم بيانه في الوفاة النبوية ، فإن كل من روى عنه أنه عاش ستين أو أكثر من ثلاث وستين جاء عنه أنه عاش ثلاثا وستين ، فلمتمد أنه عاش ثلاثا وستين ، وما يخالف ذلك (ما أن يحمل على إلغاء الكسر في الستين ، وأما على جبر الكسر في المشهور ، وأما حديث الباب فيمكن أن يجمع بينه وبين المشهور بوجه آخر ، وهو أنه بعث على رأس الأربعين ، فكانت مدة وحى المام ستة أشهر إلى أن نزل عليه الملك في شهر رمضان من غير فترة ، ثم نزل الوحي ، ثم تواتر وتتابع ، فكانت مدة تواتر وتتابه بمكة عشر سنين من غير فترة ، أو أنه على رأس الأربعين قرن به ميكانيل أو اسرافيل فكان باقى إليه الكلمة أو الشئ . مدة ثلاث سنين كما جاء من وجه مرسل ، ثم قرن به جبريل فكان ينزل عليه بالقرآن مدة عشر سنين بمكة . ويؤخذ من هذا الحديث مما يتعلق بأثر جملة أنه نزل مفرقا ولم ينزل جملة واحدة ، ولعله أشار إلى ما أخرجه النسائي وأبو عبيد والحاكم من وجه آخر عن ابن عباس قال : أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا في ليلة القدر ، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة . وقرأ (وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث) الآية ، وفي رواية للحاكم والبيهقي في الدلائل « فرق في السنين ، وفي أخرى صحيحة لابن أبي شبة والحاكم أيضا ، وضع في بيت العزة في السماء الدنيا ، لجعل جبريل ينزل به على النبي ﷺ ، وإسناده صحيح ، ووقع في « المنهاج للحلي » : أن جبريل كان ينزل منه من اللوح المحفوظ في ليلة القدر إلى السماء الدنيا قدر ما ينزل به على النبي ﷺ في تلك السنة إلى ليلة القدر التي تليها ، إلى أن أنزله كله في عشرين ليلة من عشرين سنة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ، وهذا أورده ابن الأنباري من طريق ضعيفة ومنقطة أيضا ، وما تقدم من أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ثم أنزل بعد ذلك مفرقا هو الصحيح المعتمد . وحكى الماوردي في تفسير ليلة القدر

أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة وأن الحفظلة نجمته على جبريل في عشرين ليلة وأن جبريل نجمه على النبي ﷺ في عشرين سنة، وهذا أيضا غريب، والمعتمد أن جبريل كان يعارض النبي ﷺ في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة، كذا جزم به الشعبي فيما أخرجه عنه أبو عبيد وابن أبي شبة بإسناد صحيح، وسيأتي مزيد لذلك بعد ثلاثة أبواب. وقد تقدم في بدء الوحي أن أول نزول جبريل بالقرآن كان في شهر رمضان، وسيأتي في هذا الكتاب أن جبريل كان يعارض النبي ﷺ بالقرآن في شهر رمضان، وفي ذلك حكمتان: إحداهما تعاضده، والأخرى تبقية ما لم ينسخ منه ورفع ما نسخ، فكان رمضان ظرفا لانزاله جملة وتفصيلا وعرضا وأحكاما. وقد أخرج أحمد والبيهقي في الشعب، عن وائلة بن الأسقع أن النبي ﷺ قال: «أزات التوراة است مضين من رمضان. والانجيل ثلاث عشرة خلعت منه، والزبور ثمان عشرة خلعت منه، والقرآن لأربع وعشرين خلعت من شهر رمضان». وهذا كله مطابق لقوله تعالى (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) وقوله تعالى (إنا أنزلناه في ليلة القدر) فيحتمل أن تكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة، فأُنزل فيها جملة إلى سماء الدنيا، ثم أنزل في اليوم الرابع والعشرين إلى الأرض أول (اقرأ باسم ربك) ويستفاد من حديث الباب أن القرآن نزل كله بمكة والمدينة خاصة، وهو كذلك، لكن نزل كثير منه في غير الحرمين حيث كان النبي ﷺ في سفر حج أو عمرة أو غزاة، ولكن الاصطلاح أن كل ما نزل قبل الهجرة فهو مكى، وما نزل بعد الهجرة فهو مدنى، سواء نزل في البلد حال الإقامة أو في غيرها حال السفر، وسيأتي مزيد لذلك في باب تأليف القرآن. الحديث الثالث. قوله (حدثنا معتمر) هو ابن سليمان التيمي. قوله (قال أنبئت أن جبريل) فاعل «قال» هو أبو عثمان الأنهدى. قوله (أنبئت) بضم أوله على البناء للجھول، وقد عينه في آخر الحديث. ووقع عند مسلم في أوله زيادة حذفها البخاري عمدا لكونها موقوفة ولعدم تعلقها بالباب وهي: عن أبي عثمان عن سليمان قال «لأنكون أن استطعت أول من يدخل السوق». الحديث «وقوف»، وقد أورده البرقاني في مستخرجه من طريق عاصم عن أبي عثمان عن سليمان مرفوعا. قوله (فقال لام سنة: من هذا)؟ فاعل ذلك النبي ﷺ، استفهم أم سلة عن الذي كان يحدثه هل فطنك لكونه ملكا أو لا. قوله (أو كما قال) يريد أن الراوى شك في اللفظ مع بقاء المعنى في ذهنه، وهذه الكلمة كثر استعمال المحدثين لها في مثل ذلك. قال الداودى، هذا السؤال إنما وقع بعد ذهاب جبريل، وظاهر سياق الحديث بخالفه) كذا قال، ولم يظهر لي ما ادعاء من الظهور، بل هو محتمل للأمرين. قوله (قالت هذا دحية) أى ابن خليفة الكلبى الصحابى المشهور، وقد تقدم ذكره في حديث ابن سفيان الطويل في قصة هرقل أول الكتاب، وكان موصوفا بالجمال، وكان جبريل يأتي النبي ﷺ غالبا على صورته. قوله (فلما قام) أى النبي ﷺ أى قام ذاهبا إلى المسجد، وهذا يدل على أنه لم ينكر عليها مظهره من أنه دحية اكتفاء بما سبق منه في الخطبة بما يوضح لها المقصود. قوله (ماحسبه إلا إياه) هذا كلام أم سلة، وعند مسلم «فقال أم سلة أين ألقه ماحسبه إلا إياه، وأبى من حروف القسم، وفيها لغات قد تقدم بيانها. قوله (حتى سمعت خطبة النبي ﷺ بخبر بخبر جبريل أو كما قال) في رواية مسلم «بخبرنا خبرنا» وهو تصحيف به عليه عياض، قال النووي: وهو الموجود في نسخ بلادنا. قلت: ولم أر هذا الحديث في شيء من المسانيد إلا من هذا الطريق فهو من غرائب الصحيح، ولم أقف في شيء من الروايات على بيان هذا الخبر في أي قصة، ويحتمل أن يكون في قصة بنى قريظة، فقد وقع في دلائل البيهقي، وفي

والغيلانيات، من رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه، وعن عائشة أنها رأت النبي ﷺ يكلم رجلا وهو راكب، فلما دخل قلت: من هذا الذي كنت تسكبه، قال: بمن تشبهه؟ قلت: بدحية بن خليفة، قال: ذاك جبريل أمرني أن أمضي إلى بني قريظة، قوله (قال أبي) بفتح الهمزة وكسر الموحدة الخفيفة، والقائل هو معتبر بن سليمان، وقوله: قلت لأبي عثمان، أي النهدي الذي حدثه بالحديث، وقوله: وعن سمعت هذا؟ قال من أسامة بن زيد، فيه الاستفسار عن اسم من أجه من الرواة ولو كان الذي أجه ثقة مستمدا، وقائده احتمال أن لا يكون عند السامع كذلك، فني بيانه رفع لهذا الاحتمال، قال عياض وغيره: وفي هذا الحديث أن للملك أن يتصور على صورة الآدمي. وأن له هر في ذاته صورة لا يستطيع الآدمي أن يراه فيها لضعف القوى البشرية إلا من يشاء الله أن يقويه على ذلك، ولهذا كان غالب ما بآتي جبريل إلى النبي ﷺ في صورة الرجل كما تقدم في بدء الوحي، وأحيانا يشتمل لى الملك رجلا، ولم ير جبريل على صورته التي خلق عليها إلا مرتين كما ثبت في الصحيحين. ومن هنا يتبين وجه دخول حديث أسامة هذا في هذا الباب. قالوا وفيه فضيلة لأم سلمة رلدحية، وفيه نظر، لأن أكثر الصحابة رأوا جبريل في صورة الرجل لما جاء فسأله عن الإيمان والاسلام والاحسان، ولأن اتفاق الشبه لا يستلزم اثبات فضيلة معنوية، وغايته أن يسكون له مزية في حسن الصورة حسب، وقد قال جليل لاين قطن حين قال ان الدجال أشبه الناس به فقال: أبصرتي شبه؟ قال: لا، الحديث الرابع. قوله (عن أبيه) هو أبو سعيد المقبري كيسان، وقد سمع سعيد المقبري الكثير من أبي هريرة وسمع من أبيه عن أبي هريرة، ووقع الأمران في الصحيحين، وهو دال على تثبت سعيد وتحريره. قوله (ما من الأنبياء نبي إلا أعطى) هذا دال على أن النبي لا بد له من معجزة تقتضى إيمان من شاهدها بصدقه، ولا يبصره من أصر على المعاندة. قوله (من الآيات) أي المعجزات الخوارق. قوله (ما مثله آمن عليه البشر) ما موصولة رفعت مفعولا ثانيا لأعطى، ومثله مبتدأ، وآمن خبره، والمثل يطلق ويراد به عين الشيء وما يساويه، والمعنى أن كل نبي أعطى آية أو أكثر من شأن من يشاهدها من البشر أن يؤمن به لأجلها، وعليه بمعنى اللام أو الباء الموحدة، والدكئة في التعبير بها تضمناها معنى الثلبة، أي يؤمن بذلك مغلوبا عليه بحجب لا يستطيع دفعه عن نفسه، لكن قد يجحد فيما ند، كما قال الله تعالى (وجحدوا بها واستيقنتها أقسام ظلالا) وقال الطيبي: الرجوع إلى الموصول ضمير الجبرود في عليه وهو حال، أي مغلوبا عليه في التحدي، والمراد بالآيات المعجزات ووقع المثل موقعه من قوله (فأتوا بسورة مثله) أي على صفته من البيان وعلو الطبقة في البلاغة. (تنبيه): قوله «آمن»، وقع في رواية حكاه ابن قرقول «أو من»، يضم الهمزة ثم واو. وسيأتي في كتاب الاعتصام. قال وكتبها بعضهم بالياء الأخيرة بدل الواو. وفي رواية القاسمي «آمن»، ينهد مد من الأمان، والأول هو المعروف. قوله (وانما كان الذي أوتيته وحيا أوحاه الله إلى) أي أن معجرتي التي تحدث بها الوحي الذي أئول على وهو القرآن لما اشتمل عليه من الاعجاز الواضح، وليس المراد حصر معجزاته فيه ولا أنه لم يوت من المعجزات ما أوتى من تقدمه، بل المراد أنه المعجزة العظمى التي اغتص بها دونه غيره، لأن كل نبي أعطى معجزة خاصة به لم يعطها بعينها غيره تحدى بها قومه، وكانت بمعجزة كل نبي تقع مناسبة لحال قومه كما كان البحر قائما عند فرعون لجاءه موسى بالصاع على صورة ما يصنع السحرة فكنتها ففقد ما صنعوا، ولم يقع ذلك بمينه غيره. وكذلك أجاء عيسى الموق وإبراهيم الأكمة والأبرص لتكون

الاطباء والحكماء كانوا في ذلك الزمان في غاية الظهور ، فأتاهم من جنس عملهم بما لم تصل قدرتهم اليه ، ولهذا لما كان العرب الذين بعث فيهم النبي ﷺ في الغاية من البلاغة جاءهم بالقرآن الذي تحداهم أن يأتيوا بسورة مثله فلم يقدروا على ذلك . وقيل المراد أن القرآن ليس له مثل لا صورة ولا حقيقة ، بخلاف غيره من المعجزات فاتها لا تخلو عن مثل . وقيل المراد أن كل نبي أعطى من المعجزات ما كان مثله لمن كان قبله صورة أو حقيقة ، والقرآن لم يأت أحد قبله مثله ، فلماذا أردفه بقوله وفأرجو أن أكون أكثرهم تابعا . - وقيل المراد أن الذي أوتيته لا يتطرق اليه تخيل ، وإنما هو كلام معجز لا يقدر أحد أن يأتي بما يتخيل منه التشبيه به ، بخلاف غيره فانه قد يقع في معجزاتهم ما يقدر الساحر أن يخيل شبهه فيحتاج من يميز بينهما إلى نظر ، والنظر عرضة للخطأ ؛ فقد يخطئ الناظر فيظن تساويهما . وقيل المراد أن معجزات الانبياء انقضت بانقراض أعصارهم فلم يشاهدها إلا من حضرها ، ومعجزة القرآن مستمرة إلى يوم القيامة ، وخبره للعامة في أسلوبه وبلاغته وأخباره بالمفاتيح ، فلا يمر عصر من الأعصار إلا وبظرفه شيء مما أخبر به أنه سيكون يدل على صحة دعواه ، وهذا أقوى المحتملات ، وتكليفه في الذي بعده . وقيل المعنى أن المعجزات الماضية كانت حسية تشاهد بالابصار كسفانة صالح وعصا موسى ، ومعجزة القرآن تشاهد بالبصيرة فيكون من يتبصر لأجلها أكثر ، لأن الذي يشاهد بعين الرأس ينقراض بانقراض مشاهدته ، والذي يشاهد بعين العقل باق يشاهده كل من جاء بعد الأول مستمرا . قلت : ويمكن نظم هذه الأقوال كلها في كلام واحد ؛ فإن محصلها لا ينافي بهضه بمضاهي قوله (فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة) رتب هذا الكلام على ما تقدم من معجزة القرآن المستمرة لكثرة قاعدته وعموم نفعه ، لاشتماله على المعسورة والحجة والإخبار بما سيكون ، فعم نفعه من حضر ومن غاب ومن وجد ومن سيجد ، لحسن ترتيب الرجوى المذكورة على ذلك ، وهذه الرجوى قد تحققت ، فانه أكثر الانبياء تبعا ، وسيأتي بيان ذلك واضحا في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . وقطاع هذا الحديث بالترجمة من جهة أن القرآن إنما نزل بالوحى الذى يأتي به الملك لا بالإنسان ولا بالإلهام . وقد جمع بعضهم إعجاز القرآن في أربعة أشياء : أحدها حسن تأليفه والتتام كله مع الإيجاز والبلاغة ، ثانيها صورة سباقه وأسلوبه المخالف لأساليب كلام أهل البلاغة من العرب نظما ونثرا حتى حارت فيه عقولهم ولم يجدوا إلى الابتناء بشئ مثله مع توفر دواعيهم على تحصيل ذلك وتقريره لهم على العجز عنه ، ثالثها ما اشتمل عليه من الإخبار عما مضى من أحوال الأمم السالفة والشرائع الدائرة بما كان لا يعلم منه بعضه إلا النادر من أهل الكتاب ، رابعها الإخبار بما سيأتى من الكوائن التى وقع بعضها في العصر النبوى وبعضها بعده . ومن غير هذه الأربعة آيات وردت بتعجيز قوم في قضايا أنهم لا يفعلونها فعبجروا عنها مع توفر دواعيهم على تكذيبه ، كتمنى اليهود الموت ، ومنها الروعة التى تحصل لسامعه ، ومنها أن قارنه لا يعمل من ترواده وسامعه لا ينجبه ولا يزداد بكثرة التكرار إلا طراوة ولذاذة . ومنها أنه آية باقية لاتقدم ما بقيت الدنيا ، ومنها جمعه للعلم ومعارف لاتنفى عما فيها ولا تنهى فوائدها . اهـ ملخصا من كلام عياض وغيره . الحديث الخامس : قوله (حدثنا عمرو بن محمد) هو الناقد ، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج . وكذا أخرجه مسلم عن عمرو بن محمد الناقد وغيره عن يعقوب بن إبراهيم . ووقع في الأطراف لحاف حدثنا عمرو بن علي الفلاس ، ورأيت في نسخة معتمدة من رواية النسفي عن البخارى وحدثنا عمرو بن خالد ، وأظنه تصحيفا ، والاول هو الممتد ، فإن الثلاثة وإن كانوا

معروفين من شيوخ البخاري، لكن الناقد أخص من غيره بالرواية عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ورواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب من رواية الأقران، بل صالح بن كيسان أكبر سنا من ابن شهاب وأقدم سماعا، وإبراهيم بن سعد قد سمع من ابن شهاب كما سيأتي تصريحه بتحديثه له في الحديث الآتي بعد باب واحد. قوله (إن الله تابع على رسوله ﷺ قبل وفاته) كذا للأكثر، وفي رواية أبي ذر: إن الله تابع على رسوله الوحي قبل وفاته، أي أكثر إنزاله قرب وفاته ﷺ، والبر في ذلك أن الوفود بعد فتح مكة كثروا وكثر سؤا لهم عن الأحكام فكثرت النزول بسبب ذلك. ووقع لي سبب تحديث أنس بذلك من رواية الدراوردي عن الإمامي عن الزهري، سألت أنس بن مالك: هل فر الوحي عن النبي ﷺ قبل أن يموت؟ قال: أكثر ما كان وأجمه، أورده ابن يونس في تاريخ مصر، في ترجمة محمد بن سعيد بن أبي مرزوق. قوله (حتى توفاه أكثر ما كان الوحي) أي الزمان الذي وقعت فيه وفاته كان نزول الوحي فيه أكثر من غيره من الأزمنة. قوله (ثم توفي رسول الله ﷺ بعد) فيه إظهار ما تضمنته الآية في قوله «حتى توفاه الله»، وهذا الذي وقع أخيرا على خلاف ما وقع أولا، فإن الوحي في أول البعثة فتر فترة ثم كثر، وفي أثناء النزول بمكة لم ينزل من السور الطوال إلا القليل، ثم بعد الهجرة نزلت السور الطوال المشتملة على غالب الأحكام، إلا أنه كان الزمن الأخير من الحياة النبوية أكثر الأزمنة نزولا بالسبب المتقدم، وبهذا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة انضمامه الإشارة إلى كيفية النزول. الحديث السادس: قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري، وقد تقدم شرح الحديث قريبا في سورة الضحى، ووجه إرواده في هذا الباب الإشارة إلى أن تأخير النزول أحيانا إنما كان يقع لحكمة تقتضي ذلك لا لقصد تركه أصلا، فكان نزوله على أنحاء شتى: نارة بقتابع، ونارة بترأخي. وفي إنزاله مفرقا وجوه من الحكمة: منها تسهيل حفظه لانه لو نزل جملة واحدة على أمة أمية لا يقرأ أغلبهم ولا يكتب لشيء عالجهم حفظه. وأشار سبحانه وتعالى إلى ذلك بقوله ردا على الكفار ﴿وقالوا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة، كذلك - أي أنزلناه مفرقا - لنثبت به فؤادك﴾. وبقوله تعالى ﴿وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث﴾. ومنها ما يستلزمه من الشرف له والعناية به لكثرة تردد رسول ربه إليه يعلمه بأحكام ما يقع له وأجوبة ما يسأل عنه من الأحكام والحوادث. ومنها أنه أنزل على سبعة أحرف، فناسب أن ينزل مفرقا، إذ لو نزل دفعة واحدة لثق ببيانها عادة. ومنها أن الله قدر أن ينسخ من أحكامه ما شاء، فكان إنزاله مفرقا لينفصل الناسخ من المنسوخ أولى من إنزالها معا. وقد ضبط النقلة ترتيب نزول السور كما سيأتي في باب تأليف القرآن، ولم يضبطوا من ترتيب نزول الآيات إلا قليلا، وقد تقدم في تفسير ﴿اقرأ باسم ربك﴾ أنها أول سورة نزلت، ومع ذلك فنزل من أولها أولا خمس آيات ثم نزل باقيها بعد ذلك، وكذلك سورة المدثر التي نزلت بعدها نزل أولها أولا ثم نزل سائر ما بعدها. وأوضح من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس عن عثمان قال «كان النبي ﷺ ينزل عليه الآيات فيقول: ضموها في السورة التي يذكر فيها كذا، إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى

٣ - باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب، ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا - بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾

٤٩٨٤ - حدثنا أبو البنان أخبرنا شبيب عن الزهري وأخبرني أنس بن مالك قال «فأمر عثمان زيد

ابن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها في اللصايف ، وقال لهم : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن ، فاكتبوها بلسان قريش ، فإن القرآن أنزل بلسانهم ، ففعلوا .

٤٩٨٥ - حدثنا أبو نعيم حدثنا همام حدثنا عطاء ح : وقال مسدد حدثنا يحيى عن ابن مبرج قال أخبرني عطاء قال أخبرني صفوان بن يحيى بن أمية أن بعل كاذب يقول : لئن أرى رسول الله ﷺ حين ينزل عليه الوحي ، فلما كان النبي ﷺ بالجعرانة وعليه ثوب قد أظلم عليه ومعه الناس من أصحابه ، إذ جاءه رجل متضمخ بطيب فقال : يا رسول الله : كوف ترى في رجل أحرم في جبة بعد ما تصمخ بطيب ، فنظر النبي ﷺ ساعة فجاءه الوحي ، فأشار عمر إلى بعل أي تعال ، فجاء بعل فأدخل رأسه ، فإذا هو بمحمر الوجه يقط كذلك ساعة ، ثم مرى عنه فقال : أين الذي يسألني عن العمرة آفيا ؟ فالتبس الرجل فنجى به إلى النبي ﷺ فقال : أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرّات ، وأما الجبة فانزعها ، ثم اصنع في ممرتك كما تصنع في حبك .

قوله (باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب ، قرأنا عربيا - بلسان عربي مبين) في رواية أبي ذر : لقول الله تعالى قرأنا الخ . وأما نزوله بلغة قريش فذكر في الباب من قول عثمان وقد أخرج أبو داود من طريق كعب الأضاري أن عمر كتب إلى ابن مسعود أن القرآن نزل بلسان قريش ، فأقرى الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل ، وأما عطف العرب عليه فن عطف العام على الخاص ، لأن قريشا من العرب ، وأما ما ذكره عن الآيتين فهو حجة لذلك . وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف ، من طريق أخرى عن عمر قال : إذا اختلفتم في اللغة فاكتبوها بلسان مضر ، اهـ ومضر هو ابن نزار بن معد بن عدنان واليه تنتهي أنساب قريش وفيس وهذيل وغيرهم . وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني : معنى قول عثمان : نزل القرآن بلسان قريش ، أي معظمه ، وأنه لم يبق دالة قاطعة على أن جميعه بلسان قريش ، فإن ظاهر قوله تعالى (إنا جعلناه قرآنا عربيا) أنه نزل بجميع السنة العرب ، ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة أو هما دون اليمن أو قريشا دون غيرهم فعليه البيان ، لأن اسم العرب يتناول الجميع تناولا واحدا ، ولو ساغت هذه الدعوى لساغ للأخر أن يقول نزل بلسان بني هاشم مثلا لأنهم أقرب نسباً إلى النبي ﷺ من سائر قريش . وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون قوله : نزل بلسان قريش ، أي ابتداء نزوله ، ثم أبيع أن يقرأ بلغة غيرهم كما سيأتي تقريره في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ، اهـ . وتكملته أن يقال : أنه نزل أولا بلسان قريش أحد الأحرف السبعة ثم نزل بالأحرف السبعة المأذون في قراءتها تسجيلا وتبديها كما سيأتي بيانه ، فلما جمع عثمان الناس على حرف واحد رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولا بلسانه أولى الأحرف لحمل الناس عليه لسكونه لسان النبي ﷺ ولما له من الأولوية المذكورة ، وعليه يحمل كلام عمر لابن مسعود أيضا . قوله (وأخبرني) في رواية أبي ذر : فأخبرني أنس بن مالك قال قال فامر عثمان ، هو معطوف على شيء محذوف يأتي بيانه في الباب الذي بعده ، فاقصر المصنف من الحديث على موضع الحاجة منه وهو قول عثمان ، فاكتبوه بلسانهم ، أي

قريش . قوله (أن ينسخوها في المصاحف) كذا الأكثر ، والضمير للسور أو الآيات أو الصحف التي أحضرت من بيت حفصة ، ولكشميني ، أن ينسخوها ما في المصاحف ، أي ينقلوا الذي فيها إلى مصاحف أخرى ، والاول هو المعتمد لأنه كان في صحف لا مصاحف . قوله (وقال مسدد حدثنا يحيى) في رواية أبي ذؤيب بن سعيد ، وهو القطان ، وهذا الحديث وقع لنا موصولا في رواية مسدد من رواية معاذ بن المنثري عنه كما بينته في التعليق . قوله (أن يعلى) هو ابن أمية والد صفوان . قوله (كان يقول : ليتني أرى رسول الله ﷺ الخ) هذا صورته مرسل ، لأن صفوان بن يعلى ما حضر القصة ، وقد أوردته في كتاب العمرة من كتاب الحج بالاستناد الآخر المذكور هنا عن أبي نعيم عن همام قال فيه : من صفوان بن يعلى عن أبيه ، فوضح أنه ساقه هنا على لفظ رواية ابن جريج ، وقد أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن خالد عن يحيى بن سعيد بن زحر اللفظ الذي ساقه المصنف هنا ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الحج . وقد خفي وجه دخوله في هذا الباب على كثير من الأئمة حتى قال ابن كثير في تفسيره : ذكر هذا الحديث في الترجمة التي قبل هذه أظهر وأبين ، فلمل ذلك وقع من بعض النساخ . وقيل بل أشار المصنف بذلك إلى أن قوله تعالى (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه) لا يستلزم أن يكون النبي ﷺ أرسل بلسان قريش فقط لكونهم قومه ، بل أرسل بلسان جميع العرب لأنه أرسل إليهم كلهم ، بدليل أنه خاطب الأعرابي الذي سأله بما يفهمه بعد أن نزل الوحي عليه بحجاب مسألة فدل على أن الوحي كان ينزل عليه بما يفهمه السائل من العرب قريشيا كان أو غير قريش ، والوحي أهم من أن يكون قرآنا يتلى أولا يتلى . قال ابن بطال : مناسبة الحديث للترجمة أن الوحي كله متلوا كان أو غير متلوا إنما نزل بلسان العرب ، ولا يرد على هذا كونه ﷺ يبعث إلى الناس كافة عربيا وعجميا وغيرهم لأن اللسان الذي نزل عليه به الوحي عربي وهو يبلغه إلى طوائف العرب وهم يترجمونه لغير العرب بألسنتهم ، ولذا قال ابن المنير : كان إدخال هذا الحديث في الباب الذي قبله أليق ، لكن أهله قصد التنبيه على أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة ولسان واحد

٣ - باب جمع القرآن

٤٩٨٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل عن إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن عبيد بن السباق « أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : أرسل إلى أبو بكر الصديق مقل أهل البكامة ، فإذا عمر بن الخطاب عنده ، قال أبو بكر رضي الله عنه : إن عمر أتاني فقال إن القتل قد امتحَرَ يوم البكامة بقرء القرآن ، وإني أخشى إن استحَرَ القتل بالقرء بأبوابنا فيذهب كثير من القرآن ، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن . قلت لعمر : كيف فعل شيء لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ قال عمر : هذا والله خير . فلم يزل عمر يرجعني حتى شرح الله صدري لنك ورايت في ذلك الذي رأى عمر . قال زيد قال أبو بكر : إنك رجل شاب عاقل لا تهيمك ، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ ، فتتبع القرآن فأجبه . فوالله لو كانوا نقل جبل من الجبال ما كان أهل علي مما

أمرني به من جمع القرآن . قلت : كيف تفعلون شيئاً لم يفعل رسول الله ﷺ ؟ قال : هو والله خير . فلم يزل أبو بكر يرجعني حتى شرح الله صدرى لأذى شرح له صدر أبى بكر وعمر رضى الله عنهما . فتنبعت القرآن أجمعه من المسبب والخلاف وصُدور الرجال ، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبى خزيمة الأنصارى لم أجدها مع أحد غيره (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عيتم) ، حتى خاتمة براءة ، فكانت المصحف عند أبى بكر حتى نوفاه الله ، ثم عند عمر حياته ، ثم عند حفصة بنت عمر رضى الله عنه .

٤٩٨٧ - حدثنا موسى حدثنا إبراهيم حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه « أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يُحاذى أهل الشام في فقع إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لثمان : يا أمير المؤمنين ، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسل إلينا بالمصحف فنسخها في المصاحف ثم نردها إليك . فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث ابن هشام ، فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان الرهط القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنا نزل بلسانهم ، ففعلوا . حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف ود عثمان المصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق .

٤٩٨٨ - قال ابن شهاب وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال « فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها فالتسديدها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصارى : (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فالحقناها في سورتها في المصحف ،

قوله (باب جمع القرآن) المراد بالجمع هنا جمع مخصوص ، وهو جمع متفرقة في مصحف ، ثم جمع تلك المصحف في مصحف واحد مراتب السور . وسياق بعد ثلاثة أبواب د باب تأليف القرآن ، والمراد به هناك تأليف الآيات في السورة الواحدة أو ترتيب السور في المصحف . قوله (عن عبيد بن السباق) بفتح المهملة وتشديد الموحدة ، مدني يكنى أبا سعيد ، ذكره مسلم في الطبقة الأولى من التابعين ، لكن لم أر له رواية عن أقدم من سهل ابن حنيف الذي مات في خلافة علي ، وحديثه عنه عند أبى داود وغيره ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث ، لكنه كرره في التفسير والاحكام والتوحيد وغيرها أطولاً ومختصراً . قوله (عن زيد بن ثابت) هذا هو الصحيح عن الزمري أن قصة زيد بن ثابت مع أبى بكر وعمر عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت ، وقصة حذيفة مع عثمان عن أنس بن مالك ، وقصة زيد بن ثابت الآية من سورة الأحزاب في رواية عبيد بن السباق عن خارجة بن زيد

ابن ثابت عن أبيه ، وقد رواه إبراهيم بن اسماعيل بن مجمع عن الزهري فأدرج قصة آية سورة الاحزاب في رواية عبيد
ابن السباق ، وأغرب عمارة بن غزية فرواه عن الزهري فقال : « عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه ، وساق القصص
الثلاث بطولها : قصة زيد مع أبي بكر وعمر ، ثم قصة حذيفة ، ثم عثمان أيضا ، ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة
الاحزاب أخرجه الطبري ، وبين الخطيب في المدرج ، أن ذلك وهم منه وأنه أدرج بعض الاسانيد على بعض .
قوله (أرسل الى أبو بكر الصديق) لم أقف على اسم الرسول اليه بذلك ، وربما في الجزء الاول من وفوائد
الديرعاقولي ، قال : حدثنا إبراهيم بن إشار : حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد عن زيد بن ثابت قال :
قبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء . **قوله** (قتل أهل البغاة) أي عقب قتل أهل البغاة . والمراد بأهل
البغاة هنا من قتلهم من الصحابة في الواقعة مع مسيلة الكذاب ، وكان من شأنها أن مسيلة ادعى النبوة وقوى أمره
بعد موت النبي ﷺ : بارتداد كثير من العرب ، لجئوا اليه أبو بكر الصديق خالد بن الوليد في جمع كثير من الصحابة
لخاربه أشد محاربة ، الى أن خذله الله وقتله ، وقتل في غضون ذلك من الصحابة جماعة كثيرة قيل سبعمائة وقيل
أكثر . **قوله** (قد استحر) بسين مهملة ساكنة ومثناة مفتوحة بعدها حاء مهملة مفتوحة ثم راء ثقيلة ، أي اشتد
وكثر ، وهو استفعل من الحر لأن المكروه غالبا يضاف الى الحر ، كما أن المحبوب يضاف الى البرد يقولون : أخصني
الله عينه وأثر عينه . ووقع من تسمية القراء الذين أورد عمر في رواية سفيان بن عيينة المذكورة قتل سالم مولى أبي
حذيفة واقتله فلما قتل سالم مولى أبي حذيفة خشي عمر أن يذهب القرآن ، لجأ الى أبي بكر ، وسيأتي أن سالم
أحد من أمر النبي ﷺ بأخذ القرآن عنه . **قوله** (بالقراء بالمواطن) أي في المواطن ، أي الأماكن التي يقع فيها
القتال مع الكفار ، ووقع في رواية شعيب عن الزهري وفي المواطن ، وفي رواية سفيان : وأنا أخشى أن لا يأتي
المسلمون زحفا آخر إلا استحر القتل بأهل القرآن . **قوله** (فيذهب كثير من القرآن) في رواية بمقرب بن إبراهيم
ابن سعد عن أبيه من الزيادة : إلا أن يجموه ، وفي رواية شعيب : قبل أن يقتل الباقون ، وهذا يدل على أن كثيرا
من قتل في وقعة البغاة كان قد حفظ القرآن ، لكن يمكن أن يكون المراد أن يجمعهم جمعة لا أن كل فرد يجمعهم ،
وسيأتي مزيد بيان لذلك في باب من جمع القرآن ، ان شاء الله تعالى . **قوله** (قلت لعمر) هو خطاب أبي بكر لعمر ،
حكاه ثانيا لزيد بن ثابت لما أرسل اليه ، وهو كلام من يؤثر الانباع وينفر من الابتداع . **قوله** (لم يفعله رسول الله
ﷺ) تقدم من رواية سفيان بن عيينة تصريح زيد بن ثابت بذلك ، وفي رواية عمارة بن غزية : فنفر منها أبو بكر
وقال : أفعل ما لم يفعله رسول الله ﷺ ، وقال الخطابي وغيره : يحتمل أن يكون ﷺ إنما لم يجمع القرآن في
المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته ، فلما انقضى نزوله بوفاته ﷺ ألهم الله الخلفاء
الراشدين ذلك وقام لوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة المحمدية زادها الله شرفا ، فكان ابتداء ذلك على يد
الصديق رضي الله عنه بمشورة عمر ، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ، بإسناد حسن عن عبد خير
قال : سمعت عليا يقول : أعظم الناس في المصاحف أجرا أبو بكر ، رحمه الله على أبي بكر ، هو أول من جمع كتاب
الله . وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : لا تكتبوا غير القرآن
الحديث فلا ينافي ذلك ، لأن الكلام في كتابة مخصوصة على صفة مخصوصة ، وقد كان القرآن كله كتب في عهد النبي
ﷺ أسكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور ، وأما ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ، من

طريق ابن سيرين قال : قال علي : لما مات رسول الله ﷺ آيت أن لا آخذ على ردائي الا الصلاة جمعة حتى أجمع القرآن لجمعه ، فاستاده ضعيف لانقطاعه ، وعلى تقدير أن يكون محفوظا فراده بجمعه حفظه في صدره ، قال : والذي وقع في بعض طرقه حتى جمعه بين اللوحين ، وهم من راويه . قلت : وما تقدم من رواية عبد خير عن علي أصح ، فهو المعتمد . ووقع عند ابن أبي داود أيضا بيان السبب في إشارة عمر بن الخطاب بذلك ، فأخرج من طريق الحسن : ان عمر سأل عن آية من كتاب الله فقبل : كانت مع فلان فقتل يوم القيامة ، فقال : إنا لله ، وأمر بجمع القرآن ، فكان أول من جمعه في المصحف ، وهذا منقطع ، فان كان محفوظا حمل على أن المراد بقوله : فكان أول من جمعه ، أي أشار بجمعه في خلافة أبي بكر فذهب الجمع إليه لذلك . وقد تسوّل لبعض الروافض أنه يتوجه الاعتراض على أبي بكر بما فعله من جمع القرآن في المصحف فقال : كيف جاز أن يفعل شيئا لم يفعله الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام ؟ والجواب أنه لم يفصل ذلك إلا بطريق الاجتهاد السائغ الناشئ عن النصيحة منه لله ولرسوله واسكناه ولآئمة المسلمين وعامتهم ، وقد كان النبي ﷺ أذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه غيره ، فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابة ما كان مكتوبا ، ولذلك توقف عن كتابة الآية من آخر سورة براءة حتى وجدها مكتوبة ، مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه . وإذا تأمل المنصف ما فعله أبو بكر من ذلك جزم بأنه بعد في فضائله وينوب به عظيم منقبته ، لثبوت قوله ﷺ : من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها ، فاجمع القرآن أحد بعده إلا وكان له مثل أجره الى يوم القيامة . وقد كان لأبي بكر من الاعتناء بقراءة القرآن ما اختار معه أن يرد على ابن الدغنة جواره ويرضى بجوار الله ورسوله ، وقد تقدمت القصة مبسطة في فضائله ، وقد أعلم الله تعالى في القرآن بأنه يجمع في المصحف في قوله (يتلو محضاً مطهرة) الآية ، وكان القرآن مكتوبا في المصحف ، اسكن كانت مفرقة لجمعهما أبو بكر في مكان واحد ، ثم كانت بعده محفوظة الى أن أسر عثمان بالنسخ منها فنسخ منها عدة مصاحف وأرسل بها الى الامصار ، كما سيأتي بيان ذلك . قوله (قال زيد) أي ابن ثابت (قال أبو بكر) أي قال لي (إنك رجل شاب حافل لا تهملك ، وقد كنت تكتب الوحي) ذكر له أربع صفات متضمنة خصوصيته بذلك : كونه شابا فيسكون أنقطع لما يطالب منه ؛ وكونه عاقلا فيسكون أوعى له ، وكونه لا يهتم فزكن النفس إليه ، وكونه كان يكتب الوحي فيسكون أكثر عناية له . وهذه الصفات التي اجتمعت له قد توجد في غيره لكن مفرقة . وقال ابن بطال عن المهلب : هذا يدل على أن العمل أصل الحصول المحمود لأنه لم يصف زيدا بأكثر من العقل وجسده سببا لاثباته ورفع الثمة عنه ، كذا قال وفيه نظر ، وسيأتي مزيد البحث فيه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية سفيان بن عيينة : فقال أبو بكر ، أما اذا عزمت على هذا فأرسل الى زيد بن ثابت فادعه ، فانه كان شابا حدثا قويا يكتب الوحي لرسول الله ﷺ ، فأرسل إليه فادعه حتى يجمعه معنا . قال زيد بن ثابت : فأرسلنا الى فائتيهما ، فقالا لي : إنا نريد أن نجمع القرآن في شيء ، فاجمع معنا . وفي رواية عمارة بن غزيلة : فقال لي أبو بكر : ان هذا دعاني إلى أمر ، وأنت كاتب الوحي ، فان تك معه انبتمك ، وإن توافقني لا أفعل ، فاقضى قول عمر . فنفرت من ذلك ، فقال عمر : كله وما عليكوا فعملنا ، قال فظفرنا فقلنا : لا شيء واقع ، ما علينا . قال ابن بطال : إنما نضر أبو بكر أولا ثم زيد بن ثابت فانبا لانهما لم يحدا رسول الله ﷺ ففعله فكرهما أن يحلوا أنفسهما محل من يريد احتياط الدين على احتياط الرسول فلما نهما عمر على فائدة ذلك وأنه خشي أن يتخير الحال في المستقبل إذا لم يجمع

القرآن فيصير الى حالة الخفاء بعد الشهرة . رجما اليه . قال : ودل ذلك على أن فعل الرسول إذا تجرد عن القرائن - وكذا تركه - لا يدل على وجوب ولا محريم انتهى . وليس ذلك من الزيادة على احتياط الرسول . بل هو مستمد من القواعد التي مهدها الرسول ﷺ . قال ابن الباقلافي : كان الذي فعله أبو بكر من ذلك فرض كفاية ، بدلالة قوله ﷺ : لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن ، مع قوله تعالى (إن علينا جمعه وقرآنه) وقوله (إن هذا لفي الصحف الأولى) وقوله (رسول من الله يتلو صحفا مطهرة) . هل فكل أمر يرجع لاحصائه وحفظه فهو واجب على الكفاية ، وكان ذلك من النصيحة لله ورسوله وكتابه وائمة المسلمين وعامةهم . قال : وقد فهم عمر أن ترك النبي ﷺ جمعه لا دلالة فيه على المنع ، ورجع اليه أبو بكر لما رأى وجه الاصابة في ذلك ، وأنه ليس في المنقول ولا في المنقول ما ينافيه ، وما يترتب على ترك جمعه من ضياع بعضه ، ثم تابعهما زيد بن ثابت وسائر الصحابة على تصويب ذلك . قوله (فرائه لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل على مما أسرفي به) كانه جمع أولا باعتبار أبي بكر ومن وافقه ، وأفرد باعتبار أنه الأمر وحده بذلك . وزقع في رواية شعيب عن الزهري : لو كلفني ، بالافراد أيضا ، وإنما قال زيد بن ثابت ذلك لما خشيه من التقصير في إحصاء ما أمر بجمعه ، لكن الله تعالى يسره له ذلك كما قال تعالى (ولقد يسرنا القرآن للذكر) . قوله (فتبعت القرآن أجمعه) أي من الأشياء التي عندي وعند غيري . قوله (من المسب) يضم المهملتين ثم موحدة جمع عسيب وهو جريد النخل ، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف المريض . وقيل العسيب طرف الجريدة المريض الذي لم ينبت عليه الخوص ، والذي ينبت عليه الخوص هو السعف . ووقع في رواية ابن عينة عن ابن شهاب : القصب والعسيب والكرانيف وجراثد النخل ، ووقع في رواية شعيب : من الرقاق ، جمع رقة ، وقد تكون من جلد أرووق أو كاغد ، وفي رواية عمار بن غزيرة : وقطع الاديم ، وفي رواية ابن أبي داود من طريق أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد ، والصحف . قوله (وللخاف) بكسر اللام ثم غاء معجمة خفيفة وآخره فاء جمع لحقة بفتح اللام وسكون المعجمة ، ووقع في رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد : وللخف ، بضمين وفي آخره فاء ، قال أبو داود الطيالسي في روايته : هي الحجارة الرقاق . وقال الخطابي : صفائح الحجارة الرقاق . قال الأصمعي : فيها عرض ودقة . وسبأني للصف في الاحكام من أبي ثابت أحد شيوخه أنه فسر بالحرف بفتح المعجمة والزاي ثم فاء وهي الآنية التي تصنع من الطين المشوي . ووقع في رواية شعيب : والاكثاف ، جمع كثف وهو العظم الذي للبعير أو الشاة ، كانوا اذا جف كتبوا فيه . وفي رواية حمارة بن غزيرة : وكسر الاكثاف ، وفي رواية ابن جهم عن ابن شهاب عند ابن أبي داود ، والاضلاع ، وعند من وجه آخر من الاقارب ، بقاف ومثناة وآخره موحدة جمع قتب بفتحهم وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه ، وعند ابن أبي داود أيضا في : المصاحف ، من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن سابط قال : قام عمر فقال : من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئا من القرآن فليأت به . وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والالواح والعصب . قال وكان لا يقبل من أحد شيئا حتى يشهد شاهدان ، وهذا يدل على أن زيدا كان لا يكتبني تجرد وجداته مكتوبا حتى يشهد به من تلقاه سمعا ؛ مع كون زيد كان يحفظه ، وكان يفعل ذلك مباينة في الاحتياط . وعند ابن أبي داود أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه ، أن أبا بكر قال لعمر ولزيد : اقمدا على باب المسجد فن جاءكما بشاهدين على شيء من كتب الله فاكتمها ، ووجهه فقات مع انقطاعه ، وكان المراد بالشاهدين الحفظ

والكتاب ، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ ، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن . وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ لا من مجرد الحفظ . قوله (وصدور الرجال) أي حيث لا أجد ذلك مكتوبا . أو الواو بمعنى مع أي أكتبه من المكتوب الموافق للمحفوظ في الصدر . قوله (حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الانصاري) وقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد « مع خزيمة بن ثابت » أخرجه أحمد والترمذي . ووقع في رواية شعيب عن الزهري كما تقدم في سورة التوبة « مع خزيمة الانصاري » وقد أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » من طريق أبي الهيثم عن شعيب فقال فيه « خزيمة بن ثابت الانصاري » وكذا أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب ، وقول من قال عن إبراهيم بن سعد « مع أبي خزيمة » أصح ، وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة التوبة وأن الذي وجد معه آخر سورة التوبة غير الذي وجد معه الآية التي في الأحزاب ، فالأول يختلف الرواة فيه على الزهري ، فمن قائل « مع خزيمة » ، ومن قائل « مع أبي خزيمة » ، ومن شك فيه يقول « خزيمة أو أبي خزيمة » ، والارجح أن الذي وجد معه آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكسنية ، والذي وجد معه الآية من الأحزاب خزيمة . وأبو خزيمة قيل هو ابن أوس بن يزيد بن أصرم مشهور بكسنيته دون اسمه ، وقيل هو الحارث بن خزيمة ، وأما خزيمة فهو ابن ثابت ذو الشهادتين كما تقدم صريحا في سورة الأحزاب . وأخرج ابن أبي داود من طريق محمد بن اسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال « أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال : أشهد أني سمعتهما من رسول الله ﷺ ووعيتهما ، فقال عمر : وأنا أشهد لقد سمعتهما . ثم قال : لو كانت ثلاث آيات لجمعتهما سورة على حدة ، فانظروا سورة من القرآن فالحقوها في آخرها ، فهذا أن كان محظوظا احتمل أن يكون قول زيد بن ثابت « وجدتتها مع أبي خزيمة » لم أجدهما مع غيره ، أي أول ما كتبت ، ثم جاء الحارث بن خزيمة بعد ذلك ، أو أن أبا خزيمة هو الحارث بن خزيمة لا ابن أوس . وأما قول عمر « لو كانت ثلاث آيات ، فظاهره أنهم كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم ، وسائر الاخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئا من ذلك إلا بتريق . نعم ترتيب السور بعضها إثر بعض كان يقع بعضه منهم بالاجتهاد كما سيأتى في « باب تأليف القرآن » . قوله (لم أجدهما مع أحد غيره) أي مكتوبة ، لما تقدم من أنه كان لا يكتب بالحفظ دون الكتابة . ولا يلزم من عدم وجدانه إياها حينئذ أن لا تكون قوازت عند من لم يتلقها من النبي ﷺ ، وإنما كان زيد يطلب الثبوت عن تلقاها بغير واسطة ، ولعلم لما وجدها ومجد عند أبي خزيمة تذكرها كما تذكرها زيد . وفائدة التتبع المباشرة في الاستظهار ، والوقوف عندما كتب بين يدي النبي ﷺ . قال الخطابي : هذا مما يخفى معناه . ويرمى أنه كان يكتب في إثبات الآية بخبر الشخص الواحد ، وليس كذلك ، فقد اجتمع في هذه الآية زيد بن ثابت وأبو خزيمة وعمر . وحكى ابن التين عن الداودي قال : لم يتفرد بها أبو خزيمة ، بل شاركه زيد بن ثابت ، فعلى هذا تثبت برجلين اهـ . وكأنه ظن أن قولهم لا يثبت القرآن بخبر الواحد أي الشخص الواحد ، وليس كما ظن ، بل المراد بخبر الواحد خلاف الخبر المتواتر ، فلو بلغت رواية الخبر عددا كثيرا وفقد شيئا من شروط المتواتر لم يخرج عن كونه خبر الواحد . والحق أن المراد بالثبوت في وجودها مكتوبة ، لا نفي كونها محظوظة . وقد وقع عند ابن أبي داود من رواية يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب « لجم خزيمة

ابن ثابت فقال : إني رأيتم تركم آيتين فلم نكتبوهما ، قالوا : وما هما ؟ قال : تلقيت من رسول الله ﷺ (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) الى آخر السورة ، فقال عثمان : وأنا أشهد ، فكيف ترى أن نجعلهما ؟ قال : اختم بهما آخر ما نزل من القرآن ، ومن طريق أبي العالية أنهم لما جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر كان الذي يمل عليهم أبي بن كعب ، فلما انتهوا من برأة الى قوله (لا يفترون) ظنوا أن هذا آخر ما نزل منها ، فقال أبي بن كعب : أقرأني رسول الله ﷺ آيتين بعدهم (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) الى آخر السورة . قوله (فكانت الصحف) أي التي جمعها زيد بن ثابت . قوله (عند أبي بكر حتى توفاه الله) في موطأ ابن وهب ، عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : جمع أبو بكر القرآن في قرطيس ، وكان سأل زيد بن ثابت في ذلك فأبى حتى استعان عليه بممر ففعل ، وعند مرسى بن عقبة في المغازي ، عن ابن شهاب قال : لما أصيب المسلمون بالحمية فزع أبو بكر وخاف أن يهلك من القراء طائفة ، فأقبل الناس بما كان معهم وعندهم ، حتى جمع على عهد أبي بكر في الورق فكان أبو بكر أول مع جمع القرآن في الصحف ، وهذا كله أصح مما رقع في رواية عمارة بن غزيرة عن زيد بن ثابت قال : فأمرني أبو بكر فكتبته في قطع الأديم والعصب ، فلما هلك أبو بكر وكان عمر كتبت ذلك في صحيفة واحدة فكانت عنده وإنما كان في الأديم والعصب أولا قيل أن يجمع في عهد أبي بكر ، ثم جمع في الصحف في عهد أبي بكر كما دلت عليه الأخبار الصحيحة المترادفة . قوله (ثم عند حفصة بنت عمر) أي بعد عمر في خلافة عثمان ، الى أن شرح عثمان في كتابة المصحف . وإنما كان ذلك عند حفصة لأنها كانت وصية عمر ، فاستمر ما كان عنده عندها حتى طلبه منها من له طلب ذلك . قوله (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل ، وإبراهيم هو ابن سعد ، وهذا الإسناد الى ابن شهاب هو الذي قبله بعينه ، أعاده إشارة الى أنهما حديثان لابن شهاب في قصتين مختلفتين وإن انفقتا في كتابة القرآن وجمعه . وعن ابن شهاب قصة نائكة كما يبيده عن عارضة بن زيد عن أبيه في قصة الآية التي من الأحزاب وقد ذكرها في آخر هذه الفصة الثانية هنا . وقد أخرجه المصنف من طريق شعيب عن ابن شهاب مفرقا ، فأخرج الفصة الأولى في تفسير التوبة ، وأخرج الثانية قبل هذا بباب لكن باختصار . وأخرجها الطبراني في مسند الشاميين ، وابن أبي داود في المصاحف ، والخطيب في المروج ، من طريق أبي النيان بتامه . وأخرج المصنف الثالثة في تفسير سورة الأحزاب كما تقدم . قال الخطيب : روى إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب القصص الثلاث ، ثم ساقها من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب مساقا واحدا مفصلا للأسانيد المذكورة ، قال روى القصص الثلاث شعيب عن ابن شهاب ، وروى قصة آخر التوبة مفردا يونس بن يزيد . قلت : وروايته تأتي عقب هذا باختصار . وقد أخرجه ابن أبي داود من وجه آخر عن يونس مطولة ، وفاته رواية سفيان بن عيينة لها عن ابن شهاب أيضا ، وقد بينت ذلك قبيل . قال : وروى قصة آية الأحزاب بممر وهشام بن الناز ومعاوية بن يحيى ثلاثهم عن ابن شهاب ثم ساقها عنهم . قلت : وفاته رواية ابن أبي عتيق لها عن ابن شهاب وهي عند المصنف في الجهاد . قوله (حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه) في رواية يونس عن ابن شهاب : ثم أخبرني أنس بن مالك . قوله (أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغاضى أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق) في رواية الكشميني : في أهل العراق ، والمراد أن أرمينية فتحت في خلافة عثمان ، وكان أمير العسكر من أهل العراق سلمان بن ربيعة الباهلي ، وكان عثمان أمر أهل الشام وأهل العراق أن يجتمعوا على ذلك ، وكان أمير أهل

الشام على ذلك العسكر حبيب بن مسلمة الفهرى ، وكان حذيفة من جملة من غزا معهم ، وكان هو على أهل المدائن وهي من جملة أعمال العراق . ووقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد ، وكان يغازي أهل الشام في فرج أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، قال ابن أبي دادر : الفرج الثغر . وفي رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه ، أن حذيفة قدم على عثمان وكان يغزو مع أهل العراق قبل أرمينية في غزوه ذلك الفرج مع من اجتمع من أهل العراق وأهل الشام ، وفي رواية يونس بن يزيد واجتمع لغزو أذربيجان وأرمينية أهل الشام وأهل العراق . وأرمينية بفتح الهمزة عند ابن السمعاني وبكسرهما عند غيره ، وبه جزم الجواليقي وتبعه ابن الصلاح ثم النووي ، وقال ابن الجوزي : من ضمها فقد غلط ، وبسكون الراء وكسر الميم بعدما تحتانية ساكنة ثم نون مكسورة ثم تحتانية مفتوحة خفيفة وقد تنقل قاله ياقوت ، والنسبة اليها أرميني بفتح الهمزة ضبطها الجوهري . وقال ابن قرقوله : بالتخفيف لا غير ، وحكى ضم الهمزة وغلط . وإنما المضموم همزتها أرمية والنسبة اليها أرموي وهي بلدة أخرى من بلاد أذربيجان ، وأما أرمينية فهي مدينة عظيمة من نواحي خلاط . ومد الأصلي والمهلب أوله (١) وزاد المهلب الدال وكسر الراء وتقديم الموحدة ، وتشتمل على بلاد كثيرة ، وهي من ناحية النبال . قال ابن السمعاني : هي من جهة بلاد الروم يضرب بحسائها وطيب هوائها وكثرة حائها وشجرها المثل . وقيل إنما من بناء أرمين من ولد يافث بن نوح ، وأذربيجان بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء ، وقيل بسكون الذال وفتح الراء وبكسر الموحدة بعدما تحتانية ساكنة ثم جيم خفيفة وآخره نون ، وحكى ابن مكى كسر أوله ، وضبطها صاحب المطالع ، ونقله عن ابن الأعرابي بسكون الذال وفتح الراء بلد كبير من نواحي جبال العراق غربي (٢) وهي الآن تبريز وقصبتها ، وهي تلي أرمينية عن جهة غربيها ، واتفق غزوها في سنة واحدة ، واجتمع في غزوة كل منهما أهل الشام وأهل العراق ، والذي ذكرته الأشهر في ضبطها ، وقد تمد الهمزة وقد نكسر وقد تحذف وقد تفتح الموحدة وقد يزداد بعدها ألب مع مد الأول حكا ، الهجري وأما كره الجواليقي ، وبؤكده أنهم نسبوا اليها أذرى بالمد اقتصارا على الركن الأول كما قالوا في النسبة الى بعلبك بعل ، وكانت هذه القصة في سنة خمس وعشرين في السنة الثالثة أو الثانية من خلافة عثمان . وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي اسحاق عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال : خطب عثمان فقال : يا أيها الناس ، إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة ، وقد اختلفتم في القراءة . الحديث في جمع القرآن ، وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمر ، وكان قتل عمر في أواخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة بعد وفاة النبي ﷺ بثلاث عشرة سنة إلا ثلاثة أشهر ، فإن كان قوله : خمس عشرة سنة ، أى كاملة فيكون ذلك بعد مضي سنتين وثلاثة أشهر من خلافته ، لكن وقع في رواية أخرى له : منذ ثلاث عشرة سنة ، فيجمع بينهما بالنقاء الكسر في هذه وجوبه في الأول فيكون ذلك بعد مضي سنة واحدة من خلافته ، فيكون ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين ، وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن أرمينية فتحت فيه ، وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان . وغفل بعض من أدركناه فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين ولم يذكر لذلك مستندا : قوله (فأفرغ حذيفة اختلافهم في القراءة) في

(٢) يبايض بالأصل

(١) أى أوله : أذربيجان ،

رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه ، فيتنازعون في القرآن ، حتى سمع حذيفة من اختلافهم ما ذعروه ، وفي رواية يونس ، فتذاكروا القرآن ، فاختلفوا فيه حتى كاد يسكون بينهم فتنة ، وفي رواية عمار بن غزوة أن حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته حتى أتى عثمان فقال : يا أمير المؤمنين أدرك الناس ، قال : وما ذاك ؟ قال : غزوت فرج أرمينية ، فإذا أهل الشام يقرءون بقراءة أبي بن كعب فيأتون بما لم يسمع أهل العراق ، وإذا أهل العراق يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود فيأتون بما لم يسمع أهل الشام ، فيكفر بعضهم بعضا . وأخرج ابن أبي داود أيضا من طريق يزيد بن معاوية النخعي قال : أتى في المسجد زمن الوليد بن عقبة في حلة فيها حذيفة فسمع رجلا يقول قراءة عبد الله بن مسعود ، وسمع آخر يقول قراءة أبي موسى الأشعري ، فغضب ثم قام لحيد الله وأتى عليه ثم قال : هكذا كان من قبلكم اختلفوا ، والله لأركبن إلى أمير المؤمنين ، ومن طريق أخرى عنه : إن اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة ، قرأ هذا (وأتوا الحج والعمرة لله) فغضب حذيفة واحمرت عيناه ، ومن طريق أبي الشعثاء قال : قال حذيفة يقول أهل الكوفة قراءة ابن مسعود ، ويقول أهل البصرة قراءة أبي موسى ، والله لئن قدمت على أمير المؤمنين لأمرته أن يحبسها قراءة واحدة ، ومن طريق أخرى أن ابن مسعود قال لحذيفة : بلغني عنك كذا ، قال : نعم كرهت أن يقال قراءة فلان وقراءة فلان فيختلفون كما اختلف أهل الكتاب . وهذه القصة لحذيفة يظهر لي أنها مقدمة على القصة التي وقعت له في القراءة ، فكأنه لما رأى الاختلاف أيضا بين أهل الشام والعراق اشتد خوفه فركب إلى عثمان . وصادف أن عثمان أيضا كان وقع له نحو ذلك ، فأخرج ابن أبي داود أيضا في المصاحف ، من طريق أبي قلابة قال : لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل ، فجعل الثقلان يتلقون فيختلفون ، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين حتى كفر بعضهم بعضا ، فبلغ ذلك عثمان فخطب فقال : أتم عندى مختلفون ، فمن نأى عنى من الأمصار أشد اختلافا . فكأنه والله أعلم لما جاءه حذيفة وأعلمه باختلاف أهل الأمصار تحققت عنده ما ظنه من ذلك . وفي رواية مصعب بن سعد فقال عثمان : تتمرون في القرآن ، تقولون قراءة أبي قراءة عبد الله ، ويقول الآخر والله ما تقيم قراءتك ، ومن طريق محمد بن سيرين قال : كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل لصاحبه كفرت بما تقول ، فرفع ذلك إلى عثمان فتعاضم في نفسه . وعند ابن أبي داود أيضا من رواية بكير بن الأشج : أن ناسا بالمرق يسأل أحدهم عن الآية فإذا قرأها قال : ألا أتى أكرمهم ، ففشا ذلك في الناس ، فكلهم عثمان في ذلك . قوله (فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسل إلينا بالصحف فنسخها في المصاحف) في رواية يونس بن يزيد : فاستخرج الصحيفة التي كان أبو بكر أمر زيدا بجمعها فنسخ منها مصاحف فبث بها إلى الآفاق ، والفرق بين الصحف والمصحف أن الصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر . وكانت سودا مفرقة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة لكن لم يرتب بعضها ثر بعض ، فلما نسخت ورتب بعضها أثر بعض صارت مصحفا ، وقد جاء عن عيينة أنه لما فعل ذلك بعد أن استأشار الصحابة ، فأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال : قال علي . لا تقولوا في عثمان إلا خيرا . فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا من ملأنا ، قال ما تقولون في هذه القراءة ؟ لقد بلغني أن بعضهم يقول إن قراءتي خير من قراءتك وهذا يكاد أن يكون كفرا ، قلنا : فما ترى ؟ قال : أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون مرة ولا اختلاف . قلنا : فنعلم ما رأيت .

قوله (قاسم زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ونسخوها في المصاحف) وعند ابن أبي داود من طريق محمد بن سيرين قال : جمع عثمان اثني عشر رجلا من قريش والانصار منهم ابي بن كعب ، وأرسل الى الرقعة التي في بيت عمر ، قال لحدثني كثير بن أفلح وكان ممن يكتب قال : فكانوا اذا اخذوا في الشيء آخروه ، قال ابن سيرين اظنه ليكتبوه على العرصة الأخيرة ، وفي رواية مصعب بن سعد : فقال عثمان : من أكتب الناس ؟ قالوا كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت . قال : فأبى الناس أعرب - وفي رواية أفصح - قالوا : سعيد بن العاص ، قال عثمان : فليعمل سعيد وابنه كذب زيد ، ومن طريق سعيد بن عبد العزيز أن هروية القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله ﷺ ، وقتل أبوه العاصي يوم بدر مشركا ، ومات جده سعيد بن العاص قبل بدر مشركا . قلت : وقد أدرك سعيد بن العاص هذا من حياة النبي ﷺ تسع سنين ، قاله ابن سعد وعدوه لذلك في الصحابة ، وحديثه عن عثمان وعائشة في صحيح مسلم ، واستعمله عثمان على السكوفة ومعاوية على المدينة . وكان من أجواد قريش وحلبائها ، وكان معاوية يقول : لسكل قوم كريم ، وكريما سعيد . وكانت وفاته بالمدينة سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين . ووقع في رواية عمارة ابن غزبة : أبان بن سعيد بن العاص ، بدل سعيد ، قال الخطيب : وهم عمارة في ذلك لأن أبان قنسل بالشام في خلافة عمر ولا مدخل له في هذه القصة . والذي أنامه عثمان في ذلك هو سعيد بن العاص ابن أخي أبان المذكور اهـ . ووقع من تسمية بقية من كتب أو أملى عند ابن أبي داود مفرقا جماعة : منهم مالك بن أبي عامر جد مالك بن انس من روايته ومن رواية أبي قلابة عنه ، ومنهم كثير بن أفلح كما تقدم . ومنهم أبي بن كعب كما ذكرنا ، ومنهم انس ابن مالك ، وعبد الله بن عباس . ووقع ذلك في رواية ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع عن ابن شهاب في أصل حديث الباب : فمؤلافة عرفنا تسميتهم من الاثني عشر ، وقد أخرج ابن أبي داود من طريق عبد الله بن مغفل وجابر ابن سمرة قال : قال عمر بن الخطاب : لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف ، وليس في الذين سميتهم أحد من ثقيف بل كلهم إما قرشي أو أنصاري ، وكان ابتداء الامر كان لزيد وسعيد اللذين المذكور فيهما في رواية مصعب ، ثم احتاجوا الى من يساعد في الكتابة بحسب الحاجة الى عدد المصاحف التي ترسل الى الآفاق فاضافوا الى زيد من ذكر ثم استظفروا بأبي بن كعب في الاملاء . وقد شق على ابن مسعود صرفه عن كتابة المصحف حتى قال ما أخرجه الترمذي في آخر حديث ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عنه ، قال ابن شهاب : فآخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف وقال : يا معشر المسلمين أنزل عن نسخ آية المصاحف وينزلها رجل والله لقد أسدت والله لني صاب رجل كافرا؟ يريد زيد بن ثابت . وأخرج ابن أبي داود من طريق بخير بن مالك بالخاء مصغر : سمعت ابن مسعود يقول ثم قد أخذت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة ران زيد بن ثابت لصبي من الصبيان . ومن طريق أبي وائل عن ابن مسعود بصحا وسبعين سورة . ومن طريق زر بن حبیش عنه : ثم زاد : وان لزيد بن ثابت ذواتين . والذو لثمان في ذلك أنه فعله بالمدينة وعبد الله بالسكوفة ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك الى أن يرسل اليه ويحضره أيضا فان عثمان إنما أراد نسخ الصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر وان يجعلها مصحفا واحدا ، وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت كما تقدم لكونه كان كاتب الوحى ، فكانت له في ذلك اولى است لغيره . وقد

أخرج الترمذي في آخر الحديث المذكور عن ابن شهاب قال : بلغني أنه كره ذلك من مفالة عبد الله بن مسعود ورجال من أفاضل الصحابة . قوله (وقال عثمان للرمط الفرشين الثلاثة) يعنى سعيداً وعبد الله وعبد الرحمن ، لأن سعيداً أموى وعبد الله أسدى وعبد الرحمن روى وكلاً من بطون فريش . قوله (في شيء من القرآن) في رواية شعيب وفي عربية من عربية القرآن ، وزاد . مدنى من طريق عبد الرحمن بن ممدى عن إبراهيم بن سعد في حديث الباب وقال ابن شهاب فاختلفوا يومئذ في التابوت والتابوت ، يقال الفرشيون التابوت وقال زيد التابوت ، فرفع اختلافهم الى عثمان فقال : اكتبوه التابوت فانه نزل بلسان فريش ، وهذه الزيادة أدرجها إبراهيم بن اسماعيل بن جهم في روايته عن ابن شهاب في حديث زيد بن ثابت ، قال الخطيب : وإنما رواها ابن شهاب مرسله . قوله (حتى اذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف الى حفصة) زاد أبو عبيد وابن أبي داود من طريق شعيب عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال : كان مروان يرسل الى حفصة - يعنى حين كان أمير المدينة من جهة معاوية - يسألها الصحف التي كتب منها القرآن فنأى أن تعطيه ، قال سالم فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها أرسل مروان بالعزيمة الى عبد الله بن عمر ليرسل اليه تلك الصحف ، فأرسل بها اليه عبد الله بن عمر ، فأمر بها مروان فشفقت وقال : إنما فعلت هذا لأنى خشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب ، ووقع في رواية أبي عبيدة وفرفت ، قال أبو عبيد : لم يسمع أن مروان مرق الصحف إلا في هذه الرواية . ثم : قد أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب نحوه وفيه : ولما كان مروان أمير المدينة أرسل الى حفصة يسألها الصحف ، فذمتها لها ، قال حدثني سالم بن عبد الله قال : لما توفيت حفصة ، فذكره وقال فيه : فشفقتها وحرقتها ، ووقعت هذه الزيادة في رواية عماره بن عزيه أيضاً باختصار ، لكن أدرجها أيضاً في حديث زيد بن ثابت وقال فيه : ففسلها غسلاً ، وعند ابن أبي داود من رواية مالك عن ابن شهاب عن سالم أو خارجة أن أبا بكر لما جمع القرآن سال زيد بن ثابت النظر في ذلك فذكر الحديث مختصراً الى أن قال : فأرسل عثمان الى حفصة فطلبها فأبت حتى عادها ليردنها اليها ، ففسخ منها ثم ردّها ، فلم تزل عندها حتى أرسل مروان فأخذها فخرقها ، ويجمع بأنه صنع بالصحف جميع ذلك من شقين ثم غسل ثم تحرق ، ويحتمل أن يكون بالحاء المعجمة فيكون مرقها ثم غسلها والله أعلم . قوله (فأرسل الى كل أفق بمصحف مما نسخوا) في رواية شعيب : فأرسل الى كل جند من أجناد المسلمين بمصحف ، واختلفوا في عدة المصاحف التي أرسل بها عثمان الى الأفاق ، فالشهور أنها خمسة ، وأخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف ، من طريق حمزة الزيات قال : أرسل عثمان أربعة مصاحف ، وبعث منها الى الكوفة بمصحف فوقع عند رجل من مراد ، فبقي حتى كتبت مصحفى عليه . قال ابن أبي داود سمعت أبا حاتم السجستاني يقول : كتبت سبعة مصاحف الى مكة والى الشام والى اليمن والى البحرين والى البصرة والى الكوفة ، وحبس بالمدينة واحداً . وأخرج باسناد صحيح الى إبراهيم النخعي قال : قال لي رجل من أهل الشام مصحفاً ومصحف أهل البصرة مضبوط من مصحف أهل الكوفة ، قلت : لم ؟ قال : لأن عثمان بعث الى الكوفة لما بلغه من اختلافهم بمصحف قبل أن يمرض ، وبقي مصحفنا ومصحف أهل البصرة حتى عرضا . قوله (وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق) في رواية الأكراد أن يحرق ، بالحاء المعجمة . والروزي بالمهمله ورواه الاصيل بالوجهين ، والمعجمة أثبت . وفي رواية الاسماعيل : أن تحرق أو تحرق ، وقد وقع في رواية شعيب

عند ابن أبي داود والطبراني وغيرهما وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل به ، قال : فذلك زمان حرق المصاحف بالعراق بالنار ، وفي رواية سويد بن غفلة عن علي قال : لا تقولوا لعثمان في إحراق المصاحف إلا خيرا ، وفي رواية بكير بن الأشج : فأمر بجمع المصاحف فأحرقها ، ثم بث في الأجناد التي كتب ، ومن طريق مصعب بن سعد قال : أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف ، فأنجزهم ذلك - أو قال - لم ينكر ذلك منهم أحد ، وفي رواية أبي قتادة : فلما فرغ عثمان من المصحف كتب إلى أهل الأمصار : اني قد صنعت كذا وكذا ومحوت ما عندي ، فاحرقوا ما عندكم ، والمخو أعم من أن يكون بالنسل أن التحريق ، وأكثر الروايات صريح في التحريق فهو الذي وقع ، ويحتمل وقوع كل منهما بحسب ما رأى من كان بيده شيء من ذلك ، وقد جزم عياض بانهم غسلوها بالماء ثم أحرقوها مبالغة في إذمارها . قال ابن بطال : في هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار وأن ذلك إكرام لها وصون عن وطئها بالأقدام . وقد أخرج عبد الرزاق عن طريق طارص أنه كان يحرق الرسائل التي فيها البسلة إذا اجتمعت ، وكذا فعل عروة ، وكرمه إبراهيم ، وقال ابن عطية : الرواية بالخاء المهمة أصح . وهذا الحكم هو الذي وقع في ذلك الوقت ، وأما الآن فالغسل أولى لما دعت الحاجة إلى إزالته . وقوله : وأمر بما سواه ، أي بما سوى المصحف الذي استكتبه والمصاحف التي نقلت منه وسوى الصحف التي كانت عند حفصة وردها إليها ، ولهذا استدرك مروان الأمر بعدها وأعد لها أيضا خشية أن يقع لأحد منها توهم أن فيها ما يخالف المصحف الذي استقر عليه الأمر كما تقدم . واستدل بتحريق عثمان الصحف على القولين بقدم الحروف والأصوات لأنه لا يلزم من كون كلام الله قديما أن تكون الأسطر المكتوبة في الورق قديمة ، ولو كانت هي غير كلام الله لم يستجر الصحابة إحراقها والله أعلم . قوله (قال ابن شهاب وأخبرني خارجة الخ) هذه هي القصة الثالثة وهي موصولة إلى ابن شهاب بالاسناد المذكور كما تقدم بيانه واضحا ، وقد تقدمت موصولة مفردة في الجهاد وفي تفسير سورة الأحزاب ، وظاهر حديث زيد بن ثابت هذا أنه فقد آية الأحزاب من الصحف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر حتى وجدها مع نسخة بن ثابت . ووقع في رواية إبراهيم بن اسماعيل بن جهم عن ابن شهاب أن فقده لإماما إنما كان في خلافة أبي بكر ، وهو وهم منه ، والصحيح ما في الصحيح وأن الذي فقده في خلافة أبي بكر الأبتان من آخر برادة وأما التي في الأحزاب ففقدتها لما كتب المصحف في خلافة عثمان ، وجزم ابن كثير بما وقع في رواية ابن جهم ، وليس كذلك والله أعلم . قال ابن التين وغيره : الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان أن جمع أبي بكر كان لحشية أن ينهب من القرآن شيء بذهاب حنثه ، لأنه لم يكن بمحروفا في موضع واحد لجمعه في صحائف مرتبة لآيات سورة هل ما وقفهم عليه النبي ﷺ ، وجمع عثمان كان لما كثرت الاختلاف في وجوه القرآن حين قرءه بلغاتهم على اتساع القنات ، فأدى ذلك ببعضهم إلى تخطئة بعض ، غلب من تفاقم الأمر في ذلك ، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتبة لسوره كما سيأتي في دباب تأليف القرآن ، واقتصر من سائر القنات على لغة فريش محتجا بأنه نزل بلغتهم وإن كان قد وسع في قراءته بلغته فهمهم وفما للحرج والمضقة في ابتداء الأمر ، فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتهت فاقصر على لغة واحدة ، وكانت لغة فريش أرجح اللغات فاقصر عليها ، وسيأتي ، ويد بيان لذلك بعد باب واحد . (تنبيه) : قال ابن معين لم ير أحد حديث جمع القرآن أحسن من سياق إبراهيم بن سعد ، وقد روى مالك طرقا منه عن ابن شهاب

٤ - باب كتاب النبي ﷺ

٤٩٨٩ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا **اليث** عن **يونس** عن **ابن شهاب** أن **ابن السباق** قال : « إن زيدا بن ثابت قال : أرسل إلى أبو بكر رضي الله عنه قال : إنك كنت تكذب الوحي رسول الله ﷺ . فأنجم القرآن . فكتبته حتى وجدت آخر سورة التوبة آيتين مع أبي خزيمه ، لأنه أرى لم أجدهما مع أحد غيره (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم) إلى آخره »

٤٩٩٠ - **حدثنا عبيد الله بن موسى** عن **إسرائيل** عن **أبي إسحاق** عن **البراء** قال : لما نزلت : (لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله) قال النبي ﷺ : ادع لي زيدا وليحيى بالروح والحواف والكيف - أو الكيف والدواف - ثم قال اكتب (لا يستوي القاعدون) وخط ظهر النبي ﷺ عمرو بن أم مكتوم الأعشى فقال : يا رسول الله فأناسني ؟ فاني رجل ضرب للبصر ، فنزلت مكانها : (لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غير أولي الضرر)

قوله (باب كتاب النبي ﷺ) قال ابن كثير : ترجم كتاب النبي ﷺ ولم يذكر سوى حديث زيد بن ثابت وهذا عجيب ، فكانه لم يقع له على شرطه غير هذا . ثم أشار إلى أنه استوفى بيان ذلك في السيرة النبوية . قلت : لم أفت في شيء من النسخ إلا بلفظ « كاتب » بالافراد وهو مطابق لحديث الباب ، نعم قد كتب الوحي لرسول الله ﷺ جماعة غير زيد بن ثابت ، أما بمكة فلجميع ما نزل بها لأن زيد بن ثابت إنما أسلم بعد الهجرة ، وأما بالمدينة فأكثر ما كان يكتب زيد ، وللكثرة نعاطيه ذلك أطلق عليه الكاتب بلام العمد كما في حديث البراء بن عازب ثاني حديثي الباب ، ولهذا قال له أبو بكر : إنك كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ . وكان زيد بن ثابت ربما غاب فكتب الوحي غيره . وقد كتب له قبل زيد بن ثابت أبي بن كعب وهو أول من كتب له بالمدينة ، وأول من كتب له بمكة من قريش عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم ارتد ثم عاد إلى الاسلام يوم الفتح ، ومن كتب له في الجلفة الخلفاء الأربعة والوزير بن العوام وخالد وأبان ابنا سعيد بن العاص بن أسية وحظلة بن الربيع الأسدي ومعيقيب ابن أبي قاطمة وعبد الله بن الأرقم الزهري وشرحبيل بن حسنة وعبد الله بن رواحة في آخرين ، وروى أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عباس عن عثمان بن عفان قال : كان رسول الله ﷺ ما يأتي عليه الزمان ينزل عليه من السور ذرات الدود ، فكان إذا نزل عليه شيء يدعو بعض من يكتب عنده فيقول : ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا ، الحديث . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : الأول حديث زيد بن ثابت في قصته مع أبي بكر في جمع القرآن ، وأورد منه طرقا ، وغرضه منه قول أبي بكر لزيد : إنك كنت تكتب الوحي ، وقد مضى البحث فيه مستوفى في الباب الذي قبله . الثاني حديث البراء ، وهو ابن عازب ولما نزل (لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله) قال النبي ﷺ : ادع لي زيدا ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء بلفظ « ادع لي فلانا » من رواية إسرائيل أيضا ، وفي رواية غيره « ادع لي زيدا » أيضا وقد دمت

القصة هناك من حديث زيد بن ثابت نفسه . ووقع هذا فزات مكانها (لا يستوى الفاعلون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غير أولي الضرر) هكذا وقع . بنأخير اللفظ (غير أولي الضرر) والذي في الدلالة (غير أولي الضرر) قبل (والمجاهدون في سبيل الله) وقد تقدم على الصواب من وجه آخر عن إسرائيل

٥ - باب أنزل القرآن على سبعة أحرف

٤٩٩١ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث حدثني عن ابن شهاب حدثني عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس رضي الله عنهما حدثاه أن رسول الله ﷺ قال : أقرأني جبريل على حرفٍ قرأته ، فلم أزل أستزيد به ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف .

٤٩٩٢ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث حدثني عن ابن شهاب قال حدثني عروة بن الزبير أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاري حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول « سمعتُ هشام ابن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ ، فاستمعتُ لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ ، فكشيت أساوره في الصلاة ، فتصبرت حتى سلم ، فلأبديته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة لأني سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقلت : كذبت ، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت . فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت : إني سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرأها . فقال رسول الله ﷺ : أرسله ، أقرأ يا هشام . فقرأ عليه القراءة لأني سمعته يقرأ ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت . ثم قال : أقرأ يا عمر ، فقرأتُ للقراءة التي أقرأني ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرأوا ما تيسر منه .

قوله (باب أنزل القرآن على سبعة أحرف) أي على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها ، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه ، بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة ، فإن قيل فإنا نجد بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة أوجه ، فالجواب أن غالب ذلك إما لا يثبت الزيادة وإما أن يكون من قبيل الاختلاف في كيفية الأداء كما في المد والامالة ونحوهما . وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التسهيل والتخفيف ، ولفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد كما يطلق السبعين في العشرات والسبعمائة في المئين ولا يراد العدد المئين ، وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه . وذكر القرطبي عن ابن حبان أنه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة ، وقال المنذرى : أكثرها غير مختار ، ولم أفد على كلام ابن حبان في هذا بعد تنبهي مظانه من صحيحه ، وسأذكر ما انتهى إلى من أقوال العلماء في ذلك مع بيان المقبول منها والمردود إن شاء الله تعالى في آخر هذا الباب . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس . قوله (حدثنا سعيد بن عفير) بالمهمله والهاء . مصنف ، وهو سعيد بن كثير بن

عفير ينسب الى جده ، وهو من حفاظ المصريين وتقاتهم . قوله (أن ابن عباس رضى الله عنه حدثه أن رسول الله ﷺ قال) هذا لما لم يصرح ابن عباس بإسماعه له من النبي ﷺ ، وكأنه سمعه من أبي بن كعب ، فقد أخرج النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب نحوه . والحديث مشهور عن أبي أخرجه مسلم وغيره من حديثه كما سأذكره . قوله (أقراني جبريل على حرف) في أول حديث النسائي عن أبي ابن كعب ، وأقراني رسول الله ﷺ سورة ، فبينما أنا في المسجد إذ سمعت رجلا يقرأها يخالف قراءتي ، الحديث . ولمسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليل عن أبي بن كعب قال : كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه ، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه ، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله ﷺ فقلت : ان هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه ، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه ، فأمرهما فقرأ ، لحسن النبي ﷺ شأنهما قال فسقط في نفسي ولا أذكر في الجاهلية ، فضرب في صدري ففقت عرتا وكأنما أنظر الى الله فرقا ، فقال لي : يا ابن ، أرسل الى أن أقرأ القرآن على حرف ، الحديث . وعند الطبري في هذا الحديث : فوجدت في نفسي وسوسة الشيطان حتى أحر وجهي ، فضرب في صدري وقال : اللهم احسن الله علي ، وعند الطبري من وجه آخر عن أبي أن ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود : وأن النبي ﷺ قال : كلما محسن قال أبي فقلت : ما كلاً أحسن ولا أجل ، قال فضرب في صدري ، الحديث . وبين مسلم من وجه آخر عن أبي ليل عن أبي المكيان الذي نزل فيه ذلك على النبي ﷺ ، ولفظه : أن النبي ﷺ كان عند أضواء في غمار ، فأنه جبريل فقال : أن الله يأمرك أن تقرئ أمئك القرآن على حرف الحديث . وبين الطبري من هذه الطريق أن السورة المذكورة سورة النحل قوله (أراجعت) في رواية مسلم عن أبي : فرددت اليه أن هرن على أمي ، وفي رواية له : أن أمي لا تطيق ذلك . . . ولأبي داود من وجه آخر عن أبي : فقال لي الملك الذي معي : قل على حرفين ، حتى بلغت سبعة أحرف . . . وفي رواية للنسائي من طريق أنس عن أبي بن كعب : أن جبريل وميكائيل أتاني فقال جبريل : اقرأ القرآن على حرف ، فقال ميكائيل استزده ، ولاحمد من حديث أبي بكر نحوه . قوله (فم أزل أستزده ، وبزدي) في حديث أبي : ثم أتاه الثانية فقال على حرفين ، ثم أتاه الثالثة فقال على ثلاثة أحرف ، ثم جاءه الرابعة فقال : أن الله يأمرك أن تقرئ أمئك على سبعة أحرف ، فأبى حرف فقرأ عليه فقد أصابوا ، وفي رواية للطبري : على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة ، وفي أخرى له : من قرأ حرفاً منها فهو كافر ، وفي رواية أبي داود : ثم قال : ليس منها إلا شاف كاف إن قلت سمعنا علياً عزيلاً حكياً ، ما لم تختم آية عذاب برحة أو آية رحمة بعذاب ، ولأحمد من وجه آخر أنه ﷺ قال : يا جبريل إني بعثت الى أمة أمين ، منهم المعجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط ، الحديث . وفي حديث أبي بكر : عذ أحد وكلها كاف شاف كقرئك فلم وتمن ما لم تحتم ، الحديث . وهذه الأحاديث تقرئ أن المراد بالاحرف اللغات أو القراءات ، أي أنزل القرآن على سبع لغات أو قراءات ، والاحرف جمع حرف مثل فلس وأفلس ، فلي الأول يكون المعنى على سبعة أوجه من اللغات لأن أحد معاني الحرف في اللغة الوجه كقوله تعالى (ومن الناس من يعبد الله على حرف) وعلى الثاني يكون المراد من إطلاق الحرف على الكلمة مجازاً لسكونه بعضها ، الحديث الثاني ، قوله (أن المسود بن عزيمة) أي ابن نوفل الزهري ، كذا رواه عقيل ويونس وشعيب وابن أخى الزهري عن الزهري ، واقتصر مالك عنه على عروة فلم يذكر المسود في إسناده ، واقتصر هب

الأعلى عن معمر عن الزهري فيما أخرجه الفسائي عن المسور بن مخرمة فلم يذكر عبد الرحمن ، وذكره عبد الرزاق عن معمر أخرجه الترمذي ، وأخرجه مسلم من طريقه لكن أحال به قال : كرواية يونس وكأنه أخرجه من طريق ابن وهب عن يونس فذكرهما ، وذكره المصنف في المحاربة بن الليث عن يونس تعليقا . قوله (وعبد الرحمن بن عبد) هو بالتأوين غير مضاف لشيء . قوله (الفارسي) بتشديد الياء . التختانية نسبة إلى الفارة بطن من خزعة ابن مدركة ، والفارة لقب واسمه أنيع بالثلثة مصغر ابن مليم بالضمغير وآخره مهملة ابن الهون بضم الهاء ابن خزعة . وقيل بل الفارة هو الديش بكسر المهملة وسكون التختانية بعدها معجمة من ذرية أنيع المذكور ، وليس هو منسوباً إلى القراءة ، وكانوا قد حالفوا بني زهرة وسكنوا معهم بالمدينة بعد الإسلام ، وكان عبد الرحمن من كبار التابعين ، وقد ذكر في الصحابة لكونه أتى به إلى النبي ﷺ وهو صغير ، أخرج ذلك البغوي في مسند الصحابة بأسناد لا بأس به ، ومات سنة ثمان وثمانين في قول الأكثر وقيل سنة ثمانين ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد ذكره في الأشخاص ، وله عنه حديث آخر عن عمر في الصيام . قوله (سمعت هشام بن حكيم) أي ابن حزام الأسدي ، له ولأبيه صحبة ، وكان إسلامهما يوم الفتح ، وكان لهشام فضل ، ومات قبل أبيه ، وليس له في البخاري رواية . وأخرج له مسلم حديثاً واحداً مرفوعاً من رواية عروة عنه ، وهذا يدل على أنه تأخر إلى خلافة عثمان وعلي ، وهم من زعم أنه استشهد في خلافة أبي بكر أو عمر . وأخرج ابن سعد عن معمر بن عيسى عن مالك عن الزهري : كان هشام بن حكيم بأمر بالمعروف ، فكان عمر يقول إذا بلغه شيء : أما ما عشت أنا وهشام فلا يكون ذلك . قوله (اقرأ سورة الفرقان) كذا للجميع ، وكذا في سائر طرق الحديث في المسانيد والجوماع ، وذكر بعض الشراح أنه وقع عند الخطيب في المهمات ، سورة الأحزاب بدل الفرقان ، وهو غلط من النسخة التي وقف عليها ، فإن الذي في كتاب الخطيب الفرقان كما في رواية غيره . قوله (فسكنت أساوره) بالسين المهملة أي أخذ برأسه قاله الجرجاني ، وقال غيره دأواه ، وهو أشبه . قال النابغة :

فبت كأنني سأورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم نافع

أي رائبتي ، وفي بابت معاد :

إذا يساور قرناً لا يحل له أن يترك القرن الا وهو مخدول

ووقع عند الكشميهني والقابلي في رواية شعيب الآتية بعد أبواب دأناوره ، بالثلثة عرض المهمة ، قال هياض : والمعروف الأول . قلت : لكن معناه أيضاً صحيح ، ووقع في رواية مالك د أن أجعل عليه . قوله (فتصبرت) في رواية مالك د ثم أمهاته حتى انصرف ، أي من الصلاة ، لقوله في هذه الرواية د حتى سلم . قوله (فلبيت بردائه) بفتح اللام وهو حدثين الأول مشددة والثانية ساكنة ، أي جمعت عليه ثيابة عند لبته لئلا يتفلت مني ، وكان عمر شديداً في الأمر بالمعروف ، وفعل ذلك عن اجتهاد منه لظنه أن هشاماً خالف الصواب ، ولهذا لم يذكر عليه النبي ﷺ بل قل له أرسله . قوله (كذبت) فيه إطلاق ذلك على غلبة الظن ، أو المراد بقوله كذبت أي أخطأت لأن أهل الحجاز يسمون الكذب في موضع الخطأ . قوله (فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنها) هذا قاله عمر استدلالاً على ما ذهب إليه من تحطئة هشام ، وإنما ساق له ذلك لرسوخ قدمه في الإسلام وسابته ، بخلاف

هشام فانه كان قريب العهد بالاسلام نظمي عمر من ذلك ان لا يكون اتفن القراءة ، بخلاف نفسه فانه كان قد اتقن ما سمع ، وكان سبب اختلاف قراءتهما ان عمر حفظ هذه السيرة من رسول الله ﷺ فديما لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده ، ولان هشاما من مسلة المتح فكان النبي ﷺ اقراء على ما نزل اخيرا فنشأ اختلافهما من ذلك ، ومبادرة عمر للانكار محولة على أنه لم يكن سمع حديث و أنزل القرآن على سبعة أحرف ، الا في هذه الوقفة .

قوله (فانطلقت به أوداه الى رسول الله ﷺ ، كأنه لما ابيه بردائه صار يحمر به ، فلهذا صار قائدا له ، ولولا ذلك لكان يسوقه ، ولهذا قال له النبي ﷺ لما وصلا اليه : أرسله . **قوله** (ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف) هذا أورده النبي ﷺ نطمية لعمر لثلا بكر نصويب الشيبين المختارين ، وقد وقع عند الطبري من طريق اسحاق بن عبيد الله ابن أبي طلحة عن أبيه عن جده قال دفرا رجل فغير عليه عمر ، فاخضعهما عند النبي ﷺ . فقال الرجل : ألم تقرني يا رسول الله ؟ قال : بلى ، قال فوقع في صدر عمر شيء عرفه النبي ﷺ في وجهه ، قال فضرب في صدره وقال : أبعد شيطاننا . قالها ثلاثا . ثم قال : يا عمر ، القرآن كله صواب ، ما لم تجعل رحمة عذابا أو عابا رحمة ، ومن طريق ابن عمر وسمع عمر رجلا يقرأ ، فذكر نحوه ولم يذكر دفوق في صدر عمر ، لكان قال في آخره وأنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف ، ووقع جماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر مع هشام ، منها لابي بن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل كما تقدم ، ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو ، ان رجلا قرأ آية من القرآن ، فقال له عمرو إنما هي كذا وكذا ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأى ذلك قرأتم أصبتم ، فلا تماروا فيه ، إسناده حسن ، ولاحد أيضا وأبي عبيد والطبري من حديث أبي جهم بن الصمة ان رجلين اختلفا في آية من القرآن كلاهما يزعم أنه نفاها من رسول الله ﷺ ، فذكر نحو حديث عمرو بن العاص . والطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال وجاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : أقرأني ابن مسعود سورة أقرأنيها زيدا وأقرأنيها أبي بن كعب ، فاختلفت قراءتهما ، فبترأه أيهم أخذ ؟ فسكت رسول الله ﷺ - وعلى الى جنبه - فقال على : ليقرأ كل إنسان منكم كما علم فانه حسن جميل ، ولان حبان والحاكم من حديث ابن مسعود وأقرأني رسول الله ﷺ سورة من آل حم ، فرحت الى المسجد فقلت لرجل : أقرأها ، فإذا هو يقرأ حروفا ما أقرأها ، فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فانطلقنا الى رسول الله ﷺ فأخبرناه ، فغضب وجهه وقال : إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف ، ثم أمرني الى علي شيبنا ، فقال على : ان رسول الله ﷺ يأمركم ان يقرأ كل رجل منكم كما علم . قال فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفا لا يقرأها صاحبه ، وأصل هذا سيأتي في آخر حديث في كتاب فضائل القرآن . وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة بلغها أبو حاتم بن حبان الى خمسة وثلاثين قولاً ، وقال المنذرى : أكثرها غير مختار . **قوله** (فاقروا ما نذر منه) أي من المنزل . وفيه إشارة الى الحكمة في التحديد المذكور ، وأنه للتيسير على القاري ، وهذا يقوى قول من قال : المراد بالأحرف تأدية المعنى باللفظ المراد ولو كان من لغة واحدة ، لأن لغة هشام بلسان قريش وكذلك عمر ، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهما .

نبه على ذلك ابن عبد البر ، ونقل عن أكثر أهل العلم أن هذا هو المراد بالأحرف السبعة . وذهب أبو عبيد وآخرون إلى أن المراد ، اختلاف اللغات ، وهو اختيار ابن عطية ، وتذهب بأن لغات العرب أكثر من سبعة ، وأجيب بأن المراد أقصاها ، فجاء عن أبي صالح عن ابن عباس قال : نزل القرآن على سبع لغات : منها خمس بلغه

العجز من هوازن ، قال : والمجن سعد بن بكر وجثم بن بكر وفهر بن معاوية وثقف ، وهؤلاء كلهم من هوازن . وقال لهم عليا هوازن ، ولهذا قال أبو عمرو بن اللاء : أفصح العرب عليا هوازن وسفل تميم ، يعني بني دارم . وأخرج أبو عبيد من وجه آخر عن ابن عباس قال : نزل القرآن بلغة الكعبين كعب قريش وكعب خزاعة ، قبل وكعب ذك ؟ قال : لأن الدار واحدة . يعني أن خزاعة كانوا جيران قريش فسموا عليهم لغتهم . وقال أبو حاتم السجستاني : نزل بلغة قريش ومذبل ونم الزباب والأزد وريمة . وهوازن وسعد بن بكر ، واستنكره ابن قتيبة واحتج بقوله تعالى ﴿ وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ﴾ فعل هذا فذلكون اللغات السبع في بطون قريش ، وبذلك جزم أبو علي الأهوازي . وقال أبو عبيد : ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات ، بل اللغات السبع مفرقة فيه ، فبعض بلغة قريش وبعض بلغة مذبل وبعض بلغة هوازن وبعض بلغة اليمن وغيرهم . قال : وبعض اللغات أوسعها من بعض وأكثر نصيبا . وقيل : نزل بلغة مضر خاصة لقول عمر نزل القرآن بلغة مضر . وعين بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السمع من مضر أنهم مذبل وكنانة وقيس وحضبة ونم الزباب وأسد بن خزيمه وقريش ، فلهذا قبائل مضر تستوعب سبع لغات . ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال : أنزل القرآن أولا بلسان قريش ومن جاءهم من العرب الفصحاء ، ثم أبيع للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في اللفاظ والإعراب ، ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى للشقة ولما كان فيهم من الحمية ولطلب تسهيل فهم المراد ، كل ذلك مع اتفاق المعنى . وعلى هذا يتناول اختلافهم في القراءة كما تقدم ، وتصوب رسول الله ﷺ كلامهم . قلت : وتتم ذلك أن يقال : أن الإباحة المذكورة لم تقع بالفتشى ، أي أن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته ، بل المراعى في ذلك السماع من النبي ﷺ ، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب أقرأني النبي ﷺ ، يمكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعا له ، ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته دعى حين ، أي دعى حين ، وكتب إليه : إن القرآن لم ينزل بلغة مذبل فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة مذبل . وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة . قال ابن عبد البر بعد أن أخرجه من طريق أبي داود بسنده : يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار ، لا أن الذي قرأ به ابن مسعود لا يجوز . قال : وإذا أبيت قراءته على سبعة أوجه أمزات جاز الاختيار فيما أنزل ، قال أبو شامة : ويحتمل أن يكون مراد عمر ثم عثمان بقولها نزل بلسان قريش ، أن ذلك كان أول نزوله ، ثم إن الله تعالى سمعه على الناس فجوز لهم أن يقرؤوه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب لذكره بلسان عربي مبين . فأما من أراد قراءته من غير العرب فالاختيار له أن يقرأ بلسان قريش لأنه الأولى ، وعلى هذا يحمل ما كتب به عمر إلى ابن مسعود لأن جميع اللغات بالنسبة لغير العربي مستوية في التعبير ، فإذا لا بد من واحدة ، فلذلك بلغة النبي ﷺ ، وأما العرب المجبول على لغته فلو كلف قراءته بلغة قريش لعسر عليه التحول مع إباحة الله له أن يقرأ بلغته ، ويشير إلى هذا قوله في حديث أبي كما تقدم دهن على أمي ، وقوله دهن أمي لا تطبيق ذلك ، وكأنه انتهى عند السمع لعله أنه لا يحتاج لفظة من ألفاظه إلى أكثر من ذلك العدد غالبا ، وليس المراد كما تقدم أن كل لفظة منه تقرأ على سبعة أوجه . قال ابن عبد البر : وهذا يجمع عليه ، بل هو غير ممكن . بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا الشيء القليل مثل

« عبد الطاغوت » . وقد أنكر ابن قتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه ، ورد عليه ابن الأنباري بمثل « عبد الطاغوت » ، ولا تقل لها أف ، وجبريل ، وبدل على ما قرره أنه أنزل أولاً بلسان قريش ثم سهل على الأمة أن يقرءوه بغير لسان قريش وذلك بعد أن كثرت دخول العرب في الإسلام ، فقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة كما تقدم في حديث أبي بن كعب « أن جبريل أتى النبي ﷺ وهو عند أضاء بنى غفار فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف » فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، فإن أمني لا تطيق ذلك ، الحديث أخرجه مسلم ، وأضاء بنى غفار هم بفتح الهزة والضاد المعجمة بغير من وآخره تا . ثانياً ، وهو مستنقع الماء كالغدير ، وجمعه أضاء كهوا ، وقيل بالماء والمهمز مثل إنا ، وهو موضع بالمدينة النبوية ينسب إلى بنى غفار بكسر المعجمة وتخفيف الفاء لأنهم نزلوا عنده . وحاصل ما ذهب إليه مؤلفه أن معنى قوله « أنزل القرآن » على سبعة أحرف ، أي أنزل موسعاً على القاري أن يقرأه على سبعة أوجه ، أي يقرأ بأى حرف أراد منها على البدل من صاحبه ، كأنه قال أنزل على هذا الشرط أو على هذه التوسعة وذلك لتسهيل قراءته ، إذ لو أخذوا بأن يقرءوه على حرف واحد لشق عليهم كما تقدم . قال ابن قتيبة في أول « تفسير المشكل » له : كان من تيسير الله أن أمر نبيه أن يقرأ كل قوم بلغتهم ، فالحنلي يقرأ على حين يريد حتى حين ، والاسدي يقرأ تعادون بكسر أوله ، والتميمي يميز والفريسي لا يميز ، قال ولو أراد كل فريق منهم أن يزول عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلاً وناشئاً وكلما لشق عليه غاية المشقة ، فيسر عليهم ذلك به ، ولو كان أراد أن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه لقال مثلاً أنزل سبعة أحرف ، وإنما المراد أن يأتي في الكلمة وجه أو وجهان أو ثلاثة أروا كثير إلى سبعة . وقال ابن عبد البر : أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات ، لما تقدم من اختلاف همام وعمر وأغتهما واحدة ، قالوا : وإنما المعنى سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة ، نحو أقبل وتعال وهلم . ثم ساق الأحاديث الماضية الدالة على ذلك . قلت : ويمكن الجمع بين القولين بأن يكون المراد بالأحرف تغاير الألفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات ، لكن لاختلاف القولين فائدة أخرى ، وهي ما نبه عليه أبو عمرو الداني أن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها ولا موجودة فيسمة في ختمة واحدة ، فإذا قرأ القاري برواية واحدة قائماً قرأ ببعض الأحرف السبعة لا بأكملها ، وهذا إنما يتأتى على القول بأن المراد بالأحرف اللغات ، وأما قول من يقول بالقول الآخر فيتأتى ذلك في ختمة واحدة بلا ريب ، بل يمكن على ذلك القول أن تحصل الأوجه السبعة في بعض القرآن كما تقدم . وقد حل ابن قتيبة وغيره العدد المذكور على الوجوه التي يقع بها التغير في سبعة أشياء : الأول ما يتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته ، مثل ﴿ ولا يضار كاتب ولا شهيد ﴾ بنصب الواو ودفعها . الثاني ما يتغير بتغير الفعل مثل « بعد بين أسفارنا » وه « باعد بين أسفارنا » بصيغة الطلب والفعل الماضي . الثالث ما يتغير بنقط بعض الحروف المهملة مثل « ثم نشرها بالراء والراء » الرابع ما يتغير بإبدان حرف قريب من مخرج الآخر مثل « طلع منضود » في قراءة علي وطلع منضود . الخامس ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل « وجاءت سكرة الموت بالحق » في قراءة أبي بكر الصديق وطلحة بن مصرف وزين العابدين « وجاءت سكرة الحق بالماوت » . السادس ما يتغير بزيادة أو نقصان كما تقدم في التفسير عن ابن مسعود وأبي هريرة « والليل إذا يغشى والنهال إذا تجل والذكر والابن » هذا في النقصان ، وأما في الزيادة فسكا تقدم في تفسير « نبت يدا أبي لهب » في

حديث ابن عباس : وأندز عشرينك الأفريقين ، ورهطك منهم المخلصين . السابع ما يتغير بإبدال كلمة بكلمة ترادفها مثل : المعن المنفوش ، في قراءة ابن مسعود وسعيد بن جبير كالصرف المنفوش ، وهذا وجه حسن لكن استبعده قاسم بن ثابت في الدلائل ، لكون الرخصة في القراءات إنما وقعت واكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم ، وإنما كانوا يعرفون الحروف بمخارجها . قال : وأما ما رجد من الحروف المتباينة المخرج المتفقة الصورة مثل : نشرها ونشرها ، فإن السبب في ذلك تقارب معانيها . وانفق تشابه صورتها في الخط . قلت : ولا يلزم من ذلك توهمين ما ذهب اليه ابن قتيبة ، لاحتمال أن يكون الانحصار المذكور في ذلك وقع اتفاقا ، وإنما اطلع عليه بالاستقراء ، وفي ذلك من الحكمة البالغة ما لا يخفى . وقال أبو الفضل الرازي : الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف : الأول اختلاف الاسماء من أفراد وثنية وجمع أو تذكير وتأنيث . الثاني اختلاف تصرف الأفعال من ماض ومضارع وأمر ، الثالث وجوه الإعراب ، الرابع النقص والزيادة ، الخامس التقديم والتأخير ، السادس الإبدال ، السابع اختلاف اللغات كالفتح والإمالة والترقيق والتنعيم والادغام والظهار وبخوذلك قلت : وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقحه . وذهب قوم إلى أن السبعة الأحرف سبعة أصناف من الكلام ، واحتجوا بحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد ، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف : زاجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال ، فأحلوا حلاله وحرموا حرامه ، وافعلوا ما أمرتم به وانتهوا عما نهيتهم عنه ، واعتبروا بأمثاله ، وأعملوا بمحكمه ، وآمنوا بمتشابهه وقولوا آمنا به كل من عند ربنا ، أخرجه أبو عبيد وغيره ، قال ابن عبد البر : هذا حديث لا يثبت ، لأنه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلق ابن مسعود ، وقد رده قوم من أهل النظر منهم أبو جعفر أحمد بن أبي عمران . قلت : وأطلب الظهري في مقدمة تفسيره في الرد على من قال به ، وحاصله أنه يستحيل أن يجتمع في الحرف الواحد هذه الأوجه السبعة . وقد صحح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم ، وفي تصحيحه نظر لا يقطع بين أبي سلمة وابن مسعود . وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا وقال هذا مرسل جيد ، ثم قال : إن صح فعنى قوله في هذا الحديث سبعة أحرف ، أي سبعة أوجه كما فرت في الحديث ، وليس المراد الأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى ، لأن سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا ، بل هي ظاهرة في أن المراد أن الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة إلى سبعة تهوينا وتيسيرا ، والنبي الواحد لا يكون حراما وحلالا في حالة واحدة . وقال أبو علي الأهوازي وأبو الملاء الهمداني : قوله زاجر وأمر استذف كلام آخر ، أي هو زاجر أي القرآن ؛ ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة ، وإنما توهم ذلك من توهمه من جهة الاتفاق في العدد . ويؤيده أنه جاء في بعض طرقه زاجرا وأمر الخ بالنصب أي نزل على هذه الصفة من الأبواب السبعة . وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف ، أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه ، وأزله الله على هذه الأصناف لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب . قلت : وما يوضح أن قوله زاجر وأمر الخ ليس تفسيرًا للأحرف السبعة ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عن حديث ابن عباس الأول من حديث هذا الباب : قال ابن شهاب بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنما هي في الأمر الذي يكون واحدا لا يختلف في حلال ولا حرام ، قال أبو شامة : وقد اختلف السلف في الأحرف

السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم أو ليس فيه إلا حرف واحد منها ؟
 قال ابن الباقلاني في الأول : وصرح الطبري وجماعة بالثاني وهو المعتمد . وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف ،
 عن أبي الطاهر بن أبي السرح قال : سألت ابن عبيدة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين هل هي الأحرف السبعة ؟
 قال : لا ، وإنما الأحرف السبعة مثل علم ونعال وأقبل ، أي ذلك قلت أجزأك . قال وقال لي ابن وهب مثله . والحق
 أن الذي جمع في المصحف من المتن على إزاله المقطوع به المكتوب بأمر النبي ﷺ ، وفيه بعض ما اختلف فيه
 الأحرف السبعة لأجمعها ، كما وقع في المصحف المسمى وتجري من تحتها الانهار ، في آخر قراءة وفي غيره بحذف
 ومنه . وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة آراء ثابتة في بعضها دون بعض ، وعدة ما آت
 وعدة لامات ونحو ذلك ، وهو محمول على أنه نزل بالأميرين معا . وأمر النبي ﷺ بكتابه لشخصين أو أعلم بذلك
 شخصا واحدا وأمره بإثباتها على الوجهين ، وما عدا ذلك من القراءات بما لا يوافق الرسم فهو ما كانت القراءة
 جوزت به توسعة على الناس وتسهيلا ، فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وكفر بعضهم ببعض
 اختاروا الاقتصاد على اللفظ المأذون في كتابته وتركوا الباقي . قال الطبري : وصار ما اتفق عليه الصحابة من
 الاقتصاد كمن اقتصر عما خير فيه على خصلة واحدة . لأن أمرهم بالقراءة على الأوجه المذكورة لم يكن على سبيل
 الإيجاب بل على سبيل الرخصة . قلت : وبدل عليه قوله ﷺ في حديث الباب : فقرأوا ما تيسر منه ، وقد قرر
 الطبري ذلك تقريرا أطنب فيه وهي من قال بخلافه ، ووافقه على ذلك جماعة منهم أبو العباس بن عمار وشرح
 الهداية ، وقال : أصبح ما عليه الخذاق أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها لأكلها ، وضابطه
 ما وافق نظم المصحف ، فاما ما خالفه مثل : أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج ، ومثل : إذا جاء فتح الله
 والنصر ، فهو من تلك القراءات التي تركت إن صح السند بها ، ولا يكفي صحة سندها في إثبات كونها قرآنا ، ولا سيما
 والكثير منها مما يحتمل أن يكون من التأويل الذي قرن إلى التزيل فصار يظن أنه منه . وقال البغوي في شرح
 السنة : المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العروض على رسول الله ﷺ . فامر عثمان بنسخه في المصاحف
 وجمع الناس عليه ، وأذهب ما سوى ذلك فاعلموا مادة الخلاف ، فصار ما يخالف خط المصحف في حكم المنسوخ
 والمرفوع كسائر ما نسخ ورفع ، فليس لاحد أن يعدو في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم . وقال أبو شامة : ظن
 قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن
 ذلك بعض أهل الجهل . وقال ابن عمار أيضا : لقد فعل مستبعض هذه السبعة ما لا ينبغي له ، وأشكل الأمر على العامة
 بإيهامه كل من مل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر ، وإيته إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل
 النسخة ، ووقع له أيضا في اقتضائه عن كل إمام على وأمين أنه صار من سمع قراءة رارناك غيرها أبطلها ، وقد
 تكون هي أشهر وأصح وظهر ، وربما بالغ من لا يفهم خطأ أو كفر . وقال أبو بكر بن العربي : ليست هذه
 السبعة متبعة الجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جهنم وشيبة والأعمش ونحوهم ، فإن هؤلاء مناهم أو موافقهم .
 وكذا قال غير واحد منهم مكي بن أبي طالب وأبو العلاء أحمد بن أبي حنيفة وغيرهم من أئمة القراء . وقال أبو حيان ليس
 في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا النزر اليسير ، فهذا أبو عمرو بن العلاء أشهر عنه سبعة
 عشر راويا ، ثم ساق أسماءهم . واقتصر في كتاب ابن مجاهد على يزيد بن أبي ريث ، واشتهر عن يزيد بن أبي ريث عشرة أنفس فكيف

يقتصر على السوسى والدورى وليس لها منزلة على غيرها لأن الجميع مشتركون فى الضبط والاتقان والاشتراك فى
الآخذ ، قال : ولا أعرف لهذا سببا الا ما مضى من نقص العلم فاقصر هؤلاء على السبعة ثم اقتصر من بعدهم من
السبعة على النزر اليسير . وقال أبو شامة : لم يرد ابن مجاهد ما نسب اليه ، بل أخطأ من نسب اليه ذلك ، وقد بالغ
أبو طاهر بن أبي هاشم صاحبه فى الرد على من نسب اليه أن مراده بالقراآت السبع الاحرف السبعة المذكورة فى
الحديث ، قال ابن هشام : ان السبب فى اختلاف القراآت السبع وغيرها أن الجهات التى وجهت اليها المصاحف
كان بها من الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة ، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل ، قال فثبت أهل كل
ناحية على ما كانوا تلقوه سمعا عن الصحابة بشرط موافقة الخط ، وتركوا ما يخالف الخط ، امتثالاً لأمر عثمان الذى
وافق عليه الصحابة لما رأوا فى ذلك من الاحتياط للقرآن ، فنشأ الاختلاف بين قراء الامصار مع كونهم
متسكنين بحرف واحد من السبعة . وقال مكى بن أبى طالب : هذه القراآت التى يقرأ بها اليوم وصحت ورواياتها عن
الأئمة جزء من الاحرف السبعة التى نزل بها القرآن . ثم ساق نحوه تقدم قال : وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء
كنافع وعاصم هى الاحرف السبعة التى فى الحديث فقد غلط غلطا عظيما . قال : ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة
هؤلاء السبعة مما ثبت من الأئمة غيرهم ووافق خط المصحف أن لا يكون قرآنا ، وهذا غلط عظيم ، فان الذين صنفوا
القراآت من الأئمة المتقدمين - كآبى عبيد القاسم بن سلام وأبى حاتم الجستاني وأبى جعفر الطبرى وإسماعيل بن
إسحاق والقاضى - قد ذكروا أضعاف هؤلاء . قلت : اقتصر أبو عبيدة فى كتابه على خمسة عشر رجلا ، من كل
مصر ثلاثة أنفس ، فذكر من مكة ابن كثير وابن محيصن وحيد الاعرج ، ومن أهل المدينة أبا جعفر وشيبة
ونافعا ، ومن أهل البصرة أبا عمرو وعيسى بن عمر وعبد الله بن أبى إسحاق . ومن أهل الكوفة يحيى بن وثاب
وعصم والاعمش ، ومن أهل الشام عبد الله بن عامر ويحيى بن الحارث قال : وذهب عنى اسم الثالث ، ولم
يذكر فى الكوفيين حمزة ولا الكسائى بل قال : إن جمهور أهل الكوفة بعد الثلاثة صاروا إلى قراءة حمزة ولم يجمع
عليه جماعتهم ، قال : وأما الكسائى فكان بتخريج القراآت . فأخذ من قراءة الكوفيين بعضا وترك بعضا ، وقال
بعد أن ساق أسماء من نقلت عنه القراءة من الصحابة والتابعين : فهؤلاء هم الذين يحكى عنهم عظم القراءة وان كان
الغالب عليهم الحق والحديث ، قال : ثم قام بعدهم بالقراآت قوم ليست لهم أسانهم ولا تقدمهم غير أنهم تمردوا
للقراءة واشتدت عنايتهم بها وطلبهم لها حتى صاروا بذلك أئمة يقتدى الناس بهم فيها فذكرهم ، وذكر أبو حاتم زيادة
على عشرين رجلا ولم يذكر فيهم ابن عامر ولا حمزة ولا الكسائى ، وذكر الطبرى فى كتابه اثنين وعشرين رجلا ،
قال مكى : وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبى عمرو ويعقوب ، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم
وبالشام على قراءة ابن عامر ، ويمكن على قراءة ابن كثير ، وبالمدينة على قراءة نافع ، واستمروا على ذلك . فلما كان
على رأس الثلاثمائة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائى وحذف يعقوب ، قال : والسبب فى الاقتصار على السبعة مع أن فى
أئمة القراء من هو أجل منهم قدرا ومثابا أكثر من عددهم أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيرا جدا ، فلما قصرت
الاهم اقتصرنا - بما وافق خط المصحف - على ما سهل حفظه وتضبط القراءة به ، فظفروا الى من اشتهر بالثقة
والأمانة وماول العمر فى الملازمة القراءة والاتفاق على الآخذ عنه فافردوا من كل مصر إماما واحدا ، ولم يتركوا
مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراآت ولا القراءة به كقراءة يعقوب وعاصم المجردى وأبى

جعفر وشيبة وغيرهم . قال ومن اختار من القراء آت كإختار الكسائي أبو عبيد وأبو حاتم والمفضل وأبو جعفر الطبري وغيرهم وذلك واضح في تصانيفهم في ذلك ، وقد صنف ابن جبير المكي وكان قبل ابن مجاهد كتابا في القراءات فانتصر على خمسة اختار من كل مصر إماما ، وإنما اقتصر على ذلك لأن المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة إلى هذه الأمصار ، ويقال إنه وجه بسبعة هذه الخمسة ومصحفا إلى اليمن ومصحفا إلى البحرين لكن لم نسمع لمذين المصحفين خبرا ، وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف فاستبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين يكمل بهما العدد فصادف ذلك موافقة العدد الذي ورد الخبر بها وهو أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فوقع ذلك لمن لم يعرف أصل المسألة ولم يكن له فطنة فظن أن المراد بالقراءات السبع الأحرف السبعة ، ولا سيما وقد كثرت استيهاهم الحرف في موضع القراءة فقالوا : قرأ بحرف نافع بحرف ابن كثير ، فتأكد الظن بذلك ، وإيس الأمر كما ظنه ، والاصل المعتمد عليه عند الأئمة في ذلك أنه الذي يصح سنده في السماع وبستقيم وجهه في العربية ووافق خط المصحف ، وربما زاد بعضهم الاتفاق عليه ونعني بالاتفاق كما قال مكي بن أبي طالب ما اتفق عليه قراء المدينة والكوفة ولا سيما إذا اتفق نافع وعاصم . قال وربما أرادوا بالاتفاق ما اتفق عليه أهل الحرمين ، قال : وأصح القراءات سندنا نافع وعاصم ، وأفصحها أبو عمرو والكسائي ، وقال ابن السعاني (١) في والثاني : النسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة ، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فانتشر وأبهم أنه لا يجوز الزيادة على ذلك قال : وقد صنف غيره في السبع أيضا فذكر شيئا كثيرا من الروايات عنهم غير ما في كتابه ، فلم يقل أحد إنه لا يجوز القراءة بذلك لخلو ذلك المصحف عنه . وقال أبو الفضل أرازي في التواضع بعد أن ذكر الشهادة التي من أجلها ظن الأغبياء أن أحرف الأئمة السبعة هي المشار إليها في الحديث وإن الأئمة بعد ابن مجاهد جادلوا القراءات ثمانية أو عشرة لأجل ذلك قال : واقفيت أثرهم لأجل ذلك وأقول : لو اختار إمام من أئمة القراء حروفا وجرد طريقنا في القراءة بشرط الاختيار لم يكن ذلك خارجا عن الأحرف السبعة . وقال الكواشي : كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوصة فعلى هذا الأصل بني قبول القراءات عن سبعة كانوا أو سبعة آلاف ، ومن فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ . قلت : وإنما أوسعت القول في هذا لما تجد في الأعصار المتأخرة من توم أن القراءات المشهورة منحصرة في مثل التيسير ، والشاطبية ، وقد استند إنكار أئمة هذا الشأن على من ظن ذلك كما في شامة وأبي حيان ، وآخر من صرح بذلك السبكي فقال في شرح المهاج : عند الكلام على القراءة بالشاذ : صرح كثير من الفقهاء بأن ما عدا السبعة شاذ توهمنا منه انحصار المشهور فيها ، والحق أن الخارج عن السبعة على قسمين : الأول ما يخالف رسم المصحف فلا شك في أنه ليس بقراء ، والثاني ما لا يخالف رسم المصحف وهو على قسمين أيضا : الأول ما ورد من طريق غريبة فهذا ملحق بالأول ، والثاني ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءة به قديما وحديثا فهذا لا وجه للنسب منه كقراءة يعقوب وأبي جعفر وغيرهما . ثم نقل كلام البخوي وقال : هو أولى من يعتمد عليه في ذلك ، فإنه فقيه محدث مقرب . ثم قال : وهذا التفصيل بعينه وارد في الروايات عن السبعة ، فإن عنهم شيئا كثيرا من الشواذ وهو الذي لم يأت إلا

من طريق غريبة وان اشتهرت القراءة من ذلك المنفرد . وكذا قال أبو شامة ، ونحن وان قلنا إن القراآت الصحيحة اليهم نسبت وعلمت فلا يلزم أن جميع ما نقل عنهم بهذه الصفة ، بل فيه الضعيف لمروجه عن الاركان الثلاثة ، ولهذا ترى كتب المصنفين عتقة في ذلك ، فالاعتماد في غير ذلك على الضابط المنفق عليه

(فصل) لم أقف في شيء من طرق حديث عمر على تعيين الاحرف التي اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان . وقد زعم بعضهم فيما حكاه ابن الذين أنه ليس في هذه السورة عند القراء خلاف فيما ينقص من خط المصحف سوى قوله (وجعل فيها سرايا) وقرئ « سرحا » جمع سراج ، قال : وباقي ما فيها من الخلاف لا يخالف خط المصنف . قالت : وقد تتبع أبو عمر بن عبد البر ما اختلف فيه القراء من ذلك من لدن الصحابة ومن بعدهم من هذه السورة ، فأوردته ملخصا وزدت عليه قدر ما ذكره وزيادة على ذلك ، وفيه تعقب على ما حكاه ابن الذين في ستة مواضع أو أكثر ، قوله (تبارك الذي نزل الفرقان) قرأ أبو الجوزاء وأبو السوار « أنزل » بأنف . قوله (على عبده) قرأ عبد الله بن الزبير وعاصم الجحدري « على عباده » ومعاذ أبو حليمه وأبو نعيم « على عبده » . قوله (وقالوا أساطير الأولين اكتتبها) قرأ طلحة بن مصرف روي عن إبراهيم النخعي بضم المثناة الاولى وكسر الثانية مبنيًا للفعول ، وإذا ابتدأ غم أوله . قوله (ملك فيكون) قرأ عاصم الجحدري وأبو المتوكل ويحيى بن يعمر « فيكون » بضم النون . قوله (أو تكون له جنة) قرأ الاعمش وأبو حصين « يكون » بالتحانية . قوله (يأكل منها) قرأ الكوفيون سوى عاصم « تأكل » بالنون ونقله في الكامل عن القاسم وابن سعد وابن مقسم . قوله (ويجعل لك قصورا) قرأ ابن كثير وابن عامر وحميز وتابهم أبو بكر وشيبان عن عاصم وكذا محبوب عن أبي عمرو وورش « يجعل » برفع اللام والياقون بالجرم عطفا على عمل جعل وقيل لادغامها ، وهذا يجرى على طريقة أبي عمرو بن العلاء ، وقرأ بنصيب اللام عمر بن ذر وابن أبي عمير وطائفة ابن سليمان وعبد الله بن موسى ، وذكرها الهراء جوازاً على إضمار ان ولم ينقلها ، وضعفها ابن جني . قوله (مكانا ضيقا) قرأ ابن كثير والاعمش وعلي بن نصر ومسلمة بن محارب بالتحفيف ، ونقلها عقبة بن يسار عن أبي عمرو أيضا : قوله (قرنين) قرأ عاصم الجحدري ومحمد بن السميع « قرنون » . قوله (ثبورا) قرأ المذكوران بفتح المثناة . قوله (ويوم نحشرهم) قرأ ابن كثير و- فقص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب والاعرج والجحدري وكذا الحسن وقادة والاعمش على اختلاف عنهم بالتحانية وقرأ الاعرج (١) بكسر الشين ، قال ابن جني وهي قوية في القياس متركة في الاستعمال . قوله (وما يبدون من دون الله) قرأ ابن مسعود وأبو نعيم وعمر بن ذر « وما يعبدون من دوننا » . قوله (فيقول) قرأ ابن عامر وطلحة ابن مصرف وسلام وابن حسان وطلحة بن سليمان وعيسى بن عمر وكذا الحسن وقتادة على اختلاف عنهما وروي عن عبد الوارث عن أبي عمرو بالنون . قوله (ما كان ينبغي) قرأ أبو عيسى الاسواري وعاصم الجحدري بضم الياء وفتح الغين . قوله (أن نتخذ) قرأ أبو الدرداء وزيد بن ثابت والباقر وأخوه زيد وجعفر الصادق ونصر بن عتبة ومكحول وشيبة وحفص بن حميد وأبو جعفر القاري وأبو حاتم السجستاني والزعفراني - وروي عن مجاهد - وأبو وجاه

(١) في نسخة الاعمش

والحسن بضم أوله وفتح الحاء على البناء للمفعول ، وأنكرها أبو حنيفة ودعم الفراء أن أبا جعفر تفرد بها .
 قوله (فقه كذبكم) حكى القرطبي أنها قرئت بالتخفيف . قوله (بما تقولون) قرأ ابن مسعود ومجاهد وسعيد
 ابن جبير والاعشى وحيد بن قيس وابن جريج وعمر بن ذر وأبو حيوة ورويت عن قبل بالتحتانية . قوله (فما
 يستطعمون) قرأ حفص في الأكثر عنه عن عاصم بالفوقانية وكذا الاعشى وطلحة بن مصرف وأبو حيوة .
 قوله (ومن يظلم منكم نذقه) قرئ : « يذقه » بالتحتانية . قوله (إلا أنهم قرئ) « أنهم » بفتح الهزة والاصل لأنهم
 لخدفت اللام ، نقل هذا والذي قبله من « أعراب السمين » . قوله (ويمشون) قرأ علي وابن مسعود وابنه عبد
 الرحمن وأبو حنيفة الرحمن السلي بفتح الميم وتشديد الشين مبنيًا للفاعل والمفعول أيضا . قوله (حجرا بحجورا) قرأ
 الحسن والضحاك وقناة وأبو رجاء والاعشى « حجرا » بضم أوله وهي لغة ، وحكى أبو البقاء الفتح عن بعض
 المصريين ولم أر من نقلها قراءة . قوله (ويوم نذوق) قرأ السكوفيون وأبو عمرو والحسن في المشهور عنهما وعمرو
 ابن ميمون وأميم بن ميسرة بالتخفيف ، وقرأ الباقرن بالتشديد ووافقه عبد الوارث ومعاذ عن أبي عمرو وكذا
 محبوب وكذا الحمصي من الشاميين في نقل الهذلي . قوله (ونزل الملائكة) قرأ الأكثر بضم الزون وتشديد الزاي
 وفتح اللام الملائكة بالرفع ، وقرأ خارجة بن مصعب عن أبي عمرو ورويت عن معاذ أبي حليمة بتخفيف الواو
 وضم اللام ، والاصل نزل الملائكة لخدفت تخفيفا ، وقرأ أبو رجاء ويحيى بن يعمر وعمر بن ذر ورويت عن ابن
 مسعود ونقلها ابن مقسم عن المسكي واختارها الهذلي بفتح الزون وتشديد الزاي وفتح اللام على البناء للفاعل
 الملائكة بالنصب ، وقرأ جناح بن حبيش والحفاف عن أبي عمرو بالتخفيف الملائكة بالرفع على البناء للفاعل ،
 ورويت عن الحفاف على البناء للمفعول أيضا ، وقرأ ابن كثير في المشهور عنه وشيب عن أبي عمرو « ونزل »
 بنونين الثانية خفيفة الملائكة بالنصب ، وقرئ : « بالتشديد » عن ابن كثير أيضا ، وقرأ هارون عن أبي عمرو بمشاة
 أوله وفتح الزون وكسر الواو الثقيلة الملائكة بالرفع أي نزل ما أمرت به ، وروى عن أبي بن كعب مثله لكن
 بفتح الزاي ، وقرأ أبو الجاهل وأبو الأشهب كلشهور عن ابن كثير لكن بألف أوله ، وعن أبي بن كعب « نزلت »
 بفتح وتخفيف وزيادة مشاة في آخره ، وعنه مثله لكن بضم أوله مشددا ، وعنه « نزلت » بمشاة في أوله وفي آخره
 بوذن ففعلت . قوله (بالينى اتخذت) قرأ أبو عمرو بفتح الياء الأخيرة من « لينى » . قوله (يا ربلى) قرأ
 الحسن بكسر المشاة بالاضافة ، ومنهم من أمال . قوله (ان قومى اتخذوا) قرأ أبو عمرو وروح وأهل مكة - إلا
 وواية ابن مجاهد عن قبل - بفتح الياء « من قومى » . قوله (اثبت) قرأ ابن مسعود بالتحتانية بدل النون ،
 وكذا روى عن حميد بن قيس وأبي حصين وأبي عمران الجوني . قوله (فدمرناهم) قرأ علي ومسلمة بن عمار
 « فدمرناهم » بكسر الميم وفتح الراء وكسر النون الثقيلة بينهما ألف تثنية ، وعن علي بغير نون ، والخطاب لموصي
 وهارون . قوله (وعادا وثمود) قرأ حذوة ويعقوب وحفص وثمود بغير صرف . قوله (أمطرت) قرأ معاذ
 أبو حليمة وزيد بن علي وأبو نهيك « مطرت » بضم أوله وكسر الطاء مبنيًا للمفعول ، وقرأ ابن مسعود « أمطروا »
 زعنه « أمطرتهم » . قوله (مطر السوء) قرأ أبو الجاهل وأبو العالية وعاصم المجعدي بضم السين ، وأبو الجاهل
 أيضا مثله بغير همز . وقرأ علي وحفيدة زين العابدين وجعفر بن محمد بن زين العابدين بفتح السين وتشديد الواو
 بلامهم . وكذا قرأ الضحاك لكن بالتخفيف . قوله (هروا) قرأ حذوة وإسماعيل بن جعفر والمفضل باسكان الواو

وحفص بالضم بغير همز . قوله (أهذا الذي بمث الله) قرأ ابن مسعود وأبي بن كعب ، اختاره الله من بيننا .
قوله (عن ألفتنا) قرأ ابن مسعود وأبي عن عبادة ألفتنا . قوله (أرايت من اتخذ الله) قرأ ابن مسعود بعد المنة
وكسر اللام والتنوين بصيغة الجمع ، وقرأ الأعرج بكسر أوله وفتح اللام بعدها ألف وهاء . تأنيث وهو اسم الشمس ،
وعنه بضم أوله أيضا . قوله (أم تحسب) قرأ الشامي بفتح السين . قوله (أو يعقلون) قرأ ابن مسعود ، أو
ببصرون . . قوله (وهو الذي أرسل) قرأ ابن مسعود ، جعل . . قوله (الرياح) قرأ ابن كثير وابن عيص
والحسن ، الريح . . قوله (نشرا) قرأ ابن عامر وقتادة وأبو رجاء وعمرو بن ميمون بسكون الشين ، وتابهم
هارون الأعور وخارجة بن مصعب كلاهما عن أبي عمرو ، وقرأ الكوفيون سوى عاصم وطائفة بفتح أوله ثم
سكون ، وكذا قرأ الحسن وجعفر بن محمد والعلاء بن شبابة ، وقرأ عاصم بموحدة بدل النون ، وتابعه عيسى
الهمداني وأبان بن ثعلب ، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي في رواية وابن السميع بضم الواحدة مقصور بوزن حطبي
قوله (لنجي به) قرأ ابن مسعود ، أنشر به . . قوله (مبتا) قرأ أبو جعفر بالتشديد . قوله (ونسقيه) قرأ
أبو عمرو وأبو حيوة وابن أبي عملة بفتح النون ، وهي رواية عن أبي عمرو وعاصم والأعمش . قوله (وأناشي)
قرأ يحيى بن الحارث بتخفيف آخره ، وهي رواية عن الكسائي وعن أبي بكر بن عياش وعن قتيبة الميال وذكرها
الغراء جوازا لا نقلا . قوله (واقدر فناءه) قرأ عكرمة بتخفيف الزاء . قوله (ليذكروا) قرأ الكوفيون
سوى عاصم بسكون الدال مخففا . قوله (وهذا ملح) قرأ أبو حصين وأبو الجوزاء وأبو المتوكل وأبو حيوة
وعمر بن ذر ونقلها المنفل عن طلحة بن مصرف ، ورويت عن الكسائي وقتيبة الميال بفتح الميم وكسر اللام ،
واستنكرها أبو حاتم السجستاني ، وقال ابن جني يجوز أن يكون أراد ملح لخدف الألف تخفيفا قال : مع أن ملح
ليست فصيحة . قوله (وحجرا) تقدم ، قوله (الرحمن فأسأل به) قرأ زيد بن علي بجر النون نعتا لله ، وابن
معدان بالنصب قال علي المدح . قوله (فأسأل به) قرأ المصنفون والكسائي وخفاف وأبان بن يزيد وإسماعيل بن
جعفر ، ورويت عن أبي عمرو وعن نافع ، فسل به ، بغير همز . قوله (لما تأمرنا) قرأ الكوفيون بالتحناتية ،
لكن اختلاف عن حفص ، وقرأ ابن مسعود ، لما تأمرنا به . . قوله (مرأجا) قرأ الكوفيون سوى عاصم
«سرجا» بضمتين ، لكن سكن الزاء الأعمش ويحيى بن وثاب وأبان بن ثعلب والديرأزي . قوله (وقر)
قرأ الأعمش وأبو حصين والحسن ورويت عن عاصم بضم القاف وسكون الميم ، وعن الأعمش أيضا فتح أوله .
قوله (أن يذكر) قرأ حزة بالتخفيف وأبي بن كعب بفتح ورويت عن علي وابن مسعود وقرأها أيضا
إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب والأعمش وطلحة بن مصرف وعيسى الهمداني والباقر وأبو عبد الله بن
إدريس ونعيم بن ميسرة . قوله (وعباد الرحمن) قرأ أبي بن كعب بضم العين وتشديد الموحدة ، والحسن
بضمين بغير ألف ، وأبو المتوكل وأبو نهيك وأبو الجوزاء بفتح ثم كسر ثم تحناتية ساكنة . قوله (يمحون)
قرأ علي ومعاذ القاربي وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو المتوكل وأبو نهيك وابن السميع بالتشديد مبنيًا للفاعل ،
وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر مبنيًا للفعول . قوله (سجدا) قرأ إبراهيم النخعي وسجوداء . قوله (ومقاما)
قرأ أبو زيد بفتح الميم . قوله (ولم يقتروا) قرأ ابن عامر والمدايون وهي رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي
وعن الحسن وأبي رجاء ونعيم بن ميسرة والمنفل والأدرك والجمعني وهي رواية عن أبي بكر بضم أوله من الرباعي

وانكسرهما أبو سالم ، وقرأ الكوفيون إلا من تقدم منهم وأبو عمرو في رواية بفتح أوله وضم التاء ، وقرأ حاصم المحدثي وأبو حيوة وعيسى بن عمرو في رواية عن أبي عمرو أيضا بضم أوله وفتح الذاء وتشديد التاء والباء بفتح أوله . وكسر التاء . قوله (قواما) قرأ حسان بن عبد الرحمن صاحب عائشة بكسر الذاء ، وأبو حصين وعيسى بن عمر بتشديد الواو مع فتح الذاء . قوله (يلقى أناما) قرأ ابن مسعود وأبو وجاء . يلقى ، هاشباج الفاء ، وقرأ عمر بن ذر بضم أوله وفتح اللام وتشديد الدال بغير إنباع . قوله (بضائف) قرأ أبو بكر عن حاصم بفتح الفاء ، وقرأ ابن كثير وابن عمار وأبو جعفر وشيبة وبقرئ بضمف بالفتح . وقرأ طلحة بن سليمان بالنون ، والذباب ، بالنصب . قوله (ويخلد) قرأ ابن عمار والاحمش وأبو بكر عن حاصم بالرفع ، وقرأ أبو حيوة بضم أوله وفتح الحاء . وتشديد اللام ، ورويت عن الجهمي عن شعبة ورويت عن أبي عمرو لكن بتخفيف اللام ، وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ الناري وأبو المنوكل وأبو نبيك وعاصم المحدثي بالمشاء مع الجهم على الخطاب . قوله (فيه مهانا) قرأ ابن كثير هاشباج الهاء من « فيه » حيث جاء ، وتابعه حفص عن حاصم هنا فقط . قوله (وذيقنا) قرأ أبو عمرو والكوفيون سوى رواية عن حاصم بالافراد ، والباقيون بالجمع ، قوله (قرأ أعين) قرأ أبو النضر وابن مسعود وأبو هريرة وأبو المنوكل وأبو نبيك وحيد ابن قيس وعمر بن ذر . قرأت ، بصيغة الجمع . قوله (يجوزون الذرة) قرأ ابن مسعود ويجوزون الجنة . قوله (ويلذون فيها) قرأ الكوفيون سوى حفص وابن معاذ بفتح أوله وسكون اللام ، وكذا قرأ الذين عن الفضل . قوله (فقد كذبتم) قرأ ابن عباس وابن مسعود وابن الزبير ، فقد كذب الكافرون ، وحكى الواقدي عن بعضهم تخفيف اذال . قوله (لم يوف بكرن) قرأ أبو الهيثم وأبو المنوكل وعيسى بن عمر وأبان بن تغلب بالقوقانية . قوله (لزاما) قرأ أبو الهيثم بفتح اللام أحسنه أبو حاتم السجستاني عن أبي زيد عنه ونقلها الهذلي عن أبان بن تغلب . قال أبو عمرو بن عبد البر بعد أن أورد بعض ما أورده : هذا في سورة الفرقان من الحروف التي بأيدي أهل العلم بالقرآن ، والله أعلم بما أنكر منها عمر على هشام وما قرأ به عمر ، فقد يمكن أن يكون هناك حروف أخرى لم تصل إلينا ، وليس كل من قرأ بشيء نقل ذلك عنه ، ولكن إن كانت من ذلك شيء فهو الزور اليس . كذا قال ، والذي ذكرناه يزيد على ما ذكره مثل أو أكثر ، ولكننا لا نملك عهدته ذلك ، ومع ذلك فنقول يحتمل أن تكون بقيت أشياء لم يطلع عليها ، على أني تركت أشياء مما يتعلق بصفة الأداء من الهدر والمد والروم والإشمام ونحو ذلك . ثم بعد كتابي هذا وإسماعله وقفت على الكتاب الكبير المسمى : بالجامع الأكبر والبحر الآخر ، تأليف شيخ شيوخنا أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز القمي الذي ذكر أنه جمع فيه سبعة آلاف رواية من طريق غير ما لا يلقى ، وهو في نحو ثلاثين مجلدة ، فالتقطت منه ما لم يتقدم ذكره من الاختلاف ، فقاوب قدر ما كنت ذكرته أولا ، وقد أوردته على ترتيب السورة . قوله (ليكون للعالمين نذيرا) قرأ آدم السدوسي بالمشاء فوق ، قوله (وانحفظوا من دونه آله) قرأ سعيد بن يوسف بكسر الهمزة وفتح اللام بعدها ألف . قوله (وبمضى) قرأ العلاء بن شبابة وموسى بن اسحاق بضم أوله وفتح الميم وتشديد الشين المفتوحة ، ونقل عن الحجاج بضم أوله وسكون الميم وبالسین المهملة المكسورة وقالوا هو تصحيف . قوله (ان تدبمون) قرأ ابن أنعم بفتحانية أوله ، وكذا محمد بن جعفر بفتح المثناة الأولى وسكون الثانية . قوله (فلا يستطيعون) قرأ زهد بن

أحد بمئة من فوق . قوله (جنة يأكل منها) قرأ سالم بن عاصم ، جنات ، بصيغة الجمع ، قوله (مكانا ضيقا مقرنين) قرأ عبد الله بن سلام ، مقرنين ، بالتخفيف وقرأ سهل ، مقرنون ، بالتخفيف مع الواو . قوله (أم جنة الخلد) قرأ أبو هشام ، أم جنات ، بصيغة الجمع . قوله (عبادى هؤلاء) قرأها الوليد بن مسعود بتحريك الياء . قوله (نسوا الذكر) قرأ أبو مالك بضم الهمزة وتشديد الهمزة . قوله (فما يستطيعون صرعا) قرأ ابن مسعود ، فما يستطيعون لكم ، وأبي بن كعب ، فما يستطيعون لك . حكى ذلك أحمد بن يحيى بن مالك عن عبد الوهاب عن هارون الأعور ، وروى عن ابن الأصماني عن أبي بكر بن عباس وعن يوسف بن سعيد عن خلف بن قيس عن زائدة كلاهما عن الأعشى بزيادة ، اسمك ، أيضا . قوله (ومن يظلم منكم) قرأ يحيى بن واضح ، ومن يكذب ، بدل يظلم ووزنها ، وقرأها أيضا هارون الأعور ، يكذب ، بالتشديد . قوله (عذابا كبيرا) قرأ شعيب عن أبي حوة بالمثلثة بدل الموحدة . قوله (لولا أنزل) قرأ جعفر بن محمد بفتح الهزة والواو ولصوب الملائكة . قوله (عنوا كبيرا) قرأ ، هتيا ، بتحتانية بدل الواو ، وقرأ أبو إسحاق الكوفي ، كثيرا ، بالمثلثة بدل الموحدة . قوله (يوم يرون الملائكة) قرأ عبد الرحمن بن عبد الله ، ترون ، بالمثلثة من فوق . قوله (ويقولون) قرأ هشيم عن يونس ، ويقولون ، بالمثلثة من فوق أيضا . قوله (وقدنا) قرأ سعيد بن اسماعيل بفتح الدال . قوله (التي ما عملوا من عمل) قرأ الوكيعي ، من عمل صالح ، بزيادة ، صالح . قوله (هباء) قرأ مجارب بضم الهاء مع الله ، وقرأ نصر بن يوسف بالضم والقصر والتنوين ، وقرأ ابن دينار كذلك لكن بفتح الهاء . قوله (مستقرا) قرأ طلحة بن موسى بكسر الهمزة . قوله (ويوم تفتق) قرأ أبو خنم ، ويوم ، بالرفع والتنوين ، وأبو حرة بالرفع بلا تنوين ، وقرأ عصبة عن الأعشى يوم ، يرون السماء تفتق ، بحذف الواو وزيادة يرون . قوله (الملك يومئذ) قرأ سليمان بن إبراهيم ، الملك ، بفتح الميم وكسر اللام . قوله (الحق) قرأ أبو جعفر بن يزيد بنصيب الحق . قوله (بأيتي اتخذت) قرأ عاصم بن سعيد ، اتخذت ، . قوله (وقالوا لولا نزل عليه القرآن) قرأ المفضل عن المحدثي بفتح التثنية والواو غنفا ، وقرأ زيد بن علي وعبيد الله بن خليفة كذلك لكن مثقلا . قوله (وقوم نوح) قرأها الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه بالرفع . قوله (وجعلناهم ناس آية) قرأ حامد الرازمي ، وآيات ، بالجمع . قوله (ولقد أنزلنا على إبراهيم والقريش ، بالجمع ، وقرأ بهرام ، القرية ، بالتصغير مثقلا . قوله (أظلم يكونوا يرونها) قرأ أبو حوة عن شعبة بالمثلثة من فوق قهجا . قوله (وسوف يعلمون حين يرون ، قرأ عثمان بن المبارك بالمثلثة من فوق قهجا قوله (أم تحسب) قرأ حدة بن حوة بضم التثنية وفتح السين المهملة . قوله (سبانا) قرأ يوسف بن أحمد بكسر المهملة أوله وقال : معناه الراحة . قوله (جهادا كبيرا) قرأ محمد بن الحنفية بالمثلثة . قوله (مرج البحرين) قرأ ابن حرة ، مرج ، بتشديد الراء . قوله (هذا عذب) قرأ الحسن بن محمد بن أبي سعدان بكسر الدال المعجمة . قوله (لجعله نجيا) قرأ الحجاج بن يوسف سببا مهمة ثم موحدين . قوله (أنسجد) قرأ أبو المتوكل بالناء المثناة من فوق . قوله (وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه) قرأ الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه ، خلفه ، بفتح الخاء وبالهاء . قوله (محمد يمد على الليل) قوله (على الأرض موقنا) قرأ ابن السميع بضم الهاء . قوله (قالوا سلاما) قرأ حوة بن حروة سببا بكسر السين وسكون اللام . قوله (بين ذلك) قرأ جعفر بن يحيى بضم النون وقال : هو

اسم كن . قوله (لا يدعون) قرأ جعفر بن محمد بنسديد الدال . قوله (ولا يقنلون) قرأ ابن جامع بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء المكسورة ، وقرأ ما معاذ كذلك لكن بالفتح قبل المشناة . قوله (أئاما) قرأ عبد الله بن صالح العجلي عن حمزة ، وإثما ، بكسر أوله وسكون ثانية بغير ألف قبل الميم ، وروى عن ابن مسعود بصيغة الجمع ، أئاما . قوله (يبدل الله) قرأ عبد الحميد عن أبي بكر وابن أبي عابدة وابن أبي عمير عن عاصم ، وأبو حمزة والبرقي عن الاعمش ، بسكون الموحدة . قوله (لا يشهدون الزور) قرأ أبو المظفر بنون بدل الزاء قوله (ذكروا بآيات ربهم) قرأ تميم بن زياد بفتح الذال والكاف . قوله (بآيات ربهم) قرأ سليمان بن يزيد وبآية ، بالافراد . قوله (قرأ أعين) قرأ معروف بن حكيم وقرة عين ، بالافراد وكذا أبو صالح من رواية السكبي عنه لكن قال وقرأت عين . قوله (راجعنا للفتن) قرأ جعفر بن محمد واجعل لنا من المنة إماما . قوله (يجوزون) قرأ أبي في رواية ، ويجازون . قوله (الغرة) قرأ أبو حامد والغرفات . قوله (تحية) قرأ ابن عمير و تحيات ، بالجمع . قوله ، وسلاما ، قرأ الحارث وسلاما في الموضعين . قوله (مستقرا ومقاما) قرأ عمير بن حمران ومقاما ، بفتح الميم . قوله (فقد كذبتم) قرأ عبد ربه بن سعيد بتخفيف الدال . فهذه ستة وخمسون موضعا ليس فيها من المشهور شيء ، فليضاف إلى ما ذكرناه أولا فنكون جمعها نحو من مائة والمائة موضع ، والله أعلم واستدل بقوله **عليه السلام** (فاقروا ما ينسر منه) على جواز القراءة بكل ما ثبت من القرآن بالشروط المتقدمة ، وهي شروط لا بد من اعتبارها ، فهي اختل شرط منها لم تكن تلك القراءة معتمدة ، وقد قرر ذلك أبو شامة في الوجيز ، تقريراً بليغاً وقال : لا يقطع بالقراءة بأمر منزلة من عند الله إلا إذا انفقت الطرق عن ذلك الإمام الذي قام بإمامة المصر بالقراءة وأجمع أهل عصره ومن بعدهم على إمامته في ذلك ، قال : أما إذا اختلفت الطرق عنه فلا ، فهو اشتملت الآية الواحدة على قراءات مختلفة مع وجود الشرط المذكور جازت القراءة بها بشرط أن لا يمتثل المعنى ولا ينفرد الاعراب . وذكر أبو شامة في الوجيز ، أن فتوى وردت من العجم لدهش سألوا عن قارئ يقرأ عشرا من القرآن فيخلط القراءات ، فأجاب ابن الحاجب وابن الصلاح وغير واحد من أئمة ذلك العصر بالجواز بالشروط التي ذكرناها . كن . يقرأ مثلاً (فلتق آدم من به كلمات) فلا يقرأ لابن كثير بنصب آدم ولا في عمرو بنصب كلمات ، وكن يقرأ (نفخر لكم) بالنون وخطايا نسكم ، بالرفع ، قال أبو شامة : لا شك في منع مثل هذا ، وما عده الجائز والله أعلم . وقد شاع في زماننا من طائفة من القراء إنكار ذلك حتى صرح بعضهم بتحريمه فظن كثير من الفقهاء أن لهم في ذلك معتمدا فتابعوه وقالوا : أهل كل فن أدري بفنهم ، وهذا ذهول عن قوله ، فإن علم الحلال والحرام إنما يتلقى من الفقهاء ، والذي منع ذلك من القراء إنما هو محمول على ما إذا قرأ برواية خاصة فانه متى خلطها بغيرها على ذلك القارئ الخاص الذي شرح في إقراء روايته ، فنقرأ رواية لم يحسن أن يتقبل منها رواية أخرى كما قاله الشيخ محي الدين ، وذلك من الأولوية لا على الحتم ، أما المنع على الإطلاق فلا ، والله اعلم

٦ - باب . تأليف القرآن

١٩٩٥ - حدثنا ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال وأخبرني يوسف بن

ماهلك : قال إني عند عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها إذ جاءها عراقي ، فقال : أى الكفن خير ؟ قالت : ويحك وما يضرك ، قال يا أم المؤمنين أرى مصحفك ، قالت لم ؟ قال آمل أؤلف القرآن عليه ، فإنه يقرأ غير مؤلف قالت وما يضرك أبه ؟ قرأت فبل إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار ، حتى إذا ناب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام ، ولو نزل أول شيء لا نشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبداً ، ولو نزل لاتزنوا لقالوا لا ندع الزنا أبداً ، لقد نزل بمكة على محمد ﷺ وإنى لجارية أللب : بل الساعة موعدهم وللأصاغة أدهى وأمر . وما نزلت سورة البقرة والنساء الا وأنا عنده . قال : فأخرجت له المصحف ، فأشكنت عليه آتى للصور

٤٩٩٤ - **حديث** آدم حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت عبد الرحمن بن يزيد سمعت ابن مسعود يقول في بني إسرائيل والكنف وسهم وطه والأنبياء : إنهم من اللغات الأول ، وهم من تلاميذ

٤٩٩٥ - **حديث** أبو الوليد حدثنا شعبة أنبأنا أبو إسحاق سمع للبراء رضى الله عنه قال : قلت (سبح اسم ربك الأعلى) قبل أن يقدم النبي ﷺ

٤٩٩٦ - **حديث** عبد الله بن أنس عن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق قال : قال عبد الله : قد كتبت النظر إلى كان الذي ﷺ يقرؤهن اثنين اثنين في كل ركعة فقام عبد الله ودخل معه علقمة وخرج علقمة فسلناه قال عشرون سورة من أول المفصل على تأليف ابن مسعود آخرهن الحراميم حم الدخان وعم يتساءلون

قوله (باب تأليف القرآن) أى جمع آيات السورة الواحدة ، أو جمع السور مرتبة في المصحف . قوله (أن ابن جريج أخبرهم قال وأخبرني يوسف) كذا عندهم ، وما عرفت ماذا عطف عليه ، ثم رأيت الواو ساقطة في رواية النفس ، وكذا ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث . **قوله** (إذ جاءها عراقي) أى رجل من أهل العراق ، ولم أقف على اسمه . قوله (أى الكفن خير ؟) قالت ويحك وما يضرك ؟ لعل هذا العراقي كان سمع حديث سمرة المرفوع البسوا من ثيابكم البياض وكفنوا فيها موتاكم فأنما أظهر وأطيب ، وهو عند الترمذى مصحفاً ، وأخرجه أيضاً عن ابن عباس : فليمل العراقي سمه فأراد أن يستثبت عائشة في ذلك ، وكان أهل العراق اشتهروا بالتمسك في السؤال ، فلمذا قالت له عائشة : وما يضرك ؟ تعنى أى كفن كفنيت فيه أجراً . ونزل ابن عمر الذي سأله عن دم البعوض مشهور حيث قال : انظروا إلى أهل العراق ، يسألون عن دم البعوض وقد قتلتوا ابن بنت رسول الله ﷺ

قوله (أولف عليه القرآن ، فإنه يقرأ غير مؤلف) قال ابن كثير : كان قصة هذا العراقي كانت قبل أن يرسل عثمان المصحف إلى الآفاق ، كذا قال وفيه نظر ، فإن يوسف بن ماله لم يدرك زمان أوصل عثمان المصاحف إلى الآفاق ، فقد ذكر المزنى أن روايته عن أبي بن كعب رسالة رأيت طائفة بعد إرسال المصاحف على الصحيح ، وقد صرح يوسف بن

هذا الحديث أنه كان عند عائشة حين سألتها هذا المراقي ، والذي يظهر لي أن هذا المراقي كان من يأخذ بقراءة ابن مسعود ، وكان ابن مسعود لما حضر مصحف عثمان إلى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على إعدام مصحفه كما سيأتي بيانه بعد الباب الذي يل هذا ، فكان تأليف مصحفه مذكوراً لتأليف مصحف عثمان . ولا شك أن تأليف المصحف الثماني أكثر مناسبة من غيره ، فلما أطلق المراقي أنه غير مؤلف ، وهذا كله على أن السؤال إنما وقع عن ترتيب السور ، ويدل على ذلك قولها له : وما يضرك أنه قرأت قبل ، ويحتمل أن يكون أراد تفصيل آيات كل سورة لقوله في آخر الحديث : فأملت عليه أي السور ، أي آيات كل سورة كأن تقول له سورة كذا مثلاً كذا كذا آية ، الأولى كذا الثانية الخ ، وهذا يرجع إلى اختلاف عدد الآيات ، وفيه اختلاف بين المدني والشامي والبهري ، وقد اعتنى أئمة الفراء بجميع ذلك وبيان الخلاف فيه ، والأول أظهر . ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين والله أعلم . قال ابن بطال : لا نعلم أحداً قال بجوب ترتيب السور في القراءة لا داخل الصلاة ولا خارجها ، بل يجوز أن يقرأ الكهف قبل البقرة والحج قبل الكهف مثلاً ، وأما ما جاء عن السلف من النهي عن قراءة القرآن منكوساً فالمراد به أن يقرأ من آخر السورة إلى أولها ، وكان جماعة يصنعون ذلك في القصيدة من الشعر مبالغة في حفظها وتذليلها لأنه في سردها ، ففتح السيف : ذلك في القرآن فهو حرام فيه . وقال القاضي عياض في شرح حديث حديثه أن النبي ﷺ قرأ في صلاته في الليل بسورة النساء قبل آل عمران : هو كذلك في مصحف أبي بن كعب ، وفيه حجة لمن يقول أن ترتيب السور اجتهاد وليس بتوقيف من النبي ﷺ وهو قول جمهور العلماء واختاره القاضي الباقلاني قال : وترتيب السور ليس بواجب في التلاوة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التعليم لذلك اختلفت المصاحف ، فلما كتب مصحف عثمان رتبوه على ما هو عليه الآن ، فلذلك اختلف ترتيب مصاحف الصحابة . ثم ذكر نحو كلام ابن بطال ثم قال : ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة على ما هي عليه الآن في المصحف توقيف من الله تعالى وعلى ذلك نقلته الأئمة عن نبيها ﷺ . قوله (إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار) هذا ظاهره مغاير لما تقدم أن أول شيء نزل (اقرأ باسم ربك) وليس فيها ذكر الجنة والنار ، فلعل من ، مقدرة أي من أول ما نزل ، أو المراد سورة المدثر فالأول ما نزل بعد فترة الوحي وفي آخرها ذكر الجنة والنار ، فلعل آخرها نزل قبل نزول بقية سورة اقرأ ، فإن الذي نزل أولاً من اقرأ كما تقدم خمس آيات فقط . قوله (حتى إذا تاب بالمشقة ثم الموحدة أي رجع . قوله (نزل الحلال والحرام) أشارت إلى المشقة الإلهية في ترتيب التنزيل ، وأن أول ما نزل من القرآن الدعاء إلى التوحيد ، والتبشير للمؤمن والمطيع بالجنة وللkāfir والمعاصي بالنار ، فلما أطمأنت النفوس على ذلك أنزل الأحكام ، ولهذا قالت : ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندعها ، وذلك لما طبع عليه النفوس من النفرة عن ترك المألوف ، وسيأتي بيان المراد بالمفصل في الحديث الرابع . قوله (لقد نزل بمكة الخ) أشارت بذلك إلى تقوية ما ظهر لها من المشقة المذكورة ، وقد تقدم نزول سورة القمر - وليس فيها شيء من الأحكام - على نزول سورة البقرة والنساء مع كثرة ما اشتملتا عليه من الأحكام ، وأشارت بقولها هو أنا عنده أي بالمدينة ، لأن دخولها عليه إنما كان بعد الهجرة اتفاقاً ، وقد تقدم ذلك في مناقبها . وفي الحديث رد على النحاس في دعه أن سورة النساء مكية مستنداً إلى قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) قوله بمكة اتفاقاً في قصة مفتاح السكبة ، لكنها حجة راجية ، فلا يلزم من نزول آية أو آيات من سورة طوبى بمكة

إذا نزل معظمها بالمدينة أن تكون مكة ، بل الأرجح أن جميع ما نزل بعد الهجرة محدود من المدني . وقد اعتنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المدكية . وقد أخرج ابن الضريس في « فضائل القرآن » ، من طريق عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس أن الذي نزل بالمدينة البقرة ثم الانفصال ثم الأحزاب ثم المائدة ثم الممتحنة والنساء ثم إذا زلزلت ثم الحديد ثم القتال ثم الرعد ثم الرحمن ثم الانسان ثم الطلاق ثم إذا جاء نصر الله ثم النور ثم المنافقون ثم المجادلة ثم الحجرات ثم التحريم ثم الجاثية ثم النغبين ثم الصف ثم الفتح ثم برائة ، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أن سورة الكوثر مدنية فهو المعتمد ، واختلف في الفاتحة والرحمن والمطهرين وإذا زلزلت والمعاديات والفدر وأرأيت والإخلاص والمعوذتين وكذا اختلف عما تقدم في الصف والجعة والنغبين ، وهذا بيان ما نزل بعد الهجرة من الآيات بما في المدني ، فمن ذلك الأعراف : نزل بالمدينة منها (واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر - الى - وإذا أخذ ربك) . يونس : نزل منها بالمدينة (فان كنت في شك) آيات وقيل (ومنهم من يؤمن به) آية ، وقيل من رأس أربعين الى آخرها مدني . هود : ثلاث آيات (فاعلمك نارك - أفن كان على بينة من ربه - وأقم الصلاة طرقي النهار) . النحل (ثم إن ربك للذين هاجروا) الآية (وإن عاقبتهم) الى آخر السورة . الأعراف (وإن كانوا يشكوك فيك - وفل وب أدخلني - وإذا قلنا لك - إن ربك أحاط بالاداس - وبسألوك عن الروح - قل آمنوا به أولا تؤمنوا) . السكف : مكة إلا أولها الى (جردا) وآخرها من (إن الذين آمنوا) . مريم : آية السجدة . الحج : من أولها الى (شديد) و (من كان يظن) و (إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله) و (أذن للذين يقاتلون) ، (ولولا دفع الله) ، (ليطم الذين أرتوا العلم) ، (الذين هاجروا) وما بعدها ، وموضع السجدة (هذان خصمان) . الفرقان : (والذين يدعون مع الله إلها آخر - الى - رحبما) ، الشعراء : آخرها من (والدمعراء يتبعهم) . القصص : (الذين آتيناهم الكتاب - الى - الجاهلين) و (إن الذي فرض عليك القرآن) . الضكروت : من أولها الى (وبعلم المنافقين) . لقمان : (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام) . ألم تنزل : (أفن كان مؤمنا) وقيل من (تنجاني) . سبا : (ويرى الذين أرتوا العلم) . الزمر : (قل يا عبادي - الى - يشعرون) . المؤمن : (إن الذين يجادلون في آيات الله) والتي تليها . الشورى : (أم يقولون افتري) (هو الذي يقبل النوبة - الى - شديد) . الجاثية : (قل للذين آمنوا بغفروا) . الاحقاف : (قل أرايتم إن كان من عند الله وكفرتم به) وقوله (فاصبر) . ق : (وإذا خلقنا السموات والأرض - الى - لغوب) . النجم : (الذين يحتجبون - الى - اتقى) . الرحمن : (يسألهم في السموات والأرض) . الزاوية : (ويجعلون رؤسكم) . ن : من (إنا بلونهم - الى - يعلمون) ومن (فاصبر لحكم ربك - الى - الصالحين) . المرسلات : (وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون) فهذا ما نزل بالمدينة من آيات من سور تقدم نزولها بمكة . وقد بين ذلك حديث ابن عباس عن عثمان قال « كان رسول الله ﷺ كثيرا ما يزل عليه الآيات يقول : ضموها في السورة التي يذكر فيها كذا » ، وأما عكس ذلك وهو نزول شيء من سورة بمكة تأخر نزول تلك السورة الى المدينة ثم أراه الا نادرا ، فقد اتفقوا على أن الانفصال مدنية ، لكن قيل إن قوله تعالى (وإذا يمكر به الذين كفروا) الآية نزلت بمكة ثم نزلت سورة الانفصال بالمدينة ، وهذا غريب جدا . نعم نزل من السور المدنية التي تقدم ذكرها بمكة ثم نزلت سورة الانفصال بعد الهجرة في العمرة والفتح والحج

وواضع متعددة في الغزوات كتبوك وغيرها أشياء كثيرة كلها تسمى المدني اصطلاحاً والله أعلم . الحديث الثاني :
حديث ابن مسعود ، تقدم شرحه في تفسير سبحان وفي الانبياء ، والغرض منه هنا أن هذه السور نزلت بكم . وأنها
مرتبة في مصحف ابن مسعود كما هي في مصحف عثمان ، ومع تقديمهم في النزول فمن مؤخرات في ترتيب
المصاحف . والمراد بالعناق وهو بكر المهمة أنهم من قديم ما نزل . الحديث الثالث : حديث البراء ، تعلت سورة
(سبح اسم ربك الاعلى) قبل أن يقدم النبي ﷺ ، هو طرف من حديث تقدم شرحه في أحاديث الهجرة ،
والغرض منه أن هذه السورة متقدمة النزول ، وهي في أواخر المصحف مع ذلك . الحديث الرابع : حديث ابن
مسعود أيضاً ، قوله (من شقبي) هو ابن سلة وهو أبو وائل مشهور بكنيته أكثر من اسمه : وفي رواية أبي داود
الطيالسي عن شعبة عن الأعشى وسمعت أبا وائل ، أخرجه الزمذني . قوله (قال عبد الله) سيأتي في (باب الترتيل ،
بلفظ و غدونا على عبد الله ، وهو ابن مسعود . قوله (لقد تعلت النظائر) تقدم شرحه مستوفى في (باب الجمع بين
سورين في الصلاة ، من أبواب صفة الصلاة ، وفيه أسماء السور المذكورة ، وأن فيه دلالة على أن تأليف مصحف
ابن مسعود على غير تأليف عثمان ، وكان أوله الفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ولم يكن على ترتيب النزول ،
ويقال إن مصحف على كان على ترتيب النزول أوله اقرأ ثم المائدة ثم النمل ثم القصص ثم التوبة ثم الأنعام ثم
سبح وهكذا إلى آخر المكي ثم المدني والله أعلم . وأما ترتيب المصحف على ما هو عليه الآن فقال القاضي أبو بكر
البيهقي : يحتمل أن يكون النبي ﷺ هو الذي أمر بترتيبه هكذا ، ويحتمل أن يكون من اجتهاد الصحابة ، ثم رجع
الأول بما سيأتي في الباب الذي بعد هذا أنه كان النبي ﷺ يمارض به جبريل في كل سنة . فالذي يظهر أنه عارضه به
هكذا على هذا الترتيب ، وبه يجزم ابن الأنباري ، وفيه نظر ، بل الذي يظهر أنه كان يمارضه به على ترتيب النزول .
نعم ترتيب بعض السور على بعض أو معظما لا يمنع أن يكون توقيفاً وإن كان بعضه من اجتهاد بعض الصحابة ،
وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال : قلت لعثمان : ما حملكم على
أن عهذتم إلى الانفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين فقررتن بهما ولم تكتبوا بينهما سطر
بسم الله الرحمن الرحيم ، وضعموهما في السبع الطوال ؟ فقال عثمان : كان رسول الله ﷺ كثيراً ما ينزل عليه السورة
ذات العدد ، فإذا نزل عليه الشيء - بمعنى منها - دعا بعض من كان يكتب فيقول : ضعوا هؤلاء الآيات في السورة
التي يذكر فيها كذا ، وكانت الانفال من أوائل ما نزل بالمدينة وبراءة من آخر القرآن وكان قصتها شديدة بها فظننت
أنها منها . فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها . فمذا يدل على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان
توقيفاً ، ولما لم يفتح النبي ﷺ بأمر براءة أضافها عثمان إلى الانفال اجتهاداً منه رضي الله تعالى عنه . ونقل
صاحب الاقتناع ، أن البسملة لبراءة ثابتة في مصحف ابن مسعود ، قال : ولا يؤخذ بهذا . وكان من علامة
ابتداء السورة نزول : بسم الله الرحمن الرحيم ، أول ما ينزل شيء منها كما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم
من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كان النبي ﷺ لا يعلم ختم السورة حتى ينزل
بسم الله الرحمن الرحيم ، وفي رواية ، فإذا نزلت بسم الرحمن الرحيم علموا أن السورة قد انقضت ، وما يدل على أن
ترتيب المصحف كان توقيفاً ما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما عن أوس بن أبي أوس حديثه الثقي قال : كنت
في الوفد الذين أسلموا من ثقيف ، فذكر الحديث وفيه ، فقال لنا رسول الله ﷺ : طرأ على حربي من القرآن فأردت

أن لا أخرج حتى أفضيه . قال فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ قلنا : كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا : نحزبه ثلاث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور وواحد عشر سورة وثلاث عشرة ، وحزب المفصل من في حتى نختم ، . قلت : فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي ﷺ ، ويحتمل أن الذي كان مرتباً حينئذ حزب المفصل خاصة ، بخلاف ما عدها فيحتمل أن يكون كان فيه تقديم وتأخير كما ثبت من حديث حذيفة وأنه ﷺ قرأ النساء بعد البقرة قبل آل عمران ، . يستفاد من هذا الحديث - حديث أوس - أن الراجح في المفصل أنه من أول سورة في آخر القرآن ، لكنه يعني على أن الماتحة لم تعد في الثلث الأول فانه يلزم من عدما أن يكون أول المفصل من الحجرات وبه جزم جماعة من الأئمة . وقد قلنا الاختلاف في تحديده في باب الجهر بالقراءة في المغرب ، من أبواب صفة الصلاة ، والله أعلم

٧ - باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ

وقال مسروق عن عائشة رضي الله عنها عن فاطمة عليها السلام « أمرني إلى النبي ﷺ أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة ، ولله غارضي العام مرتين ، ولا أراه إلا حطراً جلي »

٤٩٩٧ - حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان للنبي ﷺ أجود الناس بالخير ، وأجود ما يسكون في شهر رمضان ، لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ ، يعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن ، فإذا لقيه جبريل كان أجود بالخير من الربيع المرسلة »

٤٩٩٨ - حدثنا خالد بن يزيد حدثنا أبو بكر عن أبي حصين عن ذكوان عن أبي هريرة قال « كان يعرض على النبي ﷺ القرآن كل عام مرة ، فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه ، وكل يستكفي في كل عام عشرًا ، فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه »

قوله (باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ) بكسر الراء من العرض وهو يفتح العين وسكون الراء أي يقرأ ، والمراد يستعرضه ما أقرأه إياه . قوله (وقال مسروق عن عائشة عن فاطمة قالت : أمرني إلى النبي ﷺ أن جبريل كان يعارضني بالقرآن) هذا طرف من حديث وصلة بن تمام في علامات النبوة ، ونقدم شرحه في باب الوفاة النبوية ، من آخر المغازي ، ونقدم بيان فائدة المعارضة في الباب الذي قبله . والمعارضة مفاعلة من المجازين كأن كلا منهما كان ناره يقرأ والآخر يستمع . قوله (وانه عارضني) في رواية السرخسي « واني عارضني » . قوله (إبراهيم بن سعد عن الزهري) تقدم في الصيام من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد قال أنبأنا الزهري ، وإبراهيم ابن سعد سمع من الزهري ومن صالح بن كيسان عن الزهري ، وروايته على الصفتين تكررت في هذا الكتاب كثيراً وقد تقدمت فوائد حديث ابن عباس هذا في بدء الوحي فذكر هنا نكتنا ما لم يتقدم . قوله (كان النبي ﷺ أجود

الناس) فيه احتراص ببلغ لثلا بتخيل من قوله « وأجود ما يكون في رمضان » أن الاجودية خاصة منه برمضان فيه فأثبت له الاجودية المطلقة أولا ثم عطف عليها زيادة ذلك في رمضان . قوله (وأجود ما يكون في رمضان) تقدم في بدء الوحي من وجه آخر عن الزمري بلفظ « وكان أجود ما يكون في رمضان » ، وتقدم أن المشهور في ضبط أجود أنه بالرفع وأن النصب موجه ، وهذه الرواية مما تزايد الرفع . قوله (لأن جبريل كان يلقاه) فيه بيان سبب الاجودية المذكورة ، وهي أبين من الرواية التي في بدء الوحي بلفظ « وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل » ، قوله (في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ) أي رمضان ، وهذا ظاهر في أنه كان يلقاه كذلك في كل رمضان منذ أنزل عليه القرآن ولا يختص ذلك برمذانات الهجرة ، وإن كان صيام شهر رمضان إنما فرض بعد الهجرة لأنه كان يسمى رمضان قبل أن يفرض صيامه . قوله (يمرض عليه رسول الله ﷺ) هذا عكس ما رقيع في الترجمة لأن فيها أن جبريل كان يمرض على النبي ﷺ ، وفي هذا أن النبي ﷺ كان يمرض على جبريل ، وتقدم في بدء الوحي بلفظ « وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن » فيحمل على أن كلا منهما كان يمرض على الآخر ، ويؤيده ما وقع في رواية أبي هريرة آخر أحاديث الباب كما سأوضحه . وفي الحديث إطلاق القرآن على بعضه وعلى معظمه ، لأن أول رمضان من بعد البثثة لم يكن مزل من القرآن إلا بعضه ، ثم كذلك كل رمضان بعده ، إلى رمضان الأخير فكان قد مزل كله إلا ما تأخر نزوله بعد رمضان المذكور ، وكان في سنة عشر إلى أن مات النبي ﷺ في ربيع الأول سنة إحدى عشرة ، وما مزل في تلك المدة قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) فأنما نزلت يوم عرفة والنبي ﷺ بها بالاتفاق ، وقد تقدم في هذا الكتاب . وكان الذي مزل في تلك الأيام لما كان قليلا بالنسبة لما تقدم اغتفر أمر معارضته ، فيستفاد من ذلك أن القرآن يطلق على البعض مجازا ، ومن ثم لا يبحث من حلف ليقرأ القرآن فقرأ بعضه ، إلا إن قصد الجميع . واختلف في العرصة الأخيرة هل كانت بجميع الأحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها ؟ روى الثاني فهل مر الحرف الذي جمع عليه عثمان جميع الناس أو غيره ؟ وقد روى أحمد وابن أبي داود والطبري من طريق سميدة بن عمرو السلمي أن الذي جمع عليه عثمان الناس يوافق العرصة الأخيرة . ومن طريق محمد بن سيرين قال « كان جبريل يمرض النبي ﷺ بالقرآن » الحديث نحو حديث ابن عباس وزاد في آخره - : فيرون أن قراءتنا أحدث القراءات عهدا بالعرصة الأخيرة . وعند الحاكم نحوه من حديث سمرة وإسناده حسن ، وقد صححه هو ولفظه « عرض القرآن على رسول الله ﷺ عرضات ، ويقولون إن قراءتنا هذه هي العرصة الأخيرة » ومن طريق مجاهد « عن ابن عباس قال : أي القراءتين ترون كان آخر القراءة ؟ قالوا : قراءة زيد بن ثابت ، فقال : لا ، إن رسول الله ﷺ كان يمرض القرآن كل سنة على جبريل ، فلما كان في السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين وكانت قراءة ابن مسعود آخرهما ، وهذا يقابره حديث سمرة ومن وافقه . وعند مسدد في مسنده من طريق إبراهيم النخعي « أن ابن عباس سمع رجلا يقول : الحرف الأول ، فقال : ما الحرف الأول ؟ قال إن عمر بن الخطاب ابن مسعود إلى الكوفة معلما فأخذوا بقراءته فغير عثمان القراءة ، فهم يذهبون قراءة ابن مسعود الحرف الأول ، فقال ابن عباس : أنه آخر حروف عرض به النبي ﷺ على جبريل » وأخرج النسائي من طريق أبي ظبيان قال « قال لي ابن عباس : أي القراءتين تقرأ ؟ قلت : للقراءة الأولى قراءة ابن أم عبد - يعني عبيد الله بن مسعود - قال : بل هي الأخيرة ، إن رسول الله ﷺ كان يمرض

على جبريل - الحديث وفي آخره - لحضر ذلك ابن مسعود فعلم ما نسخ من ذلك وما بدل ، واستأذنه صحيح ، ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون العريضة الاسيرتان وقعتا بالحرفين المذكورين ، فيصح إطلاق الأخيرة على كل منهما . قوله (أجود بالخير من الريح المرسل) فيه جواز المبالغة في التشبيه ، وجواز تشبيه المعنوي بالمحموس ليقرب لفهم سامعه ، وذلك أنه أثبت له أثر وصف الأجسودية ، ثم أراد أن يصفه بأزيد من ذلك فشبهه بجوده بالريح المرسل ، بل جعله أبليغ في ذلك منها ، لأن الريح - تسكن . وفيه الاحتراز لأن الريح منها العقيم الضارة ومنها المبشرة بالخير فوصفها بالمرسل ليعين الثانية ، وأشار إلى قوله تعالى (وهو الذي يرسل الرياح بشرا) (١) (واقع الذي أرسل الرياح) ونحو ذلك ، فالريح المرسل تستمر مدة إرسالها ، وكذا كان عمله ﷺ في رمضان ديمة لا يقطع ، وفيه استعمال أفضل التفضيل في الإسناد الحقيقى والمجازى ، لأن الجود من النبي ﷺ حقيقة ومن الريح مجاز فكأنه استعار للريح جودا باعتبار مجيئها بالخير فأثرها منزلة من جاد ، وفي تقديم معمول أجود على المفضل عليه تسكت لطيفة ، وهي أنه لو أخره لظن تعلقه بالمرسل . وهذا وإن كان لا يتغير به المعنى المراد بالوصف من الأجودية إلا أنه تغيرت فيه المبالغة لأن المراد وصفه بزيادة الأجودية على الريح المرسل مطافا . وفي الحديث من الفوائد غير ما سبق أعظم شهر رمضان لا يختص به ابتداء نزول القرآن فيه ، ثم معارضته ما نزل منه فيه ، ويلزم من ذلك كثرة نزول جبريل فيه . وفي كثرة نزوله من توارد الخيرات والبركات ما لا يحصى ، ويستفاد منه أن فضل الزمان إنما يحصل بزيادة العبادة . وفيه أن مداومة التلاوة توجب زيادة الخير . وفيه استحباب تكرير العبادة في آخر العمر ، ومذاكرة الفاضل بالخير والسلام وإن كان هو لا يخفى عليه ذلك لزيادة التذكرة والاعتناء . وفيه أن ليس رمضان أفضل من نهاره ، وأن المقصود من التلاوة الحضور والفهم لأن الليل مظنة ذلك لما في النهار من التواغل والتعويض الدنيوية والدلبية ، ويحتمل أنه ﷺ كان يقسم ما نزل من القرآن في كل سنة على ليالي رمضان أجواء فيقرأ كل ليلة جزءا في جزء من الليلة ، والسبب في ذلك ما كان يشتغل به في كل ليلة من سوى ذلك من تهجد بالصلاة ومن راحة بدن ومن تعاهد أهل ، ولعله كان يعيد ذلك الجود مرارا بحسب تعدد الحروف المأذون في قراءتها ولتتوسع بركة القرآن جميع الشهر ، ولولا التصريح بأنه كان يعرضه مرة واحدة وفي السنة الأخيرة عرضه مرتين لجاز أنه كان يعرض جميع ما نزل عليه كل ليلة ثم يعيده في بقية الليالي . وقد أخرج أبو عبيد عن طريق داود بن أبي هند قال : قلت لأبي : قوله تعالى (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) أما كان ينزل عليه في سائر السنة ؟ قال : بلى . واستكن جبريل كان يمرض مع النبي ﷺ في رمضان ما أنزل الله فيحكم الله ما يشاء ويثبت ما يشاء . ففي هذا إشارة إلى الحكمة في التقييد التي أشرت إليه لتفصيل ما ذكره من المحكم والمنسوخ . وبؤيده أيضا الرواية الماضية في بدء الخلق بلفظ قيد الله القرآن فان ظاهرا أن كلا منهما كان يقرأ على الآخر ، وهي موافقة لقوله « يمرضه » فيستدعي ذلك زمانا زائدا على ما لو قرأ الواحد ، ولا يمرض ذلك قوله تعالى (سنقرئك فلا تنسى) إذا قلنا إن ذلك نافية كما هو المشهور وقول الأكثر ، لأن المعنى أنه إذا قرأه فلا ينسى ما أفراه ، ومن جملة الإقراء مداومة جبريل ، أو المراد أن النبي بقوله (فلا تنسى) النسيان الذي لا ذكر بعده لا النسيان الذي يعقبه الذكر في الحال حتى لو قدر

(١) في الأصل « مبهرات » والتصحيح من « ورة الأعراف » . وأما « مبهرات » فآية أخرى في سورة الروم ٥٩

أنه نسي شيئاً فانه يذكره إياه في الحال ، وسياًقى مزريد بيان لذلك في « باب نسيان القرآن » ان شاء الله تعالى . وقد تقدمت بافية فوائد حديث ابن عباس في بدء الوحي قوله (حدثنا خالد بن يزيد) هو الكاظمي ، وأبو بكر هو ابن عباس بالتحانية والمعجمة . وأبو حصين بفتح أوله عثمان بن عاصم ، وذكر أن هو أبو صالح السمان . قوله (كان يعرض على النبي ﷺ) كذا لهم بضم أوله على البناء للجهول ، وفي بعضها بفتح أوله بحذف الفاعل ، فالمحذوف هو جبريل صرح به إسرائيل في روايته عن أبي حصين أخرجه الاسماعيل والفظه . كان جبريل يعرض على النبي ﷺ القرآن في كل رمضان ، وإلى هذه الرواية أشار المصنف في الترجمة . قوله (القرآن كل عام مرة) - سقط لفظ « القرآن » لغیر الکشمینی ، زاد إسرائيل عند الاسماعيل « فيصبح وهو أجود بالخير من الريح المرسلة » وهذه الزيادة غريبة في حديث أبي هريرة ، وإنما هي محفوظة من حديث ابن عباس . قوله (يعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه) في رواية إسرائيل « عرضين » وقد تقدم ذكر الحكمة في تكرار العرض في السنة الأخيرة ، ويحتمل أيضاً أن يكون البر في ذلك أن رمضان من السنة الأولى لم يقع فيه مداينة لوقوع ابتداء النزول في رمضان ، ثم فتر الوحي ثم تابع فوفقت المداينة في السنة الأخيرة مرتين يستوى تعدد السنين والعرض . قوله (وكان يعتكف في كل عام عشراً فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه) ظاهره أنه اعتكف عشرين يوماً من رمضان وهو مناسب لفعل جبريل حيث ضاعف عرض القرآن في تلك السنة ، ويحتمل أن يكون السبب ما تقدم في الاعتكاف أنه ﷺ كان يعتكف عشراً فصار عاماً فلم يعتكف فاعتكف من قابل عشرين يوماً ، وهذا إنما يتأتى في سفر وقع في شهر رمضان ، وكان رمضان من سنة تسع دخل وهو ﷺ في غزوة تبوك ، وهذا بخلاف الفصة المتقدمة في كتاب الصيام أنه شرع في الاعتكاف في أول العشر الأخير فلما رأى ما صنع أزواجه من حرب الأخبية تركه ثم اعتكف عشراً في شوال ، ويحتمل اتحاد الفصة ، ويحتمل أيضاً أن تكون الفصة التي في حديث الباب هي التي أوردناها مسلم وأصلها عند البخاري من حديث أبي سعيد قال « كان رسول الله ﷺ يجاور العشر التي في وسط الشهر ، فإذا استقبل إحدى وعشرين رجع ، فأقام في شهر جاور فيه تلك الليلة التي كان يرجع فيها ثم قال : إني كنت أجاور هذه العشر الوسط ثم بدلت أن أجاور العشر الاواخر ، يجاور العشر الاخير ، الحديث ، ليكون المراد بالعشرين العشر الأوسط والعشر الاخير »

٨ - باب القراءة من أصحاب النبي ﷺ

٤٩٩٩ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن عمرو بن إبراهيم عن مسروق « ذكر عهد الله بن عمرو عهد الله بن مسعود فقال : لا أزال أحبه ، سمعت النبي ﷺ يقول : « خذوا القرآن من أربعة : من عهد الله ابن مسعود وصالح ومعاذ وابن كعب »

٥٠٠٠ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا شقيق بن سلمة قال « خطبنا عهد الله

ابن مسعود فقال : والله لقد أخذت من في رسول الله ﷺ بعضاً وسبعين سورة ، والله لقد علم أصحاب النبي ﷺ أني من أهلهم بكتاب الله ، وما أنا بمنهم . قال شقيق فجئت في الخلق أسمع ما يقولون فما سمعت راداً

يقول غير ذلك »

۵۰۰۱ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلْقَمَةَ قَالَ « كُنَّا بِحَمَصَ ، فَرَأَى ابْنُ مَسْعُودٍ سُورَةَ يُوسُفَ ، فَقَالَ رَجُلٌ مَاهُ كَذَا أَنْزَلَتْ ، فَقَالَ : قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَحْسَنْتَ ، وَوَجَدَ مِنْهُ رِيحَ الْخَرِّ فَقَالَ : أَتَجْمَعُ أَنْ تُكَذِّبَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَتَشْرَبَ الْخمر ؟ فَضَرَبَهُ الْخَلْدُ »

۵۰۰۲ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ « قَالَ هَدُّوا اللَّهَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أَنْزَلَتْ ، وَلَا أَنْزَلْتُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فَبَيْنَ أَنْزَلْتُ ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمُ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ رَكِبْتُ إِلَيْهِ »

۵۰۰۳ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا هَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ « سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى مَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ مِنَ الْأَنْصَارِ أَبِي بَنِي كَعْبٍ ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَأَبُو زَيْدٍ . تَابَعَهُ الْفَضْلُ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ

۵۰۰۴ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُنْثَى حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنْيَانِيِّ وَثُمَامَةُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : « مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ غَيْرُ أَرْبَعَةٍ : أَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَأَبُو زَيْدٍ . قَالَ : وَنَحْنُ وَرَثَاهُ »

۵۰۰۵ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « قَالَ عُمَرُ : أُنْبِئْ أَفْرَؤَنَا ، وَإِنَّا لَنَدَّعِ مِنْ لَحْنِ أَبِي وَابِيٍّ يَقُولُ أَخَذْتَهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا أتركه لشيء ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (مَا تَنَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا)

قوله (باب القراء من أصحاب رسول الله ﷺ) أي الذين اشتهروا بحفظ القرآن والتصدى لتعليمه ، وهذا اللفظ كان في عرف السلف أيضا لمن تفقه في القرآن . وذكر فيه ستة أحاديث : الأول من عمرو بن مرة ، وقد نسب المصنف في المناقب من هذا الوجه ، وضمن الكرماني فقال : هو عمرو بن عبد الله أبو إسماعيل السبيعي ، وليس كما قال . قوله (عن مسروق) جاء عن إبراهيم وهو النخعي فيه شيخ آخر أخرجه الحاكم من طريق أبي سعيد المؤدب عن الأعشى عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ، وهو مقول فان المحفوظ في هذا عن الأعشى عن أبي وائل عن مسروق كما تقدم في المناقب ، ويحتمل أن يكون إبراهيم حله عن شيخين والأعشى حله عن شيخين . قوله (أخذوا القرآن من أربعة) أي تملوه منهم ، والأربعة المذكورون اثنان من المهاجرين وهما المبدأ جهسا واثنان من الأنصار ، وسالم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة ، ومعاذ هو ابن جبل . وقد تقدم هذا الحديث في مناقب سالم مولى أبي حذيفة من هذا الوجه وفي أوله ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو فقال : ذاك رجل لا زال أحبه

بعد ما سمعت رسول الله ﷺ يقول : خذوا القرآن من أربعة فبدأ به ، فذكر حديث الباب . ويستفاد منه حجة من يكون ماهراً في القرآن ، وأن البداءة بالرجل في الذكر على غيره في أمر اشترك فيه مع غيره يدل على تقدمه فيه ، وتقدم بقية شرحه هناك . وقال الكرماني : يحتمل أنه ﷺ أراد الإعلام بما يكون بعده ، أي أن هؤلاء الأربعة يبقون حتى ينفردوا بذلك ، وتعقب بأنهم لم ينفردوا بل الذين مهروا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي أضعاف المذكورين ، وقد قتل سالم مولى أبي حذيفة بعد النبي ﷺ في وقعة اليمامة ، ومات معاذ في خلافة عمر ، ومات أبي وابن مسعود في خلافة عثمان ، وقد تأخر زيد بن ثابت وانتهت إليه الرئاسة في القراءة وعاش بعد ذلك زمناً طويلاً ، فالظاهر أنه أمر بالأخذ عنهم في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن ، بل كان الذين يحفظون مثل الذين حفظوه وأزيد منهم جماعة من الصحابة ، وقد تقدم في غزوة بدر معونة أن الذين قتلوا بها من الصحابة كان يقال لهم القراء . وكانوا سبعة رجال . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي) كذا للأكثر ، وحكى الجياني أنه وقع في رواية الأصيل عن الجرجاني ، وحدثنا حفص بن عمر حدثنا أبي ، وهو خطأ مقلوب ، وليس لحفص بن عمر أب يروي عنه في الصحيح ، وإنما هو عمر ابن حفص بن غياث بالخير المجهة والتعقبات والمثلثة ، وكان أبوه قاضي الكوفة ، وقد أخرج أبو نعيم الحديث المذكور في المستخرج ، من طريق سهل بن جبر عن عمر بن حفص بن غياث ونسبه ثم قال : أخرجه البخاري عن عمر بن حفص . قوله (حدثنا شقيق بن سلمة) في رواية مسلم والنسائي جميعاً عن إسماعيل عن عتبة عن الأعمش عن أبي وائل وهو شقيق المذكور ، وجاء عن الأعمش فيه شبيب آخر أخرجه النسائي عن الحسن بن اسماعيل عن عتبة ابن سليمان عنه عن أبي إسماعيل عن هبيرة بن يريم عن ابن مسعود ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون الأعمش فيه طريقان ، وإلا فإسماعيل وهو ابن راهويه أتقن من الحسن بن اسماعيل ، مع أن المفوظ عن أبي إسماعيل فيه ما أخرجه أحمد وابن أبي داود من طريق الثوري وإسرائيل وغيرهما عن أبي إسماعيل عن غير الخاء المعجمة مصنف عن ابن مسعود ، لحصل الشذوذ في رواية الحسن بن اسماعيل في موضعين . قوله (خطبنا عبد الله بن مسعود فقال : والله لقد أخذت من في رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة) زاد عاصم عن بدر عن عبد الله ، وأخذت بقية القرآن عن أصحابه ، وعند إسماعيل بن راهويه في روايته المذكورة في أوله (ومن يفعل يأت بما غل يوم القيامة) ثم قال : على قراءة من تأمروني أن أقرأ وقد قرأت على رسول الله ﷺ ، وذكر الحديث . وفي رواية النسائي وأبي عوانة وابن أبي داود من طريق ابن شهاب عن الأعمش عن أبي وائل قال : خطبنا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال (ومن يفلل يأت بما غل يوم القيامة) غلوا مصاحفكم ، وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله ﷺ مثله ، وفي رواية غير بن مالك المذكورة بيان السبب في قول ابن مسعود هذا ولفظه : لما أمر بالمصاحف أن تغير سواء ذلك عبد الله بن مسعود فقال من استطاع - وقال في آخره - أفترك ما أخذت من في رسول الله ﷺ ، وفي رواية له فقال : إني غالي مصحف ، فمن استطاع أن يغل مصحفه فليفعل ، وعند الحاكم من طريق أبي مبصرة قال : رحمت فانا أنا بالأشعرى وحذيفة وابن مسعود ، فقال ابن مسعود : والله لا أدفعه - يعني مصحفه - أقراني رسول الله ﷺ ، فذكره . قوله (والله لقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أني من أعلمهم بكتاب الله) وقع في رواية عتبة وأبي شهاب جميعاً عن الأعمش ، أني أعلمهم بكتاب الله ، يحذف من ، وزاد ولو أعلم

أن أحدا أعلم مني لرحلت إليه ، وهذا لا ينفي إنبات د من ، فإنه نفي الأغلبية ولم ينفي المساواة ، وسيأتي مزيد لذلك في الحديث الرابع . قوله (وما أنا بخير) يستفاد منه أن الزيادة في صفة من صفات الفضل لا تقتضي الانفصالية المطلقة ، فالأغلبية بكتاب الله لا تستلزم الأغلبية المطلقة ، بل يحتمل أن يكون غيره أعلم منه بعلوم أخرى فلهذا قاله . وما أنا بخيرهم ، وسيأتي في هذا بحث في باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ، إن شاء الله تعالى . قوله (قال شقيق) أي بالاسناد المذكور : (جلست في الحلق) بفتح المهملة واللام (فما سمعت رادا يقول غير ذلك) يعني لم يسمع من يخالف ابن مسعود يقول غير ذلك ، أو المراد من يرد قوله ذلك . ووقع في رواية مسلم . قال شقيق جلست في حلق أصحاب محمد ﷺ فما سمعت أحدا يرد ذلك ولا يعيبه . وفي رواية أبي شهاب : فلما نزل من المنبر جلست في الحلق فما أحد ينكر ما قال ، وهذا يخص عموم قوله . أصحاب محمد ﷺ ، بمن كان منهم بالكوفة ولا بمعارض ذلك ما أخرجه ابن أبي داود من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود فذكر نحر حديث الباب وفيه : قال الزهري : فبلغني أن ذلك كرهه من قول ابن مسعود رجال من أصحاب رسول الله ﷺ ، لأنه محمول على أن الذين كرهوا ذلك من غير الصحابة الذين شاهدتهم شقيق بالكوفة ، ويحتمل اختلاف الجهة ، فالذي نفي شقيق أن أحدا رده أو عابه وصف ابن مسعود بأنه أعلمهم بالقرآن ، والذي أنبأه الزهري ما يتعلق بأمره بغل المصاحف ، وكأن مراد ابن مسعود بغل المصاحف كتبها وإخفاؤها لئلا تخرج فتقدم وكأن ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن وافقه في الاختصار على قراءة واحدة والغناء ما هذا ذلك ، أو كان لا ينكر الاختصار لما في عدمه من الاختلاف ، بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يعول عليها دون غيرها لما له من المزية في ذلك بما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه ، فلما فات ذلك ورأى أن الاختصار على قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده اختار استمرار القراءة على ما كانت عليه ، على أن ابن أبي داود ترجمه باب رضى ابن مسعود بعد ذلك بما صنع عثمان ، لكن لم يورد ما يصرح بمطابقة ما ترجم به . الحديث الثالث . قوله (كننا بمحصر فقرأ ابن مسعود سورة يوسف) هذا ظاهره أن علقمة حضر القصة ، وكذا أخرجه الاسماعيل عن أبي خليفة عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه ، وأخرجه أبو زعيم من طريق يوسف القاضي عن محمد بن كثير فقال فيه : عن علقمة قال : كان عبد الله بمحصر ، وقد أخرجه مسلم من طريق جرير عن الاعمش ولفظه : عن عبد الله بن مسعود قال : كنت بمحصر ، فقرأت ، فذكر الحديث ، وهذا يقتضى أن علقمة لم يحضر القصة وإنما نقلها عن ابن مسعود ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الاعمش ولفظه : كنت جالسا بمحصر ، وعند أحمد عن أبي معاوية عن الاعمش قال : عن عبد الله أنه قرأ سورة يوسف ، ورواية أبي معاوية عند مسلم لكن أحال بها . قوله (فقال رجل ما هكذا أزلت) لم انف على اسمه ، وقد قيل إنه نهيك بن سنان الذي تقدمت له مع ابن مسعود في القرآن قصة غير هذه ، لكن لم أر ذلك صريحا . وفي رواية مسلم : فقال لي بعض القوم : اقرأ علينا ، فقرأت عليهم سورة يوسف ، فقال رجل من القوم : ما هكذا أزلت ، فان كان السائل هو القائل وإلا ففيه مبهم آخر . قوله (فقال قرأت على رسول الله ﷺ) في رواية مسلم : فقلت ويحك ، والله لقد أقرأنيها رسول الله ﷺ . قوله (ووجد منه ريح الخمر) هي جملة حالية ، ووقع في رواية مسلم : فبينما أنا أكله إذ وجدت منه ريح الخمر . قوله (فطربة الحد) في رواية مسلم : فقلت لا تبرح حتى أجلك ، قال لجلدته الحد ، قال النووي : هذا محمول على أن ابن مسعود كانت

له ولاية إقامة الحدود نيابة عن الامام ، إما عموماً وإما خصوصاً ، وعلى أن الرجل اعترف بشرها بلا عند
والا فلا يجب الحد بمجرد ريحها . وعلى أن التكذيب كان بالنكار بهضه جاعلاً ، اذ لو كذب به حقيقة للكفر ، فقد
اجمعوا على أن من جحد حرفاً بجمعاً عليه من القرآن كفر اه . والاحتمال الأول جيد . ويحتمل أيضاً أن يكون قوله
« فضر به الحد » أى رفعه الى الامير فضر به فأسند الضرب الى نفسه مجازاً لكونه كان « يلبس فيه » ، وقال القرطبي : إنما
أقام عليه الحد لأنه جعل له ذلك من له الولاية ، أو لأنه رأى أنه قام عن الإمام بواجب ، أو لأنه كان ذلك في زمان
ولايته الكوفة فانه واجب في زمن عمر وصدره من خلافة عثمان انتهى ، والاحتمال الثاني موجه ، وفي الأخير غفلة عما
في أول الخبر أن ذلك كان بخص ، ولم يلها ابن مسعود وإنما دخلها غايباً وكان ذلك في خلافة عمر . وأما الجواب
الثاني عن الرأفة فيرده النقل عن ابن مسعود أنه كان يرى وجوب الحد بمجرد وجود الرأفة ، وقد وقع مثل ذلك
لعثمان في قصة الوليد بن عقبة ، ووقع عند الاسماعيل اثر هذا الحديث النقل عن علي أنه أنكر على ابن مسعود جلده
الرجل بالرأفة وحدها اذ لم يقر ولم يشهد عليه . وقال القرطبي : في الحديث حجة على من يمنع وجوب الحد بالرأفة
كالحنفية وقد قال به مالك وأصحابه وجماعة من أهل الحجاز . قلت : والمسألة خلافية شهيرة ، والمانع أن يقول :
إذا احتمل أن يكون أقر سقط الاستدلال بذلك ، ولا حكي الموفق في « المغني » الخلاف في وجوب الحد بمجرد
الرأفة اختار أن لا يحد بالرأفة وحدها بل لابد معها من قربته لأن يوجد سكران أو بتقايماً ، ونحوه أن يوجد
جماعة شهبوا بالفسق ويوجد معهم خمر ويوجد من أحدهم رأفة الخمر ، وحكي ابن المنذر عن بعض السلف أن
الذي يجب عليه الحد بمجرد الرأفة من يكون مشهوراً بادن شر الخمر ، وقيل بنحو هذا التفصيل فيمن شك
وهو في الصلاة هل خرج منه ريح أو لا فإن قارن ذلك وجود رأفة دل ذلك على وجود الحدث فيتوضأ وإن كان
في الصلاة فلا يتصرف ، ويحمل ما ورد من ترك الوضوء مع الشك على ما إذا تجرد اللان عن القربة ، وسيكون لنا
عودة الى هذه المسألة في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وأما الجواب عن الثالث لجيد أيضاً ، لكن يحتمل أن
يكون ابن مسعود كان لا يرى بمؤاخذة السكران بما يصدر منه من الكلام في حال سكره . وقال القرطبي : يحتمل
أن يكون الرجل كذب ابن مسعود ولم يكذب بالقرآن ، وهو الذي يظهر من قوله « ما هكذا أنزلت » ، فإن ظاهره
أنه أثبت إنزالها وفي الكيفية التي أوردتها ابن مسعود ، وقال الرجل ذلك إما جهلاً منه أو قلة حفظ أو
صم ثبت بمثله عليه السكر ، وسيأتي مزيد بحث في ذلك في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع ، قوله
(حدثنا مسلم) هو أبو الضحى السكري ، وقع كذلك في رواية أبي حنزة عن الأعمش عند الاسماعيل ، وفي طبقة
مسلم هذا رجلان من أهل الكوفة يقال لكل منهما مسلم أحدهما يقال له الأعور والآخر يقال له البطين ، فالأول
هو مسلم بن كيسان والثاني مسلم بن عمران ، ولم أر لواء منهما رواية عن مسروق فاذ أطلق مسلم عن مسروق عرف
أنه هو أبو الضحى ، ولو اشتكروا في أن الأعمش روى عن الثلاثة . قوله (قال عبد الله) في رواية قطبة عن الأعمش
عند مسلم . عن عبد الله بن مسعود . قوله (والله) في رواية جرير عن الأعمش عند ابن أبي دارود قال عبد الله لما
صنع بالمصاحف ما صنع : والله الخ . قوله (فيمن أنزلت) في رواية الكشمهني . فبما أنزلت ، ومثله في رواية
قطبة وجرير . قوله (ولو أعلم أهدأ أعلم متى بكتاب الله فأنه) في رواية الكشمهني ، تبلغني ، وهي رواية
جرير . قوله (لركبت اليه) تقدم في الحديث الثاني بلفظ « ولحلت اليه » ، ولأن عبيدة من طريق ابن سيرين وثبت

أن ابن مسعود قال : لو أعلم أحداً تبلغنيهِ الإبِلُ أحدث عهداً بالعريضة الأخيرة منى لأتبعته - أو قال - لنكفته آن آتية ، وكأنه احتراز بقوله تبلغنيهِ الإبِلُ عن لا يصل اليه على الرِواحِلِ إما لكونه كان لا يركب البحر فقيد بالبر أو لأنه كان جازماً بأنه لا أحد يفوقه في ذلك من البشر فاحتراز عن سكان السماء . وفي الحديث جواز ذكر الإنسان نفسه بما فيه من الفضيلة بقدر الحاجة ، ويحتمل ماورد من ذم ذلك على من وقع ذلك منه لغراً أو إعجاباً . الحديث الخامس حديث أنس ، ذكره من وجهين . قوله (سألت أنس بن مالك : من جمع القرآن على عهد النبي ﷺ ؟ قال : أربعة كلهم من الأنصار) في رواية الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في أول الحديث واقتصر الحليان الأوس والخزرج ، فقال الأوس : منا أربعة : من اهتزله العرش سعد بن معاذ ، ومن عدلت شهادته شهادة رجلين خزيم بن ثابت ، ومن غسلته الملائكة حفظة بن أبي عامر ، ومن حمته الدبر عاصم بن ثابت . فقال الخزرج : منا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعهم غيرهم . فذكرهم . قوله (وأبو زيد) تقدم في مناقب زيد بن ثابت من طريق شعبة عن قتادة ، قلت لأنس : من أبو زيد ؟ قال : أحد عموقي ، وتقدم بيان الاختلاف في اسم أبي زيد هناك وجوزت هناك أن لا يكون لقول أنس د أربعة ، مفهوم ، اسكن رواية سعيد التي ذكرتها الآن من عند الطبري صريحة في الحصر ، وسعيد ثبت في قتادة . ويحتمل مع ذلك أن مراد أنس د لم يجمعهم غيرهم ، أي من الأوس بقرينة المخاطبة المدكورة ، ولم يرد نفي ذلك عن المهاجرين ، ثم في رواية سعيد أن ذلك من قول الخزرج ، ولم يفصح باسم قائل ذلك ، لكن لما أودعه أنس ولم يشفقه كان كأنه قائل به ولا سيما وهو من الخزرج . وقد أجاب القاضي أبو بكر الباقلائي وغيره عن حديث أنس هذا بأجوبة : أحدها أنه لا مفهوم له ، فلا يلزم أن لا يكون غيرهم جمعه . ثانياً المراد لم يجمعهم على جميع الوجوه والقراءات التي نزل بها إلا أولئك . ثالثاً لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاته وما لم ينسخ إلا أولئك ، وهو قريب من الثاني . وإدبها أن المراد بجمعه تالفيه من في رسول الله ﷺ لا بواسطة ، بخلاف غيرهم فيجتمعت أن يكون تالفي بعدهم بواسطة . خامساً أنهم تصدوا لإلقائه وتلميذه فاشتهروا به ، وخفي حال غيرهم عن عرف حالهم لحصر ذلك فيهم بحسب علمه ، وليس الأمر في نفس الأمر كذلك ، أو يسكون السبب في خفتهم أنهم خافوا غائلة الربا والعجب ، وأمن ذلك من أظهره . سادساً المراد بالجمع السكتابة ، فلا ينبغي أن يكون غيرهم جمعه حفظاً عن ظهر قلب ، وأما هؤلاء لجمعوه كتابه وحفظوه عن ظهر قلب . سابعاً المراد أن أحداً لم يفصح بأنه جمعه بمعنى أكل حفظه في عهد رسول الله ﷺ إلا أولئك ، بخلاف غيرهم فلم يفصح بذلك لأن أحداً منهم لم يكله إلا عند وفاة رسول الله ﷺ حين نزلت آخر آية منه ، فعمل هذه الآية الأخيرة وما أشبهها ما حضرها إلا أولئك الأربعة من جمع جميع القرآن قبلها ، وإن كان قد حضرها من لم يجمع غيرها الجع البين . ثامناً أن المراد بجمعه السمع والطاعة له والعمل بموجبه . وقد أخرج أحمد في الزهد من طريق أبي الزاهرية د أن رجلاً أتى أبا الدرداء فقال : إن ابني جمع القرآن ، فقال : اللهم غفراً ، إنما جمع القرآن من سمع له وأطاع ، وفي غالب هذه الاحتمالات تكلف ولا سيما الأخير وقد أومأت قبل هذا إلى احتمال آخر ، وهو أن المراد اثبات ذلك للخزرج دون الأوس فقط ، فلا ينبغي ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين ومن جاء بعدهم ، ويحتمل أن يقال : إنما اقتصر عليهم أنس لتهان غرضه بهم ، ولا ينبغي بعده ، والذي يظهر من كثير من الأحاديث أن أبا بكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله ﷺ ، فقد تقدم في المبحث أنه بنى مسجداً بفناء داره فكان يقرأ فيه القرآن ، وهو محمول على ما كان نزل منه لئذذاك ، وهذا عما لا يرتاب فيه

مع شدة حرص أبي بكر على تآني القرآن من النبي ﷺ وفراغ باله له ومما بمكة وكثرة ملازمة كل منهما الآخر حتى قالت عائشة كما تقدم في الهجرة انه ﷺ كان يأتيهم بكرة وعشية. وقد صحح مسلم حديثه يوم "قوم أقرؤم الكتاب الله ، وتقدمت الاشارة اليه ، وتقدم انه ﷺ أمر أبا بكر أن يؤم في مسكنه لما مرض فيدل على أنه كان أقرأهم ، وتقدم عن علي أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي ﷺ ، وأخرج الذناني بإسناد صحيح عن عبد الله ابن عمر قال ، جمعت القرآن فقرأت به كل ليلة ، فبلغ النبي ﷺ فقال : أقرأه في شهر ، الحديث ، وأصله في الصحيح وتقدم في الحديث الذي مضى ذكر ابن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة وكل هؤلاء من المهاجرين ، وقد ذكر أبو حبيد القراء من أصحاب النبي ﷺ فقد من المهاجرين الحفاهم الاربعة وطلحة وسعدا وابن مسعود وحذيفة وصالحا وأبا هريرة وعبد الله بن السائب والعبادة ، ومن النساء عائشة وحفصة وأم سلمة ، وأمكن بعض هؤلاء إنما أكله بعد النبي ﷺ فلا يرد على الحصر المذكور في حديث أنس ، وعد ابن أبي داود في كتاب الشريعة ، من المهاجرين أيضا نعيم بن أوس الداوي وعقبة بن عامر ، ومن الانصار عبادة بن الصامت ومعاذا الذي يكفى أبا حليمة وجمع ابن حارثة وفصالة بن عبيد ومسلة بن مخلد وغيرهم ، وصرح بأن بعضهم إنما جمعه بعد النبي ﷺ ، ومن جمعه أيضا أبو موسى الاشعري ذكره أبو عمرو الداني ، وعد بعض المتأخرين من القراء عمرو بن العاص وسعد بن عباد وأم وردة . قوله (تابعه الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن ثمامة عن أنس) هذا التعليل وصله إسحاق بن راهويه في مسنده عن الفضل بن موسى به ، ثم أخرجه المصنف من طريق عبد الله بن المثنى ، حدثني ثابت البناني وثمامة عن أنس قال مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة ، فذكر الحديث ، بخلاف رواية قتادة من وجهين : أحدهما التصريح بصيغة الحصر في الأربعة ، ثانيهما ذكر أبي الدرداء بدل أبي بن كعب . فأما الاول فقد تقدم الجواب عنه من عدة أوجه ، وقد استنكره جماعة من الأئمة . قال المازري : لا يلزم من قول أنس لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع في نفس الامر كذلك لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه ، وإلا فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد ، وهذا لا يتم إلا إن كان اتي كل واحد منهم على انفراد وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي ﷺ ، وهذا في غاية البعد في العادة ، وإذا كان المرجع الى ما في عليه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك . قال وقد تمسك بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة ، ولا متمسك لهم فيه فانا لانسلم حمله على ظاهره . سلمناه ، وأمكن من أين لهم أن الواقع في نفس الامر كذلك ؟ سلمناه ، لكن لا يلزم من كون كل واحد من الجمل الغفير لم يحفظه كله أن لا يكون حفظ مجموعهم الجمل الغفير ، وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه ، بل اذا حفظ الكل الكل ولو على التوزيع كفى ، واستدل القرطبي على ذلك ببعض ما تقدم من أنه قتل يوم النجاة سبعون من القراء ، وقتل في عهد النبي ﷺ بيتر معونة مثل هذا العدد ، قال : وإنما خص أنس الاربعة بالذكر لشدة نعلقهم بهم دون غيرهم ، أو لكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم . وأما الوجه الثاني من الخاففة فقال الاسماعيل : هذان الحديثان مختلفان ، ولا يجوزان في الصحيح مع تباينهما . بل الصحيح أحدهما . وجزم البيهقي بأن ذكر أبي الدرداء وهم والصواب أبي بن كعب . وقال الداودي : لا أرى ذكر أبي الدرداء محفوظا . قلت : وقد أشار البخاري الى عدم الترجيح باستواء الطرفين ، فطريق قتادة على شرطه وقد وافقه عليها ثمامة في إحدى الروايتين عنه ، وطريق ثابت أيضا على شرطه وقد وافقه عليها أيضا ثمامة في الرواية الأخرى ، لكن عرج الرواية عن ثابت وثمامة بموافقة ،

وقد وقع عن عبد الله بن المثني رفيه مقال وان كان عند البخارى مذبولا لكن لا تعادل روايته رواية قتادة ، ويرجح رواية قتادة حديث عمر في ذكر أبي بن كعب وهو خاتمة أحاديث الباب ، وأهل البخارى أشار باخراجه الى ذلك لتصريح عمر بترجيحه في القراءة على غيره ، وبمحتمل أن يكون أنس حدث بهذا الحديث في وقتين فذكره مرة أبي بن كعب ومرة بدله أبا الدرداء ، وقد روى ابن أبي داود من طريق محمد بن كعب القرظي قال : جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ خمسة من الانصار : معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأبي بن كعب وأبو الدرداء وأبو أيوب الانصارى ، واسناده حسن مع إرساله ، وهو شاهد جيد لحديث عبد الله بن المثني في ذكر أبي الدرداء وان خالفه في العدد والمعدد . ومن طريق الشعبي قال : جمع القرآن في عهد رسول الله ﷺ ستة منهم أبو الدرداء ومعاذ وأبو زيد وزيد بن ثابت ، وهؤلاء الاربعة هم الذين ذكروا في رواية عبد الله بن المثني ، واسناده صحيح مع إرساله . فلهذا در البخارى ما أكثر اطلاعه . وقد تبين بهذه الرواية المرسلة قوة رواية عبد الله بن المثني وأن روايته أصلا والله أعلم . وقال الكرماني : أهل السامع كان يعتقد أن هؤلاء الاربعة لم يجمعوا وكان أبو الدرداء من جمع فقال أنس ذلك ردا عليه ، وأنى بصيغة المحصر ادعاء ومباينة ، ولا يلزم منه النفي عن غيرهم بطريق الحقيقة والله أعلم . قوله (وأبو زيد قال ونحن ورثناه) المائل ذلك هو أنس ، وقد تقدم في مناقب زيد بن ثابت قال قتادة : قلت ومن أبو زيد ؟ قال : أحد عمومتى ، وتقدم في غزوة بدر من وجه آخر عن قتادة عن أنس قال مات أبو زيد وكان بدريا ولم يترك عقباً ، وقال أنس : نحن ورثناه . وقوله أحد عمومتى ، يرد قول من سمي أبا زيد المذكور سعد بن عبيد بن النعمان أحد بنى عمرو بن عوف لأن أنسا خزرجي وسعد بن عبيد أوسى ، وإذا كان كذلك احتمل أن يكون سعد بن عبيد من جمع ولم يطالع أنس على ذلك ، وقد قال أبو أحمد العسكري : لم يجمعه من الأوس غيره . وقال محمد بن حبيب في المحرر : سعد بن عبيد ونسبه كان أحد من جمع القرآن في عهد النبي ﷺ : ووقع في رواية الشعبي التي أشرت اليها المغيرة بين سعد بن عبيد وبين أبي زيد فانه ذكرهما جميعا فدل على أنه غير المراد في حديث أنس . وقد ذكر ابن أبي داود فيمن جمع القرآن فليس بن أبي صعصعة وهو خزرجي وتقدم أنه يكنى أبا زيد ، وسعد بن المنذر بن أوس بن زهير وهو خزرجي أيضا لكن لم أر التصريح بأنه يكنى أبا زيد ، ثم وجدت عند ابن أبي داود ما يقع الإشكال من أصله ، فانه روى بإسناد على شرط البخارى الى ثمانية عن أنس أن أبا زيد الذي جمع القرآن اسمه قيس بن السكن ، قال وكان رجلا منا من بنى عدى بن النجار أحد عمومتى ومات ، ولم يدع عقباً ، ونحن ورثناه ، قال ابن أبي داود : حدثنا أنس بن خالد الانصارى قال هو قيس بن السكن من جهوداء من بنى عدى بن النجار ، قال ابن أبي داود : مات قريبا من وفاة النبي ﷺ فذهب عليه ولم يؤخذ عنه وكان حقيقا بدريا . الحديث السادس ، قوله (يحيى) هو القطان ، وسفيان هو الثوري . قوله (عن حبيب بن أبي ثابت) عند الامام حبيب . قوله (أبي أفرؤنا) كذا للاكثر وبه جزم المزي في الاطراف ، فقال : ليس في رواية صدقة ذكر على . قلت : وقد ثبت في رواية النسفي عن البخارى ، قال الحديث عنده ، على أقضا ، وأبي أفرؤنا ، وقد الحق الدمياطي في نسخة في حديث الباب ذكر على وليس بحبيب ، لانه ساذط من رواية الفريرى التي عليها مدار روايته ، وقد تقدم في تفسير البقرة عن عمرو بن على عن يحيى القطان بسنده هذا وفيه ذكر على عند الشيخ . قوله (من ابن أبي) أى من قرأته ، ونحن نقول لغراء ومناه المراد به هنا القول . وكان أبي بن كعب

لا يرجع عما حفظه من القرآن الذي تلقاه عن رسول الله ﷺ ولو أخبره غيره أن تلاوته نسخت ، لأنه إذا سمع ذلك من رسول الله ﷺ حصل عنده القطع به فلا يزول عنه بأخبار غيره أن تلاوته نسخت ، وقد استدل عليه عمر بالآية الدالة على النسخ وهو من أوضح الاستدلال في ذلك ، وقد تقدم بقية شرحه في التفسير

٩ - باب فضل فاتحة الكتاب

٥٠٠٦ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا شعبة قال حدثني خبيب بن عبد الرحمن بن حفص بن عاصم عن أبي سعيد بن الملقى قال : كنت أصلي ، فدعاني النبي ﷺ فلم أجيبه ، قلت : يا رسول الله إني كنت أصلي ، قال ألم يقل الله (استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم) ؟ ثم قال : ألا أعظم سورة في القرآن قبل أن نخرج من المسجد ؟ فأخذ بيدي ، فلما أردنا أن نخرج قلت : يا رسول الله ، إنك قلت لأعظم سورة في القرآن ، قال : (الحمد لله رب العالمين) هي السبع للثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته ،

٥٠٠٧ - حدثنا محمد بن المنثري حدثنا وهب حدثنا هشام عن محمد عن أبي سعيد الخدري قال : كنا في مسجدنا ، فبرزنا ، فجاءت جارية فقالت إن سيد الحنّ سليم ، وإن فرنا غيب ، فهل منكم راقٍ ؟ فقام معها رجل ما كنا نأمنه برقية ، فرقام فبرأ ، فأسر لنا بثلاثين شاة وسقانا لبنا . فلما رجع قلنا له أ كنت منحسن رقية أو كنت ترقى ؟ قال : لا ، ما رقيت إلا بأمر الكتاب . قلنا : لا تحذروا شيئا حتى تأتي أو نأمر النبي ﷺ . فلما قمنا للدينة ذكرناه للنبي ﷺ فقال : وما كان يُدرى أنها رقية ؟ اقموا واضربوا لي بسهم ، وقال أبو مضر : حدثنا عبد الوارث حدثنا هشام حدثنا محمد بن سيرين حدثنا معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري بهذا

قوله (باب فضل فاتحة الكتاب) ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي سعيد بن الملقى في أنها أعظم سورة في القرآن ، والمراد بالعزيز عظم القدر بالثواب المرتب على قراءتها وإن كان غيرها أطول منها ، وذلك لما اشتملت عليه من المعاني المناسبة لذلك ، وقد تقدم شرح ذلك مبسوطا في أول التفسير . ثانيهما حديث أبي سعيد الخدري في الرقية بفاتحة الكتاب ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاجارة ، وهو ظاهر الدلالة على فضل الفاتحة . قال القرطبي : اختصت الفاتحة بأنها مبدأ القرآن وحاولت لجميع علومه ، لاحتوائها على الثناء على الله والإقرار بعبادته والاخلاص له وسؤال الهداية منه والإشارة إلى الاعتراف بالعجز عن القيام بنعمه ، وإلى شأن المعاد وبيان عاقبة المجاهدين ، إلى غير ذلك مما يقتضي أنها كلها موضع الرقية . وذكر الرويان في البحر أن البسلة أفضل آيات القرآن وتلقب بمقدمة آية الكرسي وهو الصحيح . قوله (وقال أبو معمر حدثنا عبد الوارث الخ) أراد بهذا التعليق

التصريح بالتحديث من محمد بن سيرين لشام . ومن معبد لمحمد . قانه في الاسناد الذي ساقه أولا بالاعتمة في الموضوعين ، وقد وصله الاسماعيل من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن أبي معمر كذلك ، وذكر أبو علي الجبائي أنه وقع عند القاسبي عن أبي زيد السند الى محمد بن سيرين ، وحدثني معبد بن سيرين ، وبواو المظف قال والصواب حذفها

١٠ - باب فضل سورة البقرة

٥٠٠٨ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا شعبة عن سليمان عن ابراهيم عن عبد الرحمن عن أبي مسعود عن النبي ﷺ قال : « من قرأ بالآيتين ... »

٥٠٠٩ - حدثنا أبو نعيم حدثنا صفوان عن منصور عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن أبي مسعود رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه ،

٥٠١٠ - وقال عثمان بن الهيثم حدثنا هوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « وكلي رسول الله ﷺ بمحفظ زكاة رمضان ، فأتاني آت فجعل يستخرج من الطعام ، فأخذته فقتل : لأرقتك إلى رسول الله ﷺ . . . فقص الحديث ، فقال : إذا أويت إلى فراشك فافرا آية الكرسي لم يزل ملك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح . فقال النبي ﷺ : صدقت وهو كذوب ، ذاك شيطان . »

قوله (باب فضل سورة البقرة) أورد فيه حديثين : الأول ، قوله (عن سليمان) هو الأعشى ، وشعبة يه شيخ آخر وهو منصور أخرجه أبو داود عن حفص بن عمر عن شعبة عنه ، وأخرجه النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة كذلك ، وجمع غندر عن شعبة فأخرجه مسلم عن أبي موسى وبندار وأخرجه النسائي عن بشر بن خالد ثلاثهم عن غندر ، أما الا ولان فقالا عنه عن شعبة عن منصور ، وأما بشر فقال عنه عن شعبة عن الأعشى وكذا أخرجه أحمد عن غندر . قوله (عن عبد الرحمن) هو ابن يزيد النخعي . قوله (عن أبي مسعود) في رواية أحمد عن غندر عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن أبي مسعود وقال في آخره : قال عبد الرحمن ولقيت أبا مسعود لحدثني به ، وسأني نحوه للصف من وجه آخر في : باب كم يقرأ من القرآن . وأخرجه في : باب من لم يربأ أن يقرأ سورة كذا . من وجه آخر عن الأعشى عن ابراهيم عن عبد الرحمن وعلقمة جميعهما عن أبي مسعود ، فكان ابراهيم حله عن علقمة أيضا بعد أن حدثه به عبد الرحمن عنه ، كما لقي عبد الرحمن أبا مسعود لحله عنه بعد أن حدثه به علقمة ، وأبو مسعود هذا هو عقبة بن عمرو الانصاري البصري الذي تقدم بيان حاله في فقرة بدر من المغازي ، ووقع في رواية عيسوس بدله : ابن مسعود ، وكذا عند الاصيل عن أبي زيد المرزوقي (١) وصوبه الاصيل فأخطأ في ذلك بل هو تصحيف ، قال أبو علي الجبائي : الصواب : عن أبي مسعود . وهو عقبة بن

(١) في نسخة أخرى : من أبي أحمد الجرجاني .

عمره . قلت : وقد أخرجه أحد من وجه آخر عن الأعمش فقال فيه : عن عتبة بن عمرو . قوله (من قرأ بالآيتين) كذا اقتصر البخاري من المتن على هذا القدر ، ثم حول السند الى طريق منه ور عن ابراهيم بالسند المذكور واكمل المتن فقال : من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه ، وقد أخرجه أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة فقال فيه : من سورة البقرة ، لم يقل د آخر ، فامل هذا هو السر في تحويل السند لمسوقه على لفظ منصور . وفي أنه وقع في رواية غندر عند أحمد باللفظ . ن قرأ الآيتين الأخيرتين ، فعلى هذا فيكون اللفظ الذي ساقه البخاري لفظ منصور ، وليس بينه وبين لفظ الأعمش الذي حرله عنه مناصرة في المعنى والله أعلم . قوله (من آخر سورة البقرة) يعني من قوله تعالى (آمن الرسول) الى آخر السورة ، وآخر الآية الأولى (المصير) ومن ثم الى آخر السورة آية واحدة ، وأما (ما اكتسبت) فليست رأس آية بانها في المادتين . وقد أخرج علي بن سعيد السكري في ثواب القرآن ، حديث الباب من طريق عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش عن علقمة بن قيس عن عتبة بن عمرو بلفظ : من قراهما بعد العشاء الآخرة أجزأتنا : آمن الرسول الى آخر السورة ، ومن حديث النعمان بن بشير رفعه ، ان الله كتب كتابا أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة وقال في آخره : آمن الرسول ، وأصله عند الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم . ولأبي عبيد في فضائل القرآن ، من مرسل جبير بن نفير نحوه وزاد فأقرهما وعلموهما أبناءكم ونساءكم ، فانها قرآن وصلاة ودعاء . قوله (كفتاه) أي أجزأتنا عنه من قيام الليل بالقرآن ، وقبل أجزأتنا عنه عن قراءة القرآن مطلقا سواء كان داخل الصلاة أم خارجها ، وقيل معناه أجزأتنا فيما يتعلق بالاعتقاد لما اشتملتا عليه من الإيمان والأعمال إجمالا ، وقيل معناه كفتاه كل سوء ، وقيل كفتاه شر الشيطان ، وقيل دفعنا عنه شر الأنس والجن ، وقيل معناه كفتاه ما حصل له بسببهما من الثواب عن طاب شيء آخر ، وكأنتما اختصتا بذلك لما تضمنته من الثناء على الصحابة بمجبل انقيادهم الى الله وإتباعهم ورجوعهم اليه وما حصل لهم من الإجابة الى مطلوبهم ، وذكر الكرماني عن النووي أنه قال : كفتاه عن قراءة سورة الكهف وآية الكرسي ، كذا نقل عنه جازما به ، ولم يتل ذلك النووي وإنما قال مانصه : قيل معناه كفتاه من قيام الليل ، وقيل من الشيطان ، وقيل من الآفات ، ويحتمل من الجميع . هذا آخر كلامه . وكأن سبب الوم أن عند النووي عقب هذا باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي فلعل النسخة التي وقعت للكرماني سقط منها لفظ باب وصحفت فضل فصارت وقيل ، واقتصر للنووي في الإذكار ، على الأول والثالث فقلنا قال : قلت ويجوز أن يراد الأولان انتهى . وعلى هذا فأقول : يجوز أن يراد جميع ما تقدم والله أعلم . والوجه الأول ورد صريحا من طريق عاصم عن علقمة عن أبي مسعود رفعه : من قرأ خاتمة البقرة أجزأت عنه قيام ليلة ، ويؤيد الرابع حديث النعمان بن بشير رفعه ، ان الله كتب كتابا وأنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة ، لا يقرآن في دار فيقر بها الشيطان ثلاث ليال ، أخرجه الحاكم وصححه ، وفي حديث معاذ لما أمسك الحقن آية ذلك ولا يقرأ أحد منكم خاتمة سورة البقرة فيدخل أحد منها بيته تلك الليلة ، أخرجه الحاكم أيضا . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، تقدم شرحه في الوكالة ، وقوله في آخره : صدقك وهو كذوب ، هو من التميمي البلخي ، لأنه لما أوم مدحه بوصفه الصدق في قوله صدقك استدرك في الصدق منه بصيغة مبالغة ، والمعنى صدقك في هذا القول مع أن عادته الكذب المستمر ، وهو كقولهم قد يصدق الكذوب ، وأوله : ذلك شيطان ، كذا للاكثر ، وتقدم في الوكالة أنه وقع هنا ذلك الشيطان ، واللام فيه للجنس أو العهد للحنن من الوارد

ان لكل آدمي شيطاناً وكل به . أو اللام بدل من الضمير كأنه قال : ذاك شيطانك ، أو المراد الشيطان المذكور في الحديث الآخر حيث قال في الحديث ، ولا يقربك شيطان ، وشرحه الطيبي على هذا فقال : هو - أى قوله فلا يقربك شيطان - مطلق شائع في جنسه ، والثاني فرد من أفراد ذلك الجنس . وقد استشكل الجمع بين هذه القصة وبين حديث أبي هريرة أيضاً الماضى في الصلاة وفي التفسير وغيرهما أنه ﷺ قال ، ان شيطاناً نفلت على البارحة ، الحديث وفيه ، ولولا دعوة أخى سليمان لأصبح مربوطاً بسارية ، وتقرير الإشكال أنه ﷺ امتنع من إمساكه من أجل دهوة سليمان عليه السلام حيث قال (وهب لى ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي) قال الله تعالى (فسخرنا له الريح ثم قال (والشياطين) وفي حديث الباب أن أبا هريرة أمسك الشيطان الذى رآه وأراد حمله الى النبي ﷺ ، والجواب أنه يحتمل أن يكون المراد بالشيطان الذى هم النبي ﷺ أن يوثقه هو رأس الشياطين الذى يلوم من النعمان منه التمكن منهم فيضاهى حينئذ ما حصل لسليمان عليه السلام من تسخير الشياطين فيما يريد والتوثق منهم ، والمراد بالشيطان في حديث الباب إما شيطانه بخصوصه أو آخر في الجملة لأنه يلوم من تمكنه منه اتباع غيره من الشياطين في ذلك التمكن ، أو الشيطان الذى هم النبي ﷺ بربطه تبدى له في صفته اتى خلق عليها ، وكذلك كانوا في خدمة سليمان عليه السلام على هينهم ، وأما الذى تبدى لأبي هريرة في حديث الباب فكان على هيئة الآدميين فلم يكن في إمساكه مضاهاة لملك سليمان ، والعلم عند الله تعالى

١ - باب . فضل الكهف

٥٠١١ - حدثنا عمر بن خالد حدثنا زهير حدثنا أبو إسحاق عن البراء قال : كان رجل يقرأ سورة الكهف ، وإلى جانبه حصان مربوط بشطَين ، فتدثته سحابة ، فبعثت تدنو وتدنو ، وجعل فرسه ينفِر . فلما أصبح أتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال : تلك السكينة تنزلت بالقرآن ،

قوله (باب فضل الكهف) في رواية أبي الوقت ، فضل سورة الكهف ، وسقط لفظ ، باب ، في هذا والذي قبله والثلاثة بعده أعير أبي ذر . **قوله** (حدثنا زهير) هو ابن معاوية . **قوله** (عن البراء) في رواية الترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحاق وسمعت البراء ، **قوله** (كان رجل) قيل هو أسيد بن حمير كما سيأتى من حديثه نفسه بعد ثلاثة أبواب ، لكن فيه أنه كان يقرأ سورة البقرة وفي هذا أنه كان يقرأ سورة الكهف ، وهذا ظاهره البعد . وقد وقع قريب من القصة التي لا أسيد لثابت بن قيس بن شماس لكن في سورة البقرة أيضاً . وأخرج أبو داود من طريق مرسله قال : قيل للنبي ﷺ : ألم تر ثابت بن قيس لم تزل دأبه البارحة تزهى بمصاييح ، قال : فله قرأ سورة البقرة . فسئل قال : قرأت سورة البقرة ، ويحتمل أن يكون قرأ سورة البقرة وسورة الكهف جميعاً أو من كل منهما . **قوله** (بشطين) جمع شطن بفتح الميم وهو الحبل ، وقيل بشرط طوله ، وكأنه كان شديد الصعوبة . **قوله** (وجعل فرسه ينفِر) ينفِر : ينفِر ، ومهملة ، وقد وقع في رواية لمسلم : ينفِر ، بفتح وواو ، وخطأ عياض ، فان كان من حيث الرواية فذاك وإلا فعناها هنا واضح . **قوله** (تلك السكينة) بمهمل وزن عظيمة ، وحكى ابن قرقول والصناني فيها كسر أولها والتشديد بلفظ المرادف للمعية ، وقد نسب ابن قرقول للحبري وأنه حكاه عن

بعض أهل اللغة . وتقرر لفظ السكينة في القرآن والحديث ، فروى الطبري وغيره عن علي قال : هي ريح هفافة لها وجه كوجه الانسان ، وقيل لها رأسان ، وعن مجاهد لها رأس كراس الهر ، وعن الربيع بن أنس لعينها شعاع ، وعن السدي : السكينة طست من ذهب من الجنة يفسل فيها قلوب الانبياء ، وعن أبي مالك قال : هي التي ألقى فيها موسى الألواح والنوادة والعصا ، وعن وهب بن منبه : هي روح من الله ، وعن الضحاك بن مزاحم قال : هي الرحمة ، وعنه هي سكون القلب وهذا اختيار الطبري ، وقبل هي الطمأنينة ، وقبل الوقاء ، وقبل الملائكة ذكره الصغاني . والذي يظهر أنها مقولة بالاشتراك على هذه المعاني ، فيحمل كل موضع وردت فيه على ما يليق به ، والذي يليق بحديث الباب هو الأول ، وليس قول وهب ببعيد . وأما قوله (فأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ) وقوله (هو الذي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ) فيحتمل الأول ويحتمل قول وهب والضحاك ، فقد أخرج المصنف حديث الباب في تفسير سورة الفتح كذلك ، وأما التي في قوله تعالى (فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) فيحتمل قول السدي وأبي مالك ، وقال النووي : الخزار أنها شيء من المخلوقات فيه طمأنينة ورحمة ومعه الملائكة . قوله (نَزَلَتْ) في رواية الكشمغيني « نَزَلَتْ » بضم اللام بغير تاء . والأصل تنزل ، وفي رواية الترمذي « نَزَلَتْ » مع القرآن أو على القرآن .

٣ - باب فضل سورة الفتح

٥٠١٢ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ حَدَّثَنِي **مَالِكٌ** عَنْ **زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ** عَنْ **أَبِيهِ** ، **وَ** **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ ، **وَ** **عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ** يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا ، فَسَأَلَهُ **عُمَرُ** عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يُجِبْهُ **رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ . فَقَالَ **عُمَرُ** نِكَاتِكَ أَتُكِّتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلَّ ذَلِكَ لَا يُجِيبُكَ . قَالَ **عُمَرُ** : فَخَرْتُ كَتُّ بَعْدِي حَتَّى كُنْتُ أَمَامَ النَّاسِ ، وَخَشِيتُ أَنْ يَنْزِلَ فِيَّ قُرْآنٌ ، فَمَا نَشِيتُ أَنْ سَمِعْتُ صَارِخًا يَصْرُخُ ، قَالَ فَقُلْتُ : لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ ، قَالَ فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : لَقَدْ أَنْزَلَتْ عَلَيَّ آيَةُ سُورَةٍ لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ إِلَيَّ بِهَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ فَرَأْتُ : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا) .

قوله (باب فضل سورة الفتح) في رواية غير أبي ذر « فضل سورة الفتح » بغير « باب » . **قوله** (عن زيد ابن أسلم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يسير في بعض أسفاره) تقدم في غزوة الفتح وفي التفسير أن هذا السياق صورته الإرسال وأن الاسماعيل والبخاري أخرجاه من طريق محمد بن خالد بن فضالة عن مالك بصرح الاتصال ولفظه « عن أبيه عن عمر » ثم وجدته في التفسير من جامع الترمذي من هذا الوجه فقال « عن أبيه سمعت عمر » ثم قال « حديث حسن غريب » وقد رواه بعضهم عن مالك فأرسله فأشار إلى الطريق التي أخرجه البخاري وما وافقها ، وقد بينت في المقدمة أن في أثناء السياق ما يدل على أنه من رواية أسلم عن عمر أقوله فيه « قال عمر لحركت بعيري الخ » وتقدمت بقية شرحه في تفسير سورة الفتح

٣ - باب فضل (قل هو الله أحد) فيه عمرة من عاقبة عن النبي ﷺ

٥٠١٣ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ** أَخْبَرَنَا **مَالِكٌ** عَنْ **عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ** بْنِ **عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي**

صَعَصَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ « أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) يَرُدُّهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ - وَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَتَنَاهَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّمَا يُعِيدُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ ،

[الحديث ٥٠١٣ طرقة في : ٦٦٤٣ ، ٧٣٧٤]

٥٠١٤ - وَزَادَ أَبُو مَعْمَرٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَخْبَرَنِي أَخِي قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ « أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقْرَأُ مِنَ الشَّعْرِ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِلَى الرَّجُلِ النَّبِيِّ ﷺ . . . نَحْوَهُ .

٥٠١٥ - حَدَّثَنَا حُمُرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ وَالضَّحَّاكُ الْمَشْرِقِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ : أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ ؟ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَالُوا : أَتَيْنَا يُطْبِقُ ذَلِكَ يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : اللَّهُ الْوَاحِدُ لِلصَّحْفِ ثُلُثُ الْقُرْآنِ . قَالَ الْفَرَبَرِيُّ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي حَاتِمٍ وَرَأَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلٌ ، وَتَنَزَّاهُ لِلْمَشْرِقِيِّ مُسْنَدٌ

قَوْلُهُ (بَابُ فَضْلِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، فِيهِ عُمَرَةُ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) هُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ أَوَّلُهُ « إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ ، فَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ فَيُخْتَمُ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، الْحَدِيثُ فِي آخِرِهِ « أَخْبَرُونَهُ أَنَّ اللَّهَ يَجِبُ ، وَسَيَأْتِي مَوْصُولًا فِي أَوَّلِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ بِتِمَامِهِ ، وَتَقْدِمُ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَنَسٍ ، وَبَيَّنْتَ هُنَاكَ الْاِخْتِلَافَ فِي تَسْمِيَّتِهِ ، وَذَكَرْتُ فِيهِ بَعْضَ فَوَائِدِهِ ، وَأَحَلَّتْ بَقِيَّةُ شَرْحِهِ عَلَى كِتَابِ التَّوْحِيدِ وَذَهَلُ السَّكْرَمَانِ فَقَالَ : قَوْلُهُ « فِيهِ عُمَرَةُ » أَيْ رَوَتْ عَنْ عَائِشَةَ حَدِيثًا فِي فَضْلِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِهِ لَمْ يَذْكُرْهُ بِنَصِّهِ وَارْتَفَعَتْ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ إِجْمَالًا . كَذَا قَالَ ، وَغَفَلَ عَمَّا فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَةَ) هَذَا هُوَ الْمُحْفُوظُ ، وَكَذَا هُوَ فِي الْمَوْطَأِ ، وَرَوَاهُ أَبُو صَفْوَانَ الْأَمْرِيُّ عَنْ مَالِكٍ فَقَالَ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَةَ عَنْ أَبِيهِ ، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ ، وَمَعْنَى مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى الْقَطَّانِ ، ثَلَاثَتِهِمْ عَنْ مَالِكٍ ، وَقَالَ بَعْدَهُ « إِنَّ الصَّوَابَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . كَمَا فِي الْأَصْلِ ، وَكَذَا قَالَ الدَّارِقُطِيُّ ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مَالِكٍ كَذَلِكَ وَقَالَ بَعْدَهُ « الصَّوَابُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ » وَفَدَّ تَقْدِمُ مِثْلُ هَذَا الْاِخْتِلَافِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ عَنْ مَالِكٍ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ . قَوْلُهُ (أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ يَرُدُّهَا) الْقَارِئُ هُوَ قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ ، أَخْرَجَ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْهَيْثَمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ « بَاتَ قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ يَقْرَأُ مِنَ الْقِيلِ كَلَامَهُ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا ، الْحَدِيثُ ، وَالَّذِي سَمِعَهُ لَهُ أَبُو سَعِيدٍ رَاوَى الْحَدِيثَ لِأَنَّهُ أَخُوهُ لِأُمِّهِ وَكَانَا مُتَجَارِرِينَ ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، فَسَكَتَاهُ أَهْمُ نَفْسِهِ وَأَخَاهُ ، وَقَدْ أَخْرَجَ الدَّارِقُطِيُّ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ

الطباع عن مالك في هذا الحديث بلفظ «ان لي جاراً يقوم بالليل فإقرأ لإبى بل هو الله أحد» . قوله (يقرأ قل هو الله أحد) في رواية محمد بن جهم « يقرأ قل هو الله أحد كلها بردها » . قوله (وكان الرجل) أى السائل . قوله (يتقالم) بتشديد اللام وأصله يتقالم أى يعتقد أنها قليلة ، وفي رواية ابن الطباع المذكورة « كأنه يقلها » وفي رواية يحيى القطان عن مالك « فكأنه استقلها » والمراد استقلال العمل لا التقيص . قوله (وزاد أبو معمر) قال الديلمى . هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المنقرى ، وخالفه المازى تبعاً لابن عمه كرجوما بأبى اسماعيل بن إبراهيم الهذلى وهو الصواب ، وإن كان كل من المنقرى والهذلى يكفى أباً معمر وكلاهما من شيوخ البخارى ، لكن هذا الحديث إنما يعرف بالهذلى ، بل لا تعرف للمنقرى عن إسماعيل بن جعفر شيئاً ، وقد وصله النسائى والإسماعيل من طرق عن أبى معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلى . قوله (حدثنا إسماعيل بن جعفر عن مالك) هو من رواية الأفران . قوله (أخبرنى اخى قتادة بن النعمان) هو أخوه لأمه ، أمهما أنيسة بنت عمرو بن قيس بن مالك من بنى النجار . قوله (فلما أصبحنا أتى الرجل النبى ﷺ نحوه) يعنى نحو الحديث الذى قبله ، ولفظه عند الإسماعيل « فقال : يا رسول الله ان فلاناً قام الليلة يقرأ من السحر قل هو الله أحد فساق السورة بردها لا يزيد عليها وكان الرجل يتقالم » ، فقال النبى ﷺ : « انها لتعدل ثلث القرآن . قوله (إبراهيم) هو النخعى والضحاك المشرق بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء نسبة الى مشرق بن زيد بن جشم بن حاشد بغان من ممدان ، قيده السكرى وقال : من فتح الميم فقد صحف ، كأنه يشير الى قول ابن ابى حاتم مشرق موضع ، وقد ضبطه بفتح الميم وكسر الراء الدارقطنى وابن ماكولا وتبعهما ابن السمعانى فى موضع ، ثم غفل فذكره بكسر الميم كما قال السكرى لكن جعل فانه فاء ، ونعقبه ابن الاثير فأصاب . والضحاك المذكور هو ابن شراحيل ويقال شراحيل ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر باقى فى كتاب الادب قرئ فيه بأبى سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبى سعيد الخدرى ، وحكى البراز أن بعضهم زعم أنه الضحاك بن مزاحم وهو غلط . قوله (أيعجز أحدكم) بكسر الجيم قوله (ان يقرأ ثلث القرآن فى ليلة) لعل هذه قصة اخرى غير قصة قتادة بن النعمان . وقد اخرج أحمد والنسائى من حديث أبى مسعود الانصارى مثل حديث أبى سعيد بهذا . قوله (فقال : الله الواحد الصمد ثلث القرآن) عند الإسماعيل من رواية أبى خالد الأحمر عن الأعمش « فقال : يقرأ قل هو الله أحد فهى ثلث القرآن » فكأن رواية الباب بالمنى . وقد وقع فى حديث أبى مسعود المذكور نظير ذلك ، ويحتمل أن يكون سمي السورة بهذا الاسم لاشتغالها على الصفتين المذكورتين ، أو يكون بعض رواه كان يقرؤها كذلك ، فقد جاء عن عمر أنه كان يقرأ « الله أحد الله الصمد » بغير « قل » فى أولها . قوله (قال الفربرى . سمعت أبا جعفر محمد بن أبى حاتم وراق أبى عبد الله يقول قال أبو عبد الله : عن إبراهيم سرسل ، وعن الضحاك المشرق مسند) ثبت هذا عند أبى ذر عن شيوخه ، والمراد أن رواية إبراهيم النخعى عن أبى سعيد منقطعة ورواية الضحاك عنه متصلة ، وأبو عبد الله المذكور هو البخارى المصنف ، وكان الفربرى ما سمع هذا الكلام منه لعله عن أبى جعفر عنه ، وأبو جعفر كان يورق للبخارى أى ينسخ له وكان من الملازمين له والدافقين به والمؤذنين عنه ، وقد ذكر الفربرى عنه فى الحج والمظالم والاهتمام وغيرها فوائد عن البخارى ، ويؤخذ من هذا الكلام أن البخارى كان يطلق على المنقطع لفظ المرسل وعلى المتصل لفظ المسند ، والمأمور فى الاستعمال أن المرسل ما يضيفه التابعى الى النبى ﷺ والمسند ما يضيفه

الصحابي إلى النبي ﷺ بشرط أن يكون ظاهر الاسناد إليه الاتصال ، وهذا الثاني لا يتناقض ما أطلقه المصنف . قوله (تلك القرآن) حمله بعض العلماء على ظاهره فقال : هي تلك باعتبار معاني القرآن ، لأنه أحكام وأخبار وتوحيد وقد اشتملت هي على القسم الثالث فكانت ثلثاً بهذا الاعتبار ، ويستأنس لهذا بما أخرجه أبو عبيدة من حديث أبي الدرداء قال : جزأ النبي ﷺ القرآن ثلاثة أجزاء : لجعل قل هو الله أحد جزءاً من أجزاء القرآن ، وقال الفرطبي : اشتملت هذه السورة على اسمين من أسماء الله تعالى يتضمنان جميع أصناف الكمال لم يوجد في غيرها من السور وهما الاحد الصمد ، لأنها يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال ، وبين ذلك أن الاحد يشعر بوجوده الخاص الذي لا يشاركه فيه غيره ، والصمد يشعر بجميع أوصاف الكمال لأنه الذي انتهى إليه سؤده فكان مرجع الطلب منه وإليه ، ولا يتم ذلك على وجه التحقيق إلا لمن حاز جميع خصال الكمال وذلك لا يصلح إلا لله تعالى ، فلما اشتملت هذه السورة على معرفة الذات المقدسة كانت بالنسبة إلى تمام المعرفة بصفات الذات وصفات الفعل ثلثاً . وقال غيره : تضمنت هذه السورة توجيه الاعتقاد وصدق المعرفة وما يجب إثباته لله من الاحدية المنافية باطلاق الشرك ، والصمدية المثبتة له جميع صفات الكمال الذي لا يلحقه نقص ، ونفي الولد والوالد المقرر للكمال المعنى ، ونفي الكف المتضمن لنفي الشبهة والنظير ، وهذه مجامع التوحيد الاعتقادي ، ولذلك عادت تلك القرآن لأن القرآن خبر وإنشاء ، والانفاء أمر ونهي وإباحة ، والخبر خبر عن الخالق وخبر عن خلقه ، فأخلصت سورة الاخلاص الخبر عن الله وخلصت قارئها من الشرك الاعتقادي . ومنهم من حمل الملية على تحصيل الثواب فقال : معنى كونها تلك القرآن أن ثواب قراءتها يحصل للقارئ مثل ثواب من قرأ تلك القرآن وقيل مثله بغير تضعيف ، وهي دعوى بغير دليل ، ويؤيد الاطلاق ما أخرجه مسلم من حديث أبي الدرداء فذكر نحو حديث أبي سعيد الاخير وقال فيه : قل هو الله أحد تعدل تلك القرآن ، ولمسلم أيضاً من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : احشذوا ، فاسأروا عليكم تلك القرآن . فخرج فقرا قل هو الله أحد ، ثم قال : ألا إنها تعدل تلك القرآن ، ولأبي عبيد من حديث أبي بن كعب : من قرأ قل هو الله أحد فكأنما قرأ تلك القرآن ، وإذا حمل ذلك على ظاهره فهل ذلك لتلك من القرآن معين أو لأي تلك فرض منه ؟ فيه نظر ، ويلزم على الثاني أن من قرأها ثلاثاً كان كمن قرأ ختمه كاملة . وقيل : المراد من عمل بما تضمنته من الإخلاص والتوحيد كان كمن قرأ تلك القرآن . وادعى بعضهم أن قوله : تعدل تلك القرآن ، يختص بصاحب الواقعة لأنه لما ردها في ليلته كان كمن قرأ تلك القرآن بغير ترديد ، قال القابسي : ولعل الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحفظ غيرها فلذلك استقل عمله ، فقال له الشارع ذلك ترغيباً له في عمل الخير ولن قل . وقال ابن عبد البر : من لم يتأول هذا الحديث أخطأ من أجاب فيه بالرأي . وفي الحديث إثبات فضل قل هو الله أحد . وقد قال بعض العلماء : أنها تضاهي كلمة التوحيد لما اشتملت عليه من الجمل المثبتة والمنافية مع دهاة تطيل ، ومعنى النفي فيها أنه الخالق الرزاق المعبود ، لأنه ليس فوقه من يمنه كالوالد ، ولا من يساويه في ذلك كالكهنة ، ولأن يمينه على ذلك كالولد . وفيه إلقاء العالم المسائل على أصحابه ، واستعمال اللفظ في غير ما يتبادر للهمم ، لأن المتبادر من إطلاق تلك القرآن أن المراد تلك حجة المكتوب مثلاً ، وقد ظهر أن ذلك غير مراد . (تنبيه) : أخرج الترمذي والحاكم وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رفعه ، إذا ذلوك تعدل نصف القرآن ، والكافرون تعدل ربع القرآن ، وأخرج الترمذي أيضاً وابن أبي شيبة وأبو الشيخ من طريق سلمة بن وردان عن

أنس و أن الكافرون والنصر تعدل كل منهما ربع القرآن . وإذا ذلوت تعدل ربع القرآن ، زاد ابن أبي شيبة وأبو الشيخ وآية الكرسي تعدل ربع القرآن، وهو حديث ضعيف لضعف سلة وإن حسنه الترمذي فله ناسل فيه لكونه من فضائل الأعمال ، وكذا صحح الحاكم حديث ابن عباس وفي سننه يمان بن المغيرة وهو ضعيف عندهم

١٤ - باب فضل المَعَوَّذَات

٥٠١٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اشْتَكَى يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمَعَوَّذَاتِ وَيَنْفُثُ ، فَلَا أَشَدُّ وَجْهَهُ كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ وَأَمْسَحُ بِيَدِهِ وَجَاءَ بَرَكْنُهَا ،

٥٠١٧ - حَدَّثَنَا مُقْتَبَةُ بْنُ صَحِيدٍ حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَصَالَةَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَى إِلَى فِرَاشِهِ كُلِّ لَيْلَةٍ جَمَعَ كَفْيَهُ ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا فَقَرَأَ فِيهَا (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وَ(قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ) وَ(قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) ثُمَّ يَمْسَحُ بِهَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ ، يَبْدَأُ بِهَا عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

[المحدث ٥٠١٧ - طرقه في : ٥٧٤٨ ، ٦٣١٩]

قوله (باب فضل المَعَوَّذَات) أى الإخلاص والفلق والناس ، وقد كنت جاوزت في هـ باب الوفاة النبوية ، ومن كتاب المغازى أن الجمع فيه بناء على أن أقل الجمع اثنان ، ثم ظهر من حديث هذا الباب أنه على الظاهر ، وأن المراد بأنه كان يقرأ بالمعوذات أى السور الثلاث ، وذكر سورة الاخلاص معها تغليبا لما اشتملت عليه من صفة الرب وإن لم يصرح فيها بلفظ التعويذ . وقد أخرج أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث عقیبة بن عامر قال : قال لى رسول الله ﷺ : قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس نعوذ بهن ، فإنه لم يشعوز بمثلهن ، وفي لفظ : اقرأ المعوذات دبر كل صلاة ، فذكرهن . قوله (كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات) الحديث تقدم في الوفاة النبوية من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس عن ابن شهاب ، وأصله بشرحه على كتاب الطب ، ورواية عقيل عن ابن شهاب في هذا الباب وإن اتحد سندها بالنسبة قبله من ابن شهاب فصاعدا لكن فيها أنه كان يقرأ المعوذات عند النوم ، فهى مفارقة لحديث مالك المذكور ، فالذى يرجع أنما حديثان عند ابن شهاب بسند واحد عند بعض الرواة عنه ما ليس عند بعض : فأما مالك وعمر ويونس وزياد بن سعد عند مسلم فلم تختلف الرواة عنهم في أن ذلك كان عند الوجع ، ومنهم من قيده بمرض الموت ، ومنهم من دله فيه فعل عائشة ، ولم يفسر أحد منهم المعوذات . وأما عقيل فلم تختلف الرواة عنه في ذلك عند النوم . ووقع في رواية يونس من طريق سليمان بن بلال عنه أن فعل عائشة كان بأمره ﷺ ، وسيأتى في كتاب الطب ، وقد جعلهما أبو مسعود حديثا واحدا ، ونعقبه أبو العباس الطبري ، وفرق بينهما خلف ، ونبهه المزى واهه أم لم . وسيأتى شرحه في كتاب الطب إن شاء الله تعالى

١٥ - باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن

٥٠١٨ - وقال البيهقي يزيدي بن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن أسيد بن حضير قال « بينما هو يقرأ من الليل سورة البقرة وقرسه مربوط عنده إذ جالت الفرس ، فسكت فسككت ، فقرأ فجالت الفرس ، فسكت وسكت الفرس ، ثم قرأ فجالت الفرس فانصرف ، وكان ابنه يحيى قريباً منها فاشفق أن نصيبه ، فلما اجتزته رفع رأسه إلى السماء حتى ما برأها ، فلما أصبح حدث النبي ﷺ فقال له : اقرأ يا ابن حضير ، قال : فاشفقت يا رسول الله أنت تطأ يحيى ، وكان منها قريباً ، فرفعت رأسي فانصرفت إليه ، فرفعت رأسي إلى السماء ، فإذا مثل الظلة فيها أمثال المصابيح ، فخرجت حتى لا أراها ، قال : وتدرى ما ذاك ؟ قال : لا ، قال : تلك الملائكة ذات أصواتك ، ولو قرأت لأصبحت ينظر الناس إليها ، لا تتواري منهم »

قال ابن الهادي : وحدثني هذا الحديث عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري عن أسيد بن حضير قوله (باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن) كذا جمع بين السكينة والملائكة ، ولم يقع في حديث الباب ذكر السكينة ولا في حديث البراء الماضي في فضل سورة الكهف ذكر الملائكة ، فلعل المصنف كان يرى أنهما قصة واحدة ، وأمله أشار إلى أن المراد بالظلة في حديث الباب السكينة ، لكن ابن بطال جزم بأن الظلة السحابة وأن الملائكة كانت فيها ومعها السكينة . قال ابن بطال قضية الترجمة أن السكينة تنزل أبداً مع الملائكة ، وقد تقدم بيان الخلاف في السكينة ما مضى وما قال النووي في ذلك . قوله (وقال البيهقي الخ) وصلى أبو حنيفة في فضائل القرآن ، عن يحيى بن بكير عن الليث بالاسنادين جميعاً . قوله (حدثني يزيدي بن الهادي) هو ابن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهادي . قوله (عن محمد بن إبراهيم) هو النيسابوري وهو من صفار التابعين ، ولم يدرك أسيد ابن حضير فروايته عنه منقطعة ، لكن الاعتماد في وصل الحديث المذكور على الاسناد الثاني ، قال الاسماعيلي : محمد بن إبراهيم عن أسيد بن حضير مرسل ، وعبد الله بن خباب عن أبي سعيد متصل . ثم ساقه من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن يزيدي بن الهادي بالاسنادين جميعاً وقال : هذه الطريقان على شرط البخاري . قلت : وجاء عن الليث فيه إسناد ثالث أخرجه الفساق من طريق شعيب بن الليث وداود بن منصور كلاهما عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد عن ابن أبي هلال عن يزيدي بن الهادي بالاسناد الثاني فقط ، وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق إبراهيم بن سعد عن يزيدي بن الهادي بالاسناد الثاني لكن وقع في روايته « عن أبي سعيد عن أسيد بن حضير ، وفي لفظ « عن أبي سعيد أن أسيد بن حضير قال ، لكن في سياقه ما يدل على أن أبا سعيد إنما حمله عن أسيد فإنه قال في أثناؤه « قال أسيد : غشيت أن يطأ يحيى . فندوت على رسول الله ﷺ ، فالحديث من مسند أسيد بن حضير ، ويحيى بن بكير فيه عن الليث اسناد آخر أخرجه أبو عبيد أيضاً من هذا الوجه فقال « عن ابن شهاب عن أبي بن كعب بن مالك عن أسيد بن حضير » . قوله (بينما هو يقرأ من الليل سورة البقرة) في رواية ابن أبي ليلى عن أسيد بن حضير « بينما أنا أقرأ سورة ، فلما انتهيت إلى آخرها ، أخرجه أبو حنيفة ، ويستفاد منه أنه ختم السورة

التي ابتدأ بها . ووقع في رواية إبراهيم بن سعد المذكورة ، بينما هو يقرأ في مرابه ، أي في المكان الذي فيه القبر ، وفي رواية أبي بن كعب المذكورة أنه كان يقرأ دلي ظهر بيته وهذا مغاير للقبعة التي فيها أنه كان في مرابه ، وفي حديث الباب أن ابنه كان إلى جانبه وفرسه مربوطة تخشى أن تطأه ، وهذا كله مخالف لما كونه كان حينئذ على ظهر البيت ، إلا أن يراد بظهر البيت خارجه لا أعلاه فتعذر القمئتان . قوله (إذ جالت الفرس فسكت فسكنت) في رواية إبراهيم بن سعد أن ذلك تكرر ثلاث مرار وهو يقرأ ، وفي رواية ابن أبي ليلى سمعت وجه من خلني حتى ظننت أن فرسي تنطلق . قوله (فلما اجتريه) بجيم ومثناه وراه ثقيلة والضمير لولده أي اجتري ولده من المكان الذي هو فيه حتى لا تطأه الفرس ، ووقع في رواية القنابسي ، أخرى ، بمجمة ثقيلة وراه خفيفة أي عن الموضع الذي كان به خشية عليه . قوله (رفع رأسه إلى السماء حتى ما يراها) كذا فيه باختصار ، وقد أورده أبو عبيد كاملا واضطه . رفع رأسه إلى السماء فإذا هو بمثل الظلة فوق رأسي فيها أمثال السرج ، فخرجت في الجو حتى ما أراها . قوله (اقرأ يا ابن حضير) أي كان ينبغي أن تستمر على قراءتك ، وليس أمرا له بالقراءة في حالة التحديث . وكأنه استحضر صورة الحال فصار كأنه حاضر عنده لما رأى ما رأى ، فكأنه يقول : استمر على قراءتك لتستمر لك البركة بتدول الملائكة واستماعها لقراءتك ، وفهم أسيد ذلك فأجاب بمذره في قطع القراءة ، وهو قوله . خفت أن تطأ بجي ، أي خشيت إن استمررت على القراءة أن تطأ الفرس ولدي ، ودل سياق الحديث على محافظة أسيد على خشوعه في صلاته لأنه كان يمكنه أول ما جالت الفرس أن يرفع رأسه ، وكأنه كان بلغه حديث النبي عن رفع المصل رأسه إلى السماء فلم يرفعه ، حتى اشتد به الخطب ، ويحتمل أن يكون رفع رأسه بعد انقضاء صلاته فلمذا تبادى به الحال ثلاث مرات . ووقع في رواية ابن أبي ليلى المذكورة . اقرأ أباعتيك ، وهي كنية أسيد . قوله (دنت لصوتك) في رواية إبراهيم بن سعد . وتسمع لك ، وفي رواية ابن كعب المذكورة . وكان أسيد حسن الصوت ، وفي رواية يحيى بن أيوب عن يزيد بن الحارث عن إسماعيل أيضا . اقرأ أسيد فقد أوتيت من مزمار آل داود ، وفي هذه الزيادة إشارة إلى الباعث هل استماع الملائكة لقراءته . قوله (ولو قرأت) في رواية ابن أبي ليلى . أما أنك لو مضيت . قوله (ما يتوارى منهم) في رواية إبراهيم بن سعد . ما تستر منهم . وفي رواية ابن أبي ليلى . رأيت الأعاجيب . قال النوري : في هذا الحديث جواز رؤية آحاد الأمة للملائكة ، كذا أطلق ، وهو صحيح لكن الذي يظهر التقييد بالصالح مثلا والحسن الصوت ، قال : وفيه فضيلة القراءة وأنها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة . قلت : الحكم المذكور أعم من الدليل ، فالذي في الرواية إنما نفا عن قراءة عامة ، من سورة خاصة بصفة خاصة ، ويحتمل من الخصوصية ما لم يذكر ، وإلا لو كان على الإطلاق لحصل ذلك لكل قارئ . وقد أشار في آخر الحديث بقوله وما يتوارى منهم . إلى أن الملائكة لاستراقهم في الاستماع كانوا يستمرون على عدم الاختفاء الذي هو من شأنهم ، وفيه منقبة لأسيد بن حضير ، وفضل قراءة سورة البقرة في صلاة الليل ، وفضل الخشوع في الصلاة ، وأن التشاغل بشئ من أمور الدنيا ولو كان من المباح قد ينفوت الخير الكثير فكيف لو كان بغير الأمر المباح

١٦ - باب من قال لم يترك لشيء إلا ما بين يديه

٥٠١٩ - حدثنا فضيلة بن سديد حدثنا سفهان عن عبد العزيز بن رقيم قال دخلت أنا وشداد بن مسقل

على ابن عباس رضي الله عنهما ، فقال له شداد بن مفضل : أترك النبي ﷺ من شيء ؟ قال : ما ترك إلا ما بين الله فتيين . قال : ودخلنا على محمد بن الحنفية فأسأله ، فقال : ما ترك إلا ما بين الله فتيين .

قوله (باب من قال : لم يترك النبي ﷺ إلا ما بين الله فتيين) أي ما في المصحف ، وليس المراد أنه ترك القرآن مجوعاً بين الفتيين لأن ذلك يخالف ما تقدم من جمع أبي بكر ثم عثمان . وهذه الترجمة الرد على من زعم أن كثير من القرآن ذهب لذهاب حملته ، وهو شيء اختلفه الروافض لنصحيح دعواهم أن التخصيص على إمامة علي واستحقاقه الخلافة عند موت النبي ﷺ كان ثابتاً في القرآن وأن الصحابة كتموه ، وهي دعوى باطلة لأنهم لم يكتسبوا مثل أنت هندی بمنزلة هارون من مرسى ، وغيرها من الظواهر التي قد يعمد بها من يدعي إمامته . كما لم يكتسبوا ما يعارض ذلك أو يخصص عمومهم أو يقيد مطلقه . وقد تنطاب المصنف في الاستدلال على رابطة بما أخرجه عن أحد أئمتهم الذين يدعون إمامته وهو محمد بن الحنفية وهو ابن علي بن أبي طالب . فلو كان هناك شيء ما يتعلق بأبيه لكان هو أحق الناس بالاطلاع عليه ، وكذلك ابن عباس فانه ابن عم علي وأشد الناس له لزوماً وإحلاماً على حاله . قوله (عن عبد العزيز بن رفيع) في رواية علي بن الحسين عن صفوان ، حدثنا عبد العزيز ، أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، قوله (دخلت أنا وشداد بن معقل) هو الأسدي الكوفي ، تابعي كبير من أصحاب ابن مسعود وعلي . ولم يقع له في رواية البخاري ذكر إلا في هذا الموضع ، وأبوه بالمهمل والغاف ، وقد أخرج البخاري في خلق أفعال العباد من طريق عبد العزيز بن رفيع عن شداد بن معقل عن عبد الله بن مسعود حديثاً غير هذا . قوله (أترك النبي ﷺ من شيء) ؟ في روايه الاسماعيلي ، شيئاً سوى القرآن ، . قوله (إلا ما بين الله فتيين) بالغاء ثنية دفع بفتح أوله وهو اللوح ، ووقع في رواية الاسماعيلي ، بن اللوحين ، . قوله (قال ودخلنا) القائل هو عبد العزيز ، ووقع عند الاسماعيلي ، لم يدع إلا ما في هذا المصحف ، أي لم يدع من القرآن ما يتلى إلا ما هو داخل المصحف الموجود . ولا يرد على هذا ما تقدم في كتب العلم عن علي أنه قال : ما عندنا إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة ، لأن علياً أواد الأحكام التي كتبها عن النبي ﷺ ، ولم ينف أن عنده أشياء أخر من الأحكام التي لم يكن كتبها . وأما جواب ابن عباس وابن الحنفية فإنما أرادا من القرآن الذي يتلى . أو أرادا ما يتعلق بالإمامة ، أي لم يترك شيئاً يتعلق بأحكام الإمامة إلا ما هو بأيدي الناس ، ويؤيد ذلك ما ثبت عن جماعة من الصحابة من ذكر أشياء نزلت من القرآن فنسخت تلاوتها وبقي حكمها أو لم يبق ، مثل حديث عمر ، الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، وحديث أنس في قصة القراء الذين قتلوا في بدر ممونة ، قال فأنزل الله فيهم قرآناً وبلغوا عننا قومنا أنا لقد أقمينا ربنا ، وحديث أبي بن كعب وكانت الأحزاب قد البقرة ، وحديث حذيفة ما يقرءون ربها يعني براءة ، وكلها أحاديث صحيحة . وقد أخرج ابن الضريس من حديث ابن عمر أنه : كان يكره أن يقول الرجل قرأت القرآن كله ، ويقول : إن منه قرآناً قد رفع ، وليس في شيء من ذلك ما يعارض حديث الباب ، لأن جميع ذلك مما نسخت تلاوته في حياة النبي ﷺ

١٧ - باب فضل القرآن على سائر الكلام

٥٠٢٠ - حدثنا هبة بن خالد أبو خالد حدثنا حماد حدثنا قتادة حدثنا أنس بن مالك عن أبي موسى

٢ - ج ٩ ص ٥٩

الأشعرى عن النبي ﷺ قال «مثلُ الذي يقرأ القرآن كالأترجة طعمُها طيبٌ وريحُها طيبٌ ، والذي لا يقرأ القرآن كالنمرة طعمُها طيبٌ ولا ربحٌ فيها . ومثلُ الفاجر الذي يقرأ القرآن ، كمثلِ الريحانة ، ربحُها طيبٌ وطعمُها مرٌّ ، ومثلُ الفاجر الذي لا يقرأ القرآن ، كمثلِ الحنظلة طعمُها مرٌّ ، ولا ربحٌ لها »

[الحديث ٥٠٢٠ . أطرافه في : ٥٠٩ ، ٥٢٧ ، ٧٥٦٠]

٥٠٢١ - حَرْشَنُ مُسَدَّدٌ عن يحيى بن مغيان حدثني عبدُ الله بن دينار قال : سمعتُ ابنَ عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « إنا أجلكم في أجلٍ من سَلَامٍ من الأمم ، كما بينَ صَلاقَ الدهرِ ومَغْرِبَ الشمسِ ، ومثلكم ومثُلُ اليهود والنصارى ، كمثلِ رجلٍ استَمَلَّ حَمَلًا ، فقال : من يعلِّمُ لي إلى نصفِ النهارِ على قيراطٍ قيراطٍ ؟ فمَلَّتِ اليهودُ ، فقال : مَنْ يعلِّمُ لي من نصفِ النهارِ إلى المَصْرِ ؟ فمَلَّتِ النصارى ، ثم أنتم تصلونَ من المَصْرِ إلى المغربِ بقيراطينِ قيراطينِ ، قالوا : نحنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقَلُّ عَطَاءً ، قال : هل ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ ؟ قالوا : لا . قال : فذاك فضلي أوتيته من شئتُ »

قوله (باب فضل القرآن على سائر الكلام) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الترمذي معناه من حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ « يقول الرب عز وجل : من شغله القرآن عن ذكرى وعن مسألي أعطيت أفضل ما أعطى السائلين ، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » ورجاله ثقات إلا حظية الموق في فيه ضعف ؛ وأخرجه ابن عدي من رواية شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعاً ، فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ، وفي إسناده عمر بن سعيد الأشج وهو ضعيف ، وأخرجه ابن الضريس من وجه آخر عن شهر بن حوشب مرسلاً ورجاله لا بأس بهم ، وأخرجه يحيى بن عبد الحميد الخاني في مسنده من حديث عمر بن الخطاب وفي إسناده صفوان بن أبي الصهباء مختلف فيه ، وأخرجه ابن الضريس أيضاً من طريق الجراح بن الضحاك عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رفته « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » ثم قال - وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه وذلك أنه منه ، وحديث عثمان هذا سياق بعد أبواب بدون هذه الزيادة ، وقد بين العسكري أنها من قول أبي عبد الرحمن السلمي ، وقال المصنف في خلق أفعال العباد « وقال أبو عبد الرحمن السلمي ، فذكره ، وأشار في خلق أفعال العباد إلى أنه لا يوضح مرفوعاً ، وأخرجه العسكري أيضاً عن طاوس والحسن من قولهما . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي موسى ، قوله (مثل الذي يقرأ القرآن كالأترجة) بعض الممزة والراء بينهما مشابة ساكنة وآخره جيم ثقيلة ، وقد تخفف . ويزاد قبلها نون ساكنة ، ويقال بخلف الآف مع الوجهين قتلك أربع لغات وتبلغ مع التخفيف إلى ثمانية . قوله (طعمها طيب وريحها طيب) قيل خص صفة الإيمان بالطعم وصفة التلاوة بالريح لأن الإيمان ألزم للؤمن من القرآن إذ يمكن حصول الإيمان بدون القراءة ، وكذلك الطعم ألزم للجوهر من الريح فقد يذهب ريح الجوهر ويبقى طعمه ، ثم قيل : الحكمة في تخصيص الترجمة بالتمثيل دون غيرها من الفاكهة التي تجمع طيب الطعم والريح كالنخلة لأنه

يتدارى بشرها وهو مفرح بالخاصية ، ويستخرج من جها دهن له منافع وقيل إن الجن لا تقرب البيت الذي فيه الاترج فناسب أن يمثل به القرآن الذي لا تقربه الشياطين ، وغلاف حبه أبيض فيناسب قلب المؤمن ، وفيها أيضا من المزايا كبر جرمها وحسن منظرها وتفرج لونها ولين ملمسها ، وفي أكلها مع الالتذاذ طيب نكهة ودباغ معدة وجوده هضم ، ولها منافع أخرى مذكورة في المفردات . ووقع في رواية شعبة عن قتادة كما سيأتي بعد أبواب المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به ، وهي زيادة مفسرة للبراد وأن التثبيل وقع بالذي يقرأ القرآن ولا يخالف ما اشتمل عليه من أمر ونهي لا مطلق التلاوة ، فإن قيل لو كان كذلك لكثر التقسيم كأن يقال الذي يقرأ ويعمل وعكسه والذي يعمل ولا يقرأ وعكسه ، والأقسام الأربعة ممكنة في غير المنافق وأما المنافق فليس له إلا قسمان فقط لأنه لا اعتبار بعمله إذا كان نفاقه نفاقا كفر ، وكان الجواب عن ذلك أن الذي حذف من التثبيل قسيان . الذي يقرأ ولا يعمل ، والذي لا يعمل ولا يقرأ ، وهما شيان بحال المنافق فيمكن تعبيه الأول بالريحانة والثاني بالحنطة فاكثفي بذكر المنافق ، والقسيان الآخران قد ذكرا ، قوله (ولا ربح فيها) في رواية شعبة د لها . قوله (ومثل الفاجر الذي يقرأ) في رواية شعبة د ومثل المنافق ، في الموضعين . قوله (ولا ربح لها) في رواية شعبة د وريحا مر ، واستشكلت هذه الرواية من جهة أن المرادة من أوصاف الطعوم فكيف يوصف بها الربح ؟ وأجيب بأن ريحا لما كان كريها استعمل له وصف المرادة ، وأطلق الزركشي هنا أن هذه الرواية وهم وأن الصواب ما في رواية هذا الباب د ولا ربح لها ، ثم قال في كتاب الاطعمة لما جاء فيه د ولا ربح لها ، هذا أصوب من رواية الترمذي د طعمها مر وريحا مر ، ثم ذكر توجيهها وكأنه ما استحضر أنها في هذا الكتاب وتكلم عليها فلذلك نسبها للترمذي . وفي الحديث فضيلة حامل القرآن وضرب المثل للتقريب لفهم ، وأن المقصود من تلاوة القرآن العمل بما دل عليه . الحديث الثاني حديث ابن عمر د إنما أجلكم في أجل من قبلكم ، الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في المواقيت من كتاب الصلاة ، ومطابقة الحديث الأول لترجمة من جهة ثبوت فضل قارئ القرآن على غيره فيستلزم فضل القرآن على سائر الكلام كما فضل الاترج على سائر الفواكه ، ومناسبة الحديث الثاني من جهة ثبوت فضل هذه الأمة على غيرها من الأمم وثبوت الفضل لها بما ثبت من فضل كتابها الذي أمرت بالعمل به

١٨ - باب الوصاة بكتاب الله عز وجل

٥٠٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا طَلْحَةُ قَالَ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْسَى أَوْسَى اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : لَا ، فَقُلْتُ : كَيْفَ كُتِبَ عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةُ ، أَمَرُوا بِهَا وَلَمْ يُوصِرْ ؟ قَالَ : أَوْسَى بِكِتَابِ اللَّهِ

قوله (باب الوصاة بكتاب الله) في رواية الكشميهني د الوصية ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الوصايا ، وتقدم فيه حديث الباب مشروحا ، وقوله فيه د أوصى بكتاب الله ، بمد قوله د لا ، حين قال له د هل أوصى بشيء . ظاهرها التعالف ، وليس كذلك لأنه نفي ما يتعلق بالإمارة ونحو ذلك لا مطلق الوصية ، والمراد بالوصية بكتاب الله حفظه حسا ومعنى ، فيحرم وبسان ولا يسافر به إلى أرض العدو ، ويتبع ما فيه فيعمل بأوامره ويحفظ نواحيه ويدوم تلاوته وتعليمه ونحو ذلك

١٩ - باب من لم يفتن بالقرآن ، وقوله تعالى (أو لم يكن لهم)

٥٠٢٣ - حديث أبي بن بكير قال حدثني أبي عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن

عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول « قال رسول الله ﷺ : لم يأذن الله لشيء ما أذن لشيء »

أن يفتن بالقرآن . وقال صاحب له : يريد يجر به »

[الحديث ٥٠٢٣ - أطرافه ل : ٥٠٧٤ ، ٧٤٨٧ ، ٧٥٤٤]

٥٠٢٤ - حديث علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

قال « ما أذن الله لشيء ما أذن لشيء أن يفتن بالقرآن » ، قال سفيان : تفسيره يستغنى به

قوله (باب من لم يفتن بالقرآن) هذه الترجمة لفظ حديث أورده المصنف في الأحكام من طريق ابن جريج عن ابن شهاب بسند حديث الباب باللفظ « من لم يفتن بالقرآن فلا بأس منا » وهو في المتن من حديث سعد بن أبي وقاص وشيخه . قوله (وقوله تعالى : أو لم يكن لهم) أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم) أنما يجده الآية إلى جميع تفسير ابن عيينة : يفتن يستغنى ، كما سيأتي في هذا الباب عنه ، وأخرجه أبو داود عن ابن عيينة ووكيع جميعا وقد بين إصاحق بن راهويه عن ابن عيينة أنه استغناء خاص ، وكذا قال أحمد بن وكيع : يستغنى به عن أخبار الأمم الماضية ، وقد أخرج الطبري وغيره من طريق عمرو بن دينار عن يحيى بن حمدة قال « جاء ناس من المسلمين بكذب وقد كتبوا فيها بعض ما سمعوا من اليهود ، فقال النبي ﷺ : كفى قوم ضلالة أن يرغبوا عما جاء به نبيهم إليهم إلى ما جاء به غيره إلى غيرهم ، فزل : أو لم يكن لهم . أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم » ، وقد غنى وجه مناسبة تلاوة هذه الآية مما على كثير من الناس كمن يفتن أن يكون لذكرها وجه ، على أن ابن بطال مع قدمه قد أشار إلى المناسبة قال : قال أهل التأويل في هذه الآية . فذكر أبو يحيى بن حمدة مختصرا قال : فالمراد بالآية الاستغناء عن أخبار الأمم الماضية ، وليس المراد الاستغناء الذي هو ضد الغنى ، قال : وإنباع البخاري الترجمة بالآية بدل على أنه يذهب إلى ذلك ، وقال ابن التين : يفهم من الترجمة أن المراد بالافتن الاستغناء لكونه أتبعه الآية التي ضمن لانكار على من لم يستغن بالقرآن عن غيره ، لحمله على الاكتفاء به وعدم الالتفات إلى غيره وحمله على ضد الغنى من جملة ذلك . قوله (عن أبي هريرة) في رواية شعيب عن ابن شهاب وحدثني أبو سلمة أنه سمع أبا هريرة ، أخرجه الاسماعيلي . قوله (لم يأذن الله لشيء) كذا لهم بنون وموحدة ، وعند الاسماعيلي « شيء » بشبه موحدة وكذا عند مسلم من جميع طرقه . ووقع في رواية « فبأن التي تلى هذه في الأصل كالجهر ، وفي رواية الكشميني كرواية عقيل . قوله (ما أذن لشيء) كذا لا كسر ، و« لشيء » في رواية زيادة اللام ، فإن كانت محفوفة فهي للجنس ، و« من ظننا لهم ونوهم أن المراد نبينا محمد ﷺ قال : ما أذن لشيء » ، وشرحه على ذلك . قوله (أن يفتن) كذا لهم ، وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن يحيى بن بكير : شيخ البخاري فيه بدون « أن » ، ودعم ابن الجوزي أن الصواب حذف « أن » ، وأن إيمانها وهم من بعض الرواة لأنهم كانوا يرون بالفتن فربما ظن بعضهم المساواة فوقع في الخطأ لأن الحديث لو كان بلفظ « أن » لكان من الإذن بكسر الميم وسكون

الذال بمعنى الإباحة والاطلاق ، وليس ذلك مراداً هنا وإنما هو من الأذن بفتحين وهو الاستماع ، وقوله أذن أى استمع ، والحاصل أن لفظ أذن بفتحة ثم كسرة فى الماضى وكذا فى المضارع مشترك بين الاطلاق والاستماع ، تقول أذنت أذن بالمد ، فإن أردت الإطلاق فالمصدر بكسرة ثم سكن ، وإن أردت الاستماع فالمصدر بفتحين ، قال حلى بن زيد :

أيا القلب تعمل بدون إن مى فى سماع وأذن

أى فى سماع واستماع ، وقال القرطبي : أصل الأذن بفتحين أن المستمع يميل بأذنه إلى جهة من يسمعه ، وهذا المعنى فى حق الله لا يراد به ظاهره وإنما هو على سبيل التوسع على ما جرى به عرف الخطاب ، والمراد به فى حق الله تعالى إكرام الشاري وإيجال ثوابه ، لأن ذلك ثمرة الإصغاء ، ووقع عند مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة فى هذا الحديث : ما أذن لى . كآذنه ، بفتحين ، ومثله عند ابن أبي داود من طريق محمد بن أبي حفصة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة ، وعند أحمد وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث فضالة بن عبيد الله : أشد أذناً إلى الرجل الحين الصوت بالقرآن من صاحب القبة الى قبته . قلت : ومع ذلك كله فليس ما أنكره ابن الجوزي بمشكراً بل هو موجه ، وقد وقع عند مسلم فى رواية أخرى كذلك ووجهها عياض بأن المراد الحث على ذلك والأمر به . قوله (وقال صاحب له يجر به) الضمير فى له لآبى سلمة ، والصاحب المذكور هو عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب ، بينه ازبدي عن ابن شهاب فى هذا الحديث أخرجه ابن أبي داود عن محمد بن يحيى الذهلى فى الإهربات ، من طريقه بالفظ : ما أذن الله لى . ما أذن لى يتغنّى بالقرآن ، قال ابن شهاب : وأخبرنى عبد الحميد ابن عبد الرحمن عن أبي سلمة : يتغنّى بالقرآن يجر به ، فكأن هذا التفسير لم يسمعه ابن شهاب من أبي سلمة وسمعه من عبد الحميد عنه فكان نارة يسميه وتارة يجر به ، وقد أروجه عبد الرزاق عن معمر عنه ، قال الذهلى : وهو غير محفوظ فى حديث معمر ، وقد رواه عبد الأعلى عن معمر بدون هذه الزيادة . قلت : وهى ثابتة عن أبي سلمة من وجه آخر أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أنس بن مالك بلفظ : ما أذن الله لى . كآذنه لى يتغنّى بالقرآن يجر به ، وكذا ثبت عنه من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة . قوله (عن سفيان) هو ابن عيينة . قوله (عن الزهرى) هو ابن شهاب المذكور فى الطريق الأثرى ، ونقل ابن أبي داود عن حلى بن المدين شيخ البخارى ، فيه قال : لم يقل لنا سفيان قط فى هذا الحديث حدثنا ابن شهاب . قلت : قد رواه الحميدى فى مسنده عن سفيان قال : سمعت الزهرى ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم فى المستخرج ، والحميدى من أحرف الناس بحديث سفيان وأكثرهم ثبناً عنه للسمع من شيوخهم . قوله (قال سفيان تفسيره يستغنى به) كذا صرحه سفيان ، ويمكن أن يسنأس بما أخرجه أبو داود وابن الضريس وصححه أبو حوارة عن ابن أبي مليكة عن عبيد الله بن أبي نهيك قال : لقبنى سعد بن أبي وقاص وأما فى السوق فقال : نجاو كسبة ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليس منا من لم يتغنّى بالقرآن ، وقد أرفض أبو عبيد نفسه يتغنّى وقال إنه جازى فى كلام العرب ، وأند الأعشى :

وكنت امرأاً من العراق خفيف المناخ طويل التخن

أى كثير الاستغناء وقال المغيرة بن حنبل:

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن اذا متنا أشد تنافيا

قال: فهل هذا يكون المعنى من لم يستغن بالقرآن عن الاكثار من الدنيا فليس منا، أى على ماربةتنا. واحتج أبو عبيد أيضا بقول ابن مسعود: من قرأ سورة آل عمران فهو غنى، ونحو ذلك. وقال ابن الجوزى: اختلفوا فى معنى قوله يتغنى على أربعة أقوال. أحدها تحسين الصوت، والثانى الاستغناء، والثالث التحزون قاله الشافعى، والرابع التشاغل به بقول العرب تغنى بالمكان أقام به. قلت: وفيه قول آخر حكاه ابن الأنبارى فى الزاهر، قال: المراد به التلاذذ والاستحلاء له كما يستلذ أهل الطرب بالغناء، فأطلق عليه تغنيا من حيث أنه يفعل عنده ما يفعل عند الغناء، وهو كقول النابتة:

بكاء حمامة تدعو هديلا مفاجئة دلى فنن تغنى

أطلق على صوتها غناء لأنه يطرب كما يطرب الغناء وإن لم يكن غناء حقيقة، وهو كقولهم والهمم نيجان العرب، لكونها تقوم مقام النيجان، وفيه قول آخر حسن وهو أن يجعله هجاء كما يجعل المسافر والفارخ هجاء الغناء، قال ابن الأعرابي: كانت العرب اذا ركبت الإبل تغنى واذا جاست فى أفنتها وفى أكثر أحوالها، فلما نزل القرآن أحب النبي ﷺ أن يكون هجاء القراءة مكان التغنى. ويؤيد القول الرابع بيت الأئشى المتقدم، فإنه أراد بقوله ه طويل التغنى، ماول الإقامة لا الاستغناء لأنه أليق بوصف الطول من الاستغناء، يعنى أنه كان ملازما لوطنه بين أهله كانوا يمدحون بذلك كما قال حسان:

أولاد جفنة حول قبر أبيهم قبر ابن مارية الكريم المفضل

أراد أنهم لا يحتاجون إلى الاتجاع ولا يرحسون من أوطانهم، فيسكنون معى الحديث الحث دلى ملازمة القرآن وأن لا يمتدوا إلى غيره، وهو يقول من حيث المعنى إلى ما اختاره البخارى من تخصيص الاستغناء وأنه يستغنى به عن غيره من الكتب، وقيل المراد من لم يغنى القرآن وينفعه فى إيمانه ويصدق بما فيه من وعد ووعد وقيل معناه من لم يرنح لقراءته وسماحه، وليس المراد ما اختاره أبو حبيد أنه يحصل به الغنى دون الفقر، لكن الذى اختاره أبو حبيد غير مدفوع إذا أريد به الغنى المعنوى وهو غنى النفس وهو القناعة لا الغنى المحسوس الذى هو ضد الفقر، لأن ذلك لا يحصل بمجرد ملازمة القراءة إلا إن كان ذلك بالخاصية، وسياق الحديث يأبى الحمل على ذلك فن فيه إشارة إلى الحث على تكلف ذلك، وفى توجيهه تكلف كأنه قال ليس منا من لم يتطلب الغنى بملازمة تلاوته، وأما الذى نقله عن الشافعى فلم أره صريحاً عنه فى تفسير الخبر. وإنما قال فى مختصر المازنى: وأحب أن يقرأ حذرا وتحريتا انتهى. قال أهل اللغة: حدث القراءة أدرجتها ولم أمطها، وقرأ فلان تحريتا إذا وقف صوته وصحبه كصوت الحزين. وقد روى ابن أبى داود بإسناد حسن عن أبى هريرة أنه قرأ سورة لحزنها شبه الرقى، وأخرجه أبو حرافة عن الربيع بن سعد قال يتغنى به يتحزون به ويرقى به قلبه. وذكر الطبرى عن الشافعى أنه سئل عن تأويل ابن هبنة التغنى بالاستغناء فلم يرتضه وقال: لو أراد الاستغناء لقال لم يستغن، وإنما أراد تحسين الصوت. قال ابن بطال: وبذلك فسره ابن أبي مليكة وصداقه ابن المبارك والنضر بن شميل، ويؤيده

رواية عبد الأعلى عن معمر عن ابن شهاب في حديث الباب بلفظ : ما أذن لبي في التزم في القرآن ، أخرجه الطبري ، وعنده في رواية عبد الرزاق عن معمر : ما أذن انبي حسن الصوت ، وهذا اللفظ عند مسلم من رواية محمد بن إبراهيم النخعي عن أبي سلمة ، وعند ابن أبي داود والطحاوي من رواية عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة : حسن التزم بالقرآن ، قال الطبري : والتزم لا يكون إلا بأصوت إذا حسنه القاريء وطرب به ، قال ولو كان معناه الاستغناء لما كان لذكر الصوت ولا لذكر الجهر معنى . وأخرج ابن ماجه والسجستاني وصححه ابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد سرفوعا : أنه أشهد أذنا - أي اجتماعا - للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قبيلته ، والقينة المغنية ، وروى ابن أبي شيبة من حديث عقبة بن عامر رفعه : تعلقوا القرآن وغنوا به وأفشوه ، كذا وقع عنده والمشهور عند غيره في الحديث : وتغنوا به ، والمعروف في كلام العرب أن التغنى التزجيع بالصوت كما قال حسان :

تغن بالشعر إما أنت قائله إن الغناء بهذا الشعر مضيار

قال : ولا نفعل في كلام العرب تغنى بمعنى استغنى ولا في أشعارهم ، وبيت الأعشى لا حجة فيه لأنه أراد طول الإقامة ، ومنه قوله تعالى (كأن لم يغنوا فيها) وقال : بيت المغيرة أيضا لا حجة فيه ، لأن التغنى تفاعل بين اثنين وليس هو بمعنى تغنى ، قال : وإنما يأتي : تغنى ، من التغنى الذي هو ضد الفقر بمعنى تغنى أى يظهر خلاف ما عنده ، وهذا فاسد المعنى . قلت : ويمكن أن يكون بمعنى تكلفه أى تطلبه وحمل نفسه عليه ولو شق عليه كما تقدم قريبا ، ويؤيده حديث : فإن لم تبكوا فتبا كراه وهو في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي حنيفة . وأما إنكاره أن يكون تغنى بمعنى استغنى في كلام العرب فردود ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد تقدم في الجهاد في حديث الجليل : ورجل ربطها تغفقا وتغنيا ، وهذا من الاستغناء بلا ريب ، والمراد به يطلب الغنى بها عن الناس بقربة فوه تغفقا . ومن أنكر تفسير يتغنى أيضا الاسماعيل فقال : الاستغناء به لا يحتاج إلى اجتماع ، لأن الاجتماع أمر خاص زائد على الاكتفاء به ، وأيضا فلا اكتفاء به عن غيره أمر واجب على الجميع ، ومن لم يفعل ذلك خرج عن الطاعة . ثم ساق من وجه آخر عن ابن عبيدة قال : يقولون إذا رفع صوته فقد تغنى . قلت : الذي نقل عنه أنه بمعنى يستغنى أنفق لحديثه ، وقد نقل أبو داود عنه مثله ، ويمكن الجمع بينهما بأن يستغنى من جهته ويرفع عن غيره ، وقال عمر بن شبة : ذكرت لأبي حاتم النبيل تفسير ابن عبيدة فقال : لم يصنع شيئا حدثني ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير قال : كان داود عليه السلام يتغنى - يعنى حين يقرأ - ويبكى ويبكى ، وعن ابن عباس : أن داود كان يقرأ الزبور بسجدة لحنا ، ويقرأ قراءة يطرب منها المحموم . وكان إذا أراد أن يبكي نفسه لم يبق دابة في بر ولا بحر إلا أنصتت له واستمعت وبكت . وسيأتي حديث : أن أبا موسى أعطى مزاميرا من مزامير داود ، في : باب حسن الصوت بالقراءة . وفي الجملة ما فسر به ابن عبيدة ليس بمدح ، وإن كانت ظواهر الأخبار ترجح أن المراد تحسين الصوت ويؤيده قوله : يجهر به ، فإنها إن كانت مرفوعة كانت الحجة ، وإن كانت غير مرفوعة فالراوى أعرف بمعنى الخبر من غيره ولا سيما إذا كان فها ، وقد جزم الخليلي بأنها من قول أبي هريرة والعرب تقول : سمعت فلانا يتغنى بكذا . أى يجهر به . وقال أبو حاتم : أخذ يسدي ابن جريج فأوقفني على

أشعب فقال : غن ابن أخى ما بلغ من طمعك ؟ فذكر قصة . فقوله غن أى أخبرنى جهرا صريحا . ومنه قول
ذى الرمة :

أحب المسكان الفقر من أجل أنى به أتفى باسمها غير معجم
أى أجهر ولا أكنى ، والحاصل أنه يمكن الجمع بين أكثر التأويلات المذكورة ، وهو أنه يحسن به صوته
جاهرا به مترنما على طريق التحنن ، مستغنيا به عن غيره من الأخبار ، طالبا به غنى النفس راجيا به غنى اليد ، وقد
نظمت ذلك فى بيتين :

نغن بالقرآن حسن به الصوت ت حزيننا جاهرا رنم
واستغن عن كتب الآلى طالبا غنى بد والنفس ثم الزم

وسياتى ما يتعلق بحسن الصوت بالقرآن فى ترجمة مفردة . ولا شك أن النفوس تميل الى سماع القراءة بالترنم
أكثر من سماعها لمن لا يترنم ، لأن للتطريب تأثيرا فى رقة القلب وإجراء الدمع . وكان بين السلف اختلاف فى جواز
القرآن بالألحان ، أما تحسين الصوت وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع فى ذلك ، لحكى عبد الوهاب
المالكي عن مالك تحريم القراءة بالألحان ، وحكاه أبو الطيب الطبرى والماوردى وابن حمدان الحنبلى عن جماعة من
أهل العلم ، وحكى ابن بطال وعياض والقرطبى من المالكية والماوردى والبهمنى والغزالي من الشافعية ، وصاحب
الذخيرة من الحنفية الكراهة . واختاره أبو يعلى وابن عقيل من الحنابلة ، وحكى ابن بطال عن جماعة من الصحابة
والتابعين الجواز ، وهو المصوص للشافعى ونقله الضحاوى عن الحنفية ، وقال الثوري عن الشافعية فى الإجابة يجوز
بل يستحب ، وعمل هذا الاختلاف إذا لم يختل شئ من الحروف عن مخرجه ، فلو تغير قال الثوري فى التبيين ،
أجمعوا على تحريمه وإفشاء : أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ما لم يخرج عن حد القراءة بالتمطيط ،
فإن خرج حتى زاد حرفا أو أخفاه حرم ، قال : وأما القراءة بالألحان فقد أص الشافعى فى وضعه على كراهته وقال
فى موضع آخر لا بأس به ، فقال أصحابه : ليس على اختلاف قولين ، بل على اختلاف حالين ، فإن لم يخرج بالألحان
على المنهج القويم جاز وإلا حرم . وحكى الماوردى عن الشافعى أن القراءة بالألحان إذا انتهت الى إخراج بعض
اللفاظ عن عارجها حرم وكذا حكى ابن حمدان الحنبلى فى الرعاية ، وقال الغزالي والبهمنى وصاحب الذخيرة
من الحنفية : إن لم يفرط فى التتمطيط الذى يشرى النظم استحباب وإلا فلا . وأغرب الرافى لحكى عنه : أما
السرخسى أنه لا يضر التتمطيط مطلقا ، وحكاه ابن حمدان رواية عن الحنابلة ، وهذا شذوذ لا يرجع عليه . والذي
يتحصل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب ، فإن لم يكن حسنا فليحسنه ما استطاع كما قال ابن أبي طيبة
أحد رواة الحديث ، وقد أخرج ذلك عنه أبو داود بإسناد صحيح . ومن جملة تحسينه أن يراعى فيه قوانين النغم
فإن الحسن الصوت يزداد حسنا بذلك ، وإن خرج عنها أثر ذلك فى حسنه ، وغير الحسن ربما انجر بمراحاتها ما لم
يخرج عن شرط الأداء المعتبر عند أهل القراءة ، فإن خرج عنها لم يف تحسين الصوت بقيق الأداء ، ولعل هذا
مستند من كره القراءة بالانغام لأن الغالب على من راعى الانغام أن لا يراعى الأداء ، فإن وجد من يراعيهما معا
فلا شك فى أنه أرجح من غيره لأنه يأتى بالمطلوب من تحسين الصوت ويحترز عن حرفة الأداء والله أعلم

٢٠ - باب اغتباط صاحب القرآن

٥٠٢٥ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا حسد إلا على اثنين : رجل آتاه الله الكتاب وقام به آناء الليل ، ورجل أعطاه الله مالا فهو يصدق به آناء الليل وآناء النهار .

[الحديث ٥٠٢٥ - طرفه في : ٧٥٢٩]

٥٠٢٦ - حدثنا علي بن إبراهيم حدثنا روح حدثنا شعبة عن سابقان قال سمعت ذكوان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا حسد إلا في اثنين : رجل علمه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار ، فسمعه جاره فقال : ليتني أوتيت مثلما أوتي فلان ، فعملت مثل ما يعمل . ورجل آتاه الله مالا فهو يهلكه في الحق ، فقال رجل : ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان ، فعملت مثل ما يعمل .

[الحديث ٥٠٢٦ - طرفاه في : ٧٢٢٢ ، ٧٥٢٨]

قوله (باب اغتباط صاحب القرآن) تقدم في أرائل كتاب العلم ، باب الاغتباط في العلم والحكمة وذكرنا هنا تفسير الغبطة والفرق بينها وبين الحسد وأن الحسد في الحديث أطلق عليها مجازاً وذكرنا في كتابنا المن هناك . وقال الاسماعيل هنا ترجمة الباب و اغتباط صاحب القرآن ، وهذا فعل صاحب القرآن فهو الذي يغتبط وإذا كان يغتبط بفعل نفسه كان معناه أنه يسر ويرتاح بعمل نفسه ، وهذا ليس مطابقاً . قلت : ويمكن الجواب بأن مراد البخاري بأن الحديث لما كان دالاً على أن غير صاحب القرآن يغتبط صاحب القرآن بما أعطيه من العمل بالقرآن فاغتباط صاحب القرآن بعمل نفسه أول إذا سمع هذه البشارة الواردة في حديث الصادق . قوله (لا حسد) أي لا رخصة في الحسد إلا في خصاتين ، أو لا يحسن الحسد إن حسن ، أو أطلق الحسد بما أفاض في الحديث على تحصيل الخصالين كأنه قيل لو لم يحصل إلا بالطريق المذموم لكان ما فيه من الفضل حاملاً على الإقدام على تحصيلها به فكيف والطريق المحمود يمكن تحصيلها به ، وهو من جنس قوله تعالى (فاستبقوا الخيرات) فإن حقيقة السبق أن يتقدم على غيره في المطلوب . قوله (إلا على اثنين) في حديث ابن مسعود الماضي وكذا في حديث أبي هريرة المذكور ولو هذا إلا في اثنين ، تقول حسدته على كذا أي على وجود ذلك له . وأما حسدته في كذا فعناه حسدته في شأن كذا وكأنها سلبية . قوله (وقام به آناء الليل) كذا في النسخ التي وقفت عليها من البخاري ، وفي مستخرج أبي نعيم من طريق أبي بكر بن زنجويه عن أبي اليان شيخ البخاري فيه وآناء الليل وآناء النهار ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق إسحاق بن يسار عن أبي اليان . وكذا هو عند مسلم من وجه آخر عن الزهري ، وقد تقدم في العلم أن المراد بالقيام به العمل به تلاوة وطاعة . قوله (حدثنا علي بن إبراهيم) هو الواسطي في قول الأكثر ، واسم جده عبد المجيد البكري ، وهو ثقة متفق ، عاش بعد البخاري نحو عشرين سنة . وقيل ابن اشكاب وهو علي بن الحسين بن إبراهيم بن اشكاب نسب إلى جده ، وبهذا جزم ابن عدي . وقيل علي بن عبد الله بن إبراهيم نسب إلى جده وهو قول

الدارقطني وأبي عبد الله بن منده . وسيأتي في النكاح رواية الفربري عن علي بن عبد الله بن إبراهيم عن حجاج بن محمد . وقال الحاكم : قيل هو علي بن إبراهيم المروزي وهو مجهول ، وقيل الواطلي . قوله (روح) هو ابن عبادة وقد تابعه بشر بن منصور وابن أبي عدي والنضر بن شميل كلهم عن شعبة ، قال الاسماعيلي : رفعه هؤلاء . ووافقه غندر عن شعبة . قوله (عن سليمان) هو الاعمش (قال سمعت ذكوان) هو أبو صالح الدمان . قلت . ولشعبة عن الاعمش فيه شيخ آخر أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن أبي كبشة الانباري . قلت : وقد أشرت الى متن أبي كبشة في كتاب العلم ، وسيافه أتم من سياق أبي هريرة . وأخرجه أبو عوانة في صحيحه أيضا من طريق أبي زيد الهروزي عن شعبة ، وأخرجه أيضا من طريق جرير عن الاعمش بالاسنادين معا ، وهو ظاهر في أنهما حديثان متغايران سنداً . وبتنا اجتماعاً لشعبة وجرير معا عن الاعمش ، وأشار أبو عوانة إلى أن مسلماً لم يخرج حديث أبي هريرة لهذه العلة ، وأمس ذلك بواضح لأنها ليست علة قاذفة . قوله (فهو يهلكه في الحق) فيه احتراس بليغ ، كأنه لما أوم الإلفاق في التبذير من جهة صوم الإهلاك قيده بالحق والله أعلم

٢١ - باب خدكم من تعلم القرآن وعلمه

٥٠٢٧ - رَرَشْنَا حَجَّاجُ بْنُ مِهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عُلَقَمَةُ بْنُ صَرْقَدٍ سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُثَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الثُّمَلِيِّ عَنْ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلِمَهُ . قَالَ وَأَقْرَأُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ عُثْمَانَ حَتَّى كَانَ الْحَجَّاجُ ، قَالَ : وَذَاكَ الَّذِي أَقْنَدَنِي مَقْعَدِي هَذَا » [الحديث ٥٠٢٧ - طريقه في : ٥٠٢٨]

٥٠٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُلَقَمَةَ بْنُ صَرْقَدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الثُّمَلِيِّ عَنْ عُمَانَ بْنِ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلِمَهُ »

٥٠٢٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ « أَكْتَرُ النَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةً فَقَالَتَ إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ . فَقَالَ : مَالِي فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ : زَوْجْنِيهَا ، قَالَ : أَعْطَاهَا نَوْبًا ، قَالَ : لَا أُجِدُّ ، قَالَ : أَعْطَاهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ . فَأَعْتَلَّ لَهُ ، فَقَالَ : مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ قَالَ : كَذَا وَكَذَا قَالَ : فَقَدْ زَوَّجْتَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ »

قوله (باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا ترجم بلفظ المتن ، وكأنه أشار الى ترجيح الرواية بالوارد . قوله (عن سعد بن عبيدة) كذا يقرأ شعبة ، يدخل بين علقمة بن صَرْقَدٍ وأبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة . وخالفه سفيان الثوري فقال « عن علقمة عن أبي عبد الرحمن » ولم يذكر سعد بن عبيدة . وقد أطنب الحافظ أبو الملاء المطاير في كتابه « الهادي في القرآن » في تخريج طريقه ، فذكر من تابع شعبة ومن تابع سفيان جمعا كثيرا ، وأخرجه

أبو بكر بن أبي داود في أول الشريعة له وأكثر من تخريج طريقه أيضا ، ورجح الحفاظ رواية الثوري وعدوا رواية شعبة من المزيدي متصل الاسانيد . وقال الترمذي كان رواية سفيان أصح من رواية شعبة . وأما البخاري فأخرج الطريقين فكأنه ترجح عنده أنهما جميعا محفوظان ، فيحمل على أن علقمة سمعه أولا من سعد ثم أتى أبا عبد الرحمن لحدثه به ، أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثبت به سعد ، ويؤيد ذلك ما في رواية سعد بن عبيدة من الزيادة المرفوعة وهي قول أبي عبد الرحمن ، فذلك الذي أئتمنى هذا المقعد ، كما سيأتي البحث فيه . وقد شدت رواية عن الثوري بذكر سعد بن عبيدة فيه ، قال الترمذي ، حدثنا محمد بن إشار حدثنا يحيى القطان حدثنا سفيان وشعبة عن علقمة عن سعد بن عبيدة به ، وقال النسائي ، أنبأنا عبيد الله بن سعيد حدثنا يحيى عن شعبة وسفيان أن علقمة حدثهما عن سعد ، قال الترمذي قال محمد بن إشار : أصحاب سفيان لا يذكرون فيه سعد بن عبيدة وهو الصحيح اهـ . وهكذا حكم علي بن المديني على يحيى القطان فيه بالوهم ، وقال ابن عدى : جمع يحيى القطان بين شعبة وسفيان ، قال الثوري لا يذكر في إسناده سعد بن عبيدة . وهذا إما عد في خطأ يحيى القطان على الثوري . وقال في موضع آخر : حمل يحيى القطان رواية الثوري على رواية شعبة فاساق الحديث عنهما ، وحمل إحدى الروايتين على الأخرى فاساقه على لفظ شعبة ، وإلى ذلك أشار الدارقطني . وتعقب بأنه فصل بين انفجعهما في رواية النسائي فقال وقال شعبة خيركم وقال سفيان أفضلكم . قلت : وهو تعقب راه ، إذ لا يلزم من تفصيله للعظيم ما في المتن أن يكون فصل لفظهما في الاسناد ، قال ابن عدي : يقال إن يحيى القطان لم يخطئ قط إلا في هذا الحديث . وذكر الدارقطني أن خلاد بن يحيى تابع يحيى القطان عن الثوري على زيادة سعد بن عبيدة وهي رواية شاذة ، وأخرج ابن عدي عن طريق يحيى بن آدم عن الثوري وقيس بن الربيع ، وفي رواية عن يحيى بن آدم عن شعبة وقيس بن الربيع جميعا عن علقمة عن سعد بن عبيدة قال وكذا رواه سعيد بن سالم القداح عن الثوري ومحمد بن أبان كلاهما عن علقمة بن زيادة سعد وزاد في إسناده رجلا آخر كما سأيناه ، وكل هذه الروايات وهم ، والصواب عن الثوري بدون ذكر سعد وعن شعبة باتباعه . قوله (عن عثمان) في رواية شريك عن عاصم بن بهدلة عن أبي عبد الرحمن السلي عن ابن مسعود أخرجه ابن أبي داود بلفظ خيركم من قرأ القرآن وأقرأه ، وذكره الدارقطني وقال : الصحيح عن أبي عبد الرحمن عن عثمان . وفي رواية خلاد بن يحيى عن الثوري بسنده قال : عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان ، قال الدارقطني : هذا وهم ، فإن كان محفوظا احتمل أن يكون السلي أخذه عن أبان بن عثمان عن عثمان ثم أتى عثمان فأخذه عنه ، وتعقب بأن أبا عبد الرحمن أكثر من أبان . وأبان اختلف في سماعه من أبيه أشد مما اختلف في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان فيبعد هذا الاحتمال . وجاء من وجه آخر كذلك أخرجه ابن أبي داود من طريق سعيد بن سلام ، عن محمد بن أبان سمعت علقمة يحدث عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان ، فذكره وقال : تفرد به سعيد بن سلام يعني عن محمد بن أبان . قلت : وسعيد ضعيف ، وقد قال أحمد : حدثنا حجاج بن محمد عن شعبة قال لم يسمع أبو عبد الرحمن السلي من عثمان وكذا نقله أبو عرانة في صحيحه عن شعبة ثم قال : اختلف أهل التمييز في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان ونقل ابن أبي دارود عن يحيى بن معين مثل ما قال شعبة . وذكر الحافظ أبو العلاء أن مسلما سكت عن إخراج هذا الحديث في صحيحه . قلت : قد وقع في بعض الطرق التصريح بتحديث عثمان لأبي عبد الرحمن ، وذلك فيما أخرجه ابن عدي في ترجمة عبد الله بن محمد بن أبي مريم من طريق ابن جريج عن عبد الكريم عن أبي عبد

الرحمن وحدثني عثمان، وفي إسناده مقال، لكن ظهر لي أن البخاري اعتمد في وصله وفي ترجيح لقاء أبي عبد الرحمن لعثمان على ما وقع في رواية شعبة عن سعد بن عبيدة من الزيادة، وهي أن أبا عبد الرحمن أقرأ من زمن عثمان إلى زمن الحجاج، وأن الذي حمله على ذلك هو الحديث المذكور، فدل على أنه سمعه في ذلك الزمان. وإذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس افترض ذلك سماعه ممن علمه عنه وهو عثمان رضي الله عنه ولا سيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان، وأخذوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبي النجود وغيره، فكان هذا أولى من قول من قال إنه لم يسمع منه. قوله (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا للأكثر والسرخسي د أو علمه، وهي للتشويح لا للشك، وكذا لأحمد عن غندر عن شعبة وزاد في أوله إن، وأكثروا الرواة عن شعبة يقولونه بالواو، وكذا وقع عند أحمد عن جرير وعند أبي داود عن حفص بن عمر كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه ترمذي من حديث علي وهو أظهر من حيث المعنى لأن الذي يأو يقتضي إثبات الخبرية المذكورة لمن فعل أحد الأمرين فيلزم أن من تعلم القرآن ولو لم يعلمه غيره أن يكون خيرا ممن عمل بما فيه مثلاً وإن لم يتعلمه، ولا يقال يلزم على رواية الواو أيضاً أن من تعلمه وعلمه غيره أن يكون أفضل ممن عمل بما فيه من غير أن يتعلمه ولم يعلمه غيره، لأننا نقول يحتل أن يكون المراد بالخبرية من جهة حصول التعليم بعد العلم، والذي يعلم غيره يحصل له النفع المتعدى بخلاف من يعمل فقط، بل من أشرف العمل لتعليم الغير، فلم غيره يستلزم أن يكون تعلمه، وتعليمه لغيره عمل وتحصيل نفع متعدد، ولا يقال لو كان المعنى حصول النفع المتعدى لاشتراك كل من علم غيره علماً في ذلك، لأننا نقول القرآن أشرف العلوم فيكون من تعلمه وعلمه لغيره أشرف من تعلم غير القرآن وإن علمه فيثبت المدعى. ولا شك أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره جامع بين النفع الخاص والنفع المتعدى ولهذا كان أفضل، وهو من جملة من عني سبحانه وتعالى بقوله (ومن أحسن قولاً من دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين) والدعاء إلى الله يقع بأمر أو شئ من جملة تعليم القرآن وهو أشرف الجميع، وعكسه الكافر المانع لغيره من الإسلام كما قال تعالى (فمن أظلم ممن كذب بآيات الله وصدف عنها) فإن قيل: فيلزم على هذا أن يكون المقرئ أفضل من الفقيه، قلنا: لا، لأن المخاطبين بذلك كانوا أفتاء النفوس لأنهم كانوا أهل اللسان فكانوا يدرون معاني القرآن بالسليقة أكثر مما يدريها من بعدهم بالكتاب، فكان الفقه لهم سجية، فمن كان في مثل شأنهم شاركهم في ذلك، لا من كان قارئاً أو مقرئاً محضاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرؤه أو يقرئه. فإن قيل فيلزم أن يكون المقرئ أفضل ممن هو أعظم غناء في الإسلام بالمجاهدة والرباط والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً، قلنا حرف المسألة يدور على النفع المتعدى فمن كان حصوله عنده أكثر كان أفضل، فلعل من، مضرة في الخبر، ولا بد مع ذلك من مراعاة الاخلاص في كل صنف منهم. ويحتمل أن تكون الخبرية وإن أطلقت لكنها مقيدة بناس مخصوصين خوطبوا بذلك كان اللائق بمجالهم ذلك، أو المراد خير المتعلمين من يعلم غيره لا من يقتصر على نفسه، أو المراد مراعاة الحيثية لأن القرآن خير الكلام فتعلمه خير من متعلم غيره بالنسبة إلى خبرية القرآن، وكيفما كان فهو مخصوص بمن علم وتعلم بحيث يكون قد علم ما يجب عليه عينا. قوله (قال وأقرأ أبو عبد الرحمن في إمرة عثمان حتى كان الحجاج) أي حتى ولي الحجاج على العراق. قلت: بين أول خلافة عثمان وآخر ولاية الحجاج اثنتان وسبعون سنة إلا ثلاثة أشهر، وبين آخر خلافة عثمان وأول ولاية الحجاج العراق ثمان وثلاثون سنة، ولم أقف على تعيين ابتداء إقراء

أبي عبد الرحمن وآخره فانه أعلم بمقدار ذلك ، ويعرف من الذى ذكرته أقصى المدة وأدناما ، والقائل ، وأقرأ الخ ، هو سعد بن عبيدة فانه لم أر هذه الزيادة إلا من رواية شعبة عن علقمة ، وقائل ، وذلك الذى أقعدنى مقعدى هذا ، هو أبو عبد الرحمن ، وحكى الكرماني أنه وقع في بعض نسخ البخارى ، قال سعد بن عبيدة وأقرأنى أبو عبد الرحمن ، قال وهى أنصب لقوله ، وذلك الذى أقعدنى الخ ، أى أن إفراده إياى هو الذى حاق على أن أقعدت هذا المقعد الجميل اه ، والذى في معظم النسخ ، وأقرأ ، بحذف المفعول وهو الصواب ، وكان الكرماني ظن أن قائل ، وذلك الذى أقعدنى ، هو سعد بن عبيدة ، وليس كذلك بل قائله أبو عبد الرحمن ، ولو كان كاطن الزم أن تكون المدة الطويلة سبقت لبيان زمان إفراده ، أى عبد الرحمن سعد بن عبيدة ، وليس كذلك بل إنما سبقت لبيان طول مدته لا إفراده الناس القرآن ، وأبضا فممكن يلزم أن يكون سعد بن عبيدة قرأ على أبي عبد الرحمن من زمن عثمان ، وسعد لم يدرك زمان عثمان ، فان أكبر شيخ له المغيرة بن شعبة وقد عاش بعد عثمان خمس عشرة سنة ، وكان يلزم أيضا أن تكون الإشارة بقوله ، وذلك ، الى صنيع أبي عبد الرحمن ، وليس كذلك بل الإشارة بقوله ذلك الى الحديث المرفوع ، أى ان الحديث الذى حدث به عثمان في أنفضية من تعلم القرآن وعلمه حمل أبا عبد الرحمن أن قد يعلم الناس القرآن لتحصيل ثبات الفضيلة ، وقد وقع الذى حملنا كلامه عليه صريحا في رواية أحمد عن محمد بن جهمر ، وحجاج بن محمد بها عن شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة قال ، قال أبو عبد الرحمن فذاك الذى أقعدنى هذا المقعد ، وكذا أخرجه الترمذى من رواية أبي داود الطيالسى عن شعبة وقال فيه ، مقعدى هذا ، قال وعلم أبو عبد الرحمن القرآن في زمن عثمان حتى بلغ الحجاج ، وعند أبي عوانة من طريق بشر بن أبي عمرو وأبي غياث وأبي الوليد ثلاثهم عن شعبة بلفظ ، قال أبو عبد الرحمن : فذاك الذى أقعدنى مقعدى هذا ، وكان يعلم القرآن ، والإشارة بذلك الى الحديث كما فرقه ، وإسناده اليه إسناد مجازى ، ويحتمل أن تكون الإشارة به الى عثمان وقد وقع في رواية أبي عوانة أيضا عن يوسف بن مسلم عن حجاج بن محمد بلفظ ، قال أبو عبد الرحمن : وهو الذى أجلسنى هذا المجلس ، وهو محتمل أيضا . قوله (حدثنا سفيان) هو الثورى ، وعلقمة بن مرثد بمثابة يوزن جهمر ، ومثمن من ضبطه بكسر المثنة ، وهو من نفات أهل الكوفة من طبقة الأعمش ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث ، وآخر في الجائز من روايته عن سعد بن عبيدة أيضا ، وثالث في مناقب الصحابة وقد تقدما . قوله (ان أنفضكم من تعلم القرآن أو عنه) كذا ثبت عندهم بلفظ ، أو ، وفي رواية الترمذى من طريق بشر بن البرى عن سفيان ، خبركم أو أنفضكم من تعلم القرآن وعلمه ، فاختلف في رواية سفيان أيضا في أن الرواية بأو أو بالواو ، وقد تقدم توجيهه . وفي الحديث الحث على تعلم القرآن ، وقد سئل الثورى عن الجهاد وإقراء القرآن فرجع الثاني واستنسخ هذا الحديث أخرجه ابن أبي داود ، وأخرج عن أبي عبد الرحمن السلى أنه كان يقرأ القرآن خمس آيات خمس آيات ، وأسند من وجه آخر عن أبي العالبيه مثل ذلك وذكر أن جبريل كان ينزل به كذلك ، وهو مرسل جيد . وشاهده مقدمته في تفسير المذثر وفي تفسير سورة اقرأ . ثم ذكر المصنف طرقا من حديث سهل بن سعد في قصة التي رويت قصها . قال ابن بطال : وجه إدعائه في هذا الباب أنه يرى أنه يرى زوجة المرأة لحرمه القرآن ، وتعقبه ابن القيم بأن السياق يدل على أنه زوجها له على أن يعلمها ، وسيأتى البحث فيه مع استيفاء شرحه في كتاب النكاح . وقال غيره . وجه دخوله أن فضل القرآن ظهر على صاحبه في العاجل بأن قام له مقام المال الذى يتوصل به الى بلوغ

الغرض ، وأما نفعه في الآجل فظاهر لا خفاء به . قوله (وهبت نفسها لله ولسوله) في رواية الحموي وللرسول ، . قوله (مامعك من القرآن ؟ قال : كذا وكذا) وقع في الباب الذي يلي هذا ، سورة كذا وسورة كذا ، وسيأتي بيان ذلك عند شرحه إن شاء الله تعالى

٢٢ - باب القراءة عن ظهر القلب

٥٠٣٠ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا بَقِيعُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ « أَنَّ »** امرأةً جاءت رسولَ الله ﷺ فقالت : يا رسولَ الله جئتُ لأَهَبَ لَكَ نَفْسِي . فنظرَ إليها رسولُ الله ﷺ فصَدَّ النظرَ إليها وصوبه ، ثمَّ طَأَطَأَ رَأْسَهُ . فلما رَأَتْ المرأةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْبَضْ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ . فقامَ رجلٌ من أَصحابه فقال يا رسولَ الله إِن لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْنِيهَا . فقالَ له هلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ ؟ فقال : لا والله يا رسولَ الله . قال اذهبِ إِلَى أَهْلِكَ فَانظُرْ هلْ تَجِدُ شَيْئًا . فذهبَ ثمَّ رَجَعَ فقال : لا والله يا رسولَ الله ، ما وَجَدْتُ شَيْئًا . قال انظرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ . فذهبَ ثمَّ رَجَعَ فقال : لا والله يا رسولَ الله ولا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي . قال سَهْلٌ مَا لَهْ رِذَالٌ فَلَهَا نِصْفُهُ ، فقال رسولُ الله ﷺ : مَا تَصْنَعُ بَارِئِكَ ؟ إِنْ لَبَسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ لَبَسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ ، فجلسَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ بِجِلْسِهِ ، ثُمَّ قَامَ ، فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلَّيًّا ، فَأَمَرَهُ فَدُئِشِيَ . فلما جَاءَ قال : ماذا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ قال : مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا هَذَا . قال أَتَقْرَأُ مِنْهُنَّ مَنْ ظَهَرَ قَلْبِكَ ؟ قال : نَعَمْ . قال : اذهب ، فَقَدْ مَلَأْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ »

قوله (باب القراءة عن ظهر القلب) ذكر فيه حديث سهل في الواهية معاولا ، وهو ظاهر فيما ترجم له لقوله فيه « أَتَقْرَأُ مِنْهُنَّ مَنْ ظَهَرَ قَلْبِكَ ؟ قال : نَعَمْ » فدل على فضل القراءة عن ظهر القلب لأنها أمكن في التوصل إلى التعليم وقال ابن كثير : إن كان البخاري أراد بهذا الحديث الدلالة على أن تلاوة القرآن عن ظهر قلب أفضل من تلاوته نظرا من المصحف ففيه نظر ، لأنها قضية عين فيحتمل أن يكون الرجل كان لا يحسن الكتابة وعلم النبي ﷺ ذلك فلا يدل ذلك على أن التلاوة عن ظهر قلب أفضل في حق من يحسن ومن لا يحسن ، وأيضا فإن سياق هذا الحديث إنما هو لاستنبات أنه يحفظ تلك السور عن ظهر قلب ليتمكن من تعليمه لزوجته ، وليس المراد أن هذا أفضل من التلاوة نظرا ولا هدمه . قلت : ولا يرد على البخاري شيء مما ذكر ، لأن المراد بقوله « باب القراءة عن ظهر قلب » مشروعيتهما أراستحبابهما ، والحديث مطابق لما ترجم به ، ولم يتعرض لكونها أفضل من القراءة نظرا . وقد صرح كثير من العلماء بأن القراءة من المصحف نظرا أفضل من القراءة عن ظهر قلب . وأخرج أبو عبيد في « فضائل القرآن » من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ رفعه قال « فضل قراءة القرآن نظرا على من يقرؤه نظرا كفضل الفريضة على الزاغة » وإسناده ضعيف ، ومن طريق ابن مسعود « موقوفا » أديحوا للنظر في المصحف ، وإسناده صحيح ، ومن حيث المعنى أن القراءة في المصحف أسلم من الغلط ، لكن القراءة عن ظهر قلب

أبعد من الرياء وأمكن للخشوع. والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص. وأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة وقرأوا القرآن، ولا نفرنكم هذه المصاحف المعلقة، فإن الله لا يعذب قلبا وعي القرآن، وزعم ابن بطال أن في قوله «أقرأهم» من ظهر قلب، ردا لما تأوله الشافعي في إنسكاح الرجل على أن صداقها أجرة تعليمها، كذا قال: ولا دلالة فيه لما ذكر، بل ظاهر سياقه أنه استنبته كما تقدم. والله أعلم

٢٣ - باب استذكار القرآن وتعاهده

٥٠٣١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «إنما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الإبل المعلقة، إن عاهد عليها أمسكها، وإن أطلقها ذهبت»

٥٠٣٢ - حدثنا محمد بن عرفة حدثنا شعبه عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله قال: قال النبي ﷺ: «يئس مالا حديم أن يقول نسيت آية كيت وكيت بل نسي، واستذركم القرآن فإنه أشد تنصيا من صدور الرجال من النعم»

[الحديث ٥٠٣٢ - بطوله في : ٥٠٣٩]

حدثنا عثمان حدثنا جرير عن منصور منه . تابعة بشر عن ابن المبارك عن شعبه . وتابعه ابن جرير عن عهدة عن شقيق سمعت عبد الله سمعت النبي ﷺ

٥٠٣٣ - حدثنا محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن برید عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «تعاودوا القرآن، فوالذي نفسي بيده لو أشد تنصبا من الإبل في عُقْلها،

قوله (باب استذكار القرآن) أي طلب ذكره بضم الذال (وتعاهده) أي تجديده العهد به بملازمة تلاوته. وذكر في الباب ثلاثة أحاديث: الأول، قوله (إنما مثل صاحب القرآن) أي مع القرآن، والمراد بالصاحب الذي ألفه، قال عياض: المؤلف المصاحبة، وهو كقوله أصحاب الجنة، وقوله ألفه أي أتم تلاوته، وهو أعم من أن يألفها نظرا من المصحف أو عن ظهر قلب، فإن الذي يداوم على ذلك يذل له لسانه ويسهل عليه قراءته، فإذا هجره قلقت عليه القراءة وشقت عليه، وقوله «إنما» يقتضي الحصر على الراجح، لكنه حصر بخصوص بالنسبة إلى الحفظ والنسيان بالتلاوة والترك. قوله (كمثل صاحب الإبل المعلقة) أي مع الإبل المعلقة. والمعلقة بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد القاف أي المشدودة بالهمزة وهو الحبل الذي يشد في ركة البعير، شبه درس القرآن واستمرار تلاوته بربط البعير الذي يخشى منه الشراد، غا زال التعاهد موجودا فالحفظ موجود، كما أن البعير مادام مشدودا بالهمزة فهو محفوظ. وخسر الإبل بالذكر لأنها أشد الحيوان الإنسي نفورا، وفي تخصيصها بعد استمكان نفورها صوبة. قوله (إن عاهد عليها أمسكها) أي استمر إمساكها، وفي رواية أيوب عن نافع عند مسلم «فإن حفظها» . قوله (وإن أطلقها ذهبت) أي انفلتت. وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عند مسلم «إن تعاودها صاحبها فنعها أمسكها، وإن أطلق عقلها ذهبت»، وفي رواية موسى بن عقبة عن نافع إذا قام

صاحب القرآن فقرأ بالليل والنهار ذكره ، وإذا لم يقم به نسيه . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا محمد بن جرير)
بمعين مهجلة مفتوحة وراء ساكنة مكررتين ، ومنصور هو ابن المعتز ، وأبو وائل هو شقيق بن سلة ، وعبد الله
هو ابن مسعود ، وسيأتي في الرواية المتعلقة التصريح بسامع شقيق له من ابن مسعود . قوله (بنس ما لا حسد لهم أن
يقول) قال القرطبي : بنس هي أخت نعم ، فالأولى للدم والأخرى للدح ، وهما فعلان غير متصرفين يرفعان الفاعل
ظاهرا أو مضمرا إلا أنه إذا كان ظاهرا لم يكن في الأمر العام إلا بالآلاف واللام للجنس أو مضاف إلى ماها فيه
حتى يشتمل على الموصوف بأحدهما ، ولا بد من ذكره تعبنا كقوله نعم الرجل زيد وبنس الرجل عمرو ، فإن
كان الفاعل مضمرا فلا بد من ذكر اسم نكرة ينصب على التفسير للضمير كقوله نعم رجلا زيد ، وقد يكون هذا
التفسير وما ، على ما نص عليه سيويه كما في هذا الحديث وكما في قوله تعالى (فنعما هي) ، وقال الطبري : وما
نكرة موصوفة ، وأن يقول ، مخصوص بالذم . أي : بنس شيئا كان الرجل يقول . قوله (نسيتم) بفتح النون
وتخفيف السين انقافا - قوله (آية كيت وكيت) قال القرطبي : كيت وكيت يعبر بهما عن الجمل السكينة والحديث
الطويل ، ومثلها ذبت وذبت . وقال ثعلب : كيت للأفعال وذبت الأسماء . وحكى ابن التين عن الداودي أن
هذه الكلمة مثل كذا إلا أنها خاصة بالمؤنث ، وهذا من مفردات الداودي . قوله (بل هو نسي) بضم النون
وتشديد المهملة المسكورة ، قال القرطبي : رواه بعض رواة مسلم مخفيا . قلت : وكذا هو في مسند أبي يعلى ، وكذا
أخرجه ابن أبي داود في كتاب الثربعة ، من طرق متعددة مضبوطة بخط مؤرق به على كل حين علامة التخفيف
وقال عياض : كان السكتاني - يعني أبا الوليد الوقيتي - لا يجيز في هذا غير التخفيف . قلت : والتثنية هو الذي وقع
في جميع الروايات في البخاري ، وكذا في أكثر الروايات في غيره ، ويؤيده ما وقع في رواية أبي حنيفة في
« الغريب » بعد قوله كيت وكيت : ليس هو نسي ولكنه نسي . الأول بفتح النون وتخفيف السين والثاني بضم النون
وتثنية السين ، قال القرطبي : التثنية معناه أنه غرق بوقوع النسيان عليه لتفريطه في معاهدته واستدراكه ، قال :
ومعنى التخفيف أن الرجل ترك غير ملتفت إليه ، وهو كقوله تعالى (نسوا الله فندهم) أي تركهم في العذاب
أو تركهم من الرحمة . واختلف في معنى النسي من قوله « بنس » على أوجه : الأول قيل هو على نسبة الإنسان
إلى نفسه النسيان وهو لا صنع له فيه فإذا نسب إلى نفسه أوهم أنه انفرد بفعله ، فكان ينبغي أن يقول أنسيت أو
نسيت بالثقل على البناء للجهول بهما ، أي أن الله هو الذي أنساني كما قال (وما رميت إذ رميت ولكن الله
رمي) وقال (أأنتم تزدعون أم نحن الزادعون) ؟ وهذا الوجه جزم ابن بطلال فقال : أراد أن يجري على السن
العباد نسبة الأفعال إلى خالقها لما في ذلك من الإقرار له بالعبودية والاستسلام لقدرته ، وذلك أولى من نسبة
الأفعال إلى مكتسبها مع أن نسبتها إلى مكتسبها جائز بدليل الكتاب والسنة . ثم ذكر الحديث الآتي في باب
نسيان القرآن ، قال : وقد أضاف موسى عليه السلام النسيان مرة إلى نفسه ومرة إلى الشيطان فقال (إني نسيت
الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان) ولكل إضافة منها معنى صحيح ، فالإضافة إلى الله بمعنى أنه خالق الأفعال كلها ،
والإضافة إلى النفس لأن الإنسان هو المكتسب لها ، وإلى الشيطان بمعنى الوسوسة له . ووقع له ذهول فيما نسب
لموسى ، وإنما هو كلام قاه . وقال القرطبي : ثبت أن النبي ﷺ نسب النسيان إلى نفسه يعني كما سيأتي في باب
نسيان القرآن ، وكذا نسب يوشع إلى نفسه حيث قال (نسيت الحوت) وموسى إلى نفسه حيث قال

(لا تأخذني بما نسيت) وقد سبق قول الصحابة (وبنا لا تأخذنا إن نسينا) مساق المدح ، قال تعالى لبيه
 ﴿ سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ﴾ فالذي يظهر أن ذلك ليس متعلق النسيان ، ورجع الى اختيار الوجه الثاني
 وهو كالاول ، لكن سبب النسيان من الإشعار بعدم الاعتناء بالقرآن إذ لا يقع النسيان إلا بترك التعاهد
 وكثرة الغفلة ، فلو تعاهد بتلاوته والقيام به في الصلاة لدام حفظه وتذكره ، فإذا قال الانسان نسيت الآية
 الغفلة فكأنه شهد على نفسه بالتفريط فيكون متعلق النسيان ترك الاستدكار والتعاهد لانه الذي يورث النسيان ،
 الوجه الثالث ، قال الاسماعيل : يحتمل أن يكون كرهه أن يقول نسيت بمعنى تركت لا بمعنى السهو العارض ،
 كما قال تعالى ﴿ نسوا الله أنفسهم ﴾ وهذا اختيار أبي حنيفة وطائفة . الوجه الرابع ، قال الاسماعيل أيضا :
 يحتمل أن يكون قاعل نسيت النبي ﷺ كأنه قال : لا يقل أحد عن أبي نبيت آية كذا ، فإن الله هو الذي نسى
 ذلك لحكمة نسخه ورفع تلاوته ، وليس لي في ذلك صنع بل الله هو الذي ينسني لما نسخ تلاوته ، وهو كقوله
 تعالى ﴿ سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ﴾ فإن المراد بالنسي ما ينسخ تلاوته فينسى الله نبيه ما يريد نسخ
 تلاوته . الوجه الخامس ، قال الخطابي : يحتمل أن يكون ذلك خاصا بزمن النبي ﷺ ، وكان من ضروب
 النسيان نسيان الشيء الذي ينزل ثم ينسخ منه بعد نزوله الشيء . فيذهب رسمه وترفع تلاوته ويسقط حفظه عن حملته ،
 فيقول القائل نسيت آية كذا فنهوا عن ذلك لئلا يتروم على محكم القرآن الضياع ، وأشار لهم إلى أن الذي يقع من
 ذلك إنما هو باذن الله لما رآه من الحكمة والمصلحة . الوجه السادس ، قال الاسماعيل : وفيه وجه آخر وهو أن
 النسيان الذي هو خلاف الذكر إضافته إلى صاحبه مجاز لأنه عارض له لا عن قصد منه ، لانه لو قصد نسيان الشيء
 لكان ذا كراهة في حال قصده ، فهو كما قال ما مات فلان ولم يكن أميت . قلت : وهو قريب من الوجه الاول .
 وأرجح الأوجه الوجه الثاني ، وبقيده عطف الأمر باستدكار القرآن عليه . وقال عياض : أولى ما يتأول عليه
 ذم الحال لاذم القول ، أي بنسى الحال حال من حفظه ثم غفل عنه حتى نسى . وقال النووي : الكراهة فيه للتنبيه
 قوله (واستذكروا القرآن) أي واطلبوا على تلاوته واطلبوا من أنفسكم المذاكرة به ، قال الطيبي : وهو عطف
 من حيث المعنى على قوله ، بذن ما لاحدكم ، أي لا تنصروا في معاهدته واستذكروه ، وزاد ابن أبي داود من طريق
 حاتم عن أبي وائل في هذا الموضع « فإن هذا القرآن وحشي » . وكذا أخرجهما من طريق المسيب بن رافع عن ابن
 مسعود . قوله (فانه أشد تفصيا) بفتح الفاء وكسر الصاد المهملة الثقيلة بعدما تهتانية خفيفة أي تفلتا وتخلصا ،
 تقول تفصيت كذا أي أحط بتفاصيله . والاسم الفصة ، ووقع في حديث عقبة بن حارث بلفظ « تفلتا » وكذا
 وقعت عند مسلم في حديث أبي موسى ثالث أحاديث الباب ، ونصب على التمييز . وفي هذا الحديث زيادة على حديث
 ابن عمر ، لأن في حديث ابن عمر تشبيه أحد الأمرين بالآخر وفي هذا أن هذا أبلغ في النفور من الابل ، ولذا أفصح
 به في الحديث الثالث حيث قال وهو أشد تفصيا من الابل في عطلها ، لأن من شأن الابل تطلب الثفل ما أمكنها فتي
 لم يتعاهدا برابطها تفلتت ، فكذلك حافظ القرآن إن لم يتعاهده تفلت بل هو أشد في ذلك . وقال ابن بطال : هذا
 الحديث يوافق الآيتين قوله تعالى (أنا سنلقي طيلك قولا قليلا) وقوله تعالى (ولقد يسرنا القرآن للذكر) ، فن
 أبجل عليه بالمحافظة والتعاهد يسره ، ومن أعرض عنه تفلت منه . قوله (حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة ، وجرير
 هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو المذكور في الاستناد الذي قبله . وهذه الطريق ثبتت عند الكوفيين وحده ،

وثبت أيضا في رواية النسفي ، وقوله مثله ، الضمير للحديث الذي قبله ، وهو يشعر بأن سياق جرير مساو لسياق شعبة . وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة ، وقرونا بأسحق بن راهويه وذهير بن حرب ثلاثهم عن جرير ولفظه مساو للفظ شعبة المذكور إلا أنه قال « استذكروا ، بغير واو » ، وقال « فلهو أشد » ، بدل قوله « فانه » ، وزاد بعد قوله من النعم « بهقلها » ، وقد أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة بانيات الواو وقال في آخره « من عقله » ، وهذه الزيادة ثابتة عنده في حديث شعبة أيضا من رواية غندر عنه بلفظه « بشيا لأحدكم » أو لأحدكم . أن يقول : إني نيت آية كيت وكيت . قال رسول الله ﷺ : بل هو نسي ، ويقول استذكروا القرآن الخ ، وكذا ثبتت عنده في رواية الأعمش عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود . قوله (تابعه بشر عن ابن المبارك عن شعبة) يريد أن عبد الله بن المبارك تابع محمد بن عريرة في رواية هذا الحديث عن شعبة ، وبشر هو ابن محمد الروزي شيخ البخاري ، قد أخرج عنه في بدء الوحي وغيره . ونسبة المتابعة إليه مجازية ، وقد يوم أنه تفرد بذلك عن ابن المبارك وليس كذلك . قال الاسماعيلي أخرجه الحديث من طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك ، ويوم أيضا أن ابن عريرة وابن المبارك انفردا بذلك عن شعبة وليس كذلك لما ذكر فيه من رواية غندر وقد أخرجهما أحمد أيضا عنه ، وأخرجه عن حجاج بن محمد وأبي دارد الطيالسي كلاهما عن شعبة ، وكذا أخرجه الترمذي من رواية الطيالسي . قوله (وتابعه ابن جريج عن عتبة عن شقيق سمعت عبد الله) أما عتبة فهو بسكون الموحدة وهو ابن أبي إجابة بضم اللام وموحدتين مخففا ، وشقيق هو أبو وائل ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال « حدثني عتبة بن أبي إجابة عن شقيق بن سلمة سمعت عبد الله بن مسعود » ، فقد ذكر الحديث إلى قوله ، بل هو نسي ، ولم يذكر ما بعده . وكذا أخرجه أحمد عن عبد الرزاق ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق محمد بن جحادة عن عتبة ، وكان البخاري أراد بإيراد هذه المتابعة دفع تعليل من أعل الخبر برواية حماد بن زيد وأبي الأحوص له عن منصور موقوفة على ابن مسعود ، قال الاسماعيلي : روى حماد بن زيد عن منصور وعاصم الحديثين معا موقوفين ، وكذا رواهما أبو الأحوص عن منصور . وأما ابن هبينة فأُسند الأول ووقف الثاني ، قال ورفعهما جميعا إبراهيم بن طهمان وعبيدة بن حميد عن منصور ، وهو ظاهر سياق سفيان الثوري . قلت : ورواية عبيدة أخرجهما ابن أبي داود . ورواية سفيان ستأتي عند المصنف قريبا مرفوعا لكن أقصر على الحديث الأول ، وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي بكر بن عياش عن حاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعا الحديثين معا ، وفي رواية عبيدة بن أبي إجابة تعريخ ابن مسعود بقوله « سمعت رسول الله ﷺ » ، وذلك يقوى رواية من رفعه عن منصور والله أعلم . الحديث الثالث . قوله (من يريد) بالموحدة هو ابن عبد الله ابن أبي بردة ، وشيخه أبو بردة هو جده المذكور ، وأبو موسى هو الأشعري . قوله (في عقلها) بضمين ويجوز سكون القاف جمع عقل وهو أوله وهو الحبل ، ووقع في رواية الكشميني « من عقلها » ، وذكر الكرماني أنه وقع في بعض النسخ « من عقلها » ، بلامين ؛ ولم أقف على هذه الرواية ، بل هي تصحيف . ووقع في رواية الاسماعيلي « بهقلها » ، قال القرطبي : من رواه « من عقلها » فهو على الأصل الذي يقتضيه التثنية من لفظ التثنية ، وأما من رواه بالياء أو بالفاء فيحتمل أن يكون بمعنى « من » أو للمصاحبة أو الظرفية ، والحاصل تعنييه من ينطق منه القرآن بالنقاة التي قللت من عقالها وبقيت متعلقة به ، كذا قال ، والتحرير أن التثنية وقع في

ثلاثة بثلاثة : غامل القرآن شبه بصاحب الناقة ، والقرآن بالناقة ، والحفظ بالربط . قال الطيبي : ليس بين القرآن والناقة مناسبة لأنه قديم وهي حادثة ، لكن وقع التشبيه في المعنى . وفي هذه الأحاديث الحضر على محافظة القرآن بدوام دراسته وتكرار تلاوته ، وضرب الأمثال لايضاح المقاصد ، وفي الأخير القسم عند الخبر المقطوع بصدقه مبالغة في تثبيته في صدور سامعيه وحكى ابن التين عن أداودي أن في حديث ابن مسعود حجة لمن قال فيمن ادعى عليه بما لم يأنكر وحلف ثم قامت عليه البينة فقال : كنت نسيت ، أو ادعى بيته أو إيرا ، أو اتهم بيمن المدعى أن ذلك يكون له ويعنى في ذلك ، كذا قال

٢٤ - باب القراءة على الدابة

٥٠٣٤ - حدثنا ججاج بن منهل حدثنا شعبة قال أخبرني أبو إياس قال سمعتُ عبدَ الله بن مُغفل قال : رأيتُ رسولَ الله ﷺ يوم فتح مكة وهو يقرأ على راحلته سورة الفتح قوله (باب القراءة على الدابة) أي راكبا ، وكأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك ، وقد نقله ابن أبي داود عن بعض المؤلفين ، ونقدم البحث في كتاب الطهارة في قراءة القرآن في الحمام وغيرها . وقال ابن بطال : إنما أراد به الترخية أن في القراءة على الدابة سنة موجودة ، وأصل هذه السنة قوله تعالى ﴿ لتستولوا على ظهوره ثم تذكروا نعمه ربكم إذا استروا به عليه ﴾ الآية . ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل عتصرا ، وقد تقدم بهامه في تفسير سورة الفتح ، ويأتي بعد أبواب

٢٥ - باب تعليم الصبيان القرآن

٥٠٣٥ - حدثني موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال « إن الذي تذكرونه للفصل هو الحكم . قال وقال ابن عباس : نؤي رسول الله ﷺ وأنا ابنُ عشر سنين وقد قرأتُ الحكم » [للحديث ٥٠٢٥ - طرده : ٥٠٣٦]

٥٠٣٦ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما . جمعتُ الحكم في عهد رسول الله ﷺ . فقلتُ له : وما الحكم ؟ قال : الفصل . قوله (باب تعليم الصبيان القرآن) كأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك ، وقد جاءت كراهية ذلك من سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وأسند ابن أبي داود عنهما ، ولفظ إبراهيم كانوا يكرهون أن يعلوا الغلام القرآن حتى يعضل ، وكلام سعيد بن جبير يدل على أن كراهية ذلك من جهة حصول اللال له ، ولفظه عند ابن أبي داود أيضا وكانوا يهيبون أن يكون يقرأ الصبي بعد حين ، وأخرج بإسناد صحيح عن الأشعث بن قيس أنه قدم غلاما صغيرا ، فعلموا عليه فقال : ما قدمت ، ولكن قدمه القرآن . وحجة من أجاز ذلك أنه أدهى إلى ثبوته ورسوخه عنده ، كما يقال لتعلم في الصغر كالنقش في الحجر . وكلام سعيد بن جبير يدل على أنه يستحب أن يترك الصبي أولا سر لها ثم

يؤخذ بالجد على التدرج ، والحق أن ذلك يختلف بالأشخاص والله أعلم . قوله (عن سعيد بن جبير قال : إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم ، قال وقال ابن عباس : توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت المحكم) كذا فيه تفسير المفصل بالمحكم من كلام سعيد بن جبير ، وهو دال على أن الضمير في قوله في الرواية الأخرى وفقلت له وما المحكم لسعيد بن جبير ، وفاعل : هو أبو بشر بخلاف ما يتبادر أن الضمير لابن عباس وفاعل فقلت سعيد بن جبير ، ويحتمل أن يكون كل منهما سأل شيخه عن ذلك ، والمراد بالمحكم الذي ليس فيه منسوخ ، ويطلق المحكم على ضد التشابه ، وهو اصطلاح أهل الأصول ، والمراد بالمفصل السور التي كثرت فصولها وهي من المحجرات إلى آخر القرآن على الصحيح ، ولعل المصنف أشار في الترجمة إلى قول ابن عباس : سلوني عن التفسير فاني حفظت القرآن وأنا صغير . أخرجه ابن سيّد وغيره بإسناد صحيح عنه . وقد استشكل عياض قول ابن عباس : توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن عشر سنين ، بما تقدم في الصلاة من وجه آخر عن ابن عباس أنه كان في حجة الوداع ناهز الاحتلام ، وسيأتي في الاستئذان من وجه آخر ، أن النبي ﷺ مات وأنا ختن ، وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك ، وعنه أيضا أنه كان عند موت النبي ﷺ ابن خمس عشرة سنة . وسبق إلى استشكل ذلك الاسماعيلي فقال : حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس = يعني الذي مضى في الصلاة - يخالف هذا . وبالحق الداودي فقال : حديث أبي بشر = يعني الذي في هذا الباب - وم ، وأجاب عياض بأنه يحتمل أن يكون قوله : وأنا ابن عشر سنين . راجع إلى حفظ القرآن لا إلى وفاة النبي ﷺ ، ويكون تقدير الكلام : توفي النبي ﷺ وقد جمعت المحكم وأنا ابن عشر سنين ففيه تقديم وتأخير ، وقد قال عمرو بن علي الفلاس : الصحيح عندنا أن ابن عباس كان له عند وفاة النبي ﷺ ثلاث عشرة سنة قد استكملها . ونحوه لا يبيد . وأسند البيهقي عن مصعب الزبيري أنه كان ابن أربع عشرة وبه جزم النانعي في الأم ، ثم حكى أنه قيل ست عشرة وحكى قول ثلاث عشرة وهو المشهور ، وأورد البيهقي عن أبي العالية عن ابن عباس : قرأت المحكم على عهد رسول الله ﷺ وأنا ابن ثلثي عشرة ، فهذه ستة أقوال ، ولو ورد إحدى عشرة لكانت سبعة لأنها من عشر إلى ست عشرة . قلت : والأصل فيه قول الزبيري بن بكار وغيره من أهل النسب أن ولادة ابن عباس كانت قبل الهجرة بثلاث سنين وبذو هاشم في الشعب ، وذلك قبل وفاة أبي طالب . ونحوه لا يبيد . ويمكن الجمع بين مختلف الروايات إلا ست عشرة وثنتي عشرة فإن كلا منهما لم يثبت سنده ، والأشهر بأن يكون ناهز الاحتلام لما قارب ثلاث عشرة ثم بلغ لما استكملها ودخل في التي بعدها ، فاطلاق خمس عشرة بالنظر إلى جبر الكسرين ، واطلاق العشر والثلاث عشرة بالنظر إلى إلغاء الكسر ، واطلاق أربع عشرة بجبر أحدهما ، وسيأتي مزيد لهذا في باب الختان بعد الكبير ، من كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . واختلف في أول المفصل مع الاتفاق على أنه آخر جزء من القرآن على عشرة أقوال ذكرتها في باب المجر بالقرأة في المغرب ، وذكرت قولاً شاذاً أنه جميع القرآن

٢٦ - باب نسيان القرآن وهل يقول نسيْتُ آيةً كذا وكذا ؟

وقول الله تعالى : (سَنُقَرِّكَ فلا تنسى إلا ما شاء الله)

٥٠٣٧ - حدثنا ربيع بن يحيى حدثنا زائدة حدثنا هشام عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت

« سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد فقال : يرحمه الله ، لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا ،
 حدثنا محمد بن عبيد بن ميمون حدثنا عيسى عن هشام وقال : أسقطهن من سورة كذا . تابعه علي بن
 مسهر وعبدة عن هشام

٥٠٣٨ - حدثنا أحمد بن أبي رجاء حدثنا أبو اسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « سمع
 رسول الله ﷺ رجلاً يقرأ في سورة بالليل فقال : يرحمه الله ، لقد أذكرني آية كذا وكذا كنت أنسيهما من
 سورة كذا وكذا ،

٥٠٣٩ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله قال « قال النبي ﷺ :
 بئس ما لأحدكم يقول نسيت آية كذا وكذا ، بل هو نسي »

قوله (باب نسيان القرآن ، وهل يقول نسيت آية كذا وكذا) كأنه يريد أن النبي ﷺ عن قول نسيت آية كذا
 وكذا ليس للرجل عن هذا اللفظ ، بل للرجل عن تعاطي أسباب النسيان المتضمنة لقول هذا اللفظ ، ويحتمل أن
 يقول المنع والإباحة على حالتين : فمن نسا نسيانه عن اشتغاله بأمر ديني كالجهاد لم يمنع عليه قول ذلك لأن النسيان
 لم ينشأ عن إهمال ديني ، وعلى ذلك يحمل ما ورد من ذلك عن النبي ﷺ من نسبة النسيان إلى نفسه . ومن نشأ
 نسيانه عن اشتغاله بأمر دنيوي - ولا سيما إن كان محظوراً - امتنع عليه لتعاطيه أسباب النسيان . قوله (وقول الله
 تعالى (ستقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله) هو مصير منه الله اختيار ما عليه الأكثر أن لا ، في قوله (فلا
 تنسى) تأكيد ، أن الله أخبره أنه لا ينسى ما أقرأه إياه ، وقد قيل إن لا ، ناهية ، وإنما وقع الإشباع في السين
 لتناسب دوس الألف ، والأول أكثر . واختلف في الاستثناء فقال الفراء : هو للتبرك وليس هناك شيء استثنى ،
 ومن الحسن وقتادة (إلا ما شاء الله) أي قضى أن ترفع تلاوته . وعن ابن عباس : إلا ما أراد الله أن ينسيك
 لقسن ، وقيل لما جعل عليه من الطباع البشرية يمكن تذكره بعد ، وقيل المعنى (فلا تنسى) أي لا تترك العمل
 به إلا ما أراد الله أن ينسخه فترك العمل به . قوله (سمع النبي ﷺ رجلاً) أي صوت رجل ، وقد تقدم بيان
 اسمه في كتاب الشهادات . قوله (لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا) لم أقف على تعيين الآيات المذكورة ،
 وأغرب من ذهب أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية ، لأن ابن عبد الحكم قال فيمن أقرأ أن عليه كذا وكذا درهما
 أنه يلوهم أحد وعشرون درهما . وقال الداودي : يكون مقرا بدرعيتين لأنه أقل ما يقع عليه ذلك . قال : فان قال
 له على كذا درهما كان مقرا بدرع واحد . قوله في الطريق الثانية (حدثنا عيسى) هو ابن برونس بن أبي إحاق .
 قوله (عن هشام وقال أسقطهن) يعني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بالمتن المذكور وزاد فيه هذه اللفظة
 وهي « أسقطهن » وقد تقدم في الشهادات من هذا الوجه بلفظ « فقال : رحمه الله ، لقد أذكرني كذا وكذا آية
 أسقطهن من سورة كذا وكذا » . قوله (تابعه علي بن مسهر وعبدة عن هشام) كذا للأكثر ، ولأبي خذ من
 الكهيني « تابعه علي بن مسهر عن عبدة » وهو فاسط ، فان عبدة وليق علي بن مسهر لا شيخه . وقد أخرج

المصنف طريق علي بن مسهر في آخر الباب الذي يلي هذا بالفظ واسقاطها ، وأخرج طريق عبدة وهو ابن سليمان في الدعوات واسقط مثل اسقط علي بن مسهر سواه ، قوله في الرواية الثالثة (كنت أنسيتها) هي مفسرة لقوله واسقطها فكأنه قال أسقطها نسيانا لا عمدا ، وفي رواية معمر عن هشام عند الاسماعيل (كنت نسيته) ، بفتح النون ليس قبلها همزة قال الاسماعيل : النسيان من النبي ﷺ لكى من القرآن يكون على فهمين : أحدهما نسيانه الذي يتذكره من قرب ، وذلك قائم بالطباع البشرية ، وعليه بدل قوله ﷺ في حديث ابن مسعود في السهو وإنما أنا بشر مثلكم النسي كما تلسون ، والثاني أن يرفعه الله عن قلبه على إرادة نسخ تلاوته ، وهو المشار إليه بالاستثناء في قوله تعالى (منترك فلا تلقى إلا مائة الله) قال : فاما القدم الأول فعارض سريع الزوال لظاهر قوله تعالى (إنا نحن مولنا الذكر وإنا له لحافظون) وأما الثاني فداخل في قوله تعالى (ما ننسخ من آية أو ننسها) على قراءة من قرأ بضم أوله من غير همزة . قلت : وقد تقدم توجيه هذه القراءة وبيان من قرأ بها في تفسير البقرة . وفي الحديث حجة لمن أجل النسيان على النبي ﷺ فيما ليس طريقه البلاغ مطلقا ، وكذا فيما طريقه البلاغ لكن بشرطين : أحدهما أنه بعد ما يقع منه تبليغه ، والآخر أنه لا يستمر على نسيانه بل يحصل له تذكره إما بنفسه وإما بغيره . وهل يشترط في هذا الفور ؟ قولان ، فاما قبل تبليغه فلا يجوز عليه فيه النسيان أصلا . وزعم بعض الأصوليين وبعض الصوفية أنه لا يقع منه نسيان أصلا وإنما يقع منه صورته أبسن ، قال عياض : لم يقل به من الأصوليين أحد إلا أبا المظفر الاسفرايني ، وهو قول ضعيف . وفي الحديث أيضا جواز رفع الصوت بالقراءة في الليل وفي المسجد والدعاء لمن حصل له من جهته غير وان لم يقصد الحصول منه ذلك ، واختلاف السلف في نسيان القرآن فمنهم من جعل ذلك من الكبائر ، وأخرج أبو حنيفة عن طريق الضحاك بن مزاحم موقوفا قال : ما من أحد تعلم القرآن ثم نسيه إلا بذنب أحده ، لأن الله يقول (وما أصابكم من مصيبة فبما كبت أيديكم) ونسيان القرآن من أعظم المصائب واحتجوا أيضا بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس مرفوعا وعرضت على ذنوب أمي فلم أر ذنبا أعظم من سورة من القرآن أو ثوبا وجل ثم نسيها ، في إسناده ضعيف . وقد أخرج ابن أبي داود من وجه آخر مرسل نحوه ونقطه : أعظم من حامل القرآن وتاركه ، ومن طريق أبي العالية موقوفا . كنا نعد من أعظم الذنوب أن يتعلم الرجل القرآن ثم ينام عنه حتى ينساه ، وإسناده جيد . ومن طريق ابن سيرين بإسناد صحيح في الذي ينسى القرآن كانوا يكرهونه ويقولون فيه قولاً شديدا . ولابن داود عن سعد بن عباد مرفوعا : من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله وهو أجلم ، وفي إسناده أيضا مقال ، وقد قال به من الشافعية أبو المكارم والرويان واحتج بأن الإعراض عن التلاوة يتسبب عنه نسيان القرآن ، ونسيانه يدل على عدم الاعتناء به والتهاون بأمره . وقال القرطبي : من حفظ القرآن أو بعضه فقد علك رتبته بالنسبة إلى من لم يحفظه ، فإذا أخل بهذه الرتبة الدينية حتى تزحزح عنها فأنسب أن يعاقب على ذلك ، فإن ترك معاينة القرآن يفضي إلى الرجوع إلى الجهل ، والرجوع إلى الجهل بعد العلم شبيه . وقال إسحاق بن راهويه : يكره للرجل أن يمر عليه آيه من يؤمن يوما لا يقرأ فيها القرآن . ثم ذكر حديث عبد الله وهو ابن مسعود : نسي ما لأحدم أن يقول نسي آية كيت وكيت ، وقد تقدم شرحه قريبا . وسفيان في السند هو الثوري . واختلف في معنى أجلم ، فقبل مقطوع اليد ، وقبل مقطوع الحجة ، وقيل مقطوع السبب من الخير وقبل ملك اليد من الخير ، وهي متقاربة . وقيل يحشر مجنونا حقيقا . ويؤيده أن في رواية دأله بن قدامة عند

عبد بن حبيده أتى الله يوم القيامة وهو يحدوهم ، وفيه جواز قول المرء أسقطت آية كذا من سورة كذا إذا وقع ذلك منه . وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي عبد الرحمن السلي قال : لا تنفل أسقطت كذا ؛ بل قل أغفلت . وهو أدب حسن وليس واجبا

٢٧ - باب من لم ير بأسا أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا

٥٠٤٠ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعشى قال **حدثني** إبراهيم عن طعمة **وعبد الرحمن** ابن يزيد عن أبي مسعود الأنصاري قال قال النبي ﷺ : **الآيات** من آخر سورة البقرة من قرأ بها في ليلة كفتاه .

٥٠٤١ - **حدثنا** أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن حديث **الشيور** ابن خزيمة **وعبد الرحمن بن عبد القاري** أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرأها رسول الله ﷺ ، فكنت أسأره في الصلاة ، فاعطرنه حتى سلم فلبجه فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ . قال أقرأنيها رسول الله ﷺ . فقلت له : كذبت ، فوالله إن رسول الله ﷺ لم يقرأني هذه السورة التي سمعتك . فانطلقت به إلى رسول الله ﷺ أقوده ، فقلت : يا رسول الله ، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها ، وإنك أقرأني سورة الفرقان . فقال : يا هشام اقرأها ، اقرأها فقرأتها حتى سمعته ، فقال رسول الله ﷺ : هكذا أنزلت . ثم قال : اقرأ يا عمر ، فقرأتها التي أقرأنيها ، قال رسول الله ﷺ : هكذا أنزلت . ثم قال رسول الله ﷺ : إن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فقرأوا ما تبسّر منه .

٥٠٤٢ - **حدثنا** بشر بن آدم أخبرنا علي بن مسير أخبرنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت سمع النبي ﷺ قارئاً يقرأ من الليل في المسجد ، فقال : يرحم الله ، لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتها من سورة كذا وكذا .

قوله (باب من لم ير بأسا أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا) أشار بذلك إلى الرد على من كره ذلك وقال : لا يقال إلا السورة التي يذكر فيها كذا ، وقد تقدم في الحج من طريق الأعشى أنه سمع المهاج بن يوسف على المنبر يقول : السورة التي يذكر فيها كذا ، وأنه رد عليه بحديث أبي مسعود ، قال عياض : حديث أبي مسعود حجة في جواز قول سورة البقرة ونحوها ، وقد اختلف في هذا فأجلاه بعضهم وكرهه بعضهم وقال : قول السورة التي تذكر فيها البقرة . قلت : وقد تقدم في أبواب الرمي من كتاب الحج أن إبراهيم النخعي أنكر قول المهاج لا تقولوا سورة البقرة ، وفي رواية مسلم أنها سنة ، وأردد حديث أبي مسعود ، وأقوى من هذا في الحجة ما أورده

المصنف من لفظ النبي ﷺ ، وجاءت فيه أحاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي ﷺ ، قال النووي في الأذكار : يجوز أن يقول سورة البقرة - إلى أن قال - وسورة العنكبوت وكذلك الباقي ولا كراهة في ذلك . وقال بعض السلف : يكره ذلك ، والصواب الأول ، وهو قول الجماهير ، والأحاديث فيه عن رسول الله ﷺ أكثر من أن تحصر ، وكذلك عن الصحابة فمن بعدهم . قلت : وقد جاء فيما يوافق ما ذهب إليه البعض المشار إليه حديث مرفوع عن أنس رفته ، لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء وكذلك القرآن كله ، أخرجه أبو الحسين بن قانع في فوائده ، والطبراني في الأوسط ، وفي سنده عيسى بن ميمون المطار وهو ضعيف . وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ، ونقل عن أحمد أنه قال : هو حديث منكر . قلت : وقد تقدم في باب تأليف القرآن ، حديث يزيد الفارسي عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقول ضمعوها في السورة التي يذكر فيها كذا ، قال ابن كثير في تفسيره : ولا شك أن ذلك أحوط ، ولكن استقر الإجماع على الجواز في المصاحف والتفاسير قلت : وقد تمسك بالاحتياط المذكور جماعة من المفسرين منهم أبو محمد بن أبي حاتم ومن المتقدمين السكبي وعبد الرزاق ، ونقله القرطبي في تفسيره عن الحكم الترمذي أن من حرمة القرآن أن لا يقال سورة كذا كقولك سورة البقرة وسورة النحل وسورة النساء ، وإنما يقال السورة التي يذكر فيها كذا . ونقله القرطبي بأن حديث أبي مسعود يعارضه ، ويمكن أن يقال لامعاضة مع إمكان ، فيكون حديث أبي مسعود ومن وافقه دالا على الجواز ، وحديث أنس إن ثبت عمول على أنه خلاف الأولى والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث تفيد لما ترجم له : أحدها حديث أبي مسعود في الآيتين من آخر سورة البقرة ، وقد تقدم شرحه قريبا . الثاني حديث حماد سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان ، وقد تقدم شرحه في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف . الثالث حديث عائشة المذكور في الباب قبله ، وقد تقدم التنبيه عليه .

٢٨ - باب للقرآن في القراءة ، وقوله تعالى (ورتل القرآن تریلا)

وقوله تعالى (وقرآنًا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث)

وما يكره أن يهذأ به الشعر . فيها يفرق : يفصل . قال ابن عباس فرقناه : فصلناه

٥٠٤٣ - حدثنا أبو الثمان حدثنا مهدي بن ميمون حدثنا واصل بن أبي وائل عن عبد الله قال دعونا

على عبد الله ، قال رجل : قرأت للفصل الباردة ، فقال : هذا كهذا الشعر ، إنا قد سمعنا القراءة ، وإني لأحفظ القرآن التي كان يقرأ بها النبي ﷺ : ثمان عشرة سورة من الفصل وسورتين من آل حم ،

٥٠٤٤ - حدثنا كتيبة بن سعيد حدثنا جبريل بن موسى بن أبي عائشة عن سعيد عن جبير عن ابن عباس

رضي الله عنهما في قوله (لا تمحرك به لسانك لتعجل به) ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه جبريل بالوحي ، وكان مما يحرك به لسانه وشفتيه ، فيشتد عليه ، وكان يعرف منه ، فانزل الله الآية التي في (لا أقسم بيوم القيامة) : (لا تمحرك به لسانك لتعجل به ، إن علينا جمعه وقرآنه) فان طهرنا أن يجمعه في

صدرك وقرآنه (فاذا قرأناه فاتبع قرآنه) فاذا أنزلناه فاستمع (ثم إن علينا نجاته) قال إن علينا أن نبينه بلسانك . قال : وكان إذا أتاه جبريل أطرق ، فاذا ذهب قرأ كما وعده الله .

قوله (باب الترتيل في القراءة) أى نبين حروفها والثاني في أدائها ليكون أدهى الى فهم معانيها . قوله (وقوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا) كأنه يشير الى ما ورد عن السلف في تفسيرها ، فعند الطبري بسند صحيح عن مجاهد في قوله تعالى (ورتل القرآن) قال : بعضه إثر بعض على تودة . وعن قتادة قال : بينه بيانا . والأمر بذلك إن لم يكن الوجوب يكون مستحبا . قوله (وقوله تعالى وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث) سبأى توجهه . قوله (وما يكره أن يذكركم الشعر) كأنه يشير الى أن استحباب الترتيل لا يستلزم كراهة الإسراع ، وإنما الذى يكره الهد وهو الإسراع المفرط بحيث يخفى كثير من الحروف أو لا يخرج من مخارجها . وقد ذكر في الباب إنكار ابن مسعود على من يهذ القراءة كهذا الشعر ، ودليل جواز الإسراع ما تقدم في أحاديث الأنبياء . من حديث أبي هريرة رفعه ، وخفف على داود القرآن ، فكان يأمر بدوا به فتسرج ، فيمرغ من القرآن قبل أن تسرج . قوله فيها (يفرق بفضل) هو تفسير أبي عبيدة . قوله (قال ابن عباس فرقناه فصلناه) وصله ابن جريج من طريق على بن أبي طلحة عنه ، وعند أبي عبيد من طريق مجاهد أن رجلا سأله عن رجل قرأ البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة فقط فبما هما واحد ركوعهما واحد ومجودهما واحد ، فقال : الذى قرأ البقرة فقط أفضل . ثم تلا (وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث) ومن طريق أبي حمزة ، قلت لابن عباس إني سريع القراءة ، وإنى لأقرأ القرآن في ثلاث فقال : لأن أقرأ البقرة أرتابا فأندبرها خير من أن أقرأ كما تقول . وعند ابن أبي داود من طريق أخرى عن أبي حمزة ، قلت لابن عباس : إني رجل سريع القراءة ، إني لأقرأ القرآن في آية . فقال ابن عباس : لأن أقرأ سورة أحب إلى . إن كنت لابد فاعلا فقرأ قراءة تسمعها أذنيك ويوعها قلبك ، والتحقيق أن لكل من الإسراع والترتيل جهة فضل ، بشرط أن يكون المسمع لا يخل بشئ من الحروف والحركات والسكون الواجبات ، فلا يمتنع أن يفضل أحدهما الآخر وأن يستويا ، فإن من رتل وتأمل كن تصدق بمجودة واحدة مشتمة ، ومن أسرع كن تصدق بعدة جواهر لكن قيمتها قيمة الواحدة ، وقد تكون قيمة الواحدة أكثر من قيمة الاخرى ، وقد يكون بالعكس . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن مسعود ، قوله (حدثنا واصل) هو ابن حيان بمهملة وتحتانية نقيمة الأحادب الكوفي ، ووقع صريحا عند الاسماعيل ، وزعم خلف في الأطراف ، أنه واصل مولى أبي عبيدة ابن المهلب ، وغلطوه في ذلك فإن مولى أبي عبيدة بصرى وروايته عن البصريين ، وليست له رواية عن الكوفيين وأبو واقل شيخ واصل هذا كوفي . قوله (عن أبي وائل عن عبد الله قال : غدونا على عبد الله) أى ابن مسعود (فقال رجل : قرأت المفصل) كذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه مسلم من الوجه الذى أخرجه منه البخارى فزاد في أوله ، وغدونا على عبد الله بن مسعود يوما بعد ما صلينا الغداة ، فسلنا بالباب فأذن لنا ، فسكنا بالباب هنيهة ، فخرجت الجارية فقالت : ألا تدخلون ؟ فدخلنا ، فاذا هو جالس يسبح فقال : ما منعكم أن تدخلوا وقد أذن لكم ؟ قلنا : ظننا أن بعض أهل البيت ذائم ، قال : ظننتم بآل أم عبد غفلة . فقال رجل من القوم : قرأت المفصل البارحة كله ، فقال عبد الله : هذا كهذا الشعر ، ولا أحد من طريق الأسود بن يزيد . عن عبد الله بن مسعود أن رجلا أتاه

فقال : قرأت الفصل في ركعة ، فقال : بل هذنت كنهة الشعر وكثرت الدقل ، وهذا الرجل هو نهبك بن سنان كما أخرجه مسلم من طريق منصور عن أبي وائل في هذا الحديث وقوله « هذا » بفتح الهاء وبالدال المعجمة المنونة قال الخطابي معناه سرعة القراءة بغير تأمل كما يشد الشعر . وأصل هذه سرعة الدفع . وعنه سعيد بن منصور من طريق يسار عن أبي وائل عن عبد الله أنه قال في هذه القصة « إنما فصل لتفصلوه » . قوله (ثمان عشرة) تقدم في باب تأليف القرآن ، من طريق الأعمش عن شقيق فقال فيه « عشرين سورة من أول الفصل » والجمع بينهما أن الثمان عشرة غير سورة الدخان والتي معها ، وإطلاق الفصل على الجميع تغليبا ، وإلا فالدخان ليست من الفصل على المرجح ، لكن يحتمل أن يكون تأليف ابن مسعود على خلاف تأليف غيره ، فإن في آخر رواية الأعمش على تأليف ابن مسعود آخرهم حم الدعان وعم ، فلي هذا لا تغليب . قوله (من آل حاميم) أي السورة التي أولها حم ، وقيل : يريد حم نفسها كما في حديث أبي موسى « أنه أوتي مزاميرا من مزامير آل داود » يعني داود نفسه ، قال الخطابي : قوله « آل داود » يريد به دارد نفسه ، وهو كقوله تعالى (أدخلوا آل فرعون أشد العذاب) ونعمه ابن التين بأن دليله يخالف تأويله ، قال : وإنما يتم مراده لو كان الذي يدخل أشد العذاب فرعون وحده . وقال الكرماني : لولا أن هذا الحرف ورد في الكتابة منفصلا يعني « آل » وحدهما و « حم » وحدهما لجاز أن تكون الألف واللام التي لتحريف الجنس ، والتقدير : « وورثين من الحواميم » . قلت : لكن الرواية أيضا ليست فيها « واو » ، نعم في رواية الأعمش المذكورة « آخرهم من الحواميم » وهو يؤيد الاحتمال المذكور والله أعلم . وأغرب الداودي فقال : قوله « من آل حاميم » من كلام أبي وائل ، وإلا فإن أول الفصل عند ابن مسعود من أول الجاثية اه ، وهذا إنما يراه لو كان ترتيب مصحف ابن مسعود كترتيب المصحف العثماني ، والأمر بخلاف ذلك فإن ترتيب السور في مصحف ابن مسعود يختلف الترتيب في المصحف العثماني ، فلعل هذا منها ويكون أول الفصل عنده أول الجاثية والدخان متأخرة في ترتيبه عن الجاثية لا مانع من ذلك . وقد أجلب النووي على طريق التزل بأن المراد بقوله عشرين من أول الفصل أي « عظيم العشرين » . الحديث الثاني حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى (لا تحرك به لسانك لتعجل به) وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير القيامة ، وجرير المذكور في إسناده هو ابن عبد الحميد بخلاف الذي في الباب بعده ، وقوله فيه « وكان لما يحرك به لسانه وشفته » كذا للاكثر وقد قدم توجيهه في بدء الوحى ، ووقع عند المستعمل هذا « وكان ممن يحرك » ، ويتبين أن يكون « من » فيه للتبخيص و « من » موصولة والله أعلم . وشاهد الترجمة هذه النهى عن تعجيله بالتلاوة ، فإنه يقتضى استحباب التأني فيه وهو المناسب لتزويل . وفي الباب حديث حفصة أم المؤمنين أخرجه مسلم في أثناء حديث وفيه « كان النبي ﷺ يزل السورة حتى تكون أطول بن أطول منها » وقد تقدم في أواخر المغازي حديث علقمة أنه قرأ على ابن مسعود فقال « رتل فذاك أبي وأمي » فإنه زبنة القرآن ، وإن هذه الزيادة وقعت عند أبي نعيم في المستخرج ، وأخرجها ابن أبي داود أيضا . والله أعلم

٢٩ - باب مد القراءة

٤٤٥ هـ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا جرير بن حازم الأزدي حدثنا قحادة قال « سألت أنس بن

مالك عن قراءة النبي ﷺ فقال : كان يمدّ مداً ،

[الحديث ٥٠٤٥ - طرقة في : ٥٠٤٦]

٥٠٤٦ - حدثنا عمرو بن عاصم حدثنا همام عن قتادة قال : سئل أنس : كيف كانت قراءة النبي ﷺ ؟

فقال : كانت مداً ، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم يمدّ بيسم الله ، ويمدّ بالرحمن ، ويمدّ بالرحيم ،

قوله (باب مد القراءة) المد عند القراءة على ضربين : أصلي وهو إشتباع الحرف الذي بعده ألف أو واو أو ياء ، وغير أصلي وهو ما إذا أعقب الحرف الذي هذه صفته همزة . وهو متصل ومنفصل ، فالتصل ما كان من نفس الكلمة والمنفصل ما كان بكلمة أخرى ، فالأول يؤتى فيه بالألف والواو والياء بمكثات من غير زيادة ، والثاني يزداد في تمكين الألف والواو والياء زيادة على المد الذي لا يمكن النطق بها إلا به من غير إسراف . والمذهب الأول أنه يمد كل حرف منها ضمنى ما كان يمدّه أولاً وقد يزداد على ذلك قليلاً ، وما فرط فهو غير محمود ، والمراد من الترجمة الضرب الأول . قوله في الرواية الثانية (حدثنا عمرو بن عاصم) وقع في بعض النسخ عمرو بن حفص وهو غلط ظاهر . قوله (سئل أنس) ظاهر من الرواية الأولى أن قتادة الراوي هو السائل ، وقوله في الرواية الأولى كان يمد مداً بين في الرواية الثانية المراد بقوله د يمد ، بسم الله الخ يمد اللام التي قبل الهاء من الجملة ، والهمز التي قبل التون من الرحمن ، والهاء من الرحيم . وقوله في الرواية الأولى (١) كانت مداً أي كانت ذات مد ، ووقع عند أبي نعيم من طريق أبي النعمان عن جرير بن حازم في هذه الرواية د كان يمد صوته مداً ، وكذا أخرجه الاسماعيل من ثلاثة طرق أخرى عن جرير بن حازم ، وكذا أخرجه ابن أبي داود من وجه آخر عن جرير ، وفي رواية له د كان يمد قراءته ، وأفاد أنه لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا جرير بن حازم وهمام بن يحيى ، وقوله في الثانية د يمد بيسم الله ، كذا وقع بموحدة قبل الموحدة التي في بسم الله ، كأنه حكى لفظ بسم الله كما حكى لفظ الرحمن في قوله د ويمد بالرحمن ، أو جملة كالجملة الواحدة علماً لذلك . ووقع عند أبي نعيم من طريق الحسن الحلواني عن عمرو بن عاصم شيخ البخاري فيه ، يمد بسم الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم ، من غير موحدة في الثلاثة . وأخرجه ابن أبي داود عن يعقوب بن اسحاق عن عمرو بن عاصم عن همام وجرير جميعاً عن قتادة بلفظ د يمد بيسم الله الرحمن الرحيم ، بانيات الموحدة في أوله أيضاً ، وزاد في الاسناد جريراً مع همام في رواية عمرو بن عاصم . وأخرج ابن أبي داود من طريق قطبة بن مالك د سمعت رسول الله ﷺ قرأ في الفجر قرأ بهذا الحرف (لها طلع نضيد) قد نضيد ، وهو شاهد جيد لحديث أنس ، وأصله عند مسلم والترمذي والنسائي من حديث قطبة نفسه . (تنبيه) استدل بعضهم بهذا الحديث على أن النبي ﷺ كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة ، ودام بذلك معارضة حديث أنس أيضاً المخرج في صحيح مسلم أنه ﷺ كان لا يقرأها في الصلاة ، وفي الاستدلال لذلك بحديث الباب نظر ، وقد أرخصناه بما كتبه من النكت على علوم الحديث لابن الصلاح ، وحاصله أنه لا يلزم من وصفه بأنه كان إذا قرأ البسملة يمد فيها أن يكون قرأ البسملة في أول الفاتحة في كل ركعة ، ولأنه إنما ورد بصورة المثال فلا تعين البسملة ، والعلم عند الله تعالى

٣٠ - باب الترجيع

٥٠٤٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو إِيَاسٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَوْفَّلٍ قَالَ «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ - أَوْ جَمَلِهِ - وَهُوَ يُسَبِّحُ بِهِ وَهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ - أَوْ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ - قِرَاءَةً لَيِّنَةً يَقْرَأُ وَهُوَ بِرَجْعٍ»

قوله (باب الترجيع) هو تقارب ضروب الحركات في القراءة ، وأصله التردد ، وترجيع الصوت تردده في الحلق ، وقد فسره كاسياً في حديث عبد الله بن مغفل المذكور في هذا الباب في كتاب التوحيد بقوله « أأبهمزة مفتوحة بعدها ألف ساكنة ثم همزة أخرى ، ثم قالوا : يحتمل أمرين : أحدهما أن ذلك حدث من هز الناقة ، والآخر أنه أشبع المد في موضعه لحدث ذلك ، وهذا الثاني أشبه بالسياق فإن في بعض طرقه « لولا أن يجتمع الناس لقراءتكم بذلك اللحن ، أي النغم . وقد ثبت الترجيع في غير هذا الموضع ، فأخرج الترمذی في « الثبائيل » ، والنسائي وابن ماجه وابن أبي دارود واللفظ له من حديث أم هانئ « كنت أسمع صوت النبي ﷺ وهو يقرأ وأنا نائمة على فراشي يرجع القرآن » والذي يظهر أن في الترجيع قدراً زائداً على الترنيل ، فمحمّد بن أبي داود من طريق أبي إسحاق عن علفمة قال « بت مع عبد الله بن مسعود في داره ، فنام ثم قام فكان يقرأ قراءة الرجل في مسجد حبه لا يرفع صوته ويسمع من حوله ، ويرتل ولا يرجع ، وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : معنى الترجيع تحسين التلاوة لا ترجيع التلاوة ، لأن القراءة بترجيع التلاوة تنافي الحشوع الذي هو مقصود التلاوة . قال : وفي الحديث ملازمته ﷺ للعبادة لأنه حالة ذكره النافذة وهو يسير لم يترك العبادة بالتلاوة ، وفي جهه بذلك إرشاد إلى أن الجهر بالعبادة قد يكون في بعض المواضع أفضل من الإسرار ، وهو عند التمام وإيقاظ الغافل ونحو ذلك

٣١ - باب حُسن الصوت بالقراءة للقرآن

٥٠٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْهَمَّانِيُّ حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا مُوسَى ، لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَاراً مِنْ مِزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ ،

قوله (باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن) كذا لا بد ، وسقط قوله « للقرآن » ، لغيره . وقد تقدم في « باب من لم يتغن بالقرآن » نقل الإجماع على استحباب سماع القرآن من ذى الصوت الحسن . وأخرج ابن أبي داود من طريق ابن أبي مسجعة قال « كان عمر يقدم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي القوم » . قوله (حدثنا محمد بن خلف أبو بكر) هو الحدادی بالمهمات وفتح أوله والتفخيل ، بغدادی مقرر من صفار شيوخ البخاری ، وعاش بعد البخاری خمس سنين . وأبو يحيى الهَمَّانِيُّ بكسر المهملة وتشديد الميم اسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي وهو والد يحيى بن حماد الحميد الكوفي الحافظ صاحب المسند . وليس لمحمد بن خلف ولا لشيخه أبي يحيى في البخاري إلا هذا الموضع ، وقد أدرك البخاري أبي يحيى بالسن ، لكنه لم يلقه . قوله (حدثني إبريد) في رواية الكشميهني

وسمعت بريد بن عبد الله . قوله (يا أبا موسى ، لقد أوتيت زمزارة من زمامير آل داود) كذا وقع عنده مختصرا من طريق بريد ، وأخرجه مسلم من طريق طاحنة بن يحيى عن أبي بردة بلفظ : لو رأيته وأنا أستمع قراءتك البارحة ، الحديث . وأخرجه أبو يعلى من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه بزيادة فيه : أن النبي ﷺ وعائشة مرا بأبي موسى وهو يقرأ في بيته ، فقاما يستمعان لقراءته ، ثم إنهما مضيا ، فلما أصبح لقي أبو موسى رسول الله ﷺ فقال : يا أبا موسى ، مررت بك ، فذكر الحديث فقال : أما إنني لو علمت بمكانك لخبرته لك تحبيرا . ولابن سعد من حديث أنس باسناد على شرط مسلم : أن أبا موسى قام ليلة يصلي ، فسمع أزواج النبي ﷺ صوته . وكان حلو الصوت . فتمن يستمعن ، فلما أصبح قيل له ، فقال : لو علمت لخبرته لمن تحبيرا ، وللرويان من طريق مالك بن مغول عن عبد الله بن بريدة عن أبيه نحو سباق سعيد بن أبي بردة وقال فيه : لو علمت أن رسول الله ﷺ يستمع قراءتي لخبرتها تحبيرا ، وأصلها عند أحمد ، وعند الدارمي من طريق الزهري عن أبي سلية بن عبد الرحمن : أن رسول الله ﷺ كان يقول لأبي موسى . وكان حسن الصوت بالقرآن . لقد أوتي هذا من زمامير آل داود ، فكان المصنف أشار إلى هذه الطريق في الترجمة ، وأصل هذا الحديث عند النسائي من طريق عمرو بن الحارث عن الزهري موصولا بذكر أبي هريرة فيه ولفظه : أن النبي ﷺ سمع قراءة أبي موسى فقال : لقد أوتي من زمامير آل داود ، وقد اختلف فيه على الزهري ، فقال معمر وسفيان : عن الزهري عن عروة عن عائشة ، أخرجه النسائي ، وقال الليث : عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب ، مرسلا ، ولابن يعلى من طريق عبد الرحمن بن عوف عن البراء . وسمع النبي ﷺ صوت أبي موسى فقال : كان صوت هذا من زمامير آل داود . وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي عثمان النهدي قال : دخلت دار أبي موسى الأشعري فاستمعت صوت صنج ولا يربط ولا ناي أحسن من صوته ، سنده صحيح وهو في « الحلية لأبي نعيم » ، والصنج بفتح المهملة وسكون النون بعدها جيم هو آلة تتخذ من نحاس كالطبعة ينضرب أحدهما بالآخر ، واليربط بالموحدنين بينهما راء ساكنة ثم طاء مهملة بوزن جعفر هو آلة تشبه العود فارسي مغرب ، والناي بنون بغير مز هو المزمار . قال الخطابي : قوله : آل داود ، يريد داود نفسه ، لأنه لم ينقل أن أحدا من أولاد داود ولا من أقاربه كان أعطى من حسن الصوت ما أعطى . قلت : ويؤيده ما أورده من الطريق الأخرى ، وقد تقدم في « باب من لم يتن بالقرآن » ما نقل عن السلف في صفة صوت داود ، والمراد بالمواد الصوت الحسن ، وأصله الآلة أطلق اسمه على الصوت المشابه . وفي الحديث دلالة بينة على أن القراءة غير المقروء وسبأني مزيد بحث في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

٣٢ - باب من أحب أن يستمع القرآن من غيره

٥٠٤٩ - حدثنا عمر بن حفص بن غوث عن أبيه عن حماد بن عيسى عن عبيدة عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر قال : قال لي النبي ﷺ : « اقرأ على القرآن » . قلت : اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : إني أحب أن أسمعه من غيري .

قوله (باب من أحب أن يستمع القرآن من غيره) في رواية الكشميني : القراءة . ذكر فيه حديث ابن مسعود : قال لي النبي ﷺ : اقرأ على القرآن ، أورده مختصرا ، ثم أورده مطولا في الباب الذي بعده . باب قول القري :

لقارىء حسبك ، والمراد بالقرآن بعض القرآن ، والذي في معظم الروايات ، اقرأ على ، ليس فيه لفظ القرآن ، بل أطلق فيصدق بالبعض ، قال ابن بطال : محتمل أن يكون أحب أن يسمعه من غيره ليسكون عرض القرآن سنة ، ويحتمل أن يكون لكي يتدبره ويتمهمه ، وذلك أن المستمع أقوى على التدبر ونفسه أخلى وأنشط لذلك من القارىء لاشتغاله بالقراءة وأحكامها ، وهذا بخلاف قراءته هو ﷺ على أبي بن كعب كما تقدم في المناقب وغيرها فإنه ، أراد أن يعلمه كيفية أداء القراءة ومخارج الحروف ونحو ذلك ، وبأني شرح الحديث بعد أبواب في باب الجلاء عند قراءة القرآن ،

٣٣ - باب قول القارئ : حسبك

٥٠٥٠ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال : قال لي النبي ﷺ اقرأ على ، قلت يا رسول الله اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : نعم ، فقرأت سورة النساء حتى أتيت على هذه الآية (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشيهد ، وجئنا بك على هؤلاء شهيدا . قال : حسبك الآن ، فأنتفت إليه ، فإذا عيناه تذرفان)

٣٤ - باب في كم يقرأ القرآن ؟ وقول الله تعالى : (فاقراءوا ما تيسر منه)

٥٠٥١ - **حدثنا** علي **حدثنا** سفيان قال لي ابن شبرمة : نظرت كم يكنى الرجل من القرآن ، فلم أجده سورة أقل من ثلاث آيات ، فقلت لا ينبغي لأحد أن يقرأ أقل من ثلاث آيات . قال علي **حدثنا** سفيان أخبرنا منصور عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد أخبره عاتمة عن أبي مسعود ولقيته وهو يطوف بالبيت ، فذكر قول الله ﷻ إنه من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه .

٥٠٥٢ - **حدثنا** موسى **حدثنا** أبو ثوانة عن مغيرة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال : أنكحني أبي امرأة ذات حسب ، فكان يتعاهد كفته فيسألها عن بعلها ، فنقول : نعم الرجل من رجل ، لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفنا منذ أنبأه . فلما طال ذلك عليه ذكر النبي ﷺ ، قال : ألقى به فلقيته بعد ، فقال : كيف نصوم ؟ قلت أصوم كل يوم . قال وكيف نختم ؟ قلت كل ليلة . قال : صم في كل شهر ثلاثة وأقرأ القرآن في كل شهر . قال قلت : أطيق أكثر من ذلك ، قال : صم ثلاثة أيام في الجمعة . قال قلت : أطيق أكثر من ذلك . قال : أظطر يومين . وصم يوماً . قال قلت : أطيق أكثر من ذلك ، قال : صم أفضل الصوم صوم داود ، صيام يوم وإفطار يوم ، وأقرأ في كل سبع ليل مرة . فليتنى قبلت رخصة رسول الله ﷺ ، وذلك أني كبرت وشفت فكان يقرأ علي بعض أهل السبع من القرآن بالهار والقي يعقوه يرضه من النهار ليكون أخف عليه

بالليل وإذا أراد أن يتقوى أظفر أياها وأحصى أصابع يمينه، كراهية أن يترك شيئا فارق للنبي ﷺ عليه .
قال أبو عبد الله وقال بعضهم : في ثلاث أروى سبع وأكثرهم على سبع

٥٠٥٣ - حدثنا سعد بن حفص حدثنا شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال : قال لي النبي ﷺ : في كم تقرأ القرآن ؟

٥٠٥٤ - حدثني إسحاق أخبرنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة عن أبي سلمة قال وأحسبني قال سمعت أنا من أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال : قال لي رسول الله ﷺ : أقرأ القرآن في شهر ، قلت إني أجد قوة ، حق قال : فأقرأه في سبع ولا ترد علي ذلك .

قوله (باب في كم يقرأ القرآن ؟ وقول الله تعالى فافهموا ما نيسر منه) كأنه أشار إلى الرد على من قال أقل مما يجزى من القراءة في كل يوم وليلة جزء من أربعين جزءا من القرآن ، وهو منقول عن إسحاق بن راهويه والحنابلة لأن عموم قوله (فافهموا ما نيسر منه) يشمل أقل من ذلك ، فمن ادعى التحديد فليبه البيان . وقد أخرج أبو داود من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في كم يقرأ القرآن ؟ قال : في أربعين يوما . ثم قال في شهر ، الحديث ولا دلالة فيه على المدعى . قوله (حدثنا علي) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، وابن شبرمة هو عبد الله قاضي الكوفة ولم يخرج له البخاري إلا في موضع واحد يأتي في الأدب شاهدا ، وأخرج من كلامه غير ذلك . قوله (كم يكن الرجل من القرآن) ؟ أي في الصلاة . قوله (قال علي) هو ابن المديني ، وهو موصول من تمة الخبر المذكور ، ومنصور هو ابن المعتمر ، وأبراهيم هو الرضعي . وقد تقدم نقل الاختلاف في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد وعن عاقمة في باب فضل سورة البقرة ، وتقدم بيان المراد بقوله : كفتاه ، وما استدلل به ابن عيينة إنما يحى على أحد ما قيل في نأويل : كفتاه ، أي في القيام في الصلاة بالليل ، وقد خفيت مناسبة حديث أبي مسعود بالترجمة على ابن كثير ، والذي يظهر أنها من جهة أن الآية المترجم بها تناسب ما استدلل به ابن عيينة من حديث أبي مسعود والجامع بينهما أن كلام الآية والحديث يدل على الاكتفاء ، بخلاف ما قال ابن شبرمة . قوله (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل التبوذكي ، ومغيرة هو ابن مقسم . قوله (أنكحني أبي) أي زوجني ، وهو محمول على أنه كان المشهر عليه ، بذلك ، وإلا فعبد الله بن عمرو حينئذ كان رجلا كاملا ، ويحتمل أن يكون قام عنه بالصدق وهو ذلك . قوله (امرأة ذات حسب) في رواية أحمد عن هشيم عن مغيرة وحسين عن مجاهد في هذا الحديث : امرأة من قريش ، أخرجه النسائي من هذا الوجه ، وهي أم محمد بنت محبة - بفتح الميم وسكون المهملة وكسر الميم بعدها تحتانية مفتوحة خفيفة - ابن جزء الزبيدي حليف قريش ذكرها الزبير وغيره . قوله (كتبت) بفتح الكاف وتشديد النون هي زوج الولد . قوله (نعم الرجل من رجل لم يظأ لنا فراشا) قال ابن مالك : يستفاد منه وقوع التمييز بعد قائل : نعم ، الظاهر ، وقد منعه سيبويه وأجلزه المبرد . وقال الكرماني يحتمل أن يكون التقدير نعم الرجل من الرجال ، قال : وقد نفيد النكرة في الإنبات التعميم كما في قوله تعالى (علقت نفس ما أحضرت) قال : ويحتمل أن يكون من التجريد ، كأنه مجرد من رجل موصوف بكذا وكذا رجال فقال نعم الرجل المجرد من كذا رجل صفته كذا

قوله (لم يظأ لنا فراشا) أى لم يضاجعنا حتى يظأ فراشا . قوله (ولم يفتش لنا كنفنا) كذا لا أكثر بقاء ومشاة
 قيلة وشين معجمة ، وفي رواية أحمد والنسائي والكشيمى : ولم يفتش ، بغين معجمة ساكنة بعدها شين معجمة
 وكنتما بفتح الكاف والذون بعدها فاء هو السر والجانب ، وأرادت بذلك الكناية عن عدم جماعه لها ، لأن عادة
 الرجل أن يدخل يده مع زوجته في دواخل أعضائه . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون المراد بالكنف الكنيف
 وأرادت أنه لم يطعم غيرها حتى يحتاج إلى أن يفتش عن موضع قضاء الحاجة ، كذا قال والاول أول ، وزاد في
 رواية هشيم : فأقبل على يلومنى فقال : أسكتك امرأة من قريش ذات حسب فعضلتها وفعلت ، ثم انطلق إلى النبي
 ﷺ فشكاني . قوله (فلما طال ذلك) أى على عمرو (ذكر ذلك للنبي ﷺ) وكأنه نأى في شكواه رجاء أن يتدارك ،
 فلما تمادى على حاله غشى أن يابته لثم بتضييع حتى الزوجة فشكاه . قوله (فقال النبي) أى قال لعبد الله بن عمرو
 وفي رواية هشيم : فأرسل إلى النبي ﷺ ، ويجمع بينهما بأنه أرسل إليه أولا ثم لقيه اتفاقا فقال له اجتمع بي .
 قوله (فما كيف نصوم ؟ قلت أصوم كل يوم) تقدم ما يتعلق بالصوم في كتاب الصوم مشروحا ، وقوله في هذه
 الرواية : صم ثلاثة أيام في الجمعة ، قلت أطيق أكثر من ذلك . قال : صم يوما وأفطر يومين ، قلت : أطيق أكثر
 من ذلك ، قال الداودي : هذا هم من الراوى لأن ثلاثة أيام من الجمعة أكثر من فطر يومين وصيام يوم ، وهو
 إنما يدرجه من الصيام القليل إلى الصيام الكثير . قلت : وهو اعتراض متجه ، فلهذا وقع من الراوى فيه تقديم
 وتأخير ، وقد سلت رواية هشيم من ذلك قال لفظه : صم في كل شهر ثلاثة أيام ، قلت لى أقوى أكثر من ذلك .
 فلم يزل يرفعى حتى قال صم يوما وأفطر يوما . قوله (واقرا في كل سبع ليال مرة) أى اختم في كل سبع (فليتنى
 قبلت) كذا وقع في هذه الرواية اختصارا ، وفي غيرها مراجعات كثيرة في ذلك كما سأبينه . قوله (فكان يقرأ)
 هو كلام مجاهد بصنف صنيع عبد الله بن عمرو لما كبر ، وقد وقع مصرحا به في رواية هشيم . قوله (على بعض أهله)
 أى على من تبر منهم ، وإنما كان يصنع ذلك بالتمار ليتذكر ما يقرأ به في قيام الليل خشية أن يسكون خفي عليه
 شيء منه بالنسيان . قوله (وإذا أراد أن يتقوى أفطر أياما الخ) يؤخذ منه أن الأفضل لمن أراد أن يصوم صوم
 داود أن يصوم يوما ويفطر يوما دائما ، ويؤخذ من صنيع عبد الله بن عمرو أن من أفطر من ذلك وصام قدر
 ما أفطر أنه يجزئ منه صيام يوم وإفطار يوم . قوله (وقال بعضهم في ثلاث أو في سبع) كذا لا في ذر ، وغيره
 ه في ثلاث وفي خمس ، وسقط ذلك للنسائي ، وكان المصنف أشار بذلك إلى رواية شعبة عن مغيرة بهذا الاسناد فقال
 «اقرأ القرآن في كل شهر ، قال : لى أطيق أكثر من ذلك ، فما زال حتى قال في ثلاث ، فان الخمس تؤخذ منه بطريق
 التضمن ، وقد تقدم للمصنف في كتاب الصيام . ثم وجدت في مسند الدارمي من طريق أبي فروة عن عبد الله بن
 عمرو قال : قلت : يا رسول الله في كم أختم القرآن ؟ قال : أختمه في شهر . قلت : لى أطيق ، قال : أختمه في خمسة
 وعشرين ، قلت : لى أطيق . قال : أختمه في عشرين . قلت : لى أطيق . قال : أختمه في خمس عشرة . قلت : لى
 أطيق . قال : أختمه في خمس . قلت : لى أطيق . قال : لا ، وأبو فروة هذا هو الجهني واسمه عروة بن الحارث ،
 وهو كوفي ثقة . ووقع في رواية هشيم المذكورة «قال قافرا في كل شهر ، قلت : لى أجدنى أقوى من ذلك . قال
 قافرا في كل عشرة أيام . قلت : لى أجدنى أقوى من ذلك ، قال أحدهما إما حصين وإما مغيرة . قال قافرا في كل
 ثلاث ، وهذا أبو داود والترمذي مصححا من طريق يزيد بن عبد الله بن الفخير عن عبد الله بن عمرو مرفوعا . لا

يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث ، وشاهده عند سعيد بن منصور باسناد صحيح من وجه آخر عن ابن مسعود ، أن قرأوا القرآن في سبع ولا تقرأوه في أقل من ثلاث ، ولأبي عبيد من طريق الطيب بن سلمان عن عمرة عن عائشة ، أن النبي ﷺ كان لا يجزم القرآن في أقل من ثلاث ، وهذا اختيار أحمد وأبي عبيد وإسحاق بن راهوية وغيرهم وثبت عن كثير من السلف أنهم قرأوا القرآن في دون ذلك ، قال النووي : والاختيار أن ذلك يختلف بالأشخاص ، فمن كان من أهل الفهم وتدقيق الفكر استحب له أن يقتصر على القدر الذي لا يختل به المقصود من التدبر واستخراج المعاني ، وكذا من كان له شغل بالعلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة يستحب له أن يقتصر منه على القدر الذي لا يخل بما هو فيه ، ومن لم يكن كذلك فالأولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج إلى الملل ولا بقرؤه مندومة . والله أعلم . قوله (وأكثروا) أي أكثر الرواة عن عبد الله بن عمرو . قوله (على سبع) كأنه يشير إلى رواية أبي سلة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو الموصولة عقب هذا ، فإن في آخره ، ولا يزد على ذلك ، أي لا يغير الحال المذكورة إلى حالة أخرى ، فأطلق الزيادة والمراد النقص ، والزيادة هنا بطريق التبدل أي لا يقرؤه في أقل من سبع . ولأبي داود والترمذي والنسائي من طريق وهب بن منبه ، عن عبد الله بن عمرو أنه سأل رسول الله ﷺ : في كم يقرأ القرآن ؟ قال : في أربعين يوما . ثم قال : في شهر . ثم قال : في عشرين . ثم قال : في خمس عشرة . ثم قال : في عشر . ثم قال : في سبع . ثم لم ينزل عن سبع ، وهذا إن كان محفوظا احتل في الجمع بينه وبين رواية أبي فروة تعدد القصة ، فلا مانع أن يتعدد قول النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو ذلك تأكيداً ، وبؤيد الاختلاف الواقع في السياق ، وكان النهي عن الزيادة ليس على التحريم ، كما أن الأمر في جميع ذلك ليس للوجوب ، وعرف ذلك من قرائن الحال التي أرشد إليها السياق ، وهو النظر إلى مجزه عن سوى ذلك في الحال أو في المسأل ، وأغرب بعض الظاهرية فقال : يحرم أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث ، وقال النووي : أكثر العلماء على أنه لا تقدير في ذلك ، وإنما هو بحسب النشاط والقوة ، فعل هذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص . والله أعلم . قوله (عن يحيى) هو ابن أبي كثير ، ومحمد بن عبد الرحمن وقع في الاسناد الثاني أنه مولى زهرة ، وهو محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان ، فقد ذكر ابن حبان في الثقات ، أنه مولى الأحنس بن شريق الثقفي ، وكان الأحنس ينسب زهرياً لأنه كان من حلفائهم ، وجزم جماعة بأن ابن ثوبان عاصري ، فلمع له كان ينسب عاصرياً بالأصالة وزهرياً بالهلف وهو ذلك . والله أعلم . (تنبيه) : هذا التعليق وهو قوله ، وقال بعضهم الخ ، ذهبت عن تخريجهم في أماليق التمايق ، وقد يبرأ الله تعالى بتحريره هنا والله الحمد . قوله (في كم يقرأ القرآن) ؟ كذا اقتصر البخاري في الاسناد العالي على بعض المتن ثم حوله إلى الاسناد الآخر ، وإسحاق شيخه فيه هو ابن منصور ، وصبيد الله هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري ، إلا أنه ربما حدث عنه بواسطة كما هنا . قوله (عن أبي سلة - قال وأحسبني قال سمعت أنا من أبي سلة) قائل ذلك هو يحيى بن أبي كثير ، قال الاسماعيل : خالف أبان بن يزيد العطار شيبان بن عبد الرحمن في هذا الاسناد عن يحيى بن أبي كثير ، ثم ساقه من وجهين عن أبان عن يحيى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلة وزاد في سياقه بعد قوله أفراه في شهر ، قال إني أجد قوة . قال في عشرين . قال : إني أجد قوة . قال : في عشر قال : إني أجد قوة . قال : في سبع ولا تزد على ذلك ، قال الاسماعيل : ورواه عكرمة بن عمار عن يحيى قال : حدثنا أبو سلة ، بغير واسطة ، وساقه من طريقه . قلت : كأن يحيى بن أبي كثير كان يتوقف في تحديث أبي سلة له ثم تذكر أنه حدثه به أو بالعكس كان

يصرح بتحديثه ثم توقف وتحقق أنه سمعه بواسطة محمد بن عبد الرحمن ، ولا يقدح في ذلك مخالفة أبان لأن شيان أحفظ من أبان ، أو كان عند يحيى عنهما ويؤيده اختلاف سياقهما ، وقد تقدم في الصيام من طريق الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مصرحاً بالسماع بغير توقف لكن لبعض الحديث في قصة الصيام حسب ، قال الاسماعيل : قصة الصيام لم تختلف على يحيى في روايته إياها عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو بغير واسطة ، (تنبيه) : المراد بالقرآن في حديث الباب جميعه ، ولا يرد على هذا أن القصة وقعت قبل موت النبي ﷺ بمدة وذلك قبل أن ينزل بعض القرآن الذي تأخر نزوله ، لانا نقول سلمنا ذلك لكن المبرة بما دل عليه الإطلاق وهو الذي فهم الصحابي فكان يقول : ليتني لو قبلت الرخصة . ولا شك أنه بعد النبي ﷺ كان قد أضاف الذي نزل آخره إلى ما نزل أولاً ، فالمراد بالقرآن جميع ما كان نزل إذ ذاك وهو مطلقه ، ودرقت الإشارة إلى أن ما نزل بعد ذلك يوزع بقسطه ، وانه أهل

٣٥ - باب . البكاء عند قراءة القرآن

٥٠٥٥ - **حديث** صدقة أخبرنا يحيى عن صفوان عن سليمان عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله . قال يحيى بعض الحديث عن عمرو بن مرة : قال لي النبي ﷺ : « حدثنا مسدد عن يحيى عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله . قال الأعمش : وبعض الحديث حدثني عمرو بن مرة عن إبراهيم ومن أبيه عن أبي النخعي عن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : اقرأ على ، قال قلت اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال إني أشتي أن أسمعه من غيري ، قال فقرأت للنساء حتى إذا بلغت (فكيف إذا رجسا من كل أمة بشيد ، وجشاك على هؤلاء شهداء) قال لي : كد ، أو أمك . فرأيت عينيه تذرفان »

٥٠٥٦ - **حديث** قيس بن حفص حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة السلفاني عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : اقرأ على ، قلت اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : إني أحب أن أسمعه من غيري ،

قوله (باب البكاء عند قراءة القرآن) قال النووي : البكاء عند قراءة القرآن صفة العارفين وشعار الصالحين ، قال الله تعالى (ويخرون للأذان يكون) (خروا سجدا وبكيا) والأحاديث فيه كثيرة . قال الغوالي : يستحب البكاء مع القراءة وعندها ، وطريق تحصيله أن يحصر قلبه الحزن والخوف بتأمل ما فيه من التهديد والوعيد الشديد والوفائق والهمود ثم ينظر تقديره في ذلك ، قال لم يحضره حزن فليبك على فقد ذلك وأنه من أعظم المصائب . ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن مسعود المذكور في تفسير سورة النساء وساق المتن هناك هل اضبط شيخه صدقة إبراهيم الفضل المروزي . وسأفه هنا على اعط شيخه مسدد كلاما عن يحيى القطان . وعرف من هنا المراد بقوله ، بعض الحديث عن عمرو بن مرة ، وحاصله أن الأعمش سمع الحديث المذكور من إبراهيم النخعي ، وسمع بعضه من عمرو ابن مرة عن إبراهيم ، وقد أوضحت ذلك في تفسير سورة النساء أيضا ، ويظهر لي أن القدر الذي عند الأعمش عن

عمر بن مرة من هذا الحديث من قوله « قُرات النساء » إلى آخر الحديث ، وأما ما قبله إلى قوله « أن اسمه من هيرى » فهو عند الأعمش عن إبراهيم كما هو في الطريق الثانية في هذا الباب ، وكذا أخرجه المصنف من وجه آخر عن الأعمش قبل يباين ، وتقدم قبل باب واحد عن محمد بن يوسف الغرياني عن سفيان الثوري مقتصرًا على طريق الأعمش عن إبراهيم من غير تعيين التفصيل الذي في رواية يحيى القطان عن الثوري ، وهو يقتضي أن في رواية الغرياني إنداجا . وقوله في هذه الرواية « عن أبيه » هو معطوف على قوله « عن سليمان » وهو الأعمش ، وحاصله أن سفيان الثوري روى هذا الحديث عن الأعمش ، ورواه أيضا عن أبيه وهو سعيد بن مسروق الثوري عن أبي الضحى ، ورواية إبراهيم عن عبيدة بن عمرة عن ابن مسعود موصولة ، ورواية أبي الضحى عن عبد الله بن مسعود منقطعة ، ووقع في رواية أبي الأحوص عن سعيد بن مسروق عن أبي الضحى ، وأن رسول الله ﷺ قال لعبد الله بن مسعود ، فذكره ، وهذا أشد انقطاعا أخرجه سعيد بن منصور ، وقوله « اقرأ على » وقع في رواية علي بن مسهر عن الأعمش بلفظ « قال لي رسول الله ﷺ » وهو على المنبر اقرأ على ، ووقع في رواية محمد بن فضالة الظفري أن ذلك كان وهو ﷺ في بني ظفر أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني وغيرهما من طريق يونس بن محمد بن فضالة عن أبيه « أن النبي ﷺ أتاه في بني ظفر ومعه ابن مسعود وناس من أصحابه ، فأمر قارئًا فقرأ ، فأتى على هذه الآية (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشييد وجئنا بك على هؤلاء شييدا) فبكى حتى ضرب لحياه وجثثاه فقال : يارب ، هذا على من أنا بين ظهره فكيف بمن لم أره . وأخرج ابن المبارك في الزهد من طريق سعيد بن المسيب قال : ليس من يوم إلا يمرض على النبي ﷺ أمته غدوة وعشية فيعرفهم ببيجام وأعمالهم . لذلك يشهد عليهم ، في هذا المرسل ما يرفع الإشكال الذي تضمنه حديث ابن فضالة وأنه أعلم . قال ابن بطلان : إنما بكى ﷺ عند تلاوته هذه الآية لأنه مثل نفسه أحوال يوم القيامة وشدة الحال الداعية له إلى شهادته لآمته بالتصديق رسوالة الشفاعة لئلا يهل الموقف ، وهو أمر يحق له طول البكاء انتهى . والذي يظهر أنه بكى رحمة لآمته ، لأنه علم أنه لا يد أن يشهد عليهم بعملهم وعلمهم قد لا يكون مستحقا فقد يفضى إلى تعذيبهم ، وأنه أعلم

٣٦ - باب إم من رادى بقراءة القرآن ، أو تأكل به ، أو فجر به

٥٠٥٧ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان حدثنا الأعمش عن خزيمة عن سويد بن غفلة قال قال علي رضي الله عنه « سمعت النبي ﷺ يقول : يأتي في آخر الزمان قوم حداثاء الأسنان ، ستماء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، فأينا يقيمتهم فاقبلوهم ، فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة »

٥٠٥٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول يخرج فيكم قوم يخفون صلاتكم مع صلاتهم ، وصيامكم مع صيامهم ، وحكمكم مع حكمهم ، ويفرقون

للقُرآن لا يَجاوِزُ حناجرَهم ، يَمُرُّونَ مِنَ الدِّينِ ، كما يَمُرُّونَ مِنَ السُّمِّ مِنَ الرِّمِيَةِ ، يَنظُرُ فِي الصُّلِّ فلا يَرى شَيْئاً ، وَيَنظُرُ فِي القُدْحِ فلا يَرى شَيْئاً ، وَيَنظُرُ فِي الرِّيشِ فلا يَرى شَيْئاً ، وَبَنَارِى فِي اللُّقُوقِ ،

٥٠٥٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ كَالَّذِي تَرُجُّهُ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ . وَالْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ كَالَّذِي تَرُجُّهُ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا . وَمِثْلُ الْمَنَاقِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالَّذِي يَخْنُقُ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ وَمِثْلُ الْمَنَاقِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْحَنَظَلَةِ طَعْمُهَا مُرٌّ أَوْ خَبِيثٌ وَرِيحُهَا مُرٌّ .

قوله (باب إثم من راعى بقراءة القرآن ، أو تأكل به) كذا الأكثر ، وفي رواية : رايًا ، بتحتمانية بدل الحمرة ، وتأكل أي طلب الأكل ، وقوله : أو لجر به ، للأكثر بالجيم ، وحكي ابن التين أن في رواية بالخاء المحجمة . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث علي في ذكر الخوارج ، وقد تقدم في علامات النبوة . وأغرب الداودي فرعم أنه وقع هنا : عن سويد بن غفلة قال : سمعت النبي ﷺ : قال واشتلف في صحبة سويد . والصحيح ما هنا أنه سمع من النبي ﷺ ، كذا قال معتمدنا على اللفظ الذي لخصناه عن السقط ، والذي في جميع نسخ صحيح البخاري : عن سويد بن غفلة عن علي رضي الله عنه قال : سمعت ، وكذا في جميع المسانيد ، وهو حديث مذهب لسويد بن غفلة عن علي ، ولم يسمع سويد من النبي ﷺ على الصحيح ، وقد قيل إنه صلى مع النبي ﷺ ولا يصح ، والذي يصح أنه قدم المدينة حين نفضت الأيدي من دفن رسول الله ﷺ ، وصح سماعه من الخلفاء الرشدين وكبار الصحابة ، وصح أنه أدى صدقة ماله في حياة النبي ﷺ . قال أبو نعيم : مات سنة ثمانين ، وقال أبو عبيد سنة إحدى ، وقال عمرو بن علي سنة اثنتين ، وبلغ مائة وثلاثين سنة . وهو جهمي بكنى أبا أمية ، نزل السكوفة ومات بها . وسيأتي البحث في قتال الخوارج في كتاب المحاربين ، وقوله : الأحلام ، أي العقول ، وقوله : يقولون من خير قول البرية ، هو من الملقوب والمراد من قول خير البرية ، أي من قول الله ، وهو المناسب للترجمة ، وقوله : لا يجاوِزُ حناجرَهم ، قال الداودي : يريد أنهم تعلقوا بشيء منه . قلت : إن كان مراده بالتحلق الحفظ فقط دون العلم بمدلوله فعسى أن يتم له مراده ، وإلا فالذي فهمه الأئمة من السياق أن المراد أن الإيمان لم يرسخ في قلوبهم لأن ما وقف عند الحلقوم فلم يتجاوزوه لا يصل إلى القلب . وقد وقع في حديث حذيفة نحو حديث أبي سعيد من الزيادة : لا يجاوِزُ ترافيمهم ولا تميم قلوبهم . الحديث الثاني حديث أبي سلمة عن أبي سعيد في ذكر الخوارج أيضا ، وسيأتي شرحه أيضا في استنباط المرتدين ، وتقدم من وجه آخر في علامات النبوة . ومناسبة هذين الحديثين للترجمة أن القراءة إذا كانت لغیر الله فهي للرياء أو للتأكل به ونحو ذلك ، فالأحاديث الثلاثة دالة لأركان الترجمة لأن منهم من راياه واليه الإشارة في حديث أبي موسى ، ومنهم من تأكل به وهو يخرج من حديثه أيضا ، ومنهم من لجر به وهو يخرج من حديث علي وأبي سعيد . وقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن : من وجه آخر عن أبي سعيد وصححه الحاكم رفعه ، فتلوا القرآن واسألوا الله به قبل أن يتعلمه قوم يسألون به الدنيا ، فإن القرآن يتعلمه ثلاثة نفر : رجل يلهي به ، ورجل يستأكل به ، ورجل يقرمه الله ، وعند ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس موقوفا : لا تضربوا

كتاب الله بعضه ببعض ، فإن ذلك يوقع الشك في قلوبكم ، وأخرج أحد رُبُو يعلَى من حديث عبد الرحمن بن شبل رُفِه و أقرءوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به ، الحديث وسنده قوى ، وأخرج أبو عبيد عن عبد الله بن مسعود : سبجى زمان يسأل فيه بالقرآن ، فإذا سألوكم فلا تهطروم . الحديث الثالث حديث أبي موسى الذى تقدم مشروحا في باب فضل القرآن على سائر الكلام ، وهو ظاهر فيما ترجم له . ووقع هذا عند الاسماعيلي من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة بسنده ، قال شعبة وحديثي شبل يعني ابن عزرة أنه سمع أنس بن مالك ، بهذا . قلت : وهو حديث آخر أخرجه أبو داود في مثل المجلس الصالح والمجلس السوء .

٢٧ - باب أقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم

٥٠٦٠ - حدثنا أبو الثمان حدثنا حماد عن أبي عمران الجوني عن جندب بن عبد الله عن النبي ﷺ

قال « أقرءوا القرآن ما اختلفت قلوبكم ، فإذا اختلفتم فقوموا عنه »

[الحديث ٥٠٦٠ - أطرا له في : ٥٠٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥]

٥٠٦١ - حدثنا عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سلام بن أبي مطيع عن أبي عمران الجوني عن جندب « قال النبي ﷺ : أقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم ، فإذا اختلفتم فقوموا عنه » . قاله المارث بن عبيد وصعيد بن زيد عن أبي عمران . ولم يرفعه حماد بن سلمة وأبان . وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران سمعت جندبا . . قوله . وقال ابن عوف عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله ، وجندب أصح وأكثر

٥٠٦٢ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن الزبال بن سيرة عن عبد الله أنه سمع رجلا يقرأ آية سمع النبي ﷺ قرا خلافها ، فأخذت يديه فانطلقت به إلى النبي ﷺ ، فقال : كلا كما يحسن ، فقرأ . أكبر على قال : فإن من كان قلبكم اختلفوا فأهلككم ،

قوله (باب أقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم) أى اجتمعت . قوله (فإذا اختلفتم) أى في فهم معانيه (فقوموا عنه) أى تفرقوا لتلايتيكم بكم الاختلاف إلى الشر ، قال عياض : يحتمل أن يكون النهي خاصا بزمنه ﷺ لتلايكون ذلك سببا لنزول ما يدرؤم كافي قوله تعالى (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) ، ويحتمل أن يكون النهي أقرءوا والزوموا الائتلاف على ما دل عليه وقاد إليه ، فإذا وقع الاختلاف أو عرض عارض شبهة يتصل المنازعة الداعية إلى الاهراق فتركوا القراءة ، وتمسكوا بالحكم الموجب للألفة وأعرضوا عن التشابه المؤدى إلى الفرقة ، وهو كقوله ﷺ « فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأحدروهم ، ويحتمل أنه ينهى عن القراءة إذا وقع الاختلاف في كيفية الأداء بأن ينفروا عند الاختلاف ويستمر كل منهم على قراءته ، ومثله ما تقدم عن ابن مسعود لما وقع بينه وبين الصحابي الأخرين الاختلاف في الأداء ، فقرأوا إلى النبي ﷺ فقال « كلهم حسن » .

وبهذه النسبة تظهر الحكمة في ذكر حديث ابن مسعود عقب حديث جندب . قوله (تابعه الحارث بن هبيل وسعيد ابن زيد عن أبي عمران) أي في رفع الحديث ، فأما متابعة الحارث وهو ابن قدامة الإيادي فوصلها الدارمي عن أبي هسان مالك بن إسماعيل عنه ، ولفظه مثل رواية حماد بن زيد ، وأما متابعة سعيد بن زيد وهو أخو حماد بن زيد فوصلها الحسن بن سفيان في مسنده عن طريق أبي هشام الخزومي عنه قال : سمعت أبا عمران قال حدثنا جندب ، فذكر الحديث مرفوعا وفي آخره : فإذا اختلفتم فيه فقوموا . . قوله (ولم يرفعه حماد بن سلمة وأبان) يعني ابن يزيد الطمار ، أما رواية حماد بن سلمة فلم تقع لوصوله ، وأما رواية أبان فوقعت في صحيح مسلم عن طريق حبان بن هلال عنه ولفظه : قال لنا جندب ونحن غلمان ، فذكره لكن مرفوعا أيضا ، فلهذا وقع للمصنف من وجه آخر عنه موقوفا . قوله (وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران سمعت جندبا قوله) وصله الإسماعيلي عن طريق بندار عن غندر . قوله (وقال ابن هون عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله) ابن هون هو عبد الله البصري الإمام المشهور وهو من أقران أبي عمران ، وروايته هذه وصلها أبو عبيد عن معاذ بن معاذ عنه ، وأخرجها النسائي من وجه آخر عنه . قوله (وجندب أصح وأكثر) أي أصح إسنادا وأكثر طرقا ، وهو كما قال في الجهم الصغير ورواه عن أبي عمران عن جندب : إلا أنهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفه ، والذين رفعوه ثقات حفاظ فالحكم لهم . وأما رواية ابن هون فشاذة لم يتابع عليها ، قال أبو بكر بن أبي دارد : لم يخطئ ابن هون قط إلا في هذا ، والصراب عن جندب انتهى . ويحتمل أن يكون ابن هون حفظه ويكون لأبي عمران فيه شيخ آخر وإنما نوارد الزيادة على طريق جندب لعلوها والتصريح برفعها ، وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن أبي عمران هذا حديثا آخر في المعنى أخرجه من طريق حماد عن أبي عمران الجهني عن عبد الله بن رباح عن عبد الله بن عمر قال : هاجرت إلى النبي ﷺ ، فسمع رجلين اختلفا في آية نزع يعرف الغضب في وجهه فقال : إنما ذلك من كان قبلكم بالاختلاف في الكتاب ، وهذا بما يقرى أن يكون لطريق ابن هون أصل راقه أعلم . قوله (النزال) بفتح النون وتهديد الزاي وآخره لام (ابن سيرة) بفتح المهملة رسكون الموحدة الهلال ، تابسي كبير ، وقد قبل إنه له صحبة ، وهذا الذي لجزم في الأطراف ، بأن له صحبة ، وجزم في التهذيب ، بأن له رواية عن أبي بكر الصديق رسالة . قوله (أنه سمع رجلا يقرأ آية سمع النبي ﷺ فقرأ خلفها) هذا الرجل يحتمل أن يكون هو أبي بن كعب ، فقد أخرج الطبري من حديث أبي بن كعب أنه سمع ابن مسعود يقرأ آية فقرأ خلفها وفيه : أن النبي ﷺ قال : كلا كما عمن . الحديث ، وقد تقدم في باب أول القرآن على سبعة أحرف ، بيان عدة ألفاظ لهذا الحديث . قوله (فقرأ) بصيغة الأمر للاتباع . قوله (أكبر على) هذا الغلب من شعبة ، وقد أخرجه أبو هبيل عن حجاج بن محمد عن شعبة قال : أكبر على أني سمعت وحديثي عنه مسعود ، فذكره . قوله (فإن من كان قبلكم اختلفوا فأهلككم) في رواية للتسل : فأهلكوا . بهم أوله ، وهذا ابن حبان والحاكم عن طريق زر بن حبیش عن ابن مسعود في هذه القصة : فأنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف . وقد تقدم القول في معنى الاختلاف في حديث جندب الذي قبله . وفي رواية رد المذكورة من القائمة أن السورة التي اختلف فيها أبي وابن مسعود كانت من آل حم ، وفي المهمات ، الخطيب أنها الاختلاف ، ووقع عند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند في هذا الحديث أن اختلفهم كان في صدهما على من يحس وتلاون آية أو سكت وتلاون الحديث ، وفي هذا الحديث والذي قبله الخ على الخط والالتفات

والتحذير من الفرفة والاختلاف والنهي عن المراءى في القرآن بغير حق ، ومن شر ذلك أن تظهر دلالة الآية على شيء يخالف الرأي فيتوصل بالنظر وتدعيته الى تأويلها وحملها على ذلك الرأي ويقع القبح في ذلك والمناصلة عليه (خاتمة) اشتمل كتاب فضائل القرآن من الاحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثا ، المعلق منها وما التحق به من المتابعات تسعة عشر حديثا والباقي موصولة ، المذكور منها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثا والباقي خالص واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث أنس فيمن جمع القرآن ، وحديث قتادة بن النعمان في فضل قل هو الله أحد ، وحديث أبي سعيد في ذلك ، وحديثه أيضا « أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن » وحديث عائشة في قراءة المعوذات عند النوم ، وحديث ابن عباس في قرأته المأمول ، وحديثه « لم يترك إلّا ما بين الدفتين » وحديث أبي هريرة « لا حسد إلا في اثنتين » وحديث عثمان « إن خيركم من تعلم القرآن » وحديث أنس « كانت قراءة ته مدا » وحديث عبد الله ابن مسعود « أنه سمع رجلا يقرأ آية . وفيه من الأنار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦٧ - كتاب النكاح

(بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب النكاح) كذا لنفسى ، وعن رواية الفربرى تأخير البسمة . و « النكاح » في اللغة الضم والتداخل ، ونحوه من قال إنه الضم . وقال الفراء : النكح بضم ثم سكون اسم الفرج ، ويجوز كسر أوله وكثر استعماله في الوطء . وسمى به العقد لكونه سببه . قال أبو القاسم الزجاجي : هو حقيقة فيهما . وقال الفارسي : إذا قالوا نكح فلانة أو بنت فلان فالمراد العقد ، وإذا قالوا نكح زوجته فالمراد الوطء . وقال آخرون أصله لزوم شيء لشيء مستعليا عليه ، ويكون في المحسوسات وفي المعاني ، قالوا نكح المطر الأرض ونكح للناس حينه ونكحت القمح في الأرض إذا حرثتها وبذنته فيها ونكحت الحصة أخفاف الإبل . وفي الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطء . على الصحيح ، والحجة في ذلك كثرة وروده في الكتاب والسنة للعقد حتى قيل إنه لم يرد في القرآن إلا للعقد ، ولا يرد مثل قوله (حتى نكح زوجا غيره) لأن شرط الوطء في التحليل إنما ثبت بالسنة ، وإلا فالعقد لا بد منه لأن قوله (حتى تنكح) معناه حتى تزوج أى بعقد عليها ، ومفهومه أن ذلك كاف بمجرده لكن يثبت السنة أن لا عبرة بمفهوم الغاية ، بل لا بد بعد العقد من ذوق المسيلة ، كما أنه لا بد بعد ذلك من التطليق ثم العدة . نعم أقاد أبو الحسين ابن فارس أن النكاح لم يرد في القرآن إلا للتزويج ، إلا في قوله تعالى (وابتلوا البناى حتى إذا بلغوا النكاح) فإن المراد به الحلم والله أعلم . وفي وجه لاشافعية - كقول الحنفية - أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد ، وقيل مقول بالاشتراك على كل منهما ، وبه جرم الزجاجي ، وهذا الذي يرجح في نظري وإن كان أكثر ما يستعمل في العقد ، ووجه بمضمم الاول بأن أسماء الجاع كلها كتابات لاستتجاح ذكره ، فيبعد أن يستمر من لا يقصد لحشا اسم ما يستفظه لما لا يستفظه ، فدل على أنه في الأصل للعقد ، وهذا يتوقف على تسليم المدعى أنها كلها كتابات . وقد جمع اسم النكاح ابن الفطاح فزادت على الالف

١ - باب الترغيب في النكاح . قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) الآية

٥٠٦٣ - **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ** أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ أَبِي مُعَيْدٍ الطَوِيلُ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : «جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادته الذي ﷺ ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها ، فقالوا : وأين نحن من النبي ﷺ ؟ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . قال أحدهم : أما أنا فانا أصلي الليل أبدا . وقال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر . وقال آخر : أنا أنفك النساء فلا أتزوج أبدا . فجاء رسول الله ﷺ فقال : انتم الذين قلتم كذا وكذا ؛ أما والله إنى لأخشاكم على أنفakم له ، لكنى أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سُنيي فليس مني .

٥٠٦٤ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَمْعَانَ** عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّ أُمَّ عَائِشَةَ عَنِ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَإِنْ خِفْتُمْ لِمَنْ لَاتُقْسُطُوا فِي الْبَيَاقِ فَاذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَاتُمَدِّلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ لَاتَتَوَلَّوْا) قَالَتْ : يَا ابْنَ أَخْتِي ، الْبَيْمَةُ نَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلَيْهَا ، فَيَرْغَبُ فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا يُرِيدُ أَنْ يَنْزَوِجَهَا بِأَذْنِي مِنْ سُفَةِ صَدَاقِهَا ، فَتَمُوتُوا أَنْ يَنْكَحُوهُمْ إِلَّا أَنْ يُقْسُطُوا لَهَا فَيَنْكَحُوا الصَّدَاقَ ، وَأَمْرُوا بِنِكَاحِ عَن سَيَوَاهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ .

قوله (باب الترغيب في النكاح) لقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) زاد الأصيلي وأبو الوقت والآية . ووجه الاستدلال أنها صيغة أمر تقتضي الطلب ، وأقل درجاته الذب فثبت الترغيب . وقال القرطبي : لا دلالة فيه ، لأن الآية سبقت لبيان ما يجوز الجمع بينه من أعداد النساء . ويحتمل أن يكون البخاري ارتفع ذلك من الأمر بنكاح الطيب مع ورود النهي عن ترك الطيب ونسبة فاعله إلى الاعتداء في قوله تعالى (لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا) وقد اختلف في النكاح ، فقال الشافعية : ليس عبادة ، ولهذا لو نكح لم ينقض . وقال الحنفية : هو عبادة . والحق أن الصورة التي يستحب فيها النكاح - كما سيأتي بيانه - تستلزم أن يكون حينئذ عبادة ، فمن نظر إليه في حد ذاته ومن أثبت نظر إلى الصورة المخصوصة . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : الأول حديث أنس ، وهو من المتفق عليه لكن من طريقين إلى أنس . قوله (جاء ثلاثة رهط) كذا في رواية حميد ، وفي رواية ثابت عند مسلم . أن أنس من أصحاب النبي ﷺ ، ولا منافاة بينهما فالرهط من ثلاثة إلى عشرة ، والنفر من ثلاثة إلى تسعة ، وكل منهما اسم جمع لا واحد له من لفظه . ووقع في مرسل شعيب بن المسيب عند عبد الرزاق أن الثلاثة المذكورين هم علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون وعند ابن مردويه من طريق الحسن العدني : كان علي في أناس ، ممن أرادوا أن يحرموا الفهوات فنزلت الآية في المائدة ، ووقع في أسباب الواحدية بغير إسناد . أن رسول الله ﷺ ذكر الناس وخوفهم ، فاجتمع عشرة من الصحابة - وهم أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبو ذر وسالم مولى أبي حذيفة والمقداد وسلمان وعبد الله بن

عمر بن العاص ومعل بن مقرن - في بيت عثمان بن مظعون ، فأنفقوا على أن يصوموا النهار ويقوموا الليل ، لا يناموا على الفرش ولا يأكلوا اللحم ولا يلبسوا النساء . ويجبوا هذا كيرهم ، فان كان هذا عفوا احتمل أن يكون الرهط الثلاثة هم الذين باشروا السؤال فنسب ذلك اليهم بخصوصهم تارة ونسب تارة للجميع لاشتراكهم في طلبه ، ويؤيد أنهم كانوا أكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسلم من طريق سعيد بن هشام أنه قدم المدينة ، فأراد أن يبيع صفاره فيجعله في سبيل الله ، ويجهده الروم حتى يموت ، فلقي ناسا بالمدينة فنبهوه عن ذلك ، وأنصروه أن رهطاً ستة أرادوا ذلك في حياة رسول الله ﷺ فنهاهم ، فلما حدثوه ذلك راجع امرأته وكان قد طلقها ، يعني بسبب ذلك ، لكن في عهد عبد الله بن عمرو معهم نظر ، لأن عثمان بن مظعون مات قبل أن يهاجر عبد الله فيما أحب . قوله (يسألون عن عبادة النبي ﷺ) في رواية مسلم عن عذبة في السر . قوله (كأنهم قالوها) بتشديد اللام المضمومة أي استقلوها ، وأصل نقالوها نقالوها أي رأى كل منهم أنها قليلة . قوله (فقالوا وأبى عن النبي ﷺ ؟ قد غفر الله له) في رواية الحوى والكشميني قد غفر له ، بضم أوله . والمعنى أن من لم يعلم بمحصل ذلك له يحتاج إلى المبالغة في العبادة عسى أن يحصل ، بخلاف من حصل له ، لكن قد بين النبي ﷺ أن ذلك ليس بلام ، فأشار إلى هذا بأنه أشدهم خشية وذلك بالنسبة لمقام العبودية في جانب الربوبية ، وأشار في حديث عائشة والمغيرة - كما تقدم في صلاة الليل - إلى معنى آخر بقوله أفلا أكون عبداً شكورا . قوله (فقال أحدهم أما أنا فإنا أصلي الليل أبداً) هو قيد ليل لا لأصلي ، وقوله فلا أزواج أبداً أكد المصل ومعتزل النساء بالتأييد ولم يؤكد الصيام لأنه لا بد له من فطر الليالي وكذا أيام العيد ، ووقع في رواية مسلم فقال بعضهم لا أزواج النساء ، وقال بعضهم لا أكل اللحم ، وقال بعضهم لا أنام على الفراش ، وظاهره بما يؤكد زيادة عدد القائلين . لأن ترك أكل اللحم أخص من مداومة الصيام ، واستفراق الليل بالصلاة أخص من ترك النوم على الفراش . ويمكن التوفيق بضروب من التجوز . قوله (لجاء اليهم رسول الله ﷺ فقال : أنتم الذين قلتم) في رواية مسلم فبلغ ذلك النبي ﷺ فحمد الله وأثنى عليه وقال ما بال أقوام قالوا كذا ؟ ويجمع بأنه منع من ذلك عسوماً جهراً مع عدم تعيينهم وخصوصاً فيما بينه وبينهم وفقاهم وسرأ لهم ، قوله (أما والله) بتخفيف الميم حرف تنبيه بخلاف قوله في أول الخبر أما أنا فإني بتشديد الميم للتعظيم . قوله (اني لأخشاكم لله وأتقاكم له) فيه إشارة إلى رد ما نبأوا عليه أمرهم من أن المغفور له لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره ، فاعلمهم أنه مع كونه ببالغ في التشديد في العبادة أخشى لله وأتقى من الذين يشددون وإنما كان كذلك لأن المشدد لا يأمن من الملل بخلاف المقتصد فإنه أمكن لاستمراره وغير العمل مادام عليه صاحبه ، وقد أرشد إلى ذلك في قوله في الحديث الآخر والنبأ لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى . وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ، وتقدم في كتاب العلم شيء منه . قوله (لكني) استدراك من شيء محذوف دل عليه السياق أي أنا رأيتم بالنسبة إلى العبودية سواء ، لكن أنا أعمل كذا . قوله (فمن رغب عن سنتي فليس مني) المراد بالسنة الطريقة لا التي تقابل الفرض ، والرغبة عن الشيء الإعراض عنه إلى غيره ، والمراد من ترك طريقي وأخذ بطريقة غيري فليس مني ، ولمح بذلك إلى طريق الرهبانية فأنهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عابهم بأنهم ماؤفوه بما اتهموه ، وطريقة النبي ﷺ الحنيفية السمحة فيفطر ليتقوى على الصوم ويتمادى ليتقوى على القيام ويتزوج لكسر الشهوة واحفاف النفس وتكثير النفس . وقوله فليس مني إن كانت الرغبة

بضرب من التأويل يمدح صاحبه فيه فمضى فليس منى، أى على طريق ولا يلزم أن يخرج عن الملة وإن كان اعراضاً ونظماً بضئى إلى اعتقاد أرجحية عمله فمضى فليس منى ليس على ملئى لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر . وفي الحديث دلالة على فضل النكاح بالزغب فيه ، وفيه تنبؤ أحوال الاكابر لئلا يأمى بإفعالهم وأنه إذا تعددت معرفته من الرجال جاز استكشافه من النساء ، وأن من عزم على عمل بر واحتياج إلى اظهاره حيث يأمن الرياء لم يكن ذلك ممنوعاً . وفيه تقديم الحمد والثناء على الله عند الفاء مسائل العلم وبيان الاحكام للمكافئين وإزالة الشبهة عن المجتهدين ، وأن للمباحات قد تنقلب بالفساد إلى الكراهة والاستحباب . وقال الطبري : فيه الرد على من منع احتمال الحلال من الاطعمة والملابس وآثر غلبت الثياب وخشيت المأكلة . قال عياض هذا ما اختلف فيه السلف فهم من لمحا إلى ما قال الطبري ومنهم من عكس واحتج بقوله تعالى أذهبتم طيباتكم الدنيا ، قال والحق أن هذه الآية في السفار وقد أخذ النبي ﷺ بالامرين . قلت : لا بد من ذلك لأحد الفريقين أن كان المراد المداومة على إحدى الصفتين ، والحق أن ملازمة استعمال الطيبات تفضي إلى الترفه والبطل ولا يأمن من الوقوع في الشهوات لأن من اعتاد ذلك قد لا يجد أحياناً فلا يستطيع الاستئصال هذه فيقع في المحذور كما أن منع تناول ذلك أحياناً يفضي إلى التخطع المنهي عنه ويرد عليه صريح قوله تعالى ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ﴾ كما أن الأخذ بالنشد في العبادة يفضي إلى الملل القاطع لاصلها وملازمة الاقتصاد على العرائض مثلاً وترك التنفل يفضي إلى إثارة البطالة وعدم النشاط إلى العبادة وغير الأمور الوسط ، وفي قوله أني لا خشاكم معه ما انغمض إليه إشارة إلى ذلك ، وفيه أيضاً إشارة إلى أن العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه أعظم قدراً من مجرد العبادة البدنية ، وانه أعلم . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا على سمع حسان بن ابراهيم) لم أر علياً هذا منسوباً في شيء من الروايات ، ولا نبه عليه أبو علي الضائي ولا نبه أبو نعيم كعادته ، لكن جزم المزي بما لا يبي مسعود بأنه على بن المديني ، وكان الحامل على ذلك شهرة على بن المديني في شيوخ البخاري فإذا أطلق اسمه كل من أجل عليه أول من غيره . وإلا فقد روى عن حسان - ممن يسمى علياً - على ابن حجر وهو من شيوخ البخاري أيضاً ، وكان حسان المذكور قاضي كرمات ، ووثقه ابن معين وغيره ، ولكن له أفراد ، قال ابن عدي : هو من أهل الصدق إلا أنه ربما غلط . قلت : ولم أر له في البخاري شيئاً انفرد به ، وقد أدركه بالنسب إلا أنه لم يلقه لأنه مات سنة ست ومائتين قبل أن يرتحل البخاري ، وقد تقدم شرح الحديث المذكور فيه مستوفى في تفسير سورة النساء .

٢ - باب قول النبي ﷺ « مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ »

فانه أفضل للبر وأحسن للفرج . وهل يتزوج من لا أرب له في النكاح ؟

٥٠٦٥ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني ابراهيم عن علقمة قال « كنت »

مع عبد الله ، فلقية عيان بمنى قال : يا أبا عبد الرحمن إن لي إليك حاجة تخليها ، فقال عيان : هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن تزوجك بكرة تذكرك ما كنت تهمد ؟ فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إلى قال : يا علقمة ، فأنهت إليه وهو يقول : أما إن قلت ذلك لقد قال لنا النبي ﷺ : يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فليصوم فإنه له رجب . »

قوله (باب قول النبي ﷺ من استطاع الباءة فليتزوج ، فانه أغض البصر وأحصن الفرج) وقع في رواية العريضي ، لأنه ، والأول أول لأنه بقية اعط الحديث ، وإن كان تصرف فيه فاختصر منه لفظ د منك . وكأنه أشار إلى أن الشامي لا يقتص ، وهو كذلك اتفاقا ، وإنما الخلاف هل يعم أم لا أو استنباطا ثم رأيت في الصيام أخرجه من وجه آخر عن الأعمش بلفظ من استطاع الباءة ، كما ترجم به ليس فيه د منك . . قوله (وهل بزواج من لا أرب له في النكاح) كذاه يشير إلى ما وقع بين ابن مسعود وعثمان ، فمرض عليه عثمان فأجابه بالحديث ، فأحتمل أن يكون لا أرب فيه فلم يوافقته ، واحتمل أن يكون وافقته وإن لم ينقل ذلك ، ولعله رمز إلى ما بين العلماء فيمن لا يتوق إلى النكاح هل يندب إليه أم لا ؟ وسأذكر ذلك بعد . قوله (حدثني إبراهيم) هو النخعي ، وهذا الاستناد ما ذكر أنه أصح الأسانيد ، وهي ترجمة الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ، وثلاثين في هذا الحديث إسناده آخر ذكره المصنف في الباب الذي يليه بإسناده بعبته إلى الأعمش . قوله (كنت مع عبد الله) يعني ابن مسعود . قوله (فقيه عثمان يعني) كذا وقع في أكثر الروايات ، وفي رواية زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عن ابن حبان ، بالمدينة ، وهي شاذة . **قوله** (فقال : يا أبا عبد الرحمن) هي كنية ابن مسعود ، وظن ابن المنير أن المخاطب بذلك ابن عمر لأنها كنيته المشهورة ، وأكده ذلك عنده أنه وقع في نسخة من شرح ابن بطل ، عقب الترجمة : فيه ابن عمر ، لقيه عثمان يعني ، وقص الحديث . فكتب ابن المنير في حاشيته : هذا يدل على أن ابن عمر شدد على نفسه في زمن الشباب ، لأنه كان في زمن عثمان شابا ، كذا قال ، ولا مدخل لأن عمر في هذه القصة أصلا ، بل القصة والحديث لابن مسعود ، مع أن دعوى أن ابن عمر كان شابا إذ ذاك فيه نظر لما سألته قريبا ، فانه كان إذ ذاك جارا للتلائم . قوله (غلبا) كذا لاكثر ، وفي رواية الأصل : غلبوا ، قال ابن التين : وهي الصواب ، لأنه وأوى يعني من الخلو مثل دعوا ، قال الله تعالى (فلما أثقلت دعوا الله) انتهى . ووقع في رواية جرير عن الأعمش عند مسلم : إذا فقه عثمان فقال : هل يا أبا عبد الرحمن ، فاستغلاه . . **قوله** (فقال عثمان : هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن تزوجك بكرة تذكرك ما كنت تعد) لعل عثمان رأى به تشفا وثلاثة هيئة لحمل ذلك على فقه الزوجة التي توفيها ، ووقع في رواية أبي معاوية عند أحمد ومسلم ، وأملها أن تذكر ما معنى من زمانك ، وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم ، لعلك يرجع إليك من نفسك ما كنت تعد . وفي رواية زيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان ، وأما أن تذكر ما فأنك ، وبوخد منه أن معاينة الزوجة الشابة تزيد في القوة والنفط ، بخلافه عكسا فبالعكس . **قوله** (فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إلى علقمة : يا علقمة فأتيتك إليه وهو يقول : أما إني قلت ذلك فأنك) هكذا عند الأكثر أن مراجعة عثمان لابن مسعود أمر التزويج كانت قبل استدعائه لعلقمة . ووقع في رواية جرير عند مسلم وزيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان بالعكس ، ولفظ جرير بعد قوله فاستغلاه ، فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة قال لي : تعال يا علقمة ، قال لجلس ، فقال له عثمان : ألا تزوجك ، وفي رواية زيد ، فلما عثمان ، فأخذ بيده فقاما ، وتنهجت عثما ، فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة يسرها قال : ادن يا علقمة ، فأتيتك إليه وهو يقول : ألا تزوجك ، ويحتمل في الجمع بين الروايتين أن يكون عثمان أماد على ابن مسعود ما كان قال له بعد أن استدعى علقمة ، لكونه فهم منه إرادة إعلام علقمة بما كان فيه . **قوله** (لقد قال لنا النبي ﷺ يا معشر النبايا) في رواية زيد ، ولقد كنا مع رسول الله ﷺ شبابا فقال لنا ، وفي

رواية عبد الرحمن بن يزيد في الباب الذي يليه ، دخلت مع علقمة والأسود على عبد الله ، فقال عبد الله : كنا مع النبي ﷺ شبابا لا نجد شيئا ، فقال لنا : يا معشر الشباب ، وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم في هذه الطريق : قال عبد الرحمن وأنا يومئذ شاب ، لحدث بحديث رأيت أنه حدث به من أجلي ، وفي رواية وكيع عن الأعمش : وأنا أحدث القوم ، قوله (يا معشر الشباب) المعشر جماعة يشملهم وصف ما ، والشباب جمع شاب ويجمع أيضا على شبيبة وشبان بنعم أوله والتفصيل ، وذكر الأزهري أنه لم يجمع فاعل على فعال غيره ، وأصله الحركة والفتا ، وهو اسم لمن بلغ إلى أن يكمل ثلاثين ، هكذا أطلق الشافعية ، وقال القرطبي في المفهم ، يقال له حدث لثلاثة عشر سنة ، ثم شاب إلى اثنتين وثلاثين ثم كمل ، وكذا ذكر الزعفراني في الشباب أنه من لدن البلوغ إلى اثنتين وثلاثين ، وقال ابن شاس المالكي في الجواهر ، إلى أربعين ، وقال الزوي : الأصح المختار أن الشاب من بلغ ولم يجاوز الثلاثين ، ثم هو كمل إلى أن يجاوز الأربعين ، ثم هو شيخ . وقال الروياني وطائفة : من جاوز الثلاثين سمى شيخا ، زاد ابن قتيبة : إلى أن يبلغ الخمسين ، وقال أبو إسحاق الأصفهاني عن الأصحاب : المرجع في ذلك إلى اللغة ، وأما بياض الشعر فيختلف باختلاف الأمزجة . قوله (من استطاع منك الباءة) خص الشباب بالخطاب لأن الغالب وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح بخلاف الشيخوخ . وإن كان المعنى مقتضايا إذا وجد السبب في الكهول والشيخوخ أيضا . قوله (الباءة) بالهمز واء تأنيث ممدود ، وفيها لغة أخرى بغير همز ولا مد ، وقد يمز ويبد بلاها ، ويقال لها أيضا الباءة كالأول لكن جاء بل المدة ، وقبل بالمد القدرة على مؤن النكاح وباقصر الروط ، قال الخطابي : المراد بالباءة النكاح ، وأصله الموضع الذي يتبوؤه وبأوى إليه ، وقال المازري : اشتق القعدة على المرأة من أصل الباءة ، لأن من شأن من يتزوج المرأة أن يبوءها منزلا . وقال النووي : اختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قواين يرجعان إلى معنى واحد : أحدهما أن المراد معناه اللغوي وهو الجماع ، فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدوته على مؤنه . وهي مؤن النكاح - فليتزوج ، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم لدفع شهوته ريقطع شرميه كما يقطع الوجا ، وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا ينفكون عنها غالبا . والقول الثاني أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح ، سميت باسم ما يلزمها ، وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ، ومن لم يستطع فليصم لدفع شهوته . والذي حمل القائلين بهذا على ما قالوه قوله : ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، قالوا : والعاجز من الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة ، فوجب تأويل الباءة على المؤن . وانفصل القائلون بالاول عن ذلك بالتقدير المذكور انتهى . والتعليل المذكور للمازري . وأجاب عنه هياض بأنه لا يبعد أن تختلف الاستطاعتان ، فيكون المراد بقوله : من استطاع الباءة ، أي بلغ الجماع وقدر عليه فليتزوج . ويكون قوله : ومن لم يستطع ، أي من لم يقدر على الزواج . قلت : وتنبأ له هذا الحذف المفسول في المتن ، فيحتمل أن يكون المراد ومن لم يستطع الباءة أو من لم يستطع الزواج ، وقد وقع كل منهما صريحا ، فعند الترمذي في رواية عبد الرحمن بن يزيد من طريق الثوري عن الأعمش : ومن لم يستطع منكم الباءة ، وعند الاسماعيلي من هذا الوجه من طريق أبي عوانة عن الأعمش : من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج ، وبؤيده ما وقع في رواية للفسائي من طريق أبي معشر عن إبراهيم التيمي : من كان ذا طول فلينسكح ، ومثله لابن ماجه من حديث طائفة ، والبراد من حديث أنس . وأما تعليل المازري فيمكنه عليه قوله في الرواية الأخرى التي في الباب

الذي يليه بلفظه كذا مع النبي ﷺ شبابا لا نجد شيئا ، فانه يدل على أن المراد بالبائة الجماع ، ولا مانع من الخل على المعنى الأعم بأن يراد بالبائة الغدرة على الوطء وهون التزويج ، والجواب عما استشكله المازري أنه يجوز أن يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لفرط حيائه أو عدم شهوة أو حنة مثلا إلى مايجي له استمرار تلك الحالة ، لأن الشباب مظنة توران الشهوة الداعية إلى الجماع فلا يلزم من كسرهما في حالة أن يستمر كسرهما ، فلهذا أرشد إلى ما يستمر به الكسر المذكور ، فيكون قسم الشباب إلى قسمين : قسم يتوقون إليه ولهم اقتدار عليه فندبهم إلى التزويج دفعا للحدود ، بخلاف الآخرين فندبهم إلى أمر تستمر به حالتهم ، لأن ذلك أرفق بهم لعللة التي ذكرت في رواية عبد الرحمن بن يزيد وهي أنهم كانوا لا يجدون شيئا ، ويستفاد منه أن الذي لا يجد أهبة التكاح وهو تائق إليه يندب له التزويج دفعا للحدود . قوله (فليتزوج) زاد في كتاب الصيام من طريق أبي حمزة عن الأعمش هنا ، فانه أغض البصر وأحصن الفرج ، وكذا ثبتت هذه الزيادة عند جميع من أخرج الحديث المذكور من طريق الأعمش بهذا الإسناد ، وكذا ثبت بإسناده الآخر في الباب الذي يليه ، ويقلب على ظني أن حذفها من قبل حفص ابن غياث شيخ شيخ البخاري ، وإنما أثر البخاري روايته على رواية غيره لوقوع التصريح فيها من الأعمش بالتحديث ، فاعتذر له اختصار المتن لهذه المصلحة . وقوله « أغض » أي أشد غضا « وأحصن » أي أشد إحسانا له ومنعنا من الوقوع في الفاحشة . وما أظف ما وقع لمسلم حيث ذكر عتب حديث ابن مسعود هذا يسير حديث جابر رفعه ، إذا أحدكم محبته المرأة فوَقمت في قلبه فليعمد إلى امرأته فليواقعها ؛ فان ذلك يرد ما في نفسه ، فان فيه إشارة إلى المراد من حديث الباب . وقال ابن دقيق العيد : يحتمل أن تكون أفضل على بابها ، فان التقوى سبب لغض البصر وتحصين الفرج ، وفي معارضتها الشهوة الداعية ، وبعد حصول التزويج يضعف هذا العارض فيكون أغض وأحصن بما لم يكن ، لأن وقوع الفعل مع ضعف الداعي أندر من وقوعه مع وجود الداعي . ويحتمل أن يكون أفضل فيه لغير المباغة بل إخبار عن الواقع فقط . قوله (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) في رواية مضمرة عن إبراهيم عند الطبراني ، ومن لم يقدر على ذلك فعليه بالصوم ، فان المازري : فيه إغراء بالغائب ، ومن أصول النحويين أن لا يغري الغائب ، وقد جاء شاذا قول بعضهم عليه رجلا ليسنى على جهة الإغراء . وتعبه عياض بأن هذا الكلام وجود لابن قتيبة والزجاجي ، ولكن فيه غلط من أوجه : أما أولا فن التعبه بقوله لا إغراء بالغائب ، والصواب فيه إغراء الغائب ، فأما الإغراء بالغائب المجتزئ ، ونص سيبويه أنه لا يجوز دونه زيدا ولا يجوز عليه زيدا عند إرادة غير المخاطب ، وإنما جاز للحاضر لما فيه من دلالة الحال ، بخلاف الغائب فلا يجوز لعدم حضوره ومعرفة بالحنة الدالة على المراد . وأما ثانيا فان المثال ما فيه حقيقة الإغراء وإن كانت صورته ، فلم يرد القائل بتلخيص الغائب وإنما أراد الإخبار عن نفسه بأنه قليل المبالاة بالغائب ، ومثله قولهم : اليك عني ، أي اجعل شغلك بنفسك ، ولم يرد أن يغريه به وإنما مراده دعوى وكن كمن شغل عني . وأما ثالثا فليس في الحديث إغراء الغائب بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم أولا بقراه « من استطاع منكم ، فالهاء في قوله « فعليه » ليست لغائب وإنما هي للحاضر المهم ، إذ لا يصح خطابه بالسكاف ، ونظير هذا قوله (كتب عليكم القصاص في القتلى - لئلا أن قال - فن عني له من أخيه شيء) ومثله لو قلت لائنين من قام منك قله دهم فالهاء للمهم من الخمر الطيبين لا للغائب اهـ ملخصا . وقد استحسنه القرطبي ، وهو حسن بالغ ، وقد تظن له الطيبي فقال : قال أبو عبيد قوله

فعلية بالصوم إغراء غائب ، ولا تكاد العرب تنرى إلا الشاهد تقول عليك زيدا ولا تقول عليه زيدا إلا في هذا الحديث ، قال : وجوابه أنه لما كان الضمير الغائب راجعا إلى لفظة « من » ، وهي عبارة عن مخاطبين في قوله « يا معشر الشباب » ، ويبان لقوله « منكم » ، جاز قوله « عليه » ، لأنه بمنزلة الخطاب . وقد أجاب بعضهم بأن إيراد هذا اللفظ في مثال إغراء الغائب هو باعتبار اللفظ ، وجواب عياض باعتبار المعنى ، وأكثر كلام العرب اعتبار اللفظ . هكذا قال ، والحق مع عياض ، فإن الالفاظ توابع للمعاني ، ولا معنى لاعتبار اللفظ مجردا هنا . قوله (بالصوم) يدل عن قوله فعلية بالجوع وفلة ما يشبه الشهوة ويستدعى طغيان الماء من الطعام والشراب إلى ذكر الصوم إذا جاء استحصيل عبادة هي برأسها مطلوبة . وفيه إشارة إلى أن المطلوب من الصوم في الأصل كسر الشهوة . قوله (فانه) أى الصوم . قوله (له وجاء) بكسر الواو والماء ، أصله الغز ، ومنه وجاء في عنة ، إذا غزوه دافعا له ، وجاء بالسيف إذا طعنه به ، وجاء أنثيه غمزهما حتى رضهما . ووقع في رواية ابن حبان المذكورة ، فانه له وجاء . وهو الاختصاص ، وهي زيادة مدرجة في الخبر لم تقع إلا في طريق زيد بن أبي أنيسة هذه ، وتفسر الوجاء بالاختصاص فيه نظر . فإن الوجاء رض الأنثيين والاختصاص سلما ، وإطلاق الوجاء على الصيام من مجاز المشابهة . وقال أبو عبيد قال بعضهم وجا بفتح الواو مقصور ، والاول أكثر . وقال أبو زيد لا يقال وجاء إلا فيما لم يبرأ وكان قريب العهد بذلك . واستدل بهذا الحديث على أن من لم يستطع الجماع فأنطوب منه ترك التزويج لأنه أرشده إلى ما ينافيه ويضعف دواعيه . وأطلق بعضهم أنه يكره في حقه . وقد قسم العلماء الرجل في التزويج إلى أقسام : الأول التائق إليه القادر على مؤنه الخائف على نفسه ، فهذا يندب له النكاح عند الجميع ، وزاد الحنابلة في رواية أنه يجب وبذلك قال أبو حنيفة الأسفراييني عن الشافعية وصرح به في صحيحه ، ونقله المصنف في شرح مختصر المجتبى ، وجها ، وهو قول داود وأبي حنيفة . ورد عليهم عياض ومن تبعه بوجهين : أحدهما أن الآية التي احتجوا بها خیرت بين النكاح والتسرى . يعنى قوله تعالى (فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) قالوا والتسرى ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج خيرا واجبا إذا لا يفتح التخيير بين واجب ومندوب ، وهذا الرد متعقب ، فإن الذين قالوا بوجوبه قبلوه بما إذا لم يندفع التوقان بالتسرى ، فإذا لم يندفع تمين التزويج ، وقد صرح بذلك ابن حزم فقال : وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد ما يتزوج به أو يتسرى أن يفعل أحدهما ، فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم ، وهو قول جماعة من السلف . الوجه الثاني أن الواجب عند عدم العقد لا الوطء ، والعقد بمجرد لا يدفع مشقة التوقان قال : لما ذهبوا إليه لم يتناولوه الحديث ، وما تناوله الحديث لم يذهبوا إليه ، كذا قال ، وقد صرح أكثر المخالفين بوجوب الوطء فاندفع الإيراد . وقال ابن بطال : احتج من لم يوجبه بقوله ^{يؤتى} ، ومن لم يستطع فعلية بالصوم ، قال : فلما كان الصوم الذي هو بدله ليس بواجب قبله مثله . وتعقب بأن الأمر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ولا استمالة أن يقول أقابل أوجبت عليك كذا فإن لم تستطع فأنذرك إلى كذا . والاشهور من أحد أنه لا يجب القادر التائق إلا إذا خشي الفتنة ، وعلى هذه الرواية اقتصر ابن هبيرة . وقال المازري : الذي نطق به مذهب مالك أنه متعوب ، وأنه يجب عندنا في حق من لا ينكح من الزنا إلا به . وقال القرطبي : المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العودة بحيث لا يرتفع منه ذلك إلا بالتزويج لا بختاف في وجوب التزويج عليه . ونبه ابن ^{الربيع} على ضرورة يجب فيها ، وهي ما إذا نذر حيث كان مستحبا . وقال ابن دقيق العيد : قسم بعض الفقهاء النكاح

إلى الأحكام الخمسة ، وجعل الوجوب فيما إذا خاف العنت وقدر على النكاح وتغذر القسرى - وكذا حكاه القرطبي من بعض علمائهم وهو المازري قال : فالوجوب في حق من لا ينكف عن الزنا إلا به كما تقدم . قال والتحريم في حق من يخل بالزوجة في الوطء . والانفاق مع عدم قسوته عليه وتوقانه إليه . والكرامة في حق مثل هذا حيث لإضرار بالزوجة ، فإن انقطع بذلك عن شيء من أفعال الطاعة من عبادة أو اشتغال بالعلم اشتدت الكرامة ، وقبل الكرامة فيما إذا كان ذلك في حال العزوبة أجمع منه في حال التزويج . والاستحباب فيما إذا حصل به معنى مقصودا من كثر شهوة وإعفاف نفس وتحصين فرج ونحو ذلك . والاباحة فيما انتفت الدواعي والموانع . ومنهم من استمر بدعوى الاستحباب فيمن هذه صفة للظواهر الواردة في الترغيب فيه ، قال عياض : هو مندوب في حق كل من يوحى منه النفس ولو لم يكن له في الوطء شهوة ، لقوله ﷺ ، فاني مكاثركم ، ولظواهر الحض على النكاح والأمر به ، وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غصير الوطء ، فأما من لا يفل ولا أرب له في النساء ولا في الاستمتاع فهذا مباح في حقه إذا علمت المرأة بذلك ورضيت . وقد يقال : إنه مندوب أيضا للصوم قوله « لأرهبانية في الإسلام » . وقال الغزالي في الاحياء : من اجتمعت له فرائد الكساح وانتفت عنه آفاته فالمستحب في حقه التزويج ، ومن لا فالترك له أفضل ، ومن تعارض الأمر في حقه فليجتهد ويعمل بالراجح . قلت : الأحاديث الواردة في ذلك كثيرة ، فأبأ حديث ، فاني مكاثركم ، فصح من حديث أنس بلفظ « تزوجوا الودود الودود » ، فاني مكاثركم يوم القيامة ، أخرجه ابن حبان ، وذكره الشافعي بلاغا عن ابن عمر بلفظ « تناكحوا تناكحوا » ، فاني أباهيكم الأمم ، ولحق من حديث أبي أمامة « تزوجوا ، فاني مكاثركم الأمم » ، ولا نكونوا كرهبانية التصاري ، وورده فاني مكاثركم ، أيضا من حديث الصنابحي وابن الأصبه ، مقل بن يسار وسهل بن حنيف وحرمة بن النعمان وعائشة وعياض بن غنم ومعاوية بن حيدة وغيرهم ، وأما حديث « لأرهبانية في الإسلام » فلم أره بهذا اللفظ ، لكن في حديث سعد بن أبي وقاص عند الطبراني « إن الله أبدلنا بالرهبانية الخبيفة الصحة » ، وعن ابن عباس رفعه « لا ضرورة في الإسلام » ، أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم ، وفي الباب حديث النهي عن التبتل وسبأني في باب مفرد ، وحديث « من كان موسرا فلم ينكح فليس منا » ، أخرجه الدارمي والبيهقي من حديث ابن أبي نجیح وجرم بأنه مرسل ، وقد أورده البغوي في « معجم الصحابة » ، وحديث طاوس « قال عمر بن الخطاب لأبي الروائد : إنما ينكح من التزويج عجز أو لجور ، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ، وقد تقدم في الباب الأول الإشارة إلى حديث عائشة « النكاح سني » ، فمن رغب عن سني فليس مني » ، وأخرج الحاكم من حديث أنس رفعه « من رزقه الله امرأة سالحة فقد أعانه على شطر دينه » ، فليحق الله في التطر الثاني ، وهذه الأحاديث وإن كانت في الكثير منها ضيف فبجوها يدل على أن لا يحصل به المقصود من الترغيب في التزويج أصلا ، لكن في حق من يتأني منه النفس كما تقدم ، والله أعلم . وفي الحديث أيضا إرشاد الماجز عن مؤن الكساح إلى الصوم . لا شهوة النكاح تابعة لشهوة الأكل تخرى بقوته وقضه بضعفه ، واستدل به الخطابي دلي جوار الحاجة لقطع شهوة النكاح بالادوية ، وحكاة البغوي في « شرح السنة » ، وينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها أصالة لأنه قد يقدر بعد فيندم لفوات ذلك في حقه ، وقد صرح الشافعي بأنه لا يكرها بالكافور ونحوه والحجة فيه أنهم اتفقوا على منع الحب والحصاء فيلحق بذلك ما في معناه من التداوي بالقطع أصلا ، واستدل به الخطابي

أيضا على أن المقصود من النكاح الوطء ولهذا شرع الخيار في العنة . وفيه الحث على غرض البصر ومحصين الفرج بكل يمكن وعدم التكليف بغير المستطاع ، ويؤخذ منه أن حظوظ النفوس والشهوات لا تنقدح على أحكام الشرع بل هي دائرة معها ، واستنبط القرأني من قوله « فانه له وجاء » أن التشريك في العبادة لا يقتدح فيها بخلاف الرباه ، لأنه أمر بالصوم الذي هو قرينة وهو بهذا القصد صحيح مثاب عليه ، ومع ذلك فأرشد اليه التحصيل غرض البصر وكف الفرج عن الوقوع في المحرم اه . فان أراد تشريك عبادة بعبادة أخرى فهو كذلك وليس محل النزاع . وان أراد تشريك العبادة بأمر مباح فليس في الحديث ما يساعده . واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستمنا . لأنه أرشد عند الهجر عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة ، ولو كان الاستمنا مباحا لكان الارشاد اليه أسهل . وتعقب دعوى كونه أسهل لأن الترك أسهل من الفعل . وقد أباح الاستمنا طائفة من العلماء ، وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لأجل نسكين الشهوة ، وفي قول عثمان لابن مسعود « أن تزوجك شابة ، استحباب نكاح الشابة ولا سيما ان كانت بكرا ، وسيأتي بسط القول فيه بعد أبواب

٣ - باب من لم يستطع الباءة فليصم

٥٠٦٦ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش قال **حدثني** حمارة عن عبد الرحمن بن يزيد قال « دخلت مع علقمة والأسود على عبد الله ، فقال عبد الله : كنا مع النبي ﷺ شبابا لا نجد شيئا ، فقال لنا رسول الله ﷺ : يا ميسرة للشباب ، من استطاع الباءة فليتزوج ، فانه أفضل أنصبه وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فانه له وجاء ،

قوله (باب من لم يستطع الباءة فليصم) أورد فيه حديث ابن مسعود المذكور في الباب قبله ، وهذا اللفظ ورد في رواية الأورى عن الأعمش في حديث الباب ، فعند الغرمذى عنه بلفظ « من لم يستطع الباءة فعليه بالصوم ، وعند النسائي عنه باللفظ « ومن لا فليصم » وقد تقدمت مباحته في الباب الذي قبله

٤ - باب كثرة النساء

٥٠٦٧ - **حدثنا** ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني عطاة قال « حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة بسرف ، فقال ابن عباس : هذه زوجة النبي ﷺ ، فإذا رفعتم نعشها فلا تزعموها ولا تزلزلوها وارفقوا ، فانه كان عند النبي ﷺ نسع كان يقيم لثمان ولا يقسم لواحدة »

٥٠٦٨ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** سعيد بن قتادة عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة ، به نسع نسوة . وقال لي خليفة **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** سعيد بن قتادة أن أنسا **حدثهم** عن النبي ﷺ ،

٥٠٦٩ - **حدثنا علي بن الحكم الأنصاري** حدثنا أبو عوانة عن رقية عن طلحة الليثي عن سعيد بن جبيرة قال « قال لي ابن عباس : هل تزوجت ؟ قلت : لا . قال : فتزوج ، فان خير هذه الأمة أكثرها نساء » **قوله** (باب كثرة النساء) يعني لمن قدر على العدل بينهما ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول حديث عطاء قال و حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة ، زاد مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج « زوج النبي ﷺ » . **قوله** (بسرف) بفتح المهملة وكسر الراء بعدها فاء : مكان معروف بظاهر مكة ، تقدم بيانه في الحج . واخرج ابن سعد باسناد صحيح عن يزيد بن الأصم قال « دفنا ميمونة بسرف في الظلة التي بنى بها فيها رسول الله ﷺ » ومن وجه آخر عن يزيد بن الأصم قال « صلى عليها ابن عباس ، ونزل في قبرها عبد الرحمن بن خالد بن الوليد » . قلت : وهي حالة أبيه « وعبيد الله الحولاني » . قلت : وكان في حجرها « يزيد بن الأصم » . قلت : وهي حالته كما هي حالة ابن عباس . **قوله** (فانما رفتم نعشا) بعين مهملة وشين معجمة : السرير الذي يوضع عليه الميت . **قوله** (فلا تزعموها) بزاد من معجمتين وعينين مهملتين ، والزعزعة تحريك الشيء الذي يرفع . **قوله** « ولا تزلزلوها ، الزلزلة الاضطراب » **قوله** (وادفعوا) إشارة إلى أن مراده السير الوسط المعتدل ، ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته ، وفيه حديث « كسر عظم المؤمن ميتا ككسره حيا » أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان . **قوله** (فاه كان عند النبي ﷺ تسع نسوة) أي عند موته . ومن سرده وعائشة وحفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرة وصفية وميمونة . هذا ترتيب تزويجه إياهن رضي الله عنهن ، ومات هن في عصمته . واحتف في ريحانه هل كانت زوجة أو سرية ، وهل ماتت قبله أو لا ؟ **قوله** (كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة) زاد مسلم في روايته « قال عطاء : التي لا يقسم لها صفية بنت حيي بن أخطب » قال عياض قال الطحاوي : هذا وهم وصوابه سورة كما تقدم أمها وهبت يومها لعائشة . وإنما غلط فيه ابن جريج راويه عن عطاء كذا قال ، قال عياض : قد ذكروا في قوله تعالى (ترجى من نساء منهن) أنه أرى عائشة وحفصة وزينب وأم سلمة فكان يستوفى لمن القسم ، وأرجأ سورة وجويرة وأم حبيبة وميمونة وصفية فكان يقسم لمن ما شاء ، قال : فيحتمل أن تكون روايه ابن جريج صحيحة ويكون ذلك في آخر أمره حيث أرى الجميع فكان يقسم لجميعهن إلا لصفية . قلت : قد أخرج ابن سعد من ثلاثة طرق أن النبي ﷺ كان يقسم لصفية كما يقسم لنسائه ، لكن في الاسانيد الثلاثة الواقعي وليس بحجة . وقد تعصب من ملطاي للرافعي فقل كلام من قواه وروثه وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه وهم أكثر عددا وأشد إنقانا وأقوى معرفة به من الأولين ، ومن جملة ما قواه به أن الشافعي روى عنه ، وقد أسند اليه عن الشافعي أنه كذبه ، ولا يقال فكيف روى عنه لأننا نقول : رواية العدل ليست بمجرد توثيقها ، فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي وثبت عنه أنه قال : ما رأيت أكذب منه ، فيترجح أن مراد ابن عباس بالتي لا يقسم لها سورة كما قاله الطحاوي ، للحديث عائشة « أن سورة وهبت يومها لعائشة ، وكان النبي ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سورة » . وسيأتي في باب مفرد وهو قبل كتاب الطلاق بأربعة وعشرين بابا ويأتي بسط القصة هناك إن شاء الله تعالى ، لكن يحتمل أن يقال لا يلزم من أنه كان لا يبيت عند سورة أن لا يقسم لها ، بل كان يقسم لها لكن يبيت عند عائشة لما وقع من تلك الهبة . نعم يجوز نفي القسم عنها مجازا ، والراجح عندي ما ثبت في الصحيح . ولعل البخاري حذف هذه الزيادة

عمدا . وقد وقع عند مسلم أيضا فيه زيادة أخرى من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال عطاء : كانت آخرهن موتا مانت بالمدينة . كذا قال ، فاما كونها آخرهن موتا فقد وافق عليه ابن سعد وغيره قالوا : وكانت وقتها سنة احدى وستين ، وخالفهم آخرون فقالوا : ماتت سنة سبع وخمسين ، ويعكر عليه أن أم سلمة عاشت الى قتل الحسين ابن علي وكان قتله يوم عاشوراء سنة احدى وستين ، وقيل بل ماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين ، والاول أرجح . ويحتمل أن تكونا ماتتا في سنة واحدة لكن تأخرت ميمونة . وقد قيل أيضا إنها ماتت سنة ثلاث وستين وقيل ، سنة ست وستين ، وعلى هذا لا ترديد في آخرتها في ذلك . وأما قوله : وماتت بالمدينة ، فقد تكلم عليه عياض فقال : ظاهره أنه أراد ميمونة ، وكيف يلتزم مع قوله في أول الحديث إنها ماتت بسرف ، وسرف من مكة بلا خلاف ، فيكون قوله بالمدينة وهما . قلت : يحتمل أن يريد بالمدينة البلد وهي مكة . والذي في أول الحديث أنهم حضروا جنازتها بسرف ، ولا يلزم من ذلك أنها ماتت بسرف فيحتمل أن تكون ماتت داخل مكة وأوصت أن تدفن بالمكان الذي دخل بها رسول الله ﷺ فيه فنفذ ابن عباس وصيتها ، ويؤيد ذلك أن ابن سعد لما ذكر حديث ابن جريج هذا قال بعده : وقال غير ابن جريج في هذا الحديث توفيت بتكة لحملها ابن عباس حتى دفنها بسرف . الحديث الثاني حديث أنس : أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة بغسل واحد وله تسع نسوة ، وتقدم شرحه في كتاب الغسل ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد اتفق العلماء على أن من خصائصه ﷺ الزيادة على أربع نسوة يجمع بينهن ، واختلافوا هل للزيادة انتهاء أولا ، وفيه دلالة على أن القسم لم يكن واجبا عليه . وسيأتي البحث فيه في باب . وقوله : وقال لي خليفة الخ ، قصد به بيان تصريح فتادة بتحديث أنس له بذلك . الحديث الثالث . قوله (حدثنا علي بن الحكم الأنصاري) هو المروزي ، مات سنة ست وعشرين . قوله (عن رقية) بفتح القاف والموحدة هو ابن مصقلة بصاد مهملة ساكنة ثم قاف ويقال بالسين المهمة بدل الصاد ، وطليحة هو بن مصرف الياشي بتحتانية مخففا . قوله (قال لي ابن عباس هل تزوجت ؟ قلت لا) زاد فيه أحمد بن منيع في مسنده من طريق أخرى عن سعيد بن جبيرة قال لي ابن عباس وذلك قبل أن يخرج وجهي - أي قبل أن يلتحي - هل تزوجت ؟ قلت لا ، وما أريد ذلك يوسى هذا ، وفي رواية سعيد بن منصور من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبيرة قال لي ابن عباس : هل تزوجت ؟ قلت ما ذاك في ، الحديث . قوله (فإن خير هذه الامة اكبرها نساء) قيد بهذه الامة ليخرج مثل سليمان عليه السلام ، فإنه كان أكثر نساء كما تقدم في ترجمته ، وكذلك أبوه داود ، ووقع عند الطبراني من طريق أيوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس : تزوجوا فان خيرنا كان أكثرنا نساء ، قبل المعنى خير أمة محمد من كان أكثر نساء من غيره عن يتساوى معه فيما عددا ذلك من الفضائل . والذي يظهر أن مراد ابن عباس بالخير النبي ﷺ ، وبالإضافة إحصاء أصحابه ، وكأنه أشار الى أن ترك التزويج مرجوح ، اذ لو كان واجبا ما أثر النبي ﷺ غيره ، وكان مع كونه أخشى الناس لله وأهلهم به يكثر التزويج لمصلحة تبليغ الأحكام التي لا يطلع عليها الرجال ، ولاظهار المعجزة البالغة في خرق العادة لكونه كان لا يجد ما يشبع به من القوي غالبا ، وإن وجد كان يؤثر بأكثره ، وبصوم كثيرا وبواصل ، ومع ذلك فكان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ، ولا يطاق ذلك الا مع قوة البدن ، وقوة البدن كما تقدم في أول أحاديث الباب تأبئة لما يقوم به من استعمال المقربات من مأكول ومشروب ، وهي عنده فاذرة أو معدومة . ووقع في الشفاء ، أن العرب كانت تمدح بكثرة النكاح لدلالته على الرجولية ، الى أن قال :

ولم تشغله كثرتين عن عبادة ربه ، بل زاده ذلك عبادة لتحسينهن وفيما به بحقهن واكتسابه لهن وهدايته لإياهن وكأنه أراد بالتحسين قصر طرفهن عليه فلا يتطلعن الى غيره ، بخلاف الذرية فان العفيفة تتطوع بالطبع البشرى الى التزويج ، وذلك هو الوصف اللائق بهن . والذي تحصل من كلام أهل العلم في الحكمة في استكثاره من النساء عشرة أوجه تقدمت الإشارة الى بعضها . أحدها أن يكثر من يشاهد أحواله الباطنة فينتفى عند ما يظن به المشركون من أنه ساحر أو غير ذلك . ثانيها لتتشرّف به قبائل العرب بمصاهرته فيهم . ثالثها للزيادة في نافعهم لذلك . رابعها للزيادة في التكليف حيث كلف أن لا يشغله ما حجب اليه منهن عن المبالغة في التبليغ . خامسها لتكثير عشيرته من جهة نسائه فتزاد أحواله على من يحارب به . سادسها نقل الأحكام الشرعية التي لا يطلع عليها الرجال ، لأن أكثر ما يقع مع الزوجة مما شأنه أن يحتفى مثله . سابعا الاطلاع على عاين أخلاقه الباطنة ، فقد تزوج أم حبيبة وأبوها لاذ ذاك بماديها ، وصفية بعد قتل أبيها وعمها وزوجها ، فلم يكن أكمل الخلق في خلقه انفرن منه ، بل انذى وقع أنه كان أحب اليهن من جميع أهلن . ثامنها ما تقدم مبسوطا من خرق العادة له في كثرة الجماع مع التقلل من المأكول والمشروب وكثرة الصيام والوصال ، وقد أمر من لم يقدر على مؤن النكاح بالصوم ، وأشار الى أن كثرتة تنكسر شهوته فانخرقت هذه العادة في حقه ﷺ . ثامنها وعاشرها ما تقدم نقله عن صاحب « الشفاء » من تحسينهن والقيام بحقوقهن ، والله أعلم . ووقع عند أحمد بن منيع من الزيادة في آخره « أما انه يستخرج من صلبك من كان مستودعا » ، وفي الحديث الحوض على التزويج وترك الرهبانية

٥ - باب من هاجر أو عمل خيرا لتزويج امرأة فله ما نوى

٥٠٧٠ - حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك بن يحيى بن سعيد بن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن هلقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال « قال النبي ﷺ : العمل بالنية ، وإنما لامرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ﷺ ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتكسبها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه »

قوله (باب من هاجر أو عمل خيرا لتزويج امرأة فله ما نوى) ذكر فيه حديث عمر بلفظ « العمل بالنية » ، وإنما لامرئ ما نوى ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الكتاب ، وما ترجم به من الهجرة منصوص في الحديث ، ومن عمل الخير مستنبط لأن الهجرة من جملة أعمال الخير ، فكما عزم في الخير في شق المطلوب وتممه بلفظ « فهجرته إلى ما هاجر إليه » ، فيكذلك شق الطلب يشمل أعمال الخير هجرة أو حجا مثلا أو صلاة أو صدقة ، وقصة مهاجر أم قيس أو ردها الطبراني مسندة والآجري في كتاب الشريعة بغير اسناد ، ويدخل في قوله « أو عمل خيرا » ما وقع من أم سليم في امتناعها من التزويج بأبي طلحة حتى يسلم ، وهو في الحديث الذي أخرجه النسائي بسند صحيح عن أنس قال « خطب أبو طلحة أم سليم فقالت : والله ما مثلك يا أبا طلحة يرد ، ولكنك رجل كافر وأنا امرأة مسلمة ، ولا يحل لي أن أزوجه » ، فان تسلم فذاك مهري ، فأسلم فكان ذلك مهرا ، الحديث . ووجه دخوله أن أم سليم رغب في تزويج أبي طلحة ومنعها من ذلك كفره ، فتوصلت الى بلوغ غرضها ببذل نفسها فظفرت بالخيرين ، وقد استشكله

بمعظم بأن تحريم المسلمات على الكفار إنما وقع في زمن المدينة وهو بعد قصة تزوج أبي طلحة بأُم سلمة ، ويمكن الجواب بأن ابتداء زوج الكافر بالمسلة كان سابقا على الآية ، والذي دلت عليه الآية الاستمرار ، فلذلك وقع التفريق بعد أن لم يكن ، ولا يحفظ بعد الهجرة أن مسلة ابتدأت بتزوج كافر ، والله أعلم

٦ - باب تزويج المهر الذي فيه القرآن والإسلام . فيه سهل بن سعد عن النبي ﷺ

٥٠٧١ - حدثنا محمد بن المنفرد حدثنا يحيى حدثنا إسماعيل قال حدثني قيس عن ابن مسعود رضي الله

عنه قال : كنا نكفو مع النبي ﷺ ليس لنا نساء ، فقلنا : يا رسول الله ألا نستخمي ؟ فنهانا عن ذلك ،

قوله (باب تزويج المهر الذي فيه القرآن والإسلام . فيه سهل بن سعد عن النبي ﷺ) يعني حديث سهل بن سعد في قصة التي وهبت نفسها . وما ترجم به مأخوذ من قوله : التمس ولو خائفا من حديث ، قال قيس فلم يجد شيئا ومع ذلك زوجته ، قال الكرماني : لم يسبق حدث سهل منا لأنه ساقه قبل رجوعه . يذكره ، أو لأن شيعته لم يروه له في سياق هذه الترجمة . والثاني بعيد جداً فلم أجده من قال إن البخاري يتقيد في تراجم كتابه بما يترجم به مشايخه ، بل الذي صرح به الجمهور أن غالب تراجمه عن نصريه فلا وجه لهذا الاحتمال ، وقد لُجج الكرماني به في مواضع وليس بشيء . ثم ذكر طرفاً من حديث ابن مسعود : كنا نكفو وليس لنا نساء ، فقلنا : يا رسول الله نستخمي ؟ فنهانا عن ذلك . وقد تنطاب المصنف في استنباطه الحكم كأنه يقول : لما نهام عن الاختصاص مع احتياجهم إلى النساء . ومع ذلك لا شيء له . كما صرح به في نفس هذا الخبر كما سيأتي تماماً بعد باب واحد . وكان كل منهم لابد وأن يكون حنظلاً من القرآن ، فتمين ابن مسعود بما معهم من القرآن ، فحكمة الترجمة من حديث سهل بالتنصيص ، ومن حديث ابن مسعود بالاستدلال . وقد أغرب المصنف فقال : في قوله تزويج المهر دليل على أن النبي ﷺ لم يزوج الرجل على أن يعلم المرأة القرآن ، إذ لو كان كذلك ما سماه معصراً . قال : وكذلك قوله والإسلام ، لأن الواجبة كانت مسلة . والذي يظهر أن مراد البخاري المعسر من المال بدليل قول ابن مسعود وليس لنا شيء ، والله أعلم

٧ - باب قول الرجل لأخيه : انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها ،

رواه عبد الرحمن بن عوف

٥٠٧٢ - حدثنا محمد بن كثير عن سفوان عن حميد الطويل قال سمعت أنس بن مالك قال « قدم عهد

الرحمن بن عوف دأى إلى النبي ﷺ بينه وبين سعيد بن الربيع الأنصاري ، وعند الأنصاري امرأة ، فعرض عليه أن يخاصمه أهله وماله ، فقال : بارك الله لك في أهلك ومالك ، دلوني على اللئيق ، فأبى اللئيق فرجع شيئاً من أهله وشيئاً من ثمنه ، فرآه النبي ﷺ بعد أيام وعليه وضرب من ضرقة ، فقال : مَهْمُ يا عهد الرحمن ؟ فقال تزوجت أنصارية . قال فاصقت ؟ قال : وذن نواقير من ذهب . قال : أو لم تزن بشاة ؟

قوله (باب قول الرجل لآخيه . انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها) هذه الترجمة لمفرد حديث عبد الرحمن ابن عوف في البيوع قوله (رواه عبد الرحمن بن عوف) وصله في البيوع عن عبد العزيز بن عبد الله عن إبراهيم ابن سعد أي ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال : قال عبد الرحمن بن عوف . وأورده في فضائل الأنصار عن اسماعيل بن أبي أويس عن إبراهيم وقال في روايته . انظر أعجمها اليك فسمها لي أطلقها ، فإذا انقضت عدتها فتزوجها ، وهو معنى ما سافه موصولا في الباب عن أنس بلفظه . اعرض عليه أن ينافسه أهله وماله ، ويأتي في الولية من حديث أنس بلفظه . فاعلمك مالي ، وأنزل لك عن إحدى امرأتي ، وسبأني بقية شرح الحديث المذكور في أبواب الولية . وفيه ما كانوا عليه من الإيثار حتى بالنفس والأهل . وفيه جواز نظر الرجل إلى المرأة عند إرادة تزويجها ، وجواز المرافعة بطلاق المرأة ، وسقوط الفدية في مثل ذلك ، وتزويج الرجل عما يئذله من مثل ذلك ، وتزويج الإكساب بنفسه بتجارة أو صناعة . وفيه مباشرة الكبار التجارة بأنفسهم مع وجود من يكفهم ذلك من وكيل وغيره . وقد أخرج الزبير بن بكار في الموفقيات ، من حديث أم سلمة قالت : خرج أبو بكر الصديق رضي الله عنه تاجرا إلى بصرى في عهد النبي ﷺ ، ما منع أبا بكر حبه للزامة النبي ﷺ ، ولا منع النبي ﷺ حبه لقرب أبي بكر عن ذلك لمحبته في التجارة ، هذا أو معناه ، وبقيت الحديث في قصة سويبط بن حرملة والنعمان وأصلها عند ابن ماجه ، وقد تقدم بيان البحث في أفضل الكسب بما يغني عن إعادته ، والله أعلم

٨ - باب ما بكره من التبتل والخصاء

٥٠٧٣ - حدثنا أحمد بن بنونس حدثنا إبراهيم بن سعيد أخبرنا ابن شهاب سمع سعيد بن المسيب يقول سمعت سعيد بن أبي وقاص يقول : رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون للتبتل ، ولو أذن له لاختصنا [الحديث ٥٠٧٣ - طريقه : ٥٠٧٤]

٥٠٧٤ - حدثنا أبو الليثان أخبرنا شعيب عن الزهري قال : أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع سعيد ابن أبي وقاص يقول : لقد رد ذلك - يعني للنبي ﷺ - على عثمان بن مظعون ، ولو أجاز له التبتل لاختصنا . ٥٠٧٥ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن إسماعيل عن قيس قال : قال عبد الله : كنا نقزو مع رسول الله ﷺ وليس لنا نوى ، قلنا : ألا نستخمي ؟ فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا أن نكبح للرأ بالثوب ، ثم قرأ علينا (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبيبات ما أحل الله لكم ، ولا تصدوا ، إن الله لا يحب للظالمين)

٥٠٧٦ - وقال أصبغ أخبرني ابن وهب عن بنونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ، إني رجل شاب ، وأنا أخاف على نفسي الفتنة ، ولا أجد ما أتزوج به النساء ، فسكت عني . ثم قلت : مثل ذلك ، فسكت عني . ثم قلت : مثل ذلك ، فسكت عني . ثم قلت : مثل ذلك فقال النبي ﷺ : يا أبا هريرة جف قلبك بما أنت لافي ، فاختصم على ذلك أو ذر .

قوله (باب ما يكره من التبتل) المراد بالتبتل هنا الانقطاع عن النكاح وما يتبعه من الملاذ الى العبادة . وأما الأمور به في قوله تعالى (وتبتل اليه تبتيلا) فقد فسر مجاهد فقال : أخلص له إخلاصا ، وهو تفسير معنى ، وإلا فأصل التبتل الانقطاع ، والمعنى انقطع اليه انقطاعا . لكن لما كانت حقيقة الانقطاع الى الله إنما تقع باخلاص العبادة له فسرهما بذلك ، ومنه صدقة بتلة ، أى منقطعة عن الملك ، ومريم البتول لانقطاعها عن التزويج الى العبادة وقيل لفاطمة البتول إما لانقطاعها عن الأزواج غير على أو لانقطاعها عن نظراتها في الحسن والشرف . قوله (والخصاء) هو الشق على الاثنين وانزاعهما ، وإنما قال ما يكره من التبتل والخصاء للإشارة إلى أن الذي يكره من التبتل هو الذي يفضى إلى التلحظ وتحريم ما أحل الله وليس التبتل من أصله مكروها ، وعطف الخصاء عليه لأن بعضه يجوز في الحيوان المأكول . ثم أورد المصنف ثلاثة أحاديث : أحدها حديث سعد بن أبي وقاص في قصة عثمان بن مظعون أورده من طريقين إلى ابن شهاب الزهري ، وقد أورده مسلم من طريق عقيل عن ابن شهاب بلفظ «أراد عثمان بن مظعون أن يتبتل ، فنهاه رسول الله ﷺ ، فعرف أن معنى قوله رد على عثمان ، أى لم يأذن له بل نهاه . وأخرج الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه أنه قال يا رسول الله انى رجل يثق على العوبة ، فأذن لي في الخصاء . قال : لا ، ولكن عليك بالصيام ، الحديث . ومن طريق سميد بن العاص «أن عثمان قال : يا رسول الله اتنن لى في الاختصاص ، فقال : أن الله قد أبدلنا بالرهانية الخنفيه السمحة ، فيحتمل أن يكون الذى طلبه عثمان هو الاختصاص حقيقة فغير عنه الراوى بالتبتل لانه ينشأ عنه ، فذلك قال . ولو اذن له لاختصنا » ويحتمل عكسه وهو أن المراد بقول سعد ، ولو اذن له لاختصنا ، لفعلنا فعل من يختصى وهو الانقطاع عن النساء . قال الطبرى : التبتل الذى أراد عثمان بن مظعون بتحريم النساء والطيب وكل ما يلذ به ، فهذا أول في حقه (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) وقد تقدم في الباب الأول من كتاب النكاح نسبية من أراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومن والده ، وكان عثمان من السابقين الى الاسلام ، وقد تقدمت قصته مع لبيد بن ربيعة في كتاب المبعث ، وتقدمت قصة وفاته في كتاب الجنائز ، وكانت في ذى الحجة سنة اثنتين من الهجرة ، وهو أول من دفن بالبيمع . وقال الطبرى : قوله «ولو اذن له لاختصنا» كان الظاهر أن يقول ولو اذن له انبتلنا ، لكنه عدل عن هذا الظاهر الى قوله «لاختصنا» لإرادة المجانفة ، أى لبالفنا في التبتل حتى يفضى بنا الأمر الى الاختصاص ، ولم يرد به حقيقة الاختصاص لانه حرام ، وقيل بل هو على ظاهره ، وكان ذلك قبل النهى عن الاختصاص ، ويؤيده توارده استثناء جماعة من الصحابة النبي ﷺ في ذلك كأبي هريرة وابن مسعود وغيرهما ، وإنما كان التعبير بالخصاء أبلغ من التعبير بالتبتل لأن وجود الآلة يقتضى استمرار وجود الشهوة ، ووجود الشهوة يناهى المراد من التبتل ، فيتحين الخصاء طريقا الى تحصيل المطلوب ، وغايته أن فيه أمنا عظيما في العاجل يفتخر في جنب ما يتدفع به في الآجل ، فهو كقطع الأصبع إذا وقعت في اليد الأكلة صيانة لبقية اليد ، وليس الهلاك بالخصاء محققا بل هو نادر ، ويشهد له كثرة وجوده في البهائم مع بقائها ، وهى هذا فلعل الراوى عبر بالخصاء عن الحب لأنه هو الذى يحصل المقصود . والحكمة في منعه من الاختصاص إرادة تكثير النسل ليستمتر جهاد الكفار ، وإلا لو أذن في ذلك لأوشك توارده عليه فينقطع النسل ليقول المسلمون بانقطاعه ويكثر الكفار ، فهو خلاف المقصود من البعثة المحمدية . الحديث الثانى ، قوله (جبر) هو ابن عبد الحميد واسماعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي سلام وصعد الله هو ابن

مسعود . وقد تقدم قبل بباب من وجه آخر عن اسماعيل بلفظ : عن ابن مسعود ، ووقع عند الاسماعيل من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير بلفظ : سمعت عبد الله ، ، وكذا لمسلم من وجه آخر عن اسماعيل . قوله (ألا نستصحي) أى ألا نستدعى من يفعل بنا الحصاص أو نعالج ذلك بأنفسنا . وقوله (فها أنا عن ذلك) هو نهى تحريم بلا خلاف في بنى آدم ، لما تقدم . وفيه أيضا من المفسد تعذيب النفس والتشويه مع إدخال الضرر الذى قد يفضى إلى الهلاك . وفيه إبطال معنى الرجوعية وتغيير خلق الله وكفر النعمة ، لأن خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فإذا أزال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال . قال القرطبي : الحصاص فى غير بنى آدم ممنوع فى الحيوان إلا لمنفعة حاصلة فى ذلك كتعطيب اللحم أو قطع ضرر عنه . وقال النووي : يحرم خصاء الحيوان غير المأكول مطلقا ، وأما المأكول فيجوز فى صغيره دون كبيره . وما أظنه يدفع ما ذكره القرطبي من إباحة ذلك فى الحيوان الكبير عند إزالة الضرر . قوله (ثم رخص لنا) فى الرواية السابقة فى تفسير المائدة ، ثم رخص لنا بعد ذلك . قوله (أن ننكح المرأة بالثوب) أى إلى أجل فى نكاح المتعة . قوله (ثم قرأ) فى رواية مسلم ، ثم قرأ علينا عبد الله ، وكذا رقم عند الاسماعيل فى تفسير المائدة . قوله (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل لكم الآية) ساق الاسماعيل إلى قوله (المعتدين) وظاهر استشهاد ابن مسعود بهذه الآية هنا يشعر بأنه كان يرى بجواز المتعة ، فقال القرطبي : إله لم يكن حينئذ بلفظه الناسخ ، ثم بلغه فرجع بعد . قلت : يؤيده ما ذكره الاسماعيل أنه وقع فى رواية ابن مسعود عن اسماعيل بن أبي خالد : ففعله ثم ترك ذلك ، قال : وفى رواية لابن عبيدة عن اسماعيل : ثم جاء تحريمها بعد ، وفى رواية معمر عن اسماعيل : ثم نسخ ، وسيأتى مزيد البحث فى حكم المتعة بعد أربعة وهشرين بابا . الحديث الثالث ، قوله (وقال أصبغ) كذا فى جميع الروايات التى وقفت عليها ، وكلام أبي نعيم فى المستخرج : يشعر بأنه قال فيه حديثا ، وقد وصله جعفر الفريابي فى كتاب القدر والجوزى فى الجمع بين الصحيحين ، والاسماعيل من طرق عن أصبغ ، وأخرجه أبو نعيم من طريق حرمة عن ابن وهب ، وذكر مغطاي أنه وقع عند الطبري رواه البخارى عن أصبغ بن محمد وهو غلط ، هو أصبغ بن الفرج لبس فى آباءه محمد . قوله (أنى رجل شاب وأنا أخاف) فى رواية الكشميهنى : وإنى أخاف ، وكذا فى رواية حرمة . قوله (العنت) بفتح المهملة والنون ثم مائة هو النواها ، ويطلق على الائمه والفجور والامر الشاق والمكروه ، وقال ابن الانباري : أصل العنت العدة . قوله (ولا أجد ما أتزوج النساء ، فسكت عني) كذا وقع ، وفى رواية حرمة : ولا أجد ما أتزوج النساء ، فأنذنى لي اختصي ، وهذا يرتفع الاشكال عن مطابقة الجواب للسؤال . قوله (جف القلم بما أنت لاق) أى نفذ المقدور بما كتبت فى اللوح المحفوظ فبقى القلم الذى كتب به جافا لا مداد فيه لفراخ ما كتبت به ، قال عياض : كتابة الله وتوحيده وقله من غيب عليه الذى يؤمن به وتكمل عليه آية . قوله (فاختصر على ذلك أو ذر) فى رواية الطبري وحكاها الحيدى فى الجمع ووقعت فى المصاحب : فاختصر على ذلك أو ذر ، قال الطبري : معناه اقتصر على الذى أمرتك به أو أتركه وأفل ما ذكرت من الحصاص اه . وأما اللفظ الذى وقع فى الأصل فعناه فافعل ما ذكرت أو أتركه وأتبع ما أمرتك به ، وعلى الروایتين فليس الأسر فيه لطلب الفعل بل هو التهديد ، وهو كقوله تعالى (وفل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) والمعنى إن فعلت أو لم تفعل فلا بد من نفوذ القدر ، وليس فيه تعرض لحكم الحصاص . وحصل الجواب أن جميع الأمور بتقدير الله فى الأزل ، فالخصاء وتركه سواء ، فإن الذى

قدر لابد أن يقع . وقوله « على ذلك » هي متعلقة بمقدور أى اختص حال استعلائك على العلم بأن كل شيء بقضاء الله وقدره ، وليس إذا في الحساء ، بل فيه إشارة الى الهى عن ذلك ، كأنه قال اذا علمت أن كل شيء بقضاء الله فلا فائدة في الاختصاص ، وقد تقدم أنه ﷺ نهي عثمان بن مظعون لما استأذنه في ذلك . وكانت وقته قبل هجرة أبي هريرة بمدة . وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال « شكى رجل الى رسول الله ﷺ العزوبة فقال ألا اختصى ؟ قال : ليس منا من خصى أو اختصى » وفي الحديث ذم الاختصاص ، وقد تقدم ما فيه وأن القدر إذا نفذ لا تنفع الحيل . وفيه مشروعية شكرى الشخص ما يقع له الكبير ولو كان بما يستحسن ويستحب . وفيه إشارة الى أن من لم يجد الصداق لا يتعرض للزواج . وفيه جواز تكرار الشكوى الى ثلاث ، والجواب لمن لا يفتنع بالسكوت ، وجواز السكوت عن الجواب لمن يظن به أنه يفهم المراد من مجرد السكوت . وفيه استحباب أن يقدم طأب الحاجة بين يدي حاجته عذره في السؤال . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نعم الله به : ويؤخذ منه أن مهما أمكن المكلف فعل شيء من الأسباب المشروعة لا يتوكل إلا بعد عملها لثلاث مخالف الحكمة ، فإذا لم يقدر عليه وطن نفسه هل الرضا بما قدره عليه مولاه ولا يتكلف من الأسباب ما لا طاقه به له . وفيه أن الأسباب اذا لم تصادف الذر لا تجدى ، فإن قيل : لم يؤمر أبو هريرة بالصيام لكسر شيوته كما أمر غيره ؟ فالجواب أن أبا هريرة كان الغالب من حاله ملازمة الصيام لأنه كان من أهل العفة . قلت : وبمحمول أن يكون أبو هريرة سمع « بأعسر الشباب من استطاع منكم الباءة فليزوج » الحديث ، لكنه إنما سأل عن ذلك في حال الفزوق كما رفع لابن مسعود ، وكانوا في حال الفزوق يؤثرون الفطر على الصيام للتقوى على القتال ، فأداه اجتهاده الى حسم مادة الفسوة بالاختصاص كما ظهر لثمان فنهى ﷺ من ذلك ، وإنما لم يرشده الى المنعة التي رخص فيها لغيره لأنه ذكر أنه لا يجد شيئاً ، ومن لم يجد شيئاً أصلاً لا ثوباً ولا غيره فكيف يستمتع والى يستمتع بها لابد لها من شيء .

٩ - باب نكاح الأبكار

وقال ابنُ أبي مُليكة « قال ابن عباس لعائشة : لم ينكح النبي ﷺ بكراً غيرك »

٥٧٧ هـ - حدثنا اسماعيل بن عبد الله قال حدثني أخى عن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضى الله عنها قالت : قلت يا رسول الله أرأيت لو نزلت وادياً وفيه شجرة قد أكلَ منها ، ووجدت شجرة لم يؤكل منها ، فى أيها كنت ترتم بعيرك ؟ قال : فى التي لم يرتع منها . يعنى أن رسول الله ﷺ لم يتزوج بكراً غيرها »

٥٧٨ هـ - حدثنا محمد بن اسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت « قال رسول الله ﷺ أرأيتك فى المنام مرتين ، إذا رجل يجر بكى فى سرقة حرير فيقول : هذو امرأتك ، فأكسبها فإذا هى أيت . فأقول : إن يكن هذا من عند الله يمضه »

قوله (باب نكاح الأبكار) جمع بكرا ، وهى التى لم توطأ واستنعت على حالتها الأولى . قوله (وقال ابن أبي

ملكه قال ابن عباس لعائشة : لم ينكح النبي ﷺ بكرا غيرك (هذا طرف من حديث رحمه المصنف في تفسير سورة النور ، وقد تقدم الكلام عليه هناك . قوله (حاشي آخر) هو عبد الحيد ، وسلمان هو ابن بلال . قوله (فيه شجرة قد أكل منها ، ووجدت شجرة لم تؤكل منها) كذا لا في ذر ، وأخيه ، ووجدت شجرة ، وذكره الحيدى بلفظ : وفيه شجرة قد أكل منها ، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، بصيغة الجمع وهو أصوب لقوله بعد : في أيها . أي في أي الشجر ، ولو أراد الموضعين لقال في أيهما . قوله (ترنع) بضم أوله ، أرتع بعيره إذا تركه يرعى ما شاء ورتع البعير في الرعى إذا أكل ما شاء ورتعه الله أي أنبت له ما يرداه على سعة . قوله (قال في التي لم يرتع منها) في رواية أبي نعيم : قال في الشجرة التي ، وهو أوضح . وقوله : بمعنى الخ ، زاد أبو نعيم قبل هذا : قالت فانا فيه ، بكسر الهاء وفتح التحتانية وسكون الهاء . وهي لكنت ، وفي هذا الحديث مشروعية ضرب المثل وتشبيه شيء موصوف بصفة بمثله مسلوب الصفة ، وفيه بلاغة عاتية وحسن تأنيذ في الأمور ، ومعنى قوله ﷺ : وفي التي لم يرتع منها ، أي أثر ذلك في الاختيار على غيره ، فلا يرد على ذلك كرن الواقع منه أن الذي تزوج من النيات أكثر ، ويحتمل أن تكون عائدة كنت بذلك عن المحبة بل عن أدق من ذلك ، ثم ذكر المصنف حديث عائدة أيضا : أرثك في المنام ، وسيأتي شرحه بعد ستة وثلاثين بابا ، ووقع في رواية الترمذي أن الملك الذي جاء إلى النبي ﷺ بصورتها جبريل

١٠ - باب تزويج النيات . وقالت أم حبيبة : قال لي النبي ﷺ « لا تعرضن ، علي بنائين ولا أخواتين

٥٠٧٩ - حدثنا أبو النعمان حدثنا هشيم حدثنا سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال : « قد قلنا مع النبي ﷺ من غزوة ، فمجلت على بعير لي قطوف ، فلحقني راكب من خلفي ، فنحس بعيري بمنزلة كانت معه ، فانطلق بعيري كأجود ما أنت راه من الإبل ، فإذا النبي ﷺ ، فقال : ما بمجلتك ؟ قلت : سكنت حديث عهد برؤس . قال : أبكرا أم نيبا ؟ قلت : نيبا . قال : فملا جارية نلاعها وتلاعك . قال : فلما ذهبا لدخل قال : أمهلوا حتى تدخلوا ليلا - أي عشاء - لكي تمتشط الشعنة ، وتستحد النية »

٥٠٨٠ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محارب قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول « تزوجت ، فقال لي رسول الله ﷺ : ما تزوجت ؟ فقلت : تزوجت نيبا . فقال : مالك ولا مذاري ولا لها . فذكرت ذلك لعمرو بن دينار ، فقال عمرو : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال لي رسول الله ﷺ : هلا جارية نلاعها وتلاعك »

قوله (باب تزويج النيات) جمع نية بمثلة ثم تحتانية فتيبة مكسورة ثم موحدة ، ضد البكر . قوله (وقالت أم حبيبة قال لي النبي ﷺ : لا تعرضن علي بنائين ولا أخواتين) هذا طرف من حديث سيأتي موصولا بعد مشرة أبواب ، واستنبط المصنف الترجمة من قوله « بنائين » لأنه خاطب بذلك نساء فافتضى أن هن بنات من خيمه

م = ١١ ج ٩ = في الحديث

فيستلزم أنهن ثيبات كما هو الأكثر الغالب . ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة بعيره ، وقد تقدم شرحه في الشروط فيما يتعلق بذلك ، قوله (مايعجلك) بضم أوله ، أى ما سبب إسماعك ؟ قوله (كنت حديث عهد بعرس) أى قريب عهد بالدخول على الزوجة . وفي رواية عطاء عن جابر في الوكالة وقلنا دنونا من المدينة - على ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية والاكرام - أخذت أرتحل ، قال : أين تريد ؟ قلت : تزوجت ، وفي رواية أبي عقيل عن أبي المتوكل عن جابر ومن أحب أن يتمجل إلى أهله فليتمجل ، أخرجه مسلم . قوله (قال أبكرا أم ثيبا ؟ قلت : ثيبا) هو منصوب بفعل محذوف تقديره أزوجت وتزوجت ، وكذا وقع في ثاني حديث الباب وقلت تزوجت ثيبا ، في رواية الكشميني في الوكالة من طريق وهب بن كيسان عن جابر قال أزوجت ؟ قلت : نعم . قال بكرا أم ثيبا ؟ قلت ثيبا . وفي المغازي عن قتبية عن سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بلفظ هل نكحت يا جابر ؟ قلت نعم قال : ماذا : أبكرا أم ثيبا ؟ قلت : لا بل ثيبا . ووقع عند أحمد عن سفيان في هذا الحديث وقلت : ثيب ، وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره التي تزوجتها ثيب ، وكذا وقع لمسلم من طريق عطاء عن جابر . قوله (فهلا جارية) في رواية وهب بن كيسان : أفلا جارية ، وهما بالنصب أى فهلا تزوجت ؟ وفي رواية يعقوب الدورقي عن هشام بأسناد حديث الباب : هلا بكرا ؟ وسياق قبيل أبواب الطلاق ، وكذا لمسلم من طريق عطاء عن جابر ، وهو معنى رواية عمارب المذكورة في الباب بلفظ : والعذاري ، وهو جمع عذراء بالمد . قوله (تلاعبها وتلاعبك) زاد في رواية النفقات : وتضاحكها وتضاحكك ، وهو مما يؤيد أنه من اللعب ووقع عند الطبراني من حديث كعب بن عجرة : أن النبي ﷺ قال لرجل ، فذكر نحو حديث جابر وقال فيه : وتعضها وتعضك ، ووقع في رواية لابي عبيدة وتذاعبها وتذاعبك ، بالذال المعجمة بدل اللام ، وأما ما وقع في رواية عمارب بن دينار عن جابر ثاني حديث الباب بلفظ : مالك وللعذاري وإماها ، فقد ضبطه الأكثر بكسر اللام وهو مصدر من الملاعبة أيضا ، يقال لاعب لاعباً وملاعبة مثل قاتل قتالاً ومقاتلة . ووقع في رواية المستمل بضم اللام والمراد به الرقيق ، وفيه إشارة إلى مص لسانها ورشف شفيتها ، وذلك يقع عند الملاعبة والتقبيل ، وليس هو ببعيد كما قال القرطبي ، ويؤيد أنه بمعنى آخر غير المعنى الأول قول شعبة في الباب أنه عرض ذلك على عمرو بن دينار فقال اللفظ الموافق للجماعة . وفي رواية مسلم التلويح بانكار عمرو رواية عمارب بهذا اللفظ ولفظه : إنما قال جابر تلاعبها وتلاعبك ، فلو كانت الروايتان متحدتين في المعنى لما أنكر عمرو ذلك لأنه كان بمنحى الرواية بالمعنى ، ووقع في رواية وهب بن كيسان من الزيادة : قلت صكت لـ أخوات فاحببت أن أزوج امرأة تجمعن وتمشطن وتقوم عليهن ، أى في غير ذلك من مصالحهن ، وهو من العام بعد الخاص ، وفي رواية عمرو عن جابر الآتية في النفقات : هلك أبي وترك سبع بنات - أو تسع بنات - فتزوجت ثيبا ، كرهت أن أجيئن بمثلهن . فقال : بارك الله لك ، أو ه قال خيراً ، وفي رواية سفيان عن عمرو في المغازي : وترك تسع بنات كن لي تسع أخوات ، فسكرهت أن أجمع اليهن جارية خرقاء مثلهن ، ولكن امرأة تقوم عليهن وتمشطهن . قال : أصبت ، وفي رواية ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر : فأردت أن أنكح امرأة قد جربته خلاصتها ، قال فذلك ، وقد تقدم التوفيق بين مختلف الروايات في عدة أخوات جابر في المغازي ، ولم أتف على تسميتهن . وأما امرأة جابر المذكورة فاسمها سهلة بنت مسعود بن أوس بن مالك الانصارية الأوسية ذكره ابن سعد . قوله (فلما ذهبنا للدخول قال : امهلوا حتى تدخلوا ليلاً أى عشاء) كذا هنا ، ويارضه الحديث الآخر الآتي

قبل أبواب الطلاق ، لا يطرق أحدكم أهله ليلاً ، وهو من طريق الشعبي عن جابر أيضاً ، ويجمع بينهما أن الذي في الباب لمن علم خبر مجيئه واللم بوصوله ، والآتي لمن قدم بغتة . ويؤيده قوله في الطريق الأخرى « يتخونهم بذلك ، وسباق مزيد بحث فيه هناك . وفي الحديث الحث على نكاح البكر ، وقد ورد بأصرح من ذلك عند ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده بالفظ « عليكم بالأسكار ، فانهم أعذب أفواها وأنتق أوصاما ، أى أكثر حركة ، والنق بنون ومثناة الحركة ، ويقال أيضاً للرمي ، فلعله يريد أنها كثيرة الأولاد . وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود نحوه وزاد « وأرضى باليسير » ، ولا يعارضه الحديث السابق « عليكم بالولود » من جهة أن كونها بكرا لا يعرف به كونها كثيرة الولادة ، فان الجواب عن ذلك أن البكر مظنة فيكون المراد بالولود من هي كثيرة الولادة بالتجربة أو بالمظنة ، وأما من جربت فظهرت عقبا وكذا الآية فالحيران متفقان على مرجوحتهما ، وفيه فضيلة لجابر اشفقته على أخواته وإيثاره مصلحتين على حظ نفسه ، ويؤخذ منه أنه إذا تراحت مصلحتان قدم أهمهما لأن النبي ﷺ صوب فعل جابر ودعا له لأجل ذلك . ويؤخذ منه الدعاء لمن فعل خيرا وإن لم يتعاق بالداعى . وفيه سؤال الإمام أصحابه عن أمورهم ، وتفقده أحوالهم ، وإرشاده إلى مصالحهم وتنبيههم على وجه المصلحة ولو كان في باب النكاح وفيما يستحيا عن ذكره . وفيه مشروعية خدمة المرأة زوجها ومن كان منه بسبيل من ولد وأخ وعائلة ، وأنه لا حرج على الرجل في قصده ذلك من امرأته وإن كان ذلك لا يجب عليها ، لكن يؤخذ منه أن العادة جارية بذلك ، فلذلك لم ينكره النبي ﷺ . وقوله في الرواية المتقدمة « خرقاء » بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء بعدها قاف ، هي التي لا تعمل بيدها شيئا ، وهي تأنيث الآخرق وهو الجاهل بمصلحة نفسه وغيره . قوله (تمسح الشحنة) بفتح المعجمة وكسر العين المهملة ثم مثلثة ، أطلق عليها ذلك لأن التي يغيب زوجها في مظنة علم الزين . قوله (تستح) بحاء مهملة أى تستعمل الحديدة وهي المرسى . والمغيبية بضم الميم وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم موحدة مفتوحة أى التي غاب عنها زوجها ، والمراد إزالة الشعر عنها وصبر بالاستعداد لانه غالب استعماله في إزالة الشعر ، وليس في ذلك منع لإزالته بغير المرسى ، والله أعلم . قوله في الرواية الثانية (تزوجت) فقال لى رسول الله ﷺ : ما تزوجت ؟ هذا ظاهره أن السؤال وقع عقب تزوجه ، وليس كذلك لما دل عليه سياق الحديث الذى قبله ، وقد تقدم في الكلام على حديث جابر في كتاب الشروط في آخره أن بين تزوجه والسؤال الذى دار بينه وبين النبي ﷺ في ذلك مدة طويلة

١١ - باب تزويج الصغار من الكبار

٥٠٨١ - **حَرْش** عبد الله بن يوسف حدثنا الألبان عن يزيد عن عراك عن عروة « ان النبي ﷺ خطب عائشة إلى أبي بكر ، فقال له أبو بكر : إنما أنا أخوك ، فقال له : أنت أخى في دين الله وكتابه ، وهى لى حلال »

قوله (باب تزويج الصغار من الكبار) أى فى السن . قوله (عن يزيد) هو ابن أبى حبيب ، وعراك بكسر المهملة وتخفيف الراء ثم كاف هو ابن مالك تابعى شهير ، وعروة هو ابن الزبير . قوله (ان النبي ﷺ خطب

عائشة (قال الاسماعيلي : ليس في الرواية ما ترجم به الباب ، وصغر عائشة عن كبر رسول الله ﷺ معلوم من عهد هذا الخبر ، ثم الخبر الذي أورده مرسل فان كان يدخل مثل هذا في الصحيح فيلزمه في غيره من المراسيل . قلت : الجواب عن الاول يمكن أن يؤخذ من قول أبي بكر : إنما أنا أخوك ، فان الغالب في بنت الاخ أن تكون أصغر من عمها ، وأيضا فيمكن ما ذكر في مطابقة الحديث لترجمة ولو كان معلوما من خارج . وعن الثاني أنه وان كان صورة سياقه الارسال فهو من رواية عروة في قصة وقعت لحائمه عائشة ورجله لاده أبي بكر ، فالظاهر أنه حمل ذلك عن حاله عائشة أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر ، وقد قال ابن عبد البر : إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلسا حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك ، ومن أمثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة ، قال ابن عبد البر : هذا يدخل في المسند للقاء عروة وعائشة وغيرها من نساء النبي ﷺ ولقائهن سهلة زوج أبي حذيفة أيضا . وأما الالتزام بالجواب عنه أن القصة المذكورة لا تقتضي على حكم مناصل ، فرفع فيها التسامح في صريح الاتصال ، فلا يلزم من ذلك إيراد جميع المراسيل في الكتاب الصحيح . نعم الجمهور على أن السياق المذكور مرسل ، وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو مسعود وأبو نعيم والحيدري ، وقال ابن بطال . يجوز تزويج الصغيرة والكبير إجماعا ولو كانت في المهد ، لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء ، فمن هذا إلى أن لا فائدة للزوجة لأنه أمر بجمع عليه . قال : ويؤخذ من الحديث أن الأب يزوج البكر الصغيرة بغير استئذانها . قلت : كانه أخذ ذلك من عدم ذكره ، وليس بواضح الدلالة ، بل يحتمل أن يكون ذلك قبل ورود الامر باستئذان البكر وهو الظاهر ، فان القصة وقعت بمكة قبل الهجرة . وقول أبي بكر : إنما أنا أخوك ، حصر مخصوص بالنسبة إلى محمد بن نكاح بنت الاخ ، وقوله ﷺ في الجواب : أنت أخي في دين الله وكتابه ، إشارة إلى قوله تعالى (إنما المؤمنون إخوة) ونحو ذلك ، وقوله : وهي لي حلال ، معناه وهي مع كونها بنت أخي يحل لي نكاحها لأن الأخت المانعة من ذلك أخوة النسب والرضاع لا أخوة الدين . وقال مغلطاي : في صحة هذا الحديث نظر ، لأن الخلة لأبي بكر إنما كانت بالمدينة ، وخطبة عائشة كانت بمكة ، فكيف يلتزم قوله : إنما أنا أخوك . وأيضا فالنبي ﷺ ما هاجر الخطبة بنفسه كما أخرجه ابن أبي عاصم من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة : ان النبي ﷺ أرسل خولة بنت حكيم إلى أبي بكر بخطبة عائشة ، فقال لها أبو بكر : وهل تصلح له ؟ إنما هي بنت أخيه ، فرجعت فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال لها : أرجعي فقولي له أنت أخي في الإسلام وابتكك تصلح لي ، فأقبت أبا بكر فذكرت ذلك له فقال : ادعي رسول الله ﷺ ، فجاء فأنكحه ، قلت : اعتراضه الثاني يرد الاعتراض الأول من وجهين ، اذ المذكور في الحديث الأخوة وهي أخوة الدين ، والذي اعترض به الخلة وهي أخن من الأخوة . ثم الذي وقع بالمدينة إنما هو قوله ﷺ : لو كنت متخذنا خيلا ، الحديث الماضي في المناقب من رواية أبي سعيد ، فليس فيه إثبات الخلة إلا باقوة لا بالفضل . الوجه الثاني أن في الثاني إثبات ما نقاه في الأول ، والجواب عن اعتراضه بالمباشرة إمكان الجمع بأنه خاطب بذلك بعد أن راسله .

١٢ - باب إلى من ينكح ، وأي النساء خير ؟

وما يستحب أن يتخير لخطبه من غير إيجاب

٥٠٨٢ - **حدثنا أبو البان** أخبرنا **شبيب** حدثنا **أبو الزناد** عن **الأعرج** عن **أبي هريرة** **رضي الله عنه** من **النبي ﷺ** قال : « **خير نساء ركبهن الإبل صالح نساء قريش : أحناه على ولده في صغره ، وأرحاه على زوج في ذات يده** »

قوله (باب الى من ينسكح ، راي النساء خير ؟ وما يستحب أن يتخير لطفه من غير اجاب) اشتملت الترجمة على ثلاثة أحكام ، وتناول الاول والثاني من حديث الباب واضح ، وأن الذي يريد التزوج ينبغي أن ينسكح الى قريش لأن نساء من خير النساء وهو الحكم الثاني ، وأما الثالث فيؤخذ منه بطريق الزوم لأن من ثبت أنه خير من غيرهن استحب تخيرهن الأولاد ، وقد ورد في الحكم الثالث حديث صريح أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عائشة صرفوا وتخيروا لطفكم . وانكحوا الأكفاء . وأخرجه أبو نعيم من حديث عمر أيضا وفي أصحاده مقال ، ويقوى أحد الاسنادين بالآخر . قوله (خير نساء ركبهن الإبل) تقدم في أواخر أحاديث الانبياء في ذكر مريم هانبا السلام قول أبي هريرة في آخره . ولم تركب مريم بنت عمران بهيمة قط . فكأنه أراد إخراج مريم من هذا التفضيل لأنها لم تركب بهيمة قط . فلا يكون فيه تفضيل نساء قريش عليها ، ولا يشك أن لمريم فضلا وأنها أفضل من جميع نساء قريش إن ثبت أصابته . من أكثرهن إلام تكن نبيه ، وقد تقدم بيان ذلك في المناقب في حديث « خير نساء مريم » خير نساء خديجة ، وأن مضاهها أن كل واحدة منهما خير نساء الأرض في صهرها ، ويحتمل أن يحتاج في آخر مريم من هذا التفضيل الى الاستنباط من قوله « ركبهن الإبل » ، لأن تفضيل الجملة لا يستلزم ثبوت كل فرد فردهما . فإن قوله « ركبهن الإبل » ، إشارة الى العرب الذين يكثرون ركوب الإبل ، وقد عرف أن العرب خير من غيرهم مطلقا في الجملة فيستفاد منه تفضيلهن مطلقا على نساء غيرهن مطلقا ، ويمكن أن يقال أيضا : إن الظاهر أن الحديث - يتيق في معرض الترغيب في زكاح قرشيات ، فليس فيه التعرض لمريم ولا لغيرها من انقضى زمن . قوله (صالح نساء قريش) كذا لاكثر بالافراد ، وفي رواية غير الكشميين « صالح ، بضم أوله وتشديد اللام بصيغة الجمع ، وسيأتي في أواخر التفقات من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « نساء قريش » ، وأطلق محمول على المقيد . فالحكم له بالخيرية الصالحات من نساء قريش لا على العموم ، والمراد بالصلاح هنا صلاح الدين ، وحسن المخالطة مع الزوج ونحو ذلك . قوله (أحناه) يمكن أن يكون المهمة بعدها نون : أكثره شفقة ، والعناية على ولدها هي التي تقوم عليهم في حال يتهم فلا تزوج ، فإن تزوجت فليست بجانية قاله الهروي ، وجاء الضمير مذكرا وكان القياس أحضان ، وكأنه ذكر باعتبار اللفظ والجنس أو الشخص أو الإنسان ، وجاء نحو ذلك في حديث أسد كان النبي ﷺ أحسن الناس وجها وأحسن خلقا ، بالافراد في الثاني وحديث ابن عباس في قول أن سفيان عنده أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بالافراد في الثاني أيضا ، قال أبو حاتم السجستاني : لا يكادون يتكلمون به إلا مفردا . قوله (على ولده) في رواية الكشميين « دلي ولد » بلا ضمير وهو أوجه ، ووقع في رواية مسلم « على يقيم » وفي أخرى « على طفل » ، والتعديد بالبنين والصغر يحتمل أن يكون معتبرا من ذكر بعض أفراد العموم ، لأن صفة العنوة على الولد ثابتة لها ، لكن ذكرت العالتان لكونهما أظهر في ذلك قوله (وأرحاه على زوج) أي أحفظ وأصون لاله بالأمانة فيه والصيانة له وترك التبذير في الانفاق . قوله (في

ذات يده ، أى فى ماله المضاف اليه ، ومنه قولهم فلان قليل ذات اليد أى قليل المال ، وفى الحديث الحق على نكاح الأشراف خصوصاً القرشيات ، ومقتضاه أنه كلما كان لديها أعلى نأكد الاستحباب . ويؤخذ منه اعتبار الكفاءة فى النسب ، وأن غير القرشيات ليس كفاً لهن ، وفضل الحنو والشفقة وحسن التربية والقيام على الأولاد وحفظ مال الزوج وحسن التدبير فيه . ويؤخذ منه مشروعية اتفاق الزوج على زوجته ، وسيأتى فى أواخر النفقات بيان سبب هذا الحديث

١٣ - باب اتخاذ المرأى ، ومن أعتق جارية ثم تزوجها

٥٠٨٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** صالح بن صالح **حدثنا** حماد بن عيسى **حدثني** أبو بردة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ : **أيما رجل كانت عنده وليدة فاحسن تاديبها ، وأدبها فاحسن تاديبها ، ثم أعتقها وزوجها ، فله أجران . وأيما رجل من أهل الكتاب آمن بربه وآمن بعني ، فله أجران . وأيما علق أدى حتى مواله وحتى ربه ، فله أجران ، قال الشعبي : أخذها بنهر نبي ، قد كان الرجل يرسل فيها دونها إلى المدينة .**

وقال أبو بكر عن أبي حصين عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ : **أعتقها ثم أصدقها** »

٥٠٨٤ - **حدثنا** سعيد بن تليد قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني جرير بن حازم عن أيوب عن

عبد عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ : **« حدثنا سليمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة » لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات : بينا إبراهيم صرا بجبار ومعه سارة . . فذكر الحديث . . فأعطاه هاجر**

قالت : كف الله يد الكافر ، وأخذ مني أجر . قال أبو هريرة : ففك أمكم يابى ماء السماء ،

٥٠٨٥ - **حدثنا** فضيلة **حدثنا** إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال « أقام النبي

ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاثاً بينى عليه بصفية بنت حبي ، فدعوت المسلمين إلى وليته ، فما كان فيها خبز ولا لحم ، أمر بالانطاع فأتى فيها من التمر والاقط والسمن ، فكانت وليته . فقال المسلمون : إحدى أمهات المؤمنين ، أو ما ملكت يمينه ؟ فقالوا : إن حببها ففى من أمهات المؤمنين ، وإن لم يحببها ففى ما ملكت يمينه . فلما رمل وطى لها خلفه ومد الحجاب بينها وبين الناس ،

قوله (باب اتخاذ المرأى) جمع سرية بضم السين وكسر الراء الثقيلة ثم تحنانية ثقيلة وقد نكح الحين أيضاً جميع بذلك لأنها مفتقة من السرور ، وأصله من السر وهو من أسماء الجماع ، ويقال له الاستسرار أيضاً ، أو المطلق عليها ذلك لأنها فى الغالب يكتم أمرها عن الوجوه . والمراد بالاتخاذ الاقتناء ، وقد ورد الأمر بذلك صريحاً

في حديث أبي الدرداء مرفوعاً عليكم بالسراي فانهم مباركات الارحام ، أخرجه الطبراني وإسناده واه . ولاحظ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً : انكحوا أمهات الاولاد فانى أباهى بكم يوم القيامة ، وإسناده أصح من الأول . لكنه ليس بصريح في الترسى . قوله (ومن أعتق حجازية ثم تزوجها) عطف هذا الحكم على الاقتناء لأنه قد يقع بعد الترسى وقبلة ، وأول أحاديث الباب منطبق على هذا الشق الثانى . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبى موسى ، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم . وقوله في هذه الطريق : أيما رجل كانت عنده وليدة ، أى أمه ، وأصلها ماولد من الإمام في ملكه الرجل ، ثم أطلق ذلك على كل أمة . قوله (غله أجران) ذكر من يحصل لهم تضعيف الأجر مرتين ثلاثة أصناف : متزوج الأمة بعد عتقها ، ومؤمن أهل الكتاب ، وقد تقدم البحث فيه في كتاب العلم ، والمملوك الذى يؤدى حق الله وحق مواليه وقد تقدم في العتق . ووقع في حديث أبى أمامة رفعه عند الطبراني : أربعة يؤتون أجرهم مرتين ، فذكر الثلاثة كالذى هنا وزاد أزواج النبي ﷺ . وتقدم في التفسير حديث الماهر بالقرآن ، والذى يقرأ وهو عليه شاق ، وحديث زينب امرأة ابن مسعود التى تصلى على قريبها لها أجران أجر الصدقة وأجر الصلة ، وقد تقدم في الزكاة . وحديث عمرو بن العاص في الحاكم إذا أصاب له أجران وسيأتى في الأحكام ، وحديث جرير : من سقى حنة ، وحديث أبى هريرة : من دعا إلى هدى ، وحديث أبى مسعود : من دل على خير ، والثلاثة بمعنى . ومن ذلك حديث أبى سعيد في الذى تيمم ثم وجد الماء فأعاد الصلاة ، فقال له النبي ﷺ : لك الأجر مرتين ، أخرجه أبو داود . وقد يحصل مزيد التبع أكثر من ذلك . وكل هذا دان على أن لا مفهوم للمعد المذكور في حديث أبى موسى . وفيه دليل على مزيد فضل من أعتق أمته ثم تزوجها سواء أعتقها ابتداءً لله أو لسبب . وقد بالغ قوم فكرهوه فكأنهم لم ييلزم الخبر ، فن ذلك ما وقع في رواية عثيم بن صالح بن صالح الزاوى المذكور وفيه قال : رأيت رجلاً من أهل خراسان سأل الشعبي فقال : إن من قبلنا من أهل خراسان يقولون في الرجل إذا أعتق أمته ثم تزوجها فهو كالراكب بدنته . فقال الشعبي : فذكر هذا الحديث . وأخرج الطبراني بإسناد رجاله نقات عن ابن مسعود أنه كان يقول ذلك ، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله : وعند ابن أبى شيبة بإسناد صحيح عن انس أنه سئل عنه فقال : إذا أعتق أمته فله فلا يعود فيها ، ومن طريق سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي أنهما كرها ذلك . وأخرج أيضاً من طريق عطاء والحسن أنهما كانا لا يريان بذلك بأساً . قوله (وقال أبو بكر) هو ابن عياش بنحانية وآخره معجمة ، وأبو حصين هو عثمان بن عاصم (عن أبى بردة) هو ابن أبى موسى . وهذا الإسناد مسلسل بالكوفيين وبالكنى . قوله (عن أبيه عن النبي ﷺ) أعتقها ثم أصدقها) كأنه أشار بهذه الرواية إلى أن المراد بالتزويج في الرواية الأخرى أن يقع بهجر جديد سوى العتق ، لا كما وقع في قصة صفية كما سيأتى في الباب الذى بعده ، فأفادت هذه الطريق ثبوت الصداق ، فإنه لم يقع النصريح به في الطريق الأولى بل ظاهرها أن يكون العتق نفس المهر . وقد وصل طريق أبى بكر بن عياش هذه أبو داود الطيالسى في مسنده عنه فقال : حدثنا أبو بكر الخياط ، فذكره بإسناده بلفظه : إذا أعتق الرجل أمته ثم أمهرها مهرًا جديدًا كان له أجران ، وكان أبى بكر كان يتعاقب الخباطة في وقت ، وهو أحد الحفاظ المشهورين في الحديث ، والقراء المذكورين في القراءة ، وأحد الرواة عن عاصم وله اختيار . وقد احتج به البخارى ووصله من طريقه أيضاً الحسن بن سفيان وأبو بكر البزار في مسندهما عنه ، وأخرجه الاسماعيلي عن الحسن

ولفظه عنده « ثم تزوجها بمهر جديد ، وكذا أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده عن أبي بكر هذا اللفظ ، ولم يقع لابن حزم إلا من رواية الحماني فضعف هذه الرواية به ولم يصب . وذكر أبو نعيم أن أبا بكر تفرد بها عن أبي حصين ، وذكر الإسماعيل أن فيه اضطرابا على أبي بكر بن عياش ، كأنه عن في سياق المتن لا في الاسناد ، وليس ذلك الاختلاف اضطرابا لأنه يرجع الى معنى واحد وهو ذكر المهر ، واستدل به على أن عتق الأمة لا يكون نفس الصداق ، ولا دلالة فيه ، بل هو شرط لما يترتب عليه الأجران المذكوران ، وليس قيذا في الجواز . (تتبعه) وقع في رواية أبي زيد المروزي « عن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى ، والصواب ما عند الجماعة ، « عن أبيه أبي موسى ، بحذف عن التي قبل أبي موسى . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا سعيد بن نريد) بفتح المشاة وكسر اللام الخفيفة وسكون التحتانية بعدها مهملة ، مصرى مشهور ، وكذا شيخه ، وبقية الاسناد إلى أبي هريرة من أهل البصرة ، ومحمد هو ابن سيرين . وفوله في الرواية الثانية ، عن أيوب عن محمد ، كذا للاكثر ، ووقع لأبي ذر بدله « عن مجاهد ، وهو خطأ ، وقد تقدم في أحاديث الانبياء ، « عن محمد بن محبوب عن حماد بن زيد ، على الصواب لكنه ساقه هناك موقوفا ، واختلف هنا الرواة : فوقع في رواية كريمة والذي موقوفا أيضا ، ولغيرهما مرفوعا ، وقد أخرجه الإسماعيل عن طريق سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه موقوفا . وكذا ذكر أبو نعيم أنه وقع هنا للبخاري موقوفا ، وبذلك جزم الحميدي ، وأظنه الصواب في رواية حماد عن أيوب ، وأن ذلك هو السر في إيراد رواية جرير بن حازم مع كونها نازلة ، ولكن الحديث في الأصل ثابت الرفع ، لسكن ابن سيرين كان يقف كثيرا من حديثه تخفيفا . وأغرب المزي فزاد رواية حماد هذه هنا إلى رواية ابن ربيع عن الثوري ، وغفل عن ثبوتها في رواية أبي ذر والاصلي وغيرهما من الرواة من طريق الثوري حتى في رواية أبي الوقت ، وهي ثابتة أيضا في رواية النسفي ، فما أدري ماوجه تخصيص ذلك برواية ابن ربيع . قوله « لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات الحديث) ساقه مختصرا هنا ، وقد تقدم شرحه مستوفى في ترجمة إبراهيم من أحاديث الانبياء ، قال ابن المنير : مطابقة حديث جابر للرجة أنها كانت مملوكة ، وقد صح أن إبراهيم أولها بعد أن ملكها فهي سرية . قلت : ان أراد أن ذلك وقع صريحا في الصحيح فليس بصحيح ، وإنما الذي في الصحيح أن سارة ملكتها وأن إبراهيم أولها إسماعيل ، وكونه ما كان بالذي يستولد أمة امرأته إلا بذلك مأخوذه من خارج الحديث غير الذي في الصحيح ، وقد ساقه أبو يعلى في مسنده من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره « فاستوهبها إبراهيم من سارة ، فوهبتها له ، ووقع في حديث حارثة بن مضرب عن هل عند الفاكهي « ان إبراهيم استوهب جابر من سارة فوهبتها له وشرطت عليه أن لا يسرها فالتزم ذلك ، ثم غارت منها فكان ذلك السبب في تحويلها مع ابنها الى مكة ، وقد تقدم شيء من ذلك في أحاديث الانبياء . الحديث الثالث حديث أنس قال « أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاثا) الحديث ، وفيه (فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين ، أو ما ملكت بمين) ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم « فقال الناس : لا ندري أنزوجها أم أنحفها أم ولد ، وشاهد الترجمة منه تردد الصحابة في صفية هل هي زوجة أو سرية فبما بقي أحد ركني الترجمة ، قال بعض الشراح : دل تردد الصحابة في صفية هل هي زوجة أو سرية على أن عتقها لم يكن نفس الصداق ، كذا قال : وهو متعقب بأن الفرد إنما كان في أول الحال ثم ظهر بعد ذلك أنها زوجة ، وليس فيه دلالة لما ذكر . واستدل به على صحة النكاح بينهم

شهود لأنه لو حضر في تزويج صفة شهيد لما خفى عن الصحابة حتى يترددوا ، ولا دلالة فيه أيضا لاحتمال أن الذين حضروا التزويج غير الذين ترددوا ، ودلى تسليم أن يسكن الجميع ترددوا فذلك مذكور من خصائصه عليه السلام أنه يتزوج بلا ولي ولا شهود كما وقع في قصة زينب بنت جحش ، وقد سبق شرح أول الحديث في سورة خير من كتاب المغازي ، ويأتى ما يتعلق بالعق في الذي بعده

١٣ - باب من جعل عتيق الأمة صداقا

٥٨٩ = حديث كُتِبَ بن سعيد حدثنا حماد عن ثابت وشبيب بن الحنظلية عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عتيق عتيق صفة ، وجعل عتيقها صداقا

قوله (باب من جعل عتيق الأمة صداقا) كذا أورده غير ملزم بالحكم ، وقد أخذ بظاهره من التقدم سيد بن المسيب وإبراهيم وطارس والزهرى ، ومن أقام الأمصار الثورى وأبو يوسف وأحمد وإسحق ، قالوا إذا عتيق أمته على أن يجعل عتيقها صداقا صح المقدم والعتق والمهر على ظاهر الحديث . وأجاب الباقر عن ظاهر الحديث بأجوبة أقرها إلى لفظ الحديث أنه اعتقها بشرط أن يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت مطرقة فتزوجها بها . ويؤيده قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب : سمعت أسبا قال : سبى النبي صلى الله عليه وسلم صفة فأعتقها وتزوجها . فقال ثابت : ما أصدقاها قال نفسها ، فأعتقها هكذا أخرجه المصنف في المغازي . وفي رواية حماد عن ثابت وعبد العزيز عن أنس في حديث : قال وصارت صفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم تزوجها وجعل عتيقها صداقا ، فقال عبد العزيز لثابت : يا أبا محمد ، أنت سألت أسبا ما أمهرها ؟ قال : أمهرها نفسها . فقبض . فهو ظاهر جدا في أن المجدول مهرها هو نفس العتيق ، فالتأويل الأول لا بأس به ، فإنه لا منافاة بينه وبين القواعد حتى لو كانت القيمة مجعولة ، فإن في صحة المقدم بالشرط المذكور وجها عند الشافعية . وقال آخرون : بل جعل نفس العتيق المهر ، ولكنه من خصائصه ومن جوم بذلك الماوردي . وقال آخرون : قوله : أعتقها وتزوجها ، معناه أعتقها ثم تزوجها . فلما لم يعلم أنه ساق لها صداقا قال أصدقاها نفسها ، أى لم يصدقا شيئا فيها أعلم ، ولم ينف أصل الصداق ، ومن ثم قال أبو الطيب الطبري من الشافعية وابن المربوط من المالكية ومن تبعهما : أنه قول أنس ، قاله ظنا من قبل نفسه ولم يرفضه . وربما تأيد ذلك عندهم بما أخرجه البيهقي من حديث أمية - ويقال أمية الله - بنت زينة عن أمها : أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفة وخطبها وتزوجها وأمهرها زينة ، وكان اتى بها مسبية من قريظة والنضير ، وهذا لا يقوم به حجة لضعف إسناده ، وبما رخصه ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفة نفسها قالت : أعتقني النبي صلى الله عليه وسلم وجعل عتيق صداقا ، وهذا موافق لحديث أنس ، وفيه رد على من قال إن أسبا قال ذلك بناء على ما ظنه . وقد خالف هذا الحديث أيضا ما عليه كافة أهل السير أن صفة من سبى خير . ويعتدل أن يكون أعتقها بشرط أن يتكفها بنهر مهر فلزمها الوفاء بذلك ، وهذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره . وقيل يحتمل أنه أعتقها بنهر عوض وتزوجها بنهر مهر في الحال ولا في المسأل ، قال ابن الصلاح : معناه أن العتيق يحل محل الصداق وإن لم يكن صداقا ، قال : وهذا كقولهم : الجود زاد من لا زاد له ، قال : وهذا الوجه أصح الأوجه وأقربها إلى لفظ الحديث ، ونبه النووي في الروضة . ومن المستغربات قول الترمذي بعد أن أخرج الحديث : وهو قول الهانئ وأحمد وإسحق .

قال : وكره بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقها حتى يجعل لها مهورا سوى العتق ، والقول الأول أصح . وكذا قل ابن حزم عن الشافعي . والمعروف عند الشافعية أن ذلك لا يصح ، أسكن لعل مراد من قلله عنه صورة الاحتمال الأول ، ولا سيما نص الشافعي على أن من أعتق أمته على أن يتزوجها فقبلت عتقت ولم يلزمها أن تزوج به ، لكن يلزمها له قيمتها ، لأنه لم يرض بعتقها بحانا فصار كذا اثر الشروط الفاسدة ، فإن رضيت وتزوجته على مهر يتفقان عليه كان لها ذلك المسمى وعليها له قيمتها . فإن اتحدا تفاسا . ومن قال بقول أحد من الشافعية ابن حبان صرح بذلك في صحيحه ، قال ابن دقيق العيد : الظاهر مع أحد ومن وافقه ، والقياس مع الآخرين ، فيتردد الحال بين ظن نشأ عن قياس وبين ظن نشأ عن ظاهر الخبر مع ما تحتمله الواقعة من الخصوصية ، وهي وإن كانت على خلاف الأصل أسكن بتقوى ذلك بكثرة خصائص النبي ﷺ في النكاح ، وخصوصا خصوصيته بتزويج الزاهدة من قوله تعالى (وإسراء مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي) الآية . ومن جزم بأن ذلك كان من الخصائص يحيى بن أكرم فيما أخرجه البيهقي قال : وكذا نقله المازني عن الشافعي . قال : وموضع الخصوصية أنه أعتقها مطلقا وتزوجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود ، وهذا بخلاف غيره . وقد أخرج عبد الرزاق جواز ذلك عن علي وجماعة من التابعين . ومن طريق إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يمتق أمته ثم يتزوجها ، ولا يرون بأسا أن يجعل عتقها صداقها . وقال القرطبي : منع من ذلك مالك وأبو حنيفة لاستحالة ، وتقرر استحالة بوجوبين : أحدهما أن عتقها على نفسها إما أن يقع قبل عتقها وهو محال لتناقض الحكيين الحرية والرق ، فإن الحرية حكمها الاستقلال والرق ضده ، وأما بعد العتق فلزوال حكم الجبر عنها بالعتق ، فيجوز أن لا ترضى وحينئذ لا تنكح إلا برضاها . الوجه الثاني أنا إذا جعلنا العتق صداقا فاما أن يتردد العتق حالة الرق وهو محال لتناقضهما ، أو حالة الحرية فيلزم أسبقيته على العقد ، فيلزم وجود العتق حالة فرض عدمه وهو محال ، لأن الصداق لا بد أن يتقدم تقررده على الزوج إما نصا وإما حكما حتى تملك الزوجة طلبه . فإن اعتلوا بنكاح التفويض فقد تحوزنا عنه بقولنا حكما ، قائما وإن لم يتعين لها حالة العقد شيء . لكنهما تملك المطالبة فثبت أنه يثبت لها حالة العقد شيء . تطالب به الزوج ، ولا يتأتى مثل ذلك في العتق فاستحال أن يكون صداقا . ونعقب ما ادعاه من الاستحالة بجواز تعليق الصداق على شرط إذا وجد استحقته المرأة كأن يقول تزوجتك على ما سيستحق لي عند فلان وهو كذا . فإذا حل المال الذي وقع العقد عليه استحقته . وقد أخرج الطحاوي من طريق نافع عن ابن عمر في قصة جويرية بنت الحارث د أن النبي ﷺ جعل عتقها صداقها ، وهو مما يتأيد به حديث انس ، أسكن أخرج أبو داود من طريق عروة عن عائشة في قصة جويرية د أن النبي ﷺ قال لها لما جاءت تستعين به في كتابتها : هل لك أن أفضى عنك كتابتك وأزوجك ؟ قالت : قد فعلت ، وقد استشكله ابن حزم بأنه يلزم منه إن كان أدى عنها كتابتها أن يصير ولاؤها مسكاتها . وأجيب بأنه ليس في الحديث التصریح بذلك ، لأن معنى قولها د قد فعلت ، رضيت ، فيحتمل أن يكون ﷺ هو من ثابت بن قبس عنها فصار له فأعتقها وتزوجها كما صنع في قصة صفية ، أو يكون ثابت لما بلغته رغبة النبي ﷺ وهبها له ، وفي الحديث : للسيد تزويج أمته إذا أعتقها من نفسه ولا يحتاج الى ولي ولا حاكم . وفيه اختلاف يأتي في د باب إذا كان الولي هو الخاطب ، بعد نيف وعشرين بابا . قال ابن الجوزي : فإن قيل ثواب العتق عظيم ، فكيف فوته حيث جعله مهورا ؟ وكان يمكن جعل المهر غيره . فالجواب أن صفية بنت ملك ، ومثلها لا يقع إلا بالمهر الكثير ،

ولم يكن عنده عليه السلام إذ ذاك ما يرضيه به ، ولم ير أن يقتصر ، لجعل صداقها لنفسها ، وذلك عندها أشرف من المال الكثير

١٤ - باب تزويج المفسر ، لقوله تعالى : ﴿لَنْ يَكُونُوا فُقَرَاءُ يُفْنِمُهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾

٥٠٨٧ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله جئتُ أهبُّ لك نفسى . قال فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصدَّه فنظر فيها وصوبه ، ثم طأطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه ، فلما رأت المرأة أنه لم يتغنَّ فيها شيئاً جلست . فقام رجل من أصحابه فقال : يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوّجنيها . فقال : وهل عندك من شئ ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، فقال اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً ، فذهب ، ثم رجع فقال : لا والله ما وجدت شيئاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انظر ولو خاتماً من حديد . فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ولا خاتماً من حديد ، ولكن هذا لآزارى - قال سهل ما لم رداه فلما نصفه - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مانعٌ بازارك ، إن لم يستعْ لم يكن عليها منه شئ ، وإن لم يستعْ لم يكن عليك منه شئ . فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام ، فرآه رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤكياً فأمر به فدعى ، فلما جاء قال : ماذا معك من القرآن ؟ قال : معى سورة كذا وسورة كذا - صددها - فقال : تقرأون من ظهر قلبك ؟ قال : نعم . قال : اذهب فقد مكثتكم بما معكم من القرآن ،

قوله (باب تزويج المفسر) تقدم في أوائل كتاب النكاح . باب تزويج المفسر الذى معه القرآن والاسلام ، وهذه الترجمة اخص من تلك ، وعلق هناك حديث سهل الذى أورده في هذا الباب مبسوطاً ، وسيأتى شرحه بعد ثلاثين باباً . قوله (لقوله تعالى ﴿لَنْ يَكُونُوا فُقَرَاءُ يُفْنِمُهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾) هو تعليل لحكم الترجمة ، ومحصله أن الفقر في الحال لا يمنع التزويج ، لاحتمال حصول المال في المال ، والله أعلم

١٥ - باب الأكفاء في الدين

وقوله : ﴿وهو الذى خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً . وكان ربك قديراً﴾

٥٠٨٨ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس - وكان ممن شهد بدرًا مع النبي صلى الله عليه وسلم - تبنى سالمًا وأنكحه بنت أخيه هند بنت الوليد بن حبة بن ربيعة ، وهو مولى لأمراء من الأنصار ، كما تبنى النبي صلى الله عليه وسلم زيداً . وكان من تبنى رجلاً في الجاهلية دعاه الناس إليه وورث من ميراثه ، حتى أنزله الله تعالى ادعؤهم لأبائهم - إلى قوله -

وَمَوَالِكُمْ) فَرُدُّوْا إِلَى آبَائِهِمْ، فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ أَبٌ كَانَ مَوْلَى وَأَخًا فِي الدِّينِ. فَجَاءَتْ سَمَةُ بِنْتُ سُهَيْلِ بْنِ مَرْوٍ الْقُرَشِيِّ نِسْمَ الْعَامِرِيِّ - وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي مُخَذِّمَةَ بْنِ عُتْبَةَ - النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَهُمَا، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ مَا قَدْ عَلِمْتُ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ

٥٠٨٨ - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى صُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ لَهَا: أَمَلِكِ أَرَدْتَ الْحِجَّ، قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً، فَقَالَ لَهَا: حَبِّبِي وَاشْتَرِ عَلَيَّ، قَوْلِي: اللَّهُمَّ تَحِلِّيْ حَيْثُ حَبَبْتَنِي. وَكَانَتْ نَحْتُ الْمَقْدَارَ بْنَ الْأَسْوَدِ»

٥٠٩٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «نُسَكِّحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَجَاهِهَا، وَلِدِينِهَا، قَاظَفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ بِذَلِكَ»

٥٠٩١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَزة حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَمِيعٍ قَالَ «مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟ قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ يُنْكَحَ وَإِنْ شَتَعَ أَنْ يُشْتَعَ وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ قَالَ ثُمَّ سَكَتَ. فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ قُرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟ قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ وَإِنْ شَتَعَ أَنْ لَا يُشْتَعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْتَمَعَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِثْلِهِ الْأَرْضِ. مِثْلَ هَذَا»

[الحديث ٥٠٩١ - طرأه في ٦٤٤٧]

قَوْلُهُ (بَابُ الْإِكْفَاءِ فِي الدِّينِ) جَمَعَ كَفَاءً بضم أوله وسكون الفاء بعدها همزة: المثل والنظير. واعتبار الكفافة في الدين متفق عليه، فلأنحل المسئلة لكافر أصلاً. قَوْلُهُ (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا لِمَجْلِهِ نَسَبًا وَصَهْرًا الْآيَةَ) قَالَ الْفَرَاءُ النَّسَبُ مِنَ لَا يَحِلُّ نِكَاحُهُ، وَالصَّهْرُ مَنْ يَحِلُّ نِكَاحُهُ. فَكَانَ الْمَصْرَفُ لِمَا رَأَى الْحَصْرَ وَقَعَ بِالْقِسْمَيْنِ صَلَاحُ التَّنْكِحِ بِالْعَمُومِ لَوْجُودُ الصَّلَاحِيَةِ إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى اعْتِبَارِهِ وَهُوَ اسْتِثْنَاءُ الْكَافِرِ، وَقَدْ جُوزَ بِأَنْ اعْتِبَارَ الْكُفْرَافَةُ بِمَحْصِنٍ بِالَّذِينَ مَالِكٌ، وَقُلَّ مِنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَمِنْ التَّابِعِينَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْدِينَ وَهَرَمٍ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. وَاعْتَبَرَ الْكُفْرَافَةُ فِي النَّسَبِ الْجَاهِلِيِّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: قَرِيشٌ أَكْفَاءُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وَالْعَرَبُ كَذَلِكَ، وَابْنُ أَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ كَفَاءٌ لِقَرِيشٍ كَمَا لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِ الْعَرَبِ كَفَاءً لِلْعَرَبِ. وَهُوَ وَجْهٌ لِلشَّافِعِيِّ. وَالصَّحِيحُ أَقْدِيمُ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمَطْلَبُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَمِنْ عَدَائِهِمْ وَلَا أَكْفَاءُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِذَا نَكَحَ الْمَوْلَى الْعَرَبِيَّةَ بَفَسَخَ النِّسَاحَ، وَبِهِ قَالَ أَحَدٌ فِي رِوَايَةٍ. وَتَوَسَّطَ الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: لَيْسَ نِكَاحٌ غَيْرُ الْإِكْفَاءِ حَرَامًا فَأَرَادَ بِهِ النِّكَاحَ، وَلَمَّا هُوَ تَقْصِيرُ بِالْمَرْأَةِ وَالْأَوْلِيَاءِ، فَإِذَا رَضُوا صَحَّ وَيَكُونُ حَقًّا لَمْ تَرْكُوهُ، فَلَوْ رَضُوا إِلَّا وَاحِدًا فَلَمْ يَفْسَخْهُ.

وذكر أن المعنى في اشتراط الولاية في النكاح كيلا تضيع المرأة نفسها في غير كفه انتهى . ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب حديث ، وأما ما أخرجه الزار من حديث معاذ رفعه والعرب بعضهم أكفاء بعض ، والموالي بعضهم أكفاء بعض ، فإسناده ضيف . واحتج البيهقي بحديث وأئمة مرفوعا ، أن الله اصطفى بني كنانة من بني إسماعيل ، الحديث وهو صحيح أخرجه مسلم ، لكن في الاحتجاج به لذلك نظر ، لكن ضم بعضهم إليه حديث وقدموا فريشا ولا تقدموها ، وقال ابن المنذر عن البويطي أن الشافعي قال : الكفاءة في الدين ، وهو كذلك في مختصر البويطي ، قال الرافعي : وهو خلاف مشهور . ونقل الأبري عن الربيع أن رجلا سأل الشافعي عنه فقال : أنا عوفي لا تسألني عن هذا . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث عائشة ، قوله (أن أباحديفة) اسمه مهشم على المشهور وقيل هاشم وقيل غير ذلك . وهو خال معاوية بن أبي سفيان . قوله (تبنى) بفتح المشاة والموحدة وتشديد النون بعدها ألف أى اتخذها ولدا ، وسالم هو ابن معقل مولى أبي حديفة ، ولم يكن مولاه وإنما كان يلازمه ، بل كان من خلفائه كما وقع في رواية لمسلم ، وكان استمهاده أبى حديفة وسالم جميعا يوم الأيامة في خلافة أبي بكر . قوله (وأنكحه) أى زوجه (هذا) كذا في هذه الرواية ، ووقع عند مالك دفاطة ، ففعل لها اسمين ، والواليد ابن حبة أحد من قتل بيدركافرا ، وقوله و بنت أخيه ، بفتح الهمة وكسر المعجمة ثم تحمائية هو الصحيح ، وحكى ابن التين أن في بعض الروايات بضم الهمة وسكون الحاء ثم هناة وهو غلط . قوله (وهو مولى امرأة من الانصار) تقدم بيان اسمها في غزوة بدر . قوله (كما تبنى النبي ﷺ زيدا) أى ابن حارثة ، وقد تقدم خبره بذلك في تفسير سورة الاحزاب . قوله (فمن لم يعلم له أب) بضم أول يعلم وفتح اللام على البناء للجھول . قوله (كان مولى وأما في الدين) لعل في هذا إشارة الى قولهم مولى أبى حديفة ، وإن سالما لما نزلت (ادعوم لآبائهم) كان ممن لا يعلم له أب فقيل له مولى أبى حديفة . قوله (أنا كذا نرى) بفتح النون أى نعتقد . قوله (سالما ولدا) زاد البرقاني من طريق أبي أيمن شيخ البخارى فيه وأبو داود من رواية يونس عن الزهري : فكان يأوى معى ومع أبى حديفة في بيت واحد فبراني فضلا ، وفضلا بضم الفاء والمعجمة أى متبذلة في نياح المهنة ، يقال تفضلت المرأة إذا طست ذلك ، هذا قوله الخطابي وتبعه ابن الأثير وزاد وكانت في ثوب واحد ، وقال ابن عبد البر : قال الخليل رجل فضل مترشح في ثوب واحد يخالف بين طرفيه ، قال : فعلى هذا فمضى الحديث أنه كان يدخل عليها وهي منكشفة بعضها . وعن ابن وهب : فضل مكشوفة الرأس والصدر ، وقيل الفضل الذى عليه ثوب واحد ولا إزار تحته . وقال صاحب الصحاح : تفضلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كقميص لا كين له . قوله (وقد أنزل الله فيه ما قد طلعت) أى الآية التى سافها قبل وهي (ادعوم لآبائهم) وقوله (وما جعل ادعياءكم أبناءكم) . قوله (فذكر الحديث) ساق بقية البرقاني وأبو داود فكيف ترى ؟ فقال رسول الله ﷺ أرضعني ، فأرضعته خمس وضعت فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة ، فبذلك كانت عائشة تأمر بنات إخوتها وبنات أخواتها أن يرضعن من أحببت عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيرا خمس وضعت ثم يدخل عليها ، وأبى أم سلمة وسائر أزواج النبي ﷺ أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحدا من الناس حتى يرضع في المهد ، وقلن لعائشة : والله ما ندرى لعلها رخصة من رسول الله ﷺ لسالم دون الناس . ووقع عند الإسماعيلي من طريق فياض بن زهير عن أبي أيمن فيه مع عمرو أبو عائذ الله بن ربيعة ومع عائشة أم سلمة وقال في آخره : لم يذكرهما البخارى في إسناده . قلت : وقد أخرجه

النسائي عن عمران بن بكار عن أبي اليمان مختصرا كرواية البخاري وأخرجه البخاري في غزوة بدر من طريق عقيل عن الزهري كذلك واختصر المتن أيضا ، وأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن الزهري فقال : عن عروة وابن عبد الله بن أبي ربيعة كلاهما عن عائشة وأم سلمة ، وأخرجه أبو داود من طريق يونس كما ترى ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر ، والنسائي من طريق جعفر بن ربيعة ، والذهلي من طريق ابن أخي الزهري كاهم عن الزهري كما قال عقيل . وكذا أخرجه مالك وابن إسحق عن الزهري ، لكنه عند أكثر الرواة عن مالك مرسل . وخالف الجميع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري فقال : عن عروة وعمره كلاهما عن عائشة ، أخرجه الطبراني . قال الذهلي في الزهريات ، هذه الروايات كلها عندنا محفوظة إلا رواية ابن مسافر فانها غير محفوظة ، أي ذكر حمزة في إسناده ، قال : والرجل المذكور مع عروة لا أعرفه إلا أنني أنوهم أنه إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة ، فإن أمه أم كلثوم بنت أبي بكر ، فهو ابن أخت عائشة ، كما أن عروة ابن أختها ، وقد روى عنه الزهري حديثين غير هذا قال : وهو برواية يحيى بن سعيد أشبه حيث قال ابن عبد الله بن أبي ربيعة فأنسبه لجدّه ، وأما قول شعيب أبو حازم أنه فهو مجهول . قلت : لعلمنا كنية إبراهيم المذكور ، وقد نقل المزي في التهذيب ، قول الذهلي هذا وأقره ، وخالف في الأطراف ، فقال : أظنه الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة ، يعني عم إبراهيم المذكور . والذي أظن أن قول الذهلي أشبه بالصواب . ثم ظهر لي أنه أبو عبيدة بن عبد الله بن زعمة ، فإن هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريقه من وجه آخر ، فهذا هو المعتمد ، وكأن ما عداه تصحيف والله أعلم . وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق القاسم بن محمد عن محمد بن عمار ، ومن طريق زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة ، فله أصل من حديثها ، ففي رواية للقاسم عنده : جاءت سلمة بنت سهيل بن عمرو فقالت : يا رسول الله إن في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه ، فقال : أرضعيه . فقالت : وكيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ فتبسم رسول الله ﷺ وقال : قد علمت أنه رجل كبير ، وفي لفظ فقالت : إن سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال ، وأنه يدخل علينا ، وإنني أظن أن في نفس أبي حذيفة شيئا من ذلك ، فقال أرضعيه تحرمي عليه . فرجعت إليه فقالت : إنني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة ، وفي بعض طرق حديث زينب قالت أم سلمة لعائشة : أنه يدخل عليك الغلام الذي ما أحب أن يدخل علي ، فقالت : أما لك في رسول الله ﷺ أسوة ، إن امرأة أبي حذيفة ، فذكرت الحديث مختصرا . وفي رواية : الغلام الذي قد استغنى عن الرضاعة ، وفيها : فقال : أرضعيه . قالت : أنه ذو الحية . فقال : أرضعيه يذهب ما في وجه أبي حذيفة . قالت فوالله ما عرفته في وجه أبي حذيفة ، وفي لفظ عن أم سلمة : أبي سائر أذراج النبي ﷺ أن يدخلني عليهن أحدا بتلك الرضاعة ، رقلن لعائشة : والله ما نرى هذا إلا رخصة لسالم ، فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة ولا رائينا ، قلت : وهذا العموم مخصوص بغير حفصة كما سيأتي في أبواب الرضاع ، ونذكر هناك حكم هذه المسألة أعني إرضاع الكبير إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي ﷺ في الاشتراط في الحج وقد تقدم البحث فيه في أبواب المحصر من كتاب الحج وقوله في هذا الحديث : ما أجدني ، أي ما أجد نفسي ، واتحاد الفاعل والمفعول مع كونهما ضميرين لشيء واحد من خصائص أفعال القلوب . وفي الحديث جواز النكاح في درج الكلام بغير قصد . وفيه أن المرأة لا يجب عليها أن تستأمر زوجها في حج الفرض ، كذا قيل ، ولا يلزم من كونه لا يجوز له منها أن يسقط عنها استئذانه . قوله في

آخره (وكانت تحت المقداد بن الاسود) ظاهر سياقه أنه من كلام عائدة ، ويحتمل أنه من كلام عروة ، وهذا القدر هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب ، فإن المقداد وهو ابن عمرو الكندي نسب الى الاسود بن عبد يغوث الزمري لكونه تبناه ، فكان من حلفاء قريش ، وتزوج ضباعة وهي هاشمية ، فلولا أن الكفاءة لا تعتبر بالنسب ، لما جاز له أن يتزوجها لأنها فوقه في النسب ، والذي يعتبر الكفاءة في النسب أن يجيب بأنها رضى هي وأولياؤها فستقط حقهم من الكفاءة ، وهو جواب صحيح إن ثبت أصل اعتبار الكفاءة في النسب . الحديث الثالث حديث ابن هريرة ، قوله (تزكج المرأة لأربع) أى لأجل أربع قوله (لمالها ولحسبها) بفتح المهملةين ثم موحدة أى شرفها ، والحسب فى الأصل الشرف بالأباء وبالآقارب ، مأخوذ من الحساب ، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا منافعهم ومآثر آبائهم وقومهم وحسبوا فيحكم لمن زاد عدده على غيره . وقيل المراد بالحسب هنا الفعالة الحسنة . وقيل المال وهو مردود لذكر المال قبله وذكره معطوفا عليه . وقد وقع فى مرسل يحيى بن جعدة عند سعيد بن منصور وعلى دينها ومالها وعلى حسبها ونسبها ، وذكر النسب على هذا تأكيد ، ويؤخذ منه أن الشريف الذئب يستحب له أن يتزوج نسيبة إلا إن تعارض نسيبة غير دينة وغير نسيبة دينة فتقدم ذات الدين ، وهكذا فى كل الصفات . وأما قول بعض الشافعية يستحب أن لا تكون المرأة ذات قرابة قريبة فإن كان مستندا الى الخبر فلا أصل له أو الى التجربة وهو أن الغالب أن الولد بين القريبين يكون أحق فهو متجه . وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه ، وإن أحساب أهل الدنيا الذى يذهبون اليه المال ، فيحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له ، فيقوم النسب الشريف لساخيه مقام المال لمن لا نسب له ، ومنه حديث سمرة رفعه ، والحسب المال ، والكرم التقوى ، أخرجه أحمد والترمذى وصححه هو والحاكم ، وهذا الحديث تمسك من اعتبار الكفاءة بالمال وسيأتى فى الباب الذى بعده ، أو أن من شأن أهل الدنيا رفعة من كان كثير المال ولو كان ضيعا ، ورضعة من كان مقل ولو كان ربيع النسب كما هو موجود مشاهد ، فعلى الاحتمال الاول يمكن أن يؤخذ من الحديث اعتبار الكفاءة بالمال كما سيأتى البحث فيه ، لا على الثانى لكونه سين فى الانكار على من بفعل ذلك . وقد أخرج مسلم الحديث من طريق عطاء عن جابر وإيس فيه ذكر الحسب اقتصر على الدين والمال والجمال . قوله (وجمالها) يؤخذ منه استحباب تزوج الجميلة إلا إن تعارض الجميلة الغير دينة والغير جميلة الدينة ، نعم لو تساوتا فى الدين فالجميلة أولى ، ويلتحق بالخشنة الذات الحسنة الصفات ، ومن ذلك أن تكون خفيفة الصداق . قوله (فاطفر بذات الدين) فى حديث جابر . فعليك بذات الدين ، والمعنى أن اللاتق بذى الدين والمروءة أن يكون الدين مطمح نظره فى كل شئ . لا سيما فيما تطول محبته فأمره النبى ﷺ بتحصيل صاحبة الدين الذى هو غاية البغية . وقد وقع فى حديث عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه رفعه لا تزوجوا النساء لحسنهن ففسى حسنهن أن يردن - أى يهلكن - ولا تزوجوهن لأموالهن ففسى أموالهن أن تطفهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولامة سوداء ذات دين أفضل . قوله (تربت يداك) أى لفتا بالتراب وهي كناية عن الفقر وهو خير بمعنى الدعاء ، لكن لا يراد به حقيقته ، وهذا جرم صاحب العمدية . زاد غيره أن صدور ذلك من النبى ﷺ فى حق مسلم لا يستجاب لشرطه ذلك دلى رية ، وحكى ابن العربى أن معناه استغنى ، ورد بأن المعروف أترى إذا استغنى وعرب إذا افتقر ، ووجه بأن الغنى النائم . عن المال تراب لأن جميع ما فى الدنيا تراب ولا يبقى بعده . وقيل معناه ضعف هلك ، وقيل افتقرت من العلم ، وقيل فيه تقدير شرط أى وقع لك ذلك

ان لم يفعل ووجهه ابن العربي ، وقيل معنى اقترعت خابت ، وصحفه بعضهم فقال له بالثناء المثلثة ووجهه بأن معنى تربت
 تفرقت وهو مثل حديث ونهى عن الصلاة اذا صارت الشمس كالانارب ، وهو جمع ثروب وأثرب مثل فلوس
 وأفلس وهي جمع ثرب بفتح أوله وسكون الراء وهو اللحم الرقيق المتفرق الذى يثنى الكرش ، وسباني مؤيد
 لذلك فى كتاب الادب . قال الفرطى : معنى الحديث أن هذه الحصا الأربعة هي التي يرغب في نكاح المرأة لاجلها ،
 فهو خبر عما في الوجود من ذلك لأنه وقع الأمر بذلك بل طاهره لإراحة النكاح لفصل كل من ذلك لكن قصد الدين
 أول ، قال ولا يطن من هذا الحديث أن هذه الأربعة تؤخذ منها الكفاية أى تنحصر فيها ، فإن ذلك لم يقل به أحد
 فيما علمت وإن كانوا اختلفوا في الكفاية ما هي . وقال المهب : في هذا الحديث دليل على أن الزوج الاستمتاع
 بحال الزوجة ، فإن طابت نفسها بذلك حل له وإلا فله من ذلك فربما بذل لها من الصداق . وتعقب بأن هذا التفصيل
 ليس في الحديث . ولم ينحصر قصد نكاح المرأة لأجل مالها في استمتاع الزوج ، بل قد يقصد تزويج ذات الثمن لما
 صاء بمصداق له منها من ولد فيمرد اليه ذلك المال بطريق الارت إن وفتح ، أو ليكونا تستغنى بمالها عن كثرة
 مطالبته بما يحتاج اليه النساء ونحو ذلك . وأعجب منه استدلال بعض المالكية به على أن للرجل أن يصحر هل امرأته
 في مالها ، قال : لأنه إنما تزوج لأجل المال فلس لما نفوتت عليه ، ولا يخفى وجه الرد عليه والله أعلم . الحديث
 الرابع حديث سهل وهو ابن سعد ، قوله (ابن أبي حازم) في عبد العزيز . قوله (مروجل) لم أفق على اسمه
 قوله (حري) بفتح المهملة وكسر الراء وتثنية النحائية أى حقيق وجدير . قوله (يذفع) يضم أوله وتثنية الفاء
 المفتوحة أى قبل شفاعته . قوله (فروجل من فقراء المسلمين) لم أفق على اسمه : وفي « مسند الزوباني »
 وقد فزع مصر لابن عبد الحكم ، و« مسند الصحابة الذين دخلوا مصر » من طريق أبي سالم الجيثاني عن أبي ذر أنه
 جميل بن سراقه . قوله (فروجل) في رواية الرقاق قال : فسكت النبي ﷺ ثم مروجل . قوله (فقال)
 طريق أخرى تأتي في الرقاق بلفظ : فقال لرجل ضده جالس : ما ذاك في هذا ، وكأنه جمع هنا باعتبار أن
 الجالسين عنده كانوا جماعة لكن المجيب واحد . وقد سمي من المجيبين أبو ذر فيما أخرجه ابن حبان من طريق
 عبد الرحمن بن جبير بن نفيع عن أبيه عنه . قوله (أن لا يسمع) زاد في رواية الرقاق : أن لا يسمع لقوله . قوله
 (هذا) أى الفقير (خير من ملء الأرض مثل هذا) أى الغنى ، وملء بالهمز ويجوز في مثل النصب والجر ،
 قال الكرماني : إن كان الأول كافراً فوجه ظاهر ، وإلا فيكون ذلك معلوما لرسول الله ﷺ بالوحي . قلت : يعرف
 المراد من الطريق الأخرى التي ستأتي في كتاب الرقاق بلفظ : قال رجل من أشرف الناس : هذا واقه حري الخ ،
 لحاصل الجواب أنه أطلق فضيل الفقير المذكور على الغنى المذكور ، ولا يلزم من ذلك تفصيل كل غنى على كل فقير ،
 وقد ترجم عليه المصنف في كتاب الرقاق و فضل المتر ، ويأتي البحث في هذه المسألة هناك إن شاء الله تعالى

١٦ - باب الأكفاء في اللال ، وتزويج القُل المُرّة

٥٠٩٧ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الأيثم عن عمار بن ابن شهاب قال أخبرني مروءة أنه سأل
 عائشة رضي الله عنها (وإن ختم أن لا ينسبطوا في القيتام) قالت : يا ابن أختي هذه البنية تكون في حبر
 ولها ، فذهب في حالها وملا ، ويريد أن ينقص صداقها ، فنبوا عن بكائين ، إلا أن ينسبطوا في إكل

للصّدّاق ، وأسرّوا بنكاح من سواهن . قالت : واستفتى النّاسُ رسولَ الله ﷺ بعد ذلك ، فأَنزَلَ اللهُ تَعَالَى (رَسَتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ - لِي - وَرَغَبُونَ أَنْ تَنْكِحَهُمْ) فَأَنزَلَ اللهُ لَهُمْ أَنَّ النِّبْتَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ وَمَالٍ رَغِبُوا فِي نِكَاحِهَا وَنَسَبُهَا فِي إِكْمَالِ الصّدّاق ، وَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبَةً مِنْهَا فِي قَرِّ الْمَالِ وَالْجَمَالِ تَرَكُوهَا وَأَخْضُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ . قالت : فَمَا يَتْرَكُونَهَا حِينَ يَرْغَبُونَ عَنْهَا فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا ، إِلَّا أَنْ يُقْطِعُوا لَهَا وَيُعْطَوْهَا حَقَّهَا الْأَوْفَى مِنَ الصّدّاقِ »

قوله (باب الاكفاء في المال ، وتزويج المقل المترية) أما اعتبار الكفاءة بالمال فمختلف فيه عند من يشترط تكفاءة ، والأشهر عند الشافعية أنه لا يعتبر ، ونقل صاحب الانصاح ، عن الشافعي أنه قال : الكفاءة في الدين والمال والنسب . وجزم باعتباره أبو الطيب والميموني وجماعة . واعتبره الماوردي في أهل الامصار ، وخص الخلاف بأهل البوادي والقرى المتأخرين بالنسب دون المال . وأما المترية فبضم الميم وسكون المثناة وكسر الراء وفتح التحتانية ميم التي لها ثراء بفتح أوله والمد وهو الفتي ، ويؤخذ ذلك من حديث عائشة الذي في الباب من هجوم التفسير فيه لاستثاله على المترى والمقل من الرجال والمترية والمقلّة من النساء فدل على جواز ذلك ، ولكنه لا يرد على من يشترطه لاحتمال اخضرار رضا المرأة ورضا الأولياء . وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة النساء ، ومعنى من وجه آخر في أوائل النكاح ، واستدل به على أن الولي أن يزوج محجورته من نفسه ، وسيأتي البحث فيه قريباً . وفيه أن للولي حقاً في التزويج لأن الله خاطب الأولياء بذلك ، والله أعلم

١٧ - باب ما يتيقن من شؤم المرأة ، وقوله تعالى (إن من أزواجكم وأولادكم هذؤا لكم)

٥٠٩٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُرَّةَ وَسَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الشُّؤْمُ فِي الْمَرْأَةِ وَالْبَارِ وَالْفَرَسِ » .

٥٠٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهَّالٍ حَدَّثَنَا بَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَسْلُوكِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « ذَكَرُوا الشُّؤْمَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فَفِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ » .

٥٠٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ فِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَسْكَنِ » .

٥٠٩٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عُمَانَ الزُّهْرِيَّ عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَا رَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضُرُّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ » .

قوله (باب ما يتيقن من شؤم المرأة) الشؤم انضم المعجمة بعدها وار ناكنة وقد تهم وهو ضد البين ؛ يقال نهاست بكذا وتبست بكذا . قوله (وقوله تعالى : إن من أزواجكم وأولادكم هذؤا لكم) كأنه يشير إلى اختصاص

الشؤم ببعض النساء دون بعض بما دلت عليه الآية من التبعيض ، وذكر في الباب حديث ابن عمر من وجهين وحديث سهل من وجه آخر وقد تقدم شرحهما مبسوطا في كتاب الجهاد . وقد جاء في بعض الأحاديث ما اعلمه يفهم ذلك وهو ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث سعد مرفوعا ، من سعادة ابن آدم ثلاثة : المرأة الصالحة ، والمسكن الصالح ، والمركب الصالح . ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة : المرأة السوء ، والمسكن السوء ، والمركب السوء . وفي رواية لابن حبان والمركب الهني ، والمسكن الواسع . وفي رواية للحاكم وثلاثة من الشقاء : المرأة تراها فقسووك وتحمل لسانها عليك ، والدابة تكون قاطوا فان ضربتها أنمبتك وإن تركتها لم تلحق أصحابك ، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق . وللطبراني من حديث أسماء وإن من شقاء المرأة في الدنيا سوء الدار والمرأة والدابة ، وفيه سوء الدار ضيق ساحتها وخبت جيرانها ، وسوء الدابة منعها ظهريها وسوء طبعها ، وسوء المرأة عقم رحمها وسوء خلقها . قوله (عن أسامة بن زيد) زاد مسلم من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه مع أسامة سعيد بن زيد ، وقد قال الترمذي لا نعلم أحدا قال فيه ، عن سعيد بن زيد ، غير معتمر بن سليمان . قوله (ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء) قال الشيخ تقي الدين السبكي : في إيراد البخاري هذا الحديث يعقب حديث ابن عمر وسهل بعد ذكر الآية في الترجمة إشارة إلى تخصيص الشؤم بمن تحصل عنها العداوة والفتنة ، لا كما يفهمه بعض الناس من التشاؤم بكعبها أو أن لها تأثيرا في ذلك ، وهو شيء لا يقول به أحد من العلماء ، ومن قال إنها سبب في ذلك فهو جاهل ، وقد أطلق الشارع على من ينسب المطر إلى النوء الكفر فكيف بمن ينسب ما يقع من الشر إلى المرأة بما ليس لها فيه مدخل . وإنما يتفق موافقة قضاء وقدر فتتفرق النفس من ذلك ، فمن وقع له ذلك فلا يضره أن يتركها من غير أن يعتمد نسبة الفعل إليها . قلت : وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الجهاد ، وفي الحديث أن الفتنة بالنساء أشد من الفتنة بغيرهن ، ويشهد له قوله تعالى (زين للناس حب الشهوات من النساء) فطمعن من حب الشهوات ، وبدأ بين قبل بقية الأنواع إشارة إلى أنهن الأصل في ذلك ، ويقع في المشاهدة حب الرجل ولده من امرأته التي هي عنده أكثر من حبه ولده من غيرها ، ومن أمثلة ذلك قصة الزهراء بنت أبي طالب في الحب . وقد قال بعض الحكماء : النساء شركهن وأشر ما فيهن عدم الاستغناء عنهن . ومع أنها ناقصة العقل والدين تحمل الرجل على تعاطي ما فيه نقص العقل والدين كشفه عن طلب أمور الدين وحمله على التهالك على طلب الدنيا وذلك أشد الفساد وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد في أثناء حديثه وناقوا النساء ، فإن أول فتنة في إسرائيل كانت في النساء .

١٨ - باب الحرية تحت العبد

٥٠٩٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت « كانت في بريرة ثلث سنين عتقت كفتيت ، وقال رسول الله ﷺ : الولاء لمن أعتق ، ودخل رسول الله ﷺ وبريرة إلى النار ففرَّبَ الله خبزاً وأدَّهم من آدم البيت فقال : ألم أَرَ للبريرة ؟ فقيل : لعمرك لقد صدَّقني به علي بريرة وأنت لا تأكل الصدقة ، قال : هو عليها صدقة ولنا هدية »

قوله (باب الحرة تحت العبد) أى جواز تزويج العبد الحرة إن رضيت به ، وأورد فيه طرفاً من قصة بريدة حيث خبرت حين عتقت ، وسيأتى شرحه مستوفى فى كتاب الطلاق ، وهو مصير من المصنف إلى أن زوج بريدة حين عتقت كان عبداً ، وسيأتى البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى

١٩ - باب لا يتزوج أكثر من أربع ، أقوله تعالى (مثنى وثلاث ورباع)

وقال على بن الحسين عليهما السلام : يعنى مثنى أو ثلاث أو رباع

وقوله جل ذكره (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) يعنى مثنى أو ثلاث أو رباع

٥٠٩٨ - حدثنا محمد بن أحمد بن عبد الله بن هشام عن أبيه عن عائشة (وإن خِفْتُمْ أن لا تُقسطوا فى البتاع) قالت : هى البتية تكون عند الرجل وهو وليها فيتزوجها على مالها ويُسرى صاحبها ولا يتطلى فى مالها فلو تزوج ما طاب له من النساء سواها مثنى أو ثلاث ورباع

قوله (باب لا يتزوج أكثر من أربع أقوله تعالى : مثنى وثلاث ورباع) أما حكم التزيجة فبالاجماع ، لإقوال من لا يمتد بخلافه من رافضى ونحوه ، وأما اشتراء من الآية فلأن الظاهر منها التخيير بين الأعداد المذكورة بدليل قوله تعالى فى الآية نفسها (فإن خِفْتُمْ أن لا تعدلوا فواحدة) ولأن من قال جاء القوم مثنى وثلاث ورباع أراد أنهم جاءوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، فالمراد تبين حقيقة مجيئهم وأنهم لم يجيئوا جملة ولا فرادى ، وعلى هذا فعنى الآية انكحوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، فالمراد الجميع لا المجموع ، ولو أريد مجموع العدد المذكور لكان قوله مثلاً تسماً أرتقى وأبلغ ، وأيضاً قلت لفظ مثنى ، معدول عن اثنين اثنين كما تقدم تهريره فى تفسير سورة النساء ، فدل إرادته أن المراد التخيير بين الأعداد المذكورة ، واحتجاجهم بأن الوارد للجمع لا يفيد مع وجود القرينة الدالة على عدم الجمع ، وبكونه عليه السلام جمع بين نسع معارض بأمره عليه السلام من أسلم على أكثر من أربع بمفارقة من زاد على الأربع ، وقد وقع ذلك لفيلان بن سلمة وغيره كما خرج فى كتب السنن فدل على خصوصيته عليه السلام بذلك ، وقوله (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) تقدم الكلام عليه فى تفسير فاطر ، وهو ظاهر فى أن المراد به تنويع الأعداد لا أن لكل واحد من الملائكة مجموع العدد المذكور . قوله (وقال على بن الحسين) أى ابن على بن أبى طالب (يعنى مثنى أو ثلاث أو رباع) أراد أن الوارد بمعنى أو ، فهى للتنويع ، أو هى عاطفة على العامل والتقدير فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وأنكحوا ما طاب من النساء ثلاث الخ ، وهذا من أحسن الأدلة فى الرد على الرافضة لكونه من تفسير زين العابدين وهو من أئمتهم الذين يرجعون إلى قولهم وبه يقدرون هضمهم . ثم ساق المصنف طرفاً من حديث عائشة فى تفسير قوله تعالى (وإن خِفْتُمْ أن لا تعدلوا فى البتاع) وقد سبق قبل هذا بباب أمه سياقا من الذى هنا وبالله التوفيق

٢٠ - باب (وأنتما تسكن للآتي أرضاً منكم) ، وبحرّم من الرضاع ما بحرّم من النسب

٥٠٩٩ - حدثنا إسماعيل بن حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حمزة بنت عبد الرحمن « أن عائشة زوج النبى ﷺ أخبرتها أن رسول الله ﷺ كان عندها ، وأنها سمعت صوت رجل يستأذن فى بيت

حفصة ، قالت فقلت : يا رسول الله ، هذا رجلٌ يَسْتَأْذِنُ في بيتك ، فقال النبي ﷺ : أراه فلاناً - لم
حفصة من الرضاة - قالت عائشة : لو كان فلان حياً - لمتها من الرضاة - دخل على ؟ فقال : نعم ، الرضاة
فحرّم ما حرّم الولادة .

٥١٠٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قِيلَ
لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَلَا تَنْزَوِجُ ابْنَةَ حَزْزَةَ ؟ قَالَ : إِنَّمَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرضاة . وَقَالَ بَشَرُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا شُعْبَةُ سَمِعْتُ
قَتَادَةَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ . . . مثله

٥١٠١ - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ زَيْنَبَ
ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سَفْيَانَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ انكِسَحَ أَخْتِي بِنْتُ أَبِي
سَفْيَانَ ، فَقَالَ : أَوْ تَحْبِئِينَ ذَلِكَ ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ ، لَسْتُ لَكَ بِخَلِيلَةٍ ، وَأَحَبُّ مَن شَارَكَنِي فِي خَيْرِ أَخْتِي . قَالَ النَّبِيُّ
ﷺ : إِنْ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي . قُلْتُ فَإِنَّا نَحْدِثُ أَنَّكَ تَرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَ : بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ ؟
قُلْتُ : نَعَمْ . فَقَالَ : لَوْ أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ رَيْبِي فِي حَبْرِي مَا حَلَّتْ لِي . إِنَّمَا لَابْنَةُ أَخِي مِنَ الرضاة . أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا
سَلَمَةَ نَوْبَةً ، فَلَا تَرْضَعَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِيكَنْ وَلَا أَخَوَاتِيكَنْ . قَالَ عُرْوَةُ : وَنَوْبَةُ مَوْلَاةٌ لِأَبِي لُحَبٍ وَكَانَ أَبُو لُحَبٍ
أَعْتَقَهَا فَأَرْضَعَتْهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لُحَبٍ أَرَيْتُهُ بَعْضَ أَهْلِهِ بَشَرٌ حَبِيبٌ ، قَالَ لَهُ : مَاذَا لَقِيتَ ؟ قَالَ أَبُو
لُحَبٍ : لَمْ أَلْقَ بَدَكَ ، غَيْرَ أَنِّي سَقِيتُ فِي هَذِهِ بَعَثَاتِي نَوْبَةً .

[الحديث ٥١٠١ - أطرافه في : ٥١٠٦ ، ٥١٠٧ ، ٥١٣ ، ٥١٧٢]

قوله (باب وأما نكح اللائ أرضعنكم ، ويحرم من الرضاة ما يحرم من النسب) هذه الترجمة وتلات تراجم
بعدها تتعلق بأحكام الرضاة ، ووقع هنا في بعض الشروح كتاب الرضاة ، ولم أره في شيء من الأصول .
وأشار بقوله ويحرم الخ ، أن الذي في الآية بيان بعض من يحرم بالرضاة ، وقد بينت ذلك السنة . ووقع في
رواية الكشميني ويحرم من الرضاة ، ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث عائشة ، قوله (عن عبد
الله بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري ، وقد رواه هشام بن عروة عنه وهو من أقرانه ،
لكنه اختصره فاقصر على المتن دون الفص ، أخرجه مسلم . قوله (وأما سمعت صوت رجل يستأذن في
بيت حفصة) أي بنت عمر أم المؤمنين ، ولم أقف على اسم هذا الرجل . قوله (أراه) أي أظنه . قوله (فلانا لم
حفصة) اللام بمعنى عن ، أي قال ذلك عن عم حفصة . ولم أقف على اسمه أيضا . قوله (قالت عائشة) فيه التثنية
وكان السياق يقتضي أن يقول ذلك . قوله (لو كان فلان حياً) لم أقف على اسمه أيضا ، وهم من فسرهم بأفلح
أخي أبي القيس لان أبا القيس والد عائشة من الرضاة ، وأما أفلح فهو أخوه وهو صهرها من الرضاة كما سبق

أنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فأمرها النبي ﷺ أن تأذن له بعد أن امتنعت ، وقولها هنا : لو كان حيا ، يدل على أنه كان مات ، فيحتمل أن يكون أعياها آخر ، ويحتمل أن تكون ظنت أنه مات لبعده عهدا به ثم قدم بعد ذلك فاستأذن . وقال ابن التين : سئل الشيخ أبو الحسن عن قول عائشة : لو كان فلان حيا ، أين هو من الحديث الآخر الذي فيه نأبى أن آذن له ، فالأول ذكرت أنه ميت والثاني ذكرت أنه حي ؟ فقال : هما أحمان من الرضاة أحدهما وضع مع أبي بكر الصديق وهو الذي قالت فيه لو كان حيا ، والآخر أخو أبيها من الرضاة . قلت : الثاني ظاهر من الحديث ، والأول حسن محتمل ، وقد ارتضاء عياض ، إلا أنه يحتاج إلى نقل ليكون جزم به ، قال : وقال ابن أبي حازم أرى أن المرأة التي أرضعت عائشة امرأة أخي الذي استأذن عليها . قلت : وهذا بين في الحديث الثاني لا يحتاج إلى ظن ولا هو مشكل ، إنما المشكل كونها سألت عن الأول ثم توقفت في الثاني ، وقد أجاب عنه القرطبي قال : هما سؤالان وقما مرين في زمنين عن رجلين ، وتكرر منها ذلك إما لأنها نسيت القصة الأولى ، وإما لأنها جوزت تغيير الحكم فأعادت السؤال . وتامه أن يقال : السؤال الأول كان قبل الوقوع والثاني بعد الوقوع ، فلا استبعاد في تجويز ما ذكر من نسيان أو تجويز النسخ . ويؤخذ من كلام عياض جواب آخر وهو أن أحد الممين كان أعلى والآخر أدنى ، أو أحدهما كان شقيقا والآخر لأب فقط أو لأم فقط ، أو أرضعتها زوجة أخيه بعد موته والآخر في حياته . وقال ابن المراهب : حديث عم حفصة قبل حديث عم عائشة ، وهما متعارضان في الظاهر لا في المعنى ، لأن عم حفصة أرضعته المرأة مع عمر فأرضعتهما فيهما من قبل المرأة ، وعم عائشة إنما هو من قبل الفحل ، كانت امرأة أبي القعيس أرضعتها لحاء أخوه يستأذن عليها فأبى فأخبرها الشارع أن لبن الفحل يحرم كما يحرم من قبل المرأة . فكانه جوز أن يكون عم عائشة الذي سألت عنه في قصة عم حفصة كان نظير عم حفصة في ذلك ، فلذلك سألت ثانيا في قصة أبي القعيس ، وهذا إن كان وجده متقولا فلا عيب عنه وإلا فهو محل حسن ، والله أعلم . قوله (الرضاة تحرم ما تحرم الولادة) أي وتنتج ما تنتج ، وهو بالاجماع فيما يتعلق بتحريم التمسك وتوابعه ، وانتشار الحرمة بين الرضيع وأرلاد المرضعة وتزويلهم منزلة الأقارب في جواز النظر والحلوة والمسافرة ، ولكن لا يقترب عليه باقي أحكام الأمومة من التوارث وجوب الإتيان والعق بالملك والتهادة والعقل وإسقاط القصاص . قال القرطبي : ووقع في رواية ما تحرم الولادة ، وفي رواية ما يحرم من النسب ، وهو دال هل جواز قل الرواية بالمعنى ، قال : ويحتمل أن يكون ﷺ قال اللفظين في وقتين ، قلت : الثاني هو المعتمد ، فإن الحديثين مختلفان في القصة والسبب والراوى ، وإنما يأتي ما قال إذا اتحد ذلك . وقد وقع عند أحمد من وجه آخر عن عائشة : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من خال أو عم أو أخ ، قال القرطبي : في الحديث دلالة على أن الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة وزوجها ، يعنى الذى وقع الارضاع بين ولده منها أو السيد ، فتحرم على الصبي لأنها تصير أمه ، وأما لأنها جدته فصاعدا ، وأختها لأنها عائلته ، وبنتها لأنها أخته ، وبنت بنتها فأنزلا لأنها بنت أخته ، وبنت صاحب اللبن لأنها أخته ، وبنت بنته فأنزلا لأنها بنت أخته . وأمه فصاعدا لأنها جدته ، وأخته لأنها عمته ، ولا يتعدى التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع ، فلبست أخته من الرضاة أختا لأخيه ولا بنتا لأبيه إذ لا رضاع بينهم ، والحكمة في ذلك أن سبب التحريم ما ينفصل من أجراء المرأة وزوجها وهو اللبن ، فإذا اغتنى به الرضيع صار جزءا من أجزاءها فانتشر التحريم بينهم ، بخلاف قراباته الرضيع

لأنه إيس بينهم وبين الرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث ابن عباس ، قوله (عن جابر بن زيد) هو أبو السمثاء البصري مشهور بكنته ، وأما جابر بن يزيد الكوفي فأول اسم أبيه نختانية وإيس له في الصحيح شيء . قوله (قيل للنبي ﷺ) القائل له ذلك هو علي بن أبي طالب كما أخرجه مسلم من حديثه قال قلت يا رسول الله مالك تنوق في قريش وتدعنا ؟ قال : وعندكم شيء ؟ قلت : نعم ابنة حمزة ، الحديث ، وقوله « تنوق » ضبط بفتح المثناة والذون وتشديد الواو بعدها كاف أى تختار ، مشتق من النبة بكسر النون وسكون النحتانية بعدها كاف ، وهى الخيار من الشيء ، يقال تنوق تنوقا أى بالغ فى اختيار الشيء وانتقاه . وعند بعض رواة مسلم « تنوق » بمثناة مضمومة بدل النون وسكون الواو من الترقى أى تميل وتشتهى ، ووقع عند سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب وقال على : يا رسول الله ألا تزوج بنت عمك حمزة فإنها من أحسن فتاة فى قريش ، وكان عليا لم يعلم بأن حمزة رضيع النبي ﷺ ، أو يجوز الخصوصية ، أو كان ذلك قبل تقرير الحكم . قال القرطبي : ويعبد أن يقال عن علي لم يعلم بتحريم ذلك . قوله (إنها ابنة أخى من الرضاعة) زاد همام عن قتادة « ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » وقد تقدم من طريقه فى كتاب الشهادات ، وكذا عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة ، وهو المطابق لفظ الترجمة . قال العلماء : يستثنى من عموم قوله « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » أربع نساء يحرم من فى النسب مطلقا وفى الرضاع قد لا يحرم ، الأولى أم الاخ فى النسب حرام لأنها إما أم وإما زوج أب ، وفى الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الاخ فلا تحرم على أخيه . الثانية أم الحفيد حرام فى النسب لأنها إما بنت أو زوج ابن ، وفى الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الحفيد فلا تحرم على جده . الثالثة جدة الولد فى النسب حرام لأنها إما أم أو أم زوجة ، وفى الرضاع قد تكون أجنبية أرضعت الولد فيجوز لوالده أن يتزوجها . الرابعة أخت الولد حرام فى النسب لأنها بنت أو ربيبة ، وفى الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الولد فلا تحرم على الوالد . وهذه الصور الأربع اقتصر عليها جماعة ، ولم يستثن الجهور شيئا من ذلك . وفى التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لأنهم لم يحرم من جهة النسب وإنما حرم من جهة المصاهرة . واستدرك بعض المتأخرين أم العم وأم العمة وأم الخال وأم الخالة فأنهم يحرمون فى النسب لا فى الرضاع وليس ذلك على عمومهم والله أعلم . قال مصعب الزبيري : كانت ثوبية - بنتى الآتى ذكرها فى الحديث الذى بعده - أرضعت النبي ﷺ بعدما أرضعت حمزة ثم أرضعت أبا سلة . قلت : وبنت حمزة تقدم ذكرها وتسميتها فى كتاب المغازى فى شرح حديث البراء بن عازب فى قوله « فتبعتهم بنتى حمزة تنادى : يا عم ، الحديث . وجملة ما تحصل لنا من الخلاف فى اسمها سبعة أقوال : إمامة وعمارة وسلي وطائفة وفاطمة وأمة الله وبعل ، وحكى المذى فى أسمائها أم الفضل لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية . الحديث الثالث حديث أم حبيبة وهى زوج النبي ﷺ ، قوله (أنكح أختى) أى تزوج . قوله (بنت أبي سفيان) فى رواية يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عند مسلم والنسائي فى هذا الحديث « أنكح أختى عزة بنت أبي سفيان ، ولابن ماجه من هذا الوجه « أنكح أختى عزة » ، وفى رواية هشام بن عروة عن أبيه فى هذا الحديث عند الطبرانى أنها قالت « يا رسول الله هل لك فى حنة بنت أبي سفيان ؟ قال : أصنع ماذا ؟ قالت : تنكحها » ، وقد أخرجه المصنف بعد أبواب من رواية هشام لكن لم يسم بنت أبي سفيان ، ولفظه « فقال فأقبل ماذا » ، وفيه شاهد على جواز تقديم الفعل على « ما » الاستفهامية خلافا لما أنكره من النحاة . وعند أبي موسى فى « الذيل » درة بنت أبي سفيان ، وهذا وقع فى رواية

الحديث في مسنده عن سفيان عن هشام ، وأخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريق الحميدي وقالوا : أخرجه البخاري عن الحميدي ، وهو كما قلنا قد أخرجه عنه لكن حذف هذا الاسم وكأنه عمدا ، وكذا وقع في هذه الرواية زينب بنت أم سلمة وحديث البخاري أيضا منها ثم نبه على أن الصواب درة وسيأتي بعد أربعة أبواب ، وجزم المنذري بأن اسمها حمزة كما في الطبراني ، وقال عياض ، لا أعلم لعزة ذكرا في بنات أبي سفيان إلا في رواية يزيد بن أبي حبيب ، وقال أبو موسى : الأشهر فيها عزة . قوله (أو تحبين ذلك) ؟ هو استفهام تعجب من كونها تطالب أن يتزوج غيرها مع ما طبع عليه النساء من الغيرة . قوله (است لك بمخيلة) بضم الميم وسكون المعجمة وكسر اللام اسم فاعل من أخلى يخل ، أي لست بمنفردة بك ولا خالية من ضرة . وقال بعضهم هو يوزن فاعل الاخلاء متعديا ولازما ، من أخليت بمعنى خلوت من الضرة ، أي لست بمتمرة ولا خالية من ضرة ، وفي بعض الروايات بفتح اللام بلفظ المفعول حكاهما الكرمانى . وقال عياض : مخيلة أي منفردة يقال أخسل أمرك وأخل به أي انفرد به ، وقال صاحب النهاية : معناه لم أجده خاليا من الزوجات ، وليس هو من قولهم امرأة غلية إذا خلعت من الأزواج . قوله (وأحب من شاركني) مرفوع بالابتداء أي إلى ، وفي رواية هشام الآتية قريبا من شركنى ، بغير ألف ، وهذا في الباب الذي بعده ، وكذا عند مسلم . قوله (في خير) كذا للإكثر بالنسبة إلى أي خير كان ، وفي رواية هشام « في الخير » قيل المراد به محبة رسول الله ﷺ المتضمنة لسعادة الدارين الساترة لما لعله يعرض من الغيرة التي جرت بها العادة بين الزوجات ، لكن في رواية هشام المذكورة « وأحب من شركنى فيك أخى » فعرف أن المراد بالخير ذاته ﷺ . قوله (فانا نحدث) بضم أوله وفتح الجاء على الباء للجهر ، وفي رواية هشام المذكورة « قلت بأخى » وفي رواية عقيل و الباب الذي بعدها « قلت يا رسول الله فواقه لانا لتحدث » وفي رواية وهب عن هشام عند أبي داود « فواقه لقه » أخبرت . قوله (أنك تريد أن تنسكح) في رواية هشام الآتية ، « بلغنى أنك تنخطب » ولم أفت على اسم من أخبر بذلك ، ولعله كان من المتألفين فإنه قد ظهر أن الخبر لا أصل له ، وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل . قوله (بنت أبي سلمة) في رواية عقيل الآتية وكذا أخرجه الطبراني من طريق ابن أخى الزهرى عن الزهرى ومن طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه ومن طريق عراك عن زينب بنت أم سلمة « درة بنت أبي سلمة » وهى بضم المهملة وتشديد الراء ، وفي رواية حكاهما عياض وخطاها بفتح المعجمة وعند أبي داود من طريق هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة درة أو ذرة ، على التشك ، شك زهير راويه عن هشام : ووقع عند البيهقي من رواية الحميدي عن سفيان عن هشام « بلغنى أنك تنخطب زينب بنت أبي سلمة » وقد تقدم التنبيه على خطئه . ووقع عند أبي موسى في « ذيل المعرفة » حنة بنت أبي سلمة وهو خطأ ، وقوله بنت أم سلمة هو استفهام استنباط لرفع الاشتكال ، أو استفهام انكار ، والمعنى أنها إن كانت بنت أبي سلمة من أم سلمة فيكون تحريرا من وجهين كما سيأتي بيانه ، وإن كانت من غيرها فن وجه واحد ، وكان أم حبيبة لم تطلع على تحرير ذلك إما لأن ذلك كان قبل نزول آية التحريم وإما بعد ذلك وظنت أنه من خصائص النبي ﷺ ، كذا قال الكرمانى ، والاحتمال الثانى هو المعتمد ، والاول يدفعه سياق الحديث ، وكان أم حبيبة استدللت على جواز الجمع بين الاختين بجواز الجمع بين المرأة وابنتها بطريق الاولى ، لأن الربيبة حرمت على التأيد والاخت حرمت في صورة الجمع فقط ، فأجابها ﷺ بأن ذلك لا يحمل ، وأن الذى بلغها من ذلك ليس بحق ، وأنها تحرم عليه من جهتين . قوله (لو أنها لم

تكن ربيتي في حجرى ما حلت لى (قال القرطبي : فيه تعليل الحكم بملتين ، فانه علل تحريمها بكونها ربيبة وبكونها بنت أخ من الرضاغة ، كذا قال ، والذي يظهر أنه نيه على أنها لو كان بها مانع واحد لكفى في التحريم فكيف وبها مانعان فليس من التعليل بملتين في شيء ، لأن كل وصفين يجوز أن يضاف الحكم إلى كل منهما لو انفردا قاما أن يهاقبا فيضاف الحكم إلى الأول منهما كما في السييين إذا اجتمعا ، ومثاله لو أحدث ثم أحدث بنغير فخلل طهارة الحديث الثاني لم يعمل شيئا أو يضاف الحكم إلى الثاني كما في اجتماع السبب والمباشرة ، وقد يضاف إلى أشبههما والمسيهما سواء كان الأول أم الثاني ، فعلى كل تقدير لا يضاف إليهما جميعا ، وإن قدر أنه يوجد فالإضافة إلى المجموع ويكون لكل منهما جزء علة لآلة مستقلة فلا تجتمع علتان على معلول واحد ، هذا الذي يظهر والمسألة معصورة في الأصول وفيها خلاف ، قال القرطبي : والصحيح جوازها لهذا الحديث وغيره . وفي الحديث إشارة إلى أن التحريم بالربيعة أشد من التحريم بالرضاغة . وقوله « ربيتي » أي بنت زوجتي ، مشتقة من الرب وهو الإصلاح لأنه يقوم بأمرها ، وقيل من التربية وهو غلط من جهة الاشتقاق ، وقوله « في حجرى » وأعلى فيه أفظ الآية وإلا فلا مفهوم له ، كذا عند الجمهور وأنه خرج مخرج الغالب ، وسيأتى البحث فيه في باب مفرد . وفي رواية عراك عن زينب بنت أم سلمة عند الطبراني . لو أنى لم أنكح أم سلمة ما حلت لى ، إن أباهما أخى من الرضاغة . ووقع في رواية ابن عبيدة عن هشام ، والله لو لم تكن ربيتي ما حلت لى ، فذكر ابن حزم أن منهم من احتج به على أن لا فرق بين اشتراط كونها في الحجر أو لا ، وهو ضعيف لأن القصة واحدة والذين زادوا فيها لفظ « في حجرى » حفاظا أثبات . قوله (أوضعتى وأبا سلمة ، أى وأرضعت أبا سلمة ، وهو من تقديم المفعول على الفاعل . قوله (ثوبية) بثلاثة وموحدة مصغر ، كانت مولاة لآل لب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ كما سيأتى في الحديث . قوله (فلا ترضعن) بفتح أوله وسكون العين وكسر الراء بعدها معجمة ساكنة ثم نون على الخطاب لجماعة النساء ، وبكسر المعجمة وتقديد النون خطاب لأم حبيبة وحدها ، والأول أوجه . وقال ابن الزين : ضبط بضم الضاد في بعض الأمهات ، ولا أعلم له وجها لأنه إن كان الخطاب لجماعة النساء وهو الأبين فهو يسكون الضاد لأنه فعل مستقبل مبنى على أصله ، ولو أدخلت عليه التأكيد فشددت النون لكان تعرضتان لأنه يجتمع ثلاث نونات فيفرق بينهما بألف ، وإن كان الخطاب لأم حبيبة خاصة فتكون الضاد مكسورة والنون مشددة . وقال القرطبي . جاء بلفظ الجمع وإن كانت القصة لاثنين وهما أم حبيبة وأم سلمة ردعا وزجرا أن تعود واحدة منهما أو غيرهما إلى مثل ذلك ، وهذا كما لو رأى رجل امرأة تكلم رجلا فقال لها أتكلمين الرجال فإنه مستعمل شائع ، وكان لأم سلمة من الأخوات قريية زوج ذمعة ابن الأسود ، وقريية الصغرى زوج عمر ثم معاوية ، وعوة بنت أبي أمية زوج منبه بن الحجاج ، ولها من البنات زينب راوية الخبر ، ودة التي قيل إنها مخطوبة . وكانت لأم حبيبة من الأخوات هند زوج الحارث بن نوفل ، وجويرية زوج السائب بن أبي حبيش ، وأميمة زوج صفوان بن أمية ، وأم الحكم زوج عبد الله بن عثمان ، وصخرة زوج سعيد بن الأختس ، وميمونة زوج هريرة بن مسعود . ولها من البنات حبيبة وقد روت عنها الحديث ولها صحبة وكان أخيرهما من أمهات المؤمنين من الأخوات أم كلثم وأم حبيبة ابنتا ذمعة أختا سودة ، وأسماء أخت عائشة ، وزينب بنت عمر أخت حفصة وغيرهن ، والله أعلم . قوله (قال عروة) هو بالاسناد المذكور ، وقد علق المصنف طرفة منه في آخر التنقيحات فقال « قال شبيب عن الزهري قال عروة » فذكره . وأخرجه الاسماعيلي من طريق الذهلي

عن أبي اليمان بإسناده . قوله (وثوبية مولاة لأبي لهب) قلت : ذكرها ابن منده في « الصحابة » ، وقال : اختلف في إسلامها . وقال أبو نعيم : لا نعلم أحدا ذكر إسلامها غيره ، والذي في السير أن النبي ﷺ كان يكرها ، وكانت تدخل عليه بعد ما تزوج خديجة ، وكان يرسل إليها الصلة من المدينة ، إلى أن كان بعد فتح خيبر ماتت ومات ابنها مسروح . قوله (وكان أبو لهب أعتقها فأرضعت النبي ﷺ) ظاهره أن عتقه لما كان قبل إرضاعها ، والذي في السير يخالفه ، وهو أن أبا لهب أعتقها قبل الهجرة وذلك بعد الإرضاع بدهر طويل وحكى السهيل أيضا أن عتقها كان قبل الإرضاع ، وسأذكر كلامه . قوله (إربه) بضم الهمزة وكسر الراء وفتح التحتانية على البناء للجھول . قوله (بعض أهل) بالرفع على أنه النائب عن الفاعل . وذكر السهيل أن العباس قال : لما مات أبو لهب رأيته في منامي بعد حول في شر حال فقال : ما لقيت بعدكم راحة ، إلا أن العذاب يخفف عني كل يوم اثنين ، قال : وذلك أن النبي ﷺ ولد يوم الاثنين ، وكانت ثوبية بشرت أبا لهب بمولده فأعتقها . قوله (بشر حبيبة) بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها مرحدة أي سوء حال ، وقال ابن فارس : أصلها الحوبة وهي المسكنة والحاجة ، قالها في حبيبة منقلبة عن واد لا نسكسار ما قبلها . ووقع في « شرح السنة للبغوي » بفتح الحاء ، ووقع عند المستمل بفتح الحاء المعجمة أي في حالة خائبة من كل خير ، وقال ابن الجوزي : هو تصحيف ، وقال القرطبي : يروى بالمعجمة ، ووجدته في نسخة معتمدة بكسر المهملة وهو المعروف ، وحكى في « المشارق » ، عن رواية المستمل بالجيم ولا أظنه إلا تصحيفا ، وهو تصحيف كما قال . قوله (ماذا لقيت) أي بعد الموت . قوله (لم ألق بعدكم ، غير أني) كذا في الأصول بحذف المفعول ، وفي رواية الاسماعيل « لم ألق بعدكم راحة » ، وعند عبد الرزاق عن معمر بن الزهري « لم ألق بعدكم راحة » ، قال ابن بطال : سقط المفعول من رواية البخاري ، ولا يستقيم الكلام إلا به . قوله (غير أني) سقيت في هذه (كذا في الأصول بالحذف أيضا ، ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة « وأشار إلى الثقرة التي تحت إبهامه وفي رواية الاسماعيل المذكورة وأشار إلى الثقرة التي بين الإبهام والتي تليها من الأصابع ، وللبهقي في الدلائل من طريق . كذا مثله بلفظ « يعني الثقرة الخ » وفي ذلك إشارة إلى حقارة ماسق من الماء . قوله (بعثاقي) بفتح العين ، في رواية عبد الرزاق « بعثني » ، وهو أوجه والوجه الأول أن يقول باعثنائي ، لأن المراد التخليص من الرق . وفي الحديث دلالة على أن الكافر قد ينفعه العمل الصالح في الآخرة ؛ لكنه يخالف ظاهر القرآن ، قال الله تعالى (وقد منا إلى ما عملوا من عمل لجلعناهم هباء منثورا) وأجيب أولا بأن الخبر مرسل أرسله عروة ولم يذكر من حدثه به ، وعلى تفسير أن يكون موصولا فالذي في الخبر رؤيا منام فلا حجة فيه ، وأما الذي وآها لم يكن إذ ذاك أسلم بعد فلا محتج به ، وثانيا على تقدير القبول فيحتمل أن يكون ما يتعلق بالنبي ﷺ مخصوصا من ذلك ، بدليل قصة أبي طالب كما تقدم أنه خفف عنه فنزل من الغمرات إلى الضحاح . وقال البيهقي : ما ورد من بطلان الخبر للكفار فعناه أنهم لا يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة ، ويجوز أن يخفف عنهم من العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبه من الجرائم سوى الكفر بما علموه من الخيرات : وأما عياض فقال : انعمد الاجماع على أن الكفار لا تنعمهم أعمالهم ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب ؛ وإن كان بعضهم أشد عذابا من بعض : قلت : وهذا لا يرد الاحتمال الذي ذكره البيهقي ، قالت جميع ما ورد من ذلك فيما يتعلق بذنب الكافر ، وأما ذنب غير الكافر فما المانع من تخفيفه ؟ وقال القرطبي : هذا التخفيف

خاص بهذا وبمن ورد النص فيه . وقال ابن المنير في الحاشية : هنا قضيتان إحداهما محال وهي اعتبار طاعة الكافر مع كفره ، لأن شرط الطاعة أن تقع بقصد صحيح ، وهذا مفقود من الكافر . الثانية إثم الكافر على بعض الأعمال تفضلاً من الله تعالى ، وهذا لا يحمله العقل ، فإذا تقرر ذلك لم يكن عتق أبي لبابا لثوبه قرينة معتبرة ، ويجوز أن يفضل الله عليه بما شاء كما تفضل على أبي طالب ، والمتبع في ذلك التوقيف نفياً وإثباتاً . قلت : وتمة هذا أن يقع التفضل المذكور إكراماً لمن وقع من الكافر البر له ومحو ذلك ، والله أعلم

٣١ - باب من قال : لا رضاع بعد حولين ،

لقوله تعالى ﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ ﴾ وما يحرم من قليل للرضاع وكثيره

٥١٠٢ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن الأشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها رجل ، فكانت تغير وجهه ، كأنه كره ذلك ، فقالت : إنه أخى ، فقال : انظرن ما إخوانكن ، قائما للرضاعة من الحاجة .

قوله (باب من قال لا رضاع بعد حولين ، لقوله عز وجل ﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ ﴾) أشار بهذا إلى قول الحنفية أن أقصى مدة الرضاع ثلاثون شهراً وحجتهم قوله تعالى ﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ﴾ أى المدة المذكورة لكل من الحمل والفصال ، وهذا تأويل غريب . والمشهور عند الجمهور أنها تقدير مدة أقل الحمل وأكثر مدة الرضاع ، وإلى ذلك صار أبو يوسف ومحمد بن الحسن ، ويؤيد ذلك أن أبا حنيفة لا يقول إن أقصى الحمل سنتان ونصف ، وعند المالكية رواية توافق قول الحنفية لكن منزههم في ذلك أنه يقتصر بعد الحولين مدة يدمن الطفل فيها على الطعام ، لأن العادة أن الصبي لا يظم دفعة واحدة بل على التدريج في أيام قليلة ، فلأيام التي يحاول فيها فطامه حكم الحولين . ثم اختلفوا في تقدير تلك المدة قيل يقتصر نصف سنة ، وقيل شهران ، وقيل شهر ونحوه ، وقيل أيام يسيرة ، وقيل شهر ، وقيل لا يزيد على الحولين وهي رواية ابن وهب عن مالك وبه قال الجمهور ومن حجتهم حديث ابن عباس رفته . لا رضاع إلا ما كان في الحولين ، أخرجه الدارقطني ، وقال : لم يستند من ابن عيينة غير الهيثم بن جميل ، وهو ثقة حافظ . وأخرجه ابن عدى . وقال غير الهيثم بوقفه على ابن عباس وهو المحفوظ ، وعندما وقع الرضاع بعد الحولين ولو بلحظة لم يترتب عليه حكم ، وعند الشافعية لو ابتدأ الوضع في أثناء الشهر جبر المنكسر من شهر آخر ثلاثين يوماً ، وقال زفر : يستمر إلى ثلاث سنين إذا كان يجزى بالقبول ولا يجزى بالطعام ، وحكى ابن عبد البر عنه أنه يشترط مع ذلك أن يكون يجزى بالقبول ، وحكى عن الأوزاعي مثله أكن قال : بشرط أن لا يظم ، ففى فطم ولو قبل الحولين فما رضع بعده لا يكون رضاعاً . قوله (وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره) هذا مصير منه إلى التمسك بالمرسوم الوارد في الاخبار مثل حديث الباب وغيره ، وهذا قول مالك وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي والقيث ، وهو المشهور عند أحمد . وذهب آخرون إلى أن الذى يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة . ثم اختلفوا الجاء عن عائشة عشر رضعات أخرجه مالك في الموطأ ، وعن حفصة كذلك ، وجاء عن عائشة أيضاً سبع رضعات أخرجه ابن أبي خيثمة بأسناد صحيح عن عبد الله بن الربيع عنها ،

وعبد الرزاق من طريق عروة وكانت عائشة تقول لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات ، وجاء من عائشة أيضا خمس رضعات ، فعند مسلم عنها وكان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ، ثم تسخت بخمس رضعات معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن بما يقرأ ، وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عنها قالت : لا يحرم دون خمس رضعات معلومات ، وإلى هذا ذهب الشافعي ، وهي رواية عن أحمد ، وقال به ابن حزم ، وذهب أحمد في رواية وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر ودارد وأنباءه - إلا ابن حزم - إلى أن الذي يحرم ثلاث رضعات لقوله ﷺ ولا تحرم الرضعة والرضعتان ، فإن مفهومه أن الثلاث محرم ، وأغرب القرطبي . فقال : لم يقل به إلا دارد . ويخرج مما أخرجه البيهقي عن زيد بن ثابت بإسناد صحيح أنه يقول لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث ، وأن الأربع هي التي تحرم . والثابت من الأحاديث حديث عائشة في الخمس ، وأما حديث ولا تحرم الرضعة والرضعتان ، فأماله مثال لما دون الخمس ، والإلا فالنحرىم بالثلاث فافوقها إنما يؤخذ من الحديث بالمفهوم ، وقد عارضه مفهوم الحديث الآخر المخرج عند مسلم وهو الخمس ، فمفهوم ولا تحرم المصة ولا المصتان ، أن الثلاث تحرم ، ومفهوم خمس رضعات أن الذي دون الأربع لا يحرم فتمارضا ، فيرجع إلى الترجيح بين المفهومين ، وحديث الخمس جاء من طرق صحيحة ، وحديث المصتان جاء أيضا من طرق صحيحة ، لكن قد قال بعضهم أنه مضطرب لأنه اختلف فيه هل هو عن عائشة أو عن الزبير أو عن ابن الزهد أو عن أم الفضل ، لكن لم يقدح الاضطراب عند مسلم فأخرجه من حديث أم الفضل زوج العباس . أن رجلا من بني عامر قال : يا رسول الله هل يحرم الرضعة الواحدة ؟ قال لا ، وفي رواية له عنها ولا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصة ولا المصتان ، قال القرطبي : هو أنص مافي الباب ، إلا أنه يمكن حمله على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع ، وقوى مذهب الجمهور بأن الاخبار اختلفت في العدد ، وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطق عليه الاسم ، ويعضده من حيث النظر أنه معنى طارى يقتضى تأكيد النحرىم فلا يشترط فيه العدد كالصبر ، أو يقال مانع يلبح الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدد كالمنى ، والله أعلم . وأيضا فقول عائشة عشر رضعات معلومات ثم تسخت بخمس معلومات فأت النبي ﷺ وهن بما يقرأ لا يقتضى الاحتجاج على الأصح من قولى الأصوليين ، لأن القرآن لا يثبت إلا بالزواتر ، والزواى روى هذا على أنه قرآن لا خبر فلم يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الراوى أنه خبر لا قبل قوله فيه ، والله أعلم . قوله (عن الأشعث) هو ابن أبي السعثاء واسمه سليم بن الأسود المخازني السكوني . قوله (إن النبي ﷺ دخل عليها وعندها رجل) لم أقف على اسمه وأظنه ابنا لابي القعبس ، وغلط من قال هو عبد الله بن يزيد رضيع عائشة لأن عبد الله هذا تابعى باتفاق الأئمة ، وكان أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي ﷺ فولدته فلها قيل له رضيع عائشة . قوله (فكذأه) تفيد وجهه كذأه كره ذلك) كذأ فيه ، ووقع في رواية مسلم من طريق أبي الأحوص عن أشعث وعندي رجل قاعد فاشد ذلك عليه ، ورأيت القصب في وجهه ، وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة : فسق ذلك عليه وتغير وجهه . وتقدم من رواية سفيان الماضية في الشهادات ، فقال : يا عائشة من هذا ؟ ، قوله (فألت إنه أخى) في رواية غندر عن شعبة : إنه أخى من الرضاعة ، أخرجه الاسماعيلي ، وقد أخرجه أحمد عن غندر بدونها ، وتقدم في الشهادات من طريق سفيان الثوري عن أشعث فذكرها ، وكذا ذكرها أبو داود في روايته من طريق شعبة وسفيان جميعا عن الأشعث . قوله (انظرن ما إخوانكن) في رواية الكشميني : من إخوانكن ، وهي

أوجه ، والمعنى تأملن ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه : من وقوعه في زمن الرضاعة ، ومقدار الارتضاع فان الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشترط . قال الملب : معناه انظرن ما سبب هذه الأخوة ، فان حرمة الرضاع إنما هي في الصغر حتى تسد الرضاعة المجاعة . وقال أبو حنيفة : معناه أن الذي جاع كان طعامه الذي يشبهه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغذاء بغير الرضاع . قوله (فانما الرضاعة من المجاعة) فيه تعليل الباعث على إيمان النظر والفكر ، لأن الرضاعة تثبت بالنسب وتجعل الرضيع محرماً . وقوله « من المجاعة » أي الرضاعة التي تثبت بها الحرمة وتجعل بها الخلوة هي حيث يكون الرضيع طفلاً لسد اللبن جوفته ، لأن معدته ضعيفة يكفها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير بجزء من الرضعة فيشترك في الحرمة مع أولادها ، فكأنه قال لا رضاعة معتبرة إلا المغنية عن المجاعة أو المطلعة من المجاعة ، كقوله تعالى (أطعمهم من جوع) ومن شواهد حديث ابن مسعود « لا رضاع إلا ما شد العظام ، وأثبت اللحم ، أخرجه أبو داود مرفوعاً وموقوفاً ، وحديث أم سلمة « لا يحرم من الرضاع إلا ما فلق الامعاء ، أخرجه الترمذي وصححه . ويمكن أن يستدل به على أن الرضعة الواحدة لا تحرم لأنها لا تنفي من جوع ، وإذا كان يحتاج إلى تقدير فأول ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة وهو خمس رضعات ، واستدل به على أن التغذية بلبن الرضعة يحرم سواء كلن بشرب أم أكل بأى صفة كان ، حتى الوجور والسعوط والثرث والطبخ وغير ذلك إذا وقع ذلك بالشرط المذكور من العدد لأن ذلك يطرد الجوع ، وهو موجود في جميع ما ذكر فيوافق الخبر والمعنى وهذا قال الجمهور . لكن استثنى الحنفية الحنفية وخالف في ذلك الليث وأهل الظاهر فقالوا ان الرضاعة المحرمة إنما تكون بالتقام الثدي ومص اللبن منه ، وأورد على ابن حزم أنه يلزم على قولهم اشكال في التقام سالم ثدي سملة وهي أجنبية منه ، فان عياضاً أجاب عن الإشكال باحتمال أنها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها ، قال النووي : وهو احتمال حسن ، لكنه لا يفيد ابن حزم ، لأنه لا يكتفى في الرضاع الا بالتقام الثدي ، لكن أجاب النووي بأنه عفى عن ذلك للحاجة . وأما ابن حزم فاستدل بقصة سالم على جواز مص الاجنبي ثدي الاجنبية والتقام ثديها اذا أراد أن يرتضع منها مطلقاً ، واستدل به على أن الرضاعة إنما تعتبر في حال الصغر لأنها الحال الذي يمكن طرد الجوع فيها باللبن بخلاف حال الكبر ، وضابط ذلك تمام الحولين كما تقدم في الترجمة ، وهليه دل حديث ابن عباس المذكور وحديث أم سلمة « لا رضاع الا ما فلق الامعاء . وكان قبل الفطام ، وصححه الترمذي وابن حبان ، قال القرطبي : في قوله « فانما الرضاعة من المجاعة » تثبيت قاعدة كلية صريحة في اعتبار الرضاع في الزمن الذي يستغنى به الرضيع عن الطعام باللبن ، ويمتنع بقوله تعالى (لمن أراد أن يتم الرضاعة) فإنه يدل على أن هذه المدة أقصى مدة الرضاع المحتاج اليه عادة المعتبر شرطاً ، فما زاد عليه لا يحتاج إليه عادة فلا يعتبر شرطاً ، إذ لا حكم للنادر وفي اعتبار ارضاع الكبير انتهاك حرمة المرأة بارتضاع الاجنبي منها لاطلاعه على عورتها ولو بالتامه ثديها . قلت : وهذا الأخير على الغالب وعلى مذهب من يشترط التقام الثدي ، وقد تقدم قبل خمسة أبواب أن عائشة كانت لا تفرق في حكم الرضاع بين حال الصغر والكبر ، وقد استشكل ذلك مع كون هذا الحديث من روايتها واحتجت هي بقصة سالم دول أبي حذيفة فاطمها فهمت من قوله « فانما الرضاعة من المجاعة » اعتبار مقدار ما يسد الجوع من لبن الرضعة لمن يرتضع منها ، وذلك أعم من أن يكون الارتضاع صغيراً أو كبيراً فلا يكون الحديث لصاً في منع اعتبار رضاع الكبير ، وحديث ابن عباس مع تقدير ثبوته ليس نصاً في ذلك ولا حديث أم سلمة

لجواز أن يكون المراد أن الرضاع بعد الفطام ممنوع ، ثم لو وقع رتب عليه حكم التحريم ، فافى الأحاديث المذكورة ما يدفع هذا الاحتمال ، فلهذا عملت عائشة بذلك ، وحكاها النووي فيما لابن الصباغ وغيره عن داود . وفيه نظر . وكذا نقل القرطبي عن داود أن رضاع الكبير يفيد رفع الاحتجاب منه ، ومال إلى هذا القول ابن المواز من المالكية . وفي نسبة ذلك لداود نظر فإن ابن حزم ذكر عن داود أنه مع الجمهور ، وكذا نقل غيره من أهل الظاهر وهم أخبر بمذهب صاحبهم ، وإنما الذى نصر مذهب عائشة هذا وبالغ فى ذلك هو ابن حزم ونقله عن علي ، وهو من رواية الحارث الأعور عنه ، ولذلك ضعفه ابن عبد البر ، وقال عبد الرزاق عن ابن جريج : قال رجل لعطاء إن امرأة سقتني من لبنها بعدما كبرت أفأنا نكحها ؟ قال : لا . قال ابن جريج : فقلت له : هذا رأيك ؟ قال : نعم . كانت عائشة تأمر بذلك بنات أخيها ، وهو قول الثوري بن سعد ، وقال ابن عبد القبر : لم يختلف عنه فى ذلك . قلت : وذكر الطبري فى « تهذيب الآثار » فى مسند على هذه المسألة وساق بإسناده الصحيح عن حفصة مثل قول عائشة ، وبعدها ينص به عموم قول أم سلمة وأبي سائر أذراج النبى ﷺ أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحدا ، أخرجه مسلم وغيره ، ونقله الطبري أيضا عن عبد الله بن أبي ربيعة وألفاسم بن محمد وعروة فى آخرين ، وفيه تعقب على القرطبي حيث خص الجواز بمد عائشة بـ داود ، وذم الجمهور إلى اعتبار الصغر فى الرضاع المحرم وقد تقدم ضبطه ، وأجابوا عن قصة سالم بأجربة : منها أنه حكم منسوخ وبه جزم الحب الطبري فى أحكامه ، وقرره بعضهم بأن قصة سالم كانت فى أوائل الهجرة والأحاديث الدالة على اعتبار الحولين من رواية أحداث الصحابة فدل على تأخرها ، وهو مستند ضعيف إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوى ولا ضعفه أن لا يكون ما رواه متقدما ، وأيضا ففى سياق قصة سالم ما يشير بسبق الحكم باعتبار الحولين لقول امرأة أبي حذيفة فى بعض طرقه حيث قال لها النبى ﷺ « أرضعيه » ، قالت : وكيف أرضعه وعر رجل كبير ؟ فتبسم رسول الله ﷺ وقال : قد علمت أنه رجل كبير ، وفى رواية مسلم قالت : إنه ذو لحية ، قال : أرضعيه ، وهذا يشير بأنها كانت تعرف أن الصغر معتبر فى الرضاع المحرم . ومنها دعوى الخصوصية بسالم وامرأة أبي حذيفة ، والأصل فيه قول أم سلمة وأذراج النبى ﷺ : ما نرى هذا إلا رخصه أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة ، وقرره ابن الصباغ وغيره بأن أصل قصة سالم ما كان وقع من التثنية الذى أدى إلى اختلاط سالم بسلمة ، فلما نزل الاحتجاب ومنعوا من التثنية شق ذلك على سلمة فوقع الترخيص لها فى ذلك لرفع ما حصل لها من المشقة ، وهذا فيه نظر لأنه يقتضى إلحاق من يساوى سلمة فى المشقة والاحتجاج بها فتشخص الخصوصية ويثبت مذهب المخالف ، لكن يفيد الاحتجاج . وقرره آخرون بأن الأصل أن الرضاع لا يحرم ، فلما ثبت ذلك فى الصغر خولف الأصل له وبقي ما عده على الأصل ، وقصة سالم واقعة عين بطرقها احتمال الخصوصية فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها . ورأيت بخط تاج الدين السبكي أنه رأى فى تصنيف محمد بن خليل الاندلسى فى هذه المسألة أنه توقف فى أن عائشة وإن ضح عنها الفتيا بذلك لكن لم يقع منها لإدخال أحد من الأجانب بتلك الرضاعة ، قال تاج الدين : ظاهر الأحاديث ترد عليه ، وإسنادى فيه قول جازم لا من قطع ولا من ظن غالب ، كذا قال ، وفيه غفلة عما ثبت عند أبي داود فى هذه القصة ، فكانت عائشة تأمر بنات أخواتها أن يرضعن من أحبب أن يدخل عليها ويراها وإن كان كبيرا خمس رضعات ثم يدخل عليها وإسناده صحيح ، وهو صحيح ، فأى ظن غالب وراء هذا ؟ والله سبحانه وتعالى أعلم . وفى الحديث أيضا جواز

دخول من اعترفت المرأة بالرضا معه عليها وأنه يصير أخا لها وقبول قولها فيمن اعترفت به ، وأن الزوج يسأل زوجته عن سبب إدخال الرجل بيته والاحتياط في ذلك والنظر فيه ، وفي قصة سالم جواز الارشاد الى الحيل ، وقال ابن الرفة يؤخذ منه جواز تعاطي ما يحصل الحل في المستقبل وإن كان ليس حلالا في الحال

٢٢ - باب ابن الفحل

٥١٠٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير « عن عائشة

« أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها وهو غمها من الرضاة بعد أن نزل الحجاب ، فأبيت أن آذن له فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعت ، فأمرني أن آذن له »

قوله (باب ابن الفحل) بفتح الفاء وسكون المهملة ، أى الرجل ، ونسبة الابن اليه مجازية لكونه السبب فيه . قوله (عن ابن شهاب) لمالك فيه شيخ آخر وهو هشام بن عروة ، وسياقه لأحديث عن عروة أمم ، وسياقه قبيل كتاب الطلاق . قوله (إن أفلح أخا أبي القعيس) بماف وعين وسين مهملة مصغر ، وتقدم في الشهادات من طريق الحكم عن عروة « استأذن على أفلح فلم آذن له » وفي رواية مسلم من هذا الوجه أفلح بن قعيس والمحفوظ أفلح أخو أبي القعيس ، ويحتمل أن يكون اسم أبيه قعيسا أو اسم جده فنسب اليه فتكون كنية أبي القعيس وافقت اسم أبيه أو اسم جده ، ويؤيده ما وقع في الأدب من طريق عقيل عن الزهري بلفظ « قال أخا بني القعيس ، وكذا وقع عند النساء من طريق زهير بن كيسان عن عروة ، وقد مضى في تفسير الاحزاب من طريق شبيب عن ابن شهاب بلفظ « أن أفلح أخا أبي القعيس » وكذا لمسلم من طريق يونس ومعه عن الزهري ، وهو المحفوظ عن أصحاب الزهري ، لكن وقع عند مسلم من رواية ابن عيينة عن الزهري أفلح بن أبي القعيس ، وكذا لأبي داود من طريق الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه ، ولمسلم من طريق ابن جريج عن عطاء « أخبرني عروة أن عائشة قالت استأذن على حمي من الرضاة أبو الجعد ، قال فقال لي هشام : إنما هو أبو القعيس . وكذا وقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام « استأذن عليها أبو القعيس ، وسائر الرواة عن هشام قالوا أفلح أخو أبي القعيس كما هو المشهور ، وكذا قال سائر أصحاب عروة ، ووقع عند سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد « أن أبا قعيس أنى عائشة يستأذن عليها ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، من طريق القاسم عن أبي قعيس ، والمحفوظ أن الذي استأذن هو أفلح وأبو القعيس هو أخوه ، قال القرطبي : كل ما جاء من الروايات وهم إلا من قال أفلح أخو أبي القعيس أو قال أبو الجعد لأنها كنية أفلح . قلت : وإذا تدبرت ما حررت عرفت أن كثيرا من الروايات لا وهم فيه ولم يخطئ عطاء في قوله أبو الجعد فإنه يحتمل أن يكون حفظ كنية أفلح ، وأما اسم أبي القعيس فلم ألق عليه إلا في كلام الدارقطني فقال : هو وائل بن أفلح الأشعري ، وحكى هذا ابن عبد البر ثم حكى أيضا أن اسمه الجعد ، فلي هذا يكون أخوه وافق اسمه اسم أبيه ، ويحتمل أن يكون أبو القعيس لسبب لجده ويكون اسمه وائل بن قعيس بن أفلح بن القعيس ، وأخوه أفلح بن قعيس بن أفلح أبو الجعد ، قال ابن عبد البر في الاستيعاب : لا أعلم لأبي القعيس ذكرا إلا في هذا الحديث . قوله (وهو حمي من الرضاة) فيه التثنية ، وكان السياق يقتضى أن يقول « وهو

عنى ، وكذا وقع عند النسائي من طريق معن عن مالك ، وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم وكان أبو القعيس
أخا عائشة من الرضاعة ، . قوله (فأبئت أن آذن له) في رواية عراك الماضية في الشهادات ، فقال أنحتجيين منى
وأنا عمك ، ؟ وفي رواية شعيب عن الزهري كما مضى في تفسير سورة الاحزاب ، . فقلت : لا آذن له حتى أستأذن
رسول الله ﷺ ، فإن أخاه أبا القعيس ليس هو أرضعنى ، واسكن أرضعتنى امرأة أبي القعيس ، وفي رواية معمر
عن الزهري عند مسلم ، وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة ، . قوله (فأمرنى أن آذن له) في رواية
شعيب ، . إننى له فانه عمك تربت يمينك ، وفي رواية سفيان بذلك أو يمينك ، وقد تقدم شرح هذه اللفظة في باب
الأكفاء في الدين ، وفي رواية مالك عن هشام بن عروة ، انه عمك فليطع عليك ، وفي رواية الحكم ، . صدق أفلح ،
إننى له ، ووقع في رواية سفيان الثوري عن هشام بن عروة ، . دخل على أفلح فاستنزلت منه فقال أنستترين منى
وأنا عمك ؟ قلت : من أين ؟ قال : أرضعتك امرأة أخرى ، قلت إنما أرضعتنى المرأة ولم يرضعنى الرجل ، الحديث ،
ويجمع بأنه دخل عليها أولا فاستنزلت ودار بينهما الكلام ، ثم جاء يستأذن فلما منه أنها قبلت قوله فلم تأذن له حتى
تستأذن رسول الله ﷺ . ووقع في رواية شعيب في آخره من الزيادة وقال عروة : فبذلك كانت عائشة تقول حرّموا
من الرضاع ما يحرم من النسب ، ووقع في رواية سفيان بن عيينة ، ما تحرمون من النسب ، وهذا ظاهره الوقف ، وقد
أخرجه مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عراك عن عروة في هذه القصة ، فقال النبي ﷺ : لا تحتجبى منه ،
فانه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، وقد تقدمت هذه الزيادة عن عائشة أيضا مرفوعة من وجه آخر في أول
أبواب الرضاع . وفي الحديث أن ابن الفضل يحرم فتنتشر الحرمة لمن ارتضع الصغير بلبنه ، فلا تحل له بنت زوج
المرأة التي أرضعته من غيرها مثلا ، وفيه خلاف قديم حكى عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وزينب بنت
أم سلمة وغيرهم ، وقته ابن بطال عن عائشة وفيه نظر ، ومن التابعين عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وأبي سلمة وسالم
وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي وإبراهيم النخعي وأبي قلابة وإياس بن معاوية أخرجه ابن أبي شيبة
وهب الزيات وسعيد بن منصور وابن المنذر ، وعن ابن سيرين ، . نبئت أن ناسا من أهل المدينة اختافوا فيه ،
وهن زينب بنت أبي سلمة أنها سألت الصحابة متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم
شيئا ، وقال به من الفقهاء ربيعة الرأي وإبراهيم بن عليه وابن بنت الشافعي وداود وأتباعه ، وأهرب عياض ومن
تبهم في تخصيصهم ذلك بـ داود وإبراهيم مع وجود الرواية عن ذكرنا بذلك ، وحجتهم في ذلك قوله تعالى (وأمهاتكم
اللاتي أرضعنكم) ولم يذكر العمة ولا البنت كما ذكرهما في النسب ، وأجيبوا بأن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على
فنى الحكم عما عداه ، ولا سيما وقد جاءت الأحاديث الصحيحة . واحتج بعضهم من حيث النظر بأن الابن لا ينفصل
من الرجل وإنما ينفصل من المرأة فكيف تنتشر الحرمة الى الرجل ؟ والجواب أنه قياس في مقابلة النص فلا
يلتفت اليه ، وأيضا فإن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معا فوجب أن يكون الرضاع منهما كالجد لما كان سبب الولد
أوجب تحريم ولد الولادة لتعاقبه بولده ، وإلى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسألة ، . الفاح واحد ،
أخرجه ابن أبي شيبة . وأيضا فإن الولد يدر اللبن فله حمل فيه نصيب . وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين
وفقهاء الأمصار كالوزاعي في أهل الشام والثوري وأبي حنيفة وصاحبيه في أهل الكوفة وابن جرير في أهل مكة
ومالك في أهل المدينة والشافعي وأحمد وإسحق وأبي ثور وأتباعهم الى أن ابن الفضل يحرم وحجتهم هذا الحديث

الصحيح ، وأوزم الشافعي المالكية في هذه المسألة برد أصلهم بتقديم عمل أهل المدينة ولو خالف الحديث الصحيح إذا
 كان من الأحاديث رواه عن عبد العزيز بن محمد عن ربيعة عن أن ابن الفحل لا يحرم ، قال عبد العزيز بن محمد :
 وهذا رأي فقهاءنا إلا الزهري فقال الشافعي : لا نعلم شيئا من علم الخاصة أولى بأن يكون عاما ظاهرا من هذا ، وقد
 تركوه للخبر الوارد ، فيلزمهم على هذا إما أن يردوا هذا الخبر وهم ولم يردوه أو يردوا ما خالف الخبر ، وعلى كل
 حال هو المطلوب . قال القاضي عبد الوهاب : يتصور تجريد ابن الفحل برجل له امرأة أن ترضع لحداتها صبيها
 والآخرى صبية فالجمهور قالوا يحرم على الصبي تزويج الصبية ، وقال من خالفهم : يجوز ، واستدل به على أن من
 ادعى الرضاع صدقه الرضيع ثبت حكم الرضاع بينهما ولا يحتاج إلى بيعة ، لأن أفلح ادعى وصدقته عائشة واذن
 الشارح بمجرد ذلك ، ونعقب باحتمال أن يكون الشارح أطلع على ذلك من غير دعوى أفلح وتسلم عائشة ، واستدل
 به على أن قليل الرضاع يحرم كما يحرم كثيره لعدم الاستفصال فيه ، ولا حجة فيه لأن عدم الذكر لا يدل على لعدم
 المحض وفيه أن من شك في حكم بترقفت عن العمل حتى يسأل العلماء عنه ، وأن من أشبه عليه الشيء طالب المدعي
 ببيانه يرجع إليه أحدهما ، وأن العالم إذا سئل يصدق من قال الصواب فيها ، وفيه وجوب احتجاب المرأة من
 الرجال إلا طالب وشروعية استئذان المحرم على محرمة ، وأن المرأة لا تأذن في بيت الرجل إلا بأذنه ، وفيه جواز
 التسمية بأفلح ، ويؤخذ منه أن المستفتى إذا بادر بالتشليل قبل سماع الفتوى أنكر عليه إقراره لها وتربيت يمينك .
 فان فيه إشارة إلى أنه كان من حقه أن تسأل عن الحكم فقط ولا تمال ، وأوزم به بعضهم من أطلق من الحنفية القائلين
 أن الصحابي إذا روى عن النبي ﷺ حديثا وصح عنه ثم صح عنه العمل بخلافه أن العمل بما رأى لا بما روى ، لأن
 عائشة صح عنها أن لا اعتبار بلبن الفحل ذكره مالك في الموطأ وسعيد بن منصور في السنن وأبو عبيد في كتاب النكاح
 باسناد حسن ، وأخذ الجمهور ومنهم الحنفية بخلاف ذلك وعملوا بروايتها في قصة أخى أبي القيس وحرموه بلبن
 الفحل فكان يلزمهم على قاعدتهم أن ينهوا عن عائشة وعرضوا عن روايتها ، ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة
 لكان لهم معذرة لسكنه لم يروه غيرها ، وهو الإجماع قوي

٢٣ - باب . شهادة المرضية

٥١٠ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم أخبرنا أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة
 قال حدثني عبيد بن أبي سريته عن عتبة بن الحارث - قال وقد سمعته من عتبة لكني لحديث عبيد أحفظ - قال
 « تزوجت امرأة ، فجاءتنا امرأة سوداء قالت : أرضعتكما ، فأتيت النبي ﷺ فقلت « تزوجت فلانة بنت فلان
 فجاءتنا امرأة سوداء ، قالت لي : إني قد أرضعتكما ، وهي كاذبة . فأعرضت عني ، فأتيت من قبل وجهي قلت :
 إنها كاذبة . قال : كيف بها وقد زحمت أنها قد أرضعتكما ، دها منك . وأشار إسماعيل بأصبعه السبابة
 والوسطى يحكي أيوب »

قوله (باب شهادة المرضية) أي وحدها ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الشهادات . وأغرب
 ابن بطال هنا فنقل الإجماع على أن شهادة المرأة وحدها لا تجوز في الرضاع وشبهه ، وهو عجيب منه فإنه قول جماعة

من السلف حتى ان عند المالكية رواية أنها تقبل وحدها لكن بشرط ففقد ذلك في الجبران . قوله (على بن عبد الله) هو ابن المديني ، واسماعيل بن ابراهيم هو المعروف بابن علية ، وعبيد بن أبي مرثد مكي ماله في الصحيح سوى هذا الحديث ، ولا أهراف من حاله شيئا إلا أن ابن حبان ذكره في نقات التابعين ، وقد أوضحت في الشهادات بيان الاختلاف في إسناده على ابن أبي مليكة ، وأن العمدة فيه على سماع ابن أبي مليكة له من عقبة بن الحارث نفسه ، وتقدم تسمية المرأة المعبر عنها هنا بفلانة بنت فلان وتسمية أبيها ، وأما المرضعة السوداء فاهرفت اسمها بعد . قوله (فأعرض عني) في رواية المستملى ، فأعرض عنه ، وفيه التفات . قوله (دعها عنك) ، وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى يحكي أيوب (يعني يحكي إشارة أيوب ، والقائل على والحاكم إسماعيل ، والمراد حكاية فعل النبي ﷺ حيث أشار بيده وقال بلسانه ودعها عنك) ، لحكي ذلك كل راو لمن دونه . واستدل به على أن الرضاة لا يشترط فيها عدد الرضاة وفيه نظر لأنه لا يلزم من عدم ذكرها عدم الاشتراط لاحتمال أن يكون ذلك قبل تقرير حكم اشتراط العدد ، أو بعد اشتغاره فلم يحتاج لذكره في كل واقعة ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك . وبوخد من الحديث عند من يقول ان الامر بفراقها لم يكن لتحریمها عليه بقول المرضعة بل للاحتياط أن يحتاط من يريد أن يتزوج أو يزوجه ثم اطلع على أمر فيه خلاف بين العلماء كمن زنى بها أو باشرها بشهوة أو زنى بها أصله أو فرعه أو خلقت من زناه بأبها أو شك في تحریمها عليه بصهر أو قرابة ونحو ذلك ، واقعه اظم

٢٤ - باب ما يحل من النساء وما يحرم ، وقوله تعالى (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ) إلى آخر الآية إلى قوله (إن الله كان علما حكيما) . وقال أنس (والحصنات من النساء) ذوات الأزواج الحرار حرام (إلا ما ملكت أيمانكم) لا يبرى بأسا أن ينزع الرجل جاريته من عهده . وقال (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) وقال ابن عباس : طازاد على أربع فهو حرام كامرء وابنته وأخت

٥١٠٥ - وقال لما أحمد بن حنبل حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان حدثني حبيب عن سعد بن جهم عن ابن عباس (حُرِّمَ من النفس سبع ومن الصنم سبع) ثم قرأ (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) الآية . وجمع عبد الله بن جعفر بين ابنة علي وامرأة علي . وقال ابن سيرين : لا بأس به ، وكرهه الحسن مرة ثم قال : لا بأس به . وجمع الحسن بن الحسن بن علي بين ابنتي عم في ليلة ، وكرهه جابر بن زيد لقطعة وليس فيه تحریم لقوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) . وقال عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته . وروى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فمن يلأم بالصبي إن أدخله فيه فلا يتزوجن أمه . ويحيى هذا غير معروف ، ولم يتابع عليه . وعن عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بها لا تحرم عليه امرأته . ويذكر عن أبي نصير أن ابن عباس حرمة . وأبو نصر هذا لم يعرف بسامعه من ابن عباس . وروى عن عمران بن

حُصَيْنَ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَالْحَسَنِ وَبَعْضِ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالَ : بِحَرْمٍ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ حَتَّى يُلْزَقَ
 بِالْأَرْضِ يَنْتَهِى حَتَّى يَجَامَعَ . وَجَوَّزَهُ ابْنُ الْمُسَيْبِ وَهُرَيْرَةُ وَالزُّهْرِيُّ ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ قَالَ عَلَى لَا يَحْرُمُ ، وَهَذَا مَرْسَلٌ
 قَوْلُهُ (بَابُ مَا يَحِلُّ مِنَ النِّسَاءِ وَمَا يَحْرُمُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ إِلَى عَلَيَا حِكْمًا)
 كَذَا ابْنُ ذَرٍّ ، وَسَاقَ فِي رِوَايَةٍ كَرِيمَةً إِلَى قَوْلِهِ (وَبَنَاتُ الْأَخْتِ - ثُمَّ قَالَ إِلَى قَوْلِهِ - عَلَيَا حِكْمًا) وَذَلِكَ يَشْمَلُ
 الْآيَتَيْنِ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى إِلَى قَوْلِهِ (غَفُورًا رَحِيمًا) . قَوْلُهُ (وَقَالَ الْأَسَدُ وَالْمُحَصِّنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ الْحَرَامِ
 حَرَامٌ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَنْزِعَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ) وَفِي رِوَايَةٍ الْكُشَمِيْنِي جَارِيَةً (مِنْ عِبْدِهِ) وَصَلَهُ
 إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِي كِتَابِهِ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي جُلْزٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ
 قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَالْمُحَصِّنَاتُ) ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ الْحَرَامِ (إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) فَأَذَا هُوَ لَا يَرَى بِمَا مَلَكَتِ الْيَمِينَ بَأْسًا
 أَنْ يَنْزِعَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ مِنْ عِبْدِهِ فَيَطَّأَهَا ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ النَّبِيِّ بِالْفِظِ ذَوَاتُ الْبُعُولِ
 وَكَانَ يَقُولُ بَيْنَمَا طَلَّقَهَا ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُحَصِّنَاتِ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ يَعْنِي أَنَّهُنَّ حَرَامٌ وَأَنْ الْمُرَادَ بِالْأَسْتِثْنَاءِ
 فِي قَوْلِهِ (إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) الْمُسْتَبِيحَاتُ إِذَا كُنَّ مَتَزَوِّجَاتٍ فَتَنْهَى حِلَّالَ مَنْ سَبَّاهُنَّ . قَوْلُهُ (وَقَالَ) أَيْ قَالَ اللَّهُ
 عَزَّ وَجَلَّ (وَلَا تَنْكَحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ) أَشَارَ بِهَذَا إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى مَنْ حَرَّمَ نِكَاحَهَا زَانِدًا عَلَى مَا فِي الْآيَتَيْنِ
 فَذَكَرَ الْمُشْرِكَةَ وَقَدْ اسْتَبْنَيْتِ الْكِتَابِيَّةَ وَالزَّانِدَةَ عَلَى الرَّابِعَةِ فَذَلِكَ هَلَى أَنْ الْعَدَدَ الَّذِي فِي قَوْلِ ابْنِ الْعَبَّاسِ الَّذِي بَعْدَهُ
 لَا مَفْهُومَ لَهُ وَإِنَّمَا أَرَادَ حَصْرَ مَا فِي الْآيَتَيْنِ . قَوْلُهُ (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مَا زَادَ عَلَى أَرْبَعٍ هُوَ حَرَامٌ كَامِلٌ وَابْنَتُهُ وَأَخْتُهُ)
 وَصَلَهُ الْفَرِيَابِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْهُ وَلَفْظُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَالْمُحَصِّنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) :
 لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ فَوْقَ أَرْبَعٍ نِسْوَةً ، فَإِذَا زَادَ مِنْهُنَّ فَمِنْ عَلَيْهِ حَرَامٌ ، وَالْبَاقِي مِثْلُهُ ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ . قَوْلُهُ (وَقَالَ
 لَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ) هَذَا فِيمَا قِيلَ أَخَذَهُ الْمُصَنِّفُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمَذَاكِرَةِ أَوْ الْإِجَازَةِ ، وَالَّذِي ظَهَرَ لِي بِالْإِسْتِقْرَاءِ
 أَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَعْمَلَ هَذِهِ الصِّيغَةَ فِي الْمَوْقُوفَاتِ ، وَرَبَّمَا اسْتَعْمَلَهَا فُسْجَا فِيهِ قُصُورٌ مَا عَنْ شَرْطِهِ ، وَالَّذِي هُنَا مِنَ التَّقِ
 الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ لِلْمُصَنِّفِ فِي هَذَا الْكِتَابِ رِوَايَةٌ عَنْ أَحَدٍ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَأَخْرَجَ عَنْهُ فِي آخِرِ الْمَغَازِي حَدِيثًا
 بِوَسْوَءِهِ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَنْهُ لِأَنَّهُ فِي رِحْلَتِهِ الْقَدِيمَةِ اتَّقَى كَثِيرًا مِنْ مَشَائِخِ أَحَدٍ فَاسْتَفْتَى بِهِمْ ، وَفِي رِحْلَتِهِ الْآخِرَةِ كَانَ أَحْمَدُ
 قَدْ قَطَعَ التَّحْدِيثَ فَكَانَ لَا يَحْدُثُ إِلَّا نَادِرًا فَمِنْ ثُمَّ أَكْثَرَ الْبُخَارِيَّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ دُونَ أَحْمَدَ ، وَسَفِيَّانَ الْمَذْكُورَ فِي
 هَذَا الْإِسْنَادِ هُوَ الثَّوْرِيُّ ، وَحَبِيبٌ هُوَ ابْنُ أَبِي ثَابِتٍ . قَوْلُهُ (حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ ، وَمِنَ الصَّرِّ سَبْعٌ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ
 مَهْدِيٍّ عَنْ سَفِيَّانَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ، وَفِي لَفْظٍ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ، قَوْلُهُ (ثُمَّ قَرَأَ : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ
 الْآيَةُ) فِي رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْ سَفِيَّانَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ « قَرَأَ الْآيَتَيْنِ » ، وَإِلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ
 فِي التَّرْجُمَةِ « إِلَى عَلَيَا حِكْمًا » ، فَانْهَآ آخِرُ الْآيَتَيْنِ ، وَوَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ هَمِيرٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 فِي آخِرِ الْحَدِيثِ « ثُمَّ قَرَأَ : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ : وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ » ، ثُمَّ قَالَ : هَذَا النَّسَبُ .
 ثُمَّ قَرَأَ : وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ : وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ ، وَقَرَأَ : وَلَا تَنْكَحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ
 النِّسَاءِ فَقَالَ : هَذَا الصَّرُّ ، انْتَهَى ، فَأَذَا جَمَعَ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَمْسَ عَشْرَةَ امْرَأَةً ، وَفِي تَسْمِيَةِ مَا هُوَ بِالرِّضَاعِ
 صَبْرًا تَجُودٌ ، وَكَذَلِكَ امْرَأَةُ الْغَيْرِ ، وَجَمِيعُهُنَّ عَلَى التَّأْيِيدِ إِلَّا الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ وَامْرَأَةِ الْغَيْرِ ، وَيَلْتَحِقُ بِمَنْ لَحِصَرَ

موطوءة الجد وان علا وام الام ولو علت وكذا أم الأب وبنت الابن ولو سفلت وكذا بنت البنت وبنت بنت
الأخت ولو سفلت وكذا بنت بنت الاخ وبنت ابن الاخ والأخت وعمه الأب ولو علت وكذا عمه الام وخالة الام
ولو علت وكذا عمه الأب وجدة الزوجة ولو علت وبنت الزبينة ولو سفلت وكذا بنت الربيب وزوجة ابن الابن
وابن البنت والجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وسياق في باب مفرد ، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ،
وتقدم في باب مفرد ، ويان ما قيل انه يستثنى من ذلك . قوله (وجمع عبد الله بن جعفر) أي ابن أبي طالب (بين
بنت علي وامرأة علي) كانه أشار بذلك الى دفع من يتخيل أن العلة في منع الجمع بين الأختين ما يقع بينهما من
القطيعة فيطرده الى كل قريبتين ولو بالصاهرة فمن ذلك الجمع بين المرأة وبنت زوجها ، والاثم المذكور وصله البيهقي
في الجمعيات من طريق عبد الرحمن بن مهران أنه قال : جمع عبد الله بن جعفر بين زينب بنت علي وامرأة علي ايلى
بنت مسعود ، وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر فقال : ليل بنت مسعود النخيلية وأم كلثوم بنت علي الفاطمية
فكانتا امرأته ، وقوله الفاطمة أي من فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، ولا تعارض بين الروايتين في زينب وام
كلثوم لانه تزوجهما واحدة بعد أخرى مع بقاء ليل في عصمته ، وقد وقع ذلك مبيها عند ابن سعد . قوله (وقال
ابن سيرين لا بأس به) وصله سعيد بن منصور عنه بسند صحيح ، وأخرجه ابن أبي شيبة مطولا من طريق أيوب
عن عكرمة بن خالد أن عبد الله بن صفوان تزوج امرأة رجل من ثقيف وابنته - أي من غيرها - قال أيوب :
فسئل عن ذلك ابن سيرين فلم يره بأسا وقال : نبئت أن رجلا كان بهصر اسمه جبلة جمع بين امرأة رجل وابنته من
غيرها ، وأخرج الدارقطني من طريق أيوب أيضا عن ابن سيرين : أن رجلا من أهل مصر كانت له صحبة يقال له
جبلة ، فذكره . قوله (وكرهه الحسن مرة ثم قال لا بأس به) وصله الدارقطني في آخر الآثار الذي قبله بلفظ : وكان
الحسن يكرهه ، وأخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح من طريق سلمة بن علفمة قال : أتى لجالس عند الحسن إذ سأله
وجعل عن الجمع بين البنت وامرأة زوجها فذكره ، فقال له بعضهم : يا أبا سعيد ، هل ترى به بأسا ؟ فنظر ساعة
ثم قال : ما أرى به بأسا ، وأخرج ابن أبي شيبة عن عكرمة أنه كرهه ، وعن سليمان بن يسار ومجاهد والشعبي أنهم
قالوا لا بأس به . قوله (وجمع الحسن بن الحسن بن علي بين بنت عم في ليلة) وصله عبد الرزاق وأبو حنيفة من
طريق عمرو بن دينار بهذا وزاد في ليلة واحدة بنت محمد بن علي وبنت عمر بن علي ، فقال محمد بن علي هو أحب
اليما منهما ، وأخرج عبد الرزاق أيضا والشافعي من وجه آخر عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي فلم
ينسب المرأتين ولم يذكر قول محمد بن علي وزاد : فأصبح النساء لا يدرين أين يذهبن . . قوله (وكرهه جابر بن زيد
للقطيعة) وصله أبو عبيد من طريقه . وأخرج عبد الرزاق نحوه عن قتادة وزاد وايس بحرام . قوله (وليس فيه
تجريم لقوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) هذا من تفقه المصنف ، وقد صرح به قتادة قبله كما ترى ، وقد
قال ابن المنذر : لا أعلم أحدا أبطل هذا النكاح ، قال : وكان يلزم من بقول بدخول القياس في مثل هذا أن يحرمه ،
وقد أشار جابر بن زيد إلى العلة بقوله له القطيعة ، أي لاجل وقوع القطيعة بينهما ، لما يوجبها التماس بين الضرتين
في العادة ، وسياق التصريح بهذه العلة في حديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها . بل جاء ذلك منصوبا في جميع
القرابات ، فأخرج أبو داود وابن أبي شيبة من مرسل عيسى بن طلحة : نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة هل
قرباتها بخاتمة القطيعة ، وأخرج الحلال من طريق إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن أبي بكر وعمر وهن

أنهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة مخافة الضغائن ، وقد نقل العمل بذلك عن ابن أبي ليل وعن زفر أيضا ولكن انعقد الإجماع على خلافه وقاله ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما . قوله (وقال عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته) هذا مصير من ابن عباس إلى أن المراد بالأنهى عن الجمع بين الأختين إذا كان الجمع بمقد التزويج وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء . وعن ابن عباس في رجل زنى بأخت امرأته قال : تخطى حرمة إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته ، قال ابن جريج وبلغني عن عكرمة مثله ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عن عطاء . عن ابن عباس قال : جاوز حرمتين إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته ، وهذا قول الجمهور ، وخالف فيه طائفة كما سيأتي . قوله (ويروى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فيمن يلعب بالهوى أن أدخله فيه فلا يتزوجن أمه) في رواية أبي ذر عن المستمل وروى ابن جعفر ، يدل قوله وأبي جعفر ، والاول هو المعتمد ، وكذا وقع في رواية ابن نصر بن مهدي عن المستمل كالجماعة ، وهكذا وصله وكيع في مصنفه عن سفيان الثوري عن يحيى . قوله (ويحيى هذا غير معروف ولم يتابع عليه) انتهى وهو ابن قيس ، روى أيضا عن شريح روى عنه الثوري وأبو هوانة وشريك . يقول المصنف : غير معروف ، أي غير معروف بالعدالة والأقامة الجاهلة ارتفع عنه برواية هؤلاء ، وقد ذكره البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ، وذكره ابن حبان في الثقات كعادته فيمن لم يجرح ، والقول الذي رواه يحيى هذا قد نسب إلى سفيان الثوري والأوزاعي وبه قال أحمد وزاد : وكذا لو فلوط بأبي امرأته أو بأخيها أو بشخص ثم ولد للشخص بنت فإن كلا منهن محرم على الواطئ . لكونها بنت أو أخت من نسكه ، وخالف ذلك الجمهور فخصوه بالمرأة المعقود عليها ، وهو ظاهر القرآن لقوله (وأهبات نسائكم وأن تجمعوا بين الأختين) والذكر ليس من النساء ولا أختا ، وعند الشافعية فيمن تزوج امرأة ففلاط بها هل تحرم عليه بنتها أم لا ؟ وجهان . والله أعلم . قوله (وقال عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بها لا تحرم عليه امرأته) وصله البيهقي من طريق هشام عن قتادة عن عكرمة بلفظ في رجل ففنى أم امرأته قال : تخطى حرمتين ولا تحرم عليه امرأته ، وإسناده صحيح . وفي الباب حديث مرفوع أخرجه الدارقطني والطبراني من حديث طائفة : أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يتبع المرأة حراما ثم ينكح ابنتها أو البنت ثم ينكح أمها ، قال : لا يجرم الحرام الحلال إنما يجرم ما كان بشكاح حلال ، وفي إسنادهما سليمان بن عبد الرحمن الواقسي وهو مقروك ، وقد أخرج ابن ماجه طرقا منه من حديث ابن عمر لا يجرم الحرام الحلال ، وإسناده أصلح من الأول . قوله (ويذكر عن أبي نصر عن ابن عباس أنه حرمة) وصله الثوري في جامعه من طريقه وألفظه أن رجلا قال أنه أصاب أم امرأته ، فقال له ابن عباس : حرمت عليك امرأتك ، وذلك بعد أن ولدت منه سبعة أولاد كلهم بلغ مبالغ الرجال ، . قوله (وأبو نصر هذا لم يعرف بمعاذ من ابن عباس) كذا الأكثر ، وفي رواية ابن المهدي عن المستمل لا يعرف بمعاذ وهو أوجه . وأبو نصر هذا بصري أسدي ، وقته أبو زرعة . وفي الباب حديث ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أم هانئ مرفوعا : من نظر إلى فرج امرأة لم تحل له أمها ولا بنتها ، وإسناده مجهول قاله البيهقي . قوله (ويروى عن عمران بن حصين والحسن بن زيد وبعض أهل العراق أنها تحرم عليه) أما قول عمران فوصله عبد الرزاق من طريق الحسن البصري عنه ، قال فيمن لجر بأم امرأته حرمتا عليه جميعا ، ولا بأس بإسناده ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن عمران وهو منقطع ، وأما قول جابر بن زيد والحسن فوصله ابن أبي شيبة من طريق قتادة

عنه قال : حرمت عليه امرأته . قال قتادة : لا تحرم غير أنه لا يشئى امرأته حتى تنقض عدة التي رزق بها ، وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر عن الحسن بلفظ : إذا لجر بأمر امرأته أو ابنة امرأته حرمت عليه امرأته . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : قال يحيى بن يعمر الشعبي : والله ما حرم حرام قط حلالاً قط ، فقال الشعبي : بل لو صبت خمرأهل ماء حرم شرب ذلك الماء . قال قتادة : وكان الحسن يقول مثل قول الشعبي . وأما قوله وقال بعض أهل العراق ، فلهذه عني به الشورى ، فإنه من قال بذلك من أهل العراق . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال : لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وبنتها . ومن طريق مغيرة عن إبراهيم وعاصم هو الشعبي في رجل وقع على أم امرأة قال : حرمتا عليه كلتاهما ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، قالوا إذا زنى بأمرأة حرمت عليه أمها وبنتها ، وبه قال من غير أهل العراق طائفة والأوزاعي وأحمد وإسحق ، وهي رواية عن مالك ، وأبو ذلك الجمهور وحجتهم أن النكاح في الشرع إنما يطلق على المفقود عليها لا على مجرد الوطء ، وأيضاً قالوا لا صداق فيه ولا عدة ولا ميراث ، قال ابن عبد البر : وقد أجمع أهل الفتوى من الأمصار على أنه لا يحرم على الزاني تزوج من زنى بها ، فسكاح أمها وابنتها أجوز . قوله (وقال أبو هريرة : لا تحرم عليه حتى يلق بالارض ، يعني حتى يجامع) قال ابن التين يلق بفتح أوله وضبطه غيره بالضم وهو أوجه ، وبالفتح لازم وبالضم متعمد يقال لوق به لوقاً وزنه بغيره ، وهو كناية عن الجماع كما قال المصنف وكأنه أشار إلى خلاف الحنفية فإنهم قالوا : تحرم عليه امرأته بمجرد لمس أمها والنظر إلى فرجها ، فالحاصل أن ظاهر كلام أبي هريرة أنها لا تحرم إلا إن وقع الجماع ، فيكون في المسألة ثلاثة آراء : فذهب الجمهور لا تحرم إلا بالجماع مع العقد ، والحنفية وهو قول عن الشافعي تلحق المباشرة بشهوة بالجماع لكونه استمناحاً ومحل ذلك إذا كانت المباشرة بسبب مباح أما المحرم فلا يؤثر كالزنا ، والمذهب الثالث إذا وقع الجماع حلالاً أو زناً أو بخلاف مقدماته . قوله (وجوزه سعيد بن المسيب وهرة والزهري أى أجازوا للرجل أن يتسليم مع امرأته ولو زنى بأمرها أو اختها سواء فعل مقدمات الجماع أو جامع ، ولذلك أجازوا له أن يتزوج بنت أو أم من فعل بها ذلك ، وقد روى عبد الرزاق عن طريق الحارث بن عبيد الرحمن قال : سألت سعيد بن المسيب وهرة بن الزبير عن الرجل يزنى بالمرأة هل تحل له أمها ؟ فقالوا : لا يحرم الحرام الحلال ، وعن معمر عن الزهري مثله ، وعند البيهقي عن طريق يونس بن يزيد عن الزهري أنه سئل عن الرجل يفجر بالمرأة فيزوج ابنتها ؟ فقال : قال بعض العلماء لا يفسد الله حلالاً بحرام . قوله (وقال الزهري قال علي : لا يحرم وهذا مرسل) أما قول الزهري فوصله البيهقي عن طريق يحيى بن أيوب عن عقيل عنه أنه سئل عن رجل وطئ أم امرأته ، فقال : قال علي بن أبي طالب لا يحرم الحرام الحلال . وأما قوله : وهذا مرسل ، ففي رواية الكشميني وهو مرسل أى منقطع ، فأطلق المرسل على المنقطع كما تقدم في فضائل القرآن والحطاب فيه سهل ، والله أعلم

٢٥ - باب (وربائبكم اللاتي في حُجُورِكُم من نِسَائِكُم اللاتي دخلتم بهن) وقال ابن عباس : الدخول وللنيس والناس هو الجماع . ومن قال : بناتٌ ولديها من من بناتها في التحريم ، تقول للذي ^{بها} لأم حبيبة : لا تعرضن علي بناتك ولا أخواتك ، وكذلك حلالٌ ولدي الأبناء من حلال الأبناء . وهل تسمى الربهة

وإن لم تكن في حجره ؟ ودفع النبي ﷺ ربيته له إلى من يكفلها ، وسعى للنبي ﷺ ابن ابنته ابناً
 ١٥٦ هـ - حدثنا سفيان حدثنا هشام عن أبيه عن زبيب **هـ** عن أم حبيبة قالت : قلت
 يا رسول الله هل لك في بنت أبي سفيان ، قال : فأقبل ماذا ؟ قلت تنكح . قال : أتحبين ؟ قلت : لست لك
 بمخلية ، وأحب من شركني فيك أختي . قال : إنها لا تهل لي ، قلت بآنتي أنك تخطب . قال : ابنة أم سلمة ؟
 قلت نعم . قال : لو لم تكن ربيتي ما حلت لي ، أرضعتني وأياها ثوبية . فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن
 وقال البيهقي حدثنا هشام **هـ** درة بنت أم سلمة **هـ**

قوله (باب وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) هذه الترجمة معقودة لفـير الربيبة
 وتفسير المراد بالدخول . فاما الربيبة فهي بنت امرأة الرجل ، قيل لها ذلك لأنها مربية ، وغلط من قال هو من
 الترية ، وأما الدخول ففيه قولان : أحدهما أن المراد به الجماع وهو أصح قول الشافعي ، والقول الآخر وهو
 قول الأئمة الثلاثة المراد به الخلوة . **قوله** (وقال ابن عباس : الدخول والمديس واللئس هو الجماع) تقدم ذكر
 من وصله عنه في تفسير المائدة ، وفيه زيادة . وروى عبد الرزاق من طريق بكر بن عبد الله المزني قال قال ابن
 عباس : الدخول والتدس والافضاء والمباشرة والرفق واللئس الجماع ، إلا أن الله حي كريم يكفي بما شاء مما شاء .
قوله (ومن قال بنات ولدها من بناتها في التحريم) سقط من هذا إلى آخر الترجمة من رواية أبي ذر هـ
 السرخسي ، وقد تقدم حكم ذلك في الباب الذي قبله . **قوله** (لقول النبي ﷺ لأم حبيبة الخ) قد وصله في الباب ،
 ووجه الدلالة من عموم قوله بناتكن ، لأن بنت الابن بنت . **قوله** (وكذلك حلائل ولد الأبناء من حلائل
 الأبناء) أي مثلهن في التحريم ، وهذا بالاتفاق ، فكذا بنات الأبناء وبنات البنات . **قوله** (وهل
 تسمى الربيبة وإن لم تكن في حجره) أشار بهذا إلى أن التقييد بقوله في حجوركم ، هل هو للغالب ،
 أو يعتبر فيه مفهوم المخالفة ؟ وقد ذهب الجمهور إلى الأول ، وفيه خلاف قدّم أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر
 وغيرهما من طريق إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أوس قال : كانت عندي امرأة قد ولدت لي ، فأتت
 فوجدت غليها ، فقلت على بن أبي طالب فقال لي : مالك ؟ فأخبرته ، فقال : أها ابنة ؟ يعني من غيرك ، قلت : نعم
 قال : كانت في حجرك ؟ قلت : لا ، هي في الطائف ، قال : فأنكحها ، قلت : فأين قوله تعالى (وربائكم) قال أنها
 لم تكن في حجرك . وقد دفع بعض المتأخرين هذا الأمر وادعى نفي ثبوته بأن إبراهيم بن عبيد لا يعرف ، وهو
 عجيب ، فإن الأمر المذكور عند ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاعه ، وإبراهيم ثقة تابعي
 معروف ، وأبوه وجده صحابيان ، والأثر صحيح عن علي . وكذا صح عن عمر أنه أفتى من سأله أذ تزوج بنت
 رجل كانت تحت جدتها ولم تكن البنت في حجره أخرجه أبو عبيد ، وهذا وإن كان الجمهور على خلافه فقد احتج أبو
 عبيد للجمهور بقوله ﷺ . فلا تعرضن علي بناتكن ، قال فعم ولم يقيد بالحجر ، وهذا فيه نظر لأن إطلاق عموم
 هل التقييد ، ولولا الإجماع الحادث في المسألة ونذرة المخالف لمكان الأخذ به أولى . لأن التحريم جاء مشروطاً
 بأمرين : أن تكون في الحجر وأن يكون الذي يريد التزويج قد دخل بالأم ، فلا تحرم بوجود أحد الشرطين .

واحتجوا أيضا بقوله ﷺ : لو لم تكن ربيتي ما حلت لي ، وهذا وقع في بعض طرق الحديث كما تقدم ، وفي أكثر طرقه لو لم تكن ربيتي في حجرى ، فقيده بالحجر كما قيد به القرآن فقرى اختباره ، والله أعلم . قوله (ودفع النبي ﷺ ربيته له الى من يكفلهما) هذا طرف من حديث وصلة البزار والحاكم من طريق أبي إسحق عن ثروة بن ثوفل الأشجعي عن أبيه : وكان النبي ﷺ دفع اليه زينب بنت أم سلمة وقال : إنما أنت ظئري ، قال فذهب بها ثم جاء ، فقال : ما فعلت الجارية ؟ قال : عند أمها - يعني من الرضاة - رجعت لتعلمني ، فذكر حديثا فيما يقرأ عند النوم ، وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة بدون القصة ، وأصل قصة زينب بنت أم سلمة عند أحمد وصححه ابن حبان من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن أم سلمة أخبرته أنها لما قدمت المدينة - فذكرت القصة في هجرتها ثم موت أبي سلمة - قالت فلما وضعت زينب جاءني رسول الله ﷺ فخطبني - الحديث وفيه - فجاء يأتينا فيقول أين زنا ؟ حتى جاء عمار هو ابن ياسر فاغتاضها وقال : هذه تمنع رسول الله ﷺ حاجته ، وكانت ترضعها ، فجاء النبي ﷺ فقال أين زنا ؟ فقالت قريبة بنت أبي أمية وهي أخت أم سلمة : رافقتها عند ما أخذها عمار بن ياسر ، فقال النبي ﷺ : اني آتيكم الليلة ، وفي رواية لاحد : جاء عمار وكان أخاها لأمها - يعني أم سلمة - فدخلها بها فالتفتها من حجرها وقال : فبي هذه المقبوحة ، الحديث . قوله (وسمى النبي ﷺ ابن ابنته ابنا) هذا طرف من حديث تقدم مرصولا في المنائب من حديث أبي بكرة وفيه : أن ابني هذا سيد ، يعني الحسن بن علي ، وأشار المصنف بهذا الى نقوية ما تقدم ذكره في الترجمة أن بنت ابن الزوجة في حكم بنت الزوجة ثم ساق حديث أم حبيبة : قلت يا رسول الله هل لك في بنت أبي سفيان ، وقد تقدم شرحه مستوفى قبل هذا ، وقوله : أرضعتني وأبأها ثوية ، هو بفتح الميم والموحدة الخفيفة ، وثوية بالرفع الفاعل والضمير لبنت أم سلمة ، والمعنى أرضعتني ثوية وأرضعت والد درة بنت أبي سلمة ، وقد تقدم في الباب الماضي التصريح بذلك فقال : أرضعتني وأبأ سلمة ، وإنما نهيت عن ذلك لان صاحب المصنف ، نقل أن بعض الرواة عن أبي ذر رواها بكسر الميم وتشديد التحتانية لفصح ، ويكفي في الرد عليه قوله الرواية في الاخرى وانما ابنة اخي من الرضاة ، ووقع في رواية لمسلم : أرضعتني وأبأها بأسلمة . قوله (وقال الليث حدثنا هشام درة بنت أم سلمة) يعني أن الليث رواه عن هشام بن هروء بالاسناد المذكور فسمى بنت أم سلمة درة ، وكأنه رمز بذلك الى غلط من سماها زينب ، وقد قدمت أنها في رواية الحميدي عن سفيان : وأن المصنف أخرجه عن الحميدي فلم يسمها ، وقد ذكر المصنف الحديث أيضا في الباب الذي بعده من طريق الليث أيضا عن ابن شهاب عن عروة فسمها أيضا درة

٢٦ - باب وأن نجسوا بين الأختين إلا ما قد سلف

٥١٠٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث عن عُمَيل عن ابن شهاب أن عروة بن الزبير أخبره أن زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة قالت : قلت يا رسول الله انكح أختي بنت أبي سفيان ، قال : وتجبين ؟ قلت : نعم لست لك بمحلبة ، وأحب من شاركني في خير أختي . فقال النبي ﷺ : إن ذلك لا يعمل لي . قلت : يا رسول الله ، فوالله إنا لتحدث أنك تريد أن تنكح درة بنت أبي سلمة . قال : بنت أم سلمة ؟

قلت : نعم . قال : فوالله لو لم تكن في حَجْرى ما حلت لى ، إنها لابنة أختى من الرضاة ، أرضعتنى وأباً سلمة ثوبية . فلا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن »

قوله (باب وأن تجمعوا بين الأختين) أورد فيه حديث أم حبيبة المذكور لقوله « فلا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن » ، واجمع بين الأختين في التزويج حرام بالاجماع ، سواء كانتا شقيقتين أم من أب أم من أم ، وسواء النسب والرضاع . واختلف فيما إذا كانتا بملك البين ، فأجازه بعض السلف وهو رواية عن أحمد والجمهور ، ونفها الأمصار على المنع ، ونظيره الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وحكاها الثوري عن الشعبة

٢٧ - باب لا تنكح المرأة على عمتها

٥١٠٨ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا عاصم عن الشعبي سمع جابراً رضى الله عنه قال « نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها » . وقال داود وابن عون عن الشعبي عن أبي هريرة

٥١٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها » [الحديث ٥١٠٩ - طريقه ٥١١٠]

٥١١٠ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله قال أخبرني يونس عن الزهري قال حدثني قبيصة بن ذؤيب أنه سمع أبا هريرة يقول « نهى النبي ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها ، والمرأة على خالتها » . فترى خالة أبيها بملك للنزلة ،

٥١١١ - لأن كروة حدثني عن عائشة قالت « حرّموا من الرضاة ما يحرم من النسب »

قوله (باب لا تنكح المرأة على عمتها) أى ولا على خالتها ، وهذا اللفظ رواية أبي بكر أبي شيبة عن عبد الله بن المبارك بإسناد حديث الباب ، وكذا هو عند مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ومن طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة . قوله (عاصم) هو ابن سليمان البصرى الأحول . قوله (الشعبى سمع جابراً) كذا قال عاصم وحده . قوله (وقال داود وابن عون عن الشعبي عن أبي هريرة) أما رواية داود وهو ابن أبي هند فوصلها أبو داود والترمذى والدارى من طريقه قال « حدثنا عامر هو الشعبي أنبأنا أبو هريرة أن رسول الله ﷺ نهى أن تنكح المرأة على عمتها ، والمرأة على خالتها ، أو العمة على بنت أخيها ، أو الخالة على بنت أخيها لا الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى » لفظ الدارى والترمذى نحوه ، ولفظ أبي داود « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها وأخبرجه مسلم من وجه آخر عن داود بن أبي هند فقال « عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فكان داود فيه شيخين ، وهو عفا عن سيرين عن أبي هريرة من غير هذا الوجه . وأما رواية ابن عون وهو عبد الله فوصلها النسائي من طريق خالد بن الحارث

عنه بلفظ « لا تزوج المرأة على عمتها ولا على خالتها » ووقع لنا في « فوائد أبي محمد بن أبي شريح » من وجه آخر عن ابن عون بلفظ « نهى أن تنكح المرأة على ابنة أخيها أو ابنة اختها » والذي يظهر أن الطريقتين محفوظان ، وقد رواه حماد بن سلمة عن حاصم عن الشعبي عن جابر أو أبي هريرة لكن نقل البيهقي عن الشافعي أن هذا الحديث لم يرو من وجه يثبت أهل الحديث إلا عن أبي هريرة ، وروى من وجوه لا يثبتها أهل العلم بالحديث ، قال البيهقي هو كما قال ، قد جاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأبي سعيد وعائشة ، وليس فيها شيء على شرط الصحيح ، وإنما اتفقا على إثبات حديث أبي هريرة . وأخرج البخاري رواية حاصم عن الشعبي عن جابر وبين الاختلاف على الشعبي فيه ، قال : والحفاظ يرون رواية حاصم خطأ ، والصواب رواية ابن عون وداود بن أبي هنداه . وهذا الاختلاف لم يقدح عند البخاري ، لأن الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة ، ولحديث طرق أخرى عن جابر بشرط الصحيح أخرجهما النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ، والحديث محفوظ أيضا من أوجه عن أبي هريرة ، فلا سلك من الطريقتين ما يعضده ، وقول من نقل البيهقي عنهم تضعيف حديث جابر معارض بتصحيح الترمذي وابن حبان وغيرهما له ، وكفى بتخريج البخاري له موصولا قوة . قال ابن عبد البر : كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة - يعني من وجه يصح - وكأنه لم يصح حديث الشعبي عن جابر وصححه عن أبي هريرة ، والحديثان جميعا صحيحان . وأما من نقل البيهقي أنهم رووه من الصحابة غير هذين فقد ذكر مثل ذلك الترمذي بقوله « وفي الباب » لكن لم يذكر ابن مسعود ولا ابن عباس ولا أسا ، وزاد بدلهم أبا موسى وأبا أمامة وسمرة . ووقع لي أيضا من حديث أبي الدرداء ومن حديث حبيب بن أسيد ومن حديث سعد بن أبي وقاص ومن حديث زينب امرأة ابن مسعود فصار عدة من رواه غير الأولين ثلاثة عشر نقسا ، وأحاديثهم موجودة عند ابن أبي شيبة وأحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي يعلى والبزار والطبراني وابن حبان وغيرهم ، ولولا خشية التطويل لأوردتها مفصلة ، لكن في لفظ حديث ابن عباس عند ابن أبي داود أنه كره أن يجمع بين العمة والحالة وبين العمتين والحالتين ، وفي روايته عند ابن حبان « نهى أن تزوج المرأة على العمة والحالة » ، وقال : انك إذا فعلت ذلك قطعن أرحامكن ، قال الشافعي : تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من لقيته من المفتين لا اختلاف بينهم في ذلك . وقال الترمذي بعد تخريجه : العمل على هذا عند عامة أهل العلم لأنهم بينهم اختلافا أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ولا أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها . وقال ابن المنذر : لست أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم ، وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج ، وإذا ثبت الحكم بالسنة وافق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه . وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي ، لكن استثنى ابن حزم عثمان بن عفان وهو أحد الفقهاء القدماء من أهل البصرة وهو بفتح المرحدة وتشديد المشنة ، واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة ، واستثنى القرطبي الخوارج ولفظه : اختار الخوارج الجمع بين الاختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ، ولا يمتد بخلافهم لأنهم سرقوا من الدين اه . وفي نقله عنهم جواز الجمع بين الاختين غلط بين ، فإن عمتهم النفس بأدلة القرآن لا يخالفونها البتة وإنما يردون الأحاديث لاعتقادهم عدم الثقة بنقلها ، وتحريم الجمع بين الاختين بنصوص القرآن . ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يمين المخالف . قوله (لا يجمع ولا ينكح) كله في الروايات بالرفع على الخبر عن المشروعية وهو يتضمن النهي

قاله القرطبي . قوله (على عنها) ظاهره تخصيص المنع بما اذا تزوج إحداهما على الأخرى ، ويؤخذ منه منع تزويجهما معا ، فان جمع بينهما بمقد بطلا أو مرتبا بطل الثاني . قوله في الرواية الأخيرة (فزني) بضم النون أي أنظر ، وبفتحة أي نعتد . قوله (خالة أبيها بتلك المنزل) أي من التحريم . قوله (لأن عروة حدثني الخ) في أخذ هذا الحكم من هذا الحديث نظر ، وكأنه أراد إلحاق ما يحرم بالصهر بما يحرم بالنسب كما يحرم الرضاع ما يحرم بالنسب ، ولما كانت خالة الأب من الرضاع لا يحل نكاحها فكذلك خالة الأب لا يجمع بينها وبين بنت ابن أخيها ، وقد تقدم شرح حديث عائشة المذكور . قال أنزوى : احتج الجمهور بهذه الأحاديث وخصوا بها عموم القرآن في قوله تعالى : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) وقد ذهب الجمهور إلى جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الآحاد ، وانفصل صاحب الهداية من الحنفية عن ذلك بأن هذا من الأحاديث المشهورة التي يجوز الزيادة على الكتاب بمثلها ، والله أعلم

٢٨ - باب الشغار

٥١١٢ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار . والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق » (الحديث ٥١١٢ - طرقة في : ٦٦٦٠)

قوله (باب الشغار) بمجمعتين مكسور الأول . **قوله** (سمى عن الشغار) في رواية ابن وهب عن مالك وسمى عن نكاح الشغار ، ذكره ابن عبد البر ، وهو مراد من حذفه . **قوله** (والشغار أن يزوج الرجل ابنته الخ) قال ابن عبد البر : ذكر تفسير الشغار جميع رواة مالك عنه . قلت : ولا يرد على إطلاقه ، أن أبا داود أخرجه عن القعني فلم يذكر التفسير ، وكذا أخرجه الترمذي من طريق ممن بن عيسى لهما اختصرا ذلك في تصنيفهما ، ولما قد أخرجه النسائي من طريق ممن بالنفسير ، وكذا أخرجه الخطيب في المدرج ، من طريق القعني . نعم اختلف الرواة عن مالك فيمن ينسب إليه تفسير الشغار ، فالأكثر لم ينسبه لاحد ، ولهذا قال الشافعي فيما حكاه البيهقي في المعرفة : لا أدري التفسير عن النبي ﷺ أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك ، ونسبه محرز بن عون وغيره لمالك . قال الخطيب : تفسير الشغار ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع ، وقد بين ذلك ابن مهدي والقعني ومحرز بن عون ، ثم ساقه كذلك عنهم ، ورواية محرز بن عون عند الاسماعيل والدارقطني في الموطآت ، وأخرجه الدارقطني أيضا من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال : سمعت أن الشغار أن يزوج الرجل الخ ، وهذا دال على أن التفسير من منقول مالك لا من قوله . ووقع عند المصنف - كما سيأتي في كتاب ترك الحبل - من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث تفسير الشغار من قول نافع وانظره ، قال عبيد الله بن عمر قلت لنافع : ما الشغار ؟ فذكره ، فقلت ما لك أيضا نقله عن نافع ، وقال أبو الوليد الباجي : الظاهر أنه من جملة الحديث ، وعليه يحمل حتى يبين أنه من قول الراوي وهو نافع . قلت : قد تبين ذلك ، ولكن لا يلزم من كونه لم يرفعه أن لا يكون في نفس الأمر مرفوعا ، فقد ثبت ذلك من غير روايته ، فعند مسلم من رواية أبي أسامة وابن نمير عن عبيد الله بن عمر أيضا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء ، قال : وزاد ابن نمير

« والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجي ابنتك وأزوجك ابنتي وزوجني أختك وأزوجك أختي ، وهذا يحتمل أن يكون من كلام عبید الله بن عمر فیرجع الی نافع ، وبمحتمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد ، ويؤيد الاحتمال الثاني وروده في حديث أنس وجابر وغيرهما أيضا ، فأخرج عبد الرزاق عن معمر بن ثابت وأبان عن أنس مرفوعا ولا شغار في الإسلام ، والشغار أن يزوج الرجل الرجل أخته بأخته ، وروى البيهقي عن طريق نافع بن يزيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا : نهي عن الشغار ، والشغار أن ينكح هذه بهذه بغير صداق ، بضع هذه صداق هذه وبضع هذه صداق هذه ، وأخرج أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي ریحانة : أن النبي ﷺ نهي عن المشاغرة ، والمشاغرة أن يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذا بلامه ، قال القرطبي : تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعا فهو المقصود ، وإن كان من قول الصحابي فقبول أيضا لأنه أعلم بالقال وأتعد بالحال اه . وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار المنزوح ظاهر الحديث في تفسيره ، فإن فيه وصفين أحدهما تزويج كل من الوليين وابنته الآخر بشرط أن يزوجه وليته ، والثاني خلو بضع كل منهما من الصداق ، ففهم من اعتبرهما معا حتى لا يمنع مثلا إذا زوج كل منهما الآخر بغير شرط وإن لم يذكر الصداق ، أو زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق . وذهب أكثر الشافعية إلى أن علة النهي الاشتراك في البضع لأن بضع كل منهما يصير مورد العقد ، وجعل البضع صداقا مخالف لإيراد عقد النكاح ، وليس المقتضى للبطان ترك ذكر الصداق لأن النكاح يصح بدون تسمية الصداق . واختلفوا فيما إذا لم يصرحا بذكر البضع فالأصح عندهم الصحة ، واسكن وجه نص الشافعي هل خلافة ونقطة : إذا زوج الرجل ابنته أو المرأة بلى أمرها من كانت لاخر على أن صداق كل واحدة بضع الأخرى أو على أن ينكحه الأخرى ولم يسم أحد منهما لواحدة منهما صداقا فهذا الشغار الذي نهي عنه رسول الله ﷺ وهو منسوخ ، هكذا ساقه البيهقي بأسناده الصحيح عن الشافعي ، قال : وهو الموافق للتفسير المأثور في الحديث ، واختلف نص الشافعي فيها إذا سمى مع ذلك مهورا فنص في الإجمالا . على البطان ، وظاهر أنه في المنعصر ، الصحة ، وعلى ذلك افتقر في النقل عن الشافعي من ينقل الخلاف من أهل المذاهب ، وقال القفال : العلة في البطان التعلق والترقيف ، فكأنه يقول لا يعقد لك نكاح بنتي حتى ينعقد لي نكاح بنتك . وقال الخطابي : كان ابن أبي هريرة يشبهه برجل تزوج امرأة ويستثنى عضوا من أعضائها وهو لا خلاف في فساده ، وتقرير ذلك أنه زوج وليته ويستثنى بضعها حيث يجعله صداقا للأخرى . وقال الغزالي في « الوسيط » : صدوته الكاملة أن يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقا للأخرى ، ومهما انعقد نكاح ابنتي انعقد نكاح ابنتك . قال شيخنا في « شرح الترمذي » ينبغي أن يزداد : ولا يكون مع البضع شيء آخر ليكون متفقا على تحريره في المذهب . ونقل الحرقي أن أحد نص على أن علة البطان ترك ذكر المهر ، ورجح ابن تيمية في « المحرر » أن العلة التثريب في البضع ، وقال ابن دقيق العيد : ما نص عليه أحد هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه ولا صداق بينهما ، فإنه يشعر بأن جهة الفساد ذلك ، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك ذكر لملازمته لجهة الفساد ، ثم قال : وعلى الجملة ففيه شعور بأن عدم الصداق له مدخل في النهي ، ويؤيده حديث أبي ریحانة الذي تقدم ذكره . وقال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز ، واسكن اختلفوا في هتته فالجمهور على البطان ، وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده ، وحكاه ابن المنذر عن الأوزاعي . وذهب الحنفية

إلى محمته ووجوب مهر المثل ، وهو قول الزهري ومكحول والثوري والليث ورواية عن أحمد واسحق وأبي ثور ، وهو قول على مذهب الشافعي ، لاختلاف الجهة . لكن قال الشافعي : ان النساء محرمات إلا ما أحل الله أو ملك يمين ، فإذا ورد النهي عن نكاح نأكد التحريم
(تنبيه) : ذكر البنت في تفسير الشغار مثال ، وقد تقدم في رواية أخرى ذكر الأخت ، قال النووي : أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالأبنات في ذلك ، والله أعلم

٢٩ - باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد ؟

٥١١٣ - **حدثنا** محمد بن سلام **حدثنا** ابن فضيل **حدثنا** هشام عن أبيه قال : كانت خولة بنت حكيم من اللاتي وهبن أنفسهن **لنبي** ﷺ ، فقالت عائشة : أما تستحي المرأة أن تهب نفسها للرجل ؟ فلما نزلت (ترجى من نشاء منهن) قلت : يا رسول الله ، ما أرى ربك إلا يسارع في هواك . رواه أبو سعيد المؤدب ومحمد بن بشر وعبد بن هشام عن أبيه عن عائشة ، يزيد بعضهم على بعض

قوله (باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد) أي فيحل له نكاحها بذلك ، وهذا يتناول صورتين : إحداهما مجرد الهبة من غير ذكر مهر ، والثاني العقد بلفظ الهبة . فالصورة الأولى ذهب الجمهور إلى بطلان النكاح ، وأجازة الخفية والأوزاعي ، ولكن قالوا يجب مهر المثل ، وقال الأوزاعي : ان تزوج بلفظ الهبة وشرط أن لا مهر لم يصح النكاح . وحجة الجمهور قوله تعالى (خاصة لك من دون المؤمنين) فعادوا ذلك من خصائصه **عليه** وأنه يتزوج بلفظ الهبة بغير مهر في الحال ولا في المآل . وأجاب المجيزون عن ذلك بأن المراد ان الواهبة تختص به لا مطلق الهبة . والصورة الثانية ذهب الشافعية وطائفة إلى أن النكاح لا يصح إلا بلفظ الفكاح أو التزويج ، لأنهما الصريحان اللذان ورد بهما القرآن والحديث . وذهب الأكثر إلى أنه يصح بالكفايات ، واحتج الطحاوي لهم بالقيام على الطلاق فانه يجوز بصراحه وبكفاياته مع القصد . قوله (حدثنا هشام) هو ابن عروة عن أبيه (قال كانت خولة) هذا مرسل ، لأن عروة لم يدرك زمن الفصة ، لكن السباق يشمر بأنه حمله عن عائشة . وقد ذكر المصنف عقب هذه الطريق رواية من صرح فيه بذكر عائشة تعليقا ، وقد تقدم في تفسير الاحزاب من طريق أبي أسامة عن هشام كذلك موصولا . قوله (بنت حكيم) أي ابن أمية بن الأوقص السلية ، وكانت زوج عثمان بن مظعون ، وهي من السابقات إلى الاسلام ، وأما ابن أمية . قوله (من اللاتي وهبن) وكذا وقع في رواية أبي أسامة المذكورة . قالت كنت أغار من اللاتي وهبن أنفسهن ، وهذا يشمر بتعدد الواهبات وقد تقدم تفسيرهن في تفسير سورة الاحزاب ، ووقع في رواية أبي سعيد المؤدب الآتي ذكرها في المملقات عن عروة عن عائشة . قالت التي وهبت نفسها **لنبي** ﷺ خولة بنت حكيم ، وهذا محمول على تأويل أنها السابقة إلى ذلك ، أو نحو ذلك من الوجوه التي لا تقتضي الحصر المطلق . قوله (فقالت عائشة : أما تستحي المرأة أن تهب نفسها) وفي رواية محمد بن ابن بشر المرسولة عن عائشة أنها كانت تبيع اللاتي وهبن أنفسهن . قوله (أن تهب نفسها) زاد في رواية محمد بن بشر وغيره صدق . قوله (فلما نزلت : ترجى من نشاء) في رواية حماد بن سليمان وقائل الله ترجى . وهذا

أظهر في أن نزول الآية بهذا السبب ، قال القرطبي حملت عائشة على هذا التقييد الغيرة التي طابت عليها النساء ، ولا فقد علمت أن الله أباح لنبه ذلك وأن جميع النساء لو ملكن له رهن لكان قليلا . قوله (ما أرى ربك إلا يسارع في هواك) في رواية محمد بن بشر ، أني لأرى ربك يسارع لك في هواك ، أي في رضاك ، قال القرطبي : هذا قول أورده الدلال والغيرة ، وهو من نوع قولها ما أحدا ولا أحد إلا الله ، والا فاضافة الهوى إلى النبي ﷺ لا تحمل على ظاهره ، لأنه لا ينطق عن الهوى ولا يفعل بالهوى ، ولو قالت إلى مرضاتك لكان البق ، ولكن الغيرة يفتخر لأجلها إطلاق مثل ذلك . قوله (روى أبو سعيد المودب ومحمد بن بشر وعبد بن هشام عن أبيه عن عائشة يريد بعضهم على بعض) أما رواه أبي سعيد واسمه محمد بن مسلم بن أبي الوضاح فوصلها ابن مردويه في التفسير والبيهقي من طريق منصور بن أبي مزاحم عنه عثمرا كما نبه عليه ، قالت التي وهبت نفسها للنبي ﷺ خولة بنت حكيم ، وأما رواية محمد بن بشر فوصلها الإمام أحمد عنه بتمام الحديث ، وقد بينت ما فيه من زيادة وقائدة ، وأما رواية عبد بن سليمان فوصلها مسلم وابن ماجه من طريقه وهي نحو رواية محمد بن بشر

٣٠ - باب نكاح المحرم

٥١١٤ - حدثنا مالك بن إسماعيل أخبرنا ابن عيينة أخبرنا عمرو حدثنا جابر بن زيد قال أنبأنا ابن عباس رضي الله عنهما « تزوج النبي ﷺ وهو محرم »

قوله (باب نكاح المحرم) كأنه يحتاج إلى الجواز ، لأنه لم يذكر في الباب شيئا غير حديث ابن عباس في ذلك ، ولم يخرج حديث المنع كأنه لم يصح عنه على شرطه . قوله (أخبرنا عمرو) هو ابن دينار ، وجابر بن زيد هو أبو الشعثاء . قوله (تزوج النبي ﷺ وهو محرم) تقدم في أواخر الحج من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ « تزوج ميمونة وهو محرم » وفي رواية عطاء المذكورة عن ابن عباس عند النسائي « تزوج النبي ﷺ ميمونة وزاد « وبنا بها وهي حلال » وماتت بسرف ، قال الأثرم : قلت لأحمد إن أبا نورة يقول بأى شيء يدفع حديث ابن عباس - أى مع صحته - قال فقال : الله المستعان ، ابن المسيب يقول : وم ابن عباس ، وميمونة تقول تزوجني وهو حلال له ، وقد عارض حديث ابن عباس حديث عثمان ، لا ينكح المحرم ولا ينكح . أخرجه مسلم ، ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل حديث ابن عباس على أنه من خصائص النبي ﷺ . وقال ابن عبد البر : اختلفت الآثار في هذا الحكم ، لكن الرواية أنه تزوجها وهو حلال ، جاءت من طرق شتى ، وحديث ابن عباس صحيح الأسناد ، لكن الوم إلى الواحد أقرب إلى الوم من الجماعة ، فأقل أحوال الخبرين أن يتعارض فتطلب الحجة من غيرهما ، وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المتمداه ، وقد تقدم في أواخر كتاب الحج البحث في ذلك ملخصا وأن منهم من حل حديث عثمان على الوطء ، ونعقب بأنه ثبت فيه « لا ينكح بفتح أوله » لا ينكح بضم أوله ولا بخطاب ، ووقع في صحيح ابن حبان زيادة « ولا يخطب عليه » ويترجح حديث عثمان بأنه قعيد قاعده ، وحديث ابن عباس واقعة حين تحتل أولها من الاحتمالات : فبما أن ابن عباس كان يرى أن من قلده الهدى بمصر عرما كما تقدم تقرير ذلك عنه في كتاب الحج ، والنبي ﷺ كان قلده الهدى في حمرة تلك التي تزوج فيها ميمونة ، فيكون

اطلاقه أنه عليه السلام تزوجها وهو محرم أي عقد عليها بعد أن قلده الهدى وإن لم يكن تلبس بالاحرام ، وذلك أنه كان أرسل إليها أبا رافع يخطبها لجماعت أمرها إلى العباس فزوجها من النبي عليه السلام . وقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ما من طريق مطار الوراق عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع أن النبي عليه السلام تزوج ميمونة وهو حلال ربيها وهو حلال ، وكنت أنا الرسول بينهما ، قال الترمذي : لا نعلم أحدا أسنده غير حماد بن زيد عن مطر ، ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان مرسل . ومنها أن قول ابن عباس تزوج ميمونة وهو محرم أي داخل الحرام أو في الشهر الحرام ، قال الاعمش : قتلوا كسرى بليل محرما ، أي في الشهر الحرام ، وقال آخر : قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ، أي في البلد الحرام ، وال هذا التأويل صحيح ابن حبان لحزم به في صحيحه . وعارض حديث ابن عباس أيضا حديث يزيد بن الاصم أن النبي عليه السلام تزوج ميمونة وهو حلال ، أخرجه مسلم من طريق الزهري قال : وكانت خاله كآ كانت خالة ابن عباس ، وأخرج مسلم من وجه آخر عن يزيد بن الاصم قال : حدثتني ميمونة أن رسول الله عليه السلام تزوجها وهو حلال ، قال : وكانت خاتى وخالة ابن عباس ، وأما ابن المسيب الذي أشاء إليه أحد فأخرجه أبو داود ، وأخرج البيهقي من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس الحديث قال : وقال سعيد بن المسيب ذهل ابن عباس وإن كانت خالته ما تزوجها إلا بعد ما أحل ، قال الطبري : الصواب من القول عندنا أن نكاح المحرم فاسد أصح حديث عثمان ، وأما قصة ميمونة فتعارضت الأخبار فيها ثم ساق من طريق أئوب قال : أنه ثبت أن الاختلاف في زواج ميمونة إنما وقع لأن النبي عليه السلام كان بعث إلى العباس لينكحها إياه فأنكحه ، فقال بعضهم أنكحها قبل أن يحرم النبي عليه السلام ، وقال بعضهم بعد ما أحرم ، وقد ثبت أن عمر وعليما وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم نكح وبين أمراته ولا يكون هذا إلا عن ثبت . (تنبيه) : قدمت في الحج أن حديث ابن عباس جاء مثله صحيحا عن عائشة وأبي هريرة ، فأما حديث عائشة فأخرجه النسائي من طريق أبي سلمة عنه ، وأخرجه الطحاوي والبخاري من طريق مسروق عنها وصححه ابن حبان ، وأكثر ما أعل بالارسال وليس ذلك جادح فيه . وقال النسائي : أخبرنا عمرو بن علي أن أبا أبو عاصم عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة مثله ، قال عمرو بن علي قلت لأبي عاصم : أنت أمليت علينا من الرقعة ليس فيه عائشة ، فقال : دع عائشة حتى أنظر فيه ، وهذا إسناد صحيح لولا هذه القصة ، لكن هو شاهد قوي أيضا وأما حديث أبي هريرة أخرجه الحافظ في التلخيص وفي إسناده كامل أبو العلاء وفيه ضعف ، لكنه يعتمد بحديث ابن عباس وعائشة ، وفيه رد هل قول ابن عبد البر أن ابن عباس تفرد من بين الصحابة بأن النبي عليه السلام تزوج وهو محرم ، وجهه عن الشعبي ومجاهد مرسل منه أخرجهما ابن أبي شيبة ، وأخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال : سألت أنسا عن نكاح المحرم فقال : لا بأس به وهل هو [إلا] كإبيح وإسناده قوي ، لكنه قياس في مقابل النص فلا عبرة به ، وكان أنسا لم يئنه حديث هذان

٣١ - باب نهى رسول الله عليه السلام عن نكاح اللثة أخيرا

٥١١٥ - **عمر** مالك بن إسماعيل حدثنا ابن عيينة أنه سمع الزهري يقول أخبرني الحسن بن محمد بن علي وأخوه عبد الله عن أبيهما أن عليا رضي الله عنه قال لأبي عباس : إن النبي عليه السلام نهى عن اللثة وعن لحوم

الحر الأهلية زمن خير.

٥١١٦ - حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غندر، حدثنا شعبة عن أبي جرة قال: «سمعت ابن عباس يسأل عن متعة النساء فرخص، فقال له موكل له: إنما ذلك في الحال الشديد، وفي النساء فله أو نحوه، فقال ابن عباس: نعم»

٥١١٧، ٥١١٨ - حدثنا علي، حدثنا سفيان، قال عمرو عن الحسن بن محمد عن جابر بن عبد الله وسليمان بن الأكوع قالوا: كنا في جيش، فأتانا رسول رسول الله ﷺ فقال: إنه قد أذن لكم أن تستمتعوا، فاستمتعوا.

٥١١٩ - وقال ابن أبي ذئب: حدثني إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه عن رسول الله ﷺ «إما رجل وأصواته توافوا فبشره ما بينهما ثلاث كمال، فإن أحببنا أن يزياد أو يتعززا تباركا. فأدري أمي كان لنا خاصة، أم للناس عامة». قال أبو عبد الله: وقد بينه على عن النبي ﷺ أنه منسوخ

قوله (باب نهى النبي ﷺ عن نكاح المتعة أخيرا) يعني تزويج المرأة إلى أجل فاذا انقضى وقعت الفرجة. وقوله في الترجمة: أخيرا، يفهم منه أنه كان دياحا وأن النهي عنه وقع في آخر الأمر. وليس في الحديث الباب التي أرددها النصريح بذلك، لكن قال في آخر الباب: إن عليا بين أنه منسوخ، وقد وردت عدة أحاديث صحيحة صريحة بالنهي عنها بعد الإذن فيها، وأقرب ما فيها عهدا بالوفاة النبوية ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري قال: «كنا عند عمر بن عبد العزيز فذكروا متعة النساء، فقال وجل بقل له ربيع بن سبرة: أشهد على أبي أنه حدث أن رسول الله ﷺ نهى عنها في حجة الوداع، وسأذكر الاختلاف في حديث سبرة هذا - وهو ابن مبيد - بعد هذا الحديث الأول. قوله (أخبرني الحسن بن محمد بن علي) أي ابن أبي طالب، وأبوه محمد هو الذي يعرف باب الحنفية، وأخوه عبد الله بن محمد. أما الحسن فأخرج له البخاري غير هذا، منها ما تقدم له في الفسل من روايته عن جابر، ويأتي له في هذا الباب آخر عن جابر وسليمان بن الأكوع، وأما أخوه جدد الله بن محمد فذكرته أبو هاشم وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، ووثقه ابن سعد والنسائي والمجلى، وقد تقدمت له طريق أخرى في غزوة خير من كتاب المغازي، وتأتي أخرى في كتاب الذبائح، وأخرى في ترك الخيل، وقرنه في المواضع الثلاثة بأخيه الحسن، وذكر في التاريخ عن ابن عينة عن الزهري: أخبرنا الحسن وعبد الله ابنا محمد بن علي وكان الحسن أو ثقيما، ولاحد عن سفيان، وكان الحسن أرضاها إلى أنفسنا، وكان جدد الله يتبع السبئية، وهما السبئية بمهملة ثم موحدة ينسبون إلى عبد الله بن سبأ، وهو من رؤساء الروافض، وكان المختار بن أبي عبيد على رايه، ولما غلب على الكوفة وتبع قتلة الحسين قتلهم أحبته الشيعة ثم قارقه أكثرهم لما ظهر منه من الأكاذيب، وكان من رأى السبئية هو الأده محمد بن علي بن أبي طالب. وكانوا يزعمون أنه المهدي وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان. ومنهم من أقر بموته ودعم أن الأمر بعده صار إلى ابنه أبي هاشم هذا. ومات أبو هاشم في آخر ولاية سليمان

عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين . قوله (عن أبيهما) في رواية الدارقطني في « الموطآت » ، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري « عن مالك عن الزهري أن عبد الله والحسن ابني محمد أخبراه أن أباهما محمد بن علي بن أبي طالب أخبرهما . » قوله (أن عليا قال لابن عباس) سيأتي بيان تحديثه له بهذا الحديث في ترك الحيل بلفظ « أن عليا قيل له أن ابن عباس لا يرى بمتعة النساء بأسا » وفي رواية الثوري ويحيى بن سعيد كلاهما عن مالك عند الدارقطني « أن عليا سمع ابن عباس وهو يفتي في متعة النساء فقال : أما علمت » وأخرجه سعيد بن منصور عن هشيم ، عن يحيى بن سعيد عن الزهري بدون ذكر مالك وأفظه « أن عليا مر بابن عباس وهو يفتي في متعة النساء أنه لا بأس بها » ، ولمسلم من طريق جويرية عن مالك بسنده أنه « سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان إنك وجعل ثأنه » وفي رواية الدارقطني من طريق الثوري أيضا « تكلم علي وابن عباس في متعة النساء فقال له علي : إنك امرؤ تائه » ، ولمسلم من وجه آخر أنه « سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال له : مهلا يا ابن عباس ، ولأحد من طريق معمر « رخص في متعة النساء . » قوله (أن النبي ﷺ نهى عن المتعة) في رواية أحمد عن سفيان نهى عن نكاح المتعة . قوله (وعن لحوم الحر الأهلية زمن خبير) هكذا جميع الرواة عن الزهري « خبير » ، بالمعجمة أوله والراء آخره إلا ما رواه عبد الوهاب القتيبي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فإنه قال « حنين » ، بمهمله أوله ونونين أخرجه النسائي والدارقطني ونها على أنه « وهم يتردد به عبد الوهاب » ، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خبير على الصواب ، وأغرب من ذلك رواية إسحق بن راشد عن الزهري عنه بلفظ « نهى في غزوة تبوك عن نكاح المتعة » وهو خطأ أيضا . قوله (زمن خبير) الظاهر أنه ظرف للأمرين ، وحكى البيهقي عن الحميدي أن سفيان بن عيينة كان يقول : قوله « يوم خبير » ، يتعلق بالحر الأهلية لا بالمتعة ، قال البيهقي : وما قاله عتشل يعني في روايته هذه ، وأما غيره فصرح أن الظرف يتعلق بالمتعة ، وقد مضى في غزوة خبير من كتاب المغازي ويأتي في الذبائح من طريق مالك بلفظ « نهى رسول الله ﷺ يوم خبير من متعة النساء وعن لحوم الحر الأهلية » ، وهكذا أخرجه مسلم من رواية ابن عيينة أيضا ، وسيأتي في ترك الحيل في رواية حميد الله بن عمار عن الزهري « أن رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خبير » ، وكذا أخرجه مسلم وزاده من طريقه « فقال مهلا يا ابن عباس » ، ولأحمد من طريق معمر بسنده أنه « بلغه أن ابن عباس رخص في متعة النساء » ، فقال له : « أن رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خبير » ، وعن لحوم الحر الأهلية ، وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري مثل رواية مالك ، والدارقطني من طريق ابن وهب عن مالك ويونس وأسامة بن زيد ثلاثهم عن الزهري كذلك ، وذكر السبيلي أن ابن عيينة رواه عن الزهري بلفظ « نهى عن أكل الحر الأهلية عام خبير » ، وعن المتعة بعد ذلك أوفي غير ذلك اليوم ، أم وهذا اللفظ الذي ذكره لم أره من رواية ابن عيينة ، فقد أخرجه أحمد وابن أبي عمر والحميدي وإسحق في مسانيدهم عن ابن عيينة باللفظ الذي أخرجه البخاري من طريقه ، لكن منهم من زاد لفظ « نكاح » ، كما بينته ، وكذا أخرجه ، الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وإبراهيم بن موسى والعباس بن الوليد ، وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة بمثل لفظ مالك ، وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة لكن قال « زمن » بدل « يوم » ، قال السبيلي : ويتصل بهذا الحديث فليح على إشكال لأن فيه النهي عن نكاح المتعة يوم خبير ، وهذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الآثار ، قال : فالذي يظهر

أنه وقع تقديم وتأخير في لفظ الزهري ، وهذا الذي قاله سبقه إليه غيره في النقل عن ابن عيينة ، فذكر ابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الحميدى ذكر عن ابن عيينة أن النسي زمن خبير عن لحوم الحر الأهلية ، وأما المتعة فكان في غير يوم خبير ، ثم راجعت مسند الحميدى ، من طريق قاسم بن أصبغ عن أبي إسماعيل السلي عنه فقال بعد سياق الحديث : قال ابن عيينة : يعنى أنه نسي عن لحوم الحر الأهلية زمن خبير ، ولا يعنى نكاح المتعة ، قال ابن عبد البر : وعلى هذا أكثر الناس . وقال البيهقي : يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه ﷺ وخص فيها بعد ذلك ثم نسي عنها ، فلا يتم احتجاج على إلا إذا وقع النسي أخيرا لتقوم به الحجة على ابن عباس . وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون : معنى حديث على أنه نسي يوم خبير عن لحوم الحر ، وأما المتعة فسكت عنها وإنما نسي عنها يوم الفتح اه . والحامل لقولاه على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن خبير كما أشار إليه البيهقي ، لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن عليا لم تبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النسي عنها عن قرب كما سيأتى بيانه ، ويؤيد ظاهر حديث على ما أخرجه أبو عوانة وصححه من طريق سالم بن عبد الله أن رجلا سأل ابن عمر عن المتعة فقال : حرام . فقال : إن فلانا يقول فيها . فقال : والله لقد علم أن رسول الله ﷺ حرمها يوم خبير وما كنا ضالخين قال السبيل : وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المتعة فأغرب ما روى في ذلك رواية من قال في غزوة تبوك ، ثم رواية الحسن أن ذلك كان في عمرة القضاء ، والمشهور في تحريمها أن ذلك كان في غزوة الفتح كما أخرجه مسلم من حديث الربيع بن حبرة عن أبيه ، وفي رواية عن الربيع أخرجه أبو داود أنه كان في حجة الوداع ، قال ومن قال من الرواة كان في غزوة أوطاس فهو موافق لمن قال عام الفتح اه . فتحصل مما أشار إليه ستة مواطن : خبير ، ثم عمرة القضاء ، ثم الفتح ، ثم أوطاس ، ثم تبوك ، ثم حجة الوداع . وثبت عليه حنين لأنها وقعت في رواية قد نهت عليها قبل ، فأما أن يكون ذهل عنها أو تركها عمدا لحظا واثما ، أو لكون غزوة أوطاس وحنين واحدة . فأما رواية تبوك فأخرجها إمامي بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ لما نزل بئنية الوداع رأى مصابيح وسمع نساء يبكين ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا : يا رسول الله ، نساء كانوا يتمتعوا هن . فقال : هدم المتعة النكاح والطلاق والميراث : وأخرجه الحازمي من حديث جابر قال وخرجنا مع رسول الله ﷺ إلى غزوة تبوك حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام جاءت نسوة قد كنا تمتعنا بهن يظنن رجائنا ، فجاء رسول الله ﷺ فذكرنا ذلك له ، قال فغضب وقام خطيبا لحمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة ، فتواعدنا يومئذ فسميت ثنية الوداع . وأما رواية الحسن وهو البصري فأخرجها عبد الرزاق من طريقه وزاده ما كانت قبلها ولا بعدها ، وهذه الزيادة منسكرة من راويها عمرو بن عبيد ، وهو ساقط الحديث ، وقد أخرجه سعيد بن منصور من طريق صحيحة عن الحسن بدون هذه الزيادة . وأما غزوة الفتح فثبت في صحيح مسلم كما قال : وأما أوطاس فثبت في مسلم أيضا من حديث سلمة بن الأكوع . وأما حجة الوداع فوقع عند أبي داود من حديث الربيع بن حبرة عن أبيه . وأما قوله لا مخالفة بين أوطاس والفتح ففيه نظر ، لأن الفتح كان في رمضان ثم خرجوا إلى أوطاس في شوال ، وفي سياق مسلم أنهم لم يخرجوا من مكة حتى حرمت ، ولفظه : أنه غزا مع رسول الله ﷺ الفتح ، فاذن لنا في متعة النساء ، فخرجت أنا ورجل من قومي . فذكر قصة المرأة ، إلى أن قال : ثم استتممت منها ، فلم أخرج حتى حرمها . وفي لفظ له : رأيت رسول الله ﷺ قائما بين الركن والباب وهو يقول : يمثل حديث ابن عمر وكان تقدم في حديث

ابن عمر أنه قال : يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة ، وفي رواية : أمرنا بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ، ثم لم نخرج حتى نهانا عنها ، وفي رواية له : أمر أصحابه بالمتنع من النساء - فذكر الفصة قال - فسكن معنا ثلاثاً ، ثم أمرنا رسول الله ﷺ بمراقبتهم ، وفي لفظ : وقال أنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة ، فأما أوطاس فلفظ مسلم : رخص لنا رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثلاثاً ، ثم نهى عنها ، وظاهر الحديثين المغايرة ، أمكن بمقتضى أن يكون إطلاق على عام الفتح عام أوطاس لثباتهما ، ولو وقع في سياقه أنهم تمتعوا من النساء في غزوة أوطاس لما حسن هذا الجمع ، نعم ويحتمل أن يقع الإذن في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح قبلها في غزوة الفتح بأنها حُرمت إلى يوم القيامة ، وإذا انقضى ذلك فلا يصح من الروايات شيء بغير حلة إلا لغزوة الفتح . وأما غزوة خيبر وإن كانت طرق الحديث فيها صحيحة ففيها من كلام أهل العلم ما تقدم . وأما عمرة القضاء فلا يصح الاثر فيها لسكونه من مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل أحد ، وعلى تقدير ثبوته فلعله أراد أيام خيبر لأنهما كانا في سنة واحدة كما في الفتح وأوطاس سواء . وأما قصة نبوك فليس في حديث أبي هريرة التصريح بأنهم استمتعوا منهن في تلك الحالة ، فيحتمل أن يكون ذلك وقع قديماً ثم وقع التوديع منهن حينئذ والنهي ، أو كان النهي وقع قديماً فلم يبلغ بعضهم فاستمر على الرخصة ، فلذلك قرن النهي بالغضب لتقدم النهي في ذلك ، على أن في حديث أبي هريرة مثلاً ، فإنه من رواية مؤمل بن اسماعيل عن عكرمة بن عمار وفي كل منهما مقال . وأما حديث جابر فلا يصح فإنه من طريق عباد بن كثير وهو متروك . وأما حجة الرداع فهو اختلاف في الربيع بن عتبة ، والرواية عنه بأنها في الفتح أصح وأشهر ، فإن كان حفظه فليس في سياق أبي داود سوى مجرد النهي ، فلهذا لم يردعه عن إعادته النهي للإشيع ويضعه من لم يسمعه قيل ذلك . فلم يبق من المواطن كما قلنا صحيحاً سوى غزوة خيبر وغزوة الفتح ، وفي غزوة خيبر من كلام أهل العلم ما تقدم ، وزاد ابن القيم في الهدى ، أن الصحابة لم يكونوا يستمتعون باليهوديات ، بهي فبقوى أن النهي لم يقع يوم خيبر أو لم يقع هناك نكاح متعة ، أمكن يمكن أن يجاب بأن يهود خيبر كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام فيجوز أن يكون هناك من نسائهم من وقع التمتع من فلا ينقض الاستدلال بما قال ، قال الماوردي في الحاوي : في تعيين موضع تحريم المتعة وجهان أحدهما أن التحريم تكرر ليسكون أظهر وأنشر حتى يعلمه من لم يكن عليه لأنه قد يحضر في بعض المواطن من لا يحضر في غيرها ، والثاني أنها أُميت مراراً ، ولهذا قال في المرة الأخيرة ، إلى يوم القيامة ، إشارة إلى أن التحريم الماضى كان مؤذناً بأن الإباحة تعقبه ، بخلاف هذا فإنه تحريم مؤبد لا تعقبه إباحة أصلاً ، وهذا الثاني هو المأمع ، ويرد الأول التصريح بالإذن فيها في المواطن المتأخر عن المواطن الذي وقع التصريح فيه بتحريمها كما في غزوة خيبر ثم الفتح . وقال النووي : الصواب أن تحريمها وإباحتها وقها مرتين فكانت مباحة قبل خيبر ثم حُرمت فيها ثم أُميت عام الفتح وهو عام أوطاس ثم حُرمت تحريمها مؤبداً ، قال : ولا مانع من تكرير الإباحة . ونقل غيره عن الشافعي أن المتعة نسخت مرتين ، وقد تقدم في أوائل النكاح حديث ابن مسعود في سبب الإذن في نكاح المتعة وأنهم كانوا إذا غزوا اشتدت عليهم الذرية فأذن لهم في الاستمتاع فلعل النهي كان بتكرار في كل موطن بعد الإذن ، فلما وقع في المرة الأخيرة أنها حُرمت إلى يوم القيامة لم يقع بعد ذلك إذن رافقه أهل . والحكمة في جمع كل بين النهي عن الحر والمتعة أن ابن عباس كان يرخص في الأمرين معاً ،

وسباني النقل عنه في الرخصة في الحر الأهلية في أوائل كتاب الأطعمة ، فرد عليه على في الأمرين معا وأن ذلك يوم خبير ، فلما أن يكون على ظاهره وأن النهي عنهما وقع في زمن واحد . ولما أن يكون الإذن الذي وقع عام الفتح لم يبلغ عليا لقصر مدة الإذن وهو ثلاثة أيام كما تقدم . والحديث في قصة نبوك على نسخ الجواز في السفر لأنه نهى عنها في أوائل إنشاء السفر مع أنه كان سفرا بعيدا والمدة فيه شديدة كما صرح به في الحديث في توبة كعب ، وكان علة الإباحة وهي الحاجة الشديدة انتهت من بعد فتح خيبر وما بعدها والله أعلم . والجواب عن قول السبيل أنه لم يكن في خيبر فساد يستمتع من ظاهر ما بينته من الجواب عن قول ابن القيم لم تسكن الصحابة يتمتعون باليهوديات ، وأيضا فيقال كما تقدم لم يقع في الحديث التصریح بأنهم استمتعوا في خيبر ، وإنما فيه مجرد النهي ، فيؤخذ منه أن التمتع من النساء كان حلالا وسبب تحليله ما تقدم في حديث ابن مسعود حيث قال : كنا نفزو وليس لنا شيء . ثم قال - فرخص لنا أن نتكح المرأة بالنوب ، فأشار إلى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء ، وكذلك في حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر بلفظ : إنما رخص النبي ﷺ في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ، ثم نهى عنها ، فلما فتحت خيبر وسع عليهم من المال ومن السبي فغلب النهي عن المتعة لارتفاع سبب الإباحة ، وكان ذلك من تمام شكر نعمته الله على اتخاذه بعد الضيق ، أو كانت الإباحة إنما تقع في المفازي التي يكون في المسافة إليها بعد ومشقة ، وخبر بخلاف ذلك لأنها بقرب المدينة فوقع النهي عن المتعة فيها إشارة إلى ذلك من غير تقدم إذن فيها ، ثم لما عادوا إلى سفرة بعيدة المدة وهي غزاة الفتح وشقت عليهم العزوبة أذن لهم في المتعة لكن مقيدا بثلاثة أيام فقط دفعا للحاجة ، ثم نهى بعد انتصافها عنها كما سيأتي من رواية سلمة ، وهكذا يجاب عن كل سفرة ثبت فيها النهي بعد الإذن ، وأما حجة الوداع فالتى يظهر أنه وقع فيها النهي مجردا إن ثبت الخبر في ذلك ، لأن الصحابة حجوا فيها بأنفسهم بعد أن وسع عليهم فلم يكونوا في شدة ولا طول عزبة ، ولا يخرج حديث سيرة راويه هو من طريق ابنه الربيع عنه ، وقد اختلف عليه في تعديدها ؛ والحديث واحد في قصة واحدة فتعين الترجيح ، والطريق التي أخرجه مسلم ماهرة بأنها في زمن الفتح أرجح فتعين المصير إليها والله أعلم . الحديث الثاني ، قوله (عن أبي حمزة) هو الضعيف بالجيم والراء ، ورأيت بخط بعض من شرح هذا الكتاب بالمهمل والراء وهو تصحيف . قوله (سمعت ابن عباس يسأل) بضم أوله . قوله (فرخص) أي فيها ، وثبتت في رواية الاسماعيل . قوله (فقال له مولى له) لم أقف على اسمه صريحا ، وأظنه عكرمة . قوله (إنما ذلك في الحال الشديد ، وفي النساء قلة أو نحوه) في رواية الاسماعيل . إنما كان ذلك في الجماد والنساء قليل . قوله (فقال ابن عباس نعم) في رواية الاسماعيل . صدق . وعند مسلم من طريق الزهري عن خالد بن المهاجر أو ابن أبي عمرة الانصاري : قال رجل - يعني لابن عباس ، وصرح به البيهقي في روايته - إنما كانت - يعني المتعة - رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كاليتيم والدم والحمل الخنزير ، ويؤيده ما أخرجه الخطابي والفاكهي من طريق سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس لقد سأرت بفتاك الركيان ، وقال فيها الضمراء ، يعني في المتعة . فقال : والله ما بهذا أفتيت وما هي إلا كاليتيم لأهل الإلحاض . وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبير وزاد في آخره : ألا إنما هي كاليتيم والدم والحمل الخنزير . وأخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتابه الغرر من الأخبار . بإسناد أحسن منه عن سعيد بن جبير بالقصة ، لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور . وفي حديث سهل بن سعد الذي أشرت

إليه قريبا نحوه . فنه خبر يقوى بعضها ببعض ، وحاصلها أن المتعة إنما رخص فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود الماضي في أوائل النكاح . وأخرج البيهقي من حديث أبي ذر بإسناد حسن وإنما كانت المتعة لحربنا وخوفنا ، ولما ما أخرجه الترمذي من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس قال : إنما كانت المتعة في أول الإسلام ، كان الرجل يقدم الجبل لبس له فيها معرفة ، فيتزوج المرأة بقدر ما يقيم فتحفظ له متاعه ، فإسناده ضعيف ، وهو شاذ مخالف لما تقدم من علة إباحتها . الحديث الثالث : قوله (قال عمرو) هو ابن دينار ، في رواية الإسماعيلي من طريق ابن أبي الوزير عن سفيان ، عن عمرو بن دينار ، وهو غريب من حديث ابن عينة قل من رواه من أصحابه عنه ، وإنما أخرجه البخاري مع كونه معنفا لوروده عن عمرو بن دينار من غير طريق سفيان ، نجه على ذلك الإسماعيلي ، وهو كما قال قد أخرجه مسلم من طريق شعبة وروح بن القاسم ، وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج كلهم عن عمرو . قوله (عن الحسن بن محمد) أي بن علي بن أبي طالب ، ووقع في رواية ابن جريج والحسن بن محمد بن علي ، وهو الماضي ذكره في الحديث الأول ، وفي رواية شعبة المذكورة عن عمرو وسمعت الحسن بن محمد ، . قوله (عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع) في رواية روح بن القاسم تقديم سلمة على جابر ، وقد أدرهما الحسن بن محمد جميعا لكن روايته عن جابر أشهر . قوله (كنا في جيش) لم أفق على تعيينه ، لكن عند مسلم من طريق أبي الميمس عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال : رخص رسول الله ﷺ عام أو طامن في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها ، . (تنبيه) : ضبط جيش في جميع الروايات بفتح الجيم وسكون التثنية بضمها معجمة ، وحكى السكرماني أن في بعض الروايات « حنين » بالهملة ونونين باسم مكان الوقعة المشهورة ولم أفق عليه . قوله (قاتانا رسول الله ﷺ) لم أفق على اسمه ، لكن في رواية شعبة : خرج علينا منادى رسول الله ﷺ ، فيشبه أن يكون هو بلال . قوله (انه قد اذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا) زاد شعبة في روايته : يعنى متعة النساء ، وضبط فاستمتعوا بفتح المشاء وكسرهما بلفظ الأمر وبلغظ الفعل الماضي . وقد أخرج مسلم حديث جابر من طرق أخرى ، منها عن أبي نضرة عن جابر أنه سئل عن المتعة فقال : فعلناها مع رسول الله ﷺ ، ومن طريق عطاء بن جابر : استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ، وأخرج عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرني أبو الزبير سمعت جابرا ، نحوه وزاد : حتى نهى عنها عمر في شأن عمرو بن حريث ، وقصة عمرو بن حريث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بهذا الإسناد عن جابر قال : قدم عمرو بن حريث الكوفة فاستمتع بمولاة فأتى بها محرو حبل ، فسأله فاعترف . قال فذلك حين نهى عنها عمر ، قال البيهقي في رواية سلمة بن الأكوع التي حكيناها عن تخرج مسلم : ثم نهى عنها ، ضبطناه : نهى ، بفتح النون ورأيت في رواية معتمدة : نها ، بالالف قال : فان قيل بل هي بضم النون والمراد بالنهاي في حديث سلمة عمر كما في حديث جابر قلنا هو محتمل ، لكن ثبت نهى رسول الله ﷺ عنها في حديث الزبيد بن سيرة بن معبد عن أبيه بعد الاذن فيه ، ولم نجد عنه الاذن فيه بعد النهي عنه ، فمنى عمر موافق لنهيه ﷺ . قلت : وتماه أن يقال : لعل جابرا ومن نقل عنه استمراره على ذلك بعده ﷺ الى أن نهى عنها عمر لم يبلغهم النهي . وما يستفاد أيضا أن عمر لم ينه عنها اجتهدا وإنما نهى عنها مستندا إلى نهى رسول الله ﷺ ، وقد وقع التصريح عنه بذلك فيما أخرجه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن حفص عن ابن عمر قال : لما ولي عمر خطب فقال : ان رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثا ثم حرّمها ،

وأخرج ابن المنذر والبيهقي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : صعد عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ما بال رجال ينكحون هذه المنعة بعد نهي رسول الله ﷺ عنها ، ، وفي حديث أبي هريرة الذي أشرت إليه في صحيح ابن حبان : فقال رسول الله ﷺ : هدم المنعة النكاح والطلاق والعدة والميراث ، وله شاهد صحيح عن سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي . الحديث الرابع ، تقدمت له طريق في الذي قبله . قوله (وقال ابن أبي ذئب الخ) وصلة الطبراني والاسماعيل وأبو نعيم من طرق عن ابن أبي ذئب . قوله (أيما رجل وامرأة توافقا فمشره ما بينهما ثلاث ليال) وقع في رواية المستطلى : بمشره ، بالواحدة المكسورة بدل الفاء المفتوحة ، وبالفاء أصح ، وهي رواية الاسماعيل وغيره . والمعنى أن اطلاق الاجل محمول على التقييد بثلاثة أيام بلياليهن . قوله (فان أحبا) أى بعد انقضاء الثلاث (أن يتزايدا) أى في المدة ؛ يعنى تزايدا . ووقع في رواية الاسماعيل التصريح بذلك ، وكذا في قوله أن يتزادكا أى يتزادقا تتزادكا . وفي رواية أبي نعيم : أن يتناقضا تناقضا ، والمراد به التناقض . قوله (فما أدري أشئ كان لنا خاصه أم للناس عامة) ووقع في حديث أبي ذئب التصريح بالاختصاص أخرجه البيهقي عنه قال وإنما أحلت لنا أصحاب رسول الله ﷺ متعه النساء . ثلاثة أيام ، ثم نهي عنها رسول الله ﷺ . قوله (وقد بينت على عن النبي ﷺ أنه منسوخ) يريد بذلك تصريح على عن النبي ﷺ بالنهي عنها بعد الإذن فيها ، وقد بسطناه في الحديث الاول . وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن علي قال : نسخ رمضان كل صوم ، ونسخ المنعة الطلاق والعدة والميراث ، وقد اختلف السلف في نكاح المنعة ، قال ابن المنذر : جاء عن الأوائل الرخصة فيها ، ولا أعلم اليوم أحدا يميزها إلا بعض الرافضة ، ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله . وقال عياض : ثم وقع الاجماع من جميع العلماء على تحريمها إلا الروافض . وأما ابن عباس فروى عنه أنه أباحها ، وروى عنه أنه رجع عن ذلك . قال ابن بطال : روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس لإباحة المنعة ، وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة وإجازة المنعة عنه أصح ، وهو مذهب الشيعة . قال : واجمعوا على أنه متى وقع الآن أبطل سواء كان قبل الدخول أم بعده ، الا قول زفراته جعلها كالشرط الفاسدة ، ويرده قوله ﷺ : « فن كان عنده ممن شئ فليخل بيديها » . قلت : وهو في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه عند مسلم . وقال الخطابي : تحريم المنعة كالأجماع إلا عن بعض الشيعة ، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المختلفات الى على وآل بيته فقد صح عن علي أنها نهيت . ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المنعة فقال : هي الزنا بعينه ، قال الخطابي : ويحكى عن ابن جريج جوازها . وقد نقل أبو عوانة في صحيحه عن ابن جريج أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في إباحتها ثمانية عشر حديثا . وقال ابن دقيق العيد : ما حكماء بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ ، فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أطلوا نوقيت الحل بسببه فقالوا : لو علق على وقت لابد من بغيته وقع الطلاق الآن لانه نوقيت للحل فيكون في معنى نكاح المنعة . قال عياض : واجمعوا على أن شرط البطلان التصريح بالشرط ، فلو نوى عند العقد أن يفارق بعد مدة صح نكاحه ، إلا الاوزاعي فأبطله . واختلفوا هل يحذف نكاح المنعة أو يعزى ؟ على قولين مأخذها أن الاتفاق بعد الخلاف هل يرفع الخلاف المتقدم . وقال القرطبي : الروايات كلها متفقة على أن زمن لإباحة المنعة لم يطل وأنه حرم ، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت اليه من الروافض . وجزم جماعة من الأئمة بفساد ابن عباس بإباحتها فهي من المسألة المشهورة وهي نكرة المخالف ، ولكن قال ابن عبد البر : أصحاب ابن عباس

من أهل مكة وابن علي إباحتها، ثم اتفق فيها الأمصار على تحريمها، وقال ابن حزم: ثبت على إباحتها بعد رسول الله ﷺ ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وسليمة ومعيد ابنا أمية بن خلف وجابر وعمر بن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر، قال: ومن التابعين طاوس وسعيد بن جبيرة وعطاء وسائر فقهاء مكة. قالت: وفي جميع ما أطلقه نظروا، أما ابن مسعود فمستنده فيه الحديث الماضي في أوائل النكاح، وقد بينت فيه ما نقله الاسماعيل بن أبي خالد وفي آخره «فعلنا ثم ترك ذلك». وأما معاوية فأخرجه عبد الواق من طريق صفوان بن يحيى بن أمية وأخبرني يحيى أن معاوية استمتع بامرأة بالطائف، واسناده صحيح، لكن في رواية أبي الزبير عن جابر عند عبد الرزاق أيضا أن ذلك كان قديما ولفظه «استمتع معاوية مقدمه الطائف بمولاة لبني الحضرمي يقال لها معانة»، قال جابر: ثم عاشت معانة إلى خلافة معاوية فكان يرسل إليها بجائزة كل عام، وقد كان معاوية متبعا لعمر معتديا به فلا يشك أنه عمل بقوله بعد النهي، ومن ثم قال الطحاوي: خطب عمر فنهى عن المتعة، ونقل ذلك عن النبي ﷺ فلم يذكر عليه ذلك منكر، وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه. وأما أبو سعيد فأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أن عطاء قال «أخبرني من شئت عن أبي سعيد قال: لقد كان أحدنا يستمتع بملء الفرج سويقا، وهذا - مع كونه ضعيفا للجهل بأحد روايته - ليس فيه التصريح بأنه كان بعد النبي ﷺ. وأما ابن عباس فتقدم النقل عنه والاختلاف هل رجح أولا. وأما سلية ومعيد فتصتهما واحدة اختلف فيها هل وقعت لهذا أو لهذا، فروى عبد الرزاق بسند صحيح عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال «لم يرع عمر إلا أم أراكة قد خرجت حبلى، فساها عمر فقالت: استمتع بي سلمة بن أمية»، وأخرج من طريق أبي الزبير عن طاوس فيها معيد بن أمية. وأما جابر فمستنده قوله «فعلناها»، وقد بينته قبل، ووقع في رواية أبي نصر عن جابر عند مسلم «فنهانا عمر فلم نفعله بعد»، فإن كان قوله «فنهانا» يعم جميع الصحابة لقوله ثم لم نعد يعم جميع الصحابة فيكون إجماعا، وقد ظهر أن مستنده الأحاديث الصحيحة التي بينها. وأما عمرو بن حريث وكذا قوله رواه جابر عن جميع الصحابة فمجهوب، وإنما قال جابر «فعلناها»، وذلك لا ينفي نعم جميع الصحابة بل يصدق على فعل نفسه وحده، وأما ما ذكره عن التابعين فهو عند عبد الرزاق عنهم بأسانيد صحيحة، وقد ثبت عن جابر عند مسلم «فعلناها» مع رسول الله ﷺ ثم نهانا عمر فلم نفعل لها، فهذا يرد عده جابرا فيمن ثبت على تحليلها، وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتحريمها أثبت قوله ﷺ «إنها حرام إلى يوم القيامة»، قال فأنابهم - هذا القول نسخ التحريم - والله أعلم

٣٣ - باب عرض المرأة نفسها على الرجل للصلح

٥١٢٠ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا مرحوم قال سمعت ثابتا البنانى قال «كنت عند أنس وعنده ابنة له، قال أنس: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ تعرض عليه نفسها قالت: يا رسول الله، ألك في حاجة؟ فقالت بنت أنس: ما أفل حياتها، واسواتها. قال: هي خير منك، رغبت في النبي ﷺ فمرضت عليه نفسها»

[الحديث ٥١٢٠ - طرق في: ٦١٢٣]

٥١٢١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَثَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ امْرَأَةً عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، زَوِّجْنِيهَا . فَقَالَ : مَا عِنْدَكَ ؟ فَقَالَ : مَا عِنْدِي شَيْءٌ . قَالَ : اذْهَبْ فَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ . فَذَهَبَ ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ، وَلَسَكُنَ هَذَا إِذَا رَأَى وَلَهَا نِصْفَهُ . قَالَ سَهْلٌ : وَمَالَهُ رَدَاهُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَمَا تَصْنَعُ بِإِذَا زَارَكَ ؟ إِنْ لَبِثَتْهُ لَمْ يَسْكُنْ هَلِيبًا مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ لَبِثَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ . فَجَلَسَ لِلرَّجُلِ حَتَّى إِذَا طَالَ تَجَلَّاسُهُ قَامَ ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَاهُ - أَوْ دُعِيَ لَهُ - فَقَالَ لَهُ : مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ فَقَالَ مَعِيَ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا - لِسُورَةٍ يُدْعَوُهَا - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَمَلَسْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ،

قوله (باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح) قال ابن المنير في الحاشية ، من لطائف البخاري أنه لما علم الخصوصية في قصة الواهبة استنبط من الحديث ما لا خصوصية فيه وهو جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح رغبة في صلاحه فيجوز لها ذلك ، وإذا رغب فيها تزوجها بشرطه . قوله (حدثنا مرحوم) زاد أبو خذ و ابن عبد العزيز بن مهران ، وهو بصري مولى آل أبي سفيان ثقة مات سنة سبع وثمانين ومائة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد أورده عنه في كتاب الأدب أيضا ، وذكر البزار أنه تفرد به عن ثابت . قوله (وعنده ابنة له) لم أنف على اسمها وأظنها أمينة بالتصغير . قوله (جاءت امرأة) لم أنف على تميمها ، وأشبهه من رأيت بقصتها من تقدم ذكر اسمهن في الواهبات ليلي بنت قيس بن الحظيم ، ويظهر لي أن صاحبة هذه القصة غير التي في حديث سهل . قوله (واسوأناه) أصل السوءة - وهي بفتح المهملة وسكون الوار بعدها حمزة - الفعلة القبيحة . وتطلق على الفرج ، والمراد هنا الأول . والآلاف للندبة والهاء للسكت . ثم ذكر المصنف حديث سهل ابن سعد في قصة الواهبة مطولا ، وسيأتي شرحه بمقدمة عشر بابا ، وفي الحديثين جواز عرض المرأة نفسها على الرجل وتمريضه رغبته فيها وأن لا غشاضة عليها في ذلك ، وإن الذي تعرض المرأة نفسها عليه بالاختيار لكن لا ينبغي أن يصرح لما بالرد بل يكفي السكوت . وقال المصنف : فيه أن على الرجل أن لا يتكبحها إلا إذا وجد في نفسه رغبة فيها ، ولذلك سعد النظر فيها وصوبه انتهى . وليس في القصة دلالة لما ذكره . قال : وفيه جواز سكوت العالم ومن مثل حاجة إذا لم يرد الاسعاف ، وأن ذلك ألين في صرف السائل وأدب من الرد بالقول

٣٣ - **باب** - عَرَضَ الْإِنْسَانُ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ عَلَى أَهْلِ الْخَيْرِ

٥١٢٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ نَأَيْتُ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ مِنْ خُنَيْسِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَوُفِي بِالْمَدِينَةِ - فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ فَقَالَ : سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِهَا . فَلَبِثْتُ لِيَالِي ، ثُمَّ تَقَبَّلَنِي فَقَالَ :

قد بدالى أن لا أزوجَ يومَ هذا . قال عمرُ : فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ فَقُلْتُ : إِنْ شِئْتَ زَوَّجْتُكَ حَنْصَةَ بِنْتَ
 مَرٍّ ، فَصَعَتَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى شَيْئٍ ، وَكُنْتُ أَوْجِدُ عَلَيْهِ مَنَى عَلَى عِمَّانَ ، فَلَبِثْتُ لَيْالِي . ثُمَّ خَطَبَهَا
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَانْكَحَتْهَا إِيَّاهُ ، فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ : لَعَلَّكَ وَجَدْتَ عَلَى حِينَ عَرَّضْتَ عَلَى حَنْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ
 إِلَيْكَ شَيْئًا ؟ قَالَ عُمَرُ : قُلْتُ نَعَمْ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَانْهَ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فَمَا عَرَّضْتَ عَلَى إِلَّا أَنِّي كُنْتُ
 عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَهَا ، فَلَمْ أَكُنْ لِأَفْشَى سِرِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَوْ تَرَكَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 ﷺ قَبْلُهَا .

٥١٢٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْإِثُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عِرَّالِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي
 سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ « أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنَّا قَدْ نَحْنُ مَا أَنْكَحَ نَاكِحٌ دَرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ ، فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَعْلَى أُمِّ سَلَمَةَ ؟ لَوْ لَمْ أَنْكَحْ أُمَّ سَلَمَةَ مَا حَلَّتْ لِي ، إِنْ أَبَاهَا أُخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ »

قوله (باب عرض الانسان ابنته أو اخته على أهل الغير) أورد عرض البنت في الحديث الاول ، و عرض
 الاخت في الحديث الثاني . قوله (حين تأيمت) بهمة مفتوحة وتحمانية ثقيلة أى صارت أيماء ، وهى التى يموت
 زوجها أو تبين منه وتنفى عديتها ، وأكثر ما تطلق على من مات زوجها . وقال ابن بطال : العرب تطلق على كل
 امرأة لا زوج لها وكل رجل لا امرأة له أيماء ، وإدافى والمشارق ، وإن كان بكرا . وسيأتى مزيدا لهذا في باب لا ينكح
 الأب وغيره الذكر ولا الثيب إلا برضاها . قوله (من خنيس) بجاء معجمة ونون وسين مهملة مضمر . قوله
 (ابن حذافة) عند أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب وهى رواية يونس عن الزهري وابن حذافة أو
 حذيفة ، والصواب حذافة ، وهو أخو عبد الله بن حذافة الذى تقدم ذكره في المغازى . ومن الرواة من فتح أول
 خنيس وكسر ثانيه ، والاول هو المشهور بالنصير ، وعند معمر كالاول لكن بجاء مهملة وموحدة وشين معجمة .
 وقال الدارقطني : اختلف على عبد الرزاق فروى عنه على الصواب وروى عنه بإشك . قوله (وكان من أصحاب
 النبي ﷺ) زاد في رواية معمر كما سيأتى بعد أبواب « من أهل بدر » . قوله (فتوفى بالمدينة) قالوا مات بعد هجرة
 أحد من جراحته أصابته بها ، وقيل بل بعد بدر وأمله أولى ، فانهم قالوا ان النبي ﷺ تزوجها بعد خمسة وعشرين
 شهرا من الهجرة ، وفي رواية بعد ثلاثين شهرا ، وفي رواية بعد عشرين شهرا ، وكانت أحد بعد بدر بأكثر من
 ثلاثين شهرا ، وإنكته يصح على قول من قال بعد ثلاثين على إلغاء الكسر ، وجزم ابن سعد بأنه مات عقب قدوم
 النبي ﷺ من بدر وبه جزم ابن سيد الناس ، وهو قول ابن عبد البر أنه شهد أحدا ومات من جراحته بها ، وكانت
 حنصة أسن من أخيهما عبد الله فانها ولدت قبل البهثة بخمس سنين وعبد الله ولد بعد البهثة بثلاث أو أربع . قوله
 (فقال عمر بن الخطاب) أعاد ذلك لوقوع الفصل ، والافقر له أولا إن عمر بن الخطاب ، لا بد له من تقدير ،
 قال ووقع في رواية معمر عند النسائي وأحمد عن ابن عمر عن عمر قال « تأيمت حنصة » . قوله (أنبت عثمان
 فرضت عليه حنصة ؟ فقال : سناظرني أمرى ، إلى أن قال قد بدالى أن لا أزوج) هذا هو الصحيح ، ووقع في رواية

ربيع بن حراش عن عثمان عند الطبري رحمه الله، هو والحاكم و أن عثمان خطب إلى عمر بنته فردده، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فلما راح إليه عمر قال: يا عمر ألا أدلك على ختن خير من عثمان، وأدل عثمان على ختن خير منك؟ قال: نعم يا نبي الله ﷺ. قال: تزوجني بنتك وأزوج عثمان بنتي، قال الحافظ الضياء: اسناده لا بأس به، لكن في الصحيح أن عمر عرض على عثمان حفصة فردده عليه، وقد بدى أن لا أتزوج، قلت: أخرج ابن سعد من مرسل الحسن نحو حديث ربيع، ومن مرسل سعيد بن المسيب أن من، وزاد في آخره: غار الله لهما جميعاً، ويحتمل في الجمع بينهما أن يكون عثمان خطب أولاً إلى عمر فردده كما في رواية ربيع، وسبب رده يحتمل أن يكون من جهتها وهي أنها لم ترغب في الزواج عن قرب من وفاة زوجها، ويحتمل غير ذلك من الأسباب التي لا غرضة فيها على عثمان في رد عمر له، ثم لما ارتفع السبب بادر عمر فمرضها على عثمان رعاية لخطأه كما في حديث الباب، ولعل عثمان بلغه ما بلغ أبا بكر من ذكر النبي ﷺ لها فصنع كما صنع من ترك إفساء ذلك، وورد على عمر بجميل. ووقع في رواية ابن سعد، وقال عثمان: مالى في النساء من حاجة، وذكر ابن سعد عن الواقدي بسنده أن عمر عرض حفصة على عثمان حين توفيت رقية بنت رسول الله ﷺ وعثمان يومئذ يريد أم كلثوم بنت النبي ﷺ. قلت: وهذا مما يزيد أن موت خنيس كان بعد بدر فإن رقية ماتت ليالى بدر وتختلف عثمان عن بدر لتربصها، وقد أخرج إسحاق في مسنده وابن سعد من مرسل سعيد بن المسيب قال: تأملت حفصة من زوجها وتأييم عثمان من رقية، فر عمر بعثمان وهو حين فقال: هل لك في حفصة؟ فتد انقضت عدهما من فلان، واستشكل أيضاً بأنه لو كان مات بعد أحد الزم أن لا تنقض عدهما إلا في سنة أربع، وأجيب باحتمال أن تكون وضعت عقب وفاته ولو سقطا لحلت. قوله (سأظفر في أمرى) أى أفكر، ويستعمل النظر أيضاً بمعنى الرأفة لكن تعديته باللام، وبمعنى الرؤية وهو الأصل ويعدى بالى، وقد يأتى بغير صلة وهو بمعنى الانتظار. قوله (قال عمر فلقبت أبا بكر) هذا يشمر بأنه عقب رد عثمان له بمرضها على أبي بكر. قوله (فصمت أبو بكر) أى سكوت وزناً ومعنى، وقوله بعد ذلك: فلم يرجع إلى شيئاً، تأكيد لرفع المجاز، لاحتمال أن يظن أنه صمت زماً ثم تسكلم وهو بفتح الياء من يرجع. قوله (وكنيت أرجد عليه) أى أشد مودة أى غضبا على أبي بكر من غضبي على عثمان، وذلك لأميرين: أحدهما ما كان بينهما من أكيد المودة، ولأن النبي ﷺ كان أخى بينهما، وأما عثمان فله كان تقدم من عمر رده فلم يعتب عليه حيث لم يجبه لما سبق منه في حقه، والثاني لكون عثمان أجابه أولاً ثم اعتذر له ثانياً، ولكون أبي بكر لم بعد عليه جواباً. ووقع في رواية ابن سعد: فغضب على أبي بكر وقال فيها: كنت أشد غضباً حين سكنت منى على عثمان. قوله (لقد وجدت على) في رواية الكشميهني: لملك وجدت، وهى أوجه. قوله (فلم أرجع) بكسر الجيم أى أخذ عليك الجواب. قوله (الا أنى كنت علمت أن رسول الله ﷺ قد ذكرها) في رواية ابن سعد: فقال أبو بكر: ان النبي ﷺ قد كان ذكر منها شيئاً وكان سراً. قوله (فلم أكن لأفنى من رسول الله ﷺ) في رواية ابن سعد: وكرهت أن أنسى من رسول الله ﷺ. قوله (ولو تركوا رسول الله ﷺ قبلتها) في رواية معمر المذكورة ونكحتها، وفيه أنه لو لا هذا العذر لقبها، فيستفاد منه عذره في كونه لم يقل كما قال عثمان قد بدى أن لا أتزوج، وفيه فضل كتمان السر فإذا أظهره صاحبه ارتفع المخرج من معمه. وفيه عتاب الرجل لأخيه وعنه عليه واعتذاره إليه وقد جبلت الطباع البشرية على ذلك، ويحتمل أن يكون سبب كتمان أبي بكر ذلك أنه خشى أن يبدو لرسول

الله ﷺ أن لا يتزوجها فيقع في قلب عمر انكسار ، ولعل اطلاع أبي بكر على أن النبي ﷺ قصد خطبة حفصة كان باخباره له ﷺ إما على سبيل الاستشارة وإما لأنه كان لا يكره عنه شيئا مما يريد حتى ولا ما في العادة عليه غضاظة وهو كون ابنته عائشة عنده ، ولم يمنعه ذلك من اطلاعه على ما يريد لو نوقه بإثارة إياه على نفسه ، ولهذا اطلع أبو بكر على ذلك قبل اطلاع عمر الذي يقع الكلام معه في الخطبة . ويؤخذ منه أن الصغير لا يذبح له أن يخطب امرأة أراد الكبير أن يتزوجها ولو لم تقع الخطبة فضلا عن الركون . وفيه الرخصة في تزويج من عرض النبي ﷺ يخطبها أو أراد أن يتزوجها أقول الصديق : لو تركها لقبالتها . وفيه عرض الانسان بنته وغيرها من موليائه على من يعتقد خيره ومصلحه لما فيه من النفع المائد على المعروضة عليه ، وأنه لا استحياء في ذلك . وفيه أنه لا بأس بعرضها عليه ولو كان متزوجا لأن أبا بكر كان حينئذ متزوجا . وفيه أن من حلف لا يغشى سرفلان فأغشى فلان سر نفسه ثم تحدث به الحالف لا يحنث لأن صاحب السر هو الذي أفياء فلم يكن الإفياء من قبل الحالف ، وهذا بخلاف ما لو حدث واحد آخر بشئ واستحلفه ليكتمه فلقبه رجل فذكر له أن صاحب الحديث حدثه بمثل ما حدثه به فأظهر التمعج وقال ما ظنفت أنه حدث بذلك غيري فان هذا يحنث ، لأن تحليفه وقع على أنه يكتم أنه حدثه وقد أفياء . وفيه أن الأب يخطب إليه بنته الثيب كما يخطب إليه البكر ولا يخطب إلى نفسها كذا قال ابن بطال ، وقوله لا يخطب إلى نفسها ليس في الخبر ما يدل عليه . قال وفيه أنه يزوج بنته الثيب من غير أن يستأمرها إذا علم أنها لا تسكره ذلك وكان الحاطب كفوها لها ، وليس في الحديث تصريح بالنفي المذكور إلا أنه يؤخذ من غيره ، وقد ترجم له النسائي وانكاح الرجل بنته الكبيرة ، فان أراد بالرضا لم يخالف القواعد ، وإن أراد بالاجبار فقد يمنع ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف طرفا من حديث أم حبيبة في قصة بنت أم سلمة ، وقد تقدم شرحه قريبا ولم يذكر فيه هنا مقصود الترجمة استغناء بالإشارة إليه وهو قرأها انكح أختي بنت أبي سفيان ، والله أعلم

٣٤ - باب قول الله عز وجل ﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنزتم في أنفسكم ، لم الله ﴾ الآية إلى قوله ﴿ غفور حلیم ﴾ . أكنزتم : أضمرتم في أنفسكم . وكل شئ صنته وأضمرته فهو مكنون

٥١٢٤ - وقال لي طائفة حدثنا زائدة عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس ﴿ فيما عرضتم به من خطبة النساء ﴾ يقول : لمي أريد التزويج ، ولوددت أنه بيكر لي امرأة سالحة . وقال القاسم : يقول إنك على كريمة ، وإني فيك لأرغب ، وإن الله آسأق إليك خيرا ، أو نحو هذا . وقال عطاء : يعرض ولا يزوج ، يقول : إن لي حاجة ، وأبشرى ، وأنت بحمد الله نافقة . وتقول هي : قد أسمع مانقول ، ولا تعد شيئا ، ولا يواعد وليها بغير عليها . وإن واعدت رجلا في عدتها ثم نسكحها بعد لم يفرق بينهما . وقال الحسن : لا تؤاخذوهن ميرا الزنا . ويذكر عن ابن عباس ﴿ حتى يبلغ للكتاب أجله ﴾ انقضاء العدة «

قوله (باب قول الله عز وجل : ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنزتم في أنفسكم ، علم الله

الآية إلى قوله - غفور حلیم) كذا لاكثر ، وحذف ما بعد أكنتم ، من رواية أبي ذر ، ووقع في شرح ابن بطال سياق الآية والتي بعدما إلى قوله ، وأجله ، الآية . قال ابن التين : تضمنت الآية أربعة أحكام : اثنان مباحان التعريض والاكتنان ، واثنان ممنوعان النكاح في العدة والمواعدة فيها . قوله (أضمرتم في أنفسكم ، وكل شيء صنته وأضمرته فهو مكثون) كذا للجميع ، وعند أبي ذر بعده إلى آخر الآية ، والتفسير المذكور لأبي عبيدة . **قوله** (وقال لي طلق) هو ابن غنم بفتح المعجمة وتشديد النون . **قوله** (عن ابن عباس فيما عرضتم) أي أنه قال في تفسير هذه الآية . **قوله** (يقول اني أريد التزويج الخ) وهو تفسير للتعريض المذكور في الآية ، قال الزمخشري : التعريض أن يذكر المتكلم شيئاً يدل به على شيء لم يذكره . وتعب بأن هذا التعريف لا يخرج الجواز . وأجاب سعد الدين بأنه لم يقصد التعريف ، ثم حقق التعريض بأنه ذكر شيء منصرفاً بلفظ حق في أو مجازي أو كنهاني ليدل به على شيء آخر لم يذكر في الكلام ، مثل أن يذكر المحبي . للتسليم ومراده التقاضي ، فالسلام مقصوده والتقاضي عرض ، أي أميل إليه الكلام عن عرض أي جانب . وامتاز عن السكنية فلم يشتمل على جميع أقسامها . والخاص أنهما مجتمعان ويفترقان ، فمثل جئت لأسلم عليك كناية وتعريض ، ومثل طویل النجاد كناية لاتعريض ، ومثل آذيتني فستعرف خطأ بالغير المؤذى تعريض تهديد المؤذى لا كناية انتهى ما خصا . وهو محقق بالغ . **قوله** (ولوددت أنه يدر) بضم التحتية وفتح أخرى مثلها بعدما وفتح المهملة ، وفي رواية الكشمي « يدر » بفتح التانيئة واحدة وكسر المهملة ، وهكذا اقتصر المصنف في هذا الباب على حديث ابن عباس الموقوف ، وفي الباب حديث صحيح مرفوع وهو قوله ﷺ فاطمة بنت قيس : إذا حلت فأذيتني ، وهو عند مسلم ، وفي لفظه لا تقويتنا بنفسك . أخرجه أبو داود . واتفق العلماء على أن المراد بهذا الحكم من مات عنها زوجها ، واختلفوا في المعتدة من الطلاق البائن ، وكذا من وقف نكاحها ، وأما الرجعية فقال الشافعي : لا يجوز لأحد أن يعرض لها بالخطبة فيها . والخاص أن التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتقدات والتعريض مباح للاولى ، حرام في الاخرى ، مختلف فيه في البائن . **قوله** (وقال القاسم) يعني ابن محمد (انك على كريمة) أي يقول ذلك ، وهو تفسير آخر للتعريض ، وكلها أمثلة . ولهذا قال في آخره أو نحو هذا . وهذا الاثر رصده مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول في قول الله عز وجل (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من شطبة النساء) أن يقول الرجل للمرأة وهي في عدها من وفاة زوجها : انك إلى آخره . وقوله في الأمثلة إنني فيك لأراغب بدل على أن تصرحه بالرغبة فيها لا يمتنع . ولا يكون صريحاً في خطبتها حتى يصرح بمعلق الرغبة كأن يقول : إنني في نكاحك لأراغب ، وقد نص الشافعي على أن ذلك من صور التعريض أعني ما ذكره القاسم ، وأما ما مثلت به لحكي الروياني فيه وجهاً ، وعبر القوي في الروضة بقوله رب وأراغب فيك ، فأروم أنه لا يصح بالرغبة مطلقاً ، وليس كذلك . وأخرج البيهقي عن طريق مجاهد من صور التصريح : لا نسقيني بنفسك فاني ناكحك ، ولولم يقل فاني ناكحك فهو من صور التعريض لحديث فاطمة بنت قيس كما بينته قريباً . وقد ذكر الرافعي من صور التصريح لا تقوتني على نفسك وتعقبوه . وروى الدارقطني عن طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل عن عمته سكينه قالت : استأذن علي أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ولم تقنص عدتي من مملكت زوجي فقال : قد عرفت قرأني من رسول الله ﷺ ومن علي وموضعي في الحرب فقلص : غفر الله لك يا أبا جعفر ، أنت رجل يؤخذ عنك تعطيني في عدتي ؟ قال : إنما أخبرتك بقرايتي من

رسول الله ﷺ ومن على . قوله (وقال عطاء يعرض ولا يبرح) أى لا يصرح (يقول إن لى حاجة وأبشرى) .
 قوله (نافقة) بنون وفاة وقاب أى رانجة بالتحناية والجيم . قوله (ولا تعد شيئا) بكسر الميملة وتخفيف الدال .
 واثر عطاء هذا وصلة عبد الرزاق عن ابن جريج عنه مفرقا ، وأخرجه الطبري من طريق ابن المبارك عن ابن جريج
 قال : قلت لعطاء كيف يقول الخاطب ؟ قال يعرض تعريضا ولا يبرح يثى . ، فذكر مثله إلى قوله ولا تعد شيئا .
 قوله (وإن واعدت رجلا فى عدتها ثم نكحها) أى تزوجها (بعد) أى عند انقضاء العدة (لم يفرق بينهما)
 أى لم يندح ذلك فى صحة النكاح وإن وقع الانتم . وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عقب أثر عطاء قال : وباقى
 عن ابن عباس قال خير لك أن تفارقها . واختلف فيمن صرح بالخطبة فى العدة لكن لم يندح إلا بعد انقضائها ،
 فقال مالك : يفارقها دخل بها أو لم يدخل ، وقال الشافعى : صح العقد وإن ارتسب التمسى بالتصريح المذكور
 لاختلاف الجهة ، وقال المملي : علة المنع من التصريح فى العدة أن ذلك ذريعة إلى الموافقة فى العدة التى هى محبوسة
 فيها على ماء الميت أو المطلق (هـ) . وتعقب بأن هذه العلة تصلح أن تكون لمنع العقد لا مجرد التصريح ، إلا أن يقال
 التصريح ذريعة إلى العقد والعقد ذريعة إلى الوقوع . وقد اختلفوا لو وقع العقد فى العدة ودخل فأنفقوا على أنه
 يفرق بينهما . وقال مالك والليث والاوزاعى : لايجل له نكاحها بعد . وقال الباقر بن بل محل له إذا انقضت العدة
 أن يتزوجها إذا شاء . قوله (وقال الحسن لا تواعدوهن سرا الزنا) وصلة عبد بن حميد من طريق عمران بن
 حدير عنه بلفظه ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال : هو الفاحشة . قال قتادة قوله « سرا »
 أى لا تأخذ بهدها فى عدتها أن لا تزوج غيره . وأخرجه اسماعيل القاضى فى الأحكام ، وقال : هذا أحسن من
 قول من فسر بالزنا ، لأن ما قبل الكلام وما بعده لا يدل عليه ، ويجوز فى اللغة أن يسمى الجماع سرا لذلك يجوز
 إطلاقه على العقد ، ولا شك أن المواعدة على ذلك تزيد على التبريض المأذون فيه ، واستدل بالأية على أن التبريض
 فى القذف لا يوجب الحد لأن خطبة المعتدة حرام ، وفرق فيما بين التصريح والتبريض فنفع التصريح وأجيز
 التبريض ، مع أن المقصود مفهوم منهما ، فكذلك يفرق فى إيجاب حد القذف بين التصريح والتبريض . واعترض
 ابن بطال فقال : يلزم الشافعية على هذا أن يقولوا باباحة التبريض بالقذف ، وهذا ليس بلازم لأن المراد أن
 التبريض دون التصريح فى الإفهام فلا يلحق به فى إيجاب الحد ، لأن للذى يعرض أن يقول لم أرد القذف بخلاف
 المصرح . قوله (ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله) وصلة الطبري . من طريق عطاء الخراساني
 عن ابن عباس فى قوله تعالى (ولا تهزموا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) يقول : حتى تنقضى العدة

٣٥ - باب . النظر إلى المرأة قبل التزويج

٥١٢٥ - حدثنا حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال لى
 رسول الله ﷺ « أرى بك فى المنام بحى بك الملك فى سرقة من حرير ، فقال لى : هذو امرأتك فكشفت عن
 وجهك للنب ، فاذا أنت هى ، فقلت : إن يك هذا من عند الله بمضيه . »

٥١٢٦ - حدثنا قتيبة حدثنا يعقوب عن أبي حازم عن سهل بن سعد « أن امرأة جاءت إلى رسول الله

ﷺ قالت : يا رسول الله ، جئت لأهَبَ لك نفسى . فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَمَدَ النَّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ ، ثُمَّ طَأْطَأَ رَأْسَهُ . فَعَدَّارَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْبَضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ ، فَتَنَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ : أَيْ رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لَمْ نَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْنِيهَا . فَقَالَ : وَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ ؟ قَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا . فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا وَجَدْتُ شَيْئًا . قَالَ : انْظُرْ وَلَوْ كَانَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ . فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ، وَلَكِنْ هَذَا إِذَا زَارَى . قَالَ صَبِيحٌ : يَا لَهُ رَدَاءٌ ، فَلَمْ يَنْصَفْهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا تَصْنَعُ بَازَارَكَ ؟ إِنْ لَيْسَتْ لَكَ هَلِيهَا مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ لَيْسَتْ لَكَ هَلِيهَا مِنْهُ شَيْءٌ . فَنَظَرَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ مَجْلِسُهُ ، ثُمَّ قَامَ ، فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلَّيًّا ، فَأَمْسَرَ بِهِ فَنَدِمَى ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ : مَاذَا مَلَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ قَالَ : مَعَى سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا ، عَادَهَا . قَالَ : اتَّقِرُّوْهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكُمْ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : اذْهَبْ ، فَقَدْ مَلَكَتْكُمْ بِمَا مَلَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ،

قوله (باب النظر الى المرأة قبل التزويج) استنبط البخارى جواز ذلك من حديثى الباب ، لكون التصريح الوارد فى ذلك ليس على شرطه ، وقد ورد ذلك فى أحاديث أصحها حديث أبى هريرة ، قال رجل انه تزوج امرأة من الأنصار ، فقال رسول الله ﷺ : أنظرت إليها ؟ قال : لا . قال : فاذهب فانظر إليها فان فى عين الأنصار شيئا ، أخرجه مسلم والنسائى . وفى لفظ له صحيح وان رجلا أراد ان يتزوج امرأة ، فذكره . قال الفزائى فى الاحياء : اختلف فى المراد بقوله شيئا فليل عمن وقيل صفر . قلت : الثانى وقع فى رواية أبى عروانة فى مستخرجه فهو المعتمد وهذه الرجل يحتمل أن يكون المغيرة ، فقد أخرج الترمذى والنسائى من حديثه أنه وخطب امرأة فقال له النبي ﷺ : انظر إليها ، فانه أحرى أن يدوم بينكما ، وصححه ابن حبان ، وأخرج أبو داود والحاكم من حديث جابر مرفوعا ، اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل ، وسنده حسن ، وله شاهد من حديث محمد بن مسلمة ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وأخرجه أحمد وابن ماجه . ومن حديث أبى حميد أخرجه أحمد والبخارى . ثم ذكر المصنف فيه حديثين : الاول حديث عائشة ، **قوله (أدبك)** بضم الهمزة (فى المنام) زاد فى رواية أبى أسامة فى أوائل النكاح ، مرتين . **قوله (يحمى بك الملك)** وقع فى رواية أبى أسامة ، إذا رجل يملك ، فكان الملك تمثل له حينئذ رجلا . ووقع فى رواية ابن حبان من طريق أخرى عن عائشة ، وجاء فى جبريل ثم رسول الله ﷺ . **قوله (فى سرقة من حرير)** السرقة بفتح المهملة والراء والقاف هى القطعة ، ووقع فى رواية ابن حبان ، وفى خرقة حريره وقال الداودى : السرقة الثوب ، فان أراد تفسيره هنا فصحيح ، والا فالسرقة أهم . وأغرب المطلب فقال : السرقة كالكلبة أو كالبرقع . وعند الآجرى من وجه آخر عن عائشة ، ولقد نزل جبريل بصورتى فى راحته حين أمر رسول الله ﷺ أن يتزوجنى ، ويجمع بين هذا وبين ما قبله بأن المراد أن سرقتها كانت فى الحرقة والخرقة فى راحته ، ويحتمل أن يكون نزل بالكنيتين لقولها فى نفس الخبر ، نزل مرتين ، **قوله (فكشفت عن وجهك الثوب)** فى رواية أبى أسامة ، فأكشفتها ، فغير بالفظ المضارع استحضرنا لصورة

الحال . قال ابن المنير : يحتمل أن يكون رأى منها ما يجوز للخاطب أن يراه ، ويكون الضمير في « أكشفها » للسرة
أى أكشفها عن الوجه ، وكأنه حمله على ذلك أن رؤيا الأنبياء وحى ، وأن عصمتهم في المنام كالبطنة ، وسيأتى في
اللباس في الكلام على تحريم التصوير ما يتعلق بشئ من هذا : وقال أيضا : في الاحتجاج هذا الحديث للترجمة نظر ،
لأن حاشية كانت اذ ذاك في سنن الطبراني فلا عورة فيها البتة ، ولكن يستأنس به في الجملة في أن النظر إلى المرأة قبل
المقد فيه مصلحة ترجع إلى المقدم . قوله (فإذا أنت هي) في رواية الكشميهني « فإذا هي أنت » وكذا تقدم من رواية
أبي أسامة . قوله (بمضه) بضم أوله ، قال عياض : يحتمل أن يكون ذلك قبل البعثة فلا إشكال فيه ، وإن كان بعدها
ففيه ثلاث احتمالات : أحدها التردد هل هي زوجته في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط ، ثانيا أنها أنه لفظ شك لا يراد
به ظاهره وهو أبلغ في التحقق ، ويسمى في البلاغة مزج التلك باليقين ، ثالثا وجه التردد هل هي رؤيا وحى على
ظاهرها وحقيقتها أو هي رؤيا وحى لها تعبير ؟ وكلا الأمرين جائز في حق الأنبياء . قلت : الأخير هو المعتمد ،
وبه جزم السبيل عن ابن العربي ، ثم قال : وتفسيره باحتمال غيرها لا أرضاء ، والاول يرد أن السياق يقتضى أنها
كانت قد وجدت فإن ظاهر قوله « فإذا هي أنت » مشعر بأنه كان قد رآها وعرفها قبل ذلك ، والواقع أنها ولدت بعد
البعثة . ويورد لمول الاحتمالات الثلاث رواية ابن حبان في آخر حديث الباب « هي زوجتك في الدنيا والآخرة »
والثاني بعيد ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث سهل في قصة الواهة ، والشاهد منه للترجمة قوله فيه « فصعد النظر
إليها وصوبه » وسيأتى شرحه في « باب التزويج على القرآن وبغير صداق » . قوله (ثم طأطأ رأسه) وذكر الحديث
كله ، كذا في رواية أبي ذر عن الرخسي ، وساق الباقون الحديث بطوله ، قال الجمهور : لا بأس أن ينظر الخاطب
إلى المخطوبة . قالوا : ولا ينظر إلى غير وجهها وكفها . وقال الاوزاعي : يمتد وينظر إلى ما يريد منها إلا العورة .
وقال ابن حزم . ينظر إلى ما أقبل منها وما أدبر منها . وعن أحمد ثلاث روايات : الأولى كالجمهور ، والثانية ينظر
إلى ما يظهر غالبا ، والثالثة ينظر إليها متجردة . وقال الجمهور أيضا : يجوز أن ينظر إليها إذا أراد ذلك بفهم إذنها .
وعن مالك رواية بشرط إذنها . ونقل الطحاوي عن قوم أنه لا يجوز النظر إلى المخطوبة قبل العقد بحال لأنها
حينئذ اجنبية ، ورد عليهم بالأحاديث المذكورة

٣٦ - باب من قال : لا نكاح إلا بولي

لقول الله تعالى (وإذا طلقتم النساء فهائن أجلهن فلا تمضوهن) فدخل فيه الثيب ، وكذلك البكر
وقاله (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) وقال (وأنكحوا الأبامى منكم)

٥١٢٧ - حدثنا يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب عن يونس ح حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عتبة
حدثنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوجة النبي ﷺ أخبرته « أن النكاح في
المجاهلة كان على أربعة أنحاء : فذكر منها نكاح الناس لليوم بخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها
ثم ينكحها . ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طهرتها : أرسلني إلى فلان فاستبضعني منه
ويصير لها زوجا ولا يسما أبدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه ، فإذا تبين حملها أحساها

زوجها إذا أحب ، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة لولده ، فساكن هذا النكاح نكاح الاستبضاع . ونكاح آخر يجتمع الرنط مادون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها ، فإذا حلت ووضعت ومرت ليل بعد أن تضع حملها أرسلت إليهم ، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها ، تقول لهم : قد عرفتم الذي كان من أمركم ، وقد ولدت ، فهو ابنك يا فلان ، تُسمى من أحببت باسمه ، فيأخذ به ولدها لا يستطيع أن يمتنع به الرجل . ونكاح الرابع يجتمع للناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع من جاءها ، ومن البغايا كن ينصبن على أبوابهن رايات تكون علما ، فمن أرادهن دخل عليهن ، فإذا حلت إحداهن ووضعت حملها جمعوا لها ، ودعوا لهم القناعة ، ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون ، فالتاطت به ودعى ابنه لا يمتنع من ذلك . فلما جئ محمد ﷺ بالحق هدم نكاح الجاهلية كله ، إلا نكاح الناس اليوم ،

٥١٢٨ **حديث** يحيى حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : (وما يُبلى عليكم في الكتاب في يئامى النساء اللاتي لا تؤتوهن ما كتب لهن وترغبون أن تفكحوهن) قالت : هذا في اليتيمة التي تكون عند الرجل - لهن أن تكون شريكته في ماله ، وهو أولى بها - فيرغب عنها أن ينكحها ، فيعضلها لها ، ولا ينكحها غيره كراهية أن يشر كواحد في مالها ،

٥١٢٩ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر حدثنا الزهري قال أخبرني سالم أن ابن عمر أخبره أن عمر حين تأييت حفصة بنت عمر من ابن حذافة السهمي - وكان من أصحاب النبي ﷺ من أهل بدر - توفي بالمدينة ، فقال عمر : لقيت عثمان بن عفان فمرخت عليه قلت : إن شئت أنكحتك حفصة ، فقال سأنظر في أمري ، فلبث ليالي ، ثم لقيني فقال : بدالي أن لا أتزوج بوى هذا . قال عمر : فلقيت أبا بكر قلت إن شئت أنكحتك حفصة ،

٥١٣٠ - **حديث** أحمد بن أبي عمرو قال حدثني أبي قال حدثني إبراهيم عن يونس عن الحسن قال : فلا تمضوا من قال حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه قال زوجت اختي من رجل فطلقها ، حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها ، فقلت له زوجتك وأفرشتك وأكرمك فطلقها ثم جئت فخطبها ، لا والله لا تعود إليك أبدا ، وكان رجلا لا بأس به ، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه ، فأنزل الله هذه الآية (فلا تمضوا من) فقلت الآن أفعل بأمر رسول الله ، قال فزوجها إياه

قوله (باب من قال لا نكاح الا بولي) استنبط المصنف هذا الحكم من الآيات والاحاديث التي ساقها ،

ليكون الحديث الوارد بالنظر الترجمة على غير شرطه ، والمشهور فيه حديث أبي موسى مرفوعاً بلفظه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم ، لكن قال الترمذي بعد أن ذكر الاختلاف فيه : وأن من جملة من وصله إسرائيل عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبيه ، ومن جملة من أرسله شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحق عن أبي بردة ليس فيه أبو موسى رواية ، ومن رواه موصولاً أصح لأنهم سمعوه في أوقات مختلفة ، وشعبة وسفيان وإن كانا أحفظ وأثبت من جميع من رواه عن أبي إسحق لكنهما سمعا في وقت واحد . ثم ساق من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة قال : سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحق أسمعت أبا بردة يقول : قال رسول الله ﷺ لا نكاح إلا بولي ؟ قال نعم ، قال : وإسرائيل ثبت في أبي إسحق . ثم ساق من طريق ابن مهدي قال : ما قالني القتيبي عن حديث الثوري عن أبي إسحق إلا ما أنكثت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أئم . وأخرج ابن عدي عن عبد الرحمن ابن مهدي قال : إسرائيل في أبي إسحق أثبت من شعبة وسفيان . وأسند الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهم أنهم صححوا حديث إسرائيل . ومن تأمل ما ذكرته عرف أن الذين صححوا وصله لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط ، بل للقرائن المذكورة المتضمنة لترجيح رواية إسرائيل الذي وصله على غيره ، وسأشير إلى بقية طرق هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب . دلي أن في الاستدلال بهذه الصيغة في منع النكاح بغير ولي نظراً ، لأنها تحتاج إلى تقدير : فمن قدره نفى الصحة استقام له ، ومن قدره نفى الكمال عكر عليه ، فيحتاج إلى تأييد الاحتمال الأول بالدالة المذكورة في الباب وما بعده . قوله (لقول الله تعالى : وإذا طأتم النساء فلبطن أجلهن فلا تفضلهن) أي لا تفضلهن . وسيأتي في حديث مدغل آخر أحاديث الباب بيان سبب نزول هذه الآية ، ووجه الاحتجاج منها للترجمة . قوله (فدخل فيه الثيب وكذلك البكر) ثبت هذا في رواية الكشميني وعليه شرح ابن بطلان ، وهو ظاهر لعموم لفظ النساء . قوله (وقال : ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) ووجه الاحتجاج من الآية والتي بعدما أنه تعالى خاطب بالنكاح الرجال ولم يخاطب به النساء ، فكأنه قال : لا تنكحوا أيها الأولياء مولاتكم للمشركين . قوله (وقال وأنكحوا الإيماي منكم) والإيماي جمع أيم ، وسيأتي القول فيه بعد ثلاثة أبواب . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث عائشة ذكره من طريق ابن وهب ومن طريق عنبسة بن خالد جميعاً عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري ، وقوله « وقال يحيى بن سليمان ، هو الجمعي من شيوخ البخاري ، وقد ساقه المصنف على لفظ عنبسة . وأما لفظ ابن وهب فلم أره من رواية يحيى بن سليمان إلى الآن » لكن أخرجه الدارقطني من طريق أصبغ وأبو نعيم في « المستخرج » من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب والإسماعيلي والمجوزي من طريق عثمان بن صالح ثلاثتهم عن ابن وهب . قوله (على أربعة أنحاء) جمع نحو أي ضرب وزنا ومعنى ، وبطابق النحوي أيضاً على الجهة والنوع ، وعلى العلم المعروف اصطلاحاً . قوله (أربعة) قال الداودي وغيره بقي عليها أنحاء لم تذكرها : الأول نكاح الحنث وهو في قوله تعالى ﴿ ولا متخذات أخدان ﴾ كانوا يقولون : ما استتر فلا بأس به ، وما ظهر فهو لوم . الثاني نكاح المتعة وقد تقدم بيانه . الثالث نكاح البذل ، وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة « كان البذل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل أنزل لي عن امرأتك وأنزل لك عن امرأتى وأزيتك ، ولكن أسناده ضعيف جداً . قلت والأول لا يرد لأنها أودت ذكر بيان نكاح من لا زوج لها أو من أذن لها زوجها في ذلك ، والثاني يحتمل أن لا يرد لأن المنزوح منه كونه مقدراً بوقت

لا أن عدم تولي فيه شرط وعدم ورود الثالث أظهر من الجميع . **قوله** (وايته أو ابنته) هو للتنويع لا للشك . **قوله** (فيصدقها) يضم أوله (ثم ينكحها) أي يعين صداقها ويسمى مقدارها ثم يعقد عليها . **قوله** (ونكاح الآخر) كذا لأبي ذر بالإضافة أي ونكاح الصنف الآخر ، وهو من إضافة الشيء لنفسه على رأى الكوفيين . ووقع في رواية الباقرين «ونكاح آخر» بالتنوين بخير لام وهو الأشهر في الاستعمال . **قوله** (إذا طهرت من طهرها) بفتح الميم وسكون الميم بعدها مثلثة أي حيضها ، وكأن السر في ذلك أن يسرع علوقها منه . **قوله** (فاستبضعي منه) بموحدة بعدها ضاد معجمة أي اطبئي منه المباشمة وهو الجماع . ووقع في رواية أصبغ عند الدارقطني «استرضعي» براء بدل الموحدة ، قال واويه محمد بن إسحق الصفاني : الأول هو الصواب يعني بالموحدة ، والمعنى اطبئي منه الجماع لتحمل منه ، والمباشمة الجماعه مشتقة من البضع وهو الفرج . **قوله** (وانما يعمل ذلك رغبة في نجابة الولد) أي اكتسابا من ماء الفحل لانهم كانوا يطلبون ذلك من أكابرهم ورؤسائهم في الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك . **قوله** (فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع) بالنصب والتقدير يسمى وبالرفع أي هو . **قوله** (ونكاح آخر يجتمع الرهط ما دون العشرة) تقدم تفسير الرهط في أوائل الكتاب ، ولما كان هذا النكاح يجتمع عليه أكثر من واحد كان لابد من ضبط العدد الزائد لئلا ينتشر . **قوله** (كلهم بصيها) أي بطؤها ، والظاهر أن ذلك إنما يكون عن رضا منها وتواطؤ بينهم وبينها . **قوله** (وسر إيلال) كذا لأبي ذر ، وفي رواية غيره «وسر عليها إيلال» . **قوله** (قد عرفتم) كذا الأكثر بصيغة الجمع ، وفي رواية الكشميبي «عرفت» ، على خطاب الواحد . **قوله** (وتد ولدت) بالضم لأنه كلامها . **قوله** (فمروا بذلك) أي إن كن ذكرنا ، فلو كانت أنثى لقالت هي بذلك ، لكن يحتمل أن يكون لافعل ذلك إلا إذا كان ذكرا لما عرف من كراهتهم في البذ ، وقد كان منهم من يقتل بذته التي يتحقق أنها بنت فضلا عن نجس . بهذه الصفة **قوله** (فيلحق به ولدها) كذا لأبي ذر ، وغيره «فيلحق» بزيادة مثناة . **قوله** (لا يستطيع أن يمنع به) في رواية الكشميبي منه . **قوله** (ونكاح الرابع) تقدم توجيهه . **قوله** (لا تمنع من جاءها) والأكثر لا تمنع من جاءها . **قوله** (وهن البغايا كن ينصبن على أبوابهن رايات نكحهن علما) بفتح اللام أي علامة . وأخرج الفاكهي من طريق ابن أبي مليكة قال «تبرز عمر بأجساد» فدعا بقاء ، فأنته أم مهزول - وهي من البغايا التسع اللاتي كن في الجاهلية - فقالت : هذا ماء ولكنه في إنا لم يديغ ، فقال : هلم فإن الله جعل الماء طهورا ، ومن طريق القاسم ابن محمد عن عبد الله بن عمر «ان امرأة كانت يقال لها أم مهزول تسافح في الجاهلية ، فأراد بعض الصحابة أن يتزوجها فنزلت : الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة» ومن طريق مجاهد في هذه الآية قال «هن بغايا» كن في الجاهلية معلومات لهن رايات يعرفن بها ، وعن طريق عاصم بن المنذر عن عروة بن الزبير مثله وزاد «كرايات البيطار» وقد ساق هشام بن الكلبي في كتاب المثالب «أسامى صواحب الرايات في الجاهلية فسمى منهن أكثر من عشرة نسوة مشهورات تركت ذكرهن اختيارا» . **قوله** (لمن أرادهن) في رواية الكشميبي «فن أرادهن» . **قوله** (القافة) جمع قائف بقاء ثم فاء وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد بالأنار الخفية . **قوله** (قالتا طهته) في رواية الكشميبي «قالتا طه» بغير مثناة أي استلحقته به ، وأصل اللوط بفتح اللام المصروق . **قوله** (هدم نكاح الجاهلية) في رواية الدارقطني «نكاح أهل الجاهلية» . **قوله** (كاه) دخل فيه ما ذكرت وما استدرك عليه . **قوله** (الا نكاح الناس اليوم) أي الذي بدأت بذكره ، وهو أن يخطب الرجل الى الرجل فيزوجه . احتج بهذا على

اشترط الولي ، وتعقب بأن عائشة وهي التي روت هذا الحديث كانت تجيز النكاح بغير ولي ، كما روى مالك أنها زوجت بنت عبد الرحمن أخيها وهو غائب فلما قدم قال : مثل بغتات عليه ؟ بزانه ؟ وأجيب بأنه لم يرد في الخبر التصريح بأنها باشرت العقد . فقد يحتمل أن تكون البنت المذكورة نبأوا ودعت إلى كف . وأبوها غائب فانتقلت الولاية إلى الولي الأبعد أو إلى السلطان . وقد صح عن عائشة أنها أنكحت رجلاً من بني أخيها فضربت بينهم بستر ثم نكحت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت رجلاً فأنكح ثم قالت : ليس إلى النساء نكاحه أخرجه عبد الرزاق .

الحديث الثاني ، قوله (حدثنا يحيى) هو ابن موسى أو ابن جعفر كما بينته في المقدمة ، وساق الحديث عن عائشة مختصراً وقد تقدم شرحه في كتاب التفسير . الحديث الثالث حديث ابن عمر ، تأييد حفصة ، تقدم شرحه قريباً ، ووجه الدلالة منه اعتبار الولي في الجملة . الحديث الرابع حديث معقل بن يسار . قوله (حدثنا أحمد بن أبي عمر) وهو الزيات بوري قاضيها يكنى أبا علي ، واسم أبي عمر حفص بن عبد الله بن راشد . قوله (حدثنا إبراهيم) هو ابن طهمان ، ويونس هو ابن عبيد ، والحسن هو البصري . قوله (فلا تعضلوهن) أي في تفسير هذه الآية . ووقع في تفسير الطبري من حديث ابن عباس أنها نزلت في ولي النكاح أن يضار وليته فيمنعها من النكاح . قوله (حدثنا معقل بن يسار أنها نزلت فيه) هذا صريح في رفع هذا الحديث ووصله ، وقد تقدم في تفسير البقرة معلقاً لإبراهيم بن طهمان ، وموصولاً أيضاً لعباد بن راشد عن الحسن ، وبصورة الإرسال من طريق عبد الوارث بن سعيد عن يونس ، وقويت رواية إبراهيم بن طهمان بوصله بمتابعة عباد بن راشد على تصريح الحسن بقوله وحدثني معقل بن يسار . قوله (زوجت أختاً لي) اسمها جميل بالجيم مصغر بنت يسار ، وقع في تفسير الطبري من طريق ابن جرير وبه جزم ابن ماكولا ، وسماه ابن فتحون كذلك لكن بغير تصغير وسيأتي مستنده ، وقبل اسمها ليلى حكاه السهيلي في ميهما القرآن ، وتبعه البدرى ، وقيل فاطمة وقع ذلك عند ابن إسحق ، ويحتمل التعدد بأن يكون لها اسمان وأقب أو أقبان واسم . قوله (من رجل) قبل هو أبو البداح بن عاصم الأنصاري ، هكذا وقع في أحكام القرآن لاسماعيل القاضي ، من طريق ابن جرير ، وأخبرني عبد الله بن معقل أن جميل بنت يسار أخت معقل كانت تحت أبي البداح بن عاصم فعلقها فأنقضت عدتها ، فخطبها ، وذكر ذلك أبو موسى في ذيل الصحابة ، وذكره أيضاً الثعلبي ولفظه : نزلت في جميلة بنت يسار أخت معقل وكانت تحت أبي البداح بن عاصم بن عدي بن العجلان . واستشكله الأدهلي بأن البداح تابعي على الصواب ، فيحتمل أن يكون صحابياً آخر . وجزم بعض المتأخرين بأنه البداح بن عاصم وكنيته أبو عمرو فان كان محفوظاً فهو أخو البداح التابعي . ووقع لنا في كتاب المجاز ، للشيخ هو الدين بن عبد السلام أن اسم زوجها عبد الله بن واحة ، ووقع في رواية عباد بن راشد عن الحسن عند البوار والدارقطني ، فأنا في ابن عمر لي خطبها مع الخطاب ، وفي هذا نظر لأن معقل بن يسار مزي وأبو البداح أنصاري فيحتمل أنه ابن عمه لأمه أو من الرضاة . قوله (حتى إذا انقضت عدتها) في رواية عباد بن راشد ، فاصطعبا ما شاء الله ثم طلقها طلاقاً رجعة ثم تركها حتى انقضت عدتها فخطبها . قوله (لما بخطبها) أي من وأبها وهو أخوها كما قال أولاد زوجت أختاً لي من رجل . قوله (وأفرشتك) أي جعلتها لك فراشاً ، في رواية الثعلبي ، وأفرشتك كريمة وآرنك بها على قومي . وهذا ما يبعد أنه ابن عمه . قوله (لا والله لا تعود إليك أبداً) في رواية عباد بن راشد ولا أزوجك أبداً ، زاد الثعلبي وحرة وآفقا ، وهو بفتح الحدة والنون والفاء . قوله (وكان رجلاً لا بأس

به) في رواية الثعلبي « وكان رجل صدق ، قال ابن التين : أى كان جيذا . وهذا ما غيرته العامة فمكنوا به عن
 لاخير فيه كذا قال . ووقع في رواية مبارك بن فضالة عن الحسن عند أبي مسلم الكجى « قال الحسن علم الله حاجة
 الرجل إلى امرأته وحاجة المرأة إلى زوجها ، فأنزل الله هذه الآية . قوله (فأنزل الله هذه الآية : فلا تعضلوهن)
 هذا صريح في نزول هذه الآية في هذه القصة ، ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السباق للزواج حيث وقع
 فيها (وإذا طلقتم النساء) ، أمكن قوله في بقيتها (أن يتكهن أزواجهن) ظاهر في أن العضل يتعلق بالاولياء ،
 وقد تقدم في التفسير بيان العضل الذى يتعلق بالاولياء في قوله تعالى (لا يحل لكم أن ترثوا النساء كثرها ولا
 تعضلوهن) فيستدل في كل مكان بما يليق به . قوله (فقلت الآن أقبل يا رسول الله . قال فزوجها إياه) أى أعادها
 اليه بمقد جديد . وفي رواية أبي نعيم في المستخرج « فقلت الآن أقبل أمر رسول الله ﷺ ، وفي رواية أبي مسلم
 الكجى من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن « فسمع ذلك معقل بن يسار فقال : سمعا لربى وطاعة ، فدعا زوجها
 فزوجها إياه ، ومن رواية الثعلبي « فأتى أومن بالله ، فأناكحها إياه وكفر عن يمينه ، وفي رواية عباد بن راشد
 « فكفرت عن يميني وأناكحتها إياه ، قال الثعلبي : ثم هذا قول أكثر المفسرين . وعن السدى : نزلت في جابر بن
 عبد الله زوج بنت عمه فطلقها زوجها تطليقة وانقضت عدتها ثم أراد تزويجها ، وكانت المرأة تريد فأتى جابر بن
 فزات ، قال ابن بطلال : اختلفوا في الولي فقال الجمهور ومنهم مالك والثوري والليث والشافعي وغيرهم : الاولياء
 في النكاح هم العصبة ، وليس للخال ولا والد الأم ولا الإخوة من الأم ونحو هؤلاء ولاية . وعن الحنفية هم من
 الاولياء ، واحتج الأبري بأن الذى يرث الولاء هم العصبة دون ذوى الأرحام قال : فذلك عقدة النكاح . واختلفوا
 فيما إذا مات الأب فأوصى رجلا على أولاده هل يكون أولى من الولي القريب في عقدة النكاح أم مثله أو لا ولاية
 له ؟ فقال ربيعة رأبو حنيفة ومالك : الوصى أولى ، واحتج لم بأن الأب لو جعل ذلك لرجل بعينه في حياته لم يكن
 لأحد من الاولياء أن يمترض عليه ، فكذلك بعد موته . وتعقب بأن الولاية انتقلت بالموت فلا يقاس بحال
 الحياة وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فذهب الجمهور الى ذلك وقالوا : لا تزوج المرأة نفسها أصلا ،
 واحتجوا بالأحاديث المذكورة ، ومن أقواها هذا السبب المذكور في نزول الآية المذكورة ، وهى أصرح دليل
 على اعتبار الولي والا لما كان معضله معنى ، ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتج الى أخيها ، ومن كان أمره اليه
 لا يقال ان غيره ممنعه منه . وذكر ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك . وعن مالك رواية أنها
 ان كانت غير شريفة زوجت نفسها . وذهب أبو حنيفة الى أنه لا يشترط الولي أصلا ، ويجوز أن تزوج نفسها ولو
 بغير إذن ولها إذا تزوجت كفرا ، واحتج بالقياس على البيع فانها تستقل به ، وحمل الاحاديث الواردة
 في اشتراط الولي على الصغيرة وخص بهذا القياس عمومها ، وهو عمل سائغ في الأصول ، وهو جواز تخصيص
 العموم بالقياس ، أمكن حديث معقل المذكور رفع هذا القياس ، وبدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره
 ليندفع عن موليته العار باختيار الكفء ، وانفصل بعضهم عن هذا الإراد بالزامهم اشتراط الولي ولكن
 لا يمنع ذلك تزويجها نفسها ، ويتوقف ذلك على اجازة الولي كما قالوا في البيع ، وهو مذهب الاوزاعي . وقال أبو
 ثور نحوه لكن قال : يشترط إذن الولي لها في تزويج نفسها . وتعقب بأن اذن الولي لا يصح الا لمن يتوب عنه
 والمرأة لا تتوب عنه في ذلك لأن الحق لها ، ولو أن لها في النكاح نفسها صارت كمن أذن لها في البيع من نفسها ولا

يصح . وفي حديث معقل أن الولي إذا عدل لا يزوج السلطان إلا بعد أن يأمره بالرجوع عن العضل ، فإن أجب فذاك ، وإن أصر زوج عليه الحاكم ، وانه أعلم

٣٧ - **باب** إذا كان الولي هو الخاطب . وخطب المغيرة بن شعبة امرأة هو أولى الناس بها فأمر رجلاً فزوجها ، وقال عبد الرحمن بن عوف لأم حكيم بنت قارظ أنجعين أمرك إلى ؟ قالت نعم . فقال قد تزوجتك . وقال عطاء يشهد أني قد نكحتك أو أيا أمر رجلاً من عشيرتها . وقال سهل قالت امرأة للنبي ﷺ أهبك نفسي . فقال رجل يا رسول الله إن لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها

٥١٣١ - **حديث** ابن سلام أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في قوله : **وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ** قل الله يفتيكم فيهن إلى آخر الآية ، قال هي اليتيمة تكون في حجر الرجل قد تمر كفته في

ماله فيدرب عنها أن يزوجها ، وبكره أن يزوجها غيره فيدخل عليه في ماله ، فيحبسها ، فنهام الله عن ذلك

٥١٣٢ - **حديث** أحمد بن محمد بن الفضل بن سليمان حدثنا أبو حازم حدثنا سهل بن عبد الله قال وكنا

عند النبي ﷺ جلوساً فجاءته امرأة تعرض نفسها عليه تخفّض فيها للبصر ورفعته فلم يرّ ذها ، فقال رجل من أصحابه زوجنيها يا رسول الله ، قال أعيذك من شيء ؟ قال ما عدى من شيء . قال ولا خاتم من حديد ؟ قال ولا خاتم ، ولكن أشقّ بُردني هذه فأعطيها النصف وأخذ النصف ، قال لا ، هل معك من القرآن شيء ؟ قال نعم ، قال اذهب فقد زوجتكها بما معك من القرآن

قوله (باب إذا كان الولي) أي في النكاح (هو الخاطب) أي هل يزوج نفسه ، أو يحتاج إلى ولي آخر ؟ قال ابن المنير : ذكر في الترجمة ما يدل على الجواز والمنع مما ليس لكل الأمر في ذلك إلى نظر المجتهد . وكأني أخذه من تركه المزمع بالحكم ، لكن الذي يظهر من صنيعه أنه يرى الجواز ، فإن الآثار التي فيها أمر الولي غيره أن يزوجه ليس فيها النصريح بالمنع من تزويجه نفسه . وقد أورد في الترجمة أثر عطاء الدال على الجواز ، وإن كان الأول عنده أن لا يتولى أحد طرفي العقد . وقد اختلف السلف في ذلك ، فقال الأوزاعي وربيعة والثوري ومالك وأبو حنيفة وأكثر أصحابه والليث : يزوج الولي نفسه ، ورافقه أبو ثور . وعن مالك لو قالت الثيب لوليها زوجني بمن رأيت فروجها من نفسه أو بمن اختار لزمها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج . وقال الشافعي : يزوجهما السلطان أو ولي آخر مثله أو أقدم منه . ورافقه زفر وداود . وحيثهم أن الولاية شرط في العقد فلا يكون النكاح منكها كما لا يبيع من نفسه . **قوله** (وخطب المغيرة بن شعبة امرأة هو أولى الناس بها فأمر رجلاً فزوجها) هذا الاثر وصله وكيع في مصنفه والبيهقي من طريقه عن الثوري عن عبد الملك بن عمير عن المغيرة بن شعبة أراد أن يزوج امرأة وهو وليها ، فجعل أمرها إلى رجل المغيرة أولى منه فزوجها ، وأخرج عبد الرزاق عن الثوري وقال فيه : فأمر أبعد منه فزوجها ، وأخرج حبيب بن منصور من طريق الشامي ولفظه : أن المغيرة خطب بنت عمه عروة بن مسعود ،

فأرسل إلى عبد الله بن أبي عقيل فقال : زوجنيها ، فقال : ما كنت لأفعل . أنت أمير البلد وابن عمها ، فأرسل المنيرة إلى عثمان بن أبي العاص فزوجها منه ، انتهى . والمنيرة هو ابن شعبة بن مسعود بن عتب من ولد عوف بن ثقيف فهي بنت عم لها . وعبد الله بن أبي عقيل هو ابن عمها معا أيضا لأن جده هو مسعود المذكور . وأما عثمان بن أبي العاص فهو وإن كان ثقيفيا أيضا ولكنه لا يجتمع معهم إلا في جدهم الأعلى ثقيف لأنه من ولد جشم بن ثقيف ، فوضح المراد بقوله هو أولى الناس ، وعرف اسم الرجل المهم في الاثر المعلق . قوله (وقال عبد الرحمن بن عوف لأم حكيم بنت قارظ : أتجعلين أمرك إلى ؟ قالت : نعم . فقال : فقد تزوجتك) وصله ابن سعد من طريق ابن أبي ذئب ، عن سعيد بن خالد أن أم حكيم بنت قارظ قالت لعبد الرحمن بن عوف : إنه قد خطبني غير واحد ، فزوجني أبيهم رأيت . قال : وتجعلين ذلك إلى ؟ فقالت : نعم . قال قد تزوجتك ، قال ابن أبي ذئب : لجاز نكاحه . وقد ذكر ابن سعد أم حكيم في النساء اللواتي لم يروين عن النبي ﷺ وروين عن أزواجه ، ولم يزد في التعريف بها حل ما في هذا الخبر ، وذكرها في تسمية أزواج عبد الرحمن بن عوف في ترجمته ففسها فقال : أم حكيم بنت قارظ ابن خالد بن عبيد حليف بني زهرة . قوله (وقال عطاء : أيسعد أني قد نكحتك ، أو ليأمر رجلا من عشيرتها) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : امرأة خطبها ابن عم لها لا رجل لها غيره ، قال : فلتشهد أن فلانا خطبها وإني أشهدكم أني قد نكحتك ، أو لتأمر رجلا من عشيرتها . قوله (وقال سهل : قالت امرأة لقبي ﷺ أحب لك نفسي ، فقال رجل : يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها) هذا طرف من حديث الواهبة ، وقد تقدم موصولا في « باب تزويج المفسر » وفي « باب انظر إلى المرأة قبل التزويج » وغيرهما ، ووصله في الباب بلفظ آخر ، وأقربها إلى لفظ هذا التطبيق رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم بلفظ « أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله جئت لأحب لك نفسي - وفيه - فقام رجل من أصحابه فقال : أي رسول الله منه . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قوله تعالى (ويستفتونك في النساء) أورده مختصرا ، وقد تقدم شرحه مستوفي في التفسير ، ووجه الدلالة منه أن قوله « فرغب عنها أن يتزوجها » أعم من أن يتولى ذلك بنفسه أو يأمر غيره فيزوجها . وبه احتج محمد بن الحسن على الجواز ، لأن الله لما عانب الأولياء في تزويج من كانت من أهل المال والجمال بدون سنتها من الصداق وعاتبهم على ترك تزويج من كانت قليلة المال والجمال دل على أن الولي يصح منه تزويجها من نفسه ، إذ لا يعانب أحد على ترك ما هو حرام عليه ، ودل ذلك أيضا على أنه يتزوجها ولو كانت صغيرة لأنه أمر أن يقسط لها في الصداق ، ولو كانت بالغًا لما منع أن يتزوجها بما تراضيا عليه . فلم أن المراد من لا أمر لها في نفسها . وقد أجيب باحتمال أن يكون المراد بذلك السفينة فلا أثر لرضاها بدون مهر مثلها كاليسكر . ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في الواهبة ، وسيأتي شرحه قريبا ، ووجه الأخذ منه بالإطلاق أيضا ، لكن انفصل من منع ذلك بأنه محدود من خصائصه ﷺ أن يزوج نفسه وبغير ولي ولا شهود ولا استئذان ولفظ الحديث كما يأتي قومه ، وقوله فيه « فلم يردما » بسكون الدال من الإرادة ، وحكى بعض الشراح تشديد الدال وفتح أوله وهو محتمل

٢٨ - باب إنكاح الرجل ولده الصغار

قوله تعالى (واللاتي لم يحضن) فجعل عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ

٥١٣٣ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ سَنِينَ ، وَأَدْخَلَهَا عَلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ نِسْعٍ ، وَمَكَثَتْ عِنْدَهُ أَسْمًا

قَوْلُهُ (باب إنكاح الرجل ولده الصغار) ضبط ولده بضم الواو وسكون اللام على الجمع وهو واضح ، وبفتحهما على أنه اسم جنس ، وهو أعم من الذكور والإناث . **قَوْلُهُ** (أقول الله تعالى : واللاتي لم يحضن ، فجعل حديثا ثلاثة أشهر قبل البلوغ) أى فدل على أن نكاحها قبل البلوغ جائز ، وهو استنباط حسن ، لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالوالد ولا بالبكر . ويمكن أن يقال الأصل في الإبضاع التحريم إلا ما دل عليه الدليل ، وقد ورد حديث عائشة في تزويج أبي بكر لها وهي دون البلوغ فبق ما عدها على الأصل ، ولهذا السر أورد حديث عائشة ، قال المصنف : أجمعوا أنه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ مثلها . إلا أن الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منه فبين لاوطأ ، وحكى ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقا أن الأب لا يزوج بنته البكر الصغيرة حتى تبلغ وتؤذن ، وزعم أن تزويج النبي ﷺ عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه ، ومقابلته تجوز الحسن والنسب للأب إجماع بنته كبيرة كانت أو صغيرة بكرة كانت أو ثيبا . (تنبيه) : وقع في حديث عائشة من هذا الوجه إدراج يظهر من الطريق إلى الباب الذي بعده

٣٩ - **باب** . تزويج الأب ابنته من الإمام ، وقال عمر **حَطَبَ** لِلنَّبِيِّ ﷺ إِلَى حَفْصَةَ فَأَنكِحَتْهُ

٥١٣٤ - **حَدَّثَنَا** مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَبٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ سَنِينَ ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ نِسْعٍ سَنِينَ ، قَالَ هِشَامُ : وَأُثْبِتُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَهُ تِسْعَ سَنِينَ **قَوْلُهُ** (باب تزويج الأب ابنته من الإمام) في هذه الترجمة إشارة إلى أن الولي الخاص يقدم على الولي العام ، وقد اختلف فيه عن المالكية . **قَوْلُهُ** (وقال عمر الخ) هو طرف من حديثه الذي تقدم موصولا قريبا . ثم ذكر حديث عائشة وقوله فيه **قَالَ** هِشَامُ ، يَعْنِي ابْنَ عُرْوَةَ ، وَهُوَ مُوصُولٌ بِالسَّنَادِ الْمَذْكُورِ . وقوله **وَأُثْبِتُ** الخ لم يسم من أنباء بذلك ، وبشبهه أن يكون حمله عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء ، قال ابن بطال : دل حديث الباب على أن الأب أولى في تزويج ابنته من الإمام ، وأن السلطان ولي من لا ولي لها ، وأن الولي من شروط النكاح . قلت : ولا دلالة في الحديثين على اشتراط شيء من ذلك ، وإنما فهم وقوع ذلك ، ولا يلزم منه منع ما عداه ، **وَالْمَعْنَى** يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ أَدَلِّهِ أُخْرَى . وقال : وفيه أن النبي ﷺ عن إنكاح البكر حتى تستأذن مخصوص بالبالغ حتى يتصور منها الإذن ، وأما الصغيرة فلا إذن لها ، وسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد

٤٠ - **باب** السلطان ولي ، لقول النبي ﷺ **زَوَّجْنَا كَمَا بَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ**

٥١٣٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ جَاءَتْ أَمْرَأَةٌ إِلَى

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي ، قَامَتْ طَوِيلًا فَقَالَ رَجُلٌ زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ مِنْكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا ؟ قَالَ مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي ، قَالَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِزَارٌ جِئْتَ لَا إِزَارَ لَكَ

فالتمس شيئا ، فقال ما أجد شيئا ، فقال التمس ولو كان خاتما من حديد فلم يجد ، فقال أمك من القرآن شي ؟ قال نعم سورة كذا وسورة كذا إسور سمها ، فقال قد زوجتكم بما أمرك من القرآن

قوله (باب السلطان ولي ، لقول النبي ﷺ : زوجناكم بما أمرك من القرآن) ثم ساق حديث سهل بن سعد في الوامية من طريق مالك بلفظ : زوجتكم ، بالافراد ، وقد وقع في رواية أبي ذر من هذا الوجه بلفظ : زوجناكم ، بنون التعظيم ، وقد ورد التصريح بأن السلطان ولي في حديث عائشة المرفوع : أيما امرأة نسكت بغير إذن وإيها فذكها باطل ، الحديث ، وفيه : والسلطان ولي من لا ولي لها ، أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه أبو حنيفة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، لكنه لما لم يكن على شرطه استنبطه من قصة الوامية . وعند الطبراني من حديث ابن عباس رفعه : لا نكاح إلا بولي ، والسلطان ولي من لا ولي له ، وفي إسناده الحجاج بن أرمطة وفيه مقال ، وأخرجه سفيان في جامعه ومن طريقه الطبراني في الأوسط ، بإسناد آخر حسن عن ابن عباس بلفظ : لا نكاح إلا بولي مرشد أو سلطان .

٤١ - باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها

٥١٣٦ - **حدثنا** معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة أن أبا هريرة حدثهم أن النبي ﷺ قال : لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، قالوا يا رسول الله وكيف إذنها ؟ قال أن تسكت .

[الحديث ٥١٣٦ - طريقه في : ٦٦٦٨ ، ٦٦٧٠]

٥١٣٧ - **حدثنا** عمرو بن أربيع بن طارق حدثنا الليث عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : يا رسول الله إن البكر تستسعى ، قال : رضاها صحتها .

[الحديث ٥١٣٧ - طريقه في : ٦٦٤٦ ، ٦٦٤٧]

قوله (باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها) في هذه الترجمة أربع صور : تزويج الأب البكر ، وتزويج الأب الثيب ، وتزويج غير الأب البكر ، وتزويج غير الأب الثيب . وإذا اعتبرت الكبير والصغير زادت الصور ، فالثيب البالغ لا يزوجه الأب ولا غيره إلا برضاها اتفاقا إلا من شذ كما تقدم ، والبكر الصغيرة يزوجه أبوها اتفاقا إلا من شذ كما تقدم ، والثيب غير البالغ اختلف فيها فقال مالك وأبو حنيفة : يزوجه أبوها كما يزوجه البكر ، وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد : لا يزوجه إذا زالت البكارة بالوطء لا بفيره ، والملة عندم أن إزالة البكارة تزيل الحياء الذي في البكر ، والبكر البالغ يزوجه أبوها وكذا غيره من الأولياء ، واختلف في استثمارها والحديث دال على أنه لا إيجاب للأب عليها إذا امتنعت ، وحكاة الترمذي عن أكثر أهل العلم . وسأذكر مزيد بحث فيه . وقد ألحق الشافعي الجد بالأب . وقال أبو حنيفة والأوزاعي في الثيب الصغيرة يزوجه كل ولي ، فإذا بلغت ثبت الخيار . وقال أحمد : إذا بلغت تسعاً جاز للأولياء غير الأب نكاحها ، وكأنه أقام المظنة مقام المثنة . وعن مالك يلحق بالأب في ذلك وصى الأب دون بقية الأولياء لأنه أقامه مقامه كما تقدمت الإشارة إليه . ثم إن الترجمة معفودة

لاشتراط رضا المروجة بكرة كانت أو ثيبا صغيرة كانت أو كبيرة ، وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث ، لكن تستحق الصغيرة من حيث المعنى لأنها لا عبارة لها . قوله (حدثنا هشام) هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير . قوله (عن أبي سلمة) في رواية مسلم من طريق خالد بن الحارث عن هشام عن يحيى . حدثنا أبو سلمة . قوله (لا تنكح) بكسر الهمزة للثبتي ، وبرفعها للخبر وهو أبلغ في المنع ، وتقدم تفسير الأيم في باب عرض الإنسان ابنته ، وظاهر هذا الحديث أن الأيم هي الثيب التي فارت زوجها بموت أو طلاق لمّا بالها بالبكر ، وهذا هو الأصل في الأيم ، ومنه قولهم : الغزو مائة ، أي يقتل الرجال فتصير النساء أبايم ، وقد تطلق على من لا زوج لها أصلا ، ونقله عياض عن إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي وغيرهما أنه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة بكرة كانت أو ثيبا ، وحكى الماوردي الفرائد لأهل اللغة . وقد وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارقطني ولا تنكح الثيب ، ووقع عند ابن المنذر في رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث الثيب تشارد . قوله (حتى تستأمر) أصل الاستئمر طلب الأمر . قاله في لا يعقد عليها حتى يطلب الأمر منها ، ويؤخذ من قوله تستأمر أنه لا يعقد إلا بعد أن تأمر بذلك ، وليس فيه دلالة على عدم اشتراط الولي في حقها ، بل فيه إشعار باشتراطه . قوله (ولا تنكح البكر حتى تستأذن) كذا وقع في هذه الرواية التفرقة بين الثيب والبكر ، فبكر للثيب بالاستئمر والبكر بالاستئذان ، فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة أن الاستئذان يدل على تأكيد المشاورة وجعل الأمر إلى المستأمرة ، ولهذا يحتاج الولي إلى صريح إذنها في العقد ، فإذا صرحت بمذمة امتنع اتفاقا والبكر بخلاف ذلك ، والاذن دائر بين القول والسكوت بخلاف الأمر فانه صريح في القول وإنما جعل السكوت إذنا في حق البكر لأنها قد تستحي أن تفصح . قوله (قالوا يا رسول الله) في رواية عمر بن أبي سلمة : قلنا ، وحديث عائشة صريح في أنها هي السائلة عن ذلك . قوله (وكيف إذنها) في حديث عائشة : قلت إن البكر تستحي ، وستأذن ألفاظه . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق) أي ابن قرة الهلال أبو حفص المصري وأصله كوفي سمع من مالك والليث ويحيى بن أيوب وغيرهم ، روى عنه القدماء مثل يحيى بن معين وزهق الكوسج وأبي عبيد وإبراهيم بن هانئ ، وهو من قدماء شيوخ البخاري ولم أر له عنه في الجامع إلا هذا الحديث : وقد وثقه العجلي والدارقطني ومات سنة تسع عشرة ومائتين . قوله (حدثنا الليث) في رواية الكشمغني : أنبأنا . قوله (عن أبي عمرو مولى عائشة) في رواية ابن جريج : عن ابن أبي مليكة عن ذكوان . وسبأني في ترك الحيل ، وبأني في الإكراه من هذا الوجه بلفظه . عن أبي عمرو هو ذكوان . قوله (أنها قالت : يا رسول الله إن البكر تستحي) هكذا أورده من طريق الليث مختصرا ، ووقع في رواية ابن جريج في ترك الحيل : قالت قال رسول الله ﷺ : البكر تستأذن ، قلت : فذكر مثله . وفي الإكراه بلفظه : قلت : يا رسول الله ، تستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم . قلت : فإن البكر تستأمر فتستحي فتسكت ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه : سألت رسول الله ﷺ عن الجارية ينكحها أهلها ، أن تستأمر أم لا ؟ قال : نعم تستأمر . قلت : فأنما تستحي . قوله (قال وضامها صمتها) في رواية ابن جريج : قال سكاتها إذنها ، وفي لفظ له : قال إذنها صماتها . وفي رواية مسلم من طريق ابن جريج أيضا : قال فذلك إذنها إذا هي سكنت ، ودلت رواية البخاري على أن المراد بالجارية في رواية مسلم البكر دون الثيب . وعند مسلم أيضا من حديث ابن عباس والبكر تستأذن في نفسها ، وإذنها صماتها ، وفي لفظ له والبكر يستأذنها أبوها في نفسها ، قال ابن المنذر :

يستحب لإعلام البكر أن سكوتها إذن ، لكن لو قالت بعد العقد ما علمت أن صمتي إذن لم يبطل العقد بذلك عند الجمهور ، وأبطله بعض المالكية ، وقال ابن شعبان منهم : يقال لها ذلك ثلاثا إن رضيت فاسكتي وإن كرهت فانطقي . وقال بعضهم : يبطل المقام عندها ثلاثا تجعل قيمتها ذلك من المسارعة . واختلفوا فيها إذا لم تتكلم بل ظهرت منها قربنة السخط أو الرضا بالتبسم مثلا أو البكاء ، فعند المالكية إن نقرت أو بكّت أو قامت أو ظهر منها ما يدل على السكرانة لم تزوج ، وعند الشافعية لا أثر لشيء من ذلك في المنع إلا إن قرنت مع البكاء الصياح ونحوه ، وفرق بعضهم بين الدمع فإن كان حارا دل على المنع وإن كان باردا دل على الرضا . قال : وفي هذا الحديث إشارة إلى أن البكر التي أمر باستئذانها هي البالغة ، إذ لا معنى لاستئذان من لا تدري ما الإذن ، ومن يستوى سكوتها وسخطها . ونقل ابن عبد البر عن مالك أن سكوت البكر اليقينة قبل إذنها ونفويضا لا يكون رضا عنها ، بخلاف ما إذا كان بعد نفويضا إلى وليها . وخص بعض الشافعية الاكتفاء بسكوت البكر البالغة بالنسبة إلى الأب والجد دون غيرها ، لأنها تستحي منهما أكثر من غيرها . والصحيح الذي عليه الجمهور استعمال الحديث في جميع الأبكار بالنسبة لجميع الأولياء ، واختلفوا في الأب يزوج البكر البالغة بغير إذنها فقتل الأوزاعي والثوري والخفي ووافقهم أبو ثور : يشترط استئذانها ، فلو عقد عليها بغير استئذان لم يصح . وقال الآخرون : يجوز للأب أن يزوجه ولو كانت بالغا بغير استئذان ، وهو قول ابن أبي ليلى ومالك والليث والشافعية وأحمد وإسحق ، ومن حججهم مفهوم حديث الباب لأنه جعل الثيب أحق بنفسها من وليها ، فدل على أن ولي البكر أحق بها منها . واحتج بعضهم بحديث يونس بن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعا : تستأمر اليقينة في نفسها ، فإن سكنت فهو إذنها ، قال فقيد ذلك باليقينة فيحمل المطلق عليه ، وفيه نظر لحديث ابن عباس الذي ذكرته بلفظ : يستأذنها أبوها ، فنص على ذكر الأب . وأجاب الشافعية بأن المؤامرة قد تكون عن استطابة النفس ، ويؤيده حديث ابن عمر رفعه وأمروا النساء في بناتهن ، أخرجه أبو داود ، قال الشافعية : لا خلاف أنه ليس الأم أمر ، لكنه على معنى استطابة النفس . وقال البيهقي : زيادة ذكر الأب في حديث ابن عباس غير محفوظة ، قال الشافعية : زادها ابن عيينة في حديثه ، وكان ابن عمر والقاسم وسالم وزوجون الأبكار لا يستأمرن ؛ قال البيهقي : والمحفوظ في حديث ابن عباس : البكر تستأمر ، ورواه صالح بن كيسان بلفظ : واليقينة تستأمر ، وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى وعمر بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فدل على أن المراد بالبكر اليقينة . قلت : وهذا لا يدفع زيادة الثقة المحفوظ بلفظ الأب ، ولو قال قائل : بل المراد باليقينة البكر لم يدفع . وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الأب وغيره فلا تمارض بين الروايات ، ويبقى النظر في أن الاستئذان هل هو شرط في صحة العقد أو مستحب على معنى استطابة النفس كما قال الشافعية ؟ كل من الأمرين محتمل ، وسيأتي مزيد بحث فيه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . واستدل به على أن الصغيرة الثيب لا إيجاب عليها لعدم كونها أحق بنفسها من وليها ، وعلى أن من زالت بكارتها بوطء ولو كان زنا لا إيجاب عليها لأب ولا غيره لعدم قوله : الثيب أحق بنفسها ، وقال أبو حنيفة : هي كالبكر ، وغالفه حتى صاحباه ، واحتج له بأن علة الاكتفاء بسكوت البكر هو الحياء وهو باق في هذه لأن المسألة مفروضة فيمن زالت بكارتها بوطء لا فيمن اتخذت الزنا دينا وعادة . وأجيب بأن الحديث نص على أن الحياء يتعلق بالبكر وقابلها بالثيب فدل على أن حكمها مختلف ، وهذه ثيب لغة وشرعا بدليل أنه لو أوصى بعق كل ثيب في ملكه دخلت إجماعا ، وأما بقاء حيائها

كالبر فممنوع لأنها تستحي من ذكر وقوع الفجور منها ، وأما ثبوت الحياء من أصل النكاح فليست فيه كالبكر التي لم يجز به قط ، والله أعلم . واستدل به من قال : أن للثيب أن تزوج بغير ولي ، ولكنها لا تزوج نفسها بل تجعل أمرها إلى رجل فيزوجها ، حكاه ابن حزم عن داود ، وبعقبه بحدوث عائشة ، وأما امرأة نكحت بغير إذن وإيها فمكاحها باطل ، وهو حديث صحيح كما تقدم ، وهو يبين أن معنى قوله : أحق بنفسها من وإيها أنه لا ينفذ عليها أمره بغير إذن ولا يجبرها ، فإذا أرادت أن تزوج لم يجز لها إلا بإذن وإيها . واستدل به على أن البكر إذا أعلنت بالمنع لم يجز النكاح ، وإلى هذا أشار المصنف في الترجمة ، وإن أهانت بالرضا فيجوز بطريق الأولى ، وشذ بعض أهل الظاهر فقال : لا يجوز أيضا وقولا عند ظاهر قوله ، وإذنها أن تسكت ،

٤٢ - باب إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة ، فمكاحه مردود

٥١٣٨ - حديث إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف عن يزيد بن جارية عن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباه زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك ، فأثرت رسول الله ﷺ فرد نكاحها

(الحديث ٥١٣٨ - أطرافه في : ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢)

٥١٣٩ - حديث إسحاق أخبرنا يزيد أخبرنا يحيى أن القاسم بن محمد حدثه أن عبد الرحمن بن يزيد وجمع ابن يزيد حدثاه أن رجلا يدينى خداما أنكح ابنة له . . نحوه

قوله (باب إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة فمكاحه مردود) فكذا أطلق ، فشمّل البكر والثيب ، لكن حديث الباب مصرح فيه بالثبوت ، فكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما سأبينه ، ورد النكاح إذا كانت ثيبا فزوجت بغير رضاها إجماع ، إلا ما نقل عن الحسن أنه أجاز لإجبار الأب للثيب ولو كرهت كما تقدم . وعن النخعي إن كانت في عياله جاز وإلا رد ، واختلفوا إذا وقع العقد بغير رضاها ، فقالت الحنفية إن إجازته جاز ، وعن المالكية إن إجازته عن قرب جاز وإلا فلا ، ووده الباقر مطلقا . قوله (وجمع) بضم الميم وقع الجيم وكسر الميم الثقيلة ثم عين مهملة . قوله (ابن يزيد بن جارية) بالجيم أي ابن عاصم بن العطار الأنصاري الأوسي من بني عمرو ابن عوف ، وهو ابن أخي جمع بن جارية الصحابي الذي جمع القرآن في عهد النبي ﷺ وأخرج له أصحاب السنن ، وقد وهم من زعم أنهما واحد ، ومنه قيل إن لجمع بن يزيد صحبة وإيس كذلك ، وإنما الصحبة لعمه جمع بن جارية ، وليس لجمع بن يزيد في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد قرنه فيه بأخيه عبد الرحمن بن يزيد ، وعبد الرحمن ولد علي عهد النبي ﷺ فبما حزم به العسكري وغيره ، وهو أخو عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه ، قال ابن سعد : ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز يعني لما كان أمير المدينة ، ومات سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة ثمان ، ووقفه جماعة ، وما له في البخاري أيضا سوى هذا الحديث . وقد وافق مالك على إسناد هذا الحديث صفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم وإن اختلف الرواة عنهما في وصل هذا الحديث عن خنساء وفي إرساله حيث قال بعضهم من عبد الرحمن وجمع أن خنساء زوجت ، وكذا اختلفوا عنهما في نسب عبد الرحمن وجمع : فنهى من أسقط يزيد وقال

ابن جارية والصواب وصله وإثبات يزيد في نسبهما ، وقد أخرج طريق ابن عبيدة المصنف في ترك الحيل بصورة الإرسال كما سيأتي ، وأخرجها أحمد عنه كذلك ، وأوردها الطبراني من طريقه موصولة ، وأخرجها الدارقطني في الموطآت ، من طريق معلى بن منصور عن مالك بصورة الإرسال أيضا والاكثر وصلوه عنه ، وخالفهما معا سفيان الثوري في دار من السند فقال : عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن ودبعة عن خنساء ، أخرجه النسائي في الكبرى ، والطبراني من طريق ابن المبارك عنه ، وهي رواية شاذة لكن يبعد أن يكون لعبد الرحمن بن القاسم فيه شيخان ، وعبد الله بن يزيد بن ودبعة هذا لم أر من ترجم له ، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان إلا عبد الله بن ودبعة بن خدام الذي روى عن سلمان الفارسي في غسل الجمعة وصحة المقبري ، وهو تابعي غير مشهور إلا في هذا الحديث ، ووثقه الدارقطني وابن حبان ، وقد ذكره ابن مندة في الصحابة ، وخطأه أبو نعيم في ذلك ، وأظن شيخ عبد الرحمن بن القاسم ابن أخيه ، وعبد الله بن يزيد بن ودبعة هذا ممن أغفله المزي ومن تبعه فلم يذكره في رجال الكتب الستة . قوله (عن خنساء بنت خدام) بمجموعة ثم ثوبان ثم مهمة وزن حمراء ، وأبوها بكسر المجمة وتخفيف المهملة ، قيل اسم أبيه ودبعة ، والصحيح أن اسم أبيه خالد ودبعة اسم جده فيها أحسب ، وقع ذلك في رواية لأحمد من طريق محمد بن إسحق عن الحجاج بن السائب مرسلًا في هذه القصة ، ولكن قال في تسميتها خنساء بتخفيف النون وزن فلان ، ووقع في رواية الدارقطني والطبراني وابن السكيت خنساء ، ووصل الحديث عنها فقال : عن حجاج بن السائب بن أبي لؤيا عن أبيه عن جدته خنساء ، وخنساء مشتق من خنساء كما يقال في زينب دناب ، وكنية خدام والد خنساء أبو ودبعة كناه أبو نعيم ، وقد وقع ذلك عند عبد الرزاق من حديث ابن عباس ، أن خداما أبا ودبعة أنكح ابنته رجلا ، الحديث ، ووقع عند المستنصري من طريق ربيعة بن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية أن ربيعة بن خدام زوج ابنته ، وهو وم في اسمه ، وأعله كان : أن خداما أبا ودبعة ، فأنقلب . وقد ذكرت في كتاب الصحابة ما يدل على أن لودبعة بن خدام أيضا صحبة ، وله قصة مع عمر في ميراث سالم مولى أبي حذيفة ذكرها البخاري في تاريخه ، وقد أطلت في هذا الموضع ، لكن جر الكلام بعرضه بعضا ولا يخلو من فائدة . قوله (أن أباها زوجها وهي ثيب فسكنه ذلك) ، ووقع في رواية الثوري المذكورة . قالت أنكحني أبي وأنا كارهة وأنا بكر ، والاول أرجح ، فقد ذكر الحديث الاسماعيل من طريق شعبة عن يحيى بن سعيد عن القاسم فقال في روايته : وأنا أريد أن أزوج عم ولدي . وكذا أخرج عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن عبد الرحمن الجعفي عن أبي بكر بن محمد ، أن رجلا من الأنصار تزوج خنساء بنت خدام فقتل عنها يوم أحد ، فأنكحها أبوها رجلا ، قالت النبي ﷺ فقال : إن أبي أنكحني ، وإن عم ولدي أحب إلي ، فهذا يدل على أنها كانت ولدت من زوجها الاول ، واستفدنا من هذه الرواية نسبة زوجها الاول واسمها أنيس بن قتادة سماء الواقدي في روايته من وجه آخر عن خنساء ، ووقع في المهمات للقطب القسطلاني ، أن اسمه أسير وأنه استشهد ببدر ولم يذكر له مستندا ، وأما الثاني الذي كرهته فلم ألق على اسمه إلا أن الواقدي ذكر بإسناد له أنه من بني مزينة ، ووقع في رواية ابن إسحق عن الحجاج بن السائب بن أبي لؤيا عن أبيه عنها أنه من بني عمرو بن عوف ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس ، أن خداما أبا ودبعة أنكح ابنته رجلا ، فقال له النبي ﷺ : لا تكره من ، فنكحت بعد ذلك أبا لؤيا وكانت ثيبا ، وروى الطبراني بإسناد آخر عن ابن عباس فذكره نحو

القصة قال فيه ، فترعها من زوجها وكانت ثيبا ، فنكحت بعده أبا لبابة ، وروى عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن أبي الخويرث عن نافع بن جبير قال : تأيمت خنساء ، فزوجها أبوها ، الحديث نحوه وفيه : فرد نكاحه ، ونكحت أبا لبابة ، وهذه أسانيد بقوى بعضها ببعض ، وكلام - دالة على أنها كانت ثيبا . نعم أخرج النسائي من طريق الأوزاعي عن عطاء عن جابر ، أن رجلا زوج ابنته وهي بكر من غير أسرها ، فأنت النبي ﷺ ففرق بينهما ، وهذا سند ظاهر الصحة ، ولكن له علة أخرجه النسائي من وجه آخر عن الأوزاعي فأدخل بينه وبين عطاء إبراهيم بن مرة وفيه مقال ، وأرسله فلم يذكر في إسناده جابرا . وأخرج النسائي أيضا وابن ماجه من طريق جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ، أن جارية بكرا أنت النبي ﷺ فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة ، فغيرها ، ورجاله ثقات ، لكن قال أبو حاتم وأبو زرعة أنه خطأ وأن الصواب إسناده . وقد أخرجه الطبراني والدارقطني عن وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ : أن رسول الله ﷺ رد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهما وهما كارهتان ، قال الدارقطني : تفرد به عبد الملك الدماري وفيه ضعف ، والصواب عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة مرسل ، وقال البيهقي : إن ثبت الحديث في البكر حمل على أنها زوجت بغير كف . والله أعلم قلت : وهذا الجواب هو المتمد ، فانها واقعة عين فلا يثبت الحكم فيها نعميا ، وأما الطعن في الحديث فلا معنى له فان طريقه بقوى بعضها ببعض ، ولقصة خنساء بنت خدام طريق أخرى أخرجهما الدارقطني والطبراني من طريق هشيم بن عمرو بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ، أن خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهي كارهة ، فأنت النبي ﷺ فرد نكاحها ، ولم يقل فيه بكرا ولا ثيبا ، قال الدارقطني : رواه أبو عروانة عن عمر مرسل لم يذكر أبا هريرة . قوله (حدثنا إسحق) هو ابن داهرية وي زيد هو ابن هارون ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري . قوله (أن رجلا) يعني خداما أنكح ابنته له نحوه) ساقى أحمد لفظه عن يزيد بن هارون بهذا الإسناد ، أن رجلا منهم يدعى خداما أنكح ابنته ، فسكرته نكاح أبيها ، فأنت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فرد عنها نكاح أبيها ، فزوجت أبا لبابة بن عبد المنذر ، فذكر يحيى بن سعيد أنه بلغه أنها كانت ثيبا ، وهذا يوافق ما تقدم . وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن شيبة عن يزيد بن هارون ، وأخرجه الاسماعيل من طريق عن يزيد كذلك ، وأخرجه الطبراني والاسماعيل من طريق محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد نحوه . وأخرجه الطبراني من طريق عيسى بن يونس عن يحيى كذلك . وأخرجه أحمد عن أبي معاوية عن يحيى كذلك ، لكن اقتصر على ذكر جمع بن يزيد ، والذي بالغ يحيى ذلك بمحتمل أن يكون عبد الرحمن بن القاسم ، فسيأتي في ترك الحيل من طريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن القاسم ، أن امرأة من ولد جعفر تخوفت أن زوجها ولها وهي كارهة فأرسلت إلى شيعتين من الأنصار عبد الرحمن وجمع ابني جارية قالا : فلا تخشين فان خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فرد النبي ﷺ ذلك . قال سفيان : وأما عبد الرحمن بن القاسم فسمعه يقول عن أبيه أنه خنساء انتهى ، وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن أبيه عن خنساء موصولا ، والمرأة التي من ولد جعفر هي أم جعفر بنت القاسم بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، ووالها هو عم أبيها معاوية بن عبد الله بن جعفر ، أخرجه المصنف عن طريق يزيد بن المهدي عن ربيعة بإسناده أنها تأيمت من زوجها حمزة بن عبد الله بن الزبير ، فأرسلت إلى القاسم بن محمد وإلى عبد الرحمن بن يزيد فقالت : اني لا آمن معاوية أن يضعني حيث لا يوافقني ، فقال لها عبد الرحمن : ليس له ذلك

ولو صنع ذلك لم يجر ، فذكر الحديث إلا أنه لم يضبط اسم والد خنساء ولا سمي بنته كما قدمته . وكنت ذكرت في المقدمة في تسمية المرأة من ولد جعفر ومن ذكر معها غدير الذي هنا ، والمذكور هنا هو المعتمد ، وقد حصل من تحرير ذلك ما لا أظن أنه يزداد عليه ، فله الحمد على جميع منته

٤٣ - باب تزويج اليتيمة ، أقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا ﴾ ، وإذا قال الولي زوجي فلانة فمكث ساعة أو قال مامعك فقال معي كذا وكذا أو إيتائهم قال زوجتها . فهو جائز . فيه سهل عن النبي ﷺ

٥١٤٠ - حديث أبو اليكان أخبرنا شبيب عن الزهري . وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أنه « سأل عائشة رضي الله عنها قال لها : يا أمية ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ - إلى - ما ملكك أيمانكم ﴾ قالت عائشة : يا بن أختي هذه اليتيمة تسكون في حجر وليها فيرغب في جهالها وما لها ويريد أن ينفق من صدقاتها فنبهوا عن نسكاجهن إلا أن يقسطوا لمن في إكالم الصداق ، وأمرُوا بِنِكَاح من سواهن من النساء ، قالت عائشة استفتى الناس رسول الله ﷺ بعد ذلك فأنزل الله : ﴿ وَبَسَّطْتُمْ فِي النَّسَاءِ - إلى - وترغبون أن تنكحوهن ﴾ فأنزل الله عز وجل لم في هذه الآية أن اليتيمة إذا كانت ذات مال وجهال ورغبوا في نسكاجها ونسبها والصدوق ، وإذا كانت مرغوباً عنها في قلة المال والجمال تركوها وأخذوا غيرها من النساء ، قالت فكما يتركونها حين يرغبون . عنها ، فليس لم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها إلا أن يقسطوا لها ويعطوها حقها الأوفى من الصداق »

قوله (باب تزويج اليتيمة لقول الله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا ﴾) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير الآية المذكورة ، وقد تقدم شرحه في التفسير ، وفيه دلالة على تزويج الولي غير الأب التي دون البلوغ بكرة كانت أو نكاحاً ، لأن حقيقة اليتيمة من كانت دون البلوغ ولا أب لها ، وقد أذن في تزويجها بشرط أن لا يبخس من صدقاتها ، فيحتاج من منع ذلك إلى دليل قري . وقد احتج بعض الصافعية بحديث « لا تنكح اليتيمة حتى تستأمر » قال فإن قيل الصغيرة لا تستأمر ، قلنا فيه إشارة إلى تأخير تزويجها حتى تبلغ فتصير أهلاً للاستئجار ، فإن قيل لا تسكون بعد البلوغ يتيمة قلنا التقدير لا تنكح اليتيمة حتى تبلغ فتستأمر ، جمعا بين الأدلة . قوله (وإذا قال الولي زوجتي فلانة فمكث ساعة أو قال مامعك ؟ فقال معي كذا وكذا أو إيتائهم ، ثم قال زوجتها فهو جائز ، فيه سهل عن النبي ﷺ) يعني حديث الواهبة ، وقد تقدم مراراً وبياناً شرحه قريباً ، ومراده منه أن التفريق بين الإيجاب والقبول إذا كان في الجاس لا يضر ولو تخلل بينهما كلام آخر ، وفي أخذه من هذا الحديث نظر لانها واقعة عين يعطى احتمال أن يكون قبل عتب الإيجاب . قوله (حديث أبو اليكان أخبرنا شبيب عن الزهري ، وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب) تقدم طريق الليث موصولاً في باب الأكفاء في المال ، وساق المتن هناك على ألفظه

وهنا حل لفظ شعيب ، وقد أفرده بالذكر في كتاب الوصايا كما تقدم ، والله أعلم

٤٤ - **باب** إذا قال الخاطب لولي زوجي فلانة فقال قد زوجتك بكذا وكذا

جاء النكاح وإن لم يقل للزوج أَرْضِيَتْ أو قَبِلَتْ

٥٦٤١ - **حديث** أبو الثمان حدثنا حماد بن زيد عن أبي حازم عن سهل رضي الله عنه ، أن امرأة أتت

النبي ﷺ فعرضت عليه نفسها فقال : مالي اليوم في النساء من حاجة ، فقال رجل : يا رسول الله زوجنيها ، قال

ما عندك ؟ قال ما عندى شيء ، قال : أعطها ولو خاتماً من حديد ، قال ما عندى شيء ، قال فاعندك . قال القرآن ؟ قال

كذا وكذا ، قال فقد ملككها بما مملك من القرآن .

قوله (باب إذا قال الخاطب زوجي فلانة فقال قد زوجتك بكذا وكذا جاز النكاح وإن لم يقل للزوج أَرْضِيَتْ

أو قَبِلَتْ) في رواية الكشميني : إذا قال الخاطب لولي ، وبه يتم الكلام ، وهو الفاعل في قوله . وإن لم يقل ،

وأورد المصنف في حديث سهل بن سعد في قصة الواهب أيضاً ، وهذه الترجمة معقودة لمسألة على يقرم الالتباس مقام

القبول فيصير كما لو تقدم القبول على الإيجاب كأن يقول تزوجت فلانة حل كذا فيقول الولي زوجتكها بذلك ، أو

لا بد من إعادة القبول ؟ فاستنبط المصنف من قصة الواهب أنه لم ينقل بعد قول النبي ﷺ زوجتكها بما مملك من

القرآن ، أن الرجل قال قد قبلت ، لكن اعترضه الملبف فقال : بساط الكلام في هذه القصة أغنى عن توقيف الخاطب

على القبول لما تقدم من المرافضة والطلب والمعاودة في ذلك ، فمن كان في مثل حال هذا الرجل الراغب لم يحتاج إلى

تصريح منه بالقبول لسبق العلم برغبته ، بخلاف غيره من لم يتم القرائن على رضاه انتهى . وغايته أنه يسلم الاستدلال

لكن يخصه بخاطب دون عاقل ، وقد قدمت في الذي قبله وجه الحدس في أصل الاستدلال . **قوله** في هذه الرواية

(فقال مالي اليوم في النساء من حاجة) فيه إشكال من جهة أن في حديثه و قصده النظر إليها وصوبه ، فهذا دال على

أنه كان يريد التزويج لو أجهته ، أمكان مبنى الحديث مالي في النساء إذا كن بهذه الصفة من حاجة . ويحتمل أن يكون

جواز النظر مطلقاً من خصائصه وإن لم يرد التزويج ، وتكون قائده احتمال أنها تعجبه فيزوجها مع استغنائه حينئذ

من زيادة حل من عنده من النساء ﷺ

٤٥ - **باب** لا يخطب على خطبة أخيه حتى يترك أو يدع

٥١٤٧ - **حديث** مكِّي بن إبراهيم حدثنا ابن جريج قال سمعتُ نافعا يحدثُ أن ابن عمر رضي الله

عنها كان يقول : « نهى النبي ﷺ أن يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك

الخطابُ فيه أو ياذن له الخطاب ،

٥١٤٨ - **حديث** يحيى بن بُكره حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال : قال أبو هريرة يأت

عن النبي ﷺ قال : إياكم والظنَّ فإن الظنَّ أكذبُ الحديث . ولا تجسسوا ، ولا تهسسوا ، ولا تباغضوا ،

وكونوا إخوانا

[الحديث ٥١٤٣ - أخرجه في : ٦٠٦٦ ، ٦٠٦٤ ، ٦٧٧٤]

٥١٤٤ - « ولا يخاطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك »

قوله (باب لا يخاطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك) كذا أورده بلفظ « أو يترك » وذكره في الباب عن أبي هريرة بلفظ « أو يترك » وأخرجه مسلم من حديث عقبة بن عامر بلفظ « حتى يترك » وقد أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عبد الوارث عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « حتى ينكح أو يترك » وإسناده صحيح . قوله (نهى النبي ﷺ أن يبيع بعضكم على بيع بعض) تقدم شرحه في البيوع والبحث في اختصاص ذلك بالمسلم ، وهذا اللفظ لا يعارض ذلك من جهة أن المخاطبين هم المسلمون . قوله (ولا يخاطب) بالجرم على النهي ، أي وقال لا يخاطب . ويجوز الرفع على أنه نفي ، ويوافق ذلك بصيغة الخبر المبلغ في المنع ، ويجوز التنبه عطفًا على قوله « يبيع » على أن لا في قوله « ولا يخاطب » زائدة ، ويؤيد الرفع قوله في رواية عبيد الله بن عمر بن نافع عند مسلم « ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخاطب » ورفع العين من يبيع والباء من يخاطب والياء التثنية في يبيع . قوله (أو ياذن له المخاطب) أي حتى ياذن الآراء للثاني . قوله في حديث أبي هريرة (الليث عن جعفر ابن ربيعة) ليث فيه إسناده آخر أخرجه مسلم من طريقه عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس عن عقبة بن عامر في قصة الخطبة فقط ، وسأذكر لفظه . قوله (قال قال أبو هريرة بأمر) بفتح أوله وضم المثلثة نقول أثرت الحديث أثره بالمد أثرا بفتح أوله ثم سكون إذا ذكرته عن غيرك ، ووقع عند النسائي من طريق محمد بن يحيى ابن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال فذكره مختصرا . قوله (إياكم والظن الخ) يأتي من وجه آخر عن أبي هريرة في كتاب الأدب مع شرحه ، وقد أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه إيراد في المتن زيادات ذكرها البخاري مفرقة يمكن من غير هذا الوجه ، قال الجمهور : هذا النهي للتحريم ، وقال الخطابي : هذا النهي للتأديب وليس بنهي تحريم يطل المقعد عند أكثر الفقهاء ، كذا قال ، ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عندهم للتحريم ولا يطل المقعد ، بل حكى الزوي أن النهي فيه للتحريم بالإجماع ولكن اختلفوا في شروطه فقال الشافعية والحنابلة : محل التحريم ما إذا صرحت المخطوبة أو وليها الذي أذنت له حيث يكون إذنها معتبرا بالإجابة ، فلو وقع التصريح بالرد فلا تحريم ، فلو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز الهجوم على الخطابة لأن الأصل الإباحة ، وعند الحنابلة في ذلك روايتان ، وإن وقعت الإجابة بالتعريض كقولها لا رغبة فيك فقولان عند الشافعية ، الأصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم أيضا ، وإذا لم ترد ولم تقبل فيجوز ، والحجة فيه قول فاطمة : خطبني معاوية وأمرهم فلم ينكر النبي ﷺ ذلك عليهما بل خطبها لأسامة ، وأشار النووي وغيره إلى أنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكرها خطبا معا أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول ، والنبي ﷺ أشار بأسامة ولم يخاطب ، وعلى تقدير أن يكون خطب فكأنه لما ذكر لها ما في معاوية وأمرهم ظهر منها الرغبة عنهما خطبها لأسامة . وحكى الترمذي عن الشافعي أن معنى حديث الباب إذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركنت إليه فليس لاحد أن يخاطب على خطبته ، فإذا لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس أن يخاطبها ،

والحجة فيه قصة فاطمة بنت أبيس فانها لم تخبره برضاها بواحد منهما ولو أخبرته بذلك لم يشر عليها بغير من اختارت فلم توجد منها إجابة ولا رد ففقط بعض الشافعية بالجواز ، ومنهم من أجرى القولين ، ونص الشافعي في البكر على أن سكوتها رضا بالخاطب ، وعن بعض المالكية لا تمنع الخطبة إلا على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق ، وإذا وجدت شروط التحريم ووقع العقد للثاني فقال الجمهور يصح مع ارتكاب التحريم ، وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده ، وعند المالكية خلاف كالأقوالين ، وقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده ، وحجة الجمهور أن المنهي عنه الخطبة والخطبة ليست شرطا في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة ، وحكي الطبري أن بعض العلماء قال : أن هذا التي منسوخ بقصة فاطمة بنت أبيس ، ثم زده وغلطه بأنها جاءت مستشفرة فأشهر عليها بما هو الأول ولم يكن هناك خطبة على خطبة كما تقدم ، ثم أن دعوى النسخ في مثل هذا غلط ، لأن الشارع أشار إلى علة النهي في حديث عقبة بن عامر بالأخوة ، وهي صفة لازمة وعلة مطلوبة للدوام فلا يصح أن يلحقها النسخ والله أعلم . واستدل به على أن الخاطب الأول إذا أذن للخاطب الثاني في التزويج لوقوع التحريم ، ولكن هل يختص ذلك بالماذون له أو يتمدى لغيره ؟ لأن مجرد الإذن الصادر من الخاطب الأول دال على إعراضه عن تزويج تلك المرأة وبإعراضه يجرى لغيره أن يخطبها ، الظاهر الثاني فيكون الجواز للماذون له بالتخصيص ولغير الماذون له بالإلحاق ، ويؤيده قوله في الحديث الثاني من الباب : أو يترك ، وصرح الرويان من الشافعية بأن محل التحريم إذا كانت الخطبة من الأول جائزة ، فإن كانت بمنزلة تخطبة المعتدة لم يضر الثاني بعد انقضاء العدة أن يخطبها وهو واضح لأن الأول لم يثبت له بذلك حق ، واستدل بقوله وعلى خطبة أخيه ، أن محل التحريم إذا كان الخاطب مسلما فلا يخطب الذي ذمى فأراد المسلم أن يخطبها جاز له ذلك مطلقا ، وهو قول الأوزاعي ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ، ويؤيده قوله في أول حديث عقبة بن عامر عنده مسلم : المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يذر ، وقال الخطابي : قطع الله الأخوة بين الكفار والمسلم فيختص النهي بالمسلم . وقال ابن المنذر : الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع ، وقد ورد المنع مقيدا بالمسلم فبقى ماعدا ذلك على أصل الإباحة ، وذهب الجمهور إلى إلحاق الذي بالمسلم في ذلك وأن التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له ، وهو كقوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أولادكم ﴾ وكقوله ﴿ وربائبكم اللاتي في حجوركم ﴾ ونحو ذلك . وبناء بعضهم على أن هذا المنهي عنه هل هو من حقوق العقد واحترامه أو من حقوق المتعاقدين ؟ فسل الأول فالراجح ما قال الخطابي ، وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره ، وقريب من هذا البناء اختلافهم في ثبوت الشفعة للكافر فمن جعلها من حقوق الملك أثبتوا له ومن جعلها من حقوق المالك منع ، وقريب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك أن الخاطب الأول إذا كان فاسقا جاز للمضيف أن يخطب على خطبته ، ورجحه ابن العربي منهم وهو متجه فيما إذا كانت المخطوبة عفيفة فيسكون الفاسق غير كف لها فتكون خطبته كلا خطبة . ولم يعتبر الجمهور ذلك إذا صدرت منها علامة القبول ، وقد أطلق بعضهم الإجماع على خلاف هذا القول ، ويلتحق بهذا ما حكاه بعضهم من الجواز إذا لم يكن الخاطب الأول أملا في العادة لخطبة تلك المرأة كما لو خطب سوقى بنت ملك وهذا يرجع إلى التكافؤ ، واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى لإلحاق حكم النساء بحكم الرجال ، وصورته أن ترغب امرأة في رجل وتدعوه إلى تزويجها فيجيبها كما تقدم فتجيب امرأة أخرى فتدعوه وترغبه في نفسها وتدعوه

التي قبلها ، وقد صرحوا باستحباب خطبة أهل الفضل من الرجال ، ولا يخفى أن عمل هذا إذا كان المخطوب عزم أن لا يتزوج إلا بواحدة ، فأما إذا جمع بينهما فلا تحريم ، وسيأتي بعد ستة أبواب في « باب الشروط التي لا تحمل في النكاح » ، زيد بحث في هذا ، قوله (حتى ينكح) أي حتى يتزوج الخطاب الأول فيحصل اليأس المحض ، وقوله « أو يترك » أي الخطاب الأول التزوج فيجوز حينئذ للثاني الخطبة ، فالمايتان مختلفتان : الأولى ترجع إلى اليأس ، والثانية ترجع إلى الرجال ، ونظير الأولى قوله تعالى (حتى يابح الجبل في سم الحياط)

٤٦ - باب تفسير ترك الخطبة

٥١٤٥ - **حدثنا** أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يحدث « أن عمر بن الخطاب حين نأيت حفصة قال عمر : أتيت أبا بكر فقلت : إن شئت أنسكتك حفصة بنت عمر ، فليأت ليالي ثم خطبها رسول الله ﷺ ، فلقيني أبو بكر فقال : إنه لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرّضت إلا أني قد علمت أن رسول الله ﷺ قد ذكرها ، فلم أكن لأفشي سر رسول الله ﷺ ، ولو تركها لقبيلتها » . تابعه يونس وموسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري قوله (باب تفسير ترك الخطبة) ذكر فيه طرفا من حديث عمر حين نأيت حفصة ، وفي آخره قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه « ولو تركها لقبيلتها ، وقد تقدم شرحه مستوفى قبل أبواب . قال ابن بطال ما ملخصه : تقدم في الباب الذي قبله تفسير ترك الخطبة مريحا في قوله (حتى ينكح أو يترك » ، وحديث عمر في قصة حفصة لا يظهر منه تفسير ترك الخطبة لأن عمر لم يكن علم أن النبي ﷺ خطب حفصة ، قال : ولما كان قصد معنى دقيقا يدل على ثوب ذهنه ورسومه في الاستنباط ، وذلك أن أبا بكر علم أن النبي ﷺ إذا خطب إلى عمر أنه لا يرد به بل يرغب فيه ويشكر الله على ما أنعم الله عليه به من ذلك ، فقام علم أبي بكر بهذا الحال مقام الركون والراضى ، فكانه يقول : كل من علم أنه لا يصرف إذا خطب لا ينفى لاحد أن يخطب على خطبته . وقال ابن المنير الذي يظهر لي أن البخاري أراد أن يحقق امتناع الخطبة على الخطبة مطلقا ، لأن أبا بكر امتنع ولم يكن أنيرم الأمر بين الخطاب والولي فكيف لو أنيرم وترا كنا فكأنه استدلال منه بالأولى . قلت : وما أبداه ابن بطال أدق وأولى والله أعلم . قوله (تابعه يونس وموسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري) أي بإسناده ، أما متابعة يونس وهو ابن يزيد فوصلها الدارقطني في « العلل » من طريق أصبغ عن ابن وهب عنه ، وأما متابعة الآخرين فوصلها الذهلي في « الزهريات » ، من طريق سليمان بن بلال عنهم ، وقد تقدم لتصنف هذا الحديث من رواية معمر من رواية صالح بن كيسان أيضا عن الزهري أيضا

٤٧ - باب الخطبة

٥١٤٦ - **حدثنا** قبيصة حدثنا سفيان عن زيد بن أُمّ قيس قال : سمعت ابن عمر يقول « جاء رجلان من المشرق لخطبة ، فقال النبي ﷺ : إن من البيان لسيحرا »

(الحديث ٥١٤٦ - طريقه : ٥٧٦٧)

قوله (باب الخطبة) بضم أوله أى عند العقد ، ذكر فيه حديث ابن عمر ، جاء رجلان من المشرق لخطبا ، فقال النبي ﷺ : إن من البيان لسحرا ، وفي رواية الكشميهني وسحرا ، وبغير لام ، وهو طرف من حديث سيأتي بتمامه في الطب مع شرحه . قال ابن التين : أدخل هذا الحديث في كتاب النكاح وليس هو موضعه ، قال : والبيان نوطان ، الأول ما يبين به المراد ، والثاني تحسين اللفظ حتى يستميل قلوب السامعين . والثاني هو الذي يشبه بالسحر ، والمذموم منه ما يقصد به الباطل ، وشبهه بالسحر لأن السحر صرف الشيء عن حقيقته . قلت : فمن هنا تؤخذ المناسبة ويعرف أنه ذكره في موضعه ، وكأنه أشار إلى أن الخطبة وإن كانت مشروعة في النكاح فينبغي أن تكون مقصودة ، ولا يكون فيها ما يقتضي صرف الحق إلى الباطل بتحسين الكلام . والعرب تطلق لفظ السحر على الصرف تقول : ما سحرك عن كذا ؟ أى ماصرفك عنه ؟ وأخرجه أبو داود من حديث صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده رفته وإن من البيان سحرا . قال فقال صمصمة بن صوحان : صدق رسول الله ﷺ ، الرجل يكون عليه الحق وهو ألحن بالحجة من صاحب الحق فليسحر الناس بديانته فيذهب بالحق ، وقال المهباب : وجه إدخال هذا الحديث في هذه الترجمة أن الخطبة في النكاح إنما شرعت للخطاب ليسل أمره فتدبه حسن التوصل إلى الحاجة بحسن الكلام فيها باستئصال المرغوب إليه بالبيان بالسحر ، وإنما كان كذلك لأن النفوس طبعته على الأنفة من ذكر الموليات في أمر النكاح ، فكان حين التوصل لرفع تلك الأنفة وجها من وجوه السحر الذي يصرف الشيء إلى غيره . وورد في تفسير خطبة النكاح أحاديث من أشهرها ما أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو دوانة وابن حبان عن ابن مسعود مرفوعا : إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، الحديث . قال الترمذي : حسن رواه الأعمش عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود . وقال شعبة عن أبي إسحق عن أبي عبيدة عن أبيه ، قال فكلما الحديثين صحيح لأن إسرائيل رواه عن أبي إسحق لجمعهما . قال وقد قال أهل العلم : إن النكاح جائز بغير خطبة ، وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم اهـ . وقد شرطه في النكاح بعض أهل الظاهر وهو شاذ

٤٨ - باب ضرب الدف في النكاح والولاية

٥١٤٧ - حدثنا مسددٌ حدثنا بشر بن المفضل حدثنا خالد بن ذكوان قال « قالت الرُبَيْعُ بنتُ مُؤَمِّزٍ بنِ هَفْرَاءَ : جاء النبي ﷺ يدخلُ حين يُنْفَى عليّ ، فجلسَ على فراشي كجِليتكِ متى ، فجلسْتُ جُورياتٍ لنا يضربنَ الدُّفَّ ويَبْدُئْنَ مِن مَّثَلٍ من آباءِ يومِ بدرٍ ، إذ قالت إحداهُنَّ : وفينا نبيٌّ يَعْلَمُ ما في غَدْرٍ ، فقال : دَعَى هَذِهِ وَقَوْلِي بِالَّذِي كُنْتَ تَقُولِينَ »

قوله (باب ضرب الدف في النكاح والولاية) يجوز في الدف ضم الدال وفتحها ، وقوله « والولاية » معطوف على النكاح أى ضرب الدف في الولاية وهو من العام بعد الخاص ، ويحتمل أن يريد ولاية النكاح خاصة وأن ضرب الدف يشرع في النكاح عند العقد وعند الدخول مثلا وعند الولاية كذلك ، والأول أشبه ، وكأنه أشار بذلك إلى ما في بعض طرقه على ما سأبينه . قوله (حدثنا خالد بن ذكوان) هو المدني يكنى أبا الحسن ، وهو من صفاء التابعين قوله (جاء النبي ﷺ يدخل على) في رواية الكشميهني « فدخل على » ووقع عند ابن ماجه في أوله قصة من طريق

حماد بن سلمة عن أبي الحسين واسمه خالد المدني قال : كنا بالمدينة يوم عاشوراء والجواري يضربن بالدف ويتغنن ، فدخلنا على الربيع بنت معوذ فنذكرنا ذلك لها ، فقالت : دخل على ، الحديث ، هكذا أخرجه من طريق يزيد بن هارون عنه ، وأخرجه الطبراني من طريق عن حماد بن سلمة فقال : عن أبي جعفر الخطمي ، بدل أبي الحسين . قوله (حين بنى على) في رواية حماد بن سلمة صبيحة عرسى ، والبناء الدخول بالزوجة ، وبين ابن سعد أنها تزوجت حينئذ أبياس بن البكير اللبي وأنها ولدت له محمد بن أبياس قبل له صحبة . قوله (كجلك) بكسر اللام أى مكانك ، قال الكرماني : هو محمول على أن ذلك كان من وراء حجاب ، أو كان قبل نزول آية الحجاب ، أو جاز النظر للحاجة أو عند الأمن من الفتنة . والآخر هو المعتمد ، والذي وضع لنا بالأدلة القوية أن من خصائص النبي ﷺ جواز الخلوة بالأجنبية والنظر إليها ، وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتغلبتها رأسه ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية ، وجوز الكرماني أن تكون الرواية بـ (كجلك) بفتح اللام أى جلوسك ولا أشكال فيها . قوله (جعلت جويريات لنا) لم أفق على اسمهن ، ووقع في رواية حماد بن سلمة بالخط جاريتان تغنيان ، فيحتمل أن تكون الثنتان هما المغنيتان ومعهما من يتبعهما أو يساعدهما في ضرب الدف من غير غناء ، وسيأتى في باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها ، زيادة في هذا . قوله (ويتغنن) من التديب بضم الدال وهي ذكر أوصاف الميت بالثناء عليه وتمديد محاسنه بالكرم والشجاعة ونحوها . قوله (من قتل من آبائي يوم ومعاذ وعوف وأحدم أبوها والآخران عماها أطلقت الأبوة عليهما تغليبا . قوله (فقال دعى هذه) أى اتركى ما يتعلق بمدحى الذى فيه الإطراء المنهى عنه . زاد في رواية حماد بن سلمة : لا يعلم ما في غد إلا الله ، فأشار إلى علة المنع . قوله (وقول بالذى كنت تقولين) فيه إشارة إلى جواز سماع المدح والمديح مما ليس فيه مبالغة تنفضى إلى الغلو . وأخرج الطبراني في الأوسط ، بإسناد حسن من حديث عائشة : أن النبي ﷺ مر بنساء من الأنصار في عرس لمن وهن بفثنين :

وأهدى لها كعبا تنضح في المربد وزوجك في البادى وتعلم ما في غد

فقال : لا يعلم ما في غد إلا الله ، قال المصنف : في هذا الحديث إعلان النكاح بالدف والغناء المباح ، وفيه إقبال الإمام إلى العرس وأن كان فيه لم يخرجه عن حد المباح . وفيه جواز مدح الرجل في وجهه ما لم يخرج إلى ما ليس فيه . وأغرب ابن القيم فقال : إنما لها لأن مدحه حق والمطلوب في النكاح اللهو فلما أدخلت الجدة في اللهو منعها ، كذا قال ، وتمام الخبر الذى أشرت إليه يرد عليه ، وسيأتى القصة يشمر بأنهما لو استمرت على المراتى لم ينههما ، وظالب حسن المراتى جد لا هو ، وإنما أنكر عليهما ما ذكر من الإطراء حيث أطلق علم الغيب له وهو صفة تختص بالله تعالى كما قال تعالى (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) وقوله لنبيه (قل لا أملك لنفسي نقما ولا ضرا إلا ما شاء الله) ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير) وسائر ما كان النبي ﷺ يخبر به من الغيوب بأعلام الله تعالى إياه لا أنه يستقل به علم ذلك كما قال تعالى (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول) . وسيأتى مزيد بحث في مسألة الغناء في العرس بعد اثني عشر بابا

٤٩ - باب قول الله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾

وكثرة المهر، وأدنى ما يجوز من الصداق وقوله تعالى ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾
وقوله جل ذكره ﴿أَوْ تَقْرَضُوا مِنَ الْفَرِيضَةِ﴾ . وقال سهل : قال النبي ﷺ « ولو خاتماً من حديد »

٥١٤٨ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن عهده للعزير بن صهيب عن أنس « ان عبد الرحمن
ابن عوف تزوج امرأة على وزن نواة ، فرأى النبي ﷺ بشاشة للمهر ، فسأله ، فقال : إن تزوجت
امراًة على وزن نواة ،

وعن قتادة عن أنس « ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب ،

قوله (باب قول الله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ وكثرة المهر ، وأدنى ما يجوز من الصداق ، وقوله
تعالى ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ ، وقوله جل ذكره ﴿أَوْ تَقْرَضُوا مِنَ الْفَرِيضَةِ﴾ . هذه
الترجمة معقودة لأن المهر لا يتقدر أهله ، والخائف في ذلك المالكية والحنفية ، ووجه الاستدلال بما ذكره
الاطلاق من قوله « صدقاتهن » ومن قوله « فريضة » وقوله في حديث سهل « ولو خاتماً من حديد » . وأما قوله
« وكثرة المهر » فهو بالجر عطف على قول الله في الآية التي تلاها وهو قوله ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا﴾ فيه إشارة
إلى جواز كثرة المهر . وقد استدلت بذلك المرأة التي نازعت عمر رضي الله تعالى عنه في ذلك ، وهو ما أخرجه
عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلي قال قال عمر : لا تغالوا في مهر النساء : فقالت امرأة ليس ذلك لك
يا عمر ، ان الله يقول وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا من ذهب ، قال وكذلك هي في قراءة ابن مسعود ، فقال عمر :
امراًة خاصمت عمر شخصته ، وأخرجه الزبير بن بكار من وجه آخر منقطع . فقال عمر : امراًة أصابت ورجل
أخطأ . وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عمر فذكره متصلاً مطرلاً ، وأصل قول عمر : لا تغالوا
في صدقات النساء ، عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم ، لكن ليس فيه قصة المرأة ، وبحصل
الاختلاف أنه أقل ما يتمول ، وقيل أقله ما يجب فيه القطع ، وقيل أربعون وقيل خمسون ، وأقل ما يجب
فيه القطع مختلف فيه فقيل ثلاثة دراهم وقيل خمسة وقيل عشرة . قوله (وقال سهل قال النبي ﷺ ولو خاتماً
من حديد) هذا طرف من حديث الواهب وسيداني شرحه مستوفى بعد هذا ، وبأني مزيد في هذه المسألة بعد
قليل أيضاً . ثم ذكر حديث أنس في قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف وفيه قوله « تزوجت امرأة على وزن
نواة » وسيداني شرحه مستوفى في « باب الوليمة ولو بشاة » بعد بضعة عشر باباً . قوله (وعن قتادة عن أنس) هو
مطروف على قوله عن عبد العزيز بن صهيب ، وهو من رواية شعبة عنهما ، فبين أن عبد العزيز بن صهيب أطلق
عن أنس النواة وفتادة زاد أنها من ذهب ، ويحتمل أن يكون قوله « وعن قتادة » مطلقاً . وقد أخرج الاسماهيلي
الحديث عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب بطريق عبد العزيز فقط ، وأخرج طريق قتادة من رواية علي بن
الحمد وعاصم بن هارث كلاهما عن شعبة ، وكذا صنع أبو نعيم أخرجه من رواية سليمان بن حرب عبد العزيز وحده
وأخرج طريق فتادة من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة ، والله أعلم

٥٠ - باب النزوح على القرآن وبغير صدق

٥١٤٩ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان سمعت أبا حازم يقول « سمعت سهل بن سعد الساعدي يقول : إني لاني القوم عند رسول الله ﷺ إذ قامت امرأة فقالت : يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك ، فرأيتها رأيتك . فلم يُجِبْها شيئا . ثم قامت فقالت : يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك ، فرأيتها رأيتك . فلم يُجِبْها شيئا . ثم قامت الثالثة فقالت : إنهن قد وهبت أنفسهن لك ، فرأيتها رأيتك . فقام رجل فقال : يا رسول الله ، أنكِحنها . قال : هل عندك من شيء ؟ قال : لا . قال : اذهب فاطلب ولو خاتما من حديد . فذهب وطلب ، ثم جاء فقال : ما وجدت شيئا ، ولا خاتما من حديد . قال : هل معك من القرآن شيء ؟ قال : معي سورة كذا وسورة كذا . قال : اذهب فقد أنكِحتكما بما معك من القرآن »

قوله (باب النزوح على القرآن وبغير صدق) أي على تعاليم القرآن وبغير صدق مالي عيني ، ويحتمل غير ذلك كما سيأتي البحث فيه . قوله (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة ، وقد ذكره المصنف من رواية سفيان الثوري بعد هذا لكن باختصار ، وأخرجه ابن ماجه من روايته أتم منه ، والاسماعيلي أتم من ابن ماجه ، والطبراني وقرونا رواية معمر ؛ وأخرج رواية ابن عيينة أيضا مسلم والنسائي . وهذا الحديث مداره على أبي حازم سلمة بن دينار المدني وهو من صفوة التابعين ، حدث به كبار الأئمة عنه مثل مالك ، وقد تقدمت روايته في الوكالة وقبل أبواب هنا ، ويأتي في التوحيد ، وأخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي والثوري كما ذكرته ، ومحمد بن زيد وروايته في فضائل القرآن ، وتقدمت قبل أبواب هنا أيضا وأخرجها مسلم ، وفضيل بن سليمان ومحمد بن مطرف أبي غسان ، وقد تقدمت روايتهما قريبا في النكاح ولم يخرجهما مسلم ، ويعقوب بن عبد الرحمن الاسكندراني وعبد العزيز بن أبي حازم وروايتهما في النكاح أيضا ، ويعقوب أيضا في فضائل القرآن وعبد العزيز يأتي في اللباس وأخرجهما مسلم ، وعبد العزيز بن محمد الدراردي وروايته بن قدامة وروايتهما عند مسلم ، ومعمر وروايته عند أحمد والطبراني ، وهشام بن سعد وروايته في صحيح أبي عوانة ، والطبراني ، ومبشر بن مبشر وروايته عند الطبراني ، وعبد الملك بن جريج وروايته عند أبي الشيخ في كتاب النكاح ، وقد روى طرفا منه سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد أخرجه الطبراني . وجاءت الفصحة أيضا من حديث أبي هريرة عند أبي داود باختصار والنسائي مطولا ، وابن مسعود عند البخاري ، ومن حديث ابن عباس عند أبي عمر بن حيوة في فوائده ، وخزيمة جد حسين بن عبد الله عند الطبراني ، وجاءت مختصرة من حديث أنس كما تقدم قبل أبواب ، وعند الترمذي طرف منه آخر ، ومن حديث أبي أمامة عند تمام في فوائده ، ومن حديث جابر وابن عباس عند أبي الشيخ في كتاب النكاح ، وسأذكر ما في هذه الروايات من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى . قوله (عن سهل بن سعد) في رواية ابن جريج حدثني أبو حازم أن سهل بن سعد أخبره . قوله (إني لاني القوم عند رسول الله ﷺ إذ قامت امرأة) في رواية فضيل بن سليمان « كنا عند النبي ﷺ جلوسا فجاءته امرأة ، وفي رواية هشام بن سعد « بينما نحن عند النبي ﷺ أنزلت إليه امرأة ، وكذا

في معظم الروايات ، أن امرأة جاءت الى النبي ﷺ ، ويمكن رد رواية سفيان اليها بأن يكون معنى قوله ، قامت ، وقفت ، والمراد أنها جاءت إلى أن وقفت عندهم ، لا أنها كانت جالسة في المجلس فقامت . وفي رواية سفيان الثوري عند الاسماعيل ، جاءت امرأة الى النبي ﷺ وهو في المسجد ، فأقادت تعين المكان الذي وقفت فيه القصة . وهذه المرأة لم أقف على اسمها ، ووقع في الأحكام لابن القصاص ، أنها خولة بنت حكيم أو أم شريك ، وهذا نقل من اسم الواهبه الوارد في قوله تعالى (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي) وقد تقدم بيان اسمها في تفسير الأحزاب وما يدل على تعدد الواهبه . قوله (فقالت يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك) كذا فيه على طريق الالتفات ، وكذا في رواية حماد بن زيد لكن قال ، إنها قد وهبت نفسها لله ولرسوله ، وكان السياق يقتضي أن نقول إنني قد وهبت نفسي لك ، وهذا اللفظ وقع في رواية مالك ، وكذا في رواية زائدة عند الطبراني ، وفي رواية يعقوب ، وكذا الثوري عند الاسماعيل ، فقالت يا رسول الله جئت أحب نفسي لك ، وفي رواية فضيل ابن سليمان ، لجأته امرأة تعرض نفسها عليه ، وفي كل هذه الروايات حذف مضاف تقديره أمر نفسي أو نحوه ، وإلا فالخليفة غير مرادة لأن ربة الحر لا تملك ، فكأنها قالت أنزوجك من غير عرض . قوله (فرفيها رايك) كذا لاكثر جراء واحدة مفتوحة بعدها فاء التعقيب ، وهي فعل أمر من الرأى ، ولهمضم بهو ساكنة بعد الراء وكل صواب ، ووقع باثبات الحمزة في حديث ابن مسعود أيضا . قوله (فلم يجبهما شيئا) في رواية معمر والثوري وزائدة فصمت ، وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم ومشام بن سعد فظفر اليها فصعد النظر اليها وصوبه ، وهو بتشديد العين من سعد والواو من صوب ، والمراد أنه نظر أعلاها وأسفاه ، والتشديد إما للبالغة في التأمل وأما لتسكبر ، وبالتالي جزم القرطبي في المفهم . قال : أي نظر أعلاها وأسفاه مراوا . ووقع في رواية فضيل بن سليمان ، تخفص فيها البصر ورفعته ، وهما بالتشديد أيضا ووقع في رواية الكشميني من هذا الوجه ، النظر ، بدل البصر ، وقال في هذه الرواية ثم طأ رأسه ، وهو بمعنى قوله ، فصمت . وقال في رواية فضيل بن سليمان ، فلم يردما ، وقد فصمت ضبط هذه اللفظة في باب اذا كان الولي هو الخاطب ، . قوله (ثم قامت اقامت) وقع هذا في رواية المستمل والكشميني وسياق لفظهما كالاول ، وعندهما أيضا ، ثم قامت الثالثة ، وسبقنا كذلك ، وفي رواية معمر والثوري معا عند الطبراني ، فصمت ، ثم عرضت نفسها عليه فصمت ، فلقد رأيتها قائمة مليا تعرض نفسها عليه وهو صامت ، وفي رواية مالك ، فقامت طويلا ، ومثله للثوري عنه وهو نعت مصدر محذوف أي قياما طويلا ، أو لفظ محذوف أي زمانا طويلا ، وفي رواية مبشر ، فقامت حتى رثبنا لها من طول القيام ، زاد في رواية يعقوب وابن أبي حازم ، فلما رأت المرأة أنه لم يقص فيهما شيئا جلست ، ووقع في رواية حماد بن زيد أنها وهبت نفسها لله ولرسوله فقال : مالي في النساء حاجة ، ويجمع بينها وبين ما تقدم أنه قال ذلك في آخر الحال ، فكأنه صمت أولا لتفهم أنه لم يردما ، فلما أعادت الطلب أنصح لها بالواقع . ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي ، جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فعرضت نفسها عليه ، فقال لها اجلسي ، جلست ساعة ثم قامت ، فقال : اجلسي بارك الله فيك ، أما نحن فلا حاجة لنا فيك ، فيؤخذ منه وفود أدب المرأة مع شدة رغبتهما لأنها لم تبلغ في الإلحاح في الطلب ، وفهمت من السكوت عدم الرغبة ، لكنها لما لم يتيسر من الرد جلست تنتظر الخروج ، وسكوتها ﷺ إما حياء من مواجهتها بالفرد وكان ﷺ شديد الحياء جدا كما تقدم في صفته أنه كلن أشد حياء

من العذراء في خدرها ، ولما انتظارا للرحى ، ولما تفسكرا في جواب يناسب المقام . قوله (فقام رجل) في رواية فضيل بن سليمان ، من أصحابه ، ولم أفت على اسمه ، لكن وقع في رواية معمر والثوري عند الطبراني ، فقام رجل أحسبه من الأنصار ، وفي رواية زائدة عنه ، فقال رجل من الأنصار ، ووقع في حديث ابن مسعود ، فقال رسول الله ﷺ : من ينكح هذه ؟ فقام رجل . . . قوله (فقال يا رسول الله أنكحنيها) في رواية مالك ، ورواها ابن أن لم يكن لك بها حاجة ، ونحوه ليعقوب وابن أبي حازم ومعمر والثوري وزائدة ، ولا يعارض هذا قوله في حديث حماد بن زيد ، ولا حاجة لي ، لجرأ أن تتجدد الرغبة فيها بعد أن لم تكن . قوله (قال هل عندك من شيء) زاد في رواية مالك ، تصدقها ، وفي حديث ابن مسعود ، ألك مال . . . قوله (قال لا) في رواية يعقوب وابن أبي حازم ، قال لا والله يا رسول الله ، زاد في رواية هشام بن سعد ، قال فلا بد لها من شيء ، وفي رواية الثوري عند الأسماصلي ، عندك شيء ؟ قال : لا ، قال : أنه لا يصلح ، ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي بعد قوله لا حاجة لي ، ولكن تملكيني أمرك ، قالت نعم . فنظر في وجوه القوم فدعا رجلا فقال : اني أريد أن أدومك هذا إن رضيت ، قالت مارضيت لي فقد رضيت ، وهذا إن كانت القصة متحدة بمحتمل أن يكون وقع نظره في وجوه القوم بعد أن سأله الرجل أن يزوجه له ، فلهذا رواها أولاً ثم تكلم فيه في الصدق ، وإن كانت القصة متعددة فلا إشكال . ووقع في حديث ابن عباس في فوائد أبي عمر بن حيوة ، إن رجلا قال : إن هذه امرأة رضيت بي فزوجها مني ، قال : فامهرها ؟ قال ما عندى شيء ، قال : اهبرها ما قل أركثر . قال : والذي بعثك بالحق ما أملك شيئا ، وهذه الأظفر فيها التعمد . قوله (قال اذهب فاطلب ولو خاتما من حديد) في رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جرير ، وذهب إلى أملكك فانظر هل تجد شيئا . فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ما وجدت شيئا . قال انظر ولو خاتما من حديد ، فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد ، وكذا وقع في رواية مالك : ثم ذهب يطلب مرتين ، لكن باختصار . وفي رواية هشام بن سعد ، فذهب فأتى فلم يجد شيئا فرجع فقال لم أجد شيئا فقال له : اذهب فائتمس ، وقال فيه ، فقال : ولا خاتم من حديد لم أجده ، ثم جلس ، ووقع في خاتم النصب على المفعولية ، لا التمس والرفع على تقدير ما حصل لي ولا خاتم ولو في قوله ولو خاتما تقليلية ، قال غياض وروم من زعم خلاف ذلك . ووقع في حديث أبي هريرة ، قال قم إلى النساء . فقام اليهن فلم يجد عندهن شيئا ، والمراد بالنساء أهل الرجل كما دل عليه رواية يعقوب . قوله (قال هل معك من القرآن شيء) : كذا وقع في رواية سفيان بن عيينة باختصار ذكر الأزار ، وثبت ذكره في رواية مالك وجماعة ، منهم من قدم ذكره على الأمر بالناس الشيء أو الخاتم ، ومنهم من أخره ، وفي رواية مالك قال هل عندك من شيء تصدقها بإياه ؟ قال : ما عندى إلا أزارى هذا . فقال إزارك إن أعطيتها جلست لا إزار لك ، فائتمس شيئا ، ويجوز في قوله وإزارك ، الرفع على الابتداء والخلة الشرطية الخبر والمفعول الثاني محذوف تقديره إياه ، وثبت كذلك في رواية ، ويجوز النصب على أنه مفعول ثانٍ لأعطيتها ، والأزار يذكر ويؤنث . وقد جاء هنا مذكرا ، ووقع في رواية يعقوب وابن أبي حازم بعد قوله ، وذهب إلى أملكك . إلى أن قال - ولا خاتما من حديد ، ولكن هذا إزارى ، قال سهل أى ابن سعد الراوى : ماله رداء فلها نصفه ، قال ما تصنع بازارك إن لبسته ، الحديث : ووقع للقرطبي في هذه الرواية وهم قائلون أن قوله فلها نصفه من كلام سهل بن سعد فشرحه بما نصه وقول سهل ماله رداء فلها نصفه ظاهره لو كان له رداء .

لشركها النبي ﷺ فيه ، وهذا بعيد إذ ليس في كلام النبي ولا الرجل ما يدل على شيء من ذلك ، قال ويمكن أن يقال أن مراد سهل أنه لو كان عليه رداء مضاف إلى الأزار لكان للمرأة نصف ما عليه الذي هو أما الرداء وأما الأزار لتعليقه المنع بقوله وإن لبسته لم يكن عليك منه شيء ، فكأنه قال لو كان عليك ثوب تنفرد أنت بلبسه وثوب آخر تأخذه هي تنفرد بلبسه لكان لها أخذه ، فأما إذا لم يكن ذلك فلا انتهى . وقد أخذ كلامه هذا بعض المتأخرين فذكره ملخصا ، وهو كلام صحيح لكنه مبنى على الفهم الذي دخله الوهم ، والذي قال « فلها نصفه » هو الرجل صاحب القصة ، وكلام سهل إنما هو قوله « ماله رداء فقط » وهي جملة مترضة ، وتقدير الكلام : ولكن هذا أزارى فلها نصفه ، وقد جاء ذلك صريحا في رواية أبي غسان محمد بن مطرف ولفظه « ولكن هذا أزارى ولها نصفه » قال سهل : وماله رداء . ووقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي « فقام رجل عليه أزار وليس عليه رداء » ومعنى قول النبي ﷺ « أن لبسته الخ » أي أن لبسته كاملا والافن المعلوم من ضيق حالهم وقلة الثياب عندهم أنها لو لبسته بعد أن تشبه لم يسترها ، ويحتمل أن يكون المراد بالثوب في الكلام لأن العرب قد تنفي جملة الشيء إذا اتقى كاله والمعنى لو شغفتم بغيركم نصفين لم يحصل كمال بترك بالنصف إذا لبسته ولا هي ، وفي رواية معمر عند الطبراني ما وجدت والله شيئا غير ثوبي هذه أشقته ابن وبيها قال ما في ثوبك فضل عنك ، وفي رواية فضيل بن سليمان « ولكنني أشق بردي هذه فأعطيها النصف وأخذ النصف » وفي رواية الدراوردي « قال ما أملك إلا أزارى هذا » قال : رأيت أن لبسته فأى شيء تلبس . وفي رواية مبشر « هذه الشملة التي على ليس عندي غيرها » وفي رواية هشام بن سعد « ما عليه إلا ثوب واحد عائد طرفيه على عنقه » وفي حديث ابن عباس وجابر « والله مالي ثوب إلا هذا الذي على » وكل هذا مما يرجح الاحتمال الأول والله أعلم . ووقع في رواية حماد بن زيد « فقال أعطاه ثوبا » قال لا أجد ، قال أعطاه ولو خاتما من جديد فاهتل له ، ومعنى قوله « فاهتل له » أي اعتذر بعدم وجدانه كما دلت عليه رواية غيره ، ووقع في رواية أبي غسان قبل قوله : هل معك من القرآن شيء . « فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فقرأ النبي ﷺ فدعا أودعي له » وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي « فقام حاو ولا ثم ولي » فقال النبي ﷺ على الرجل ، وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب مثله ليكن قال « فقرأ النبي ﷺ موليا فأمر به فدعي له » فلما جاء قال : ماذا معك من القرآن ؟ ، ويحتمل أن يكون هذا بعد قوله كما في رواية مالك « هل معك من القرآن شيء » فاستفهمه حينئذ عن كميته ، ووقع الاسمران في رواية معمر قال « فهل تقرأ من القرآن شيئا ؟ قال : نعم ، قال : ماذا ؟ قال : سورة كذا » وعرف بهذا المراد بالمعنى وأن معناها الحفظ عن ظهر قلبه ، وقد تقدم تقرير ذلك في فضائل القرآن وبيان من زاد فيه . أتقرؤن عن ظهر قلبك ، وكذا وقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي « قال معي سورة كذا ومعني سورة كذا » قال عن ظهر قلبك ؟ قال نعم ، . قوله (سورة كذا وسورة كذا) زاد مالك تسميتها ، وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم « عدهن » وفي رواية أبي غسان « لا ور يمددها » وفي رواية سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد « أن النبي ﷺ زوج رجلا امرأة على سورتين من القرآن بعلها إياهما » ووقع في حديث أبي هريرة قال « ما حفظ من القرآن ؟ قال : سورة البقرة أو التي تليها » كذا في كتابي أبي داود والنسائي بلفظ « أو » ورواه بعض من لقيناه أنه عند أبي داود بالوار وعند النسائي بلفظ « أو » ووقع في حديث ابن مسعود « قال نعم سورة البقرة وسور المفصل » وفي حديث ضمرة « أن النبي ﷺ زوج رجلا على سورة البقرة لم يكن عنده شيء » وفي حديث

أبي أمامة و زوج النبي ﷺ رجلا من أصحابه امرأة على سورة من المفصل جعلها مهرها وأدخلها عليه وقال : عليها ، وفي حديث أبي هريرة المذكور ، فعلها عشرين آية وهي امرأتك ، وفي حديث ابن عباس و أزوجها منك على أن تعلمها أربع - أو خمس - سور من كتاب الله ، وفي مرسل أبي الزهراء الأزدي عند سعيد بن منصور و زوج رسول الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن ، وفي حديث ابن عباس وجابر و هل تقرأ من القرآن شيئا ؟ قال : نعم ، إنا أعطيناك السكوتر . قال : أصدقها إياها ، وبجمع بين هذه الألفاظ بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض ، وأن القصص متعددة . قوله (اذهب فقد أنكحتكما بما معك من القرآن) في رواية زائدة مثله ، لكن قال في آخره و فعلهما من القرآن ، وفي رواية مالك و قال له قد زوجتكما بما معك من القرآن ، ومثله في رواية الدراودى عند إسحق بن راهوية ، وكذا في رواية فضيل بن سليمان ومبشر ، وفي رواية الثوري عند ابن ماجه و قد زوجتكما على ما معك من القرآن ، ومثله في رواية هشام بن سعد وفي رواية الثوري عند الإسماعيل و أنكحتكما بما معك من القرآن ، وفي رواية الثوري ومعه عند الطبراني و قد ماكتكما بما معك من القرآن ، وكذا في رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جرير ومحمد بن زيد في إحدى الروايتين عنه ، وفي رواية معمر عند أحمد و قد ماكتكما ، والباقي مثله ، وقال في أخرى : فرائيته بمضى وهي تنجيه ، وفي رواية أبي غسان و أمكنناكما ، والباقي مثله ، وفي حديث ابن مسعود و قد أنكحتكما على أن تقرنهما وتعلمها ، وإذا رزقك الله عوضتها ، فزوجها الرجل على ذلك ، . وفي هذا الحديث من الفرائد أشياء غير ما ترجم به البخاري في كتاب الوكالة وفضائل القرآن وعدة تراجم في كتاب النكاح ، وقد بينت في كل واحد توجه الترجمة ومطابقتها للحديث ووجه الاستنباط منها . وترجم عليه أيضا في كتاب اللباس والتوحيد كما سيأتي تقريره . وفيه أيضا أن لأحد لأقل المهر ، قال ابن المنذر : فيه رد على من زعم أن أقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع دينار ، قال : لأن عاتما من حديد لا يساوي ذلك . وقال المازري تعاق به من أجاز النكاح بأقل من ربع دينار لأنه خرج مخرج التعليل . ولكن مالك قاله على القطع في السرقة . قال عياض : نفرد بهذا مالك عن المجازيين ، لكن مستنده الالتفات الى قوله تعالى (أن تبغوا بأموالكم) وبقوله (ومن لم يستطع منكم طولا) فانه يدل على أن المراد ماله بال من المال وأنه ما استبيح به قطع العضو المحترم ، قال : وأجازه الكافة بما تراخى عليه الوجوه أو من العقد اليه بما فيه منفعة كالسوط والتعلل إن كانت قيمته أقل من درهم ، وبه قال يحيى بن سعيد الأنصاري وأبو الزناد وربيعة وابن أبي ذئب وغيرهم من أهل المدينة غير مالك ومن تبعه وابن جرير ومسلم بن خالد وغيرهما من أهل مكة والأوزاعي في أهل الشام واليث في أهل مصر والثوري وابن أبي ليلى وغيرهما من العراقيين غير أبي حنيفة ومن تبعه والشافعي وداود وفقهاء أصحاب الحديث وابن وهب من المالكية . وقال أبو حنيفة : أقله عشرة ، وابن شعرة أقله خمسة ، ومالك أقله ثلاثة أو ربع دينار بناء على اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع . وقد قال الدراودى لمالك لما سمعه يذكر هذه المسألة : تعرفت يا أبا عبد الله ، أى سلكت سبيل أهل العراق في قياسهم مقدار الصداق على مقدار نصاب السرقة وقال الفرطني : استدلل من قاله بنصاب السرقة بأنه عضو آدمي محترم فلا يستباح بأقل من كذا قياسا على يد السارق ، وتعمقه الجمهور بأنه قياس في مقابل النص فلا يصح ، وبأن اليد تقطع وتبين ولا كذلك الفرج ، وبأن القدر المضرووق يجب على السارق رده مع القطع ولا كذلك الصداق . وقد ضعف جماعة من المالكية أيضا هذا

القياس ، فقال أبو الحسن اللخمي : قياس قدر الصداق بنصاب السرقة ليس بالبين ، لأن اليد إنما قطعت في ربيع دينار نكالا للعصية ، والنكاح مستباح بوجه بايز ، ونحوه لأبي عبد الله بن الفخار منهم . نعم قوله تعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طولا ﴾ يدل على أن صداق المرأة لابد وأن يكون ما ينطلق عليه اسم مال له قدر ليحصل الفرق بينه وبين مهر الامة ، وأما قوله تعالى ﴿ أن تنفقوا بأموالكم ﴾ فانه يدل على اشتراط ما يسمى مالا في الجملة قل أو أكثر وقد حده بعض المالكية بما تجب فيه الزكاة ، وهو أقوى من قياسه على نصاب السرقة ، وأقوى من ذلك رده الى المتعارف . وقال ابن العربي : وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربيع دينار ، وهو بما لا جواب عنه ولا عذر فيه ، لكن المحققين من أصحابنا نظروا الى قوله تعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طولا ﴾ فنعاه القادر على الطول من نكاح الامة ، فلو كان الطول درهما ما عذر على أحد . ثم تعقبه بأن ثلاثة دراهم كذلك ، يعني فلا حجة فيه للتحديد ولا سيما مع الاختلاف في المراد بالطول . وفيه أن الهبة في النكاح خاصة بالنبي ﷺ لقول الرجل زوجته ، ولم يقل هب لي . واقولها هي وهبت نفسي لك ، وسكت ﷺ على ذلك ، فدل على جواز له خاصة ، مع قوله تعالى ﴿ خالصة لك من دون المؤمنين ﴾ وفيه جواز انعقاد نكاحه ﷺ بلفظ الهبة دون غيره من الامة على أحد الوجهين للشافعية ، والآخر لابد من لفظ النكاح أو الزوج . وسيأتي البحث فيه . وفيه أن الإمام يزوج من ليس لها ولي خاص لمن يراه كفوًا لها ولكن لابد من رضاها بذلك ، وقال الداودي : ليس في الخبر أنه استأذنها ولا أنها وكلته وإنما هو من قوله تعالى ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ﴾ يعني فيكون خاصا به ﷺ أنه يزوج من شاء من النساء بغير استئذانها من شاء ، ونحوه قال ابن أبي زيد . وأجاب ابن بطال بأنها لما قالت له وهبت نفسي لك ، كان كالأنثى منها في تزويجها إن أراد ، لأنها لا تملك حقيقة ، فيصير المعنى جملة لك أن تتصرف في تزويجي أم . ولو راجعا حديث أبي هريرة لما احتاجا الى هذا التكلف ، فان فيه كما قدمته ، ان النبي ﷺ قال للمرأة : اني أريد أن أزوجهك هذا إن رضيت ، فقالت : ما رضيت لي فقد رضيت . وفيه جواز تأمل محاسن المرأة لارادة تزويجها وإن لم تقدم الرغبة في تزويجها ولا وقعت خطبتها ، لأنه ﷺ صعد فيها النظر وصوره ، وفي الصيغة ما يدل على المبالغة في ذلك ولم يتقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ، ثم قال : لا حاجة لي في النساء ، ولو لم يقصد أنه إذا رأى منها ما يهجهبه أنه يقبلها ما كان للمبالغة في تأمها فائدة . ويمكن الانفصال عن ذلك بدعوى الخصوصية له لمحل العصمة . والذي نحرر عندنا أنه ﷺ كان لا يحرم عليه النظر الى المؤمنات الأجنبية بخلاف غيره . وسلك ابن العربي في الجواب مسلكا آخر فقال : يحتمل أن ذلك قبل الحجاب ، أو بعده . لكنها كانت متلفة ، وسياق الحديث يبعد ما قال . وفيه أن الهبة لا تتم الا بالقبول ، لأنها لما قالت وهبت نفسي لك ، ولم يقل قبلت لم يتم مقصودها ولو قبلها لصارت زوجها له . ولذلك لم ينسك على الفائل وزوجنها ، وفيه جواز الخطبة على خطبة من خطب إذا لم يقع بينهما وكون ولا سيما إذا لاحت مخايل الرد ، قاله أبو الوليد الباجي ، وتعقبه عياض وغيره بأنه لم يتقدم عليها حاجة لاحد ولا ميل ، بل هي أرادت أن يتزوجها النبي ﷺ فعرضت نفسها بجانا مبالغة منها في تحصيل مقصودها فلم يقبل ، ولما قال : ليس لي حاجة في النساء ، عرف الرجل أنه لم يقبلها فقال : زوجنها ، ثم بالغ في الاحتراز فقال : ان لم يكن لك بها حاجة ، وإنما قال ذلك بعد نصريحه بنى الحاجة لاحتمال أن يبدو له بعد ذلك ما يدعوه الى اجابتها ، فكان ذلك دالا على وفور فطنة الصحابي المذكور وحسن أدبه . قلت : ويحتمل أن يكون الباجي أشار الى أن الحكم

على تحصيل ما يهرها بعد أن يدخل عليها ويتقرر ذلك في ذمته ، ويمكن الانفصال عن ذلك بأنه عليه السلام أشار بالأولى ،
والحامل على هذا التأويل ثبوت جواز نكاح المفوضة وثبوت جواز النكاح على مسمى في الذمة والله أعلم . وفيه
أن إصداق ما يتحمل يخرجها عن يد مالك حتى أن من أصدق جارية مثلاً حرم عليه وطؤها وكذا استخدامها بغير
إذن من أصدقها ، وأن صحة المبيع تنوّف على صحة تسليمه فلا يصح ما تندر إما حراً كالطير في الهواء وإما شريعاً
كلهرون ، وكذا الذي لو زال إزاره لا تكشف عورته ، كذا قال عياض وفيه نظر ، واستدل به على جواز
جعل المنفعة صداقاً ولو كان تعليم القرآن ، قال المازري : هذا ينبغي على أن الباء للتعويض كقولك بعثك ثوباً
بدينار وهذا هو الظاهر وإلا لو كانت بمعنى اللام على معنى نكحته لكونه حاملاً للقرآن أصارت المرأة بمعنى
الموهوبة والموهوبة خاصة بالنبي عليه السلام ، وانفصل الأبهري - وقوله الطحاوي - ومن تبعهما كأبي محمد بن أبي زيد -
عن ذلك بأن هذا خاص بذلك الرجل ، لكون النبي عليه السلام كان يجوز له نكاح الواهبة فكذلك يجوز له أن ينكحها
لمن شاء بغير صداق ، ونحوه الداودي وقال : إنكاحها إياه بغير صداق لأنه أولى بالماؤنين من أنفسهم ، وقواه
بعضهم بأنه لما قال له ما نكحتكها لم يشاررها ولا استأذنها ، وهذا ضعيف لأنها هي أولاً فوضت أمرها إلى
النبي عليه السلام كما تقدم في رواية الباب « فر في رأبك » وغير ذلك من ألفاظ الخبر التي ذكرناها ، فذلك لم يحتاج إلى
مراجعتها في تقدير الأمر وصارت كمن قالت لوايتها زوجني بما ترى من قليل الصداق وكثيره ، واحتج لهذا القول
بما أخرجه سعيد بن منصور من مرسل أبي النعمان الأزدي قال زوج رسول الله عليه السلام امرأة على سورة من القرآن
وقال : لا تكون لأحد بعدك مهراً ، وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف ، وأخرج أبو داود من طريق مكحول
قال : ليس هذا لأحد بعد النبي عليه السلام . وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه . وقال عياض : يحتمل
قوله : بما مملك من القرآن ، وجهين أحدهما أن يعلم ما معه من القرآن أو مقداراً معيناً منه ويكون ذلك صداقاً
وقد جاء هذا التفسير عن مالك ، ويؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة « فملكها من القرآن » كما تقدم ، وعين في
حديث أبي هريرة مقدار ما يعلمها وهو عشرون آية ، ويحتمل أن تكون الباء بمعنى اللام أي لأجل ما مملك من
القرآن فأكرمه بأن زوجه المرأة بلا مهر لأجل كونه حافظاً للقرآن أو لبعضه ، ونظيره قصة أبي طلحة مع أم سليم
وذلك فيما أخرجه النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت بن أنس قال خطب أبو طلحة أم سليم ،
فقال والله ما مثلك برد ، وإنك لك كافر وأنا مسلمة ولا يحل لي أن أمزوجك ، فان تسلّم فذاك مهري ولا أسألك
غيره ، فأسلم ، فكان ذلك مهرها ، وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس قال
« تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الإسلام ، فذكر النصة وقال في آخره : فكان ذلك صداق ما بينهما
ترجم عليه النسائي « التزويج على الإسلام » ثم ترجم على حديث سهل « التزويج على سورة من القرآن » فمكأنه
مال إلى ترجيح الاحتمال الثاني . ويؤيد أن الباء للتعويض لا للسببية ما أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي من حديث
أنس « أن النبي عليه السلام سأل رجلاً من أصحابه : يا فلان هل تزوجت ؟ قال : لا ، وليس عندي ما أتزوج به ، قال :
ليس معك قل هو الله أحد ، الحديث . واستدل الطحاوي للقول الثاني من طريق النظر بأن النكاح إذا وقع على
مجهول كان كالم يسم فيحتاج إلى الرجوع إلى المعلوم ، قال : والأصل الجامع عليه لو أن رجلاً استأجر رجلاً على
أن يعله سورة من القرآن بدرهم لم يصح لأن الاجارة لا تصح إلا على عمل معين كخضل الثوب أو وقت معين ،

والتعليم قد لا يعلم مقدار وقته ، فقد يتعلم في زمان يسير وقد يحتاج الى زمان طویل ، ولهذا لو باعه داره على أن يعلمه سورة من القرآن لم يصح ، قال : فإذا كان التعليم لا يملك به الأعيان لا يملك به المنافع . والجواب عما ذكره أن المشروط تعليمه معين كما تقدم في بعض طرقه ، وأما الاحتجاج بالجهل بمدة التعليم فيحتمل أن يقال اغتفر ذلك في باب الزوجين لأن الأصل استمرار عيشتهم ، ولأن مقدار تعليم عشرين آية لا يختلف فيه أفهام النساء غالبا ، خصوصا مع كونها عربية من أهل لسان الذي يتزوجها كما تقدم . وانفصل بعضهم بأنه زوجها لإياه لأجل ماومه من القرآن الذي حفظه وسكت عن المهر فيكون ثابتا لها في ذمته إذا أيدرك نسكاح التفويض ، وإن ثبت حديث ابن عباس المتقدم حيث قال فيه ، فإذا رزقك الله فعوضها ، كان فيه تقوية لهذا القول ، لكنه غير ثابت . وقال بعضهم يحتمل أن يكون روجه لأجل ما حفظه من القرآن وأصدق منه كما كفر عن الذي وقع على امرأته في رمضان ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التحريض على تعلم القرآن وتعليمه وتنويعها بفضل أهلها ، قالوا : وما يدل على أنه لم يحصل التعليم صدقا أنه لم يقع معرفة الزوج بفهم المرأة وهل فيها قابلية التعليم بسرعة أو ببطء ، ونحو ذلك مما تناوت فيه الأغراض ، والجواب من ذلك قد تقدم في بحث الطحاردي ، ويؤيد قول الجمهور قوله **بأنه** أولا هل ملك شيء تصدقها ، ولو قصد استكشاف فضله أسأله عن نسبه وطريقته ونحو ذلك . فإن قيل : كيف يصح جعل تعليمها القرآن مبرا وقد لا تتعلم ؟ أجيب : كما يصح جعل تعليمها الكتابة مبرا وقد لا تكتبه ، وإنما وقع الاختلاف عند من أجاز جعل المنفعة مبرا هل يشترط أن يعلم حذق المتعلم أولا كما تقدم ، وفيه جواز كون الاجارة صداقا ولو كانت المصدوقة المستأجرة ، فتقوم المنفعة من الاجارة مقام الصداق ، وهو قول الشافعي وإسحق والحسن بن صالح ، وعند المالكية فيه خلاف ، ومنعه الحنفية في الحر وأجازوه في العبد إلا في الاجارة في تعليم القرآن فنحوه مطلقا بناء على أصنافهم في أن أخذ الاجرة على تعليم القرآن لا يجوز ، وقد نقل عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن من العلماء كافة إلا الحنفية . وقال ابن العربي : من العلماء من قال زوجته على أن يعلمها من القرآن فكأنها كانت لاجرة ، وهذا كرهه مالك وضعه أبو حنيفة ، وقال ابن القاسم : يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده ، قال : والصحيح جوازه بالتعليم . وقد روى يحيى بن عمار عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الاجرة على تعليم القرآن ، وبالوجهين قال الشافعي وإسحق ، وإذا جاز أن يؤخذ عنه العرض جاز أن يكون عرضا ، وقد أجازه مالك من إحدى الجهتين فيلزم أن يجزئه من الجملة الأخرى . وقال القرطبي : قوله عليها نص في الأمر بالتعليم ، والسياق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح فلا يلتفت لقول من قال إن ذلك كان لكرامات الرجل فإن الحديث يصرح بخلافه ، وقولهم إن الباء بمعنى اللام ليس بصحيح لغة ولا مساقا ، واستدل به على أن من قال زوجتي فلانة فقال زوجها بكذا كفى ذلك ولا يحتاج الى قول الزوج قبلت قاله أبو بكر الرازي من الحنفية وذكره الواقي من الشافعية ، وقد استشكل من جهة طول الفصل بين الاستيجاب والإيجاب وفراق الرجل المجلس لا تماس ما يصدقها إياه ، وأجاب المهلب بأن بساط القصة أغنى عن ذلك ، وكذا كل راغب في التزويج إذا استوجب فأجيب بشيء معين وسكت كفى إذا ظهر قرينة القبول ، وإلا فيشترط معرفة رضا بالتقدير المذكور . واستدل به على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النكاح والتزويج ، وعالف ذلك الشافعي ومنع المالكية ابن دينار رحمه الله . والمشهور عن المالكية جوازه بكل لفظ دل على معنى إذا قرن بذكر الصداق أو قصد النكاح كالتعليم

والهبة والصدقة والبيع ، ولا يصح عندهم بلفظ الاجارة ولا المارية ولا الوصية ، واختلاف عندهم في الاحلال والإلحاق ، وأما هذه الحنفية بكل لفظ يقتضى التأيد مع القصد ، وموضع الدليل من هذا الحديث ورود قوله **يُتَزَوَّجُ** «ملكتموها» ، لكن ورد أيضا بلفظ «زوجتموها» قال ابن دقيق العيد : هذه اللفظة واحدة في قصة واحدة واختلاف فيها مع اتحاد عرج الحديث ، فالظاهر أن الواقع من النبي **ﷺ** أحد الالفاظ المذكورة ، فالصواب في مثل هذا النظر الى الترجيح ، وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى «زوجتموها» ، وأنهم أكثر وأحفظ ، قال : وقال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين وبسكون قال لفظ التزويج أولا ثم قال اذهب فقد ملكتموها بالتزويج السابق ، قال ابن دقيق العيد : وهذا بعيد لأن سياق الحديث يقتضى تعيين اللفظة قبلت لاتمدها وأنها هي التي انعقد بها النكاح ، وما ذكره يقتضى وقوع أمر آخر انعقد به النكاح ، والذي قاله بعيد جدا ، وأيضا فلخصمه أن يعكس ويدعى أن العقد وقع بلفظ التملك ثم قال زوجتموها بالتمليك السابق . قال ثم انه لم يتعرض لرواية «أمكناكم» مع ثبوتها ، وكل هذا يقتضى تعيين المصير إلى الترجيح اه . وأشار بالتأخر إلى النووي فإنه كذلك قال في شرح مسلم ، وقد قال ابن النين لا يجوز أن يكون النبي **ﷺ** قد بلفظ التملك والتزويج معا في وقت واحد فليس أحد اللفظين بأولى من الآخر فسقط الاحتجاج به ، هذا على تقدير تساوى الروايتين فكيف مع الترجيح ؟ قال : ومن زعم أن معمرا وم فيه ورد عليه أن البخارى أخرجه في غير موضع من رواية غير معمرا مثل معمرا اه . وزعم ابن الجوزى في «الذخيق» ان رواية أبي غسان «أنكحتكم» ورواية الباقرين «زوجتموها» الا ثلاثة أنفس وم معمرا ويعقوب وابن أبي حازم ، قال وم معمرا كثير الغلط والآخران لم يكررا حافظين اه . وقد غلط في رواية أبي غسان فانها بلفظ «أمكناكم» في جميع نسخ البخارى ، نعم وقعت بلفظ «زوجتموها» عند الاسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن أبي غسان ، والبخارى أخرجه عن سعيد بن أبي مرزبان عن أبي غسان بلفظ «أمكناكم» ، وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن سعيد شيخ البخارى فيه بلفظ «أنكحتكم» ، ثم ثلاثة لفاظ عن أبي غسان ، ورواية «أنكحتكم» ، في البخارى لابن عيينة كما حررته ، وما ذكره من العاصم في ثلاثة مردود ولا سيما عبد العزيز فان روايته ترجح بكون الحديث عن أبيه وآل المرء أعرف بحديثه من غيرهم ، نعم الذى تحروا قدمته أن الذين رووه بلفظ التزويج أكثر عددا ممن رواه بغير لفظ التزويج ، ولا سيما وفهم مالك ، ورواية سفيان بن عيينة «أنكحتكم» مساوية لروايتهم ، ومثلها رواية زائدة ، وعد ابن الجوزى فيمن رواه بلفظ التزويج حماد بن زيد وروايته بهذا اللفظ في فضائل القرآن ، وأما في النكاح فبلفظ «ملكتموها» وقد تبع الحافظ صلاح الدين الملائى ابن الجوزى فقال في ترجيح رواية التزويج : ولا سيما وفهم مالك وحماد بن زيد اه . وقد تحرر أنه اختلف على حماد فيها كما اختلف على الثوري فظهر أن رواية التملك وقعت في إحدى الروايتين عن الثوري وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب ابن عبد الرحمن وحماد بن زيد ، وفي رواية معمرا «ملكتموها» وهى بمعناها ، وانورد أبو غسان برواية «أمكناكم» وأخلق بها أن تكون نصيفا من ملكناكم فرداية التزويج أو الانكاح أرجح ، وعلى تقدير أن تساوى الروايات يقف الاستدلال بها لكل من الفريقين ، وقد قال البغوى في «شرح السنة» لاجبة في هذا الحديث أن أجاز انعقاد النكاح بلفظ التملك لان العقد كل واحد فلم يكن اللفظ الا واحدا ، واختلف الرواة في

اللفظ الواقع ، والذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب زوجها اذ هو الغالب في أمر العقود اذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين ؛ ومن روى بلفظ غير لفظ التزويج لم يقصد مراعاة اللفظ الذي انعقد به العقد ، وإنما أراد الخبر عن جريان العقد على تعليم القرآن . وقيل إن بعضهم رواه بلفظ الامكان ، وقد انفقوا على أن هذا العقد بهذا اللفظ لا يصح ، كذا قال ، وما ذكر كاف في دفع احتجاج المخالف بانعقاد النكاح بالتعليك ونحوه . وقال الملائي : من المعلوم أن النبي ﷺ لم يقل هذه الالفاظ كلها تلك الساعة ، فلم يبق الا أن يكون قال لفظة منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى ، فن قال بأن النكاح ينقذ بلفظ التعليك ثم احتج بحديث في هذا الحديث اذا عورض ببقية الالفاظ لم ينتهض احتجاجه ، فان جزم بأنه هو الذي تلفظ به النبي ﷺ ومن قال غيره ذكره بالمعنى قلبه عليه مخالفه وادعى ضد دعواه فلم يبق الا الترجيح بأمر خارجي ، ولكن القلب الى جميع رواية للتزويج أميل لسكونها رواية الأكثرين ، ولقربنة قول الرجل الخاطب « زوجها يا رسول الله » ، قلت : وقد تقدم النقل عن الدارقطني أنه رجع رواية من قال زوجتكم ، وبالح ابن التين فقال : أجمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية زوجتكم وأن رواية ملكتكم وهم . وتطلى بعض المتأخرين بأن الذين اختلفوا في هذه الالفاظ أثمة فلو لا أن هذه الالفاظ عندهم مترادفة ما عبروا بها فدل على أن كل لفظ منها يقوم مقام الآخر عند ذلك الإمام ، وهذا لا يكفي في الاحتجاج بجواز انعقاد النكاح بكل لفظ منها ، إلا أن ذلك لا يدفع ما لبثهم بدليل الحصر في اللفظين مع الاتفاق على إيقاع الطلاق بالسكنايات بشرطها ولا حصر في الصريح ، وقد ذهب جمهور العلماء الى أن النكاح ينقذ بكل لفظ يدل عليه وهو قول الحنفية والمالكية وإحدى الروايتين عن أحمد ، واختلاف الترجيح في مذهبه فأكثر نصوصه تدل على موافقة الجمهور ، واختار ابن حامد وأتباعه الرواية الأخرى الموافقة للشافعية ، واستدل ابن عقيل منهم لصحة الرواية الأولى بحديث « أعتق صفية وجعل عتقها صداقها » فان أحمد نص على أن من قال عتقت أمي وجعلت عتقها صداقها أنه ينقذ نكاحها بذلك ، واشترط من ذهب الى الرواية الأخرى بأنه لا بد أن يقول في مثل هذه الصورة تزوجتها ، وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد ، وأصوله تشهد بأن العقود تنقذ بما يدل على مقصودها من قول أو فعل . وفيه أن من رغب في تزويج من هو أعلى قدرا منه لالوم عليه لأنه يصد أن يجاب إلا إن كان بما تفتح العادة بده كالسوق فيطلب من السلطان بنته أو أخته . وإن من رغب في تزويج من هو أعلى منها لا عار عليها أصلا ولا سببا ان كان هناك فرض صحيح أو قصد صالح إما لفضل ديني في المخطوب أو لهوى فيه يخشى من السكوت عنه الوقوع في محذور . واستدل به على صحة قول من جعل حق الأمة عرضا عن بعضها ، كذا ذكره الخطابي ، ولفظه : ان من أعتق أمة كان له أن يتزوجها ويجعل عتقها عرضا عن بعضها ، وفي أخذه من هذا الحديث بعد ، وقد تقدم البحث فيه مفصلا قبل هذا . وفيه أن سكوت من عقد عليها وهي ساكنة لازم إذا لم يمنع من كلامها خوف أو حياء أو غيرها . وفيه جواز نكاح المرأة دون أن تسأل هل لها ولي خاص أو لا ، ودون أن تسأل هل هو في عصمة رجل أو في عدته ، قال الخطابي : ذهب الى ذلك جماعة عملا على ظاهر الحال ، ولكن الحكم بمخاطرة في ذلك ويسألونها . قلت : وفي أخذ هذا الحكم من هذه القصة نظر ، لاحتمال أن يكون النبي ﷺ اطلع على جلية أمرها أو أخبره بذلك من حضر مجلسه ممن يعرفها . ومع هذا الاحتمال لا ينتهض الاستدلال به ، وقد نص الشافعي على أنه ليس للحاكم أن يزوج امرأة حتى يشهد عدلان أنها ليس لها ولي خاص

ولا أنها في عصمة رجل ولا في عدته ، لكن اختلف أصحابه هل هذا على سبيل الاشتراط أو الاحتياط ، والثاني المصحح عندهم . وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة إذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوع حمد ولا تشهد ولا غيرهما من أركان الخطبة ، وخالف في ذلك الظاهرية لجمعوها واجبة ، ووافقهم من الشافعية أبو حنيفة فترجم في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد . وفيه أن الكفاءة في الحرية وفي الدين وفي النسب لا في المال ، لأن الرجل كان لا شيء له وقد رضى به ، كذا قال ابن بطال ، وما أدري من أين له أن المرأة كانت ذات مال . وفيه أن طالب الحاجة لا ينبغي له أن يبلع في طلبها بل يطلبها برفق وتأن ، ويدخل في ذلك طالب الدنيا والدين من مستفتي وسائل وباحث عن علم . وفيه أن الفقيه يجوز له نكاح من علبت بحاله ورضيت به إذا كان واجدا للهرم وكان عاجزا عن غيره من الحقوق ، لأن المراجعة وقعت في وجدان المرء وفقدته لا في قدر زائد قاله الباقي ، وتعقب باحتمال أن يكون النبي ﷺ أطلع من حال الرجل على أنه يدرى على اكتساب قوته وقوت أسرته ، ولا سيما مع ما كان عليه أهل ذلك العصر من قلة الشيء والقناعة باليسير . واستدل به على صحة النكاح بغير شهود ، ورد بأن ذلك وقع بمحضرة جماعة من الصحابة كما تقدم ظاهرا في أول الحديث . وقال ابن حبيب : هو منسوخ بمحدث لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل . وتعقب . واستدل به على صحة النكاح بغير ولي وتعقب باحتمال أنه لم يكن لها ولي خاص والإمام ولي من لا ولي له . واستدل به على جواز استمتاع الرجل بثورة امرأته وما يشترى بصداقها لقوله « إن لبسته » مع أن النصف لها ، ولم يمتنع مع ذلك من الاستمتاع بنصفه الذي وجب لها بل يجوز له لبسه كله ، وإنما وقع المنع ليكون له ثوب آخر قاله أبو محمد بن أبي زيد . وتعقبه عياض وغيره بأن السياق يرشد إلى أن المراد تعذر الاكتفاء بنصف الإزار لا في إباحة لبسه كله ، وما المانع أن يكون المراد أن كلامهما يلبسه مبايعة أثبت حقه فيه ، لكن لما لم يكن للرجل ما يستتر به إذا جاءت نوبتها في لبسه قال له « إن لبسته جلست ولا إزار لك » وفيه نظر الإمام في مصالح رعيته وإرشاده إلى ما يصلحهم . وفي الحديث أيضا المروضة في الصداق ، وخطبة المرأة لنفسه ، وأنه لا يجب إعفاف المسلم بالنكاح كوجوب إطعامه الطعام والشراب ؛ قال ابن التين بعد أن ذكر فوائد الحديث : فهذه إحدى وعشرون قاعدة بوب البخاري على أكثرها . قلت : وقد نصت ما ترجم به البخاري من غيره ، ومن تأمل ما جمعه هنا علم أنه يزيد على ما ذكره مقدار ما ذكر أو أكثر . ووقع التنصيص على أن النبي ﷺ زوج رجلا امرأة بخاتم من حديد ، وهذا هو النكته في ذكر الخاتم دون غيره من العروض أخرجه البخاري في معجم الصحابة من طريق القعنبي عن حسين بن عبد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده أن رجلا قال يا رسول الله أنكحني فلانة ، قال : ما تصدقها ؟ قال : ما ممي شيء . قال : لمن هذا الخاتم ؟ قال : لي ، قال : فأعطها إياه . فأأنكحه ، وهذا وإن كان ضعيف السند لكنه يدخل في مثل هذه الأمهات

٥١ - باب المهر بالعروض وخاتم من حديد

٥١٠ - **عُرِّشَ** يحيى حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعيد عن النبي ﷺ قال

رجل تزوج ولو بخاتم من حديد

قوله (باب المهر بالعروض وخاتم من حديد) العروض بضم العين والراء المهملتين جمع عرض بفتح أوله

وسكون ثانيه والعضاد منجمة : ما يقابل النقد ، وقوله بعده « وخاتم من حديد » هو من الخاص ببد العام ، فان الخاتم من حديد من جملة العروض ، والترجمة مأخوذة من حديث الباب للخاتم بالتنصيص والعروض بالالحاق ، ونقدم في أوائل النكاح حديث ابن مسعود « فأرخص لنا أن نذكر المرأة بالشوب » ونقدم في الباب قبله عدة أحاديث في ذلك . قوله (حدثنا يحيى) هو ابن موسى كما صرح به ابن السكن وسفيان هو الثوري . قوله (قال الرجل : تزوج ولو بخاتم من حديد) هذا مختصر من الحديث الطويل الذي قبله ، وقد ذكرت من ساقه عن الثوري مطرلاً وهو عبد الرزاق ، لكنه قرنه في روايته بمعمر ، وأخرجه ابن ماجه من رواية سفيان الثوري أم ما هنا ، وقد ذكرت ما في روايته من فائدة زائدة في الحديث الذي قبله ، ونقدم من الكلام فيه ما ينفي عن إعادته ، والله أعلم

٥٢ - باب الشروط في النكاح

وقال عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط . وقال المسور بن مخرمة :

« سمعت رسول الله ﷺ ذكر صهر له فأنى عليه في مصاهرته فأحسن ، قال : حدثني فصدقتني ، ووعدتني فوفيتني »

٥١٥١ - حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك حدثنا آليات عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن

عقبة عن النبي ﷺ قال « أحق ما أوفيت من الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج »

قوله (باب الشروط في النكاح) أي التي تحمل وتعتبر ، وقد ترجم في كتاب الشروط ، والشروط في المهر عند عقدة النكاح ، وأورد الآثار المتعلقة والحديث الموصول المذكور هنا . قوله (وقال عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط) وصله سفيان بن منصور عن طريق اسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم قال « كنت مع عمر حيث تمس ركبتى وركبته . فجاءه رجل فقال : يا أمير المؤمنين تزوجت هذه وشرطت لها دارها ، وإنى أجمع لأمري - أو لشأني - أن انتقل إلى أرض كذا وكذا . فقال : لها شرطها . فقال الرجل : ملك الرجال إذ لا إنشاء امرأة أن تطلق زوجها إلا طلقت . فقال عمر : المؤمنون على شروطهم ، عند مقاطع حقوقهم . ونقدم في الشروط من وجه آخر عن ابن أبي المهاجر نحوه وقال في آخره « فقال عمر : ان مقاطع الحقوق عند الشروط ، ولها ما اشترطت » . قوله (وقال المسور بن مخرمة سمعت النبي ﷺ ذكر صهر له فأنى عليه) تقدم موصولاً في المناقب في ذكر ابن العاص بن الربيع وهو الصهر المذكور وبينت هناك نسبه والمراد بقوله حدثني فصدقتني ، وسأني شرحه مستوفى في أبواب الغيرة في أواخر كتاب النكاح ، والفرض منه هنا ثناء النبي ﷺ عليه لأجل وقائه بما شرط له . قوله (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي . قوله (عن يزيد بن أبي حبيب) تقدم في الشروط عن عبد الله بن يوسف عن الليث « حدثني يزيد بن أبي حبيب » . قوله (عن أبي الخير) هو مرثد بن عبد الله البرقي ، وعقبة هو ابن عامر الجهمي . قوله (أحق ما أوفيت من الشروط أن توفوا به) في رواية عبد الله بن يوسف وأحق الشروط أن يوفى به . قوله (ما استحللتم به الفروج) أي أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح لأن أمره أحوط وبأية أضيقت . وقال الخطابي : الشروط في النكاح مختلفة ، فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقاً وهو ما أمر الله به من إمساك بمعروف

أو نسريج باحسان ، وعليه حل بعضهم هذا الحديث . ومنها ما لا يوفى به اتفاقا كدوال طلاق أختها ، وسيأتي حكمه في الباب الذي يليه . ومنها ما اختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها أولا يتسرى أولا ينقأها من منزلها إلى منزل . وعند الشافعية الشروط في النكاح على ضربين : منها ما يرجع إلى الصداق فيجب الوفاء به ، وما يسكرون خارجا عنه فيختلف الحكم فيه ، فنه ما يتعلق بحق الزوج وسيأتي ببيان ، ومنه ما يشترطه العاقد لنفسه خارجا عن الصداق وبعضهم يسميه الحلوان ، أقيل هو للمرأة مطلقا وهو قول عطاء وجماعة من التابعين وبه قال الثوري وأبو عبيد ، وقيل هو لمن شرطه قاله مسروق وعلى بن الحسين ، وقيل يختص ذلك بالآب دون غيره من الأولياء ، وقال الشافعي إن وقع في نفس العقد وجب للمرأة مهر مثلها ، وإن وقع خارجا عنه لم يجب ، وقال مالك إن وقع في حال العقد فهو من جملة المهر ، أو خارجا عنه فهو لمن وهب له ، وجاء ذلك في حديث مرفوع أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن النبي ﷺ قال : أيما امرأة نسكت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها ، فإكان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه ، وأحق ما أكرم به الرجل ابنته أو أخته ، وأخرجه البيهقي من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائمة نحوه ، وقال الترمذي بعد تخريجه : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال : إذا تزوج الرجل المرأة وشرط أن لا يخرجها لزم ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحق ، كذا قال ، والنقل في هذا عن الشافعي هريب ، بل الحديث عندهم محمول على الشروط التي لا تنافي في معنى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف والاتفاق والسكينة وأن لا ينعصر في شيء من حقها من قسمة ونحوها ، وكشرطه عليها ألا تخرج إلا بإذنه ولا تمنعه نفسها ولا تصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك ، وأما شرط ينافي مقتضى النكاح كأن لا يقسم لها أولا يتسرى عليها أو لا ينفق أو نحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل إن وقع في صلب العقد انفسى وصح النكاح بمهر المثل ، وفي وجه يجب المسمى ولا أثر للشرط ، وفي قول للشافعي يبطل النكاح . وقال أحمد وجماعة : يجب الوفاء بالشرط مطلقا . وقد استشكل ابن دقيق العيد حمل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح قال : تلك الأمور لا تؤثر الشروط في إيجابها ، فلا تشته الحاجة إلى تعاقب الحكم بأشراطها ، وسيأتي الحديث يقتضي خلاف ذلك ، لأن لفظ «أحق الشروط» يقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء بها وبعضها أشد اقتضاء ، والشروط هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء بها ، قال الترمذي : وقال على سبق شرط الله شرطها ، قال : وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة ، والمراد في الحديث الشروط المجائزة لا الممنوعة عنها . وقد اختلف عن عمر ، فروى ابن وهب بإسناد جيد عن عبيد بن السباق أن رجلا تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها ، فارتفعوا إلى عمر فوضع الشرط وقال : المرأة مع زوجها قال أبو عبيد : تضادت الروايات عن عمر في هذا ، وقد قال بالقول الأول عمرو بن العاص ، ومن التابعين طائفة وأبو الشفاء وهو قول الأوزاعي . وقال الليث والثوري والجمهور بقول علي ، حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلاً فرضيت بخمسين على أن لا يخرجها فله إخراجها ولا يلزمه إلا المسمى وقالت الحنفية : لها أن ترجع عليه بما نقصته له من الصداق . وقال الشافعي : يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل . وعنه يصح وتستحق النكاح . وقال أبو عبيد : والذي نأخذ به أنا نأمره بالوفاء بشرطه من غير أن يحكم عليه بذلك . قال : وقد أجمعوا على أنها لو اشترطت عليه أن لا يوطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط فكذلك هذا

وبما يقوى حمل حديث هبة على التنب ماسبق في حديث عائشة في قصة بريرة وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، والوطء والإسكان وغيرهما من حقوق الزوج إذا شرط عليه إسقاط شيء، منها كان شرطا ليس في كتاب الله فيبطل، وقد تقدم في البيوع الإشارة إلى حديث المسلمون عند شروطهم، إلا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا، وحديث المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق، وأخرج الطبراني في الصغير، بإسناد حسن عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أن النبي ﷺ خطب أم مبشر بنت البراء بن معرور فقال: أتى شرطت لزوجي أن لا أتزوج بعده، فقال النبي ﷺ: إن هذا لا يصلح، وقد ترجم المحب الطبري على هذا الحديث واستجاب مقدمة شيء من المهر قبل الدخول، وفي اقتضائه من الحديث المذكور غرض، والله أعلم

٥٣ - باب الشروط التي لا تحل في النكاح. وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاق أختها

٥١٥٢ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن زكرياء بن هوان بن أبي زائدة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال «لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحفتها، فانما لها ما قدر لها»

قوله (باب الشروط التي لا تحل في النكاح) في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص الحديث الماضي في عموم الحث على الوفاء بالشرط بما يباح لا بما نهى عنه، لأن الشروط الفاسدة لا يحل الوفاء بها فلا يناسب الحث عليها. قوله (وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاق أختها) كذا أورده معلقا عن ابن مسعود، وسأبين أن هذا اللفظ بعينه وقع في بعض طرق الحديث المرفوع عن أبي هريرة، ولعله لما لم يقع له اللفظ مرفوعا أشار إليه في المعاني إباننا بأن المعنى واحد. قوله (لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحفتها. فانما لها ما قدر لها) هكذا أورده البخاري بهذا اللفظ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج، من طريق ابن الجنيدي عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه بلفظ «لا يصلح لامرأة أن تشترط طلاق أختها لتكني. إناها»، وكذلك أخرجه البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي عن عبيد الله بن موسى سكن قال «لا ينبغي، بدل «لا يصلح»، وقال «لتكني»، وأخرجه الاسماعيلي من طريق يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة عن أبيه بلفظ ابن الجنيدي سكن قال «لتكني»، فهذا هو المحفوظ من هذا الوجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة، وأخرج البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ماجان عن الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأخرج عن أبي هريرة في حديث طويل أوله «أياكم والطن» وفيه - ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ إناها صاحبها وتنتكح، فانما لها ما قدر لها، وهذا قريب من اللفظ الذي أورده البخاري هنا. وقد أخرج البخاري من أول الحديث إلى قوله «حتى ينكح أو يترك»، ونهت على ذلك فيما تقدم قريبا في «باب لا ينكح على خطبة أخيه»، فانما أن يكون عبيد الله بن موسى حدث به على اللفظين أو انتقل ذهنه من متن إلى متن، وسيأتي في كتاب القدر من رواية أبي الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة بلفظ «لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها وتنتكح»، فانما لها ما قدر لها، وتقدم في البيوع من رواية الزمري عن ابن المسيب عن أبي هريرة في حديث أوله «نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد» وفي آخره - ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكني. ما في إناها.

قوله (لايجل) ظاهر في تحريم ذلك ، وهو محمول على ما إذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كربية في المرأة لا ينبغي معها أن تستمر في عصمة الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة أو اضطرر يحصل لها من الزوج أو الزوج منها أو يكون مؤاها ذلك بعوض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالتخلع مع الاجنبي الى غير ذلك من المقاصد المختلفة . وقال ابن حبيب : حمل العلماء هذا النهي على اللذنب ، فلو فعل ذلك لم يفسخ النكاح . وتعقبه ابن بظال بان نفي الحل صريح في التحريم ، ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح ، وإنما فيه التقليل على المرأة أن تسأل طلاق الأخرى ، ولترضى بما قسم الله لها . قوله (أختها) قال النووي : معنى هذا الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل وجلا طلاق زوجته وأن يتزوجها هي فيصير لها من نفقته ومهره ومعاشرته ما كان للمطلقة ، فغير عن ذلك بقوله : تسكتني . مافي صحفها ، قال والمراد بأختها غيرها سواء كانت أختها من النسب أو الرضاع أو الدين ، ويلحق بذلك الكافرة في الحكم وإن لم تكن أختا في الدين إما لأن المراد الغالب أو أنها أختها في الجنس الأدنى ، وحمل ابن عبد البر الأخت هنا على الضرة فقال : فيه من الفقه أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق ضررتها لتنفرد به ، وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ لا تسأل المرأة طلاق أختها ، وأما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها أنها في الأجنبية وبزيده قوله فيها : ولتسكن ، أي ولتزوج الزوج المذكور من غير أن يشترط أن يطلق التي قبلها ، وعلى هذا فالمراد هنا بالأخت الأخت في الدين ، وبزيده زيادة ابن حبان في آخره من طريق أبي كشير عن أبي هريرة بلفظ : لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفها فإن المسئلة أخت المسئلة ، وقد تقدم في باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، نقل الخلاف عن الأوزاعي وبعض الشافعية أن ذلك مخصوص بالمسئلة ، وبه جزم أبو الشيخ في كتاب النكاح ، وبأن مثله هنا ، ويحيى . حل رأى ابن القاسم أن يستثنى ما إذا كان السؤل طلاقها قاصدة ، وعند الجمهور لا فرق . قوله (لتستفرغ صحفها) بغير المراد بقوله : تسكتني . وهو بالهز افتعال من كفأت الإناء إذا قاجته وأفرغت مافي ، وكذا يكفأ وهو بفتح أوله وسكون الكاف وبالهز ، وجاء أكفأت الإناء إذا أملتته وهو في رواية ابن المسيب : تسكتني ، بضم أوله من أكفأت وهي بمعنى أماته ويقال بمعنى أكببته أيضا ، والمراد بالصحفة ما يحصل من الزوج كما تقدم من كلام النووي ، وقال صاحب النهاية : الصحفة إناء كاقصمة المبسوطة ، قال : وهذا مثل ، يريد الاستئثار عليها بفظها فيكون كن قلب إناء غيره في إنائه ، وقال العليبي : هذه استعارة مستعملة تمثيلية ، شبه النصب والبخت بالصحفة وحفظها وتمتعها بما يوضع في الصحفة من الاطعمة اللذيذة ، وشبه الافتراق المسبب عن الطلاق باستفراغ الصحفة عن تلك الاطعمة ، ثم أدخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعملا في المشبه به . قوله (ولتسكن) بكسر اللام وبإسكانها وبسكون الحاء على الأمر ، ويحتمل النصب عطفًا على قوله : تسكتني ، فيكون تعليلًا لسؤال طلاقها ، ويتمين على هذا كسر اللام ، ثم يحتمل أن المراد ولتسكن ذلك الرجل من غير أن تعرض لإخراج الضرة من عصمته بل تسكن الأمر في ذلك الى ما يقدره الله ، ولهذا ختم بقوله : فانما لها ما قدر لها ، إشارة إلى أنها وإن سألت ذلك وألحت فيه واشترطته فانه لا يقع من ذلك الا ما قدره الله ، فينبغي أن لا تعرض هي لهذا المحذور الذي لا يقع منه شيء بمجرد إرادتها ، وهذا مما يؤيد أن الأخت من النسب أو الرضاع لا تدخل في هذا ، ويحتمل أن يكون المراد ولتسكن غيره وتعرض من هذا الرجل ، أو المراد ما يشمل الأمرين ، والمعنى ولتسكن من تدير لها فان كانت التي قبلها أجنبية فلتسكن

الرجل المذكور وإن كانت أختها فلتكح غيره ، والله أعلم

٥٤ - باب الصفرة للزوج ، رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي ﷺ

٥١٥٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى رسول الله ﷺ وبه أثر صفرة فساله رسول الله ﷺ فآخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار قال : كم ست إليها قال زنة نواة من ذهب . قال رسول الله ﷺ : أولم ولو بشاة

قوله (باب الصفرة للزوج) كذا قيده بالمتزوج إشارة إلى الجمع بين حديث الباب وحديث انتهى عن ابن عمر الرجال ، وسيأتي التبع فيه بعد أبواب . قوله (رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي ﷺ) يشير إلى حديثه الذي تقدم موصولاً في أول البيوع قال : لما قدمنا المدينة - فذكر الحديث بطوله وفيه - جاء عبد الرحمن بن عوف وعليه أثر صفرة فقال : تزوجت ؟ قال نعم ، وأورد المصنف هذه القصة في هذا الباب من طريق مالك عن حميد مختصرة ، وسيأتي شرحها في باب الولية ولو بشاة ، مستوفى إن شاء الله تعالى

٥٥ - باب * ٥١٥٤ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن حميد عن أنس قال : أولم النبي ﷺ

بزينب فأوسع المسلمين خيراً ، فخرج - كما يصنع إذا تزوج - فأتى حُبَرَ أمهات المؤمنين يدعوه ويدعونه له . ثم انصرف فرأى رجلين فرجع ، لا أدري أخبرته أم أخبر به رجلا ،

قوله (باب) كذا لهم بغير ترجمة ، وسقط لفظ باب من رواية النسفي ، وكذا من شرح ابن بطال . ثم استشكله بأن الحديث المذكور لا يتعلق بترجمة الصفرة للزوج ، وأجيب بما ثبت في أكثر الروايات من لفظ « باب » ، والوالد باق فان الاتيان باللفظ باب وإن كان بغير ترجمة المكذ كالفصل من الباب الذي قبله كما تقرر غير مرة ، والحديث المذكور هنا حديث أنس « أولم النبي ﷺ بزينب » ، يعني بنت جحش أورده مختصراً ، وقد تقدم مطولاً في تفسير سورة الاحزاب مع شرحه ، ومناسبة الترجمة من جهة أنه لم يقع في قصة تزويج زينب بنت جحش ذكر الصفرة ، فكانه يقول : الصفرة للزوج من الجائز لا من المشروط لكل متزوج

٥٦ - باب كيف يدهى للزوج

٥١٥٥ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ

رأى علي بن عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة ، فقال : ما هذا ؟ قال : إني تزوجت امرأة علي وزني نواة من ذهب . قال : بارك الله لك . أولم ولو بشاة ،

قوله (باب كيف يدهى للزوج) ذكر فيه قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف مختصرة من طريق ثابت عن أنس وفيه ، قال بارك الله لك ، قال ابن بطال : إنما أراد بهذا الباب والله أعلم رد قول العامة عند العرس بالرقاء والبين

فكأنه أشار الى تضعيفه ، ونحو ذلك كحديث معاذ بن جبل أنه شهد املاك رجل من الأنصار يخطب رسول الله ﷺ وأنكح الأنصارى وفلداً على الألفة والخير والبركة والطير الميمون والسعة في الرزق ، الحديث أخرجه الطبراني في الكبير ، بسند ضعيف ، وأخرجه في الأوسط ، بسند أضعف منه ، وأخرجه أبو عمرو البرقاني في كتاب معاشر الأهلين من حديث أنس وزاده فيه ، والرفاء والبنين ، وفي سنده أبان العبدى وهو ضعيف ، وأقوى من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا رفاً انساناً قال : بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير ، وقوله رفاً ، بفتح الراء وتشديد الفاء مهموز معناه دعا له في موضع قولهم بالرفاء والبنين ، وكانت كلمة تقولها أهل الجاهلية فورد اللهى عنها كما روى يقي بن غلدة من طريق غالب عن الحسن عن رجل من بني تميم قال : كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبنين ، فلما جاء الإسلام علمنا نبينا قال : قولوا بارك الله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم ، وأخرج النسائي والطبراني من طريق أخرى عن الحسن عن عقيل بن أبي طالب أنه : قدم البصرة فتزوج امرأة فقالوا له : بالرفاء والبنين ، فقال : لا تقولوا هكذا وقولوا كما قال رسول الله ﷺ : اللهم بارك لهم وبارك عليهم ، ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من عقيل فيما قال . ودل حديث أبي هريرة على أن اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى سمى كل دعاء للتزوج ترفعة ، واختلف في حلة انتهى عن ذلك فقيل لأنه لاحد فيه ولائناء ولا ذكر لله ، وقيل لما فيه من الإشارة الى بعض البنات لشخصيص البنين بالذكر ، وأما الرفاء فعناه الائتنام من رفات الثوب ورفوته رفوا ورفاه وهو دعاء للزوج بالائتنام وادئتلاف فلا كراهة فيه ، وقال ابن المنير : الذى يظهر أنه ﷺ كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لأنهم كانوا يقولونه تفاؤلاً لدعاء ، فيظهر أنه لو قيل للتزوج بصورة الدعاء لم يكره كأن يقول : اللهم ألف بينهما وادزقهما بنين صالحين مثلاً ، أو ألب الله بينكما ورزقكما ولداً ذكراً ونحو ذلك . وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عمر بن قيس الماضى قال : شهدت شريها وأنا وأهل الشام فقال : اتى تزوجت امرأة ، فقال بالرفاء والبنين ، الحديث ، وأخرجه عبد الرزاق من طريق عدى بن أرطاة قال : حدثت شريها أنى تزوجت امرأة فقال : بالرفاء والبنين ، فهو محمول على أن شريها لم يبلغه النهى عن ذلك ، ودل صريح المؤلف على أن الدعاء للتزوج بالبركة هو المشروع ، ولا شك أنها لفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وغیره . ويؤيد ذلك ما تقدم من حديث جابر أن النبي ﷺ لما قال له تزوجت بكراً أو ثيباً قال له بارك الله لك ، والأحاديث في ذلك معروفة .

٥٧ - باب الدعاء بالنسوة اللاتي يهدين العروس ، وللعروس

٥١٥٦ - حدثنا فروة بن أبي المعراء حدثنا هلى بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضی الله عنها تزوجني النبي ﷺ ، فأتيتني أمي فادخلتني الدار ، فإذا نسوة من الأنصار في البيت ، فقلن : على الخير والبركة ، وعلى خير طائر ،

قوله (باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وللعروس) في رواية الكشميني للنساء بدل النسوة ، وأورد

فيه حديث عائشة وتزوجني ﷺ فأنتني أمي فأدخلتني الدار ، فإذا نسوة من الأنصار فقلن : على الخير والبركة ، وهو مختصر من حديث مطول تقدم بتمامه بهذا السند بعينه في باب تزويج عائشة قبيل أبواب الهجرة إلى المدينة ، وظاهر هذا الحديث مخالف للترجمة فإن فيه دعاء النسوة لمن أهدى العروس لا الدعاء لمن ، وقد استشكله ابن التين فقال : لم يذكر في الباب الدعاء للنسوة ، ولعله أراد كيف صفة دعائهن للعروس ، أمكن اللفظ لا يساعد على ذلك . وقال الكرمانى : الأم هي الهادبة للعروس المجهزة فمن دعون لها ولمن معها وللعروس حيث قلن على الخير جهنن أو قدمتن على الخير ، قال : ويحتمل أن تكون اللام في النسوة للاختصاص أى الدعاء المختص بالنسوة اللاتي يهدين ، ولكن يلزم منه المخالفة بين اللام التي للعروس لأنها بمعنى المدعو لها والتي في النسوة لأنها الداعية ، وفي جواز مثله خلاف ، انتهى . والجواب الأول أحسن ما توجه به الترجمة ، وحاصله أن مراد البخارى بالنسوة من يهدين العروس سواء كن قليلا أو كثيرا وأن من حضر ذلك يدعو لمن أحضر العروس ، ولم يرد الدعاء للنسوة الحاضرات في البيت قبل أن تأتي العروس ، ويحتمل أن تكون اللام بمعنى الباء على حذف أى المختص بالنسوة ، ويحتمل أن الالف واللام بدل من المضاف إليه والتقدير دعاء النسوة الداعيات للنسوة المهديات ، ويحتمل أن تكون بمعنى من أى الدعاء الصادر من النسوة ، وعند ابن الشيخ في كتاب الزكاح من طريق يزيد بن حفصة عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ مر بمحوار بناحية بنى جدره ومن يقان : لحبونا نحييكم ، فقال : قلن حيانا الله وحياكم ، فهذا فيه دعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وقوله يهدين ، بفتح أوله من الهداية وبضمه من الهدية ، ولما كانت العروس تجهز من عند أهلها إلى الزوج احتاجت إلى من يهديها الطريق إليه أو أطلقت عليها أنها هدية فاضبط بالوجهين على هذين المعنيين . وأما قوله وللعروس ، فهو اسم للزوجين عند أول اجتماعهما يشمل الرجل والمرأة ، وهو داخل في قول النسوة على الخير والبركة فإن ذلك يشمل المرأة وزوجها ، ولعله أشار إلى ماورد في بعض طرق حديث عائشة كما نهت عليه هناك ، وفيه أن أمها لما أجلسها في حجر رسول الله ﷺ قالت : هؤلاء أمهلك يا رسول الله ، بارك الله لك فيهم . وقوله في حديث الباب « فإذا نسوة من الأنصار » سمي منهن أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ، فقد أخرج جعفر المستغفرى عن طريق يحيى بن أبي كثير عن كلاب بن تلاد عن تلاد عن أسماء مقيمة عائشة قالت « لما أقعدنا عائشة لنجليها على رسول الله ﷺ جاءنا فقرب الينا تمرا ولينا الحديث » ، وأخرج أحمد والطبرانى هذه القصة من حديث أسماء بنت يزيد بن السكن ، ووقع في رواية الطبرانى أسماء بنت عيسى ولا يصح لأنها حينئذ كانت مع زوجها جعفر بن أبي طالب بالحبيشة ، والمقيمة بقاف ونون التي تزين العروس عند دخولها على زوجها

٥٨ - باب من أحب البناء قبل التزو

٥١٥٧ - حدثنا محمد بن العلاء حدثنا عبد الله بن المبارك عن معمر عن همام عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « نكحوا نبي من الأنبياء ، فقال لقومه : لا يتبعنى رجل مَلَك بُضع امرأة وهو يريد أن يتبى بها ولم يبين بها »

قوله (باب من أحب البناء) أى زوجته التي لم يدخل بها (قبل الغزو) أى إذا حضر الجهاد ليكون فكره

مجتمعا ذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في كتاب الجهاد ثم في فرض الخس، وقد شرحته فيه وبينت الاختلاف في اسم النبي الذي غزا هل هو يوشع أو داود، قال ابن المنير، يستفاد منه الرد على العامة في تقديمهم الحج على الزواج ظنا منهم أن التعفف إنما يترك بعد الحج، بل الأولى أن يتعفف ثم يحج

٥٩ - باب من بنى بأسراة وهي بنت نسم سنين

٥١٥٨ - **حدثنا** قبيصة بن عتبة **حدثنا** صفيان عن هشام بن عروة عن عروة **«** تزوج النبي ﷺ عائشة وهي بنت ست سنين، وبنى بها وهي بنت نسم، ومكثت عنده تسعا **»**

قوله (باب من بنى بأسراة وهي بنت نسم سنين) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك، وقد تقدم شرحه في مناقبها

٦٠ - باب البناء في السفر

٥١٥٩ - **حدثنا** محمد بن سلام **أخبرنا** إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس قال **«** أقام النبي ﷺ بين خديرة والدينة ثلاثا يبنى عليه بصفية بنت حيي، فدعوت المسلمين إلى وليته، فما كان فيها من خبز ولا لحم، أسرا بالانطاع فألقى فيها من التمر والأطير والسمن، فكانت وليته، فقال المسلمون: إحدى أمهات المؤمنين، أو مما ملكت يمينه؟ فقالوا: إن حببها فهي من أمهات المؤمنين، وإن لم يحببها فهي مما ملكت يمينه. فلما ارتحل وطأ لها خلفه، ومد الحجاب بينها وبين الناس **»**

قوله (باب البناء) أي بالمرأة (في السفر) ذكر فيه حديث أنس في قصة صفية بنت حيي، وقد تقدم في أول النكاح. وقوله «ثلاثا يبنى عليه بصفية» أي تجلى عليه، وفيه إشارة إلى أن سنة الإقامة عند النبي لا تختص بالحضر ولا تنقيد بمن له امرأة غيرها. ويؤخذ منه جواز تأخير الاشغال العامة للشغل الخاص إذا كان لا يفوت به غرض، والاهتمام بولية العرس وإقامة سنة النكاح بأعلاجه وغير ذلك مما تقدم وبأن إن شاء الله تعالى

٦١ - باب البناء بالنهار، بغير مركب ولا نيران

٥١٦٠ - **حدثنا** قروة بن أبي المراء **حدثنا** علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت **«** تزوجني النبي ﷺ، فأنتني أمي فأدخلني الدار، فلم يرغني إلا رسول الله ﷺ ضجى **»**

قوله (باب البناء بالنهار بغير مركب ولا نيران) ذكر فيه طرقا من حديث عائشة في تزويج النبي ﷺ بها، وأشار بقوله بالنهار إلى أن الدخول على الزوجة لا يختص بالليل، وبقوله وبغير مركب ولا نيران، إلى ما أخرجه سعيد بن منصور - ومن طريقه أبو الشيخ في كتاب النكاح - من طريق عروة بن ربيع أن عبد الله بن قرض البجلي وكان حامل عمر على حمص مرت به دروس وهم يوقدون النيران بين يديها فضرهم بدمه حتى تفرقوا عن عروسهم، ثم خطب فقال: ان عروسكم أوقدوا النيران وتشبهوا بالكفرة والله عاقبي نودهم

٦٢ - باب الأنماط ونحوها للنساء

٥١٦١ - **حَرْشًا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُذَكِّرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَلْ أَتَيْتُمْ أَنْمَاطًا ؟ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَنْتَى لَنَا أَنْمَاطٌ . قَالَ : إِنَّهَا سَتَكُونُ »

قوله (باب الأنماط ونحوها للنساء) أى من الكل والالستار والفرش وما فى معناه ، والأنماط جمع نَمَط بفتح النون والميم تقدم بيانه فى علامات النبوة ، وقوله ونحوه ، أعاد الضمير مفردا على مفرد الأنماط ، وتقدم بيان وجه الاستدلال على الجواز من هذا الحديث ، وأمل المصنف أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت وخرج رسول الله ﷺ فى غزاته فأخذت نَمَطًا فنشّرت ، على الباب فلما قدم فرأى النَمَط عرفت الكراهة فى وجهه فجذبه حتى هتكه فقال : إن الله لم يأمرنا أن نكسر الحجارة والطين ، قال فقطعت منه وسادتين فلم يعب ذلك على ، فبُذِلَ منه أن الأنماط لا يكره اتخاذها لذاتها بل لما يصنع بها ، وسيأتى البحث فى ستر الجدر فى « باب هل يرجع إذا رأى منكرا من أبواب الوابغة قال ابن بطال : يؤخذ من الحديث أن المشورة للمرأة دون الرجل ، لقول جابر لامرأته وأخرى عن أنماطك ، كذا قال ، ولا دلالة فى ذلك لأنها كانت لامرأة جابر حقيقة فذلك إضافها لها ، والافئ نفس الحديث أنه ستكون لكم أنماط ، فأضافها الى أعم من ذلك ، وهو الذى استدلت به امرأة جابر على الجواز ، قال : وفيه أن مشورة النساء للبيوت من الأمور القديمة المتعارف ، كذا قال ، ويذكر عليه حديث عائشة وسيأتى البحث فيه

٦٣ - باب الذسوة التى يهدين للمرأة إلى زوجها ودعائهن ، بالبركة

٥١٦٢ - **حَرْشًا** للأنصلي بن بَقُوبٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا زَفَتِ امْرَأَةً لِمَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، قَالَ نَهَى اللَّهُ ﷺ : يَا عَائِشَةُ ، مَا كَانَ مَعَكُمْ لَهُوَ ، فَانِ الْأَنْصَارَ يُحِبُّهُمْ الْقَهْرُ ،

قوله (باب الذسوة التى يهدين المرأة الى زوجها) فى رواية الكشميى واللاقى ، بصيغة الجمع وهو أول . قوله (ودعائهن بالبركة) ثبتت هذه الزيادة فى رواية أبى ذر وحده وسقطت لغيره ، ولم يذكر هنا الاسماعيل ولا أبو نعيم ولا وقع فى حديث عائشة الذى ذكره المصنف فى الباب ما يتعلق بها ، لكن ان كانت محفوظة فقلعه أشار الى ماورد فى بعض طرق حديث عائشة ، وذلك فيما أخرجه أبو الشيخ فى كتاب النكاح من طريق بهية . عن عائشة أنها زوجت يتيمة كانت فى حجرها رجلا من الأنصار ، قالت وكنت قيمن اهداها الى زوجها ، فلما رجعتنا قال لى رسول الله ﷺ : ما قلتم يا عائشة ؟ قالت قلنا ودعونا الله بالبركة ثم انصرفنا . قوله (أنها زفت امرأة الى رجل من الأنصار) لم أقف على اسمها صريحا ، وقد تقدم أن المرأة كانت يتيمة فى حجر عائشة ، وكذا قطبرانى فى « الأوسط » من طريق شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ووقع عند ابن ماجه من حديث ابن عباس « أنكحت عائشة قرابة لها ، ولأبى الشيخ من حديث جابر ، ان عائشة زوجت بنت أخيها أو ذات قرابة منها ، وفى « أمالى

الحامل ، من وجه آخر عن جابر ، نسج بعض أهل الانصار بعض أهل عائشة فأهدتها الى قباه ، وكنت ذكرت في المقدمة تبعاً لابن الأثير في « أسد الغابة » ، فانه قال ان اسم هذه اليتيمة المذكورة في حديث عائشة الفارعة بنت أسعد ابن زرارة ، وان اسم زوجها نبيط بن جابر الانصاري ، وقال في ترجمة الفارعة : ان أباه أسعد بن زرارة أوصى بها الى رسول الله ﷺ فزوجها رسول الله ﷺ نبيط بن جابر ، ثم ساق من طريق المعافى بن عمران الموصلى حديث عائشة الذى ذكرته أولاً من طريق بهية عنهما ثم قال : هذه اليتيمة هي الفارعة المذكورة ، كذا قال ، وهو محتمل ، لكن منع من تفسيرها بما ماقع من الزيادة أنها كانت قرابة عائشة فيجوز التردد ، ولا يبعد تفسير المهمة في حديث الباب بالفارعة إذ ليس فيه تقييد بكونها قرابة عائشة . قوله (ما كان معكم لمو) في رواية شريك فقال : قول بعتم معها جارية تضرب بالدف ونغنى ؟ قلت : تقول ماذا ؟ قال تقول :

أَتَيْنَاكُمْ أَنْبَاءَكُمْ غِيَانًا وَحِيَاكُمْ
وَلَوْلَا الذَّوْبُ الْأَحْمَرُ مَا حَلَّتْ بِوَادِيكُمْ
وَلَوْلَا الْخَيْطَةُ السَّوْرَاءُ مَا سَمِعَتْ عَذَابِيكُمْ

وفي حديث جابر بعضه ، وفي حديث ابن عباس أوله الى قوله « وحياكم » . قوله (فان الانصار يمجهم اللهو) في حديث ابن عباس وجابر « قوم فيهم غزل » ، وفي حديث جابر عند الحامل « أدركها يا زينب ، امرأة كانت تغنى بالمدينة » ويستفاد منه تسمية المغنية الثانية في القصة التي وقعت في حديث عائشة الماضى في العيدين حيث جاء فيه « دخل عليها وهن جارياتان تغنيان ، وكنت ذكرت هناك أن اسم إحداهما حمامة كما ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب العيدين ، له باسناد حسن ، وأنى لم أفد على اسم الاخرى ، وقد جوزت الآن أن تكون هي زينب هذه . وأخرج النسائي من طريق عامر بن سعد عن قرظة بن كعب وأبي مسعود الانصاريين قال « انه رخص لنا في اللهو عند العرس » الحديث وصححه الحاكم ، ولطبرانى من حديث السائب بن يزيد عن النبي ﷺ « وقيل له أترخص في هذا ؟ قال : نعم ، إنه نكاح لا سفاح ، أشيدوا النكاح » ، وفي حديث عبد الله بن الزبير عند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم « أعلنوا النكاح » زاد الترمذى وابن ماجه من حديث عائشة « واضربوا عليه بالدف » ، وسنده ضعيف ، وللأحد والترمذى والنسائي من حديث محمد بن حاطب « فصل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف » ، واستدل بقوله « واضربوا » على أن ذلك لا يختص بالنساء لكنه ضعيف ، والأحاديث القوية فيها الاذن في ذلك للنساء فلا يلتحق بهن الرجال لعدم النهى عن القسبه بهن

٦٤ - باب الهدية للقروس

٥١٦٣ - وقال ابراهيم عن أبي عثمان - واسمه الجندب - عن أنس بن مالك « قال مر بنا في مسجد بني رفاعه ، فسمعت يقول : كان للنبي ﷺ إذا مرَّ بمجنبات أم سليم دخل عليها فلم عليها ، ثم قال : كان للنبي ﷺ عروساً بزينب ، فقالت لي أم سليم : لو أهدينا رسول الله ﷺ هدية ، فقلت لها : افعل . فقادت الى تمر وسمن وأقط فأتخت حياة في يرة فأرسلت بها معي إليه ، فأنطقت بها إليه ، فقال لي : صمها . ثم أمرني فقال :

ادعُ لي رجالاً سَمام ، وادعُ لي من لقيت . قال فَنَعَمْتُ الذي أُمِرَني ، فرجعتُ فإذا البيتُ غاصَ بأهله ، فرأيتُ
 الذي ﷺ وضعَ يديهِ على تلك الحبيسة ونكلمَ بها ماشاء الله ، ثم جعلَ يدعو عشرةً عشرةً يأكلون منه ، ويقول
 لهم : اذكروا اسمَ الله ، ولتأكل كلُّ رجلٍ مما بيده ، قال : حتى أَصَدُّوا كلَّهم منها ، فخرجَ منهم من خرجَ ،
 وبقيَ نفرٌ يتحدَّثون ، قال : وجعلتُ أغمُ . ثم خرجَ النبي ﷺ نحوَ الحُجَرات ، وخرجتُ في إثره فقلتُ :
 لهم قد ذَهَبُوا فارجعْ فندخلْ البيتَ وأرضيَ السَّترَ ، وإني لفي الحُجرةِ وهو يقول (يا أيُّها الذين آمنوا لا تدخلُوا
 بيوتَ النبي إلا أن يُؤذَنَ لكم إلى طعامٍ غيرِ ناظرينَ إناؤه ، ولكن إذا دُعِيتُمْ فادخلُوا ، فإذا طعمتم فانتشروا ، ولا
 مُستأنينَ بالحديثِ ، إن ذلكم كان يُؤذيَ النبي فَيَسْتَحْيِي منكم ، والله لا يَسْتَحْيِي من الحق) قال أبو عثمان قال
 أنس : إنه خَدَمَ رسولَ الله ﷺ عَشْرَ سِنِينَ .

قوله (باب الهدية للعروس) أي صبيحة بناته بأهله . قوله (وقال إبراهيم) ابن طهمان (عن أبي عثمان واسمه
 الجعد عن أنس بن مالك قال : مر بنا في مسجد بني رفاعة) يعني بالبصرة قال (فسمعتُه يقول : كان النبي ﷺ إذا
 مر بجنيات أم سليم) كذا فيه ، والجنيات بفتح الجيم والذون ثم موحدة جمع جنية وهي الناحية . قوله (دخل عليها
 سلم عليها) هذا القدر من هذا الحديث مما انفرد به إبراهيم بن طهمان عن أبي عثمان في هذا الحديث ، وشاركه في
 بقية جعفر بن سليمان ومعمَّر بن راشد كلاهما عن أبي عثمان أخرجه مسلم في حديثهما ، ولم يقع لي موصولا من
 حديث إبراهيم بن طهمان إلا أن بعض من اقتبناه من الشراح زعم أن النسائي أخرجه عن أحمد بن حفص بن عبد الله
 ابن راشد عن أبيه عنه ، ولم أفت على ذلك بعد . قوله (كان رسول الله ﷺ عروسا بزينب) يعني بنت جحش ، وقد
 تقدم بيان آية ﷺ في تكثير الطعام واضحا في علامات النبوة ، وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من
 أن الوليمة بزينب بنت جحش كانت من الخبيس الذي أهدته أم سليم ، وأن المشهور من الروايات أنه أُرِمْ عليها
 بالخبز واللحم ، ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وإنما فيه أشيع المسلمين خبرا ولحا . وذكر في حديث الباب
 أن أنسا قال وقال لي ادع رجالا سمام رادع من لقيت ، وأنه أدخلهم روضه ﷺ بده على تلك الحبيسة ونكلمَ بها
 ماشاء الله ، ثم جعل يدعو عشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها ، يعني تفرقوا ، قال عياض : وهذا وهم من رآه
 وتركيب قصة على أخرى . وتعبه الفرط بأن لا مانع من الجمع بين الروايتين ، والأولى أن يقال لا وهم في ذلك ،
 قلل الذين دعوا إلى الخبز واللحم فأكلوا حتى شبعوا وذهبوا لم يرجعوا ، ولما بقي النفر الذين كانوا يتحدَّثون جاء
 أنس بالحبيسة فأمر بأن يدعوا ناسا آخرين ومن أتى فدخلوا فأكلوا أيضا حتى شبعوا ، واستمر أرسلك النفر
 يتحدَّثون . وهو جمع لا بأس به ، وأولى منه أن يقال إن حضور الحبيسة صادف حضور الخبز واللحم فأكلوا كلهم
 من كل ذلك . وعجبت من انكار عياض وقرع تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع أن أنسا يقول إنه أُرِمْ عليها
 بشاة كما سألني قريبا ويقول إنه أشيع المسلمين خبرا ولحا . وما الذي يكون قدر الشاة حتى يشبع المسلمين جميعا وهم
 يومئذ نحو الآلاف لولا البركة التي حصلت من جملة آياته ﷺ في تكثير الطعام . وقوله فيه وبقى نفر يتحدَّثون ،

تقدم بيان عدتهم في تفسير سورة الاحزاب ، وقوله « وجعلت أغنم » هو من الغنم ، وسببه ما فهمه من النبي ﷺ من حياته من أن يأمرهم بالقيام ومن غفاتهم بالتحدث عن العمل عما يليق من التخصيف حينئذ ، وقوله في آخره « قال أبو عثمان قال أنس : إنه خدم النبي ﷺ عشر سنين » تقدم بيانه قبل قليل ، وسيأتي الامام به أيضا في كتاب الأدب ان شاء الله تعالى

٦٥ - باب استعارة الثياب للعروس وغيرها

٥١٦٤ - حدثني عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها أنها استعارت من أسماء قلادة فلما كت ، فأرسل رسول الله ﷺ ناسا من أصحابه في طلبها ، فأدركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء ، فلما أتوا النبي ﷺ شكوا ذلك إليه ، فنزلت آية النهم ، فقال أريد بن حنظل : جزاك الله خيرا ، فوالله ما نزل بك أمر قط إلا جعل الله لك منه تخرجاً ، وجعل للمسلمين فيه بركة »

قوله (باب استعارة الثياب للعروس وغيرها) أي وغير الثياب ، ذكر فيه حديث عائشة أنها استعارت من أسماء قلادة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النهم ، ووجه الاستدلال به من جهة المعنى الجامع بين القلادة وغيرها من أنواع الملابس الذي يتزين به للزوج أعم من أن يكون عند العرس أو بعده ، وقد تقدم في كتاب الحبة لعائشة حديث أخرص من هذا وهو قولها « كان لي منهن - أي من الدرر القطانية - درع على عهد رسول الله ﷺ ، فإكانت امرأة تقين بالمدينة - أي تزين - إلا أرسلت اليّ تستميره » وترجم عليه والاستعارة للعرس عند البناء ، ويأنهى استحضار هذه الترجمة وحديثها هنا

٦٦ - باب ما يقول الرجل إذا أتى أهله

٥١٦٥ - حدثنا - مدني بن حفص - حدثنا شيبان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس قال « قال النبي ﷺ : أما لو أن أحدكم يقول حين يأتي أهله : بسم الله ، اللهم جئني الشيطان وجئني الشيطان مارزقنا ، ثم قذر بينهما في ذلك أو قضى ولدت لم يهره شيطان أبدا »

قوله (باب ما يقول الرجل إذا أتى أهله) أي جامع . قوله (عن شيبان) هو ابن عبد الرحمن النخعي ، ومنصور هو ابن المعتز ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق هو أولهم . قوله (أما لو أن أحدكم) كذا للسكسهي هنا ، ولغيره بخذف « أن » وقدم في بدء الخلق من رواية همام عن منه ور بخذف « لو » ، واظف « أما ان أحدكم إذا أتى أهله » وفي رواية جرير عن منصور عن أبي داود وغيره « لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله » وهي مفسرة لغيرها من الروايات دالة على أن القول قبل المروج . قوله (حين يأتي أهله) في رواية لإسرائيل عن منصور عند الإسماعيل « أما ان أحدكم لو يقول حين يجامع أهله » وهو ظاهر في أن القول يكون مع الفعل ، لكن يمكن حله على الجواز ، وعنده في رواية روح بن القاسم عن منصور « لو أن أحدكم إذا جامع امرأته ذكر الله » . قوله

(بسم الله ، اللهم جنبي) في رواية روح ، ذكر الله ثم قال اللهم جنبي ، وفي رواية شعبة عن منصور في بدء الخلق و جنبي ، بالافراد أيضا وفي رواية همام و جنبا ، قوله (الشيطان) في حديث أبي أمامة عند الطبراني و جنبي و جنب ما رزقني من الشيطان الرجيم ، قوله (ثم قدر بينهما ولد أو قضى ولد) كذا بالمشك ، وزاد في رواية الكشمبيني و ثم قدر بينهما في ذلك - أي الحال - ولد ، وفي رواية سفیان ابن عيينة عن منصور و فان قضى الله بينهما ولدا ، ومثله في رواية إسرائيل ، وفي رواية شعبة و فان كان بينهما ولد ، ولمسلم من طريقه و فانه إن قدر بينهما ولد في ذلك ، وفي رواية جرير و ثم قدر أن يكون ، والباقي مثله ، ونحوه في رواية روح بن القاسم وفي رواية همام و فرزقا ولدا ، قوله (لم يضره شيطان أبدا) كذا بالتنكير ، ومثله في رواية جرير ، وفي رواية شعبة عند مسلم وأحمد و لم يسلط عليه الشيطان أولم يضره الشيطان ، وتقديم في بدء الخلق من رواية همام وكذا في رواية سفیان بن عيينة وإسرائيل وروح بن القاسم بلفظ الشيطان ، واللام للبعد المذكور في لفظ الدعاء ، ولأحمد عن عبد العزيز العمري عن منصور و لم يضر ذلك الولد للشيطان أبدا ، وفي مرسل الحسن عن عبد الرزاق و إذا أتى الرجل أهله فقل بسم الله اللهم بارك لنا فيما رزقنا ولا تجعل للشيطان نصيبا فيما رزقنا ، فكان يرجح أن حملت أن يكون ولدا صالحا ، واختلف في الضرر المنق بعد الاتفاق على ما نقله عياض على عدم الحمل على العموم في أنواع الضرر ، وإن كان ظاهرا في الحمل على عموم الأحوال من صيغة أنفي مع التأنييد ، وكان سبب ذلك ما تقدم في بدء الخلق وإن كل بني آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد إلا من استثنى ، فإن في هذا الطعن نوع ضرر في الجملة ، مع أن ذلك سبب صراخه ، ثم اختلفوا فقيل : المعنى لم يسلط عليه من أجل بركة التسمية ، بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم (أن عبادي ليس لك عليهم سلطان) فيؤيده مرسل الحسن المذكور ، وقيل المراد لم يطعن في بطنه ، وهو بعيد لما بذته ظاهر الحديث المتقدم ، وليس تخصيصه بأولى من تخصيصه هذا ، وقيل المراد لم يضره ، وقيل لم يضره في بدنه ، وقال ابن دقيق العيد . يمتثل أن لا يضره في دينه أيضا ، ولكن بيمده انتفاء العصمة . وتنبه بأن اختصاص من خص بالعصمة بطريق الوجوب لا بطريق الجواز ، فلا مانع أن يوجد من لا يصدر منه معصية عمدا وإن لم يسكن ذلك واجبا له ، وقال الداودي معنى و لم يضره ، أي لم يفتنه عن دينه ، إلى الكفر ، وليس المراد عصمته منه عن المعصية ، وقيل لم يضره بمشاركة أبيه في جماع أمه كما جاء عن مجاهد وإن الذي يجمع ولا يسمى يلتصق الشيطان على إحليله فيجامع معه ، ولعل هذا أقرب الأجوبة ، وبناء على الأول بأن الكثيرين يعرف هذا الفضل العظيم يذهل عنه عند إرادة المرافعة والقليل الذي قد يستحضره ويفعله لا يقع معه الحمل ، فإذا كان ذلك نادرا لم يبعد . وفي الحديث من الفوائد أيضا استحباب التسمية والدعاء والحفاظ على ذلك حتى في حالة الملاذ كالوقائع ، وقد ترجم عليه المصنف في كتاب الطهارة وتقدم ما فيه . وفيه الاعتصام بذكر الله ودعائه من الشيطان والتبرك باسمه والاستمادة به من جميع الاسماء وفيه الاستشعار بأنه ليس لذلك العمل والمعين عليه . وفيه إشارة إلى أن الشيطان ملازم لابن آدم لا ينطرد عنه إلا إذا ذكر الله . وفيه رد على منع المحدث أن يذكر الله ، ويحدث فيه الرواية المتقدمة و إذا أراد أن يأتي ، وهو نظير ما وقع من القول عند الخلا ، وقد ذكر المصنف ذلك وأشار إلى الرواية التي فيها و إذا أراد أن يدخل ، وتقدم البحث فيه في كتاب الطهارة بما يغني عن إعادته

٦٧ - باب الولية حق . وقال عبد الرحمن بن عوف و قال لي النبي ﷺ : أولم ولو بشاة ،

١٦٦ هـ - حدثنا يحيى بن بكير حدثني الليث عن عُقَيْل عن ابن شهاب قال : أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه أنه كان ابن عَشْر سنين مَقْدَمَ رسول الله ﷺ المدينة ، فكان أمهاني بواظفني على خدمة النبي ﷺ ، فخدمته هَـشْرَ سنين . وتوفي النبي ﷺ وأنا ابنُ عِشرين سنة ، فسكنت أعلم للناس بشأن الحجاب حين أنزل ، وكان أول ما أنزل في مُحَقِّقِ رسول الله ﷺ بزئب بنت جحش : أصبح النبي ﷺ بها هروسا فذاع اللوم فأصابوا من الطعام ، ثم خرَجُوا وبقي رهطٌ منهم هذا الذي ﷺ فأطالوا المسكث ؛ فقام للنبي ﷺ فخرجَ وخرَجَتْ معه إسيكى يخرجوا ، فمضى النبي ﷺ ومَشَتْ حتى جاء قَتْمَةُ حُجْرَةَ عائشة ، ثم ظن أنهم خرجوا فرجعَ ورجعتُ معه ، حتى إذا دَخَلَ على زئبَ فأذا هم جُلوسٌ لم يقوموا ، فرجع النبي ﷺ ورجعتُ معه ؛ حتى إذا بلغ قَتْمَةُ حُجْرَةَ عائشة وظن أنهم خرَجُوا فرجعَ ورجعتُ معه فأذا هم قد خرَجُوا ، ففَرَبَ النبي ﷺ بيني وبينهُ بالسمر ، وأنزل الحجاب ۝

قوله (باب الولية حق) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الطبراني من حديث وحشي بن حرب رفعه والولية حق ، والثانية معروف ، والثالثة نضر ، ولسلم من طريق الزهري عن الأعرج وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : شر الطعام طعام الولية يدعى الغنى ويترك المسكين وهي حق ، الحديث : ولابن الشيخ والطبراني في الأوسط ، من طريق مجاهد عن أبي هريرة رفعه والولية حق وسنة ، فمن دعى فلم يجب فقد عصى ، الحديث ، وسأذكر حديث زهير ابن عثمان في ذلك وشواهد بعد ثلاثة أبواب . وروى أحمد من حديث بريدة قال : لما خطب علي قاطمة قال رسول ﷺ : انه لا بد للعروس من ولية ، وسنده لا بأس به ، قال ابن بطال قوله والولية حق ، أي ليست بإبطال بل ينسب إليها وهي سنة فضيلة ، وليس المراد بالحق الوجوب . ثم قال : ولا أعلم أحدا أوجها . كذا قال ، وغفل عن رواية في مذهبه بوجوبها نقاه القرطبي وقال : إن مشهور المذهب أنها مندوبة . وابن التين عن أحمد لكن الذي في الغنى ، أنها سنة ، بل وافق ابن بطال في نفي الخلاف بين أهل العلم في ذلك ، قال وقال بعض الشافعية : هي واجبة لأن النبي ﷺ أمر بها عبد الرحمن بن عوف ، ولأن الإجابة إليها واجبة فكانت واجبة . وأجاب بأنه طعام لمرور حادث فأشبهه سائر الأطعمة ، والأمر محمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه ، وإكونه أمره بشاة وهي غير واجبة اتفاقا ، وأما البناء فلا أصل له . قلت : وسأذكر مزيدا في باب إجابة الداعي ، قريبا . والبعض الذي أشار إليه من الشافعية هو وجه معروف عندهم ، وقد جزم به سليم الرازي وقال : إنه ظاهر أصح الآم ، ونقله عن النص أيضا الشيخ أبو إسحق في المذهب ، وهو قول أهل الظاهر كما صرح به ابن حزم ، وأما سائر الدعوات غيرها فسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب . قوله (وقال عبد الرحمن بن عوف قال لي النبي ﷺ : أولم ولو بشاة) هذا طرف من حديث طويل وصله المصنف في أول البيوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، ومن حديث أنس أيضا وسأذكر شرحه مستوفى أن شاء الله تعالى في الباب الذي يليه ، والمراد منه ورود صيغة الأمر بالولية ، وأنه لو دُخِنَ في تركها لما وقع الأمر باستدراكها بعد انقضاء الدخول . وقد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد

أو عقبة، أو عند الدخول أو عقبة أو موضع من ابتداء العقد إلى انتهاء الدخول على أقوال: قال الثوري: اختلفوا على حكم عياض أن الأصح عند المالكية استحبابه بعد الدخول، وعن جماعة منهم أنه عند العقد، وعند ابن حبيب عند العقد وبعد الدخول. وقال في موضع آخر: يجوز قبل الدخول وبعده. وذكر ابن السكيت أن أباة قال: لم أر في كلام الأصحاب تعين وقتها، وأنه استنبط من قول البغوي: ضرب الدف في السكاج جائز في العقد والزفاف قبل وبعد قريباً منه، أن وقتها موضع من حين العقد، قال: والمنقول من فعل النبي ﷺ أنها بعد الدخول كأنه يشير إلى قصة زينب بنت جحش، وقد ترجم عليه البهقي في وقت الوليمة أم، وما نفاه من تصريح الأصحاب متمم بأن الماوردي صرح بأنها عند الدخول، وحديث أنس في هذا الباب صريح في أنها بعد الدخول لقوله فيه: أصبح عروساً بزينب فدعا القوم، واستحب بعض المالكية أن تذكر عند البناء ويقع الدخول عقبها وعاليه عمل الناس اليوم، ويؤيد كونها للدخول لا للإملاك أن الصحابة بعد الوليمة ترددوا هل هي زوجة أو سرية، فلو كانت الوليمة عند الإملاك لعرفوا أنها زوجة لأن السرية لا رلية لها فدل على أنها عند الدخول أو بعده. قوله في حديث أنس (مقدم النبي ﷺ) بالنصب على الطرف أي زمان قدمه، وسيأتي في الأشربة من طريق شعيب عن الزهري عن أنس: قدم النبي ﷺ المدينة وأنا ابن عشر سنين، ومات وأنا ابن عشرين، وتقدم قبل باين في الحديث المعلق عن أبي عثمان عن أنس أنه خدم النبي ﷺ عشر سنين، ويأتي في كتاب الأدب من طريق سلام بن مسكين عن ثابت عن أنس قال: خدمت النبي ﷺ عشر سنين، رافقه ما قال لي أف قط، الحديث. ولمسلم من رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس في حديث آخره: قال أنس وافته لقد خدمته تسع سنين، ولا مناقاة بين الرايتين، فإن مدة خدمته كانت تسع سنين وبعض أشهر فألقى الزيادة تارة وجبر الكسر أخرى. قوله (فكأن أمهاني) يعني أمه وخاله ومن في معناهما، وأن ثبت كون مليكة جدته فهي مرادة هنا لا محالة. قوله (بواطنني) كذا للأكثر بظاء مشالة وموحدة ثم نونين من المواطبة، والكسمة هي بطاء مهملة بعدها تحتانية مهموزة بدل الموحدة من المواطأة وهي الموافقة، وفي رواية الأسماعيلي بوطنني بتشديد الطاء المهملة ونونين الأولى مشددة بغير ألف بعد الواو ولا حرف آخر بعد الطاء من الترطين، وفي لفظ له مثله لكن جهيزة ساكنة بعدها النونان من الترطنة تقول وطأته على كذا أي حرصته عليه. قوله (وكنتم أعلم الناس بشأن الحجاب) تقدم البحث فيه وبسط شرحه في تفسير سورة الأحزاب

٦٨ - باب الوليمة ولو بشاة

٥١٦٧ - حدثنا علي بن حذافنا سفيان قال حدثني محمد بن أنس سمع أنس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ لعبد الرحمن بن عوف - وتزوج امرأة من الأنصار - كم أضدقتها، قال وزن نواة من ذهب. وعن محمد بن أنس قال: « لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الأنصار، فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع، فقال: أفايمك مالي، وأنزل لك من إحدى امرأتي. قال: بارك الله لك في أهلِكَ ومالك. فخرج إلى السوق، فباع واشترى، فأصاب شيئاً من أقط وسمن، فتزوج، فقال النبي ﷺ: أولم ولو بشاة »

٥١٦٨ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا حماد عن ثابت عن أنس قال « ما أولم النبي ﷺ على شيء من نسائه ما أولم على زنا ، أولم بشاة »

٥١٦٩ - **حدثنا مسدد** حدثنا عبد الوارث عن شعيب عن أنس « ان رسول الله ﷺ أعنت صفة وتزوجها ، وجعل عتقها صداقها ، وأولم عليها بحبس »

٥١٧٠ - **حدثنا مالك بن إسماعيل** حدثنا زهير عن بيان قال سمعت أنسا يقول « بنى النبي ﷺ بامرأة ، فأسانى فدعوت رجلا إلى الطعام »

قوله (باب الولية ولو بشاة) أى لمن كان موسرا كما سيأتى البحث فيه ، وذكر المصنف فى الباب خمسة أحاديث كلها عن أنس : الاول والثانى قصة عبد الرحمن بن عوف ، قطعها فطعتين . **قوله** (حدثنا على) هو ابن المدنى ، وسفيان هو ابن عيينة ، وقد صرح بتحديث حميد له وسماع حميد عن أنس فأمّن تدليسهما ، لكنه تركه حديثين : فذكر فى الاول سؤال النبي ﷺ عبد الرحمن عن قدر الصداق ، وفى الثانى أول القصة قال « لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الانصار ، وجبر فى هذا بقوله » وعن حميد قال سمعت أنسا ، وفى رواية الكشميهنى أنه سمع أنسا كما قال فى الذى قبله ، وهذا معطوف فيما جزم به المذى وغيره على الاول ، ويحتمل أن يكون مطلقا والاول هو المعتمد . وقد أخرجه الاسماعيل « عن الحسن بن سفيان عن محمد بن خلاد عن سفيان حدثنا حميد سمعت أنسا » وساق الحديثين معا ، وأخرجه الحميدى فى مسنده وهى طريقة أبو نعيم فى « المستخرج » عن سفيان بالحديث كله مرفقا وقال فى كل منهما « حدثنا حميد أنه سمع أنسا » وقد أخرجه ابن أبي عمر فى مسنده عن سفيان ، ومن طريقه الاسماعيل فقال عن حميد عن أنس وساق الجميع حديثا واحدا ، وقدم القصة الثانية على الاولى كما فى رواية غير سفيان ؛ فقد تقدم فى أوائل النكاح من طريق الثورى فى « باب الصفرة للزوج » من رواية مالك وفى « فضل الانصار » من طريق اسماعيل بن جعفر ، وفى أول البيوع « رواية زهير بن معاوية » وبأى فى الادب من رواية يحيى القطان كلهم عن حميد . وأخرجه محمد بن سعد فى « العجائب » عن محمد بن عبد الله الانصارى عن حميد ، وتقدم فى « باب ما يدعى للزوج » من رواية ثابت ، وفى « باب وآنوا النساء صدقاتهن » من رواية عبد العزيز بن صهيب رقادة كلهم عن أنس ، وأورده فى أول كتاب البيوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، وسأذكر ما فى رواياتهم من فائدة زائدة . وتقدم فى البيوع فى الكلام على حديث أنس بيان من زاد فى روايته لجعله من حديث أنس عن عبد الرحمن بن عوف ، وأكثر الطرق يحمله من مسند أنس ، والذى يظهر من مجموع الطرق أنه حضر القصة وإنما نقل عن عبد الرحمن منها ما لم يقع له عن النبي ﷺ . **قوله** (لما قدموا المدينة) أى النبي ﷺ وأصحابه ، وفى رواية ابن سعد « لما قسم عبد الرحمن بن عوف المدينة » . **قوله** (نزل المهاجرون على الانصار) تقدم بيان ذلك فى أول الهجرة . **قوله** (فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع) فى رواية زهير « لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة آخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع الانصارى » وفى رواية اسماعيل بن جعفر « قدم علينا عبد الرحمن فآخى » ونحوه فى حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، وفى رواية يحيى بن سعيد الانصارى عن حميد بن عبد الله الأسدي والطبراني « آخى

رسول الله ﷺ بين قریش والأنصار . فأتى بين سعد وعبد الرحمن ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر . قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأتى ، زاد زهير في روايته وكان سعدا غنا ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر . لقد حلت الأنصار أنى من أكثرها مالا ، وكان كثير المال ، وفي حديث عبد الرحمن . أنى أكثر الأنصار مالا ، وقد تقدمت ترجمة سعد ابن الربيع في فضائل الأنصار . وقصة موته في غزوة أحد ، ووقع عند عبد بن حميد من طريق ثابت عن أنس ان النبي ﷺ أتى بين عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان فقال عثمان لعبد الرحمن : ان لى حائطين ، الحديث ، وهو دم من رواية عمارة بن زاذان . قوله (قال أنا سمك مالى وأزل لك عن إحدى امرأتى) في رواية ابن سعد . فأنطلق به سعد الى منزله فدعا بطعام فأكلا وقال : لى امرأتان وأنت أخى لا امرأة لك ، فأنزل عن إحداهما فتزوجها ، قال : لا راقه ، قال : هلم الى حديثى أشاطركم ، قال فقال . لا ، وفي رواية الثوري . فعرض عليه أن يقاسمه أهله وماله ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر . ولى امرأتان فانظر أعجبهما اليك فأطلقها ، فإذا حلت تزوجها . وفي حديث عبد الرحمن بن عوف . فأقسم لك نصف مالى ، وانظر أى زوجتى هربت فأنزل لك عنها فإذا حلت تزوجتها ، ونحوه في رواية يحيى بن سعيد ، وفي لفظ . فانظر أعجبهما اليك فسمها لى فأطلقها ، فإذا انقضت عدتها فتزوجها . وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عند أحد . فقال له سعد : أى أخى ، أنا أكثر أهل المدينة مالا ، فانظر شطرا مالى نخذه ، ونحوى امرأتان فانظر أيهما أعجب اليك حتى أطلقها ، ولم أفد لى اسم امرأتى سعد بن الربيع إلا أن ابن سعد ذكر أنه كان له من الولد أم سعد واسمها جميلة وأمها عمرة بنت حزم ، وتزوج زيد بن ثابت أم سعد فولدت له ابنة خارجة ، فيؤخذ من هذا تسمية إحدى امرأتى سعد . وأخرج الطبراني في التفسير قصة بحى امرأة سعد بن الربيع بابنتى سعد لما استشهد فقالت : ان عمهما أخا سعد ميراثهما ، فنزلت آية الميراث . وسماها اسماعيل الفاضل في أحكام القرآن ، بسند له مرسل عمرة بنت حزم . قوله (بارك الله في أهلك ومالك) في حديث عبد الرحمن . ولا حاجة لى في ذلك ، هل من سوق فيه تجارة ؟ قال : سوق بن قينفاع ، وقد تقدم ضبط قينفاع في أول البيوع ، وكذا في رواية زهير . دلونى على السوق ، زاد في رواية حماد . فدلوه . قوله (نخرج الى السوق فباع واشترى ، فأصاب شيئا من أفط وسمن) في رواية حماد . فاشترى وباع فربح ، فجاء بشئ من سمن وأفط ، وفي رواية الثوري . دلونى على السوق ، فربح شيئا من أفط وسمن . وفيه حذف بينة الرواية الأخرى ، وفي رواية زهير . فارجع حتى استفضل أفطا وسمنا فأتى به أهل منزله ، ونحوه يحيى بن سعيد . وكذا لاحد عن ابن هلبة عن حميد . قوله (فتزوج) زاد في حديث عبد الرحمن بن عوف . ثم تابع الغدو ، يبنى الى السوق في رواية زهير . فمكثنا ما شاء الله ، ثم جاء وعليه ضر صفرة ، ونحوه لابن هلبة ، وفي رواية الثوري والأنصاري . فلقبه النبي ﷺ . زاد ابن سعد . وفي سكة من سكة المدينة وعليه ضر من صفرة ، وفي رواية حماد بن زيد عن ثابت . ان النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة ، وفي رواية حماد بن سلمة . وعليه ردع زعفران . وفي رواية معمر عن ثابت عند أحد . وعليه ضر من خلوق ، وأردل حديث مالك . ان عبد الرحمن بن عوف جاء الى النبي ﷺ وعليه أثر صفرة ، ونحوه في رواية عبد الرحمن نفسه ، وفي رواية عبد العزيز بن صهيب . فرأى النبي ﷺ بشاشة العرس والوضر ، بفتح الوار والاضاد المجمة وآخره راء عوف الى الأصل الاثر ، والردع بهملات . مفتوح الاول ساكن الثاني . هو أثر الزعفران ، والمراد بالصفرة صفرة الخلوق والخلوق طيب يصنع من زعفران وغيره ، قوله في أول الرواية الاولى

(سأل النبي ﷺ عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأة من الانصار) هذه الجملة حاوية أى سألته حين تزوج ، وهذه المرأة جزم الزبير بن بكار في كتاب النسب ، أنها بنت أبي الحيسر أنس بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشبل ، وفي ترجمة عبد الرحمن بن عوف من طبقات ابن سعد ، أنها بنت أبي الحشاش وساق نسبه ، وأظنهما نثنين ، فإن في رواية الزبير قال : ولدت لعبد الرحمن القاسم وعبد الله ، وفي رواية ابن سعد : ولدت له اسماعيل وعبد الله ، وذكر ابن القلاح في نسب الأوس ، أنها أم إياس بنت أبي الحيسر بفتح المهملةين بينهما تحنافية ساكنة وآخره راء واسمه أنس بن رافع الأوسى ، وفي رواية مالك : فسألته فأخبره أنه تزوج امرأة من الانصار ، وفي رواية زهير وابن علية وابن سعد وغيرهم : فقال له النبي ﷺ : مهم ؟ ومعناه ما شأنك أو ما هذا ؟ وهى كنية استفهام مبنية على السكون ، وهل هى بسيطة أو مركبة ؟ قولان لاهل اللغة . وقال ابن مالك : هى اسم فاعل بمعنى أخبر ، ووقع في رواية للطبراني في الارسط : فقال له مهم ؟ وكانت كلمته اذا أراد أن يسأل عن الشيء ، ووقع في رواية ابن السكن : مهمين ، بنون آخره بدل الميم والأول هو المعروف . ووقع في رواية حماد بن زيد عن ثابت عند المصنف وكذا في رواية عبد العزيز بن صهيب عند أبي عوانة : قال ما هذا ، وقال في جوابه : تزوجت امرأة من الانصار ، والطبراني في الارسط : من حديث أبي هريرة بسند فيه ضعف : ان عبد الرحمن بن عوف أتى رسول الله ﷺ وقد خضب بالصفرة فقال : ما هذا الخضب ، أعرست ؟ قال نعم ، الحديث . قوله (كم أصدقها) كذا في رواية حماد بن سلمة ومعه عن ثابت وفي رواية الطبراني : على كم ، وفي رواية الثوري وزهير : ماسقت اليها ، وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه ، وفي رواية مالك : كم سقت اليها ، قوله (وزن نواة) بنصب النون على تقدير فعل أى أصدقها ، ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ أى الذى أصدقها هو . قوله (من ذهب) كذا وقع الجزم به في رواية ابن عيينة والثوري ، وكذا في رواية حماد بن سلمة عن ثابت وحديد ، وفي رواية زهير وابن علية : نواة من ذهب ، أو وزن نواة من ذهب ، وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه بالشك ، وفي رواية شعبة عن عبد العزيز بن صهيب : على وزن نواة ، وعن قتادة : على وزن نواة من ذهب ، ومثل الاخير في رواية حماد بن زيد عن ثابت ، وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي عوانة عن قتادة ، والحكم من رواية شعبة عن أبي حمزة عن أنس : على وزن نواة . قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن : من ذهب ، ورجع الداودي رواية من قال : على نواة من ذهب ، واستنكر رواية من روى : وزن نواة ، واستنكره هو المنكر لأن الذين جزموا بذلك أثمة حفاظ ، قال عياض لا وهم في الرواية لأنها إن كانت نواة تمر أو غيره أو كان للنواة قدر معلوم صالح أن يقال في كل ذلك : وزن نواة ، واختلف في المراد بقوله : نواة ، فقيل المراد واحدة نوى التمر كما يوزن بنوى الخروب وأن القيمة عنها يومئذ كانت خمسة دراهم ، وقيل كان قدرها يومئذ ربع دينار ، ورد بأن نوى التمر يختلف في الوزن فكيف يجعل مقيارا لما يوزن به ؟ وقيل : لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق ، وجزم به الخطابي واختاره الأزهري ونقله عياض عن أكثر العلماء ، ويؤيده أن في رواية للبيهقي من طريق سعيد بن بشر عن قتادة : وزن نواة من ذهب قومت خمسة دراهم ، وقيل وزنها من الذهب خمسة دراهم حكاه ابن قتيبة وجزم به ابن فارس ، وجعله البيهقارى الظاهر ، واستبعد لأنه يستلزم أن يكون ثلاثة مثاقيل ونصفا . ووقع في رواية حجاج بن أرطاة عن قتادة عند البيهقي : قومت ثلاثة دراهم وثلاثه وإسناده

ضعيف ، ولكن جزم به أحد ، وقيل ثلاثة ونصف ، وقيل ثلاثة وربيع ، وعن بعض المالكية النواة عند أهل المدينة ربيع دينار ، ويؤيد هذا ما وقع عند الطبراني في الأوسط في آخر حديث قال أنس جاء وزنها ربيع دينار ، وقد قال الشافعي : النواة ربيع اللش واللش نصف أوقية والأوقية أربعون درهما فيكون خمسة دراهم ، وكذا قال أبو عبيد : أن عبد الرحمن بن عوف دفع خمسة دراهم ، وهي تسمى نواة كما تسمى الأربعون أوقية ، وبه جزم أبو عوانة وآخرون . قوله في آخر الرواية الثانية (فقال النبي ﷺ : أولم ولو بشاة) ليست دلو ، هذه الامتناعية وإنما هي التي للتقليل ، وزاد في رواية حماد بن زيد : فقال بارك الله لك ، قبل قوله دألم ، وكذا في رواية حماد ابن سلة عن ثابت وحيد وزاد في آخر الحديث : قال عبد الرحمن : فقد رأيتني ولو رفعت حجراً لرجوت أن أصيب ذهباً أو فضة ، فكأنه قال ذلك إشارة إلى إجابة الدعوة النبوية بأن يبارك الله له . ووقع في حديث أبي هريرة بعد قوله أعزست قال نعم . قال : أولمت ؟ قال : لا . فرس إليه رسول الله ﷺ بنواة من ذهب فقال : أولم ولو بشاة ، وهذا لو صح كان فيه أن الشاة من لحانة النبي ﷺ ، وكان يعكر على من استدلل به على أن الشاة أقل ما يشرع للموسر ، ولكن الاسناد ضعيف كما تقدم . وفي رواية معمر عن ثابت : قال أنس : فلقد رأيتني قدم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة ألف . قلت : مات عن أربع نسوة فيكون جميع تركته ثلاثة آلاف ألف ومائتي ألف ، وهذا بالنسبة لتركه الزبير التي تقدم شرحها في فرض الخس قليل جدا ، فيحتمل أن تكون هذه دنانير وذلك دراهم لأن كثرة مال عبد الرحمن مشهورة جدا ، واستدل به على توكيد أمر الولية . وقد تقدم البحث فيه . وعلى أنها تكون بعد الدخول ، ولا دلالة فيه وإنما فيه أنها تستدرك إذا كانت بعد الدخول ، وعلى أن الشاة أقل ما تجزئ عن الموسر ، ولولا ثبوت أنه ﷺ أولم على بعض نسائه كما سيأتي بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما تجزئ في الولية ، ومع ذلك فلا بد من تقييده بالفقار عليها ، وأيضاً فيعكر على الاستدلال أنه خطاب واحد ، وفيه اختلاف هل يستلزم العموم أولاً ، وقد أشار إلى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال : لا أعلمه أمر بذلك غير عبد الرحمن ، ولا أعلمه أنه ﷺ ترك الولية لجعل ذلك مستنداً في كون الولية ليست بحتم ، ويستفاد من السياق طلب تكثير الولية لمن يقدر ، قال عياض : وأجمعوا على أن لا أحد لاكثرها ، وأما أقلها فكذلك ، ومهما تيسر أجزاء ، والمستحب أنها على قدر حال الزوج ، وقد تبصر على الموسر الشاة فأرفقها ، وسيأتي البحث في تكرارها في الأيام بعد قليل . وفي الحديث أيضاً منقبة السعد بن الربيع في إثارة على نفسه بما ذكر ، ولعبد الرحمن بن عوف في تزوجه عن شيء يستلزم الحياء والمرءة اجتنابه ولو كان محتاجاً إليه . وفيه استحباب المؤاخاة وحسن الإيثار من الغنى للفقير حتى باحدى زوجتيه ، واستحباب رد مثل ذلك على من أثر به لما يغلب في العادة من تكلف مثل ذلك ، فلو تحقق أنه لم يتكلف جاز . وفيه أن من ترك ذلك يقصد صحيح عوضه الله غيراً منه وفيه استحباب التكسب ، وأن لا نقص على من يتعاطى من ذلك ما يليق بروءة مثله ، وكراهة قبول ما يتوقع منه النذل من هبة وغيرها ، وأن العيش من عمل المرأة بتجارة أو حرفة أولى لزاهة الأخلاق من العيش بالهبة ونحوها . وفيه استحباب الدعاء المتزوج ، وسؤال الإمام والكبير أمحابه وأقباؤه عن أحوالهم ، ولا سيما إذا رأى منهم ما لم يهد . وجواز خروج العروس وعليه أثر العرس من خلوق وغيره ، واستدل به على جواز التزعر للعروس . وخص به عموم النهي عن التزعر للرجال كما سيأتي بيانه في كتاب اللباس ، وتعقب باحتمال أن تكون تلك الصفرة

كانت في نياحه دون جسده ، وهذا الجواب للمالكية على طريقته في جرازه في الثوب دون البدن ، وقد نقل ذلك مالك عن علماء المدينة ، وفيه حديث أبي موسى رفته ، ولا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلوق ، أخرجه أبو داود ، فإن مفهومه أن ماعدا الجسد لا يتنارله الوعيد ، ومنع من ذلك أبو حنيفة والثافعي ومن تبعهما في الثوب أيضا ، وتمسكوا بالأحاديث في ذلك وهي صحيحة ، وفيها ما هو صريح في المدعى كما سيأتي بيانه ، وعلى هذا فاجيب عن قصة عبد الرحمن باجوبة : أحدها أن ذلك كان قبل النوى وهذا يحتاج إلى تاريخ ، ويؤيده أن سياق قصة عبد الرحمن يشعر بأنما كانت في أوائل الهجرة ، وأكثر من روى النوى عن تأخرت هجرته . ثانيا أن أمر الصفة التي كانت على عبد الرحمن تملكت به من جهة زوجته فكان ذلك غير مقصود له ، ورجعه النوى وعزاه للمحققين ، وجعله البيضاوي أصلا رد إليه أحد الاحتمالين أبداهما في قوله دهميم ، فقال : معناه ما السبب في الذي أراه عليك ؟ فلذلك أجلب بأنه تزوج ، قال ويحتمل أن يكون استفهام انسكار لما تقدم من النوى عن التمسك بالخلوق ، فأجاب بقوله تزوجت ، أي فتعاقب بي منها ولم أقصد إليه . ثالثا أنه كان قد احتاج إلى التطيب للدخول إلى أهله فلم يجد من طيب الرجال حينئذ شيئا فتطيب من طيب المرأة ، وصادف أنه كان فيه صفة فاستباح القليل منه عند عدم غيره جمعا بين الدليلين ، وقد ورد الأمر في التطيب للجمعة ولو عن طيب المرأة فبقي أثر ذلك عليه . رابعا كان يسيرا ولم يبق إلا أثره فلذلك لم ينكر . خامسا وبه جزم الباجي أن الذي بكره من ذلك ما كان من زعفران وغيره من أنواع الطيب ، وأما ما كان ليس بطيب فهو جائز . سادسا أن النوى عن النزاع للرجال ليس على التحريم بدلالة تقريره لعبد الرحمن بن عوف في هذا الحديث . سابعها أن العروس يستثنى من ذلك ولا سيما إذا كان شابا ، ذكر ذلك أبو عبيد قال : وكانوا يخصصون للشاب في ذلك أيام عرسه ، قال وقيل : كان في أول الإسلام من تزوج ليس ثوبا مصبوغا علامة لواجه ليدان على وليمة عرسه ، قال وهذا غير معروف . قلت : وفي استفهام النبي ﷺ له عن ذلك دلالة على أنه لا يختص بالتزويج ، لكن وقع في بعض طرقه عند أبي عرانة من طريق شعبة عن حميد بن عمار قال : فأنيت النبي ﷺ فرأى على بشاشة العرس فقال : أتزوجت ؟ قلت : تزوجت امرأة من الانصار ، فقد يمسك بهذا السياق للمدعى ولكن القصة واحدة ، وفي أكثر الروايات أنه قال له دهميم أو ما هذا ، فهو المعتمد ، وبشاشة العرس أثره وحسنه أو فرحه وسروره ، يقال بش فلان بفلان أي أقبل عليه فرحا به ملطفا به ، واستدل به على أن النكاح لا بد فيه من صداق لاستفهامه على الكنية ، ولم يقل على صداقتها أو لا ؟ ويشعر ظاهره بأنه يحتاج إلى تقدير لاطلاق لفظ دهميم ، الموضوع للتقدير ، كذا قال بعض المالكية ، وفيه نظر لا حتم أن يكون المراد الاستخبار عن الكثرة أو القلة فيخبره بعد ذلك بما يليق بحال مثله ، فلما قال له القدر لم يذكر عليه بل أفره ، واستدل به على استحباب تقليل الصداق لأن عبد الرحمن بن عوف كان من مياسير الصحابة وقد أفره النبي ﷺ على إصداقه وزن نواة من ذهب ، وتعب بأن ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة وإنما حصل له اليسار بعد ذلك من ملازمة التجارة حتى ظهرت منه من الاعانة في بعض الغزوات ما اشتهر ، وذلك ببركة دعاء النبي ﷺ له كما تقدم . واستدل به على جواز الماعدة لمن يريد أن يتزوج بها إذا طلقها زوجها وأوفت العدة ، أقول سعد بن الربيع : انظر أي زوجتي أعجب إليك حتى أطلقها فإذا انقضت عدتها تزوجتها ، ووقع تقرير ذلك ، وبمكر على هذا أنه لم ينقل أن المرأة علمت بذلك ولا سيما ولم يقع تعيينها ، لكن الاطلاع على أحوالهم إذ ذاك يقتضي أنهما علمتا معا لأن ذلك كان قبل نزول آية الحجاب

فكانوا يجمعون ، ولولا وثوق سعد بن الربيع من كل منهما بالرضا ما جزم بذلك . وقال ابن المنير : لا يستلزم
المواعدة بين الرجلين وقوع المواعدة بين الأجنبية والمرأة ، لأنها إذا منع وهي في العدة من خطبتها تصريحاً ففي هذا
يكون بطريق الأولى لأنها إذا طاعت دخلت العدة قطعاً ، قال : ولما كانها وإن اطلعت على ذلك فهي بعد انقضاء عدتها
بالخيار ، والنهي إنما وقع عن المواعدة بين الأجنبية والمرأة أو وإياها لا مع أجنبي آخر . وفيه جواز نظر الرجل إلى
المرأة قبل أن يتزوجها . (تبيينه) : حقه أن يذكر في مكانه من كتاب الأدب ، لكن تعجلته هنا لتكميل فوائد الحديث ،
وذلك أن البخاري ترجم في كتاب الأدب د باب الإغواء والخلف ، ثم ساق حديث الباب من طريق يحيى بن سعيد
القطان عن حميد واختصره فاقصر منه على قوله د عن أنس قال : لما قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأخى النبي
ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع فقال له النبي ﷺ : أولم ولو بشاة ، فرأى ذلك المحب الطبري فظن أنه حديث مستعمل
فترجم في أبواب الولية : ذكر الولية المأخوذة ، ثم ساق هذا الحديث بهذا اللفظ وقال : أخرجه البخاري . وكون هذا
طريقاً من حديث الباب لا يعني على من له أدنى ممارسة بهذا الفن ، والبخاري يصنع ذلك كثيراً ، والأمر أميد الرحمن
ابن عوف بالولية إنما كان لأجل الزواج لا لأجل الإغواء ، وقد تعرض المحب أشي من ذلك لكنه أبداه احتمالاً ،
ولا يحتمل جريان هذا الاحتمال عن يكون حديثاً ، فالحق أعلم بالصواب . الحديث الثالث حديث د ما أولم النبي ﷺ
على شيء من نسائه ما أولم على زينب ، هي بنت جحش كما في الباب الذي بعده ، وحامد المذكور في إسناده هو ابن زيد
وهذا الذي ذكره بحسب الاتفاق لا التحديد كما سأبينه في الباب الذي بعده ، وقد يؤخذ من عبارة صاحب التبيين ،
من الشافعية أن الشاة حد لاكثر الولية لأنه قال : وأكلها شاة ، لكن نقل عياض الإجماع على أنه لا حد لأكثرها ،
وقال ابن أبي عمرون : أقاموا للوسر شاة ، وهذا موافق لحديث عبد الرحمن بن عوف الماضي وقد تقدم ما فيه . الحديث
الرابع ، قوله (حدثنا عبد الوارث) في رواية الكشي عن د عن عبد الوارث ، وشعيب هو ابن الحبيب ، وقد تقدم
شرح الحديث في د باب من جعل عتق الأمة صداقها ، وقوله في آخره د وأولم عليها بحبس ، تقدم في د باب اتخاذ
السراري ، من طريق حميد عن أنس د أنه أمر بالانطاع فألقى فيها من القمح والأقط والسمن فسكانت وليته ، ولا
مخالفة بينهما لأن هذه من أجزاء الحبيس ، قال أهل اللغة : الحبيس يؤخذ القمح فينزع نواه ويخلط بالأقط أو الدقيق أو
السويق اهـ . ولو جعل فيه السمن لم يخرج عن كونه حبساً . الحديث الخامس ، قوله (زهير) هو ابن معاوية الجمحي .
قوله (عن بيان) هو ابن بشر الاحمسي ، ووقع في رواية ابن خزيمة عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن مالك بن
إسماعيل شيخ البخاري فيه عن زهير د حدثنا بيان . قوله (بامرأة) يغلب على الظن أنها زينب بنت جحش لما تقدم
قريباً في رواية أبي هيثم عن أنس أن النبي ﷺ بعثه يدعو رجلاً إلى الطعام ، ثم تبين ذلك وأنها من رواية الترمذي
لهذا الحديث تأمناً من طريق أخرى عن بيان بن بشر فزاد بعد قوله إلى الطعام د فلما أكلوا وخرجوا قام رسول الله
ﷺ فرأى رجلين جالسين ، فذكر قصة نزول (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي) الآية ، وهذا في قصة
زينب بنت جحش لا محالة كما تقدم سياقاً مطولاً وشرحه في تفسير الأحزاب

٦٩ - باب من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض

٥١٧١ - حدثنا سعد بن حماد عن زبدي بن ثابت قال ذكر تزويج زينب بنت جحش عند أنس

فقال : ما رأيتُ النبي ﷺ أولمَ على أحدٍ من نسائه ما أولمَ عليها ، أولمَ بشاة

قوله (باب من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض) ذكر فيه حديث أنس في زينب بنت جحش أولم عليها بشاة ، وهو ظاهر فيما ترجم لما يتضمنه سياقه ، وأشار ابن بطال إلى أن ذلك لم يقع قصدا لتفضيل بعض النساء على بعض بل باعتياد ما انفق ، وأنه لو رُجد الشاة في كل منهن لأولم بها ، لأنه كان أجود الناس ، واسكن كان لا يبالغ فيها يتعلق بأموال الدنيا في الثاني ، وجوز غيره أن يكون فعل ذلك لبيان الجواز ، وقال السكرماني : لعل السبب في تفضيل زينب في الوليمة على غيرها كان للشكر لله على ما أنعم به عليه من تزويجه إياها بالوحي . قلت : ونفى أنس أن يكون لم يؤلم على غير زينب بأكثر مما أولم عليها يحمل على ما انتهى إليه عليه ، أو لما وقع من البركة في وليمتها حيث أشجع المسلمين خيرا ولحما من الشاة الواحدة ، والأفندي يظهر أنه لما أولم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها في عمرة القضية بمكة وطلب من أهل مكة أن يحضروا وليمتها فامتنعوا أن يكون ما أولم به عليها أكثر من شاة لوجود التوسعة عليه في تلك الحالة لأن ذلك كان بعد فتح خيبر ، وقد وسع الله على المسلمين منذ فتحها عليهم . وقال ابن المنير : يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الوليمة جواز تخصيص بعضهم دون بعض بالاتحاد والاطاف والهدايا . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الحبة

٧٠ - باب من أولم بأقل من شاة

٥١٧٢ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن منصور بن صبيبة عن أمه صفية بنت شيبة قالت :

« أولم النبي ﷺ على بعض نسائه بمذبن من شعير »

قوله (باب من أولم بأقل من شاة) هذه الترجمة وإن كان حكمها مستفادا من التي قبلها ، لكن الذي وقع في هذه بالتنصيص . قوله (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي كما جزم به الاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجيهما ومن تبعهما ، وسفيان هو الثوري لما سبأني من كلام أهل النقد ، وجوز السكرماني أن يكون سفيان هو ابن عيينة ومحمد بن يوسف هو البيهقي ، وأبد ذلك بأن السفيانيين رواة عن منصور بن عبد الرحمن ، والمجزم به عندنا أنه الفريابي عن الثوري . قال البرقاني : روى هذا الحديث عبد الرحمن بن ممدى ووكيع والفريابي وروح بن عباد عن الثوري لمصلوه من رواية صفية بنت شيبة ، ورواه أبو أحمد الزبيري وهشام بن إسماعيل ويحيى بن النعمان عن الثوري فقالوا فيه عن صفية بنت شيبة عن عائشة . قال : والاول أصح ، وصفية ليست بصحابة وحديثها مرسل ، قال : وقد نصر النسائي قول من لم يقل عن عائشة ، وأورده عن بندار عن ابن مبدى وقال إنه مرسل اه . ورواية وكيع أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عنه ، وأصلح في بعض النسخ بذكر عائشة ، وهو وهم من قاعله . وأخرجه الاسماعيل من رواية يزيد بن أبي حكيم المدني ، وأخرجه اسماعيل القاضي في « كتاب أخلاق النبي ﷺ » عن محمد بن كثير المديني كلاهما عن الثوري كما قال الفريابي ، وأخرجه الاسماعيل أيضا من رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الثوري بذكر عائشة فيه ، وزعم ابن المراق أن النسائي أخرجه من رواية يحيى بن آدم عن الثوري وقال : ليس هو بدون الفريابي ، كذا قال ، ولم يخرج النسائي إلا من رواية يحيى بن النعمان وهو ضعيف ، وكذلك مؤمل

ابن اسماعيل في حديثه عن الثوري ضعف ، وأقوى من زاد فيه عائشة أبو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في مسنده عنه ويحيى بن أبي زائدة ، والذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عددا وأحفظ وأعرف بحديث الثوري عن زاد ، قالذي يظهر على قواعده الحديثين أنه من المزيد في متصل الاسانيد ، وذكر الاسماعيل أن عمر بن محمد بن الحسن بن التل وواه عن أبيه عن الثوري فقال فيه وعن منصور بن صفية عن صفية بنت حيي وهو غلط لأشك فيه ويحتمل أن يكون مراد بعض من أطلق أنه مرسل يعني من مراسيل الصحابة ، لأن صفية بنت شيبه ما حضرت قصة زواج المرأة المذكورة في الحديث لأنها كانت بمكة طفلة أو لم تولد بهـ سـد ، وتزوج المرأة كان بالمدينة كما سيأتي بيانه ، وأما حرم البرقاني بأنه إذا كان بدون ذكر عائشة يكون مرسلًا فسبقه إلى ذلك النسائي ثم الدارقطني فقال : هذا من الاحاديث التي تعد فيما أخرج البخاري من المراسيل ، وكذا حرم ابن سعد وابن حبان بأن صفية بنت شيبه نابعة ، سكن ذكر الزي في الاطراف ، أن البخاري أخرج في كتاب الحج عقب حديث أبي هريرة وابن عباس في تحرير مكه قال وقال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبه قالت : سمعت رسول الله ﷺ ، مثله ، قال : ووصله ابن ماجه من هذا الوجه . قلت : وكذا وصله البخاري في التاريخ . ثم قال المزي : لو صح هذا لسكن صريحاً في صحبتهما ، لكن أبان بن صالح ضعيف ، كذا أطلق هنا ولم ينقل في ترجمة أبان بن صالح في التهذيب تضعيفه عن أحد ، بل نقل توثيقه عن يحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم ، وقال الذهبي في «مختصر التهذيب» : ما رأيت أحداً ضعف أبان بن صالح ، وكأنه لم يقف على قول ابن عبد البر في التهذيب ، لما ذكر حديث جابر في استقبال قاضي الحاجة القبلة من رواية أبان بن صالح المذكور : هذا ليس صحيحاً لأن أبان بن صالح ضعيف ، كذا قال وكأنه التمس عليه بأبان بن أبي عياش البصري صاحب أنس قاته ضعيف باتفاق ، وهو أشهر وأكثر حديثاً ورواة من أبان بن صالح ؛ ولهذا لما ذكر ابن حزم الحديث المذكور عن جابر قال : أبان بن صالح ليس بالمشهور . قلت : ولكن يكفي توثيق ابن معين ومن ذكر له ، وقد روى عنه أيضاً ابن جريج وأسامة بن زيد الليثي وغيرهما ، وأشهر من روى عنه محمد بن إسماعيل . وقد ذكر المزي أيضاً حديث صفية بنت شيبه قالت : طاف النبي ﷺ على بعير يستلم الحجر بمحجن وأنا أنظر إليه ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، قال المزي : هذا يضعف قول من أنكر أن يكون لها رؤية ، فإن إسناده حسن . قلت : وإذا ثبت رؤيتها له ﷺ وضبط ذلك فما المانع أن نسمع خطبته ولو كانت صغيرة . قوله (عن منصور بن صفية) هي أمه واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن طلحة بن أبي طلحة القرشي العبدي الهجبي ، قتل جده الأعلى الحارث يوم أحد كافراً وكذا أبوه طلحة بن أبي طلحة ، ولجده الأدنى طلحة بن الحارث رؤية ، وقد أغفل ذكره من صنف في الصحابة وهو وورد عليهم ، ووقع في «رجال البخاري» للسكلا باذي ، أنه منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن عمر بن عبد الرحمن التيمي ، وهم في ذلك كما فيه عليه الرضى الشاطبي فيما قرأت بخطه . قوله (أولم النبي ﷺ على بعض نسائه) لم أقف على تعيين اسمها صريحاً ، وأقرب ما يفسر به أم سلية ، فقد أخرج ابن سعد عن شيخه الواقدي بسنده إلى أم سلية قالت : لما خطبني النبي ﷺ فذكر قصة تزويجه بها - فأدخلني بيت زينب بنت خزيمة ، فإذا جرة فيها شيء من سمير ، فأخذته فطحنته ثم عصده في البرة وأخذت شيئاً من إهالة فأدمته فكان ذلك طعام رسول الله ﷺ ، وأخرج ابن سعد أيضاً واحد باسناد صحيح إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن أم سلية أخبرته فذكر قصة خطبتها وتزويجها وفيه قالت : فأخذت

فقال وأخرجت حبات من شعير كانت في جرتي وأخرجت شيئا فمصدته له ثم بات ثم أصبح ، الحديث ، وأخرجه
النسائي أيضا لكن لم يذكر المقصود هنا وأصله في مسلم من وجه آخر بدونه ، وأما ما أخرجه الطبراني في الأوسط
من طريق شريك عن حميد عن أنس قال « أولم رسول الله ﷺ على أم سلمة بتمريضه فهو ومن شريك لأنه كان
مىء الحفظ ، أو من الراوى عنه وهو جندب بن واثق قال مسلما بالبراز ضغفاه وقواه أبو حاتم الرازي واللبقى ،
وانما هو المحفوظ من حديث حميد عن أنس أن ذلك في قصة صفة كذلك أخرجه النسائي من رواية سليمان بن بلال
وغيره عن حميد عن أنس مختصرا ، وقد تقدم مطولا في أوائل النكاح للبخاري من وجه آخر عن حميد عن أنس ،
وأخرج أصحاب السنن من رواية الزهري عن أنس نحوه في قصة صفة ويحتمل أن يكون المراد بنسائه ما هو أعم
من أزواجه ، أى من ينسب إليه من النساء في الجملة ، فقد أخرج الطبراني من حديث أسماء بنت عيسى قالت « لقد
أولم على بغاطمة فإكانت ولية في ذلك الزمان أفضل من وليته ، رهن درعه عند يهودى بشطر شعير ، ولا شك أن
المدن نصف الصاع ، فكأنه قال : شطرا صاع ، فيطبق على القصة التى في الباب ، وتكون نسبة الولية الى رسول الله
ﷺ مجازية لما لكونه الذى وفى اليهودى ثمن شعيره أو لغير ذلك . قوله (بمدن من شعير) كذا وقع في رواية كل
من رواه عن الثوري فيما وقعت عليه ممن قدمت ذكره ، إلا عبد الرحمن بن مهيدي فوقع في روايته « بصاعين من
شعير ، أخرجه النسائي والاسماعيل من روايته ، وهو وإن كان أحفظ من رواه عن الثوري لكن العدد الكثير
أولى بالاضبط من الواحد كما قال الشافعي في غير هذا ، والله أعلم

٧١ - باب حتى إجابة الولية والدخول

ومن أولم سبعة أيام ونحوه ، ولم يؤت النبي ﷺ يوما ولا يومين

٥١٧٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول

الله ﷺ قال « إذا دُعِيَ أحدكم إلى الولية فلْيأتها »

(المحدث ٥١٧٣ - طريقه في ٥١٧٩)

٥١٧٤ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني منصور عن أبي واثق عن أبي موسى عن

النبي ﷺ قال : « فُكِّوا النكاح ، وأجيبوا الداعي ، وهودوا المريض ،

٥١٧٥ - حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا أبو الأحوص عن الأشعث عن معاوية بن سويد قال التبراد بن

عازب رضى الله عنهما « أمرنا النبي ﷺ ببيع ونهانا عن سبع : أمرنا بزيادة المريض ، واتباع الجنابة ، وتشيت

للماطس ، وإبرار القسم ، ونهير المظلوم ، وإفشاء السلام ، وإجابة الداعي . ونهانا عن خواتم الذهب وعن آنية

للنضة ، وعن الميار والقسيمة ، والاستبرق ، والديباج . تابعه أبو حوالة والشيباني عن أشعث في إفتاء السلام

٥١٧٦ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال دعا

أبو أسيد الساعدي^١ رسول الله ﷺ في عرسه ، وكانت امرأته يومئذ خادمهم وعى المروس . قال سهل تدرؤن ما صنعت رسول الله ﷺ ؟ أنفقت له تمرات من الليل ، فلما أكل سقته إياه ،
(الحديث ٥١٧٦ - أطرافه في : ٥١٨٢ ، ٥١٨٣ ، ٥٥٩١ ، ٥٥٩٧ ، ٦٦٨٥)

قوله (باب حق اجابة الولية والدعوة) كذا عطف الدعوة على الولية فإشار بذلك الى أن الولية مختصة بطعام العرس ويكون عطف الدعوة عليها من العام بعد الخاص ، وقد تقدم بيان الاختلاف في وقته ، وأما اختصاص اسم الولية به فهو قول أهل اللغة فيما نقله عنهم ابن عبد البر ، وهو المنقول عن الخليل بن أحمد ونعيل وغيرهما وجوز به الجرهرى وابن الاثير ، وقال صاحب المحكم : الولية طعام العرس والإملاك وقيل كل طعام صنع لعرس وغيره . وقال عياض في المشارق : الولية طعام النكاح ، ونعيل الإملاك وقيل طعام العرس خاصة . وقال الشافعى وأصحابه : تقع الولية على كل دعوة لتخذ لمرور حائث من نكاح أو ختان وغيرهما ، لكن الأشهر استعمالها عند الإطلاق في النكاح وتقيد في غيره فيقال ولية الختان ونحو ذلك . وقال الازهرى : الولية مأخوذة من الولم وهو الجمع وزنا ومعنى لان الزوجين يجتمعان . وقال ابن الاعرابى : أصلها من تنعيم الشيء واجتماعه ، وجوز الماوردى ثم القرطبي بأنها لا تطلق في غير طعام العرس إلا بقرينة ، وأما الدعوة فهي أعم من الولية ، وهي بفتح الدال على المشهور ، وضما قطرب في مثله ، وغلطوه في ذلك على ما قال النووي ، قال ودعوة النسب بكرم الدال وعكس ذلك بنو تميم الرباب ففتحوا دال دعوة النسب وكسروا دال دعوة الطعام . وما نسب لبني تميم الرباب نسبة صاحبها والصحيح : والمحكم ، لبني عدى الرباب . فأنه أعلم . وذكر النووي فيما لياض أن الولايم ثمانية : الاعذار بعين مهمة وذال معجزة للختان ، والدقيقة للولادة ، والحرس بضم المعجمة وسكون الراء ثم سين مهمة لسلامة المرأة من الطلق وقيل هو طعام الولادة ، والدقيقة تختص بيوم السابع . والنقمة لفدوم المسافر مشتقة من النقع وهو الفبار . والوكرة للسكن المتجدد ، مأخوذة من الوكر وهو المأوى والمستقر . والوضيمة بضاد معجمة لما يتخذ عند المصيبة ، والمأذبة لما يتخذ بلا سبب ودلها مضمومة ويجوز فتحها ، انتهى . والاعذار يقال فيه أيضا العذرة بضم ثم سكون ، والحرس يقال فيه أيضا بالصاد المهملة بدل السين ، وقد تزايد في آخرها ماء فيقال خرسة وخرصة وقيل إنها لسلامة المرأة من الطلق ، وأما التي للولادة بمعنى الفرح بالمولود فهي العقيقة . واختلف في النقمة هل التي يصنعها القادم من السفر أو تصنع له ؟ فولان . وقيل النقمة التي يصنعها القادم ، والتي تصنع له تسمى التحفة . وقيل إن الولية خاص بطعام الدخول ، وأما طعام الاملاك فيسمى الشندخ بضم المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وقد نظم وآخره خاء معجزة مأخوذة من قولهم فرس شندخ أى يتقدم غيره سمي طعام الاملاك بذلك لانه يتقدم الدخول . وأغرب شيخنا في « التدريب » فقال : الولايم سبع وهو ولية الاملاك وهو الزواج ويقال لها النقمة بنون وقاف ، وولية الدخول وهو العرس وقيل من غير بينهما انتهى . وموضع اغرابه نسبة ولية الاملاك نقمة ، ثم وأبته تبع في ذلك المنذرى في حواشيه وقد شذ بذلك . وقد فاتهم ذكر الخذاق بكر المهمة وتخفيف الدال المعجمة وآخره قاف : الطعام الذى يتخذ عند حذى الصبي ذكره ابن الصباغ في « الشامل » . وقال ابن الرفعة هو الذى يصنع عند الختم أى ختم القرآن كذا قيده ، وبجحتل ختم قدره قصود منه ، ويحتمل أن يطرد ذلك

في حذقه اسكل صناعة . وذكر المحاملى في « الرواق » في الولايم العتيرة بفتح المهملة ثم مثناة مكسورة وهى شاة تذبح في أول وجب وتلقب بأنها في معنى الاضحية فلا معنى لذكرها مع الولايم ، وسيأتى حكمها في أواخر كتاب العقيدة والا فتذكر في الاضحية ، وأما المأدبة ففيها تفصيل لأنها إن كانت لقوم مخصوصين فهى النفرة بفتح النون والفاق « مقصور » ، وإن كانت عامة فهى الجفلى بحجم وفاء بوزن الاول ، قال الشاعر :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدب منا ينتفر

وصف قومهم بالجود وأنهم إذا صنعوا مأدبة دعوا إليها عموماً لا خصوصاً ، وخص الشتاء لأنها مظنة قلة الشيء وكثرة احتياج من يدعى ، والآدب بوزن اسم الماعل من المأدبة ، وينتفر مشتق من النفرى . وقد وقع في آخر حديث أبى هريرة الذى أوله « الوليمة حق وستة » كما أشرت إليه في « باب الوليمة حق » ، قال : والحرس والاعذار والتوكير أنت فيه بالخيار وفيه تفسير ذلك ، وظاهر سباقه الرفع ويحتمل الوقف . وفي مسند أحمد من حديث عثمان بن أبى العاص في وليمة الختان « لم يكن يدعى لها ، وأما قول المصنف « حق اجابة » فيشير الى وجوب الاجابة ، وقد نقل أبى عبد البر ثم عياض ثم النووى الاتفاق على القول بوجوب الاجابة لوليمة العرس وفيه نظر ، نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب ، وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك ، وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة ، وذكر اللخمي من المالكية أنه المذهب ، وكلام صاحب الهداية يقتضى الوجوب مع تعريضه بأنها سنة ، فكأنه أراد أنها وجبت بالسنة وليست فرضاً كما عرف من قاعدتهم ، وعن بعض الشافعية والحنابلة هى فرض كفاية ، وحكى ابن دقيق العيد في « شرح الامام » أن محل ذلك إذا عمت الدعوة أما لو خص كل واحد بالدعوة فإن الاجابة تنهين ، وشرط وجوبها أن يكون الداعى مكلماً حراً وشيخاً ، وأن لا ينحصر الاغتياؤ دون الفقراء . وسيأتى البحث فيه في الباب الذى يليه ، وأن لا يظن قصد التردد اشخص بعينه لرغبة فيه أو رهبة منه ، وأن يكون الداعى مسلماً على الاصح وأن يختص باليوم الاول على المشهور ، وسيأتى البحث فيه ، وأن لا يسبق فن سبق تعيّن الاجابة له دون الثانى ، وإن جاء مما قدم الأقرب وحما على الأقرب جواراً على الاصح ، فإن استوبا أفرع ، وأن لا يكون هناك من يتأذى بحضوره من منكر وغيره كما سيأتى البحث فيه بعد أربعة أبواب وأن لا يكون له عنو وضبط المارودى بما يرخص به في ترك الجماعة ، هذا كله في وليمة العرس فاما الدعوة في غير العرس فسيأتى البحث فيها بعد بابين . قوله (ومن أولم سبعة أيام ونحوه) يشير إلى ما أخرجه ابن أبى شيبة من طريق حنفية بنت سيرين قالت « لما تزوج أبى دعا الصحابة سبعة أيام ، فلما كان يوم الانصار دعا أبى بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما فكان أبى صائماً فلما طعموا دعا أبى وأبنى ، وأخرجه البيهقي من وجه آخر أنهم ساقا منه ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر الى حنفية وقال فيه ثمانية أيام ، واليه أشار المصنف بقوله ونحوه » لأن القصة واحدة وهذا وإن لم يذكره المصنف لكنه جنح الى ترجيعه لاطلاق الأمر باجابة الدعوة بغير تقييد كما سيظهر من كلامه الذى سأذكره ، وقد نبه على ذلك ابن المنير . قوله (ولم يوقت النبى ﷺ يوماً ولا يومين) أى لم يجعل للوليمة وقتاً معيناً يختص به الايجاب أو الاستحباب وأخذ ذلك من الاطلاق ، وقد أفصح بمراده في تاريخه فانه أورد في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذى أخرجه أبو داود والنسائى من طريق قتادة عن عبد الله بن هب عن الثقفى عن رجل من ثقيف كلف

يثني عليه ان لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه يقول قتادة قال قال رسول الله ﷺ : الولية أول يوم
 حق ، والثاني معروف ، والثالث رياء وسمة ، قال البخاري : لا يصح اسناده ولا يصح له حجة يعني زهير ، قال
 وقال ابن عمر وغيره عن النبي ﷺ اذا دعى أحدكم الى الولية فليجب ، ولم يخص ثلاثة ايام ولا غيرها وهذا أصح ،
 قال وقال ابن سيرين عن أبيه دانه لما بنى بأهله أول سبعة ايام فدعا في ذلك أبي بن كعب فاجابه ، اه . وقد خالف
 يونس بن عبد قتادة في اسناده فرواه عن الحسن عن النبي ﷺ مرسل أو مع ضلال لم يذكر عبد الله بن عثمان ولا زهير
 أخرجه النسائي ورجحه على الموصول ، وأشار أبو حاتم الى ترجيحه ، ثم أخرج النسائي عنه حديث أنس د ان
 رسول الله ﷺ أقام على صفة ثلاثة ايام حتى أعرس بها ، فأشار الى تضعيفه أو الى تخصيصه ، وأصرح من ذلك
 ما أخرجه أبو يعلى بسند حسن عن أنس قال : تزوج النبي ﷺ صفة وجعل عتقها صداقها ، وجعل الولية ثلاثة
 ايام ، الحديث . وقد وجدنا الحديث زهير بن عثمان شواهد ، منها عن أبي هريرة مثله أخرجه ابن ماجه وفيه
 عبد الملك بن حسين وهو ضعيف جدا ، وله طريق أخرى عن أبي هريرة أشرت اليها في د باب الولية حق ، وعن
 أنس مثله أخرجه ابن عدى والبيهقي وفيه بكر بن خنيس وهو ضعيف ، وله طريق أخرى ذكر ابن أبي حاتم أنه
 سأل أباه عن حديث رواد صروان بن مطوية عن عوف عن الحسن عن أنس نحوه فقال إنما هو عن الحسن عن
 النبي ﷺ مرسل ، وعن ابن مسعود أخرجه الترمذي بلفظ د طعام أول يوم حق ، وطعام يوم الثاني سنة ، وطعام
 يوم الثالث سمة ، ومن سمع سمع الله به ، وقال لانعرفه الا من حديث زياد بن عبد الله البكائي وهو كثير الغرائب
 والمناكير . قلت : وشيخه فيه عطاء بن السائب وسماع زياد منه بعد اختلاطه فمذه علته . وعن ابن عباس رفعه
 د طعام في العرس يوم سنة ، وطعام يومين فضل ، وطعام ثلاثة ايام رياء وسمة ، أخرجه الطبراني بسند ضعيف ،
 وهذه الاحاديث وان كان كل منها لا يخلو عن مقال فجدوعها يدل على أن للحديث أصلا ، وقد وقع في رواية أبي داود
 والدارسي في آخر حديث زهير بن عثمان د قال قتادة : بلغني عن سعيد بن المسيب أنه دعى أول يوم وأجاب ، ودعى
 ثاني يوم فأجاب ، ودعى ثالث يوم فلم يجب وقال : أهل رياء وسمة . فكأنه باهغه الحديث فعمل بظاهره ان ثبت ذلك
 عنه ، وقد عمل به الشافعية والحنابلة ، قال النووي اذا أولم ثلاثا فالاجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني لا تجب
 قطعا ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الاول ، وقد حكى صاحب التمعيز ، في وجوبها في اليوم الثاني
 وجهين وقال في شرحه : أصحهما الوجوب ، وبه قطع الجرجاني لوصفه بأنه معروف أوسنة ، واعتبر الحنابلة الوجوب
 في اليوم الاول وأما الثاني فقالوا سنة تمسكا بظاهر لفظ حديث ابن مسعود وفيه بحث ، وأما الكراهة في اليوم الثالث
 فأطلقه بعضهم لظاهر الخبر ، وقال العمراني : إنما تذكره إذا كان المدعو في الثالث هو المدعو في الاول ، وكذلك
 صورته الروياني واستبعده بعض المتأخرين وائس ببيد لان اطلاق كونه رياء وسمة يشعر بأن ذلك صنع للبداهة
 واذا كثر الناس فدعا في كل يوم فرقة لم يكن في ذلك مباهاة غالبا ، والى ما جئنا اليه البخاري ذهب المالكية ، قال
 عياض استحب أصحابنا لأهل السنة كونهما أوجعا ، قال وقال بعضهم محله اذا دعا في كل يوم من لم بدع قبله ولم يكرر
 عليهم ، وهذا شبيه بما تقدم عن الروياني ، واذا حاننا الامر في كرامة الثالث على ما اذا كان هناك رياء وسمة ومباهاة
 كان الرابع وما بعده كذلك فيمكن حمل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الأمن من ذلك وإنما أطلق
 ذلك على الثالث لكونه الغالب واقه أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة احاديث : أحدها حديث ابن عمر أو رده

من طريق مالك عن نافع بلفظ « إذا دعى أحدكم إلى الولية فليأتها » وسيأتي البحث فيه بعد بابين ، وقوله « فليأتها » أي فليأت مكانها ، والتقدير إذا دعى إلى مكان ولاية فليأتها ولا يضر إعادة الضمير مؤنثا . ثانياً حديث أبي موسى أورده لقوله فيه « واجيبوا الداعي » وقد تقدم في الجهاد ، قال ابن التين : قوله « واجيبوا الداعي » يريد إلى ولاية العرس كما دل عليه حديث ابن عمر الذي قبله يعني في تخصيص الأمر بالأتيان بالدعاء إلى الولية . وقال الكرماني : قوله « الداعي » عام ، وقد قال الجمهور يجب في ولاية النكاح وتستحب في غيرها فيلزم استعمال اللفظ في الإيجاب والتنب وهو ممتنع قال والجواب أن الشافعي أجازه ، وحله غيره على عموم المجاز اهـ . ويحتمل أن يكون هذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به خاص ، وأما استحباب إجابة طعام غير العرس فن دليل آخر . ثالثاً حديث البراء بن عازب « أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا - وفي آخره - وإجابة الداعي » أورده من طريق أبي الأحوص عن الأشعث وهو ابن أبي الشعثاء . سليم الخوارزمي ثم قال بعده « تابعه أبو عروانة والشيباني عن أشعث في إنشاء السلام » فأما متابعة أبي هوانة فوصلها المؤلف في الأشربة عن موسى بن اسماعيل عن أبي عروانة عن أشعث بن سليم به ، وأما متابعة الشيباني وهو أبو إسحق فوصلها المؤلف في كتاب الاستئذان عن قتيبة عن جرير عن الشيباني عن أشعث بن أبي الشعثاء به ، وحيثما شرحه مستوفى في أواخر كتاب الأدب أن شاء الله تعالى ، وقد أخرجه في مواضع أخرى من غير رواية هؤلاء الثلاثة فذكره بلفظ « ود السلام » بدل إنشاء السلام فهذه نكتة الاختصار . رابعاً حديث سهل بن سعد ، قوله (حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه) في رواية المستمل عن أبي حازم ، وذكر الكرماني أنه وقع في رواية عن عبد العزيز بن أبي حازم عن سهل ، وهو سمر إذ لا بد من واسطة بينهما إما أبوه أو غيره ، قلت : أمل الرواية عن عبد العزيز عن أبي حازم فتصحف « عن » فصارت « ابن » ، وسيأتي شرح الحديث بعد خمسة أبواب

٧٢ - باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله

١٧٧هـ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله

عنه أنه كان يقول « شر الطعام طعام الوليمة » يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء ، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ﷺ ،

قوله (باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله) أورده فيه حديث ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول « شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء » ، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ، ووقع في رواية الاسماعيل من طريق معن بن عيسى عن مالك « المساكين ، بدل الفقراء » ، وأول هذا الحديث « وقوف ولكن آخره يقتضى رفعه » ذكر ذلك ابن بطال قال : ومثله حديث أبي الشعثاء « أن أبا هريرة أبصر رجلاً خارجاً من المسجد بعد الأذان فقال : أما هذا فقد عصى أبا القاسم » قال : ومثل هذا لا يكون رأياً ، ولهذا أدخله الأئمة في صانيدهم انتهى . وذكر ابن عبد البر أن جل رواية مالك لم يصرحوا برفعهم ، وقال فيه روح بن القاسم عن مالك بسنده « قال رسول الله ﷺ ، انتهى . وكذا أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق اسماعيل بن مسلمة ابن قعنب عن مالك ، وقد أخرجه مسلم من رواية معمر وسفيان بن عيينة عن الزهري شيخ مالك كما قال مالك ومن

رواية أبي الزناد عن الأعرج كذلك ، والأعرج شيخ الزهري فيه هو عبد الرحمن كما وقع في رواية سفيان قال : سألت الزهري فقال : حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع أبا هريرة ، فذكره . وسفيان فيه شيخ آخر باسناد آخر إلى أبي هريرة صرح فيه برفعه إلى النبي ﷺ أخرجه مسلم أيضا من طريق سفيان ، سمعت زياد بن سعد يقول سمعت ثابثا الأعرج يحدث عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال ، فذكر نحوه ، وكذا أخرجه أبو الشيخ من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا صريحا ، وأخرج له شاهدا من حديث ابن عمر كذلك ، والذي يظهر أن اللام في الدعوة ، للمهد من الولية المذكورة أولا ، وقد تقدم أن الولية إذا أطلقت حملت على طعام العرس بخلاف سائر الولايات فأنها تقيد ، وقوله : يدعى لها الأغنياء ، أي أنها تكون شر الطعام إذا كانت بهذه الصفة ، ولهذا قال ابن مسعود : إذا خص الغني وترك الفقير أمرنا أن لا نجيب ، قال قال ابن بطال : وإذا عز الداهي بين الأغنياء وآفة فقراء فاطمعت كلا على حدة لم يكن به بأس ، وقد فعله ابن عمر . وقال البيضاوي : من ، مقدرة كما يقال : شر الناس من أكل وحده ، أي من شرم ، وإنما سماه شرا لما ذكر عقبه فذكر أنه قال : شر الطعام الذي شأنه كذا ، وقال الطبري : اللام في الولية العهد الخارجى ، إذ كان من عادة الجاهلية أن يدعوا الأغنياء ويتركوا الفقراء . وقوله : يدعى الخ ، استئناف وبيان لكونها شر الطعام ، وقوله : ومن ترك الخ ، حال وتعامل يدعى ، أي يدعى الأغنياء والحال أن الاجابة واجبة فيكون دعاؤه سببا لأكل المدهور شر الطعام ، وبشده ما ذكره ابن بطال أن ابن حبيب روى عن أبي هريرة أنه كان يقول : أنتم العاصون في الدعوة ، تدهون من لا يأتى وتدهون من يأتى ، يعنى بالاول الأغنياء وبالثنى الفقراء . قوله (شر الطعام) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك : بنس الطعام ، والاول رواية الأكثر ، وكذا في بقية الطرق . قوله (يدعى لها الأغنياء) في رواية ثابت الأعرج : بمنها من يأتيها ويدعى إليها من يأبأها ، والجملة في موضع الحال لطعام الولية ، فلو دعا الداهي عاما لم يكن طعامه شر الطعام . ووقع في رواية الطبري من حديث ابن عباس : بنس الطعام طعام الولية يدعى إليه الشبعان ويحبس عنه الجيعان . . قوله (ومن ترك الدعوة) أي ترك إجابة الدعوة ، وفي رواية ابن عمر المذكورة : ومن دعى فلم يجب ، وهو تفسير لرواية الأخرى . قوله (فهدى الله ورسوله) هذا دليل وجوب الإجابة ، لأن العصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب . ووقع في رواية لابن عمر عند أبي عوانة : من دعى إلى ولية فلم يأتها فقد هوى الله ورسوله ،

٧٣ - باب من أجاب إلى كراع

٥١٧٨ -- **حدثنا** عبدان عن أبي حنيفة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال لو هُجْتُ إلى كراع لأجبت ، ولو أُهْدِيَ إلى كراع لقبلت ،

قوله (باب من أجاب إلى كراع) بضم الكاف وتخفيف الراء ، وآخره صين مهمة : هو مستدق الساق من الرجل ومن حد الرسغ من اليد ، وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس والبعير ، وقيل الكراع مادون الكعب من الدواب ، وقال ابن فارس : كراع كل شيء طرفة . قوله (حدثنا عبدان) هو عبد الله بن عثمان ، وأبو حمزة بالمهمة والراء هو البشكري . قوله (عن أبي حازم) تقدم في الهبة من رواية شعبة عن الأعمش ، وهو لا يروى عن غيره إلا ما ظهر له سماهم فيه وأبو حازم هذا هو سلمان يسكن اللام مولى عزة يفتح المهمة وتهديد

الراوى ، وهم من زعم أنه سلة بن دينار الراوى عن سهل بن سعد المقدم ذكره قريبا ، فانهما وان كانا مدينين لكن راوى حديث الباب أكبر من ابن دينار ، قوله (ولو أهدى الى كراع لقبلت) كذا الأكثر من أصحاب الأعمش ، وقدم في الهبة من طريق شعبة عن الأعمش بلفظ ذراع وكراع ، بالتغيير ، والذراع أفضل من الكراع ، وفي المثل وأتفق الصديق كراعا وطلب ذراعا ، وقد زعم بعض الشراح وكذا وقع للزالي أن المراد بالكراع في هذا الحديث المكان المعروف بكراع النعيم بفتح المعجمة هو موضع بين مكة والمدينة تقدم ذكره في المغازى ، وزعم أنه أطلق ذلك على سبيل المبالغة في الإجابة ولو بعد المكان ، لكن المبالغة في الإجابة مع مقاررة الشيء أوضح في المراد ، ولهذا ذهب الجمهور الى أن المراد بالكراع هنا كراع الشاة ، وقد تقدم توجيه ذلك في أوائل الهبة في حديث دياناء المسلمات ، لا تحترق جارة لجارتها ولو فرسن شاة ، وأغرب الزالي في الإحياء ، فذكر الحديث بلفظ «ولو دعت الى كراع النعيم» ولا أصل لهذه الزيادة . وقد أخرج الترمذى من حديث أنس وصححه مرفوعا «ولو أهدى الى كراع لقبلت» ، ولو دعت لمثله لأجبت . وأخرج الطبرانى من حديث أم حكيم بنت وادع أنها قالت يا رسول الله أنكروا الهدية ؟ فقال : ما أفصح رد الهدية ، فذكر الحديث ، ويستفاد سببه من هذه الرواية . وفي الحديث دليل على حسن خلقه ﷺ وتواضعه وجهه لطلب الناس ، وعلى قبول الهدية وإجابة من يدعو الرجل الى منزله ولو علم أن الذى يدعو له شيء قابل ، قال المهلب : لا يبعث على الدعوة الى الطعام إلا صدق المحبة وسرور الداعي بأكل المدعو من طعامه والتعجب اليه بالمؤاكلة وتوكيد الدمام معه بها ، فلذلك حض ﷺ على الإجابة ولو نذر المدعو اليه . وفيه الحض على المواصلات والتعجب والتآلف . وإجابة الدعوة لما قل أو كثر ، وقبول الهدية كذلك

٧٤ - باب إجابة الداعي في العرس وغيره

٥١٧٩ - حدثنا علي بن عبد الله بن إبراهيم حدثنا الحجاج بن محمد قال : قال ابن جريج أخبرني موسى

ابن عتبة عن نافع قال سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ «أجيبوا هذه الدعوة إذا دُعيتم لها» ، قال : كان عبد الله يأتي الدعوة في العرس وغير العرس وهو صائم

قوله (باب إجابة الداعي في العرس وغيره) ذكر فيه حديث ابن عمر ، أجيبوا هذه الدعوة ، وهذه اللام يحتمل أن تكون للمهد ، والمراد وليمة العرس ، ويؤيده رواية ابن عمر الأخرى إذا دعى أحدكم الى الوليمة فليأتها ، وقد تقرر أن الحديث الواحد إذا تعددت ألفاظه وأمكن حمل بعضها على بعض تعين ذلك ، ويحتمل أن تكون اللام لعموم وهو الذى فهمه راوى الحديث فكان يأتي الدعوة لعرس ولغيره . قوله (حدثنا علي بن عبد الله بن إبراهيم) هو البغدادي ، أخرج عنه البخارى هنا فقط ، وقد تقدم في فضائل القرآن روايته عن علي بن إبراهيم عن روح بن عبادة فقيل : هو هذا نسبه الى جده ، وقيل غيره كما تقدم بيانه ، وذكر أبو عمرو والمستمل أن البخارى لما حدث عن علي بن عبد الله بن إبراهيم هذا سئل عنه فقال : متفق . قوله (عن نافع) في رواية فضيل بن سليمان عن موسى بن عتبة ، حدثني نافع ، أخرجه الاسماعيل . قوله (قال كان عبد الله) القائل هو نافع وقد أخرج مسلم من طريق عبد الله بن نعيم عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع بلفظ «إذا دعى أحدكم الى وليمة

عرس فليجب ، وأخرجه مسلم وأبو داود من طريق أبيوب عن نافع بلفظ : إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو نحوه ، وسلم من طريق الزبيدي عن نافع بلفظ : من دعى إلى عرس أو نحوه فليجب ، وهذا يؤيد ما فهمه ابن عمر وأن الأمر بالإجابة لا يختص بطعام العرس ، وقد أخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الإجابة إلى الدعوة مطلقا عرسا كان أو غيره بشرطه ؛ ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العبدي قاضي البصرة وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين ، وبمكر عليه ما نقلناه عن عثمان بن أبي العاص وهو من مشاهير الصحابة أنه قال في وليمة الختان لم يكن يدهى لها ، لكن يمكن الانفصال عنه بأن ذلك لا يمنع القول بالوجوب لو دعوا ، وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه دعا بالطعام فقال رجل من القوم : اغنى ، فقال ابن عمر : إنه لا عناية لك من هذا ، فقام . وأخرج الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس أن ابن صفوان دعاه فقال : إني مشغول ، وإن لم تغفني جنته . وجزم بدم الوجوب في غممة وليمة النكاح المالكية والخنفية والحنابلة وجمهور الشافعية ؛ وبالمع السرخسي منهم فنقل فيه الإجماع ، ولفظ الشافعي : إني أن دعوة الوليمة حن ، والوليمة التي تعرف وليمة العرس ، وكل دعوة دعى إليها رجل وليمة فلا أرخص لأحد في تركها ، ولو تركها لم يقبيل في أنه عاص في تركها كما تبين لي في وليمة العرس . قوله (في العرس وغير العرس وهو صائم) في رواية مسلم عن هارون بن عبد الله عن حجاج بن محمد وبأبيها وهو صائم ، ولا في عوانة من وجه آخر عن نافع ، وكان ابن عمر يجيب صائما مفطرا ، ووقع عند أبي داود من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع في آخر الحديث الرفوع وفان كان مفطرا فليطعم ، وإن كان صائما فليدع ، وسلم من حديث أبي هريرة وفان كان صائما فليصل ، ووقع في رواية هشام بن حسان في آخره والصلاة الدعاء ، وهو من تفسير هشام راويه ، وبؤيده الرواية الأخرى ، وحله بعض الشراح على ظاهره فقال : إن كان صائما فليشتغل بالصلاة ليحصل له فضاه ، ويحصل لأهل المأزول والحاضرين بركتها . وفيه نظر لعموم قوله « لا صلاة بمحضرة طعام » ، لكن يمكن تخصيصه بغير الطعام ، وقد تقدم في باب حق إجابة الوليمة ، أن أبي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائم أتى ودعا ، وعند أبي عوانة من طريق عمر بن محمد عن نافع : كان ابن عمر إذا دعى أجاب ، فان كان مفطرا أكل ، وإن كان صائما دعا لهم وبرك ثم انصرف . وفي الحضور فوائد أخرى كالترك بالمدعو والتجمل به والانتفاع بأشارته والصيانة عما لا يحصل له الصيانة لو لم يحضر ، وفي الإخلال بالإجابة تفويت ذلك ، ولا يخفى ما يقع للداعي من ذلك من التشويش ، وعرف من قوله « فليدع لهم » ، حصول المقصود من الإجابة بذلك وأن المدعو لا يجب عليه الأكل ، وهل يستحب له أن يفطر إن كان صومه تطوعا ؟ قال أكثر الشافعية وبعض الحنابلة : إن كان يشق على صاحب الدعوة صومه فالأفضل الفطر والأقاصوم ، وأطلق الروباني وابن الفراء استحباب الفطر ، وهذا على رأي من يجوز الخروج من صوم النفل ، وأما من يوجب فلا يجوز عنده الفطر كما في صوم الفرض ، ويعد إطلاق استحباب الفطر مع وجود الخلاف ولا سيما إن كان وقت الإفطار قد قرب . ويؤخذ من فعل ابن عمر أن الصوم ليس عذرا في ترك الإجابة ولا سيما مع ورود الأمر للصائم بالحضور والدعاء ، نعم لو اعتذر به المدعو قبل الداعي عذره لمكونه يشق عليه أن لا يأكل إذا حضر أو غير ذلك كان ذلك عذرا له في التأخر . ووقع في حديث جابر عند مسلم : إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب ، فان شاء طعم وإن شاء ترك ، فيؤخذ منه أن المفطر ولو حضر لا يجب عليه الأكل ، وهو أصح الوجهين

عند العامة . وقال ابن الحاجب في مختصره : وجوب أكل المفطر محتمل ، وصرح الحنابلة بعدم الوجوب ، واختار النووي الوجوب ، وبه قال أهل الظاهر ، والحجة لهم قوله في إحدى روايات ابن عمر عند مسلم : قال كان مفطرا فليطعم ، قال النووي : وتحمل رواية جابر على من كان صائما ، ويؤيده رواية ابن ماجه فيه باللفظ من دعى إلى طعام وهو صائم فليجب ، فإن شاء طعم وإن شاء ترك ، ويتعين حله على من كان صائما قفلا ، ويكون فيه حجة لمن استحب له أن يخرج من صيامه لذلك ، ويؤيده ما أخرجه الطيالسي والطبراني في الأوسط ، عن أبي سعيد قال : دعا رجل إلى طعام ، فقال رجل : إني صائم ، فقال النبي ﷺ : دعاكم أهلكم وتكلف لكم ، أفطر وضم يوما مكانه إن شئت ، في إسناده راو ضيف لكنه نوبع ، والله أعلم

٧٥ - باب ذهاب النساء والصبيان إلى العرس

٥١٨٠ - **عنه** عبد الرحمن بن المبارك حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : أبصر النبي ﷺ نساء وصبيانا مُقبلين من عرس فقام مُعْتَمِدًا فقال : اللهم أنتم من أحب الناس إلى ،

قوله (باب ذهاب النساء والصبيان إلى العرس) كأنه ترجم بهذا لئلا يتخيل أحد كراهة ذلك ، فأراد أنه مشروح بغير كراهة . **قوله** (حدثنا عبد الرحمن بن المبارك) هو العيشي بالتحناية والعين ، وليس هو أخا عبد الله بن المبارك المشهور ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، والإسناد كله بصريون . **قوله** (فقام مُعْتَمِدًا) بضم الميم بعدها ميم ساكنة ومثناة مفتوحة وتون ثقيلة بعدها ألف ، أى قام قياما قويا ، مأخوذا من المنة بضم الميم وهى القوة ، أى قام إليهم مصرا مشددا في ذلك فرحا بهم ، وقال أبو مروان بن مزاحم وجه القرطبي أنه من الامتنان لأن من قام له النبي ﷺ وأكرمه بذلك فقد امتن عليه بشئ لا أعظم منه ، قال : ويؤيده قوله بعد ذلك : أنتم أحب الناس إلى ، وقتل ابن بطال عن القابسي قال : قوله : متمنا ، يعنى متفضلا عليهم بذلك ، فكأنه قال : يمتن عليهم بمحبته . ووقع في رواية أخرى : متمنا ، بوزن عظيم ، أى قام قياما مستويا منتصبا طويلا ، ووقع في رواية ابن السكن : فقام يمشي ، قال عياض : وهو تصحيف . قلت : ويؤيد التأويل الأول ما تقدم في فضائل الانصار ، عن أبي معمر عن عبد الوارث بسند حديث الباب بلفظ : فقام متمنا ، بضم أوله وسكون الميم الثانية بعدها مثناة مكسورة وقد تفتح ، وضبط أيضا بفتح الميم الثانية وتشديد المثناة والمعنى منتصبا قائما ، قال ابن التين : كذا وقع في البخاري ، والذي في اللغة : مثل بفتح أوله وضم المثناة وبفتحها قائما بمثل بضم المثناة مثولا فهو مائل إذا انتصب قائما ، قال عياض : وجاء هنا مثلا يعنى بالتشديد أى مكلمنا نفسه ذلك اه . ووقع في رواية الاسماعيلي عن الحسن ابن سفيان عن ابراهيم بن الحجاج عن عبد الوارث : فقام الذي ﷺ لهم مثيلا ، بوزن عظيم وهو فقيل من مائل ، وعن ابراهيم بن هاشم عن ابراهيم بن الحجاج مثله وزاد : يعنى مائلا . **قوله** (اللهم أنتم من أحب الناس إلى) زاد في رواية أبي معمر قائما ثلاث مرات ، وتقديم لفظ اللهم يقع للتبرك أو للاستشهاد بآفة في صدقه ، ووقع في رواية مسلم من طريق ابن علية عن عبد العزيز : اللهم أنتم ، والباقي مثله وأعادها ثلاث مرات ، وقد انفقا كما تقدم في

فضائل القرآن على رواية هشام بن زيد عن أنس و جاءت امرأة من الأنصار إلى رسول الله ﷺ ومعهما صبي لها فكلما قال : والذي نفسي بيده أنكم لأحب الناس إلى مرتين ، وفي رواية تأتي في كتاب التذرد ثلاث مرات ، ودمن ، في هذه الرواية مقدرة بدليل رواية حديث الباب

٨٦ - باب هل يرجع إذا رأى منكرا في الدعوة ؟ ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع ، ودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى في البيت سترا على الجدار ، فقال ابن عمر غلبنا عليه النساء ، فقال : من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك ، والله لا أطعمكم لكم طعاما فرجع

٥١٨١ - حديث إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها أخبرته أنها اشترت تمرقة فيها تصاور ، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل ، ففرت في وجهه للكرامية ، فقلت يا رسول الله أنوب إلى الله وإلى رسوله ، ماذا أذنبت ؟ فقال رسول الله ﷺ : ما بال هذه التمرقة ؟ قالت فقلت اشتريتها لك لتهمد عليها وتمسكها ، فقال رسول الله ﷺ : إن أصحاب هذه الصور يُعذبون يوم القيامة ، ويقال لهم أحيوا ما خلقتم ، وقال : إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة ،

قوله (باب هل يرجع إذا رأى منكرا في الدعوة) هكذا أورد الترجمة بصورة الاستفهام ، ولم يثبت الحكم لما فيها من الاحتمال كما سأبينه إن شاء الله تعالى . قوله (ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع) كذا في رواية المستدلى والأصيلي والقباسي وعبدوس ، وفي رواية الباقرين ، أبو مسعود ، والأول تصحيح فيما أظن فأنى لم أر الاثر المعلق الا عن أبي مسعود عقبة بن عمرو ، وأخرجه البيهقي من طريق عدي بن ثابت عن خالد بن سعد عن أبي مسعود ، وان رجلا صنع طعاما فدعا فقال : أفى البيت صورة ؟ قال : نعم . فأنى أن يدخل حتى تمسك الصورة ، وسنده صحيح . وخالد بن سعد هو مولى أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري ولا أعرف له عن عبد الله بن مسعود رواية ، ويحتمل أن يكون ذلك وقع لعبد الله بن مسعود أيضا لكن لم أنف عليه . قوله (ودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى في البيت سترا على الجدار فقال ابن عمر : غلبنا عليه النساء . فقال : من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك ، والله لا أطعمكم لكم طعاما . فرجع) وصلة أحمد في كتاب الورع ، ومسند في مسنده ومن طريقه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : أعرست في عهد أبي ، فأذن أبي الناس ، فكان أبو أيوب فيمن آذنا وقد سنوا يبق بيجاد أخضر ، فأقبل أبو أيوب فاطلع فراه فقال : يا عبد الله أنترون الحمد ؟ قال أبي واستحيا : غلبنا عليه النساء يا أبا أيوب ، فقال : من خشيت أن تغلب النساء ، فذكره ووقع لنا من وجه آخر من طريق الليث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سالم بن عبد الله . فاقبل أصحاب النبي ﷺ يدخلون الأول فالأول ، حتى أقبل أبو أيوب ، وفيه فقال عبد الله : أنسمت عليك لترجعن ، فقال : وأنا أهدم على نفسي أن لا أدخل بوى هذا ، ثم أنصرف ، وقد وقع نحو ذلك لابن عمر فيما بعد فأنكره وأزال ما أنكر ولم يرجع كما صنع أبو أيوب ، فدرونا في كتاب الزهد لاحده من طريق عبد الله بن عتبة قال دخل ابن عمر

بيت رجل دعاه إلى عرس فاذا بيته قد ستر بالسكرد ، فقال ابن عمر : يا فلان متى تحولت الكعبة في بيتك ؟ ثم قال
لنفر معه من أصحاب محمد ﷺ : اينك كل رجل ما يليه ، . وأخرج ابن رهب ومن طريقه البيهقي : ان عبيد الله بن
عبد الله بن عمر دعى امرئ فرأى البيت قد ستر فرجع ، فمثل فذكر قصة أبي أيوب ، . ثم ذكر المصنف حديث
عائشة في الصور وسياق شرحه وبيان حكم الصور مستوفى في كتاب اللباس ، وموضع الترجمة منه قولها : فام على
الباب فلم يدخل ، قال ابن بطال : فيه أنه لا يجوز الدخول في الدعة يكون فيها منكر مما نهى الله ورسوله عنه لما في
ذلك من إظهار الرضا بها ، ونقل مذاهب القدماء في ذلك ، وحاصله إن كان هناك محرم وقدر على إزالته فأزاله فلا
بأس ، وإن لم يقدر فليرجع ، وإن كان مما يكره كراهة تنزيه فلا يخفى الورع ، وبما يؤيد ذلك ما وقع في قصة ابن عمر
من اختلاف الصحابة في دخول البيت الذي سترت جنته ، ولو كان حراما ما تعد الذين قعدوا ولا فعله ابن عمر ،
فيحمل فعل أبي أيوب على كراهة التنزيه جمعا بين الفهامين ، وبمحتمل أن يكون أبو أيوب كان يرى التحريم والذين
لم ينكروا كانوا يرون الإباحة ، وقد فصل العلماء ذلك على ما أشرت إليه ، قالوا إن كان لهوا بما اختلف فيه فيجوز
الحضور ، والاولى الترك . وإن كان حراما كشراب الخمر نظر فإن كان المدعو من إذا حضر رفع لاجله فليحضر ،
وإن لم يكن كذلك ففيه للشافعية وجهان : أحدهما يحضر ويكره بحسب قدرته ، وإن كان الاول أن لا يحضر . قال
البيهقي : وهو ظاهر نص الشافعي ، وعليه جرى العراقيون من أصحابه . وقال صاحب الهداية : من الخفية : لا
بأس أن يقدم ويأكل إذا لم يكن يقتدى به ، فإن كان ولم يقدر على منهم فليخرج لما فيه من شين الدين وفتح باب
المعصية . وحكى عن أبي خنيفة أنه قدم ، وهو محمول على أنه وقع له ذلك قبل أن يصير مقتدى به ، قال : وهذا
كله بعد الحضور ، فإن علم قبله لم تلزمه الإجابة ، والوجه الثاني للشافعية تحريم الحضور لأنه كالمكر وصححه
للمرازمة ، فإن لم يعلم حتى حضر فليتهم ، فإن لم ينتهوا فليخرج إلا إن خاف دلي نفسه من ذلك ، وعلى ذلك جرى
الحنابلة . وكذا اعتبر المالكية في وجوب الإجابة أن لا يكون هناك منكر ، وإذا كان من أهل الهيئة لا ينبغي له
أن يحضر موصفا فيه هو أصلا حكاه ابن بطال وغيره عن مالك ، ويؤيد منع الحضور حديث عمران بن حصين
دعاه رسول الله ﷺ عن إجابة طعام الفاسقين ، أخرجه الطبراني في الأوسط ، ويؤيده مع وجود الأمر
المحرم ما أخرجه النسائي من حديث جابر مرفوعا : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها
الخمر ، وإسناده جيد ، وأخرجه الترمذي من وجه آخر فيه ضعف عن جابر ، وأبو داود من حديث ابن عمر
بشده فيه انقطاع ، وأحد من حديث عمر . وأما حكم ستر البيوت والمجدران ففي جوازه اختلاف قديم ، وحزم
جمهور الشافعية بالكراهة ، وصرح الشيخ أبو نصر المقدسي منهم بالتحريم ، واحتج بحديث عائشة : ان النبي ﷺ
قال : ان الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين ، وجذب الستر حتى هيئته ، وأخرجه مسلم . قال البيهقي : هذه اللفظة
تدل على كراهة ستر المجدار ، وإن كان في بعض ألفاظ الحديث أن المنع كان بسبب الصورة . وقال غيره : ليس في
السياق ما يبدل على التحريم ، وإنما فيه نفي الأمر لذلك ، ونفي الأمر لا يستلزم ثبوت النهي ، لكن يمكن أن يحتاج بفعله
ﷺ في تنكيه . وجاء النهي عن ستر المجدر صريحا ، منها في حديث ابن عباس عند أبي داود وغيره : ولا تستروا
المجدر بالثياب ، وفي إسناده ضعف ، وله شاهد مرسل عن علي بن الحسين أخرجه ابن وهب ثم البيهقي من طريقه ،
وعند سعيد بن منصور من حديث سلمان موقوفا : انه أنكر ستر البيت وقال : أحرم بيتكم أو تحولت الكعبة

عندكم؟ قال لا أدخله حتى يهتك، وتقدم قريبا خبر أبي أيوب وابن عمر في ذلك. وأخرج الحاكم والبيهقي من حديث محمد بن كعب عن عبد الله بن يزيد الخطمي أنه رأى أبا أيوب مستورا فقدم وبكى وذكر حديثا عن النبي ﷺ فيه وكيف بكم إذا سترتم بيوتكم، الحديث وأصله في الناس

٧٧ - باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس

٥١٨٢ **حدثنا** سفيان بن أبي مريم **حدثنا** أبو نعيم قال **حدثني** أبو حازم عن سهل قال لما عرس أبو أسيد الساعدي دعا النبي ﷺ وأصحابه فاصنع لهم طعاما ولا قرابة إليهم إلا امرأته أم أسيد، بكت سمرات في نور من حجارة من الليل، فلما فرغ النبي ﷺ من الطعام أمانته له فسقته تحفه بذلك.

قوله (باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس) أي بنفسها، ذكر فيه حديث سهل بن سعد في قصة عرس أبي أسيد، وترجم عليه في الذي بعده والنقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس، وتقدم قبل أبواب في «إجابة الدعوة»، قوله (عن سهل) في الرواية التي بعدها سمعت سهل بن سعد. قوله (لما عرس) كذا وقع بتشديد الزاء، وقد أنكره الجوهري فقال: أعرس ولا تقل عرس. قوله (أبو أسيد) في الرواية الماضية ودعا أبو أسيد النبي ﷺ في عرسه، وزاد في هذه الرواية وأصحابه، ولم يقع ذلك في الروايتين الأخريين. قوله (فأصنع لهم طعاما ولا قرابة إليهم إلا امرأته أم أسيد) بضم الهاء، وهي ممن وافقت كنيتها زوجها، واسمها سلامة بنت وهيب. قوله (بكت سمرات) بموحدة ثم لام ثقيلة أي أنقعت كما في الرواية التي بعدها، وإنما ضبطته لأن رأيت في شرح ابن التين «ثلاث»، بلفظ العدد وهو تصحيف، وزاد في الرواية التي بعدها «فقال أو قال كذا بالشك لغير الكشميني وله» فقلت أو ماتدرون، بالجزم وتقدم في الرواية الماضية «قال سهل، وهي المعتمدة، فالحديث من رواية سهل وإس لام أسيد فيه رواية، وعلى هذا فقلوه» أندرون ما أنقعت، يكون بفتح العين وسكون الهمزة في الموضعين، وعلى رواية الكشميني يكون بفتح العين وضم الهمزة. قوله (في نور) بالمشاة إزاء يكون من نحاس وشيرة، وقد بين هذا أنه كان من حجارة. قوله (أمانته) بثلاثه ثم مشاة، قال ابن التين: كذا وقع رباعيا وأهل اللغة يقولونه ثلاثيا ومائتة، بغير ألف أي مرسته بيدها، يقال مائة يمونه ويميشه بالواو وبالياء وقال الخليل: مثل الملح في الماء مينا أذبه وقد انمسات هو اه، وقد أثبت المروزي القتين مائه وأمانته ثلاثيا ورباعيا. قوله (تحفة بذلك) كذا يستعمل والسرخسي تحفة بوزن لقمة، وللأصيلي مثله، وعنه بوزن تحفه، وهو كذلك لابن السكن بالحاء والصاد الثقيلة، وكذا هو لمسلم، وفي رواية الكشميني أنحفته بذلك، وفي رواية النفس تحفه بذلك. وفي الحديث جواز خدمة المرأة زوجها ومن بعده، ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الفتنة وسراعاة ما يجب عليها من السر، وجواز استخدام الرجل امرأته في مثل ذلك، وشرب ما لا يسكر في الوليمة، وفيه جواز لإبنا. كبير القوم في الوليمة بشئ. دون من معه

٧٨ - باب للنقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس

٥١٨٣ **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم قال سمعت سهل

ابن سعد أن أبا أسيد السامدي دعا النبي ﷺ لعرسه فكانت امرأته خادمتهم يومئذ وهي العروس فقالت أو قال أندرون ما أنفت رسول الله ﷺ؟ أنفت له ثمرات من الببل في تور.

قوله (باب النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس) تقدم في الذي قبله، وقوله الذي لا يسكر، استنبطه من قرب العهد بالنقيع لقوله أنفت من الليل، لأنه في مثل هذه المدة من أثناء الليل إلى أثناء النهار لا يتخمر، وإذا لم يتخمر لم يسكر.

٧٩ - باب المداراة مع النساء، وقول النبي ﷺ «إنما المرأة كاضلع»

٥١٨٤ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «المرأة كالضلع» إن اقتها كسرته، وإن استنعت بها استنعت بها وفيها عوج.

قوله (باب المداراة) هو بغير مز بمعنى الجمالة والملاينة، وأما بالهمز فعناء المدافعة، وليس مراداً منها وقوله مع النساء، وقول النبي ﷺ «إنما المرأة كالضلع» أراده في الباب عن أبي هريرة بلفظ «المرأة كالضلع»، وقد أخرجه الاسماعيلي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بلفظ «إنما» في أوله، وذلك أن البخاري قال وحدثنا عبد العزيز بن عبد الله وهو الأوبى قال حدثني مالك، وأخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد، ومن طريق إسحق بن إبراهيم بن سويد عن الأوبى كلاهما عن مالك، وأوله «إنما» وكذا أخرجه الدارقطني من طريق أبي اسماعيل الترمذي عن الأوبى، وأخرجه من طريق خالد بن مخلد وأوله «إن المرأة» وكذا أخرجه مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ «إن المرأة خافت من ضلع» إن تدقيق لك على طريقة قوله (عن أبي الزناد عن الأعرج) في رواية سعيد بن داود عند الدارقطني في «الغرائب» عن مالك «أخبرني أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز وهو الأهرج أخبره أنه سمع أبا هريرة، وساق المتن بنحو لفظ سفيان لم يكن قال «على خلية واحدة» إنما هي كالضلع، الحديث. ووقع لنا بلفظ المداراة من حديث سمرة دفعه وخلقه المرأة من ضلع، فإن قمها تسكرها، فدارها تعش بها، وأخرجه ابن حبان. والحاكم والطبراني في الأوسط وقوله «وفيها عوج» بكسر العين وفتح الواو بعدما جيم الأكر وبالفصح بعضهم، وقال أهل اللغة: العوج بالفتح في كل منتصب كالخناط والعود وشبهه، وبالكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين. وقول ابن فرقول عن أهل اللغة أن الفتح في الشخص المرن والكسر فيما ليس بمرن. وقال القرطبي: بالفتح في الأجسام وبالكسر في المعاني، وهو نحو الذي قبله. وانفرد أبو عمرو الشيباني فقال: كلاهما بالكسر ومصدرهما بالفتح.

٨٠ - باب الوصاة بالنساء

٥١٨٥ - حدثنا إسحاق بن نصر حدثنا حسين الجعفي عن زائدة عن ميسرة عن أبي حازم عن أبي

هريرة عن النبي ﷺ قال «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ...»

(الحديث ٥١٨٥ - أطرافه في: ٦٠١٨، ٦١٣٦، ٦١٣٨، ٦٤٧٥)

٥١٨٦ - ... واستوصوا بالنساء خيراً فانهن خلقن من ضلع ، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج ، فاستوصوا بالنساء خيراً »

٥١٨٧ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كذا نكح الصلح والانبساط إلى نساءنا على عهد النبي ﷺ هيبة أن ينزل فينا شيء ، فلما نوفي للنبي ﷺ تسكنا وانبطنا »

قوله (باب الوصاة بالنساء) بفتح الواو والصاد المهملة مقصور وهي لغة في الوصية كما تقدم ، وفي بعض الروايات : الوصاية . قوله (عن مبصرة) هو ابن عمار الانصبي ، وقد تقدم ذكره في بدء الخلق ، وأبو حازم هو الانصبي سليمان مولى عروة بمهمة مفتوحة ثم زاعى نقيلة . قوله (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره ، واستوصوا بالنساء خيراً) الحديث ، هما حديثان يأتي شرح الاول منها في كتاب الاديب ، وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حسين بن علي الجمعي شيخ شيخ البخاري فيه فلم يذكر الحديث الاول ، وذكر بدله « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فإذا شهد امرؤ فليتكلم بخير أو ليسكت » . والذي يظهر أنها أحاديث كانت عند حسين الجمعي عن زائدة بهذا الاسناد فرمما جمع وربما أفرد ، وربما استوعب وربما اقتصر ، وقد تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن حسين بن علي مقتصر على الثاني ، وكذا أخرجه النسائي عن القاسم بن زكريا عن حسين بن علي ، وأخرجه الاسماعيلي عن ابن بعل عن يحيى بن أبي إسرائيل عن حسين بن علي بالأحاديث الثلاثة وزاد « ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن قري ضيفه » الحديث . قوله (فانهن خلقن من ضلع) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن ، وكان فيه إشارة إلى ما أخرجه ابن اسحق في « المبتدأ » عن ابن عباس « ان حواء خلقت من ضلع آدم الأفسر الأيسر وهو نائم ، وكذا أخرجه ابن أبي حازم وغيره من حديث مجاهد ، وأغرب النووي فراه للنقهاء أو بعضهم فكان المعنى أن النساء خلقن من أصل خلق من شيء معوج ، وهذا لا يخالف الحديث الماضي من تشبيه المرأة بالضلع ، بل يستفاد من هذا نكتة الذميمة وأنها عوجاء مثله لكون أصلها منه ، وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب بدء الخلق . قوله (وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه) ذكر ذلك تأكيداً لمعنى الكسر ، لأن الإقامة أمرها أظهر في الجهة العليا ، أو إشارة إلى أنها خلقت من أعرج أجواء الضلع مبالغة في اثبات هذه الصفة لمن ، ويحتمل أن يكون ضرب ذلك مثلاً لأعلى المرأة لأن أعلاها رأسها ، وفيه لسانها وهو الذي يحصل منه الأذى ، واستعمل « أعوج » وإن كان من العيوب لأنه أقل لصفة وأنه شاذ ، وإنما يمتنع عند الالتباس بالصفة فإذا تميزت بالقرينة جاز البناء . قوله (فإن ذهبت تقيمه كسره) الضمير للضلع لأعلى الضلع ، وفي الرواية التي قبله « ان أفتها كسرتها » ، والضمير أيضاً للضلع وهو يذكر ويؤنث ، ويحتمل أن يكون للمرأة ، ويؤيده قوله بعده « وإن استمتعت بها » ويحتمل أن يكون المراد بكسره الطلاق ، وقد وقع ذلك صريحاً في رواية سفيان عن أبي الزناد عند مسلم « وإن ذهبت تقيمتها كسرتها وكسرها طلاقها » . قوله (وإن تركته لم يزل أعوج) أي وإن لم تقمه ، وقوله « فاستوصوا » أي أوصيكم بهن خيراً فاقبلوا وصيتي فبين واحلوا بها ، قاله البيضاوي ، والحامل على هذا التقدير أن الاستيعاء استفعال ، وظاهره

طلب الوضوء وليس هو المراد ، وقد تقدم له توجيهات أخر في بدء الخلق ، قوله (بالنساء خيرا) كأن فيه رمزا الى التقويم برفق بحيث لا يبالغ فيه فيكسر ولا يتركه فيستمر على عوجه ، والى هذا أشار المؤلف باتباعه بالترجمة التي بعده « باب فوا أنفسكم وأهلكم نارا ، فيؤخذ منه أن لا يتركها على الاعوجاج اذا تعدت ما طبعته عليه من النقص الى نه اطل المعصية بمباشرتها أو ترك الواجب ، وانما المراد أن يتركها على أعوجاجها في الأمور المباحة ، وفي الحديث التدب الى المداراة لاستمالة النفوس وتألف القلوب . وفيه سياسة النساء بأخذ العفو منهن والصبر دلى هوجهن ، وأن من رام تقريبهن فانه الانتفاع بهن مع أنه لا غنى للانسان عن امرأه يسكن اليها ويستعين بها دلى مماشه ، فكأنه قال : الاستمتاع بها لا يتم الا بالصبر عليها . قوله (حدثنا سفیان) هو الثوري . قوله (عن عبد الله بن دينار) قوله (كنا نتق) أى تتجنب ، وقد بين سبب ذلك بقوله « هية أن ينزل فينا شيء » أى من القرآن ، ووقع صريحا في رواية ابن مهدي عن الثوري عند ابن ماجه . وقوله « فلما توفي ، يشعر بأن الذي كانوا يتركونه كان من المباح ، لكن الذي بدخل تحت البراءة الأصلية ، فكانوا يخافون أن ينزل في ذلك منع أو تحريم ، وبعد الوفاة النبوية أمنوا ذلك ففعلوه تمسكا بالبراءة الأصلية

٨١ - باب ﴿ فوا أنفسكم وأهلكم نارا ﴾

٥١٨٨ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** حاد بن زيد عن أيوب عن نافع عن عبد الله قال : « قال النبي ﷺ

« كلكم راج وكلكم مسئول : فالإمام راج وهو مسئول ، والرجل راج على أهله وهو مسئول ، والمرأة راجعة على بيت زوجها وهي مسئولة ، وقعبد راج على مال سيده وهو مسئول ، ألا فكلكم راج وكلكم مسئول »

قوله (باب فوا أنفسكم وأهلكم نارا) تقدم تفسيرها في تفسير سورة التحريم ، وأورد فيه حديث ابن عمر و كلكم راج وكلكم مسئول عن رعيته ، ومطابقته ظاهرة لأن أهل المراء ونفسه من جملة رعيته ، وهو مسئول عنهم لأنه أمر أن يحرم على رعايته من النار ، وامثال أوامر الله واجتناب مناهيه ، وسيأتي شرح الحديث في أول كتاب الأحكام مستوفى ان شاء الله تعالى

٨٢ - باب حسن الماشرة مع الأهل

٥١٨٩ - **حدثنا** سليمان بن عبد الرحمن وعلى بن حنبل قال أخبرنا عيسى بن يونس **حدثنا** هشام بن

عروة عن عبد الله بن عروة عن عروة من عائشة قالت « جلس إحدى عشرة امرأة قصاهدن وآماقدن أن لا يكتنن من أخبار أزواجهن شيئا . قالت الأولى : زوجي لم يجله غث على رأس جبل ، لاسهل فيرئني ، ولا تميم فينتقل . قالت الثانية : زوجي لا أبث خبره ، إن أخاف أن لا أذره ، إن أذكره أذكر مجرته وبجرته . قالت الثالثة : زوجي المشنق ، إن أطلق أطلق ، وإن أمكأت أعلق . قالت الرابعة : زوجي كليل يهامة ، لا حر ولا قرة ولا نخاة ولا سامة . قالت الخامسة : زوجي إذا دخل فهد ، وإن خرج أسيد ، ولا

بَسَّالُ عَمَّاهُ . قَالَتِ السَّادَةُ : زَوْجِي إِنِّي أَكُلُ لَفًّا ، وَإِنِّي شَرِبْتُ اشْتَفًّا ، وَإِنِّي اضْطَجَعْتُ الْتَفًّا ، وَلَا يُؤَلِّجُ
الْكَفُّ إِيَّاهُ اللَّيْثُ . قَالَتِ السَّابِعَةُ : زَوْجِي غَيَّيَاةٌ - أَوْ غَيَّيَاةٌ - طَبَّاقَةٌ ، كُلُّ دَاهٍ لَهُ دَاهٌ ، شَجَبْتُكَ أَوْ فَلَكَ أَوْ جَمَعَ
كَلَّالُكَ . قَالَتِ الثَّامِنَةُ : زَوْجِي الْمُسُّ مَسُّ أَرْأَبٍ ، وَالرَّيْحُ رَيْحُ زَرْبٍ . قَالَتِ التَّاسِعَةُ : زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ ،
طَوِيلُ النَّجَادِ ، عَظِيمُ الرَّمَادِ ، قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ . قَالَتِ الْعَاشِرَةُ : زَوْجِي مَالِكٌ وَمَا مَالِكٌ ، مَا لِكَ خَيْرٌ مِنْ
ذَلِكَ ، لَهُ إِبِلٌ كَثِيرَاتٌ الْمَهَارِكِ ، فَلَيْلَاتٌ الْمَدَارِحِ ، وَإِذَا سَمِعْتَ صَوْتَ الزَّهْرِ ، أَبْقِنِي أَنَّهُنَّ هُوَ ذَلِكَ . قَالَتِ
الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ : زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ فَا أَبُو زَرْعٍ ، أَنَسٌ مِنْ حُلَى أَذْنِي ، وَمَلَأَ مِنْ شَحْمِ عَصْدِي ، وَبَحَّخِي
فَبَجَّحْتِ إِلَى نَفْسِي ، وَجَدْتَنِي فِي أَهْلِ غَنْصِيَةِ بَشَقٍّ ، فَجَلَّيْتُ فِي أَهْلِ صَهْبِلٍ وَأَطِيطٍ ، وَدَائِسٍ وَمُنْقَرٍ ، فَفَنَدْتُ
أَقُولُ فَلَا أَتُبَّحُّ وَارْقُدْ فَأَتَصَبَّحُ ، وَأَشْرَبُ فَأَتَنْزَّحُ . أُمُّ أَبِي زَرْعٍ ، فَأُمُّ أَبِي زَرْعٍ ، مُسْكُومُهَا رَدَّاحٌ ، وَبَيْتُهَا
فَسَّاحٌ . ابْنُ أَبِي زَرْعٍ فَا ابْنُ أَبِي زَرْعٍ ، مَضْجَعُهُ مُكْسَلُ شَطِيطَةٍ ، وَبُشْبُهُ ذِرَاعُ الْجَفْرِقَةِ . بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ ، فَابْنَتُ
أَبِي زَرْعٍ ، طَوْعُ أَبِهَا ، وَطَوْعُ أُمِّهَا ، وَمَلَأَتْ كِسَائَهَا ، وَغِيْظُ جَارَتِهَا . جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ ، فَجَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ ،
لَا بُشْتُ حَدْبَتَنَا تَبْشِينَا وَلَا تُنْقَشُ مِيرَتَنَا تَنْقِينَا ، وَلَا تَعْلَى بَيْعَتَنَا تَعْلِيْنَا ، قَالَتِ خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ وَالْأَوَطَابُ تَمْخَضُ ،
فَلَقِيَ امْرَأَةً مَعَهَا وَلَدَانِ لَهَا كَالْفَهْدَيْنِ يَلْبَهُانِ مِنْ تَحْتِ خَصْرِهَا بَرْمَاقَيْنِ ، فَطَافَنِي وَنَسَكَحَهَا ، فَتَكَلَّمْتُ بِمَدَّةِ رُجُلَا
صَرِيحًا ، رَكِبَ شَرِيحًا ، وَأَخَذَ شَطِيطًا ، وَأَرَاخَ عَلَى تَعْمَارِيهَا ، وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَاغِيَةٍ زَوْجًا ، وَقَالَ كُلِّي أُمَّ زَرْعٍ ،
وَمِيرَى أَهْلِكَ ، قَالَتْ فَلَوْ جِئْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ مَا بَلَغَ أَصْرَ آتِيَةِ أَبِي زَرْعٍ . قَالَتِ عَائِشَةُ قَالَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
كَتُبْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ لَأُمِّ زَرْعٍ . قَالَ سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَةَ قَالَ هِشَامُ : وَلَا تُعَشِّشُ بَيْعَتَنَا تَعْلِيْنَا . قَالَ أَبُو هَبْدٍ اللَّهُ وَقَالَ
بَعْضُهُمْ فَأَتَقَفَّحُ بِالْمِيمِ وَهَذَا أَصَحُّ

٥١٩٠ -- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الْأَزْهَرِيِّ عَنْ هُرَّةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ
كَانَ الْحَبَشِيُّ يَلْبَعُونَ بِحُرَابِهِمْ فَسُتَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَنْظَرُ ، فَأَزَلْتُ أَنْظُرَ حَتَّى كُنْتُ أَنَا أَنْصَرِفُ ، فَانْقَدَرُوا
قَدَرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ فَسَمِعْتُ الْقَهْوَ

قَوْلُهُ (بَابُ حَسَنِ الْمَعَاشِرَةِ مَعَ الْأَهْلِ) قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ : نَبَهَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ عَلَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ النَّبِيَّ ﷺ هَذِهِ الْحِكَايَةُ
- يَعْنِي حَدِيثَ أُمِّ زَرْعٍ - لَيْسَ خَلِيًّا عَنْ قَائِدَةٍ شَرْعِيَّةٍ ، وَهِيَ الْإِحْسَانُ فِي مَعَاشِرَةِ الْأَهْلِ . قُلْتُ : وَابْسُ فَمَا سَأَفَهُ
الْبُخَارِيُّ التَّصْرِيحَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِدَ الْعَكَايَةُ ، وَسَيَأْتِي بَيَانَ الْاِخْتِلَافِ فِي رَفْعِهِ وَرَفْقِهِ ، وَلَيْسَتْ الْفَائِدَةُ مِنَ
الْحَدِيثِ مَحْصُورَةٌ فِيمَا ذَكَرَ ، بَلْ سَيَأْتِي لَهُ فَوَائِدُ أُخْرَى : مِنْهَا مَا تَرَجَّمُ عَلَيْهِ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَقَدْ شَرَحَ حَدِيثَ أُمِّ
زَرْعٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ ، وَبَيْنَا ذَلِكَ فِي جُزْءِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ الْحَافِظِ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْهُ ، وَأَبُو

هيب القاسم بن سلام في غريب الحديث ، وذكر أنه نقل عن عدة من أهل العلم لا يحفظ عددهم ، وتعقب عليه فيه
 مواضع أبو سعيد الضرير النيسابوري وأبو محمد بن قتيبة كل منهما في تأييف مفرد ، والخطابي في شرح البخاري ،
 وثابت بن قاسم ، وشرحه أيضا الزبير بن بكار ثم أحمد بن عبيد بن ناصح ثم أبو بكر بن الأنباري ثم إمام الكاذبي
 في جوده مفرد وذكر أنه جمعه عن يعقوب بن السكيت وعن أبي عبيدة وعن غيرهما ، ثم أبو القاسم عهد الحكيم بن
 حبان المصري ثم الزعفراني في الفائق ، ثم القاضي عياض وهو أجمل وأوسعها ، وأخذ منه غالب الشراح بعده
 وقد ألصقت جميع ما ذكره ، قوله (حدثنا سليمان بن عبد الرحمن) في رواية أبي ذر ، وحدثني ، وهو المعروف
 بابن بنت شرحبيل الدمشقي (وعلى بن حجر) بضم المهملة وسكون الجيم وعيسى بن يونس أي ابن أبي إسحق السبيعي
 ووقع منسوبا كذلك عن الأصبهاني . قوله (حدثنا هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة) في رواية مسلم وأبي
 يعلى عن أحمد بن حنبل بجم ونون خفيفة عن عيسى ابن يونس عن هشام ، أخبرني أخى عبد الله بن عروة ، وهذا
 من نوادر ما وقع له هشام بن عروة في حديثه عن أبيه حيث أدخل بينهما أخاه واسطة ، ومثله ما سيأتي في اللباس
 من طريق وهيب عن هشام بن عروة عن أخيه عثمان عن عروة ، ومضت له في أمية رواية بواسطة اثنين
 بينه وبين أبيه ، ولم يختلف على عيسى بن يونس في استاده وسياقه ، لكن حكى عياض عن أحمد بن داود الحوافي
 أنه رواه عن عيسى فقال في أوله : عن عائشة عن النبي ﷺ ، وساقه بطوله مرفوعا كله ، وكذا حكاه أبو عبيد أنه
 بلغه عن عيسى بن يونس وتابع عيسى بن يونس على رواية مفصلا في حكاية الخطيب سويد بن عبد العزيز وكذا
 سعيد بن سلمة عن أبي الحسام كلاهما عن هشام ، وستأتي روايته تعليقاً وأذكر من وصلها عند الفراغ
 من شرح الحديث ، وغالفهم الميثم بن عدي فيما أخرجه الدارقطني في الجزء الثاني من الأفراد ، فرواه عن
 هشام بن عروة عن أخيه يحيى بن عروة عن أبيه ، وخطأه الدارقطني في العمل ، وصوب أنه عبد الله بن عروة ،
 وقال عقبه بن خالد وعباد بن منصور وروايتهما عند النسائي ، والداروردي وعبد الله بن مسعب وروايتهما عند
 الزبير بن بكار ، وأبو أرويس فيما أخرجه ابنه عنه ، وعبد الرحمن بن أبي الزناد وروايتهم عند الطبراني ، وأبو
 معاوية وروايتهم عند أبي عوانة في صحيحه كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه بنير واسطة ، وأدخل بينهما واسطة ،
 أيضا عقبه بن خالد أيضا فرواه عن هشام بن عروة عن يزيد بن رومان عن عروة لكن اقتصر على المرفوع ، وبين
 ذلك البرار ، قال الدارقطني وليس ذلك بمندفوع فقد رواه أبو أرويس أيضا وإبراهيم بن أبي يحيى عن يزيد بن
 رومان ، ورواه عن عروة أيضا حفيده عمر بن عبد الله بن عروة وأبو الزناد وأبو الأسود محمد بن عبد
 الرحمن بن نوفل إلا أنه كان يقتصر على المرفوع منه وينسكه على هشام بن عروة سياقه بطوله ويقول إنما كان عروة
 يحدثنا بذلك في السفر بقطعة منه ، ذكره أبو عبيد الأجرى في استلثه عن أبي داود . قلت : ولعل هذا هو السبب
 في ترك أحد تخريجه في مسنده مع كبره ، وقد حدث به الطبراني عن عبد الله بن أحمد لكن عن غير أبيه ، وقال
 العقيلي قال أبو الأسود لم يرفعه إلا هشام بن عروة . قلت : المرفوع منه في الصحيحين « كنت لك كأبي ذر » لام
 ذر ، وباقية من قول عائشة ، وجاء خارج الصحيح مرفوعا كله من رواية عباد بن منصور عند النسائي وساقه
 بسياق لا قبل التاريل وأفظه : قال لي رسول الله ﷺ : كنت لك كأبي ذر لام ذر . قالت عائشة بأبي وأمي
 يا رسول الله ومن كان أبو ذر ؟ قال : اجتمع نساء ، فساق الحديث كله ، وجاء مرفوعا أيضا من رواية عبد الله

ابن مصعب والدروردي عند الزبير بن بكار ، وكذا رواه أبو معشر عن هشام وغيره من أهل المدينة عن عروة ، وهي رواية الهيثم بن عدي أيضا ، وكذا أخرجه النسائي من رواية القاسم بن عبد الواحد عن عمر بن عبد الله بن عروة ، وقد قدمت ذكر رواية أحمد بن داود عن عيسى بن يونس ، كذلك قال عياض ، وكذا ظاهر رواية حنبل ابن إسحق عن موسى بن اسماعيل عن سعيد بن سلة بسنده المتقدم فإن أوله عنده « قال لي رسول الله ﷺ : كنت لك كآب زرع لام زرع ، ثم أنشأ يحدث حديث أم زرع ، قال عياض يحتمل أن يكون قائل أنشأ هو عروة فلا يكون مرفوعا . وأخذ القرطبي هذا الاحتمال لم يزم به وزعم أن ما عدها وهم ، وسبقه إلى ذلك ابن الجوزي ، لكن يعكر عليه أن في بعض طرقة الصحيحة « ثم أنشأ رسول الله ﷺ يحدث ، وذلك في رواية القاسم بن عبد الواحد التي أشرت إليها ولفظه « كنت لك كآب زرع لام زرع ، ثم أنشأ رسول الله ﷺ يحدث ، فاتفق الاحتمال . ويقوى رفع جميعه أن التشبيه المتفق على رفعه يقتضى أن يكون النبي ﷺ سمع القصة وعرفها فأقرها فيكون كله مرفوعا من هذه الحديثية ، ويكون المراد بقول الدارقطني والخطيب وغيرهما من النقاد أن المرفوع منه ما ثبت في الصحيحين والباقي موقوف من قول عائشة « وأن الذي تلفظ به النبي ﷺ لما سمع القصة من عائشة هو التشبيه فقط ولم يريدوا أنه ليس بمرفوع حكما ، ويكون من عكس ذلك فاسب قص القصة عن ابتدائها إلى انتهائها إلى النبي ﷺ وإحصاها سيأتي بيانه . قوله (جلس إحدى عشرة) قال ابن التين : التقدير جلس جماعة إحدى عشرة وهو مثل (وقال أسوة في المدينة) وفي رواية أبي عرانة « جلست ، وفي رواية أبي علي الطبري في مسلم « جلسن » بالنون وفي رواية للنسائي « اجتمع » وفي رواية أبي عبيد « اجتمعت ، وفي رواية أبي يعلى « اجتمعن ، قال القرطبي زيادة النون على لفظ « أكلوني البراغيث » وقد اثبتها جماعة من أئمة العربية واستشهدوا لها بقوله تعالى (واسرورا النجوى الذين ظلموا) وقوله تعالى (فعموا وصموا كثير منهم) وحديث « يتعاقبون فيكم ملائكة » وقول الشاعر :

يلومونني في اشتراء النخعي ل قوى فسلكهم يعدل

وقد تكلف بعض النحاة رد هذه اللغة إلى اللغة المشهورة وهي أن لا يلحق علامة الجمع ولا التثنية ولا التأنيث في الفعل إذا تقدم على الاسماء ، وخرج لها وجوها وتقديرات في غالبها نظر ، ولا يحتاج إلى ذلك بعد ثبوتها نقلا وصحتها استعلا والله أعلم . وقال عياض : الأشهر ما وقع في الصحيحين وهو توحيد الفعل مع الجمع ، قال سيبويه : حذف اكتفاء بما ظاهر ، تقول مثلاً قام قركم فلو تقدم الامم لم يحذف فتقول قومك قام بل قاموا ، وبما يوجه ما وقع هنا أن يكون « إحدى عشرة » بدلا من الضمير في « اجتمعن ، والنون على هذا ضمير لا حرف علامة ، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل : من هن ؟ فقيل : إحدى عشرة ، أو باضمار أئمة . وذكر عياض أن في بعض الروايات « إحدى عشرة نسوة » قال : فإن كان بالنسب احتاج إلى اختار أعنى أو بالرفع فهو بدل من إحدى عشرة ومنه قوله تعالى (وقمطناهم اثنتي عشرة أسباطا) قال الفارسي : هو بدل من قطعناهم وليس بتمييز اه . وقد جرد غيره أن يكون تمييزا بتأرييل بطول شرحه . ووقع لهذا الحديث سبب عند النسائي من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت « غرت بمال أبي في الجاهلية وكان ألف ألف أوقية - وفيه - فقال النبي ﷺ : اسكتي يا عائشة فاني كنت لك كآب زرع لام زرع ، ووقع له سبب آخر فيما أخرجه أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان بسند

له إرسال من طريق سعيد بن عفير عن القاسم بن الحسن [عن] عمرو بن الحارث عن الأسود بن جبر المغازي (١) قال : دخل رسول الله ﷺ على عائشة وفاطمة وقد جرى بينهما كلام ، فقال : ما أنت بمختبة يا حميراء من ابنتي ، إن مثلي ومثلك كآبي زرع مع أم زرع . فقالت : يا رسول الله حدثنا عنهما ، فقال : كانت قريبة فيها لإحدى عشرة امرأة ، وكان الرجال خلوقا ، فقالن تماين تتذاكر أزواجهن بما فيهم ولا تسكذب . ووقع في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة عند أبي عروانة في صحيحه بلفظ : كان رجل يكنى أبا زرع واسماته أم زرع ، فتهقول : أحسن لي أبو زرع ، وأعطاني أبو زرع ، وأكرهني أبو زرع ، وفعل بي أبو زرع . ووقع في رواية الزبير بن بكار ودخل على رسول الله ﷺ وعندى بعض نسائه فقال بحضنى بذلك : يا عائشة أمالك كآبي زرع لأم زرع . قلت : يا رسول الله ما حديث أبي زرع وأم زرع ؟ قال : إن قريبة من قرى البين كان بها بطن من بطون البين وكان منهن إحدى عشرة امرأة ، واثنتان خرجن إلى مجلس فقلن : إنا البين فلنذكر بهولتنا بما فيهم ولا نسكذب ، فيستفاد من هذه الرواية معرفة جهة قيماتهن وبلادهن ، لكن وقع في رواية الهيثم أنهن كن بمكة . وأفاد أبو محمد بن حزم فيها نقله عياض أنهن كن من خثعم ، وهو يوافق رواية الزبير أنهن من أهل البين ، ووقع في رواية ابن أبي أريس عن أبيه أنهن كن في الجاهلية ، وكذا عند النسائي في رواية عقبة بن خالد عن هشام ، وحكى عياض ثم النووي قول الخطيب في المهمات : لا أعلم أحدا سمي النسوة المذكورات في حديث أم زرع إلا من الطريق الذي أذكره وهو غريب جدا ، ثم سافه من طريق الزبير بن بكار . قلت : وقد سافه أيضا أبو القاسم عبد الحكيم المذكور من الطريق المرسل التي قد هت ذكرها فانه سافه من طريق الزبير بن بكار بسنده ، ثم سافه من الطريق المرسل وقال : فذكر الحديث نحوه ، وسمى ابن دريد في الوشاح ، أم زرع عائكة ، ثم قال النووي : وفيه - يعني سياق الزبير بن بكار - أن الثانية اسمها عمرة بنت عمرو ، واسم الثالثة حبى بضم المهملة وتشديد الموحدة مقصور بنت كعب ، والرابعة مبددة بنت أبي هريرة ، والخامسة كبشة ، والسادسة هند ، والسابعة حبى بنت علقمة ، والثامنة بنت أوس بن عبد (٢) ، والعاشر كبشة بنت الأرقم اه ، ولم يسم الأولى ولا التاسعة ولا أزواجهن ولا ابنة أبي زرع ولا أمه ولا الجارية ولا المرأة التي تزوجها أبو زرع ولا الرجل الذي تزوجته أم زرع ، وقد نبه جماعة من الشراح بعده وكلامهم يوم أن ترتيبهن في رواية الزبير كترتيب رواية الصحيحين ، وليس كذلك فإن الأولى عند الزبير وهي التي لم يسمها هي الرابعة هنا ، والثانية في رواية الزبير هي الثامنة هنا ، والثالثة عند الزبير هي العاشرة هنا ، والرابعة عند الزبير هي الأولى هنا ، والخامسة عنده هي التاسعة هنا ، والسادسة عنده هي السابعة هنا ، والسابعة عنده هي الخامسة هنا ، والثامنة عنده هي السادسة هنا ، والتاسعة عنده هي الثانية هنا ، والعاشر عنده هي الثالثة هنا . وقد اختلف كثير من رواة الحديث في ترتيبهن ، ولا ضير في ذلك ولا أثر للتقديم والتأخير فيه ، إذ لم يقع تسميتهن . نعم في رواية سعيد بن سلمة مناسبة ، وهي سياق الخمسة اللاتي ذعن أزواجهن على حدة والخمسة اللاتي مدحن أزواجهن على حدة وسأشير إلى ترتيبهن في الكلام على قول السادسة هنا ، وقد أشار إلى ذلك في قول عروة عند ذكر الخامسة ، فهو لا محس يشكون ؛ وإنما نهت على رواية الزبير بخصوصها لما فيها من القدمية مع المخالفة في سياق الأهداد ، فيظن

(١) الأسود بن جبر غير مذكور في الإصابة ، وصائر السد يحتاج إلى تحقيق

(٢) في نسخة أخرى : عبد وه

لم يقف على حقيقة ذلك أن الثانية التي سميت عمرة بنت عرو هي التي قالت زوجي لا أبك خبره ، وليس كذلك بل هي التي قالت زوجي المس مس أرب ، وهكذا الخ فللتنبية عليه فائدة من هذه الحثية . قوله (فتعاهدن وتعافدن) أي الزمن أنفسهن عهدا وعقدن على الصدق من ضمائرهن عقدا . قوله (أن لا يكتمن) في رواية ابن أبي أويس وعقبة أن يتصادقن بينهما ولا يكتمن ، وفي رواية سعيد بن سلة عند الطبراني أن ينهين أرواجهن ويصدقن ، وفي رواية الزبير فتبايمن على ذلك . قوله (قالت الأولى زوجي لحم جبل غث) بفتح المعجمة وتشديد المثلثة ، ويجوز جره صفة للجمل ورفع صفة للحم ، قال ابن الجوزي : المشهور في الرواية الخفض ، وقال ابن ناصر : الجيد الرفع ونقله عن التبريزي وغيره ، والغث الهزيل الذي يستغث من هزاله أي يستترك ويستكره ، مأخوذ من قولهم : غث الجرح غثا وغثيا إذا سال منه القيح واستغثته صاحبه ، ومنه أغث الحديث ، ومنه غث فلان في خلقه ، وكثرت احتماله في مقابلة السمين فيقال للحديث الخفاط : فيه الغث والسمين . قوله (على رأس جبل) في رواية أبي عبيد والترمذي دوعر ، وفي رواية الزبير بن بكار دوعث ، وهي أرفق للسجع ، والأول ظاهر أي كثير الضجر شديد الغلظة يصعب الرقي إليه ، والوعث بالمثناة الصعب المرتقي بحيث توحد فيه الأقدام فلا يتخلص منه ويشق فيه المشي ، ومنه وحشاء السفر . قوله (لاسهل) بالفتح بلا تنوين وكذا دولا سمين ، ويجوز فيهما الرفع على خبره مبتدأ مضمرة ، أي لا هو سهل ولا سمين ، ويجوز الجر على أنها صفة لجبل وجبل . ووقع في رواية عقبة بن خالد عن هشام عند النسائي بالانصب منونا فيهما دلا سهلا ولا سميئا ، وفي رواية عمر بن عبد الله بن عروة عنده دلا بالسمين ولا بالسهل ، قال عياض : أحسن الأوجه عندي الرفع في الكلمتين من جهة سياق الكلام وتصحيح المعنى لا من جهة تقويم اللفظ ، وذلك أنها أودعت كلاما تشبيه شيئين بشيئين : شبهت زوجا باللحم الغث وشبهت سوء خلقه بالجبل الوعر ، ثم فسرت ما أجملت فذكر أنها قالت : لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ اللحم ولو كان سهلا ، لأن الشيء المزهود فيه قد يؤخذ إذا وجد بغير نصب ، ثم قالت : ولا اللحم سميئا فيتحمل المشقة في صعود الجبل لاجل تحصيله . قوله (فيرتقي) أي فيصعد فيه وهو وصف للجبل ، وفي رواية للطبراني دلا سهلا فيرتقي إليه . قوله (ولا سمين فينتقل) في رواية أبي عبيد دلا فينتقي ، وهذا وصف اللحم ، والأول من الانتقال أي أنه ليزاله لا يرغب أحد فيه فينتقل إليه يقال انتقلت الشيء أي نقلته ، ومعنى دلا فينتقي له نقي يستخرج ، والنقي المخ ، يقال نقوت العظم ونقيته وأنتقيته إذا استخرجت عنه ، وقد كثر استعماله في اختيار الجيود من الردى . قال عياض : أرادت أنه ليس له نقي فيطلب لاجل ما فيه من النقي ، وليس المراد أنه فيه نقي يطلب استخراجه ، قالوا آخر ما يبقى في الجمل مخ عظم المفاصل ومخ العيون وإذا نفذ لم يبق فيه خير ، قالوا وصفته بقلة الخير وبعده مع القلة ، فشبهته باللحم الذي صغرت عظامه عن النقي وخبت طعمه وريحه مع كونه في مرتقي يشق الوصول إليه فلا يرغب أحد في طلبه لينقله إليه مع توفر دواعي أكثر الناس على تناول الشيء المبدول بمجانا . وقال النووي : فسره الجمهور بأنه قليل الخير من أوجه : منها كونه كاحم الجمل لا كلحم الضأن مثلا ، ومنها أنه مع ذلك مهزول ردى ، ويؤيده قول أبي سعيد الضرير ليس في اللحوم أشد غثاثة من لحم الجمل لأنه يجمع خبث الطعم وخبث الريح ، ومنها أنه صعب تناول لا يوصل إليه إلا بعسقة شديدة وذهب الخطابي إلى أن تشبيهها بالجمل الوعر إشارة إلى سوء خلقه ، وأنه يرفع ويتكبر ويسمر بنفسه فوق موضعها فيجمع البخل وسوء الخلق . وقال عياض : شبهت وهودة خلقه بالجمل

وبعد غيره بيمد اللحم على رأس الجبل ، والزهد فليما يرجى منه مع قاتله وتعذره بالزهد في لحم الجبل الهزيل ، فأعطت النفس حقه ووفته قسطه . قوله (قالت الثانية زرجى لا أبت خبره) بالموحدة ثم المثناة وفي رواية حكاهما عياض ، أنت ، بالنون بدل الموحدة أى لا أظهر حديثه ، وعلى رواية النون فإرادها حديثه الذى لا خير فيه ، لأن انت بالنون أكثر ما يستعمل في الشر ، ووقع في رواية الطبرانى لا أنم ، بنون وصيم من النميحة . قوله (انى أخاف أن لا أذره) أى أخاف أن لا أترك من خبره شيئا ، فالضمير للخبر أى انه لطوله وكثرته ان بدأته لم أقدر على تكيله فاكثفت بالإشارة الى معانيه خشية أن يطول الخطب بإيراد جميعها . ووقع في رواية حبان بن منصور هذه النسائي أخشى أن لا أذره من سوء ، وهذا تفسير ابن السكيت ، ويؤيده أن في رواية حنبل بن عاصم : انى أخاف أن لا أذره ، أذكره وأذكر عجره وبجره . وقال غيره الضمير لزوجهما وعليه يعود ضمير وعجره وبجره ، بلا شك كأنها خفيت إذا ذكرت ما فيه أن يبلغه فيفارقه ، فكأنها قالت أخاف أن لا أقدر على تركه أعلق به وأولادى منه ، وأذره بمعنى أفرقه فاكثفت بالإشارة الى أن له ما يب وقا . بما ائتمته من الصدق وسكتت عن تفسيرها للمعنى الذى اعتدلت به ، ووقع في رواية الزبير ، زوجى من لا أذكره ولا أبت خبره ، والاول أليق بالسجع . قوله (عجره وبجره) بضم أوله وفتح الجيم فيهما الاول بعين مهملة والثاني بموحدة جمع عجرة وبجرة بضم ثم سكن ، فالعجر تدهق العصب والعروق في الجسد حتى تصير نائفة ، والبجر مثلها الا أنها مختصة باتى تكون في البطن قاله الاصمعي وغيره . وقال ابن الأعرابي : العجرة نفخة في الظهر والبجرة نفخة في السرة . وقال ابن أبي أويس : العجر العقد الذى تكون في البطن والسان ، والبجر العيوب . وقيل العجر في الجنب والبطن ، والبجر في السرة . هذا أصلها ، ثم استعمل في الموم والاحوان ، ومنه قول على يوم الجبل : أشكو الى الله عجرى وبجرى . وقال الاصمعي : استعمالا في المعاييب ، وبه جزم ابن حبيب وأبو عبيد الهروى . وقال أبو حنيفة بن سلام ثم ابن السكيت : استعمالا فيما يكتمه المرء ويخفيه عن غيره ، وبه جزم المبرد . قال الخطابي : أرادت عيوبه الظاهرة وأسراره السكينة . قال : ولعله كان مستورا الظاهر ودى الباطن . وقال أبو سعيد الضري : عنت أن زوجها كثير المعاييب متعقد النفس عن المكارم . وقال الاخفش : العجر العقد تكون في سائر البدن ، والبجر تكون في القلب . وقال ابن فارس : يقال في المثل أنضيت اليه بعجرى وبجرى أى بأمرى كله . قوله (قالت الثالثة زوجى العشتى) بفتح المهملة ثم المعجمة وتعديد النون المفتوحة وآخره قاف ، قال أبو عبيد وجماعة : هو الطويل ، زاد الثعالبي : المذموم الطول . وقال الخليل : هو الطويل العنتى . وقال ابن أبي أويس : الصقر من الرجال المقدم الجرى . وحكى ابن الأنبارى عن ابن قتيبة أنه قال : هو القصير ، ثم قال : كأنه عنده من الأضداد . قال ولم أره أغيره انتهى . والذى يظهر أنه تصحيف عليه بما قال ابن أبي أويس قاله عياض ، وقد قال ابن حبيب : هو المقدم على ما يريد ، الشرح في أموره . وقيل السى الخلق . وقال الاصمعي : أرادت أنه ليس عنده أكثر من طوله بغير نفع . وقال غيره : هو المستكره الطول ، وقيل ذمته بالطول لأن الطول في الغالب دليل السفه ، وعلى يمد الدماغ عن القلب . وأغرب من قال : مدحته بالطول لأن العرب تمدح بذلك . وتعقب بأن سياها يقتضى أنها ذمته . وأجاب عنه ابن الأنبارى باحتال أن تكون أرادت مدح خلفه وذم خلفه ، فكأنما قالت : له منظر بلا عجز ، وهو محتمل . وقال أبو سعيد الضري : الصحيح أن العشتى الطويل النحيب الذى يملك أمر نفسه ولا تحكم النساء فيه بل يحكم فيهن بما شاء ، فزوجته تهايه

أن تطلق بحضرته ، فهي أسكت على مضض . قال الزخشرى : وهى من الشكاية البليغة انتهى . وبؤبده ما وقع فى رواية يعقوب بن السكيت من الزيادة فى آخره : وهو على حد السنان المذاق . بفتح المعجمة وتشديد اللام أى المجرد بوزنه ومناه ، تشير الى أنها منه على حذر ، ويحتمل أن تسكن أرادت بهذا أنه أهوج لا يستقر على حال كالسنان الشديد الحدة . قوله (أن ألقن ألقن) وان أسكت ألقن (أى إن ذكرت عيوبه فيبلغه طلقنى ، وإن سكنت عنها قانا عنده معلقة لا ذات زوج ولا أيم ، كما وقع فى تفسير قوله تعالى (فتذروها كالمعلقة) فكأنها قالت : أنا عنده لا ذات بل فأنفع به ، ولا مطافة فانقرغ أعيرة ، فهي كالمعلقة بين العلو والسفل لا تستقر بأحدهما ، هكذا تورد عليه أكثر الشراح فيما لأبى عبيد . وفى الشق الثانى عندى نظر ، لأنه لو كان ذلك مرادها لانطلقت ليطلقها فتستريح . والذي يظهر لى أيضا أنها أرادت وصف سوء حالها عنده ، فأشارت الى سوء خاتمه وعدم احتماله لكلامها أن سكنت له حالها ، وأنها تعلم أنها متى ذكرت له شيئا من ذلك يادر الى طلاقها وهى لا تؤثر خطايته لمحبتها فيه ، ثم عبرت بالجملة الثانية إشارة الى أنها إن سكنت صابرة على تلك الحال كانت عنده كالمعلقة التى لا ذات زوج ولا أيم ، ويحتمل أن يكون قولها . ألقن . مشتقا من علاقة الحب أو من علاقة الوصلة . أى إن فطقت طلقنى وإن سكنت استمر بى زوجة ، وأنا لا أؤثر تطليقتى فذلك أسكت . قال حياض : أوضحت بقولها . على حد السنان المذاق ، مرادها بقولها قبل : ان أسكت ألقن ، وان ألقن ألقن . أى أنها إن حادت عن السنان سقطت فهاسكت ، وإن استمرت عليه أهلكها . قوله (قالت الرابعة : زوجى كليل تهامة ، لا حر ولا فر ، ولا عذابة ولا سامة) بالفتح بغير تنوين مبنية مع لا على الفتح وجاء الرفع مع التنوين فيها وهى رواية أبى عبيد ، قال أبو البقاء : وكأنه أشبع بالمعنى أى ليس فيه حر ، فهو أيم ليس وخبرها محذوف ، قال وبقرينة ما وقع من التكرير ، كذا قال ، وقد وقع فى القراءات المشهورة البناء على الفتح فى الجميع والرفع مع التنوين وفتح البعض ورفع البعض وذلك فى مثل قوله تعالى (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) ومثل (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) ووقع فى رواية عمر بن عبد الله عند النسائى : ولا برد ، بدل . ولا قر . زاد فى رواية الميهم : ولا عذابة ، بالخاء المعجمة أى لا تقبل عنده ، تصف زوجها بذلك وأنه لين الجانب خفيف الوطأة على الصاحب ، ويحتمل أن يكون ذلك من بقرينة صفة القيل ، وفى رواية الزبير بن بكار : والقيث غيث غمامة ، قال أبو عبيد أرادت أنه لا شر فيه يخاف ، وقال ابن الأنبارى : أرادت بقولها : ولا عذابة ، أى أن أهل تهامة لا يخافون لتحصنهم بجبالها ، أو أرادت وصف زوجها بأنه حاسى الدمار مانع لداره وجاره ولا عذابة عند من يأوى اليه ، ثم وصفته بالجود . وقال غيره : قد ضربوا المثل بليل تهامة فى الطيب لأنها بلاد حارة فى غالب الزمان ، وليس فيها رياح باردة ، فإذا كان الليل كان وهج الحر ساكنا فيطيب القيل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى حر النهار ، فوصفت زوجها بجميل العشرة واعتدال الحال وسلامة الباطن فكأنها قالت : لا أذى عنده ولا مكروه ، وأنا آمنة منه فلا أعاف من شره ، ولا ملل عنده فيسأم من عشرى ، أو ليس بسىء الحاق فأسأم من عشرته ، فأنا لذينة العيش عنده كذرة أهل تهامة بلباب المعتدل . قوله (قالت الخامسة : زوجى إن دخل فهد ، وإن خرج أسد . ولا يسأل عما عهد) قال أبو عبيد : فهد بفتح الفاء وكسر الهاء مشتق من الفهد ، وصفته بالغلة عند دخول البيت على وجه المدح له . وقال ابن حبيب : شبهته فى ليته وغفلته بالفهد ، لأنه يوصف بالحياة وقلة الشر وكثرة النعم . وقوله أسد بفتح الألف وكسر السين مشتق من الأسد أى

يصير بين الناس مثل الأسد . وقال ابن السكيت : تصفه بالنشاط في الغزو ، وقال ابن أبي أريس : معناه إن دخل البيت وثب على رثوب الفهد ، وإن خرج كان في الإقدام مثل الأسد ، فعل هذا يحتمل قوله وثب على المدح والذم ، قالوا لا تغير إلى كثرة جماعه لها إذا دخل فينطوي تحت ذلك تمدحها بأنها محبوبة لديه بحيث لا يصبر عنها إذا رآها ، والذم إما من جهة أنه غليظ الطبع ليس عنده مداعة ولا ملاعبة قبل المواقعة ، بل يثب وثوبا كالوحش ، أو من جهة أنه كان سيء الخلق يطش بها ويضربها ، وإذا خرج على الناس كان أمره أشد في الجراءة والإقدام والمهابة كالأسد . قال عياض : فيه مطابقة بين خروج ودخل لفظية ، وبين فهد وأسد معنوية ، ويسمى أيضا المقاتلة وقوطا ، ولا يسأل عما عهد ، يحتمل المدح والذم أيضا ، فالمدح بمعنى أنه شديد الكرم كثير النفاذ لا يتفقد ما ذهب من ماله ، وإذا جاء بشيء لبسته لا يسأل عنه بعد ذلك ، أو لا يلتفت إلى ما يورى في البيت من المعاييب ، بل يسأح ويفضي . ويحتمل الذم بمعنى أنه غير مجال يحالها حتى لو عرف أنها مريضة أو معوزة وغاب ثم جاء لا يسأل عن شيء من ذلك ولا يتفقد حال أهله ولا بيته ، بل إن عرضت له شيء من ذلك وثب عليها بالبطش والضرب ، وأكثر الفراع شرحوه على المدح ، فانتميل بالفهد من جهة كثرة التسكرم أو الوثوب ، وبالأسد من جهة الشجاعة ، وبعد السؤال من جهة المساحة . وقال عياض : حمله إلاكثر على الاشتقاق من خلق الفهد إما من جهة قوة وثوبه وإما من كثرة نومه ، ولهذا ضربوا المثل به فقالوا أنوم من فهد ، قال : ويحتمل أن يكون من جهة كثرة كسبه لأنهم قالوا في المثل أيضا أكسب من فهد ، وأصله أن الفهود الهرمة تجتمع على فهد منها فيقتصد عليها كل يوم حتى يشبعها ، فكأنها قالت : إذا دخل المنزل دخل معه بالكسب لأهله كما يجيء الفهد لمن يلود به من الفهود الهرمة . ثم لما كان في وصفها له بخلق الفهد ما قد يحتمل الذم من جهة كثرة النوم رفعت القبس بوصفها له بخلق الأسد ، فأفصح أن الأول بحية كرم وتزامة تماثل ومساحة في العشرة ، لاجمية جبن وجور في الطبع . قال عياض : وقد قلب الوصف بعض الرواة يعني كما وقع في رواية الزبير بن بكار فقال : إذا دخل أسد وإذا خرج فهد ، فإن كان محفوظا فضاه أنه إذا خرج إلى مجلسه كان على غاية الرزانة والوقار وحسن السم ، أو على الغاية من تحصيل الكسب ، وإذا دخل منزله كان متفضلا هواسيا لأن الأسد يوصف بأنه إذا افترس أكل من فربسته بعضا وترك الباقي لمن حوله من الوحوش ولم يهاوشهم عابها ، وزاد في رواية الزبير بن بكار في آخره « ولا يرفع اليوم لفد » يعني لا يدخر ما حصل عنده اليوم من أجل الفد ، فكسبت بذلك عن غاية جوده ، ويحتمل أن يكون المراد أنه يأخذ بالحزم في جميع أموره فلا يؤخر ما يجب عمله اليوم إلى غده . قوله (قالت السادسة : ذوى أن أكل لف ، وإن شرب اشتف ، وإن اضطجع التفت ، ولا يوج الكف ليعلم البث) في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي « إذا أكل اقتف ، وقبسه وإذا قام ، بدل « اضطلع » ، وزاد « وإذا ذبح اقتف » ، أي تحرى الفد وهو الهزيل كما تقدم في شرح كلام الأولى . وفي رواية الطبراني « ولا يدخل ، بدل « يوج » ، وإذا قد ، بدل « اضطلع » ، وفي رواية الترمذي والطبراني « فيعلم » ، بالقاء بدل اللام في رواية غيره ، والمراد باللف الأكثر منه واحتقماؤه حتى لا يترك منه شيئا وقال أبو حنيفة : الإكثار مع التخليط ، يقال لف الكتيبة بالآخرى إذا خلطها في الحرب ، ومنه اللقيف من الناس ، فأرادت أنه يخلط صنوف الطعام من نعمته وشره ثم لا يبق منه شيئا . وحكى عياض رواية من رواه ورف ، بالراء بدل اللام قال وهي بمعناها ، ورواية من رواه « اقتف » ، بالفاء قال ومعناه التجميع ، قال الخليل : قفاف

كل شيء جماعه واستيعابه ، ومنه سميت القفة لجمعها ما وضع فيها ، والاستفاف في الشرب استقصاؤه مأخوذ من الشفاقة بالضم والتخفيف وهي البقية تبقى في الاناء ، فإذا شربها الذي شرب الإناء قيل اشتمها . ومنهم من رواها بالمهملة وهي بمعناها . وقوله النف ، أي وقد ناحت وتلف بكسائه وحده وانقبض عن أهله إعراضا ، فهي كناية حزينة لذلك ، ولذلك قالت د ولا يوج الكف ليعلم البث ، أي لا يمد يده ليعلم ما هي عليه من الحزن فزيده . ويحتمل أن تكون أرادت أنه ينام نوم العاجز الغشل السكسل ، والمراد بالبث الحزن ويقال شدة الحزن ، ويطلق البث أيضا على الشكوى وعلى المرض وعلى الأمر الذي لا يصبر عليه ، فأرادت أنه لا يسأل عن الأمر الذي يقع اهتماما به ؛ فوصفته بقلة الشفقة عليها وأنه إن لو رآها غليظة لم يدخل يده في ثوبها ليتفقد خبرها كمادة الأجانب فضلا عن الأزواج ، أره كناية عن ترك الملاعبة أو عن ترك الجماع كما سيأتي . وقد اختلفوا في هذا فقال أبو عبيد : كان في جسدها عيب فكان لا يدخل يده في ثوبها ليلس ذلك العيب لئلا يثقل عليها ، فدحته بذلك . وقد تعقبه كل من جاء بعده إلا النادر ، وقالوا إنما شككت منه وذمته واستقصرت حظها منه ، ودل على ذلك قولها قبل د وإذا اضطلع التنف ، كأنها قالت أنه يتجنبها ولا يذنها منه ولا يدخل يده في جنبها فيلبسها ولا يباشرها ولا يكون منه ما يكون من الرجال فيعلم بذلك محبتها له وحرصها عليه حظها منه ، وقد جمعت في وصفها له بين اللوم والبخل والهمة والمهانة وسوء المشورة مع أهله ، فن العرب تدم بكثرة الأكل والشرب وتتمدح بقلتهما وبكثرة الجماع لدلائلها على صحة الذكورية والفحولية . وانصر ابن الأنباري لأبي عبيد فقال : لا مانع من أن تجمع المرأة بين مثالب زوجها ومناقبه ، لأنهن كن تعاهدن أن لا يكتمن من صفاتهن شيئا ، فهن من وصفت زوجها بالخير في جميع أمورهن ، ومنهن من وصفته بضد ذلك ، ومنهن من جمعت . وارتضى القرطبي هذا الانتصار واستدل عياض للجهود بما وقع في رواية سعيد بن سلمة بن أبي الحسام أن عروة ذكر هذه في الخس التي يشكون أزواجهم ، فانه ذكر في روايته الثلاث المذكورات هنا أولا على الولاء ثم السابعة المذكورة عقب هذا ثم السادسة هذه فهي خامسة عنده والسابعة رابعة ، قال : ويؤيد أيضا قول الجمهور كثرة استعمال العرب لهذه الكناية عن ترك الجماع والملاعبة ، وقد سبق في فضائل القرآن في قصة عرو بن الماص مع زوج ابنة عبد الله بن عمرو حيث سألهما عن حالهما مع زوجها فقالت وهو تكبر الرجال من رجل لم يفتش لنا كنفنا ، وسبق أيضا في حديث الألف قول صفوان بن المعطل ما كشفت كنف أنثى قط ، فعبّر عن الاشتغال بالنساء بكشف الكنف وهو الغطاء ، ويحتمل أن يكون معنى قولها د ولا يوج الكف ، كناية عن ترك تفقده أمورهما وما تهم به من مصالحها ، وهو كة ولهم لم يدخل يده في الأمر أي لم يشتغل به ولم يتفقده ، وهذا الذي ذكره احتمالا جزم بمعناه ابن أبي أويس فانه قال : معناه لا ينظر في أمر أهله ولا يبالى أن يجوعوا . وقال أحمد بن عبيد بن ناصح : معناه لا يتفقده أمورى ليعلم ما أكرهه فزيده ، يقال ما أدخل يده في الأمر أي لم يتفقده . قوله (قالت السابعة : زوجي غيايا أرعيابا) كذا في الصحيحين بفتح المعجمة بعدها ثمانية خفيفة ثم أخرى بعد الآف الأولى والتي بعدها بمهملة ، وهو شك من راوى الخبر عيسى بن يونس ، وقد صرح بذلك أبو يعلى في روايته عن أحمد بن غباب عنه . ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي د غيايا ، بمعجمة بغير شك ، والغيايا الطباقه الاحق الذي ينطبق عليه أمره . وقال أبو عبيد : العيايا بالمهملة الذي لا يضرب ولا يلقيح من الابل ، وبالمعجمة ليس بئى ، والطباقه الاحق القدم . وقال ابن فارس : العيايا الذي لا

يحسن الضراب ، فعلى هذا يكون تأكيد الاختلاف اللفظ كقولهم بعدا وبخفا . وقال الداودي قوله : غيايا .
 بالمعجمة مأخوذ من الغى بفتح المعجمة ، وبالمهمل مأخوذ من الغى بكسر المهمل . وقال أبو عبيد : الغيايا بالمهمل
 الغى الذى تعينه مباذمة النساء ، وأراه مبالغة من الغى فى ذلك . وقال ابن السكيت : هو الغى الذى لا يمتدى .
 وقال عياض وغيره : الغيايا بالمعجمة يحتمل أن يكون مشتقا من الغاية وهو كل شئ . أظن الشخص فوق رأسه ،
 فكأنه مغطى عليه من جملة وهذا الذى ذكره احتمالا جزم به الزخمرى فى الفائق . وقال النووى قال عياض وغيره :
 غيايا بالمعجمة صحيح ، وهو مأخوذ من الغاية وهى الظلة ، وكل ما أظل الشخص ، ومعناه لا يمتدى الى مسلك . أو
 أنها وصفته بثقل الروح ، وأنه كالظل المنكأ الذى لا اشراق فيه ، أو أنها أرادت أنه غطيت عليه أموره .
 أو يكون غيايا من الغى وهو الانهك فى الشر ، أو من الغى الذى هو الخيبة . قال تعالى (فسوف يلقون غيا)
 وقال ابن الأعرابي : الطياقة المطبق عليه حقا . وقال ابن دريد : الذى ينطبق عليه أموره . وعن الجاحظ : الثقب
 الصدر عند الجماع ينطبق صدره على صدر المرأة فيرفع سفله عنها ، وقد ذمت امرأة أسرا القيس فقالت له : ثقيل الصدر ،
 خفيف العجز ، سريع الراق ، بطيء الإفاقة . قال عياض : ولامناقة بين وصفها له بالعجز عند الجماع وبين وصفها
 بثقل الصدر فيه لاحتمال تنزيهه على حالتين كل منهما مذموم ، أو يكون أطباق صدره من جملة عيبه وعجزه ونعاطيه
 مالا قدرة له عليه ، أمكن كل ذلك بردل من فسر غيايا بأنه الضنين . وقولها وكل داء له داء أى كل شئ تفرق فى
 الناس من المعاييب موجود فيه . وقال الزخمرى : يحتمل أن يكون قولها له داء ، خبرا لكل ، أى أن كل داء
 تفرق فى الناس فهو فيه . ويحتمل أن يكون له ، صفة لداء رد داء ، خبر لكل ، أى كل داء فيه فى غاية التناهى ،
 كما يقال إن زيدا زيدا ، وإن هذا الفرس أفرس . قال عياض : وفيه من لطيف الوحي والإشارة غاية لآلة الطوى
 تحت هذه الحكمة كلام كثير . وقولها وشبك بهمة أوله وجم ثقيلة أى جرحك فى رأسك ، وجراحات الرأس
 تسمى شجا ، وقولها أو فلك بفاء ثم لام ثقيلة أى جرح جسمك ، ومنه قول الشاعر هين فلول ، أى ثم جمع ثلثة ؛
 ويحتمل أن يكون المراد نزع منك كل ما عندك أو كسرك بسلطة لسانه وشدة خصومة . زاد ابن السكيت فى روايته
 وأو بملك ، بموحدة ثم جيم ، أى طعنك فى جراحك فشقها ، وألج شق الفرح ، وقيل هو الطعنة . وقولها أو جمع
 كلاله وقع فى رواية الزبير . وإن حدثته سبك ، وإن مازحته فلك ، وإلا جمع كلاله ، وهى توضح أن داء فى
 رواية الاصيل للتقسيم لا للتخيير . وقال الزخمرى : يحتمل أن تكون أرادت أنه ضروب للنساء ، فإذا ضرب إما أن
 يكسر عظما أو يشج رأسا أو يجمعهما . قال . ويحتمل أن يريد بالفل الطرد والابعاد ، وبالشج الكسر عند الضرب
 وإن كان الشج إنما يستعمل فى جراحة الرأس . قال عياض : وصفته بالحق ، والتناهى فى سوء المعشرة ، وجمع
 التقاوص بأن يعجز عن قضاء وطرها مع الأذى ، فإذا حدثته سبها ، وإذا مازحته شجها ، وإذا أغضبت كسر عضوا
 من أعضائها أو شق جلدها أو أغار على مالها أو جمع كل ذلك من الضرب والمجرح وكسر العضو وجمع الكلام
 وأخذ المال . قوله (قالت الثامنة : زوجى المس مس أرب ، والريح دج ذرب) زاد الزبير فى روايته : وأنا
 أغلبه والناس يغلب ، وكذا فى رواية عقبة عند النسائي ، وفى رواية عمر عنه ، وكذا الطبراني لكن بلفظ
 ونغلبه ، بنون الجمع ، والأرب درية لبنة المس ناعمة الوبر جدا ، والأرب بوزن الأرب لكن أوله زاي وهو
 نبت طيب الريح ، وقيل دج شجرة عظيمة بالشام يجبل لبنان لا تنثر لها ورق بين الحضرة والصخرة ، وكذا ذكره

عياض ، واستنكره ابن البيطار وغيره من أصحاب المفردات . وقيل هو حشيشة دقيقة طيبة الرائحة وليست ببلاد العرب ، وإن كانوا ذكروها ، قال الشاعر :

يا باني أنت وفوك الأشنب كأنما ذر عليه الورنب

وقيل هو الزعفران ، وليس بشيء . واللام في المس والريح نائمة عن الضمير أى مسه وريحه . أو فهما حذف تقديره الريح منه والمس منه ، كقولهم السمن منوان بدرهم . وصفته بأنه ابن الجسد ناعم . ويحتمل أن تكون كمنت بذلك عن حسن خافه وابن عربياته بأنه طيب العرق لكثرة نظافته واستعماله الطيب نظرفا ، ويحتمل أن تكون كمنت بذلك عن طيب حديثه أو طيب الثناء عليه لجمل معاشرته . وأما قولها : وأنا أغلبه ولتأمن يظلب ، فوصفته مع جميل عشرته لها وصبره عليها بالهجرة وهو كما قال معاوية وبغلب السكرام وبغلبين الثام ، قال عياض : هذا من التشبيه بغير أداة ، وفيه حسن المناسبة والموازنة والتجميع . وأما قولها : والناس يظلب ، ففيه نوع من البديع يسمى التتميم ، لأنها لو اقتضت على قولها : وأنا أغلبه لظن أنه جبان ضعيف ، فلما قالت : والناس يظلب ، دل على أن غلبها لياها إنما هو من كرم سجاياه فتجملت بهذه الكلمة المبالغة في حسن أوصافه . قوله (قالت التاسعة : زوجي رفيع العماد ، طويل النجاد ، عظيم الرماد ، قريب البيت من الناد) زاد الزبير بن بكار في روايته : ولا يبيع لبلة يضاف ولا ينام ليلة يخاف ، وصفته بطول البيت وعطوه فان بيوت الأشراف كذلك يملونها ويضربونها في المواضع المرتفعة ليعصدهم الطارقون والوافدون ، فطول بيوتهم إما لزيادة شرفهم أو لطول مقامهم ، وبيوت غيرهم قصار ، وقد لُج الصعراء بمدح الأول وذم الثاني كقولها : قصار البيوت لا ترى صهواتها ، وقال آخر :

إذا دخلوا بيوتهم أكبوا على الركبات من قصر العماد

ومن لازم طول البيت أن يكون متسعا فيدل على كثرة الحاشية والغاشية ، وقيل كمنت بذلك عن شرفه ورفعة قدره . والنجاد بكسر النون وجم خفيفة حمالة السيف ، تريد أنه طويل الغامة يحتاج إلى طول نجاهه . وفي ضمن كلامها أنه صاحب سيف فأشارت إلى شجاعته ، وكانت العرب تتناح بالطول وتذم بالقصر . وقولها : عظيم الرماد ، تعني أن نار قرأه الأضياف لا تطفأ انتهدي الضيفان إليها فيصير زمام النار كثيرا لذلك ، وقولها : قريب البيت من الناد ، وقفت عليها بالسكون أو إغاة السجع ، والنادى والندى مجلس القوم ، وصفته بالشرف في قومه ، فهم إذا تفاوضوا واشتدوا في أمر أتوا جلسوا قريبا من بيته فاعتمدوا على رأيه وامتلوا أمره ، أو أنه وضع بيته في وسط الناس ليسهل إقائه ، ويمكن أقرب إلى الوارد وطالب القرى ، قال زهير :

بسطة البيوت لكي يكون مظنة من حيث توضع جفنة المسترفة

ويحتمل أن تريد أن أهل النادى إذا أتوه لم يصوب عليهم لغاؤه لكونه لا يحتجب عنهم ولا يتباهى بهم بل يقرب ويتفام ويبادر لأكرامهم ، وضد من يتوارى بأطراف الحلل وأغوار المنازل ، ويبعد عن سمع الضيف لئلا يتدوا إلى مكانه ، فإذا استبعدوا موضعهم صدوا عنه ومالوا إلى غيره . وعصل كلامها أنها وصفته بالسيادة والكرم وحسن الخلق وطيب المعاشرة . قوله (قالت العاشرة : زوجي مالك وما مالك خير من ذلك ، له إبل

كثيرات المبارك قليلات المسارح ، واذا سمعن صوت المزهر أيقن أنهن هو الملك) وقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي والزيبره المبارك، بدل المبارك ، وفي رواية أبي بلي ، الزاهر ، بصيغة الجمع ، وعند الزبير والضياف ، بدل والمزهر . والمبارك بفتحين جمع مبرك وهو موضع نزول الإبل ، والمسارح جمع مسرح وهو الموضع الذي تطلق لترعى فيه ، والمزهر بكسر الميم وسكون الزاي وفتح الهاء آلة من آلات اللهو ، وقيل هي العود وقيل دف مربع . وانكر أبو سعيد الضرير تفسير المزهر بالعود فقال : ما كانت العرب تعرف العود إلا من غائط الحضرة منهم ، وانما هو بضم الميم وكسر الهاء وهو الذي يوقد النار فزهرا للضياف ، فاذا سمعت الإبل صوته ومسمعان النار عرفت أن ضيفا طرق فتيقنت الهلاك . وتعقبه عياض بأن الناس كلهم روه بكسر الميم وفتح الهاء . ثم قال : ونحن الذي أخبره أن مالكا المذكور لم يحاطل الحضرة ولا سيما مع ما جاء في بعض طرق هذا الحديث أنهن كن من قرية من قرى اليمن وفي الأخرى أنهن من أهل مكة ، وقد كثر ذكر المزهر في أشعار العرب جاهليتها وإسلامها بدوحها وحضرها . ويرد عليه أيضا ورود بصيغة الجمع فانه بهينه الالة ، ووقع في رواية يعقوب بن السكيت وابن الأنباري من الزيادة وهو أمام القوم في الممالك، لجمعت في وصفها له بين الثروة والكرم وكثرة القرى والامتداد له والمباغة في صفاته ، ووصفته أيضا مع ذلك بالشجاعة لأن المراد بالملك الحروب ، وهو لثقتة بشجاعته يتقدم رفقة ، وقيل أرادت أنه هاد في السبل الخفية عالم بالطرق في البيداء ، فالمراد على هذا بالممالك المفارز ، والأول أليق ، والله أعلم . ودما ، في قولها : وما مالكا ، استنهاية يقال للتعظيم والتعجب ، والمقنى وأى شيء هو مالكا ما أعظمه وأكرمه . ونسكير الاسم أدخل في باب التعظيم . وقولها : ومالك خير من ذلك زيادة في الإعظام ، وتفسير لبعض الإجماع ، وأنه خير مما أشير إليه من ثناء وطيب ذكر ، وفوق ما اعتقد فيه من سؤدد ونظر ، وهو أجل من أصفه لشجرة فضله . وهذا بناء على أن الإشارة بقولها : وذلك ، إلى ما تصدقه فيه من صفات المدح . ويحتمل أن يكون المراد مالك خير من كل مالك ، والتعميم يستفاد من المقام كما قيل ثمرة خير من جريدة ، أى كل ثمرة خير من كل جريدة ، وهذا إشارة إلى ما في ذهن المخاطب ، أى مالك خير مما في ذهنك من مالك الأموال وهو خير مما سأصفه به ، ويحتمل أن تكون الإشارة إلى ما تقدم من الثناء على الذين قبله ، وأن مالكا أجمع من الذين قبله لخصال السيادة والفضل . ومعنى قولها : قليلات المسارح ، أنه لاستعداد للضيافان بها لا يوجه منهن إلى المسارح إلا قليلا ، ويترك سائرهن بفنائها ، فإن قاجاه ضيف وجد عذبه ما يقربه به من لحوها وأبائنا ، ومنه قول الشاعر :

حبسنا ولم نترح لكي لا بلومنا على حكمة صبرا معودة الحبس

ويحتمل أن تريد بقولها : قليلات المسارح ، الإشارة إلى كثرة طرق الضيفان ، فاليدوم الذي يطرقه الضيف فيه لا ترح حتى يأخذ منها حاجته للضيافان ، واليوم الذي لا يبارقه فيه أحد أو يكون هو فيه غائبا ترح كلها ، فأيام الطروق أكثر من أيام عده ، فهي لذلك قليلات المسارح . وهذا يندفع اعتراض من قال : لو كانت قليلات المسارح لكانت في غاية الهوال . وقيل المراد بكثرة المبارك أنها كثيرا ما تثار فتطلب ثم ترك فتسكن مباوكها لذلك ، وقال ابن السكيت : ان المراد أن مباركها على العطايا والحالات وأداء الحقوق وقرى الأضياف كثيرة ، وانما يترح منها ما فضل من ذلك . فالحاصل أنها في الأصل كثيرة ولذلك كانت مباوكها كثيرة ، ثم إذا سرحت

صارت قليلة لأجل ما ذهب منها . وأما رواية من روى عظيمات المبارك ، فيحتمل أن يكون المعنى أنها من سمها وعظم جثتها تعظم مباركتها ، وقيل المراد أنها إذا بركت كانت كثيرة لسكونها من ينضم إليها من ياتمس القري ، وإذا سرحت سرحت وحدها فكانت قليلة بالنسبة لذلك . ويحتمل أن يكون المراد بقلة مساحتها قلة الامكنة التي ترعى فيها من الارض ، وأنها لا تمكن من الرعى إلا بقرب المنازل لئلا يشق طلبها إذا احتيج إليها . ويكون ما قرب من المنزل كثير الخصب لئلا تنزل . ووقع في رواية سعيد بن سلمة عند الطبراني وأبو مالك وما أبو مالك ، ذو إبل كثيرة المسالك قليلة المبارك ، قال عياض أن لم تكن هذه الرواية وهما فالمعنى أنها كثيرة في حال رعيها إذا ذهبت ، قليلة في حال مباركتها إذا قامت ، اسكنة ما ينجر منها وما يسلك منها فيه من مسالك الجود من وفد ومعونة وحمل وحالة ونحو ذلك . وأما قولها : أيقن أنهن هوالك ، فالمعنى أنه كثرت عادته بنجر الإبل لقرى الضيفان ، ومن عادته أن يستقيم ويلبهم أو يتلقاهم بالغناء مبالغة في الفرح بهم صارت الإبل إذا سمعت صوت الغناء عرفت أنها تنجر ، ويحتمل أنها لم ترد فهم الإبل لهلاكها ، ولما كان ذلك يعرفه من يعقل أضيف إلى الإبل ، والاول أولى . قوله (قالت الحادية عشرة) قال النووي : وفي بعض النسخ الحادى عشرة وفي بعضها الحادية عشر ، والصحيح الاول ، وفي رواية الزبير وهي أم زرع بنت أكيم بن ساعدة . قوله (زوجي أبو زرع) في رواية النسائي : نكحت أبا زرع . قوله (فابو زرع) في رواية أبي ذر : وما أبو زرع ، وهو المحفوظ الأكثر : زاد الطبراني في رواية صاحب نعم وزرع . قوله (أناس) بفتح الهزة وتخفيف النون وبعد الألف مهملة أى حرك . قوله (من حل) بضم المهملة وكسر اللام (أذن) بالثنية ، والمراد أنه ملا أذنها بما جرت عادة النساء من التحل به من قرط وشف من ذهب ولؤلؤ ونحو ذلك ، وقال ابن السكيت : أناس أى أنفل حتى تبدل واضطرب : والنوس حركة كل شيء متدل ، وقد تقدم حديث ابن عمر أنه دخل على حفصة ونوساتها تنظف ، مع شرح المراد به في المغازي . ووقع في رواية ابن السكيت وأذن وفرعى ، بالثنية ، قال عياض : يحتمل أن تريد بالفرعين اليدين لأنهما كالفرعين من الجسد ، تعنى أنه حل أذنها ومعصمها ، أو أرادت العنق واليدين ، وأقامت اليدين مقام فرع واحد ، أو أرادت اليدين والرجلين كذلك ، أو الغديرين وقرنى الرأس ، فقد جرت عادة المترفات بتنظيم غداثرهن وتحلية نواصين وقروتهن . ووقع في رواية ابن أبي أويس وفرعى ، بالافراد ، أى حل رأسي فصار يتدل من كثرتة وثقله ، والعرب تسمى شعر الرأس فرعا ، قال امرؤ القيس وفرع يفتى المتن أسود فاحم . قوله (وملا من شحم عضدى) قال أبو عبيد لم ترد العضد وحده وإنما أرادت الجسد كله ، لأن العضد اذا سمعت سمن سائر الجسد ، وخمعت العضد لأنه أقرب ما يلى بصر الانسان من جسده . قوله (وبجحنى) بموحدة ثم بيم خفيفة ، وفي رواية للنسائي ثقيفة ثم مهملة . قوله (فبجحت) بسكون المثناة ، وفي رواية لمسلم : فبجحت الى - بالتشديد - نفسى ، وهذا هو المشهور في الروايات ، وفي رواية للنسائي : وبجحنى نفسى فبجحت الى . وفي أخرى له ولأبي عبيد : فبجحت ، بضم التاء والى بالتخفيف ، والمعنى أنه فرحها ففرحت . وقال ابن الأنباري : المعنى بظمتى فعمطت الى نفسى ، وقال ابن السكيت : المعنى غرني فغمرت . وقال ابن أبي أويس : مضاه وسع على وترفى . قوله (وجدنى في أهل غنيمة) بالمهجمة والنون مصغر . قوله (بشق) بكسر المجهمة ، قال الخطابي : هكذا الرواية ، والصواب بفتح الهمزة وهو موضع بعينه ، وكذا قال أبو عبيد ، وصوبه الهروي ، وقال ابن الأنباري : هو بالفتح والكسر موضع

وقال ابن أبي أريس وابن حبيب هو بالكسر والمراد شق جبل كانوا فيه اقلتهم وسكنى شق الجبل أى ناحيته ، وعلى رواية الفتح فالمراد شق فى الجبل كالغار ونحوه ، وقال ابن قتيبة وصوبه نطقه : المعنى بالسكر أنهم كانوا فى شطف من العيش ، يقال هو يشق من العيش أى يشطف وجهه ، ومنه (لم نكروا بالغيب إلا بشق الأنفس) وهذا جزم الزمخشري وضعف غيره . قوله (لجمعنى فى أهل صويل) أى خيل (وأطيط) أى لابل ، زاد فى رواية للنسائي وجامل وهو جمع جل ، والمراد اسم فاعل لما لك الجمال كقوله لابن وتامر ، وأصل الاطيط صوت أعراد المحامل والرجال على الجمال ، فأرادت أنهم أصحاب محامل ، تشير بذلك الى وفاهيتهم ويطلق الاطيط على كل صوت نشأ من ضفط كما فى حديث باب الجنة : لياذين عليه زمان رله أطيط ، ويقال المراد بالايطيط صوت الجوف من الجوع . قوله (ودانس) اسم فاعل من الدوس ، وفى رواية للنسائي : ودباس ، قال ابن السكيت الدانس الذى يدوس الطعام ، وقال أبو عبيد : تأرله بعضهم من دباس الطعام وهو دراسه ، وأهل العراق يقولون الدباس وأهل الشام الدراس ، فكأنها أرادت أنهم أصحاب زرع ، وقال أبو سعيد : المراد أن عندهم طعاما متيق وهم فى دباس شىء آخر غيرهم متصل . قوله (ومنق) بكسر النون وتشديد القاف ، قال أبو عبيد : لا أدري معناه ، وأظنه بالفتح من تنق الطعام . وقال ابن أبي أريس : المنق بالكسر نقيق أصوات المواشى ، تصف كثرة ماله . وقال أبو سعيد الضرير : هو بالكسر من نقيقة الدجاج يقال أنق الرجل إذا كان له دجاج ، قال القرطبي : لا يقال لشيء من أصوات المواشى نق ، وإنما يقال نق الضفدع والمغرب والدجاج ، ويقال فى الهر بقلة ، وأما قول أبي سعيد فبهيد لأن العرب لا تتمدح بالدجاج ولا تذكرها فى الأموال . وهذا الذى أنكره القرطبي لم يرد أبو سعيد وإنما أراد ما فهمه الزمخشري فقال : كأنها أرادت من بطرد الدجاج عن الحب فينق ، وحكى الهروى أن الحق بالفتح الغربال ، وعن بعض المغاربة : يجوز أن يكون يسكون النون وتخفيف القاف ، أى له أنعام ذات نقى أى سمان . والحاصل أنها ذكرت أنه نقلها من شطف عيش أهلها إلى الثروة الواسعة من الخيل والابل والزرع وغير ذلك ، ومن أمثالهم وإن كنت كاذبا لخلبت قاعدا أى صار مالك غما يحلبها القاعد ، وبالضد أهل الابل والخيل ، قوله (فمعه أقول) فى رواية للنسائي : أنظن ، وفى رواية الزبير : أنسكلم . قوله (فلا أفبح) أى فلا يقال لى قبلك الله أو لا يقبح قول ولا يرد على ، أى لكثرة إكرامها وتدلها عليه لا يرد لها قول ولا يقبح عليها ما تأنى به . ووقع فى رواية الزبير : فبينما أنا عنده أنام الخ . قوله (وأردنا نصبح) أى أنام الصبحة وهى نوم أول النهار فلا أوقظ ، إشارة الى أن لها من بكفها مؤنة بيتنا ومهنة أهلها . قوله (وأشرب فأقنع) كذا وقع بالقاف والنون الثقيلة ثم المهملة ، قال عياض : لم يقع فى الصحيحين إلا بالنون ، ورواه الأكثر فى غيرهما بالميم . قلت : وسيأتى بيان ذلك فى آخر الكلام على هذا الحديث حيث نقل البخارى أن بعضهم رواه بالميم قال أبو عبيد : أقنع أى أروى حتى لا أحب الشرب ، مأخوذ من الناقة الفاح وهى التى ترد الحوض فلا تشرب وترفع رأسها ربا ، وأما بالنون فلا أهرقه انتهى . وأثبت بعضهم أن معنى أقنع بمعنى أقنع لان النون والميم يتحاهان مثل امتنع لونه وانتقع ، وحكى ثمر عن أبي زيد : التنعج الشرب بعد الرى ، وقال ابن حبيب الرى بعد الرى ، وقال أبو سعيد : هو الشرب على مهل لكثرة اللبن لأنها كانت آمنة من قلته فلا تبادر اليه مخافة عجزه . وقال أبو حنيفة الدينورى : قنعت من الشراب تكارهت عليه بعد الرى ، وحكى القالى : قنعت الابل أقنع بفتح النون فى الماضى والمستقبل قنعا

بيكون التون وبفتحتها أيضا إذا تَكَرَّهت الشرب بعد الرى . وقال أبو زيد وابن السكيت : أكثر كلامهم تفتحت
تفتحا بالتدديد ، وقال ابن السكيت : معنى قولها « فأنفتح » أى لا يقطع على شربى ، فتوارد هؤلاء كلهم على أن
المعنى أنها تشرب حتى لا تجد مساعا ، أو أنها لا يقلل مشربها ولا يقطع عليها حتى تتم شهوتها منه ، وأغرب أبو عبيد
قائل : لا أراها قالت ذلك إلا لئلا الماء عندهم ، أى لذلك غرت بالرى من الماء ، وتعبوه بأن السياق ليس فيه التقييد
بالماء فيحتمل أن تريد أنواع الأشربة من لبن وخمر ونبذ وسويق وغير ذلك ، ووقع فى رواية الاسماعيلي عن البخوى
« فأنفتح » بالفاء والمثناة ، قال عياض : أن لم يكن وهما فعناه التكبر والزهر ، يقال فى فلان فتحة إذا تاه وتكبر ،
ويكون ذلك محصل لما من نفاة الشراب ، أو يكون راجعا الى جميع ما تقدم ، أشارت به الى عزتها عنده وكثرة
الحير لديها فهمى تزهو لذلك ، أو معنى أنفتح كناية عن سمن جسمها . ووقع فى رواية المهيم ، وأكل فأنفتح ، أى
أطعم غيرى يقال منحه يمنحه إذا أعطاه ، وأنت بالالفاظ كلها بوزن أنفتح إشارة الى تكرار الفعل وملازمته
ومطالبة نفسها أو غيرها بذلك ، فإن ثبتت هذه الرواية والافنى الاقتصار على ذكر الشرب إشارة الى أن المراد به
الابن لأنه هو الذى يقوم مقام الشراب والطعام . قوله (أم أبى زرع فما أبى زرع ، حكومها رداح ، وبيتها فساح)
فى رواية أبى عبيد « فساح » بتحتانية خفيفة من فاح يفتح إذا اتسع ، ووقع فى رواية أبى العباس العذرى فيها حكاه
عياض « أم زرع وما أم زرع » بحذف أداة الكنية قال عياض : وعلى هذا فتسكون كنت بذلك عن نفسها . قلت :
والاول هو الذى تضارفت به الروايات وهو المتمد ، وأما قوله « فما أم أبى زرع » فتقدم بيانه فى قول العاشرة ،
والحكوم بضم المهملة جمع حكم بكسرهما وسكون الكاف هى الأعدال والأحمال التى تجمع فيها الأمتعة ، وقيل هى نمط
تعمل المرأة فيها ذخيرتها حكاه الزخشرى . ورداح بكسر الراء وبفتحتها وآخره مهمة أى عظام كثيرة الحشو قاله أبو
عبيد وقال المروى : معناه ثقيلة ، يقال للكتيبة الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة السير لكثرة من فيها ، ويقال للمرأة
إذا كانت عظيمة الكفل ثقيلة الورك رداح ، وقال ابن حبيب : إنما هو رداح أى ملأى ، قال عياض رأيت مضبوطا
وذكر أنه سمعه من ابن أبى أبوس كذلك ، قال : وليس كما قاله شراح العراقيين ، قال عياض : وما أدري ما أنكره
ابن حبيب مع أنه فسره بما فسره به أبو عبيد مع مساعدة سائر الرواة له ، قال : ويحتمل أن يكون مراده أن يضبطها
بكسر الراء لا بفتحتها جمع رادح كقائم وقيام ، ويصح أن يكون رداح خبر حكوم فيخبر عن الجمع بالجمع ، ويصح
أن يكون خبر المبتدأ محذوف أى حكومها كلها رداح على أن رداح واحد جمعه ودح بضمين ، وقد سمع الخبر عن
الجمع بالواحد مثل أدرع دلاص فيحتمل أن يكون هذا منه ومنه (أوليازم الطاغوت) أشار الى ذلك عياض قال :
ويحتمل أن يكون مصدرا مثل طلاق وكال . أو على حذف المضاف أى حكومها ذات رداح قال الزخشرى : لو
جاءت الرواية فى تكريم يفتح العين لكان الوجه هل أن يكون المراد بها الخفنة التى لا تزول عن مكانها إما لظنها
ولما لأن التمرى متصل دائم من قولهم ورد ولم يحكم أى لم يقف ، أو التى كثر طعامها وتراكم كما قال اعتك التمرى .
وأوتكم قال : والرداح حينئذ تسكون واقفة فى مصابها من كون الخفنة موصوفة بها ، وفساح بفتح الفاء والمهملة أى
واسع يقال بيت فسح وفساح بمعنى ، ومنهم من شدد الياء مبالغة والمعنى أنها وصفت والدة زوجها بأنها
كثيرة الآلات والآث والتماش واسعة المال كبيرة البيت ، إما حقيقة فيدل ذلك على عظم الثروة ، وإما كناية
عن كثرة الحير ورغد العيش والبر بمن ينزل بهم لأنهم يقولون فلان رحب المنزل أى يكرم من ينزل عليه ،

وأشارت بوصف والده زوجها الى أن زوجها كثير البر لأمه وأنه لم يطمئن في السن لأن ذلك هو الغالب من يكون له والده توصف بمثل ذلك . قوله (ابن أبي زرع فما ابن أبي زرع ، مضجعه كسل شطبة ويشبهه ذراع الجفرة) زاد في رواية لابن الأنباري ورواية فيقة اليعرة ، ويميس في حلق النثرة ، فاما مسل الشطبة فقال أبو عبيد : أصل الشطبة ما شطب من الجريد وهو سبعة فيثقت منه قضبان رفاق تنسج منه الحصر ، وقال ابن السكيت : الشطبة من سدى الحصر ، وقال ابن حبيب : هي العود المحدد كالسلة ، وقال ابن الأعرابي أرادت بمسل الشطبة سيفاً سل من غمده فضججه الذي ينাম فيه في الصغر كقدر مسل شطبة واحدة ، أما على ما قال الأولون فعلى قدر ما يسيل من الحصر فيبقى مكانه فارغاً ، وأما على قول ابن الأعرابي فيمكن أن يكون كغمدة السيف . وقال أبو سعيد الضرير : شبهته بسيف مسلول ذي شطب ، وسيف الين كلها ذات شطب ، وقد شبهت العرب الرجال بالسيوف لما خشونة الجانِب وشدة المِهابة ، وإما بحدال الرنق وكال الألاء ، وإما السكال صورتها في اعتدالها واستوائها . وقال الزخشرى : المسل مصدر بمعنى السل يقوم مقام المسلول ، والمعنى كسلول الشطبة . وأما الجفرة بفتح الجيم وسكون الفاء فهي الأثني من ولد المهر إذا كان ابن أرملة أشهر وفصل عن أمه وأخذ في الرعي قاله أبو عبيد وغيره ، وقال ابن الأنباري وابن دويد : ويقال لولد الضأن أيضاً إذا كان ثنياً . وقال الخليل : الجفرة من أولاد الناء ما استجفر أى صار له بطن ، والفيقة بكسر الفاء وسكون التحتانية بعدها فاف ما يجتمع في الضرع بين الحلبتين ، والفراق بضم الفاء الزمان الذي بين الحلبتين ، واليعرة بفتح التحتانية وسكون المهملة بعدها راء : الضائق ، ويميس بالمهملة أى يتبختر ، والمراد بطلق النثرة وهي بالنون المفتوحة ثم المثناة الساكنة الدرع اللطيفة أو القصيرة ، وقيل للينة الملس وقيل الواسعة ، والحاصل أنها وصفته بريف الفم وأنه ليس بهطين ولا جاف قليل الأكل والشرب ملازم لآلة الحرب يختمال في موضع القتال ، وكل ذلك مما يتبادر به العرب . ويظهر لى أنها وصفته بأنه خفيف اوطاة عليها لأن زوج الأب غالباً يستعمل ولده من غير ما فكان هذا يخفف عنها ، فإذا دخل بيتها فانفق أنه قال فيه مثلاً لم يضطجع إلا قدر ما يسيل السيف من غمده ثم يستيقظ مبالغة في التخفيف عنها ، وكذا قولها يشبهه ذراع الجفرة أنه لا يحتاج ما عندها بالأكل فضلاً عن الأخذ : بل لو طعم هذنها لاقتنع باليسير الذي يسد الرق من الماء كول والمشروب . قوله (بنت أبي زرع فما بنت أبي زرع) في رواية مسلم « وما » بالواو بدل الفاء . قوله (طوع أيها وطوع أمها) أى أنها بارة بها ، زاد في رواية الزبير « وزين أهلها ونساءها » أى يتجهلون بها . وفي رواية للنسائي « زين أمها وزين أبيها » بدل « طوع » في الموضعين . وفي رواية للطبراني « وقرعة عين لأمها وأبيها » وزين لأمها ، وزاد الكاذبي في روايته هن ابن السكيت « وصغر ردائها » وزاد في رواية « قباء هضيمة الحشا » جائلة الوشاح ، حكاه فضاء ، فجلاء دجاء رجاء قنواء ، مؤنقة مغنقة . قوله (ومل كساتها) كناية عن كمال شخصها ونعمة جسمها . قوله (وغيط جاريتها) في رواية سعيد بن سلة عند مسلم « وعقر جاريتها » بفتح المهملة وسكون القاف أى دهشها أو قتلها ، وفي رواية للنسائي والطبراني « وحير جاريتها » بالمهملة ثم التحتانية من الحيرة ، وفي أخرى له « وحير جاريتها » بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها نون أى هلاكها ، وفي رواية الهيثم بن هدي « وعبر جاريتها » بضم المهملة وسكون الموحدة وهو من العبارة بالفتح أى نبكى حسداً لما تراه منها ، أو بالسكس أى تعبر بذلك . وفي رواية سعيد بن سلة « وحبر نساءها » واختلف في ضبطه فقيل بالمهملة والموحدة من التعجير ، وقيل بالمجعدة والتحتانية من الخيرية ، والمراد

بجارتها ضربتها أو هو على حقيقة. لأن الجارات من شأنهن ذلك ، ويؤيد الأول أن في رواية حنبل ، وغير جارتها ، بالعين المعجمة وسكون النحتانية من الغيرة ، وسيأتي قريباً قول عمر الحفصة ، لا يفرك أن كانت جارتك أضراً منك ، يعني عائشة ، وقرؤها د صفر ، بكسر الصاد الموحدة وسكون الفاء أى حال فارغ ، والمعنى أن وداءها كالفارغ الخالي لأنه لا يس من جسمها شيئاً لأن ردفاً وكنفها يمنع منه من خلفها شيئاً من جسمها ونهدا يمنع منه شيئاً من مقدمها ، وفي كلام ابن أبي أريس وغيره : معنى قولها صفر رداً تصفها بأنها خفيفة موضع التزديده وهو أعلى بدنها ، ومعنى قوله د مله كسانها ، أى مثله موضع الازرة وهو أسفل بدنها ، والقصر الشيء الفارغ ، قال عياض والأول أنه أراد أن امتلاء منكبيها وقيام نهديها يرفعان الرداء عن أعلى جسدها فهو لا يمس فيصير كالفارغ منها ، بخلاف أسفلها ، ومنه قول الشاعر :

أبت الروادف والنهود لقمعهما من أن تمس بطونها وظهورها

وقولها د قبا ، بفتح القاف وبتشديد الموحدة أى ضامرة البطن ، د هضيمة الحشا ، هو بمعنى الذى قبله و د جائلة الشاح ، أى يدور وشاحها لضمور بطنها ، و د عكناء ، أى ذات أعكان ، و د قبا ، بالمهملة أى مثقلة الجسم ، و د نجلاء ، بنون وجيم أى واسعة العين ، و د عجا ، أى شديدة سواد العين ، و د رجاء ، بتشديد الجيم أى كبيرة الكفل ترجح من عظمه إن كانت الرواية بالراء ، فإن كانت الزاى فالمراد في حاجبها تقويس ، و د مؤنقة ، بنون ثقيلة وقاف و د مغنقة ، بوزنه أى مغذية بالعيش الناعم ، وكلها أوصاف حسان . وفي رواية ابن الأنباري د برود الظل ، أى أنها حسنة العشرة كريمة الجوار . وفي الإلي ، بتشديد النحتانية والإلي بكسر الهزة أى العمد أو الغراية د كريم الخل ، بكسر المعجمة أى الصاحب زوجها كان أو غيره ، وإنما ذكرت هذه الأوصاف مع أن الموصوف مؤنث لأنها ذهبت به مذهب التشبيه أى هى كرجل في هذه الأوصاف ، أو حملته على المعنى كخص أو شئ ، ومنه قول عروة بن حزام : د وعفراء عني المعرض المتواني ، قال الزحشرى : ويحتمل أن يكون بعض الرواة نقل هذه الصفة من الابن إلى البنت ، وفي أكثر هذه الأوصاف ود على الزجاجي في إنكاره مثل قولهم مررت برجل حسن وجهه وزعم أن سيوية انفرد باجازه مثل ذلك ، وهو يمنع لأنه أضاف الشيء إلى نفسه ، قال القرطبي : أخطأ الزجاجي في مواضع في منعه وتعليله وتخطئته ودعواه الشذوذ ، وقد نقل ابن خروف أن القائلين به لا يحصى عددهم ، وكيف يخطئ من تمسك بالسماع الصحيح كما جاء في هذا الحديث الصحيح المتفق على صحته ، وكما جاء في صفة النبي ﷺ وشئ أصابعه ، (تنبيه) سقط من رواية الزبير ذكر ابن أبي زرع ووصف بنت أبي زرع بلعل وصف ابن أبي زرع البنت ابن زرع ، ورواية الجماعة أولى وأتم . قوله (جارية ابن زرع) فاجارية (أبي زرع) في رواية الطبراني وخدام ابن زرع ، وفي رواية الزبير «وليد ابن زرع» والوليد الخادم يطلق على الذكر والأنثى . قوله (لابت حديثنا تبيناً) بالوحدة ثم المثلة ، وفي رواية بالنون بدل الموحدة وهما بمعنى : بث الحديث وثبت الحديث أظهره ، ويقال بالنون في الشر خاصة كما تقدم في كلام الأول . وقال ابن الأعرابي : الثبات المختاب . ووقع في رواية الزبير د ولا تخرج ، قوله (ولا تنق) بتشديد القاف بعد ما مثله أى تسرع فيه بالحياة وتذهب بالسركة ، كذا في البخاري وضبطه عياض في مسلم بفتح أوله وسكون النون وضم الفاف قال : وجاء تنقيتها مصدراً على غير الأصل وهو جائز كما في قوله تعالى (فتقبلها ربهما بقبول حسن) وأثبتنا نبالاً حسناً ووقع عند مسلم د .

الطريق التي بعد هذه وهي رواية سعيد بن سلمة « ولا تنقث » بالثبديد كما في رواية البخاري انتهى . وضبطه
 الزعنرى بإلغاء الثقيلة بدل القاف وقال في شرحه : النقث والتفيل بمعنى ، وأرادت المبالغة في برأتها من الخيانة ،
 فيحتمل أن كان محفوظا أن تكون إحدى الروايتين في مسلم بالقاف كما في رواية البخاري والأخرى بإفاء .
 والميرة بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها راء الزاد وأصله ما يحصله البدرى من الحضر ويحمله إلى منزله لينتفع
 به أهله . وقال أبو سعيد : التنقيص اخراج ما في منزل أهلها إلى غيرهم ، وقال ابن حبيب : معناه لا يفسده ، ويؤيده
 أن رواية الزبير « ولا تفسد » وذكر مسلم أن في رواية سعيد بن سلمة بإفاء في الموضعين ، وفي رواية أبي عبيد
 « ولا تنقل » وكذا الزبير عن عمه مصعب ، ولأبي عوانة « ولا تنقل » وفي رواية عن ابن الأنباري « ولا تنقث »
 بمعجمة ومثلية أى تفسد ، وأصله من الغثة بالهمز وهي الوسوسة . وفي رواية للنسائي « ولا تفسد ميرتنا نفثيشا »
 بفاء ومعجمتين من الإفشاش طلب الأكل من هنا وهنا ، ويقال فش ما على الخوان إذا أكله أجمع ، ووقع عند
 الخطابي « ولا تفسد ميرتنا نفثيشا » بمعجمات ، وقال : مأخوذ من غثيش الخبز إذا فسد ، تريد أنها تحسن
 مراعاة الطعام وتعاهده بأن تطعم منه أولا طريا ولا تغفله فيفسد . وقال القرطبي : فسر الخطابي بأنها لا تفسد
 الطعام المخبوز بل تتعمده بأن تطعمهم منه أولا فأولا ، وتبعه المازري ، وهذا إنما يتمنى على الرواية التي وقعت
 للخطابي ، وأما على رواية الصحيح « ولا تملأ » فلا يستقيم « وإنما معناه أنها تهمده بالتنظيف » . والحاصل أن
 الرواية في الأولى كما في الأصل « ولا تنقث ميرتنا نفثيشا » وعند الخطابي « ولا تفسد ميرتنا نفثيشا » بالعين
 المعجمة ، وانفقتا في الثانية على « ولا تملأ بيتنا نفثيشا » وهي بالعين المهملة ، وعلى رواية الخطابي هي أقعد بالسجع
 أهنى نفثيشا من نفثيشا ، والله أعلم . قوله (ولا تملأ بيتنا نفثيشا) بالمهملة ثم معجمتين ، أى أنها مصلحة للبيت
 مهتمة بتنظيفه وإلقاء كناسه وإبعادها منه وأنها لا تنكثني بقم كناسه وتركها في جرابه كأنها الاعتشاش ، وفي
 رواية الطبراني « ولا تعش » بدل « ولا تملأ » ووقع في رواية سعيد بن سلمة التي علقها البخاري بعد بالعين
 المعجمة بدل المهملة ، وهو من الفش ضد الخالص ، أى لا تملأه بالخيانة بل هي ملازمة للنصيحة فيما هي فيه ، وقال
 بعضهم هو كناية عن عفة فرجها ، والمراد أنها لا تملأ البيت وسخا بأطفالها من الزنا ، وقال بعضهم كناية عن
 وصفها بأنها لا تأتيم بشر ولا تهم . وقال الزعنرى في « نفثيشا » بالعين المهملة : يحتمل أن يكون من عشت
 النخلة إذا قل سعفها أى لا تملأه اختزالا وتقليل لما فيه . ووقع في رواية الهيثم « ولا تنجث أخبارنا تنجيثا » بنون
 وجيم ومثلية أى تستخرجها ، وأصل التنجئة ما يخرج من البئر من تراب ، ويقال أيضا بالموحدة بدل الجيم ، زاد
 الحارث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر الوركاني عن عيسى بن يونس « قال ع طائفة حتى ذكرت كلب أبي زرع »
 وكذا ذكره الاسماعيل عن البغوي عن الوركاني ، وزاد الهيثم بن عدي في روايته « ضيف أبي زرع فما ضيف أبي
 زرع » في شيع وري ورتع . طهارة أبي زرع فما طهارة أبي زرع لا تفتقر ولا تعدى تقدح قدرا وتنصب أخرى ،
 فتلحق الآخرة بالأولى . مال أبي زرع فما مال أبي زرع على الجيم معكرس ، وعلى العفة محبوس ، وقوله رى ورنع
 بفتح الراء وبالمثناة أى تنعم ومصرة والطهارة بضم المهملة والطباخون وقوله لا تفتقر بإفاء الساكنة ثم المثناة المضمومة

أى لا تسكن ولا تضعف ، وقوله ولا تعدى بمهمة أى تصرف ، وتقدح بإتفاف والحاء المهمة أى تفرق ، وتنصب أى ترفع على النار ، والجم بالجم جمع جمعة القوم بسألون فى الدية ، ومعكوس أى مردود ، والعفاء السائلون ، ومحبوس أى موقوف عليهم . قوله (قالت خرج أبو زرع) فى رواية النسائى « خرج من عندى » وفى رواية الحارث بن أبى أسامة « ثم خرج من عندى » . قوله (والأوطاب تمنخض) الأوطاب جمع وطب بفتح أوله وهو وعاء اللبن ، وذكر أبو سعيد أن جمعه على أوطاب على خلاف قياس العربية لأن فعلا لا يجمع على أفعال بل على فعال ، وتعمق بأنه قال الخليل : جمع الوط وبوط وأوطاب ، وقد جمع فرد على أفراد ، فبطل الحصر الذى ادعاه ، نعم القياس فى فعل أفعال فى القلة وفعال أو فعول فى الكثرة ، قال عياض : ورايت فى رواية حمزة عن النسائى « والأطاب » بخير وأو فان كان مضبوطا فهو على إبدال الواو حمزة كما قالوا لكاف ووكاف ، قال يعقوب ابن السكيت : أرادت أنه يسكر بخروجه من منزلها غدوة وقت قيام الخدم والعبيد لأشغالهم ، وانطوى فى خبرها كثرة خير داره وغزو ابنه وأن عندهم ما يكفهم ويفضل حتى يمنخضه ويستخرجوا زبدته ، ويحتمل أن يكون أنها أرادت أن الوقت الذى خرج فيه كان فى زمن الخصب وطيب الربيع . قلت : وكان سبب ذكر ذلك توطئة للباحث على رؤية أبى زرع للمرأة على الحالة التى وآها عليها ، أى أنها من غرض اللبن تعبت فاستلقت لتريح ، فرآها أبو زرع على ذلك . قوله (فأتى امرأة معها ولدان لها كالفهدين) فى رواية الطبرانى « فأنظر امرأة لها ابنان كالفهدين » وفى رواية ابن الأنبارى « كاصقرين » وفى رواية الكاذى « كالشبلين » ، ووقع فى رواية اسماعيل بن أبى أويس « سارين حسنين نفيسين » ، وقائدة وصفها لها التنبيه على أسباب تزويج أبى زرع لما لانهم كانوا يرغبون فى أن تكون أولادهم من النساء المنجبات لذلك حرص أبو زرع عليها لما رآها ، وفى رواية للنسائى « فإذا هو بأم غلامين » ووصفها لها بذلك للإشارة إلى صغر سنهما واشتداد خلقتهما ، وتواردت الروايات على أنها ابناها ، إلا ما رواه أبو معارية عن هشام فإنه قال « فر على جارية معها أخوها » قال عياض يتأول بأن المراد أنهما ولداها واسكنهما جملا أخويها فى حسن الصورة وبكال الخلقة ، فإن حمل على ظاهره كان أدل على صغر سنهما ، ويؤيده قوله فى رواية غندر « فر بجارية شابة » ، كذا قال وايس الخنذر فى هذا الحديث رواية ، وإنما هذه رواية الحارث بن أبى أسامة عن محمد بن جعفر وهو الوردكانى ولم يدرك الحارث محمد بن جعفر غندرا ، ويؤيد أنه الوردكانى أن غندرا ماله رواية عن عيسى بن يونس ، وقد أخرجه الاسماعيلي عن البغوى عن محمد بن جعفر الوردكانى ولكن لم يصدق انقله ، ثم إن كونها أخويها يدل على صغر سنهما فيه نظر لاحتمال أن يكونا من أبيها ولدا له بعد أن طعن فى السن وهى بكر أولاده فلا تكون شابة ، ويمكن الجمع بين كونها أخويها ولديها بأن تكون لما وضعت ولديها كانت أمها ترضع فأرضعتهما . قوله (يلعبان من تحت خصرها برمانتين) فى رواية الحارث « من تحت درعها » وفى رواية الهيثم « من تحت صدرها » قال أبو عبيد يريد أنها ذات كفعل عظيم فإذا استلقت ارتفع كفعلها بها من الأرض حتى يصير تحتها حجر تهرى فيها الرمانة ، قال : وذهب بعض الناس الى الشديين وليس هذا موضعه اه ، وأشار بذلك الى ما حرم به اسماعيل بن أبى أويس ، ويؤيد قول أبى عبيد ما وقع فى رواية أبى معاوية وهى مستلقية على قفاها ومعهما رمانة يرميان بها من تحتها فتخرج من الجانب الآخر من عظم اليتيها . لكن رجح عياض تأويل الرمانتين بالتهدين من جهة أن سياق أبى معاوية « هذا لا يشبه كلام أم زرع » ، قال : فله من كلام بعض رواة أورده على

سبيل التفسير الذى ظنه فأدرج فى الخبر ، وإلا لم تجر العادة بلعب الصبيان ورميم الرمان تحت أصلاب أمهاتهم ، وما الحامل لها على الاستلقاء حتى يصحان ذلك ويرى الرجال منها ذلك ، بل الأشبه أن يكون قولها : يلعبان من تحت خصرها أو صدرها ، أى أن ذلك مكان الولدين منها ، وأنهما كانا فى حضنها أو جنبها ، وفى تشبيه التهدين بالرماتين إشارة إلى صغر سنهما ، وأنها لم ترهل حتى تنسكر نديها ما توتدلى اه . وما رده ليس ببصيد ، أما نفي العادة فسلم ، لكن من أين له أن ذلك لم يتع اتفاقاً بأن تسكون لما استلقى ولداها معها شغلتهما عنها بالرمانة يا حبان بها ليركأها تسريح فاتفق أنهما لعبا بالهيئة التى حكيت ، وأما الحامل لها على الاستلقاء فقد قدمت احتمال أن يكون من الثعب الذى حصل لها من الخوض ، وقد يقع ذلك للشخص فىستاقى فى غير موضع الاستلقاء ، والأصل علم الادراج الذى تخيله ، وإن كان ما اختاره من أن المراد بالرمانة نديها أولى لأنه أدخل فى وصف المرأة بصغر سنهما ، والله أعلم . قوله (نطقتى ونسكحما) فى رواية الحارث : فأعجبتى فطقتى ، وفى رواية أبى معارية : فخطبها أبو زرع فتزوجها ، فلم تزل به حتى طلق أم زرع ، فأفاد السبب فى رغبة أبى زرع فيها ثم فى تطليقه أم زرع . قوله (فحككت بعده رجلاً) فى رواية النسائي : فاستبدلت ، وكل بدل أعور ، وهو مثل مدناه أن البدل من النسي غالباً لا يقوم مقام المبدل منه بل هو دونه وأزول منه ، والمراد بالأعور المعيب . قال ثعلب : الأعور الردى من كل شئ . كما يقال كذا عوراء أى قبيحة ، وهذا إنما هو على الغالب وبالنسبة ، فأخبرت أم زرع أن الزوج الثاني لم يسد مسد أبى زرع . قوله (سرياً) بمهملة ثم راء ثم تحتانية ثقيلة أى من سراة الناس وهم كبرائهم فى حسن الصورة والهيئة ، والسرى من كل شئ خياره ، وفسره الحارثى بالسخى ، ووقع فى رواية الزبير : شاباً سرياً . قوله (ركب سرياً) بمهجمة ثم راء ثم تحتانية ثقيلة ، قال ابن السكيت : تعنى فرساً خياراً اتفاقاً ، وفى رواية الحارث : وركب فرساً عربياً ، وفى رواية الزبير : أحوجياً ، وهو منسوب إلى أعوج فرس مشهور فنسب إليه العرب جياد الخيل كان لبنى كندة ثم أبى سليم ثم أبى هلال ، وقيل لبنى غنى وقيل لبنى كلاب ، وكل هذه القبائل بعد كندة من تيس ، قال ابن خالويه : كان لبعض ملوك كندة ففزا قوماً من تيس فقتلوه وأخذوا فرسه ، وقيل لأنه وركب صغيراً راجعاً قبل أن يشتد فأعوج وكبر على ذلك ، والشرى الذى يستشرى فى سيره أى يعضى فيه بلا فتور ، وشرى الرجل فى الأمر إذا لج فيه وتهاذى ، وشرى البرق إذا كثرت أمانته . قوله (وأخذ خطياً) بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء المهمله نسبة إلى الخط ، صفة موصوف وهو الرمح ، ووقع فى رواية الحارث : وأخذ رمحاً خطياً ، والخط موضع بنواحى البحرين تجلب منه الرماح ، ويقال أصلها من المخذ تحصل فى البحر إلى الخط المكان المذكور ، وقيل لأن سفينة فى أول الزمان كانت مملوءة ومما فذفها البحر إلى الخط فخرجت رماحها فيها فنسبت إليها ، وقيل لأن الرماح إذا كانت على جانب البحر نصير كالخط بين البر والبحر فليل لها الخطية لذلك ، وقيل الخط منبت الرماح ، قال عياض : ولا يصح . وقيل الخط الساحل وكل ساحل خط . قوله (وأراح) بمهملتين من الرواح ومعناه أتى بها إلى المراح وهو موضع مبيت الماشية ، قال ابن أبى أويس : معناه أنه غزا فغزم ، فأتى بالنعم الكثيرة . قوله (هل) بالتشديد وفى رواية الطبرانى وأراح على بيتى . قوله (نعماً) بفتحيتين ، وهو جمع لا واحده من لفظه ، وهو الإبل خاصة ، ويطاقى على جميع المواشى إذا كان فيها إبل ، وفى رواية حكاهما عياض : نعماً ، بكسر أوله جمع نعمة ، والأشهر الأول . قوله (ثريباً) بمثناة أى كثيرة ، والثرى المال الكثير من الإبل وغيرها ، يقال أثرى فلان فلاناً إذا كثره فكان

في شيء من الأشياء أكثر منه ، وذكر ثوبا وإن كان وصف ، وثبت لمرأعة السجع ، ولأن كل ما ليس تأنيثه حقيقيا يجوز فيه التذكير والتأنيث . قوله (وأعطاني من كل رائحة) براء . وتحنائية ومهمة ، في رواية مسلم « ذابحة » بمجوعة ثم موحدة ثم مهمة أي مذبوحة ، مثل عيشة راضية أي مرضية ، فالله في أعطاني من كل شيء يذبح زوجها ، وفي رواية الطبراني « من كل سائمة » والسائمة الراعية والرائحة الآتية وقت الرواح وهو آخر النهار . قوله (زوجها) أي اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرعى ، والزوج يطلق على الاثنين وعلى الواحد أيضا ، وأرادت بذلك كثرة ما أعطاهما وأنه لم يقتصر على الفرد من ذلك . قوله (وقال : كلني أم ذرع ، وميرى أهلك) أي صليهم وأوسمى عليهم بالميرة بكسر الميم وهي الطعام ، والحاصل أنها وصفتها بالسود في ذاته والشجاعة ، والفضل والجود بكونها أباح لها أن تأكل ماشاءت من ماله وتهدى منه ماشاءت لأهلها مبالغة في إكرامها ، ومع ذلك فكانت أحواله عندها محترمة بالنسبة لأبي ذرع ، وكان سبب ذلك أن أبا ذرع كان أول أزواجها فسكنت محبته في قلبها كما قيل « ما الحب إلا الحبيب الأول » . زاد أبو معاوية في روايته « فتزوجها رجل آخر فأكرمها أيضا » فكانت تقول : أكرمني وفعل بي ، وتقول في آخر ذلك : لو جمع ذلك كله . قوله (قالت فلو جمعت) في رواية الهيثم « ولجمعت ذلك كله » وفي رواية الطبراني « فقلت لو كان هذا أجمع في أصغر » . قوله (كل شيء) في رواية للنسائي « كل الذي » قوله (أعطانيه) في رواية مسلم أعطاني ، بلا ما . قوله (ما بلغ أصغر آتية أبي ذرع) في رواية ابن أبي أريس « ماملا إنا . من آتية أبي ذرع » وفي رواية للنسائي « ما بلغت إنا » . وفي رواية الطبراني « فلو جمعت كل شيء أصبته منه فجعلته في أصغر رعاء من أوعية أبي ذرع مامله » لأن الإنا . أو الوعاء لا يسع ما ذكرت أنه أعطاهما من أصناف النعم ، ويظهر لي حمله على معنى غير مستحيل وهي أنها أرادت أن الذي أعطاهما جملة أراد أنها تودعه على المدة إلى أن يحیی . أو أن الفذر ، فلو وزعته لكان حظ كل يوم مثلا لا يملك أصغر آتية أبي ذرع التي كان يطبخ فيها في كل يوم على الدوام والاستمرار بغير نقص ولا قطع . قوله (قالت عائشة قال رسول الله ﷺ) في رواية الترمذي « فقال لي رسول الله ﷺ ، زاد الكاذب في روايته « يا عائش » وفي رواية ابن أبي أريس « يا عائشة » . قوله (كنت لك) في رواية للنسائي « فسكنت لك » وفي رواية الزبير « أنا لك » وهي نفس المراد برواية كنت كما جاء في تفسير قوله تعالى (كنتم خير أمة) أي أنتم ، ومنه (من كان في المهد) أي من هو في المهد ، ويحتمل أن تكون كان هنا على بابها والمراد بها الاتصال كما في قوله تعالى (وكان الله غفورا رحيما) اذ المراد بيان زمان ما مضى في الجملة ، أي كنت لك في سابق علم الله . قوله (كأبي ذرع لأم ذرع) زاد في رواية الهيثم بن عدي « في الآلة والوفاء لا في الفرقة والجلاء » ، وزاد الزبير « وآخرة » إلا أنه طلقها وإني لا أظنك ، ومثله في رواية للطبراني ، وزاد النسائي في رواية له والطبراني « قالت عائشة : يا رسول الله بل أنت خير من أبي ذرع » وفي أول رواية الزبير « بأبي وأمي لأنت خير لي من أبي ذرع لأم ذرع » وكأنه ﷺ قال ذلك تطييبا لها وطمأنينة لقلبها ودفعاً لإيهاهم عموم التشبيه بجملة أحوال أبي ذرع إذ لم يكن فيه ما نذمه النساء سوى ذلك ، وقد وقع الانصاح بذلك ، وأجابني عن ذلك جواب مثلها في فصلها وعليها . (تنبيه) : وقع عند أبي يعلى عن سويد بن سعيد عن سفيان ابن عيينة عن داود بن شابر عن عمر بن عبد الله بن هرو عن جده هرو عن عائشة أنها حدثت عن رسول الله ﷺ عن أبي ذرع وأم ذرع وذكرت شجر أبي ذرع في أم ذرع ، كذا فيه ولم يستثن لفظه ، ولم ألق في شيء من

مارقه على هذا الثمر ، وأخرجه أبو عرواة من طريق عبد الله بن عمران والطبراني من طريق ابن أبي عمر كلاهما عن ابن عيينة بإسناده ولم يسق لفظه أيضا ، **قوله** (قال سعيد بن سلة) هو ابن أبي الحسام وهو مدني صدوق ماله في البخاري إلا هذا الموضع ، **قوله** (قال هشام) هو ابن عروة يعني بهذا الاسناد ، وقد وصله مسلم عن الحسن بن علي عن موسى بن اسماعيل عنه ولم يسق لفظه بتمامه بل ذكر أن عنده عيانا ولم يشك وأنه قال وصرخر ردا لها وغير لسانها وعمر جارها ، وقال دولا تفتق ميرتنا تنقيشا ، وقال وأعطاني من كل رائحة ، وقد بينت ذلك كله ، وهذا الذي نبه عليه البخاري من قوله دولا تعشش بيتنا تعششا ، اختلف في ضبطه فقيل بالغدين المعجمة وقيل بالهملة ، وقد تقدم بيانه ، وقد وصله أبو عرواة في صحيحه والطبراني بطوله وإسناده موافق لما يسي بن يونس ، وأشرت الى ما في روايته من المخالفة فيما تقدم فصلا . وذكر الجبائي أنه وقع عند أبي زيد المروزي بلفظ د قال سعيد بن سلة عن أبي سلة وعشش بيتنا تعششا ، وهو خطأ في السند واللفظ ، والصواب ، ولا تعشش ، وقال موسى ، حدثنا سعيد عن هشام ، **قوله** (قال أبو عبد الله) وقال بعضهم ، فاقممع ، بالميم وهذا أصح) أبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف وهو يوضح أن الذي وقع في أصل روايته ، اقممع ، بالنون ، وقد رواه اقممع بالميم عن طريق عيسى بن يونس أيضا أيضا الساقى رأبو يعلى وابن حبان والجوزقي وغيرهم ، وكذا وقع في رواية سعيد بن سلة المذكورة وفي رواية أبي هيب أيضا ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ضبطها ومعناها . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم حسن حشرة المرأة بالثأليس والمحاذنة بالأمور المباحة ما لم يفرض ذلك الى ما يمنع ، وفيه المرح أحيانا وبسط النفس به ومداعبة الرجل أهله وإعلامه بمحبته لها ما لم يؤد ذلك الى مفسدة تترتب على ذلك من تمحيها عليه وأعراضها عنه . وفيه منع الأخر بالمال ريان جواز ذكر الفضل بأمور الدين ، وإخبار الرجل أهله بصورة حاله مهم وتذكيرهم بذلك لاسيما عند وجود ما يطعن عليه من كفر الاحسان . وفيه ذكر المرأة لإحسان زوجها ، وفيه لإكرام الرجل بعض نساءه بمحضور ضرارها بما يخصها به من قول أو فعل ، ومحل عند السلامة من الميل المفضي الى الجور ، وقد تقدم في أبواب الهبة جواز تخصيص بعض الزوجات بالتحف والالطاف اذا استوفى الأخرى حقا . وفيه جواز تحدث الرجل مع زوجته في غير نوبتها . وفيه الحديث عن الأمم الخالية وضرب الأمثال بهم اعتبارا ، وجواز الانبساط بذكر طرف الاخبار ومستطابات النوادر تنشيطا للنفس . وفيه حض النساء على الوفاء لبعوثهن وقصر الطرف عليهم والشكر بلياقهم ، ووصف المرأة زوجها بما تعرفه من حسن وسوء ، وجواز المبالغة في الأوصاف ، ومحل اذا لم يهر ذلك دينا لأنه يفرض الى خرم المروءة . وفيه تفسير ما يحمله الخبر من الخبر إما بالسؤال عنه وإما ابتداء من تلقاء نفسه ، وفيه ان ذكر المرأة بما فيه من العيب جائز إذا قصد التنفير من ذلك الفعل ولا يكون ذلك غيبة أشار الى ذلك الخطابي ، وتعقبه أبو عبد الله التميمي شيخ عياض بأن الاستدلال بذلك إنما يتم أن لو كان النبي ﷺ سمع المرأة تفتاب زوجها فأقرها ، وأما الحكاية عن لبس بحاضر فليس كذلك وإنما هو نظير من قال في الناس شخص يسمى ، ولعل هذا هو الذي أراد الخطابي فلا تعقب عليه ، وقال المازري قال بعضهم : ذكر بعض هؤلاء النسوة أزواجهن بما يكرهون ولم يكن ذلك فدية أسكنهم لا يهرفون بأعيانهم وأسمائهم قال المازري : وإنما يحتاج الى هذا الاعتذار لو كان من تحدث هذه بهذا الحديث سمع كلامه في اغتياب أزواجهن فأقرهن على ذلك ، فاما والواقع خلاف ذلك وهو أن عائشة حكى قصة عن نساء مجهولات غائبات فلا ، ولو أن

امراة وسفت زوجها بما يكرهه لكان غيبة محرمة على من يقوله ويسمعه ، إلا ان كانت في مقام الشكوى منه عند الحاكم ، وهذا في حق الممين فأما المجهول الذي لا يعرف فلا حرج في سماع الكلام فيه لأنه لا يتأذى إلا اذا حرف أن من ذكر عنده يعرفه ، ثم ان هؤلاء الرجال مجهولون لا تعرف أسماءهم ولا أعيانهم فضلا عن أسمائهم ، ولم يثبت لنفسه اسلام حتى يجري عليهن حكم الغيبة فبطل الاستدلال به لما ذكر ، وفيه تقوية لمن كره نكاح من كان لها زوج لما ظهر من اعتراف أم ذرع باكرام زوجها الثاني لما بقدر طاقته ، ومع ذلك لحقرته وصغرته بالنسبة الى الزوج الاول ، وفيه أن الحب يستلزم الإساءة لأن أبا ذرع مع إساءته لها بتعليقها لم ينعها ذلك من المبالغة في وصفه الى أن بانث حد الافراط والغلو . وقد وقع في بعض طرقه إشارة الى أن أبا ذرع ندم على طلاقها وقال في ذلك شعرا ، ففي رواية عمر بن عبد الله بن عروة عن جده عن عائشة أنها حدثت عن النبي ﷺ عن أبي ذرع وأم ذرع وذكرت شعر أبي ذرع على أم ذرع . وفيه جواز وصف النساء وعامتهن للرجل ، لكن محله اذا كن مجهولات ، والذي يمنع من ذلك وصف المرأة الممينة بمحضرة الرجل أو أن يذكر من وصفها مالا يجوز للرجال تعمد النظر اليه . وفيه أن التشبيه لا يستلزم مساواة المشبه بالمشبه به من كل جهة اقول به ﷺ . كنت لك كابي ذرع ، والمراد ما بينه بقوله في رواية الهيثم في الالف الى آخره لافي جميع ما وصف به أبو ذرع من الثروة الزائدة والابن والخدام وغير ذلك وما لم يذكر من أمور الدين كلها . وفيه أن كناية الطلاق لانواقه إلا مع مصاحبة النية فانه ﷺ تشبه بأبي ذرع وأبو ذرع قد طلق فلم يستلزم ذلك وقوع الطلاق أكونه لم يقصد اليه . وفيه جواز التأمي بأهل الفضل من كل أمة لأن أم ذرع أخبرت عن أبي ذرع بحميل عشرته فامتنه النبي ﷺ ، كذا قال المهلب واعترضه عياض فأجاد ، وهو أنه ليس في السياق ما يقتضي أنه تأمى به بل فيه أنه أخبر أن حاله معها مثل حال أم ذرع ، نعم ما استنبطه صحيح باعتبار أن الخبر إذا سبق وظهر من الشارح تقريره مع الاستحسان له جاز التأمي به ، ونحو ما قاله المهلب قول آخر : ان فيه قبول خبر الواحد لأن أم ذرع أخبرت بحال أبي ذرع فامتنه النبي ﷺ ، وتعقبه عياض أيضا فأجاد ، نعم يؤخذ منه القبول بطريق أن النبي ﷺ أقره ولم ينكره ، وفيه جواز قول بأبي وأمى ومعناه فذاك أبي وأمى وسيأتي تقريره في كتاب الادب إن شاء الله تعالى . وفيه مدح الرجل في وجهه إذا علم أن ذلك لا يفسده . وفيه جواز القول بالتزوج بالرقاء والبنين إن ثبتت اللفظة الزائدة أخيرا ، وقد تقدم البحث فيه قبل بابواب . وفيه أن من شأن النساء إذا تحدثن أن لا يكون حديثهن غالبا إلا في الرجال ، وهذا بخلاف الرجال فان غالب حديثهم إنما هو فيما يتعلق بأموال المعاش . وفيه جواز الكلام بالالفاظ الغريبة واستعمال الجمع في الكلام إذا لم يكن مكلفا ، قال عياض ما ملخصه : في كلام هؤلاء الذمومة من فصاحة الالفاظ وبلاغة العبارة والبديع ما لا مزيد عليه ، ولا سيما كلام أم ذرع فانه مع كثرة فصوله وقلة فضوله مختار الكلمات ، واضح السمات غير التسمات ، قد قدرت الالفاظ قدر معانيه وفروقت قواعده وشيدت مبانيه ، وفي كلامهن ولا سيما الاولى والمباشرة أيضا من فنون التشبيه والاستعارة والكنائية والاشارة والموازنة والتوصيح والمناسبة والتوسيع والمبالغة والتدجيع والتوليد وضرب المثل وأنواع المجانسة وإرام مالا يلزم والايغال والمقابلة والمطابقة والاحتراص وحن التفسير والترديد وغرابة التقسيم وغير ذلك أشياء ظافرة لمن تأملها ، وقد أشرنا الى بعضها فيما تقدم ، وكل ذلك أن غالب ذلك أفرغ في قالب الانسجام ، وأتى به الحاضر بفنر تكلف ، وجاء لفظه تأيما لمعناه متفادا له غير مستكره ولا منافى ، والله يمين على من يشاء بما شاء لا إله إلا هو . قوله (حدثنا

مشم (هو ابن يوسف الصنعاني . قوله (قدر الجارية الحديثة السن) أى القرية العهد بالصغر ، وقد بينت في شرح المتن في المبدئين أنها كانت يومئذ بنت خمس عشرة سنة أو أزيد ، ووقع عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزمري ، الجارية العربية ، وهي بفتح المهملة وكرر الراء بعدها موحدة ، وتقدم تفسيره في صفة الجنة من بدء الخلق

٨٣ - باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها

٥١٩١ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لم أزل حريصا على أن أسأل مهران بن الخطاب عن المراتين من أزواج النبي ﷺ اللتين قال الله تعالى : (إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما) حتى حجَّ وحجَّبت معه ، وعدل وعدلت معه بأداة ، فقبِرَ ثم جاء فسكبت على يديه منها فتوضأ ، فقلت له : يا أمير المؤمنين من المراتين من أزواج النبي ﷺ اللتان قال الله تعالى : (إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما) ، قال : وأحبهما لك يا ابن عباس ، هما عائشة وحفصة ثم استقبل عمر الحديث بسوقه قال : كنت أنا وأجارتني من الأنصار في بني أمية بن زيد وهم من قوالى المدينة ، وكنا نذأوبُ النزول على النبي ﷺ فينزل يوما وأنزل يوما ، فإذا نزلت جئته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي أو غيره ، وإذا نزل ضل مثل ذلك ، وكنا ممشرون فريش نقلب النساء ، فلما قدمنا على الأنصار إذا قوم تغلبهم يسأونهم ، فطفقوا يسألونا بأخذنا من أدب أساء الأنصار . فصيحبت على امرأتى فراجعتني ، فأنسكت أن تراجعني قالت : ولم تفكر أن أراجعتك ؟ فوالله إن أزواج النبي ﷺ كيراجعته ، وإن إحداهن كتهجره اليوم حتى الليل . فأنزعتني ذلك فقلت لها : قد خاب من أمل ذلك منهن . ثم رجعت على ثيابي ، فزات فدخلت على حفصة فقلت لها : أى حفصة أنت ضارب إحدانا كن للنبي ﷺ اليوم حتى الليل ؟ قالت نعم ، فقلت قد خبت وخسرت ، أفأتمنين أن يغضب الله ان غضب رسول الله ﷺ فيها . كي ؟ لا تستكثري للنبي ﷺ ولا تراجعيه في شيء ولا تهجره ، وتسلمني مابدا لك ولا يغيرك أن كانت جارئك أوضأ منك وأحب إلى النبي ﷺ - يريد عائشة - قال عمر وكنا قد نحدثنا أن غسان نذعل الخليل لأمزونا ، فنزل صاحبه الانصاري يوم نوبته . فرجع إلينا عشاء فضرَب بابي ضربا شديدا وقال : أقم هو ؟ فنزمت فخرجت إليه ، فقال : قد حدث اليوم امرٌ عظيم ، قمت ما هو ؟ أجاء غسان ؟ قال لا ، بل أعظم من ذلك وأهول . طلق النبي ﷺ نساءه . وقال عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر قال : امتزل النبي ﷺ أزواجه - فقلت خابت حفصة وخسرت . وقد كنت أظن هذا يؤشك أن يكون . فجمعت على ثيابي ، فصليت صلاة الفجر مع النبي ﷺ ، فدخل النبي ﷺ مشربة له فاعتزل

فيها ؛ ودخلت على حفصة فاذا هي تبكي ، فقلت ما يبكيك ، ألم أكن حذررتك هذا ، اطلقكن النبي ﷺ ؟ قالت لا أدري ، ها هو ذا معزّل في المشربة فخرجت فخرجت إلى النّبر فاذا حوله رطط يبكي بعضهم فجاءت معهم قهلا ، ثم غلبني ما أجد فبحث المشربة التي فيها النبي ﷺ فقلت انلام له أسود : استأذن لمر ، فدخل انلام فسلم للنبي ﷺ ثم رجع فقال كنت للنبي ﷺ وذكرتك له فصمت ، فانصرفت حتى جلست مع الرهط الذين عند المنبر . ثم غلبني ما أجد فبحث فقلت لئن لم استأذن لمر ، فدخل ثم رجع فقال : قد ذكرتك له فصمت ، فخرجت فجلست مع الرهط الذين عند المنبر ، ثم غلبني ما أجد ، فبحث انلام فقلت : استأذن لمر ، فدخل ثم رجع إلى فقال قد ذكرتك له فصمت ، فلما وليت ومنصرفا - قال إذا انلام يدعوني - فقال قد أذن لك النبي ﷺ . فدخلت على رسول الله ﷺ فاذا هو مضطجع على رمال حصى ليس بينه وبينه فراش قد أثر الرمال بجمه مبتكنا على وسادة من آدم حشوها ليف ، فسلمت عليه ثم قلت وأنا قائم : يا رسول الله أطلتني نساء؟ فرفخ إلى بصره فقال لا . فقلت الله أكبر . ثم قلت وأنا قائم استأنس : يا رسول الله لو رأياني وكنتا معشر قريش فطلب النساء فلما قدما المدينة إذا قوم تغلبهم نساؤهم ، فتبسم النبي ﷺ ثم قلت : يا رسول الله لو رأياني ودخلت على حفصة فقلت لها لا يغرنك أن كانت جاريتك أو خاتمتك وأحب إلى النبي ﷺ ، يريد عائشة . فتبسم النبي ﷺ تبسم أخرى فجلست حين رأيته تبسم ، فرأيت بعري في بيته فوالله ما رأيت في بيته شيئا يرد البصر غير أهبة ثلاثة ، فقلت يا رسول الله ادع الله فليوسع علي أمك فان فارس والروم قد وسع عليهم وأعطوا الهدايا ولم لا يهدون الله . فجلس النبي ﷺ وكان مبتكنا فقال : أوفى هذا أنت يا ابن الخطاب ؟ إن أولئك قوم قد جلا طغيانهم في الحياة الدنيا ، فقلت يا رسول الله استغفر لي . فاعتزل النبي ﷺ نساءه من أجل ذلك الحديث حين أفدته حفصة إلى عائشة تسعا وعشرين ليلة ، وكان قال ما أنا بداخل عليهن شهرا من شدة وجدته عليهن حين عاتبته الله عز وجل ، فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على عائشة فبدأ بها ، فقالت له عائشة : يا رسول الله إنك كنت قد أقسمت أن لا تدخل علينا شهرا ، وإنما أصبحت من تسع وعشرين ليلة أعذها هذا ، فقال : الشهر تسع وعشرون ليلة ، فكان ذلك الشهر تسعا وعشرين ليلة ، قالت عائشة : ثم أنزل الله تعالى آية للتحذير فبدأ بي أول امرأة من نساءه فاخترته ، ثم خير نساءه كلهن فقلن مثل ما قالت عائشة

قوله (باب موعظة الرجل ابنته لجمال زوجها) أي لاجل زوجها . قوله (عن ابن عباس قال لم أدل حريصا على أن أسأل عمر) في رواية عبيد بن حنن الماضية في تفسير التحريم عن ابن عباس ومكثت سنة أريد أن أسأل عمر : قوله (عن

المرأتين) في رواية عبيد بن عتبة : قوله (اللتين) كذا في جميع النسخ ، ووقع عند ابن التين ، التي ، بالافراد وخطأها فقال : الصواب ، اللتين ، بالتثنية . قلت : ولو كانت محفوظة لأمك توجبها . قوله (حتى حج وحججت معه) في رواية عبيد بن عباس ، فما أستطيع أن أسأله هيبة له ، حتى يخرج حاجا ، وفي رواية يزيد بن رومان عند ابن مردويه عن ابن عباس ، أردت أن أسأل عمر فمكنت أها به ، حتى حججنا معه ، فلما قضينا حجنا قال : مرحبا بابن عم رسول الله ﷺ ، ما حاجتك ؟ قوله (وعدل) أي عن الطريق الجادة المسلوكة الى طريق لا يسلك غالبا ليقضى حاجته ، ووقع في رواية عبيد بن عمر ، فلما رجعنا وكنا ببعض الطريق عدل الى الأراك لحاجة له ، وبين مسلم في رواية عبيد بن حمين من طريق حماد بن سلمة وابن عيينة أن المسكان المذكور هو سر الظهران ، وقد تقدم ضبطه في المغازي . قوله (وعدلت) باداوة فبرز) أي قضى حاجته ، وتقدم ضبط الادارة وتفسيرها في كتاب الطهارة ، وأصل تبرؤ من البراز وهو الموضع الخالي البارز عن البيوت ، ثم أطلق على نفس الفعل ، وفي رواية حماد بن سلمة المذكورة عند الطيالسي ، قد دخل عمر الأراك فقضى حاجته ، وقعدت له حتى خرج ، فيؤخذ منه أن المسافر إذا لم يجد القضاء إضاء حاجته استتر بما يمكنه السترة من شجر البادية . قوله (فسكرت على يديه منها فتوضأ) في رواية عقيل عن الزهري المأخوذة في المطالم ، فسكرت من الادارة . قوله (فقلت له : يا أمير المؤمنين من المأمان) في رواية الطيالسي ، فقلت يا أمير المؤمنين أريد أن أسألك عن حديث منذ سنة فتعنعني هيبتك أن أسألك ، وتقدم في التفسير من رواية عبيد بن حمين ، فوقفت له حتى فرغ ثم سرت معه فقلت : يا أمير المؤمنين من اللتان تظاهرتا على النبي ﷺ من أزواجه ؟ قال : تلك حفصة وعائشة . فقلت : والله إن كنت لأريد أن أسألك عن هذا منذ سنة فما أستطيع هيبة لك . قال : فلا تفعل ، ما ظننت أن عندي من علم فأسألك ، فان كان لي علم أخبرتك به ، وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة فقال : ما تسأل عنه أحدا أعلم بذلك مني . قوله (اللتان) كذا في الأصول ، وحكى ابن التين أنه وقع عنده ، التي ، بالافراد ، قال والصواب ، اللتان ، بالتثنية . وقوله قال الله تعالى (إن تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما) أي قال الله تعالى لما إن تتوبا من التعاون على رسول الله ﷺ ، ويدل عليه قوله بعد (وان تظاهرا عليه) أي تتعاونوا كما تقدم تفسيره في تفسير السورة ، ومعنى تظاهرا هما أنها تعاوتتا حتى حرم رسول الله ﷺ على نفسه ما حرم كما سيأتي بيانه ، وقوله (قلوبكما) كثر استعمالهم في وضع التثنية بلفظ الجمع كقولهم وضما رحلها أي رحلي راحلتيهما . قوله (واعجبا لك يا ابن عباس) تقدم شرحه في العلم وأن عمر تعجب من ابن عباس مع شهرته بهل التفسير كيف خفي عليه هذا القدر مع شهرته وعظمته في نفس عمر وتقدمه في العلم على غيره كما تقدم بيان ذلك واضحاً في تفسير سورة النهر ، ومع ما كان ابن عباس مشهوراً به من الحرص على طلب العلم ومداخلة كبار الصحابة وأمهات المؤمنين فيه ، أو تعجب من حرصه على طلب فنون التفسير حتى معرفة المجهول ، ووقع في الكشف ، كأنه كره ما سأله عنه . قلت : وقد جرم بذلك الزهري في هذه القصة بعينها فيما أخرجه مسلم من طريق معمر بن وهب قال بعد قوله قال عمر واعجبا لك يا ابن عباس : قال الزهري كره واقفه ما سأله عنه ولم يكتبه ، واصد بعد القرطبي ما فقهه الزهري ، ولا بعد فيه . قلت : ريجوز في عجبا ، التنوين وعدمه ، قال ابن مالك : ووا في قوله . واعجبا ، ان كان منونا فهو اسم فعل بمعنى أعجب ، ومثله واها ووي ، وقوله بعده عجبا جي . بها تعجبا نوكيذا ، وان كان بغير تنوين فالأصل فيه واعجبي فأبدلت الكسرة فتحة فصارت

الياء ألفا كقولهم يا أسفا وباحسرتا ، وفيه شاهد لجواز استعمال د راء ، في منادى غير مندوب وهو مذهب المبرد وهو مذهب صحيح اه . ووقع في رواية معمر د واعجب لك . قوله (عائشة وحفصة) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية حماد بن سلمة وحده ، عنه د حفصة وأم سلمة ، كذا حكاه عنه مسلم ، وقد أخرجه الطيالسي في مسنده عنه فقال د عائشة وحفصة ، مثل الجلاء . (تنبيه) : هذا هو المعتمد أن ابن عباس هو المبتدئ بسؤال عمر عن ذلك ، ووقع عند ابن مردويه من وجه آخر ضعيف عن عمران بن الحكم السلمي د حدثني ابن عباس قال : كنا نسير فلحقنا عمر ونحن نتحدث في شأن حفصة وعائشة ، فسكتنا حين لحقنا ، فمزم علينا أن نخبره ، فقلنا : نذاكرنا شأن عائشة وحفصة وسودة ، فذكر طرفا من هذا الحديث وليس بتمامه ، ويمكن الجمع بأن هذه القصة كانت سابقة ولم يتمكن ابن عباس من سؤال عمر عن شرح القصة على وجهها إلا في الحال الثاني . قوله (ثم استقبل عمر الحديث بسورة) أي القصة التي كانت سبب نزول الآية المستول عنها . قوله (كنت أنا وجار لي من الأنصار) تقدم بيانه في العلم ، ومضى في المظالم بلفظ د اني كنت وجار لي ، بالرفع ، ويجوز فيه نصب عطفا على الضمير المنصوب في قوله اني ، قوله (في بني أمية بن زيد) أي ابن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف من الأوس . قوله (وهم من عوالي المدينة) أي السكان ، ووقع في رواية عقيل د وهي ، أي القرية ، والعوالي جمع عالية وهي قرى بقرب المدينة مما يلي المشرق وكانت منازل الأوس ، واسم الجار المذكور أوس بن خولى بن عبد الله بن الحارث الأنصاري سماء ابن سعد بن وجه آخر عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكر حديثا وفيه د وكان عمر مؤاخيا أوس بن خولى لا يسمع شيئا إلا حدثه ولا يسمع عمر شيئا إلا حدثه ، فهذا هو المعتمد ، وأما ما تقدم في العلم عن قال إنه عتيبان بن مالك فهو من تركيب ابن بشكوال فانه جوز أن يكون الجار المذكور عتيبان لأن النبي ﷺ آخى بينه وبين عمر ، لكن لا يلزم من الأخاء أن يتجارا . والأخذ بالنص مقدم على الأخذ بالاستنباط . وقد صرحنا في الرواية المذكورة عن ابن سعد أن عمر كان مؤاخيا لأوس فهذا بمعنى الصداقة لا بمعنى الأخاء الذي كانوا يتوارثون به ثم نسخ ، وقد صرح به ابن سعد بأن النبي ﷺ آخى بين أوس بن خولى ونجاح بن وهب كما صرح به بأنه آخى بين عمر وعتيبان بن مالك ، فتبين أن معنى قوله د كان مؤاخيا ، أي مصادقا ، وبؤيد ذلك أن في رواية عبيد بن حنين د وكان لي صاحب من الأنصار . قوله (فاذا نزلت) الظاهر أن إذا شرطية ، ويجوز أن تكون ظرفية . قوله (جئته) بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي أو غيره) أي من الحوادث السكائنة عند النبي ﷺ ، وفي رواية ابن سعد المذكورة د لا يسمع شيئا إلا حدثه به ولا يسمع عمر شيئا إلا حدثه به ، وسيأتي في خبر الواحد في رواية عبيد بن حنين بافظ . إذا غاب وشهدت أتيته بما يكون من رسول الله ﷺ . وفي رواية الطيالسي د يحضر رسول الله ﷺ إذا غبت وأحضره إذا غاب ويخبرني وأخبره . قوله (وكنا معشر قريش نغلب النساء) أي نحكم عليهن ولا يمكن علينا ، بخلاف الأنصار فكانوا بالأمس من ذلك ، وفي رواية يزيد بن ورمان د كنا ونحن بمكة لا يكلم أحد امرأته إلا إذا كانت له حاجة فعنى منها حاجته ، وفي رواية عبيد بن حنين ما نعد للنساء أمرا ، وفي رواية الطيالسي د كنا لانعتمد بالنساء ولا ندخلن في أمورنا . قوله (فطفق) بكسر الفاء وقد تفتح أي جمل أو أخذ ، والمعنى أنن أخذن في تعلم ذلك . قوله (من أدب لساء الأنصار) أي من سيرتهن وطريقتهن ، وفي الرواية التي في المظالم د من أرب ، بالراء وهو العقل ، وفي رواية معمر عند مسلم د يتعلمن من نساكنهم ، وفي

رواية يزيد بن رومان ، فلما قدمنا المدينة تزوجنا من نساء الأنصار لجلن بكلمتنا وراجعنا . **قوله** (فسخت)
 بسين مهملة ثم غاء معجمة ثم وحدة ، وفي رواية الكشميني بالصاد المهملة بدل السين وهما بمعنى ، والصخب
 والصخب الزجر من الغضب ، ووقع في رواية عقيل عن الزمري الماضية في المظالم وفصح ، بجاء مهملة من الصباح
 وهو رفع الصوت ، ووقع في رواية عبيد بن حنين ، فبينما أنا في أمر أنا أمره ، أي أنفكر فيه وأقدره ، فقالت
 امرأتى لو صنعت كذا وكذا . **قوله** (فأناكرت أن تراجعنى) أي تراددنى في القول وتناظرنى فيه ، ووقع في
 رواية عبيد بن حنين ، فقلت لها وما تكلفك في أمر أريد ؟ فقالت لى : عجبا لك يا ابن الخطاب ، ما تريد أن تراجع ،
 وسياقى في اللباس من هذا الوجه بافظ ، فلما جاء الإسلام وذكرهن الله رأين لهن بذلك حقا علينا من غير أن
 ندخلن في شيء من أمورنا ، وكان بينى وبين امرأتى كلام فأغلظت لى ، وفي رواية يزيد بن رومان ، فقامت إليها
 بقضيب ففهرتها به ، فقالت : يا عجبا لك يا ابن الخطاب . **قوله** (ولم يكسر اللام وفتح الميم) **قوله** (تنكر أن أراجعك)
 فوالله إن أزواج النبي ﷺ أراجعنه ، وإن إحداهن أتجره اليوم حتى الليل) في رواية عبيد بن حنين ، وإن ابتك
 لتراجع رسول الله ﷺ حتى يظل بومه غضبان . ووقع في المظالم باللفظ ، غضبان ، وفيه نظر ، وفي روايته التي في
 اللباس ، قالت : تقول لى هذا وأبتك تؤذى رسول الله ﷺ ، وفي رواية الطيالسي ، فقلت : متى كنت تدخاين
 في أمورنا ؟ فقالت : يا ابن الخطاب ، ما يستطيع أحد أن يكلمك ، وأبتك تكلم رسول الله ﷺ حتى يظل
 غضبان . **قوله** (أتجره اليوم حتى الليل) النصب فهما وبالجرف في الليل أيضا أى من أول النهار إلى أن يدخل
 الليل ، ويحتمل أن يكون المراد حتى انما أتجره الليل ، مضافا إلى اليوم . **قوله** (فقلت لها قد خاب) كذا الأكثر
 ، خاب ، بجاء معجمة ثم وحدة ، وفي رواية عقيل ، فقلت : قد جاءت من فعلت ذلك ممن بهظم ، بالجيم ثم مشاة
 فمل ماض من الخي ، وهذا هو الصواب في هذه الرواية التي فيها بهظم ، وأما سائر الروايات ففيها دخابت
 وخسرت ، فخابت بالخاء المعجمة لطيف وخسرت عليها ، وقد أغفل من جزم أن الصواب بالجيم والمائة مطلقا .
قوله (من فعل ذلك) وفي رواية أخرى ، من فعلت ، فالتاء كبير بالنظر إلى اللفظ والتأنيك بالنظر إلى المعنى .
قوله (ثم جمعت على ثيابى) أى لبستها جميعها . فيه إيماء إلى أن العادة أن الشخص يضع في البيت بعض ثيابه فإذا
 خرج إلى الناس لبسها . **قوله** (فدخلت دلى حفصة) دلى ابنه ، وبدأ بها لمزاتها منه . **قوله** (قالت : نعم) في رواية
 عبيد بن حنين ، إنا أراجعه ، وفي رواية حماد بن سلمة ، فقلت لا تقير الله . **قوله** (أفأنا من أن يغضب الله) يغضب الله
 يغضب رسول الله ﷺ فنهاسكى) ؟ كذا هو بالنصب الأكثر ، ووقع في رواية عقيل ، فنهاسكين ، وهو على
 تقدير محذوف ، وتقدم في باب المعرفة من كتاب المظالم ، أفأنا من أن يغضب الله يغضب رسول الله ﷺ فنهاسكين ، قال أبو
 على الصديق : الصواب ، أفأنا منين ، وفي آخره ، فنهاسكى ، كذا قال ، وأبى بخطا لا مكان توجيهه ، وفي رواية عبيد
 ابن حنين ، فنهاسكين ، يسكون الكاف على خطاب جماعة النساء ، وعنده ، فقلت نعملين ، وهو بتشديد اللام ، دلى
 أحذرك حقبة الله وغضب رسوله . **قوله** (لانتكثرى النبي ﷺ) أى لا تطلب منه الكثير ، وفي رواية يزيد
 ابن رومان ، لا تكلمى رسول الله ﷺ ، فإن رسول الله ﷺ أبى عنده دنانير ولا دراهم ، فإكان لك من حاجة حتى ذهنة
 فسلىنى . **قوله** (ولا تراجعى في شيء) أى لا ترادد به في الكلام ولا تردى عليه قوله . **قوله** (ولا تهرجه) أى
 ولوجج مسرك . **قوله** (ما بدا لك) أى ظهر لك . **قوله** (ولا بفركك أن) بفتح الالف وبكرهما أيضا . **قوله**

(جارتك) أى ضرتك ، أو هو على حقيقته لأنها كانت مجاورة لها ، والأولى أن يحمل اللفظ هنا على معنائه لصالحته لكل منهما ، والعرب تطابق على الضرة جارة لتجاورها المعنوي لكونهما عند شخص واحد وإن لم يكن حسبا ، وقد تقدم شيء من هذا فى أواخر شرح حديث أم زرع ، ووقع فى حديث حل بن مالك د كشت بين جارتين ، يعنى ضربتين ، فإنه فسر فى الرواية الأخرى فقال د امرأتين ، وكان ابن سيرين يذكره تسميتها ضرة ويقول : لأنها لا تضر ولا تنفع ولا تذهب من رزق الأخرى بشئ وإنما هى جارة ، والعرب تسمي صاحب الرجل وخليله جارا وتسمى الزوجة أيضا جارة لمخالطتها الرجل . وقال القرطبي : اختار عمر تسميتها جارة أدبا منه أن يضاف لفظ الضرر إلى أحد من أمهات المؤمنين . قوله (أوصا) من الوضاعة ، ووقع فى رواية معمر د أوسم ، بالمهملة من الوضاعة وهى العلامة ، والمراد أجل كان الجبال رصم أى أهله بعلامة ، قوله (وأحب الى النبى ﷺ) المعنى لا تترى بكون عائشة تفعل ما تهينك عنه فلا يؤاخذها بذلك قائما تدل بحماها ومحبة الذى ﷺ فيها ، فلا تفرى أنت بذلك لاحتمال أن لا تكونى عنده فى تلك المنزلة ، فلا يكون لك من الأدلال مثل الذى لها . ووقع فى رواية عبيد بن حنن أبيين من هذا ولفظه د ولا يضرنك هذه التى أعجبها حسننها حب رسول الله ﷺ إياها ، ووقع فى رواية سلمان بن بلال عند مسلم د أعجبها حسننها وحب رسول الله ﷺ ، وبأو العطف وهى أبيين ، وفى رواية الطيالسى د لا تفرى بحسن عائشة وحب رسول الله ﷺ إياها ، وعند ابن سعد فى رواية أخرى د انه ليس لك مثل حظرة عائشة ولا حسن زينب ، يعنى بنت جحش ، والذى وقع فى رواية ساجان بن بلال والطيالسى يؤيد ما حكاه السهيلي عن بعض المشايخ أنه جعله من باب حذف حرف العطف واستحسنه من سمعه وكتبه ، حاشية ، قال السهيلي : وليس كما قال ، بل هو مرفوع على البدل من الفاعل الذى فى أول الكلام وهو هذه من قوله ولا يضرنك هذه ، فهذه فاعل ود التى د نعمت ود حب ، بدل اشتغال كما تقول أعجبني يوم الجمعة صوم فيه وشرقي زيد حب الناس له اه . وثبت الواريد على رده ، وقد قال عياض : يجوز فى د حب ، الرفع على أنه عطف بيان أو بدل اشتغال ، أو على حذف حرف العطف ، قال : د ضبطه بعضهم بالنصب على نزع الخافض . وقال ابن التين : حب فاعل وحسنها بالنصب مفعول من أجله والتقدير أعجبها حب رسول الله ﷺ إياها من أجل حسننها ، قال : والضمير الذى إلى أعجبها منصوب فلا يصح بدل الحسن عنه ولا الحب ، وزاد عبيد فى هذه الرواية د ثم خرجت حتى دخلت على أم سلمة اقترابى منها ، يعنى لأن أم عمر كانت مخزومية مثل أم سلمة ، وهى أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة ، والدة عمر حنيفة بنت ماسم بن المغيرة . فهى بنت عم أمه ، وفى رواية يزيد بن رومان د دخلت على أم سلمة وكانت خالتي ، وكأنه أطلق عليها خالة لكونها فى درجة أمه ، وهى بنت عمها . ويحتمل أن تكون ارتضعت معها أو أختها من أمها . قوله (دخلت فى كل شيء) يعنى من أمور الناس ، وأرادت الغالب بدليل قولها د حتى تبتخى أن تدخل بين رسول الله ﷺ وأزواجه ، فإن ذلك قد دخل فى عموم قولها د كل شيء ، لكنها لم ترده . قوله (فأخذتني والله أخذا) أى منعتنى من الذى كنت أريده ، تقول أخذ فلان على يد فلان أى منعه مما يريد أن يفعله . قوله (كدرتنى عن بعض ما كنت أجد) أى أخذتني بلسانها أخذا دفنى عن مقصدي وكلامي ؛ وفى رواية لابن سعد د قالت أم سلمة : أى والله ، إنا لنكلمه ، فإن تحمل ذلك فهو أولى به ، وإن هنا عنه كان أطروح عندنا منك ، قال عمر : فقدمت على كلامي لمن ، وفى رواية يزيد بن رومان د ما بمنعنا أن نغار على رسول الله ﷺ وأزواجهم يفرن عليكم وكان الحامل لعمر دى ما وقع منه شدة شفقتة وعظم نصيحتة

فكان يسط على النبي ﷺ فيقول له انعمل كذا ولا تفعل كذا ، كقوله احجب نساءك وقوله لاتصل على عبد الله ابن أبي وغير ذلك ، وكان النبي ﷺ يحتمل ذلك لعلمه بصحة نصيحته وقرته في الاسلام . وقد أخرج المصنف في تفسير سورة البقرة من حديث أنس عن عمر قال : وافقت الله في ثلاث ، الحديث وفيه ، وبلغني مما نية النبي ﷺ بعض نسائه فدخلت عليهن فقلت : انن انتميتن أو ليدان الله رسوله خيرا منكن ، حتى أنبت إحدى نسائه فقالت : يا عمر ، أما في رسول الله ما يعظ نساءه حتى تعظن أنت ، ؟ وهذه المرأة هي زينب بنت جحش كما أخرج الخطيب في المهمات ، ، وجوز بعضهم أنها أم سلمة لكلامها المذكور في رواية ابن عباس عن عمر هنا ، لكن التعدد أولى ، فان في بعض طرق هذا الحديث عند أحمد وابن مردويه ، وبلغني ما كان من أمهات المؤمنين فاستقرتني أقول لتكفين ، الحديث ، ويؤيد التعدد اختلاف اللفاظ في جوابي أم سلمة وزينب والله أعلم . قوله (وكنا قد تحدثنا أن غسان تمل الخيل) في المظالم باقظ وتعمل النعال ، أى تستعمل النعال وهى نعال الخيل ، ويحتمل أن يكون بالموحدة ثم المعجمة ويؤيده لفظ الخيل في هذه الرواية ، وتعمل في الموضوعين بفتح أوله ، وأنكر الجمهور ذلك في الدابة فقال : أنملت الدابة ولا تقل نملت ، فيكون على هذا بضم أوله . وحكى عياض في تمل الخيل الوجهين ، وغفل بعض المتأخرين فرد عليه وقال : الموجود في البخارى تمل النعال فاعتد على الرواية التي في المظالم ، ولم يستحضر التي هنا وهى التي تكلم عليها عياض . قوله (اتنمزونا) وقع في رواية عبيد بن حنبل ، ونحن نخوف ملسا من ملوك غسان ذكر اننا أنه يريد أن يسير اليها ، فقد امتلأت صدورنا منه ، وفي روايته التي في اللباس ، وكان من حول رسول الله ﷺ قد استقام له ، فلم يبق إلا ملك غسان بالشام كنا نخاف أن يأبينا ، وفي رواية الطيالسي ، ولم يكن أحد أخوف عندنا من أن يفزونا ملك من ملوك غسان ، . قوله (فنزل صاحبي الانصارى يوم نوبته ، فرجع اليها عشاء ، فضرب بابى ضربا شديدا وقال : أتم هو) ؟ أى في البيت ، وذلك لبط ، إجابته لم فظن أنه خرج من البيت ، وفي رواية عقيل ، أنا هم هو ، ؟ وهى أولى . قوله (فنزعت) أى خفت من شدة ضرب الباب بخلاف المادة . قوله (فخرجت اليه فقال : قد حدث اليوم أمر عظيم . قلت : ما هو ؟ أجاب غسان) في رواية معمر وأجابت ، ، وفي رواية عبيد بن حنبل ، أجاب الغساني ، وقد تقدمت تسميته في كتاب العلم . قوله (لا ، بل أعظم من ذلك وأهول) هو بالنسبة الى عمر ، لكون حفصة بنته ممن . قوله (طلق رسول الله ﷺ نساءه) كذا وقع في جميع الطرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور ، ووقع في رواية عروة عن عائشة عند ابن سعد ، فقال الانصارى : أمر عظيم . فقال عمر : اهل الحارث بن أبي شمر سار اليها . فقال الانصارى : أعظم من ذلك . قال : ما هو ؟ قال : ما أرى رسول الله ﷺ إلا قد طلق نساءه ، وأخرج نحوه من رواية الزهري عن عروة عن عائشة وسمى الانصارى أوس بن خول كما تقدم ، ووقع قوله ، طلق ، مقرونا بالظن . قوله (وقال عبيد ابن حنبل سمع ابن عباس عن عمر) يعنى بهذا الحديث (فقال) يعنى الانصارى (اعتزل النبي ﷺ أزواجه) لم يذكر البخارى هنا من رواية عبيد بن حنبل إلا هذا القدر ، وأما ما بعده وهو قوله ، فقلت خابت حفصة وخسرت ، فهو بقية رواية ابن أبي ثور ، لأن هذا التعليق قد وصله المؤلف في تفسير سورة التحريم بلفظ ، فقلت جاء الغساني ؟ فقال : بل أشد من ذلك ، اعتزل النبي ﷺ أزواجه . فقلت : رغم أنك حفصة وعائشة ، وظن بعض الناس أن من قوله ، اعتزل ، الى آخر الحديث من سياق الطريق المملئ ، وليس كذلك لما بينته ، والموقع في ذلك

إيراد البخاري بهذه اللفظة المعلقة عن عبيد بن حنن في أثناء المتن المساق من رواية ابن أبي ثور، فصار الظاهر أنه تحول إلى سياق عبيد بن حنن، وقد سلم من هذا الاشكال النسفي فلم يسق المتن ولا القدر المعلق بل قال «فذكر الحديث، واجتزأ بما وقع من طريق ابن أبي ثور في المطالم ومن طريق عبيد بن حنن في تفسير التحريم، ووقع فيه» - يخرج أبي نعيم، ذكر القدر المعلق عن عبيد بن حنن في آخر الحديث ولا إشكال فيه، وكان البخاري أراد أن يبين أن هذا اللفظ وهو «طالق نساء» لم تتفق الروايات عليه، فلعل بعضهم رواها بالمعنى، نعم وقع عند مسلم من طريق سماك بن زميل عن ابن عباس أن عمر قال «فدخلت المسجد فإذا الناس يقولون: طالق رسول الله ﷺ نساء» وعند ابن مردويه من طريق سلمة بن كهيل عن ابن عباس أن عمر قال «أقضى عبد الله بن عمر ببعض طرق المدينة فقال: إن النبي ﷺ طلق نساء» وهذا إن كان محفوفاً حمل على أن ابن عمر لاقى أباه وهو جاء من منزله فأخبره بمثل ما أخبره به الانصاري، ولعل الجزم وقع من إشاعة بعض أهل التفات فتناقله الناس، وأصله ما وقع من اعتزال النبي ﷺ نساء ولم تجر عادة بذلك فظنوا أنه طلقهن، ولذلك لم يعاتب عمر الانصاري على ما جزم له به من وقوع ذلك. وقد وقع في حديث سماك بن كهيل عن الوليد عند مسلم في آخره «ونزلت هذه الآية ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ إِذْ ذَا عُوا بِه - إِلَى قَوْلِهِ - بِسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ قال: فسكنت أنا أستنبط ذلك الأمر، والمعنى لو رده إلى النبي ﷺ حتى يكون هو المخبر به أو إلى أولى الأمر كما كبر الصحابة لعلوه لفهم المراد منه باستخراجهم بالفهم والتألف ما يخفى عن غيرهم، وعلى هذا فالمراد بالاذاعة قولهم وإشاعتهم أنه طلق نساء بغير تحقق ولا تثبت حتى شفي عمر في الاطلاع على حقيقة ذلك وفي المراد بالمذاع، وفي الآية أقوال أخرى ليس هذا موضع بسطها - قوله (غابت حفصة وخسرت) إنما خصها بالذكر لمكانتها منه لكونها بنته. وإسكوتها كان قريب العهد بنحوها من وقوع ذلك. ووقع في رواية عبيد بن حنن «فقلت: رغم أنف حفصة وعائشة، وكأنه خصهما بالذكر لكونهما كانتا السبب في ذلك كما سيأتي بيانه - قوله (قد كنت أظن هذا يوشك أن يكون) بكسر الهمزة من «يوشك» أي يقرب، وذلك لما كان تقدم له من أن مراجعتهم قد تفضي إلى الغضب المفضي إلى الفرقة. قوله (فصلبت صلاة الفجر مع النبي ﷺ) في رواية سماك «دخلت المسجد فإذا الناس ينكشون الحما ويقولون: طالق رسول الله ﷺ نساء» وذلك قبل أن يؤمرن بالحجاب، كذا في هذه الرواية، وهو غلط بين فإن نزول الحجاب كان في أول زواج النبي ﷺ زينب بنت جحش كما تقدم بيانه واضحاً في تفسير سورة الاحزاب، وهذه القصة كانت سبب نزول آية التخيير وكانت زينب بنت جحش فيمن خير، وقد تقدم ذكر عمر لها في قوله «ولا حسن زينب بنت جحش» وسيأتي بعد نماية أبواب من طريق أبي الصمى عن ابن عباس قال «أصبحنا يوماً ونساء النبي ﷺ يبكين، فخرجت إلى المسجد فجاء عمر فصعد إلى النبي ﷺ وهو في غرفة له «فذكر هذه القصة مختصراً، لحضور ابن عباس ومشاهدته لذلك يقتضى تأخر هذه القصة عن الحجاب، فإن بين الحجاب وانتقال ابن عباس إلى المدينة مع أبيه نحو أربع سنين، لأنهم قدسوا بعد فتح مكة، فآية التخيير على هذا نزات سنة تسع لأن الفتح كان سنة ثمان والحجاب كان سنة أربع أو خمس، وهذا من رواية عكرمة بن عمار بالاسناد الذي أخرج به مسلم أيضاً قول أبي سفيان «عندى أهل العرب أم حبيبة أزوجكها» قال نعم، وأنكره الأئمة وبالغ ابن حزم في إنكاره، وأجابوا بتأويلات بعيدة، ولم يتعرض لهذا الموضع وهو نظير ذلك الموضع، والله الموفق. وأحسن محامله عندى أن

يكون الراوى لما رأى قول عمر انه دخل على عائشة ظن أن ذلك كان قبل الحجاب لجزم به ، لكن جوابه أنه لا يلزم من الدخول رفع الحجاب . فـ يدخل من الباب ويتخاطبه من وراء الحجاب ، كما لا يلزم من وهم الراوى فى امطة من الحديث أن يطرح حديثه كله . وقد وقع فى هذه الرواية موضع آخر مشكل ، وهو قوله فى آخر الحديث بعد قوله فضحك النبي ﷺ و أنزل رسول الله ﷺ ونزلت أنشدت بالجذع ، ونزل رسول الله ﷺ كأنما يمتنى على الأرض ما يمس به يده ، فقالت : يا رسول الله إنما كنت فى الغرفة تسعا وعشرين ، فان ظاهره أن النبي ﷺ نزل عقب ما خاطبه عمر فيلزم منه أن يكون عمر تأخر كلامه معه تسعا وعشرين يوما ، وسياق غيره ظاهر فى أنه تركلم معه فى ذلك اليوم ، وكيف يجهل عمر تسعا وعشرين يوما لا يتكلم فى ذلك وهو مصرح بأنه لم يصبر ساعة فى المسجد حتى يقوم ويرجع إلى الغرفة ويستأنس ، وإن كان تأويل هذا سهلا ، وهو أن يجعل قوله و قول ، أى بعد أن مضت المدة ، ويستفاد منه أنه كان يتردد إلى النبي ﷺ فى تلك المدة التى حلف عليها ، فانفق أنه كان عنده عند أوداته النزول فنزل معه ، ثم غنى أن يكون نسي ذكره كما ذكرته عائشة كما سيأتى ، وما يؤيد تأخر قصة التخيير ما تقدم من قول عمر فى رواية عبيد بن حنن التى قدمت الإشارة إليها فى المظالم . وكان من حول رسول الله ﷺ قد استقام له إلا مالك غسان بالشام ، فان الاستقامة التى أشار إليها إنما وقعت بعد فتح مكة ، وقد مضى فى غزوة الفتح من حديث عمرو بن سلمة الجرمي . وكانت العرب تقوم بالسلامهم الفتح فيقولون : انكروه وقومهم ، فان ظهر عليهم فهو نبي ، فلما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم بالسلامهم ، اهـ . وافتتح كان فى رمضان سنة ثمان ، ورجوع النبي ﷺ إلى المدينة فى أواخر ذى القعدة منها فلما كانت سنة تسع تسمى سنة الوفود لكثرة من وفد عليه من العرب . فظهر أن استقامة من حوله ﷺ إنما كانت بعد الفتح فافتضى ذلك أن التخيير كان فى أول سنة تسع كما قدمته . ومن جزم بأن آية التخيير كانت سنة تسع الدبىاطى وأتباعه وهو المعتمد . قوله (ودخلت على حفصة فاذا هى تبيكي) فى رواية سماك أنه دخل أولا على عائشة فقال : يا بنت أبى بكر ، أفد بلغ من شأنك أن تؤذى رسول الله ﷺ ؟ فقالت : ما لى والى يا ابن الخطاب ؟ عليك بعيبك ، وهى بعين مهملة مفتوحة وتحتملة ساكنة بعدها موحدة ثم مثناة أى عليك بخائنك وهو وضع شرك ، وأصل العيبة الوعاء الذى تجعل فيه الثياب ونفيس المتاع ، فأطلقت عائشة على حفصة أنها هيبة عمر بطريق التشبيه ، ومرادها عليك بوعظ ابتك . قوله (ألم أكن حذرتك) زاد فى رواية سماك ولقد علمت أن رسول الله ﷺ لا يجهك ، ولولا أنا أظفك ، فبكك أشد البكاء . لما اجتمع عندهما من الحزن على فراق رسول الله ﷺ ولما توقعه من شدة غضب أبيها عليها ، وقد قال لها فيما أخرجه ابن مردويه : والله إن كان طلقك لا أكلتك أبدا وأخرج ابن سعد والدارى والحاكم أن النبي ﷺ طلق حفصة ثم راجعها ، ولابن سعد مثله من حديث ابن عباس من عمر وأسناده حسن ، ومن طريق قيس بن زيد مثله وزاد فقال النبي ﷺ إن جبريل أنانى فقال لى : راجع حفصة فانها صوامع قوامه ، وهى زوجتك فى الجنة ، وقيس يختلف فى محبته ، ونحوه عنده من مرسل محمد بن سيرين . قوله (ما هوذا معزل فى المشربة) فى رواية سماك و نقلت لها أين رسول الله ﷺ ؟ قالت : هو فى خراثة فى المشربة ، وقد تقدم ضبط المشربة وتفسيرها فى كتاب المظالم وأنها بضم الزاء وفتحها وجمعها مغارب ومشربات . قوله (فخرجت إلى المنبر فاذا حوله رمط يبكى بعضهم) لم أقف على تسميتهم ، وفى رواية سماك بن الوليد و دخلت المسجد فاذا الناس ينسكبون بالحصى ، أى يعطون به الأرض كفعل الميموم المفكر . قوله (هم غلبى

ما أجد) أى من شغل قلبه بما بلغه من اعتزال النبي ﷺ فداءه وأن ذلك لا يكون إلا عن غضب منه ، ولا احتمال صحة ما أنشج من تطليق لداؤه ومن جماتهن حفصة بنت عمر فنقطع الوصلة بينهما ، وفى ذلك من المشقة عليه ما لا يخفى . قوله (فقلت للغلام له أسود) فى رواية عبيد بن حنين : فإذا رسول الله ﷺ فى مشربة يرق عليها بمجلة وغلام لرسول الله ﷺ أسود على رأس العجلة ، واسم هذا الغلام رباح بفتح الراء وتخفيف الموحدة سماه سماك فى روايته ولفظه : فدخلت فإذا أنا برباح غلام رسول الله ﷺ قاعد على أسكفة المشربة مدل رجله على قعر من خشب ، وهو جذع يرق عليه رسول الله ﷺ وينحد ، وعرف بهذا تفسير العجلة المذكورة فى رواية غيره ، وسأأتى فى حديث أبى الضحى الذى أشرت إليه بحث فى ذلك . والأسكفة فى روايته بعظم الهمة والكاف بينهما مهمة ثم قام مشددة هى عتبة الباب السفلى ، وقوله : على قعر ، بنون ثم كاف بوذن عظيم أى عنقود ، ووقع فى بعض روايات مسلم بقاء بدل النون وهو الذى جعلت فيه فخر كالدرج . قوله (استأذن لمر) فى رواية عبيد بن حنين : فقلت له قل هذا عمر بن الخطاب . . . قوله (فصمت) بفتح الميم أى سك ، وفى رواية سماك : فنظر رباح إلى الغرفة ثم نظر إلى فلم يقل شيئا ، وانفقت الروايتان على أنه أعاد الدعاء والجى ثلاث مرات ، لكن ليس ذلك صريحا فى رواية سماك بل ظاهر روايته أنه أعاد الاستئذان فقط ، ولم يقع شيء من ذلك فى رواية عبيد بن حنين ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . ويحتمل أن يكون النبي ﷺ فى المزينين الأولين كان نائما ، أو ظن أن عمر جله يستعطفه على أزواجه لكون حفصة ابنته منهن . قوله (فكسكت منصرفا) أى رجعت إلى ورائى (فإذا الغلام يدعونى) فى رواية معمر : فويلت مدبرا ، وفى رواية سماك : ثم رفعت صوتى فقلت : يا رباح استأذن لى فأتى أظن أن رسول الله ﷺ ظن أنى جئت من أجل حفصة ، والله أثن أمرنى بضرب عنقها لأخبرين عنقها ، وهذا يقوى الاحتمال الثانى لأنه لما صرح فى حق ابنته بما قال كان أبعد أن يستعطفه لضراهما . قوله (فإذا هو مضطجع على رمال) بكسر الراء وقد تضم ، وفى رواية معمر : على رمل ، بسكون الميم والمراد به النسيج قول رملت الحصيد وراملتها إذا لجمته وحصيد مرمول أى منسوج ، والمراد هنا أن سريره كان مرمولا بما يرمل به الحصيد . ووقع فى رواية أخرى : على رمال سريره ، ووقع فى رواية سماك : على حصيد وقد أثر الحصيد فى جنبه ، وكأنه أطلق عليه حصيدا تغليباً . وقال الخطابى : ورمال الحصيد ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط فى الثوب ، فكأنه عنده اسم جمع . وقوله : ليس بينه وبينه فراش قد أثر الرمال بجنبه ، يؤيد ما قدمته أنه أطلق على نسيج السرير حصيدا . قوله (فقلت وأنا قائم : أطلقت نسائك ؟ فرفع إلى بصره فقال : لا . فقلت : الله أكبر) قال الكرماني : لما ظن الانصارى أن الاهتزال طلاق أو ناشئ عن طلاق أخبر عمر بوقوع الطلاق جازما به ، فلما استفسر عمر عن ذلك فلم يجد له حقيقة كبر تهجيا من ذلك اه . ويحتمل أن يكون كبر الله حامدا له على ما أنعم به عليه من عدم وقوع الطلاق . وفى حديث أم سلمة عند ابن سعد : فكبر عمر تكبيرة سمعناها ونحن فى بيوتنا ، فقلنا أن عمر سألها أطلقت نسائك فقال لا فكبر ، حتى جاءنا الخبر بعد ، ووقع فى رواية سماك : فقلت يا رسول الله أطلقتهن ؟ قال : لا . قلت : أتى دخلت المسجد والمسلمون ينكثون الحصا يقولون طلق رسول الله ﷺ نساءه ، أفأقول فأخبرهم أنك لم تطلقهن ؟ قال : نعم إن شئت ، وفيه : فقامت على باب المسجد فنادت بأعلى صوت : لم يطلق نساءه قوله (ثم قلت وأنا قائم استأنس : يا رسول الله لو رأيتنى) يحتمل أن يكون قوله استفهاما بطريق الاستئذان ،

ويحتمل أن يكون حالا من القول المذكور بعده وهو ظاهر سياق هذه الرواية ، وجزم القرطبي بأنه الاستفهام فيكون أصله بهوتين نسهل لإحداهما وقد تحذف تخفيفا ومعناه انبسط في الحديث واستأذن في ذلك لقربة المال التي كان فيها لهله - بأن بنته كانت السبب في ذلك نخشى أن يلحقه هو شيء من المعقبة ، فبقى كالتقبض عن الابتداء بالحديث حتى استأذن فيه . قوله (يا رسول الله ، لو رأيتني وكنا معشر قريش نغلب النساء) فساق ما تقدم ، وكذا في رواية عقيل ، ووقع في رواية معمر أن قوله : استأنس ، بعد سياق القصة وافظه وقلقت : الله أكبر ، لو رأيتنا يا رسول الله وكنا معشر قريش - فساق القصة - فقلت استأنس يا رسول الله ؟ قال : نعم ، وهذا يعين الاحتمال الأول ، وهو أنه استأذن في الاستئناس فلما أذن له فيه جلس . قوله (ثم قلت : يا رسول الله لو رأيتني ودخلت على حفصة - إلى قوله - فتدبم بسمه أخرى) الجملة حالية أي حال دخولي عليها ، وفي رواية عبيد بن حنن ، فذكرت له الذي قلت لحفصة وأم سيلة فضحك ، وفي رواية سماك ، فلم أزل أحدثه حتى تحسر الغضب عن وجهه ، وحتى كسر فضحك ، وكان من أحسن الناس نفرا عليه السلام . وقوله تحسر بمهملتين أي تسكشف وزنا ومعنى ، وقوله كسر بفتح الكاف والمعجمة أي أبدى أسنانه ضاحكا ، قال ابن السكيت : كسر وتبسم وابتهم وافتخر بمعنى ، فإذا زاد قيل فبه وكركر ، وقد جاء في حديث عليه السلام وكان يحكمه تبسما . قوله (فتبسم النبي عليه السلام تبسمة) بالتشديد السين ، ولاسكتشيفي ، تبسيمة . قوله (فرأيت بصرى في بيت) أي نظرت فيه . قوله (غير أهبة ثلاثة) في رواية الكشميني ، ثلاث ، الإهبة بفتح الهدة والهاء وبضمها أيضا بمعنى الأهب والهاء ، فيه للباغة وهو جمع أهاب هل غير قياس ، وهو الجلد قبل الدباغ ، وقيل هو الجلد مطلقا دبغ أر لم يدبغ ، والذي يظهر أن المراد به هنا جلد شرع في دبغه ولم يكمل ، لقوله في رواية سماك بن الوليد ، فإذا أفيق معلق ، والافيق بوزن عظيم الجلد الذي لم يتم دبغه . يقال آدم وأديم وأفيق وأفيق وأهاب وأهب وعمود وعمود وعمد ، ولم يحى . فعيل وفقول على فعل بفتحيتين في الجمع إلا هذه الأحرف ، والأكثر أن يحى فعل بضميتين ، وزاد في رواية عبيد بن حنن ، وإن عند رجله قرظا - بقاف وظاء معجمة - مصبوبا ، بموحدين ، وفي رواية أبي ذر مصبورا برا ، قال النووي ، ووقع في بعض الأصول ، مضبورا ، بضاد معجمة وهي لغة ، والمراد بالمصبور بالهملة والمعجمة المجموع ، ولا يتناقى كونه مصبوبا بل المراد أنه غير مندر وإن كان في غير وعاء بل هو مصبوب بمجتمع ، وفي رواية سماك ، فنظرت في خزانة رسول الله عليه السلام فإذا أنا بقبضة من شعير نحو الصاع ، ومثلها قرظا في ناحية الخزانة . قوله (ادع الله فليوسع على أمتك) في رواية عبيد بن حنن ، فبكبت ، فقال وما يبكيك ؟ فقلت : يا رسول الله ان كسرى وقبصر فيما هما فيه ، وانت رسول الله ، وفي رواية سماك ، فابتدرت عيناى فقال : ما يبكيك يا ابن الخطاب ؟ فقلت : وما لي لا أبكي وهذا الحصر قد أثر في جنبك ، وهذه خزانتك لا أرى فيها إلا ما أرى ، وذلك قبصر وكسرى في الأنهار والثمار : وانت رسول الله وصفوته . قوله (جلس النبي عليه السلام وكان متكئا قال : أوفى هذا أنت يا ابن الخطاب) في رواية معمر عند مسلم ، أوفى شك أنت يا ابن الخطاب ؟ وكذا في رواية عقيل الماضية في كتاب المظالم ، والمعنى أنت في شك في أن التوسع في الآخرة خير من التوسع في الدنيا ؟ وهذا يشعر بأنه عليه السلام ظن أنه بكى من حمة الأسر الذي كان فيه وهو غضب النبي عليه السلام على نسائه حتى اعتزلن ، فلما ذكر له أمر الدنيا أجابه بما أجابه . قوله (ان أولئك قوم قد عجّلوا طيبتهم في الحياة الدنيا) وفي رواية عبيد بن حنن ، والارضى أن

تكون لهم الدنيا وإنما الآخرة ؟ وفي رواية له ولهما ، بالتثنية على إرادة كمرى وفيصر لخصيصهما بالذكر ،
والأخرى بإرادتهما ومن تبعهما أركان على مثل حالهما ، زاد في رواية سماك ، فقالت بلى ، قوله (فقلت يا رسول
الله استغفر لي) أى عن جرأتى بهذا القول بحضرتك ، أو عن اعتقادي أن التجهيلات الدنيوية مرغوب فيها ،
أو عن إرادتي ما فيه مشابهة الكفار في ملابسهم ومعايشهم . قوله (فاعزل النبي ﷺ نساءه من أجل ذلك الحديث
الذى أفشته حفصة إلى عائشة) كذا في هذه الطريق لم يفسر الحديث المذكور الذى أفشته حفصة ، وفيه أيضا دوكان
قال ما أنا بدخول عليهن شهرا ، من شدة موجدته عليهن حين عانته إله ، وهذا أيضا مهم ولم أره مفسرا ، وكان
اعتزله في المشرقة كما في حديث ابن عباس عن عمر ، فافاد محمد بن الحسن الخزومي في كتابه « أخبار المدينة » بسند له
مرسل ، أنه ﷺ كان يبيت في المشرقة ويقيم عند أراكه على خلوة بثر كانت هناك ، وليس في شيء من الطرق عن
الزهري بإسناد حديث الباب إلا ما رواه ابن إسحاق كما أشرت إليه في تفسير سورة التحريم ، والمراد بالمعانة قوله
تعالى (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك) الآيات . وقد اختلف في الذى حرم على نفسه وعوتب على تحريمه ،
كما اختلف في سبب حلفه على أن لا يدخل على نساءه على أقوال : فالأى في الصحيحين أنه العسل كما مضى في سورة
التحريم مختصرا من طريق عبيد بن عمير عن عائشة ، وسيأتى بأبسط منه في كتاب الطلاق . وذكرت في التفسير
قولا آخر أنه في تحريم جاريته مارية ، وذكرت هناك كثيرا من طرق . ووقع في رواية يزيد بن رومان عن عائشة
عند ابن مردويه ما يجمع القولين وفيه : أن حفصة أهديت لها عكة فيها عسل ، وكان رسول الله ﷺ إذا دخل
عليها حبسته حتى تلبقه أو تسقيه منها ، فقالت عائشة لجارية عندها حبشية يقال لها خضراء : إذا دخل علي حفصة
فانظري ما يصنع ، فأخبرتها الجارية بشأن العسل ، فأرسلت إلى صواحبها فقالت : إذا دخل عليكن فقلن : إنا نجد
منك ريح مغاير ، قال : هو عسل ، والله لا أطعمه أبدا . فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتي إياها فاذن لها
فذهبت فأرسل إلى جاريته مارية فادخلها بيت حفصة ، قالت حفصة فرجعت فوجدت الباب مغلقا فخرج ووجهه
يقطر وحفصة تبكي ، فعاتبتها فقال : أشهدك أنها على حرام ، انظري لا تخبرى بهذا امرأة وهى عندك أمانة ، فلما خرج
قرعت حفصة الجدار الذى بيدها وبين عائشة فقالت : ألا أبشرك ؟ أن رسول الله ﷺ قد حرم أمته ، فنزلت .
وعند ابن سعد من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه : خرجت حفصة من بيتها يوم عائشة فدخل رسول الله ﷺ بجاريته
القبطية بيت حفصة فجاءت فرقيته حتى خرجت الجارية فقالت له : أما انى قد رأيت ما صنعت . قال فاكشى على
وهى حرام ، فانطلقت حفصة إلى عائشة فأخبرتها ، فقالت له عائشة : أما يومى فتمرس فيه بالقبطية ويسلم للنساء
سائر أيامهن ، فنزلت الآية ، وجاء في ذلك ذكر قول ثالث أخرجه ابن مردويه عن طريق الضحاك عن ابن عباس
قال : دخلت حفصة على النبي ﷺ بيدها فوجدت معه مارية فقال : لا تخبرى عائشة حتى أبشرك ببشارة ، أن أباك
بلى هذا الأمر بعد أن بشر إذا أنا مت ، فذهبت إلى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة ذلك ، والنسب منه
أن يحرم مارية لحرمها ، ثم جاء إلى حفصة فقال أمرتك ألا تخبرى عائشة فأخبرتها ، فعاتبها على ذلك ولم يعاتبها على
أمر الخلافة ، فلما قال الله تعالى (عرف بعضه وأعرض عن بعض) وأخرج الطبراني في « الأوسط » وفي « عشرة
النساء » عن أبي هريرة نحوه بتمامه وفي كل منهما ضعف ، وجاء في سبب غضبه ممن وحلفه أن لا يدخل عليهن شهرا

قصة أخرى ، فأخرج ابن سعد من طريق عمرة عن عائشة قالت : أهديت لرسول الله ﷺ هدية ، فأرسل إلى كل امرأة من نسائه نصيبها ، فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها فزادها مرة أخرى ، فلم ترض فقالت عائشة : أقد أفأت وجهك نرد عليك الهدية ، فقال : لاثنين أهون على الله من أن أقمتني ، لا أدخل عليكن شهرا .

ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة نحوه وفيه : ذبح ذبحا فقسمه بين أزواجه ، فأرسل إلى زينب بنصيبها فردته ، فقال زيدوها ثلاثا ، كل ذلك ترده . فذكر نحوه . وفيه قول آخر أخرجه مسلم من حديث جابر قال : جاء أبو بكر والناس جلوس بباب النبي ﷺ لم يؤذن لأحد منهم ، فأذن لأبي بكر فدخل ، ثم جاء عمر فاستأذن فأذن له فوجد النبي ﷺ جالسا وحوله نساؤه . فذكر الحديث وفيه : من حولي كما ترى يسأئني النفقة ، فقام أبو بكر إلى عائشة وقام عمر إلى حفصة ، ثم اعتزلن شهرا ، فذكر نزول آية التخيير ، ويحتمل أن يكون مجموع هذه الأشياء كان سببا لاعتزالهن . وهذا هو اللائق بمكارم أخلافه ﷺ وسعة صدره وكثرة صفحه ، وأن ذلك لم يقع منه حتى تكرر موجه منهن ﷺ ورضى عنهن . وقصر ابن الجوزي فذهب قصة الذبح لابن حبيب بغير إسناد وهي مسندة عند ابن سعد ، وأهم قصة النفقة وهي في صحيح مسلم ، والزاجع من الأحوال كلها قصة مارية لاختصاص عائشة وحفصة بها بخلاف العمل فإنه اجتمع فيه جماعة منهن كإسياني ، ويحتمل أن تكون الأسباب جميعها اجتمعت فاشير إلى أهمها ، وبؤيده شمول الحلف للجميع ولو كان مثلا في قصة مارية فقط لاختص بحفصة وعائشة . ومن اللطائف أن الحكمة في الشهر مع أن مشروعية الهجر ثلاثة أيام أن عدهن كانت تسعة فإذا ضربت في ثلاثة كانت سبعة وعشرين واليومان مارية لكونها كانت أمة فذهبت عن الحرائر والله أعلم . قوله (فاعتزل النبي نساءه من أجل ذلك الحديث الذي أفضته حفصة إلى عائشة تسعا وعشرين ليلة) تعدد متعلق بقوله فاعتزل نساءه . قوله (وكان قال ما أنا بداخل عليهن شهرا) في رواية حماد بن سلمة عند مسلم في طريق عبيد بن حنيد . وكان آلى منهن شهرا ، أي حلف أو أقسم ، وليس المراد به الإيلاء الذي في عرف الفقهاء اتفاقا ، وسيأتي بعد سبعة أبواب من حديث أنس قال : آلى رسول الله ﷺ من نسائه شهرا ، وهذا موافق للفظ رواية حماد بن سلمة هنا ، وإن كان أكثر الرواة في حديث عمر لم يعبروا بلفظ الإيلاء . قوله (من شدة موجدته عليهن) أي فضبه . قوله (دخل حل عائشة) فيه أن من غاب عن أزواجه ثم حضر يبدأ بمن شاء منهن ، ولا يلزمه أن يبدأ من حيث بلغ ولا أن يقرع ، كذا قيل ، ويحتمل أن تكون البداءة بعائشة لكونه اتفق أنه كان يومها . قوله (فقالت له عائشة : يا رسول الله إنك كنت قد أقسمت أن لا تدخل علينا شهرا) تقدم أن في رواية شماك بن الوليد أن عمر ذكره ﷺ بذلك ، ولا منافاة بينهما لأن في سياق حديث عمر أنه ذكره بذلك عند نزوله من الغرة وعائشة ذكرته بذلك حين دخل عليها فكأنهما تواردا على ذلك ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر في هذه الفصة قال : قفلنا ، فظاهر هذا السياق يوم أنه من تمة حديث عمر فيكون عمر حضر ذلك من عائشة ، وهو محتمل عندي ، لكن بقوى أن يكون هذا من تعاليق الزهري في هذه الطريق ، فإن هذا القدر عنده عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم من رواية معمر عنه . أن النبي ﷺ أقسم أنه لا يدخل على نسائه شهرا ، قال الزهري : فأخبرني عروة عن عائشة قالت : . فذكره . قوله (وإنما أصبحت من تسع وعشرين ليلة) في رواية عقيل . التسع ، باللام ، وفي رواية الصرخسي فيها : بتسع ، بالوحدة وهي مقاربة ، قال الاسماعيلي : من هنا إلى آخر الحديث وقع مدرجا في رواية

شعيب عن الزهري ، ووقع مفصلا في رواية معمر ، قال الزهري فأخبرني عروة عن عائشة قالت : لما مضت تسع وعشرون ليلة دخل علي رسول الله ﷺ ، الحديث . قلت : ونسبة الادراج الى شعيب فيه نظر ، فقد تقدم في المظالم من رواية عقيل عن الزهري كذلك ، وأخرج مسلم طريق معمر كما قال الاسماعيل مفصلة ، والله أعلم . وقد تقدم في تفسير الاحزاب أن البخاري حكى الاختلاف على الزهري في قصة التخيير هل هي عن عروة عن عائشة أو عن أبي سلة عن عائشة . قوله (فقال : الشهر تسع وعشرون ليلة وكان ذلك الشهر تسعا وعشرين ليلة) في هذا إشارة الى تأويل الكلام الذي قبله وأنه لا يراد به المحصر ، أو أن اللام في قوله « الشهر » ، لاهد من الشهر المحلوف عليه ولا يلزم من ذلك أن تكون الشهور كلها كذلك ، وقد أنكرت عائشة على ابن عمر روايته المطلقة أن الشهر تسع وعشرون ، فأخرج أحمد من طريق يحيى بن عبد الرحمن عن ابن عمر رفته ، « الشهر تسع وعشرون » ، قال فذكروا ذلك لعائشة فقالت : يرسم الله أبا عبد الرحمن ، إنما قال : الشهر قد يكون تسعا وعشرين . وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عمر بن الخطاب الذي جزمته به عائشة وبيته قبل هذا عند الكلام على ما وقع في رواية سماك بن الوليد من الاشكال . قوله (قالت عائشة : ثم أنزل الله آية التخيير) في رواية عقيل « فانزلت » ، وسياق الكلام عليه مستوفي في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى . وفي الحديث سؤال العالم عن بعض أمور أهله وإن كان عليه فيه غضاظة إذا كان في ذلك سنة تنقل ومسألة محفظ قاله المطلب ، قال : وفيه توقيف العالم ومهابته عن استفسار ما يخشى من تغيره عند ذكره ، وترقب خلوات العالم ليسأل عما لعله لو سئل عنه بمحضرة الناس أنكره على السائل ، ويؤخذ من ذلك مراعاة المودة . وفيه أن شدة الوطأة على النساء مذمومة ، لأن النبي ﷺ أخذ بسيرة الانصاف في نسائهم وترك سيرة قومه . وفيه تأديب الرجل ابنته وقرابته بالقول لاجل إصلاحها لزوجه ، وفيه سياق للقصة على وجهها وإن لم يسأل السائل عن ذلك إذا كان في ذلك مصلحة من زيادة شرح وبيان ، وخصوصا إذا كان العالم يعلم أن الطالب يؤثر ذلك . وفيه مهابة الطالب للعالم وتواضع العالم له وصبره على مسألة وإن كان عليه في شيء من ذلك غضاظة ، وفيه جواز ضرب الباب ودفعه إذا لم يسمع الداخل بغير ذلك . ودخول الآباء على البنات ولو كان بغير إذن الزوج ، والتنقيب عن أحوالهن لاسيما ما يتعلق بالمتزوجات . وفيه حسن تلافيف ابن عباس وشدة حرصه على الاطلاع على فنون التفسير . وفيه طلب علو الاسناد لأن ابن عباس أقام مدة طويلة ينتظر خلوة عمر ليأخذ عنه ، وكان يمكنه أخذ ذلك بواسطة غيره ممن لا يهاب سؤاله كما كان يهاب عمر . وفيه حرص الصحابة على طالب العلم والاضبط بأحوال الرسول ﷺ . وفيه أن طالب العلم يجعل لنفسه وقتا يتفرغ فيه لأمر معاشه وحال أهله . وفيه البحث في العلم في الطرق والخلوات وفي حال القعود والتمسك . وفيه إثبات الاستبصار في الاسفار وإبقاء الماء للوضوء . وفيه ذكر العالم ما يقع من نفسه وأهله بما يرتب عليه فائدة دينية وإن كان في ذلك حكاية ما يستهجن ، وجواز ذكر العمل الصالح لسباق الحديث على وجهه ، وبيان ذكروا التحمل . وفيه الصبر على الزوجات والاعضاء عن خطابين والمصنف ما يقع منهن من دلال في حق المرأة دون ما يكون من حق الله تعالى . وفيه جواز اتخاذ الحاكم عند الخلوة بوابا يمنع من يدخل اليه بغير إذنه ، ويكون قول ألس الماضي في كتاب الجنائز في المرأة التي وعظها النبي ﷺ فلم تعرفه ، ثم جلت اليه فلم تعمله بوابين ، محمولا على الأوقات التي يجلس فيها للناس ، قال المطلب : وفيه أن للإمام أن يحتجب عن بطائه وخاصته عند الأمر بطرقه من جهة أهله حتى يذهب غيظه ويخرج الى الناس وهو ضبط

اليهم ، فإن الكبير إذا احتجب لم يحسن الدخول اليه بغير إذن ولو كان الذي يريد أن يدخل جليل القدر عظيم المنزلة عنده . وفيه الرفق بالأصهار والحياة منهم إذا وقع الرجل من أهله ما يقتضى معانيتهم . وفيه أن السكوت قد يكون أبغ من الكلام وأفضل في بعض الأحيان ، لأنه عليه الصلاة والسلام لو أمر غلامه برد عمر لم يجر لعمر العود إلى الاستئذان مرة بعد أخرى ، فلما سكوت فهم عمر من ذلك أنه لم يؤثر وده مطلقا ، أشار إلى ذلك المهلب . وفيه أن الحاجب إذا علم منع الإذن بسكوت المحجوب لم يأذن . وفيه مشروعية الاستئذان على الإنسان وإن كان وحده لاحتمال أن يكون على حالة يكره الإطلاع عليها . وفيه جواز تكرار الاستئذان لمن لم يؤذن له إذا وجب حصول الإذن ، وأن لا يتجاوز به ثلاث مرات كما سيأتى إيضاحه في كتاب الاستئذان في قصة أبي موسى مع عمر ، والاستدواء على عمر من هذه القصة لأن الذي وقع من الإذن له في المرة الثالثة وقع انقفا ، ولو لم يؤذن له فإلذ يظهر أنه كان يعود إلى الاستئذان لأنه صرح كما سيأتى بأنه لم يبلغه ذلك الحكم . وفيه أن كل لذة أو شهوة قضاها المرء في الدنيا فهو استعجال له من نعيم الآخرة ، وأنه لو ترك ذلك لادخر له في الآخرة ، أشار إلى ذلك الطبري واستنبط منه بعضهم إثبات الفقر على الفنى وخصه الطبرى بمن لم يصرفه في وجوهه ويصرفه في سبيله التي أمر الله بوضعها فيها ، قال : وأما من فعل ذلك فهو من منازل الأمتحان ، وأصبر على الحزن مع الشكر أفضل من الصبر على الضراء وحده انتهى . قال عياض : هذه القصة مما يحتج به من بفضل الفقير على الفنى لما في مفهوم قوله : أن من تنعم في الدنيا بفوته في الآخرة بمقداره ، قال وحاوله الآخرون بأن المراد من الآية أن حظ الكفار هو ما قالوه من نعيم الدنيا إذ لا حظ لهم في الآخرة انتهى ، وفي الجواب نظر ، وهي مسألة اختلف فيها السلف والخلف ، وهي طويلة الذيل سيكون لنا بها الملام أن شاء الله تعالى في كتاب الرقاق . وفيه أن المرء إذا رأى صاحبه مهموما استحب له أن يمددته بما يزيل همه ويطبب نفسه ، أقول عمر : لأقولن شيئا يضحك النبي ﷺ . ويستحب أن يكون ذلك بعد استئذان الكبير في ذلك كما فعل عمر . وفيه جواز الاستماع في الرضوء بالصعب على المتروضى ، وخدمة الصغير الكبير وإن كان الصغير أشرف نسباً من الكبير . وفيه التجدد بالثوب والعمامة عند لقاء الأكابر . وفيه تكبير الخائف بيمينه إذا وقع منه مظاهره نسيانها لا سيما بمن له تعلق بذلك ، لأن عائشة خشيت أن يكون ﷺ نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يوماً أو تسعة وعشرون يوماً ، فلما نزل في تسعة وعشرين ظنت أنه ذهل عن القدر أو أن الشهر لم يمل ، فأعلمها أن الشهر استهل فإن الذي كان الخائف وقع فيه جاء تسعاً وعشرين يوماً . وفيه تقوية أقول من قال إن يمينه ﷺ اتفق أنها كانت في أول الشهر ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين وإلا فالو اتفق ذلك في أثناء الشهر فالجمهور على أنه لا يقع البر إلا بثلاثين ، وذهبت طائفة في الاكتفاء بتسعة وعشرين أخذاً بأقل ما ينطلق عليه الاسم ، قال ابن بطال : يؤخذ منه أن من حلف على فعل شيء ببر بفعل أقل ما ينطلق عليه الاسم ، والقصة محمولة عند الدائم ومالك على أنه دخل أول الهلال وخرج به فلو دخل في أثناء الشهر لم يبر إلا بثلاثين . وفيه سكنى الغرفة ذات الدرج واتخاذ الخزانة لثالث البيت والامتنع . وفيه التناوب في مجلس العالم إذا لم تبسر المواظبة على حضوره لشاغل شرعى من أمر دينى أو دنيوى . وفيه قبول خبر الواحد ولو كان الآخذ فاضلاً والمأخوذ عنه مفضولاً ، ورواية الكبير عن الصغير ، وإن الأخبار التي تنفع ولو كثر ناقلوها إن لم يكن مرجعها إلى أمر حسى من مشاهدة أو سماع لا يستلزم الصدق ، فإن جزم الانصاري في

رواية بوقروح التتليق وكذا جزم الناس الذين رآهم عمر عند المنبر بذلك محمول على أنهم شاع بينهم ذلك من شخص بناء على التوهم الذي توهمه من اعتزال النبي ﷺ نساءه فظن لسكونته لم تجر عاداته بذلك أنه طلقهن فأشاع أنه طلقهن فمما شاع ذلك فتحدث الناس به . وأخلق بهذا الذي ابتداءً بأشاعة ذلك أن يكون من المنافقين كما تقدم ، وفيه الاكتفاء بمعرفة الحكم بأخذه من القرن مع إمكان أخذه عاليًا عن أخذته عنه القرن ، وأن الرغبة في العلو حيث لا يعوق عنه عائق شرعي ، ويمكن أن يكون المراد بذلك أن يستفيد منه أصول ما يقع في غيبته ثم يسأل عنه بعد ذلك مشافهة ، وهذا أحد فوائد كتابة أطراف الحديث . وفيه ما كان الصحابة عليه من محبة الاطلاع على أحوال النبي ﷺ جلت أروفت ، واهتمامهم بما يتم له لإحلاق الانصارى اعتزاله نساءه الذي أشعر عنده بأنه طلقهن المقتضى وقروح عنه ﷺ بذلك أعظم من طروق ملك الشام الغصاني بجيوشه المدينة لغزو من بها ، وكان ذلك بالنظر الى أن الانصارى كان يتحقق أن عدوم ولو طرفهم مغلوب ومهمزوم واحتمال خلاف ذلك ضعيف ، بخلاف الذي وقع بما توهمه من التطليق الذي يتحقق منه حصول الغم وكانوا في الطرف الأقصى من رعاية خاطره ﷺ أن يحصل له تشويش ولو قل والقلق لما بقاءه والفضب لما يفضبه والهم لما يهيمه رضى الله عنهم . وفيه أن الغضب والحزن يحمل الرجل الوقور على ترك الثأني المألوف منه لقرل عمر : ثم غلبني ما أجعد ثلاث مرات . وفيه شدة الفزع والمزعج للأمور المهمة ، وجواز نظر الانسان الى نواحي بيت صاحبه وما فيه إذا علم أنه لا يكره ذلك ، وبهذا يجمع بين ما وقع لعمر وبين ما وود من النهي عن فضول النظر ، أشار الى ذلك النووي . ويحتمل أن يكون نظر عمر في بيت النبي ﷺ وقع أولا انفتاحا فرأى الشعر والقرط مثلا فاستقله فرفع رأسه لينظر هل هناك شيء أنفص منه فلم ير إلا الآيب فقال ما قال ، ويكون النهي محمولا على من تمعد النظر في ذلك والتفتيش ابتداء . وفيه كراهة سخط النعمة واحذار ما أنعم الله به ولو كان قليلا والاستغفار من وقوع ذلك وطلب الاستغفار من أهل الفضل وإيثار الغفاعة وعدم الالتفات الى ما خص به الغير من أمور الدنيا الفانية . وفيه المعاقبة على إفساد السر بما يليق بمن أفشاه

٨٤ - باب صوم المرأة بإذن زوجها نطوفاً

٥١٩٢ - **عمر بن الخطاب** حدثنا عبد الله أخبرنا متمر عن حماد بن منبج عن أبي هريرة عن النبي

ﷺ قال « لا تصوم المرأة وبعلها شاهد إلا بإذنه »

قوله (باب صوم المرأة بإذن زوجها نطوفاً) هذا الأصل لم يذكره البخاري في كتاب الصيام ، وذكره أبو مسعود في أفراد البخاري من حديث أبي هريرة ، وليس كذلك فإن مسندا ذكره في أثناء حديث في كتاب الزكاة ، ووقع للنسائي في الأطراف ، فيه وهم بيته فيما كتبه عليه . قوله (لا تصوم) كذا للاكثر وهو بلفظ الخبر والمراد به النهي ، وأهرب ابن التين والقرطبي خطأ رواية الرفع ، ووقع في رواية للسائل « لا تصومن » بزيادة نون التوكيد ، وعلم من طريق عبد الرزاق عن معمر بلفظ « لا تصم » ، وسيأتي شرحه مسنوداً بعد باب واحد

٨٥ - باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها

٥١٩٣ - **عمر بن الخطاب** حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي حازم عن أبي هريرة

ارتضى به من مشايخنا ما ذكره الملب من الاستدلال بهذا الحديث على جواز لعن العاصي المعين وفيه نظر ، والحق أن من منع الأمن أراد به معناه الثغرى وهو الإبعاد من الرحة ، وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له الهداية والنوبة والرجوع عن المعصية ، والذي أجازاه أراد به معناه العرفى وهو مطابق السب ، ولا يخفى أن عمله إذا كان بحيث يرتفع العاصي به وينزجر ، وأما حديث الباب فليس فيه إلا أن الملائكة تفعل ذلك ولا يلزم منه جوازه على الإطلاق . وفيه أن الملائكة تدعو على أهل المعصية ما داموا فيها ، وذلك يدل على أنهم يدعون لأهل الطاعة ما داموا فيها ، كذا قال الملب وفيه نظر أيضا ، قال ابن أبي جرة : وهل الملائكة التي تلهمهم الحفظة أو غيرهم ؟ يحتمل الأمرين . قلت : يحتمل أن يكون بعض الملائكة موكلا بذلك ، ويرشد إلى التعميم قوله في رواية مسلم : الذي في السماء إن كان المراد به مكانها قال : وفيه دليل على قبول دعاء الملائكة من خير أو شر لكونه عليه السلام خوف بذلك . وفيه الارشاد إلى مساعدة الزوج وطلب مرضاته . وفيه أن صبر الرجل على ترك الجماع أضعف من صبر المرأة . قال : وفيه أن أقوى التشويشات على الرجل داعية النكاح ولذلك حض الشارع النساء على مساعدة الرجال في ذلك . اهـ . أو السبب فيه الخس على التنازل ، ويرشد إليه الاحاديث الواردة في الترغيب في ذلك كما تقدم في أوائل النكاح ، قال : وفيه إشارة إلى ملازمة طاعة الله والصبر على عبادته جزاء على مراعاته أميده حيث لم يترك شيئا من حقوقه إلا جعل له من يقوم به حتى جعل ملائكته تلحن من أغضب عبده بمنع شهوة من شهواته ، فعلى العبد أن يوفى حقوق ربه التي طلبها منه ؛ وإلا فأتبع الجفاء من الفقير المحتاج إلى العفو الكثير الاحسان . اهـ ملخصا من كلام ابن أبي جرة رحمه الله

٨٦ - باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه

٥١٩٥ - **حدثنا** أبو الجآن أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ؛ وما أنفقت من نفقة من غير أمره فإنه يؤدى إليه شطره .

ورواه أبو الزناد أيضا عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم

قوله (باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه) المراد ببيت زوجها سكنه سواء كان ملكا أو لا . **قوله** (عن الأعرج) كذا يقول شبيب عن أبي الزناد ، وقال ابن هبينة عن أبي الزناد : عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ، وقد بينه المصنف بعد . **قوله** (لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها) يلتحق به السيد بالنسبة لأمته التي يحل له وطؤها ، ووقع في رواية حمام وبعلها . وهى أفيد لأن ابن حزم نقل عن أهل اللغة أن البعل اسم للزوج والسيد ، فإن ثبت وإلا الحق السيد بالزوج للاشتراك في المعنى . **قوله** (شاهد) أى حاضر . **قوله** (إلا بإذنه) يعنى في غير صيام أيام رمضان ، وكذا في غير رمضان من الواجب إذا تضيق الوقت ، وقد خصه المصنف في الترجمة الماضية قبل باب بالتطوع ، وكأنه تلقاه من رواية الحسن بن علي عن عبد الرزاق قال فيها : لا تصوم المرأة غير رمضان ، وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا في أثناء حديثه : ومن حق الزوج على زوجته أن لا

تصوم تطوعاً إلا بإذنه ، فإن فعلت لم يقبل منها ، وقد قدمت اختلاف الروايات في لفظ « ولا تصوم » ، ودلت رواية الباب على تحريم الصوم المذكور عليها وهو قول الجمهور ، قال النووي في « شرح المذهب » : وقال بعض أصحابنا يكره . والصحيح الأول . قال : فلو صامت بغير إذنه صح وأثبت لاختلاف الجمة وأمر قبوله إلى الله ، قاله العمراfi . قال النووي : ومقتضى المذهب عدم الثواب ، ويؤكد التحريم ثبوت الخبر بلفظ النهي ، ووروده بلفظ الخبر لا يمنع ذلك ، بل هو أبلغ ، لأنه يدل على تأكيد الأمر فيه فيكون تأكيداً بحمله على التحريم . قال النووي في « شرح مسلم » : وسبب هذا التحريم أن للزوج حق الاستمتاع بها في كل وقت ، وحقه واجب على الفور فلا يفوته بالتطوع ولا واجب على التراخي ، وإنما لم يحز لها الصوم بغير إذنه وإذا أراد الاستمتاع بها جاز وبفساد صومها لأن العادة أن المسلم يهاب انتهاك الصوم بالافساد ، ولا شك أن الأولى له خلاف ذلك إن لم يثبت دليل كراهته ، نعم لو كان مسافراً ففهوم الحديث في تقييده بالشاهد يقتضي جواز التطوع لها إذا كان زوجها مسافراً ، فلو صامت وقسم في أثناء الصيام أنه إفساد صومها ذلك من غير كراهة ، وفي معنى الغيبة أن يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع ، وحمل المذهب النهي المذكور على التزني فقال : هو من حسن المعاشرة ، ولها أن تفعل من غير الفرائض بغير إذنه ما لا يضره ولا يمنعه من واجباته ، وليس له أن يبطل شيئاً من طاعة الله إذا دخلت فيه بغير إذنه اه ، وهو خلاف الظاهر . في الحديث أن حق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخبر ، لأن حقه واجب والقيام بالواجب . قدم على القيام بالتطوع . قوله (ولا تأذن في بيته) زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة « وهو شاهد إلا بإذنه » ، وهذا القيد لا مفهوم له بل خرج مخرج الغالب . وإلا ففيية الزوج لا تقتضي الإباحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل بيته ، بل بدأ أكد حينئذ عليها المنع أثبت الأحاديث الواردة في النهي عن الدخول على المغيبات أى من غاب عنها زوجها ، وبمقتضى أن يكون له مفهوم ، وذلك أنه إذا حضر تيسر استئذانه وإذا غاب تمذر فلو دعت الضرورة إلى الدخول عليها لم تنفذ إلى استئذانه اعتذره . ثم هذا كله فيما يتعلق بالدخول عليها ، أما مطلق دخول البيت بأن تأذن لشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها أو إلى دار منفردة عن سكنها فالذي يظهر أنه ملتحق بالأول ، وقال النووي : في هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يفتات على الزوج بالأذن في بيته إلا بإذنه . وهو محمول على ما لا نعلم رضا الزوج به ، أما لو علت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها ، كمن جرت عادته بإدخال الضيفان موضعاً معداً لهم سواء كان حاضراً أم غائباً فلا يفتقر ادخالهم إلى إذن خاص لذلك . وحاصله أنه لا بد من اعتبار إذنه تفصيلاً أو إجمالاً . قوله (إلا بإذنه) أى الصريح ، وهل يقوم ما يقتضيه به علامة رضا مقام الصريح بالرضا ؟ فيه نظر . قوله (وما أنفقت من نفقة عن غير أمره فانه يؤدي إليه شطره) أى نصفه ، والمراد نصف الأجر كما جاء واضحاً في رواية همام عن أبي هريرة في البيوع ، وبأقوى في النفقات بلفظ « إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فله نصف أجره » في رواية أبي داود فله نصف أجره ، وأغرب الخطابي لحمل قوله « يؤدي إليه شطره » على المال المنفق ، وأنه يلزم المرأة إذا أنفقت بغير أمر زوجها زيادة على الواجب لها أن تفرم القدر الزائد ، وإن هذا هو المراد بالشرط في الخبر لأن الشرط يطلق على النصف وعلى الجزء ، قال : ونفقتها معاوضة فتقدر بما يوازها من الفرض وترد الفضل عن مقدار الواجب ، وإنما جاز لها في قدر الواجب لقصة هند وخدي من ماله بالمعروف ، اه . وما ذكرناه من الرواية الأخرى يرد عليه . وقد استشر الأبراد لحمل الحديث الآخر على معنى آخر وجعلهما حديثين

مختلفي الدلالة، والحق أنهما حديث واحد روايا بألفاظ مختلفة. وأما تقييده بقوله «عن غير أمه» فقال النووي: عن غير أمه الصريح في ذلك القدر المعلن، ولا ينفى ذلك وجوده من سابق عام يتناول هذا القدر وغيره إما بالصريح وإما بالعرف، قال: ويتمين هذا التأويل لجمال الأجر بينهما نصفين، ومعلوم أنها إذا أنفقت من ماله بغير إذنه لا الصريح ولا المأخوذ من العرف لا يكون لها أجر بل عليها وزر، فيتعين تأويله. قال: واعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به عرفا، فإن زاد على ذلك لم يجوز. ويؤيده قوله - يعني كما مر في حديث عائشة في كتاب الزكاة والبيع - «إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة» فأشار إلى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة، قال: ونبه بالطعام أيضا على ذلك لأنه مما يسمع به عادة، بخلاف النقدين في حق كثير من الناس وكثير من الأحوال. قالت: وقد تقدمت في شرح حديث عائشة في الزكاة مباحث لطيفة وأجوبة في هذا، وبمحتمل أن يكون المراد بالتصنيف في حديث الباب الحل على المال الذي يعطيه الرجل في نفقة المرأة، فإذا أنفقت منه بغير علمه كان الأجر بينهما: للرجل لكونه الأصل في اكتسابه ولكونه يؤجر على ما ينفقه على أهله كما ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره، والمرأة لكونه من النفقة التي تختص بها. ويؤيد هذا الحل ما أخرجه أبو داود عقب حديث أبي هريرة هذا قال في المرأة تصدق من بيت زوجها؟ قال: لا إلا من قوتها والأجر بينهما، ولا يحمل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بإذنه. قال أبو داود في رواية أبي الحسن بن العبد عقبه: هذا يضمف حديث همام اه، وسراده أنه يضمف حله على التعميم، أما الجمع بينهما بما دل عليه هذا الثاني فلا، وأما ما أخرجه أبو داود وابن خزيمة من حديث سعد قال: قالت امرأة يا نبي الله إنا كل على آباءنا وأزواجنا وأبنائنا، فما يحمل لنا من أموالهم؟ قال: الرطب نأكله وتمهينه. وأخرج الترمذي وابن ماجه عن أبي أمامة رفعه: لا تنفق امرأة شيئا من بيت زوجها إلا بإذنه، قيل: لا الطعام؟ قال: ذاك أفضل أموالنا، وظاهرهما التناوض، ويمكن الجمع بأن المراد بالرطب ما يتسارع إليه الفساد فاذن فيه، بخلاف غيره ولو كان طعاما والله أعلم. قوله (ورواه أبو الزناد أيضا عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم) يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج اشتملت على ثلاثة أحكام، وأن لأبي الزناد في أحد الثلاثة وهو صيام المرأة إسنادا آخر، وموسى المذكور هو ابن أبي عثمان، وأبو عبد عثمان يقال له الثبان بمثابة ثم موحدة نقيلة واسمه سعد ويقال عمران، وهو مولى المغيرة بن شعبه، ليس له في البخاري سوى هذا الموضع، وقد وصل حديثه المذكور أحمد والنسائي والدارمي والحاكم من طريق الثوري عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان بقصة الصوم فقط، والدارمي أيضا وابن خزيمة وأبو عوانة وابن حبان من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج به، قال أبو عوانة في رواية على بن المدبني: حدثنا به سفيان بعد ذلك عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان، فراجعته فيه فثبت على موسى ورجع عن الأعرج. وروياه غالبا في جزء اسماعيل بن نجيد. من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد. وفي الحديث حجة على المالكية في تجوز دخول الأب ونحوه بيت المرأة بغير إذن زوجها، وأجابوا عن الحديث بأنه معارض بصله الرحم، وإن بين الحديثين عموما وخصوصا وجمعا فيحتاج إلى مرجح، ويمكن أن يقال: صلة الرحم إنما تنذب بما يملكه الواصل، والتصرف في بيت الزوج لا تملكه المرأة إلا بإذن الزوج، فكما لا هلمأ أن لا تضلم بماله إلا بإذنه فاذنهم في دخول البيت كذلك

٨٧ - باب ٥١٩٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنَا الثَّيْبِيُّ عَنْ أَبِي مَيْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ عَنْ
 النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « قُتِلَ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَسُكِّنَ عَامَّةٌ مِنْ دَخَلِهَا الْمَسَاكِينُ ، وَأَصْحَابُ الْجِدَّةِ يُحِبُّونَ ، غَيْرَ أَنَّ
 أَصْحَابَ النَّارِ قَدْ أَسْرَبَهُمْ إِلَى النَّارِ ، وَقُتِلَ عَلَى بَابِ النَّارِ فَإِذَا عَامَّةٌ مِنْ دَخَلِهَا النِّسَاءُ »
 [الحديث ٥١٩٦ - طريقه في : ٦٥٤٧]

قوله (باب) كذا لم يغير ترجمة ، وأورد فيه حديث أُسامة لقوله فيه « وقُتِلَ عَلَى بَابِ النَّارِ فَإِذَا عَامَّةٌ مِنْ دَخَلِهَا
 النِّسَاءُ » وسقط للنسب لفظ « باب » ، فصار الحديث الذي فيه من جملة الباب الذي قبله ، ومناسبتة له من جهة الإشارة
 إلى أن النساء غالباً يرتكبن النهي المذكور ، ومن ثم كن أكثر من دخل النار ، والله أعلم

٨٨ - باب كفران المشير وهو الزوج وهو الخليلط من المعاصرة . فيه عن أبي سعيد عن النبي ﷺ
 ٥١٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَسْلَمَ بْنِ عَطَاءَ بْنِ إِسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَهْزَبٍ
 أَنَّهُ قَالَ « دَخَلْتُ لِلشَّمْسِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ
 سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ
 دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ قَامَ ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا
 وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ
 الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ انْصَرَفَ ، وَقَدْ تَجَلَّتْ لِلشَّمْسِ ، فَقَالَ : إِنْ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، لَا
 يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ . فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَاكَ تَنَاقَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ
 هَذَا ، نَمِ رَأَيْنَاكَ تَكْمَلُ كَمَلَتَ ، قَالَ : إِنْ رَأَيْتَ الْجَنَّةَ أَوْ أَرَيْتَ الْجَنَّةَ ، فَتَنَاقَلْتُ مِنْهَا حَقَّةً وَدَا ، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكْتُمُ
 مِنْهُ مَا بَقِيَتْ الدُّنْيَا . وَرَأَيْتَ النَّارَ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مُنْظَرًا قَطُّ ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ ، قَالُوا لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟
 قَالَ بِكُفْرِهِنَّ . قَبْلَ يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ ؟ قَالَ يَكْفُرْنَ الْمَشِيرَ ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ لَهَرَّتْ
 ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا ، قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ »

٥١٩٨ - حَدَّثَنَا مَيْمَانَ بْنُ الْهَيْثَمِ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ أَبِي رَجَاءَ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَافِعٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ
 « أَطْلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ ، وَأَطْلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ »
 نَابَةُ أُبُوبُ وَسَلَمُ بْنُ زَرْبِرِ

قوله (باب كفران المشير وهو الزوج والعشير هو الخليلط من المباشرة) أي أن انط المشير يطلق بازا.
 شيبين ، فالمراد به هنا الزوج ، والمراد به في الآية وهي قوله تعالى (ولبئس المشير) المخالط ، وهذا تفسير أبي

عبيدة قال في قوله تعالى (لبئس المولى ولبئس العشير) : المولى هنا ابن العم والعشير المخالط المعاشر ، وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الإيمان . ثم ذكر فيه حديث ابن عباس في خسوف الشمس بطوله وقد تقدم شرحه مستوفى في آخر أبواب الكسوف ، وقوله فيه « لو أحضرت إلى إحداهن الدهر » فيه إشارة إلى وجود سبب التعذيب لأنها بذلك كالمصرة على كفر النعمة ، والاضرار على المعصية من أسباب العذاب ، أشار إلى ذلك المصنف . وذكر بعده حديث عمران بن حصين بمعنى حديث أسامة الماضي في الباب قبله . وقوله « تابعه » أيوب وسلم بن زوير . يعني أنهما تابعا هوقا عن أبي رجاء وهو المطاردى في رواية هذا الحديث عن عمران بن حصين ، وسيأتى في « باب فضل الفقر » من الرقاق أن حماد بن نجيح وصخر بن جويرية خالفا في ذلك عن أبي رجاء فقالا « عنه عن ابن عباس » . ومتابعة أيوب وصلها الناسى واختلف فيه على أيوب فقال عبد الوارث عنه هكذا ، وقال الثقفى وابن عليّة وغيرهما « عن أيوب عن أبي رجاء عن ابن عباس » . وأما متابعة سلم بن زوير فرصاها المصنف في صفة الجنة من بدء الخلق وفي « باب فضل الفقر » من الرقاق ، ويأتى شرح الحديث مع حديث أسامة في « باب صفة الجنة والنار » من كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى

٨٩ - باب لزوجك عليك حق . قاله أبو جحيفة عن النبي ﷺ

٥١٩٩ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص قال « قال رسول الله ﷺ : يا عبد الله ، ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ قلت : بلى يا رسول الله . قال : فلا تقمل ، صم وأنظر ، وقم واسم ، فإن لجسدك عليك حقا ، وإن لعينك عليك حقا ، وإن لزوجك عليك حقا »

قوله (باب لزوجك عليك حق : قاله أبو جحيفة عن النبي ﷺ) وهو طرف من حديثه في قصة سلمان وأبي الدرداء ، وقد مضى موصولا مشروحا في كتاب الصيام ، ثم ذكر بعده حديث عبد الله بن عمرو في ذلك وقد تقدم شرحه أيضا ، قال ابن بطلال : لما ذكر في الباب قبله حق الزوج على الزوجة ذكر في هذا عكسه وأنه لا ينبغي له أن يحمده بنفسه في العبادة حتى يضرب عن القيام بحقوقها من جماع واكتساب . واختلاف العلماء فيمن كف عن جماع زوجته فقال مالك : إن كان بغير ضرورة ألزم به أو بغير بينهما ، ونحوه عن أحمد ، والمشهور عند الشافعية أنه لا يجب عليه ، وقيل يجب مرة ، وعن بعض السلف في كل أربع ليلة ، وعن بعضهم في كل طهر مرة

٩٠ - باب المرأة راعية في بيت زوجها

٥٢٠٠ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا موسى بن عقبة عن فافع عن ابن عمر رضي الله عنهما من النبي ﷺ قال « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، والامير راع ، والرجل راع على أهل بيته ، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده ، فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته »

قوله (باب المرأة راعية في بيت زوجها) ذكر فيه حديث ابن عمر ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى

٩١ - باب قول الله تعالى ﴿لِّلرِّجَالِ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِمُ عَلَى بَعْضٍ - إِلَى قَوْلِهِ - إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾

٥٢٠١ - حديث خالد بن مخلد حدثنا سليمان قال حدثني حميد عن أنس رضي الله عنه قال « آلى رسول الله ﷺ من نسائه شهراً ، وقعد في مشربة له ، فبزل لانسع وعشرين ، فقيل : يا رسول الله إنك آليت شهراً ، قال : إن الشهر تسع وعشرون »

قوله (باب قول الله تعالى : الرجال قوامون على النساء) الى هنا عند أبي ذر ، زاد غيره (بما فضل الله بعضهم على بعض - الى قوله - عليا كبيرا) وبسياق الآية تظهر مطابقة الترجمة ، لأن المراد منها قوله تعالى (فاعطوهم واجبروهم في المضاجع) فهو الذي يطابق قوله « آلى النبي ﷺ من نسائه شهراً » لأن مقتضاه أنه هجرهن . وخفي ذلك على الاسماعيلي فقال : لم يتضح لي دخول هذا الحديث في هذا الباب ولا تفسير الآية التي ذكرها ، وقد تقدم شرح حديث أنس المذكور قريبا في آخر حديث عمر الطويل وقوله فيه « إنك آليت شهراً » في رواية المستعمل والكشميني « آليت على شهر » وقوله « فقيل يا رسول الله » قائل ذلك عائشة كما تقدم واضحا في آخر حديث عمر المذكور ، وتقدم فيه أن عمر وغيره أيضا سألوه عن ذلك

٩٢ - باب هجرة النبي ﷺ لساؤه في غير بيوتهن

ويذكر عن معاوية بن حيدة رفته « غير أن لانهجر إلا في البيت » والأول أصح

٥٢٠٢ - حديث أبو عاصم عن ابن جريج ح . وحدثني محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن جريج قال أخبرني يحيى بن عبد الله بن صفي أن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث أخبره أن أم سلمة أخبرته « أن النبي ﷺ خلف لا يدخل على بعض أهل شهره ، فلما مضى تسعة وعشرون يوما قدا عليهن - أوراخ - فقيل له : يا نبي الله خلفت أن لا تدخل عليهن شهراً ، قال : إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوما »

٥٢٠٣ - حديث علي بن عبد الله حدثنا مروان بن معاوية حدثنا أبو يعفور قال : إذا كنا عند أبي الضحى ، فقال « حدثنا ابن عباس قال أصبحنا يوماً ونساء النبي ﷺ يبكين عند كل امرأة منهن أهلها ، فخرجت إلى المسجد فإذا هو ملآن من الناس ، فجاء عمر بن الخطاب فصعد إلى النبي ﷺ وهو في غرفة له ، فسلم فلم يجبه أحد ، ثم سلم فلم يجبه أحد ، ثم سلم فلم يجبه أحد ، فناداه ، فدخل على النبي ﷺ فقال : أطلقت نساءك ؟ قال : لا ؛ ولكن آليت منهن شهراً ، فكث تسعاً وعشرين ثم دخل على نسائه »

قوله (باب هجرة النبي ﷺ نساءه في غير بيوتهن) كأنه يشير إلى أن قوله (واهجروهن في المضاجع) لا مفهوم له، وأنه تجوز الهجرة فيها زاد على ذلك كما وقع للنبي ﷺ من هجره لأزواجه في المشربة. وللعلماء في ذلك اختلاف أذكره بعد. قوله (ويذكر عن معاوية بن حيدة) يفتح الحاء المهملة وسكون التحتانية صحابي مشهور، وخرج به بن حكيم بن معاوية. قوله (رفعه، ولا تهجر إلا في البيت) في رواية الكشميني: «غير أن لا تهجر إلا في البيت»، وهذا طرف من حديث طويل أخرجه أحمد وأبو داود والخرائطي في «مكارم الاخلاق»، ورواه ابن منده في «غرائب شعبة»، كلهم من رواية أبي قزعة سويد عن حكيم بن معاوية عن أبيه وفيه: «ما حق المرأة على الزوج؟ قال: يطعمها إذا طعم، ويكسوها إذا اكتسى، ولا يضرب الوجه، ولا يقبح، ولا يهجر إلا في البيت». قوله (والأول أصح) يعني حديث أنس أصح من حديث معاوية بن حيدة، وهو كذلك ويمكن الجمع بينهما كما سأذكره، واقتضى صنيعه أن هذه الطريق تصلح الاحتجاج بها وإن كانت دون غيرها في الصحة، وإنما صدرها بصيغة التريض إشارة إلى انقطاع رتبته. ووقع في شرح الكرماني قوله ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه ولا تهجر إلا في البيت، أي ويذكر عن معاوية ولا تهجر إلا في البيت مرفوعا إلى النبي ﷺ، والأول أي الهجرة في غير البيوت أصح إسنادا، وفي بعضها أي بعض النسخ من البخاري: «غير أن لا تهجر إلا في البيت»، قال: «لخيفت لفاعل يذكر هجر النبي ﷺ نساءه في غير بيوتهن، أي ويذكر عن معاوية رفعه غير أن لا تهجر، أي ورويت قصة الهجرة منه مرفوعة إلا أنه قال لا تهجر إلا في البيت»، وهذا الذي ذهب إليه غلط محض، فإن معاوية بن حيدة ما روى قصة هجر النبي ﷺ أزواجه، ولا يوجد هذا في شيء من المسانيد ولا الأجزاء، وليس مراد البخاري ما ذكره وإنما مراده حكاية ما ورد في سياق حديث معاوية بن حيدة، فإن في بعض طرقه: «ولا يقبح ولا يضرب الوجه»، غير أن لا يهجر إلا في البيت، فظن الكرماني أن الاستثناء من تصرف البخاري، وليس كذلك بل هو حكاية منه عما ورد من لفظ الحديث، والله أعلم. قال المهلب: هذا الذي أشار إليه البخاري كأنه أراد أن يستثني الناس بما فعله النبي ﷺ من الهجر في غير البيوت وفقا بالنساء، لأن هجرانهم مع الإقامة معهن في البيوت آلم لأنفسهن وأرجع لقلوبهن بما يقع من الاعراض في تلك الحال، ولما في الغيبة من الآعين من التسليية عن الرجال، قال: «وليس ذلك يبرأ لأن الله قد أمر بهجرانهم في المضاجع فضلا عن البيوت». وتعبه ابن المنير بأن البخاري لم يرد ما فهمه، وإنما أراد أن الهجران يجوز أن يكون في البيوت وفي غير البيوت، وأن الحصر المذكور في حديث معاوية بن حيدة فهم معمول به بل يجوز الهجر في غير البيوت كما فعل النبي ﷺ اه. والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال، فربما كان الهجران في البيوت أشد من الهجران في غيرها، وبالعكس بل الغالب أن الهجران في غير البيوت آلم للنفس وخصوصا النساء أضيق نفوسهن، واختلف أهل التفسير في المراد بالهجران، فالجمهور على أنه ترك الدخول حايين والإقامة عندهن على ظاهر الآية، وهو من الهجران وهو البعد، وظاهره أنه لا يضاهيها. وقيل المعنى جناحها وروايتها ظهره، وقيل يمتنع من جماعها، وقيل يماصها ولا يكلمها، وقيل «اهجروهن»، مشتق من الهجر بضم الحاء وهو الكلام القبيح أي أغلظوا لهن في القول، وقيل مشتق من الهجر وهو الجبل الذي يشد به البحر يقال هجر البحر أي ربطه، فالعنى أوثقوهن في البيوت واضربوهن قالة الطبري وقواه، واستدل له ورواه ابن العربي فأجلد. ثم ذكر في الباب حديثين: الأول حديث أم سلمة، قوله (عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث)

إلى ابن هشام بن المغيرة ، وهو آخر أبي بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه في الصيام عن أبي عامر وحده به ، وقوله في هذه الطريق لا يدخل على بعض نساءه ، كذا في هذه الرواية . وهو يشهد بأن اللاحق أقسم أن لا يدخل عليهن من من وقع مثنى ما وقع من سبب القسم لا جميع النسوة ، لكن اتفق أنه في تلك الحالة انفسكت رجله كما في حديث أنس المتقدم في أوائل الصيام ، فاستمر مقسما في المشربة ذلك الشهر كله ، وهو يؤيد أن سبب القسم ما تقدم في مارية فأنها تقتضي اختصاص بعض النسوة دون بعض بخلاف قصة المسك فأنهن اشتركن فيها إلا صاحبة العمل وإن كانت إحداهن بدأت بذلك ، وكذلك قصة طلب النفقة والغيرة فأنهن اجتمعن فيها . الحديث الثاني : قوله (أبو يعفور) بفتح التحتية وسكون المهملة وضم الفاء وسكون الواو وآخره راء هو الأصغر ، واسمه عبد الرحمن بن عبيد ، كوفي ثقة ليس له في البخاري إلا هذا الحديث وآخر تقدم في آخر ليلة القدر حدث به أيضا عن أبي الضحى . قوله (تذاكرنا عند أبي الضحى فقال : حدثنا ابن عباس) لم يذكر ما تذاكرنا به ، وقد أخرجه النسائي عن أحمد بن عبد الحكم عن مروان بن معاوية بالاسناد الذي أخرجه البخاري فأوضحه ، ولفظه : تذاكرنا الشهر ، فقال بعضنا ثلاثين ، وقال بعضنا تسعا وعشرين ، قال أبو الضحى : ابن عباس ، وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن مروان بن معاوية وقال فيه : تذاكرنا الشهر عند أبي الضحى ، قوله (فدخلت المسجد ، فإذا هو ملائ من الناس) هذا ظاهر في حضور ابن عباس هذه القصة ، وحديثه الطويل ، بل الذي مضى قريبا يشعر بأنه ما عرف القصة إلا من عمر ، لكن يحتمل أن يكون عرفها بحلة ففصاها عمر له لما سأله عن المظاهرين . قوله (في غرفة) في رواية النسائي : في عالية ، بمهمله مضمومة وقد تنكسر ، وبلاد ثم تحتانية قنيلتين ، هي المكان العالي وهي الغرفة ، وتقدم أنها كانت مشربة وفسرت فيما مضى ، وزاد الاسماعيل من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن أبي يعفور : في غرفة ليس عنده فيها إلا بلال . . . قوله (فتداه فدخل على النبي ﷺ) كذا في جميع الأصول التي وقفت عليها من البخاري بحذف فاعل : فتداه ، فان الضمير امر وهو الذي دخل ، وقد وقع ذلك مبينا في رواية أبي نعيم ولفظه بعد قوله فلم فلم يحبه أحد ، فانصرف ، فتداه بلال فدخل ، ومثله للنسائي لكن قال : فتداه بلال ، بحذف المفعول وهو الضمير في رواية غيره ، وعند الاسماعيل : فلم فلم يحبه أحد ، فانحط ، فتداه بلال فلم ثم دخل . وقد تقدم في الحديث الطويل أن في رواية سماك بن الوليد عن ابن عباس عن عمر عند مسلم أن اسم الغلام الذي أذن له رباح ، فلولا قوله في هذه الرواية وليس عنده فيها إلا بلال ، لجوزت أن يكونا جميعا كانا عنده ، لكن يجوز أن يكون الحصر للعندية الداخلة ويكون رباح كان على أسكدة الباب كما تقدم ، وعند الأذن ناداه بلال فأسمعه رباح فيجتمع الخبران . قوله (فقال لا ، ولكن آليت مثنى شهرا) أي حلفت أن لا أدخل عليهن شهرا كما تقدم بيانه واضحا في شرح حديث عمر المطول

٩٣ - باب ما يكره من ضرب النساء ، وقوله الله تعالى (واضربوهن) أي ضربا غير مبرح

٥٢٠٤ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان بن هشام عن أبيه عن عبد الله بن زمة عن النبي ﷺ

قال « لا يجلد أحدكم امرأة جلد العبد ثم يجماعها في آخر اليوم »

قوله (باب ما يكره من ضرب النساء) فيه إشارة إلى أن ضربهن لا يباح مطلقا ، بل فيه ما يكره كراهة تنزيه

أو تحريم على ما سنفصله . قوله (وقول الله تعالى (واضربوهن) أى ضربا غير مبرح) هذا التفسير منتزع من المفهوم من حديث الباب من قوله « ضرب العبد » كما سأوضحه ، وقد جاء ذلك صريحا في حديث عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله ﷺ فذكر حديثا طويلا وفيه « فإن فعلن فاجبروهن في المضاجع ، واضربوهن ضربا غير مبرح » الحديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى واللفظ له ، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم « فإن فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح » . قلت : وسبق التنصيص في حديث معاوية بن حيدة على النهى عن ضرب الوجه . قوله (سفيان) هو الثوري ، وحشام هو ابن عروة ، وعبد الله بن زمة تقدم بيان نسبه في تفسير سورة والشمس . قوله (لا يجلد أحدكم) كذا في نسخ البخارى بصيغة النهى ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية أحمد بن سفيان النسائي عن الفريابي - وهو محمد بن يوسف شيخ البخارى فيه - بصيغة الخبر وليس في أوله صيغة النهى ، وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن الفريابي ، وكذا تواتر عليه أصحاب هشام بن عروة ، وتقدم في التفسير من رواية وهيب ، ويأتى في الأدب من رواية ابن عينة ، وكذا أخرجه أحمد عن ابن عينة وعن وكيع وعن ابن معاوية وعن ابن نمير ، وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية ابن نمير ، والترمذى والنسائي من رواية عبدة بن سليمان ، ففي رواية أبي معاوية وعبد الله بن ماجة « لا يجلد » وفي رواية وكيع وابن نمير « علام يجلد » وفي رواية ابن عينة « وعظم في النساء فقال : يضرب أحدكم امرأته » وهو موافق لرواية أحمد بن سفيان ، وليس عند واحد منهم صيغة النهى . قوله (جلد العبد) أى مثل جلد العبد ، وفي إحدى روايتي ابن نمير عند مسلم « ضرب الأمة » والنسائي من طريق ابن عينة « كما يضرب العبد والأمة » وفي رواية أحمد بن سفيان « جلد البعير أو العبد » ، وسيأتى في الأدب من رواية ابن عينة « ضرب الفحل أو العبد » والمراد بالفحل البعير ، وفي حديث لقيط بن صبرة عند أبي داود « ولا يضرب ظميتك ضربك أمتك » . قوله (ثم بجامعها) في رواية أبي معاوية « ولعله أن يضاجعها » ، وهي رواية الأكثر ، وفي رواية لابن عينة في الأدب « ثم لعله يمازجها » . وقوله « في آخر اليوم » في رواية ابن عينة عند أحمد « من آخر الليل » وله هذا النسائي « آخر النهار » ، وفي رواية ابن نمير « والاكثر في آخر يومه » ، وفي رواية وكيع « آخر الليل أو من آخر الليل » وكلها متقاربة . وفي الحديث جواز تأديب الرقيق بالضرب الشديد ، والإيحاء إلى جواز ضرب النساء دون ذلك وإلى أشار المصنف بقوله « غير مبرح » ، وفي سياقه استبعاد وفوق الأمرين من العاقل : أن يبالغ في ضرب امرأته ثم بجامعها من بقية يومه أو ليلته ، والجماعة أو المضاجعة إنما نستحسن مع ميل النفس والرغبة في الضرة ، والمجلود غالبا ينفر من جلده ، فوَقَعَت الإشارة إلى ذم ذلك وأنه إن كان ولا بد فليكن التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل منه الفور التام فلا يفرط في الضرب ولا يفرط في التأديب ، قال المذهب : بين ﷺ بقوله « جلد العبد » أن ضرب الرقيق فوق ضرب الحر لتباين حالتهما ، ولأن ضرب المرأة إنما أبيح من أجل هسيانها زوجها فيما يجب من حقه عليها اهـ . وقد جاء النهى عن ضرب النساء مطلقا ، فعند أحمد وابن داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث إياس بن عبد الله بن أبي ذباب بعزم المعجمة وبمحدثين الأولى خفيفة « لا تضربوا إماء الله » جاء عمر قتال : قد ذثر النساء على أزواجهن ، فأذن ثم فاضربوهن ، فأطاف بآل رسول ﷺ نساء كثير فقال : لقد أطاف بآل رسول الله ﷺ سبعون امرأة كلهن يفتكين أزواجهن ، ولا ينجسون أولئك حيياؤكم ، وله شاهد من حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان ، وآخر مسلم من حديث أم كلثوم بنت أبي بكر عند

البيهقي ، وقوله « دثر » ، بفتح الميم وكسر الهاء بعد ما راه أى نثر بثرن ومعجمة رزاي ، وقيل معناه غضب واستب ، قال الشافعي : يحتمل أن يكون النهي على الاختيار والاذن فيه على الإباحة ، ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية يضربهن ثم أذن بعد نزولها فيه ، وفي قوله « أن يضرب خياركم » ، دلالة على أن ضربهن مباح في الجملة ، ومحل ذلك أن يضربها تأديبا إذا رأى منها ما يكره فيما يجب عليها فيه طاعته ، قاله أكتفي بالتهديد ونحوه كان أفضل ، ومهما أمكن الوصول إلى الغرض بالإيham لا يعدل إلى الفعل ، لما في وقوع ذلك من الزفرة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة في الزوجية ، إلا إذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله . وقد أخرج الشافعي في الباب حديث عائشة « ما ضرب رسول الله ﷺ امرأة له ولا غادما قط ، ولا ضرب بيده شيئا قط إلا في سبيل الله صلى الله عليه وسلم أو تنهك جرما لله فينتقم الله » ، وسيأتي مزيد في ذلك في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى

٩٤ - باب لا تطيع المرأة زوجها في معصية

٥٢٠٥ - **حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى** حَدَّثَنَا **إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ** عَنْ **الْحَسَنِ** - **هُوَ ابْنُ مُسْلِمٍ** - عَنْ **صَفِيَّةَ** هِيَ **عَائِشَةُ** « أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ زَوَّجَتْ ابْنَتَهَا . فَتَمَعَطَ شَعْرُ رَأْسِهَا ، فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَتْ : إِنَّ زَوْجَهَا أَمَرَنِي أَنْ أُصِلَ فِي شَعْرِهَا فَقَالَ : لَا ، إِنَّهُ قَدْ لَعِنَ الْمُؤَصِّلَاتِ »
[الحديث ٥٢٠٥ - طرئه في : ٥٩٣٤]

قوله (باب لا تطيع المرأة زوجها في معصية الله) لما كان الذي قبله يشعر بتدب المرأة إلى طاعة زوجها في كل ما يرومه خصص ذلك بما لا يكون فيه معصية الله ، فلو دعاها الزوج إلى معصية فعليها أن تمتنع ، فإن أدبها على ذلك كان الاثم عليه . ثم ذكر فيه طرفا من حديث التي طلبت أن تصل شعر ابنتها ، وسيأتي شرحه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . قوله (انه قد لعن المؤصلات) كذا بالبناء للجهول ، والموصلات بضمديد الصاد المكسورة ويجوز فتحها ، وفي رواية الكشميني « المؤصولات » وهو يؤيد رواية الفتح

٩٥ - باب (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً . . .)

حَدَّثَنَا **عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ** **بْنُ مَالِكٍ** أَخْبَرَنَا **أَبُو مَعَاوِيَةَ** عَنْ **هَشَامٍ** عَنْ **أَبِيهِ** « عَنْ **عَائِشَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا » (وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا . . .) قَالَتْ : هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لَا يَسْتَكْثِرُ مِنْهَا ، فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا وَيَتَزَوَّجُ غَيْرَهَا ، فَقَوْلُ لَهَا : أَمْسِكِي وَلَا تَطْلُقِي ، ثُمَّ تَزَوَّجَ غَيْرِي ، فَأَنْتَ فِي حِلٍّ مِنَ النِّفَاقِ عَلَى وَالْقِسْمَةِ لِي ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَاحِلَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ، وَالصُّلْحُ خَيْرٌ »

قوله (باب وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً) ليس في رواية أبي ذر « أو إعراضاً » ، وقد تقدم الباب وحديثه في تفسير سورة النساء ، وسيأخذه هنا أتم ، وذكرت هناك سبب نزولها وفيمن نزات . واختلف السلف فيما إذا تراخيا على أن لا قسمة لها هل لها أن ترجع في ذلك ؟ فقال الثوري والشافعي وأحمد وأخرجه البيهقي عن علي وحكاها ابن المنذر عن عبيدة بن عمرو وإبراهيم ومجاهد وغيرهم : إن رجعت فعليه أن يقسم لها وإن شاء

قارنها ، وعن الحسن : ليس لها أن تنقض ، وهو قياس قول مالك في الاظهار والعمارة ، والله أعلم

٩٦ - باب النزول

٥٢٠٧ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ **حَدَّثَنَا** يحيى بنُ سعيدٍ عن ابنِ جريرٍ عن عطاءٍ عن جابرٍ قال « كُنَّا نَزُلُ عَلَى هَدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

[الحديث ٥٢٠٧ - طرقه في : ٥٢٠٨ ، ٥٢٠٩]

٥٢٠٨ - **حَدَّثَنَا** علي بنُ هديرٍ الله **حَدَّثَنَا** سفيانٌ قال قال عمروٌ أخبرني عطاءٌ أنه سمعَ جابرَ أَرْضَى اللهُ عنه يقول « كُنَّا نَزُلُ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ »

٥٢٠٩ - « وعن عمرو عن عطاء عن جابرٍ قال « كُنَّا نَزُلُ عَلَى هَدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ »

٥٢١٠ - **حَدَّثَنَا** عبدُ الله بنُ محمدٍ بنُ أسماءٍ **حَدَّثَنَا** جويريةٌ عن مالكٍ بنِ أنسٍ عن الزهري عن ابنِ محرزٍ عن أبي سعيدٍ الخدري قال « اصْبَحْنَا سَيِّئًا ، فَكُنَّا نَزُلُ ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : أَوَلَا نَسْمَعُ لَنَفْسِنَا ؟ - قَالُوا ثَلَاثًا - مَا مِنْ نَسْفَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَانَتْ »

قوله (باب الاول) أى النزوع بعد الابلاج لينزل خارج الفرج ، والمراد هنا بيان حكمه وذكر فيه حديثين : الاول حديث جابر ، قوله (يحيى بن سعيد) هو القطان ، قوله (عن ابن جرير عن عطاء عن جابر : كُنَّا نَزُلُ عَلَى هَدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) في رواية أحمد عن يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جرير عن عطاء أنه سمع جابرا سئل عن القول فقال : كُنَّا نَفْسِنَاهُ . قوله (**حَدَّثَنَا** علي بن هدير الله **حَدَّثَنَا** سفيان) هو ابن هينة (قال قال عمرو) هو ابن دينار (أخبرني عطاء أنه سمع جابرا يقول) هذا ما نزل فيه عمرو بن دينار ، فانه سمع الكثير من جابر نفسه ؛ ثم أدخل في هذا بينهما واسطة ، وقد تواردت الروايات من أصحاب سفيان على ذلك إلا ما وقع في مسند أحمد ، في النسخ المتأخرة فانه ليس في الاسناد عطاء ، لكنه أخرجه أبو نعيم من طريق المسند بإثباته وهو المعتمد . قوله (كُنَّا نَزُلُ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ ، وعن عمرو عن عطاء عن جابر كُنَّا نَزُلُ عَلَى هَدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ) وقع في رواية الكشمي « كان يقول » بضم أوله وفتح الراء على البناء للجهول ، وكان ابن هينة حدث به مرتين : مرة ذكر فيها الاخبار والسماع فلم يقل فيها على هدير رسول الله ﷺ ، ومرة ذكره بالمنعنة فذكرها : وقد أخرجه الاسماعيل عن طرق من سفيان صرح فيها بالتحديث قال و**حَدَّثَنَا** عمرو بن دينار ، وزاد ابن عمر في روايته عن سفيان « على هدير رسول الله ﷺ » ، وزاد ابراهيم بن موسى في روايته عن سفيان أنه قال حين روى هذا الحديث « أى لو كان حراما لنزل فيه » وقد أخرج مسلم هذه الزيادة عن اسحاق بن راهويه عن سفيان فساهه بلفظ « كُنَّا نَزُلُ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ » قال سفيان : لو كان شيئا ينهى عنه لئانا عنه القرآن ، فهذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطا ، وأوهم كلام صاحب « المدة » ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها ، وليس الأمر كذلك فاني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواة عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة ، وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع

في العمدة ، فقال : استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ، ويمكن ان يكون استدلال بتقرير الرسول لكنه مشروط بعلمه بذلك انتهى . ويكنى في علمه به قول الصحابي إنه فعله في عمده ، والمسألة مشهورة في الاصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي اذا أضافه الى زمن النبي ﷺ كان له حكم الرفع عند الأكثر ، لأن الظاهر أن النبي ﷺ اطلع على ذلك وأقره أنوفر دراعيمهم على سؤالهم إياه عن الاحكام ، واذا لم يصفه فله حكم الرفع عند قوم ، وهذا من الاول فإن جابرا صرح بوقوعه في عمده ﷺ وقد وردت عدة مارق نصرح باطلاعه على ذلك ، والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابرا أو سفيان أراد بنزول القرآن ما يقرأ ، أعم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحى الى النبي ﷺ ، فكأنه يقول : فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراما لم نقر عليه ، والى ذلك يشير قول ابن عمر : كنا نتقى الكلام والانبساط الى نساءنا هبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي ﷺ ، فلما مات النبي ﷺ تكلمنا وانبطنا ، أخرجه البخاري . وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق أبي الزبير عن جابر قال : كنا نعمل على عهد رسول الله ﷺ فبلغ ذلك نبي الله ﷺ فلم ينهنا ، ومن وجه آخر عن أبي الزبير عن جابر : ان رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال : ان لي جاربة وأنا أطوف عامي وأنا أكره أن تحمل ، فقال : ادخل عنهما إن شئت ، فإنه سيأتيها ما قدر لها . فلبث الرجل ثم أتاه فقال : ان الجارية قد حملت ، قال : قد أخبرتك ، وروعت هذه القصة عنده من طريق سفيان بن عيينة بإسناد له أخر الى جابر وفي آخره : فقال أنا عبد الله ورسوله ، وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن أبي شبة بسند آخر على شرط الشيخين بمناه ، في هذه الطرق ما أغنى عن الاستنباط ، فان لإحداها التصريح باطلاعه ﷺ وفي الاخرى اذنه في ذلك وان كان السياق يشعر بأنه خلاف الاولى كما سأذكر البحث فيه . الحديث الثاني حديث أبي سعيد ، قوله (جويرية) هو ابن أسماء الضمعي يشارك مالكا في الرواية عن نافع ونفرد عنه بهذا الحديث وبغيره ، وهو من الثقات الأثبات ، قال الدارقطني بعد أن أخرجه من طريقه : صحيح غريب نفرد به جويرية عن مالك . قلت : ولم أره إلا من رواية ابن أخيه عبد الله بن محمد بن أسماء عنه . قوله (عن الزهري) لمالك فيه إسناد آخر أخرجه المصنف في المتق ، وأبو داود وابن حبان من طريق عنه عن ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيرز ، وكذا هو في الموطأ . قوله (عن ابن محيرز) بحاء مهملة ثم واو ثم زاي مصفرا ، اسمه عبد الله ، ووقع كذلك في رواية يونس كما سيأتي في القدر عن الزهري ، أخبرني عبد الله بن محيرز الجمحي ، وهو مدني سكن الشام ، ومحيرز أبوه هو ابن جنادة بن وهب وهو من رسل أبي مخنف وكان يتبعه في حجره ، ووافق مالكا على هذا السند شعيب كما مضى في البيوع ، ويونس كما سيأتي في القدر ، وهشيل والبيدي كلاهما هذ النسائي ، وخالفهم معمر فقال : عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ، أخرجه النسائي ، وخالف الجميع إبراهيم بن سعد فقال : عن الزهري عن هبيل الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد ، أخرجه النسائي أيضا . قال النسائي : رواية مالك ومن وافقه أولى بالصواب . قوله (عن أبي سعيد) في رواية يونس : ان أبا سعيد الخدري أخبره ، وفي رواية ربيعة في المغازي : عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيرز أنه قال : دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد الخدري جلست اليه فسألته عن الزل ، وكذا عند البخاري . ووقع عند مسلم من هذا الوجه : دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فسأله أبو صرمة فقال : يا أبا سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الزل ؟ وأبو صرمة بكسر المهملة وسكون الراء اسمه مالك وقيل قيس صحابي مشهور من الانصار ، وقد وقع في رواية للنسائي من طريق الضحاك بن

عثمان . عن محمد بن يحيى عن ابن محيرز عن أبي سعيد وأبي صرمة قالا : أصبنا سبيا ، والمخفوظ الأول . قوله (أصبنا سبيا) في رواية شعيب في البيوع ويونس المذكورة أنه : بينما هو جالس عند النبي ﷺ ، زاد يونس وجاء رجل من الانصار ، وفي رواية ربيعة المذكورة : خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بني المصطلق فصبينا كراهم العرب ، وطالت علينا الذرية ورغبنا في الفداء فأردنا أن نستمتع ونعزل ، فقلنا نفعل ذلك ورسول الله ﷺ بين أظهرنا لا نسأله ، فسأناه . قوله (فسكننا نعزل) في رواية يونس وشعيب فقال : انا نصيب سبيا ونحب المال فكيف ترى في العزل ، ووقع عند مسلم من طريق عبد الرحمن بن بشر : عن أبي سعيد قال : ذكر العزل عند رسول الله ﷺ قال : وما ذاكم ؟ قالوا : الرجل تكون له المرأة ترضع له فيصيب منها ويكره أن تحمل منه ، والرجل تكون له الأمة فيصيب منها ويكره أن تحمل منه ، ففي هذه الرواية إشارة الى أن سبب العزل شيان أحدهما كراهة بحى الولد من الأمة وهو إما أنفة من ذلك وإما لئلا يتغير بيع الأمة إذا صارت أم ولد وإما لغير ذلك كما سأذكره بعد ، والثاني كراهة أن تعمل الموطورة وهي ترضع فيضر ذلك بالولد المرضع . قوله (أو انكم لتفعلون) ؟ هذا الاستفهام يشمر بأنه ﷺ ما كان اطلاع على فعلهم ذلك ، ففيه تعقب على من قال إن قول الصحابي كنا نفعل كذا في عهد رسول الله ﷺ مرفوع معتلا بأن الظاهر اطلاع النبي ﷺ كما تقدم ، وفي هذا الخبر أنهم فعلوا العزل ولم يعلم به حتى سأله عنه ، نعم للقاتل أن يتسول كانت دراعهم متوفرة على سؤاله عن أمور الدين ، فإذا فعلوا الشيء وعلموا أنه لم يطلع عليه بادروا الى سؤاله عن الحكم فيه فيكون الظهور من هذه الحديثية . ووقع في رواية ربيعة : لا عليكم أن لا تفعلوا ، ووقع في رواية مسلم من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن عبيد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد : لا عليكم أن لا تفعلوا ذلك ، قال ابن سيرين : قوله : لا عليكم ، أقرب الى الهوى ، وله من طريق ابن عرون عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد ، قال ابن عرون حدثت به الحسن فقال : والله السكأن هذا زجر ، قال القرطبي : كمان هؤلاء فهموا من : لا ، انتهى عما سأله عنه فسكأن عندهم به ، ولا : حذفا تقديره لا تعزلوا وعليكم أن لا تفعلوا ، ويكون قوله : وعليكم الخ ، تأكيداً للهوى . وتعقب بأن الأصل عدم هذا التقدير ، وإنما معناه : ليس عليكم أن تتركوا ، وهو الذى يساوى أن لا تفعلوا ، وقال غيره : قوله : لا عليكم أن لا تفعلوا ، أى لا حرج عليكم أن لا تفعلوا ، ففيه نفي الحرج عن عدم الفعل فأفهم ثبوت الحرج في فعل العزل ، ولو كان المراد نفي الحرج عن الفعل أقال : لا عليكم أن تفعلوا إلا أن ادعى أن : لا ، زائدة فيقال الأصل عدم ذلك ؛ ووقع في رواية مجاهد الآتية في الترحيد تعليقاً وصلها مسلم وغيره ، ذكر العزل عند رسول الله ﷺ فقال : ولم يفعل ذلك أحدكم ، ؟ ولم يقل لا يفعل ذلك ، فأشار الى أنه لم يصرح لهم بالهوى ، وإنما أشار أن الأولى ترك ذلك ، لأن العزل إنما كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك ، لأن الله إن كان قدر خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فقد يسبق الماء ولا يشعر العازل فيحصل العلوق ويلدقه الولد ولا راد لما قضى الله ، والفرار من حصول الولد يكون لأسباب : منها خشية خلوق الزوجة الأمة اثلاً بصير الولد رقيقاً ، أو خشية دخول الضرر على الولد المرضع إذا كانت الموطورة ترضعه ، أو فراراً من كثرة العيال إذا كان الرجل مقلاً فيرغب عن قلة الولد لئلا يتضرر بتحصيل الكسب ، وكل ذلك لا يفتى شيئاً . وقد أخرج أحمد والبخاري وصححه ابن حبان من حديث أنس : أن رجلاً سأل عن العزل ، فقال النبي ﷺ : لو أن الماء الذى يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج الله منها ولداً ، وله شاهدان في المكبر للطبراني ، عن

ابن عباس وفيه الاوسط ، له عن ابن مسعود ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب القدر ان شاء الله تعالى ، وليس في جميع الصور التي يقع العزل بسببها ما يكون العزل فيه راجعا سوى الصورة المتقدمة من عند مسلم في طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد وهي خشية أن يضر الحمل بالولد المرضع لأنه مما جرب فضر غالبا ، لكن وقع في بقية الحديث عند مسلم أن العزل بسبب ذلك لا يفيده لاحتمال أن يقع الحمل بغير الاختيار ، ووقع عند مسلم في حديث أسامة بن زيد وجاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : اني أعزل عن امرأتى شفقة على ولدها ، فقال رسول الله ﷺ : ان كان كذلك فلا ، ما ضر ذلك فارس ولا الروم . وفي العزل أيضا ادخال ضرر على المرأة لما فيه من تفويت لذتها . وقد اختلف الشافعي في حكم العزل قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا بأذنها ، لأن أنجاع من حقها ، ولها المطالبة به و ليس الجماع المعروف الا ما لا يلحقه عزل . ووافقه في نقل هذا الاجماع ابن هبيرة ، وتعمق بأن المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجماع أصلا ، ثم في خصوص هذه المسألة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير إذنها ، قال الغزالي وغيره : يجوز ، وهو المصحيح عند المتأخرين ، واحتج الجمهور لذلك بحديث عن عمر أخرجه أحمد وابن ماجه بلفظه نهى عن العزل عن الحرة إلا بأذنها ، وفي أسنده ابن هبيرة ، والوجه الآخر للشافعية الجزم بالمنع إذا اعتدت ، وفيها إذا رضيت وجهان أحدهما الجواز ، وهذا كله في الحرة وأما الأمة فان كانت زوجة فهي مرتبة على الحرة إن جاز فيها في الأمة أولى ، وإن امتنع وجهان أحدهما الجواز تحمرا من ارفاق الولد ، وإن كانت سرية جاز بلا خلاف عندهم الا في وجه حكاية الروباني في المنع مطلقا كذهب ابن حزم ، وإن كانت السرية مستولدة فالراجح الجواز فيه مطلقا لأنها ليست راضية في الفراش ، وقيل حكمها حكم الأمة المزوجة . هذا واتفقت المذاهب الثلاثة على أن الحرة لا يعزل عنها إلا بأذنها وأن الأمة يعزل عنها بغير إذنها ، واختلفوا في المازوجة فعند المالكية يحتاج إلى إذن سيدها ، وهو قول أبي حنيفة ، والراجح عن محمد . وقال أبو يوسف وأحمد : لاذن لها ، وهي رواية عن أحمد ، وعنه بأذنها ، وعنه يباح العزل مطلقا ، وعنه المنع مطلقا . والذي احتج به من جنح الى التفصيل لا يصح الا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال : تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الأمة السرية ، فإن كانت أمة تحت حر فعليه أن يستأمرها وهذا نص في المسألة ، فلو كان مرفوعا لم يجر العدول عنه . وقد استذكر ابن العربي القول بمنع العزل عن قول بأن المرأة لا حق لها في الوطء ، ونقل عن مالك أن لها حق المطالبة به اذا قصد تركه اضراؤها . وعن الشافعي وأبي حنيفة لا حق لها فيه إلا في وطئة واحدة يستقر بها المهر ، قال فاذا كان الأمر كذلك فكيف يكون لها حق في العزل ، فإن خصوه بالوطئة الاولى فيمكن والا فلا يسوغ فيما بعد ذلك إلا على مذهب مالك بالشرط المذكور اهـ . وما نقله عن الشافعي غريب ، والمعروف عند أصحابه أنه لا حق لها أصلا ، نعم جزم ابن حزم بوجوب الوطء وتحرير العزل ، واستند الى حديث جذاعة بنت وهب أن النبي ﷺ سئل عن العزل فقال : ذلك الواد الخبيث أخرجه مسلم ، وهذا معارض بحديثين أحدهما أخرجه الترمذي والنسائي وصححه من طريق معمر عن يحيى بن أبي كنفرة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال : كانت لنا جوارى وكنا نعزل ، فقالت اليهود إن تلك المؤودة الصغرى ، فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : كذبت اليهود ، لو أراد الله خلقه لم تستطع رده ، وأخرجه الأسامي من طريق هشام وعلى بن المبارك وغيرهما عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع بن وقاعة عن أبي

سعيد نحوه ، ومن طريق أبي عامر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سارة عن أبي هريرة نحوه ، ومن طريق سليمان الأحول أنه سمع عمرو بن دينار يسأل أبا سارة بن عبد الرحمن عن العزل فقال : زعم أبو سعيد ، فذكر نحوه ، قال فسألت أبا سارة أممته من أبي سعيد ؟ قال لا ، ولكن أخبرني رجل عنه . والحديث الثاني في النساء من وجه آخر عن محمد بن عمرو عن أبي سارة عن أبي هريرة ، وهذه طرق يقوى بعضها ببعض ، وجمع بينها وبين حديث جذامة بحمل حديث جذامة هل التزبه وهذه طريقة البيهقي ، ومنهم من ضعف حديث جذامة بأنه معارض بما هو أكثر طرقا منه ، وكيف يصرح بتكذيب اليهود في ذلك ثم يثبت ؟ وهذا دفع للحديث الصحيحة بالنوم ، والحديث صحيح لا ريب فيه والجمع ممكن ، ومنهم من ادعى أنه منسوخ ، ورد بعدم معرفة التاريخ ، وقال الطحاوي : يحتمل أن يكون حديث جذامة على وفق ما كان عليه الأمر أولا من موافقة أهل الكتاب ، وكان عليه يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم أعلمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه . ولحقه ابن رشد ثم ابن العربي بأنه لا يجرم بشيء بما لليهود ثم يصرح بتكذيبهم فيه ، ومنهم من رجح حديث جذامة بثبوتها في الصحيح ، وضمف مقابله بأنه حديث واحد اختلف في أسناده فاضطرب ، ورد بأن الاختلاف إنما يقدح حيث لا يقوى بعض الوجوه فتقوى بعضها على بعض ، وهو هذا كذلك والجمع ممكن . ورجح ابن حزم العمل بحديث جذامة بأن أحاديث غيرها توافق أصل الاباحة وحديثها يدل على المنع قال : فمن ادعى أنه أبيع بعد أن منع فعليه البيان . وتعقب بأن حديثها ليس صريحا في المنع إذ لا يلزم من تسميته وأدا خفيا على طريق التشبيه أن يكون محرما ، ونحوه بعضهم بالعزل عن الحامل لو ال المعنى الذي كان يحذر الذي يعزل من حصول الحمل ، لكن فيه تضييع الحمل لأن المني يغذوه فقد يؤدي العزل إلى موته أو إلى ضعفه المفضي إلى موته فيكون وأدا خفيا ، وجهه أيضا بين تكذيب اليهود في قولهم المودة الصغرى وبين إثبات كونه وأدا خفيا في حديث جذامة بأن قولهم المودة الصغرى يقتضى أنه وأدا ظاهر ، لكنه صغير بالنسبة إلى دفن المولود بعد وضعه حيا ، فلا يمارض قوله إن العزل وأدا خفي فأنه يدل على أنه ليس في حكم الظاهر أصلا فلا يترتب عليه حكم ، وإنما جمعه وأدا من جهة اشتراكهما في قطع الولادة . وقال بعضهم : قوله الواد الخفي ورد على طريق التشبيه لآفة قطع طريق الولادة قبل مجيئه فأشبه قتل الولد بعد مجيئه ، قال ابن القيم : الذي كذبت فيه اليهود زعمهم أن العزل لا يتصور معه الحمل أصلا وجمعه بمزلة قطع النسل بالواد ، فأكذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه ، وإذا لم يرد خلقه لم يكن وأدا حقيقة ، وإنما سماه وأدا خفيا في حديث جذامة لأن الرجل إنما يمول وربما من الحمل فأجرى قصده لذلك مجرى الواد ، لكن الفرق بينهما أن الواد ظاهر بالمباشرة اجتمع فيه القصد والفعل ، والعزل يتعلق بالقصد صرفا فلذلك وصفه بكونه خفيا ، فهذه عدة أجوبة يقف معها الاستدلال بحديث جذامة على المنع . وقد منع إلى المنع من الشافعية ابن حبان فقال في صحيحه : ذكر الخبر فقال على أن هذا الفعل وجوده لا يباح استعماله ، ثم ساق حديث أبي ذر رفته ، وضعه في حلاله وجنبه حرامه وأقره ، فإن شاء الله أحياء وإن شاء أماته ولك أمر ، اه . ولا دلالة فيما ساقه على ما ادعاه من التحريم بل هو أمر إرشاد لما دلل عليه بقية الأخبار والله أعلم . ومن عند عبد الرزاق وجه آخر عن ابن عباس أنه أنكر أن يكون العزل وأدا وقال : المني يكون لطفة ثم حلقة ثم مضغ ثم عظما ثم يكسى لها ، قال : والعزل قبل ذلك كله . وأخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن عبد

الخيار من على نحره في قصة حرب عنه عمر وسنده جيد . واختلفوا في علة النهي عن العزل : فقيل لتفويت حق المرأة ، وقيل لمعاداة القدر ، وهذا الثاني هو الذي يقتضيه معظام الأخبار الواردة في ذلك ، والاول مبنى على صحة الخبر المرفق بين الحرة والامة . وقال امام الحرمين : موضع المنع أنه ينزع بقصد الازال خارج الفرج خشية الملقوق ومنى فقد ذلك لم يمنع ، وكأنه راعى سبب المنع فاذا اقدم على الاباحة فله أن ينزع متى شاء حتى لو نزع فأنزل خارج الفرج اتفاقا لم يتعلق به النهي والله أعلم . وينزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة إسقاط النافذة قبل نفع الروح ، فن قال بالمنع هناك في هذه أولى ، ومن قال بالجواز يمكن أن يلتحق به هذا ، ويمكن أن يفرق بأنه أشد لأن العزل لم يقع فيه تعاطى السبب ومعالجة السقط تقع بعد تعاطى السبب ، ويلتحق بهذه المسألة تعاطى المرأة ما يقطع الحمل من أصله ، وقد أتى بعض متأخري الصافية بالمنع . وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقا . والله أعلم . واستدل بقوله في حديث أبي سعيد : وأصبنا كرائم العرب وطالت علينا العزبة وأردنا أن نستمتع وأحببنا الفداء ، لمن أجاز امتزاق العرب وقد تقدم بيانه في باب من ملك من العرب رقبا ، في كتاب العتق ، ولمن أجاز وطء المكررات بملك اليهن وإن لم يكن من أهل الكتاب لأن بنى المصطلق كانوا أهل أوثان ، وقد انفصل عنه من منع باحتمال أن يكونوا من دين أهل الكتاب وهو باطل ، وباحتمال أن يكون ذلك في أول الامر ثم نسخ ، وفيه نظر إذ النسخ لا يثبت بالاحتمال ، وباحتمال أن تكون المسليات أصلن قبل الوطء وهذا لا يتم مع قوله في الحديث وأحببنا الفداء فإن المسئلة لا تعاد للشرك ، نعم يمكن حمل الفداء على معنى أخص وهو أنهن يفدين أنفسهن فيعتقن من الرق ، ولا يلزم منه إعادتهن للشركين ، وحله بضمهم على إرادة الفداء لأن الفداء المتخوف من قوته هو التمسك ، ويؤيد هذا الحل قوله في الرواية الأخرى وقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا أَصَبْنَا سَيِّئًا وَنَحْبُ الْأَمَانِ فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ ؟ وهذا أقوى من جميع ما تقدم ، والله أعلم

٩٧ - باب القرعة بين النساء إذا أراد سفرا

٥٢١١ - حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد الواحد بن أيمن قال حدثني ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة أن النبي ﷺ كان إذا أراد سفرا أفرع بين نسائه ، فطارت القرعة لعائشة وحفصة ، وكان النبي ﷺ إذا كان بالليل سار مع عائشة يحدث ، فقالت حفصة ألا تركبين البقرة بغيري وأركب بغيرك نظرين وأنظر ، فقالت بلى ، فركبت فبأه النبي ﷺ إلى جبل عائشة وعليه حفصة فلم عليها ثم سار حتى نزلوا وانفقدته عائشة ، فلما نزلوا جعلت وجعلها بين الإذخر وتقول : رب سَلِّطْ عَلَى عَفْرَاءٍ أَوْ حَيَّةٍ تَلْدُمُنِي وَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ لَهُ شَبَابًا ،

قوله (باب القرعة بين النساء إذا أراد سفرا) تقدم في حديث الإفاك في التفسير مثل ذلك من حديث عائشة أيضا ، وساق المصنف في الباب قصة أخرى ولعلها كانت أيضا في تلك السفرة ، ولكن بينت في شرح حديث الإفاك في التفسير أنه لم يكن معه في غزوة المريسيع إلا عائشة ، وقد تقدم في الهبة والشهادات مثل ذلك في أول حديثه آخر من طائفة أيضا . قوله (ابن أبي مليكة عن القاسم) هو ابن أبي بكر ، وابن أبي مليكة يروى عن عائشة بآلة بالواسطة وآلة بفهما . قوله (إذا أراد سفرا) مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر ، وليس على

البخارى فيه بعد قوله تلذغني ، ورسول الله ﷺ ينظر ولا يستطيع أن أقول له شيئا ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون المراد بالقول في قولها أن أقول أي أحكي له الواقعة لأنه ما كان يذرنى في ذلك ، وظاهر رواية غيره نفهم أن مرادها بالقول أنها لا تستطيع أن تقول في حقه شيئا كما تقدم ، قال الداودي : يحتمل أن تكون المسابقة في ليلة عائشة ولذلك غلبت عليها القصة فذهت على نفسها بالملوت ، وتغيب بأنه يلزم منه أنه يوجب القسم في المسابقة ، وليس كذلك إذ لو كان لما كان يخص عائشة بالمسابقة دون حفصة حتى تحتاج حفصة لتحجبل على عائشة ، ولا تنجبه القسم في حالة السير إلا إذا كانت الحلو لا تحصل إلا فيه بأن يركب معها في الهودج وعند النزول يجتمع الكل في الحيمة فيكون حينئذ عماد القسم السير ، أما المسابقة فلا ، وهذا كله منى على أن القسم كان واجبا على النبي ﷺ وهو الذي يدل عليه معظم الأخبار ، ويؤيد القول بالقرعة أنهم اتفقوا على أن مدة السفر لا يحاسب بها المقيمة بل يبتدىء إذا رجع بالقسم فيما يستقبل ، ولو سافر بمن شاء بغير قرعة فقدم بعضهم في القسم لزم منه إذا رجع أن يوفى من تخللت حقها ، وقد نقل ابن المنذر الإجماع على أن ذلك لا يجب ، فظهر أن للقرعة فائدة وهي أن لا يؤثر بعضهم بالتدليس لما يترتب على ذلك من ترك العدل بينهما ، وقد قال الشافعي في القديم : لو كان المسافر يقسم لمن خلف لما كان للقرعة معنى بل معناها أن تصير هذه الأيام لمن خرج سبها خالصة انتهى . ولا يخفى أن على الإطلاق في ترك القضاء في السفر مادام اسم السفر موجودا ، فلو سافر إلى بلدة فأقام بها زمانا طويلا ثم سافر واجعا فعليه قضاء مدة الإقامة ، وفي مدة الرجوع خلاف عند الشافعية ، والمعنى في سقوط القضاء أن التي سافرت وقادت بالصعبة لحقها من تعب السفر ومشقة ما يقابل ذلك والمقيمة عكسها في الأمرين معا

٩٨ - باب المرأة تهب يومها من زوجها لغيرها ، وكيف يقسم ذلك

٥٢١٢ - حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا زهير بن هشام عن أبيه عن عائشة « ان سودة بنت زمعة

وهبت يومها لعائشة ، وكان النبي ﷺ يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة »

قوله (باب المرأة تهب يومها من زوجها لغيرها) من ، بتعاقب بيومها لا يجب ، أي يومها الذي يختص بها . قوله (وكيف يقسم ذلك) قال العلماء : إذا وهبت يومها لغيرها قسم الزوج لها يوم ضررتها ، فإن كان قاليا ليومها فذاك والا لم يقدمه عن رقبته في القسم إلا برضا من بقى ، وقالوا إذا وهبت المرأة يومها لغيرها فإن قبل الزوج لم يكن للوهبة أن تمتنع وإن لم يقبل لم يكره على ذلك ، وإذا وهبت يومها لزوجها ولم تتعرض للضررة فهل له أن يخص واحدة إن كان عنده أكثر من اثنتين ، أو يوزعه بين من بقى ؟ وللواهة في جميع الأحوال الرجوع عن ذلك متى أحببت لكن فيما يستقبل لا فيما مضى ، وأطلق ابن بطال أنه لم يكن لسودة الرجوع في يومها الذي وهبته لعائشة . قوله (حدثنا مالك بن إسماعيل) هو أبو غسان الهندي ، وزهير هو ابن معاوية . قوله (ان سودة بنت زمعة) هي زوج النبي ﷺ ، وكان تزوجها وهو بمكة بعد موت خديجة ودخل عليها بها وهاجرت معه ، ووقع أسلم من طريق شريك من مشاف في آخر حديث الباب : قالت عائشة : وكانت أول امرأة تزوجها بعدي ، ومعناه فقد عليها بعد أن فقدت عائشة ، وأما دخوله عليها فمكان قبل دخوله على عائشة بالاتفاق ، وقد نهى عن ذلك ابن الجوزي . قوله (وهبت يومها لعائشة) تقدم في الهبة من طريق الزهري عن عروة بن زفر ، وزاد في آخره

ونبتغي بذلك رضا رسول الله ﷺ . . . ووقع في رواية مسلم من طريق عتبة بن خالد عن هشام ، لما أن كبرت سودة وهبت ، وله نحوه من رواية جرير عن هشام ، وأخرج أبو داود هذا الحديث وزاد فيه بيان سببه أوضح من رواية مسلم ، فروى عن أحمد بن بونس عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة بالسند المذكور . . . كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضاً على بعض في القسم ، الحديث ، وفيه : . . . واقده قالت سودة بنت زمعة حين أسنت وخافت أن يفارقها رسول الله ﷺ : يا رسول الله يومي لعائشة ، فقبل ذلك منها ، فديها وأشباهها نزلت (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً) الآية . . . وتابعه ابن سعد عن الواقدي عن ابن أبي الزناد في رصده ، ورواه سعيد بن منصور عن ابن أبي الزناد مرسلًا لم يذكر فيه عن عائشة ، وعند الترمذي من حديث ابن عباس موصولاً نحوه ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر بمعنى ذلك ، فتواردت هذه الروايات على أنها خفيت الطلاق فوهبت ، وأخرج ابن سعد بسند رجاله ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسلًا أن النبي ﷺ طلقها فقدمت له على طريقته فقالت : والذي بعثك بالحق مالي في الرجال حاجة ، ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة ، فأندك بالذي أنزل عليك الكتاب هل طلقني لمجدة وجدتها على ؟ قال : لا . . . قالت : فأندك لما راجعتني ، فراجعها . . . قالت : فاني قد جعلت يومي وليالي لعائشة حبة رسول الله ﷺ . . . قوله (وكان النبي ﷺ يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة) في رواية جرير عن هشام عند مسلم . . . فكان يقسم لعائشة يومين يومها ويوم سودة ، وقد بينت كلامهم في كيفية هذا القسم أول الباب

٩٩ - باب العدل بين النساء : (وإن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء - إلى قوله - واسدًا حكيمًا)

قوله (باب العدل بين النساء ، وإن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء) أشار بذكر الآية إلى أن المتنمى فيها العدل بينهما من كل جهة ، وبالحديث إلى أن المراد بالعدل التسوية بينهما يليق بكل منهن ، فإذا وفي لكل واحدة منهن كسوتهما ونفقةهما والإيواء إليهما لم يضره ما زاد هل ذلك من ميل قلب أو تبرع بتحفه ، وقد روى الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة ، أن النبي ﷺ كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول : اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تدني فيما نمتلك ولا أملك ، قال الترمذي يعني به الحب والمودة ، كذلك فسرهم أهل العلم ، قال الترمذي : رواه غير واحد عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا وهو أصح من رواية حماد بن سلمة ، وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (وإن تستطيعوا) الآية ، قال : في الحب والجماع ، وعن عبيدة بن عمرو السلمي مثله

١٠٠ - باب إذا تزوج البكر على الثيب

٥٢١٣ - حديث مسدد حدثنا بشر حدثنا خالد عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه ، ولو شئت أن

أقول قال لذي ﷺ واسكن قال : السنة إذا تزوج البكر أقم عندها سهرًا ، وإذا تزوج الثيب أقم عندها ثلاثًا ،

[الحديث ٥٢١٣ - هـ : ٥٢١٤]

قوله (بشر) هو ابن المفضل ، وخالد هو ابن مهران الخذاء . **قوله** (ولو شئت أن أقول قال النبي ﷺ والكن قال السنة) في رواية مسلم وأبي داود من طريق هشيم عن خالد في آخر الحديث ، قال خالد : لو شئت أن أقول رفقه اصدقت ، ولكنه قال السنة ، فيبين أنه قول خالد ، وهو ابن مهران الخذاء راويه عن أبي قلابة . وقد اختلف على سفيان الثوري في تعيين قائل ذلك هل هو خالد أو شيخه أبو قلابة ، ويأتي ببيان ذلك في الباب الذي يليه مع شرح الحديث

١٠١ - باب إذا تزوج الثيب على البكر

٥٢١٤ - **حديثنا** يوسف بن راشد **حدثنا** أبو أسامة عن سفيان **حدثنا** أيوب **وخالد** عن أبي قلابة عن أنس قال : من الشئ إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم ، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم ، قال أبو قلابة : ولو شئت لقلت إن أنسا رفقه إلى النبي ﷺ ،

وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب **وخالد** قال خالد : ولو شئت لقلت رفقه إلى النبي ﷺ

قوله (باب إذا تزوج الثيب على البكر) أي أو عكس كيف يصنع ؟ **قوله** (**حدثنا** يوسف بن راشد) هو يوسف بن موسى بن راشد نسب لجدّه . **قوله** (**حدثنا** أبو أسامة عن سفيان) ، في رواية نعيم من طريق حمزة بن عون عن أبي أسامة **حدثنا** سفيان . **قوله** (**حدثنا** أيوب) هو السخيتاني **وخالد** هو الخذاء . **قوله** (عن أبي قلابة) أي أنهما جميعا رواياه عن أبي قلابة ، لكن الذي يظهر أنه ساقه على لفظ خالد . **قوله** (قال من السنة) أي سنة النبي ﷺ ، هذا الذي يتبادر للفهم من قول الصحابي ، وقد مضى في الحج قول سلام بن عبد الله بن عمر لما سأله الزهري عن قول ابن عمر العجاج : إن كنت تريد السنة هل تريد سنة النبي ﷺ ؟ فقال له سالم : وهل يصنون بذلك إلا سنته . **قوله** (إذا تزوج الرجل البكر على الثيب) أي يكون عنده امرأة فيتزوج معها بكرا كما سيأتي البحث عنه . **قوله** (أقام عندها سبعا وقسم ، ثم قال : أقام عندها ثلاثا ثم قسم) كذا في البخاري بالواو في الأولى وبلفظ ثم ، في الثانية ، ووقع عند الاسماعيل وأبي نعيم من طريق حمزة بن هون عن أبي أسامة بلفظ ثم ، في الموضعين . **قوله** (قال أبو قلابة : ولو شئت لقلت إن أنسا رفقه إلى النبي ﷺ) كأنه يشير إلى أنه لو صرح برفقه إلى النبي ﷺ لكان صادقا ويكون روى بالمعنى وهو جائز عنده ، لكنه رأى أن المحافظة على اللفظ أولى . وقال ابن دقيق العيد : قول أبي قلابة يحتمل وجهين أحدهما أن يكون ظن أنه سمعه عن أنس مرفوعا لفظا فتحذف عنه تورعا ، والثاني أن يكون رأى أن قول أنس من السنة ، في حكم المرفوع ، فلو عبر عنه بأنه مرفوع على حسب اعتقاده لصح لأنه في حكم المرفوع ، قال : والأول أقرب ، لأن قوله من السنة ، يقتضي أن يكون مرفوعا بطريق اجتهادي محتمل ، وقوله أنه رفقه ، نص في رفقه وليس للراوي أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص لا غير محتمل انتهى ، وهو بحث متجه ، ولم يصب من رده بأن الأكثر على أن قول الصحابي من السنة كذا ، في حكم المرفوع لاجتماع الفرق بين ما هو مرفوع وما هو في حكم المرفوع ، لكن باب الرواية بالمعنى متسع ، وقد وافق هذه الرواية ابن حلية عن خالد في نسبة هذا القول إلى أبي قلابة أخرجه الاسماعيل ونسبه بشر بن المفضل وهشيم

الى خالد ، ولا منافاة بينهما كما تقدم لانهما أن يكون كل منهما قال ذلك . قوله (وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب وخاله) يعني بهذا الاسناد والمثنى . قوله (قال خالد ولو شئت لقلت رفعه الى النبي ﷺ) كأن البخاري أراد أن يبين أن الرواية عن سفيان الثوري اختلفت في نسبة هذا القول هل هو قول أبي قلابة أو قول خالد ، ويظهر لي أن هذه الزيادة في رواية خالد عن أبي قلابة دون رواية أيوب ، ويؤيده أنه أخرجه في الباب الذي قبله من وجه آخر عن خالد وذكر الزيادة في صدر الحديث ، وقد وصل طريق عبيد الرزاق المذكورة مسلم فقال : حدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق وألفظه : من السنة أن يقيم عند البكر سبعا ، قال خالد الخ ، وقد روى أبو داود الحفري والقاسم بن يزيد الجرمي عن الثوري عنهما أخرجه الاسماعيلي ، ورواه عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان كذلك أخرجه البيهقي ، وشذ أبو قلابة الرقاشي فرواه عن أبي عاصم عن سفيان عن خالد وأيوب جميعا وقال فيه : قال ﷺ ، أخرجه أبو عوانة في صحيحه عنه وقال : حدثنا الصنفاني عن أبي قلابة وقال : هو غريب لا أعلم من قاله غير أبي قلابة انتهى . وقد أخرج الاسماعيلي من طريق أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبي قلابة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ ، فصرح برفعه ، وهو يؤيد ما ذكرته أن السياق في رواية سفيان لخالد ، ورواية أيوب هذه إن كانت محفوظة احتمل أن يكون أبو قلابة لما حدث به أيوب جزم برفعه الى النبي ﷺ ، وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه ابن حبان أيضا عنه عن عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان بن عيينة عن أيوب وصرح برفعه ، وأخرجه الدارقي والدارقطني من طريق محمد بن اسحق عن أيوب مثله ، فبيئت أن رواية خالد هي التي قال فيها من السنة ، وأن رواية أيوب قال فيها وقال النبي ﷺ ، واستدل به على أن هذا العدل يختص بمن له زوجة قبل الجديدة ، وقال ابن عبد البر : جمهور العلماء على أن ذلك حق المرأة بسبب الزفاف وسواء كان عنده زوجة أم لا ، وحكى النووي أنه يستحب إذا لم يكن عنده غيرها والا فيجب ، وهذا يوافق كلام أكثر الأصحاب ، واختار النووي أن لا فرق ، وإطلاق الشافعي بعضده ، ولكن يشهد للآول قوله في حديث الباب : إذا تزوج البكر على الثيب ، ويمكن أن يتسكك الآخر بسياق بشر عن خالد الذي في الباب قبله فانه قال : إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا ، الحديث ولم يقيده بما إذا تزوجها على غيرها ، لكن القاضية أن المطلق محمول على المقيد ، بل ثبت في رواية خالد الثقفي ، فعند مسلم من طريق هشيم عن خالد : إذا تزوج البكر على الثيب ، الحديث يزيد أيضا قوله في حديث الباب : ثم قسم ، لأن القسم إنما يسكون لمن عنده زوجة أخرى ، وفيه حجة على الكافرين في قولهم : أن البكر والثيب سواء في الثلاث ، وعلى الاوزاعي في قوله للبكر ثلاث وللثيب يومان ، وفيه حديث مرفوع عن عائشة أخرجه الدارقطني بسند ضعيف جداً وخص من عموم حديث الباب ما لو أرادت الثيب أن يكل لها السبع فانه إذا أجابها سقط حقها من الثلاث وقضى السبع لغيرها ، لما أخرجه مسلم من حديث أم سلمة ، أن النبي ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال : انه ليس بك على أمك هوان ، إن شئت سبعت لك ، وإن سبعت لك سبعت للنساء ، وفي رواية له : وإن شئت ثلثت ثم درت ، قالت ثلث ، وحكى الشيخ أبو اسحق في المذهب ، وجهين في أنه يقضى السبع أو الأربع المريدة ، والذي قطع به الأكثر إن اختارت السبع قضاهما كلها وإن أقامها بفهم اختيارها قضى الأربع المريدة . (تنبيه) : يكره أن يتأخر في السبع أو الثلاث عن صلاة الجمعة وسائر أعمال البر التي كان يفعلها ، نص عليه الشافعي . وقال الرافعي : هذا في النهار ، وأما في الليل فلا ، لأن المندوب لا يترك

له الواجب ، وقد قال الأصحاب : يسوى بين الزوجات في الخروج الى الجماعة وفي سائر أعمال البر ، فيخرج في ليالي الكل أو لا يخرج أصلا ، فان خصص حرم عليه ، وغدوا هذا من الأعذار في ترك الجماعة . وقال ابن دقيق العيد : أفرط بعض الفقهاء لجعل مقامه عندهما عذرا في إسقاط الجمعة ، وبالع في التشنيع . وأجيب بأنه قياس قول من يقول بوجوب المقام عندهما وهو قول القافعية ، ورواه ابن القاسم عن مالك ، وعنه يستحب وهو وجه للقافعية ، فعل الأصح بتعارض عنده الواجبين ، فقدم حق الأدنى ، هذا توجيهه ، فليس بشنيع وإن كان مرجوحا ، وتحب المبالاة في السبع وفي الثلاث ، فلو فرق لم يحسب على الراجح لأن الحشمة لا تزول به ، ثم لا فرق في ذلك بين المرة والأمة ، وقيل هي على النصف من المرة ويجبر الكسر

١٠٢ - باب من طاف على نسائه في غسل واحد

٥٢١٥ - حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد بن قنادة أن أنس بن مالك

حدثهم « أن نبي الله ﷺ كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ نسع نسوة »

قوله (باب من طاف على نسائه في غسل واحد) ذكر فيه حديث أنس في ذلك ، وقد تقدم سندنا ومنا في كتاب الفصل مع شرحه وفوائده والاختلاف على قنادة في كونهن تسعا أو إحدى عشرة وبيان الجمع بين الحديثين . وتناقى به من قال إن القسم لم يكن واجبا عليه ، وتقدم أن ابن العربي نقل أنه كانت له ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر وقلت : إن لم أجد لذلك دليلا ، ثم وجدت حديث عائشة الذي في الباب بعد هذا بلفظ « كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من إحداهن ، الحديث ، وليس فيه بقية ما ذكر من أن تلك الساعة هي التي لم يكن القسم واجبا عليه فيها وأنه ترك اثنيان لسانه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة (١) ويرد عليه قوله في حديث أنس « كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة » ، وقد تقدمت له ترجيعات غير هذه هناك ، وذكر مياض في « الشفاء » أن المحكمة في طوافه عليهن في الليلة الواحدة كان لتحصيتهن ، وكأنه أراد به هدم تشويهن للزواج ، إذ الإحصان له معان منها الإسلام والحرية والمعة ، والذي يظهر أن ذلك إنما كان لأرادة العدل بينهما في ذلك وإن لم يكن واجبا ، كما تقدم شيء من ذلك في « باب كثرة النساء » . وفي التحليل الذي ذكره فخر لاثنين حرم عليهن التزويج بعده وحاش بعضهم بعده خمسين سنة فما دونها وزادت آخرهن دونا على ذلك

١٠٣ - باب دخول الرجل على نسائه في اليوم

٥٢١٦ - حدثنا فروة حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ

إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من إحداهن » ، فدخل على حفصة ، فاحتبس أكثر ما كان يحتبس ،

(١) قال شيخ طيبة بولاني : لعل فيه سقطا ونحوها ، ولعل الأصل : وإن ترك لسانه كلهن في ساعة واحدة فحول على تلك الساعة أو نحو ذلك

قوله (باب دخول الرجل على نساءه في اليوم) ذكر فيه طرفاً من حديث عائشة ، وكان رسول الله ﷺ إذا انصرف من العصر دخل على نساءه ، الحديث ، وسيأتي بأتم من هذا في « باب لم نحرّم ما أحل الله لك » من كتاب الطلاق ، وقوله « فيدنو من أحداهن » زاد فيه ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة « بنير وقاع » وقد بينته في « باب القرعة بين النساء » وهو مما يؤكد الرد على ابن العربي فيما ادعاه

١٠٤ - باب إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له

٥٢١٧ - حدثنا إسماعيل قال حدثني سليمان بن بلال قال هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يسأل في مرضه الذي مات فيه : أبيت أنا غداً أم ابن أختي ؟ يريد يوم عائشة ، فأذن له أزواجه يكونن حيث شاء ، فكان في بيت عائشة حتى مات عندها ، قالت عائشة فمات في اليوم الذي كان يدور عليّ فيه في بيتي ، فقبضه الله وإن رأسه كلبين نحري وسحري ، وخاط ريقه ريقى ،

قوله (باب إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في الرواة النبرية في آخر المغازي ، والغرض منه هنا أن القسم لمن يسقط يأذن في ذلك ، فكانت من وهن أيا من تلك التي هو في بيتها ، وقد تقدم في بعض طرق التصریح بذلك

١٠٥ - باب حب الرجل بعض نساءه أفضل من بعض

٥٢١٨ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان بن يحيى عن فضيل بن حزين سمع ابن عباس « من عمر رضي الله عنهم دخل على حفصة فقال : يا بُنية ، لا يفرّئك هذه التي أعجبها حسنها حب رسول الله ﷺ إياها - يريد عائشة - فقصصت على رسول الله ﷺ فتبس »

قوله (باب حب الرجل بعض نساءه أفضل من بعض) ذكر فيه طرفاً من حديث ابن عباس عن عمر الذي تقدم في « باب موعظة الرجل ابنته » وهو ظاهر فيما مرجم له ، وقد تقدم شرحه هناك

١٠٦ - باب المتشبع بما لم ينل ، وما ينهى من الفتحار الضرّة

٥٢١٩ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن هشام عن فاطمة عن أسماء عن النبي ﷺ . حدثني محمد بن النوفلي حدثنا يحيى عن هشام حدثني فاطمة عن أسماء « ان امرأة قالت : يا رسول الله ، إن لي ضرّة ، فهل عليّ جناح إن تشبعت من زوجي غير الذي يُعطيني ؟ فقال رسول الله ﷺ : المتشبع بما لم يسطر كلابس ثوبي زور »

قوله (باب المتشبع بما لم ينل ، وما ينهى من الفتحار الضرّة) أشار بهذا إلى ما ذكره أبو عبيد في تفسير الخبر قال : قوله « المتشبع » أي المترين بما ليس عنده يتكرر بذلك ويتزين بالباطل ؛ كالمرأة تكون عند الرجل ولها ضرّة

فتدعى من الحظرة عند زوجها أكثر مما عنده تريد بذلك غيظ ضررتها ، وكذلك هذا في الرجال ، قال : وأما قوله
 « كلابس ثوبي زور » فإنه الرجل يلبس الثياب المشبعة لثياب الزهاد يوم أنه منهم ، ويظهر من التخشع والتعشف
 أكثر مما في قلبه منه ، قال : وفيه وجه آخر أن يكون المراد بالثياب الألفس كقولهم فلان نقي الثوب إذا كان
 بريئا من الدنس ، وفلان دنس الثوب إذا كان مفوضا عليه في دينه ، وقال الخطابي : الثوب مثل ، ومعناه أنه
 صاحب زور وكذب ، كما يقال لمن وصف بالبراءة من الأدناس طاهر الثوب والمراد به نفس الرجل ، وقال أبو
 سعيد الضرير : المراد به أن شاهد الزور قد يستمير ثوبين يتجمل بهما أيوم أنه متبول الشهادة اه . وهذا ناله
 الخطابي من نعيم بن حماد قال : كان يكون في الحى الرجل له هيئة وشارة ، فإذا احتجج الى شهادة زور لبس ثوبه
 وأقبل فشهد فقبل لنجل هيئته وحسن ثوبه ، فيقال أمضاها بثوبه بغير الشهادة ، فأضيف الزور اليهما فقبل كلابس
 ثوبي زور . وأما حكم التثنية في قوله « ثوبي زور » فللاشارة إلى أن كذب المتحلى مثنى ، لأنه كذب على نفسه بما لم
 يأخذ وحلى غيره بما لم يعط ، وكذلك شاهد الزور يظلم نفسه ويظلم المشهود عليه . وقال الداودي : في التثنية إشارة
 إلى أنه كلابس ثوبي زور مرتين مباينة في التحذير من ذلك ، وقيل إن بعضهم كان يجعل في الكم كما آخر يوم أن الثوب
 ثوبان قاله ابن المثير . قلت : ونحو ذلك ما في زماننا هذا فمما يعمل في الأطواق والمعنى الأول أليق ؛ وقال ابن
 التين : هو أن يلبس ثوبي وديعة أو عارية يظن الناس أنهم آله ولباسهما لا يدوم ويفتضح بكذبه . وأراد بذلك
 تنفير المرأة عما ذكرت خوفا من الفساد بين زوجها وضررتها ويورث بينهما البغضاء فيصير كالسحر الذي يفرق بين
 المرء وزوجه . وقال الوغضري في « الفائق » : المتشعب أى المتشبه بالشيعة وليس به ، واستمير للتحلى بفضيلة لم
 يرزقها ، وشبه بلباس ثوبي زور أى ذي زور ، وهو الذى يتوابع أهل الصلاح ويأبى ، وأضاف الثوبين اليه لانهما
 كالمبوسين ، وأراد بالتثنية أن المتحلى بما ليس فيه كمن لبس ثوبي الزور ارتدى بأحدهما وانزى بالآخر كما قيل
 « إذا هو بالجحد ارتدى وتأزرا » فالأشارة بالأزار والرداء إلى أنه متصف بالزور من رأسه إلى قدمه ، ويحتمل
 أن تكون التثنية إشارة إلى أنه حصل بالتشعب حالسان هذه ومكان : فقدان ما يتشعب به وإظهار الباطل . وقال
 المطرزى : هو الذى يرى أنه شيعة وليس كذلك . قوله (عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير ، ويصح في الرواية
 الثانية هو ابن سعيد القطان ، وأكاد تصریح هشام بتحديث فاطمة وهى بنت المذر بن الزبير وهى بنت عمه وزوجته ،
 وأسماء وهى بنت أبي بكر الصديق جدتهما معا . وقد اتفق الأكثر من أصحاب هشام على هذا الاسناد ، واقرروا
 معمر والمبارك بن فضالة بروايته عن هشام بن عروة فقالا عن أبيه عن عائشة ، وأخرجه النسائي من طريق معمر
 وقال : إنه أخطأ والصواب حديث أسماء . وذكر الدارقطني في « التتبع » أن مسلما أخرجه من رواية عبدة بن
 سليمان ووکیع كلاهما عن هشام بن عروة مثل رواية معمر ، قال : وهذا لا يصبغ مواساة أن أنظر في كتاب مسلم
 فاني وجدته في رقعة ، والصواب عن عبدة ووکیع عن فاطمة عن أسماء لا عن عروة عن عائشة ، وكذا قال سائر
 أصحاب هشام . قلت : هو ثابت في النسخ الصحيحة من مسلم في كتاب القياس ، أورده عن ابن نمير عن عبدة
 ووکیع عن هشام عن أبيه عن عائشة ، ثم أورده عن ابن نمير عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن أسماء ،
 فاقضى أنه عند عبدة على الوجهين ، وهذا وكيع بطريق عائشة فقط ، ثم أورده مسلم من طريق أبي معاوية ومن
 طريق أبي أسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة ، وكذا أورده النسائي عن محمد بن آدم وأبو حوافة في صحيحه من طريق

أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن عبدة عن هشام ، وكذا هو في مسند ابن أبي شيبة ، وأخرجه أبو عوانة أيضا من طريق أبي خزيمة ومن طريق علي بن مسهر ، وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي وأبو نعيم في المستخرج ، من طريق مرجى بن رجاء كلهم عن هشام عن فاطمة ، فالظاهر أن المحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة ، وأما وكيع فقد أخرج روايته الجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم الطوسي عنه مثل ما وقع عند مسلم ، فليضم إلى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرك على الدارقطني . قوله (إن امرأة قالت) لم أقف على تعيين هذه المرأة ولا على تعيين زوجها . قوله (إن لي ضرة) في رواية الاسماعيلي « إن لي جارة » وهي الضرة كما تقدم . قوله (إن تشبهت من زوجي غير الذي يعطيني) في رواية مسلم من حديث عائشة « إن امرأة قالت : يا رسول الله أقول إن زوجي أعطاني ما لم يعطيني ؟ » قوله (المشتبه بما لم يعطه) في رواية معمر « بما لم يعطه » .

١٠٧ - باب النيرة . وقال وراد عن النيرة قال سعد بن عبادة : لو رأيت رجلا مع امرأتي اتصرت به باليف غير مضاف . فقال النبي ﷺ : أتعجبون من غير سعد ؟ لانا أغبر منه ؛ والله أغبر مني .

٥٢٢٠ - حديث ابن عمر بن حفص بن غصن حدثنا أبي حدثنا الأعشى عن شقيق عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال « ما من أحد أغبر من الله ، من أجل ذلك حرّم للفواحش ، وما أحد أحب إليه للدخ من الله » .

٥٢٢١ - حديث عبد الله بن مسعود عن مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « إن رسول الله ﷺ قال : يا أمة محمد ، ما أحد أغبر من الله أن يرى عبده أو أمته نزي . يا أمة محمد ، لو تعلمون ما أعلم ، لضحكتم قبلا ولا تبكتم كثيرا » .

٥٢٢٢ - حديث موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن يحيى عن أبي سلمة أن « عروة بن الزبير حدثه عن أمه أسماء أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا شيء أغبر من الله » .

٥٢٢٣ - وعن يحيى « أن أبا سلمة حدثه أن أبا هريرة حدثه أنه سمع . ح . حديث أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « إن الله يغار ، وفخره الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله » .

٥٢٢٤ - حديث عمود حدثنا أبو أسامة حدثنا هشام قال أخبرني أبي عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت « تزوجني الزبير وماله في الأرض من مال ولا تملك ولا شيء غير ناضح وغير فرسه ، فكنت أعلف فرسه وأستقي الماء وأحرز غربه وأعجن ، ولم أكن أحسن أعبز ، وكان يخبر جارات لي من الأنصار ، وكن نسوة صدق ، وكنت أقل النوى من أرض الزبير - التي أقطعه رسول الله ﷺ - على رأسي ، وهي منى على نائي فرسخ : فجئت يوما والنوى على رأسي ، فلقبت رسول الله ﷺ ومعه نقر من الأنصار ،

فَدَعَانِي ، ثُمَّ قَالَ : إِنْخَ إِنْخَ ، لِمَحْمَدَ بْنِ خَلْفَةٍ ، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أُسِيرَ مَعَ الرَّجَالِ ، وَذَكَرْتُ الزُّبَيْرَ وَغَيْرَهُ - وَكَانَ أَغْيَرَ النَّاسِ - فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي قَدْ اسْتَحْيَيْتُ ، فَضَى ، فَجِئْتُ الزُّبَيْرَ فَقُلْتُ : تَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى رَأْسِي النَّوَى وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَأَنَاحَ لِأَرْكَبَ ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ وَعَرَفْتُ غَيْرَتَكَ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ لِمَ لَكَ النَّوَى كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ رُكُوبِكَ مَعَهُ . قَالَتْ : حَتَّى أُرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِمَذْذَنِي ذَلِكَ بِمُحَادِمٍ تَكْفِينِي سِيَامَةَ الْقُرْسِ ، فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَنِي ،

٥٢٢٥ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ عُطَيْيَةَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْدهُ بَعْضُ نِسَائِهِ ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِصَحْفَةٍ فِيهَا طَعَامٌ ، فَضَرَبَتْ بِهَا النَّبِيَّ ﷺ فِي يَدِهَا يَدَ الْخَادِمِ فَسَقَطَتِ الصَّحْفَةُ فَاقْلَقْتُ ، فَجِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَقْنِي الصَّحْفَةُ ثُمَّ جَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ فِي الصَّحْفَةِ وَيَقُولُ : غَارَتْ أَمْكُمُ ، ثُمَّ جِئْتُ الْخَادِمَ حَتَّى أَتَى بِصَحْفَةٍ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ فِي يَدَيْهَا ، فَدَفَعَ الصَّحْفَةَ الصَّحْبَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ كَثِيرَتِ صَحْفَتُهَا ، وَأَمْكُ الْكُورَةِ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ كَثِيرَتِ فِيهِ ،

٥٢٢٦ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « دَخَلْتُ الْجَنَّةَ أَوْ أُنِيتُ الْجَنَّةَ فَأَبْصَرْتُ قُمْرًا ، فَقُلْتُ : لِمَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : لِمُحَمَّدِ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهُ فَلَمْ يَمْنَعْنِي إِلَّا عَلَى بَيْتِكَ ، قُلْ مُحَمَّدُ بْنُ الْخَطَّابِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبَى أَنْتَ وَأُمِّي يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَوْ عَلَيْكَ أَقَارُ ؟ »

٥٢٢٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بَيْنَا أَنَا نَأْمُ رَأْيُنِي فِي الْجَنَّةِ قَالَا امْرَأَةٌ تَقُوضُ إِلَى جَانِبِ قُمْرٍ ، فَقُلْتُ لِمَنْ هَذَا ؟ قَالَ هَذَا لِمُحَمَّدِ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا . فَبَكَى مُحَمَّدٌ وَهُوَ فِي الْمَجْلِسِ ثُمَّ قَالَ : أَوْ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقَارُ ؟ »

قَوْلُهُ (بَابُ الْغِيْرَةِ) يَفْتَحُ الْمَجْمَعُ وَسُكُونُ النُّحْنَانِيَةِ بَعْدَهَا رَأَى ، قَالَ عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ : هِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ تَغْيِيرِ الْقَلْبِ وَهِيَ جَانِبُ الْغَضَبِ بِسَبَبِ الْمَشَارَكَةِ فِيهَا بِهَ الْاِخْتِصَاصِ ، وَأَشَدُّ مَا يَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ . هَذَا فِي حَقِّ الْآدَمِيِّ ، وَأَمَّا فِي حَقِّ اللَّهِ فَهَذَا الْخَطَّابِيُّ : أَحْسَنُ مَا يَفْسُرُ بِهِ مَا فُسِّرَ بِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، يَعْنِي الْآتِي فِي هَذَا الْبَابِ وَهُوَ قَوْلُهُ « وَهَرَّةٌ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، قَالَ عِيَاضٌ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْغِيْرَةُ فِي حَقِّ اللَّهِ الْإِشَارَةُ إِلَى تَغْيِيرِ حَالِ قَاعِلِ ذَلِكَ ، وَقِيلَ الْغِيْرَةُ فِي الْأَصْلِ الْحُبَّةُ وَالْإِثْقَةُ ، وَهُوَ تَغْيِيرُ بِلَازِمِ التَّغْيِيرِ فَيَرْجِعُ إِلَى الْغَضَبِ ، وَقَدْ لَسِبَ سَبْحَانَهُ وَتَسَالَى إِلَى نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ الْغَضَبُ وَالرِّضَا . وَقَالَ ابْنُ الْقُرْبِيِّ : التَّغْيِيرُ عَمَالٌ عَلَى اللَّهِ بِالْإِثْلَالَةِ الْقَطَاعِيَةِ

فيجب تأويله بلازمه كالوعيد أو إيفاع العقوبة بالفاعل ونحو ذلك اه . وقد تقدم في كتاب الكسوف شيء من هذا ينبنى استحضاره هنا . ثم قال : ومن أشرف وجوه غيرته تعالى اختصاصه قوما بعصيته ، يعني فن ادعى شيئا من ذلك لنفسه عاقبه ، قال وأشدّ الآدميين غيرة رسول الله ﷺ لأنه كان يغاز الله ولدينه ، ولهذا كان لا ينتقم لنفسه اه . وأورد المصنف في الباب تسعة أحاديث : الحديث الأول قوله (وقل وراى) بفتح الواو وتشديد الزاء هو كاتب المغيرة بن شعبه ومولاه ، وحديثه هذا المعلق عن المغيرة سيأتى موصولا في كتاب الحدود من طريق عبد الملك بن عمير عنه بلفظه اسكن فيه . فبلغ ذلك النبي ﷺ ، واعتصرهما هنا ، وبأنى أيضا في كتاب التوحيد من هذا الوجه أنهم سياقا ، وأغفل المزي التنبية على هذا التعليق في التكميح . قوله (قال سعد بن عباد) هو سيد الخوارج وأحد نقبائهم . قوله (لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربته) عند مسلم من حديث أبى هريرة ولفظه قال سعد : يا رسول الله لو وجدت مع أملى رجلا أمه حتى أتى بأربعة شهداء ؟ قال : نعم ، وزاد في رواية من هذا الوجه : قال كلا والذي بعثك بالحق ، إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك ، وفي حديث ابن عباس عند أحمد واللفظه وأبى داود والحاكم وما نزلت هذه الآية (والذين يرمون المحصنات) الآية ، قال سعد بن عباد : أهكذا أنزلت ؟ فلو وجدت لكاح متفخيذا وجل لم يكن لى أن أحركه ولا أهيج حتى أتى بأربعة شهداء ؟ فوالله لا أتى بأربعة شهداء حتى يقضى حاجته . فقال رسول الله ﷺ : يا معشر الانصار ألا تسمعون ما يقول سيدكم ؟ قالوا : يا رسول الله لآله فانه وجل غيور ، والله ما نزوج امرأة قط إلا عذراء ، ولا نطلق امرأة فاجزأ رجل منا أن يتزوجها من شدة غيرته ، فقال سعد : والله لى لأعلم يا رسول الله أنها لحن وأنها من عند الله ، ولكنى عجبته . قوله (غير مصفح) قال عياض : هو بكسر الهمزة وسكون الصاد المهملة ، قال : ورويناه أيضا بفتح الهمزة ، فن فتح جملة وصفا للسيف وحالا منه ، ومن كسر جملة وصفا للضارب وحالا منه اه . وزعم ابن التين أنه وقع في سائر الأمهات بتشديد الهمزة وهو من صفح السيف أى عرضه وحده ، ويقال له غراو بالعين المعجمة ، والسيف صفحان وحده ، وأراد أنه يضربه بحده لا بعرضه ، والذي يضرب بالحد يقصد الى القتل بخلاف الذى يضرب بالمصفح فانه يقصد للتأديب . ووقع عند مسلم من رواية أبى عروة د غير مصفح عنه ، وهذه بترجح فيها كسر الهمزة ويجوز الفتح أيضا على البناء للجهول ، وقد أنكرها ابن الجوزى وقال : ظن الراوى أنه من المصفح الذى هو بمعنى العفو ، وليس كذلك إنما هو من صفح السيف ، قلت : ويمكن توجيهها على المعنى الاول ، والمصفح والمصفحة بمعنى . وقد أورده مسلم من طريق زائدة عن عبد الملك بن عمير وبين أنه ليس في روايته لفظه د عنه ، وكذا سائر من وواه عن أبى هريرة في البخارى وغيره لم يذكروها . قوله (أنعجبون من غيرة سعد) تمسك بهذا التقرير من أجاز فعل ما قال سعد وقال : ان وقع ذلك ذهب دم المقتول ههنا ، نقل ذلك عن ابن المواز من المالكية ، وسيأتى بسط ذلك ويأنة في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى . الحديث الثانى ، قوله (شقيق) هو أبو وائل الاسدى وعبد الله هو ابن مسعود . قوله (ما من أحد أغير من الله) د من ، زائدة بدليل الحديث الذى بعده ، ويجوز فى د أغير ، الرفع والنصب على الفتين المجازية والتمية فى د ما ، ويجوز فى النصب أن يكون د أغير ، فى موضع خفض على النصب لأحد ، وفى الرفع أن يكون صفا لأحد ، والخبر محذوف فى الحالين تقديره موجود ونحوه ، والكلام على غيرة الله ذكر فى الذى قبله ، وبقيّة شرح الحديث بأتى فى كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى . (تنبيه) : وقع عند

الاسماعيلى قبل حديث ابن مسعود ترجمة صورتها في الغيرة والمدح ، وما رأيت ذلك في شيء من نسخ البخارى .
الحديث الثالث حديث عائشة ، قوله (يا أمة محمد ، ما أحد أغير من الله ان يزني عبده أو أمته نزي) كذا وقع
عنده هنا عن عبد الله بن سلة وهو القعنبى عن مالك ، ووقع في سائر الروايات عن مالك ، أو تزني أمته ، على
وزان الذى قبله ، وقد تقدم في كتاب الكسوف عن عبد الله بن مسلة هذا بهذا الاسناد كالجادة ، فيظهر أنه من
سبق القلم هنا ، ولعل لفظة نزي ، سقطت غلطاً من الأصل ثم ألحقت فأخرها الناسخ عن محله . وهذا القدر
الذى أورده المصنف من هذا الحديث هو طرف من الخطبة المذكورة في كتاب الكسوف ، وقد تقدم شرحه مستوفى
هناك بحمد الله تعالى . الحديث الرابع ، قوله (عن يحيى) هو ابن أبى كثير . قوله (عن أبى سلة) هو ابن عبد
الرحمن . قوله (أن عروة) في رواية حجاج بن أبى عثمان عن يحيى بن أبى كثير عند مسلم ، حدثني عروة ، ورواية
أبى سلة عن عروة من رواية القرين عن القرين لأنهما متقاربان في السن واللقاء ، وإن كان عروة أسن من أبى سلة
قليلاً . قوله (عن أمه أسماء) هي بنت أبى بكر ، ووقع في رواية مسلم المذكورة ، أن أسماء بنت أبى بكر الصديق
حدثته . قوله (لاشيء أغير من الله) في رواية حجاج المذكورة وليس شيء أغير من الله ، وهما بمعنى . الحديث
الخامس : قوله (وعن يحيى أن أباً سلة حدثه أن أباً هريرة حدثه) هكذا أورده ، وهو معطوف على السند الذى
قبله فهو موصول ، ولم يسبق البخارى المتن من رواية همام بل تحول الى رواية شيبان فسأله على روايته ، والذى
يظهر أن افظهما واحد ، وقد وقع في رواية حجاج بن أبى عثمان عند مسلم بتقديم حديث أبى سلة عن عروة على
حديثه عن أبى هريرة عكس ما وقع في رواية همام عند البخارى ، وأورده مسلم أيضاً من رواية حرب بن شداد
عن يحيى بحديث أبى هريرة فقط مثل ما أورده البخارى من رواية شيبان عن يحيى ، ثم أورده مسلم من رواية هشام
المستوراني عن يحيى بحديث أسماء فقط ، فكان يحيى كان يجمعهما تارة ويفرد أخرى ، وقد أخرجه الاسماعيلى من
رواية الارواضى عن يحيى بحديث أسماء فقط وزاد في أوله ، على المنبر . قوله (ان الله يغار) زاد في رواية حجاج
عند مسلم ، وان المؤمن يغار . . قوله (وغيره الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله) كذا للكثر ، وكذا هو عند مسلم
لكن بلفظ ما حرم عليه ، على البناء للفاعل وزيادة عليه ، والضمير للمؤمن ، ووقع في رواية أبى ذر ، وغيره
الله أن لا يأتي ، بزيادة ولا ، وكذا رأيتها ثابتة في رواية النسائي ، وأفرط الصغاني فقال : كذا للجميع والصواب
حذف ولا ، كذا قال وما أدري ما أراد بالجميع ، بل أكثر رواية البخارى على حذفها وقائلين رواه غير البخارى
كسلم والترمذى وغيرهما ، وقد وجهها الكرماني وغيره بما حاصله : ان غير الله ليس هي الإتيان ولا عدمه ،
فلا بد من تقدير مثل لأن لا يأتي أى غير الله على النهى عن الإتيان أو نحو ذلك ، وقال الطيبي : التقدير غير الله
ثابتة لأجل أن لا يأتي . قال الكرماني : وعلى تقدير أن لا يستقيم المعنى بآيات ولا ، فذلك دليل على زيادتها
وقد هددت زيادتها في الكلام كثيراً مثل قوله (ما منعك أن لا تهجد لئلا يعلم أهل الكتاب) وغير
ذلك . الحديث السادس ، قوله (حدثني محمود) هو ابن غيلان المروزي . قوله (أخبرني أبى عن أسماء) هي
أمه المقدم ذكرها قبل . قوله (تزوجني الزبير) أى ابن العوام (وما له في الأرض من مال ولا يملك ولا شيء
غير ناضج وغير فرسه) أما مطلق المملوك على المال فعل أن المراد بالمال الإبل أو الأراضى التى تزوج ،
وهو اسم مال معروف للحرب يطلقون المال على كل من ذلك ، والمراد بالمملوك على هذا الرقيق من العبيد

والإمام ، وقولها بعد ذلك ، ولا شيء ، من عطف العام على الخاص يشمل كل ما يتلك أو يتمول ، لكن الظاهر أنها لم ترد إدخال ما لا بد له منه من مسكن وملبس وطعام ورأس مال تجارة ، ودل سياقها على أن الأرض التي يأتي ذكرها لم تكن مملوكة للزبير وإنما كانت أقطاعا ، فهو يملك منفعتها لا رقبته ، ولذلك لم تستثنها كما استثنت الفرس والناضح ، وفي استثنائها الناضح والفرس نظر استشكله الداودي ، لأن تزويجها كان بمكة قبل الهجرة ، وهاجرت وهي حامل بعبد الله بن الزبير كما تقدم ذلك صريحا في كتاب الهجرة ، والناضح وهو الجبل الذي يسقى عليه الماء إنما حصل له بسبب الأرض التي أقطعها ، قال الداودي : ولم يكن له بمكة فرس ولا ناضح ، والجواب منع هذا النفي وأنه لا مانع أن يكون الفرس والجبل كانا له بمكة قبل أن يهاجر ، فقد ثبت أنه كان في يوم بدر على فرس ولم يكن قبل بدر غزوة حصلت لهم منها غنيمة ، والجبل يحتمل أن يكون كان له بمكة ولما قدم به المدينة وأقطع الأرض المذكورة أعده لسيما وكان يتنفع به قبل ذلك في غير السقي فلا اشكال . قوله (فكنت أعلف فرسه) زاد مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة رواه كفيه ، وثقه وأسوسه وأدق النوى انماضه وأعلقه ، ولمسلم أيضا من طريق ابن أبي مليكة عن أسامة ، كنت أعلم الزبير خدمة البيت وكان له فرض وكنت أسوسه فلم يسكن من خدمته شيء . أشد على من سياسة الفرس كنت أحسن له وأقوم عليه ، . قوله (وأسقي الماء) كذا الأكثر ، والسرغسي وروايتي ، بغير مشاء وهو على حذف المفعول أي وأسقي الفرس أو الناضح الماء ، والأول أشمل معنى وأكثر فائدة ، قوله (وأخوذ) بجاء معجمة ثم راء ثم ذاي (غربه) بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة هو الدلو . قوله (وأجمن) أي الدقيق وهو يريد ما حان عليه المال ، إذ لو كان المراد في أنواع المال لا تفي الدقيق الذي يعجن ، لكن ليس ذلك مرادها ، وقد تقدم في حديث الهجرة أن الزبير لاقى النبي ﷺ وأبا بكر راجعا من القيام بتجارة وأمه كاهما يابا . قوله (ولم أكن أحسن أخيرا فكان يخبز جارات لي) في رواية مسلم : فكان يخبز لي ، وهذا محمول على أن في كلامها شيئا عذوقا تقديره تزوجني الزبير بمكة وهو بالصفة المذكورة ، واستمر على ذلك حتى قسمتا المدينة ، وكنت أصنع كذا الخ ، لأن النسوة من الأنصار إنما جاورنها بعد قدومها المدينة قطعا ، وكذلك ما سباني من حكاية قلبها النوى من أرض الزبير . قوله (وكن نسوة صدق) أضافتهن إلى الصدق مبالغة في تلبسهن به في حسن العشرة والوفاء بالمهد . قوله (وكنت أقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله ﷺ) تقدم في كتاب فرض الخس بيان حال الأرض المذكورة وأنها كانت بما أفاض الله على رسوله من أموال بني النضير ، وكان ذلك في أوائل قدومه المدينة كما تقدم بيان ذلك هناك . قوله (وهي مني) أي من مكان سكنها . قوله (فدعاني ثم قال إني إني) بكسر المعجمة وسكون الخاء ، كلمة يقال للبعير لمن أراد أن يركبها وما معها ويركب هو شيئا آخر غير ذلك . فهمت ذلك من قرينة الحال ، وإلا فيحتمل أن يكون ﷺ أراد أن يركبها وما معها ويركب هو شيئا آخر غير ذلك . قوله (فاستحييت أن أسير مع الرجال) هذا بنته على ما فهمته من الارتداف ، وإلا فعل الاحتمال الآخر ما تضمنت المرافقة . قوله (وذكرت الزبير وخيمته ، وكان أغبر الناس) هو بالنسبة إلى من علمته ، أي أرادت تفضيله على أبناء جنسه في ذلك ، أو من ، مرادة ، ثم وأبنتها ثابتة في رواية الاسماعيل ولفظه : وكان من أغبر الناس . قوله (واهل حلفك النوى هل رأسك كان أشد على من ركوبك معه) كذا الأكثر ، وفي رواية السرغسي كان أشد عليك وستطك هذه اللفظة من رواية مسلم ، ووجه المناظرة التي أشار إليها الزبير أن ركوبها مع النبي ﷺ لا ينفك عنه

كبير أمر من الغيرة لأنها أخت امرأته ، فمضى في تلك الحالة لا يحمل له تزويجها أن لو كانت خلية من الزوج ، وجواز أن يقع لها ما وقع أرنب بنت جحش بعيد جداً لأنه يزيد عليه لزوم فراقه لاختها ، فإبني إلا احتمال أن يقع لها من بعض الرجال مواحة بغير قصد ، وأن ينكشف منها حالة السير ما لا تريد انكشافه ونحو ذلك ، وهذا كله أخف مما تخفن من تبذلها بحمل النوى على رأسها من مكان بعيد لأنه قد يتوهم خسة النفس ودناءة الحمة وقلة الغيرة ولكن كان السبب الحامل على الصبر على ذلك شغل زوجها وأبها بالجهد وغيره مما يأمرهم به النبي ﷺ وبقصصهم فيه ، وكانوا لا يتفرغون للقيام بأمور البيت بأن يتعاطوا ذلك بأنفسهم ، ولعنيق ما بأيديهم على استخدام من يقوم بذلك عنهم ، فانهصر الأمر في نساءهم فكان يكفينهم مؤنة المنزل ومن فيه ليتوفروا هم على ما هم فيه من نصر الإسلام مع ما ينضم إلى ذلك من العادة المانعة من تسمية ذلك عاراً محضاً . قوله (حتى أرسل إلى أبو بكر بمخدم تكفيني سياسة الفرس فسكأنما اعتقني) في رواية مسلم فكفنتني ، وهي أوجه ، لأن الأولى تقتضي أنه أرسلها لذلك خاصة ، بخلاف رواية مسلم ، وقد وقع عنده في رواية ابن أبي مليكة وجاء النبي ﷺ سبي فأعطاهم خادمها ، قالت كفنتني سياسة الفرس فألقت عن مؤنته ، ويجمع بين الروایتين بأن السبي لما جاء إلى النبي ﷺ أعطى أبا بكر منه خادماً ليرسله إلى ابنته أسماء فصدق أن النبي ﷺ هو المعطى ، ولكن وصل ذلك إليها بواسطة . ووقع عنده في هذه الرواية أنها باعها بعد ذلك وتصدقت بثمنها ، وهو محمول على أنها استغنت عنها بغيرها . واستدل بهذه القصة على أن على المرأة القيام بجميع ما يحتاج إليه زوجها من الخدمة ، وإليه ذهب أبو ثور ، وحمله الباقون على أنها تطوعت بذلك ولم يكن لازماً ، أشار إليه المهلب وغيره . والذي يظهر أن هذه الواقعة وأمثالها كانت في حال ضرورة كما تقدم فلا يطرد الحكم في غيرها ممن لم يكن في مثل حالهم ، وقد تقدم أن قاعدة سيدة نساء العالمين شكت ما تلقى يدافع من الرحي وسألت أباها خادماً فدلها على خير من ذلك وهو ذكر الله تعالى ، والذي يترجح حمل الأمر في ذلك على هواند البلاد قانها مختلفة في هذا الباب ، قل المهلب : وفيه أن المرأة الشريفة إذا تطوعت بخدمة زوجها بشئ لا يلزمها لم ينكر عليها ذلك أب ولا سلطان ، وتذهب بأنه بناء على ما أصله من أن ذلك كان تطوعاً ، ولخصمه أن يكس فيقول لو لم يكن لازماً ما سكك أبوها مثلاً على ذلك مع ما فيه من المشقة عليه وعليها ، ولا أقر النبي ﷺ ذلك مع عظمة الصديق عنده ؛ قال : وفيه جواز ارتداد المرأة خاف الرجل في موكب الرجال ، قال : وليس في الحديث أنها استترت ولا أن النبي ﷺ أمرها بذلك ؛ فيؤخذ منه أن الحجاب إنما هو في حق أزواج النبي ﷺ خاصة أم . والذي يظهر أن القصة كانت قبل نزول الحجاب ومشروعيته ، وقد قالت عائشة كما تقدم في قصص سورة النور ولما نزلت (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) أخذن أزهرن من قبل الحواشي فشققتهن فأخترن بها . ولم تزل عادة النساء قديماً وحديثاً يسترن وجوههن عن الأجانب ، والذي ذكره عياض أن الذي اقتص به أسفات المؤمنين ستر شخصهن زيادة على ستر أجسامهن ، وقد ذكرت البحث معه في ذلك في غير هذا الموضع . قال المهلب : وفيه غيرة الرجل عند ابتذال أهله فيما يفتق من الخدمة وألفة نفسه من ذلك لا سيما إذا كانت ذات حسب انتهى . وفيه منقبة لأسماء والوزير ولأبي بكر والنساء الأنصار . الحديث السابع ، قوله (حدثنا هل) هو ابن المديني ، وابن عليه اسمه اسماعيل . وقوله عن أنس تقدم في المطام بيان من صرح عن حميد بساكنة له من أنس ، وكذا تسمية المرأتين المذكورتين ، وأن التي كانت في بيتها هي عائشة وأن التي هي أرسلت الطعام

ذئب بنت جحش وقيل غير ذلك . قوله (غارت أمكم) الخطاب لمن حضر ، والمراد بالأم هي التي كسرت الصحفة وهي من أمهات المؤمنين كما تقدم بيانه ، وأغرب الداودي فقال : المراد بقوله « أمكم » سارة ، وكان معنى الكلام عنده لا تتعجبوا مما وقع من هذه من الغيرة فقد غارت قبل ذلك أمكم حتى أخرج إبراهيم ولده إسماعيل وهو طفل مع أمه إلى واد غير ذي زرع ، وهذا وإن كان له بعض توجيه لكن المراد خلافه وأن المراد كاسرة الصحفة وعلى هذا حمله جميع من شرح هذا الحديث وقالوا : فيه إشارة إلى عدم مؤاخذه الغيرة بما يصدر منها لأنها في تلك الحالة يكون عقلماء مجبوراً بشدة الغضب الذي أثارته الغيرة . وقد أخرج أبو بعل بسند لا بأس به عن عائشة مرفوعاً « أن الغيرة لا تبصر أسفل الوادي من أعلاه » قاله في قصة . وعن ابن مسعود رفعه « أن الله كتب الغيرة على النساء ، فمن صبر منهن كان لها أجر شهيد » أخرجه البزار وأشار إلى صحته ورجاله ثقات ، لكن اختلف في عبيد بن الصباح منهم . وفي إطلاق الداودي على سارة أنها أم الخطابين نظر أيضاً ، فأنهم إن كانوا من بني إسماعيل فأمرهم هاجر لا سارة ، وبعد أن يكونوا من بني إسرائيل حتى يصح أن أهمهم سارة . الحديث الثامن ، قوله (معتبر) هو ابن سليمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمرى ، وقد تقدم الحديث عن جابر مطولاً في مناقب عمر مع شرحه . الحديث التاسع ، قوله (إنما أنا نائم رأيتني في الجنة) هذا يعين أحد الاحتمالين في الحديث الذي قبله حيث قال فيه « دخلت الجنة أو أتيت الجنة » وأنه يحتمل أن ذلك كان في اليقظة أو في النوم فبين هذا الحديث أن ذلك كان في النوم . قوله (فإذا امرأة تتوضأ) تقدم النقل عن الخطابي في زعمه أن هذه اللفظة تصحيف وأن القرطبي عزاه هذا الكلام لابن قتيبة ، وهو كذلك أورده في « تهريب الحديث » من طريق أخرى عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وتلقاه عنه الخطابي فذكره في شرح البخاري وإرضاء ابن بطلال فقال يشبه أن تكون هذه الرواية الصواب . وتتوضأ تصحيف ، لأن الحوز طاهرات لا وضوء عالين ، وكذلك من دخل الجنة لا تلزمه طهارة ، وقد قدمت البحث مع الخطابي في هذا في مناقب عمر بما أغنى عن إعادته ، وقد استدلل الداودي بهذا الحديث على أن الحوز في الجنة يتوضأن وبصلين قلت : ولا يلزم من كون الجنة لا تكليف فيها بالعبادة أن لا يصدر من أحد من العباد باختياره ما شاء من أنواع العبادة . ثم قال ابن بطلال : يؤخذ من الحديث أن من علم من صاحبه خلقاً لا ينبغي أن يتعرض لما ينافره له . وفيه أن من نسب إلى من اتصف بصفة صلاح ما يغير ذلك ينسكرك عليه . وفيه أن الجنة ، وجودة وكذلك الحوز ، وقد تقدم تقرير ذلك في بدء الخلق ، وسائر فوائده تقدمت في مناقب عمر

١٠٨ - باب غيرة النساء ووحدتهن

٥٢٢٨ - **حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ** حَدَّثَنَا أَبُو سَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « قَالَتْ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَى غَضَبِي ، قَالَتْ فَقُلْتُ مَنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : أَمَّا إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً فَإِنَّكَ تَقُولِينَ لَا وَرَبَّ مُحَمَّدٍ ، وَإِذَا كُنْتُ غَضَبِي فَقُلْتُ لَا وَرَبَّ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَتْ قُلْتُ أَجَلُ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا أَهْجُرُ إِلَّا أَيْتَمَكَ »

(الحديث ٥٢٢٨ - طرقة في : ٦٠٧٨)

٥٢٢٩ - حدثني أحمد بن أبي رجا، حدثنا النضر بن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أنها قالت ما غرتُ على امرأةٍ رسول الله ﷺ كما غرتُ على خديجةَ لكثرةِ ذكرِ رسول الله ﷺ إياها وثباته عليها، وقد أوحى إلى رسول الله ﷺ أن يبشرها ببيت لها في الجنة من قصب .

قوله (باب غيرة النساء ووجدهن) هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، والوجد بفتح الواو الغضب ، ولم يبدت المصنف حكم الترجمة لأن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، وأصل الغيرة غير مكسب لذماء ، لكن إذا أفرطت في ذلك بقدر زائد عليه تلام ، وضابط ذلك ما ورد في الحديث الآخر عن جابر بن عتيك الأنصاري رفعه ، أن من الغيرة ما يحب الله ، ومنها ما يبغيض الله ، فأما الغيرة التي يحب الله فالغيرة في الريبة ، وأما الغيرة التي يبغيض الله فالغيرة في غير ريبة ، وهذا التفصيل يتمحض في حق الرجال لضرورة امتناع اجتماع زوجين المرأة بطريق الحل ، وأما المرأة بحيث غارت من زوجها في ارتكاب عرم إما بالزنا مثلاً وإما بنفس حقها وجوره عليها لضرتها وإثارةها عليها ، فإذا تحققت ذلك أو ظهرت القرائن فيه فهي غيرة مشروعة ، فلو وقع ذلك بمجرد الزوم عن غير دليل فهي الغيرة في غير ريبة ، وأما إذا كان الزوج مقسطاً عادلاً وأدى لكل من الزوجين حقها فالغيرة منهما إن كانت لما في الطباع البشرية التي لم يسلم منها أحد من النساء فتعذر فيها ما لم تتجاوز إلى ما يحرم عليها من قول أو فعل ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن الساف الصالح من النساء في ذلك . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين عن عائشة : أحدهما قوله (حدثنا عبيد) في رواية أبي ذر ، حدثني ، بالإنفراد . قوله (أني لأعلم إذا كنت غي راضية الخ) يؤخذ منه استقراء الرجل حال المرأة من فعلها وقولها فما يتعلق بالميل إليه وعدمه ، والحكم بما تقتضيه القرائن في ذلك ، لأنه ﷺ جزم برضا عائشة وغضبها بمجرد ذكرها لاسمها وسكوتها ، فبني على تغير الحالتين من الذكر والسكوت تغير الحالتين من الرضا والغضب ، ويحتمل أن يكون انضم إلى ذلك شيء آخر أصرح منه لكن لم ينقل . وقول عائشة : أجل يا رسول الله ما أهرج إلا اسمك . قال الطيبي : هذا الحصر لطيف جداً لأنها أخبرت أنها إذا كانت في حال الغضب الذي يسلب العاقل اختياره لاتغير عن المحبة المستمرة فهو كما قبل :

إني لا منحك الصدود وانتي نسأليك مع الصدود لأميل

وقال ابن المنير : مرادها أنها كانت ترك التسمية اللفظية ولا يترك قلمها التعلق بذاته الكريمة ، ودة ومحبة له . وفي اختيار عائشة ذكر إبراهيم عليه الصلاة والسلام دون غيره من الأنبياء دلالة على مزيد فضلها ، لأن النبي ﷺ أول الناس به صكاً نص عليه القرآن ، فلما لم يكن لها بد من هجر الاسم الشريف أبدلته بمن هو منه بسيل حتى لا تخرج عن دائرة التعلق في الجملة . وقال المهبلي : يستدل بقول عائشة على أن الاسم غير المسمى إذ لو كان الاسم عين المسمى لكانت بهجته تهجر ذاته وليس كذلك . ثم أطلال في تقرير هذه المسألة وعمل البحث فيها كتاب التوحيد حيث ذكرها المصنف ، أعان الله تعالى على الوصول إلى ذلك بحوله وقوته . ثانيهما ، قوله (حدثني أحمد بن أبي رجا) هو أبو الوليد الهروي ، واسم أبي رجا عبد الله بن أيوب . قوله (ما غرت على امرأة) يثبت سبب ذلك وأنه كثرة ذكر رسول الله ﷺ لها ، وهي وإن لم تكن موجودة وقد أمنت مشاركتها لها فيه لكن ذلك يقتضي ترجيحها عنده ، فهو الذي هيج الغضب الذي يشهد الغيرة بحيث قالت ما نفد في منافع خديجة وأبدلك الله خيراً

منها . فقال : ما أريدني الله خيرا منها ، ومع ذلك فلم ينزل أنه واخذ هائلة لقيام معذرتها بالنفيرة التي جبل عليها النساء ، وقد تقدمت مباحث الحديث في كتاب المناقب مسترفة

١٠٩ - باب ذب الرجل عن ابنته في النفيرة والإنصاف

٥٢٣٠ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْبَيْتُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ يَقُولُ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ: إِنْ بَنَى هِشَامُ بْنُ الْمُنِيرَةِ اسْتَأْذَنُوا فِي أَنْ يُنْكِحُوا ابْنَتَهُمْ عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ، فَلَا آذَنُ، ثُمَّ لَا آذَنُ، ثُمَّ لَا آذَنُ، إِلَّا أَنْ يُرَبِّدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطْلَقَ ابْنَتِي وَيُنْكَحَ ابْنَتَهُمْ، فَإِنَّمَا هِيَ بَعْضَةٌ مِنْ بَرِيئِي مَا أَرَاهَا، وَيُؤْذِنِي مَا آذَاهَا .

قوله (باب ذب الرجل عن ابنته في النفيرة والإنصاف) أى في دفع النفيرة عنها وطلب الإنصاف لها . قوله (عن ابن أبي مليكة عن المسور) كذا رواه الميثاق وأما غيره من دينار وغير واحد ، وعالمهم أيوب فقال ومن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير ، أخرجه الترمذي وقاله حسن ، وذكر الاختلاف فيه ثم قال : يحتمل أن يكون ابن أبي مليكة حمله عنهما جميعا . والذي يظهر ترجيح رواية الميثاق لكونه تويج ولكن الحديث قد جاء عن المسور من غير رواية ابن أبي مليكة ، فقد تقدم في فرض الخمس وفي المناقب من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي عن المسور وزاد فيه في الخمس قصة سيف النبي **ﷺ** ، وذلك سبب تحديث المسور لعلي بن الحسين بهذا الحديث ، وقد ذكرت ما يتعلق بقصة السيف عنه هناك ، ولا أزال أنجب من المسور كيف بالغ في تفضيله لعلي بن الحسين حتى قال : أنه لو أودع عنده السيف لا يمكن أحدا منه حتى تزعج روحه ، رعاية لكونه ابن ابن فاطمة محتجا بحديث الباب ، ولم يراع خاطره في أن ظاهر سياق الحديث المذكور غضاظة على علي بن الحسين لما فيه من إيهام غرض من جده على بن أبي طالب حيث أقدم على خطبة بنت أبي جهم على فاطمة حتى اقتضى أن يقع من النبي **ﷺ** في ذلك من الإنكار ما وقع ، بل أنه جرب من المسور تعجبا آخر أبلغ من ذلك وهو أن ينزل نفسه دون السيف رعاية لخاطر ولد ابن فاطمة ، وما ينزل نفسه دون ابن فاطمة نفسه أعنى الحسين وألده علي الذي وقعت له منه القصة حتى قتل بأبدي ظلمة الولاية ، لكن يحتمل أن يكون عذره أن الحسين لما خرج إلى العراق ما كان المسور وغيره من أهل الحجاز يظنون أن امره ينزل إلى ما آل إليه والله أعلم . وقد تقدم في فرض الخمس وجه المناسبة بين قصة السيف وقصة الخطبة بما يفنى عن إعادة . قوله (سمعت رسول الله **ﷺ** يقول وهو على المنبر) في رواية الزهري عن علي بن حسين عن المسور الماضية في فرض الخمس ويخطب الناس على منبره هذا وأنا يومئذ محتمل ، قال ابن سيد الناس : هذا غلط ، والصواب ما وقع عند الاسماعيل بالفظ والاحتتم ، أخرجه من طريق يحيى بن معين عن يعقوب بن إبراهيم بسنده المذكور إلى علي بن الحسين قال : والمسور لم يحتمل في حياة النبي **ﷺ** ، لأنه ولد بعد ابن الزبير ، فيكون عمره عند وفاة النبي **ﷺ** ثمانين سنين . قلت : كذا جزم به ، وفيه نظر ، فإن الصحيح أن ابن الزبير ولد في السنة الأولى فيكون عمره عند وفاة النبوة تسع سنين فجوز أن يكون احتلم في أول سنين الإمكان ، أو يحمل قوله محتمل على المبالغة والمراد التشبيه قلت سنين الروابن ، والافان ثمان سنين لا يقال له محتمل ولا كالحتم إلا أن يربد بالتشبيه أنه كان كالحتم في الحذف

والفهم والحفظ ، والله أعلم . قوله (ان بنى هشام بن المغيرة) وقع في رواية مسلم هاشم بن المغيرة والصواب هشام
لأنه جد المخطوبة . قوله (استأذنوا) في رواية الكشميني ، استأذني ، (في أن يتكلموا ابتهم على بن أبي طالب)
هكذا في رواية ابن أبي مليكة أن سبب الخطبة استئذان بنى هشام بن المغيرة ، وفي رواية الزهري عن علي بن
الحسين بسبب آخر وانظروا ، ان عليا خطب بنت أبي جهل على فاطمة ، فلما سمعت بذلك فاطمة أنت النبي ﷺ فقالت :
ان قومك يتحدثون ، كذا في رواية شعيب ، وفي رواية عبد الله بن أبي زياد عنه في صحيح ابن حبان ، فبلغ ذلك
فاطمة فقالت : ان الناس يزعمون أنك لانفضب ابتائك ، وهذا على ناكح بنت أبي جهل ، هكذا اطلقت عليه
اسم قاهر مجازا لكونه أراد ذلك وحسم عليه فزله منزلة من لهله ، ووقع في رواية عبيد الله بن أبي زياد ، خطب ،
ولا إشكال فيها ، قال المسور : فقام النبي ﷺ فذكر الحديث ، ووقع عند الحاكم من طريق اسمعيل بن أبي خالد
عن أبي حنيفة ، ان عليا خطب بنت أبي جهل ، فقال له أهلها : لا تزوجك على فاطمة . قلت : فكان ذلك كان
سبب استئذانهم . وجاء أيضا أن عليا استأذن بنفسه ، فأخرج الحاكم بإسناد صحيح الى سويد بن غفلة - وهو أحد
المضرمين من أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يلقه . قال : خطب على بنت أبي جهل الى عمها الحارث بن هشام ، فاستشار
النبي ﷺ فقال : أين حبسها تسألني ؟ فقال : لا ولكن أتامرت بها ؟ قال : لا ، فاطمة مضطمة مني ، ولا أحب
إلا أنها تحزن أو تخرج ، فقال على لا آتي شيئا فكرمه ، ولعل هذا الاستئذان وقع بعد خطبة النبي ﷺ بما
خطب ولم يحضر على الخطبة المذكورة فاستشار ، فلما قال له ذلك لم يتعرض بعد ذلك لأهلها ، ولهذا جاء آخر حديث
شعيب عن الزهري ، فترك على الخطبة ، وهي بكسر الحاء المعجمة ، ووقع عند ابن أبي داود من طريق معمر عن
الزهري عن عروة فسكت على من ذلك النكاح . قوله (فلا آذن ، ثم لا آذن ، ثم لا آذن) كرو ذلك تأكيدا ، وفيه
إشارة الى تأييد مدة منع الاذن وكأنه أراد رفع الجواز لاحتمال أن يحمل النبي ﷺ على عدة بينهما فقال ثم لا آذن ، أي
ولو مضت المدة المفروضة تقديرا لا آذن بعدما ثم كذلك أبدا ، وفيه إشارة الى ما في حديث الزهري من أن بنى
هشام بن المغيرة استأذنوا ، وبنى هشام هم اعمام بنت أبي جهل لأنه أبو الحكم عمرو بن هشام بن المغيرة وقد أسلم
أخوه الحارث بن هشام وسلة بن هشام عام الفتح وحسن إسلامهما ، ويؤيد ذلك جوابهما المتقدم لعل . وعن يدخل
في اطلاق بنى هشام بن المغيرة حكروا بن أبي جهل بن هشام ، وقد أسلم أيضا وحسن إسلامه ، واسم المخطوبة تقدم
بيانه في باب ذكر أصحاب النبي ﷺ ، من كتاب المواقب وأنه تزوجها عتاب بن أسيد بن أبي العيص لما تركها على
وتقدم هناك زيادة في رواية الزهري في ذكر أبي العاص بن الربيع والكلام على قوله ﷺ : حدثني فصدقني ،
ووعدني ووفى لي ، وتوجيه ما وقع من على في هذه القصة أغنى عن إعادته . قوله (إلا أن يريد ابن أبي طالب أن
يطلق ابنتي وينكح ابنتهم) هذا محمول على أن بعض من يفيض عليا وشي به أنه مصمم على ذلك ، وإلا فلا يظن
به أنه يستمر على الخطبة بعد أن استشار النبي ﷺ فزعمه ، وسياق سويد بن غفلة يدل على أن ذلك وقع قبل أن
تعلم به فاطمة ، فكانه لما قبل لها ذلك وشكت الى النبي ﷺ بعد أن أعلمه على أنه ترك أنكر عليه ذلك ، وزاد في
رواية الزهري : وإني لست أحرم حلالا ، ولا أحل حراما ، ولكن واقع لا تجمع بنت وسول الله وبنت
عبد الله عند رجل أبدا ، وفي رواية مسلم ومكانا واحدا أبدا ، وفي رواية شعيب : عند رجل واحد أبدا ، قال
ابن التين : أصح ما يحمل عليه هذه القصة أن النبي ﷺ حرم على أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل لأنه

حلل بأن ذلك يؤذيه وأذيته حرام بالاتفاق ، ومنه قوله « لا أحرم حلالا ، أى هى له حلال لو لم تكن عنده فاطمة ، وأما الجمع بينهما الذى يستلزم تأذى النبي ﷺ لتأذى فاطمة به فلا ، وزعم غيره أن السياق يشعر بأن ذلك مباح أصل ، لكنه منه النبي ﷺ رعاية لحاطر فاطمة وقبل هو ذلك امتثالا لأمر النبي ﷺ . والذى يظهر لى أنه لا يبعد أن يعد في خصائص النبي ﷺ أن لا يتزوج على بناته ، ويحتمل أن يكون ذلك خاصا بفاطمة عليها السلام . قوله (فانما هى بضعة منى) بفتح الموحدة وسكون الضاد المعجمة أى قطعة ، ووقع في حديث سويد بن غفلة كما تقدم « مضفة » بضم الميم وبفتحة معجمة ، والسبب فيه ما تقدم في المناب أنها كانت أصبحت بأمرهم بأخواتها واحدة بعد واحدة فلم يبق لها من تستأنس به من يخفف عليها الأمر من تغنى اليه سرها إذا حصلت لها الغيرة . قوله (يريدنى ما أراهم) كذا هنا من أبواب رباها وفي رواية مسلم « ما رايها » من راب ثلاثيا ، وزاد في رواية الزهرى « وأنا أخوف أن تفتن في دينها » يعنى أنها لا تصبر على الغيرة فيقع منها في حق زوجها في حال الغضب ما لا يليق بمحالها في الدين ، وفي رواية شعيب « وأنا أكره أن يسودها » أى تزويج غيرها عليها ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه « أن يفتنوها » وهى بمعنى أن تفتن . قوله (ويؤذنى ما آذاها) في رواية أبى حنظلة « فن آذاها فقد آذانى » وفي حديث عبد الله بن الزبير « يؤذنى ما آذاها وينصبني ما أنصبها » وهو بنون ومهملة وموحدة من النصب بفتحين وهو التعب ، وفي رواية حبيب الله بن أبى رافع عن المسور « يقبضنى ما يقبضها ويبسطنى ما يبسطها » أخرجهما الحاكم . ويؤخذ من هذا الحديث أن فاطمة لو رضيت بذلك لم يمنع على من التزوج بها أو بغيرها ، وفي الحديث تحريم أذى من يتأذى النبي ﷺ بتأذيه ، لأن أذى النبي ﷺ حرام اتفاقا قليلا وكثيره ، وقد جزم بأنه يؤذيه ما يؤذى فاطمة فكل من وقع منه في حق فاطمة شئ فأنذت به فهو يؤذى النبي ﷺ بشهادة هذا الخبر الصحيح ، ولا شئ أعظم في إدخال الأذى عليها من قتل ولدها ، ولهذا عرف بالاستتراء معاجلة من تعامل ذلك بالعقوبة في الدنيا والعذاب الآخرة أشد . وفيه حجة أن يقول بسد الذريعة ، لأن تزويج ما زاد على الواحدة حلال للرجال ما لم يجاوز الأربع ، ومع ذلك فقد منع من ذلك في الحال لما يترتب عليه من الضرر في المآل . وفيه بقاء عار الآباء في أفعالهم أقوله « بنت عدو الله » فإن فيه اشعارا بأن للوصف تأثيرا في المنع ، مع أنها هى كانت مسئلة حسنة الاسلام . وقد احتج به من منع كفارة من مس أباه الرق ثم أعاق بمن لم يمس أباه الرق ، ومن مسه الرق بمن لم يمسها بل مس أباه فقط . وفيه أن الغيرة إذا غشى عاينا أن تفتن في دينها كان لوايها أن يسعى في إزالة ذلك كما في حكم الناصر ، كذا قيل وفيه نظر ، ويمكن أن يزداد فيه شرط أن لا يكون عندها من تنسل به ويخفف عنها الحمل كما تقدم ، ومن هنا يؤخذ جواب من استشكل اختصاص فاطمة بذلك مع أن الغيرة على النبي ﷺ أقرب الى خشية الافتتان في الدين ومع ذلك فكان ﷺ يستكثر من الزوجات وتوجد منهن الغيرة كما في هذه الأحاديث ، ومع ذلك ما راعى ذلك ﷺ في حقن كآرامه في حق فاطمة ، ومحصل الجواب أن فاطمة كانت إذ ذاك كما تقدم فائدة من تركن اليه من يؤنسها ويبرئ وحشيتها من أم أو أخت ، بخلاف أمهات المؤمنين فإن كل واحدة منهن كانت ترجع الى من يحصل لها معه ذلك وزيادة عليه وهو زوجها ﷺ لما كان عنده من الملاطفة وتطبيب القلوب وجبر الخواطر بحيث أن كل واحدة منهن ترضى منه لحسن خلقه وجميل خلقه بجميع ما يصدر منه بحيث لو وجد ما يخشى وجوده من الغيرة لزال عن قرب ، وقيل : فيه حجة أني منع الجمع بين الحررة والأمة . ويؤخذ من الحديث إكرام من ينتسب إلى الخير أو

الشرف أو الديانة

١١٠ - **باب** يقلُّ الرجال ويكثر النساء ، وقال أبو موسى عن النبي ﷺ وزى الرجل الواحد ينجمه أربعون نسوة يلدن به من قلة الرجال ، وكثرة النساء

٥٢٣١ - **حديث** حفص بن عمر الخوضي حدثنا هشام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال « لأحدثكم حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ لا يحدثكم به أحدٌ غيري ، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : إنَّ من أشرارِ الساعةِ أن يرفعَ العلم ، ويكثرَ الجهل ، ويكثرَ الزَّنا ، ويكثرَ قُربُ الخمر ، ويقلَّ الرجال ، ويكثرَ النساء ، حتى يكونَ تحسینُ امرأةٍ للقيمِ الواحدِ »

قوله (باب يقل الرجال ويكثر النساء) أي في آخر الزمان . قوله (وقال أبو موسى عن النبي ﷺ : وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون نسوة) في رواية الكشميني امرأة ، والاول على حذف الموصوف ، وقوله يلدن به قيل لكونهن نساء وصراريه أو لكونهن قراباته أو من الجميع . وروى علي بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية من حديث حذيفة قال : إذا حمت الفتنه من الله أو لياه ، حتى يتبع الرجل خمسون امرأة تقول : يا عبد الله استرني يا عبد الله آتني ، وقد تقدم حديث أبي موسى موصولا في « باب الصدقة قيل الرد ، من كتاب الزكاة في حديث أوله « لياتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة الحديث . قوله (حدثنا هشام) هو الدستوائي كذا للاكثر ، ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني ، وهمام ، والاول أولى ، وهمام وهشام كلاهما من شيوخ حفص بن عمر المذكور وهو الخوضي ، وسبأني في الاثرية عن مسلم بن إبراهيم عن هشام . قوله (إن من أشرار الساعة) الحديث تقدم في كتاب العلم من رواية شعبة عن قتادة كذلك . قوله (حتى يكون تحسین امرأة) هذا لابن أبي الذي قبله لأن الاربعين داخلة في التحسين ، ولعل العدد بعينه غير مراد بل أريد المبالغة في كثرة النساء بالنسبة للرجال ، ويحتمل أن يجمع بينهما بأن الأربعين عدد من يلدن به والخمسين عدد من يتبعه وهو أعم من أنهن يلدن به فلا منافاة . قوله (القيم الواحد) أي الذي يقوم بأمرهن ، ويحتمل أن يكنى به عن اتباعهن له لطلب النكاح حللا أو حراما . وفي الحديث الإخبار بما سيقع فوقع كما أخبر ، والصحيح من ذلك ما ورد مطلقا ، وأما ما ورد مقدرأ بوقف معين فقال أحمد لا يصح منه شيء ، وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في كتاب العلم

١١١ - **باب** لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلا ذو حرم ، والدخولُ على المُنيبة

٥٢٣٢ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر « أن رسول الله ﷺ قال : إياكم والدخول على النساء . فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ، أفرأيت الخمر ؟ قال : الخمر الموت »

٥٢٣٣ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا عمرو عن أبي معبد عن ابن عباس عن النبي ﷺ

قال « لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم . فقام رجل - قال : يا رسول الله ، امرأتى خرجت حاجة واكثفت في فزوة كذا وكذا . قال : ارجع فنج مع امرأتك »

قوله (باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم والدخول على المنية) يجوز في لام « الدخول » الخفض والرفع . وأحد ركني الترجمة أورده المصنف صريحا في الباب ، والثاني يؤخذ بطريق الاحتياط من أحاديث الباب ، وقد ورد في حديث مرفوع صريحا أخرجه الترمذي من حديث جابر رفعه « لا تدخلوا على المنيات فان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ، ورجاله مؤفون ، لكن بحالدين سعد مختلف فيه . ولمسلم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا « لا يدخل رجل على منية إلا ومعه رجل أو اثنان ، ذكره في أثناء حديث ، والمنية بضم الميم ثم غين معجمة مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة : من غاب عنها زوجها ، يقال أغابت المرأة إذا غاب زوجها . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما ، قوله (عن يزيد بن أبي حبيب) في رواية مسلم من طريق ابن وهب عن الثبت وعمرو ابن الحارث وحيدة وغيرهم ، « ان يزيد بن أبي حبيب حدثهم » . قوله (عن أبي الحارث) هو مرثد بن عبد الله الليثي قوله (عقبه بن عامر) في رواية ابن وهب عند أبي نعيم في « المستخرج » : سمعت عقبه بن عامر . قوله (لا يأكم والدخول) بالنصب على التحذير ، وهو تنبيه المخاطب على محذور ليحترز عنه كما قيل إياك والاسد ، وقوله (لا يأكم مفعول بفعل مضمر تقديره انقوا ، وتقدير الكلام انقوا أنفسكم أن تدخلوا على النساء والنساء أن يدخلن عليكم . ووقع في رواية ابن وهب بلفظ لا تدخلوا على النساء ، وتضمن منع الدخول منع الخلوة بها بطريق الأولى . قوله (فقال رجل من الأنصار) لم أفق على تسميته . قوله (أفرأيت الخو) زاد ابن وهب في روايته عند مسلم « سمعت أبا يقول الخو أخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج ابن العم ونحوه » ، ووقع عند الترمذي بعد تخرجه الحديث « قال الترمذي : يقال هو أخو الزوج ، كره له أن يخلو بها . قال : ومعنى الحديث على نحو ما روى لا يخلون رجل بامرأة فان ثالهما الشيطان اه . وهذا الحديث الذي أشار إليه أخرجه أحمد من حديث عامر بن ربيعة وقال النووي : اتفق أهل العلم بالغة على أن الأحباء أقارب زوج المرأة كآبيه وعمه وأخيه وابن أخيه وابن عمه ونحوهم ، وأن الاختان أقارب زوجة الرجل ، وأن الأصهار تقع على التوعين اه . وقد اقتصر أبو عبيد وتبعه ابن فارس والداودي على أن الحر أبو الزوجة ، زاد ابن فارس : وأبو الزوج ، بمعنى أن والد الزوج هو المرأة ووالد الزوجة هو الرجل ، وهذا الذي عليه عرف الناس اليوم . وقال الأصمعي وتبعه الطبري والمطاني ما نقله النووي ، وكذا نقل من الخليل ، ويؤيده قول عائشة « ما كان بيني وبين علي إلا ما كان بين المرأة وأحائها » وقد قال النووي : المراد في الحديث أقارب الزوج غير آباءه وأبنائه ، لأنهم محارم للزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت . قال وانما المراد الأخ وابن الأخ والعم وابن العم وابن الأخت ونحوهم مما يصلح لها تزويج لولم تكن متزوجة ، وجرى العادة بالتساهل فيه فيخلو الأخ بامرأة أخيه فتدبره بالموت وهو أولى بالمنع من الأجنبية اه . وقد جزم الترمذي وغيره كما تقدم وتبعه المازري بأن الخو أبو الزوج ، وأشار المازري المواتة ذكر للتنبيه على منع غيره بطريق الأولى ، وتبعه ابن الأثير في « النهاية » ، ورده النووي فقال : هذا كلام فاسد مردود لا يجوز حمل الحديث عليه اه . وسيظهر في كلام الأئمة في تفسير المراد بقوله « الحر الموت » ما بين منه أن كلام المازري ليس بفاسد ، واختلف في

ضبط الحو فصرح القرطبي بأن الذي وقع في هذا الحديث حمم ، بالهمز ، وأما الخطابي فضبطه بوار بغير همز لانه قال وزن دلو ، وهو الذي انصر عليه أبو عبيد المروزي وابن الاثير وغيرهما ، وهو الذي ثبت عندنا في روايات البخاري ، وفيه اثنتان أخريان إحداهما حم بوزن أخ والأخرى حمى بوزن عصا ، ويخرج من ضبط المهمود بتحرريك الميم ائمة أخرى عامة حكاهما صاحب المحكم ، قوله (الحو الموت) قيل المراد أن الخلوة بالحو قد تؤدي الى هلاك الدين إن وقعت المعصية ، أو الى الموت إن وقعت المعصية ووجب الرجم ، أو الى هلاك المرأة بفراق زوجها إذا حملته الذيرة على تطلقها ، أشار الى ذلك كله القرطبي . وقال الطبري : المعنى أن خلوة الرجل بامرأة أخيه أو ابن أخيه تنزل منزلة الموت ، والعرب تصف الشيء المكروه بالموت ، قال ابن الأعرابي ، هي كلمة تقولها العرب مثلاً كما تقول الأسد الموت أى لقاءه فيه الموت ، والمعنى احذروه كما تحذرون الموت . وقال صاحب مجمع الفرائد ، : يحتمل أن يكون المراد أن المرأة إذا خلعت فهي محل الآفة ولا يؤمن عليها أحد فليكن حوها الموت ، أى لا يجوز لاحد أن يخلوها إلا الموت كما قيل نعم الصهر القبر ، وهذا لأن بكال الذيرة والحية . وقال أبو عبيد : معنى قوله الحو الموت أى فليت ولا يفعل هذا . ووقعه النووي فقال : هذا كلام قاسد وإنما المراد أن الخلوة بقريب الزوج أكثر من الخلوة بغيره والشر يتوقع منه أكثر من غيره والفتنة به أمكن لتمكنه من الوصول الى المرأة والخلوة بها من غير تكثير عليه بخلاف الاجنبى . وقال عياض : معناه أن الخلوة بالأحباء مؤدية الى الفتنة والهلاك في الدين لجملة كهلاك الموت وأورد الكلام مورد التغايط . وقال القرطبي في المصهم : المعنى أن دخول قريب الزوج على امرأة الزوج يشبه الموت في الاستباح والمفسدة ، أى فهو محرم معلوم التحريم ، وإنما بالغ في الزجر عنه وشبهه بالموت لتساع الناس به من جهة الزوج والزوجة لإفهم بذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من المرأة فخرج هذا مخرج قول العرب : الأسد الموت ، والحرب الموت ، أى لقاءه يفضى الى الموت ، وكذلك دخوله على المرأة قد يفضى الى موت الدين أو الى موتها بطلاقها عند غيرة الزوج أو الى الرجم إن وقعت الفاحشة . وقال ابن الاثير في النهاية : المعنى أن خلوة المحرم بها أشد من خلوة غيره من الأجانب ، لانه ربما حسن لها أشياء وحملها على أمور تثقل على الزوج من التماس ما ليس في وسعه ، فتدور العشرة بين الزوجين بذلك ، ولأن الزوج قد لا يؤثر أن يطلق والد زوجته أو أخوها على باطن حاله ولا على ما اشتمل عليه اه ، فكأنه قال الحو الموت أى لابد منه ولا يمكن حجبها عنها ، كما أنه لابد من الموت ، وأشار الى هذا الأخير الشيخ نقي الدين في شرح العمدة . (تنبيه) : محرم المرأة من حرم عليه نكاحها هل التأيد إلا أم الموطوءة بشبهة والملاحة فانهما حرامان على التأيد ولا حرمة هناك ، وكذا أمهات المؤمنين ، وأخرجهم بعضهم بقوله في التعريف بسبب مباح لا حرمتها . وخرج بقيد التأيد أخت المرأة وعمتها وعانتها وبناتها إذا عقد على الأم ولم يدخل بها . الحديث الثاني ، قوله (سفيان) هو ابن عيينة ، وقوله حدثنا عمرو ، هو ابن دينار . وقد وقع في الجهاد بعض هذا الحديث عن أبي نعيم عن سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار ، وسفيان المذكور هو الثوري لا ابن عيينة ، وقد تقدمت مباحث الحديث المذكور مستوفاة في أواخر كتاب الحج ، وسيأتي هناك أمم ، والله أعلم

٥٢٣٤ - **حدثنا محمد بن بشر** **حدثنا غندر** **حدثنا شعبة** عن هشام قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال «جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي ﷺ فخلأ بها ، فقال : والله إنكم لأحب الناس إلى »
 قوله (باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس) أي لا يخلو بها بحيث تحتجب اشخاصهما منهم بل بحيث لا يسمعون كلامهما إذا كان بما يخاف به كالحديث الذي تستحي المرأة من ذكره بين الناس . وأخذ المصنف قوله في الترجمة «عند الناس» من قوله في بعض طرق الحديث «خلأ بها في بعض الطرق أو في بعض السكك» وهي الطرق المملوكة التي لا تنفك من مرور الناس غالباً . قوله (عن هشام) هو ابن زيد بن أنس ، وقد تقدم في فضائل الأنصار ، من طريق بهز بن أسد عن شعبة «أخبرني هشام بن زيد ، وكذا وقع في رواية مسلم . قوله (جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي ﷺ) زاد في رواية بهز بن أسد «ومعها عبي لها فمسكها رسول الله ﷺ» . قوله (خلأ بها رسول الله ﷺ) أي في بعض الطرق ، قال الملب : لم يرد أنس أنه خلأ بها بحيث غاب عن أبصار من كان معه ، وإنما خلأ بها بحيث لا يسمع من حضر شكرها ولا ما دار بينهما من الكلام ، ولهذا سمع أنس آخر الكلام فنفقه ولم ينقل ما دار بينهما لأنه لم يسمع منه . ووقع عند مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس «إن امرأة كن في عطلها شيء قالت : يا رسول الله إن لي عليك حاجة ، فقال : يا أم فلان انظري أي السكك شئت حتى أفنى لك حاجتك ، وأخرج أبو داود نحو هذا السياق من طريق حميد عن أنس لكن ليس فيه أنه كان في عطلها شيء . قوله (فقال والله إنكم لأحب الناس إلى) زاد في رواية بهز «مرتين» ، وأخرجه في الإيمان والتهنؤ من طريق وهب بن جرير عن شعبة بلفظ «ثلاث مرات» ، وفي الحديث متبعة للأنصار ، وقد تقدم في فضائل الأنصار توجيه قوله «أتم أحب الناس إلى» . وقد تقدم فيه حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس مثل هذا اللفظ أيضاً في حديث آخر ، وفيه سنة حله وتواضعه ﷺ وصبره على قضاء حوائج الصغير والكبير ، وفيه أن مفارضة المرأة الأجنبية سرا لا يقدح في الدين عند أمن الفتنة ، ولكن الأمر كما قالت عائشة «وأيكم يملك أربه كما كان ﷺ يملك أربه»

١١٣ - باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة

٥٢٣٥ - **حدثنا عثمان بن أبي شيبة** **حدثنا عبدة** عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة «من أم سلمة أن النبي ﷺ كان عندها - وفي البيت مُحَنَّثٌ - فقال الحنف لأخي أم سلمة عهد الله بن أبي أمية : إن فتح الله لكم الطائف غداً أدلك على ابنة غيلان ، فانها تُقبلُ بأربع وتدبرُ بثمان . فقال النبي ﷺ : لا يدخلن هذا عليكم»

قوله (باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة) أي بغير إذن زوجها وحيث تكون مسارة مثلاً . قوله (حدثنا عبدة) هو ابن سليمان (عن هشام) هو ابن عروة (عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة) في رواية سفيان «عن هشام في عروة الطائف من أمها أم سلمة» هكذا قال أكثر أصحاب هشام بن عروة وهو المحفوظ

وسأق في اللباس من طريق زهير بن معاوية ، عن هشام أن عروة أخبره أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها ، وغالفهم حماد بن سلمة عن هشام فقال عن أبيه عن عمرو بن أبي سلمة ، وقال معمر ، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ورواه معمر أيضا عن الزهري عن عروة ، وأرسله مالك فلم يذكر فوق عروة أحدا أخرجهما اللسان ، ورواية معمر عن الزهري عند مسلم وأبي داود أيضا . قوله (أن النبي ﷺ كان عندها وفي البيت) أي التي هي فيه . قوله (مخنث) تقدم في غروة الطائف أن اسمه هيت ، وأن ابن عيينة ذكره عن ابن جريج بنحو إسناد ، وذكر ابن حبيب في الواضحة ، عن حبيب كاتب مالك قال : قلت لمالك إن سفيان بن عيينة زاد في حديث بنت غيلان أن المخنث هيت وإيس في كتابك هيت ، فقال : صدق هو كذلك ، وأخرج الجوزجاني في تاريخه من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي قال : كان مخنث يدخل على أزواج النبي ﷺ يقال له هيت ، وأخرج أبو يعلى وأبو عرانة وابن حبان كلهم من طريق يونس ، عن الزهري عن عروة عن عائشة أن هيتا كان يدخل ، الحديث . وروى المستغفرى من مرسل محمد بن المنكدر ، أن النبي ﷺ نفي هيتا في كلتين تكلم بهما من أمر النساء ، قال لبيب الرحمن بن أبي بكر : إذا اقتتحم الطائف غدا فعليك بأبنة غيلان ، فذكر نحو حديث الباب وزاد : اشتد غضب الله على قوم رغبوا عن خلق الله وتشبهوا بالنساء ، وروى ابن أبي شيبة والدروري وأبو يعلى والبخاري من طريق عامر بن سعد بن أبي نوح عن أبيه أن اسم المخنث هيت أيضا ، لكن ذكر فيه قصة أخرى . وذكر ابن اسحق في المغازي أن اسم المخنث في حديث الباب مانع وهو بمثناة وقيل بنون ، فروى عن محمد بن إبراهيم التيمي قال : كان مع النبي ﷺ في غروة الطائف مولد لخالته فاختة بنت عمرو بن عازد مخنث يقال له مانع يدخل على نساء النبي ﷺ ويكون في بيته لا يرى رسول الله ﷺ أنه يفتن لئلا يفتن من أمر النساء عما يفتن له الرجال ولا أن له أربة في ذلك ، فسمعه يقول لخالد بن الوليد : يا خالد إن انتتحم الطائف فلا تنفان منك بأبنة بنت غيلان ابن سلمة ، فانها تقبل بأربع وتدبر بثمان ، فقال رسول الله ﷺ حين سمع ذلك منه : لا أرى هذا الحديث يفتن لما أسمع ، ثم قال لنفسائه : لا تدخلن هذا هليكن ، لحجب عن بيت رسول الله ﷺ ، وحكى أبو موسى المديني في كون مانع لقب هيت أو بالعكس أو أنهما اثنان خلافا ، وجزم الواقدي بالنصد فانه قال : كان هيت مولد عبد الله بن أبي أمية ، وكان مانع مولد فاختة ، وذكر أن النبي ﷺ نفاها معا إلى الحى ، وذكر الباوردي في الصحابة ، عن طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن حفص ، أن عائشة قالت لمخنث كان بالمدينة يقال له أة بفتح الهمزة وتدبر النون : ألا تداننا على امرأة نخطبها على عبد الرحمن بن أبي بكر ؟ قال : بل ، فوصف امرأة تعيل بأربع وتدبر بثمان ، فسمعه النبي ﷺ فقال : يا أة اخرج من المدينة إلى حمراء الأسد وليكن بها منزلك ، والراجح أن اسم المذكور في حديث الباب هيت ، ولا يمتنع أن يتواردوا في الوصف المذكور ، وقد تقدم في غروة الطائف ضبط هيت ، ووقع في أول رواية الزهري عن عروة عن عائشة عند مسلم لكن يدخل على أزواج النبي ﷺ مخنث وكانوا يعدونه من غير أولى الأربة ، فدخل النبي ﷺ يوما وهو عند بعض نساءه وهو ينمت امرأة ، الحديث ، وهرب من حديث الباب تسمية المرأة وأنها أم سلمة والمخنث بكسر النون وبفتحةها من يشبه خلقه النساء في حركاته وكلامه وغير ذلك ، فإن كان من أصل الخلقة لم يكن عليه لوم وعليه أن يتكلف إزالة ذلك ، وإن كان بقصد منه وتكلف له فهو المنموم ويطلق عليه اسم مخنث سواء قيل الفاحشة أو لم يفعل ، قال ابن حبيب : المخنث هو المونك من الرجال

وان لم تعرف منه الفاحشة ، مأخوذ من التسكر في المشي وغيره ، وسيأتي في كتاب الادب لمن فعل ذلك .
وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة ، ان النبي ﷺ أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه نقيلاً : يا رسول الله إن هذا يتشبه بالنساء ، فنفاه الى النقيع ، ف قيل ألا تقتله فقال : اني نهيته عن قتل المسلمين . قوله (فقال لآخي أم سلة)
تقدم شرح حاله في غزوة الطائف ، ووقع في مرسل ابن المشكدر أنه قال ذلك لعبد الرحمن بن أبي بكر فيحمل هل
تعدد القول منه اكل منها : لآخي عائشة ولآخي أم سلة . والعجب أنه لم يقدر أن المرأة الموصوفة حصلت لواحد
منهما ، لأن الطائف لم يفتح حينئذ ، وقتل عبد الله بن أبي أمية في حال الحصار ، ولما أسلم غيلان بن سلة وأسست
بنته بادية تزوجها عبد الرحمن بن عوف فقدر أنها استحيضت عنده وسألت النبي ﷺ عن المستحاضة ، وقد تقدمت
الاشارة الى ذلك في كتاب الطهارة ، وتزوج عبد الرحمن بن أبي بكر ايلي بنت الجودي وقصته معها مشهورة ، وقد وقع
حديث في سعد بن أبي وقاص أنه خطب امرأة بمكة فقال : من يخبرني بها ؟ فقال عثت يقال له هيت : أنا أصفها
لك . فمذه قصص وقعت لهيت . قوله (ان فتح الله لكم الطائف غداً) وقع في رواية أبي أسامة عن هشام في أوله
« وهو محاصر الطائف يومئذ » وقد تقدم ذلك في غزوة الطائف وانحوا . قوله (فعايك) هو لغراء معناه احرص على
تحصيلها والزها . قوله (غيلان) في رواية حماد بن سلة ، لو قد فتحت لكم الطائف لقد أربك بادية بنت غيلان ،
واختلاف في ضبط بادية فالأكثر بموحدة ثم ثمانية وقيل بنون بدل الثمانية حكاه أبو نعيم ، ولبادية ذكر في
المناذي ، ذكر ابن اسحق أن خولة بنت حكيم قالت للنبي ﷺ إن فتح الله عليك الطائف أعطني حل بادية بنت غيلان
وكانت من أحلى نساء ثقيف ، وغيلان هو ابن سلة بن معتب بمهله ثم مشاة فقيلة ثم موحدة ابن مالك الثقفي ،
وهو الذي أسلم وتحتة عشر نسوة فأمره النبي ﷺ أن يختار أربعا ، وكان من رؤساء ثقيف وطاش إلى أواخر خلافة
عمر رضي الله عنه . قوله (تقبل بأربع وتدبر بثمان) قال ابن حبيب عن مالك معناه أن أعانها ينعطف بعضها على
بعض وهي في بطنها أربع طرائق وتبلغ أطرافها إلى خاضرتها في كل جانب أربع ، ولأرادة الممكن ذكر الأربع
والثمان ، فلما أراد الأطراف اقال بثمانية . ثم رأيت في باب اخراج المفسرين بالنساء من البيوت عقب هذا الحديث
من وجه آخر عن هشام بن عروة في غير رواية أبي ذر : قال أبو عبد الله تقبل بأربع يعني بأربع هكن بطنها فهي
تقبل بهن ، وقوله وتدبر بثمان يعني أطراف هذه الممكن الأربع لأنها محيطة بالجانب حين يتجمع . ثم قال : وانما قال
بثمان ولم يقل بثمانية - وواحد الأطراف مذكر - لأنه لم يقل ثمانية أطراف ام . وحاصله أن اقوله ثمان بنون الهاء
توجيهين إما لكونه لم يصرح بلفظ الأطراف وإما لأنه أراد الممكن ، وتفسير مالك المذكور تبعه فيه الجمهور ، قال
الخطابي : يريد أن لها في بطنها أربع هكن فإذا أقبلت رويت مواضعها بارزة متكرراً بعضها على بعض وإذا أدبرت
كانت أطراف هذه الممكن الأربع همد منقطع جنبها ثمانية . وحاصله أنه وصفها بأنها ملوءة البدن بحيث يكون لبطنها
هكن وذلك لا يكون إلا للسمينة من النساء ، وجرت عادة الرجال غالباً في الرغبة فيمن تكون بتلك الصفة ، وعلى
هذا فقوله في حديث سعد ، إن أقبلت قلت تمشي بست ، وإن أدبرت تكون تمشي بأربع ، كأنه يعني يديها ورجليها
وطرف ذلك منها مقبلة ورددتها مديرة ، وانما نقص إذا أدبرت لأن الثنتين محتجان حينئذ ، وذكر ابن السكيت في
الصفة المذكورة زيادة بعد قوله وتدبر بثمان « يشفر كالإفحواك » ، أن قدمت ثنت ، وإن تكلمت أغنت . وبين رجليها مثل
الاناء المكفوء ، مع شعر آخر . وذاد المديني من طريق يزيد بن رومان عن هروة مرسل في هذه القصة أسفلها

كثيب وأعلاما عيب . قوله (فقال النبي ﷺ لا يدخلن هذا عليكم) في رواية الكشميني . وليكن . وهي رواية مسلم ، وزاد في آخر رواية الزهري عن عروة عن عائشة . فقال النبي ﷺ : لا أرى هذا يعرف ما هنا لا يدخل عليكن . قالت خجيرة ، وزاد أبو يعلى في روايته من طريق يونس عن الزهري في آخره . وأخرجه فكان بالبيداء يدخل كل يوم جمعة يستطعم ، وزاد ابن الكلبي في حديثه . فقال النبي ﷺ لقد غفلت النظر إليها يا عدو الله . ثم أجلاه عن المدينة إلى الحى ، ووقع في حديث سعد الذي أشرت إليه . انه خطب امرأة بمكة ، فقال ميت : أنا ألقها لك : إذا أقبلت قلت تمشى بست ، وإذا أدبرت قلت تمنى بأربع . وكان يدخل على سودة فقال النبي ﷺ ما أراه إلا منكرا فنهه . ولما قدم المدينة نفاه ، وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة . فقال النبي ﷺ مالك فأتاك الله ، إن كنت لا حديثك من غير أولى الارية من الرجال ، وسيره إلى خاخ ، بمجمعتين وقد ضبطت في حديث على في قصة المرأة التي حملت كتاب حاطب إلى قريش ، قال المهلب : إنما حجبته عن الدخول إلى النساء لما سمعته يصف المرأة بهذه الصفة أتى تبيح قلوب الرجال فنهه أثلا يصف الأزواج للناس فيسقط معنى الحجاب اهـ ، وفي سياق الحديث ما يشعر بأنه حجب لذاته أيضا لقوله لا أرى هذا يعرف ما هنا . واقوله . وكانوا يمدونه من غير أولى الارية ، فلما ذكر الوصف المذكور دل على أنه من أولى الارية فنفاه لذلك ، ويستفاد منه حجب النساء عن يفتن لخاصتهن ، وهذا الحديث أصل في إبعاد من يستراب به في أسر من الأمور ، قال المهلب : وفيه حجة لمن أجاز بيع العيين الموصوفة بدين الرؤية لقيام الصفة مقام الرؤية في هذا الحديث ، وتعقبه ابن النير بأن من اقتصر في بيع جارية على ما وقع في الحديث من الصفة لم يكف في صحة البيع اتفاقا فلا دلالة فيه . قلت : إنما أراد المهلب أنه يستفاد منه أن الوصف يقوم مقام الرؤية فاذا استوعب الوصف حتى قام مقام الرؤية المعتبرة أجزأ ، هذا مراده ، وانتزاعه من الحديث ظاهر . وفي الحديث أيضا تدوير من يتشبه بالنساء بالإخراج من البيوت والتقى إذا تعين ذلك طريقا لردعه ، وظاهر الامر وجوب ذلك ، وتشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء من قصد غتار حرام اتفاقا ، وسيأتى لعن من فعل ذلك في كتاب اللباس

١١٤ - باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوه من غير ريبة

٥٢٣٦ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي عن عيسى عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « رأيت للنبي ﷺ بسترني بردائه ، وأنا أنظر إلى الحبشة يلبسون في المسجد ، حتى أكون أنا التي أمأ . فاندروا قذرت الجارية الحديثة السن ، الحريصة على اقمو »

قوله (باب نظر المرأة إلى الحبشة ونحوه من غير ريبة) وظاهر الترجمة أن المصنف كان يذهب إلى جواز نظر المرأة إلى الاجنبي بخلاف عكسه ، وهي مسألة شهيرة ، واختلف الترجيح فيها عند الشافعية ، وحديث الباب يساعد من أجاز ، وقد تقدم في أبواب الاميد جواب النورى عن ذلك بأن عائشة كانت صغيرة دون البلوغ أو كان قبل الحجاب ، وقراء بقوله في هذه الرواية . فاندروا قذرت الجارية الحديثة السن ، لكن تقدم ما يحكى عليه وأن في بعض طرقه أن ذلك كان بعد قدوم وفد الحبشة وأن قدومهم كان سنة سبع ولعائشة يومئذ ست عشرة سنة ،

فكانت بالغة ، وكان ذلك بعد الحجاب ، وحجة من منع حديث أم سلمة الحديث المشهور «أنعميا وإن أتيا» وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نهمان مولى أم سلمة عنها وإسناده قوى ، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نهمان وليس بعلة قاذفة ، فإن من يعرف الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا ترد روايته ، والجمع بين الحديثين احتمال تقدم الواقعة أو أن يكون في قصة الحديث الذي ذكره نهمان شيء يمنع النساء من رؤيته لكون ابن أم مكتوم كان أعمى فلمعه كان منه شيء ينكشف ولا يشعر به ، ويقوى الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار منتقيات لثلا يراهن الرجال ، ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لثلا يراهن النساء ، فدل على تغاير الحكم بين الطائفتين ، وهذا احتج انفرادي على الجواز فقال : لسنا نقول إن وجه الرجل في حقها حرة كوجه المرأة في حق بل هو كوجه الأمرد في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف افئفة فقط وأن لم تكن فتنة فلا ، إذ لم تزل الرجال على عمر الزمان مكشوفى الوجوه والنساء يخرجن منتقيات ، فلو استؤوا لأمر الرجال بالانتقاب أو منعن من الخروج اه . وتقدمت سائر مباحث حديث الباب في أبواب العيدين

١١٥ - باب خروج النساء لحوائجهم

٥٢٣٧ - حدثنا فروة بن أبي للفراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت «خرجت سودة بنت زمنة ليلاً فراها محرمة فرفها فقال : إنك والله يا سودة ما تحفين علينا ، فرجعت إلى النبي ﷺ فذكرت ذلك له وهو في حجرتي ينحس ، وإن في يدي امرأ ، فأنزل عليه فرفع عنه وهو يقول : قد أذن الله لكن أن نفرجن لحوائجكن»

قوله (باب خروج النساء لحوائجهم) قال الداودي : في صيغة هذا الجمع نظر لأن جمع الحاجة حاجات وجمع الجمع حاج ولا يقال حوائج ، وتعقب ابن التين فأجاد وقال : الحوائج جمع حاجة أيضا ، ودعوى أن حاج جمع الجمع ليس بصحيح . وذكر المصنف في الباب حديث عائشة «خرجت سودة لحاجتها» وقد تقدم شرحه وتوجيه الجمع بينه وبين حديثها الآخر في نزل الحجاب في تفسير سورة الاحزاب ، وذكرت هناك التعقب على عياض في زعمه أن أمهات المؤمنين كان يحرم إبراز أشخاصهن ولو كن منتقيات متلفعات ، والحاصل في رد قوله كثرة الاخبار الواردة أنهن كن يحججن ويطنن ويخرجن إلى المساجد في عهد النبي ﷺ وبعده

١١٦ - باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره

٥٢٣٨ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا صفيان حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ : إذا استأذنت المرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنة لها ،

قوله (باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره) قال ابن التين : ترجم بالخروج إلى المسجد وغيره واقتصر في الباب على حديث المسجد ، وأجاب الكرماني بأنه قاسه عليه ، والجامع بينهما ظاهر ، ويشترط

في الجميع أمن الفتنة ، وقد تقدمت مباحث حديث ابن عمر في ذلك في كتاب الصلاة

١١٧ - باب ما يحل من الدخول ، والنظر الى النساء في الرضاع

٥٢٣٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : جاء عني من الرضاعة فاستأذن علي ، فأبيت أن أذن له حتى أسأل رسول الله ﷺ ، فجاء رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك ، فقال إنه سمع فأذني له ، قال فقلت : يا رسول الله ، إنما أرضعتني المرأة ، ولم يرضعني الرجل ، قالت فقال رسول الله ﷺ : إنه سمعك فليبلغ عليك ، قالت عائشة : وذلك بعد أن ضرب علينا الحجاب . قالت عائشة يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة .

قوله (باب ما يحل من الدخول والنظر الى النساء في الرضاع) ذكر فيه حديث عائشة قالت : جاء عني من الرضاعة فاستأذن علي ، وقد تقدمت مباحثه مسترفة في أوائل النكاح . وهو أصل في أن للرضاع حكم للنسب من إباحة الدخول على النساء وغير ذلك من الأحكام

١١٨ - باب لا تبأثر المرأة المرأة فتنتها لزوجها

٥٢٤٠ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سفیان عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : لا تبأثر المرأة المرأة فتنتها لزوجها كأنه ينظر إليها ، [الحديث ٥٢٤٠ - طرقة في : ٥٢٤١]

٥٢٤١ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني شقيق قال سمعت عبد الله قال : قال النبي ﷺ : لا تبأثر المرأة المرأة فتنتها لزوجها كأنه ينظر إليها ،

قوله (باب لا تبأثر المرأة المرأة فتنتها لزوجها) كذا استعمل لفظ الحديث في الترجمة بغير زيادة ، وذكر الحديث من وجهين : منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود ، والأعمش حدثني شقيق سمعت عبد الله وهو ابن مسعود ، وشقيق هو أبو وائل . قوله (لا تبأثر المرأة المرأة) زاد النسائي في روايته في الثوب الواحد . قوله (فتنتها لزوجها كأنه ينظر إليها) قال القاسمي هذا أصل لما لك في سد الذرائع ، فإن الحكمة في هذا النهي خشية أن يعجب الزوج الوصف المذكور فيفضي ذلك الى تطليق الواصفة أو الافتتان بالموصوفة ، ووقع في رواية النسائي من طريق مسروق عن ابن مسعود بلفظ لا تبأثر المرأة المرأة ولا الرجل الرجل ، وهذه الزيادة ثبتت في حديث ابن عباس عنده وعند مسلم وأصحاب السنن من حديث ابن سعيد بأبسط من هذا ولفظه لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة ولا يفض الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا تفض المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد ، قال النووي : فيه تحريم نظر الرجل الى عورة الرجل والمرأة الى عورة المرأة ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وكذا الرجل إلى عورة المرأة والمرأة إلى عورة الرجل حرام بالإجماع ، ونبه ﷺ بنظر الرجل إلى عورة الرجل

والمرأة إلى عودة المرأة على ذلك بطريق الأولى ، ويستثنى الزوجان فلكل منهما النظر إلى عودة صاحبه ، إلا أن في النواة اختلافاً والاضح الجواز لكن يكره حيث لا سبب ، وأما المحارم فالصحيح أنه يباح نظر بعضهم إلى بعض لما فوق السرة وتحت الركبة ، قال وجب ما ذكرنا من التحريم حيث لا حاجة ، ومن الجواز حيث لا شهوة . وفي الحديث تحريم ملاقة بشرق الرجلين بغير حائل إلا عند ضرورة ، ويستثنى المصالحاة ، ويحرم لمس عودة غيره بأي موضع من بدنه كان بالإتقان ، قال النووي : وما نعم به البلوى ويتساهل فيه كثير من الناس الاجتماع في الحمام فيجب على من فيه أن يصون نظره ويده وغيرهما عن عودة غيره وأن يصون عودته عن بصر غيره ، ويجب الانكار على من فعل ذلك لمن قدر عليه ، ولا يسقط الانكار بظن عدم القبول إلا أن خاف على نفسه أو غيره فتنة ، وقد تقدم كثير من مسائل هذا الباب في كتاب الطهارة

١١٩ - باب قول الرجل لأطوفن الليلة على نسائي

٥٢٤٢ - حدثني محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال داود سليمان بن داود عليهما السلام : لأطوفن الليلة بمائة امرأة ، تلد كل امرأة غلاماً يُقاتل في سبيل الله . فقال له الملك : كل أن شاء الله ، فلم يقل وأسى ، فأطاف بهن ، ولم تلد منهن إلا امرأة نصف إنسان . قال النبي ﷺ : لو قال إن شاء الله لم يحنث ، وكان أرجى لحاجته .

قوله (باب قول الرجل لأطوفن الليلة على نسائي) تقدم في كتاب الطهارة ، باب من دار على نسائه في غسل واحد ، وهو قريب من معنى هذه الترجمة ، والحكم في التريمة المحمدية أن ذلك لا يجوز في الزوجات إلا أن ابتدأ الرجل القسم بأن تزوج دفعة واحدة أو يقدم من سفر ، وكذا يجوز إذا أذن له ورخص بذلك . قوله (حدثنا محمود) هو ابن شيلان وقد رواه عن عبد الرزاق شيخه عبد بن حميد عند مسلم وعباس المعبري عند النسائي فقالا : نسعين امرأة ، وتقدم في ترجمة سليمان بن داود عليهما السلام من أحاديث الأنبياء بيان الاختلاف في ذلك مستوفى وكيفية الجمع بين المختلف مع شرح بقية الحديث . قال ابن العنبري : قوله في هذه الرواية لم يحنث ، أي لم يتخلف مراده ، لأن الحديث لا يكون إلا من يمين ، قال : ويحتمل أن يكون سليمان حلف على ذلك . قلت : أو نزل التأكيد المستفاد من قوله لأطوفن منزلة اليمين ، واستدل به على جواز الاستثناء بعد تغلغل السلام اليسير ، وفيه نظر سيأتي إيضاحه في كتاب الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى . وقال ابن الرقعة : يستفاد منه أن اتصال الاستثناء بالخلف يؤثر فيه وإن لم يقصده قبل فراغ اليمين

١٢٠ - باب . لا يطرقن أهله لئلا إذا أطال لثيبتها ، تخافة أن يهنؤنهم أو يلفيسن عتراتهم

٥٢٤٣ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محارب بن دثار قال : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كان النبی ﷺ يكره أن يأتي الرجل أهله طروقاً

٥٢٤٤ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا طاهر بن سليمان عن الشعبي أنه سمع جابر بن عبد

الله يقول : قال رسول الله ﷺ : إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً ،

قوله (باب لا يطرق أهله ليلاً إذا أطال الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلتبس عثرتهم) كذا بالميم في . يتخونهم وعثرتهم ، وقال ابن التين الصواب بالنون ، ما ، قلت : بل ورد في الصحيح بالميم فيهما على ما سأذكره وتوجيه ظاهر ، وهذه الترجمة انط الحديث الذي أورده في الباب في بعض طرقه ، لكن اختلاف في ادراجه فاقصر البخاري على القدر المتفق على رفعه واستعمل بقيته في الترجمة ، فقد جاء من رواية وكيع عن سفيان الثوري عن محارب عن جابر قال : نهي رسول الله ﷺ أن يطرق الرجل أهله ليلاً يتخونهم أو يطلب عثرتهم ، أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه وأخرجه النسائي من رواية أبي نعيم عن سفيان كذلك ، وأخرجه أبو حنيفة من وجه آخر عن سفيان كذلك ، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به لكن قال في آخره : قال سفيان : لا أدري هذا في الحديث أم لا ، يعني يتخونهم أو يطلب عثرتهم ، ثم ساقه مسلم من رواية شعبة عن محارب مقتصرًا على المرفوع كرواية البخاري ، وقوله : عثرتهم بفتح المهملة والمثلثة جمع عثرة وهي الولة ، ووقع عند أحمد والترمذي في رواية من طريق أخرى عن الشعبي عن جابر بلفظه : لا تلجوا على المنيات فإن الشيطان يحمرى من ابن آدم يحمرى الدم ، قوله (يكره أن يأتي الرجل أهله طروقاً) في حديث أنس ، ان النبي ﷺ كان لا يطرق أهله ليلاً ، وكان يأنيهم غدوة أو عشية ، أخرجه مسلم ، قال أهل اللغة : الطروق بالضم المجيء بالليل من سفر أو من غيره على غفلة ، ويقال لكل آت بالليل طارق ولا يقال بالنهار إلا مجازاً كما تقدم تقريره في أواخر الحج في الكلام على الرواية الثانية حيث قال لا يطرق أهله ليلاً ، ومنه حديث : طروق علياً وقاطمة ، وقال بعض أهل اللغة : أصل الطروق الدفع والضرب ، وبذلك سميت الطريق لأن المارة تدقها بأرجلها ، وسمى الآتي بالليل طاروقاً لأنه يحتاج غالباً إلى دق الباب ، وقيل أصل الطروق السكون ومنه أطرق رأسه ، فلما كان الليل يسكن فيه سمي الآتي فيه طاروقاً ، وقوله في طريق حاصم عن الشعبي عن جابر : إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً ، التقييد فيه بطول الغيبة يشير إلى أن حلة النهي إنما توجد حينئذ ، فالحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً ، فلما كان الذي يخرج لحاجته مثلاً نهاراً ويرجع ليلاً لا يتأني له ما يحذر من الذي يطيل الغيبة كان طول الغيبة مظنة الأمن من الهجوم ، فيقع الذي يهجم بعد طول الغيبة غالباً ما يكره ، إما أن يجد أهله على غير أهبة من التنظف والتزين المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب النفرة بينهما ، وقد أشار إلى ذلك بقوله في حديث الباب الذي بعده بقوله : كي تستجد المغيبة ، وتمشط الشعنة ، ويؤخذ منه كراهة مباشرة المرأة في الحالة التي تكون فيها غير متظفة مثلاً يطلع منها على ما يكون سبباً لنفرتها منها ، وإما أن يحمدها على حالة غير مرضية والشرع يحرم على السر وقد أشار إلى ذلك بقوله : أن يتخونهم ويتطلب عثرتهم ، فعل هذا من أهل أهله بوصوله وأنة يقدم في وقت كذا مثلاً لا يتناولوه هذا النهي ، وقد صرح بذلك ابن خزيمة في صحيحه ، ثم ساق من حديث ابن عمر قال : قدم النبي ﷺ من غزوة فقال : لا تطرفوا النساء ، وأرسل من يؤذن الناس أنهم قادمون ، قال ابن أبي جرة نفع الله به : فيه النهي عن طروق المسافرين أهله على غرة من غير تنديم إعلام منه لهم بقدمه ، والسبب في ذلك ما وقعت إليه الإشارة في الحديث قال : وقد عايف بعضهم فرأى عند أهله رجلاً فحوقب بذلك على مخالفته اه . وأشار بذلك إلى حديث أخرجه ابن خزيمة عن ابن عمر قال : نهي رسول الله ﷺ

أن تطرق النساء ابلا ، فطرق رجلان كلاهما وجد مع امرأته ما يكره ، وأخرجه من حديث ابن عباس نحوه وقال فيه : فسكلاهما وجد مع امرأته رجلا ، ووقع في حديث عمار بن جابر ، أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ابلا وعندما امرأة تمسكها فقام رجل فأشار إليها بالسيف فلما ذكر للنبي ﷺ نهي أن يطرق الرجل أهله ابلا ، أخرجه أبو عوانة في صحيحه . وفي الحديث الحديث على التراد والتعاب خصوصا بين الزوجين ، لأن الشارع راضى ذلك بين الزوجين مع اطلاع كل منهما على ما جرت العادة بستره حتى أن كل واحد منهما لا يخفى عنه من هيبوب الآخر شيء . في الغالب ، ومع ذلك فنهي عن الطروق ابلا يطلع على ما تنفر نفسه عنه فيكون مراعاة ذلك في غير الزوجين بطريق الأولى ، وبؤخذ منه أن الاستحسان ونحوه مما تزين به المرأة ليس داخلا في النهي عن تغيير الخلقة ، وفيه التحريض على ترك التمرض لما يوجب سوء الظن بالمسلم

١٢١ - باب طلب الولد

٥٢٤٥ - **حدثنا** مسدد بن هشيم عن سيار بن الشعبي عن جابر قال : كنت مع رسول الله ﷺ في غزوة ، فلما قتلنا تمجلت على بغير قطوف ، فأتحتى راكب من تخاني ، فالتفت فإذا أنا برسول الله ﷺ قال : ما يبجلك ؟ قلت : إني حديث عهد بعرس . قال : فيكر أزوجت أم ثيبا قلت : بل ثيبا . قال : فهلا جارية تلاءبها وتلاءبك . قال : فلما قدما ذهبا لدخل فقال : أمهلوا حتى ندخلوا اهلا - أى عشاء - لكي نمشط للشيمة ، ونسجد المنية . قال وحديثي للثقة أنه قال في هذا الحديث « لكيس - لكيس يا جابر » يعني الولد

٥٢٤٦ - **حدثنا** محمد بن الوليد حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سيار بن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : إذا دخلت ليلا فلا تدخل على أهلك حتى تسجد للغبية وتمشط الشيمة . قال : قال رسول الله ﷺ : فملكك بالكيس الكيس . تابه عبيد الله عن وهب عن جابر عن أنبي ﷺ في الكيس

قوله (باب طلب الولد) أى بالاستكثار من جماع الزوجة ، أو المراد الحديث على قصد الاستيلاء بالجماع لا الاقتصار على مجرد اللذة ، وإيس ذلك في حديث الباب صريحا لكن البخاري أشار الى تفسير الكيس كما سأذكره . وقد أخرج أبو عمر التوفاني في كتاب معاشره الاهلين ، من وجه آخر عن عمار بن رافع قال : اطلبوا الولد واتمسوه فانه ثمرة القلوب وقررة الأعين ، وإياكم والعاهر وهو مرسل قوى الاسناد . قوله (من سيار) بفتح المهملة وتشديد النونانية ، وقد تقدم في باب تزويج الثيبات عن أبي النعمان عن هشيم . قال حدثنا سيار ، وكذا في الباب الذي بعده وحدثنا يعقوب الدورق حدثنا هشيم أنبا سيار . قوله (عن الشعبي) في رواية أبي عوانة من طريق شريح بن النعمان عن هشيم . حدثنا سيار حدثنا الشعبي ، ولأحمد من وجه آخر سمعت الشعبي ، . قوله (قتلنا مع النبي ﷺ) بفتح القاف وتخفيف الفاء أى رجعا ، وقد تقدم شرحه في باب تزويج الثيبات . قوله (حتى ندخلوا ليلا أى عشاء) هذا التفسير في نفس الخبر ، وفيه إشارة إلى الجمع بين هذا الأمر بالدخول ليلا والنهي عن الطروق

ليلا بأن المراد بالامر الدخول في أول الليل وبالنهي الدخول في أثنائه ؛ وقد تقدم في أواخر أبواب العمرة في طريق الجمع بينهما أن الامر بالدخول ليلا لمن أعلم أهله بقدمه فاستعدوا له ، والنهي عن لم يفعل ذلك . قوله (وحدثني الثقة أنه قال في هذا الحديث : الكيس الكيس يا جابر ، يعني الولد) القائل : وحدثني ، هو هشيم ، قال الاسماعيل : كان البخاري أشار إلى أن هشيا حل هذه الزيادة عن شعبة لأنه أورد طريق شعبة على أثر حديث هشيم . وأغرب الكرماني فقال : القائل : وحدثني ، هو هشيم أو البخاري اه وهو جار على ظاهر اللفظ ، والمعتمد أن القائل هشيم كما أشار إليه الاسماعيل . قوله (إذا دخلت ليلا فلا تدخل على أهلك) معنى الدخول الأول القدوم أي إذا دخلت البلد فلا تدخل البيت . قوله (قال قال) في رواية النسائي عن أحمد بن عبد الله بن الحكم عن محمد بن جعفر ، قال وقال ، بإثبات الواو ، وكذا أخرجه أحمد بن محمد بن جعفر بن جعفر ولفظه ، قال وقال رسول الله ﷺ إذا دخلت فمائك بالكيس الكيس ، . قوله (تابعه هيب الله عن وهب عن جابر عن النبي ﷺ في الكيس) هيب الله هو ابن عمر العمري ، وهب هو ابن كيسان ، والمنابع في الحقيقة هو وهب لكنه نسبها إلى عبيد الله لتفرده بذلك عن وهب ، نعم قد روى محمد بن إسحق عن وهب بن كيسان هذا الحديث مطرولا وفيه مقصود الباب ، لكن بلفظ آخر كما سأبينه ، ورواية هيب الله بن محمد تقدمت موصولة في أوائل البيوع في أثناء حديث أوله وكنت مع النبي ﷺ في غزاة فأبطأ بي جمل ، فذكر الحديث في قصة الجمل بطولها ، وفيه قصة تزويج جابر وقوله : أفلا جارية تلاحها وتلاعبك ، وفيه : أما انك قادم ، فإذا قدمت فالكيس الكيس ، وقوله فالكيس بالفتح فمعها على الإغراء وقيل على التحذير من ترك الجراح ، قال الخطابي : الكيس هنا بمعنى الخذر ، وقد يكون الكيس بمعنى الرفق وحسن التناق . وقال ابن الأثيراني : الكيس العقل ، كأنه جعل طلب الولد عقلا . وقال غيره : أراد الخذر من العجز عن الجراح فكأنه حث على الجراح ، قلت : جزم ابن حبان في صحيحه بعد تخريج هذا الحديث بأن الكيس الجراح وتوجيهه على ما ذكره ، ويؤيده قوله في رواية محمد بن إسحق : فإذا قدمت فاعمل عملا كيسا ، وفيه : قال جابر : فدخلنا حين أمسينا ، فقلت للمرأة : إن رسول الله ﷺ أمرني أن أعمل عملا كيسا ، قالت : سمعا وطاعة ، فدونك . قال : فبت معها حتى أصبحت ، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه . قال عياض : فسر البخاري وغيره الكيس بطلب الولد والنسل ، وهو صحيح ، قال صاحب الأنفال : كاس الرجل في عمله حذق ، وكاس ولد ولدا كيسا . وقال الكسائي : كاس الرجل ولده ولد كيس اه . وأصل الكيس العقل كما ذكر الخطابي ، لكنه بمجرد ليس المراد هنا ، والشاهد لكون الكيس يراد به العقل قول الشاعر :

وانما الشعر لب المرء يمرضه هل الرجال فان كيسا وان حقا

فقابله بالحق وهو ضد العقل ، ومنه حديث الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، واللاحق من أتبع نفسه هواها ، وأما حديث وكل شيء بقدر ، حتى العجز والكيس ، فالمراد به الفطنة

١٢٢ - باب تستجِدُّ المغيبة وتَمْنِطُ الشبهة

٥٢٤٧ - حدثني يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا سيّار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال « كنا مع النبي ﷺ في غزوة ، فلما قفلنا كنا قريبا من المدينة ، فمجلت على جبر لي قُطوف ، فلبثتني راكب من خلفي

فَنَحَسَ بِعَيْرِي بِمَنْزَقٍ كَانَتْ مَعَهُ ، فَدَارَ بِعَيْرِي كَأَحَدِنِ مَا أَنْتَ رَاهُ مِنَ الْإِبِلِ ، فَأَنْفَتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِعَرَسٍ قَالَ : أَتَزَوَّجُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : أَيَسْكَرُ أَمْ تُبَيِّمُ ؟ قَالَ قُلْتُ : بَلِ بُيِّمًا . قَالَ : فَمَلَا بِكَرٍّ تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ ؟ قَالَ فَلَمَّا قَدِمْنَا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ ، فَقَالَ : أُمِّمْلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا الْيَلَاءَ - أَيْ عِشَاءً - لِكَيْ تَمْتَسِطَ الشَّعِثَةُ ، وَتَسْتَحِدَّ الْمَغِيبَةُ »

قوله (باب تستحد المغيبة وتمسشط الشعثة) ضبط ذلك في آواخر أبواب العمرة ، وتقدم شرح الحديث في الباب الذي قبله

١٢٣ - باب (وَلَا يُبْرِنَ زَيْنَتُهُنَّ إِلَّا لِبُعُوثَتَيْنِ - إِلَى قَوْلِهِ - لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ)

٥٢٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ « اخْتَلَفَ النَّاسُ بِأَيِّ شَيْءٍ دُوِيَ جَرَحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ ؟ فَسَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعِيدٍ السَّاعِدِيَّ - وَكَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ تَقَى مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ - فَقَالَ : مَا بَقِيَ مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، كَانَتْ قَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَفْسِلُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَطَلَى ثِيَابَهُ بِالْمَاءِ عَلَى رُءُوسِهِ ، فَأَخَذَ حَصِيرًا فُخْرِقَ ، فَنَحَسَ بِهِ جُرْحَهُ »

قوله (باب ولا يبدن زينتهن إلا لبُعوثتين) في رواية أبي ذر إلى قوله « عوروات النساء » وهذه الزيادة تظهر المطابقة بين الحديث والدرجة . قوله (سفیان) هو ابن عيينة . قوله (عن أبي حازم) هو سلمة بن دينار . ووقع في رواية علي بن عبد الله عن سفیان « حدثنا أبو حازم » تقدم في آواخر الجهاد . قوله (اختلف الناس إلخ) فيه إشعار بأن الصحابة والتابعين كانوا يتبعون أحوال النبي ﷺ في كل شيء حتى في مثل هذا ، فإن الذي يداوى به الجرح لا يختلف الحكم فيه إذا كان طاهراً ، ومع ذلك فتردداً فيه حتى سألوا من شاهد ذلك . قوله (وكان من آخر من بقي من الصحابة بالمدينة) فيه احتراز عن بقي من الصحابة بالمدينة وبغير المدينة ، فأما المدينة فكان بها في آخر حياة سهل بن سعد بن عوف بن أبي العيص بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة ، وكلاهما له رؤية وعد في الصحابة ، وأما من الصحابة الذين ثبت سمعهم من النبي ﷺ فما كان بقي بالمدينة حينئذ إلا سهل بن سعد على الصحيح ، وأما بغير المدينة فبقي أنس بن مالك بالبصرة وغيره بغيرها ، وقد استوعبت الكلام على ذلك في الكلام على « علوم الحديث لابن صلاح » . قوله (ما بقي للناس أحد أعلم به مني) ظاهره أنه نفي أن يكون بقي أحد أعلم منه فلا ينبغي أن يكون بقي مثله ، ولكن كثر استعمال هذا التركيب في نفي المثل أيضاً ، وقد تقدم الكلام على شرح الحديث في « باب غزوة أحد » والغرض منه هنا كون قاطمة عليها السلام باشرت ذلك من أبيها ﷺ فيطابق الآية وهي جواز إبداء المرأة زينتها لأبها وسائر من ذكر في الآية . وقد استشكل مغالطى الاحتجاج بقصة قاطمة هذه لأنها صدوت قبل الحجاب ، وأجيب بأن النفسك منها بالاستصحاب ، ونزول الآية كان مترخياً عن ذلك وقد وقع مطابقاً ، فإن قيل لم يذكر في الآية العم والحال ، فالجواب أنه استغنى عن ذكرهما بالإشارة إليهما لأن الم منزل منزلة الأب والحال منزلة الأم . وقيل لانهما ينفعتان لوكليهما ، قاله حكيمه والشعبي ، وكرها لذلك أن تضع المرأة خمارها عند عمها ومخالها ، أخرجه ابن أبي شيبة ههنا

وخالقهما بالجهور . **قوله** (فأخذ حصير فخرق) بضم المهملة وتشديد الزاء ، وضبطه بعضهم بانخفيف

١٢٤ - باب (والذين لم يئلفوا الحلم منكم)

٥٢٤٩ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا صفيان عن عبد الرحمن بن عابس « سمعت ابن عباس رضي الله عنهما سأله رجل : شهدت مع رسول الله ﷺ العيدة ، أضحى أو فطراً ؟ قال : نعم ، ولولا مكاني منه ما شهدت . - يعني من صغره - قال : خرج رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم فصلى ثم خطب ، ولم يذكر أذاناً ولا إقامة . ثم أتى النساء فوعظهن وذكر عن ، وأمرهن بالصدقة ، فأرأيتن يهوين إلى آذانهن وحلوقهن يدفنن إلى بلال ، ثم ارتفع هو وبلال إلى بيته »

قوله (باب والذين لم يئلفوا الحلم) كذا للجميع ، والمراد بيان حكمهم بالنسبة إلى الدخول على النساء ودؤبهم لياهن . **قوله** (حدثنا أحمد بن محمد) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وصفيان هو الثوري . **قوله** (ولولا مكاني منه) أي منزلي من النبي ﷺ . **قوله** (يعني من صغره) فيه التفات ، ووقع في رواية السرخسي « من صغري » وهو على الأصل . **قوله** (فأرأيتن يهوين) بكسر الواو وبفتح أوله هوى بفتح الواو ويهوى بكسرها . **قوله** (إلى آذانهن وحلوقهن) أي يخرجن الحلوى . **قوله** (يدفنن) أي ذلك (إلى بلال) . **قوله** (ثم ارتفع هو وبلال إلى بيته) أي رجعا : وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب العيدين ، والحجة منه هنا مشاهدة ابن عباس ما وقع من النساء حينئذ وكان صغراً فلم ينجبن منه ، وأما بلال فكان من ملك اليمين ، كذا أجاب بعض الشراح ، وفيه نظر لأنه كان حينئذ حراً . والجواب أنه يجوز أن لا يكون في تلك الحالة يشاهدن مسفات . وقد أخذ بعض الظاهرية بظاهره فقال : يجوز للأجنبي رؤية وجه الأجنبية وكفها ، واحتج بأن جابراً روى الحديث وبلال بسط ثوبه للأخذ منهن ، وظاهر الحال أنه لا يتأتى ذلك إلا بظهور وجوههن وأكفهن

١٢٥ - باب قول الرجل لصاحبه : هل أهرسك الليلة

وطعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب

٥٢٥٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت « عاتبنى أبو بكر وجعل يطعنني بيده في خاصرتي ، فلا يمتنني من التحريك إلا مكان رسول الله ﷺ ورأسه على فخذي »

قوله (باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب) زاد ابن بطال في شرحه هنا « وقول الرجل لصاحبه هل أهرسك الليلة » قال ابن الميز : ذكر فيه حديث عائشة في قصة أبي بكر معها ، وهو مطابق للركن الأول من الترجمة . قال : ويستفاد الركن الثاني منها من جهة أن الجامع بينهما أن كلا الأمرين مستثنى في بعض الحالات ، فامساك الرجل خاصرة ابنته ممنوع في غير حالة التأديب ، وسؤال الرجل عما جرى له مع أهله ممنوع في غير حالة

المباشطة أو التسلية أو البشارة . قلت : وجدت هذه الزيادة في نسخة الصغاني مقدمة ولفظه « باب قول الرجل الخ ، ويصده ووطن الرجل الخ ، ، والذي يظهر لي أن المصنف أدخل بياضاً ليسكتب فيه الحديث الذي أشار إليه وهو « هل أعرضتم » أو شيئاً مما يدل عليه ، ، وقد وقع ذلك في قصة أبي طاحنة وأم سليم عند موت ولديهما وكتبتها ذلك عنه حتى تعشى ويات معها ، فأخبر بذلك أبو طلحة النبي ﷺ فقال « أعرضتم الليلة ؟ قال نعم » وسأني بهذا اللفظ في أوائل كتاب العقيدة ، وقوله « بطن » هو بضم العين وسأني بنية شرحة في كتاب الحدود في « باب من أدب أمه دون السلطان »

(خاتمة) اشتمل كتاب النكاح من الأحاديث المرفوعة على مائتين وثمانية وعشرين حديثاً ، المطلق منها والمتابعات خمسة وأربعون والبقية موصولة ، والمكرر منه فيه وفيما مضى مائة واثنان وستون حديثاً والخالص ستة وستون حديثاً ؛ وافقه مسلم على تخرجها سوى اثنين وعشرين حديثاً وهي : حديث ابن عباس « خير هذه الأمة أكثرها نساء » وحديث أبي هريرة « إن شاب أحاف العنت » ، وحديث عائشة « لو نزلت واديا » ، وحديث « خطب عائشة فقال أبو بكر إنما أنا أخوك » ، وحديث أبي هريرة « تنكح المرأة لأربع » ، وحديث سهل « مر رجل فقالوا : هذا حري إن خطب أن ينكح » وحديث ابن عباس « حرم من النسب سبع » ، وحديث « دفع النبي ﷺ ريخته إل من يكفلها » وهو معلق ، وحديث جابر في الجمع بين المرأة وعمتها ، وحديث ابن عباس في المتعة ، وحديث سلة « أعمار رجل وامرأة توافقا » الحديث في المتعة معلق ، وحديث ابن عباس في تفسير التعريض بالحطابة ، وحديث عائشة « كان النكاح على أربعة أنحاء » ، وحديث خنساء بنت خدام في تزويجها ، وحديث الربيع بنت معوذ في ذكر الضرب بالدف صبيحة العرس ، وحديث عائشة « قال الانصار يعجبهم الجور » ، وحديث أسد « كان إذا مر بمنزلات أم سليم دخل عليها » ، وهو معلق وبقية متفق عليه ، وحديث صفية بنت شيبة في الولية ، وحديث « لم يوفت النبي ﷺ » يعني في الولية وهو معلق ، وحديث أبي هريرة في إكرام الجار ، وحديث معاوية بن حيدة « لا هجر إلا في البيت » وهو معلق ، وحديث ابن عباس في قصة هجر النساء . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة وثلاثون أثراً ، وافقه « جحانة وتعال أهل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦٨ - كتاب الطلاق

١ - باب قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِدِثْنِكُمْ ، وَأَخْضُوا الْيَدَ ﴾ . أحصيناه : حفظناه وعددناه . وطلاق النسوة أن يطلقها طاهراً من غير رجاء ، ويشهد شاهدين

٥٢٥١ - **عمر بن إسماعيل** بن عبد الله قال حدثني مالك بن نافع « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك فقال رسول الله ﷺ : « ربه فليراجعها ، ثم ليكسها حتى تطهر ، ثم تمحض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد » ، م - ٩٤ ج ٩ - فتح الباري

وإن شاء طلق قبل أن يمسه، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء.

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الطلاق) الطلاق في اللغة حل الوفاق مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك. وفلان طلق اليد بالخير أى كثير البذل وفي الشرع حل عقدة الزوج فقط، وهو موافق لبعض أفراد مدلوله اللغوي. قال إمام الحرمين: هو لفظ جاهل ورد الشرع بتقريره. وطالقت المرأة بفتح الطاء وضم اللام وبفتحها أيضا وهو أنصح، وطلقت أيضا بضم أوله وكسر اللام الثقيلة، فان خففت فهو خاص بالولادة. والمضارع فيهما بضم اللام، والمصدر في الولادة طلقا ساكنة اللام فهي طالق فيهما. ثم الطلاق قد يكون حراما أو مكروها أو واجبا أو مندوبا أو جائزا، أما الاول ففيها إذا كان بدعيا وله صور، وأما الثاني ففيها إذا وقع بفهم سبب مع استقامة الحال، وأما الثالث ففي صور منها الشقاق إذا رأى ذلك الحكيم، وأما الرابع ففيها إذا كانت غير عفيفة، وأما الخامس ففيها النوى وصوره غيره بما إذا كان لا يريد لها ولا تطيب نفسه أن يتحمل مؤنتها من غير حصول غرض الاستمتاع، فقد صرح الامام أن الطلاق في هذه الصورة لا بكره. قوله (وقول الله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة) أما قوله تعالى (إذا طلقتم النساء) فخطاب للنبي ﷺ بلفظ الجمع تعظيما أو على إرادة ضم أمته إليه، والتقدير يا أيها النبي وأمته. وقيل هو على اختصار قل أى قل لأمتك، والثاني أئني، فخص النبي عليه الصلاة والسلام بالنداء لأنه إمام أمة اعتبارا بتقدمه وعظم الخطاب كما يقال لأمير القوم يا فلان افعلوا كذا، وقوله (إذا طلقتم) أى إذا أردتم التطلق جرما، ولا يمكن حمله على ظاهره. وقوله (لعدتهن) أى عند ابتداء شروعاتهن في العدة، واللام للتوقيف كما يقال أقيته ليلية بقيت من الشهر، قال مجاهد في قوله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) قال ابن عباس: في قبل عدتهن، أخرجه الطبري بسند صحيح. ومن وجه آخر أنه قرأها كذلك، وكذا وقع عند مسلم من رواية أبي الوبير عن ابن عمر في آخر حديثه قال ابن عمر: وقرأ رسول الله ﷺ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن، ونقلت هذه القراءة أيضا عن ابن وهبان وجابر وعدي بن الحسين وغيرهم، وسيأتي في حديث ابن عمر في الباب مزيد بيان في ذلك. قوله (أحصيناهن حفظناه) هو تفسير أبي عبيدة، وأخرج الطبري معناه عن السدي، والمراد الأمر بحفظ ابتداء وقت العدة اثلا بتبسي الأمر بطول العدة فتتأذى بذلك المرأة. قوله (وطلاق السنة أن يطلقها طاهرا من غير جماع) روى الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود في قوله تعالى (فما لوقوهن لعدتهن) قال: في الطاهر من غير جماع، وأخرجه عن جمع من الصحابة ومن بعدهم كذلك، وهو عند الترمذي أيضا. قوله ويشهد شاهدان مأخوذ من قوله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) وهو واضح، وكأنه ملح بما أخرجه ابن مردويه عن ابن عباس قال: كان نفر من المهاجرين يطلقون غير عدة ويراجعون بغير شهود فنزلت، وقد قسم الله ما بين الطلاق إلى سني، وبدعي، وإلى قسم ثالث لا وصف له. فالاول ما تقدم. والثاني أن يطلق في الحيض أو في طهر جامعها فيه ولم يقين أمرها أحملت أم لا، ومنهم من أضاف له أن يزيد على طاعة ومنهم من أضاف له الخلع. والثالث تطليق الصغيرة والآيسة والحامل التي قربت ولادتها، وكذا إذا وقع السؤال منها في وجه بشرط أن تكون عاتلة بالامر، وكذا إذا وقع الخلع بسؤالها وقتلنا إته طلاق، ويستثنى من تحريم طلاق الحائض صور: منها ما لو كانت حاملا ورأت الدم وقتلنا الحامل فحيض

فلا يكون طلاقها بدهيا ولا سيما إن وقع بقرب الولادة ، ومنها إذا طلق الحاكم على المولى وانفق وقوع ذلك في الحيض ، وكذا في صورة الحكمين إذا تعين ذلك طريقا لرفع الشقاق ، وكذلك الخلع واثقه أعلم . قوله (أنه طلق امرأته) في مسلم من رواية الليث عن نافع ، وإن ابن عمر طلق امرأة له ، وعنده من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر طلاق امرأة ، وكذا في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر ، قال الزواري في تهذيبه : اسمها آمنة بنت غفار قاله ابن بابوش ، ونقله عن الزواري جماعة من بعده منهم الذهبي في « تجريد الصحابة » ، سكن قال في مهماته : فكأنه أراد مهمات التذنب . وأوردوا الذهبي في آمنة بالمدة وكسر الميم ثم تون وأبوها غفار ضبطه ابن بكسر المعجمة وتخفيف الفاء ، والكنى رأيت مسند ابن بابوش في أحاديث قتيبة جمع سعيد الميار بسند فيه ابن لهيعة أن ابن عمر طلق امرأته آمنة بنت عمار ، وكذا رأيت في بعض الأصول بمهمة مفتوحة ثم ميم قتيبة والاول أول ، وأقوى من ذلك ما رأيته في مسند أحمد قال : حدثنا يونس حدثنا الليث عن نافع أن عبد الله طلق امرأته وهي حائض ، فقال عمر : يا رسول الله إن عبد الله طلق امرأته النوار ، فأمره أن يراجعها ، الحديث ، وهذا الإسناد على شرط الشيخين ، ويونس شيخ أحمد هو ابن محمد المؤدب من رجالها ، وقد أخرجه الشيخان عن قتيبة عن الليث ، ولكن لم تسم عندهما ، ويمكن الجمع بأن يكون اسمها آمنة واثقها الزوار . قوله (وهي حائض) في رواية قاسم بن أصبغ من طريق عبد الحميد بن جعفر عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي في دمه حائض ، وعند البيهقي من طريق ميمون بن مهران عن ابن عمر أنه طلق امرأته في حيضها . قوله (على عهد رسول الله ﷺ) كذا في رواية مالك ومثله عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن عمر ، وأكثر الرواة لم يذكروا ذلك استغناء بما في الخبر أن عمر سأل عن ذلك رسول الله ﷺ ، فاستلزم أن ذلك وقع في عهده ، وزاد الليث عن نافع : تطليقة واحدة ، أخرجه مسلم ، وقال في آخره : جود الليث في قوله تطليقة واحدة : اه ، وكذا وقع عند مسلم من طريق محمد بن سيرين قال : مكثت عشرين سنة يحدثني من لا أنهم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن يراجعها ، فكنت لا أتهمهم ولا أعرف وجه الحديث ، حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير وكان ذا ثبوت ، فحدثني أنه سأل ابن عمر خذته أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ، وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق الشعبي قال : طلق ابن عمر امرأته وهي حائض واحدة ومن طريق عطاء الخراساني عن الحسن عن ابن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض . قوله (فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك) في رواية ابن أبي ذئب عن نافع وثاني عمر النبي ﷺ فذكر له ذلك ، أخرجه الدارقطني ، وكذا سيأتي المصنف من رواية قتادة عن يونس بن جبير عن ابن عمر ، وكذا عند مسلم من رواية يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبير ، وكذا عنه في رواية طائفة عن ابن عمر ، وكذا في رواية الشعبي المذكورة ، وزاد فيه الزهري في روايته كما تقدم في التفسير : عن سالم أن ابن عمر أخبره ، فتعيط فيه رسول الله ﷺ ، ولم أر هذه الزيادة في رواية غير سالم ، وهو أجل من روى الحديث عن ابن عمر ، وفيه إشعار بأن الطلاق في الحيض كان تقدم النهي عنه . والال لم يقع التعيط على أمر لم يسبق النهي عنه . ولا يعكر على ذلك مبادرة عمر بالسؤال عن ذلك لاحتمال أن يكون عرف حكم الطلاق في الحيض وأنه منهي عنه ولم يعرف ماذا يصنع من وقع له ذلك ، قال ابن العربي : سؤال عمر محتمل لأن يكون أنهم لم يروا قبلها مثلها فسأل ليعلم ، ويحتمل أن يكون لما رأى في القرآن قوله (فطلقوهن امدتهن) وقوله (يترصن بأنفسهن

ثلاثة قروء) أراد أن يعلم أن هذا قرء أم لا ؟ ويحتمل أن يكون سمع من النبي ﷺ انتهى لجماء إيسال عن الحكم بعد ذلك . وقال ابن دقيق العيد : وتفيظ النبي ﷺ إما لأن المعنى الذي يقتضى المنع كان ظاهرا فكان مفتعيا الحال التثبت في ذلك ، أو لأنه كان مقتضى الحال مشاوره النبي ﷺ في ذلك إذا عزم عليه . قوله (مره فليراجعها) قال ابن دقيق العيد : يتعلق به مسألة أصولية ، وهي أن الأمر بالأمر بالشيء هل هو أمر بذلك أم لا ؟ فانه ﷺ قال لعمر مره ، فأمره بأن يأمره . قلت : هذه المسألة ذكرها ابن الحاجب فقال : الأمر بالأمر بالشيء ليس أمرا بذلك الشيء ، لنا لو كان لكان مر عبدا بكذا تعديا ، ولكن يناقض قولك للعبد لا تفعل . قالوا : فهم ذلك من أمر الله ورسوله ومن قول الملك لوزير قل فلان افعل . قلنا لعلم بأنه مبلغ . قلت : والحاصل أن النبي إنما هو حيث تجرد الأمر ، وأما إذا رجعت قرينة تدل على أن الأمر الأول أمر بالمأمور الأول أن يبلغ المأمور الثاني فلا ، وينبغي أن ينزل كلام الفريقين على هذا التفصيل فيرفع الخلاف . ومنهم من فرق بين الأمرين فقال : إن كان الأمر الأول بحيث يسوغ له الحكم على المأمور الثاني فهو أمر له وإلا فلا ، وهذا قوى ، وهو مستفاد من الدليل الذي استدلل به ابن الحاجب على النبي ، لأنه لا يكون متعديا إلا إذا أمر من لاحكم له عليه لتلا يصير متصرفا في ملك غيره بغير إذنه ، والشارع حاكم على الأمر والمأمور فوجد فيه سلطان التكليف على الفريقين ، ومنه قوله تعالى (وأمر أهلك بالصلاة) فان كل أحد يفهم منه أمر الله لأهل بيته بالصلاة ، ومثله حديث الباب ، فان عمر إنما استفدى النبي ﷺ من ذلك ليمثل ما يأمر به ويلزم ابنه به ، فن مثل بهذا الحديث لهذه المسألة فهو غلط ، فان القرينة واضحة في أن عمر في هذه الكاتبة كان مأمورا بالتبليغ ، ولهذا وقع في رواية أيوب عن نافع ، فأمره أن يراجعها ، وفي رواية أنس بن سيرين ويونس بن جبير وطارس عن ابن عمر وفي رواية الزهري عن سالم ، فليراجعها ، وفي رواية لمسلم ، فراجعها عبد الله كما أمره رسول الله ﷺ ، وفي رواية أبي الزبير عن ابن عمر ، فراجعها ، وفي رواية الليث عن نافع عن ابن عمر ، فان النبي ﷺ أمر في هذا ، وقد اقتضى كلام سليم الرازي في التقریب ، أنه يجب على الثاني الفعل جوما وإنما الخلاف في تسميته أمرا فرجع الخلاف عنده لفظيا . وقال الفخر الرازي في المحصول : الحق أن الله تعالى إذا قال لزيد أوجب على عمرو كذا وقال لعمر وكل ما أوجب عليك زيد فهو واجب عليك كان الأمر بالأمر بالشيء أمرا بالشيء . قلت : وهذا يمكن أن يؤخذ منه التفرقة بين الأمر الصادر من رسول الله ﷺ ومن غيره ، فهما أمر الرسول أحدا أن يأمر به غيره وجب لأن الله أوجب طاعته وهو أوجب طاعة أميره كما ثبت في الصحيح ومن أطاعني فقد أطاع الله ، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ، وأما غيره من بعده فلا ، وفهم تظهر صورة التعدي التي أشار إليها ابن الحاجب . وقال ابن دقيق العيد : لا ينبغي أن يتردد في اقتضاء ذلك الطلب ، وإنما ينبغي أن ينظر في أن لو ازم صيغة الأمر هل هي لو ازم صيغة الأمر بالأمر أم لا ؟ بمعنى أنهما يستويان في الدلالة على الطلب من وجه واحد أو لا . قلت : وهو حسن ، فان أصل المسألة التي انبنى عليها هذا الخلاف حديث « وروا أولادكم بالصلاة لسبع » فان الأولاد ليسوا بمكلفين فلا يتجه عليهم الوجوب ، وإنما الطلب متوجه على أولياتهم أن يعلموا ذلك ، فهو مطلوب من الأولاد بهذه الطريق وليس مساريا للأمر الأول ، وهذا إنما عرض من أمر خارج وهو امتناع توجه الأمر على غير المكلف ، وهو بخلاف القصة التي في حديث الباب . والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر مكلفا آخر بفعل شيء كان المكلف الأول مبلغا محضا والثاني مأمورا من قبل

الشارع ، وهذا كقوله لما لك بن الحويرث وأصحابه ، ومروهم بصلاة كذا في حين كذا ، وقوله لرسول الله ﷺ « مرها فلتصبر ولتعتصب » ونظائره كثيرة ، فإذا أمر الأول الثاني بذلك فلم يمتثل له كان عاصيا ، وإن توجه الخطاب من الشارع لمكلف أن يأمر غير مكلف أو توجه الخطاب من غير الشارع بأمر من له عليه الأمر أن يأمر من لا أمر الأول عليه لم يكن الأمر بالأمر بالشيء . أمراً بالشيء ، فالصورة الأولى هي التي نشأ عنها الاختلاف وهو أمر أربلاء الصبيان أن يأمر الصبيان ، والصورة الثانية هي التي يتصور فيها أن يكون الأمر متعديا بأمره لأول أن يأمر الثاني ، فهذا فصل الخطاب في هذه المسألة وافته المستعان . واختلف في وجوب المراجعة ، فذهب إليه مالك وأحمد في رواية ، والمشهور عنه - وهو قول الجمهور - أنها مستحبة ، واحتجوا بأن ابتداء التناكح لا يجب فاستدأته كذلك ، لكن صحح صاحب المسألة من الحنفية أنها واجبة ، والحجة ، لمن قال بالوجوب ورود الأمر بها ، ولأن الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدامة النكاح فيه واجبة ، فلو تمادى الذي طلق في الحيض حتى طهرت قال مالك وأكثر أصحابه : يجبر على الرجعة أيضا ، وقال أشهب منهم إذا طهرت انتهى الأمر بالرجعة ، واتفقوا على أنها إذا انقضت عدتها أن لا رجعة ، وأنه لو طلق في طهر قد مسها فيه لا يؤمر بمراجعتها ، كذا نقله ابن بطال وغيره ، لكن الخلاف فيه ثابت قد حكاه الحنابلة من الشافعية وجهها ، واتفقوا على أنه لو طلق قبل الدخول وهي حائض لم يؤمر بالمراجعة إلا ما نقل عن زفر فطرط الباب . قوله (ثم ليحكمها) أي يستمر بها في عصمتها . قوله (حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر) في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع و ثم ليحكمها حتى تطهر ، ثم تحيض حيضة أخرى فإذا طهرت فليطلقها ، ونحوه في رواية البث وأيوب عن نافع ، وكذا عند مسلم من رواية عبد الله بن دينار ، وكذا عندهما من رواية الزهري عن سالم ، وعند مسلم من رواية محمد بن هبة الرحمن عن سالم بلفظ : مره فليراجعها ، ثم اطلقها طاهرا أو حاملا ، قال الشافعي : غير نافع إنما روى « حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها » ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق ، رواه يونس بن جبير وأنس بن سيرين وسالم قلت : وهو كما قال ، لكن رواية الزهري عن سالم موافقة لرواية نافع ، وقد نبه على ذلك أبو داود ، والزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظا . وقد اختلف في الحكمة في ذلك فقال الشافعي : بمقتضى أن يكون أراد بذلك - أي بما في رواية نافع - أن يستمر بها بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام ليكون تطليقها وهي قلم عدتها إما بمحمل أو بحيض ، أو ليكون تطليقها بعد علته بالخول وهو غير جاهل بما صنع إذ يرغب فيمسك للحمل أو ليكون إن كانت سالت الطلاق غير حامل أن تصكف عنه . وقيل : الحكمة فيه أن لا تصير الرجعة لغرض الطلاق ، فإذا أمسكها زمانا يحمل له فيه طلاقها ظهرت فائدة الرجعة ، لأنه قد يطول مقامه معها ، فقد يجامعها فيذهب حافى نفسه من سبب طلاقها فيمسكها . وقيل : إن الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه كثره واحد ، فلو طلقها فيه لكان كره طلق في الحيض ، وهو يمتنع من الطلاق في الحيض ، فلزم أن يتأخر إلى الطهر الثاني . واختلف في جواز تطليقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي وقع فيها الطلاق والرجعة . وفيه لشافعية وجهان أحدهما المنع ، وبه قطع المتروك ، وهو الذي يقتضيه ظاهر الزيادة التي في الحديث . وعبرة الغزالي في الوسيط ، وتوجه عمل : هل يجوز أن يطلق في هذا الطهر ؟ وجهان . وكلام المالكية يقتضي أن التأخير مستحب . وقال ابن تيمية في المحرر ، : ولا يطلقها في الطهر المتقدم له فإنه بدعة ، وعنه - أي عن أحمد - جواز ذلك . وفي كتب الحنفية

عن أبي حنيفة الجواز ، وعن أبي يوسف وعبد المنع ، ووجه الجواز أن التحريم إنما كان لأجل الحيض ، فإذا طهرت زال موجب التحريم فجاز طلاقها في هذا الطهر كما يجوز في الطهر الذي بعده ، وكما يجوز طلاقها في الطهر إن لم يتقدم طلاق في الحيض ، وقد ذكرنا حجج المائمين ، ومنها أنه لو طلقها عقب تلك الحيضة كان قد راجعها ليطلقها ، وهذا عكس مقصود الرجعة فانما شرعت لايواء المرأة ولهذا سماها إيسا كما فأمره أن يمسكها في ذلك الطهر وأن لا يطلق فيه حتى تحيض حيضة أخرى ثم تطهر لتسكن الرجعة للإمسك لا للطلاق ، ويؤيد ذلك أن الشارح أكد هذا المأني حيث أمر بأن يمسكها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه ، لقوله في رواية عبد الحميد بن جعفر رحمه أن راجعها فإذا طهرت أمسكها حتى إذا طهرت أخرى فإن شاء طلقها وإن شاء أمسكها ، فإذا كان قد أمره بأن يمسكها في ذلك الطهر فكيف يبيع له أن يطلقها فيه ؟ وقد ثبت النهي عن الطلاق في طهر جامعها فيه . قوله (ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمسي) في رواية أيوب ، ثم يطلقها قبل أن يمسي ، وفي رواية عبيد الله بن عمر ، فإذا طهرت فليطلقها قبل أن يجامعها أو يمسكها ، ونحوه في رواية الليث ، وفي رواية الزهري عن سالم ، فإن بدله أن يطلقها فليطلقها طاهرا قبل أن يجامعها ، وفي رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم ، ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا ، ويمسك به له الزيادة من استثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما إذا ظهر الحمل فإنه لا يحرم . والحكمة فيه أنه إذا ظهر الحمل فقد أقيم على ذلك على بصيرة فلا يندم على الطلاق ، وأيضا فإن زمن الحمل زمن الرغبة في الوطء فأقدمه على الطلاق فيه يدل على رغبته عنها ، وعمل ذلك أن يسكن الحمل من المطلق ، فلو كان من غيره بأن فكج حاملا من زنا ووطئها ثم طلقها أو وطئت منكوحه بشبهة ثم حملت منه فطلقها زوجها فإن الطلاق يكون بدعيًا ، لأن عدة الطلاق تقع بعد وضع الحمل والنقاء من النفاس ، فلا تشرع عقب الطلاق في العدة كما في الحامل منه ، قال الخطابي : في قوله « ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق » دليل على أن من قال لزوجته وهي حائض : إذا طهرت فانت طالق لا يكون مطلقا لسنة ، لأن المطلق للسنة الذي يكون مخيرا عند وقوع طلاقه بين إيقاع الطلاق وتركه ، واستدل بقوله « قبل أن يمسي » على أن الطلاق في طهر جامع فيه حرام ، وبه صرح الجمهور ، ولو طلق هل يجبر على الرجعة كما يجبر عليها إذا طلقها وهي حائض ؟ طرده بمض المالكية فيهما ، والمشهور عنهم لإجباره في الحائض دون الطاهر ، وقالوا فيما إذا طلقها وهي حائض : يجبر على الرجعة ، فإن امتنع أدبه الحاكم ، فإن أصر أو تجمع الحاكم عليه . وهل يجوز له وطؤها ؟ بذلك روايتان لهم أحدهما الجواز ، وعن داود يجبر على الرجعة إذا طلقها حائضا ولا يجبر إذا طلقها نفساء ، وهو جود . ووقع في رواية مسلم من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر ، ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا ، وفي روايته من طريق ابن أخي الزهري عن الزهري ، فإن بدله أن يطلقها فليطلقها طاهرا من حيضها ، واختلاف الفقهاء في المراد بقوله طاهرا هل المراد به انقطاع الدم أو التطهر بالفضل ؟ هل قولين ، وهما روايتان عن أحمد ، والراجح الثاني ، لما أخرجه النسائي من طريق معتمر بن سليمان عن هيب بن عمار عن ابن عمر عن نافع في هذه القصة قال « مر عبد الله فليراجعها ، فإذا اغتسلت من حيضتها الاخرى فلا يمسها حتى يطلقها ، وإن شاء أن يمسكها فليمسكها » وهذا مفسر لقوله « فإذا طهرت » فليحمل عليه ، ويتفرع من هذا أن العدة هل تنقضي باقتراع الدم وترفع الرجعة ، أو لا بد من الاعتدال ؟ فيه خلاف أيضا . والحاصل أن الأحكام المرتبة على الحيض نوعان : الاول يزول باقتراع الدم كصحته الغسل والصوم وترتيب الصلاة في النية ،

والثاني لا يزول إلا بالفصل كصحّة الصلاة والطواف وجواز التلبّث في المسجد ، فهل يكون الطلاق من النوع الاول أو من الثاني ؟ وتمسك بقوله « ثم ليطلقها طاهراً أو حائلاً » من ذهب إلى أن طلاق الحامل سني ، وهو قول الجمهور ، وعن أحمد رواية أنه ليس بسني ولا بدعي . قوله (فتلك المدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء) أي أذن . وهذا بيان لمراد الآية وهي قوله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) وصرح معمر في روايته عن أيوب عن نافع بأن هذا الكلام عن النبي ﷺ ، وفي رواية الزبير عند مسلم قال ابن عمر : وقرأ النبي ﷺ (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء) الآية ، واستدل به من ذهب إلى أن الأفراد الاطهار للاهر بطلاقهم في الطهر ، وقوله (فطلقوهن لعدتهن) أي وقت ابتداء عدتهن ، وقد جعل للطلقة تربص ثلاثة أروء ، فلما نهى عن الطلاق في الحيض وقال ان الطلاق في الطهر هو الطلاق المأذون فيه علم أن الأفراد الاطهار ، قاله ابن عبد البر . وسأذكر بقية فوائد حديث ابن عمر في الباب الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى

٢ - باب إذا طَلَقَتِ الحائضُ تَعْتَدُ بذلك للطلاق

٥٢٥٢ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبه عن أنس بن سيرين قال : سمعت ابن عمر قال : طلق ابن عمر امرأته وهي حائض ، فذكر عمر النبي ﷺ فقال : ليراجعها . قلت : تحتسب ؟ قال : فه ؟ وعن قتادة عن يونس بن جبير عن ابن عمر قال : « مره فليراجعها . قلت : تحتسب ؟ قال : رأيته إن عجز واستحق »

٥٢٥٣ - **حدثنا** أبو معمر **حدثنا** هبة الوارث **حدثنا** أيوب عن سمير بن جبير « عن ابن عمر قال : حيت على بتطايقة »

قوله (باب إذا طَلَقَتِ الحائضُ تَعْتَدُ بذلك للطلاق) كذا بت الحكم بالمسألة ، وفيها خلاف قديم من طوائف وعن خلاص بن عمرو وغيرهما أنه لا ينع ، ومن ثم نشأ سؤال من سأل ابن عمر عن ذلك . قوله (شعبه عن أنس بن سيرين قال سمعت ابن عمر قال : طلق ابن عمر امرأته وهي حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال : ليراجعها . قلت : تحتسب ؟ قال : فه) ؟ الفائل « قلت » هو أنس بن سيرين والمقول له ابن عمر ، بين ذلك أحد في روايته عن محمد بن جعفر عن شعبه ، وكذا أخرجه مسلم عن طريق محمد بن جعفر ، وقد ساقه مسلم من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن ابن سيرين مطولاً كما سأذكره بعد ذلك . قوله (وعن قتادة عن يونس بن جبير) هو مطوف على قوله « عن أنس بن سيرين » فهو موصول ، وهو من رواية شعبه عن قتادة ، ولقد أفرده مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبه عن قتادة « سمعت يونس بن جبير » . قوله (عن ابن عمر قال : مره فليراجعها) هكذا اختصره ، ومراده أن يونس بن جبير حكى القصة نحو ما ذكرها أنس بن سيرين سوى ما بين من سياقه . قوله (قلت تحتسب) هو بضم أوله ، والفائل هو يونس بن جبير . قوله (قال رأيته) في رواية الكشمي « رأيته إن عجز واستحق » ، وقد اختصره البخاري اكتفاءً بسباق أنس بن سيرين ، وقد ساقه مسلم حيث أفرده

ولفظه سمعت ابن عمر يقول : طلقت امرأتى وهى حائض ، فأتى عمر النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال : أيراجعها ، فإذا طهرت فإن شاء فليطلقها . قال قلت لابن عمر : أفيحسب بها ؟ قال : ما يمنع ؟ أرايت إن عجز واستحقم . . وقال أحمد : حدثنا محمد بن جعفر وعبد الله بن بكير قالوا حدثنا شعبه ، فذكره أمم منه وفي أوله أنه : سأل ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهى حائض - وفيه - فقال مره فليراجعها ثم إن بدا له طلاقها طلقها في قبل عدتها وفي قبل طهرها . قال قلت لابن عمر : أفتحسب طلاقها ذلك طلاقا ؟ قال : نعم ، أرايت أن عجز واستحقم ، وقد سافه البخارى في آخر الباب الذى بعد هذا نحو هذا السياق من رواية ممام عن قتادة بطوله وفيه : قلت : فهل عد ذلك طلاقا ؟ قال : أرايت أن عجز واستحقم ، وسيأتى في أبواب العدة في باب مراجعة الحائض من طريق محمد بن سيرين عن يونس بن جبير مختصرا وفيه : قلت : فتعدت بتلك التولية ؟ قال : أرايت أن عجز واستحقم ، وأخرجه مسلم من ربه آخر عن محمد بن سيرين مطولا ولفظه : وقلت له : إذا طلق الرجل امرأته وهى حائض أيعتد بتلك التولية ؟ قال : فيه ؟ أو أن عجز واستحقم ، وفي رواية له : وقلت : أفتحسب عليه ، والباقي مثله . وقوله : فيه ، أصله فإ ، وهو استفهام فيه اكتماء ، أى فإ يكون إن لم تحسب ، ويحتمل أن تكون الماء أصلية وهى كلمة يقال للزجر أى كف عن هذا الكلام فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك ، قال ابن عبد البر : قول ابن عمر : فيه ، مضاف فأى شيء يكون إذا لم يعتد بها ؟ انكارا لقول السائل : أيعتد بها ، فكأنه قال : وهل من ذلك بد ؟ وقوله : أرايت أن عجز واستحقم ، أى إن عجز عن فرض فلم يقمه ، أو استحقم فلم يأت به أليكون ذلك عدلا له ؟ وقال الخطابى : في الكلام حذف ، أى أرايت إن عجز واستحقم أيسقط عنه الطلاق حقه أو يبطله مجزؤه ؟ وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه . وقال الكرماني يحتمل أن تكون : إن ، نافية بمعنى ما أى لم يهجر ابن عمر ولا استحقم ، لأنه ليس بطفل ولا مجنون . قال : وإن كانت الرواية بفتح ألف أن فعناء أظهر ، وإثاء من استحقم مفتوحة قاله ابن الحشاش وقال : المعنى فعل فعلا بصيره أحق عاجزا فيسقط عنه حكم الطلاق مجزؤه أو حقه ، وإثاء فيه إشارة إلى أنه تكلف الحق بما قبله من تعليق امرأته وهى حائض . وقد وقع في بعض الأصول بضم الثاء مبنيا للجهول ، أى إن الناس استحقوه بما فعل ، وهو وجه . وقال المهلب : معنى قوله : أن عجز واستحقم ، يعنى عجز في المراجعة التى أمر بها عن إيقاع الطلاق أو فقد عقله فلم تمكن منه الرجعة أتبقى المرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة ؟ وقد نهى الله عن ذلك ، فلا بد أن تحسب بتلك التولية التى أوقعها على غير وجهها ، كما أنه لو عجز عن فرض آخره فلم يقمه واستحقم فلم يأت به ما كان معذرا بذلك ويسقط عنه . **قوله** (حدثنا أبو معمر) كذا في رواية أبي ذر ، وهو ظاهر كلام أبي نعيم في المستخرج ، ولباقين : وقال أبو معمر : وبه جزم الاسماعيل ، وسقط هذا الحديث من رواية النسفي أصلا . **قوله** (عن ابن عمر قال : حسبت على بتولية) هو بضم أوله من الحساب ، وقد أخرجه أبو نعيم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه مثل ما أخرجه البخارى مختصرا وزاده يعنى حين طلق امرأته فسأل عمر النبي ﷺ عن ذلك . قال النوى : شد بعض أهل الظاهر فقال إذا طلق الحائض لم يقع الطلاق لأنه غير مأذون فيه فأشبه طلاق الأجنبية وحكام الخطأى عن الخوارج والروافض . وقال ابن عبد البر : لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال يعنى الآن . قال : وروى مثله عن بعض التابعين وهو شذوذ وحكاة ابن العربي وغيره عن ابن حلية يعنى إبراهيم بن

اسماعيل بن عليّ الذي قال الشافعي في حقه : ابراهيم خال ، جلس في باب الضوال يفضل الناس . وكان بمصر ، وله مسائل بنفرد بها ، وكان من فقهاء المعتزلة . وقد غلط فيه من ظن أن المذوق له عنه المسائل الشاذة أبوه ، وحاشاه ، فانه من كبار أهل السنة . وكان النوى أراد ببعض الظاهرية ابن حزم ، فانه من جرد القول بذلك وانتصر له وبالغ ، وأجاب عن أمر ابن عمر بالمرجمة بأن ابن عمر كان اجتنبا فأمره أن يعيدها اليه على ما كانت عليه من المعاصرة لحمل المراجعة على معناها اللغوي ، وتعقب بأن الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية اتفاقا . وأجاب عن قول ابن عمر : حسبت على بتولية ، بأنه لم يصرح بمن حسبها عليه ، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وتعقب بأنه مثل قول الصحابي : أمرنا في عهد رسول الله ﷺ بكذا ، فانه ينصرف الى من له الأمر حينئذ وهو النبي ﷺ ، كذا قال بعض الشراح ، وعندى أنه لا ينبغي أن يجيء فيه الخلاف الذي في قول الصحابي أمرنا بكذا فان ذلك محله حيث يكون إطلاع النبي ﷺ على ذلك ليس صريحا ، وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه فان النبي ﷺ هو الأمر بالمرجمة وهو المرشد لابن عمر فيما يفعل إذا أراد طلاقها بعد ذلك ، وإذا أخبر ابن عمر أن الذي وقع منه حسبت عليه بتولية كان احتمال أن يكون الذي حسبها عليه غير النبي ﷺ بعيدا جدا مع احتفاف القرأتين في هذه القصة بذلك ، وكيف يتخيل أن ابن عمر يفعل في القصة شيئا برأيه وهو ينقل أن النبي ﷺ تقيظ من ضميمه كيف لم يشاوره فيما يفعل في القصة المذكورة ، وقد أخرج ابن وهب في مسنده عن ابن أبي ذئب أن نافع أخبره : أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض ، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : مره فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ، قال ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي ﷺ : وهي واحدة ، قال ابن أبي ذئب : وحدثني حفظة بن أبي سفيان أنه سمع سالما يحدث عن أبيه عن النبي ﷺ بذلك ، وأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب وابن إسحق جميعا عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : هي واحدة ، وهذا نص في موضع الخلاف فيجب المصير اليه . وقد أورده بعض العلماء على ابن عمر فأجابه بأن قوله : هي واحدة ، اعلم ليس من كلام النبي ﷺ ، فالومه بأنه نقض أصله لأن الأصل لا يدفع بالاحتمال . وعند الدارقطني في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة : فقال عمر : يا رسول الله أتحتسب بتلك التولية ؟ قال : نعم . ورجاله الى شعبة ثقات . وعنده من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أن رجلا قال : اني طلق امرأتى البتة وهي حائض ، فقال : عصيت ربك ، وفارقت امرأتك . قال فان رسول الله ﷺ أمر ابن عمر أن يراجع امرأته ، قال : انه أمر ابن عمر أن يراجعها بطلاق بقى له ، وأنت لم تبق ما ترجع به امرأتك ، وفي هذا السياق رد على من حمل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي ، وقد وافق ابن حزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية ، وله كلام طويل في تقرير ذلك والاتصاف به . وأعظم ما احتجوا به ما وقع في رواية أبي الزبير عن ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي وفيه : فقال له رسول الله ﷺ : ايراجعها ، فردها وقال : إذا طهرت فليطلق أو يمسك ، لفظ مسلم ، والنسائي وأبي داود فردها على ، زاد أبو داود ولم يرها شيئا ، وإسناده على شرط الصحيح فان مسلما أخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج ، وسأله على لفظه ثم أخرجه من رواية أبي حاتم عنه وقال نحو هذه القصة ، ثم أخرجه من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال مثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة ، فأشار الى هذه الزيادة ، ولعله طوى ذكرها عمدا . وقد أخرج أحمد الحديث عن روح بن

٢ - ج ٩ - في الحديث

عبادة عن ابن جريج فذكرها ، فلا يتخيل انفراد عبد الرزاق بها . قال أبو داود : روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة ، وأحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير . وقال ابن عبد البر : قوله « ولم يرها شيئا » منكر لم يقله غير أبي الزبير ، وأبى بحجة فيما عالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ، ولو صح فمناه عندي والله أعلم : ولم يرها شيئا مستقيما لم تكونا لم تقع على السنة . وقال الخطابي قال أهل الحديث : لم يرو أبو الزبير حديثا أنكر من هذا ، وقد يحتمل أن يكون معناه : ولم يرها شيئا تحرم معه المراجعة ، أو لم يرها شيئا جازا في السنة ماضيا في الاختيار وإن كان لازما له مع الكراهة . ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال : نافع أثبت من أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تخالفا ، وقد وافق نافعا غيره من أهل الثبت . قال : وبسط الشافعي القول في ذلك وحمل قوله لم يرها شيئا على أنه لم يبعث شيئا صوابا غير خطأ ، بل يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه لأنه أمره بالمراجعة ، ولو كان طلقا طاهرا لم يؤمر بذلك ، فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه لم يصنع شيئا أي لم يصنع شيئا صوابا ، قال ابن عبد البر : واحتج بعض من ذهب إلى أن الطلاق لا يقع بما روى عن الشعبي قال : إذا طلق الرجل امرأته وهي حائض لم يعتد بها في قول ابن عمر ، قال ابن عبد البر : وأبى معناه ما ذهب إليه ، وإنما معناه لم تعتد المرأة بتلك الحيضة في العدة ، كما روى ذلك عنه منصوصا أنه قال : يقع عليها الطلاق ولا تعتد بتلك الحيضة اهـ . وقد روى عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر نحو ما نقله ابن عبد البر عن الشعبي أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح ، والجراب عنه مثله . وروى سميد بن منصور عن طريق عبد الله بن مالك . عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض ، فقال رسول الله ﷺ : أبى ذلك بشئ . وهذه متابعات لأبي الزبير ، إلا أنها قابلة للتأويل ، وهو أولى من إلغاء الصريح في قول ابن عمر أنها حسبت عليه بتولية . وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره يتمين ، وهو أولى من تقييد بعض الثقات . وأما قول ابن عمر أنها حسبت عليه بتولية ، فإنه وإن لم يصرح برفع ذلك إلى النبي ﷺ فإن فيه تسليم أن ابن عمر قال أنها حسبت عليه ، فكيف يجمع مع هذا قوله إنه لم يعتد بها أو لم يرها شيئا على المعنى الذي ذهب إليه الخائف ؟ لأنه إن جمل الضمير للنبي ﷺ لزم منه أن ابن عمر عالف ما حكم به النبي ﷺ في هذه القصة بخصوصها لأنه قال إنها حسبت عليه بتولية فيكون من حسبها عليه عالف كونه لم يرها شيئا ، وكيف يظن به ذلك مع اتهامه واتهام أبيه بسؤال النبي ﷺ عن ذلك ليفعل ما يأمره به ؟ وإن جمل الضمير في لم يعتد بها أو لم يرها لا ابن عمر لزم منه التناقض في القصة الواحدة فيفتقر إلى الترجيح ، ولا شك أن الأخذ بما رواه الأكثر والأحفظ أولى من مقابله عند تعذر الجمع عند الجمهور والله أعلم . واحتج ابن القيم لترجيح ما ذهب إليه شيخه بأنياسة ترجع إلى مسألة أن النهي يقتضي الفساد فقال : الطلاق ينقسم إلى حلال وحرام ، فالقياس أن حرامه باطل كالنكاح وسائر العقود ، وأيضا فكأن أن النهي يقتضي التحريم فكذلك يقتضي الفساد ، وأيضا فهو طلاق منع منه الشرع فأفاد منه عدم جواز إيقاعه فكذلك ينبغي عدم نفوذه واللام يكن للنع فائدة ، لأن الزوج لو وكل رجلا أن يطلق امرأته على وجه نفلتها على غير الوجه المأذون فيه لم ينفذ ، فكذلك لم يأذن الشارع للكلف في الطلاق إلا إذا كان مباحا ، فإذا طلق طلاقا محرما لم يصح . وأيضا فكل ما حرمه الله من العقود مطلوب الإعدام ، فالحكم بإطلاق ما حرمه أقرب إلى

تحصيل هذا المطلوب من تصحيحه، ومعلوم أن الحلال المأذون فيه لبس كالحرām المنوع منه. ثم أطال من هذا المجلس بمعارضات كثيرة لا تنهض مع التنصيص على صريح الأمر بالرجعة فانها فرع وقوع الطلاق على تصريح صاحب القصة بانها حسبت عليه تطليقة، والقياس في معارضة النص فاسد الاعتبار والله أعلم. وقد عررض بقياس أحسن من قياسه فقال ابن عبد البر: لبس الطلاق من أعمال البر التي يتقرب بها، وإنما هو إزالة عصمة فيها حق آدمي، فكيفما أوقفه وقع، سواء أجز في ذلك أم أم، ولو أزم المطيع ولم يلزم العاصي لكان العاصي أخف حالا من المطيع. ثم قال ابن القيم: لم يرد التصريح بأن ابن عمر احتسب بتلك التطليقة إلا في رواية سعيد بن جبير عنه عنه البخاري، وليس فيها تصريح بالرفع، قال: فانفراد سعيد بن جبير بذلك كانفراد أبي الزبير بقوله لم يرها شيئاً، فإما أن يتقاطعا وأما أن ترجح رواية أبي الزبير لتصريحا بالرفع، وتحمل رواية سعيد بن جبير على أن أباه هو الذي حسبها عليه بعد موت النبي ﷺ في الوقت الذي أزم الناس فيه بالطلاق الثلاث بعد أن كانوا في زمن النبي ﷺ لا يحسب ما هم به ثلاثاً إذا كان بلفظ واحد. قلت: وغفل رحمه الله عما ثبت في صحيح مسلم من رواية أنس بن سيرين على وفاق ما روى سعيد بن جبير، وفي سياقه ما يصرح بأنه إنما راجعها في زمن النبي ﷺ ولفظه «سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق فقال: طلقها وهي حائض، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال: مره فليراجعها فإذا طهرت فليطلقها لظهرها، قال فراجعها ثم طلقها فظهرها قلت فاعتدت بتلك التطليقة وهي حائض؟ فقال ما لي لأعتد بها وإن كنت عجوز واستحمت، وعند مسلم أيضاً من طريق ابن أخي ابن شهاب عن عبد الله بن سالم في حديث الباب «وكان عبد الله بن عمر طلقها تطليقة لحسبت من طلاقها فراجعها كما أمره رسول الله ﷺ. وله من رواية الزبيدي عن ابن شهاب وقال ابن عمر فراجعها وحسبت لها التطليقة التي طلقها، وعند الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج وانهم أرسلوا إلى نافع يسألونه: هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد النبي ﷺ؟ فقال: نعم. وفي حديث ابن عمر من الفوائد غير ما تقدم أن الرجعة يستقل بها الزوج دون الولي ورضا المرأة، لأنه جعل ذلك إليه دون غيره، وهو كقوله تعالى ﴿وبعولتهن أحق بصدقهن في ذلك﴾ وفيه أن الأب يقوم عن ابنه البالغ الرشيد في الأمور التي تقع له بما يحتشم الابن من ذكره، ويتلقى عنه ما يلهه يلحقه من العتاب على فعله شفقة منه وبراً. وفيه أن طلاق الطاهرة لا يكره لأنه أنكر إيقاعه في الحيض لا في غيره، ولقوله في آخر الحديث «فإن شاء أمسك وإن شاء طلق». وفيه أن الحامل لا تحيض لقوله في طريق سالم المتقدمة «ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً»، لحرم ﷺ الطلاق في زمن الحيض وأباحه في زمن الحمل، فدل على أنها لا يجتمعان. وأجيب بأن حيض الحامل لما لم يكن له تأثير في تطويل العدة ولا تخفيفها لأنها بوضع الحمل فأباح الشارع طلاقها حاملاً مطلقاً، وأما غير الحامل ففرق بين الحائض والظاهر لأن الحيض يؤثر في العدة فالفرق بين الحامل وغيرها إنما هو بسبب الحمل لا بسبب الحيض ولا الطهر. وفيه أن الأفراء في العدة هي الأطهار، وسيأتي تقرير ذلك في كتاب العدة. وفيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه وبه قال الجمهور، وقال المالكية لا يحرم؛ وفي رواية كالجهور، ورجعها الفاكهاني لكونه شرط في الإذن في الطلاق عدم المسبب، والمطلق يتبرط معلوم عند عدمه

٣ - **يَا سُبَّح مَنْ طَلَّقَ، وَهَلْ بَوَاحِيهِ الرَّجُلُ أَمْرُهُ بِالطَّلَاقِ؟**

٥٢٥٤ - **حدثنا** الحميدي **حدثنا** الوليد **حدثنا** الأوزاعي **قال** « سألتُ الزُّهريَّ أيُّ أزواجِ النبيِّ **ﷺ** استعادت منه ؟ **قال** : أخبرني عروةُ عن عائشةَ رضيَ اللهَ عنها أن ابنةَ الجونِ لما أُدخِلت على رسولِ الله **ﷺ** ودنا منها قالت : أعوذُ باللهِ منك ، **قال** لها : لقد عُذتَ بعظيمٍ ، ألحقى بأهلك ، »

قال أبو عبد الله : رواه حجاجُ بن أبي مَيْمُونٍ عن جَدِّهِ عن الزُّهريِّ أن عروةَ أخبرتهُ أن عائشةَ قالت : . . .
٥٢٥٥ - **حدثنا** أبو نعيمٍ **حدثنا** عهدُ الرحمن بن فضيل عن حمزة بن أبي أسيدٍ عن أبي أسيدٍ رضيَ اللهُ عنه **قال** : « خرجنا مع النبيِّ **ﷺ** حتى انطلقنا إلى حائطٍ يقالُ له الشَّوطُ ، حتى انهبنا إلى حائطين جالسًا بينهما ، فقال النبيُّ **ﷺ** : اجلسوا ها هنا ، ودخل ، وقد أتى بالجنونِ . فأتيتُ في بيتٍ في نخلٍ في بيتِ أميةَ بنتِ النعمانِ بنِ قراحيلَ ، ومعهما دابَّتُها حاضنةٌ لها - فلما دخلَ عليها النبيُّ **ﷺ** **قال** : هِيَ فَسَلَكِ لِي ، قالت : وهل تَهَبُ المُسَكَّةُ نفسها لَشَوْقَةٍ ؟ **قال** فَهُوَ يَبْدُو بضعَ يدهُ عليها فَتَسْكُنُ ، فقالت : أعوذُ باللهِ منك . **قال** : قد عُذتُ بِمَاذَا ، ثم خرجَ علينا فقال : يا أبا أسيدَ ، اكسبها رازقين ، وألحقها بأهلها »
(الحديث ٥٢٥٥ - طريقه في : ٥٢٥٧)

٥٢٥٦ ، ٥٢٥٧ - **وقال** الحسينُ بن الوليدُ النيسابوريُّ عن عهدِ الرحمن عن عباس بن سهلٍ عن أبيهِ وأبي أسيدٍ قالا « تزوجَ النبيُّ **ﷺ** أميةَ بنتَ قراحيلَ ، فلما أُدخِلتَ عليه بَسطَ يدهُ إليها ، فكأنها كَرِهَتْ ذلكَ ، فأمرَ أبا أسيدَ أن يَحْزِمَها ويَكْسُوها فَوَبَّيْنِ رازقين »

حدثنا عبد الله بن محمد **حدثنا** إبراهيمُ بن أبي الوَزِيرِ **حدثنا** عهدُ الرحمن عن حمزة عن أبيهِ ، وعن عباس بن سهلٍ بن سعدٍ عن أبيهِ بهذا
(الحديث ٥٢٥٦ - طريقه في : ٥٢٥٧)

٥٢٥٨ - **حدثنا** حجاجُ بن منبهِالٍ **حدثنا** همامُ بن يحيى عن قتادةَ عن أبي قلابٍ بنِ نونسَ بنِ جُبَيْرٍ **قال** **قلتُ** لابنِ عمرَ : رجلٌ طلقَ امرأتهُ وهي حائضٌ . **قال** : تعرفُ ابنَ عمرَ ؟ إن ابنَ عمرَ طلقَ امرأتهُ وهي حائضٌ ، فأتى امرؤُ النبيِّ **ﷺ** فذكرَ ذلكَ له ، فأمره أن يَراجِعَها ، فإذا طَهَرَتْ فأرادَ أن يُطلقَها فليُطلقَها . **قلتُ** : فهل عدَّ ذلكَ طلاقاً ؟ **قال** : رأيتُ إن عَجَزَ واستعفى »

قوله (باب من طلق ، وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق) كذا في الجميع وحذف ابن بطال من الترجمة قوله « من طلق ، فكأنه لم يظهر له وجهه ، وأظن المصنف قصد إثبات مشروعية جواز الطلاق وحمل حديثه « أبيض التحلل إلى الله الطلاق ، على ما إذا وقع من غير سبب ، وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره ، وأعل بالارسال ، وأما المواجهة فأشار إلى أنها خلاف الأولى لأن ترك المواجهة أرفق والطف إلا أن احتجج إلى ذكر ذلك . ثم ذكر

المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدهما حديث عائشة ، قوله (ان ابنة الجون) زاد في نسخة الصغاني والكلبية وهو بعيد على ما بينه ، ووقع في كتاب الصحابة لأبي نعمان ، من طريق عبيد بن القاسم عن هشام بن حروة عن أبيه . عن عائشة أن عمرة بنت الجون تموت من رسول الله ﷺ حين أدخلت عليه ، قال : اعدت بمعاذ الحديث . وعبيد متروك . والصحيح أن اسمها أميمة بنت النهران بن شراحيل كما في حديث أبي أسيد ، وقال مرة : أميمة بنت شراحيل فندبت لجدها ، وقيل اسمها أسماء كما سألته في حديث أبي أسيد مع شرحه مستوفى ، وروى ابن سعد عن الواقدي عن ابن أخى الزهرى عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت : تزوج النبي ﷺ السكلبية ، فذكر مثل حديث الباب ، وقوله السكلبية غلط وإنما هي السكندية ، فكأنما الكلمة تصحفت . نعم للسكلبية قصة أخرى ذكرها ابن سعد أيضا بهذا السند الى الزهرى وقال : اسمها فاطمة بنت الضحاك بن سفيان ، فاستعاضت منه لطفها ، فكانت تلفظ البحر وتقول : أنا الشقية . قال وتوفيت سنة ستين . ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : ان السكندية لما وقع التخيير اختارت قومها ففارقتها ، فكانت تقول : أنا الشقية . ومن طريق سعيد بن أبي هند أنها استعاضت منه فأعادها . ومن طريق الكلبى اسمها العالية بنت ظبيان بن عمرو ، وحكى ابن سعد أيضا أن اسمها عمرة بنت يزيد بن عبيد ، وقيل بنت يزيد بن الجون ، وأشار ابن سعد الى أنها واحدة اختلف في اسمها ، والصحيح أن التي استعاضت منه هي الجونية . وروى ابن سعد من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبى قال : لم نستعذ منه امرأة غيرها . قلت : وهو الذى يغلب على الظن ، لأن ذلك إنما وقع للسمينة بالحديعة المذكورة فيبعد أن تضاع أخرى بعدها بمثل ما حدثت به بعد شيوخ الخبر بذلك . قال ابن عبد البر : أجمعوا على أن النبي ﷺ تزوج الجونية . واختلفوا في سبب فراقه فقال قتادة : لما دخل عليها دجأها فقالت : نعال أنت . فطلقها . وقيل كان بها وضع كالعامرية قال وزعم بعضهم أنها قالت أهوذا بالله منك فقال قد عذت بمعاذ فقد أعانك الله منى فطلقها . قال وهذا باطل وإنما قال له هذا امرأة من بنى النضير وكانت جميلة مخاف نساؤه أن تغلبهن عليه فكان لها إنه يعجبها أن يقال له نمود بالله منك ففطعت فطلقها ، كذا قال ، وما أدري لم حكم بطلان ذلك مع كثرة الروايات الواردة فيه وثبوته في حديث عائشة في صحيح البخارى ، وسيأتى مزيد لذلك في الحديث الذى بعده . والقول الذى نسب لقتادة ذكره مثله أبو سعيد النيسابورى عن شريك بن قطامى . قوله (رواه حجاج بن أبى منيع عن جده) هو حجاج بن يوسف بن أبى منيع وأبو منيع هو عبيد الله بن أبى زياد الوصافى بفتح الواو وتشديد الميم وبالفاء وكان يكون بحلب ، ولم يخرج له البخارى إلا معانها وكذا لجدته ، وهذه الطريق وصلها الذهلى في « الزهريات » ورواه ابن أبى ذئب أيضا عن الزهرى نحوه وزاد في آخره : قال الزهرى جعلها تطلقه ، أخرجه البيهقى ، وقوله : الحق بأهلك ، بكسر الالف من الحق وفتح الحاء بخلاف قوله في الحديث الثانى ألحقها فأنه بفتح الهمزة وكسر الحاء . ثانيا ، قوله (حدثنا عبد الرحمن بن غسيل) كذا في رواية الأكثر بنيد ألف ولام وفي رواية النسفى : ابن الغسيل ، وهو أوجه ولعلها كانت ابن غسيل الملائكة ففقط لفظ الملائكة ، والالف واللام بدل الاضافة ، وعبد الرحمن ينسب إلى جد أبيه وهو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبى حار الانصارى ، وحنظلة هو غسيل الملائكة استشهد بأحد وهو جنب ففلسه الملائكة وفلسه مشهورة ، ووقع في رواية الجرجاني عبد الرحيم والصواب عبد الرحمن كان به عليه الجياني . قوله (الى حائط يقال له الشوط) بفتح المهملة وسكون الواو بعدها مهملة وقيل محجمة هو بستان في المدينة معروف . قوله

(حتى انتهينا الى حاطين جلسنا بينهما ، فقال النبي ﷺ : اجلسوا ههنا ودخل) أى الى الحائط . فى رواية لابن سعد عن
ابن أسيد قال : تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بنى الجون فأمرنى أن آتية بها فأتيته بها فأزنتها بالنوط من وراء
ذباب فى أطم ، ثم أتيت النبي ﷺ فأخبرته ، فخرج يمشى ونحن معه . وذباب بضم المعجمة وموحدتين مخففاً جبل
معروف بالمدينة ، والأطم الحصون وهو الاجم أيضاً والجمع أطام وآطلم كعنتى وأعتاق ، وفى رواية لابن سعد
أن النعمان بن الجون الكندى أتى النبي ﷺ مسلماً فقال : الا أزوجهك أجل أيم فى العرب ؟ فتزوجها وبعت معه
أبا أسيد الساعدي ، قال أبو أسيد : فأنزلنا فى بنى ساعدة فدخل عليها نساء الحى فزحين بها وخرجن فذكرن من
جمالها . قوله (فأنزلت فى بيت فى نخل فى بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل) هو بالتنوين فى الكل ، وأميمة
بالرفع إما بدلا عن الجونية وإما عطف بيان ، وظن بعض الشراح أنه بالإضافة فقال فى الكلام على الرواية التى
بعدها : تزوج رسول الله ﷺ أميمة بنت شراحيل ولعل التى نزلت فى بيتها بنت أخيها ، وهو مردود فإن خرج
الطريقين واحد ، وإنما جاء الوم من إعادة لفظه فى بيت ، وقد رواه أبو بكر بن أبى شيبة فى مسنده عن أبى نعيم
شيخ البخارى فيه فقال : فى بيت فى النخل أميمة الخ ، وحزم هشام بن الكلبي بأنها أسماء بنت النعمان بن شراحيل
ابن الأسود بن الجون الكندية ، وكذا حزم بتسميتها أسماء محمد بن إسحق ومحمد بن حبيب وشهرها ، فليل اسمها
أسماء ولقبها أميمة . ووقع فى المغازى رواية يونس بن بكير عن ابن إسحق : أسماء بنت كعب الجونية ، فليل فى
لسانها من اسم كعب لسانها إليه ، وقيل هى أسماء بنت الأسود بن الحارث بن النعمان . قوله (ومعها دابتها حاضنة
لها) الدابة بالتحناية الطائر المروض وهى معربة ، ولم أقف على تسمية هذه الحاضنة . قوله (هى نفسك لى الخ)
السوقة بضم السين المهملة يقال للواحد من الرعية والجمع ، قيل لهم ذلك لأن الملك يسوقهم فيساقون إليه ويصرفهم
على مراده ، وأما أهل السوق فالواحد منهم سوقى ، قال ابن المنير : هذا من بقية ما كان فيها من الجاهلية ، والسوقة
هتدم من ليس بملك كأننا من كان ، فكأنها استبعدت أن يتزوج المسكنة من ليس بملك ، وكان ﷺ قد خبر أن
يكون ملكاً نبياً فاختار أن يكون عبداً نبياً فواضعاً منه ﷺ لربه . ولم يؤاخذها النبي ﷺ بكلامها معذرة لها
تقرب بعدها بجاهليتها ، وقال غيره : يحتمل أنها لم تعرفه ﷺ لخاطبته بذلك ، وسياق القصة من مجموع طرقها يأبى
هذا الاحتمال ، نعم سياتى فى أواخر الأشرطة من طريق أبى حازم عن سهل بن سعد قال : ذكر النبي ﷺ امرأة من
العرب ، فأمر أبا أسيد الساعدي أن يرسل إليها فقدمت ، فنزلت فى أجمل بنى ساعدة ، فخرج النبي ﷺ حتى جاء
بها فدخل عليها فإذا امرأة منكسة رأسها ، فلما كلمها قالت : أورد الله منك ، قال : لقد أهدتك منى . فقالوا لها
أنتدين من هذا ؟ هذا رسول الله ﷺ جاء ليخطبك ، قالت كنت أنا أشق من ذلك . فان كانت القصة واحدة
فلا يكون قوله فى حديث الباب العنقا بأهلها ولا قوله فى حديث عائشة العنق بأهلك تطليفاً ، ويتعين أنها لم تعرفه .
وان كانت القصة متعددة ولا مانع من ذلك فلهل هذه المرأة هى السكلابية التى وقع فيها الاضطراب . وقد ذكر ابن
سعد بسند فيه المرمى الضعيف عن ابن عمر قال : كان فى نساء النبي ﷺ سنا بنت سفيان بن عوف بن كعب بن أبى
بكر بن كلاب ، قال : وكان النبي ﷺ يمت أبا أسيد الساعدي يخطب عليه امرأة من بنى عامر يقال لها حمرة بنت
يزيد بن عبيد بن رؤاس بن كلاب بن ربيعة بن عامر ، قال ابن سعد : اختلف علينا اسم السكلابية فقيل فاطمة بنت
الصنحاك بن سفيان وقيل حمرة بنت يزيد بن عبيد وقيل سنا بنت سفيان بن عوف وقيل العالية بنت ظبيان بن

عمرو بن هوف ، فقال بعضهم هي واحدة اختلف في اسمها ، وقال بعضهم بل كن جمعا ولكن لكل واحدة منهن قصة غير قصة صاحبها . ثم ترجم الجونية فقال : أسماء بنت النعمان . ثم أخرج من طريق عبد الواحد بن أبي هون قال : قدم النعمان بن أبي الجون الكندي على رسول الله ﷺ مسلما فقال : يا رسول الله ألا أزوجه أجمل أم في العرب ، كانت تحت ابن عم لها فتوفي وقد رغبت فيك ؟ قال : نعم . قال : فابعث من يحملها إليك . فبعث معه أبا أسيد الساعدي . قال أبو أسيد فاقبت ثلاثة أيام ثم تحملت معي في محفة فأقبلت بها حتى قدمت المدينة فانزلتها في بني ساعدة ، ووجهت إلى رسول الله ﷺ وهو في بني عمرو بن عوف فآخبرته ، الحديث . قال ابن أبي هون : وكان ذلك في ربيع الأول سنة تسع . ثم أخرج من طريق أخرى عن عمر بن الحكم عن أبي أسيد قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى الجونية لحملها حتى نزلت بها في أطعم بني ساعدة ، ثم بعث رسول الله ﷺ فآخبرته ، فخرج يمشي على رجله حتى جاءها ، الحديث . ومن طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبي قال : اسم الجونية أسماء بنت النعمان بن أبي الجون ، قيل لها استعيزي منه فإنه أحظى لك عنده ، وخذعت لما روى من جمالها ، وذكر لرسول الله ﷺ من حملها على ما قالت فقال : انهن صواحب يوسف وكيدهن . فهذه تنزل قصتها على حديث أبي حازم عن سهل ابن سعد ، وأما القصة التي في حديث الباب من رواية عائشة فيمكن أن تنزل على هذه أيضا فإنه ليس فيها إلا الاستعاذة ، والقصة التي في حديث أبي أسيد فيها أشياء مغايرة لهذه القصة ، فيقوى التعدد ، ويقوى أن التي في حديث أبي أسيد اسمها أميمة والتي في حديث سهل اسمها أسماء والله أعلم . وأميمة كان قد عقد عليها ثم فارقها وهذه لم يعقد عليها بل جاء ليخطبها فقط ، قوله (فاهوى بيده) أي أمالها إليها . ووقع في رواية ابن سعد ، فاهوى إليها ليقبلها ، وكان إذا اختلى النساء أقمى وقبل ، وفي رواية لابن سعد ، فدخل عليها داخل من النساء وكانت من أجل النساء فقالت : انك من الملوك فإن كنت تريد أن تحظى عند رسول الله ﷺ فاذا جاءك فاستعيزي منه ، ووقع عنده عن هشام بن محمد عن عبد الرحمن بن الغسيل بإسناد حديث الباب ، أن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت فطمناها وخضبتاها ، وقالت لها أحداهما : ان النبي ﷺ يمجبه من المرأة إذا دخل عليها أن تقول أهدؤ بالله منك . قوله (فقال : قد عذت بمأذ) هو بفتح الميم ما يستأذ به ، أو اسم مكان العوذ ، والتثنية فيه للنعظيم . وفي رواية ابن سعد ، فقال بكه على وجهه وقال : عذت بمأذ . ثلاث مرات ، وفي أخرى له : فقال أمن عائد الله ، قوله (ثم خرج علينا فقال : يا أبا أسيد اكسها رازقين) براء ثم زاي ثم كاف . بالثنية صفة موصوف عتوف للعلم به ، والرازية ثياب من كتان بيض ماوال قاله أبو عبيدة . وقال غيره : يكون في داخل بياضها زرقة ، والرازي الصفيق . قال ابن الزين : متعها بذلك إما وجوبا وإما تفضلا . قلت : وسيأتي حكم المتعة في كتاب النفقات . قوله (وألحقها بأهلها) قال ابن بطلال : ليس في هذا أنه واجها بالطلاق . وتعقبه ابن المنير بأن ذلك ثبت في حديث عائشة أول أحاديث الباب ، فيحمل على أنه قال لها الحق بأهلك ، ثم لما خرج إلى أبي أسيد قال له ألحقها بأهلها ، فلا منافاة ، فالاول قصد به الطلاق والثاني أراد به حقيقة اللفظ وهو أن يعيدها إلى أهلها ، لأن أبا أسيد هو الذي كلن أحضرها كما ذكرناه . ووقع في رواية لابن سعد عن أبي أسيد قال : فأمرني فردتها إلى قومها ، وفي أخرى له فلما وصلت بها تصامحوا وقالوا : انك اغير مباركة ، فإدهاك ؟ قالت : خدعت . قال تفويت في خلافة عثمان . قال وحدثني هشام بن محمد عن أبي خيثمة زهير بن معاوية أنها ماتت كذا ، ثم روى إسناد فيه الكسبي ، ان المهاجر بن

أبي أمية تزوجها ، فأراد عمر معاقبتها فقال : ما ضرب عليّ الحجاب ، ولا سميت أم المؤمنين . فكشف عنها . وعن الواقدي : سمعت من يقول إن عكرمة بن أبي جهل خلف عليها ، قال : وليس ذلك بثبت . وامل ابن بطال أراد أنه لم يواجها بلفظ الطلاق . وقد أخرج ابن سعد من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن الوليد بن عبد الملك كتب إليه يسأله ، فكتب إليه : ما تزوج النبي ﷺ كذبة إلا أخت بني الجون فلكها . فلما قدمت المدينة نظر إليها فطافها ولم يبين بها . فقوله فطافها يحتمل أن يكون باللفظ المذكور قبل ويحتمل أن يكون واجها بلفظ الطلاق ، وامل هذا هو السرف في إيراد الترجمة بلفظ الاستفهام دون بت الحكم . واعترض بعضهم بأنه لم يتزوجها إذ لم يجر ذكر صورة العقد ، وامتنعت أن تهب له نفسها فكيف يطلقها ؟ والجواب أنه ﷺ كان له أن يزوج من نفسه بغير إذن المرأة وبغير إذن إمامها ، فكان مجرد إرساله إليها واحضارها ووعوبته فيها كافيا في ذلك ، ويكون قوله « هي لي نفسك » تطبيقا لحظرها واستماله لقلبها ، ويؤيده قوله في رواية لابن سعد « أنه اتفق مع أبيها على عقد صداقها ، وإن أباهما قال له : إنها رغبت إليك وخطبت إليك . » قوله (وقال الحسين بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن) هو ابن الغسيل (عن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد) هذا التعليق وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أبي أحمد الفراء عن الحسين ، ومراد البخاري منه أن الحسين بن الوليد شارك أبا نعيم في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن بن الغسيل ، لكن اختلافا في شيخ عبد الرحمن فقال أبو نعيم حصة وقال الحسين عباس بن سهل ، ثم ساقه من طريق ثالثة عن عبد الرحمن فبين أنه عند عبد الرحمن بالاسنادين ، لكن طريق أبي أسيد عن حصة ابنه عنه وطريق سهل بن سعد عن عباس ابنه عنه ، وكأن حصة حذف في رواية الحسين بن الوليد فصار الحديث من رواية عباس بن سهل عن أبي أسيد وليس كذلك ، والتحرير ما وقع في الرواية الثالثة وهي رواية إبراهيم بن أبي الوثير واسم أبي الوثير عمر بن مطرف ، وهو حجازي نزل البصرة ، وقد أدركه البخاري ولم يلقه فحدث عنه بواسطة ، وذكره في تاريخه فقال : مات بعد أبي حاصم سنة اثنتي عشرة ، وأيس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وافقه على إقامة إسناده أبو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في مسنده عنه . (قتيبان) : الأول قال القاضي عياض في أوائل كتاب الجهاد من شرح مسلم ، قال البخاري في تاريخه : الحسين بن الوليد بن علي النيسابوري القرشي مات سنة ثلاث ومائتين ، ولم يذكر في باب الحسن مكبرا من اسمه الحسن بن الوليد ، وذكر في صحيحه في كتاب الطلاق الحسن بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن عن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد « تزوج رسول الله ﷺ أميمة بنت شراحيل ، كذا ذكره مكبرا . قلت : لم أره في شيء من النسخ المعتمدة من البخاري إلا مصغرا ، ويؤيده اقتصاره عليه في تاريخه واهم أعلم . الثاني وقع في رواية أبي أحمد الجرجاني في السند الأول « عن حصة بن أبي أسيد عن عباس بن سهل عن أبيه ، وهو خطأ سقطت الواو من قوله « وعن عباس » وقد ثبت عند جميع الرواة ، وفي الحديث أن من قال لامرأته الحق بأمالك وأراد الطلاق طلقت ، فإن لم يرد الطلاق لم تنطق على ما وقع في حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توبته « أن النبي ﷺ لما أرسل إليه أن يعتزل امرأته قال لها الحق بأمالك فكوتى فيهم حتى يقضى الله هذا الأمر » وقد مضى الكلام عليه مستوفى في شرحه . الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته ، وقد مضى شرحه مستوفى قبل ، وقوله في هذه الرواية « أنعرف ابن عمر » إنما قال له ذلك مع أنه يعرف أنه يعرفه وهو الذي يحاطبه بغيره على إباح السند ، وعلى الفجول من قائلها ، وأنه يلزم العامة للاقتداء بمشاهير العلماء ، فقروه على

ما يلزمه من ذلك لا أنه ظن أنه لا يعرفه ، قال ابن المنير : ليس فيه مواجهة ابن عمر المرأة بالطلاق ، وإنما فيه طلاق ابن عمر امرأته ، لكن الظاهر من حاله المواجهة لأنه إنما طلقها عن شقاق اه . ولم يذكر مدة عنده في الشقاق المذكور ، فقد يجتمل أن لا تكون عن شقاق بل عن سبب آخر ، وقد روى أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : كان تحتى امرأة أحميا ، وكان عمر يكرهها فقال : طلقها ، فأبى النبي ﷺ فقال : أطع أباك ، فيحتمل أن تكون هي هذه ، وأما عمر لما أمره بطلاقها وشاور النبي ﷺ فامتنع أمره اتفاق أن الطلاق وقع وهي في الحيض فعلم عمر بذلك فكان ذلك هو السر في توليه السؤال عن ذلك ليكون وقع من قبله

ج - **باب** من جَوَزَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ ، لقول الله تعالى ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾ ، فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان . وقال ابن الزبير في مريض طلق : لا أرى أن تَرثَ مَهْرُوتُهُ . وقال الشعبي : تزنته . وقال ابن مسهر : تزوج إذا انقضت العدة ؟ قال : نعم . قال : رأيت إن مات الزوج الآخر فرجع من ذلك ؟

٥٢٥٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سول بن سعد الساعدي أخبره أن عويمراً المجلاني جاء إلى عاصم بن هدي الأنصاري فقال له : يا عاصم ، رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أبقته فقتلوه ، أم كيف يفعل ؟ سألني يا عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ ، فقال عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ ، فذكره رسول الله ﷺ ، ففكر رسول الله ﷺ السائل وعاصم ، حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ ؟ فلما رجع عاصم إلى أهله جاء عويمراً فقال : يا عاصم ، ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟ قال عاصم : لم تأتني بخبر ، قد كره رسول الله ﷺ المسألة التي سألته عنها . قال عويمر : والله لا انتهى حتى أسأله عنها . فأقبل عويمراً حتى أتى رسول الله ﷺ وسأله الناس فقال : يا رسول الله ، رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً ، أبقته فقتلوه ، أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله ﷺ : قد أنزل الله فيك وفي صاحبك ، فاذهب فاتبها . قال سهرل : فقتلناها ، وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ . فلما فرغ قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها . فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ . قال ابن شهاب : فكانت تلك سنة الثلاثين .

٥٢٦٠ - **حدثنا** سعيد بن قيس حدثني الهيثم قال حدثني حنبل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته أن امرأة ربيعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ربيعة طلقني فبنت طلاق ، ولاني نكحت بعده عند الرحمن بن الزبير القرظي ، وإنما معه مثل الهدية . قال رسول الله ﷺ : لست تريدن أن ترجعي إلى ربيعة ؟ لا ، حتى يذوق عيبك وتذوق عيبي .

٥٢٦١ - **حدثني محمد بن بشار** حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني القاسم بن محمد عن عائشة ، وان رجلاً طلق امرأته ثلاثاً ، فزوجه ، فطلق ، فطلق ، ففُتِل للنبي ﷺ . أتخيل الأول ؟ قال : لا ، حتى يذوق عسليتها كما ذاق الأول ،

قوله (باب من جرد الطلاق الثلاث) كذا لابي ذر ، وللاكثره من أجاز ، . وفي الترجمة إشارة إلى أن من السلف من لم يجر وقوع الطلاق الثلاث ، فيحتمل أن يكون مراده بالمنع من كره البيئونة الكبرى ، وهي بإيقاع الثلاث أهم من أن تكون مجموعة أو مفردة ، ويمكن أن يتمسك له بحديث ، أبض الحلال إلى الله الطلاق ، وقد تقدم في أوائل الطلاق ، وأخرج سعيد بن منصور عن أنس ، أن عمر كان إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثاً أو جمع ظهريه ، وسنده صحيح . ويحتمل أن يكون مراده بعدم الجواز من قال لا يقع الطلاق إذا أوقعها بمجموعة للنهي عنه وهو قول الشيعة وبعض أهل الظاهر ، وطرد بعضهم ذلك في كل طلاق منهي كطلاق الحائض وهو شذوذ ، وذهب كثير منهم إلى وقوعه مع منع جوازه ، واحتج له بعضهم بحديث محمود بن لبيد قال : أخبر النبي ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً ، فقال : أيلس بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ الحديث أخرجه النسائي ورجاله ثقات ، لكن محمود بن لبيد ولد في عهد النبي ﷺ ولم يثبت له منه سماح ، وإن ذكره بعضهم في الصحابة فلا جدل الرؤية ، وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج له هدة أحاديث ليس فيها شيء صرح فيه بالسماح ، وقد قال النسائي بعد تفريجه : لا أعلم أحداً رواه غير غزمية بن بكير يعني ابن الأشج عن أبيه . ورواية غزمية عن أبيه عند مسلم في عدة أحاديث ، وقد قيل إنه لم يسمع من أبيه ، وعلى تقدير صحة حديث محمود فليس فيه بيان أنه هل أمضى عليه الثلاث مع إنكاره عليه إيقاعها بمجموعة أولاً ؟ فأقول أحواله أن يدل على تحريم ذلك وإن لم ، وقد تقدم في الكلام على حديث ابن عمر في طلاق الحائض ، أنه قال لمن طلق ثلاثاً بمجموعة : عصبت ربك ، وبانت منك امرأتك ، وله ألفاظ أخرى نحو هذه عند عبد الرزاق وغيره . وأخرج أبو داود بسند صحيح ، عن طريق مجاهد قال : كنت عند ابن عباس ، فجاءه رجل فقال : انه طلق امرأته ثلاثاً ، فسكت حتى ظننت أنه سيردها إليه فقال : يطلقتك أحدكم فيركب الأحوة ثم يقول : يا ابن عباس يا ابن عباس ، إن الله قال (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً) وانك لم تتق الله فلا أجد لك مخرجاً ، عصبت ربك وبانت منك امرأتك ، وأخرج أبو داود له متابعات عن ابن عباس بنحوه . ومن القائلين بالتحريم والزوج من قال : إذا طلق ثلاثاً بمجموعة وقعت واحدة ، وهو قول محمد بن إسحق صاحب المغازي ، واحتج بما روى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : طلق ركانة بن عبد يزيد امرأة ثلاثاً في مجلس واحد ، فحزن عليها حزناً شديداً ، فسأله النبي ﷺ : كيف طلقها ؟ قال : ثلاثاً في مجلس واحد فقال النبي ﷺ : إنما تلك واحدة ، فارتجفها إن شئت . فارتجفها ، وأخرج أحمد وأبو يعلى وصححه من طريق محمد بن إسحق . وهذا الحديث نص في المسألة لا يقبل التأويل الذي في فهمه من الروايات الآتي ذكرها . وقد أجازوا هذه بأربعة أشياء : أحدها أن محمد بن إسحق وشيخه مختلف فيهما ، وأجيب بأنهم احتجوا في عدة من الأحكام بمثل هذا الإسناد كحديث : أن النبي ﷺ رد على أبي العاص بن الربيع دينب ابنته بالنسكاح الأول ، وليس كل مختلف فيه مردوداً . والثاني معارضته بفتوى ابن عباس بوقوع الثلاث كما تقدم من رواية مجاهد وفهمه : فلا يظن بأن

عباس انه كان عنده هذا الحكم عن النبي ﷺ ثم يفتى بخلافه إلا يرجع ظهير له ، وراوى الخبر أخبر من غيره بما روى . وأجيب بأن الاعتبار برواية الراوى لا برأيه لما يطرق وأيه من احتمال النسيان وغير ذلك ، وأما كونه تمسك بمرجح فلم يندحر في المرفوع لاحتمال التمسك بتخصيص أو تقييد أو تأويل ، وليس قول مجتهد حجة على مجتهد آخر ، الثالث أن أبا داود رجح أن ركائة إنما طلق امرأته البتة كما أخرجه هو من طريق آل بيت ركائة ، وهو تطيل فرى لجواز أن يكون بعض رواه حمل البتة على الثلاث فقال «انما ثلاثا» فهذه النكسة ينف الاستدلال بحديث ابن عباس . الرابع أنه مذهب شاذ فلا يعمل به ، وأجيب بأنه نقل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزهري مثله ، نقل ذلك ابن مغيث في «كتاب الوثائق» له وعزاه لمحمد بن وضاح ، ونقل الغزوى ذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن تقي بن خالد ومحمد بن عبد السلام الحشنى وغيرهما ، ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كطاه وطاوس وعمر بن دينار . ويتمتع من ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه ، وإنما الاختلاف في التحريم مع ثبوت الاختلاف كما ترى ، ويقوى حديث ابن اسحق المذكور ما أخرجه مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال «كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة» فقال عمر بن الخطاب : ان الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ، فأمضاه عليهم ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابن عباس عن أبيه عن ابن عباس قال لابن عباس : أنتم إنما كنتم الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وثلاثا من إمارة عمر؟ قال ابن عباس نعم ، ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن إبراهيم بن ميسرة عن طارس «أن أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ واحدة؟ قال : قد كان ذلك ، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازوه عليهم ، وهذه الطريق الأخيرة أخرجهما أبو داود ، لكن لم يسم إبراهيم بن ميسرة وقال بدله «عن غير واحد» ، ولفظ المتن «أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة» الحديث ، فتمسك بهذا السياق من أعلى الحديث وقال : إنما قال ابن عباس ذلك في غير المدخول بها ، وهذا أحد الأجوبة عن هذا الحديث وهو متعددة ، وهو جواب إسحاق بن راهويه وجماعة ، وبه جزم ذكره الساجي من الشافعية ، ووجهه بأن غير المدخول بها تبين إذا قال لها زوجها أنت طالق ، فإذا قال ثلاثا لما المدد لوقوعه بعد البيونة . وتعقبه القرطبي بأن قوله أنت طالق ثلاثا كلام متصل غير منفصل ، فكيف يصح جملة كلمتين وتعطى كل كلمة حكما؟ وقال النووي : أنت طالق معناه أنت ذات الطلاق ، وهذا اللفظ يصح تصديه بالواحدة وبالثلث وغير ذلك . الجواب الثاني دعوى شذوذ رواية طاوس ، وهي طريقة البيهقي ، فانه ساقى الروايات عن ابن عباس بلزوم الثلاث ثم نقل عن ابن المنذر أنه لا يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي ﷺ شيئا ويفتى بخلافه ، فيتمين المصير الى التجميع ، والأخذ بقول الأكثر أولى من الأخذ بقول الواحد إذا خالفهم . وقال ابن العربي : هذا حديث مختلف في صحته ، فكيف يقدم على الإجماع؟ قال : وبعارضه حديث محمود بن لبيد - يعنى الذى قدم أن النساء أخرجه - فان فيه التصريح بأن الرجل طلق ثلاثا بجمعة ولم يرد النبي ﷺ بل أمضاه ، كلنا قال ، وليس في سياق الخبر تعرض لامضاء ذلك ولا لرده . الجواب الثالث دعوى النسخ ، فنقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : يجب أن يكون ابن عباس لم يشأ نسخ ذلك ، قال البيهقي : ويقويه ما

أخرجه أبو داود من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعتها وإن طلقها ثلاثاً ، فنسخ ذلك . وقد أنكر المازري ادعاء النسخ فقال : زعم بعضهم أن هذا الحكم منسوخ وهو غلط فإن عمر لا ينسخ ، ولو نسخ - وحاشاه - لبادر الصحابة إلى إنكاره . وإن أراد القائل أنه نسخ في زمن النبي ﷺ فلا يمتنع لكن يخرج عن ظاهر الحديث ، لأنه لو كان كذلك لم يجد للراوي أن يخبر ببقاء الحكم في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر . فإن قيل فقد يجمع الصحابة ويقبل منهم ذلك ، قلنا إنما يقبل ذلك لأنه يستدل بإجماعهم على ناسخ ، وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فماذا أفه لأنه إجماع على الخطأ وهم مدعومون عن ذلك . فإن قيل فلعل النسخ إنما ظهر في زمن عمر ، قلنا : هذا أيضاً غلط لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر ، وليس انقراض العصر شرطاً في صحة الإجماع على الراجح . قلت : نقل النووي هذا الفصل في شرح مسلم وأقره ، وهو متعقب في مواضع : أحدهما أن الذي ادعى نسخ الحكم لم يقل إن عمر هو الذي نسخ حتى يلزم منه ما ذكر ، وإنما قال ما تقدم يشبه أن يكون علم شيئاً من ذلك نسخ ، أي اطلع على ناسخ للحكم الذي رواه مرفوعاً ، ولذلك أنفي بخلافه . وقد سلم المازري في أثناء كلامه أن إجماعهم يدل على ناسخ ، وهذا هو مراد من ادعى النسخ . الثاني إنكاره الخروج عن الظاهر عجيب ، فإن الذي يحاول الجمع بالتأويل يرتكب خلاف الظاهر حتماً . ثالثاً أن تغليظه من قال المراد ظهور النسخ عجيب أيضاً ، لأن المراد بظهوره انتشاره ، وكلام ابن عباس أنه كان يفعل في زمن أبي بكر محمول على أن الذي كان يفعله من لم يبلغه النسخ فلا يلزم ما ذكر من إجماعهم على الخطأ ، وما أشار إليه من مسألة انقراض العصر لا يجيئ هنا ، لأن عصر الصحابة لم ينقض في زمن أبي بكر بل ولا عمر ، فإن المراد بالعصر الطبقة من المجتمعين وهم في زمن أبي بكر وعمر بل وبعدهما طبقة واحدة . الجواب الرابع دعوى الاضطراب قال القرطبي في المفهم : وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه ، وظاهر سياقه يقتضي النقل عن جميعهم أن معظمهم كانوا يرون ذلك ، والمادة في مثل هذا أن يفشو الحكم وينتشر فكيف ينفرد به واحد عن واحد ؟ قال : فهذا الوجه يقتضي التوقف عن العمل بظاهرة أن لم يقتض القطع ببطلانه . الجواب الخامس دعوى أنه ورد في صورة خاصة ، فقال ابن سريج وغيره : يشبه أن يكون ورد في تكرير اللفظ كأن يقول أنت طالق أنت طالق أنت طالق ، وكانوا أولاً على سلامة صدورهم يقبل منهم أنهم أرادوا التأكيد ، فلما كثرت الناس في زمن عمر وكثر فهم الخداع ونحوه مما يمنع قبول من ادعى التأكيد حمل عمر اللفظ على ظاهر التكرار فامضاه عليهم ، وهذا الجواب ارتضاه القرطبي وقواه بقول عمر : إن الناس استعملوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، وكذا قال النووي أن هذا أصح الاجرية . الجواب السادس تأويل قوله واحدة ، وهو أن معنى قوله وكأن الثلاث واحدة ، أن الناس في زمن النبي ﷺ كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثاً ، ومحصله أن المعنى أن الطلاق الموقوع في عهد عمر ثلاثاً كان يوقع قبل ذلك واحدة لأنهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلاً أو كانوا يستعملونها نادراً ، وأما في عصر عمر فكثير استعملها لها ، ومعنى قوله فامضاه عليهم وأجازاه وغير ذلك أنه صنع فيه من الحكم بايقاع الطلاق ما كان يصنع قبله ، ورجع هذا التأويل ابن العربي ونسبه إلى أبي زرعة الرازي ، وكذا أورده البيهقي بإسناده الصحيح إلى أبي زرعة أنه قال : معنى هذا الحديث هندی أن ما تطلقون أنتم ثلاثاً كانوا يطلقون واحدة ، قال النووي : وعلى هذا فيكون الخبر وقع عن اختلاف طاعة الناس خاصة لا عن تغير الحكم في الواحدة فافهم . الجواب السابع

دعوى وقفه ، فقال بعضهم : ليس في هذا السياق أن ذلك كان يبلغ النبي ﷺ فيقره ، والجمعة إنما هي في تقريره .
وتعقب بأن قول الصحابي : كما نفعل كذا في عهد رسول الله ﷺ ، في حكم الرفع على الراجح حملا على أنه أطلع
على ذلك فافهم لتوفر دواعيهم على السؤال عن جليل الأحكام وحقيقتها . الجواب الثامن حمل قوله : ثلاثا ، على أن
المراء بها لفظ البتة كما تقدم في حديث ركانة سواء . وهو من رواية ابن عباس أيضا ، وهو قوي ويؤيده إدخال
البخاري في هذا الباب الآثار التي فيها البتة والاحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه يشير إلى عدم الفرق بينهما
وأن البتة إذا أطاعت حمل على الثلاث إلا أن أراد المطلق واحدة فيقبل ، فكان بعض روايته حمل لفظ البتة على الثلاث
لاشهر الآخرة بينهما فرواها بلفظ الثلاث وإنما المراد لفظ البتة ، وكانوا في العصر الأول يقبلون من قال أردت
بالبتة الواحدة فلما كان عهد عمر أمضى الثلاث في ظاهر الحكم . قال الفرطبي : وحجة الجمهور في لزوم من حيث
النظر ظاهرة جدا ، وهو أن المطلقة ثلاثا لا تحمل للمطلق حتى تنكح زوجا غيره ، ولا فرق بين مجموعها ومفرقها
لغة وشرعا ، وما يتخيل من الفرق ضروري أثناء الشرع اتفاقا في النكاح والعق والافاري ، فلو قال الول أنكحتك
هؤلاء الثلاث في كلمة واحدة انقضى كالمو قال أنكحتك هذه وهذه وهذه ، وكذا في العتق والإفراق وغير ذلك من
الأحكام ، واحتج من قال إن الثلاث إذا وقعت بمجموعة حملت على الواحدة بأن من قال أحلف بألف ثلاثا لا يند
حلفه إلا بمينا واحدة ، فليكن المطلق مثله . ونسب باختلاف الصيغتين فإن المطلق ينشئ طلاق امرأته وقد جعل
أمد طلاقها ثلاثا ، فإذا قال أنت طالق ثلاثا فكأنه قال أنت طالق جميع الطلاق ، وأما الحالف فلا أمد لعدد أيمانه
فانفرا . وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسألة نظير ما وقع في مسألة المنة سواء ، أعني قول جابر إنها كانت تفعل في
عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر ، قال : ثم نهانا عمر عنها فانتبهنا ، فالراجح في الموضعين تحريم المنة
وإيقاع الثلاث للإجماع الذي انقضى في عهد عمر على ذلك ، ولا يحفظ أن أحدا في عهد عمر عاقلة في واحدة منهما ،
وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر ، فالخالف بعد
هذا الإجماع منابذه والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق وإقاعه . وقد أطلت في هذا
الموضع لانتفاء من التمس ذلك منى وإقاع المستمان . (لقول الله تعالى الطلاق مرتان ، فامسك بمعروف أو
أسرّح بإحسان) قد استشكل وجه استدلال المصنف بهذه الآية على ما ترجم به من تجويز الطلاق الثلاث ، والذي
يظهر لي أنه كان أراد بالترجمة مطلق وجود الثلاث منقذة كانت أو مجموعة ، فالآية واردة على المانع لأنها دلت على
مشروعية ذلك من غير تكثير ، وإن كان أراد تجويز الثلاث بمجموعة وهو الظاهر فأشار بالآية إلى أنها بما احتج به
المخالف للنسخ من الوقوع لأن ظاهرها أن الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب المذكور ، فأشار إلى
أن الاستدلال بذلك على منع جميع الثلاث غير متجه إذ ليس في السياق المنع من غير الكيفية المذكورة ، بل انعقد
الإجماع على أن إيقاع المنتين ليس شرطا ولا راجعا ، بل انفقوا على أن إيقاع الواحدة أرجح من إيقاع الثنتين كما
تقدم تقريره في الكلام على حديث ابن عمر ، فالخالف أن مراده دفع دليل المخالف بالآية لا الاحتجاج بها
لتجويز الثلاث ، هذا الذي ترجع عندي . وقال الكرماني : وجه استدلاله بالآية أنه تعالى قال (الطلاق
مرتان) فدل على جواز جمع الثنتين وإذا جاز جمع الثنتين دفعة جاز جمع الثلاث دفعة كذا ، قال : وهو قياس مع
وضوح الفارق ، لأن جمع الثنتين لا يستلزم البيئنة الكبرى بل تنبئ له الرجعة إن كانت رجعية وتحدد العقد بغير

انتظار عدة إن كانت بائنا ، بخلاف جمع الثلاث . ثم قال الكرماني : أو التبريح باحسان عام يتناول إيقاع الثلاث دفعة . قلت : وهذا لا بأس به . لكن التبريح في سياق الآية إنما هو فيما بعد إيقاع الثلاثين فلا يتناول إيقاع الطائفت الثلاث ، فإن معنى قوله تعالى (الطلاق مرتان) فيما ذكر أهل العلم بالتفسير أى أكثر الطلاق الذي يكون بعده الإمساك أو التبريح مرتان ، ثم حينئذ إما أن يختار استمرار العصمة فيمسك الزوجة أو المفارقة فيسرحها بالطفة الثالثة ، وهذا التأويل نقله الطبري وغيره عن الجمهور ، ونقلوا عن السدي والضحاك أن المراد بالتبريح في الآية ترك الرجعة حتى تنقضي العدة فتحصل البتة ، ويرجع الأول ما أخرجه الطبري وغيره من طريق إسماعيل بن سميع عن أبي رزين قال : قال رجل : يا رسول الله الطلاق مرتان ، فأين الثالثة ؟ قال : إمساك معروف أو تبريح باحسان ، وسنده حسن ، لكنه مرسل لأن أبا رزين لا محبة له ، وقد وصله الدارقطني من وجه آخر عن إسماعيل فقال : عن أنس ، لكنه شاذ ، والأول هو المحفوظ ، وقد رجح الديلمي الهراشي من الشافعية في كتابه أحكام القرآن ، له قول السدي ، ودفع الخبر لكونه مرسلا ، وأطال في تقرير ذلك بما حاصله أن فيه زيادة فائدة ، وهي بيان حال المطلقة وأنها تبين إذا انقضت عدتها ، قال : وتؤخذ الطفة الثالثة من قوله تعالى (فان طلقا) اهـ والآخر بالحديث أولى فانه مرسل حسن يعتمد بما أخرجه الطبري من حديث ابن عباس بسند صحيح قال : إذا طلق الرجل امرأته تطليقتين فليتق الله في الثالثة ، فأما أن يمسكها فيحسن صحتها أو يسرحها فلا يظلمها من حقها شيئا ، وقال القرطبي في تفسيره : ترجم البخاري على هذه الآية من أجاز الطلاق الثلاث لقوله تعالى (الطلاق مرتان) وهذه إشارة منه إلى أن هذا العدد إنما هو بطريق القسمة لهم ، فمن ضيق على نفسه لومه . كذا قال ولم يظهر لي وجه لزوم المذكور ، وانه المستعان ، قوله وقال ابن الزبير : لا أرى أن توث مبتوتة كذا لأن ذر ، ولغيره مبتوته ، بزيادة ضمير للرجل ، وكأنه حذف العلم به ، وهذا التعليل عن عبد الله بن الزبير وصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق ابن أبي مليكة قال : سألت عبد الله بن الزبير عن الرجل يطلق امرأته فيبثها ثم يموت وهي في عدتها ، قال : أما عثمان فورثها ، وأما أنا فلا أرى أن أرثها لبيذرتة إياها . قوله (وقال الشعبي ثرته) وصله سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم والشعبي عن رجل طلق ثلاثا في مرضه قال : تعد عدة المتوفى عنها زوجها وثرته ما كانت في العدة . قوله (وقال ابن شبرمة) هو عبد الله قاضي الكوفة . قوله (تزوج) بفتح أوله وضم آخره ، وهو استفهام محذوف الاداة . قوله (إذا انقضت العدة ؟ قال : نعم) هذا ظاهره أن الخطاب دار بين الشعبي وابن شبرمة ، لكن الذي رأيت في « سنن سعيد بن منصور » أنه كان مع غيره فقال سعيد : حدثنا حماد بن زيد عن أبي حاشم عن الرجل يطلق امرأته وهو مريض إن مات في مرضه ذلك وثرته ؟ فقال له ابن شبرمة : رأيت إن انقضت العدة . قوله (قال رأيت إن مات الزوج الآخر فرجع من ذلك) هكذا وقع عند البخاري مختصرا ، والذي في رواية سعيد بن منصور المذكورة فقال ابن شبرمة : أتزوج ؟ قال : نعم . قال : فإن مات هذا ومات الأول أترث زوجتي ؟ قال : لا . فرجع إلى العدة فقال ثرته ما كانت في العدة . ولعله سقط ذكر الشعبي من الرواية . وأبو حاشم المذكور هو الرماني بعزم الراي وتمديد الميم اسمه يحيى ، وهو واسطي كان يتردد إلى الكوفة ، وهو ثقة . وعمل المسألة المذكورة كتاب الفرائض ، وإنما ذكرت هنا استطرادا . والمبتوتة جمجمة ومثانين من قيل لها أنت طالق البتة وتطلق على من أبيت الثلاث . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول

حدث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب اللعان ، والفرض منه هنا قوله في آخر الحديث ، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ ، الحديث ، وقد تعقب بأن الملاءنة وقعت بنفس اللعان فلم يصادف تطليقه إياها ثلاثا موقعا ، وأجيب بأن الاحتجاج به من كون النبي ﷺ لم ينكر عليه إيقاع الثلاث بجموعة ، فلو كان ممنوعا لأنكره ، ولو وقعت الفرقة بنفس اللعان . الحديث الثاني حديث عائشة في قصة وقاعة القرظي وامراته ، وسيأتي شرحه مستوفى في « باب إذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زوجها غيره فلم يحسبها ، وشاهد الترجمة منه قوله « ثبت طلاقه فانه ظاهر في أنه قال لها أنت طالق البتة ، ويحتمل أن يكون المراد أنه طلقها طلاقا حصل به قطع عصمتها منه ، وهو أعم من أن يكون طلقها ثلاثا بجموعة أو مفردة ، ويؤيد الثاني أنه سيأتي في كتاب الأدب من وجه آخر أنها قالت طلقني آخر ثلاث تطليقات ، وهذا يرجح أن المراد بالترجمة بيان من أجاز الطلاق الثلاث ولم يكرمه ، ويحتمل أن يكون مراد الترجمة أعم من ذلك ، وكل حديث يدل على حكم فرد من ذلك . الحديث الثالث حديث عائشة أيضا وإن رجلا طلق امرأته ثلاثا ، فسل النبي ﷺ : أنحل للأول ؟ قال : لا . الحديث ، وهو وإن كان مختصرا من قصة وقاعة فقد ذكرت توجيه المراد به ، وإن كان في قصة أخرى فالتمسك بظاهر قوله « طلقها ثلاثا » فانه ظاهر في كونها بجموعة ، وسيأتي في شرح قصة وقاعة أن غيره وقع له مع امرأة نظير ما وقع لرقاعة ، فليس التعدد في ذلك بعيد

٥ - باب من خير أزواجه ، وقوله الله تعالى :

(قل لأزواجك إن كنن تردين الحياة الدنيا وزيتهن فمأبى حديثنا الأعمش حديثنا مسلم من مسروق عن عائشة رضي

الله عنها قالت « خيرنا رسول الله ﷺ ، فاختارنا الله ورسوله ، فلم يعد ذلك علينا شيئا » (الحديث ٥٢٦٢ - طرقة في : ٥٦٣)

٥٢٦٣ - حديث مسدد حديثنا يحيى عن إسماعيل حديثنا طاسر عن مسروق قال : سألت عائشة عن الخيرة فقالت : خيرنا النبي ﷺ ، أفكان طلاقا ؟ قال مسروق : لا أبالي أخبرتها واحدة أو مائة بعد أن تختارني »

قوله (باب من خير أزواجه ، وقوله الله تعالى : قل لأزواجك إن كنن تردين الحياة الدنيا وزيتهن) تقدم في تفسير الأحزاب بيان سبب التخيير المذكور ، وفيما ذا وقع التخيير ، متى كان التخيير ؟ وأذكر هنا بيان حكم من خير امرأته مع بقیة شرح حديث الباب . ووقع هنا في نسخة الصفاي قبل حديث مسروق عن عائشة حديث أبي سلة عنها في المعنى ، قال فيه : حدثنا أبو الجان أنبأنا شعيب عن الزمري ح . وقال الليث حدثنا يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت : لما أمر رسول الله ﷺ بتخيير أزواجه ، الحديث وسأته على لفظ يونس ، وقد تقدم الطريقتان في تفسير سورة الأحزاب ، وساق رواية شعيب وأولها : ان عائشة أخبرته أن رسول الله ﷺ جاء لها حين أمره الله بتخيير أزواجه ، الحديث . ثم ساق رواية الليث معلقة أيضا في ترجمة

أخرى . قوله (حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غياث الكوفي ، وقوله « مسلم » هو ابن صبيح بالنسبة لـ أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وفي طبقة مسلم البطين وهو من رجال البخاري لكنه ، وإن روى عنه الأعمش لا يروى عن مسروق ، وفي طبقتهم مسلم بن كيسان الأعور وليس هو من رجال الصحيح ولا له رواية عن مسروق . قوله (خيرنا رسول الله ﷺ) في رواية الشعبي عن مسروق « خير نساء » أخرجه مسلم . قوله (فاختارنا الله ورسوله ، فلم يعد) بتشديد الدال وضم العين من العدد ، وفي رواية فلم يعد « بذلك الادغام وفي أخرى « فلم يعد » بكون العين وقسح المشنة وتشديد الدال من الاعتداد ، وقوله « فلم يعد ذلك علينا شيئا » في رواية مسلم « فلم يعد طلاقا » . قوله (اسماعيل) هو ابن أبي خالد . قوله (سألت عائشة عن الحيرة) بكسر المعجمة وفتح التحتانية بمعنى الحيار . قوله (ألسكان طلاقا) ؟ هو استفهام انكار ، ولاحد عن وكيع عن اسماعيل « فهل كان طلاقا » ؟ وكذا للنسائي من رواية يحيى القطان عن اسماعيل . قوله (قال مسروق : لا أبالي أخيرتها واحدة أو مائة بعد أن تختارني) هو موصول بالأسناد المذكور ، وقد أخرجه مسلم من رواية حل بن مسهر عن اسماعيل فقدم كلام مسروق المذكور وأفظه عن مسروق « قال ما أبالي » فذكر مثله وزاد « أو ألفا » ، ولقد سألت عائشة « فذكر حديثها » ، ويقول عائشة المذكور يقول جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، وهو أن من خير زوجته فاختارته لا يقع عليه بذلك طلاق ، لكن اختلفوا فيما إذا اختارت نفسها هل يقع طلاق واحدة وجمية أو باثنتين أو يقع ثلاثا ؟ وحكي الترمذي عن حل : إن اختارت نفسها فواحدة بائنة ، وإن اختارت زوجها فواحدة بائنة . وعن زيد بن ثابت : إن اختارت نفسها ثلاثا وإن اختارت زوجها فواحدة بائنة . وعن عمر وابن مسعود : إن اختارت نفسها فواحدة بائنة ، وهما رجعية ، وإن اختارت زوجها فلا شيء . ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير ترديد بين شيئين ، ولو كان اختيارها زوجها طلاقا لاتحدا ، فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق واختيارها زوجها بمعنى البقاء في المصحة . وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق زاذان قال « كنا جلوسا عند علي فمثل عن الحيار فقال : سألتني عنه عمر فقلت : إن اختارت نفسها فواحدة بائنة ، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية . قال : ليس كما قلت ، إن اختارت زوجها فلا شيء . قال : فلم أجد بدا من متابعتها . فلما وليت رجعت إلى ما كنت أعرف . قال علي : وأرسل عمر إلى زيد بن ثابت فقال : فذكر مثل ما حكاه عنه الترمذي . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عن علي نظير ما حكاه عنه زاذان من اختياره ، وأخذ مالك يقول زيد بن ثابت واحتج بعض أتباعه لكونها إذا اختارت نفسها يقع ثلاثا بأن معنى الحيار بت أحد الأمرين : إما الأخذ ، وإما الترك . فلو قلنا إذا اختارت نفسها تكون طلاق رجعية لم يعمل بمقتضى اللفظ لأنها تكون بعد في أسر الزوج وتكون كن خير بين شيئين فاختار غيرهما ، وأخذ أبو حنيفة يقول عمر وابن مسعود فيما إذا اختارت نفسها فواحدة بائنة ولا يرد عليه الإيراد السابق . وقال الشافعي : التخيير كناية ، فإذا خير الزوج امرأته وأراد بذلك تخييرها بين أن تطلق منه وبين أن تستمر في عصمته فاختارت نفسها وأرادت بذلك الطلاق طاقا ، فلو قالت : لم أود باختيار نفسي الطلاق صدقت . ويؤخذ من هذا أنه لو وقع التصريح في التخيير بالتطليق أن الطلاق يقع جزما ، فيه دلي ذلك شيخنا حافظ الوقت أبو الفضل العراقي في « شرح الترمذي » ، وفيه صاحب « الهداية » من الحنفية على اشتراط ذكر النفس في التخيير ، فلو قال مثلا اختاري فقال اخترت لم يكن تخييراً بين الطلاق وعدمه وهو ظاهر ، لكن

عله الاطلاق فلو قصد ذلك بهذا اللفظ ساخ . وقال صاحب « الهداية » أيضا : ان قال « اختارى » يفوى به الاطلاق فله ان تطلق نفسها ويقع باثنا ، فلو لم ينو فهو باطل . وكذا لو قال اختارى فقالت اخترت فلو نوى فقالت اخترت نفسى وقعت طاعة رجعية . وقال الخطاى : يؤخذ من قول عائشة « فاخترناه فلم يكن ذلك طلاقا » انها لو اختارت نفسها لسكان ذلك طلاقا ، ووافقه القرطبي فى « المفهم » فقال : فى الحديث ان المخيرة إذا اختارت نفسها ان نفس ذلك الاختيار يكون طلاقا من غير احتياج الى نطق بلفظ يدل على الطلاق ، قال : وهو مقتبس من مفهوم قول عائشة المذكور . قلت : لكن ظاهر الآية أن ذلك بمجرد لا يكون طلاقا ، بل لابد من انشاء الزوج الطلاق ؛ لأن فيها (فتعالين أمتعن وأسرحكن) أى بعد الاختيار ، ودلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم . واختلفوا فى التخيير هل هو بمعنى التملك أو بمعنى التوكيل ؟ والشافعى فيه قولان المصحح عند أصحابه أنه تملك ، وهو قول المالكية بشرط مبادرتها له حتى لو أخرت بقدر ما يذوق طعم القبول عن الإيجاب فى العقد ثم طلقت لم يقع ، وفى وجه لا يضرب التأخير ما دام فى المجلس وبه جزم ابن القاص ، وهو الذى رجحه المالكية والحنفية ، وهو قول الثورى والليث والاوزاعى . وقال ابن المنذر : الراجح أنه لا بتقيد ولا يشترط فيه الفور ، بل متى طلقت نفذ ، وهو قول الحسن والزهرى ، وبه قال أبو حنيفة ومحمد بن نصر من الشافعية والطحاوى من الحنفية ، وتمسكوا بحديث الباب حيث وقع فيه « انى ذا كر لك امرأ فلا تمجل حتى تستأمرى أبوبك » الحديث ، فانه ظاهر فى أنه فصح لما إذ أخبرها أن لا تختار شيئا حتى تستأذن أبويها ثم تفعل ما يشيران به عليها ، وذلك يقتضى عدم اشتراط الفور فى جواب التخيير . قلت : ويمكن أن يقال يشترط الفور أو ما دام فى المجلس عند الاطلاق ، فأما لو صرح الزوج بالنسبة فى تأخيرها بسبب يقتضى ذلك فيترأى ، وهذا الذى وقع فى قصة عائشة ، ولا يلزم من ذلك أن يكون كل خيار كذلك ، وانه أعلم

٦ - باب إذا قال قارقتك أو سرحتك ، أو الخلية ، أو البرية ، أو ما عني به الطلاق ، فهو على نفسه . وقول الله عز وجل (وسرحوهن سراحاً جميلاً) ، وقال (وأسرحكن سراحاً جميلاً) ، وقال (فامساكن بمعروف أو تسريحاً بإحسان) ، وقال (أو قاروهن بمعروف) . وقالت عائشة « قد علم النبي ﷺ أن أبوى لم يكونا بأمران بفراقه »

قوله (باب إذا قال قارقتك أو سرحتك أو الخلية أو البرية أو ما عني به الطلاق فهو على نيته) هكذا بت المصنف الحكم فى هذه المسألة ، فافتضى أن لا صريح عنده إلا لفظ الطلاق أو ما تصرف منه ، وهو قول الشافعى فى القديم ، ونص فى الجديد على أن الصريح لفظ الطلاق والفراق والسراح لورود ذلك فى القرآن بمعنى الطلاق . وحجة القديم أنه ورد فى القرآن لفظ الفراق والسراح لغير الطلاق بخلاف الطلاق فانه لم يرد إلا للطلاق ، وقد رجع جماعة القديم كالطبري فى « المدة » والحامل وغيرهما ، وهو قول الحنفية ، واختاره القاضى عبد الوهاب من المالكية ، وحكى الداريمى عن ابن خبير أن من لم يعرف الاطلاق فهو صريح فى حقه فقط ، وهو تفصيل قوى ، ونحوه لرويانى فانه قال : لو قال حربى قارقتك ولم يعرف أنها صريحة لا يكون صريحاً فى حقه . واتفقوا على أن لفظ

٢ - ٤٧ ج ٩ • نفع الهوى

الطلاق وما تصرف منه صريح ، لكن أخرج أبو عبيد في « غريب الحديث » ، من طريق عبد الله بن شهاب الخولاني عن عمر أنه : « رفع إليه رجل قالت له امرأته : شبنى ، فقال : كأنك ظبية ، قالت : لا . قال : كأنك حمامة . قالت : لا أرضى حتى تقول أنت خلية طالق ، فقال لها عمر : خذ بيدها فبى امرأتك ، قال أبو عبيد قوله خلية طالق أى ناقة كانت معقولة ثم أطلقت من عقلاها وخلي منها فتسمى خلية لأنها خليت عن العقال ، وطالق لأنها طلقت منه ، فأراد للرجل أنها نسيب الناقة ولم يقصد الطلاق بمعنى الفراق أصلا ، فأسقط عنه عمر الطلاق . قال أبو عبيد : وهذا أصل لكل من تكلم بشيء من ألفاظ الطلاق ولم يرد الفراق بل أراد غيره فالقول قوله فيه فيما بينه وبين الله تعالى اه . وإلى هذا ذهب الجمهور ، لكن المشكل من قصة عمر كونه رفع إليه وهو حاكم ، فإن كان أجراه بجرى الفتناء ولم يكن هناك حكم فيوافق وإلا فهو من النوادر . وقد نقل الخطابي الإجماع على خلافه ، لكن أثبت غيره الخلاف وعزاه لدارد . وفي البويطى مائة قضية ، وحكاها الروياني ، وأمكن أوله الجمهور وشرطوا قصد لفظ الطلاق لمعنى الطلاق ليخرج المعنى مثلا إذا لقن كلمة الطلاق فقالها وهو لا يعرف معناها أو المرءى بالعكس ، وشرطوا مع النطق بلفظ الطلاق تعدد ذلك احترازا عما يسبق به اللسان والاختيار ليخرج المكره ، لكن إن أكره فقالها مع قصد إلى الطلاق وقع في الأصح . قوله (وقول الله تعالى : وصرحوهن سراحا جميلا) كأنه يشير إلى أن في هذه الآية لفظ التبريح بمعنى الإرسال لا معنى الطلاق لأنه أمر من طلق قبل الدخول أن يمتع ثم يبرح ، وليس المراد من الآية تطليقها بعد التطليق قطعا . قوله (وقال : وأسرحن) يعنى قوله تعالى (بأيهما النوى قل لأزواجك إن كنتم ممن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحا جميلا) والتبريح في هذه الآية محتمل للتطليق والإرسال ، وإذا كانت صالحة للامرين اتفق أن تكون صريحة في الطلاق ، وذلك واجمع إلى الاختلاف فيما خبر به النبي ﷺ نساءه : هل كان في الطلاق والإقامة ، فإذا اختارت نفسها طلقت وإن اختارت الإقامة لم تطلق كما تقدم تقريره في الباب قبله ؟ أو كان في التعبير بين الدنيا والآخرة ، فن اختارت الدنيا طلقها ثم متها ثم سرحها ، ومن اختارت الآخرة أمرها في عصمة ؟ قوله (وقال تعالى : فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان) تقدم في الباب قبله بيان الاختلاف في المراد بالتسريح هنا وأن الراجح أن المراد به التطليق . قوله (وقال : أو فادوهن بمعروف) يريد أن هذه الآية وودت بلفظ الفراق في موضع ورودها في البقرة بلفظ السراح ، والحكم فيهما واحد لأنه ورد في الموضعين بعد وقوع الطلاق ، فليس المراد به الطلاق بل الإرسال . وقد اختلف السلف قديما وحديثا في هذه المسألة : جاء من على بأسانيد بعضها بعضها وأخرجها ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما قال البرية والخليفة والباثن والحرام والبت ثلاث ثلاث ، وبه قال مالك وابن أبي ليلى والأوزاعي ، لكن قال في الخلية إنها واحدة وجمعية ، وثقة من الزهري ومن زيد بن ثابت في البرية والبتة والحرام ثلاث ثلاث ، وعن ابن عمر في الخلية والبرية ثلاث وبه قال قتادة ، ومنه من الزهري في البرية فقط ، واحتج بعض المالكية بأن قول الرجل لاسرائته أنت بائن وبنته وبنته وخليه وبرة يتضمن إيقاع الطلاق لأن معناه أنت طالق منى طلاقا تدينين به منى ، أو ثبت أى يقطع عصمتك منى ، والبتة بمعناه ، أو تخلين به من زوجتين أو تزين منها ، قال : وهذا لا يكون في المدخول بها إلا ثلاثا إذا لم يكن هناك خلع ونسب بأن الحمل هل ذلك ليس صريحا والعصمة ثابتة لا ترفع بالاحتمال ، وبأن من يقول إن من قال لأزوجه أنت طالق بائنة إذا لم يكن هناك خلع أنها تقع وجمعية مع التبريح كيف لا يقول ياخو مع التقدير

وبأن كل لفظة من المذكورات إذا قصد بها الطلاق ووقع واقضت العدة أنه يتم المعنى المذكور ، فلم ينحصر الأمر فيها ذكرها وإنما النظر عند الإطلاق ، فالذي يرجح أن الألفاظ المذكورة وما في معناها كذابات لا يقع الطلاق بها إلا مع قصد إليه ، وضابط ذلك أن كل كلام أفهم الفقرة ولو مع دقته يقع به الطلاق مع القصد ، فما إذا لم يفهم الفقرة من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد إليه ، كما لو قال كلي أو اشربي أو نحو ذلك ، وهذا تحرير مذهب الشافعي في ذلك ، وقاله قبله الشعبي وعطاء وعمر بن دينار وغيرهم ، وهذا قال الأوزاعي وأصحاب الرأي ، واحتج لهم بطحاوي بحديث أبي هريرة الآتي قريبا ، تجاوز الله عن أمي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم ، فإنه يدل على أن النية وحدها لا تؤثر إذا تجردت عن الكلام أو الفعل . وقال مالك : إذا خاطبها بأى ألفاظ كان وقصد الطلاق طلقت حتى لو قال بانفلة يريد به الطلاق فهو طلاق ، وبه قال الحسن بن صالح بن حي . **قوله** (وقالت عائشة : قد علم النبي ﷺ أن أبرى لم يكن يا أمراؤى بفراقه) هذا التعليق طرف من حديث التخيير ، وقد تقدم عن عائشة في آخر حديث حرفي : باب موهلة الرجل ابنته ، من كتاب النكاح ، وبين الاختلاف على الزمري في أسناده ، وأرادت عائشة بالفراق هنا الطلاق جزما ، ولا نزاع في الحل عليه إذا قصد إليه ، وإنما النزاع في الإطلاق إذا تقدم ^(١)

٧ - باب من قل لامرأته : أنت علي حرام . وقال الحسن : نيته . وقال أهل العلم : إذا طلق ثلاثا فقد حرمت عليه ، فسوءه حراما بالطلاق والفراق . وليس هذا كالذي يُحرّم الطعام لأنه لا يقال لطعام الحِلِّ حرام ، ويقال للطعام حرام ، وقال في الطلاق ثلاثا (لا تحلُّ له من بعد حتى تنكح زوجا غيره)
٥٢٦٤ - وقال الهيثم بن نافع قال « كان ابن عمر إذا سُئِلَ عن طلاق ثلاثا ، قال : لو طلقت امرأة أو مرتين ، فإن النبي ﷺ أمرني بهذا ، فإن طلقها ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره ،

٥٢٦٥ - **حدثنا** أبو معاوية **حدثنا** هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « طلق رجل امرأته ، فزوجت زوجا غيره فطلقها ، وكانت معه مثل المدبة فلم يصل منه إلى شيء يُريدُه ، فلم يلبث أن طلقها ، فأتى النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله إن زوجي طلقني ، وإن تزوجت زوجا غيره فدخل بي ولم يكن معه إلا مثل المدبة فلم يقربني إلا أهنة واحدة لم يصل مني إلى شيء ، أفأحل لزواجي الأول ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا تحلين لزواجك الأول حتى يذوق الآخر عُسيلاتك وتذوق عُسيلاتَه »

قوله (باب من قل لامرأته : أنت علي حرام ، وقال الحسن : نيته) أي يحمل على نيته . وهذا التعليق وصله البيهقي ، ووقع لنا حاليا في جزء محمد بن عبد الله الأنصاري ، شيخ البخاري قال : حدثنا الأشعث عن الحسن في الحرام إن نوى بمينا فيمين ، وإن طلاقا فطلاق ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن ، وبهذا قال النخعي

والشافعي وإسحق ، وروى نحوه عن ابن مسعود وابن عمر وطاوس ، وبه قال الزوري لكن قال : ان نوى واحدة فهي بائن . وقال الحنفية مثله لكن قالوا : ان نوى نيتين فهي واحدة بائنة ، وان لم ينو طلاقا فهي بائن ويصير موليا ، وهو عجيب والاول اعجب . وقال الارزاعي وابو ثور : يمين الحرام تكفر ، وروى نحوه عن أبي بكر وعمر وطائفة وسعيد بن المسيب وهما وطاوس ، واحتج أبو ثور بظاهر قوله تعالى ﴿ لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ وسيأتي بيانه في الباب الذي بعده . وقال أبو قلابة وسعيد بن جبيرة : من قال لأمراته أنت علي حرام لزمته كفارة الظهار . ومثله من أحد . وقال الطحاوي : يحتمل أنهم أرادوا أن من أود به الظهار كان مظاهرا ، وان لم ينو به كان عليه كفارة يمين من ملاحظة وهي كفارة الظهار ، لا أنه يصير مظاهرا ظاهرا حقيقة ، وفيه بعد . وقال أبو حنيفة وصاحبه : لا يكون مظاهرا ولو أوداه . وروى عن علي وزيد بن ثابت وابن عمر والحكم وابن أبي ليلى : في الحرام ثلاث تطليقات ولا يسأل عن نيته ، وبه قال مالك ، وعن سروق والشعبي وربيعة : لا شيء فيه ، وبه قال أصح من المالكية . وفي المسألة اختلاف كثير من السلف بلغها الفرط المفسر إلى ثمانية عشر قولاً ، وزاد غيره عليها . وفي مذهب مالك فيها تفاصيل أيضا بطول استيعابها . قال الفرطبي : قال بعض علمائنا سبب الاختلاف أنه لم يقع في القرآن صريحا ولا في السنة نص ظاهر صحيح يعتمد عليه في حكم هذه المسألة ، فتجاذبها العلماء ، فمن تمسك بالبراءة الأصلية قال لا يلزمه شيء ، ومن قال إنها يمين أخذ بظاهر قوله تعالى ﴿ قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ﴾ بعد قوله تعالى ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ ، ومن قال يجب الكفارة وليست بيمين بناء على أن معنى اليمين التحريم فوقعت الكفارة على المعنى ، ومن قال تقع به طلقة وجمية حل اللفظ على أقل وجوهه الظاهرة وأقل ما تحرم به المرأة طلقة تحرم الوطء ما لم يرتجعا ، ومن قال بائنة فلا استمرار التحريم بها ما لم يجدد العقد ، ومن قال ثلاث حل اللفظ على منتهى وجوهه ، ومن قال ظاهرا نظر إلى معنى التحريم وقطع النظر عن الطلاق فأنحصر الأمر عنده في الظهار ، والله أعلم . قوله (وقال أهل العلم : إذا طلق ثلاثا فقد حرمت عليه فسموه حراما بالطلاق والفرق) أي فلا بد أن يصرح الفاعل بالطلاق أو بقصد اليه ، ولو أطلق أو نوى غير الطلاق فهو محل النظر . قوله (وليس هذا كالذي يحرم الطعام . لأنه لا يقال للطعام الحل حرام ويقال للطلقة حرام ، وقال في الطلاق ثلاثا : لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) قال المهباب : من نعم الله على هذه الأمة فيما خفف عنهم أن من فهم كانوا إذا حرموا على أنفسهم شيئا حرم عليهم كما وقع ليعقوب عليه السلام ، تخفف الله ذلك من هذه الأمة ، ونهائم أن يحرموا على أنفسهم شيئا مما أحل لهم فقال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ﴾ اه . وأظن البخاري أشار إلى ما تقدم عن أصح وغيره من سوي بين الزوجة وبين الطعام والشراب كما تقدم نقله عنهم ، فبين أن الفيتين وإن استوبا من جهة فقد يفرقان من جهة أخرى ، فالزوجة إذا حرما الرجل على نفسه وأراد بذلك تطليقها حرمت ، والطعام والشراب إذا حرمه على نفسه لم يحرم ، ولهذا احتج باتفاقهم على أن المرأة بالطلقة الثالثة تحرم على الزوج لقوله تعالى ﴿ لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ﴾ وورد عن ابن عباس ما يؤيد ذلك ، فأخرج يزيد بن هارون في كتاب النكاح ومن طريقه البيهقي بسند صحيح عن يوسف بن مارك : أن أعرابيا أتى ابن عباس فقال : اني جعلت امرأتى حراما ، قال : ليس عليك به حرام . قال : أو أبيت قول الله تعالى ﴿ كل الطعام كان حلالا لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل

على نفسه (ح الآية) فقال ابن عباس : ان إسرائيل كان به عرق النساء فجعل على نفسه إن شغاه الله أن لا يأكل العزوق من كل شيء ، وليست بحرام بمعنى على هذه الامة . وقد اختلف العلماء فيمن حرم على نفسه شيئا ، فقال الشافعي : إن حرم زوجته أو أمته ولم يقصد الطلاق ولا الظهار ولا العتق فعليه كفارة يمين ، وإن حرم طعاما أو شرابا فنفو . وقال أحمد : عليه في الجميع كفارة يمين . وتقدم بيان بقية الاختلاف في الباب الذي قبله . قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه بسند رجاله ثقات من طريق دارود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق : عن عائشة قالت : آلى النبي ﷺ من نسائه وحرم ، فجعل الحرام حلالا ، وجعل في العين كفارة . قال فان في هذا الخبر نقوية لقول من قال إن أفظ الحرام لا يكون باطلاته طلاقا ولا ظهارا ولا يميناً . قوله (وقال الليث عن نافع قال : كان ابن عمر إذا سئل عن طلق ثلاثا قال : لو طلقت مرة أو مرتين ، فان النبي ﷺ أمرني بهذا ، فان طلقنا ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك) كذا للاكثر وفي رواية الكشي في فان طلقها وحرمت عليه ، بضمير الغائب في الموضعين ، وهذا الحديث مختصر من قصة تطليق ابن عمر امرأته وقد سبق شرحه في أول المطلق ، وظن ابن القيم أنه هذا الخبر فاستشكل على مذهب مالك قوله ان الجمع بين تطليقتين بدعة ، قال والنبي ﷺ لا يأمر بالبدعة ، وجوابه أن الاشارة في قول ابن عمر « فان النبي ﷺ أمرني بذلك ، الى ما أمره من ارجاع امرأته في آخر الحديث ، ولم يد ابن عمر أنه أمره أن يطلق امرأته مرة أو مرتين وانما هو كلام ابن عمر . ففصل اسأله حال المطلق . وقد روينا الحديث المذكور من طريق الليث التي علقها البخاري مطولا مرصولا عاليا في جزء أبي الجهم الملا بن موسى الباهلي . رواية أبي تمام البصري عنه عن الليث ، وفي أوله قصة ابن عمر في طلاق امرأته ، وبعده وقال نافع وكان ابن عمر الخ وأخرج مسلم الحديث من طريق الليث لكن ليس بتمامه ، وقال الأكرمان : قوله لو طلقت ، جزؤه محذوف تقديره لكان خيرا أو هو لتضمني فلا يحتاج الى جواب وليس كما قال بل الجواب : لكان لك الرجعة لقوله « فان النبي ﷺ أمرني بهذا ، والتقدير فان كان في طهر لم يجامعها فيه كان طلاقا سنة ، وإن وقع في الحيض كان طلاقا بدعة ، ومطلق البدعة ينبغي أن يبادر إلى الرجعة . ولهذا قال « فان النبي ﷺ أمرني بهذا ، أي بالرجعة لما طلقت الحائض ، وتسمي ذلك قوله « وإن طلقت ثلاثا » وكأن ابن عمر الحق بالجمع بين المرتين بالواحدة فسوى بينهما ، وإلا فالذي وقع منه إنما هو واحدة كما تقدم بيانه صريحا هناك وأراد البخاري بإيراد هذا هنا الاستشهاد بقول ابن عمر « حرمت عليك » فبما حراما بالتطليق ثلاثا كأنه يريد أنها لا نصير حراما بمجرد قوله أنت على حرام حتى يريد به الطلاق أو يطلقها باثنا ، وخفي هذا على الشيخ منطاطي ومن تبعه فنفوا مناسبة هذا الحديث للرجعة ، ولكن عرج شيخنا ابن الملقن تلويحا على شيء مما أشرت إليه . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة امرأة رفاعه أقوله فيه « لا تجلين لزوجك الاول حتى ينفق الآخر عسيلتك » وسأني شرحه قريبا . وقوله في هذه الرواية « فلم يقربني إلا هنة واحدة » هو بلفظ حرف الاستثناء ، والتي بعده بفتح الهاء وتخفيف النون ، وحكى الهروي تشديدها وقد أنكره الأزهري قبله ، وقال الخليل : هي كلمة يكتفى بها عن الشيء يستحب من ذكره باسمه ، قال ابن التين معناه لم يأتني إلا مرة واحدة يقال من امرأته إذا غشينا . ونقل الأكرمان أن في أكثر النسخ بموحدة ثقيلة أي مرة ، والذي ذكر صاحب « المشارق » أن الذي رواه بالموحدة هو ابن السكن قال : وعند الكافة بالنون ، وحكى في معنى هبة بالموحدة ما تقدم وهو أن المراد بها مرة واحدة ،

قال وقيل المراد بالحبة الوقعة يقال حدر حبة السيف أى وقعته ، وقيل هى من حب إذا احتاج الى الجماع يقال حب
النيس حب هيبا . (مقنبيه) : زعم ابن بطال أن البخارى يرى أن التحريم ينزل منزلة الطلاق الثلاث ، وشرح
كلامه على ذلك فقال بعد أن ساق الاختلاف فى المسألة : وفى قول مسروق ما أبالى حرمت امرأتى أو جفنة ثريد ،
وقول الشعبي أنت على حرام أهون من فعلى هذا القول شذوذ ، وعليه رد البخارى ، قال واحتج من ذهب أن من
حرم زوجته أنها ثلاث تطليات بالاجماع على أن من طلق امرأته ثلاثا أنها تحرم عليه ، قال فلما كانت الثلاث
تحرّمها كان التحريم ثلاثا ، قال والى هذه الحجة أشار البخارى بإيراد حديث رقاعة لانه طلق امرأته ثلاثا فلم يحل
له مراجعتها إلا بعد زوج ، فكذلك من حرم على نفسه امرأته فهو كمن طلقها اه . وفيما قاله نظر ، والذى يظهر
من منذهب البخارى أن الحرام يتصرف الى نية للقاتل ، ولذلك صدر الباب بقول الحسن البصرى ، وهذه حادثة
فى وضع الاختلاف ههما صدر به من النقل عن حمادى أو تابعى فهو اختياره ، وحلنا البخارى أن يستدل بكون
الثلاث تحرم أن كل تحريم له حكم الثلاث مع ظهور منع المحصر ، لان الطلقة الواحدة تحرم غير المدخول بها مطلقا
والباين تحرم المدخول بها إلا بعد عقد جديد ، وكذلك الرجعية إذا انقضت عدتها فلم ينحصر التحريم فى الثلاث ،
وأبنا فالتحريم أهم من التطبيق ثلاثا فكيف يستدل بالأهم على الأخص ؟ وما يؤيد ما اخترناه أولا تعقيب
البخارى الباب بترجمة لم تحرم ما أحل الله لك ، وساق فيه قول ابن عباس : إذا حرم امرأته فليس بشئ . كما
سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى

٨ - باب لم تحرم ما أحل الله لك ؟

٥٢٦٦ - **حدثني الحسن بن الصباح** سمع **الربيع بن نافع** حدثنا معاوية بن يحيى بن أبى كثر عن **بلى بن**
حكيم عن **سعيد بن جبهر** أنه أخبره أنه سمع **ابن عباس** يقول : إذا حرم امرأته ليس بشئ ، وقال (لقد كان
لكم فى رسول الله أسوة حسنة)

٥٢٦٧ - **حدثني الحسن بن محمد بن الصباح** حدثنا **حجاج بن ابن جرير** قال زعم **عطاء** أنه سمع **عبيد بن**
عمير يقول : سمعت عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ كان يمسك عند زينب ابنة جحش ويشرب عندها
عسلا ، فتواصيت أنا ونخسة أن أبتنا دخل عليها النبي ﷺ فلتقل : إني لأجد منك ريح متافير ، أكلت متافير
فدخل على إحداها فقالت له ذلك . فقال : لا بأس ، شربت عسلا عند زينب ابنة جحش ، ولن أعود له . فنزلت
(يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك - إلى - إن تنوبا إلى الله) لعائشة ونخسة (وإذا أسرت لى إلى بعض
أزواجه حديثا) قوله : بل شربت عسلا .

٥٢٦٨ - **عن قرة بن أبى الثراء** حدثنا **على بن مسهر** عن **هشام بن عروة** عن **أبي** عن **عائشة رضى**
الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يحب العسل والحلوى ، وكان إذا انصرف من العصر دخل على نساء

فيَدْنُو من إحداهن ، فدخل على حفصة بنت عمر فاحتبس أ كثر ما كان يحتبس ، ففرت ، فسألت عن ذلك ، فقيل لي : أهدت لها امرأة من قومها مَكَّةَ عَسَل ، فسقت للنبي ﷺ منه شربة ، أما والله لفتحالن له ، فقلت لسودة بنت زمعة : إنه سيدنو منك ، فإذا دنا منك فقل : أكلت مغافير ، فإنه سيقول لك : لا ، فقل له : ما هذا الرج الذي أجد منك ؟ فإنه سيقول لك : سقني حفصة شربة عسل ، فقل له : جرت نخله للمرفك ، وسأقول ذلك . وقول أنت يا صفية ذلك . قالت تقول سودة : فوالله ما هو إلا أن قام على الباب فأردت أن أبادنه بما أسرني به فرقا منك . فلما دنا منها قالت له سودة : يا رسول الله ، أكلت مغافير قال : لا ، قالت فما هذا الرج الذي أجد منك ؟ قال : سقني حفصة شربة عسل . فقالت : جرت نخله للمرفك . فلما دار إلى قلت له نحو ذلك . فلما دار إلى صفية قالت له مثل ذلك . فلما دار إلى حفصة قالت : يا رسول الله ألا أسقيك منه ؟ قال : لا حاجة لي فيه . قالت تقول سودة : والله لقد حرمتها ، قلت لها : اسكتي »

قوله (باب لم تحرم ما أحل الله لك) كذا للاكثر وسقط من رواية النسفي لفظ . باب ، ووقع بدله وقوله تعالى . قوله (حدثني الحسن بن الصباح) هو البزار آخره راه ماملة وهو واسطي نزل بغداد ، وافته المنية أبو بكر ولينه النسائي قليلا ، وأخرج عنه البخاري في الايمان والصلاة وغيرهما فلم يكسر ، وأخرج البخاري عن الحسن ابن الصباح الزعفراني ، لكن اذا وقع هكذا يكون نسب لجهده فهو الحسن بن محمد بن الصباح وهو المروي عنه في الحديث الثاني من هذا الباب ، وفي الرواة من شيوخ البخاري ومن في طبقتهم محمد بن الصباح الدولابي أخرجه عنه البخاري في الصلاة والبيع وغيرهما ، وليس هو أخا للحسن بن الصباح ومحمد بن الصباح الجرجاني أخرجه عنه أبو داود وابن ماجه ، وهو غير الدولابي ، وعبد الله بن الصباح الطاطار أخرجه عنه البخاري في البيع وغيره وليس أحد من هؤلاء أخا الآخر . قوله (سمع الربيع بن نافع) أي أنه سمع ولفظ أنه يحذف خطأ ويظن به ، وقل من به عليه كما وقع التنبيه على لفظ وقال . والربيع بن نافع هو أبو توبة بفتح المثناة وسكون الواو بعدها موحدة مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، حلي نزل مرسوس ، أخرجه عنه الستة الا الترمذي بواسطة إلا أبا داود فأخرج عنه الكثير بغير واسطة وأخرج عنه بواسطة أيضا ، وأدرك البخاري ولكن لم أر له عنه في هذا الكتاب شيئا بغير واسطة ، وأخرج عنه بواسطة الا الموضع المتقدم في المزارعة فإنه قال فيه قال الربيع بن نافع . ولم يقل وحدثناه فا أدري لقيه أو لم ياقه ، وليس له عنده الا هذان الموضعان . قوله (حدثنا معاوية) هو ابن سلام بتشديد اللام وشيخه يحيى ومن فوقه ثلاثة من التابعين في نسق . قوله (اذا حرم امرأته ليس بشيء) كذا للكشيميني وللاكثر . ليست ، أي الكلمة وهي قوله أنت علي حرام أو محرمة أو نحو ذلك . قوله (وقال) أي ابن عباس مستدلا على ماذهب اليه بقوله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) يهبط بذلك الى قصة التحريم ، وقد وقع بسط ذلك في تفسير سورة التحريم ، وذكرت في باب موهظة الرجل ابنته ، في كتاب النكاح في شرح الحديث المطول في ذلك من رواية ابن عباس عن حماد بن الاختلاف هل المراد تحريم العسل أو تحريم مارية وأنه قيل في

السبب غير ذلك ، واستوعبت ما يتعلق بوجه الجمع بين تلك الأقوال بحمد الله تعالى . وقد أخرج النسائي بسند صحيح عن أنس ، أن النبي ﷺ كانت له أمة يطؤها ، فلم تزل به حفصة وعائشة حتى حرماها ، فأ نزل الله تعالى هذه الآية : يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ، وهذا أصبح طرق هذا السبب ، وله شاهد مرسل أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي الشهير قال : أصاب رسول الله ﷺ أم إبراهيم ولده في بيت بعض نسائه ، فقالت : يا رسول الله في بيتي وعلى فراشي ، فجعلها عليه حراما ، فقالت : يا رسول الله كيف تحرم عليك الحلال ؟ خلف لها بالله لا بصديها ، فزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ، قال زيد بن أسلم : فقول الرجل لامرأته أنت على حرام لغو ، وإنما نلزمه كفارة يمين إن حلف . وقوله ليس بشيء ، يحتمل أن يريد بالنفي التطليق ، ويحتمل أن يريد به ما هو أعم من ذلك والأول أقرب ، ويؤيده ما تقدم في التفسير من طريق هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد موضعا في الحرام بكفر ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن المبارك الصوري عن معاوية بن سلام بأسناد حديث الباب بلافظ : إذا حرم الرجل امرأته فإنما هي يمين يكفرها ، فعرف أن المراد بقوله : ليس بشيء ، أي ليس بطلاق . وأخرج النسائي وابن مردويه من طريق سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : أن رجلا جاءه فقال : إني جعلت امرأتني على حرام ، قال : كذبت ما هي عليك بحرام ، ثم تلا : يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ، ثم قال له : عليك رقبة ، اه و كانه أشار عليه بالرقبة لأنه عرف أنه مودع ، فأراد أن يكفر بالأغلظ من كفارة اليمين لا أنه تدين عليه عتق الرقبة ، وبدل عليه ما تقدم عنه من التصريح بكفارة اليمين . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة شرب النبي ﷺ العسل عند بعض نسائه فأورده من وجهين : أحدهما من طريق عبيد بن عمير عن عائشة وفيه أن شرب العسل كان عند زينب بنت جحش ، والثاني من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وفيه أن شرب العسل كان عند حفصة بنت عمر ، فهذا ما في الصحيحين . وأخرج ابن مردويه من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب العسل كان عند سودة ، وأن عائشة وحفصة هما اللتان توطأنا على وافي ما في رواية عبيد بن عمير وأن اختلافهما في صاحبة العسل . وطريق الجمع بين هذا الاختلاف الحمل على التعدد فلا يشتمع تعدد السبب للأمر الواحد ، فإن جنح إلى الترجيح فرواية عبيد بن عمير أثبت لموافقة ابن عباس لما على أن المظاهرتين حفصة وعائشة على ما تقدم في التفسير وفي الطلاق من جزم عمر بذلك ، فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تفرق في المظاهر بعائشة ، لكن يمكن تعدد القصة في شرب العسل وتعميمه واختصاص النزول بالقصة التي فيها أن عائشة وحفصة هما المظاهرتان ، ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل عند حفصة كانت سابقة ، ويؤيد هذا الحمل أنه لم يقع في طريق هشام بن عروة التي فيها أن شرب العسل كان عند حفصة تعرض للآية ولا لذكر سبب النزول ، والراجح أيضا أن صاحبة العسل زينب لاسودة لأن طريق عبيد بن عمير أثبت من طريق ابن أبي مليكة بكثير ، ولا جائز أن تتحد بطريق هشام بن عروة لأن فيها أن سودة كانت ممن وافق عائشة على قولها : أجد رجح مقافير ، ويرجح أيضا ما مضى في كتاب الحبة عن عائشة ، أن لساء النبي ﷺ كن حزينين : أنا وسودة وحفصة وصفية في حرب ، وزينب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حزب ، فهذا يرجح أن زينب هي صاحبة العسل ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير حزبها والله أعلم ، وهذا أول من جزم الداودي بأن تسمية التي شرب العسل حفصة غلط وإنما هي صفية بنت حيي أو زينب بنت جحش ، وعن جنح إلى الترجيح هي صفية ،

ومنه تألف القرطبي ، وكذا نقله النووي عن عياض وأقره فقال عياض : رواية عبيد بن عمير أولى لموافقتها ظاهر كتاب الله ، لأن فيه (وإن تظاهرا عليه) فهما ثنتان لا أكثر ، ولحديث ابن عباس عن عمر ، قال فكان الأسماء انقلب على رأوى الرواية الأخرى ، ونعقب الكرماني مقالة عياض فأجاد فقال : متى جردنا هذا لرتفع الوثوق بالكثير الروايات . وقال القرطبي : الرواية التي فيها أن المتظاهرات عاتفة وسودة وصفية ليست بصحيحة لأنها لا تليق للثلاوة لمجيئها بلفظ خطاب الاثنين ولو كانت كذلك لجاءت بخطاب جماعة المؤنث . ثم نقل عن الأصملي وغيره أن رواية عبيد بن عمير أصح وأولى ، وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة ، فلما قيل له ما قيل ترك الشرب من غير تصريح بتحريم ولم ينزل في ذلك شيء ، ثم لما شرب في بيت زينب تظاهرت عاتفة وحفصة على ذلك القول لحرم حينئذ العسل فنزلت الآية . قال : وأما ذكر سودة مع الجسوم بالثنية فيمن تظاهر منهن فباعتبار أنها كانت كاتبة لعمالة ولهذا وميت يومها لها ، فإن كان ذلك قبل الهجرة فلا اعتراض بدخوله عليها ، وإن كان بعده فلا يمنع منبها يومها لعمالة أن يتردد إلى سودة . قلت : لا حاجة إلى الاعتذار عن ذلك ، فإن ذكر سودة إنما جاء في قصة شرب العسل عند حفصة ولانثنية فيه ولا ينزل على ما تقدم من الجمع الذي ذكره ، وأما قصة العسل عند زينب بنت جحش فقد صرح فيه بأن عاتفة قالت : نواطأت أنا وحفصة ، فهو مطابق لما جزم به عمر من أن المتظاهرتين عاتفة وحفصة وموافق لظاهر الآية واه أعلم . ووجدت لقصة شرب العسل عند حفصة شاهدا في تفسير ابن مردويه من طريق يزيد بن رومان عن ابن عباس ورواته لأبأس بهم ، وقد أشرت إلى غالب ألفاظه ، ووقع في تفسير السدي أن شرب العسل كان عند أم سلمة أخرجه الطبري وغيره وهو مرجوح لإرساله وشذوذه ، والله أعلم . قوله (حدثنا حجاج) هو ابن محمد المصيصي . قوله (زعم عطاء) هو ابن أبي رباح ، وأهل الحجاز يطلقون الزعم على إطلاق القول . ووقع في رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن عطاء وقد مضى في التفسير . قوله (أن النبي ﷺ كان يمكك عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلا) في رواية هشام : يشرب عسلا عند زينب ثم يمكك عندها ، ولا مفايزة بينهما لأن الوار لا تزب . قوله (فتواصيت) كذا هنا بالصاد من المواصاة ، وفي رواية هشام : فتواطيت ، بالتاء من المواطاة ، وأصله تواطأت بالهمزة فسهلت الهمزة فصارت ياء ، وثبت كذلك في رواية أبي ذر . قوله (أن أيتنا دخل) في رواية أحمد بن حنبل عن حجاج بن محمد : أن أيتنا مداخل ، بزيادة ما وهي زائدة . قوله (أني لأجد منك ريح مغافير) في رواية هشام بتقديم أكلت مغافير وتأخير أني أجد . وأكلت استفهام مخدوف الأداة ، والمغافير بالفتح المعجمة والفاء وبالياء التحتانية بعد الفاء في جميع نسخ البخاري ، ووقع في بعض النسخ عن مسلم في بعض المواضع من الحديث بحذفها ، قال عياض والصراب إثباتها لأنها عرض من الوارد التي في المفرد وإنما حذف في ضرورة الشعر اه ، ومراده بالفرد أن المغافير جمع مغفور بضم أوله ويقال بناء مثلثة بدل الفاء حكاه أبو حنيفة الدينوري في النبات ، قال ابن قتيبة : ليس في الكلام مفعول بضم أوله إلا مغفور ومغفور بالفتح المعجمة من أسماء السكأة ، ومنخور بالخاء المعجمة من أسماء الأنف ، ومغلول بالفتح المعجمة واحد المغاليق ، قال : والمغفور صمغ حوله وأمنعة كريمة ، وذكر البخاري أن المغفور شبيه بالصمغ يكون في الرمث بكسر الراء وسكون الميم بعدها مثله وهو من الشجر التي ترعاها الإبل وهو من الخض ، وفي الصمغ المذكور حلاوة ، يقال أغفر الرمث إذا ظهر ذلك فيه . وذكر أبو زيد الانصاري أن المغفور يكون

أيضا في المشر بضم الميملة ورفع المعجمة ، وفي الثام والسلم والطلح ، واختلاف في ميم مغفور فقبل زائدة وهو مر
 اقراء وعند الجمهور أنها من أصل الكلمة ، ويقال له أيضا مغفار بكسر أوله ومغفر بضم أوله وبفتح وبكسره
 من الكسائي والغاء مفتوحة في الجميع ، وقال عياض : زعم المهاب أن راتمة المغافير والعرفط حسنة وهو خلاف
 ما يقتضيه الحديث وخلاف ما قاله أهل اللغة اه ، وأهل الملب قال وخيطة ، بمعجمة ثم موحدة ثم محتانية ثم مثناة
 قد صحت ، أو استند إلى ما نقل عن الخليل وقد نسب ابن بطال إلى العين أن العرفط شجر الأعضاء والعضاء كل شجر
 له شوك وإذا استيك به كانت له راتمة حسنة تدبه راتمة طيب النبيذ اه ، وعلى هذا فيكون ربح عيدان العرفط
 طيبا وربح الصمغ الذي يسيل منه غير طيبة ولا منافاة في ذلك ولا تصحيف ، وقد حكى القرطبي في الفهم ، أن
 راتمة ورق العرفط طيبة فإذا رعته الابل خبثت راتمته ، وهذا طريق آخر في الجمع حسن جداً ، قوله (فدخل على
 إحداهما) لم أقف على تعيينها ، وأظنها حفصة . قوله (فقال لا بأس شربت عسلا) كذا وقع هنا في رواية أبي ذر
 عن شيوخه ، ووقع للباقرين لا بل شربت عسلا وكذا وقع في كتاب الإيمان والنذور للجميع حيث ساقه المصنف
 من هذا الوجه اسنادا ومثنا ، وكذا أخرجه أحد عن حجاج ومسلم وأصحاب السنن والمستخرجات من طريق
 حجاج ، فظهر أن لفظة « بأس » هنا مغيرة عن لفظة « بل » ، وفي رواية هشام « فقال لا وأكثى كنت أشرب
 عسلا عند زينب بنت جحش » . قوله (وإن أعود له) زاد في رواية هشام « وقد حلفت لا تخبرى بذلك أحدا »
 وهذه الزيادة تظهر مناسبة قوله في رواية حجاج بن محمد فزلت « يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » قال عياض
 حلفت هذه الزيادة من رواية حجاج بن محمد فصار النظم مشكلا ، فوال الأشكال برواية هشام بن يوسف . واستدل
 القرطبي وغيره بقوله « حلفت » على أن الكفارة التي أشير إليها في قوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم)
 هي عن اليمين التي أشار إليها بقوله وحلفت ، فتكون الكفارة لأجل اليمين لا لجرد التحريم ، وهو استدلال قوي لمن
 يقول إن التحريم لغو لا كفارة فيه بمجرد ، وحل بعضهم قوله « حلفت » على التحريم ولا يخفى بعده ، والله أعلم
 بقوله (إن تتوبا إلى الله) أي تلا من أول السورة إلى هذا الموضع (فقال لعائشة وحفصة) أي الخطاب لهما ،
 ووقع في رواية غير أبي ذر « فزلت » ، يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك - إلى قوله - إن تتوبا إلى الله ، وهذا
 أوضح من رواية أبي ذر . قوله (وإذا أمر النبي إلى بعض أزواجه حديثا ، لقوله بل شربت عسلا) هذا القدر
 بقية الحديث ، وكنت أظنه من ترجمة البخاري على ظاهر ما سأذكره عن رواية النسفي حتى وجدته مذكورا في
 آخر الحديث عند مسلم وكان المعنى : وأما المراد بقوله تعالى (وإذا أمر النبي إلى بعض أزواجه حديثا) فهو
 لأجل قوله « بل شربت عسلا » ، والنسكتة فيه أن هذه الآية داخلة في الآيات الماضية لأنها قبل قوله (إن تتوبا
 إلى الله) وانقصت الروايات عن البخاري على هذا إلا النسفي فرقع عنده بهذا قوله « فزلت » : يا أيها النبي لم تحرم
 ما أحل الله لك ، ماصورة « قوله تعالى (إن تتوبا إلى الله) لعائشة وحفصة » وإذا أمر النبي إلى بعض أزواجه
 حديثا لقوله « بل شربت عسلا » فجعل بقية الحديث ترجمة للحديث الذي يليه ، والصواب ما وقع عند الجملة لموافقة
 مسلم وغيره على أن ذلك من بقية حديث ابن عمر . قوله (كان رسول الله ﷺ يحب العسل والحلوى) قد أفرد هذا
 القدر من هذا الحديث كما سيأتي في الأطعمة وفي الأشربة وفي غيرهما من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة ،
 وهو عند بتقديم الحلوى على العسل ، ولقد قدم كل منهما على الآخر جهة من جهات التقديم ، فقديم العسل لشرفه

ولأنه أصل من أصول الحلوى ولأنه مفرد والحلوى مركبة ، وتقديم الحلوى اسموها وتنوعها لأنها تتخذ من العسل ومن غيره ، وليس ذلك من صنف العام على الخاص كما ذهب بعضهم وإنما العام الذي يدخل الجميع فيه ، الحلوى بضم أوله وليس بعد الواو شيء ، ووقعت الحلوى في أكثر الروايات عن أبي أسامة بالمد وفي بعضها بانقصر وهي رواية علي بن مسهر ، وذكرت عائشة هذا القدر في أول الحديث تمهيداً لما سيذكره من قصة العسل ، وسأذكر ما يتعلق بالحلوى والعسل مبسوطاً في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى . **قوله** (وكان إذا انصرف من العصر) كذا للأكثر ، وعافهم حماد بن سلمة عن هشام بن عروة فقال : **الذبح** ، أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن أبي النعمان عن حماد ، وبساعده رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس ففيها : **« وكان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح جلس في مصلاه وجلس الناس حوله حتى تطلع الشمس ، ثم يدخل على نسائه امرأة امرأة يسلم عليهن ويدعو لهن ، فإذا كان يوم إحداهن كان عندهما ، الحديث أخرجه ابن مردويه ، ويمكن الجمع بأن الذي كان يقف في أول النهار سلاماً ودعاء محضاً ، والذي في آخره معه جلوس واستئناس ومحادثة ، لكن المحفوظ في حديث عائشة ذكر العصر ورواية حماد بن سلمة شاذة . قوله** (دخل على نسائه) في رواية أبي أسامة أجاز إلى نسائه أي مشى ، وبجى بمعنى قطع المصافة ومنه فأكون أنا وأمتي أول من يجيز أي أول من يقطع مصافة الصراط . **قوله** (فيدنو منهن) أي يقبل ويباشر من غير جماع كما في الرواية الأخرى . **قوله** (فاحتبس) أي أقام ، زاد أبو أسامة « عندهما » . **قوله** (فأتت من ذلك) ووقع في حديث ابن عباس بيان ذلك ولفظه : **« فأنكرت عائشة احتباسه عند حفصة فقالت لجويرية حبشية عندهما يقال لها خضراء : إذا دخل على حفصة فادخلي عليها فانظري ما يصنع »** : **قوله** (أهدت لها امرأة من قومها عكة عسل) لم أقف على اسم هذه المرأة ووقع في حديث ابن عباس : **« أنها أهدت لحفصة عكة فيها عسل من الطائف »** . **قوله** (فقلت لسودة بنت زمعة أنه سيدنو منك) في رواية أبي أسامة : **« فذكرت ذلك لسودة وقلت لها : أنه إذا دخل عليك سيدنو منك »** ، وفي رواية حماد بن سلمة : **« إذا دخل على إحداكن فلتأخذ بأنفها ، فإذا قال : ماشأئك ؟ فقول : ريح المغافير ، وقد تقدم شرح المغافير قبل . قوله** (سقتني حفصة شربة عسل) في رواية حماد بن سلمة ، إنما هي حيلة سقنيتها حفصة . **قوله** (جرس) بفتح الجيم والراء بعدها ميملة أي رعت نحل هذا العسل الذي شربته الشجر المعروف بالمرقط ، وأصل الجرس الصوت الخفي ، ومنه في حديث صفة الجنة : **« يسمع جرس الطير »** ولا يقال جرس بمعنى رعى إلا للنحل ، وقال الخليل جرس النحل العسل تجرسه جرساً إذا لحسته ، وفي رواية حماد بن سلمة ، جرس نحلها المرقط إذا ، والضمير للمسيكة على ما وقع في روايته . **قوله** (المرقط) بضم الميملة والغاء بينهما راء ساكنة وآخره طاء مهملة هو الشجر الذي صمغ المغافير ، قال ابن قتيبة : هو نبات مرله ورقة عريضة تفرش بالأرض وله شوك وثمرة بيضاء كالقطن مثل زر القميص ، وهو خبيث الرائحة . قلت : وقد تقدم في حكاية عياض عن المهلب ما يتعلق برائحة المرقط والبحث معه فيه قبل . **قوله** (وقول أنت يا صفية) أي بنت حيي أم المؤمنين ، وفي رواية أبي أسامة : **« وقوله أنت يا صفية »** أي قول للكلام الذي علمته لسودة ، زاد أبو أسامة في روايته : **« وكان رسول الله ﷺ يعتقد عليه أن يوجد منه ريح »** أي الغير الطيب ، وفي رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس : **« وكان أشد شيء عليه أن يوجد منه ريح سي »** ، وفي رواية حماد بن سلمة : **« وكان بكرة أن يوجد منه ريح »** وكان يكره لأنه يأتيه الملك ، وفي رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس : **« وكان يهجه أن يوجد منه ريح الطيب »** . **قوله**

(قالت تقول سودة : فوالله ما هو الا أن قام على الباب فأردت أن أبادته بالذى أمرتني به فوثق منك) أى خوفا ، وفي رواية أبي أسامة ، فلما دخل على سودة قالت تقول سودة : والله لقد كنت أن أبادره بالذى قلت لي ، وضبطه وأبادته . في أكثر الروايات بالموحدة من المبادأة وهي بالهمزة ، وفي بعضها بالنون بغير همزة من المناداة ، وأما أبادره في رواية أبي أسامة فن المبادأة ، ووقع فيها عند الكشميهني والأصملي وأبي الوقت كالأول بالهمزة بدل الراء ، وفي رواية ابن عساكر بالنون . قوله (فلما دار الى) قلت نحو ذلك ، فلما دار إلى صفة قالت له مثل ذلك ، كذا في هذه الرواية بلفظ نحر عند اسناد القول لعائشة و بلفظ مثل عند اسناده لصفية ، وأهل السرفية أن عائشة لما كانت المبتكرة لذلك عبرت عنه بأى لفظ حسن بيها حينئذ فلم يزدوا قالت نحر ولم تقل مثل ، وأما صفة قائنها مأمورة بقول شيء فليس لها فيه تصرف ، إذ لو تصرفت فيه لخشيت من غضب الأمرة لها ، فلماذا عبرت عنه بلفظ مثل ، هذا الذى ظهر لي في الفرق أولا ، ثم راجعت سياق أبي أسامة فوجدته عبر بالمثل في الموضعين ، فغلب على الظن أن تغيير ذلك من تصرف الرواة والله أعلم . قوله (فلما دار الى حفصة) أى في اليوم الثاني . قوله (لاحاجة لي فيه) كأنه أجنبه لما وقع عنده من توارد النسوة الثلاث على أنه نشأت من شربه له ربح منكرة فتركه حسبا للمبادأة . قوله (تقول سودة) زاد ابن أبي أسامة في روايته : سبحان الله ، : قوله (والله لقد حرمتها) بتخفيف الراء أى منمنها . قوله (قلت لها اسكني) كأنها خشيت أن يفش ذلك فيظهر ما دبرته من كيدها لحفصة . وفي الحديث من الفوائد ما جعل عليه النساء من الغيرة ، وأن الغبراء تعذر فيما يقع منها من الاحتيال فيما يدفع عنها ترفع ضررتها عليها بأى وجه كان ، وترجم عليه المصنف في كتاب ترك الحيل وما يكره من احتيال المرأة من الزوج والضرائر وفيه الأخذ بالحزم في الأمور وترك ما يشبه الأمر فيه من المباح خشية من الوقوع في المحذور . وفيه ما يشهد بطول عربة عائشة عند النبي ﷺ حتى كانت ضررتها تهاجها وتطيعها في كل شيء فأمرها به حتى في مثل هذا الأمر مع الزوج الذى هو أرفع الناس قدرا . وفيه إشارة إلى ورجع سودة لما ظهر منها من التندم على ما فعلت لأنها وافقت أولا على دفع ترفع حفصة عليهن بزيد الجلوس عندها بسبب العسل ، ورأت أن التوصل الى بلوغ المراد من ذلك لحسم مادة شرب العسل الذى هو سبب الإقامة . لكن أنكرت بعد ذلك أنه يترتب عليه منع النبي ﷺ من أمر كان يشتبه وهو شرب العسل مع ما تقدم من اعتراف عائشة الأمرة لها بذلك في صدر الحديث ، فأخذت سودة تتعجب مما وقع منهن في ذلك ، ولم تجسر على التصريح بالإنكار ، ولا راجعت عائشة بعد ذلك لما قالت لها : اسكني ، بل أطاعتها وسكتت لما تقدم من اعتذارها في أنها كانت تهاجها وإنما كانت تهاجها لما تعلم من مزيد حب النبي ﷺ لها أكثر منهن ، فخشيت إذا حالفتها أن تغضبها ، وإذا أغضبتها لا تأمن أن تغير عايجها خاطر النبي ﷺ ولا تحتمل ذلك ، فهذا معنى خوفها منها . وفيه أن حماد القمم الليل ، وأن الهار يجوز الاجتماع فيه بالجميع لكن بشرط أن لا تنفع الجماعة إلا مع اتفق هو في نوبتها كما تقدم تقريره . وفيه استئصال الكتابات فيما يستحيا من ذكره أقوله في الحديث : فيمدنو منهن ، والمراد فيقبل ونحو ذلك ، ويحقق ذلك قول عائشة لسودة : إذا دخل عليك فانه سيدنو منك ، فقولى له لئى أهد كذا ، وهذا إنما يتحقق بقرب الفم من الأنف ، ولا سيما إذا لم تكن الرائحة طالحة ، بل المقام يقتضى أن الرائحة لم تكن طالحة لأنها لو كانت طالحة لكانت بحيث يدركها النبي ﷺ ولا نكر عليها عدم وجودها منه ، فلما أتر على ذلك دل على ما قرره أنها لو قد وجودها لكانت خفية وإذا كانت خفية لم تدرك بمجرد المجالسة والمحادثة

من غير قرب الفم من الانف ، والله أعلم

٩ - باب لا طلاق قبل نكاح ، وقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمتوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها ، فتموهن وسرحوهن سراحاً جميلاً) .
وقال ابن عباس : جعل الله الطلاق بعد النكاح . ويروى في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وهروبة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وثوريح وسعيد بن جبيرة والقاسم وسالم وطائوس والحسن وعكرمة وعطاء وعاصم بن سعيد وجابر بن زيد ونافع بن جبيرة ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهيد ولقاهم بن عبد الرحمن وعمر بن هرم والشعبي أنها لا تطلق

قوله (باب لا طلاق قبل نكاح ، وقول الله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمتوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها وسرحوهن سراحاً جميلاً) سقط من رواية أبي ذر « لا طلاق قبل نكاح ، ونبت عنه » باب يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ، فساق من الآية إلى قوله « من عدة ، وحذف الباقي وقال : الآية . واقتصر الشيخ على قوله « باب يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية » قال ابن التين : احتجاج البخاري بهذه الآية على عدم الوقوع لا دلالة فيه ، وقال ابن المنير : ليس فيها دليل لأنها إخبار عن صورة وقع فيها الطلاق بعد النكاح ، ولا حصر هناك ، وليس في السياق ما يقتضيه . قلت : المحتج بالآية لذلك قبل البخاري ترجمان القرآن عبد الله بن عباس كما سأذكره . قوله (وقال ابن عباس جعل الله الطلاق بعد النكاح) هذا التعليق طرف من أمر أخرجه أحمد فيما رواه عنه حرب من مسانله من طريق قتادة عن عكرمة عنه وقال : سنده جيد ، وأخرج الحاكم من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال : ما قالها ابن مسعود وإن يكن قالها فولة من عالم في الرجل يقول إذا تزوجت فلانة فهي طالق ، قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) ولم يقل إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن ، وروى ابن خزيمة والبيهقي من طريقه من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة سئل ابن عباس عن الرجل يقول : إذا تزوجت فلانة فهي طالق ، قال : ليس بشيء . إنما الطلاق لما ملك . قالوا فان مسعود قال إذا وقت وقتنا فهو كما قال ، قال : يرحم الله أبا عبد الرحمن لو كان قال الله إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن ، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الأهل عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال سأله مروان عن نسيب له وقت امرأة أن تزوجها فهي طالق ، فقال ابن عباس : لا طلاق حتى تنكح ، ولا عتق حتى تملك ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق آدم بن علي بن خالد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فيمن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق : ليس بشيء ، من أجل أن الله يقول يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية ، وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بنحوه ، وروياه مرفوعاً في فوائد أبي اسحق ابن أبي ثابت ، بسنده إلى أبي أمية أبوب بن سليمان قال : حججت سنة ثلاث عشرة ومائة فدخلت على عطاء فسئل عن رجل عرضت عليه امرأة ليتزوجها فقال : هي يرم أتزوجها طالق البتة ، قال : لا طلاق فيما لا يملك عقدته ، يأمر ذلك عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، وفي إسناده من لا يعرف . قوله (وروى في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وهروبة

ابن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وشریح وسعيد
ابن جبیر والقاسم وسالم وطاوس والحسن وعكرمة وعطاء وعاصم بن سعد وجابر بن زيد ونافع بن جبیر ومحمد
ابن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعمرو بن هرم والشعبي أنها لا تنطق) قلت : اقتصر
البخاري في هذا الباب على الآثار التي سأقها فيه ولم يذكر فيه خبراً مرفوعاً صريحاً ، وهذا منه إلى ما سأبينه في ضمنها
من ذلك ، فأما الآثار عن علي في ذلك فرواه عبد الرزاق من طريق الحسن البصري قال : سألت رجلاً علياً قال : قلت
إن تزوجت فلانة فهي طالق ، فقال علي : ليس بشيء ، ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من علي . وأخرجه
البيهقي من وجه آخر عن الحسن بن علي ، ومن طريق الزوال بن سبرة عن علي ، وقد روى مرفوعاً أيضاً أخرجه
البيهقي وأبو داود من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن رقبش أنه سمع خاله عبيد الله بن أبي أحمد بن جهمش
يقول : قال علي بن أبي طالب : حفظت من رسول الله ﷺ لا طلاق إلا من بعد نكاح ، ولا يتم بعد احتلام .
الحديث لفظ البيهقي ، ورواية أبي داود مختصرة . وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن علي ، وطولا ،
وأخرجه ابن ماجه مختصراً وفي سنده ضعف ، وأما سعيد بن المسيب فرواه عبد الرزاق عن ابن جريح ، وأخرجه
عبد الكريم الجزري أنه سأل سعيد بن المسيب سعيد بن جبیر وعطاء بن أبي رباح عن طلاق الرجل ما لم ينكح ،
فكلهم قال : لا طلاق قبل أن ينكح إن سماها وإن لم يسمها ، واسنده صحيح . وروى سعيد بن منصور من طريق داود
ابن أبي هند : عن سعيد بن المسيب قال : لا طلاق قبل نكاح ، وسنده صحيح أيضاً ، ويأتي له طريق أخرى مع
مجاهد ، وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا محمد بن خالد قال : جاء رجل إلى سعيد بن المسيب فقال : ما تقول
في رجل قال إن تزوجت فلانة فهي طالق ، فقال له سعيد : كم أصدقها ؟ قال له الرجل : لم يتزوجها بعد فكيف
يصدقها ؟ فقال له سعيد : فكيف يطلق من لم يتزوج ؟ وأما عروة بن الزبير فقال سعيد بن منصور حدثنا حماد
ابن زيد : عن هشام بن عروة : أن أباه كان يقول : كل طلاق أو عتق قبل الملك فهو باطل ، وهذا سند صحيح . وأما
أبو بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن جهم في اثر واحد مجموعاً عن سعيد بن المسيب والثلاثة المذكورين
بعده وزيادة أبي سلمة بن عبد الرحمن ، فرواه يعقوب بن سفيان والبيهقي من طريقه من رواية يزيد بن الهاد : عن
المنذر بن علي بن أبي الحكم أن ابن أخيه خطب بنات عمه فتشاجروا في بعض الأمر ، فقال الفقي : هي طالق إن
نسكتها حتى آكل الغضيض ، قال : والغضيض طلع النخل الذكر ، ثم ندموا على ما كان من الأمر ، فقال المنذر :
أنا آتيكم بالبيان من ذلك فانطلق إلى سعيد بن المسيب فذكر له فقال ابن المسيب : ليس عليه شيء ، طلق ما لم يملك .
قال ثم إنني سألت عروة بن الزبير فقال مثل ذلك . ثم سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن فقال مثل ذلك . ثم سألت أبا
بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فقال مثل ذلك . ثم سألت عبيد الله بن عبد الله بن هبة بن مسعود فقال
مثل ذلك . ثم سألت عمر بن عبد العزيز فقال : هل سألت أحداً ؟ قلت نعم ، فسأله ، قال : ثم رجعت إلى القوم
فاخبرتهم ، وقد روى عن عروة مرفوعاً فذكر الترمذي في « العلل » أنه سأل البخاري : أي حديث في الباب أصح ؟
فقال : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وحديث هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة . قلت :
إن البشر بن المري وغيره قالوا عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة مرسلاً ، قال : فإن حماد بن خالد رواه عن
هشام بن سعد فوصله . قلت : أخرجه ابن أبي شيبة عن حماد بن خالد كذلك ، وخالفهم علي بن الحسين بن واقد

فرواه عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن المسور بن عخرمة مرفوعا أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه ، لكن هشام بن سعد أخرجه في المناقبات ففيه ضعف ، وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في مناقبه ، وله طريق أخرى عن عروة عن عائشة أخرجه الدارقطني من طريق معمر بن بكار السعدي عن ابراهيم بن سعد عن الزهري فذكره بلفظه ان النبي ﷺ بعث أبا سفيان على نجران ، فذكر قصة وفي آخره : فكان فيما عهد الى أبي سفيان أوصاه بتقوى الله وقال : لا يطعن رجل مالم يشكح ، ولا يعتق مالم يملك ، ولا نذر في معصية الله ، ومعمر ليس بالحافظ . وأخرجه الدارقطني أيضا من رواية الوليد بن سلفه الاودني عن يونس عن الزهري . والوليد واه ، ولما أورد الترمذي في الجامع حديث عمرو بن شعيب قال : ليس بصحيح . وفي الباب عن علي ومعاذ وجابر وابن عباس وعائشة . وقد ذكرت في أثناء الكلام هل يخرج أفعال من علق عنهم البخاري في هذا الباب روايات هؤلاء المرفوعة . وقالت الترمذي أنه ورد من حديث المسور بن عخرمة وعائشة كما تقدم ، ومن حديث عبد الله بن عمر ، ومن حديث أبي ثعلبة الخشني ، غـ حديث ابن عمر يأتي ذكره في أثر سعيد بن جبير ، وحديث أبي ثعلبة أخرجه الدارقطني بهذه شأى فيه بقيه بن الوليد وقد ضعفه وأظن فيه إرسالا أيضا ، وأما أبان بن عثمان فلم أنف إلى الآن على الإسناد اليه بذلك ، وأما علي بن الحسين فرويناه في « الفيلانيات » من طريق شعبة عن الحكم بن ابن عتيبة سمعت علي بن الحسين يقول : لا طلاق إلا بعد نكاح ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة ، وروينا في « فوائد عبد الله بن أيوب الخرمي » من طريق أبي إسحق السبيعي عن علي بن الحسين مثله وكلا السندين صحيح ، وله طريق أخرى عنه تأتي مع سعيد بن جبير ، ورواه سعيد بن منصور عن حماد بن شعيب عن حبيب بن أبي ثابت قال : جاء رجل الى علي بن الحسين فقال : اني قلت يوم أتزوج فلانة فبى طلاق ، فقرأ هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ﴾ قال علي بن الحسين : لا أرى الطلاق إلا بعد نكاح . . وأما شرح فرواه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق سعيد بن جبير عنه قال : لا طلاق قبل نكاح ، وسنده صحيح واقتضاه ابن أبي شيبة في رجل قال يوم أتزوج فلانة فبى طالق ثلاثا . . وأما سعيد بن جبير فرواه أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر عن عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير : في الرجل يقول يوم أتزوج فلانة فبى طلاق ، قال : ليس بشيء . إنما الطلاق بعد النكاح ، وسنده صحيح . وله طريق أخرى تأتي مع مجاهد . وقال سعيد بن منصور حديثا سفيان بن سليمان بن أبي المغيرة : سألت سعيد بن جبير وعلي بن حسين عن الطلاق قبل النكاح فلم يرياه شيئا ، وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطني من طريق أبي هاشم الرماني عن سعيد بن جبير : عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه سئل عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فبى طالق ، فقال : طلق مالا يملك ، وفي سنده أبو خالد الواسطي ، وهو واه . ولحديث ابن عمر طريق أخرى أخرجه ابن عدي من رواية عاصم بن هلال : عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رفعه لا طلاق إلا بعد نكاح ، قال ابن عدي قال ابن صاعد لما حدث به : لا أعلم له علة . قلت : استنكروه على ابن صاعد ولا ذنب له فيه وإنما علته ضعف حفظ عاصم . وأما القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق وسالم وهو ابن عبد الله بن عمر فرواه أبو عبيد في كتاب النكاح له عن مشيم وي زيد بن هارون كلاهما عن يحيى بن سعيد قال : كان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز لا يرون الطلاق قبل النكاح ، وهذا إسناد صحيح أيضا . وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن سالم والقاسم

رفوعه في الميمنة ، وقال ابن أبي شيبة حدثنا حفص بن عمر بن غياث عن حنظلة قال : سئل القاسم وسالم عن رجل قال : يوم أنزوج فلانة فهي طالق ، قالا : هي كما قال ، وعن أبي أسامة عن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن رجل قال : يوم أنزوج فلانة فهي طالق البتة ، فقال كلهم : لا يزوجها ، وهو محمول على الكراهة دون التحريم ، لما أخرجه اسماعيل القاضي في أحكام القرآن ، عن طريق جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد أن القاسم سئل عن ذلك فكرهه ، فهذا طريق التوفيق بين ما نقل عنه من ذلك . وأما طاوس فأخرجه عبد الرزاق عن معمر قال : كتب الوليد بن يزيد إلى أمراء الأمصار أن يكتبوا إليه بالطلاق قبل النكاح وكان قد ابتلى بذلك ، فكتب إلى عامله باليمن قدا بن طاوس وإسماعيل بن شروس وسماك بن الفضل فأخبرهم ابن طاوس عن أبيه وإسماعيل بن شروس عن عطاء وسماك بن الفضل عن وهب بن منبه أنهم قالوا : لا طلاق قبل النكاح . قال سماك بن عنده : إنما النكاح عقدة تعقد والطلاق يحلها ، فكيف يحل عقدة قبل أن تعقد ، وأخرجه سعيد بن منصور عن طريق خصيف وابن أبي شيبة عن طريق الليث بن أبي سلمة كلاهما عن عطاء وطاوس جميعا ، وقد روى مرفوعا ، قال عبد الرزاق عن الثوري عن ابن المنذر عن سمع طاوسا يحدث عن النبي ﷺ أنه قال : لا طلاق لمن لم ينكح ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري ، وهذا مرسل وفيه راء لم يسم ، وقيل فيه عن طاوس عن ابن عباس أخرجه الدارقطني وابن عدي بسندين ضعيفين عن طاوس ، وأخرجه الحاكم والبيهقي عن طريق ابن جرير ، عن عمرو بن شعيب عن طاوس عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ لا طلاق إلا بعد نكاح ، ولا عتق إلا بعد ملك ، ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين طاوس ومعاذ ، وقد اختلف فيه على عمرو بن شعيب فرواه عمار الاحول ومطر الوراق وعبد الرحمن بن الحارث وحسين الملم كلهم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والأربعة ثقات وأحاديثهم في السنن ، ومن ثم صححه من بقوى حديث عمرو بن شعيب وهو قوي لكن فيه علة الاختلاف ، وقد اختلف عليه فيه اختلافا آخر فأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أنه سئل عن ذلك فقال : كان أبي عرض على امرأة يزوجنيها ، فأبيت أن أتزوجها وقلت : هي طالق البتة يوم أتزوجها ، ثم ندمت ، فقدمت المدينة فسألت سعيد ابن المسيب وعروة بن الزبير فقالا قال رسول الله ﷺ : لا طلاق إلا بعد نكاح ، وهذا يشعر بأن من قال فيه عن أبيه عن جده سلك الجادة ، والا فلو كان عنده عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرحل فيه إلى المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل ، وقد تقدم أن الترمذي حكى عن البخاري أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أصح شيء في الباب ، وكذلك نقل ما هنا عن الإمام أحمد قاله أعلم . وأما الحسن فقال عبد الرزاق : عن معمر عن الحسن وقادة قالا : لا طلاق قبل النكاح ، ولا عتق قبل الملك ، ومن هشام عن الحسن مثله . وأخرج ابن منصور عن هشام عن منصور ويونس عن الحسن أنه كان يقول : لا طلاق إلا بعد الملك ، وقال ابن أبي شيبة حدثنا خلف بن خليفة : سألت منصورا عن قال يوم أتزوجها فهي طالق فقال : كان الحسن لا يراه طلاقا ، وأما عكرمة فرواه أبو بكر الأثرم عن الفضل بن دكين عن سويد بن نجيع قال : سألت عكرمة مولى ابن عباس قلت : رجل قالوا له تزوج فلانة قال هي يوم أتزوجها طالق كذا وكذا ، قال : إنما الطلاق بعد النكاح ، وأما عطاء فتقدم مع طاوس ويأتي له طريق مع مجاهد ، وجاء من طريقه مرفوعا أخرجه الطبراني في الأوسط ، عن موسى بن هارون حدثنا

محمد بن المنهال حدثنا أبو بكر الحنفى عن ابن أبى ذئب عن عطاء ، عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : لا طلاق إلا بعد النكاح ، ولا عتق إلا بعد ملك ، قال الطبرانى : لم يروه عن ابن أبى ذئب إلا أبو بكر الحنفى ووكيع ، ولا رواه عن ابن أبى بكر الحنفى إلا محمد بن المنهال . وأخرجه أبو يعلى عن محمد بن المنهال أيضا وصرح فيه بتحديث عطاء من ابن أبى ذئب ، ولذلك قال أيوب بن سويد عن ابن أبى ذئب : حدثنا عطاء ، لكن أيوب بن سويد ضعيف . وكذا أخرجه الحاكم في المستدرک ، من طريق محمد بن سنان الأزرق عن ابن بكير الحنفى وصرح فيه بتحديث عطاء لابن أبى ذئب وتحدث جابر عطاء وفي كل من ذلك نظر ، والمحموظ فيه الضعفة ، فقد أخرجه الطيالسى في مسنده عن ابن أبى ذئب عن سمع عطاء ، وكذلك رويناه في الفيلانيات ، من طريق حسين بن محمد الروزى عن ابن أبى ذئب ، وكذلك أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن أبى ذئب ، ورواية وكيع التى أشار اليها الطبرانى أخرجه ابن أبى شيبة عنه عن ابن أبى ذئب عن عطاء وعن محمد بن المنكدر عن جابر قال : لا طلاق قبل نكاح ، ورواية محمد بن المنكدر عن جابر طريق أخرى أخرجه البيهقى من طريق صدقة بن عبد الله قال : حدثت محمد بن المنكدر وأنا مفضب فقلت : أنت أحلت للزيد بن يزيد أم سلمة ؟ قال : ما أنا ، ولكن رسول الله ﷺ . حدثني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : لا طلاق لمن لا ينكح ، ولا عتق لمن لا يملك ، وأما عاصم بن سعد فهو البجل الكوفى من كبار التابعين ، وحزم الكرماني في شرحه بأنه ابن سعد بن أبى وقاص وفيه نظر ، وأما جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء البصرى فأخرجه سعيد بن منصور من طريقه وفي مسنده رجل لم يسم ، وأما نافع بن جبير أى ابن مطعم ومحمد بن كعب أى القرظى : فأخرجه ابن أبى شيبة عن جعفر بن هون عن أسامة بن زيد عنه قال لا طلاق إلا بعد نكاح ، وأما سليمان بن يسار فأخرجه سعيد بن منصور عن هتاب بن بشير عن خصيف عن سليمان بن يسار أنه حلف فى امرأة إن تزوجها فهى طالق فزوجه ، فأخبر بذلك عمر بن عبد العزيز وهو أمير على المدينة ، فأرسل اليه : بلغنى أنك حلفت فى كذا ، قال نعم ، قال : أفلا تحلى سبيلها ؟ قال : لا ، فتركه عمر ولم يفرق بينهما . وأما مجاهد فرواه ابن أبى شيبة من طريق الحسن بن الرماح سألت سعيد بن المسيب ومجاهداً وعطاء عن رجل قال يوم تزوج فلانة فهى طالق ، فكلمهم قال ليس بشئ ، زاد سعيد : أليكون سبيل قبل طلاق ؟ وقد روى عن مجاهد خلافه أخرجه أبو حنيفة من طريق خصيف أن أمير مكة قال لامرأته كل امرأة تزوجها فهى طالق ، قال خصيف فذكرت ذلك لمجاهد وقلت له إن سعيد بن جبير قال : ليس بشئ ، طالق ما لم يملك . قال : فذكره ذلك لمجاهد وعابه . وأما القاسم بن عبد الرحمن وهو ابن عبد الله بن مسعود فرواه ابن أبى شيبة عن وكيع عن معروف بن واصل قال سألت القاسم ابن عبد الرحمن فقال : لا طلاق إلا بعد نكاح . وأما عمرو بن هرم وهو الأزدى من أتباع التابعين فلم ألقه على مقالته موصولة ، إلا أن فى كلام بعض الشراح أن أبا حنيفة أخرجه من طريقه . وأما الشعبي فرواه وكيع فى مصنفه عن اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي قال : إن قال كل امرأة تزوجها فهى طالق فليس بشئ ، وإذا وقت لزمه ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق عن الثورى عن زكريا بن أبى زائدة واسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي قال : إذا عم فليس بشئ . وعن رأى وقوه فى المعينة دون التعميم - غير من تقدم - إبراهيم النخعى أخرجه ابن أبى شيبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عنه قال : إذا وقت وقع ، وبإسناده إذا قال وكل ، فليس بشئ ، ومن طريق حماد ابن أبى سليمان مثل قول إبراهيم ، وأخرجه من طريق الأسود بن يزيد عن ابن مسعود ، وإلى ذلك أشار ابن

عباس كما تقدم . فإن مسعود أقدم من أتى بالوقوع ، وتبعه من أخذ بمذهبه كالنخعي ثم حماد ، وأما ما أخرجه ابن أبي شبة عن القاسم أنه قال هي طالق ، واحتج بأن عمر سئل عن قال يوم أتزوج فهي على كظهر أمي ، قال : لا يزوجه حتى يكفر فلا يصح عنه ، فانه من رواية عبد الله بن عمر العمري عن القاسم والعمري ضعيف والقاسم لم يدرك عمر ، وكان البخاري تبع أحمد في تكثير النقل عن التابعين ، فقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في العلل : أن سفيان بن وكيع حدثه قال : أحفظ عن أحمد منذ أربعين سنة أنه سئل عن الطلاق قبل النكاح فقال : يروى عن النبي ﷺ وعن علي وابن عباس وعلي بن حسين وابن المسيب ونيف وعشرين من التابعين أنهم لم يروا به بأساً ، قال عبد الله فسألت ابن عن ذلك فقال : أنا قلته . قلت : وقد يجوز للبخاري في نسبة جميع من ذكر عنهم إلى القول بعدم الوقوع مطلقاً ، مع أن بعضهم يفصل وبعضهم يختلف عليه ، ولعل ذلك هو النكتة في تصديره النقل عنهم بصيغة التريض ، وهذه المسألة من الخلافات الشهيرة ، وللعلماء فيها مذاهب : الوقوع مطلقاً ، وعدم الوقوع مطلقاً ، والتفصيل بين ما إذا عين أو عم ، ومنهم من توقف : فقال بعدم الوقوع الجمهور كما تقدم وهو قول الشافعي وابن مهدي وأحمد وإسحق ودارد وأتباعهم وجمهور أصحاب الحديث ، وقال بالوقوع مطلقاً أبو حنيفة وأصحابه ، وقال بالتفصيل ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وابن أبي ليلى ومن قبلهم عن تقدم ذكره وهو ابن مسعود وأتباعه ومالك في المشهور عنه ، وهذه عدم الوقوع مطلقاً ولو عين ، وعن ابن القاسم مثله ، وعنه أنه توقف ، وكذا عن الثوري وأبي عبيد . وقال جمهور المالكية بالتفصيل ، فإن سمى امرأة أو طائفة أو قبيلة أو مكاناً أو زماناً يمكن أن يعيش إليه لزمه الطلاق والعق ، وجاء عن عطاء مذهب آخر مفصل بين أن يشترط ذلك في عقد نكاح امرأته أو لا ، فإن شرطه لم يصح تزويج من عيها وإلا صح أخرجه ابن أبي شيبة ، وتناول الزهري ومن تبعه قوله لا طلاق قبل نكاح ، أنه محمول على من لم يتزوج أصلاً ، فإذا قيل له مثلاً تزوج فلانة فقال هي طالق البتة لم يقع بذلك شيء وهو الذي ورد فيه الحديث ، وأما إذا قال إن تزوجت فلانة فهي طالق فإن الطلاق إنما يقع حين تزوجها ، وما ادعاء من التأويل تردده الآثار الصريحة عن سعيد بن المسيب وغيره من مشايخ الزهري في أنهم أرادوا عدم وقوع الطلاق عن قال إن تزوجت فهي طالق سواء خصص أم عمم أنه لا يقع ، ولشبهة الاختلاف كره أحمد مطلقاً وقال إن تزوج لا أمره أن يفارق ، وكذا قال إسحق في المعينة . قال البيهقي بعد أن أخرج كثيراً من الأخبار ، ثم من الآثار الواردة في عدم الوقوع : هذه الآثار تدل على أن معظم الصحابة والتابعين فهموا من الأخبار أن الطلاق أو العتاق الذي علق قبل النكاح والمالك لا يعمل بعد وقوعهما ، وأن تأويل المخالف في حمله عدم الوقوع على ما إذا وقع قبل المالك ، والوقوع فيما إذا وقع بعده ، ليس بشيء . لأن كل أحد يعلم بعدم الوقوع قبل وجود عقد النكاح أو المالك فلا يبقى في الأخبار فائدة ، بخلاف ما إذا حللناه على ظاهره فإن فيه فائدة وهو الإعلام بعدم الوقوع ولو بعد وجود العقد ، فهذا يرجع مذهبنا إليه من حل الأخبار على ظاهرها والله أعلم . وأشار البيهقي بذلك إلى ما تقدم من الزهري وإلى ما ذكره مالك في الموطأ أن قوماً بالمدينة كانوا يقولون إذا حلف الرجل بطلاق امرأة قبل أن ينكحها ثم حث لزم إذا نكحها ، حكاه ابن بطال قال : وتناولوا حديث : لا طلاق قبل نكاح ، على من يقول امرأة فلان طالق ، وعرض من أزم بذلك بالاتفاق على أن من قال لامرأة : إذا قدم فلان لأذن لوليك أن يزوجنيك ، فقال : إذا قدم فلان فقد أذنت لولي في ذلك ، أن فلاناً إذا قدم لم يتمعد التزوج حتى تنشئ هذا حديثاً . وعلى

أن من باع سبعة لا يملكها ثم دخلت في ملكه لم يلزم ذلك البيع ، ولو قال لامرأته : إن طلقتك فقد راجعتك فطلقها لا تكون مرتجعة ، فكذلك الطلاق . وما احتج به من أرفع الطلاق قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ قال : والتعلق عقد النزاهة بقوله وربطه بنيته وعلاقته بشرطه ، فإن وجد الشرط نفذ . واحتج آخر بقوله تعالى ﴿ يوفون بالنذر ﴾ وآخر بمشروعية الوصية ، وكل ذلك لاحجة فيه لأن الطلاق ليس من العقود ، والنذر يقترب به إلى الله بخلاف الطلاق فإنه أبغض الحلال إلى الله ، ومن ثم فرق أحمد بين تعليق المتيقن وتعليق الطلاق فأوقفه في المتيقن دون الطلاق ، ويؤيده أن من قال : لله علي عتق لزمه ، ولو قال : لله علي طلاق كان لغوا . والوصية إنما تنفذ بعد الموت ، ولو طلق الحي الطلاق بما بعد الموت لم ينفذ . واحتج بعضهم بصحة تعليق الطلاق ، وإن من قال لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق ، فدخلت طلة . والجواب أن الطلاق حق ذلك الزوج ، فله أن ينجزه ويؤجله وأن يعلقه بشرط وأن يجعله بيد غيره كما يتصرف المالك في ملكه ، فإذا لم يكن زوجا فأى شيء ملك حتى يتصرف ؟ وقال ابن العربي من المالكية : الأصل في الطلاق أن يكون في المنكحة المقيدة بقيد النكاح ، وهو الذي يقتضيه إطلاق اللفظ ، لكن الورع يقتضي التوقف عن المرأة التي يقال فيها ذلك وإن كان الأصل تجويزه وإلغاء التعليق ، قال : ونظر مالك ومن قال بقوله في مسألة الفرق بين المينة وغيرها أنه إذا هم سيد على نفسه باب النكاح الذي نصب الله إليه فمراض عنده المشروع فسقط ، قال : وهذا على أصل مختلف فيه وهو تخصيص الأدلة بالمصالح ، وإلا فهو كان هذا لازما في الخصوص الزم في العموم والله أعلم

١٠ - باب إذا قال لامرأته وهو مكروه : هذه أختي ، فلا شيء عليه

قال النبي ﷺ « قال إبراهيم لسارة : هذه أختي ، وذلك في ذات الله عز وجل »

قوله (باب إذا قال لامرأته وهو مكروه : هذه أختي : فلا شيء عليه . قال النبي ﷺ : قال إبراهيم لسارة هذه أختي ، وذلك في ذات الله) قال ابن بطال : أراد بذلك رد من كره أن يقول لامرأته يا أختي ، وقد روى عبد الرزاق من طريق أبي تيممة الهجيمي « مر النبي ﷺ على رجل وهو يقول لامرأته : يا أختي ، فزجره » قال ابن بطال : ومن ثم قال جماعة من العلماء : يصير بذلك مضاهرا إذا قصد ذلك ، فأرشد النبي ﷺ إلى اجتناب اللفظ المتصل . قال : وليس بين هذا الحديث وبين قصة إبراهيم معارضة ، لأن إبراهيم إنما أراد بها أخته في الدين ، فن قال ذلك وتوى أخوة الدين لم يضره . قلت : حديث أبي تيممة مرسل ، وقد أخرجه أبو داود من طرق مرسل ، وفي بعضها « عن أبي تيممة عن رجل من قومه أنه سمع النبي ﷺ » وهذا متصل ، وذكر أبو داود قبله حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وسارة ، فكأنه وافق البخاري ، وقد قيد البخاري بكون ذلك إذا كان مكروها لم يضره وتعبه بعض الشراح بأنه لم يقع في قصة إبراهيم لإكراه ، وهو كذلك لكن لا تعقب على البخاري لأنه أراد بذلك قصة إبراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك في حالة الإكراه لا يضره قياسا على ما وقع في قصة إبراهيم ، لأنه إنما قال ذلك خوفا من الملك أن يظلمه على سارة ، وكان من شأنهم أن لا يقربوا الخلية إلا بخطبة ورضا ، بخلاف المتزوجة فكانوا يقتضونها من زوجهم إذا أحبوا ذلك كما تقدم تقريره في الكلام على الحديث في المناقب ، فلخوف إبراهيم على سارة قال إنها أخته وتناول أخوة الدين ، والله أعلم . (تنبيه) : أورد النسفي في هذا الباب جميع ما في الترجمة

التي بعده ، وعكس ذلك أبو نعيم في المستخرج ، والله أعلم

١١ - باب الطلاق في الإغلاق والسكران والمجنون وأسرهما والنفقة والنسيان في الطلاق والشرك وغيره ، يقول النبي ﷺ « الأعمال بالنية » ، ولكل امرئ ما نوى ، وتلا الشعمي (لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) وما لا يجوز من إقرار الموسوس . وقال النبي ﷺ « الذي أقر على نفسه » أيك جنون ؟ وقال علي « بقر حزمة خواصر شارفي » ، فطلق النبي ﷺ بولم حزمة ، فإذا حزمة مثل شجرة عيناها . ثم قال حزمة : وهل أنتم إلا عبيد لأبي ؟ فرف النبي ﷺ أنه قد تميل ، فخرج وخرجنا معه . وقال عثمان : ليس للمجنون ولا لسكران طلاق . وقال ابن عباس : طلاق السكران والمسكره ليس بجائز . وقال حنيفة بن عاصم : لا يجوز طلاق الموسوس . وقال عطاء : إذا بدا بالطلاق فله شرطه . وقال نافع : طلق رجل امرأته لبيتة إن خرجت ، فقال ابن عمر : إن خرجت فقد بُنت منه ، وإن لم تخرج فليس بشئ . وقال الزهري فيمن قال إن لم أسل كذا وكذا فأسرق طالق ثلاثاً : يسأل عما قال وعقد عليه قلبه حين حلف بذلك العين ، فإن سعى أجلاً أرادته وعقد عليه قلبه حين حلف جعل ذلك في دينه وأمانته . وقال إبراهيم : إن قال لا حاجة لي بك نيتة . وطلاق كل قوم بلسانهم . وقال قتادة : إذا قال إذا حلت فأت طالق ثلاثاً يشأها عند كل طهر مرة ، فإن استبأن حكمها فقد بأت منه . وقال الحسن . إذا قال الحق بأهلك نيتة : وقال ابن عباس : الطلاق عن وطء ، والضان ما أريد به وجه الله . وقال الزهري : إن قال ما أنت بامرأتى نيتة ، وإن نوى طلاقاً فهو مأنوى . وقال علي : ألم تعلم أن القلم رُفِعَ عن ثلاثة : عن المجنون حتى يفيق ، وعن الصبي حتى يدرك ، وعن المائم حتى يستيقظ . وقال علي : وكل الطلاق جائز إلا طلاق المنوه

٥٢٦٩ - حديث مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه « عن النبي ﷺ قال : إن الله تجاوزَ عن أمي ما حدثت به أنفسها ، ما لم تعمل أو تكلم . وقال قتادة : إذا طلق في نفسه فليس بشئ »

٥٢٧٠ - حديث أصبغ أخبرنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر « أن رجلاً من أسلم أتى النبي ﷺ وهو في المسجد فقال : إنه قد زنى . فأعرض عنه . فأتى ليشه الذي أعرض لشبهه كل نفسه أربع شهادات : ندعاه فقال : هل بك جنون ؟ هل أحصنت ؟ قال : نعم . فأمر به أن يرجم بالمصل . فلما أذلقته الحجارة جرح حتى أدرك بالحرق فقتل »

[الحديث ٥٢٧٠ - أخرجه في : ٥٢٧٢ ، ٦٨١٤ ، ٦٨١٦ ، ٦٨٢٠ ، ٦٨٢٦ ، ٧١٦٨]

٥٢٧١ - **حدثنا أبو الجان** أخبرنا **شبيب** عن **الزهري** قال أخبرني **أبو سلمة** بن **عبد الرحمن** و**سعيد** بن **المسيب** أن **أبا هريرة** قال « أتى رجل من أسلم رسول الله ﷺ وهو في المسجد فناداه فقال : يا رسول الله إن الآخر قد زنى - بمعنى نفسه - فأعرض عنه ، فتنحى لشق وجهه الذي أعرض عنه فقال : يا رسول الله إن الآخر قد زنى ، فأعرض عنه . فتنحى لشق وجهه الذي أعرض عنه فقال له ذلك فأعرض عنه فقصى له الرابعة . فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه فقال : هل بك جئون ؟ قال : لا . فقال النبي ﷺ : اذهبوا به فارجعوه . وكان قد أحسن »

[الحديث ٥٢٧١ - أطراة في : ٦٨١٥ ، ٦٨٢٥ ، ٧١٦٧]

٥٢٧٢ - **ومن الزهري** قال فأخبرني من سمع **جابر بن عبد الله الأنصاري** قال ، سمعت **فهم رجه** ، **فرجناه** بالمصلى بالمدينة ، فلما أذنته للحجارة **جمر حتى أدركناه بالحرّة** ، **فرجناه حتى مات** »

قوله (باب الطلاق في الاغلاق والمكره والسكران والمجننون وأمرها ، والفظ والنسيان في الطلاق ، والشرك وغيره ، **أقول النبي ﷺ** : الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى) اشتملت هذه الترجمة على أحكام يجمعها أن الحكم إنما يتوجه على العاقل المختار العاقل المذاكر ، وشمل ذلك الاستدلال بالحديث لأن غير العاقل المختار لانية له إنما يقول أو يفعل ، وكذلك الفالط والناسي والذي يكره على الشيء . وحديث الأعمال بهذا اللفظ وصله المؤلف في كتاب الإيمان أول الكتاب ، ووصله بالفاظ أخرى في أماكن أخرى : وتتم شرحه مستوفى هناك . وقوله الاغلاق هو بكمز المهمة والإكراه على المشهور ، قيل له ذلك لأن المكروه يتحقق عليه أمره ويتحقق عليه تصرفه ، وقيل هو العمل في الغضب ، وبالأول **جزم أبو عبيد وجاعة** ، وإلى الثاني أشار **أبو داود** فإنه أخرج حديث عائشة لا طلاق ولا اعتاق في غلاق ، قال **أبو داود** : والغلاق أظنه للغضب ، وترجم على الحديث : الطلاق على غيظ ، ووقع عنده بغير ألف في أوله ، وحكى البيهقي أنه دوى على الوجهين ، ووقع عند ابن ماجه في هذا الحديث الاغلاق بالألف وترجم عليه : طلاق المكروه ، فإن كانت الرواية بغير ألف هي الراجحة فهو غير الاغلاق ، قال **المطردي** : قرأهم إياك والفق أي الضجر والغضب ، ورد الفادسي في : جمع الغرائب ، على من قال الاغلاق الغضب وغطاه في ذلك وقال : إن طلاق الناس غالباً إنما هو في حال الغضب . وقال **ابن المرباط** : الاغلاق حرج النفس ، وليس كل من وقع له فارق عقله ، ولو جاز عدم وقوع طلاق الغضب لكان لكل أحد أن يقول فيما جناه : كنت غضبانا أه . وأراد بذلك ازد على من ذهب إلى أن الطلاق في الغضب لا يقع ، وهو ميموى عن بعض متأخري الحنابلة ولم يوجد عن أحد من متقدميهم إلا ما أشار إليه **أبو داود** ، وأما قوله في : المطالع : الاغلاق الاكراه وهو من أغلقت الباب وقيل الغضب وإليه ذهب **أهل العراق** ، **فليس** : هروفي من الحنفية ، وعرف بطلان الاختلاف المطلق لطلاق أهل العراق على الحنفية ، وإذا أطلقه الفقيه الشافعي فرائده مقابل المرادة منهم . ثم قال : وقيل معناه النهي عن إيقاع الطلاق البديهي مطلقاً ، والمراد الثاني من فعله لا الثاني لحكمه ، كأنه يقول بل يطلق السنة كما أمره الله . وقول **البخاري** : والمكره ، هو في النسخ بضم الكاف وسكون الواو ، وفي نسخة

على الاطلاق نظر ، إلا إن كان يذهب الى أن الاطلاق النضب ، ومحمتم أن يكون قبل الكاف ميم لانه عطف عليه
السكران فيكون التقدير باب حكم الطلاق في الاطلاق وحكم المكره والسكران والمجنون الخ . وقد اختلف
السلف في طلاق المكره ، فروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابراهيم النخعي أنه يقع ، قال لانه شيء انتدى به نفسه ،
وبه قال أهل الرأي ، وعن ابراهيم النخعي تفصيل آخر إن وري المكره لم يقع وإلا وقع ، وقال الشعبي : إن
أكرهه المصوص وقع وإن أكرهه السلطان فلا أخرجه ابن أبي شيبة ، ووجهه بأن المصوص من شأنهم أن يقتلوا
من يخالفهم غالباً بخلاف السلطان . وذهب الجمهور إلى عدم اعتبار ما يقع فيه ، واحتج عطاء بأية النحل (في الامن
أكرهه وفيه مطعون بالايان) قال عطاء : الشرك أعظم من الطلاق ، أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح ،
وقرره الشافعي بأن الله لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الاكراه وأسقط عنه أحكام الكفر فكذلك يسقط
عن المكره ما دون الكفر لأن الأعظم إذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الأول ، وإلى هذه النكتة أشار البخاري
بعطف الشرك على الطلاق في الترجمة . وأما قوله ، والسكران ، فسيأتي ذكر حكمه في الكلام على أمر عثمان في هذا
الباب ، وقد يأتي السكران في كلامه وفعله بما لا يأتي به وهو صاحب أقوله تعالى (حتى تعلموا ما تقولون) فإن فيها
دلالة على أن من علم ما يقول لا يكون سكراناً ، وأما المجنون فسيأتي في أثر على مع هر ، وقوله « وأمرها » فبناه
هل حكمها واحد أو يختلف ؟ وقوله « والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره » أي إذا وقع من المكلف
ما يقتضي الشرك غلطاً أو نسياناً هل يحكم عليه به وإذا كان لا يحكم عليه به فليكن الطلاق كذلك ، وقوله « وغيره »
أي وغير الشرك بما هو دونه ، وذكر شيخنا ابن الملقن أنه في بعض النسخ « والشك » بدل الشرك ، قال : وهو
الصواب ، وتبعه الزركشي لكن قال : وهو أليق ، وكأن مناسبة لفظ الشرك خفيت عليهما ، ولم أره في شيء من
النسخ التي وقفت عليها بلفظ الشك ، فإن ثبتت فتكون معطوفة على النسيان لا على الطلاق . ثم رأيت سلف شيخنا
وهو قول ابن بطال : وقع في كثير من النسخ « والنسيان في الطلاق والشرك » ، وهو خطأ والصواب « والشك »
مكان الشرك اه ، ففهم شيخنا من قوله في كثير من النسخ أن في بعضها بلفظ الشك لجزم بذلك . واختلف السلف
في طلاق النسي في مكان الحسن يراه كالعمد إلا إن انتزعت فقال إلا أن أنسي ، أخرجه ابن أبي شيبة ، وأخرج ابن
أبي شيبة أيضاً عن عطاء أنه كان لا يراه شيئاً ويحتج بالحديث المرفوع الآتي كما سأفروه بعد وهو قول الجمهور ،
وكذلك اختلف في طلاق المخطيء فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ، وعن الحنابلة من أراد أن يقول لأمراه شيئاً فسبقه
لساناً فقال أنت طالق يلزمه الطلاق ، وأشار البخاري بقوله « والغلط والنسيان » إلى الحديث الوارد عن ابن عباس
مرفوعاً « إن الله تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، فانه سوى بين الثلاثة في التجاوز ، فمن حمل
التجاوز على رفع الإثم خاصة دون الوقوع في الاكراه لزم أن يقول مثل ذلك في النسيان ، والحديث قد أخرجه
ابن ماجه وصححه ابن حبان . واختلف أيضاً في طلاق المشرك جاء عن الحسن وقتادة وربيعة أنه لا يقع ، ونسب
إلى مالك ودادود . وذهب الجمهور إلى أنه يقع كما يصح نكاحه وعتقه وغير ذلك من أحكامه . قوله (وتلا الشعبي :
لا تأخذنا إن نسبنا أو أخطأنا) زويناه موصولاً في « فواتد هناد بن السري الصغير » من رواية سلم مولى الشعبي
عنه بمعناه . قوله (وما لا يجوز من إقرار المومنين) بمهلئين والواو الأولى مفتوحة والثانية مكسورة . قوله
(وقال النبي ﷺ الذي أقر على نفسه : أبك جنون) ؟ هو طرف من حديث ذكره المصنف في هذا الباب بلفظ

هل بك جنون ، وأورده في الحدود ، وبأني شرحه هناك مستوفي إن شاء الله تعالى . ووقع في بعض طرقه ذكر السكر . **قوله** (وقال علي : بقر حمزة خواصر شارفي) الحديث هو طرف من الحديث الطويل في قصة الشارفين وقد تقدم شرحه مستوفي في غزوة بدر من كتاب المغازي . وبقر ، بفتح الواحدة وتخفيف القاف أي شق ، والخواصر بمججمة ثم مهملة جمع خاصرة ، وقوله في آخره : أنه ثمل ، بفتح المثناة وكسر الميم بعدها لام أي سكران ، وهو من أقوى أدلة من لم يؤخذ السكران بما يقع منه في حال سكره من طلاق وغيره واعترض ، المهاب بأن الخبر حينئذ كانت مباحة ، قال : فبذلك سقط عنه حكم مناطق به في تلك الحال ، قال : وبسبب هذه القصة كان تحريم الخمر اه . وفيما قاله نظر ، أما أولا فإن الاحتجاج من هذه القصة إنما هو بعدم مؤاخذة السكران بما يصدر منه ، ولا يفرق الحال بين أن يكون الشرب مباحا أولا ، وأما ثانيا فندعواه أن تحريم الخمر كان بسبب قصة الشارفين ليس بصحيح ، فإن قصة الشارفين كانت قبل أحد اتفاقا لأن حمزة استشهد بأحد وكان ذلك بين بدر وأحد عند تزويج علي بفاطمة وقد ثبت في الصحيح أن جماعة اصطبحوا الخمر يوم أحد واستشهدوا ذلك اليوم ، فكان تحريم الخمر بعد أحد لهذا الحديث الصحيح . **قوله** (وقال عثمان : ليس لمجنون ولا سكران طلاق) وصله ابن أبي شيبة عن شبابة ، ورويناه في الجزء الرابع من تاريخ أبي زرعة الدمشقي ، عن آدم بن أبي إياس كلاهما عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال : قال رجل لعمر بن عبد العزيز : طلقت امرأتي وأنا سكران ، فكان رأي عمر بن عبد العزيز مع رأينا أن يجلده ويفرق بينه وبين امرأته ، حتى حدثه أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه أنه قال : ليس على المجنون ولا على السكران طلاق ، فقال عمر : تأمروني وهذا يحدثني عن عثمان ؟ لجلده ، ورد إليه امرأته ، وذكر البخاري أثر عثمان ثم ابن عباس استظهارا لما دل عليه حديث علي في قصة حمزة ، وذهب إلى عدم وقوع طلاق السكران أيضا أبو الشعثاء وعطاء وطاوس وعكرمة والفاطم وعمر بن عبد العزيز ، ذكره ابن أبي شيبة عنهم . أسانيد صحيحه ، وبه قال ربيعة والليث وإسحق والمزني ، واختاره الطحاوي واحتج بأنهم أجمعوا على أن طلاق المعتوه لا يقع قال : والسكران معتوه بسكره . وقال بوقوعه طائفة من التابعين كـ سعيد بن المسيب والحسن وإبراهيم والزهري والشمسي ، وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة ، وعن الشافعي قولان : المصحح منهما وقوعه ، والخلاف عند الحنابلة لكن الترجيح بالعكس ، وقال ابن الماربط : إذا تيقنا ذهاب عقل السكران لم يلزمه طلاق ، وإلا لزمه . وقد جعل الله حد السكر الذي تبطل به الصلاة أن لا يعلم ما يقول ، وهذا النصيب لا يأباه من يقول بعدم طلاقه ، وإنما استدلل من قال بوقوعه مطلقا بأنه عاص بفعله لم يزل عنه الخطاب بذلك ، ولا الإثم لأنه يؤمر بقضاء الصلوات وغيرها مما وجب عليه قبل وقوعه في السكر أو فيه ، وأجاب الطحاوي بأنه لا يتخلف أحكام فاقده العقل بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهة أو من جهة غيره ، إذ لا فرق بين من عجز عن القيام في الصلاة بسبب من قبل الله أو من قبل نفسه كمن كسر رجل نفسه فإنه يسقط عنه فرض القيام ، وتعمد بان القيام انتقل إلى بدل وهو القعود فافترقا . وأجاب ابن المنذر عن الاحتجاج بقضاء الصلوات بأن النائم يجب عليه قضاء الصلاة ولا يقع طلاقه فافترقا . وقال ابن بطال : الأصل في السكران العقل ، والسكر شيء طرأ على عقله ، فهما وقع منه من كلام مفهوم فهو محمول على الأصل حتى يثبت ذهاب عقله . **قوله** (وقال ابن عباس : طلاق السكران والمستكره ليس بجائز) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور جميعا عن هشيم بن عبد الله بن طلحة الخزاعي عن أبي يزيد المزني عن

عكرمة عن ابن عباس قال وليس لسكران ولا مضطهد طلاق ، المضطهد : بضاد معجمة سا كنة ثم طاء مهمة مفتوحة ثم هاء ثم مهمة هو المضطهد المقهور ، وقوله : ليس بمجترز ، أى بواقع ، إذ لا عقل للسكران المضطهد على عقله ولا اختيار المنكره . قوله (وقال عقبة بن عامر : لا يجوز طلاق الموسوس) أى لا يقع ، لأن الوسوسة حديث النفس ، ولا مؤاخذه بما يقع في النفس كما سيأتي . قوله (وقال عطاء : إذا بدا بالطلاق فله شرطه) تقدم مشروحاته في باب الشروط في الطلاق ، وتقدم عن عطاء وسعيد بن المسيب والحسن ، ويثبت من وصله عنهم ومن خالف في ذلك . قوله (وقال نافع : طلق رجل امرأته البتة إن خرجت ، فقال ابن عمر : إن خرجت فقد بئت منه ، وإن لم تخرج فليس بشيء) أما قوله : البتة ، فانه بالنصب على المصدر ، قال السكركاني هنا قال النخاعة : قطع همزة البتة بعمول عن القياس اه ، وفي دعوى أنها تقال بالقطع نظر فان ألف البتة ألف وصل قطعاً ، والذي قاله أهل اللغة البتة القطع وهو تفسيرها بمرادفها لا أن المراد أنها تقال بالقطع ، وأما قوله : بئت ، فبضم الموحدة وتشديد المنة المفتوحة على البناء الجعول ، ومناسبة ذكر هذا هنا . وإن كانت المسائل المتعلقة بالبتة تقدمت - موافقة ابن عمر للجهمور في أن لا فرق في الشرط بين أن يتقدم أو يتأخر ، وبهذا تظهر مناسبة أثر عطاء وكذا ما بعد هذا . وقد أخرج سعيد بن منصور عن وجه صحيح عن ابن عمر أنه قال : في الخلية والبتة ثلاث ثلاث . قوله (وقال الزهري فيمن قال إن لم أعمل كذا وكذا فإسراى طالق ثلاثاً : يسأل عما قال وعقد عليه قلبه حين حلف بتلك اليمين ، فإن سعى أجلاً أراداه وهما عليه فإنه حين حلف جعل ذلك في دينه وأمانته) أى يدين فيما بينه وبين الله تعالى ، أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حمزة وأفضاه في الرجلين يحلفان بالطلاق والعنافة على أمر يختلفان فيه ولم يقيم على واحد منهما بيعة على قوله قال : يدينان ويحملان من ذلك ما تحملا . وعن معمر عن سمع الحسن مثله . قوله (وقال إبراهيم : إن قال لأحاجة لي فيك نيته) أى إن قصد طلاقاً طلق والا فلا ، قال ابن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن اسماعيل عن إبراهيم في رجل قال لأمراة لا حاجة لي فيك قال : نيته . وعن وكيع عن شعبة سألت الحكم وحدا قالاً : إن نوى طلاقاً فواحدة ، وهو أحق بها . قوله (وطلاق كل قوم بلسانهم) وصله ابن أبي شيبة قال : حدثنا إدريس قال حدثنا ابن أبي إدريس وجدير قالوا عن مطرف والثاني عن المنيرة كلاهما عن إبراهيم قال : طلاق العجمي بلسانه جائز ، ومن طريق سعيد بن جبير قال : إذا طلق الرجل بالاندسية يازمه . قوله (وقال قتادة : إذا قال إذا حملت فأنت طالق ثلاثاً ينفشاهما عند كل طهر مرة ، فإن استبان حملها فقد بان منه) وصله ابن أبي شيبة عن عبد الأدلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مثله لكن قال : عند كل طهر مرة ثم بمسك حتى تطهر ، وذكر قتادة نحوه ، ومن طريق أشعث عن الحسن : ينفشاهما إذا طهرت من الحيض ثم بمسك عنها إلى مثل ذلك ، وقال ابن سيرين : ينفشاهما حتى تحملا ، وبهذا قال الجمهور ، واختلفت الرواية عن مالك : ففي رواية ابن القاسم إن وطئها مرة بعد التعليق طلقت سواء استبان بها حمل أم لا ، وإن وطئها في الطهر الذي قال لها ذلك بعد الوطء طلقت مكانها . وثمة به الطحاوي بالاتفاق على أن مثل ذلك إذا وقع في تعليق العتي لا يقع إلا إذا وجد الشرط ، قال : فكذلك الطلاق فليكن . قوله (وقال الحسن : إذا قال الحق بأهلك نيته) وصله عبد الرزاق بلفظ وهو مانوي ، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الحسن ، في رجل قال لأمراة اخرجي استبرئي ، اذهبي لا حاجة لي فيك هي تطليقة إن نوى الطلاق . قوله (وقال ابن عباس : الطلاق من وطئ ، والاتفاق ما أريد به

وجه الله) أى أنه لا يذنب للرجل أن يطلق امرأته لإعانة الحاجة كالشوز، بخلاف المتيقن فإنه مطلوب دائما. والوطر
بفتحين الحاجة، قال أهل اللغة: ولا يبنى منها فعل. قوله (وقال الزمري: إن قال ما أنت بأسرائى نيته، وإن نوى
طلاقا فهو ما نوى) وصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر عن الزمري، وفي رجل قال لامرأته لست لى بامرأة
قال: هو ما نوى، ومن طريق قتادة: إن أراد طلاقا طلق، وتوقف سعيد بن المسيب، وقال الليث: هى كذبة.
وقال أبو يوسف ومحمد: لا يقع بذلك طلاق. قوله (وقال علي: ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة عن المجنون حتى
يفيق، وعن الصبي حتى يدرك، وعن النائم حتى يستيقظ) وصله البغوي في الجمديات، عن علي بن الجهم عن شعبة
عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس: إن عمر أتى بمجنونة قد زنت وهى حبلى، فأراد أن يرجعها فقال له علي:
أما بلذك أن القلم قد وضع عن ثلاثة، فذكره، وتابعه ابن نمير ووكيع وغير واحد عن الأعمش، ودواه جبر
ابن حازم عن الأعمش نصرح فيه بالرفع أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه، وأخرجه النسائي من وجهين
آخرين عن أبي ظبيان مرفوعا وموقوفا لكن لم يذكر فيهما ابن عباس، جعله عن أبي ظبيان عن علي ورجح
الموقوف على المرفوع، وأشد مقتضى هذا الحديث الجمهور، لكن اختلفوا في إيقاع طلاق الصبي: فعن ابن المسيب
والحسن يلزمه إذا عقل ومن، وحده عند أحمد أن يطبق الصيام ويحصى الصلاة، وعند عطاء إذا بلغ اثني عشرة
سنة، وعن مالك رواية إذا ناهى الاحتلام: قوله (وقال علي: وكل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه) وصله البغوي
في الجمديات، عن علي بن الجهم عن شعبة عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن عابس بن ربيعة: إن هليا قال:
كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه، وهكذا أخرجه سعيد بن منصور عن جماعة من أصحاب الأعمش عنه صرح في
أعضائها: سمع عابس بن ربيعة من علي، وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة مثل
قول علي وزاد في آخره: المخلوب على عقله، وهو من رواية عطاء بن سفيان وهو ضعيف جدا. والمراد بالمعتوه
- وهو بفتح الميم وسكون المهملة وضم المشدة وسكون الواو بعدها هاء - الناقص العقل، فيدخل فيه الطفل والمجنون
والسكران، والجمهور على عدم اعتبار ما يصدر منه، وفيه خلاف قديم ذكر ابن أبي شيبة من طريق نافع أن الحبر بن
عبد الرحمن طلق امرأته وكان معتوها فأمرها ابن عمر بالعدة. فقيل له: أئمة معتوه. فقال: إني لم أسمع الله استثنى
للمعتوه طلاقا ولا غيره. وذكر ابن أبي شيبة عن الشعبي وإبراهيم وغير واحد مثل قول علي. قوله (حدثنا مسلم)
هو ابن إبراهيم، وهشام هو الدستوائي. قوله (عن زرارة) تقدم القول فيه في أوائل المتيقن، وذكرت فيه بعض
فوائده، وبأني بقيتها في كتاب الإيمان والنذور، وقوله: ما حدثت به أنفسها، بالفتح على المفعولية، وذكر
أنطريزي عن أهل اللغة أنهم يقولونه بالضم يريدون بغير اختيارها، وقد أسند الاسماعيل عن عبد الرحمن بن مهدي
قال إيس عند قتادة حديث أحسن من هذا، وهذا الحديث حجة في أن الموسوس لا يقع طلاقه والمعتوه والمجنون
أول منه بذلك، واحتج الطحاوي بهذا الحديث للجمهور فيمن قال لامرأته أنت طلاق ونوى في نفسه ثلاثا أنه
لا يقع إلا واحدة - خلافا لما فى من وافقه - قال: لأن الخبر دل على أنه لا يجوز وقوع الطلاق بنية لا لفظ
معها، وتمقب بأنه لفظ بالطلاق ونوى الفرقة التامة فهى نية صحبها لفظ؛ واحتج به أيضا لمن قال فيمن قال
لامرأته يا فلاتة ونوى بذلك طلاقها أنها لا تطلق، خلافا لما لك وغيره، لأن الطلاق لا يقع بالنية دون اللفظ ولم

بأن بصيرة لا صريحة ولا كناية ، واستدل به على أن من كتب الطلاق طلق امرأته لأنه حرم بقلبه وعمل بكتابتها وهو قول الجمهور ، وشرط مالك فيه الإشهاد على ذلك ، واحتج من قال : إذا طلق في نفسه طلق - وهو مروي عن ابن سيرين والزهري - وعن مالك رواية ذكرها أشهب عنه وقواها ابن العربي ، بأن من اعتقد الكفر بقلبه كفر ومن أصر على المعصية أثم ، وكذلك من رآه يعمل وأجبه ، وكذا من قذف مسلماً بقلبه ، وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان . وأجيب بأن العذر عن حديث النفس من فضائل هذه الأمة ، والمصر على الكفر ليس منهم ، وبأن المصر على المعصية الآثم من تقدم له عمل المعصية لامن لم يعمل معصية قط ، وأما الزيادة والعجب وغير ذلك فكله متعلق بالأعمال . واحتج الخطابي بالإجماع على أن من حرم على الظهار لا يصير مظاهراً قال : وكذلك الطلاق ، وكذا لو حدث نفسه بالقذف لم يكن قاذفاً ، ولو كان حديث النفس يؤثر لا يطل الصلاة ، وقد دل الحديث الصحيح على أن ترك الحديث مندوب فلو وقع لم يجز ، وتقدم البحث في الصلاة في ذلك في قول عمر داني لأجهر جيبى وأنا في الصلاة . الحديث الثاني حديث جابر في قصة الذي أقر بالزنا فرجم ، ذكرها من طريق يونس عن الزهري عن أبي سلة عن جابر ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحدود ، والمراد منه ما أشار إليه في الترجمة من قوله : هل بك جنون ، فإن مقتضاه أنه لو كان مجنوناً لم يعمل بأمره ، ومعنى الاستفهام هل كان بك جنون أو هل نحن نأمره وتفتي نأمره ؟ وذلك أنه كان حين المخاطبة مفقاً . ويحتمل أن يكون وجهه الخطاب والمراد استفهام من حضر بمن يعرف حاله ، وسيأتي بسط ذلك إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في القصة المذكورة ، أوردها من طريق شعيب عن الزهري عن أبي سلة وسعيد بن المسيب جميعاً عن أبي هريرة ، وسيأتي شرحها أيضاً في الحدود ، وقوله في هذه الرواية : إن الآخر قد زنى ، بفتح الهاء وكسر الخاء المعجمة أى المتأخر عن الصاعدة وقيل معناه الإردل . قوله (وقال قتادة إذا طلق في نفسه فليس بشيء) وصله عبد الرزاق عن معمر بن قتادة والحسن قالا : من طلق سرا في نفسه فليس طلاقه ذلك بشيء . وهذا قول الجمهور وعالمهم ابن سيرين وابن شهاب فقالا تطلق ، وهي رواية عن مالك . (تنبيه) : وقع هذا الأمر عن قتادة في رواية النسائي فضب حديث قتادة المرفوع المذكور هنا بعد ، فلما ساقه من طريق قتادة عن زرارة عن أبي هريرة فذكر الحديث المرفوع قال بعده : قال قتادة ، فذكره . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، قوله (وعن الزهري قال فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله) هو معطوف على قوله : شعيب عن الزهري الخ ، وقد تقدم من رواية يونس عن الزهري عن أبي سلة فيحتمل أن يكون أهمه لما حدث به شعبياً ، ويحتمل أن يكون هذا القدر عنده عن غير أبي سلة فأدرج في رواية يونس عنه ، وقوله في هذه الزيادة : أدلته ، بذال معجمة وقاف أى أصابته بجدها ، وقوله : جز ، بفتح الجيم والميم وبزى أى أسرع حارباً

١٢ - باب الخلع ، وكيف الطلاق فيه ؟ وقول الله تعالى ﴿ لا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتهم شيئاً - إلى قوله - للظالمون ﴾ وأجاز عمر الخلع دون السلطان . وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها . وقال طاوس : إلا أن يضاف أن لا يقيم حدود الله فيها افتراض لكل واحد منهما على صاحبه في العشرة والمصحة ، ولم يحل قول السفهاء لا يحل حتى تقول : لا أغتسل لك من جنابة

٥٢٧٣ - **حدثنا** أزهر بن جليل **حدثنا** عبد الوهاب للأئمة **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس « أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعيب عليه في خلق ولا دين ، ولكني أكره الكفر في الإسلام . فقال رسول الله ﷺ : أتردين عليه حديثه ؟ قالت : نعم . قال رسول الله ﷺ : اقبل الحديث وطلقها تطليقة . قال أبو عبد الله لا يبايع فيه عن ابن عباس »
[الحديث ٥٢٧٣ - أطرافه في : ٥٢٧٤ ، ٥٢٧٥ ، ٥٢٧٦ ، ٥٢٧٧]

٥٢٧٤ - **حدثني** إسحاق الواسطي **حدثنا** خالد عن خالد الحذاء عن عكرمة « أن أخت عبد الله بن أبي بهذا . وقال : تردين حديثه ؟ قالت : نعم . فردتها ، وأمره بطلاقها . وقال إبراهيم بن طهمان عن خالد عن عكرمة عن النبي ﷺ « وطلقها »

٥٢٧٥ - وعن أيوب بن أبي تميمة عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال « جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إني لأعيب على ثابت في دين ولا خلق ، ولكني لأطيقه . فقال رسول الله ﷺ : تردين عليه حديثه ؟ قالت : نعم »

٥٢٧٦ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن المبارك الطرمي **حدثنا** فراد أبو نوح **حدثنا** جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ما أقدم على ثابت في دين ولا خلق ، إلا أثنى أخاف الكفر ، فقال رسول الله ﷺ : فردين عليه حديثه ؟ فقالت : نعم . فردت عليه ، وأمره بطلاقها ،

٥٢٧٧ - **حدثنا** سليمان **حدثنا** حماد عن أيوب عن عكرمة « أن جميلة » فذكر الحديث

قوله (باب الخلع) بضم المعجمة وسكون اللام ، وهو في اللغة فراق الزوجة على مال ، مأخوذ من خلع الثوب لأن المرأة لباس الرجل معنى ، وضم مصدره تفرقة بين الحسى والمعنوى . وذكر أبو بكر بن دريد في أماليه أنه أول خلع كان في الدنيا لأن عامر بن الظرب - بفتح المعجمة وكسر الزاء ثم موحدة - زوج ابنته من ابن أخيه عامر بن الجاثر بن الظرب ، فلما دخلت عليه نفرت منه ، فشكا إلى أبيها فقال : لا أجمع عليك فراق أمك ومالك ، وقد خطبتك منك بما أعطيتها ، قال فرغم العلماء أن هذا كان أول خلع في العرب اه . وأما أول خلع في الإسلام فسيأتي ذكره بعد قليل . ويسمى أيضا فدية واقضاء . وأجمع العلماء على مشروعته إلا بكر بن عبد الله المزني التابعي الميموني قال : لا يحمل للرجل أن يأخذ من امرأته في مقابل فراقها شيئا لقوله تعالى (فلا تأخذوا منه شيئا) ، فأودعوا عليه (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) فادعى نسخها بآية النساء . أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه ، ونسب مع شلوه بقوله تعالى في النساء أيضا (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه) ويقول فيه (فلا

جناح عليهما أن يصالحا (الآية) ، وبالحدوث وكأنه لم يثبت عنده أو لم يبلغه ، وانعقد الإجماع بعده على اعتباره وأن آية النساء مخصوصة بآية البقرة وآبى النساء الآخرين ، وضابطه شرعا فراق الرجل زوجته ببذل قابل للموض يحصل لجهة الزوج ، وهو مكروه إلا في حال مخافة أن لا يقيما - أو واحد منهما - ما أمر به ، وقد ينشأ ذلك عن كراهة العشرة إما لسوء خلق أو خلق وكذا ترفع الكراهة إذا احتاج إليه خشية حثت بتول إلى اليئونة الكبرى . قوله (وكيف الطلاق فيه) أى هل يقع الطلاق بمجرد أو لا يقع حتى يذكر الطلاق إما باللفظ وإما بالنية ، ولعلماء فيما إذا وقع الخلع مجردا عن الطلاق لفظا ونية ثلاثة آراء ، وهى أقوال للشافعى : أحدها مانع عليه فى أكثر كتبه الجديدة أن الخلع طلاق وهو قول الجمهور ، فإذا وقع بلفظ الخلع وما تصرف منه نقص العقد ، وكذا إن وقع بغير لفظه مقرونا بنية ، وقد نص الشافعى فى الإجملاء على أنه من صرائح الطلاق ، وحجة الجمهور أنه لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقا ، ولو كان فسحا لما جاز على غير الصداق كالأقالة ، لكن الجمهور على جوازها بما قل وكثر فدل على أنه طلاق . والثانى وهو قول الشافعى فى القديم ذكره فى أحكام القرآن ، من الجديد أنه فسح وليس بطلاق ، وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق ، وعن ابن الزبير ، وروى عن عثمان وعلى وعكرمة وطاوس ، وهو مشهور مذهب أحمد ، وسأذكر فى الكلام على شرح حديث الباب ما ينويه ، وقد استشكله اسماعيل القاضي بالاتفاق على أن من جمل أمر المرأة بيدها ونوى الطلاق فطاعت نفسها طاعة ، وتعقب بأن محل الخلاف ما إذا لم يقع لفظ طلاق ولا نية وإنما وقع لفظ الخلع صريحا أو ما قام مقامه من الالفاظ مع النية فانه لا يكون فسحا تقع به الفرقة ولا يقع به طلاق ، واختلاف الشافعية فيما إذا نوى بالخلع الطلاق وفرعا على أنه فسح هل يقع الطلاق أولا ؟ ورجح الامام عدم الوقوع ، واحتج بأنه صريح فى بابه وجد فمأذنا فى محله فلا ينصرف بالنية إلى غيره ، وصرح أبو حامد والأكثر بوقوع الطلاق ، ونقله الخوارزمى عن نص القديم قال : هو فسح لا ينقص عقد الطلاق إلا أن ينوي به الطلاق ويخدش فيما اختاره الامام أن الطحاوى نقل الإجماع على أنه إذا نوى بالخلع الطلاق وقع الطلاق ، وأن محل الخلاف فيما إذا لم يصرح بالطلاق ولم ينويه . والثالث إذا لم ينو الطلاق لا يقع به فرقة أصلا ونص عليه فى الأم ، وقواه السبكي من المتأخرين ، وذكر محمد بن نصر المروزي فى كتاب اختلاف العلماء أنه آخر قول الشافعى . قوله (ونوله من رجل : ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتكم من شيئا إلا أن يخاف أن لا يقيما حدود الله) زاد غير أبى ذر إلى قوله الظالمون ، وهذا الذى بعد قوله يخافا الآية ، وبذكر ذلك يتبين تمام المراد وهو بقوله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، وتمسك بالشرط من قوله فان خفتم ، من منع الخلع إلا إذا حصل الشقاق من الزوجين معا ، وسأذكر فى الكلام على أثر طاوس بيان ذلك . قوله (وأجاز عمر الخلع دون السلطان) أى بغير إذنه ، وصلة ابن أبى شيبه من طريق خزيمة بن عبد الرحمن قال : أتى بشر بن مروان فى خلع كان بين رجل وامرأة فلم يجزه ، فقال له عبد الله بن شهاب الخولاني : قد أتى عمر فى خلع فأجازه ، وأشار المصنف إلى خلافه فى ذلك أخرجه سعيد بن منصور حديثا هشيم أنبأنا يونس عن الحسن البصرى قال : لا يجوز الخلع دون السلطان ، وقال حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين : كانوا يقولون ، فذكر مثله ، واختاره أبو هبيل واستدل بقوله تعالى (فان خفتم أن لا يقيما حدود الله) وبقوله تعالى (وان خفتم شقاق بينهما فامسحوا حكما من أهله وحكما من أهلها) قال : ليجل الخوف لغير الزوجين ، ولم يقل فان خافا ، وقوى ذلك بقرأة حمزة فى

آية الباب ، إلا أن يخاف ، يضم أوله على البناء للجهول قال : والمراد الولاية ، ورده النحاس بأنه قول لا يساعد الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى ، والطحاوى بأنه شاذ يخاف لما عليه الهم الغفير ، ومن حيث الظن أن الطلاق جائز دون الحاكم فكذلك الخلع . ثم الذى ذهب اليه مبنى على أن وجود الشقاق شرط فى الخلع والجهول هل خلاه وأجابوا عن الآية بأنها جرت على حكم الغالب ، وقد أنكر قتادة هذا على الحسن فأخرج سعيد بن أبى هريرة فى كتاب النكاح ، عن قتادة عن الحسن فذكره ، قال قتادة : ما أخذ الحسن هذا إلا من زباد ، مبنى حيث كان أمير العراق لمعاوية . قلت : وزباد ليس أهلا أن يقتدى به . قوله (وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها) المقاص بكسر المهملة وتخفيف القاف وآخره صاد مهمة جمع عقصة وهو ما يربط به شعر الرأس بعد جمعه ، وأثر عثمان هذا وروياه موصولا فى « أمالى أبى القاسم بن بشران » من طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل . عن الربيع بنت معوذ قالت : اختلعت من زوجى بما دون عقاص رأسى فأجاز ذلك عثمان ، وأخرجه البيهقى من طريق روح ابن القاسم عن ابن عقيل مطولا وقال فى آخره : فدفعته اليه كل شيء حتى أجفت الباب بينى وبينه ، وهذا يدل على أن معنى « دون » سوى ، أى أجاز للرجل أن يأخذ من المرأة فى الخلع ما سوى عقاص رأسها ، وقال سعيد بن منصور « حدثنا هشام عن مغيرة عن إبراهيم . كان يقال الخلع ما دون عقاص رأسها » وعن سفيان « عن ابن أبى نجیح عن مجاهد يأخذ من المختلعة حتى عقاصها » ومن طريق قيسمة بن ذؤيب « إذا خلعها جاز أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه » . ثم تلا : فلا جناح عليهما فيما افدت به ، وسنده صحيح . ووجدت أثر عثمان بلفظ آخر أخرجه ابن سعد فى ترجمة الربيع بنت معوذ من « طبقات النساء » قال أنبأنا يحيى بن عباد حدثنا فليح بن سليمان حدثنى عبد الله بن محمد بن عقيل « عن الربيع بنت معوذ قالت : كان بينى وبين ابن عمى كلام ، وكان زوجها ، قالت نقلت له : لك كل شيء وفارقنى . قال : قد فمات . فأخذ والله كل شيء حتى فرائى ، لجئت عثمان وهو محصور فقال : أشرط أم لك ، خذ كل شيء حتى عقاص رأسها قال ابن بطال ذهب الجهور الى أنه يجوز للرجل أن يأخذ فى الخلع أكثر مما أعطاه ، وقال مالك : لم أر أحدا ممن يقتدى به يمنع ذلك . لكنه ليس من مكارم الاخلاق . وسيأتى ذكر حجة القائلين بعدم الزيادة فى الكلام على حديث الباب . قوله (وقال طاوس : الا أن يخاف أن لا يقيها حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه فى العشرة والصحبة ، ولم يقل قول السفهاء لا يهل حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة) هذا التعليق اختصره البخارى من أثر وصله عبد الرزاق قال « أنبأنا ابن جريج أخبرنى ابن طاوس وقلت له : ما كان أبوك يقول فى الفداء ؟ قال : كان يقول ما قال الله تعالى (الا أن يخاف أن لا يقيها حدود الله) ولم يكن يقول قول السفهاء : لا يهل حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة ، ولكنه يقول الا أن يخاف أن لا يقيها حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه فى العشرة والصحبة » . قال ابن التين : ظاهر سياق البخارى أن قوله « ولم يقل الخ » من كلامه ، ولكنه قد نقل الكلام المذكور عن ابن جريج ، قال : ولا يبعد أن يكون ظهر له ما ظهر لابن جريج . قلت : وكأنه لم يقف على الأثر موصولا فتكلف ما قال ، والذى قال « ولم يقل » هو ابن طاوس ، والمحكى عنه الذى هو أبوه طاوس ، وأشار ابن طاوس بذلك إلى ما جاء عن غير طاوس وأن الفداء لا يجوز حتى تعصى المرأة الرجل فيما يرومه منها حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة ، وهو منقول عن الشعبي وغيره ، أخرج سعيد بن منصور عن هشيم « أنبأنا اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي أن امرأة قالت لزوجها : لا أطيع لك أمرا ولا أبرك فسيلا ولا

أغتسل لك من جنابة ، قال : اذا كرهته فليأخذ منها وليخل عنها . وأخرج ابن أبي شيبة عن وكيع عن يزيد بن ابراهيم عن الحسن في قوله (الا أن يخاف أن لا يقيا حدود الله) قال : ذلك في الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنابة . ومن طريق حميد بن عبد الرحمن قال : يطيب الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنابة . نحوه ، ومن طريق علي نحوه واسكن بسند واه ، والظاهر أن المنقول في ذلك عن الحسن وغيره ماهر إلا على سبيل المثال ولا يتعين شرطاً في جواز الخلع ، والله أعلم . وقد جاء عن غير طائوس نحوه قوله ، فروى ابن أبي شيبة عن طريق القاسم أنه سئل عن قوله تعالى (الا أن يخاف أن لا يقيا حدود الله) قال فيما افترض عليهما في العشرة والصحة . ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول : لا يحل له الفداء حتى يكرن الفساد من قبلها ، ولم يكن يقول لا يحل له حتى تقول لا أبر لك قصاً ولا أغتسل لك من جنابة . قوله (حدثني أدهم بن جميل) هو بصري يكنى أبا محمد ، مات سنة احدى وخمسين ومائتين ، ولم يخرج عنه البخاري في « الجامع » غير هذا الموضع ، وقد أخرجه النسائي أيضا عنه ، وذكر البخاري أنه لم يتابع على ذكر ابن عباس فيه كاسياني ، لكن جاء الحديث موصولا من طريق أخرى كذا ذكره في الباب أيضا . قوله (حدثنا خالد) هو ابن مهران الحذاء . قوله (ان امرأة ثابت بن قيس) أي ابن شماس بمجعة ثم مهمة خطيب الانصار ، تقدم ذكره في المناقب ، وأبهم في هذه الطريق اسم المرأة وفي الطرق التي بعدها ، وسميت في آخر الباب في طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة مرسلا جميلة ، ووقع في الرواية الثانية أن أخت عبد الله بن أبي يعني كبير الخزوج ورأس الدقاق الذي تقدم خبره في تفسير سورة براءة وفي تفسير سورة المنافقين ، فظاهره أنها جميلة بنت أبي ويؤيده أن في رواية قتادة عن عكرمة عن ابن عباس « ان جميلة بنت سلول جاءت ، الحديث أخرجه ابن ماجه والبيهقي ، وسلول امرأة اختلف فيها هل هي أم أبي أو امرأته . ووقع في رواية النسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذ أن ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها ، وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي فأتى أخوها يشتكى الى رسول الله ﷺ الحديث ، وبذلك جزم ابن سعد في « الطبقات » فقال : جميلة بنت عبد الله بن أبي أسدت وبابيت وكانت تحت حفظة بن أبي عامر غسيل الملائكة فقتل عنها بأحد وهي حامل فولدت له عبد الله بن حفظة فحلف عليها ثابت بن قيس فولدت له ابنة محمد أم اختاه منه فتزوجها مالك بن الدخشم ثم خبيب بن أساف ، ووقع في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج : أخبرني أبو الربيع أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي- ابن سلول وكان أصدقها حديقة فكرهته ، الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وسنده قوى مع إرساله ، ولا تنافي بينه وبين الذي قبله لاحتمال أن يكون لها اسمان أو أحدهما لقب ، وإن لم يؤخذ بهذا الجمع فالموصول أصح ، وقد اعتضد بقول أهل النسب ان اسمها جميلة ، وبه جزم الدمشقي وذكر أنها كانت أخت عبد الله بن عبد الله بن أبي شقيقة أمها خولة بنت المنذر بن حرام . قال الدمشقي والذي وقع في البخاري من أنها بنت أبي وم . قلت : ولا يليق إطلاق كونه وهما فان الذي وقع فيه أخت عبد الله بن أبي وهي أخت عبد الله بلا شك ، لكن نسب أخوها في هذه الرواية الى جده أبي كما نسبت هي في رواية قتادة الى جدتها سلول ، فهذا يجمع بين المختلف من ذلك . وأما ابن الأثير وبعه النووي لجزما بأن قول من قال انها بنت عبد الله بن أبي وم وان الصواب أنها أخت عبد الله بن أبي ، وليس كاقالا بل الجمع أولى ، وجمع بعضهم باتحاد اسم المرأة وهما وأن ثابتاً خالع الثنتين واحدة بعد أخرى ، ولا يخفى بعده ، ولا سيما مع اتحاد

الخروج . وقد كثرت نسبة الشخص الى جده اذا كان مشهورا ، والاصل عدم التعدد حتى يثبت صريحا . وجاء في اسم امرأة ثابت بن قيس قولان آخران أحدهما أنها مريم المغالية أخرجه النسائي وابن ماجه من طريق محمد بن اسحق ، حدثني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن الربيع بنت موهبة قالت اختلعت من زوجي ، فذكرت قصة فيها : وانما تبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في مريم المغالية ، وكانت تحت ثابت بن قيس فاختلعت منه ، واسناده جيد ، قال البيهقي : اضطرب الحديث في تسمية امرأة ثابت ، ويمكن أن يكون الخلع تعدد من ثابت انتهى . وتسميتها مريم يمكن رده للأول لأن المغالية وهي بفتح الميم وتخفيف الغين المعجمة نسبة الى مغالة وهي امرأة من الخزرج ولدت لعمر بن مالك بن النجار ولده عديا ، فبشر عدي بن النجار يعرفون كأنهم بنو مغالة ، ومنهم عبد الله بن أبي وحسان بن ثابت وجماعة من الخزرج ، فاذا كان آل عبد الله بن أبي من بني مغالة فيكون الوهم وقع في اسمها ، أو يكون مريم اسما ثانيا ، أو بهضها لقب لها . والقول الثاني في اسمها أنها حبيبة بنت سهل أخرجه مالك في الموطأ ، عن يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن حبيبة بنت سهل أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس ، وأن رسول الله ﷺ خرج الى الصبح فوجد حبيبة عند بابها في الفلج [قال] : من هذه ؟ قالت : أنا حبيبة بنت سهل . قال : ما شأنك ؟ قالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس . لزوجها الحديث ، وأخرجه أصحاب السنن الثلاثة ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان من هذا الوجه ، وأخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ، عن عمرة عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت ، قال ابن عبد البر اختلف في امرأة ثابت بن قيس ، فذكر البصريون أنها جميلة بنت أبي وذكر المدنيون أنها حبيبة بنت سهل . قلت : والذي يظهر أنهما قصتان وقعتا لمرأتين اشهرتا الخبرين ومحمسة الطريقين واختلاف السياقين ، بخلاف ما وقع من الاختلاف في تسمية جميلة ونسبها فان سياق قصتها متقارب أمكن رد الاختلاف فيه الى الواقع ، وسأبين اختلاف القصةين عند سياق ألفاظ قصة جميلة ، وقد أخرج البزار من حديث عمر قال : أول مختلعة في الاسلام حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس الحديث ، وهذا على تقدير التعدد يقتضي أن ثابتا تزوج حبيبة قبل جميلة ، ولولم يكن في ثبوت ما ذكره البصريون إلا كون محمد بن ثابت بن قيس من جميلة لكان دليلا على صحة تزوج ثابت بجميلة ، (تنبيه) : وقع لابن الجوزي في تذييله أنها سهلة بنت حبيب ، فأخطه إلا مقلوبا ، والصواب حبيبة بنت سهل ، وقد ترجم لها ابن سعد في الطبقات ، فقال : بنت سهل بن نعلبة بن الحسارث ، وساق نسبها الى مالك بن النجار وأخرج حديثها عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال : كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس ، وكان في خلقه شدة ، فذكر نحو حديث مالك وزاد في آخره : وقد كان رسول الله ﷺ ثم أن يتزوجها ثم كره ذلك لغيرة الانصار وكره أن يسوهم في نسائهم . قوله (أنت النبي ﷺ) فقالت : يا رسول الله ثابت بن قيس) في رواية ابراهيم بن طهمان عن أيوب وهي التي علفت هنا ووصلها الاسماعيلى وجاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس الانصاري ، وفي رواية سعيد بن قتادة عن عكرمة في هذه القصة : فقالت بأبي وأمي ، أخرجهما البيهقي . قوله (ما أعتب عليه) بضم المثناة من فوق ، ويحوز كسرهما من العتاب يقال عتبت على فلان أعتب عتبا والاسم المعتبة ، والعتاب هو الخطاب بالادلال ، وفي رواية بكسر العين بعدها تحنانية ساكنة من العيب وهي اليتيم بالمراد . قوله (في خلق ولادين) بضم الحاء المعجمة واللام ويحوز إسكانها ، أي لا أريد مفارقتها لسوء خلقه ولا لنقصان دينه ، زاد في رواية أيوب

المذكورة ، ولكنى لا أطيقه ، كذا فيه لم يذكر بين عدم الطاعة ، وبينه الاسماعيلي في روايته ثم اليعقوبي بلفظ ه لا أطيقه بفضا ، وهذا ظاهره أنه لم يصنع بها شيئا يقتضى الشكوى منه بسببه . لكن تقدم من رواية النسائي أنه كسر يدها ، فيحمل على أنها أرادت أنه سب الخلق ، لكنها مانتية بذلك بل بشئ آخر . وكذا وقع في قصة حبيبة بنت سهل عند أبي داود أنه ضربها فكسر بعضها لكن لم تشك واحدة منهما بسبب ذلك ، بل وقع التصريح بسبب آخر وهو أنه كان دميم الخلفة ، ففي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن ماجه وكانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس وكان رجلا دميما ، فقالت : والله لولا مخافة الله إذا دخل علي لم بصقت في وجهه ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر قال : بلغني أنها قالت : يا رسول الله بي من الجبال مانرى ، وثابت رجل دميم ، وفي رواية معتمر بن سليمان عن فضيل عن أبي جرير عن عكرمة عن ابن عباس ، أول خلع كان في الاسلام امرأة ثابت بن قيس ، أنت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبدا ، انى رفعت جانب الحياء فرأيتة أقبل في عدة ، فإذا هو أشد سوادا وأفصرم قاما وأقبحهم وجها . فقال : أردت عليه حديثه ؟ قالت : نعم ، وإن شاء زدته . ففرق بينهما . قوله (ولكنى أكره الكفر في الاسلام) أى أكره إن أمت عنده أن أفعل فيما يقتضى الكفر ، وانتفى أنها أرادت أن يحملها على الكفر ويأمرها به اتفاقا بقولها ه لا أوتب عليه في دين ، فتعين الخلع على ما قلناه . ورواية جرير بن حازم في أواخر الباب تؤيد ذلك حيث جاء فيها ، إلا أنى أخاف الكفر ، وكأنها أشارت إلى أنها قد تحملها شدة كراهتها له على إظهار الكفر لينفخ نكاحها منه ، وهى كانت تعرف أن ذلك حرام لكن خشيت أن تحملها شدة البغض على الوقوع فيه ، ويحتمل أن تربد بالكفر كفران العشير اذ هو تقصير المرأة في حق الزوج . وقال الطائفي : المعنى أخاف على نفسي في الاسلام ما ينافي حكمه من نشور وفرك وغيره مما يتوقع من الثابة الجميلة المبهضة لزوجها إذا كان بالعد منها ، فأطلقت على ما ينافي مقتضى الاسلام الكفر . ويحتمل أن يكون في كلامها ضمير ، أى أكره لوازم الكفر من المعادة والشقاق والخصومة . ووقع في رواية ابراهيم بن طهمان ه ولكنى لا أطيقه ، وفي رواية المستمل د ولكن ، وقد تقدم ما فيه . قوله (أردت) في رواية ابراهيم بن طهمان د أردت ، والفاء طائفة على قدر محذوف ، وفي رواية جرير بن حازم د أردت ، وهى استفهام محذوف الأداة كادلت عليه الرواية الأخرى . قوله (حديثه) أى بستانه ، ووقع في حديث عمر أنه كان أصدقها الحديث المذكورة ولفظه د وكان تزوجها على حديثه فخل . قوله (قالت نعم) زاد في حديث عمر ه فقال ثابت أطيعك ذلك يا رسول الله ؟ قال نعم . قوله (قبل الحديث وطلقها طليقة) هو أمر ارشاد واصلاح لا إيجاب ، ووقع في رواية جرير بن حازم د فردت عليه وأمره بفراقها ، واستدل بهذا السياق على أن الخلع ليس بطلاق ، وفيه نظر قليل في الحديث ما ثبت ذلك ولا ما ينفيه ، فإن قوله د طلقها الخ يحتمل أن يراد طلقها على ذلك فيكون طلاقا صريحا على عوض ، وليس البحث فيه إلا في الاختلاف فيما إذا وقع لفظ الخلع أو ما كان في حكمه من غير تعرض لطلاق بصراحة ولا كناية هل يكون الخلع طلاقا وفسخا ؟ وكذلك ايس فيه التصريح بأن الخلع وقع قبل الطلاق أو بالعكس ، نعم في رواية خالد المرصد ثمانية أحاديث الباب د فردتها وأمره فطلقها ، وليس صريحا في تقديم الطليقة على الأمر بالطلاق ، بل يحتمل أيضا أن يكون المراد إن أعطتك طليقتي ، وليس فيه أيضا التصريح بوقوع صيغة الخلع ، ووقع في مرسل أبي الزهر عند الدارقطني ه فأخذها له وخل سبيلها ، وفي حديث حبيبة بنت سهل

« فأخذها منها وجلس في أهلها ، لكن معظم الروايات في الباب تسميته خالما ، ففي رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس ، أنها اختلعت من زوجها ، أخرجه أبو دأود والترمذي . قوله (قال أبو عبد الله) هو البخاري . قوله (لا يتابع فيه عن ابن عباس) أي لا يتابع أذهر بن جميل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث بل أرسله غيره ، ومراده بذلك خصوص طريق خالد الحذاء عن عكرمة ، ولهذا عقبه برواية خالد وهو ابن عبد الله الطحان عن خالد وهو الحذاء عن عكرمة مرسلًا ثم برواية إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلًا وعن أيوب موصولا ، ورواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب الموصولة وصلها الاسماعيلي . قوله (حدثنا قراد) بضم الذاق وتخفيف الزاء وآخره دال مهملة وهو لقب واسمه عبد الرحمن بن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاى وأبو نوح كنيته ، وهو من كبار الحفاظ وقوه ، ولكن خطئه في حديث واحد حدث به عن الليث خواف فيه ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، ووقع عنده في آخره ، فردت عليه وأمره بفارقها ، كذا فيه ، فردت عليه ، بحذف المفعول والمراد الحقيقة التي وقع ذكرها . ووقع عند الاسماعيلي من هذا الوجه ، فأمره أن يأخذ ما أعطاه ويحلى سبيلها . قوله في هذه الرواية (لا أطيقه) قدم بيانه وهو في جميع النسخ بالقاف ، وذكر السكرماني أن في بعضها د أطيقه ، بالعين المهملة وهو تصحيف . ثم أشار البخاري إلى أنه اختلف على أبواب أيضا في وصل الخبر وإرساله فاتفق إبراهيم بن طهمان وجرير بن حازم على وصله ، وخالفهما حماد بن زيد فقال : « عن أيوب عن عكرمة » مرسلًا . ويؤخذ من إخراج البخاري هذا الحديث في الصحيح فوائد : منها أن الأكثر إذا وصلوا وأرسل الاقل قدم الواصل ولو كان الذي أرسل أحفظ ، ولا يلزم منه أنه تقدم رواية الواصل على المرسل دائما . ومنها أن الراوي إذا لم يكن في الدرجة العليا من الضبط ووافقه من هو مثله اعتضد وقاومت الروايتان رواية الضابط المتقن . ومنها أن أحاديث الصحيح متفارقة الرتبة إلى صحيح وأصح . وفي الحديث من الفوائد - غير ما تقدم - أن الشقاق إذا حصل من قبل المرأة فقط جاز الخلع والفدية ، ولا يقدح ذلك بوجوده منهما جميعا ، وأن ذلك يشترط إذا كرمت المرأة عشرة الرجل ولو لم يكرها ولم ير منها ما يقتضى فراقها . وقال أبو قلابة ومحمد بن سيرين : لا يجوز له أخذ الفدية عنها إلا أن يرى على بطنها رجلا ، أخرجه ابن أبي شيبة ، وكأنهما لم يبلغهما الحديث ، واستدل ابن سيرين بظاهر قوله تعالى (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) وتعقب بأن آية البقرة فسرت المراد بذلك مع ما دل عليه الحديث . ثم ظهر لي لما قاله ابن سيرين توجيهه ، وهو تخصيصه بما إذا كان ذلك من قبل الرجل بأن يكرها وهي لا تكرهه فيبضجها لتنتدى منه . فوقع فتنبى عن ذلك إلا أن يراها على فاحشة ولا يجد بينة ولا يجب أن يفصحها فيجوز حينئذ أن يضنى منها وبأخذ منها ما تراضيا عليه ويطلقها ، فليس في ذلك مخالفة للحديث لأن الحديث ورد فيما إذا كانت الكراهة من قبلها ، واختار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق بينهما جميعا ، وإن وقع من أحدهما لا يندفع الاثم ، وهو قوي موافق لظاهر الآيتين ولا يخالف ما ورد فيه ، وبه قال طائوس والشعبي وجماعة من التابعين ، وأجاب الطبري وخيه عن ظاهر الآية بأن المرأة إذا لم تقم بمحرق الزوج التي أمرت بها كان ذلك منفرا الزوج عنها طالبا ومقتضيا ليفضه لها فنسبت المخافة اليها لذلك ، وعن الحديث بأنه ﷺ لم يستفسرنا بنا هل أنت كارهها كما كرهتك أم لا ؟ وفيه أن المرأة إذا سألت زوجها الطلاق على مال فطلقها وقع الطلاق . فان لم يقع الطلاق صريحا ولا

نوبه فيه الخلاف المتقدم من قبل . واستدل لمن قال بأنه فسخ بما وقع في بعض طرق حديث الباب من الزيادة ،
 ففي رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود والترمذي في قصة امرأة ثابت بن قيس ، فأمرها
 أن تمتد بحيضة ، وعند أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث الربيع بنت معوذ ، أن عثمان أمرها أن تمتد
 بحيضة ، قال ، ونسب عثمان في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في امرأة ثابت بن قيس ، وفي رواية للنسائي والطبري من
 حديث الربيع بنت معوذ ، أن ثابت بن قيس ضرب امرأته - فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره - خذ الذي لها
 وخل سيلها ، قال : نعم ، فأمرها أن تربيص حيضة وتلتقي بأهلها ، قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن قال أن
 الخلع فسخ وليس بطلاق ، إذ لو كان طلاقاً لم تكتف بحيضة للمدة اهـ . وقد قال الامام أحمد إن الخلع فسخ . وقال في
 رواية : وانما لا تحل لغير زوجها حتى يمضي ثلاثة أقراء . فلم يكن عنده بين كونه فسخاً وبين النقص من المدة تلازم ،
 واستدل به على أن الفدية لا تكون الا بما أعطى الرجل المرأة عينا أو قدرها لقوله ﷺ : « تردين عليه حديثه »
 وقد وقع في رواية سعيد بن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في آخر حديث الباب عند ابن ماجه والبيهقي ، فأمره
 أن يأخذ منها ولا يزداد ، وفي رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد قال أيوب لا أحفظ ولا تردد ، ورواه ابن
 جريج عن عطاء . وسلا في رواية أن المبارك وحسد الزهراء عنه ، أما الزيادة فلا ، زاد ابن المبارك عن مالك
 وفي رواية الأوردى ، وكره أن يأخذ منها أكثر مما أعطى ، ذكر ذلك كله البيهقي ، قال ووصله الوليد بن مسلم
 عن ابن جريج بذكر ابن عباس فيه أخرجه أبو الشيخ قال : وهو غير محفوظ ، يعني الصواب إرساله . وفي
 مرسل أبي الزبير عند الدارقطني والبيهقي ، « تردين عليه حديثه التي أعطاك ؟ قالت ، نعم وزيادة . قال النبي ﷺ :
 أما الزيادة فلا ، ولكن حديثه . قالت نعم . فأخذ ماله وخل سيلها » رجال استأده ثقات . وقد وقع في بعض
 طرقه سمع أبو الزبير من غير واحد قان كان فيهم صحابي فغير صحيح والا فيمتنع بما سبق ، لكن ليس فيه دلالة على
 الشرط ، فقد يكون ذلك وقع على سبيل الإشارة وفقاً . وأخرج عبد الرزاق عن علي ، لا يأخذ منها فوق
 ما أعطاه ، وعن طاوس وعطاء والزهرى مثله ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحق ، وأخرج اسماعيل بن إسحق
 عن ميمون بن مهران « من أخذ أكثر مما أعطى لم يسرح باحسان ، ومقابل هذا ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح
 عن سعيد بن المسيب قال « ما أحب أن يأخذ منها ما أعطاهم ليدع لها شيئاً ، وقال مالك لم أر أسمع أن الفدية
 تجوز بالصدق وبأكثر منه لقوله تعالى (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) » ولحديث حبيبة بنت سهل ، فإذا كان
 النفوذ من قبلها حل للزوج ما أخذ منها برضاها ، وإن كان من قبله لم يحل له ويرد عليها إن أخذ وتمضى الفرقة .
 وقال الشافعي : إذا كانت غير مؤدية لحقه كراهة له حل له أن يأخذ ، فانه يجوز أن يأخذ منها ما طابت به نفسا بغير
 سبب فبالسبب أولى . وقال اسماعيل القاضي : ادعى بعضهم أن المراد بقوله تعالى (فيما اقتدت به) أي بالصدق
 وهو مردود لأنه لم يقيد في الآية بذلك . وفيه أن الخلع جائز في الحيض لانه ﷺ لم يستفصلها أحائض هي أم لا ؟
 لكن يجوز أن يكون ترك ذلك لسبق العلم به أو كان قبل تقريره فلا دلالة فيه لمن يخصصه من منع طلاق الحائض ،
 وهذا كله قضي على أن الخلع طلاق . وفيه أن الأخبار الواردة في ترميب المرأة من طلب طلاق زوجها محمولة على
 ما إذا لم يكن سبب بقتضى ذلك لحديث ثوبان « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق لغير ما راعها الجنة ، وراه

أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، ويدل على تخصيصه قوله في بعض طرقه « من غير ما بأس » ، ولحديث أبي هريرة « المنزعات والمختلعات من المناقات » أخرجه أحمد والنسائي ، وفي صحته نظر لأن الحسن عند الأكثر لم يسمع من أبي هريرة ، لكن وقع في رواية النسائي : قال الحسن لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث . وقد تأوله بعضهم على أنه أراد لم يسمع هذا إلا من حديث أبي هريرة ، وهو تكلف ، وما المانع أن يكون سمع هذا منه فقط وصار يرسل عنه غير ذلك فتكون قصته في ذلك كقصته مع سمرة في حديث العقيقة كما يأتي في باب « إن شاء الله تعالى » . وقد أخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن الحسن مرسلًا لم يذكر فيه أبا هريرة . وفيه أن الصحابي إذا أفتى بخلاف ما روى أن المعتبر ما رواه لا ما رواه ، لأن ابن عباس روى قصة امرأة ثابت بن قيس الدالة على أن الخلع طلاق ولكن يفتى بأن الخلع ليس بطلاق ، لكن ادعى ابن عبد البر شذوذ ذلك عن ابن عباس إذ لا يعرف له أحد نقل عنه أنه فسح وليس بطلاق إلا طارؤ ، وفيه نظر لأن طارؤا ثقة حافظ فقيه فلا يضره تفرده ، وقد تلقى العلماء ذلك بالقبول . ولا أعلم من ذكر الاختلاف في المسألة إلا وجزم أن ابن عباس كان يراه فسحا . نعم أخرج اسماعيل القاضي بسند صحيح عن ابن أبي نعيم « أن طارؤا لما قال إن الخلع ليس بطلاق أنكروه عليه أهل مكة » ، فاعتذر وقال : إنما قاله ابن عباس ، قال اسماعيل : لا نعلم أحدا قاله غيره اه . ولكن الشأن في كون قصة ثابت صريحة في كون الخلع طلاقا . (تسكيل) : نقل ابن عبد البر عن مالك أن المختلعة هي التي اختلعت من جميع مالها ، وأن المفتدية التي التدت ببعض مالها ، وأن المبارئة التي بارت زوجها قبل الدخول . قال ابن عبد البر : وقد يستعمل بعض ذلك موضع بعض

١٣ - باب الشقاق ، وهل يُشِيرُ بالخلع عند الضرورة ؟

وقوله تعالى (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله - إلى قوله - خيرا)

٥٢٧٨ - حدثنا أبو الوليد حدثنا الهيثم عن ابن أبي مليكة عن السور بن خزيمة الزهري قال : سمعتُ

النبي ﷺ يقول : « إن بني المنيرة استأذنوا في أن ينكح على أبتهم ، فلا آذن »

قوله (باب الشقاق ، وهل يشير بالخلع عند الضرورة ؟ وقوله تعالى : وإن خفتم شقاق بينهما الآية) كذا في ذر والنسائي ، ولكن وقع عنده الضرر ، وزاد غيرهما (فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها - إلى قوله - خيرا) قال ابن بطلال : أجمع العلماء على أن المخاطب بقوله تعالى (وإن خفتم شقاق بينهما) الحكم ، وأن المراد بقوله (إن يريد إصلاحا) الحكمان ، وأن الحكيمين يكون أحدهما من جهة الرجل والآخر من جهة المرأة إلا أن لا يرجع من أهلها من يصلح فيجوز أن يكون من الأجانب من يصلح لذلك ، وأنهما إذا اختلفا لم ينفذ قولهما ، وإن اتفقا نفذ في الجميع بينهما من غير تركيل . واختلفوا فيما إذا اتفقا على الفرقة ، فقال مالك والاوزاعي وإسحق : ينفذ بفهم تركيل ولا إذن من الزوجين ، وقال الكوفيون والشافعي وأحمد : يحتاجان إلى الإذن ، فأما مالك ومن تابعه فألحقوه بالعين والمولى فإن الحاكم يطلق عليهما فكذا ذلك هذا ، وأيضا فلما كان المخاطب بذلك الحكم وأن الإرسال إليهم دل على أن يلجأ الناية من الجميع أو التفريق إليهم ، وجرى الباقون على الأصل وهو أن الطلاق يند

الزوج فإن اذن في ذلك وإلا طلق عليه الحاكم . ثم ذكر طرقاً من حديث المسور في خطبة على بنت أبي جهل وقد تقدمت الإشارة إليه في النكاح ، واعترضه ابن التين بأنه ليس فيه دلالة على ما ترجم به ، ونقل ابن بطال قبله عن المهلب قال : إنما حارل البخاري بإبراده أن يجعل قول النبي ﷺ : « لا أذن » خالفاً ولا يقوى ذلك لانه قال في الخبر « إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي » فدل على الطلاق ، فإن أراد أن يستدل بالطلاق على الخلع فهو ضعيف وإنما يؤخذ منه الحكم بقطع الذرائع . وقال ابن المنير في الحاشية : يمكن أن يؤخذ من كونه ﷺ أشار بقوله « فلا أذن » إلى أن علياً بترك الخطبة ، فإذا ساغ جواز الإشارة بهرم النكاح التحق به جواز الإشارة بقطع النكاح . وقال الكرماني تؤخذ مطابقة الترجمة من كون فاطمة ما كانت ترضى بذلك ، فكان الشقاق بينها وبين علي متوقفاً ، فأراد ﷺ دفع وقوعه بمنع علي من ذلك بطريق الإياء والإشارة ، وهي مناسبة جيدة ، ويؤخذ من الآية ومن الحديث العمل بسد الذرائع ، لأن الله تعالى أمر ببعثة الحكمين عند خوف الشقاق قبل وقوعه ، كذا قال المهلب ، ويحتمل أن يكون المراد بالخوف وجرد علامات الشقاق المقتضى لاستمرار النكاح وسوء المعاشرة

١٤ - باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً

٥٢٧٩ - حدثنا أسمايل بن عبد الله قال حدثني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « كان في بريرة ثلاث سنين : أخذني السنن أنها أهدت فخيرت في زوجها . وقال رسول الله ﷺ : « الولاء إن أعتق . ودخل رسول الله ﷺ والبُرمة تفور بكم » ، فقرب إليه خبز وأدم من أدم البيت ، فقال : ألم أر البُرمة فيها لحم ؟ قالوا : بلى ؛ ولكن ذلك لحم نُصدّق به علي بريرة وأنت لا تأكل الصدقة ، قال : عليها صدقة ولنا هديّة ،

قوله (باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً) في رواية المستمل ، طلاقاً ، ثم أورد فيه قصة بريرة ، قال ابن التين : لم يأت في الباب بشيء مما يدل عليه التبرؤ ، لكن لو كانت عصمتها عليه باقية ما خيرت بعد عتقها ، لأن شراء عائشة كان العتق بإزائه ، وهذا الذي قاله عجيب ، أما أولاً فإن الترجمة مطابقة فإن العتق إذا لم يسلم الطلاق فالبيع بطريق الأول ، وأيضاً فإن التخيير الذي جر إلى الفراق لم يقع إلا بسبب العتق لا بسبب البيع ، وأما ثانياً فإنها لو طلقت بمجرد البيع لم يكن للتخيير فائدة ، وأما ثالثاً فإن آخر كلامه يرد أمره ، فإنه ثبت ما نقاه من المطابقة ، قال ابن بطال : اختلف السلف هل يكون بيع الأمة طلاقاً ؟ فقال الجمهور : لا يكون بيعاً طلاقاً ، وروى عن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب ومن التابعين عن سعيد بن المسيب والحسن ومجاهد قالوا : يكون طلاقاً وتمسكوا بظاهر قوله تعالى (والمحصنات من النساء إلا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) وحجة الجمهور حديث الباب ، وهو أن بريرة عتقت فخيرت في زوجها ، ولو كان طلاقاً يقع بمجرد البيع لم يكن للتخيير معنى . ومن حيث النظر أنه عقد على منفعة فلا يبطله بيع الرقبة كما في العين المؤجرة ، والآية نزلت في المسبيات فمن المراد بملك العيين على ما ثبت في الصحيح من سبب نزولها له ملخصاً . وما نقله عن الصحابة أخرجه ابن أبي شيبة بأسانيد فيها انقطاع ، وفيه عن جابر وأنس أيضاً ، وما نقله عن التابعين فيه بأسانيد صحيحة ، وفيه أيضاً عن عكرمة والنسبي نحوه ، وأخرجه سعيد بن منصور عن

ابن عباس بسند صحيح ، وروى حماد بن سلة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : إذا زوج عبده بأمة فالطلاق بيد العبد وإذا اشترى أمة لها زوج فالطلاق بيد المشتري . وأخرج سعيد بن منصور عن طريق الحسن قال : إباح العبد طلاقه . وحديث عائشة في قصة بريرة أورده المصنف في أول الصلاة وفي عدة أبواب مطولا ومختصرا ، وطريق وبيعة التي أوردها هنا أوردها موصولة من طريق مالك عنه عن القاسم عن عائشة ، وأوردها في الأطعمة من طريق اسماعيل ابن جعفر عنه عن القاسم مرسلا ، ولا يضر إرساله لأن مالكا أخف من اسماعيل وأتقن ، وند وافقه أسامة بن زيد وغير واحد عن القاسم ، وكذلك رواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، لكن صدره بقصة اشتراط الذين باعوها هل عائشة أن يكون لهم الولاء ، وقد تقدم مستوفى في كتاب التقي ، وكذا رواه عروة وعمره والأسود وأيمن المكي عن عائشة ، وكذا رواه نافع عن ابن عمر أن عائشة ، ومنهم من قال عن ابن عمر عن عائشة ، وروى قصة البرمة والأحم أنس وتقدم حديثه في الهبة ويأتي ، وروى ابن عباس قصة تخييرها لما عتقت كما يأتي بعد وطريقه كلها صحيحة . قوله (كان في بريرة) تقدم ذكرها وضبط اسمها في أوخر العنق ، وقيل انها ببطية بفتح التون والموحدة وقيل انها قبضية بكسر القاف وسكون الموحدة ، وقيل ان اسم أبيها صفوان وأن له محبة ، واختلاف في موالها في رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة أن بريرة كانت لناس من الأنصار ، وكذا هند النسائي من رواية سماك عن عبد الرحمن ، ووقع في بعض المصنف لآل أبي لمب وهو وم من قائله اتفق ومه من أيمن أحد رواة قصة بريرة عن عائشة الى بريرة ، وقيل لآل بني هلال أخرجه الترمذي من رواية جرير عن هشام ابن عروة . قوله (ثلاث سن) وفي رواية هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ثلاث قضيات ، وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود ، قضى فيها النبي ﷺ أربع قضيات ، فذكر نحو حديث عائشة وزاد وأمرها أن تعتد عدة الحرة ، أخرجه الدارقطني ، وهذه الزيادة لم تقع في حديث عائشة فلذلك اقتصر على ثلاث ، لكن أخرج ابن ماجه من طريق الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت ، أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض ، وهذا مثل حديث ابن عباس في قوله تعتد عدة الحرة ، وبخالف ما وقع في رواية أخرى عن ابن عباس تعتد بحيضة ، وقد تقدم البحث في عدة المختلطة فإن من قال الخلع فسخ قال تعتد بحيضة ، وهنا ليس اختيار العتقة نفسها ملاقا فكان القياس أن تعتد بحيضة ، لكن الحديث الذي أخرجه ابن ماجه على شرط الشيخين بل هو في أعلى درجات الصحة ، وقد أخرج أبو يعلى والبيهقي من طريق أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ان النبي ﷺ جعل عدة بريرة عدة المطلقة ، وهو شاهد قوي ، لأن أبا معشر وإن كان فيه ضعف لكن يصلح في المناقب . وأخرج ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عثمان وابن عمر وزيد بن ثابت وآخرين ، ان الامة اذا عتقت تحت العبد فطلاقها طلاق عبد وعدتها عدة حرة ، وقد قدمت في التقي أن العلماء صنفوا في قصة بريرة تصانيف ، وأن بعضهم أوصلها الى أربعائة فائدة ، ولا يخالف ذلك قول عائشة ثلاث سن ، لأن مراد عائشة ما وقع من الأحكام فيها مقصودا خاصة ، لكن لما كان كل حكم منها يشتمل على تقيد قاعدة يستنبط العالم الفطن منها فوائد جمة وقع التكثر من هذه الحثيثة ، وانضم الى ذلك ما وقع في سياق القصة غير مقصود ، فإن في ذلك أيضا فوائد تؤخذ بطريق التنصيص أو الاستنباط ، أو اقتصر على الثلاث أو الأربع لكونها أظهر ما فيها وما حداها إنما يؤخذ بطريق الاستنباط ، أو لأنها أم والحاجة إليها أمس . قال القاضي عياض : معنى ثلاث أو أربع

أنها شرعت في قصتها ، وما يظهر فيها مما سوى ذلك فكان قد علم من غير قصتها ، وهذا أولى من قول من قال : ليس في كلام عائشة حصر ، ومفهوم العدد ليس بحجة وما أشبه ذلك من الاعتذارات التي لا تدفع سؤال ما الحكمة في الاختصار على ذلك . قوله (إنما أعتقت لحسرت) زاد في رواية إسماعيل بن جعفر د في أن تقر نعت زوجها أو تفارقه ، وتقر بفتح وتشديد الزاء أي تدوم ، وتقدم في العتق من طريق الأسود عن عائشة د فدعاهما النبي ﷺ لغيرهما من زوجها فاختارت نفسها ، وفي رواية للدارقطني من طريق أبان بن صالح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة د أن النبي ﷺ قال لبريرة : اذهبي فقد عتقت معك بضمك د زاد ابن سعد من طريق الشعبي مرسل د فاعتناني ، ويأتي تمام ذلك في شرح الباب الذي بعد هذا يبابين . قوله (وقال رسول الله ﷺ : الولاء لمن أعتقت) هذه السنة الثانية ، وقد تقدم بيان سببها مستوفى في العتق والشروط ، وفي رواية فافسح عن ابن عمر الماضية وكذا في هذه طرق عن عائشة د إنما الولاء لمن أعتقت ، ويستفاد منه أن كلمة : إنما ، تفيد الحصر والإلزام من إيجاب الولاء للمعتق نفسه عن غيره وهو الذي أريد من الخبر ، ويؤخذ منه أنه لا ولاء للإنسان على أحد بغير العتق فيلتحق من أسلم على يده أحد ، وسيأتي البحث فيه في الفرائض وأنه لا ولاء للملتقط خلافا للاحق ، ولا لمن حالف إنسانا خلافا لطائفة من السلف ؛ وبه قال أبو حنيفة . ويؤخذ من حرومه أن الحربي لو أعتق عبدا ثم أسلم أنه يستمر ولاؤه وبه قال الشافعي ، وقال ابن عبد البر إنه قياس قول مالك ، ووافق على ذلك أبو يوسف ، وخالف أصحابه فأنهم قالوا لعميتق في هذه الصورة أن يتولى من يشاء . قوله (ودخل رسول الله ﷺ) زاد في رواية إسماعيل بن جعفر د بيت عائشة . قوله (والبرمة تنور بلحم ، فحرق اليه خبز وأدم) في رواية إسماعيل بن جعفر د : فطبا بالنداء فأتى بخبز ، قوله (ألم أر البرمة فيها لحم ؟ قالوا : بلى ، ولكن ذاك لحم تصدق به على بريرة وأنت لا تأكل الصدقة) وقع في رواية الأسود عن عائشة في الزكاة د وأتى النبي ﷺ بلحم فقالوا هذا ما تصدق به على بريرة . وكذا في حديث أنس في الهبة ، ويجمع بينهما بأنه لما سأل عنه أتى به وقيل له ذلك . ووقع في رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة في كتاب الهبة د فأهدى لها لحم فقبل هذا تصدق به على بريرة . فإن كان الضمير لبريرة فكأنه أطلق على الصدقة عليها هدية لها ، وإن كان لعائشة فلأن بريرة لما تصدقوا عليها باللحم أهدت منه لعائشة . ويؤيده ما وقع في رواية أسامة بن زيد عن القاسم عند أحمد وابن ماجه د ودخل على رسول الله ﷺ والمرجل بفور بلحم ، فقال : من أين لك هذا ؟ قلت : أهدته لنا بريرة وتصدق به عليها ، وعند أحمد ومسلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة د وكان الناس يتصدقون عليها فتهدى لنا . وقد تقدم في الزكاة ما يتعلق بهذا المعنى ، واللحم المذكور وقع في بعض الشروح أنه كان لحم بقر ، وفيه نظر بل جاء عن عائشة د تصدق على مولاتي بشاة من الصدقة ، فهو أولى أن يؤخذ به ، ووقع بعد قوله د هو عليها صدقة وثنا هدية ، من رواية أبي معاوية المذكورة د فساكوه ، وسأذكر فوائده بعد يبابين إن شاء الله تعالى

١٥ - باب خيار الأمة تحت العبد

٥٢٨٠ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة وحماد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : رأيته عبدا ،

يعني زوج بريرة

[الحديث ٥٢٨٠ - أطرا له في ٥٢٨١ ، ٥٢٨٢ ، ٥٢٨٣]

٥٢٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ :
 ذَلِكَ مُنِيتُ عَبْدُ بَنِي فُلَانٍ - يَعْنِي زَوْجَ بَرِيرَةَ - كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَيْهِ يَنْبِعُهَا فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ يَبْكِي عَلَيْهَا

٥٢٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْوَهَّابُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا أَسْوَدَ يُقَالُ لَهُ مُنِيتُ ، عَبْدًا لَبَنِي فُلَانٍ ، كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ وَرَاءَهَا فِي
 سِكَكِ الْمَدِينَةِ

قوله (باب خيار الأمة تحت العبد) يعني إذا عتقت ، وهذا مصير من البخاري الى ترجيح قول من قال إن
 زوج بريرة كان عبدا ، وقد ترجم في أوائل التلخيص بحديث عائشة في قصة بريرة ، باب الحرة تحت العبد ، وهو
 جزم منه أيضا بأنه كان عبدا ، ويأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه ، واعترض عليه هناك ابن المنذر بأنه ليس في
 حديث الباب أن زوجها كان عبدا ، وإثبات الخيار لها لا يدل لأن الخفاف يصدى أن لا فرق في ذلك بين الحر
 والعبد ، والجواب أن البخاري جرى على عادته من الإشارة الى ما في بعض طرق الحديث الذي يورده ، ولا شك
 أن قصة بريرة لم تعدد ، وقد رجح عنده أن زوجها كان عبدا فلذلك جزم به ، واقتضت الترجمة بطريق المفهوم أن
 الأمة إذا كانت تحت حر فعتقت لم يكن لها خيار ، وقد اختلف العلماء في ذلك : فذهب الجمهور الى ذلك ، وذهب
 الكوفيون الى إثبات الخيار لمن عتقت سواء كانت تحت حر أم عبد ، وتمسكوا بحديث الأسود بن يزيد عن عائشة
 أن زوج بريرة كان حرا ، وقد اختلف فيه على راويه هل هو من قول الأسود أو رواه عن عائشة أو هو قول غيره
 كما سأبينه ، قال إبراهيم بن إد طاب أحد حفاظ الحديث وهو من أقران مسلم فسيما أخرجه البيهقي عنه : خالف
 الأسود الناس في زوج بريرة . وقال الإمام أحمد إنما يصح أنه كان حرا عن الأسود وحده ، وما جاء عن غيره فليس
 بذلك ، وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبدا ، ورواه علماء المدينة ، وإذا روى علماء المدينة شيئا وعملوا به فهو
 أصح شيء ، وإذا عتقت الأمة تحت الحر فعتقها المانق على صحتها لا يفسخ بامر مختلف فيه اهـ . وسيأتي مزيد لهذا بعد
 بابين . وحاول بعض الحنفية ترجيح رواية من قال كان حرا على رواية من قال كان عبدا فقال : الرق تعقبه الحرية
 بلا عكس ، وهو كما قال ، لكن محل طريق الجمع إذا تساوت الروايات في القوة أما مع التفرد في مغالبة الاجتماع
 فتكون الرواية المفردة شاذة والشاذ مردود ، ولهذا لم يعتبر الجمهور طريق الجمع بين الروايتين مع قولهم إنه لا
 يصار الى الترجيح مع إمكان الجمع ، والذي يتحصل من كلام محققهم وقد أكثر منه الشافعي ومن تبعه أن محل الجمع
 إذا لم يظهر الغلط في إحدى الروايتين ، ومنهم من شرط التساوي في القوة ، قال ابن بطال : أجمع العلماء أن الأمة
 إذا عتقت تحت عبد فإن لها الخيار ، والمعنى فيه ظاهر لأن العبد غير مكافئ للحر في أكثر الأحكام ، فإذا عتقت
 ثبت لها الخيار من البقاء في عصمته أو المفارقة لأنها في وقت العتق عليها لم تكن من أهل الاختيار ، واحتج من
 قال إن لها الخيار ولو كانت تحت حر بأنها عند الزوج لم يكن لها رأى لاتفاقهم على أن لولاها أن زوجها بغير
 رضاها فإذا عتقت تعدد لها حال لم يكن قبل ذلك . وعارضهم الآخرون بأن ذلك لو كان مؤثرا لثبت الخيار للبكر
 إذا زوجها أبوها ثم بلغت رشيدة وليس كذلك فكذلك الأمة تحت الحر فانه لم يحدث لها بالعتق حال ترتفع به عن

الحرف كانت كالكتابية سلم تحت المسلم ، واختلاف في اتى تختار الفراق هل يكون ذلك طلاقاً أو فسخاً ؟ فقال مالك والاوزاعي والليث : تكون طلاقاً بآئنة ، وثبت مثله عن الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة ، وقال الجافون يكون فسخاً لا طلاقاً . قوله (عن ابن عباس قال : رأيت عبداً يبيع زوج بريرة) هكذا أورده مختصراً من هذا الوجه وهو لفظ شعبة ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق مربع عن أبي أوليد شيخ البخاري فيه عن شعبة وحده ، وزاد الاسماعيلي من طريق عبد الصمد عن شعبة : رأيت يبيكي ، وفي رواية له : لقد رأيت يبيعها ، وأما لفظ همام فأخرجه أبو داود من طريق عفان عنه بلفظ : ان زوج بريرة كان عبداً أسود يسمى مغنياً ، غيرها النبي ﷺ وأمرها أن تمتد ، وسأله أحمد عن عفان عن همام مطوراً وفيه أنها تعتد عدة الحرة . ثم أورد البخاري الحديث من وجهين عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال في أحدهما : ذلك منيفك عبد بنى فلان ، يعني زوج بريرة ، وفي الأخرى : كان زوج بريرة عبداً أسود يقال له منيفك ، وهكذا جاء من غير وجه أن اسمه منيفك ، وضبط في البخاري بضم أوله وكسر المعجمة ثم تحتانية ساكنة ثم مثناة ، ووقع عند العسكري بفتح المهملة وتشديد التحتانية وآخره موحدة ، والاول أثبت وبه جزم ابن ماكولا وغيره ، ووقع عند المستغفرى في « الصحابة » من طريق محمد بن عجلان عن يحيى بن هريرة عن عروة عن عائشة في قصة بريرة أن اسم زوج بريرة مقسم ، وما أظنه الا تصحيحاً . قوله (عبداً ابني فلان) عند الترمذي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أيوب ، وكان عبداً لآل المغيرة من بني مخزوم ، ووقع في المعرفة لابن منده منيفك مولى أحمد بن جحش ، ثم ساق الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة مثل ما وقع في الترمذي ، لكن عند أبي داود بسند فيه ابن إسحق ، وهو عند منيفك عبد لآل أبي أحمد ، وقال ابن عبد البر : مولى بني مطيع ، والاول أثبت أصح إسناده ويحمد الجمع لأن بني المغيرة من آل مخزوم كما في رواية هشيم وبني جحش من أسد بن خزيمة وبني مطيع من آل عدي بن كعب ، ويمكن أن يدعى أنه كان مشتركاً بينهم على بعده ، أو اتقل

١٦ - باب شفاعته للنبي ﷺ في زوج بريرة

٥٢٨٣ - حدثني محمد أخبرنا عبد الوهاب حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس : أن زوج بريرة كان عبداً يقال له مغيث ، كأنى أنظر إليه يطوف خلفها يبكي وذمومه تسيل على لحيتيه ، فقال النبي ﷺ لباس : يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة ، ومن بغض بريرة مغيثاً . فقال النبي ﷺ : لو راجعته . قالت : يا رسول الله تأمرني ؟ قال : إنما أنا أشفع ، قالت : لا حاجة لي فيه

قوله (باب شفاعته للنبي ﷺ في زوج بريرة) أي عند بريرة ليرجع إلى عصمته ، قال ابن المنير : موقع هذه الترجمة من الفقه تسويغ الشفاعة لأحكام عند الخصم في خصمه أن يحط عنه أو يسقط ونحو ذلك ، ونعقب بأن قصة بريرة لم تقع الشفاعة فيها عند الترافع ، وفيه نظر لأن ظاهر حديث الباب أنه بعد الحكم ؛ إذ لم يصرح بالترافع لإذ رؤية ابن عباس لزوجها يبكي ، وقول العباس وبعدة لو راجعته ، فيحتمل أن يكون القول عند الترافع لأن الواو لا تقتضي الترتيب . قوله (حدثني محمد) هو ابن سلام على ما بينت في المقدمة وقد أخرجه النسائي عن محمد بن بشير

وابن ماجه عن محمد بن المثنى ومحمد بن خلاد الباهلي قالوا : حدثنا عبد الوهاب الثقفي ، ، وابن بشار وابن المثنى من شيوخ البخاري فيحتمل أن يكون المراد أحدهما . **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي وعالم شيخه هو الحذاء ، وقد سبق في الباب الذي قبله عن قتيبة عن عبد الوهاب وهو الثقفي هذا عن أيوب ، فكأن له فيه شيخين لكن رواية خالد الحذاء أتم سياقاً كما ترى ، وطريق أيوب أخرجهما الاسماعيل من طريق محمد بن الوليد البصري عن عبد الوهاب الثقفي ، وطريق خالد أخرجهما من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي عن الثقفي أيضاً وساقه عنهما نحو ما وقع عند البخاري . **قوله** (يطوف خلفها يسكى) في رواية وهيب عن أيوب في الباب الذي قبله : يتبعها في سلك المدينة يبكي عليها ، والسلك بكسر الميم وفتح الكاف جمع سكة وهي الطرق ، ووقع في رواية سعيد بن أبي صروبة في طرق المدينة ونواحيها ، وإن دموه نسيب على لحيته يترضاها لثمنه فلم تفعل . وهذا ظاهره أن سؤاله لها كان قبل الفرقة ، وظاهر قول النبي **ﷺ** في رواية الباب : لو راجعته ، أن ذلك كان بعد الفرقة ، وبه جزم ابن بطال فقال : لو كان قبل الفرقة لقال لو اخترته ، قلت : ويحتمل أن يكون وقع له ذلك قبل وبعد . وقد تمسك برواية سعيد من لم يشترط الفور في الخيار هنا ، وسيأتي البحث فيه بعد . **قوله** (يا عباس) هو ابن عبد المطلب والد راوي الحديث ، وتقدم ما فيه ، وفي رواية ابن ماجه : فقال للنبي **ﷺ** العباس يا عباس ، وعند سعيد بن منصور عن هشام قال : أنبأنا خالد بن الحذاء بسنده أن العباس كان كلم النبي **ﷺ** أن يطلب إليها في ذلك ، وفيه دلالة على أن قصة برة كانت متأخرة في السنة التاسعة أو العاشرة ، لأن العباس إنما سكن المدينة بعد رجوعهم من هجرة الطائف وكان ذلك في أواخر سنة ثمان ، ويؤيده أيضاً قول ابن عباس أنه شاهد ذلك ، وهو إنما قدم المدينة مع أبيه . ويؤيد تأخر قصتها أيضاً بخلاف قول من زعم أنها كانت قبل الالفك - أن عائشة في ذلك الزمان كانت صغيرة ، فيبعد وقوع تلك الأمور والمراجعة والمساعدة إلى الشراء والعتق منها يومئذ ، وأيضاً فنقول عائشة : إن شاء مولىك أن أعدها لم عدة واحدة ، فيه إشارة إلى وقوع ذلك في آخر الأمر لأنهم كانوا في أول الأمر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح ، وفي كل ذلك رد على من زعم أن قصتها كانت متقدمة قبل قصة الالفك ، وحله على ذلك وقوع ذكرها في حديث الالفك ، وقد قدمت الجواب عن ذلك هناك . ثم رأيت الشيخ تقي الدين السبكي استشكل القصة ثم جرد أنها كانت تقدم عائشة قبل شرائها أو اشتريتها وأخرت عتقها إلى بعد الفتح أو دام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو كان حصل الفسخ وطلب أن تزده بعقد جديد أو كانت لعائشة ثم باعها ثم استعادتها بعد الكتابة اه ، وأقوى الاحتمالات الأول كما ترى . **قوله** (لو راجعته) كذا في الأصول بمشاة واحدة ووقع في رواية ابن ماجه : لو راجعته ، بإثبات تحتانية ساكنة بعد المثناة وهي لغة ضميقة ، وزاد ابن ماجه : وأنه أبو ولدك ، وظاهره أنه كان له منها ولد . **قوله** (نأمرني) زاد الاسماعيل : قال لا ، وفيه إشعار بأن الأمر لا ينحصر في صيغة أفعل لانه خاطبها بقوله : لو راجعته . فقالت : أنا أمرني ، أي تريد بهذا القول الأمر فيجب على ؟ وعند ابن مسعود من مرسل ابن سيرين بسند صحيح : فقالت : يا رسول الله ، أشيء واجب على ؟ قال : لا ، **قوله** (قال : إنما أنا أشفع) في رواية ابن ماجه : إنما أشفع ، أي أقول ذلك على سبيل الشفاعة له لا على سبيل الحتم عليك . **قوله** (فلا حاجة لي فيه) أي قال لا تلزمني بذلك لأختار المود إليه . وقد وقع في الباب الذي بعده : لو أعطاني كذا وكذا ما كنت عنده ،

١٧ - باب ٥٢٨٤ - حدثنا عبد الله بن رجاء أخبرنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود
 « أن عائشة أرادت أن تشتري برة فأبى مؤلفها إلا أن يشتروا الولاء ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال :
 اشترىها وأعتقها ، فأنما الولاء لمن أعتق . وأبى النبي ﷺ بلحم ، فقيل : إن هذا ما تصدق به على برة ،
 قال : هو لما صدقة ولنا هدية »

حدثنا آدم حدثنا شعبة ، وزاد « فخيرت من زوجها »

قوله (باب) كذا لم يغير ترجمة ، وهو من متعلقات ما قبله ، وأورد فيه قصة برة عن عبد الله بن رجاء عن
 شعبة عن الحكم وهو ابن عتيبة بمشاة وموحدة مصنف عن إبراهيم وهو النخعي عن الأسود وهو ابن يزيد
 « أن عائشة أرادت أن تشتري برة ، فساق القصة مختصرة وصورة سياقه الإرسال ، لكن أوردته في كمالات
 الإيمان مختصراً عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال فيه « عن الأسود عن عائشة » وكذا أوردته في القرائن عن
 حفص بن غيرة عن شعبة وزاد في آخره « قال الحكم : وكان زوجها حراً » ثم أوردته بعده من طريق منصور عن
 إبراهيم عن الأسود أن عائشة ساق نحر سياق الباب وزاد فيه « وخيرت فاختارت نفسها وقالت : لو أعطيت كذا
 وكذا ما كنت معه » قال الأسود : وكان زوجها حراً « قال البخاري : قول الأسود منقطع ، وقول ابن عباس
 « رأيت عبداً » أصح . وقال في الذي قبله في قول الحكم نحو ذلك ، وقد أورد البخاري عقب رواية عبد الله بن رجاء
 هذه عن آدم عن شعبة ولم يسبق لفظه لكن قال « وزاد : فخيرت من زوجها » وقد أوردته في الزكاة عن آدم بهذا
 الإسناد فلم يذكر هذه الزيادة ، وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه لجلل الزيادة من قول
 إبراهيم ولفظه في آخره « قال الحكم قال إبراهيم : وكان زوجها حراً فخيرت من زوجها » فظهر أن هذه الزيادة
 مدرجة وحدها في الزكاة لذلك ، وإنما أوردناها مشيرة إلى أن أصل التخيير في قصة برة ثابت من طريق أخرى
 وقد قال الدارقطني في الملل : « لم يختلف على هرة عن عائشة أنه كان عبداً » ، وكذا قال جعفر بن محمد بن علي عن
 أبيه عن عائشة ، وأبو الأسود وأسامة بن زيد عن القاسم . قلت : وقع لبعض الرواة فيه غلط ، فأخرج القاسم بن
 أصبغ في مصنفه وابن حزم من طريقه قال أنبأنا أحمد بن يزيد الملقب حدثنا موسى بن معاوية عن جرير عن هشام
 عن أبيه عن عائشة « كان زوج برة حراً » وهذا وهم من موسى أو من أحمد ، فإن الحفاظ من أصحاب هشام ومن
 أصحاب جرير قالوا كان عبداً ، منهم إسحق بن راهويه وحديثه عند النسائي ، وعثمان بن أبي شيبة وحديثه عند أبي داود ،
 وحلي بن حجر وحديثه عند الترمذي ، وأصله عند مسلم وأحال به على رواية أبي أسامة عن هشام وفيه أنه كان عبداً ،
 قال الدارقطني : وكذا قال أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه . قلت : ورواه شعبة عن
 عبد الرحمن فقال كان حراً ، ثم رجع عبد الرحمن فقال ما أدري ، وقد تقدم في التتق قال الدارقطني وقال عمران بن
 حدير عن عكرمة عن عائشة كان حراً وهو وهم ، قلت : في شيئين في قوله حراً وفي قوله عائشة ، وإنما هو من رواية
 عكرمة عن ابن عباس ، ولم يختلف على ابن عباس في أنه كان عبداً ، وكذا جزم به الترمذي عن ابن عمر وحديثه
 عند الشافعي والدارقطني وغيرهما ، وكذا أخرجه النسائي من حديث صفية بنت أبي هبيد قالت كان زوج برة عبداً

وسنده صحيح ، وقال النووي : يؤيد قول من قال انه كان عبدا قول عائشة كان عبدا ، ولو كان حرا لم يخبرها ، فأخبرت
وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدا ، ثم عللت بقولها ولو كان حرا لم يخبرها ، ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله إلا توقيفا ،
ونعقب بأن هذه الزيادة في رواية جرير عن هشام بن عروة في آخر الحديث ، وهي مدرجة من قول عروة ، بين
ذلك في رواية مالك وأبي داود والنسائي . نعم وقع في رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن
عائشة قالت : كانت بريدة مكاتب لآناس من الأنصار وكانت تحت عبد ، الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي ،
وأسامة فيه مقال ، وأما دعوى أن ذلك لا يقال إلا بتوقيف فردودة فإن الاجتهاد فيه مجالا ، وقد تقدم قريبا
توجيه من حيث النظر أيضا ، قال الدارقطني ، وقال إبراهيم عن الأسود عن عائشة : كان حرا . قلت : وأصرح
ما رأيته في ذلك رواية أبي معاوية ، حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : كان زوج بريدة حرا
فلما عتقت خبرت ، الحديث أخرجه أحمد عنه ، وأخرج ابن أبي شيبة عن إدريس عن الأعمش بهذا السند عن
عائشة قالت : كان زوج بريدة حرا ، ومن وجه آخر من النخعي عن الأسود أن عائشة حدثته ، أن زوج بريدة كان
حرا حين أعتقت ، فذلك الروايات المفصلة التي قدمتها آنفا على أنه مدرج من قول الأسود أو من دونه فيكون
من أمثلة ما أدرج في أول الخبر وهو نادر فإن الأكثر أن يكون في آخره ودونه أن يقع في وسطه ، وعلى تقدير أن
يكون موصولا ترجع رواية من قال كان عبدا بالكثرة ، وأيضا قال المرء أعرف بحديثه ، فإن القاسم ابن أخي
عائشة وعروة ابن أختها وتابعهما غيرهما فروايتها أولى من رواية الأود فانها أفرد بعائشة وأعلم بحديثها والله
أعلم . ويترجح أيضا بأن عائشة كانت تذهب إلى أن الأمة إذا عتقت تحت الحر لا خيار لها ، وهذا بخلاف ما روى
العراقيون عنها فكان يلزم على أصل مذهبيهم أن يأخذوا بقولها ويدعوا ما روى عنها لا سيما وقد اختلف عنها فيه ،
وادعى بعضهم أنه يمكن الجمع بين الروایتين بحمل قول من قال كان عبدا على اعتبار ما كان عليه ثم أدتني ،
فلذلك قال من قال كان حرا ، ويرد هذا الجمع ما تقدم من قول عروة ، وكان عبدا ولو كان حرا لم يخبر ، وأخرجه
الترمذي بلفظ : أن زوج بريدة كان عبدا أسود يوم أعتقت ، فهذا يعارض الرواية المتقدمة عن الأسود ، ويعارض
الاحتمال المذكور احتمال أن يكون من قاله كان حرا أراد ما آل إليه أمره ، وإذا تعارض إسناده واحتمالا احتجج
إلى الترجيح ، ورواية الأكثر ترجح بها وكذلك الأحفظ وكذلك اللازم ، وكل ذلك موجود في جانب من
قال كان عبدا . وفي قصة بريدة من الفوائد وقد تقدم بعضها في المساجد وفي الزكاة والكثير منها في العتق : جواز
المكاتب بالسنة تقرروا لحكم الكتاب ، وقد روى ابن أبي شيبة في الأول والثاني ، بسند صحيح أنها أول كتابة
كانت في الإسلام ، ويرد عليه قصة سلمان ، فيجمع بأن أوليته في الرجال وأوليه بريدة في النساء ، وقد
قيل إن أول مكاتب في الإسلام أبو أمية عبد عمر ، وادعى الزوباني أن الكتابة لم تكن تعرف في الجاهلية
وخولف . ويؤخذ من مشروعية نجوم الكتابة البيع إلى أجل والاستقراض ونحو ذلك ، وفيه إلحاق الاماء
بالعبيد لأن الآية ظاهرة في الذكور ، وفيه جواز كتابة أحد الزوجين الرقيقين ، ويباح به جواز بيع أحدهما دون
الآخر ، وجواز كتابة من لا مال له ولا حرفة ، كذا قيل وفيه نظر لانه لا يلزم من طلبها من طائفة الاعانة على
حلها أن يكون لا مال لها ولا حرفة ، وفيه جواز بيع المكاتب إذا رضى ولم يعجز نفسه إذا وقع التراضي بذلك ،
وحله من منع على أنها مجتوزت نفسها قبل البيع ويحتاج إلى دليل ، وقيل إنما وقع البيع على نجوم الكتابة وهو

بعيد جدا ويؤخذ منه أن المكاتب عبد ما بقي عليه شيء ، فيتفرع منه إجراء أحكام الرقيق كلها في النكاح والجنائيات والحدود وغيرها . وقد أكثر إسردها من ذكرنا أنهم جمعوا الفوائد المستنبطة من حديث بريرة . ومن ذلك أن من أدى أكثر نجومه لا يمتق نكاحها ، وأن من أدى من النجوم بقدر قيمته يمتق ، وأن من أدى بعض نجومه لم يمتق منه بقدر ما أدى ، لأن النبي ﷺ أذن في شراء بريرة من غير استئصال . وفيه جواز بيع المكاتب والرفيق بشرط العتق ، وأن بيع الأمة المزوجة ليس طلاقا كما تقدم تقريره قريبا ، وأن عتقها ليس طلاقا ولا فسخا للبوت التعدير ، فلو طلقت بذلك واحدة لكان لزوجها الرجعة ولم يتوقف على اذنها ، أو ثلاثا لم يقل لها لو راجعته لأنها ما كانت تحمل له إلا بعد زوج آخر ، وأن بيعها لا يبيع لمشتريها وطأها لأن تعييرها يدل على بقاء عاقبة العصاة وأن سيد المكاتب لا يمنعه من الاكتساب وأن اكتسابه من حين الكتابة يكون له جواز سؤال المكاتب من يمينه على بعض نجومه وإن لم تحمل ، وأن ذلك لا يقتضي تعجيله ، وجواز سؤال ما لا يضطر السائل إليه في الحال ، وجواز الاستئانة بالمرأة المزوجة ، وجواز تصرفها في مالها بغير إذن زوجها ، وبذلك المال في طلب الاجر حتى في الشراء بالزيادة على ثمن المثل بقصد التقرب بالعتق ، ويؤخذ منه جواز شراء من يكون مطلق النصف السلة بأكثر من ثمنها لأن عائشة بذلك نقدا ما جعله نسبه في سبع سنين لحصول الرغبة في النقد أكثر من الفسيخه ، وجواز السؤال في الجلة لمن يتوقع الاحتياج إليه فيتحمل الاخبار الواردة في الزجر عن السؤال على الاولوية . وفيه جواز سعي المرفوق في فسك رقبته ، ولو كان بسؤال من يشترى ليعتق وإن أضر ذلك بسيد المرفوق الشارع الى العتق ، وفيه بطلان الشروط الفاسدة في المعاملات رحمة الشروط المشروعة لمفهوم قوله ﷺ ، كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل . وقد تقدم بسطه في الشروط ، ويؤخذ منه أن من استثنى خدمة المرفوق عند بيعه لم يصح شرطه ، وإن من شرط شرطاً فاسدا لم يستحق العقوبة إلا أن علم بتعجيله وأصر عليه ، وإن سيد المكاتب لا يمنعه من السعي في تحصيل مال الكتابة ولو كان حقه في الخدمة ثابتا ، وأن المكاتب إذا أدى نجومه من الصدقة لم يرد لها السيد وإذا أدى نجومه قبل حلها كذلك ، ويؤخذ منه أنه يعتق أخذنا من قول موالى بريرة إن شأنت أن تحسب عليك ، فإن ظاهره في قبول تعجيل ما اتفقوا على تأجيله ومن لازمه حصول للعتق ، ويؤخذ منه أيضا أن من تبرع عن المكاتب بما عليه عتق ، واستبدل به على عدم رجوب الوضع عن المكاتب لقول عائشة : أهداها لهم صدقة واحدة ، ولم ينكر ، وأجيب بجواز قصد دفعهم لها بعد القبض . وفيه جواز إبطال الكتابة وفسخ عقدها إذا تراضى السيد والعبد ، وإن كان فيه إبطال التحرير لتقرير بريرة على السعي بين عائشة ومواليها في فسخ كتابتها إذعترجا عائشة . وفيه نبوت الولاء المعتق والرد على من خالفه ، ويؤخذ من ذلك عدة مسائل كعتق العائنة والقيط والحليف ونحو ذلك كثر بها العدد من تكلم على حديث بريرة . وفيه مشروعية الخطبة في الأمر المهم والقيام فيها ، وتقديم الحد والنساء ، وقول أما بعد عند ابتداء الكلام في الحاجة ، وأن من وقع منه ما ينكر استحباب عدم تعيينه ؛ وأن استعمال السجع في الكلام لا يكره إلا إذا قصد اليه ووقع متكافا . وفيه جواز اليمين فيما لا يحب فيه ولا سيما عند العزم على فعل الشيء ، وأن لغو اليمين لا كفارة فيه لأن عائشة حلفت أن لا تشوط ثم قال لها النبي ﷺ اشترطي ولم ينقل كفارة . وفيه مناجاة الاثنين بمحضرة الثالث في الأمر يستحق منه المناجى ويعلم أن من ناجاه يعلم الثالث به ويستثنى ذلك من النهي الوارد فيه ، وفيه جواز سؤال الثالث عن المناجاة المذكورة إذا ظن أن له تعلقا به وجواز

إظهار السر في ذلك ولا سيما إن كان فيه مصلحة المتأجى . وفيه جواز المساومة في المعاملة والتوكيل فيها ولو للرقيق ، واستخدام الرقيق في الأمر الذي يتعلق بمواليه وإن لم يأذنوا في ذلك بخصوصه . وفيه ثبوت الولاء للراة المعتقة فيستثنى من عموم الولاء لمة كلمة النسب فإن الولاء لا ينتقل إلى المرأة بالارث بخلاف النسب . وفيه أن الكافر يرث ولأه عتيقه المسلم وإن كان لا يرث قريبه المسلم ، وأن الولاء لا يباع ولا يوهب وقد تقدم في باب مفرد في العتق ، ويؤخذ منه أن معنى قوله في الرواية الأخرى « الولاء لمن أعطى الورق » أن المراد بالمعطي المالك لا من باشر الاعطاء . مطافاً فلا يدخل الوكيل ، ويؤيده قوله في رواية الثوري عند أحمد « لمن أعطى الورق وولى النعمة » وفيه ثبوت الخيار للامة إذا عتقت على التفصيل المتقدم وأن خيارها يكون على الفور لقوله في بعض طرقة « انها عتقت فدعاها غيرها فاختارت نفسها » وللعلماء في ذلك أقوال : أحدها وهو قول الشافعى أنه على الفور ، وعنه يمتد خيارها ثلاثاً ، وقيل بقيامها من مجلس الحاكم وقيل من مجلسها وهما من أهل الرأي ، وقيل يمتد أبداً وهو قول مالك والأوزاعى وأحمد وأحد أقوال الشافعى ، واتفقوا على أنه إن مكنته من وطئها سقط خيارها ، وتمسك من قال به بما جاء في بعض طرقة وهو عند أبى داود من طريق ابن إسحق بأسانيد عن عائشة أن بريرة أعتقت فذكر الحديث وفي آخره « إن قربك فلا خيار لك » وروى مالك بسند صحيح عن حفصة أنها أفتت بذلك ، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله ، قال ابن عبد البر : لا أهل لها مخالفاً من الصحابة ، وقال به جمع من التابعين منهم الفقهاء السبعة . واختلف فيما لو وطئها قبل علمها بأن لها الخيار هل يسقط أو لا ؟ على قواين للعلماء أحصاهما عند المناذلة لا فرق ، وعند الشافعية تعذر بالجهل ، وفي رواية الدارقطنى : إن وطئها فلا خيار لك ، ويؤخذ من هذه الزيادة أن المرأة إذا وجدت بزوجه عيباً ثم مكنته من الوطء بطل خيارها . وفيه أن الخيار فسخ لا يملك الزوج فيه رجعة ، وتمسك من قال له الرجعة بقول النبي ﷺ « لو راجعته ولا حجة فيه والا لما كن لها اختيار فتمين حل المراجعة في الحديث على معناها الأقوى والمراد رجوعها إلى عصمته ، ومنه قوله تعالى (فلا جناح عليهما أن يتراجعا) مع أنها في المطلق ثلاثاً . وفيه إبطال قول من زعم استحالة أن يحب أحد الشخصين الآخر والآخر ينفذه لقول النبي ﷺ « ألا تعجب من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثاً ؟ نعم يؤخذ منه أن ذلك هو الأكثر الأغلب ، ومن ثم وقع التعجب لأنه على خلاف المعتاد ، وجوز الشيخ أبو محمد بن أبى جرة نفع الله به أن يكون ذلك مما ظهر من كثرة استحالة مغيث لها بأنواع من الاستحالات كإظهاره حبها وتردده خافها وبسكانه عليها مع ما ينضم إلى ذلك من استنائه لها بالقول الحسن والوعد الجميل ، والعادة في مثل ذلك أن يميل القلب ولو كان نافرأ فلما خالفت العادة وقع التعجب ، ولا يلزم منه ما قال الأولون . وفيه أن المرأة إذا خيم بين مباحين فأمر ما ينغم لم يلم ولو أضر ذلك برفيقه . وفيه اعتبار الكفاءة في الحرية . وفيه سقوط الكفاءة برضا المرأة اتى لاولى لها ، وأن من خير امراته فاخترت قراقه وقع وانفسخ النكاح بينهما وقد تقدم ، وأنها لو اختارت البقاء معه لم ينقص عدد الطلاق . وكثر بعض من تكلم على حديث بريرة هنا في سرد تفاريع التخيير . وفيه أن المرأة إذا ثبت لها الخيار فقات لا حاجة لى به ترتب على ذلك حكم الفراق ، كذا قيل وهو مبنى على أن ذلك وقع قبل اختيارها الفراق ولم يقع إلا بهذا الكلام وفيه من النظر ما تقدم . وفيه جواز دخول النساء الأجانب بيت الرجل سواء كان فيه أم لا . وفيه أن المسكنة لا يباح لها في العتق ولدها ولا زوجها . وفيه تحريم الصدقة على النبي

ﷺ مطعنا ، وجواز التطوع منها على ما يلحق به في تحريم صدقة الفرض كأزواجه ومواليه ، وأن موالى أزواج النبي ﷺ لا تحرم عليهم الصدقة وإن حرمت على الأزواج ، وجواز أكل الغنى ما تصدق به على الفقير إذا أهداه له وبالمبيع أولى ، وجواز قبول الغنى هدية الفقير . وفيه الفرق بين الصدقة والهدية في الحكم . وفيه نصح أهل الرجل له في الأموكها وجواز أكل الإنسان من طعام من يسر بأكله منه ولو لم يأذن له فيه بخصوصه ، وبأن الأمة إذا عتقت جاز لها التصرف بنفسها في أمورها ولا حجر لمعتها عليها إذا كانت رشيدة ، وأنها تتصرف في كسبها دون إذن زوجها إن كان لها زوج . وفيه جواز الصدقة على من يمونه غيره لأن عائشة كانت تمنون بريرة ولم ينكر عليها قبولها الصدقة ، وأن لمن أهدى لأهله شيء أن يشرك نفسه معهم في الإخبات عن ذلك لقوله « وهو لنا هدية » ، وإن من حرمت عليه الصدقة جاز له أكل عينا إذا تغير حكمها ، وأنه يجوز للمرأة أن تدخل إلى بيت زوجها ما لا يملكه بغير علمه ، وأن تتصرف في بيته بالطبخ وغيره بآلاته ووقوده ، وجواز أكل المرء ما يجده في بيته إذا غلب الحل في العادة ، وأنه ينبغي تعريفه بما يخشى توقفه عنه ، واستحباب السؤال عما يستفاد به علم أو أدب أو بيان حكم أو دفع شبهة وقد يجب ، وسؤال الرجل عما لم يهدده في بيته ، وأن هدية الأدنى للأعلى لا تستلام الإثابة مطلقا ، وقبول الهدية وإن نذر قدرها جبر للهدى ، وأن الهدية تملك بوضعها في بيت المهدى له ولا يحتاج إلى التصريح بالقبول ، وإن لمن تصدق عليه بصدقة أن يتصرف فيها بما شاء ولا ينقص أجر المتصدق ، وأنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إذا لم يكن فيه شبهة ، ولا عن الذبيحة إذا ذبحت بين المسلمين ، وإن من تصدق عليه قليل لا يتسخطه . وفيه مشاورة المرأة زوجها في التصرفات ، وسؤال العالم عن الأمور الدينية ، وإعلام العالم بالحكم لمن رآه يتعاطى أسيا به ولو لم يسأل ، ومشاورة المرأة إذا ثبت لها حكم التخير في فراق زوجها أو الإقامة عنده ، وأن على الذي يدور بذهل النصيحة . وفيه جواز مخالفة المشير فيما يشير به في غير الواجب ، واستحباب شفاعته الحاكم في الرقن بالحصم حيث لا ضرر ولا إضرار ، ولا لوم على من خلف ولا غضب ولو عظم قدر الشافع ، وتوجه له الناس في شفاعته الحاكم في الخصوم قبل فصل الحكم ولا يجب على المشفوع عنده القبول ، ويؤخذ منه أن التصميم في الشفاعته لا يسوغ فيما تشق الإجابة فيه على المسؤول بل يكون على وجه العرض والترغيب . وفيه جواز الشفاعته قبل أن يسأل المشفوع له لأنه لم يقل أن مغيثا سأل النبي ﷺ أن يشفع له ، كذا قيل ، وقد قدمت أن في بعض الطرق أن العباس هو الذي سأل النبي ﷺ في ذلك فيحتمل أن يكون مغيث سأل العباس في ذلك ويحتمل أن يكون العباس ابتداء ذلك من قبل نفسه شفقة منه على مغيث ، ويؤخذ منه استحباب ادخال السرور على قلب المؤمن . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة نفع الله به : فيه أن الشافع يؤجر ولو لم تحصل إجابته ، وإن المشفوع عنده إذا كان دون قدر الشافع لم تمتنع الشفاعته ، قال : وفيه تنبيه الصاحب صاحبه على الاعتبار بآيات الله وأحكامه لتعجيل النبي ﷺ العباس من حب مغيث بريرة ، قال : ويؤخذ منه أن نظره ﷺ كان كله بمحضر وفكر ، وأن كل ما خاف العادة يتعجب منه ويعتبر به . وفيه حسن أدب بريرة لأنها لم تقصص برد الشفاعته وإنما قالت « لا حاجة لي فيه » . وفيه أن فرط الحب يذهب الحياء لما ذكر من حال مغيث وغلبة الوجد عليه حتى لم يستطع كتمان حبا ، وفي ترك التكثير عليه بيان جواز قبول عذر من كان في مثل حاله ممن يقع منه ما لا يليق بمنصبه إذا وقع بغير اختياره ، ويستنبط من هذا معلومة أهل المحبة في الله إذا حصل لهم الوجد من سماع ما يفهمون منه الإشارة إلى أحوالهم حيث

يظهر منهم مالا يصدر عن اختيار من الرقص ونحوه ، وفيه استحباب الاصلاح بين المتنافرين سواء كانا زوجين أم لا ، وتأكيد الحرمة بين الزوجين اذا كان بينهما ولد لقوله عليه السلام : « انه أبو ولدك » ، ويؤخذ منه أن الشافع يذكر المشفوع عنده ما يبعث على قبوله من مقتضى الشفاعة والحامل عليها ، وفيه جواز شراء الامة دون ولدها وان الولد يثبت بالفراش والحكم بظاهر الامر في ذلك . قلت : ولم أقف على تسمية أحد من أولاد بريرة ، والكلام محتمل لأن يريد به أنه أبو ولدها بالقوة لكنه خلاف الظاهر ، وفيه جواز نسبة الولد الى أمه . وفيه أن المرأة التي لا اجبار عليها ولو كانت معتوقة ، وجواز خطبة الكبير والشريف لمن هو دونه . وفيه حسن الادب في مخاطبة حتى من الأعلى مع الأدنى ، وحسن التلطف في الشفاعة . وفيه أن للبعد أن يخطب مطلقة بغير إذن سيده ، وأن خطبة المعتدة لا تحرم على الاجنبي اذا خطبها لمطافها ، وأن فسخ النكاح لا رجعة فيه إلا بنكاح جديد ، وأن الحب والبغض بين الزوجين لا لوم فيه على واحد منهما لأنه بغير اختيار ، وجواز بكاء المحب على فراق حبيبه وعلى ما يفوته من الأمور الدنيوية ومن الدينية بطريق الاولى ، وأنه لا عار على الرجل في إظهار حبه لزوجته ، وأن المرأة اذا أبغضت الزوج لم يكن لوليها إكراهها على عثرته ، وإذا أحبته لم يكن لوليها التفريق بينهما ، وجواز ميل الرجل الى امرأة يطعم في تزويجها أو وجهتها ، وجواز كلام الرجل لمطافته في الطرق واستعطافها لها وإتباعها أين سلكت كذلك ، ولا يخفى أن محل الجواز عند أمن الفتنة ، وجواز الاخبار عما يظهر من حال المرأة وان لم تفصح به لقوله عليه السلام : « انما امرئى ، ظاهر في أنه لو قال : نعم ، لقبك شفاعة ، فلما قال : لا ، علم أنه رد عليها ما فهم من المنة في امتثال الامر ، كذا قيل وهو متكلف ، بل يؤخذ منه أن بريرة علمت أن أمره واجب الامتنان ، فلما عرض عليها ما عرض استفصلت هل هو أمر فيجب عليها امتثاله ، أو مشورة فتخير فيها ؟ وفيه أن كلام الحاكم بين الخصوم في مشورة وشفاعة ونحوهما ليس حكما . وفيه أنه يجوز لمن سئل قضاء حاجة أن يشترط على الطالب ما يعود عليه نفسه ، لأن عائدة شرط أن يكون لها الولاء إذا أدت الثمن دفعة واحدة . وفيه جواز أداء الدين على المدين ، وأنه يبرأ بأداء غيره منه ، واقتناء الرجل زوجته فيما لها فيه حظ وغرض اذا كان حقا ، وجواز حكم الحاكم لزوجته بالحق ، وجواز قول مشترى الرقيق اشتريته لأعتقه ترغيبا للبائع في تسهيل البيع ، وجواز المعاملة بالدرهم والدنانير حددا اذا كان قدرهما بالسكناية معلوما لقولها وأعداه ، ولقولها وتسع أواق ، ويستنبط منه جواز بيع المعاوضة . وفيه جواز عقد البيع بالكتابة لقوله : « غديها » ومثله قوله عليه السلام : « لا بى بكرى » في حديث الهجرة وقد أخذتها بالثمن . وفيه أن حق الله مقدم على حق الأدنى لقوله : « شرط الله أحق وأوثق » ومثله الحديث الآخر : « دين الله أحق أن يقضى » وفيه جواز الاشتراك في الرقيق لتكرره ذكر أهل بريرة في الحديث ، وفي رواية : « كانت لناس من الأنصار » ويحتمل مع ذلك الوحدة وإطلاق ما في الخبر على المجاز . وفيه أن الأيدي ظاهرة في الملك ، وأن مشترى السلعة لا يسأل عن أصلها إذا لم تكن ربية . وفيه استحباب إظهار أحكام المقعد للعالم بها اذا كان العاقد يجهلها . وفيه أن حكم الحاكم لا يغير الحكم الشرعى فلا يحل حراما ولا عكسه . وفيه قبول خبر الواحد الثقة وخبر العبد والامة وروايتهما . وفيه أن البيان بالقول أقوى من القول ، وجواز تأخير البيان الى وقت الحاجة والمبادرة اليه عند الحاجة ، وفيه أن الحاجة إذا اقتضت بيان حكم عام وجب إعلانه أو نذبه بحسب الحال . وفيه جواز الرواية بالمعنى والاختصار من الحديث ،

والإقتصار على بعضه بحسب الحاجة ، فإن الواقعة واحدة وقد رويت بألفاظ مختلفة وزاد بعض الرواة ما لم يذكر الآخر ولم يقدح ذلك في صحته عند أحد من العلماء . وفيه أن العدة بالنساء لما تقدم من حديث ابن عباس أنها أمرت أن تعتد عدة الحرة ، ولو كان بالرجال لأمرت أن تمتد بعدة الإماء . وفيه أن عدة الأمة إذا عتقت تحت عبد فاخارت نفسها ثلاثة قروء ، وأما ما وقع في بعض طرقة ، نعتد بمحضة ، فهو مرجوح ، ويحتمل أن أصله نعتد بمحض ، فيكون المراد جنس ما نستبرئ به رحمها لا الوحدة . وفيه تسمية الأحكام سننا وإن كان بعضها واجبا ، وأن تسمية ما دون الواجب سنة اصطلاح حادث . وفيه جواز جبر السيد أمته على تزويج من لا تختاره إما لسوء خلقه أو غفلة ، وهي بالعدد من ذلك ، فقد قيل إن بريرة كانت جميلة غير سوداء بخلاف زوجها وقد زوجت منه وظهر عدم اختيارها لذلك بعد عتقها . وفيه أن أحد الزوجين قد يفيض الآخر ولا يظهر له ذلك ، ويحتمل أن تكون بريرة مع بعضها مغيبا كانت نصير على حكم الله عليها في ذلك ولا نهام له بما يقتضيه البغض إلى أن فرج الله عنها . وفيه تنبيه صاحب الحق على ما وجب له إذا جهل ، واستقلال المالك بتعجيل نفسه ، وإطلاق الأهل على السادة وإطلاق العبيد على الأرقاء ، وجواز تسمية العبد مغيبا ، وأن مال الكتابة لا أحد لأكثره ، وأن للعتق أن يقبل الهدية من معتقه ولا يقدح ذلك في ثواب العتق ، وجواز الهدية لأهل الرجل بغير استئذانه ، وقبول المرأة ذلك حيث لا رية . وفيه سؤال الرجل عما لم يمهده في بيته ، ولا يرد على هذا ما تقدم في قصة أم زرع حيث وقع في سباق المدح ، ولا يسأل عما عهد ، لأن معناه كما تقدم ولا يسأل عن شيء عهد وفات فلا يقول لأهله أين ذهب ؟ وهنا سألهم النبي ﷺ عن شيء رآه وعابنه ثم أحضر له غيره فسأل عن سبب ذلك لانه يعلم أنهم لا يتركون إحضاره له شيئا عليه بل لتوهم تحريره ، فأراد أن يبين لهم الجواز . وقال ابن دقيق العيد : فيه دلالة على تبسط الإنسان في السؤال عن أحوال منزله وما عهد فيه قبل والاول أظهر ، وعندى أنه مبنى على خلاف ما انبنى عليه الاول ، لأن الاول بنى على أنه علم حقيقة الأمر في اللحم وأنه ما تصدق به على بريرة ، والثاني بنى على أنه لم يتحقق من ابن هو لجائز أن يكون ما أهدي لأهل بيته من بعض الزامها كأقاربها مثلا ولم يتعين الاول . وفيه أنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إليه إذا لم يظن تحريره أو يظهر فيه شبهة إذ لم يسأل النبي ﷺ عن تصدق على بريرة ولا عن حاله ، كذا قيل ، وقد تقدم أنه ﷺ هو الذي أرسل إلى بريرة بالصدقة فلم يتم هذا

١٨ - باب قول الله تعالى :

(وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ، وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ)

٥٢٨٥ - حديثنا قتيبة حدثنا العيث عن نافع : أن ابن عمر كان إذا سئل عن نكاح النصرانية

واليهودية ، قال : إن الله حرم المشركات على المؤمنين ، ولا أعلم من الإشراك شيئا أكبر من أن تقول للمرأة ربها عيسى ، وهو محمد من عباد الله .

قوله (باب قول الله سبحانه ولا تنكحوا المشركات) كذا للأكثر ؛ وساق في رواية كريمة إلى قوله (ولو أعجبكم) ولم يفت البخاري حكم المسألة إقيام الاحتمال ههنا في تأويلها ، فالأكثر أنها على العموم وأنها خصت

بآية المائدة ، وعن بعض السلف أن المراد بالمشركات هنا عبدة الأوثان والمجوس حكاية ابن المنذر وغيره . ثم أورد المصنف فيه قول ابن عمر في نكاح النصرانية وقوله لا أعلم من الإثراء شيئا أكثر من أن تقول المرأة ربها عيسى ، وهذا مضمون منه إلى استمرار حكم عموم آية البقرة ، فكأنه يرى أن آية المائدة منسوخة وبه جزم إبراهيم الحري ، وردده النحاس لحمله على التورع كما سيأتي ، وذهب الجمهور إلى أن عموم آية البقرة خص بآية المائدة وهي قوله ﴿ والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ﴾ فبقى سائر المشركات على أصل التحريم . وعن الشافعي قول آخر أن عموم آية البقرة أريد به خصوص آية المائدة ، وأطلق ابن عباس أن آية البقرة منسوخة بآية المائدة ، وقد قيل إن ابن عمر شذ بذلك فقال ابن المنذر لا يحفظ عن أحد من الأئمة أنه حرم ذلك اهـ ، لكن أخرج ابن أبي شيبة بسند حسن أن عطاء كره نكاح اليهوديات والنصرانيات وقال : كان ذلك والمسلات قليل ، وهذا ظاهر في أنه خص الإباحة بحال دون حال . وقال أبو عبيد : المسلمون اليوم على الرخصة . وروى عن عمر أنه كان يأمر بالنزء هنن من غير أن يهرمن . وزعم ابن المرباط تبعاً للنحاس وغيره أن هذا مراد ابن عمر أيضاً لكنه خلاف ظاهر السياق ، لكن الذي احتج به ابن عمر يقتضي تخصيص المنع بمن يشرك من أهل الكتاب لا من يوحده ، وله أن يحمل آية الحل على من لم يبدل دينه منهم ، وقد فصل كثير من العلماء كالتفافية بين من دخل آباؤهما في ذلك الدين قبل التحريف أو النسخ أو بعد ذلك ، وهو من جنس مذهب ابن عمر بل يمكن أن يحمل عليه ، وتقدم بحث في ذلك في الكلام على حديث هرقل في كتاب الإيمان ، فذهب الجمهور إلى تحريم النساء المجوسيات ، وجاء عن حذيفة أنه قرى بمجوسية أخرجه ابن أبي شيبة وأورده أيضاً عن سعيد بن المسيب وطائفة وبه قال أبو ثور ، وقال ابن بطال هو عجوز بالجماعة والتزويل ، وأجيب بأنه لا إجماع مع ثبوت الخلاف عن بعض الصحابة والتابعين ، وأما التزويل فظاهره أن المجوس ليسوا أهل كتاب لقوله تعالى ﴿ أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ﴾ لكن لما أخذ النبي ﷺ الجزية من المجوس دل على أنهم أهل كتاب ، فكان القياس أن تجرى عليهم بقية أحكام الكتابيين ، لكن أجيب عن أخذ الجزية من المجوس أنهم اتبعوا فيهم الخبر ، ولم يرد مثل ذلك في النكاح والأدب ، وسيأتي تعرض لذلك في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى

١٩ - باب نكاح من أصل من المشركات وعدتهن

٥٢٨٦ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج . وقال عطاء عن ابن عباس « كان للشركون على منزلتين من النبي ﷺ والمؤمنين ، كانوا مشركي أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونه ، ومشركي أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونه . وكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم يُنكح حتى ينجس وتطهر ، فإذا طهرت حل لها النكاح ، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه ، وإن هاجر عبد منهم أو أمة فيها حران ، ولها ما للهاجرين . ثم ذكر من أهل العهد مثل حديث مجاهد ، ولما هاجر عبد أو أمة للشركيين أهل العهد لم يردوا وروى أنماهم »

٥٢٨٧ - وقال عطاء عن ابن عباس وكانت فريفة ابنة أبي أمية عند عمر بن الخطاب ، فطلقها ، فنزوها معاوية بن أبي سفيان . وكانت أم الحكم بنت أبي سفيان تحت عياض بن قنم الزهري ، فطلقها ، فنزوها عبد الله بن عثمان الثقفي .

قوله (باب نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن) أي قدرها ، والجمهور دلي أنها تعد عدة الحرة ، وعن أبي حنيفة يكفي أن تستبرأ بمحضة . قوله (أنبأنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني . قوله (وقال عطاء) هو معطوف على شيء محذوف ، كأنه كان في جملة أحاديث حدث بها ابن جريج عن عطاء ثم قال ، وقال عطاء ، كما قال بعد فراغه من الحديث ، قال وقال عطاء ، فذكر الحديث الثاني بعد سياقه ما أشار إليه من أنه مثل حديث مجاهد . وفي هذا الحديث بهذا الاستناد علة كالتى تقدمت في تفسير سورة نوح . وقد قدمت الجواب عنها ، وحاصلها أن أبا مسعود النعماني ومن تبعه جزموا بأن عطاء المذكور هو الخراساني ، وأن ابن جريج لم يسمع منه التفسير وإنما أخذه عن أبيه عثمان عنه . وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس . وحاصل الجواب جواز أن يكون الحديث عند ابن جريج بالاستنادين ، لأن مثل ذلك لا يخفى على البخاري مع تشدده في شرط الاتصال ، مع كون الذى نبه على العلة المذكورة هو علي بن المديني شيخ البخاري المشهور به ، وعليه يعول غالباً في هذا الفن خصوصاً على الحديث . وقد ضاق بخرج هذا الحديث على الاسماعيلي ثم على أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخاري نفسه . قوله (لم نخطب) بضم أوله (حتى تحيض ونظير) تمسك بظاهره الحنفية ، وأجاب الجمهور بأن المراد تحيض ثلاث حيض ، لأنها صارت بإسلامها وهجرتها من الحرائر بخلاف ما لو سببت . وقوله « فإن هاجر زوجها معها » يأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده . قوله (وإن هاجر بعد منهم) أي من أهل الحرب . قوله (ثم ذكر من أهل العهد مثل حديث مجاهد) يحتمل أن يعني بحديث مجاهد الذى وصفه بالمللية الكلام المذكور بعد هذا وهو قوله « وإن هاجر بعد أو أمة للمشركين الخ » ، ويحتمل أن يريد به كلاماً آخر يتعلق بنساء أهل العهد وهو أولى ، لأنه قسم المشركين إلى قسمين : أهل حرب ، وأهل عهد . وذكر حكم نساء أهل الحرب ثم حكم أرقائهم ، فيكأنه أحال بحكم نساء أهل العهد على حديث مجاهد ، ثم عقبه بذكر حكم أرقائهم . وحديث مجاهد في ذلك وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجیح عنه في قوله (وإن قاتلكم شيء من أذواجكم إلى الكفار فما قاتلتم) أي إن أصيبت منكم من قريش فاعطوا الذين ذهب أذواجهم مثل ما أنفقوا عوضاً . وسيأتى بسط هذا في الباب الذى يليه . قوله (وقال عطاء عن ابن عباس) هو موصول بالاستناد المذكور أولاً عن ابن جريج كما بينته قبل . قوله (كانت قريفة) بالقاف والموحدة مصغرة في أكثر النسخ ، وضبطها الدهميا على بفتح القاف وتبوء النهي ، وكذلك هو في نسخة معتمدة من طبقات ابن سعد . وكذا للكشيمى في حديث عائشة الماخى في الشروط . والاكثر بالتصغير كالذى هنا ، وحكى ابن التين في هذا الاسم الوجهين . وقال شيخنا في القاموس بالتصغير وقد نفتح . قوله (ابنة أبي أمية) أي ابن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، وهى أخت أم سلمة زوج النبي ﷺ ، وهذا ظاهر في أنها لم تكن أسلمت في هذا الوقت ، وهو ما بين عمرة الحديبية وفتح مكة ، وفيه نظر لأنه ثبت في النسائي بسند صحيح من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أم سلمة في قصة تزويج النبي ﷺ بها ففيه ، وكانت أم سلمة

ترضع زينب بنتها لجاء عمار فأخذها ، لجاء النبي ﷺ فقال : أين زنا ب ؟ قالت قريبة بنت أبي أمية صادفها
عندما : أخذها عمار ، الحديث فهذا يقتضي أنها هاجرت قديما لان تزويج النبي ﷺ بأم سلة كان بعد أحد وقبل
الحديبية بثلاث سنين أو أكثر ، لكن يحتمل أن تكون جاءت الى المدينة زائرة لأختها قبل أن تسلم ، أو كانت
مقيمة عند زوجها عمر على دينها قبل أن تنزل الآية ، وليس في مجرد كونها كانت حاضرة عند تزويج أختها أن تكون
حينئذ مسلمة . لكن يرد أنه أن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لما نزلت (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) فذكر
القصة وفيها وطلاني عمر امرأتين كانتا له بمكة ، فهذا يرد أنها كانت مقيمة ولا يرد أنها جاءت زائرة ، ويحتمل أن يكون
لأم سلة أختان كل منهما تسمى قريبة تقدم اسلام أحدهما وهي التي كانت حاضرة عند تزويج أم سلة وتأخر اسلام
الأخرى وهي المذكورة هنا ، ويؤيد هذا الثاني أن ابن سعد قال في الطبقات ، قريبة الصغرى بنت أبي أمية أخت أم
سلة تزوجها عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فولدت له عبد الله وحفصة وأم حكيم ، وساق بسند صحيح أن قريبة
قالت لعبد الرحمن وكان في خلفه شدة ولقد حذروني منك ، قال : فأمرك بيديك ، قالت : لا أختار على ابن الصديق
أحدًا . فأقام عليها ، وتقدم في الشروط من وجه آخر في هذه القصة في آخر حديث الزهري عن عروة عن مروان
والمسور فذكر الحديث ثم قال وبلغنا أن عمر طلق امرأتين كانتا له في الشرك قريبة وابنة أبي جرجول ، فتزوج قريبة
مصارية وتزوج الأخرى أبو جهم بن حذيفة ، وهو مطابق لما هنا وزائد عليه ، وتقدم من وجه آخر مثله لكن قال
« وتزوج الأخرى صفوان بن أمية ، فيمكن الجمع بأن يكون أحدهما زوج قبل الآخر . وأما بنت أبي جرجول فوقع
في المغازي الكبرى لابن إسحق « حدثني الزهري عن عروة أنها أم كلثوم بنت عمرو بن جرجول ، فكان أباهما كني
باسم والده ، وجرجول بفتح الجيم ، وقد بينت في آخر الحديث الطويل في الشروط أن القائل وبلغنا هو الزهري
وبين هناك من وصله عنه من الرواة . وأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن من رواية بني طلحة مسلسلا بهم من
موسى بن طلحة عن أبيه قل ولما نزلت هذه الآية (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) طلقت امرأتين أروى بنت
ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وطلق عمر قريبة وأم كلثوم بنت جرجول ، وقد روى الطبري من طريق سلة بن
الفضل عن محمد بن إسحق قال قال الزهري : لما نزلت هذه الآية طلق عمر قريبة وأم كلثوم وطلق طلحة أروى بنت
ربيعة فرق بينهما الاسلام ، حتى نزلت (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) ثم تزوجا بعد أن أسلمت خالد بن سعيد بن
العاصي ، واختلف في ترك رد النساء إلى أهل مكة مع وقوع الصلح بينهم وبين المسلمين في الحديبية على أن من جاء
منهم إلى المسلمين ردوه ومن جاء من المسلمين إليهم لم يردوه هل نسخ حكم النساء من ذلك فنع المسلمون من ردوه
أو لم يدخلن في أصل الصلح أو هو عام أريد به الخصوص وبين ذلك عند نزول الآية ؟ وقد تمسك من قال بالثاني
بما وقع في بعض طرقه « على أن لا يأتيك منا رجل إلا رددته ، ففهموه أن النساء لم يدخلن . وقد أخرج ابن أبي
حاتم من طريق مقاتل بن حيان « أن المشركين قالوا للنبي ﷺ : رد علينا من هاجر من فاسقنا ، فإن شرطنا أن من
أتاك منا أن يردنا علينا . فقال : كان الشرط في الرجال ولم يكن في النساء ، وهذا لو ثبت كان قاطعا للزاع ، لكن
يؤيد الاول والثالث ما تقدم في أول الشروط أن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط لما هاجرت جاء أهلها يسألون
ودعا فلم يردوا لما نزلت (إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات) الآية ، والمراد قوله فيها (فلا ترجعنهن إلى الكفار)
وذكر ابن الطلاح في أحكامه أن سبيعة الأسلمية هاجرت فأقبل زوجها في طلبها ، فزات الآية ، فرد على زوجها

مهرها والذي أنفق عليها ولم يردّها ، واستشكل هذا بما في الصحيح أن سبيعة الأسلية مات عنها سعد بن خولة وهو ممن شهد بدرا في حجة الوداع ، فانه دال على أنها تقدمت هجرتها وهجرة زوجها ، ويمكن الجمع بأن يكون سعد بن خولة إنما تزوجها بعد أن هاجرت ، ويكون الزوج الذي جاء في طلبها ولم ترد عليه آخر لم يسلم يومئذ ، وقد ذكرت في أول الشروط أسماء عدة ممن هاجر من نساء الكفار في هذه القصة

٢٠ - **باب** إذا أسلمت للشركة أو النصرانية تحت الذم أو الحرب . وقال عبد الوارث عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس : إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه . وقال داود عن إبراهيم الصائغ : سئل عطاء عن امرأة من أهل العبد أسلمت ثم أسلم زوجها في العدة أهى امرأته ؟ قال : لا ، إلا أن نشأ هي بنكاح جديد وصداق . وقال مجاهد : إذا أسلم في العدة يتزوجها ، وقال الله تعالى ﴿ لا هن حلال لم ولا هم يحلون لهن ﴾ . وقال الحسن وقادة في مجوسيين أسلم : ما قل نسكاحهما ، وإذا سبق أحدهما صاحبه وأبى الآخر بانت لاسبيل له عليها ، وقال ابن جريج قلت لعطاء : امرأة من الشرطين جاءت إلى المسلمين أيعاوض زوجها منها لقوله تعالى ﴿ وآتوهم ما أنفقوا ﴾ ؟ قال : لا ، إنما كان ذلك بين النبي ﷺ وبين أهل العهد . وقال مجاهد : هذا كله في صلح بين النبي ﷺ وبين قريش .

٥٧٨٨ - **حديث** يحيى بن بكير . حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب ح . وقال إبراهيم بن المنذر حدثني ابن وهب حدثني بونس قال ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت : كانت للؤمنات إذا هاجرن إلى النبي ﷺ يمتحنهن بقول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنحنهن ﴾ إلى آخر الآية . قالت عائشة فن أقر بهذا الشرط من المؤمنات قد أقر بالحنه ، فكان رسول الله ﷺ إذا أقرن بذلك من قولن قال لمن رسول الله ﷺ : انظرن قد بايعكن . لا والله ما مسّت يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط ، غير أنه بايهن بالكلام ، والله ما أخذ رسول الله ﷺ على النساء إلا بما أمره الله ، يقول لمن إذا أخذ عليهن : قد بايعكن . كلاما .

قوله (باب إذا أسلمت للشركة أو النصرانية تحت الذم أو الحرب) كذا انقصر على ذكر النصرانية وهو مثال وإلا فاليهودية كذلك ، فلو صبر بالكتابة لكان أشمل ، وكأنه راعى لفظ الأمر المنقول في ذلك ولم يجرم بالحكم لإشكاله ، بل أورد الترجمة مبررة السؤال فقط ، وقد جرت طائفة من دليل الحكم لنا كمن احتملا لا يجرم بالحكم ، والمراد بالترجمة بيان حكم إسلام المرأة قبل زوجها هل تقع الفرة بينهما بمجرد إسلامها ، أو يثبت لها الخيار ، أو يرقب في العدة فإن أسلم استمر النكاح والا وقعت الفرة بينهما ؟ وفيه خلاف مشهور وتفاصيل يطول شرحها ، وجبل البخاري إلى أن الفرة تقع بمجرد الإسلام كما سيأتي . قوله (وقد عبد الوارث عن خالد) هو

الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس لم يقع لي موصولا عن عبد الوارث ، لكن أخرج ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن خالد الحذاء نحوه . قوله (إذا أسلت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه) وهو عام في المدخول بها وغيرها ، ولكن قوله « حرمت عليه » ليس بصريح في المراد . ووقع في رواية ابن أبي شيبة « فهي أمك بنفسها » وأخرج الطحاوي من طريق أيوب عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية أو النصرانية تكون تحت اليهودي أو النصراني فتسلم فقال « يفرق بينهما الاسلام ، يملو ولا يمل عليه » ، وسنده صحيح . قوله (وقال داود) هو ابن أبي الفرات ، واسم أبي الفرات عمرو بن الفرات ، وإبراهيم الصائغ هو ابن ميهون . قوله (سئل عطاء) هو ابن أبي رباح (عن امرأة من أهل العهد أسلت ثم أسلم زوجها في العدة أمى امرأته ؟ قال : لا ، إلا أن تنفاه هي بنسكاح جديد وصداق) وصلة ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عطاء بمعناه ، وهو ظاهر في أن الفرة تقع باسلام أحد الزوجين ولا تنتظر انقضاء العدة . قوله (وقال مجاهد إذا أسلم في العدة يتزوجها) وصلة الطبري من طريق ابن أبي نجيح عنه . قوله (وقال الله الخ) هذا ظاهر في اختياره القول الماضي فانه كلام البخاري ، وهو استدلال منه لتوجيه قول عطاء المذكور في هذا الباب ، وهو مباح في الظاهر لروايته عن ابن عباس في الباب الذي قبله وهي قوله « لم تخطب حتى تحيض وتطهر » ويمكن الجمع بينهما لأنه كما يحتمل أن يزيد بقوله « لم تخطب حتى تحيض وتطهر » ، انتظار اسلام زوجها مادامت في عدتها يحتمل أيضا أن تأخير الخطبة إنما هو ليكون المعتدة لا تخطب مادامت في العدة ، فلي هذا الثاني لا يبق بين الخبرين تعارض ، وبظاهر قول ابن عباس في هذا وعطاء قال طارس والثوري وقضاء الكوفة ووافقهم أبو ثور واختاره ابن المنذر واليه جرح البخاري ، وشربط أهل الكوفة ومن وافقهم أن يمرض هل زوجها الاسلام في تلك المدة فيمتنع إن كانا معا في دار الاسلام ، ويقول مجاهد قال قتادة ومالك وقناضي وأحمد وإسحق وأبو حنيفة ، واحتج القناضي بقصة أبي سفيان لما أسلم عام الفتح بمر الظهران في ليلة دخول المسلمين مكة في الفتح كما تقدم في المخاض ، فانه لما دخل مكة أخذت امرأته هند بنت عتبة بلعته وانكرت عليه لاسلامه فأشار عليها بالاسلام فأسلمت بهد ولم يفرق بينهما ولا ذكر تجديد عقد ، وكذا وقع جماعة من الصحابة أسلت نساؤهم قبلهم كحكيم بن حزام وعكرمة بن أبي جهل وغيرها ولم ينقل أنه جددت صفود أنسكحتهم ، وذلك مفهوم عند أهل المخاض لا اختلاف بينهم في ذلك ، إلا أنه محمول عند الأكثر على أن اسلام الرجل وقع قبل انقضاء عدة المرأة التي أسلت قبله ، وأما ما أخرج مالك في « الموطأ » عن الزمري قال : لم يبلغنا أن امرأة هاجرت وزوجها مقيم بدار الحرب الا فرقت بغيرها بينها وبين زوجها ، فهذا محتمل للفولن لأن الفرة يحتمل أن تكون قاطعة ويحتمل أن تكون موقوفة . وأخرج حماد بن سلمة وعبد الرزاق في مصنفهما بإسناد صحيح عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن نصرانيا أسلت امرأة ظهرها حمر إن شئت فارقته وإن شئت أقامت عليه . قوله (وقال الحسن وقاتدة بن موسى أسلا : هما على نكاحهما فإذا سبق أحدهما صاحبه) بالاسلام (لا سبيل له عليها) . أما أثر الحسن فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عنه بلفظ « فإن أسلم أحدهما قبل صاحبه فقد اقتطع ما بينهما من النكاح » ، ومن وجه آخر صحيح عنه بلفظ « فقد بانت منه » ، وأما أثر قتادة فوصله ابن أبي شيبة أيضا بسند صحيح عنه بلفظ « فإذا سبق أحدهما صاحبه بالاسلام فلا سبيل له عليها إلا بخطبة » . وأخرج أيضا عن عكرمة وكتاب حماد بن عبد الحميد بن محمد ذلك . قوله (وقال ابن جرير : قلت لعطاء امرأة من المشركين جلت

إلى المسلمين أبعاض زوجها منها) وقع في رواية ابن عساكر أبعاض بغير واو. وقوله (بقوله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ﴾) قال لا إنما كان ذلك بين النبي ﷺ وبين أهل العهد. وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت أعطاه أرايت اليوم امرأة من أهل الشرك فذكره سواء، وعن معمر عن الزهري نحو قول مجاهد الآتي وزاد: وقد انقطع ذلك يوم الفتح فلا يعاوض زوجها منها بشئ. **قوله** (وقال مجاهد هذا كله في صلح بين النبي ﷺ وبين قريش) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ؛ وَإِسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾ قال: من ذهب من أزواج المسلمين إلى الكفار فليعلمهم الكفار صدقاتهم وليسكوهم، ومن ذهب من أزواج الكفار إلى أصحاب محمد ﷺ فكذلك، هذا كله في صلح كان بين النبي ﷺ وبين قريش، وقد تقدم في أواخر الشروط من وجه آخر عن الزهري قال: بلغنا أن الكفار لما أبوا أن يقرروا بما اتفق المسلمون على أزواجهم، أي أبوا أن يعملوا بالحكم المذكور في الآية وهو أن المرأة إذا جاءت من المشركين إلى المسلمين مسألة لم يردها المسلمون إلى زوجها المشرك بل يعطونه ما أنفق عليهم من صداق ونحوه وكذا بمكسه، فامتثل المسلمون ذلك وأعطاهم، وأبى المشركون أن يتشاوروا ذلك لخيسرا من جاءت إليهم مشركة ولم يعطوا زوجها المسلم ما أنفق عليها، فلما نزلت ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ﴾ من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتهم قال والعباس طيغري قال من هاجرت امرأة من الكفار إلى الكفار، وأخرج هذا الأثر الطبري من طريق يونس عن الزهري وفيه: فلو ذهبت امرأة من أزواج المؤمنين إلى المشركين رد المؤمنون إلى زوجها النفقة التي أنفق عليها من العقب الذي بأيديهم الذي أمروا أن يردوه على المشركين من نفقاتهم التي أنفقوا على أزواجهم اللاتي آمن وهاجرن، ثم ردوا إلى المشركين فضلا لأن كان بق لهم، ووقع في الأصل: فأمر أن يبطل من ذهب له زوج من المسلمين ما أنفق من صداق نساء الكفار اللاتي هاجرن، ومعناه أن العقب المذكور في قوله ﴿فعاقبتهم﴾ أي أصبتم، من صدقات المشركات عرض ما فأت من صدقات المسلمين، وهذا تفسير الزهري، وقال مجاهد أي أصبتم غنيمة فاعطاهم منها، وبه صرح جماعة من التابعين كما أخرجه الطبري، لكن حله على ما إذا لم يحصل من الجهة الأولى شيء، وهو حل حسن. وقوله في آخر الخبر المذكور: وما يعلم أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها، وهذا الذي لا يرد ظاهر ما دلت عليه الآية والقصص، لأن منهن من ارتدت بعد أن بعض أزواج المسلمين ذهبت إلى زوجها الكافر فأبى أن يعطى زوجها المسلم ما أنفق عليها، فعمل تقدير أن تكون مسألة فالنفي مخصوص بالمهاجرات فيحتمل كون من وقع منها ذلك من غير المهاجرات كالأعرابيات مثلا، أو الحصر على عمومته فتكون نزلت في المرأة المشركة إذا كانت تحت مسلم مثلا فهربت منه إلى الكفار، وبويده رواية يونس الماضية. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أشعث عن الحسن في قوله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ﴾ من أزواجكم قال نزلت في أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت فتزوجها رجل ثقي، ولم ترده امرأة من قريش غيرها، ثم أسلفت مع ثقيف حين أسلموا، فإن ثبت هذا استثنى من الحصر المذكور في حديث الزهري، لأن أم الحكم هي أخت أم حبيبة زوج النبي ﷺ، وقد تقدم في حديث ابن عباس أنها كانت تحت عياض بن غنم، وظاهر سياقه أنها كانت عند نزول قوله تعالى ﴿ولا تمشكوا بهم الكوافر﴾ مشركة وأن عياض بن غنم فارقه لذلك فتزوجها عبد الله بن عثمان الثقي، فهذا أصح من رواية الحسن. (تنبيه): استطرد البخاري من أصل ترجمة الباب إلى شيء مما يتعلق بشرح آية الامتحان، فذكر أثر طاء فيما يتعلق بالمعاوضة المشار إليها في الآية بقوله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ﴾

من أنواجهكم إلى الكفار فها قبتم) ثم ذكر أثر مجاهد القوي لدعوى عطاء أن ذلك كان خاصا بذلك العهد الذي وقع بين المسلمين وبين قريش وأن ذلك انقطع يوم الفتح ، وكأنه أشار بذلك إلى أن الذي وقع في ذلك الوقت من تقرير المسألة تحت المشرک لا انتظار لإسلامه مادامت في العدة منسوخ لما دلت عليه هذه الآثار من اختصاص ذلك بأولئك ، وأن الحكم بعد ذلك فيمن أسلمت أن لا تترى تحت زوجها المشرک أصلا ولو أسلم وهي في العدة ، وقد ورد في أصل المسألة حديثان متمازمان : أحدهما أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحق قال حدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص وكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين هل النكاح الأول ولم يحدث شيئا ، وأخرجه أصحاب السنن إلا الترمذي ، وقال الترمذي لا بأس بإسناده ، وصححه الحاكم ، ووقع في رواية بعضهم بعد سنتين ، وفي أخرى بعد ثلاث ، وهو اختلاف جمع بينه على أن المراد بالست ما بين هجرة زينب وإسلامه وهو بين في المغازي فإنه أمر بيدر فأرسلت زينب من مكة في فدائه فأطلق لها بغير فداء ، وشرط النبي ﷺ عليه أن يرسل له زينب فوق له بذلك ، وإليه الإشارة في الحديث الصحيح بقوله ﷺ في حقها حدثني فصدقتي ، وحدثني فوق لي ، والمراد بالسنتين أو الثلاث ما بين نزول قوله تعالى (لا هن حل لم) وقدموه مسلما فإن بينهما سنتين وأشهر . الحديث الثاني أخرجه الترمذي وابن ماجه عن رواية حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن الذي ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بمهر جديد ونكاح جديد ، قال الترمذي : وفي إسناده مقال . ثم أخرج عن يزيد بن هارون أنه حدث بالحديثين عن ابن إسحق وعن حجاج بن أرطاة ثم قال يزيد : حديث ابن عباس أقوى إسنادا ، والعمل على حديث عمرو بن شعيب ، يريد عمل أهل العراق . وقال الترمذي في حديث ابن عباس : لا يعرف وجهه ، وأشار بذلك إلى أن ردها إليه بعد ست سنين أو بعد سنتين أو ثلاث بشكل لاستبعاد أن تبقى في العدة هذه المدة ، ولم يذهب أحد إلى جواز تقرير المسألة تحت المشرک إذا تأخر إسلامه عن إسلامها حتى انقضت عدتها ، ومن نقل الاجماع في ذلك ابن عبد البر ، وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر قال بجواز رد الإسلام بالاجماع المذكور ، وتعمق بنبوت الخلاف فيه قديما وهو مذكور عن علي وعن إبراهيم النخعي أخرجه ابن أبي شيبة عنهما بطرق قوية ، وبه أفق حماد شيخ أبي حنيفة ، وأجاب الخطابي عن الاشكال بأن بقاء العدة في تلك المدة يمكن وإن لم يجر العادة غالبية ولا سيما إذا كانت المدة إنما هي سنتان وأشهر فإن الحيض قد يبطئ عن ذوات الافراء لعارض علة أحيانا . وبما حصل هذا أجاب البيهقي ، وهو أولى ما يعتمد في ذلك . وحكى الترمذي في العلل المفرد ، عن البخاري أن حديث ابن عباس أصح من حديث عمرو بن شعيب ، وعلة تدليس حجاج بن أرطاة ، وله علة أشد من ذلك وهي ما ذكره أبو هيب في كتاب النكاح عن يحيى القطان أن حجاجا لم يسمعه من عمرو بن شعيب وإنما حمله عن الثوري والهريري ضعيف جدا ، وكذا قال أحمد بعد تفريجه ، قال : والهريري لا يساوي حديثه شيئا ، قال : والصحيح أنهما أقرأا على النكاح الأول . وجنح ابن عبد البر إلى ترجيح حديث مادل عليه حديث عمرو بن شعيب وأن حديث ابن عباس لا يخالفه قال : والجمع بين الحديثين أولى من إلغاء أحدهما ، لحمل قوله في حديث ابن عباس « بالنكاح الأول » أي بشروطه ، وأن معنى قوله « لم يحدث شيئا » أي لم يزد على ذلك شيئا ، قال : وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول ، وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر جديد والأخذ بالصرح أولى من الأخذ بالاحتمال ، وبؤيده مذهب ابن عباس المحكي

عنه في أول الباب فإنه موافق لما دل عليه حديث عمرو بن شعيب ، فإن كانت الرواية المخرجة عنه في السنن ثابتة فلهذا كان يرى تخصيص ما وقع في قصة أبي العاص بذلك العهد كما جاء ذلك عن أنبائه كطاء وجماد ، ولهذا أتى بخلاف ظاهر ما جاء عنه في ذلك الحديث ، على أن الخطابي قال في إسناده حديث ابن عباس : هذه نسخة ضحفيها على بن الحديدي وغيره من علماء الحديث ، يهملون إلى أنه من رواية داود بن الحصين عن عكرمة ، قال : وفي حديث عمرو بن شعيب زيادة ليست في حديث ابن عباس ، والمثبت مقدم على الثاني ، غير أن الأئمة رجحوا إسناده حديث ابن عباس اه - والمختصم مرجح لإسناده حديث ابن عباس على حديث عمرو بن شعيب لما تقدم ، ولما كان حمل حديث ابن عباس على وجه ممكن - وادعى الطحاوي أن حديث ابن عباس منسوخ وأن النبي ﷺ رد ابنه على أبي العاص بنت رجرجة من بني كلب أسير فيها ثم اقتدى وأطلق ، وأسند ذلك من الزمري وفيه نظر ، فإن ثبت عنه فهو مؤول لأنها كانت مستقرة عنده بمكة ، وهي التي أرسلت في اقتداءه كما هو مشهور في المغازي ، فيكون معنى قوله ، ردما ، أفرما . ولكن ذلك قبل التحريم . والثابت أنه لما أطلق اشترط عليه أن يرسلها ففعل كما تقدم ، وإنما ردما عليه حقيقة بعد إسلامه . ثم حكى الطحاوي من بعض أصحابهم أنه جمع بين الحديثين بطريق أخرى ، وهي أن عبد الله بن عمرو كان قد أطلع على تحريم نكاح الكفار بعد أن كان يظن ذلك قال ، ردما عليه بنكاح جديد ، ولم يطلع ابن عباس على ذلك فذلك قال ، ردما بالنكاح الأول ، وتنبأ بأنه لا يظن بالصحابة أن يجوزوا بحكم بناء على أن البناء بشيء قد يكون الأمر بخلافه ، وكيف يظن بابن عباس أن يشق عليه نزول آية الممتحنة والمنقول من طرق كثيرة عنه يقتضي إطلاعه على الحكم المذكور وهو تحريم استقرار المسئلة تحت الكافر ، فلو قدر اعتقاده عليه في زمن النبي ﷺ لم يجوز استقرار الاشتباه عليه بعده حتى يحدث به بعد دهر طويل ، وهو يوم حدث به يكاد أن يكون أعلم أهل عصره . وأحسن المسالك في هذين الحديثين مرجح حديث ابن عباس كما رجحه الاتح وحله على تطاول المدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص ، ولا مانع من ذلك من حيث العادة فضلا عن مطلق الجواز . وأغرب ابن حزم فقال ما ملخصه : أن قوله ، ردما إليه بعد كذا ، مراده جمع بينهما ، وإلا فإسلام أبي العاص كاف قبل المدينة ، وذلك قبل أن ينزل تحريم المسئلة على المشرك . هكذا زعم وهو مخالف لما أطلق عليه أهل المغازي أن إسلامه كان في المدينة بعد نزول آية التحريم . وقد سلك بعض المتأخرين فيه مسلكا آخر فقرأت في « السيرة النبوية للهاد بن كثير » ، بعد ذكر بعض ما تقدم قال : وقال آخرون بل الظاهر انقضاء عدتها ، وحذف رواية من قال جدد عدتها ، وإنما يستفاد منه أن المرأة إذا أسلمت وتأخر إسلام زوجها أن نكاحها لا يفسخ بمجرد ذلك بل تنتهي عن أن تتزوج غيره أو ترخص إلى أن يسلم فيستمر عقد عليها ، وحاصله أنها زوجته مالم تتزوج ، ودليل ذلك ما وقع في حديث الباب في عموم قوله ، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه ، والله أعلم . ثم ذكر البخاري حديث عائشة في شأن الامتحان وبيان أنه لمدة ثلاثة بأصل المسألة . قوله (وقال إبراهيم بن المنذر حدثني ابن وهب) ذكر أبو مسعود أنه وصله عن إبراهيم بن المنذر ، وقد وصله أيضا الذملي في « الزمريات » ، عن إبراهيم بن المنذر وسيأتي اللط في البخاري كرواية يونس ، فإن مسلما أخرجه عن أبي الطاهر بن السرح عن ابن وهب كذلك ، ولما لفظ رواية حليل تضمنت في أول الشروط ، ولفظ الاسماعيل إلى أن رواية عقيل المذكورة في الباب لا تعلقها ، قوله (كانت لقومك إذا هاجرت) أي من

مكة الى المدينة قبل عام الفتح . قوله (يمتحنن بقوله الله تعالى) أى يمتحنن فيها يتعلق بالإيمان فيما يرجع الى ظاهر الحال دون الاطلاع على ما في القلوب ، والى ذلك الاشارة بقوله تعالى (الله أعلم بآيمانن) . قوله (مهاجرات) جمع مهاجرة والمهاجرة بفتح الجيم المفاضبة ، قال الازهرى : أصل الهجرة خروج البدوى من البادية الى القرية واقامته بها ، والمراد بها هنا خروج النسوة من مكة الى المدينة صلوات . قوله (الى آخر الآية) يحتمل الآية بينهما وآخرها (والله عليم حكيم) ويحتمل أن يريد بالآية قصة وآخرها (غفور رحيم) وهذا هو المعتمد ، فقد تقدم فى أوائل الشروط من طريق مقبل وحده عن ابن شهاب عصب حديثه عن عروة عن المسور ومروان قال عروة فأخبرتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يمتحنن بهذه الآية : يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات - الى - غفور رحيم ، وكذا وقع فى رواية ابن أخى الزهرى عن الزهرى فى تفسيره للمتنعة . قوله (قالت عائشة) هو موصول بالاسناد المذكور . قوله (فن أقر بهذا الشرط من الموصلة قد أقر بالحنة) يفهم الى شرط الإيمان ، وأوضح من هذا ما أخرجه الطبرى من طريق السوفى عن ابن عباس قال : كنا امتحانن أن يهتدين أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله ، وأما ما أخرجه الطبرى أيضا واليزيدى من طريق ابن نصر عن ابن عباس : كان يمتحنن : والله ما خرجت من بطن زوج ، والله ما خرجت وخبة من أرض الى أرض ، والله ما خرجت الخاس دينا ، والله ما خرجت الا حبا لله ولرسوله ، ومن طريق ابن أبى نعيم عن حماد بن عمار عن قتادة : سألت عن مهاجرين ، فإن كان من غضب على أزواجهن أو سخطه أو غيره ولم يؤمنه فأرجموهن الى أزواجهن ، ومن طريق قتادة كانت عنتن أن يستحلن بالله ما أخرجهن نفور ، وما أخرجهن الا حب الاسلام وأمله . قلنا قلن ذلك قبل منهن ، فكل ذلك لا ينافى رواية شمرى لاشتغالها على زيادة لم يذكرها . قوله (انطلقن قد باهتكن) يتبع ذلك بقولها فى آخر الحديث (قد باهتكن كلاما) أى كلاما بقوله . ورفع فى رواية عقيل الكوفى كلاما بكسها به ولا يباع بضرب قيد على قيد ، كما كان يباع الرجال ، وقد أوضحت ذلك بقولها : ما سمعت يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط ، ولذا فى رواية عقيل فى البابية غير أنه يابهن بالكلام . وقد تقدم فى تفسير المتنعة وفى غير موضع حديث ابن عباس وفيه حتى أن النساء فقال : يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائكن - الآية كلها . ثم قال حين فرغ : - أفن على ذلك ؟ قال امرأة منهن نعم ، وقد ورد ما قد يخالف ذلك ، ولعلها أشارت الى رده ، وقد قدم يائى ذلك مستوفى فى تفسير سورة المتنعة . واختلف فى استمرار حكم امتحان من هاجر من المؤمنات : قبل منسوخ ، بل انتهى بعضهم الاجماع على نفيه ، والله أعلم

٢١ - باب قول الله تعالى :

(الذين يؤلون من نسائهم ربصاً أرى أشير - الى قوله - سمع طيم) فأن قاموا : رجوا

٥٢٨٩ - حديث اساميل بن أبى ثوبان عن أنس عن سليمان عن حميد الطويل أنه سمع أنس بن مالك

يقول : أتى رسول الله ﷺ من نسائه ، وكانت تفككت وجهه ، فقام فى مشربة له نسما ومشربين ثم نزل ، فقالوا : يا رسول الله آيت شعراء ، قال : ففهم نسح ومثرون ،

٥٢٩٠ - حَدَّثَنَا مُقْبِيَةُ حَدَّثَنَا الْبَيْهَقِيُّ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ فِي الْإِبْلَاءِ الْقَدِي
سَمَى اللَّهُ تَعَالَى : لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدَ الْأَجَلِ إِلَّا أَنْ يُمِيسَكَ بِالْمَرْفُوفِ أَوْ يَعْزِمَ بِالطَّلَاقِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ »
٥٢٩١ - وَقَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ حَقُّ
يُطْلَقُ ، وَلَا يَتَعَمَّقُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَقٌّ يُطْلَقُ »

وَذَاكَ مِنْ عُمَانَ وَعَلِيٍّ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَعَائِشَةَ وَإِثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ »

قَوْلُهُ (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى لِلَّذِينَ يُولُونَ مِنْ أَسَانِهِمْ تَرْبِصَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) كَذَا لِلْكَثَرِ ، وَسَاقَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ
إِلَى (مُصْبِحَ عِلْمٍ) . وَوَقَعَ فِي « شَرْحِ ابْنِ بَطَّالٍ » : بَابُ الْإِبْلَاءِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى الْح . وَوَقَعَ لِابْنِ ذَرٍّ وَالتَّبَرُّقِيِّ بَعْدَ قَوْلِهِ
(قَانَ قَامُوا) : رَجَعُوا . وَهَذَا تَفْسِيرُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ : فَإِنْ قَامُوا أَيْ رَجَعُوا عَنِ الْبَيْنِ ، فَأَبَى .
فِيهَا وَلِيُوَدِّعَهُ . وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ : الْقِيَّ الرَّجُوعَ بِالْأَسَانِ ، وَمِثْلُهُ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، وَعَنْ سَعِيدِ
ابْنِ الْمُسَيْبِ وَالْحُسَيْنِ وَعُكْرَمَةَ : الْقِيَّ الرَّجُوعَ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ لِمَنْ بِهِ مَانِعٌ عَنِ الْجَمَاعِ ، وَفِي غَيْرِهِ بِالْجَمَاعِ . وَمَنْ
طَرِيقُ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْهُمْ عِلْقَمَةُ مِثْلُهُ ، وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَيْضًا : إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَكْلِمَ أَمْرَأَتَهُ
يَوْمًا أَوْ شَهْرًا فَهُوَ إِبْلَاءٌ . إِلَّا أَنْ كَانَ يَحَامِيهَا وَهُوَ لَا يَكْلِمُهَا فَلَيْسَ بِمَوْلٍ . وَمِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ عَنْ مَقْعَمٍ عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ : الْقِيَّ الْجَمَاعَ ، وَعَنْ مَسْرُوقٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَالشَّعْبِيِّ مِثْلُهُ ، وَالْأَسَانِيدُ بِكُلِّ ذَلِكَ عَنْهُمْ قَوِيَّةٌ . قَالَ الطَّبْرِيُّ :
اِخْتِلَافُهُمْ فِي هَذَا مِنْ اِخْتِلَافِهِمْ فِي تَعْرِيفِ الْإِبْلَاءِ ، فَمَنْ خَصَّهُ بِتَرْكِ الْجَمَاعِ قَالَ : لَا يَفِيءُ إِلَّا بِفَعْلِ الْجَمَاعِ ، وَمَنْ قَالَ :
الْإِبْلَاءُ الْحَلْفُ عَلَى تَرْكِ كَلَامِهَا أَوْ عَلَى أَنْ يَغِظَهَا أَوْ يَسُوِّهَا أَوْ يَحْزَنُ ذَلِكَ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي الْقِيَّ الْجَمَاعَ ، بَلْ وَجَّهَهُ
بِفَعْلِ مَا حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ . وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : لَا يَكُونُ الْإِبْلَاءُ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ الْمَرْءُ بِاللَّهِ فَيُجَاوِزُ أَنْ يُضَارِبَهُ
أَمْرَأَتَهُ مِنْ اعْتِزَالِهَا ، فَإِذَا لَمْ يَقْصِدِ الْإِخْرَاقَ لَمْ يَكُنْ إِبْلَاءً . وَمِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ عَبَّاسٍ وَالْحُسَيْنِ وَطَائِفَةٍ : لَا إِبْلَاءَ
إِلَّا فِي غَضَبٍ ، فَإِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَطْأَهَا بِسَبَبٍ كَالْحَوْفِ عَلَى الْوَلَدِ الَّذِي يَرْضَعُ مِنْهَا مِنَ الْغِيْلَةِ فَلَا إِبْلَاءَ . وَمِنْ طَرِيقِ
الشَّعْبِيِّ : كُلُّ يَمِينٍ حَالَتْ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ أَمْرَأَتِهِ فَهِيَ إِبْلَاءٌ ، وَمِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ وَسَلَمِ فَيْدَمٍ قَالَ لِأَمْرَأَتِهِ أَنْ كَلِمَتِكَ
سَنَةٌ فَأَنْتَ طَالِقٌ : أَنْ مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَلَمْ يَكْلَمْهَا طَلَّقَتْ ، وَإِنْ كَلَّمَهَا قَبْلَ سَنَةٍ فَهِيَ طَالِقٌ . وَمِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ
الْأَصَمِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ : مَا فَعَلْتَ أَمْرَأَتَكَ ، لَعَدَيْ بِهَا سِتَّةَ خَلَاقٍ ؟ قَالَ : لَقَدْ خَرَجْتَ وَمَا أَكَلَمْتُهَا . قَالَ :
أَحَدُكُمْ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَانْ مَضَتْ فَهِيَ طَالِقَةٌ . وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ كَتَبَ أَنَّهُ قَرَأَ (لِلَّذِينَ يُولُونَ مِنْ
أَسَانِهِمْ) يَقْسِمُونَ ، قَالَ الثَّرَاءُ : التَّقْدِيرُ عَلَى أَسَانِهِمْ ، وَدَعَى عَلَى . وَقَالَ غَيْرُهُ بَلْ فِيهِ حَذْفٌ تَقْدِيرُهُ :
يَقْسِمُونَ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنْ أَسَانِهِمْ ، وَالْإِبْلَاءُ مِمَّا تَنْتَهِى عَنْهُ الْآيَةُ بِالتَّشْدِيدِ وَهِيَ الْبَيْنُ ، وَالْجَمْعُ الْأَيَّامُ بِالتَّخْفِيفِ وَزْنَ
عَطَايَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

قَلِيلُ الْأَيَّامِ حَافِظٌ لِيَمِينِهِ فَإِنْ سَبَقَتْ مِنْهُ الْآيَةُ بَرَّتْ

لِجَمْعِ بَيْنِ الْمَفْرُودِ وَالْجَمْعِ . ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَنَسٍ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَاءِهِ الْحَدِيثَ ، وَإِدْخَالَهُ فِي
هَذَا الْبَابِ عَلَى طَرِيقَةٍ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْإِبْلَاءِ ذَكَرَ الْجَمَاعَ ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ - يَعْنِي مَنْ

المرفوع - سوى هذه الآية وهذا الحديث ١٠ هـ ، وأنكر شيخنا في التدريب ، إفعال هذا الحديث في هذا الباب قال :
 الإيلاء المعقوله الباب حرام يأثم به من علم بحاله فلا تجوز نسبته الى النبي ﷺ ، وهو مبنى على اشتراط ترك
 الجماع فيه ، وقد كنت أطلقت في أوائل الصلاة والمظالم أن المراد بقول أنس و آلى ، أى حلف ، وليس المراد به
 الإيلاء العرفي في كتب الفقه اتفاقا ، ثم ظهر لي أن فيه الخلاف قديما فليقتدر ذلك بأنه على رأى معظم الفقهاء ، فانه
 لم يقل عن أحد من فقهاء الأمصار أن الإيلاء ينعقد حكمه بغير ذكر ترك الجماع إلا عن حماد بن أبي سليمان شيخ
 أبي حنيفة ، وإن كان ذلك قد ورد عن بعض من تقدمه كما تقدم . وفي كونه حراما أيضا خلاف ، وقد جرم ابن
 بطال وجماعة بأنه ﷺ امتنع من جماع نساءه في ذلك الشهر ، ولم أقف على نقل صريح في ذلك ، فانه لا يازم من ترك
 دخوله عليهن أن لا تدخل إحداهن عليه في المكان الذي اعتزل فيه ، إلا إن كان المذكور من المسجد فيتم استلزام
 عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد ألزم على ترك الوطء لامتناع الوطء في المسجد ، وقد تقدم في
 النكاح في آخر حديث عمر مثل حديث أنس في أنه آلى من نساءه شهرا ، ومن حديث أم سلة أيضا آلى من نساءه
 شهرا ، ومن حديث ابن عباس أقسم أن لا يدخل عليهن شهرا ، ومن حديث جابر عند مسلم اعتزل نساءه شهرا .
 وأخرج الترمذى من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت وآلى رسول الله ﷺ من نساءه وحرم لجمل الحرام
 حلالا ، ورجاله موثقون ، لكن رجح الترمذى إرساله الى وصله . وقد يتمسك بقوله وحرم ، من ادعى أنه امتنع
 من جماعهن ، لكن تقدم البيان الواضح أن المراد بالتحريم تحريم شرب العسل أو تحريم وطء مارية سريته فلا يتم
 الاستدلال لذلك بحديث عائشة ، وأقوى ما يستدل به لفظ واعتزله مع ما فيه . قوله (حدثنا اسماعيل بن أبي أويس
 عن أخيه) هو أبو بكر بن عبد الحميد بن أبي أويس عبد الله بن عبد الله الأصمجي ابن عم مالك ، وسليمان هو ابن
 بلال ، وقد تول البخارى في هذا الاسناد بالنسبة لحفيد دوجتين ، لانه أخرج في كتابه عن بعض أصحابه بلا واسطة
 كحميد بن عبد الله الانفصارى ، ودرجة بالنسبة لسليمان بن بلال فانه أخرج عنه الكثير بواسطة واحد فقط ، وقد
 تقدم في هذا الحديث بعينه في الصيام وفي النكاح كذلك ، والنسبة في اختيار هذا الاسناد النازل التعرّيج فيه عن
 حميد بسبب ما له من أنس ، وقد تقدم بيان قوله وآلى من نساءه شهرا ، وشرحه في أواخر الكلام على شرح حديث عمر
 في المتظاهرين في النكاح ، ووقع في حديث أنس هذا في أوائل الصلاة زيادة قصة مشهورة سقوطه ﷺ عن الفرس
 وصلاته بأصحابه جالسا ، وتقدم شرح الزيادة هناك . ومن أحكام الإيلاء أيضا عند الجمهور أن يحلف على أربعة
 أشهر فصاعدا فإن حلف على أنقص منها لم يكن مرييا ، وقال إسحق إن حلف أن لا يوطأ على يوم فصاعدا ثم لم يوطأ
 حتى مضت أربعة أشهر كان إيلاء ، وجاء عن بعض التابعين مثله وأنكره الأكثر ، وصنيع البخارى ثم الترمذى في
 إفعال حديث أنس في باب الإيلاء يقتضى موافقة إسحق في ذلك ، وحمل هؤلاء قوله تعالى (تربص أربعة أشهر) على
 المدة التي تضرب للولي ، فإن قام بعدها والا ألزم بالطلاق . وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، وإذا
 حلف أن لا يقرب امرأته - سعى أجلا أو لم يسهم - فإن مضت أربعة أشهر يعني ألزم حكم الإيلاء . وأخرج سعيد
 ابن منصور عن الحسن البصرى ، إذا قال لامرأته : والله لا أقربها الليلة ، فتركها أربعة أشهر من أجل يمينه تلك
 فهو إيلاء ، وأخرج الطبري من حديث ابن عباس ، كان إيلاء الجماعية السنة والستين ، فوقت الله لهم أربعة أشهر ،
 فمن كان لإيلاء أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء . قوله (أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول في الإيلاء الذي سعى

الله تعالى : لا يصل لأحد بعد الأجل) الذي يخلط عليه بالامتناع من زوجته (إلا أن يمك بالمروف ، أو يدرم بالطلاق كما أسلفه من وجع) هو قول الجمهور في أن المدة إذا انقضت يغير الحالف : فاما أن ينفى ، وإما أن يطلق . وذهب الكوفيون إلى أنه إن قال : بالجماع قبل انقضاء المدة استمرت عصمته ، وإن مضت المدة وقع الطلاق بنفس مضى المدة قياسا على السنة ، لأنه لا يربط على المرأة بعد انقضائها . ونذهب بأن ظاهر القرآن التفصيل في الإيلاء بعد مضى المدة ، بخلاف السنة لأنها فرحت في الأصل لبائنة والمتوفى عنها بعد انقضاء عصمتها لبراءة الرحم فلم يبق بعد مضى المدة تفصيل . وأخرج الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود ، وبسند آخر لا بأس به عن علي بن فضال عن أربعة أشهر ولم ينفى طلاق طقة بآنة ، وبسند حسن عن علي بن زيد بن ثابت مثله ، وعن جماعة من التابعين من الكوفيين ومن غيرهم كابن الحنفية وقيصة بن ذؤيب وعلقمة والحسن وابن سيرين مثله ، ومن طريق سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وربيعة ومكحول والقاسمي والأوزاعي يطلاق لئلا تكون طقة رجعية . وأخرج سعيد بن منصور عن طريق جابر بن زيد : إنما آلى لعدة أربعة أشهر طقة بآنة ولا عدة طقة بآنة ، وأخرج إسماعيل القاضي في أحكام القرآن : بسند صحيح عن ابن عباس مثله ، وأخرج سعيد بن منصور عن طريق مسروق : إذا مضت الأربعة بآنة طقة وتنت ثلاث حيض ، وأخرج إسماعيل عن وجه آخر عن مسروق عن ابن مسعود مثله ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي قلابة : أن ثعلبان بن بهير آلى من امرأته ، فقال ابن مسعود : إذا مضت أربعة أشهر فقد بآنة منه بطلقة . (تليه) : سقط أثر ابن عمر هذا وأثره المذكور بعد ذلك وكذا ما بعده إلى آخر الباب من رواية القاسمي ، وثبت لبائنين . قوله (وقال إسماعيل) هو ابن أبي أويس المذكور قبل ، وفي بعض الروايات : قال إسماعيل ، محمد بن جرم بعض الحفاظ فلم عليه علامة التحقيق ، والاول المتعدد ، وهو ثابت في رواية أبي ذر وغيره . قوله (إذا مضت أربعة أشهر يوقف) ، في رواية الكشمغيني يوقفه (حتى يطلق ، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق) كذا وقع من هذا الوجه مختصرا ، وهو في الموطأ : من مالك أخصر منه ، وأخرجه إسماعيل عن طريق معمر بن عيسى عن مالك بلفظ : أنه كان يقول : أيما رجل آلى من امرأته فإذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق أو ينفى ، ولا يقع عليه طلاق إذا مضت حتى يوقف ، وكذا أخرجه القاسمي عن مالك وزاد : فاما أن يطلق وإما أن ينفى . وهذا تفسير للآية من ابن عمر ، وتفسير الصحابة في مثل هذا له حكم الرفع عند الشيخين البخاري ومسلم كما قلناه الحاكم ، فيكون فيه ترجيح لمن قال يوقف . قوله (وبذكر ذلك) أي الاختلاف (عن عثمان وعلي وأبي العباس وماتة وأبي هريرة) أما قول عثمان فوصله القاسمي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن طريق طائفة : أن عثمان بن عفان كان يوقف المولى ، فاما أن ينفى وإما أن يطلق ، وفي صحيح طائفة من عثمان بن عفان ، لكن قد أخرجه إسماعيل القاضي في الأحكام من وجه آخر منقطع عن عثمان ، أنه كان لا يرى الإيلاء شيئا وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف ، ومن طريق سعيد بن جبير عن عمر بن الخطاب ، وهذا منقطع أيضا ، والطريقان عن عثمان بمضد أحدهما الآخر . وجه عن عثمان خلافة : فأخرج عبد الرزاق والدارقطني عن طريق عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان بن زيد بن ثابت : إذا مضت أربعة أشهر فبى بطلقة بآنة ، وقد سئل أحمد عن ذلك فرجح رواية طائفة . وأما قول علي بن فضال القاسمي وأبو بكر بن أبي شيبة عن طريق عمرو بن سلمة : أن عليا وقف المولى ، وسنده صحيح . وأخرج مالك عن جعفر بن محمد

عن أبيه عن علي نحو قول ابن عمر : إذا مضت الأربعة أشهر لم يقع عليه الطلاق حتى يوقف ، فاما أن يطلق وإما أن يفى ، وهذا منقطع بعنق بالذي قبله . وأخرج سعيد بن منصور عن طريق عبد الرحمن بن أبي لبلد ، شهدت علياً أوقف رجلاً عند الأربعة بالرحبة إما أن يفى . وإما أن يطلق ، وسنده صحيح أيضاً . وأخرج إسماعيل القاضي من وجه آخر عن علي بن حمزة وزاد في آخره : ويجبر على ذلك . وأما قول أبي الدرداء فوصله ابن أبي شيبة وإسماعيل القاضي من طريق سعيد بن المسيب : إن أبا الدرداء قال يوقف في الإيلاء عند انقضاء الأربعة ، فاما أن يطلق وأما أن يفى ، وسنده صحيح أن ثمة صاحب سعيد بن المسيب من أبي الدرداء . وأما قول عائشة فأخرج عبد الرزاق عن معمر بن قنادة : أن أبا الدرداء وقائفة قال : قد ذكرته ، وهذا منقطع . وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن عائشة بنقط : أنها كانت لا ترى الإيلاء شيئاً حتى يوقف ، والقاضي عنها نحوه وسنده صحيح أيضاً . وأما الرواية بذلك عن أبي حمزة رجلاً من الصحابة فأخرجها البخاري في التاريخ من طريق عبد ربه بن سعيد ، عن ثابت بن حبيب مولى ربه بن ثابت عن أبي حمزة رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : الإيلاء لا يكون طلاقاً حتى يوقف ، وأخرجه القاضي من هذا الوجه قال : بضمة حمر ، وأخرج إسماعيل القاضي من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري : عن سليمان بن يسار قال : أهدت بضمة حمر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : الإيلاء لا يكون طلاقاً حتى يوقف ، وأخرج القاضي من هذا الوجه قال : بضمة حمر ، وأخرج إسماعيل القاضي من طريق يحيى بن سعيد : أن أبا الدرداء قال : ليس عليه شيء حتى تنقضي أربعة أشهر ليوقف ، فإن جاء والإيلاء ، وأخرج إسماعيل من وجه آخر عن يحيى بن سعيد : عن سليمان بن يسار قال : أهدت بضمة حمر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : الإيلاء إذا مضت الأربعة ، وهو قول مالك والقاضي وأحمد وإسحق وسائر أصحاب الحديث ، إلا أن للمالكية والشافعية بعد ذلك تعليل يطول شرحها : منها أن الجمهور ذهبوا إلى أن الطلاق يكون فيه وجهاً ، لكن قال مالك لا يصح رجوعه إلا أن يجمع في المدة . وقال القاضي : ظاهر كتاب الله تعالى على أن له أربعة أشهر ، ومن كانت له أربعة أشهر أجملاً فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي ، فإذا انقضت فعليه أحد أمرين : إما أن يفى ، وإما أن يطلق ، قلنا فلا يلزمه الطلاق بمجرد مضي المدة حتى يحدث وجعاً أو طلاقاً ، ثم رجح قول القائل بأن أكثر الصحابة قال به ، والترجيح قد يقع بالأكثر مع موافقة ظاهر القرآن . ونقل ابن المنذر عن بعض الأئمة قال لم يجد في شيء من الأدلة أن المراجعة على الطلاق تكون طلاقاً ، ولو جاز لكان المزمع على الفسخ يكون شيئاً ولا قاتل به ، وكذلك ليس في شيء من اللغة أن اليمين التي لا ينرى بها الطلاق تقتضي طلاقاً . وقال غيره : الحلف على الأربعة أشهر بالفاء يدل على أن التخيير بعد مضي المدة ، والذي يتبادر من لفظ التبرص أن المراد به المدة المضروبة ليقع التخيير بعدها . وقال غيره : جعل الله الفسخ والطلاق معلقين بفعل المولى بعد المدة ، وهو من قوله تعالى (فإن فاءوا ، وإن عزموا) فلا يتجه قول من قال إن الطلاق يقع بمجرد مضي المدة . والله أعلم

٢٢ - باب حكم الفتور في أهله وماله . وقال ابن المسيب : إذا هتد في الصف عند القتال رَـبَصَ امرأته سنة . واشترى ابن مسعود جارية قالتس صاحبها سنة فلم يجده ، وفقد ، فأخذ يعطى الدرهم والدرهمين وقال : اللهم عن فلان فإن أتى فلان فلي وكني ، وقال : هكذا فاقبلوا باللقطة . وقال ابن عباس بنحوه . وقال

الزهرى فى الأسير يُعلم مكانه : لا تَزَوِّج امرأته ولا يُقَسِّمُ ماله . فإذا انقطع خبره فسُنَّةُ المفقود

٥٢٩٢ - **حديث** على بن عبد الله حدثنا سفیان عن يحيى بن سعيد عن يزيد بن مولى المنبث أن النبى ﷺ

سئل عن ضالة النعم فقال خذها فإنما هى لك أو لأخيك أو لأذناب . وسئل عن ضالة الابل ، فنضب واحمرت وجنتاه وقال : مالك ولها ، ممها الحذاء والسقاء ، تشرب الماء وتأكل الشجر ، حتى يلقاها ربها . وسئل عن اللقطة ، فقال اعرف روكها وخصاصها وعرفها سنة ، فإن جاء من يعرفها ، وإلا فاخلطها بمالك . قال سفیان : فلقبت ربيعة بن أبى عبد الرحمن - قال سفیان : ولم أحفظ عنه شيئاً غير هذا - فقلت : أرايت حديث يزيد بن مولى المنبث فى امر لقطة هو عن زيد بن خالد ؟ قال : نعم ، قال يحيى : ويقول ربيعة عن يزيد بن مولى المنبث عن زيد بن خالد ، قال سفیان : فلقبت ربيعة فقلت له

قوله (باب حكم المفقود فى أهله وماله) كذا أطلق ولم يفصح بالحكم ، ودخول حكم الأهل يتعلق بأبواب الطلاق بخلاف المال ، لكن ذكره معه استطراداً . **قوله** (وقال ابن المسيب : إذا فقد فى الصف عند القتال مريض امرأته سنة) وصلة عبد الرزاق أنهم من الثورى عن داود بن أبى هند أنه قال : إذا فقد فى الصف تربصت امرأته سنة ، وإذا فقدت فى غير الصف فأربع سنين . وقوله فى الأصل « تربص » بفتح أوله على حذف إحدى التاءين ، وافقت النسخ والشروح والمستخرجات على قوله سنة ، إلا ابن التين فوقع عنده سنة أشهر ، ولفظ سنة تصحيف ولفظ أشهر زيادة . وإلى قول سعيد بن المسيب فى هذا ذهب مالك ، لكن فرق بين ما إذا وقع القتال فى دار الحرب أو فى دار الاسلام . **قوله** (واشترى ابن مسعود جارية قالتس صاحبها سنة فلم يجده ، وفقد ، فأخذ يعطى الفرم والفرحين وقال : اللهم عن فلان قاتنى فلان فلى وعلى) رقع فى رواية الاكثر ، والمثناة بمعنى جاء ، والكشمة بمعنى بالوحدة من الامتناع ، وسقط هذا التعليق من رواية أبى ذر عن البرخسى ، وقد وصلة سفیان بن عيينة فى جامعه رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه ، وأخرجه أيضا سعيد بن منصور عنه بسند له جيد . ان ابن مسعود اشترى جارية بسبعمائة درهم ، فلما غاب صاحبها وإما تركها ، فأنشده حولاً فلم يجده ، فخرج بها الى مساكن عند سدة بابها لئلا يقبض ويعطى ويقول : اللهم عن صاحبها ، فان أنى فنى وعلى الفرم ، وأخرجه الطبرانى من هذا الوجه ، أيضا وفيه « أبى » بالوحدة . **قوله** (وقال هكذا فاعملوا باللقطة) يشير الى أنه انتزع قوله فى ذلك من حكم اللقطة للامر بتعريفها سنة والتصرف فيها بعد ذلك فان جاء صاحبها غرمها له ، فرأى ابن مسعود أن يحمل التصرف صدقة فان أجازها صاحبها اذا خجاء حصل له أجرها وان لم يجزها كان الاجر للتصدق وعليه الفرم لصاحبها ، وإلى ذلك أشار بقوله « فلى وعلى » أى فلى الثواب وعلى القرامة . وغفل بعض الشراح فقال : معنى قوله فلى وعلى لى الثواب وعلى العقاب أى أنهم ما مكتسبان له بفعله . والذي قلته أولى لأنه ثبت مفسراً فى رواية ابن عيينة كما ترى . وأما قوله فى رواية الباب « فلى » فمعناه فلى ثواب الصدقة ، وإنما حذفه للعلم به . **قوله** (وقال ابن عباس نحوه) ثبت هذا التعليق فى رواية أبى ذر فقط من المستملى والكشمة خاصة ، وقد وصلة سعيد بن منصور من طريق عبد العزيز بن رفيع عن أبيه « انه ابتاع ثوباً من رجل بمكة أفضل منه فى الوحم ، قال فأنيت ابن عباس فقال : اذا كان العام المقبل فأنفد الرجل فى

المكان الذي اشترت منه ، فان قدرت عليه وإلا تصدق بها ، فان جاء غيره بين الصدقة وإعطاء الدرهم ، وأخرج دعلج في مسند ابن عباس ، له بسند صحيح عن ابن عباس قال : انظر هذه الضوال فشد يدك بها عاما ، فان جاء رجلا فادفعها اليه ، والا فجاهد بها وتصدق ، فان جاء غيره بين الأجر والمال . قوله (وقال الزهري في الأسير يعلم مكانه : لا تزوج امرأته ولا يقسم ماله ، فاذا انقطع خبره فسنته سنة المفقود) وصله ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي قال : سألت الزهري عن الأسير في أرض العدو متى تزوج امرأته ؟ فقال : لا تزوج ما علمت أنه حي ، ومن وجه آخر عن الزهري قال : يوقت مال الأسير وامراته حتى يسلم أو يموت . وأما قوله فسنته سنة المفقود فان مذهب الزهري في امرأة المفقود أنها تربص أربع سنين ، وقد أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عمر ، منها لعبد الرزاق من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب : ان عمر وعثمان قضيا بذلك ، وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عمر وابن عباس قالا : تنتظر امرأة المفقود أربع سنين ، وثبت أيضا عن عثمان وابن مسعود في رواية وعن جمع من التابعين كالنخعي وعطاء والزهري ومكحول والشعبي واتفقوا أكثرهم على أن التأجيل من يوم ترفع أمرها للحاكم ، ودلى أنها تعتد عدة الوفاة بعد مضي الأربع سنين . واتفقوا أيضا على أنها إن تزوجت لجاء الزوج الأول خير بين زوجته وبين الصداق ، وقال أكثرهم إذا اختار الأول الصداق غرمه له الثاني ، ولم يفرق أكثرهم بين أحوال الفقد إلا ما تقدم عن سعيد بن المسيب ، وفرق مالك بين من فقد في الحرب فتزوج الأجل المذكور ، وبين من فقد في غير الحرب فلا تزوج بل تنتظر مضي العمر الذي يغلب على الظن أنه لا يعيش أكثر منه . وقال أحمد وإسحق : من غاب عن أهله فلم يعلم خبره لا تأجيل فيه ، وإنما يؤجل من فقد في الحرب أو في البحر أو في نحو ذلك . وجاء عن علي : اذا فقدت المرأة زوجها لم تزوج حتى يقدم أو يموت أخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح ، وقال عبد الرزاق : بلغني عن ابن مسعود أنه وافق عليا في امرأة المفقود أنها تنتظره أبدا . وأخرج أبو عبيد أيضا بسند حسن عن علي : لو تزوجت فهي امرأة الأول دخل بها الثاني أو لم يدخل . وأخرج سعيد بن منصور عن الشعبي : اذا تزوجت فبأنها إن الأول حتى فرق بينهما وبين الثاني واهتدت منه ، فان مات الأول اعتدت منه أيضا ورثته . ومن طريق النخعي : لا تزوج حتى يستبين أمره ، وهو قول فقهاء الكوفة والشافعي وبعض أصحاب الحديث ، واختار ابن المنذر التأجيل لاتفاق خمسة من الصحابة عليه والله أعلم . قوله (حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المدني ، وسفيان هو ابن عيينة . قوله (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري ، وفي رواية الحميدي عن سفيان وحدثنا يحيى بن سعيد . . قوله (عن يزيد مولى المنبث أن النبي ﷺ) في رواية الحميدي « سمعت يزيد مولى المنبث قال جاء رجل الى النبي ﷺ ، فذكر حديث اللفظة ، وهذا صورته الإرسال ، ولهذا قال بعد فراغ المتن : قال سفيان فلقيت ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، قال سفيان : ولم أحفظ عنه شيئا غير هذا ، فقلت : أرايت حديث يزيد مولى المنبث في أمر الصالة هو عن زيد بن خالد ؟ قال : نعم . قال سفيان : قال يحيى يعني ابن سعيد الذي حدثه مرسل ، ويقول ربيعة عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد قال سفيان : فلقيت ربيعة فقلت له ، أي قلت له الكلام الذي تقدم وهو قوله « أرايت حديث يزيد الخ ، وحاصل ذلك أن يحيى بن سعيد حدث به عن يزيد مولى المنبث مرسل ، ثم ذكر لسفيان أن ربيعة تحدث به عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد فيوصله لحمل ذلك سفيان على أن لقي ربيعة فسأله عن ذلك فأخبرني له به ، وقد أخرجه

الاسماعيلي من وجه آخر عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن يزيد مرسل عن ربيعة موصولا وساقه بسياقه واحدة ، وما وقع في رواية ابن المديني من التفصيل أتمن وأضبط ، فانه دل على أن السياق ليحيى بن سعيد وأن ربيعة لم يحدث سفيان الا باساده فقط . وأخرجه النسائي عن إسحق بن اسماعيل عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن ربيعة قال سفيان : فلقيت ربيعة فقال حدثني به يزيد عن زيد ، وهذا أيضا فيه إيهام ، ورواية ابن المديني أوضح . وقد وافقه الحميدي ولفظه : قال سفيان فأتي ربيعة فقلت له : الحديث الذي يحدثه يزيد مولى المنبث في اللقطة هو عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ ؟ قال : نعم . قال سفيان : وكنت أكرهه للرأي ، أي لاجل كثرة فتواه بالرأي ، قال فلذلك لم أسأله إلا عن إسناده . وهذا السبب في قلة رواية سفيان عن ربيعة أولى من السبب الذي أبداه ابن التين فقال : كان قصد سفيان لطلب الحديث أكثر من قصده لطلب الفقه ، وكان الفقه عند ربيعة أكثر منه عند الزهري فلذلك أكثر منه سفيان دون ربيعة ، مع أن الزهري تقدمت وفاته على وفاة ربيعة بنحو عشر سنين بل أكثره . واقتضى قول سفيان بن عيينة هذا أن يحيى بن سعيد ما سمعه من شيوخه يزيد مولى المنبث موصولا وإنما وصله له ربيعة ، ولكن تقدم الحديث في اللقطة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن يزيد عن زيد موصولا ، فلعلى يحيى بن سعيد لما حدث به ابن عيينة ما كان يتذكر وصله أو دلته لسليمان بن بلال حين حدثه به موصولا وإنما سمع وصله من ربيعة فأسقط ربيعة . وقد أخرجه مسلم من رواية سليمان بن بلال موصولا أيضا ، ومن رواية حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد وربيعة جميعا عن يزيد عن زيد موصولا ، وهذا يقتضي أنه حمل إحدى الروايتين على الأخرى . وقد تقدم شرح حديث اللقطة مستوفى في بابها ، وأراد المصنف بذكره هنا الإشارة الى أن التصرف في مال الغير اذا غاب جائز ما لم يكن المال بما لا يخفى ضياعه كما دل عليه التفصيل بين الإبل والغنم . وقال ابن المنير : لما تعارضت الآثار في هذه المسألة وجب الرجوع إلى الحديث المرفوع فكان فيه أن ضالة الغنم يجوز التصرف فيها قبل تحقق وفاة صاحبها ، فكان لإحقاق المال المفقود بها متجما . وفيه أن ضالة الإبل لا يتعرض لها لاستقلالها بأمر نفسها فاقضى أن الزوجة كذلك لا يتعرض لها حتى يتحقق خبر وفاته ، فالضابط أن كل شيء يخفى ضياعه يجوز التصرف فيه صونا له عن الضياع ، وما لا فلا . وأكثر أهل العلم على أن حكم ضالة الغنم حكم المال في وجوب تعويضه لصاحبه اذا حضر ، والله أعلم

٢٣ - باب الظهار ، وقول الله تعالى ﴿ قد سمع الله قولك في زوجك - إلى قوله - فن لم يستطع فاطمام متين مسكينا ﴾ وقال لي إسماعيل : حدثني مالك أنه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد ، قال نحو ظهار الحر ، قال مالك : وصيام العبد شهران ، وقال الحسن بن الحر : ظهار الحر ولقعد من الحرّة والأمة سواء ، وقال عكرمة : إن ظاهر من أمته فليس بشيء إنما الظهار من النساء ، وفي الترمذية لما قالوا أي فيها قالوا ، وفي بعض ما قالوا ، وهذا أولى ، لأن الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور

قوله (باب الظهار) بكسر المعجمة ، هو قول الرجل لامرأته : أنت على كظهر أمي . وإنما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء لانه محل الركوب غالبا ، ولذلك سمي الركوب ظهرا ، ففهمت الزوجة بذلك لأنها مركوب الرجل ،

فلو أضاف غير الظاهر - كاجتناب مثلاً - كان ظاهراً على الأظهر عند الشافعية . واختلف فيها إذا لم يعين الام كان قال : كظهر أختي مثلاً فمن الشافعي في القديم لا يكون ظاهراً بل يختص بالام كما ورد في القرآن ، وكذا في حديث خولة التي ظاهر منها أوس . وقال في الجديد : يكون ظاهراً ، وهو قول الجمهور لكن اختلفوا فيمن لم تحرم على التأييد : فقال الشافعي لا يكون ظاهراً ، وعن مالك هو ظاهر وعن أحمد وروايان كالذهبيين ، فلو قال كظهر أبي مثلاً فليس بظاهر عند الجمهور ، وعن أحمد رواية أنه ظاهر ، وطرده في كل من يحرم عليه وطؤه حتى في البهيمة . ويقع الظاهر بكل لفظ يدل على تحريم الزوجة لكن بشرط افتزانه بالنية ، ويجب الكفاية على قائله كما قال الله تعالى امكن بشرط العود عند الجمهور . وعند الثوري وروى عن مجاهد : يجب المكافأة بمجرد الظاهر . قوله (وقول الله تعالى) قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها - الى قوله - فن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً) كذا لا في ذر والاكثر ، وساق في رواية كريمة الآيات الى الموضوع المذكور وهو قوله (فاطعام ستين مسكيناً) واستدل بقوله تعالى (وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا) على أن الظاهر حرام . وقد ذكر المصنف في الباب آثاراً اقتصر على الآية وعليها ، وكأنه أشار بذكر الآية الى الحديث المرفوع الوارد في سبب ذلك . وقد ذكر بعض طرقه تعليقا في أوائل كتاب التوحيد من حديث عائشة وسياق ذكره ، وفيه تسمية المظاهر ، وتسمية المجادلة وهي التي ظاهر منها وأن الراجع أنها خولة بنت ثعلبة ، وأنه أول ظاهراً كان في الاسلام كما أخرجه الطبراني وابن مهدي من حديث ابن عباس قال : كانت الظاهر في الجاهلية يحرم النساء ، فكان أول من ظاهر في الاسلام أوس بن الصامت ، وكانت امرأته خولة ، الحديث وقال الشافعي : سمعت من أروى من أهل العلم بالقرآن يقول : كان أهل الجاهلية يطعنون بثلاث الظهار والابلاء والطلاق ، فأقر الله الطلاق طلاقاً وحكم في الابلاء والظهار بما بين في القرآن انتهى . وجاء من حديث خولة بنت ثعلبة نفسها عند أبي داود قالت : ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت ، لحث رسول الله ﷺ أشكو اليه ، الحديث . وأخرج أصحاب السنن من حديث سلمة بن صخر أنه ظاهر من امرأته ، وقد تقدمت الإشارة الى حديثه في كتاب الصيام في قصة المجامع في رمضان ، وأن الأصح أن قصته كانت نهاراً . ولا في دارد والترمذي من حديث ابن عباس : إن رجلاً ظاهراً من امرأته فوقع عليها قبل أن يكفر ، فقال له النبي ﷺ : فاعتزلها حتى تكفر ذلك ، وفي رواية أبي داود : فلا تقر بها حتى تفعل ما أمرك الله ، وأسانيد هذه الأحاديث حسان . وحكم كفارة الظهار منصوص بالقرآن ، واختلف السلف في أحكامه في مواضع ألم البخاري يبيضا في الآثار التي أوردها في الباب ، واستدل بآية الظهار وبآية الأمان على القول بالعموم ولو ورد في سبب خاص ، وافقوا على دخول السبب ، وأن أوس بن الصامت مثله حكم الظهار ، امكن استشكله السبكي من جهة تقدم السبب وتأخر النزول فكيف يمتطف على ما مضى مع أن الآية لا تشمل إلا من وجد منه الظهار بعد نزولها ، لأن الفاء في قوله تعالى (فتحرير رقبة) يدل على أن المبتدأ تضمن معنى الشرط والخبر تضمن معنى الجواز ومعنى الشرط مستقبل ، وأجاب عنه بأن دخول الفاء في الخبر يستدعي العموم في كل مظهر ، وذلك بشمل الحاضر والمستقبل ، قال : وأما دلالة الفاء على الاختصاص بالمستقبل ففيه نظر ، كذا قال ، ويمكن أن يحتج لللاحق بالإجماع . قوله (وقال لي اسماعيل) هو ابن أبي أويس كذا للأكثر ، ووقع في رواية اللخني وقال اسماعيل ، بدون حرف الجر ، والأول أولى ، وهو موصول ، فعند جماعة أنه يستعمل هذه الصيغة فيما تحمله عن شيوخه ، مذاكرة ، والذي ظهر لي بالاستقراء أنه إنما يستعمل ذلك فيما

يورده موصولا من الموقوفات أو بما لا يكون من المرفوعات على شرطه . وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق القعنبي عن مالك أنه سأل ابن شهاب فذكر مثله وزاد وهو عليه واجب ، . قوله (قال مالك) هو موصول بالاسناد المذكور . قوله (وصيام العبد شهران) يحتمل أن يكون ابن شهاب الذي نقل مالك عنه أن ظهار العبد نحو ظهار الحر كأن يعطى العبد في ذلك جميع أحكام الحر ، ويحتمل أن يكون أراد بالقضية مطلق صحة الظهار من العبد كما يصح من الحر ولا يلزم أن يعطى جميع أحكامه ، لكن نقل ابن بطال الاجماع على أن العبد إذا ظهر لومه ، وأن كمارته بالصيام شهران كالحر . نعم اختلفوا في الاطعام والعتيق ، فقال الكوفيون والشافعي : لا يجزئ إلا الصيام فقط ، وقال ابن القاسم عن مالك : إن أطعمه بإذن مولاه أجزأه . وما ادعاه من الاجماع مردود فقد نقل الشيخ الموفق في المغني ، عن بعضهم أنه لا يصح ظهار العبد لأن الله تعالى قال (فتحرير رقبة) والعبد لا يملك الرقاب ، واتفق بأن تحرير الرقبة إنما هو على من يملكها فكان كالمحرر ففرضه الصيام . وأما ما ذكره من قدر صيامه فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابراهيم : لو صام شهرا أجزأ عنه . وعن الحسن يصوم شهرين . وعن ابن جريج عن عطاء في رجل ظاهر من زوجة أمة قال : شرط الصوم . قوله (وقال الحسن بن الحر) كذا للاكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستحلي : الحسن بن حي ، وفي رواية : وقال الحسن ، فقط ، فأما الحسن بن الحر فهو بضم المهملة وتشديد الراء ابن الحسك النخعي الكوفي نزيل دمشق ، ثقة عندهم ، وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع إن ثبت ذلك ، وأما الحسن بن حي فبفتح المهملة وتشديد الحائية نسب لجد أبيه وهو الحسن بن صالح بن صالح بن حي واسم حي حيان ، كوفي ثقة فقيه عابد من طبقة سفيان الثوري ، وقد تقدم ذكر أبيه في أوائل هذا الكتاب ، وقد أخرج الطحاوي في كتابه : اختلاف العلماء ، هذا الاثر . عن الحسن بن حي ، وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم النخعي قال : الظهار من الأمة كالظهار من الحر ، وقد وقع لنا الكلام المذكور من قول الحسن البصري وذلك فيما أخرجه ابن الاعرابي في مجمعه من طريق همام . سئل قتادة عن رجل ظاهر من سريته ، فقال : قال الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار : مثل ظهار الحر ، وهو قول الفقهاء السبعة ، وبه قال مالك وربيعة والثوري والليث ، واحتجوا بأنه فرج حلال فيحرم بالتحريم . وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن الحسن : إن وطئها فهو ظهار ، وإن لم يكن وطئها فلا ظهار عليه ، وهو قول الأوزاعي . قوله (وقال عكرمة : إن ظاهر من أمة فليس بشيء ، إنما الظهار من النساء) وصله اسماعيل القاضي بسند لا بأس به ، وجاء أيضا عن مجاهد مثله أخرجه سعيد بن منصور من رواية دأود بن أبي هند سألت مجاهدا عن الظهار من الأمة فكأنه لم يره شيئا . قلت : أليس الله يقول (من نسائهم) أفليست من النساء ؟ فقال : قال الله تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) أوليس العبد من الرجال ؟ أفلا يجوز شهادة العبد ؟ وقد جاء عن عكرمة خلافه ، قال عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج أخبرني الحسك بن أبان عن عكرمة مولى ابن عباس قال : يكفر عن ظهار الأمة مثل كفاره الحر ، ويقول عكرمة الاول قال الكوفيون والشافعي والجمهور ، واحتجوا بقوله تعالى (من نسائهم) وليست الأمة من النساء ، واحتجوا أيضا بقول ابن عباس : إن الظهار كان طلاقا ثم أحل بالكفارة ، فسكا لا حظ للأمة في الطلاق لاحظ لها في الظهار ، ويحتمل أن يكون المنقول عن عكرمة في الأمة المورجة فلا يكون بين قوله اختلاف . قوله (وفي العربية لما قالوا أي فيما قالوا) أي يستعمل في كلام العرب

حاد لكذا بمعنى أعاد فيه وأبطله . قوله (وفي نقض ما قالوا) كذا للأكثر بنون وقاف ، وفي رواية الإصلي والكشميني بعض ، بموحدة ثم مهمة والاول أصح ، والمعنى أنه يأتي بفعل ينقض قوله الاول . وقد اختلف العلماء هل يشترط الفعل فلا يهود له وطؤما إلا بعد أن يكفر ، أو يكفي الدم على وطئها ، أو العزم على إمساكها وترك فراقها ؟ والاول قول الليث والثاني قول الحنفية ومالك ، وحكى عنه أنه الوطء بعينه بشرط أن يقدم عليه الكفارة ، وحكى عنه العزم على الإمساك والوطء معا وعليه أكثر أصحابه ، والثالث قول الشافعي ومن تبعه ، وعنه قول رابع سنذكره هنا . قوله (وهذا أولى لأن الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور) هذا كلام البخاري ومراده الرد على من زعم أن شرط العود هنا أن يقع بالقول وهو إعادة انقض الظاهر ، فأشار الى هذا القول وجزم بأنه مرجوح وإن كان هو ظاهر الآية وهو قول أهل الظاهر ، وقد روى ذلك عن ابن العلية وبكير بن الأشج عن الثابتين وبه قال الفراء النحوي ، ومعنى قوله (ثم يعودون لما قالوا) أي الى قول ما قالوا : وقد بالغ ابن العربي في إنكاره ونسب قائله الى الجهل لأن الله تعالى وصفه بأنه منكر من القول وزور فكيف يقال إذا أعاد القول المحرم المنكر يجب عليه أن يكفر ثم تحمل له المرأة ؟ انتهى . وإلى هذا أشار البخاري بقوله : لأن الله لم يدل على المنكر والزور ، وقال اسماعيل القاضي : لما وقع بعد قوله (ثم يعودون فتحرير رقية) دل على أن المراد وقوع ضد ما وقع منه من المظاهرة ، فإن رجلا لو قال إذا أردت أن تمس فأعتني رقية قبل أن تمس لكان كلاما صحيحا ، بخلاف ما لو قال إذا لم ترد أن تمس فأعتني رقية قبل أن تمس . وقد جرى بحث بين أبي العباس بن سريج ومحمد بن دأود الظاهري فاحتج عليه ابن سريج بالاجماع ، فأنكره ابن دأود وقال : الذين خالفوا القرآن لا أعد خلافتهم خلافا . وأنكر ابن العربي أن يصح عن بكير بن الأشج ، واختلف المحدثون في معنى اللام في قوله (لما قالوا) فتقبل معناها ثم يعودون الى اجماع فتحرير رقية لما قالوا أي فليهم تحرير رقية من أجل ما قالوا . فادعوا أن اللام في قوله (لما قالوا) متعلق بالمخدوف وهو قوله عليهم قالة الأخفش ، وقيل المعنى الذين كانوا يظاهرون في الجاهلية ثم يعودون لما قالوا أي الى المظاهرة في الاسلام ، وقيل اللام بمعنى من أي يرجعون عن قولهم ، وهذا موافق قول من يوجب الكفارة بمجرد وقوع كلة الظهار . وقال ابن بطال : يشبه أن تكون ما بمعنى من ، أي اللواتي قالوا هن أنهن علينا كظهور أمهاتنا ، قال ويحوز أن يكون قالوا بتقدير المصدر أي يعودون للقول فسمى القول فيمن باسم المصدر وهو القول كما قالوا درهم ضرب الأمير وهو مضروب الأمير ، والله أعلم بالصواب

٢٤ - باب الإشارة في الطلاق والأمور . وقال ابن عمر قال النبي ﷺ لا يذهب الله بدمع العين ولكن يذهب بهذا ، فأشار إلى لسانه . وقال كعب بن مالك أشار النبي ﷺ إلى أن خذ النصف ؛ وقالت أسماء صلي الله عليه وسلم في الكسوف ؛ قلت لثلاثة ما شأن للناس فأومأت برأسها إلى الشمس ، قلت آية ؟ فأومأت برأسها وهي تضيء ، أي نعم . وقال أنس أومأ النبي ﷺ بيده لى أبي بكر أن يتقدم . وقال ابن عباس أومأ النبي ﷺ بيده لآخر ج . وقال أبو قتادة قال النبي ﷺ في الصبد للمعيرم آخذ منكم أسره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟ قالوا : لا ، قال : فسكوا ؛

٥٢٩٣ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ هِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعِيرِهِ ، وَكَانَ كَلِمَاتِي عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ وَكَبَّرَ وَقَالَ زَيْنَبُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : فَحَجَّ مِنْ رَذْمٍ بِأَجُوجَ وَمَأُجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ . وَهَقْدَ نَسَمِينَ »

٥٢٩٤ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ حَلْفَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ : فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ قَامَ يُصَلِّي فَسَأَلَ اللَّهَ خَيْرًا إِلَّا أُعْطَاهُ ، وَقَالَ بِيَدِهِ وَوَضَعَ أَمَلَتَهُ عَلَى بَطْنِ الْوُسْطَى وَالْخَنْصَرِ . قُلْنَا يُرْهِدُهَا »

٥٢٩٥ - وقال الأوبس حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « عَدَا يَهُودِي فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَارِيَةٍ فَأَخَذَهَا أَوْضَاحًا كَانَتْ عَلَيْهَا ، وَرَضَخَ رَأْسَهَا ، فَأَتَى بِهَا أَهْلَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَهِيَ فِي آخِرِ رَمَقٍ وَقَدْ أَصْبَحَتْ - فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ ذَلِكِ ؟ فُلَانٌ ؟ - أَخِيرَ الَّذِي قَتَلَهَا - فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا . قَالَ فَقَالَ لِرَجُلٍ آخَرَ - غَيْرِ الَّذِي قَتَلَهَا - فَأَشَارَتْ أَنْ لَا . قَالَ : فُلَانٌ ؟ لِقَاتِنَاهَا ، فَأَشَارَتْ أَنْ نَعَمْ ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَضَخَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ »

٥٢٩٦ - **حَدَّثَنَا** قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : افْتَتَحَ مِنْ هَاهُنَا . وَأَشَارَ إِلَى الْمَشْرِقِ ،

٥٢٩٧ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوْفَى قَالَ « كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ لِرَجُلٍ : انْزِلْ فَاجْدَحْ لِي . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أُمِيتَ . ثُمَّ قَالَ : انْزِلْ فَاجْدَحْ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أُمِيتَ ، إِنْ عَلِيكَ نَهَارًا . ثُمَّ قَالَ : انْزِلْ فَاجْدَحْ ، فَنَزَلَ فَجَدَحَ لَهُ فِي الثَّلَاثَةِ ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ أَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ فَقَالَ : إِذَا رَأَيْتُمُ الْبَيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ »

٥٢٩٨ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ اللَّثَمِيِّ عَنْ أَبِي هِنَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا يَمْنَعُ أَحَدًا مِنْكُمْ نَدَاهُ بِلَالٍ - أَوْ قَالَ أَذَانُهُ - مِنْ حَمُورِهِ ، فَأَنَّمَا يُنَادِي - أَوْ قَالَ يُوْذَنُ - كَيْرَجَعَ قَائِمُكُمْ ، وَابْسُ أَنْ يَقُولَ - كَأَنَّهُ يَنْفِي الصَّبْحَ أَوْ الْفَجْرَ ، وَأَظْهَرَ يَزِيدُ يَدَيْهِ ثُمَّ مَدَّ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى ،

٥٢٩٩ - وقال الأبيث حَدَّثَنِي جُفْرُ بْنُ رَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ « قَالَ رَسُولُ

الله ﷻ : «كُلُّ الْبَهْلِ وَالْمُنْفِقِ كَنُزْلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ مِنْ قَدْنٍ تَدْبِيهُمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا ، فَأَمَّا الْمُنْفِقُ فَلَا يُنْفِقُ شَيْئًا إِلَّا مَادَّتْ عَلَى جَهْلِهِ حَتَّى تُنْجِنَ بَنَانَهُ وَتُغْفِرَ أَرْثَهُ ، وَأَمَّا الْبَهْلُ فَلَا يُرْبِدُ بُرْدُ الْبُذُقِ إِلَّا لَزِمَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَوْضِعَهَا ، فَهُوَ يَوْمِيهَا فَلَا تَنْسَحُ ، وَيُشِيرُ بِأَصْبَعِهِ إِلَى حَلْقَةٍ »

قوله (باب الإشارة في الطلاق والأموال) أى الحكمة وغيرها ، وذكر فيه عدة أحاديث معلقة وموصولة :
أولها قوله : وقال ابن عمر : هو طرف من حديث تقدم موصولا في الجنائز ، وفيه قصة لسعد بن عباد وفيها : وإمكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه . ثانيا : وقال كعب بن مالك ، هو أيضا طرف من حديث تقدم موصولا في الملازمة وفيها : وأشار إلى أن أخذ النصف . ثالثا : وقالت أسماء : هى بنت أبى بكر . قوله (صلى النبي ﷺ في الكسوف) الحديث تقدم موصولا في كتاب الإيمان بلفظ : فأشارت إلى السماء ، وفيه : فأشارت برأسها أى نعم ، وفي صلاة الكسوف يمناه ، وفي صلاة السجود باختصار . رابعا : وقال أسد أو أم النبي ﷺ إلى أبى بكر أن يتقدم ، هو طرف من حديث ابن عباس . خامسا : وقال ابن عباس ، هو طرف من حديث تقدم موصولا في العلم في « باب من أجاب الفيليا بأشادة اليد والرأس » وفيه : ولوماً بيده ولا حرج ، سادسا : وقال أبو قتادة : هو أيضا طرف من حديث تقدم موصولا في « باب لا يشير المحرم إلى الصيد » من كتاب الحج ، وفيه : أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها . الحديث السابع ، قوله (أبو طاهر) هو المقدي ، وإبراهيم شيخه جزم المولى بأنه ابن طهمان ، وزعم بعض الشراح أنه أبو إسحق الفزارى والأول أرجح . وقد أخرجه الأسماعيلي من طريق يحيى بن أبى بكر عن إبراهيم بن طهمان عن خالد ودود الخدباء ، وتقدم الحديث مشروحا في كتاب الحج ، وفيه : كلما أتى على الركن أشار إليه . . الثامن ، قوله (وقالت زينب) هى بنت جحش أم المؤمنين . قوله (مثل هذه وهذه وعند تسعين) تقدم في أحاديث الأنبياء وعلامات النبوة موصولا ، ويأتى في الفتن لكن بلفظه وحلق بأصبعه الإبهام وإلى نليها وهى صورة عقد التسعين ، وسيأتى في الفتن من حديث أبى هريرة بلفظه « وعند تسعين » ووجه ادخاله في الترجمة أن العقد هل صفة مخصوصة لأرادة عدد معلوم يتنزل منزلة الإشارة المفهومة ، فإذا اكتفى بها عن التعلق مع القدرة عليه دل على اعتبار الإشارة بمن لا يقدر على التعلق بطريق الأولى . التاسع ، قوله (سلة بن علقمة) بفتح المهملة واللام شيخ ثقة ، وهو بصري وكذا سائر رواة هذا الاسناد ، وقد يلتبس بمسلة بن هانمة شيخ بصري أيضا لكن في أول اسمه زيادة ميم والمهملة ساكنة . وهو دون سلة بن علقمة في الطبقة والثقة . قوله (وقال بيده) أى أشار بها وهو من إطلاق القول على الفعل . قوله (ووضع أناملته على بطن الوسطى والخنصر قلنا يدهما) أى يفلها ، بين أبو حنبل الكجى في روايته عن عبيد شيخ البخارى أن الذى فعل ذلك هو بشر بن المفضل راويه عن سلة بن علقمة ، فعل هذا فى سياق البخارى إدراج . وقد قيل إن المراد بوضع الأنملة فى وسط الكف الإشارة إلى أن ساعة الجمعة فى وسط يوم الجمعة ، وبوضعا على الخنصر الإشارة إلى أنها فى آخر النهار لأن الخنصر آخر أصابع الكف ، وقد تقدم بسط الأقاربى فى تعيين وقتها فى كتاب الجمعة . الحديث العاشر ، قوله (وقال الأوبى) هو عبد العزيز بن عبد الله شيخ البخارى ، أخرج عنه الكثير فى العلم وفى غيره ، وقد أورده أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق يعقوب بن سفيان عنه ، ويأتى فى الدييات من وجه آخر عن شعبة مع شرحه . وقوله فيه : « أوضاها »

جمع وضع بفتح أوله والماءجمة ثم مهلة هو البياض ، والمراد هنا حل من فضة . وقوله د رضح ، براء مهلة ثم ضاد وخاء معجمتين أى كسر رأسها ، وهى فى آخر رمق أى نفس وزنا ومعنى ، وقوله أصحمت ، بضم أوله أى وقع بها الصمت أى خرس فى لسانها مع حضور ذهنها ، وفيه د فأشارت أن لا ، وفيه د فأشارت أن نعم . الحديث الحادى عشر حديث ابن عمر فى ذكر الفتن ، يأتى شرحه فى الفتن ، وفيه د وأشار الى المشرق . الحديث الثانى عشر حديث عبد الله بن أبى أوفى . قوله (فاجرح لى) بجم ثم مهلة أى حرك اللين بعد ايزوب فى الماء . وقد تقدم شرحه فى د باب متى يحمل فطر الصائم ، من حديث عبد الله بن أبى أوفى من كتاب الصيام ، والمراد منه هنا قوله ، ثم أوماً بيده قبل المشرق . الثالث عشر حديث أبى عثمان وهو التمدى عن ابن مسعود . قوله (ليدجمع) بفتح أوله وكسر الجيم ، ود قائمكم ، بالنصب على المفعولية ، وقوله د وليس أن يقول ، هو من إطلاق القول على الفعل ، وقوله د كأنه يعنى الصبح أو الفجر ، شك من الراوى ، وتقدم فى باب الأذان قبل الفجر من كتاب الصلاة بلفظ د بقول الفجر ، بغير شك . قوله (وأظهر يزيد) هو ابن زريع راوية . قوله (ثم مد أحدهما من الأخرى) تقدم فى الألفاظ على كيفية أخرى ، ووقع عند مسلم بلفظ د ليس الفجر المعترض ولكن المستطيل د وبه يظهر المراد من الإشارة المذكورة . الحديث الرابع عشر قوله (وقال الليث) تقدم التنبيه على إسناده فى أوائل الزكاة مع شرحه ، وقوله هنا د جبتان ، بجم ثم موحدة ، وقوله د الامدحت ، بتشديد الدال من المد ، وأصله مادحت فأدغمت . وذكره ابن بطال بلفظ د مارت ، براء خفيفة بدل الدال ، ونقل عن الخليل ما روى محمود مورداً إذا تردد ، وقوله د من لندن ثديهما ، كذا لا بد من التثنية ولغيره د ثديهما ، بصيغة الجمع ، قال ابن التين وهو الصواب قان لكل رجل ثدين فيكون هما أربعة ، كذا قال ، وليست الرواية بالتثنية خطأ بل هى موجهة والتقدير ثدى كل منهما . وقوله د تمن ، بفتح أوله وحزم الجيم قيده ابن التين قال ويجوز بضم أوله وكسر الجيم من الرباعى ، قلت : وهو الثابت فى معظم الروايات ، وموضع الترجمة منه قوله فيه د ويشير بإسبعه الى حلقة ، قال ابن بطال : ذهب الجمهور الى أن الإشارة اذا كانت مفهومة تنزل منزلة النطق ، وخالفه الحنفية فى بعض ذلك ، ولعل البخارى رد عليهم بهذه الأحاديث التى جعل فيها النبي ﷺ الإشارة قائمة مقام النطق ، واذا جازت الإشارة فى أحكام مختلفة فى الدبابة فهى لمن لا يمكنه النطق أجوز . وقال ابن المنير : أراد البخارى أن الإشارة بالطلاق وغيره من الأخرس وغيره التى يفهم منها الأصل والعدد نافذة كاللفظ اه . وبظهر لى أن البخارى أورد هذه الترجمة وأحاديثها توطئة لما يذكره من البحث فى الباب الذى يليه مع من فرق بين لعان الأخرس وطلاقه رافه أعلم . وقد اختلف العلماء فى الإشارة المفهومة ، فأما فى حقوق الله فقالوا يكفى ولو من القادر على النطق ، وأما فى حقوق الأدميين كالعقود والأفراد والوصية ونحو ذلك فاختلاف العلماء فيمن اعتقل له أنه ، ثالثاً عن أبى حنيفة : ان كان ما يوسا من لفظه ، وعن بعض الخنابلة : ان اتصل بالموت ، ورجحه الطحاوى . وعن الوداعى : ان سبقه كلام ، ونقل عن مكحول ان قال فلان حر ثم أصبت فقيل له : وفلان ؟ فأوماً صح . وأما القادر على النطق فلا تقوم اشارته مقام لفظه عند الأكثرين واختلف هل يقوم مقام النية كما لو طلق امرأته فقيل له : كم طلقه ؟ فأشار بإصبعه

٢٥ - باب لعان ، وقوله الله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاده الا أنفسهم

- الى قوله - من الصادقين . فاذا قذف الآخر من امرائه بكتابة أو إشارة أو إيماء معروف فهو كالمتكلم ، لأن النبي ﷺ قد أجاز الإشارة في الفرائض ، وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم ، وقال الله تعالى ﴿ فأشارت إليه ، قالوا : كيف نكلم من كان في المهد صبياً ﴾ وقال للضحاك ﴿ الا رمياً ﴾ : إشارة . وقال بعض الناس : لاحد ولا لمان . ثم زعم أن الطلاق بكتاب أو إشارة أو إيماء جائز . وليس بين الطلاق والقذف فرق . فان قال : القذف لا يكون إلا بكلام ، قول له : كذلك للطلاق لا يجوز إلا بكلام ، والا بطل الطلاق والقذف ، وكذلك المتق . وكذلك الأسم يلائن . وقال الشعبي وقاعدة : إذا قال أنت طالق فأشار بأصابعه تبين منه بإشارته . وقال إبراهيم : الآخرس إذا كتب الطلاق بيده كزيمه . وقال حماد : الآخرس والأسم إن قال برأسه جاز

٥٣٠٠ - حدثنا قتيبة حدثنا ثعلبة عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه سمع أنس بن مالك يقول قال رسول الله ﷺ : ألا أخبركم بخير دور الأنصار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : بنو النجار ، ثم الذين يلونهم بنو عبد الأشهل ، ثم الذين يلونهم بنو الحارث بن الخزرج ، ثم الذين يلونهم بنو ساعدة . ثم قال بيده فقبض أصابعه ، ثم بسطهن كإيماء بيده ، ثم قال : وفي كل دور الأنصار خير ،

٥٣٠١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال أبو حازم سمعته من سهل بن سعد الساعدي صاحب رسول الله ﷺ يقول : قال رسول الله ﷺ : دُبِئتُ أنا والساعة كهذه من هذه أو كهاتين ، وقرن بين السبابة والوسطى ،

٥٣٠٢ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول قال النبي ﷺ للشهير هكذا وهكذا وهيكذا ، يعني ثلاثين ، ثم قال وهكذا وهكذا وهكذا ، يعني تسعا وعشرين يقول مرة ثلاثين ومرة تسعا وعشرين ،

٥٣٠٣ - حدثني محمد بن المتق حدثنا يحيى بن سعيد عن إسماعيل عن قيس عن أبي مسعود قال وأشار النبي ﷺ بيده نحو اليمن : الإيمان ههنا مرتين . ألا وإن القسوة وغلظ القلوب في القدرتين حيث يطلع قرنا الشيطان ربيعة ومصر ،

٥٣٠٤ - حدثنا عمرو بن زُرارة أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال قال رسول الله ﷺ وأنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا ، وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما شيئاً ، [الحديث ٥٣٠٤ - طريقه في : ٦٠٠٠]

قوله (باب اللعان) هو مأخوذ من اللعن ، لأن الملاعن يقول لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، واختير لفظ اللعن دون الغضب في التسمية لأنه قول الرجل ، وهو الذي بدى به في الآية ، وهو أيضا يبدأ به ، وله أن يرجع عنه فيسقط عن المرأة بغير عكس ، وقيل سمي إماما لأن اللعن الطرد والإبعاد وهو مشترك بينهما ، وإنما خصت المرأة بلفظ الغضب لمظم الذنب بالنسبة إليها ، لأن الرجل إذا كان كاذبا لم يصل ذنبه إل أكثر من القذف ، وإن كانت هي كاذبة فذنبها أعظم لمسا فيه من تلويث الفراش والتعرض لالحاق من لبس من الوجود به ، فانتشر الحرمة ، وثبتت الولاية والميراث لمن لا يستحقهما . واللعان بالانمان والملاعنة بمعنى ، ويقال تلعنا وتلعنا ولاعن الحاكم بينهما والرجل ملاعن والمرأة ملاعنة لوقوعه غالبا من الجانبين . وأجمعوا على مشروعية اللعان وعلى أنه لا يجوز مع عدم التحقق ، واختلاف في وجوبه على الزوج ، يمكن لو تحقق أن الولد ليس منه قوى الوجوب .

قوله (وقول الله تعالى : والذين يرمون أزواجهم - إلى قوله - إن كان من الصادقين) كذا الأكثر ، وساقى في رواية كربة الآيات كلها ، وكان البخاري تمسك بموم قوله تعالى (يرمون) لأنه أهم من أن يكون باللفظ أو بالإشارة المفهمة ، وقد تمسك غيره للجمهور بها في أنه لا يشترط في الائتمان أن يقول الرجل رأيتها توفى ، ولا أن يفي حلها إن كانت حاملا أو ولدها إن كانت وضعت خلافا لما لك ، بل يكفي أن يقول إنها زانية أو زنت ، ويؤيده أن الله شرح حد القذف على الاجتهاد برمي المحصنة ، ثم شرع اللعان برمي الزوجة ، فلو أن أجنبيا قال يازانية وجب عليه حد القذف ، فكذلك حكم اللعان . وأوردوا على المالكية الاتفاق على مشروعية اللعان للأعشى فانفصل عنه ابن القصار بأن شرطه أن يقول لمست فرجه في فرجها ، والله أعلم . **قوله** (فاذا قذف الأخرس امرأته بكتابة) بمثابة ثم واحدة ، وعند الكشميني بكتابة ، بلاهاء . **قوله** (أو إشارة أو إيماء معروف فهو كالتكلم ، لأن النبي ﷺ قد أجاز الإشارة في الفرائض) أى في الآثور المفروضة . **قوله** (وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم) أى من غيرهم ، وخالف الحنفية والأوزاعي وإسحق ، وهي رواية عن أحد اختارها بعض المتأخرين . **قوله** (وقال الله تعالى : فأشارت إليه . قالوا كيف تكلم من كان في المهد صبيا) أخرج ابن أبي حاتم عن طريق ميمون بن مهران قال : لما قالوا للمريم (لقد جئت شيئا فريا الخ) أشارت إلى عيسى أن كلوه ، فقالوا : تأمرنا أن نتكلم من هو في المهد زيادة على ما جاءت به من الداهية . ووجه الاستدلال به أن مريم كانت نذرت أن لا تتكلم فكانت في حكم الأخرس فأشارت إشارة مفهمة اكتفوا بها عن معاودة سؤالها وإن كانوا أنكروا عليها ما أشارت به ، وقد ثبت من حديث أبي بن كعب وأنس بن مالك أن معنى قوله تعالى (إنى نذرت للرحمن صوما) أى صمتا أخرجه الطبراني وغيره . **قوله** (وقال الضحاك) أى ابن مزاحم (لإيماء إشارة) وصله عبد بن حميد وأبو حذيفة في تفسير صفيان الثوري ولفظهما عنه في قوله تعالى (آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا) فاستثنى الزمن من الكلام فدل على أن له حكمه . وأغرب السكرماني فقال : الضحاك هو ابن شراحيل الحمداني ، فلم يصب فإن المشهور بالتفسير هو ابن مزاحم ، وقد وجد الاثر المذكور عنه مصرحا أنه ابن مزاحم ، وأما ابن شراحيل ويقال ابن شرحبيل فهو من التابعين لكن لم يقلوا عنه شيئا من التفسير ، بل له عند البخاري حديثان فقط أحدهما في فضائل القرآن والآخر في استئابة المرتدين وكلاهما من روايته عن أبي سعيد الخدري قال : الرمز الاشارة . **قوله** (وقال بعض الناس لا حد ولا لعان) أى بالإشارة من الأخرس وغيره (ثم زعم إن طلق بكتابة أو إشارة

أو إيماء جاز) كذا لا يضر ، ولغيره أن الطلاق بكتابة الخ . قوله (وليس بين الطلاق والذف فرق ، فان قال
الذف لا يكون إلا بكلام قيل له : كذلك الطلاق لا يكون إلا بكلام) أى وأنت وافقت على وقوعه بغير الكلام
فيلزمك مثله في اللعان والحد . قوله (والا بطل الطلاق والذف ، وكذلك العتق) يعنى إما أن يقال باعتبار
الإشارة فيها كلها أو بترك اعتبارها فتبطل كلها بالإشارة ، والا فالنفرقة بينهما بغير دليل تحكم ، وقد وافقه بعض
الحنفية على هذا البحث وقال : القياس بطلان الجميع ، لكن عملنا به في غير اللعان والحد استحسانا ، ومنهم من
قال : منناه في اللعان والحد الشبهة لأنه يتعلق بالصرح كالذف فلا يكتفى فيه بالإشارة لأنها غير صريحة ، وهذه
عمدة من وافق الحنفية من المخالفة وغيرهم ، ورده ابن التين بأن المسألة مفروضة فيما إذا كانت الإشارة مفهومة
لأنها واضحة لا يبقى معه ريب ، ومن حجته أيضا أن الذف يتلوه بصرح الزنا دون معناه ، بدليل أن من قال
لآخر وطئت رطبا حراما لم يكن فذنا لاحتمال أن يكون وطى . وطء شبهة فاعتقد الفاضل أنه حرام ، والإشارة
لا يتضح بها التفصيل بين المعنيين ، ولذلك لا يجب الحسد في التعريض ، وأجاب ابن القصار بالنقض عليهم بنفوذ
الذف بغير اللعان العربي وهو ضعيف ، ونقض غيره بالقتل فإنه ينقسم الى عمد وشبه عمد وخطأ ويتميز
بالإشارة وهو قوي ، واحتجوا أيضا بأن اللعان شبهة وشهادة الآخرين مردودة بالإجماع ، وتذهب بأن
مالك ذكر قبولها فلا إجماع ، وبأن اللعان عند الأكثرين كإيمانهم بآيات البحث فيه . قوله (وكذلك الأصم
بلاعن) أى إذا أشبه إليه حتى فهم ، قال الملب : في أمره إشكال ، لكن قد يرتفع بتردد الإشارة إلى أن تفهم
معرفة ذلك عنه . قلت : والاطلاع على معرفته بذلك سهل لأنه يعرف من لفظه . قوله (وقال الشعبي وقتادة : إذا
قال أنت طالق فأشار بأصابعه تبين منه بإشارته) وصله ابن أبي شبة بلفظ : سئل الشعبي فقال سئل رجل مرة
أطلقت امرأتك قال فأومأ بيده بأربع أصابع ولم يتكلم ففارق امرأته . قال ابن التين : معناه أنه عبر عما نواه من
المدد بالإشارة فاعتدوا عليه بذلك . قوله (وقال إبراهيم : الأخرس إذا كتب الطلاق بيده لزمه) وصله ابن أبي
شبة بلفظ ، وأخرجه الأثرم عن ابن أبي شبة كذلك ، وأخرجه عبد الرزاق بلفظ الرجل يكتب الطلاق ولا
يلفظ به أنه كان يراه لازما ، ونقل ابن التين عن مالك أن الأخرس إذا كتب الطلاق أو نواه لزمه ، وقال الشافعي :
لا يكون طلاقا ، يعنى أن كلا منهما على انفراده لا يكون طلاقا ، أما لو جمعهما فإن الشافعي يقول بالوقوع سواء
كان فاقدا أم أخرس . قوله (وقال حماد : الأخرس والأصم إن قال برأسه جاز) هو حماد بن أبي سليمان شيخ أبي
حنيفة ، فكان البخاري أراد الزام الكوفيين بقول شيخهم ، ولا يخفى أن محل الجواز حيث يسبق ما ينطبق عليه
من الأفعال بالراس الجواب . ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث تتعلق بالإشارة أيضا : الحديث الأول منها
حديث أنس في فضل دور الانصار وقد تقدم شرحه في المناقب ، فانه أورده هناك من وجه آخر عن أنس عن أبي
أسيد الساعدي ، وأورده هنا عن أنس بغير واسطة والطريقان صحيحان ، وفي زيادة أنس هذه الإشارة وليست في
روايته عن أبي أسيد ، وفي رواية عن أبي أسيد من الزيادة قصة أسيد بن عباد كما تقدم . والمقصود من الحديث
هنا قوله . ثم قال بيده فقبض أصابعه ثم بسطهن كالراى بيده ، ففيه استعمال الإشارة المفهومة مقرونة باللفظ ،
وقوله كالراى بيده أى كالذى يكون بيده الشيء قد ضم أصابعه عليه ثم رماه فانتشرت . الثاني حديث سهل ، قوله
(قال أبو حازم) كذا وقع عنده وأخرجه الاسماعيلي من وجهين عن سفیان بلفظ ه عن أبي حازم ، وصرح الحميدي

عن سفيان بالتحديث فقال في روايته وحدثنا أبو حازم أنه سمع -هـ- ، أخرجه أبو نعيم . قوله (كذبه من هذه أو كهاين) شك من الراوى ، واقتصر الحديث على قوله و كذبه من هذه . قوله (و فرق وأشار سفيان بالسبابة) سياقى شرحه مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ، قال الكرماني : قد انقضى من يوم بعثته إلى يومنا هذا - بمعنى سنة سبع وستين وسبعمائة - سبعمائة وثمانون سنة ، فكيف نكون المقاربة ؟ وأجاب الخطابي أن المراد أن الذى بقى بالنسبة إلى ماضى قدر فضل الوسطى إلى السبابة . قلت : وسياقى البحث في ذلك حيث أشرت إليه . الثالث حديث ابن عمر و الشبر هكذا وهكذا و هكذا ، تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام . والرابع حديث أبي مسعود - وهو عقبة بن عمرو - ووقع في رواية القاسمى والكشميني و ابن مسعود ، قال عياض : وهو وهم ، وهو كما قال ، فقد تقدم كذلك في بدء الخلق والمناقب والمغازى من طرق عن اسماعيل وهو ابن أبي خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم ، وصرح في بدء الخلق باسمه ولفظه وحدثني قيس عن عقبة بن عمرو أبي مسعود و قد تقدم شرحه في ذخرك الجن في بدء الخلق ، وبقية شرحه في أول المناقب . الخامس حديث سهل في فضل كافل البيت ، وسياقى شرحه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وقوله فيه و بالسبابة ، في رواية الكشميني و بالجماعة ، وهما بمعنى

٣٦ - باب إذا عرض بنفى الولد

٥٣٠٥ - جرثشا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن مسعود عن أبي هريرة و أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ولد لى غلام أسود ، فقال هل لك من إبل ؟ قال نعم ، قال ما ألواتها ؟ قال نعم ، قال : هل فيها من أوزق ؟ قال نعم ، قال فأنى ذلك ؟ قال لى نزع عرقى ، قال فلى ابنك هذا نزعاً ؟

[الحديث ٥٣٠٥ - طرقه في : ٦٨٤٧ ، ٧٣١٤]

قوله (باب إذا عرض بنفى الولد) بتشديد الراء من التعريض ، وهو ذكر شيء يفهم منه شيء آخر لم يذكر ، ويفارق الكناية بأنها ذكر شيء بغير لفظه الموضوع يقوم مقامه ، وترجم البخارى لهذا الحديث في الحدود و ما جاء في التعريض ، وكأنه أخذه من قوله في بعض طرقه و يعرض بنفيه ، وقد اعترضه ابن المنير فقال : ذكر ترجمة للتعريض عقب ترجمة الإشارة لا اشتراكهما في إلهام المقصود ، لكن كلامه يشعر بانفاء حكم التعريض ليتناقض مذهبه في الإشارة . والجواب أن الإشارة المستبشرة هى التى لا يفهم منها إلا المسمى المقصود ، بخلاف التعريض فإن الاحتمال فيه إما راجح وإما مساو فافترقا ، قال الشافعى في د الأم : ظاهر قول الأعرابى أنه اتهم امرأته ، لكن لما كان لقرله وجه غير القذف لم يحكم النبي ﷺ فيه بحكم القذف فدل ذلك على أنه لا حد في التعريض ، وما يدل على أن التعريض لا يعطى حكم النهرج الإذن بخطبة المهتدة بالتعريض لا بالنهرج فلا يجوز ، والله أعلم . قوله (عن ابن شهاب) قال الدارقطنى : أخرجه أبو مصعب في د الموطأ ، عن مالك ، ونا به جماعة من الرواة خارج الموطأ ، ثم ساقه من رواية محمد بن الحسن عن مالك و أنا الزهرى ، ومن طريق عبد الله بن محمد بن أسماء عن مالك ، ومن طريق ابن وهب و أخبرني ابن أبي ذئب ومالك كلاهما عن ابن شهاب و وطريق ابن وهب هذه أخرجهما أبو داود . قوله (أن سعيد بن المسيب أخبره) كذا لاكثر أصحاب الزهرى ، وغالفهم يونس فقال

عنه وعن أبي سلة عن أبي هريرة، وسيأتي في كتاب الاعتصام من طريق ابن وهب عنه، وهو مصير من البخاري إلى أنه عند الزهري عن سعيد وأبي سلة معا، وقد وافقه مسلم على ذلك، ويؤيده رواية يحيى بن الضحاك عن الأوزاعي عن الزهري عنهما جميعا، وقد أطلق الدارقطني أن المحفوظ رواية مالك ومن تابعه، وهو محمول على العمل بالترجيح، وأما طريق الجمع فهو ما صنعه البخاري، ويتأيد أيضا بأن عقيلارواه عن الزهري قال: بلغنا عن أبي هريرة، فإن ذلك يشعر بأنه عنده عن غير واحد، وإلا لو كان عن واحد فقط كسعيد مثلاً لاقتصر عليه. قوله (أن رجلاً أتى النبي ﷺ) في رواية أبي مصعب: جاءه أعرابي، وكذا سيأتي في الحدود عن اسماعيل بن أبي أويس عن مالك، وللنسائي جاء رجل من أهل البادية، وكذا في رواية أشهب عن مالك عند الدارقطني، وفي رواية ابن وهب التي عند أبي داود: وأن أعرابياً من بني فزارة، وكذا عند مسلم وأصحاب السنن من رواية سفيان بن عيينة عن ابن شهاب، واسم هذا الأعرابي خضيم بن قتادة أخرجه حديثه عبد الغني بن سعيد في «المهمات» له من طريق قطبة بنت عمرو بن هرم أن مندوكاً حدثها: أن خضيم بن قتادة ولد له مولود أسود من امرأة من بني عجل فأسكا النبي ﷺ فقال: هل لك من إبل؟ قوله (أتى النبي ﷺ) في رواية ابن أبي ذئب: صرخ بالنبي ﷺ. قوله (فقال: يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسوداً) لم أفت على اسم المرأة ولا على اسم الغلام، وزاد في رواية يونس: وإني أنكرته: أي استنكرته بقاء ولم يرد أنه أنكر كونه ابنه بلسانه وإلا لكان تصريحاً بالنفي لا تعريضاً، ووجه التعريض أنه قال غلاماً أسوداً أي وأنا أيضاً فكيف يكون مني؟ ووقع في رواية ميمر عن الزهري عند مسلم وهو حيث قد يعرض بأن ينفية، ويؤخذ منه أن التعريض بالقذف ليس قذفاً وبه قال الجمهور، واستدل الشافعي بهذا الحديث لذلك، وعن المالكية يجب به الحد إذا كان مفهوماً، وأجابوا عن الحديث بما سيأتي بيانه في آخر شرحه. وقال ابن دقيق العيد: في الاستدلال بالحديث نظر، لأن المستفتى لا يجب عليه حد ولا تعزير. قلت: وفي هذا الإطلاق نظر، لأنه قد يستفتى بلفظ لا يقتضي القذف ولفظ يقتضيه، فمن الأول أن يقول مثلاً إذا كان زوج المرأة أبيض فأنت بولد أسود: ما الحكم؟ ومن الثاني أن يقول مثلاً: إن امرأتى أتت بولد أسود وأنا أبيض فيكون تعريضاً، أو يزيد فيه مثلاً زنت فيكون تصريحاً، والذي ورد في حديث الباب هو الثاني فيتم الاستدلال. وقد نبه الخطابي على عكس هذا فقال: لا يلزم الزوج إذا صرح بأن الولد الذي وضعته امرأته ليس منه حد قذف لجواز أن يريد أنها وطئت بشبهة أو وضعته من الزوج الذي قبله إذا كان ذلك ممكناً. قوله (قال: فما ألوانها؟ قال: حر) في رواية محمد بن مصعب عن مالك عند الدارقطني: قال رمل، والأرمك الأبيض إلى حر، وقد تقدم تفسيره في شرح حديث جمل جابر في الشروط. قوله (قيل فيها من أورد) بوزن أحر. قوله (إن فيها لورقا) بضم الواو بوزن حر، والأوردق الذي فيه سواد ليس بمالك بل يميل إلى الغبرة، ومنه قيل للحمامة ورقاء. قوله (فأتى ذلك) بفتح النون الثقيلة أي من أين أتاهما اللون الذي عاقلها، هل هو بسبب خلل من غير لونها طراً عليها أو لآخر؟ قوله (لعل نزعها هرق) في رواية كريمة: لعله، ولا اشكال فيها بخلاف الأول لجزم جمع بأن الصواب النصب أي لعل عرقا نزعها، وقال الصنعاني: ويحتمل أن يكون في الأصل: لعله، فسقطت الهاء، ووجهه ابن مالك باحتمال أنه حذف منه ضمير الشأن، ويؤيد توجهه ما وقع في رواية كريمة، والمعنى يحتمل أن يكون في أصولها ما هو بالون المذكور فاجتذبه إليه لجاء على لونه، وادعى الداودي أن أصل هذا للتدقيق. قوله (ولعل ابنك هذا نزعها) كذا في رواية أبي ذر

يختلف الفاعل ، ولغيره ، نزع عرق ، وكذا في سائر الروايات . والمراد بالمرق الأصل من النسب شبهه بمرق
 الدجاجة ، ومنه قولهم : فلان عريق في الأصالة أي أن أصله متناسب ، وكذا مرق في السكرم أو اللؤم ، وأصل
 النزح الجنب ، وقد يطلق على الميل ، ومنه ما وقع في قصة عبد الله بن سلام حين سئل عن شبه الولد بأبيه أو بأمه :
 نزح إلى أبيه أو إلى أمه ، وفي الحديث ضرب المثل ، وتشبيه المجهول بالمعلوم تقريبا لفهم السائل ، واستدل به لصحة
 العمل بالقياس ، قال الخطابي : هو أصل في قياس التشبه . وقال ابن العربي : فيه دليل على صحة القياس والاعتبار
 بالنظر ، وتوقف فيه ابن دقيق العيد فقال : هو تشبيه في أمر وجودي ، والنزاع إنما هو في التشبيه في الأحكام
 الشرعية من طريق واحدة قرية . وفيه أن الزوج لا يجوز له الانتفاء من ولده بمجرد الظن ، وأن الولد يلحق به
 ولو عالف لونه لون أمه . وقال القرطبي تبعا لابن رشد : لا خلاف في أنه لا يحل نفي الولد باختلاف الألوان المتعارفة
 كالأدمة والسمرة ، ولا في البياض والسواد إذا كان قد أفر بالوطء ولم تمض مدة الاستبراء ، وكأنه أراد في مذهبه ،
 والاختلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فقالوا : إن لم ينضم اليه قرينة زنا لم يحز النفي ، فإن اتهمها فأنت بولد على
 لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح ، وفي حديث ابن عباس الآتي في اللعان ما يقويه . وعند الحنابلة
 يجوز النفي مع القرينة مطلقا ، والخلاف إنما هو عند عدمها ، وهو عكس ترتيب الخلاف عند الشافعية . وفيه تقديم
 حكم الفرائض على ما يشعر به مخالفة التشبه . وفيه الاحتياط بالأنساب وإبقائها مع الامكان ، والزجر عن تحقيق ظن
 السود . وقال القرطبي : يؤخذ منه منع التسلسل ، وأن الحوادث لا بد لها أن تستند إلى أول ليس بمحدث . وفيه
 أن التعريض بالقذف لا يثبت حكم القذف حتى يقع التصريح بخلافه للبالكية ، وأجاب بعض المالكية أن التعريض
 الذي يجب به القذف عندهم هو ما يفهم منه القذف كما يفهم من التصريح ، وهذا الحديث لا حاجة فيه لدفع ذلك ،
 فإن الرجل لم يرد قذفا ، بل جاء سائلا مستفتيا عن الحكم لما وقع له من الزينة ، فلما ضرب له المثل أذعن ، وقال
 المهلب : التعريض إذا كان على سبيل السؤال لا حدة فيه ، وإنما يجب الحد في التعريض إذا كان على سبيل
 المواجهة والمباشرة . وقال ابن المنبر : الفرق بين الزوج والأجنبي في التعريض أن الأجنبي يقصد الإذية المحضة ،
 والزوج قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب ، والله أعلم

٢٧ - باب إخلاف الملاعن

٥٣٠٦ - **حَرْشُ** مَوْسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُورَبَةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ
 الْأَنْصَارِ قَذَفَ امْرَأَتَهُ فَأَخْلَفَهَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ،

قوله (باب إخلاف الملاعن) ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية جوربة بن أسماء عن نافع مختصرا بلفظ
 « فأخلفها ، وكذا ساقى بعد ستة أبواب من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع ، وتقدم في تفسير التور من وجه
 آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ « لأعن بين رجل وامرأة ، والمراد بالإخلاف هنا النطق بكلمات اللعان ، وفه «سك
 به من قال إن اللعان يمين ، وهو قول مالك والشافعي والجمهور ، وقال أبو حنيفة : اللعان شهادة وهو وجه
 للشافعية ، وقيل شهادة فيها شائبة اليمين ، وقيل بالعكس ، ومن ثم قال بعض العلماء : ليس بيمين ولا شهادة ، وإنما
 على الخلاف أن اللعان يشرح بين كل زوجين مسلمين أو كافرين حربيين أو عبيدين عدلين أو قاصقين بناء على أنه

يمين ، فمن صح يمينه صح لعانه ، وقيل لا يصح اللعان إلا من زوجين حريين مسلمين ، لان اللعان شهادة ولا يصح من محدود في قذف ، وهذا الحديث حجة للاولين لقسوة الراوى بين لاعن وحلف ، ويؤيده ان اليمين مادل على حث أو منع أو تحقيق خبر وهو هنا كذلك ، ويدل عليه قوله ﷺ في بعض طرق حديث ابن عباس ، فقال له : احلف بالله الذى لا اله الا هو انى اصادق ، بقول ذلك أربع مرات ، أخرجه الحاكم والبيهقي من رواية جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عنه ، وسيأتى قريباً ولولا الايمان لكان لى ولها شأن ، واعتل بعض الحنفية بأنها لو كانت يميناً لما تكررت ، وأجيب بأنها خرجت عن القياس تغليظاً لحرمة الفروج كما خرجت القسامة لحرمة النفس ، وبأنها لو كانت شهادة لم تكرر أيضاً . والذى تحرر لى أنها من حيث الجرم بنفى الكذب وإثبات الصدق يمين ، لكن أطلق عليها شهادة لاشتراط أن لا يكتفى في ذلك بالظن بل لابد من وجود علم كل منهما بالإمرين علما يصح معه أن يشهد به ، ويؤيد كونها يميناً أن الشخص لو قال أشهد بالله لقد كان كذا لعد حالفاً . وقد قال القفال في دحسان الشريعة : كروت ايمان اللعان لأنها أقيمت مقام أربع شهود في غيره ليقام عليها الحد ، ومن ثم سميت شهادات

٢٨ - باب يبدأ الرجل بالثلاث عن

٥٣٠٧ - حدثني محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن هشام بن حسان حدثنا عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هلال بن أمية قذف امرأته فجاء فشهد والنبي ﷺ يقول : ان الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب ؟ ثم قامت فشهدت .

قوله (باب يبدأ الرجل بالثلاث) ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة هلال بن أمية مختصراً وكأنه أخذ الترجمة من قوله د ثم قامت فشهدت ، فانه ظاهر في أن الرجل يقدم قبل المرأة في الملائعة ، وقد ورد ذلك صريحاً من حديث ابن عمر كما سأذكره في د باب صدق الملائعة ، وبه قال الشافعي ومن تبعه وأشهب من المالكية ووجه ابن العربي وقال ابن القاسم لو ابتدأت به المرأة صح واعتد به وهو قول أبي حنيفة ، واحتجوا بأن الله عطفه بالواو وهي لا تقتضى الترتيب . واحتج للاولين بأن اللعان شرع لدفع الحد عن الرجل ، ويؤيده قوله ﷺ لهلال د البينة وإلا حد في ظهرك ، فلو بدى بالمرأة لكان دفعاً لا مراً لم يثبت ، وبأن الرجل يمكنه أن يرجع بعد أن يلعن كما تقدم في دفع الحد عن المرأة ، بخلاف ما لو بدأت به المرأة . قوله (عن عكرمة عن ابن عباس) كذا وصله هشام بن حسان عن عكرمة ، وتابعة عباد بن منصور عن عكرمة أخرجه أبو داود في السنن ، وسأفه أبو داود الطيالسي في مسنده مطولاً ، واختلف على أيوب : فرواه جرير بن حازم عنه موصولاً أخرجه الحاكم والبيهقي في د الخلافات ، وغيرها وكذا أخرجه النسائي وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن مردويه من رواية حماد بن زيد عن أيوب موصولاً ، وأخرجه الطبري من طريق حماد مرسل ، قال الترمذي سألت محمداً عن هذا الاختلاف فقال : حديث عكرمة عن ابن عباس في هذا محفوظ . قوله (ان هلال بن أمية قذف امرأته فجاء فشهد) كذا أورده هنا مختصراً ، وتقديم في تفسير النور مطولاً ، وفيه شرح قوله د البينة أو حد في ظهرك ، وفيه قول هلال د ليؤلن الله ما يرى ظهري من

الجلد فزلات ، ووقع فيه أنه انهمما بشريك بن سحماه : ووقع في رواية مسلم من حديث أنس : أن شريك بن سحماه كان أبا البراء بن مالك لأمه ، وهو مشكل فإن أم البراء هي أم أنس بن مالك وهي أم سليم ولم تكن سحماه ولا تسمى سحماه فلعل شريكا كان أخاه من الرضاعة . وقد وقع عند البيهقي في الخلافيات من مرسل محمد بن سيرين : أن شريكا كان يأوي إلى منزل هلال ، وفي تفسير مقاتل : أن والدته شريك التي يقال لها سحماه كانت حبشية وقيل كانت يمانية ، وعند الحاكم من مرسل ابن سيرين : كانت أمة سوداء ، واسم والد شريك عبدة بن مغيث بن الجعد بن العجلان ، وحكى عبد الغني بن سعيد وأبو نعيم في الصحابة أن لفظ شريك صفة لا اسم ، وأنه كان شريكا لرجل يهودي يقال له ابن سحماه ، وحكى البيهقي في المدركة ، عن الشافعي أن شريك بن سحماه كان يهوديا ، وأشار صباغن إلى بطلان هذا القول وجرم بذلك الثوري تبعاً له وقال : كان صحابياً ، وكذا عده جمع في الصحابة فيجوز أن يكون أسلم بعد ذلك . ويعكر على هذا قول ابن السكبي : أنه شهد أحداً ؛ وكذا قول غيره أن أباه شهد ببراء واحد ؛ قاله أعلم . ثم في هذه الرواية (لجهاء فشهد والنبي ﷺ يقول : الله يعلم أن احداً كاذب) ظاهره أن هذا الكلام صدر منه ﷺ في حال ملاءمتها ، بخلاف من زعم أنه قاله بعد فراغهما ، وزاد في تفسير الثوري من هذا الوجه ، بعد قوله فشهدت ، فلما كان عند الخامسة وقفوا وقاروا : إنها موجهة ، ووقع عند النسائي في هذه القصة ، فأمر رجلاً أن يضع يده عند الخامسة على فيه ، ثم على فيها ، وقال : إنها موجهة ، قال ابن عباس : فتكلمت ونكمت حتى قلنا إنها ترجع ، ثم قالت : لا أقضج قومي سائر اليوم ، فضمت ، وفيه أيضاً قوله ﷺ : أبصروها فإن جاءت الخ ، وسأذكر شرحه في باب التلاعن في المسجد ،

٢٩ - باب الأمان ، ومن طلق بعد الأمان

٥٣٠٨ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمراً المجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري فقال له : يا عاصم أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنهُ فقتلوه أم كيف يفعل ؟ سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ فسأل عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك ، فكره رسول الله ﷺ المسأل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ . فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر : فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟ فقال عاصم لعويمر : لم تأتني بخير ، قد كره رسول الله ﷺ المسألة التي سألته عنها ، فقال عويمر والله لا أنتهي حتى أسأله عنها . فأقبل عويمر حتى جاء رسول الله ﷺ وسط الناس ، فقال : يا رسول الله أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنهُ فقتلوه ، أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله ﷺ قد أنزل الله فيك وفي صاحبك فأذهب فأت بها ، قال سهل ففلاعننا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ . فلما فرغوا من فلاعنهما قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكنها . فطلقها ثلاثاً ، قبل أن يأمره رسول الله ﷺ . قال ابن شهاب : فكانت سنة للتلاعن

قوله (باب اللعان) تقدم معنى اللعان قبل ، وهو ينقسم إلى واجب ومكروه وحرام ، فالاول أن يراها توفى أو أقرت بالزنا فصدقها ، وذلك في طهر لم يجامعها فيه ثم اعترضها مدة العدة فأتت بولد لزمه فذنها لثني الولد للثلا يلحقه فيرتب عليه المفاسد . الثاني أن يرى أجنبيا يدخل عليها بحيث يطلب على ظنه أنه ذى بها فيجوز له أن يلعن ، لكن لو ترك إكنا أول للستر لانه يمكنه إفراقها بالطلاق . الثالث ما عدا ذلك ، لكن لو استفاض فروجهما لأصحاب الشافعي وأحمد ، فمن أجاز تمسك بمحدث ، انظروا فإن جاءت به ، لجعل الشبه دالا على نفيه منه ، ولا حجة فيه لانه سبق اللعان في الصورة المذكورة كما سيأتي ، ومن منع تمسك بمحدث الذي أنكر شبه ولده به . **قوله** (ومن طلق) أي بعد أن لعن ، في هذه الترجمة إشارة إلى الخلاف هل تقع الفقرة في اللعان بنفس اللعان أو بإيقاع الحاكم بعد الفراغ أو بإيقاع الزوج ، فذهب مالك والشافعي ومن تبعهما إلى أن الفقرة تقع بنفس اللعان ، قال مالك وغاب أصحابه : بعد فراغ المرأة ، وقال الشافعي وأتباعه وسحنون من المالكية : بعد فراغ الزوج ، واعتل بأن اللعان المرأة إنما شرع لدفع الحد عنها . بخلاف الرجل فإنه يزيد على ذلك في حقه نفي النسب ولحاق الولد وزوال الفراش ، وتظهر فائدة الخلاف في النوارث لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل ، وفيما إذا طلق امرأة بفرق أخرى ثم لعن الأخرى . وقال الثوري وأبو حنيفة وأتباعهما لا تقع الفقرة حتى يوقعا عليهما الحاكم ، واحتجوا بظاهر ما وقع في أحاديث اللعان كما سيأتي بيانه ، وعن أحمد وروايتان ، وسيأتي مزيد بحث في ذلك بعد خمسة أبواب . وذهب عثمان البقي أنه لا تقع الفقرة حتى يوقعا الزوج . واعتل بأن الفقرة لم تذكر في القرآن ، ولأن ظاهر الأحاديث أن الزوج هو الذي طلق ابتداء ، ويقال إن عثمان تفرد بذلك لكن نقل الطبري عن أبي الشعثاء جابر بن زيد البصري أحد أصحاب ابن عباس من فقهاء التابعين نحوه ، ومقابلته قول أبي عبيد : إن الفقرة بين الزوجين تقع بنفس الفذف ولو لم يقع اللعان ، وكأنه مفرع على وجوب اللعان على من تحقق ذلك من المرأة ، فإذا أدخل به عوقب بالمرة نفليظا عليه . **قوله** (عن ابن شهاب) في رواية الشافعي عن مالك وحدثني ابن شهاب . **قوله** (ان صويبرا العجلاني) في رواية القعنبى عن مالك وعويم بن أشقر ، وكذا أخرجه أبو داود وأبو عوانة من طريق عياض بن عبد الله الفهرى عن الزهرى ، ووقع في الاستيعاب ، عويم بن أبيض ، وعند الخطيب في المهمات ، عويم بن الحارث ، وهذا هو المسمى قال الطبري نسبة في تهذيب الآثار ، فقال : هو عويم بن الحارث بن زيد بن الجعد بن عجلان ، فلعل أباه كان يلقب أشقر أو أبيض وفي الصحابة ابن أشقر آخر وهو ما زنى أخرج له ابن ماجه . واتفقت الروايات عن ابن شهاب على أنه في مسند سهل إلا ما أخرجه النسائي من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة وإبراهيم بن سعد كلاهما عن الزهرى فقال فيه : عن سهل عن عاصم بن عدي قال : كان عويم رجلا من بني العجلان ، فقال : أي عاصم فذكر الحديث ، والمحفوظ الاول ، وسيأتي عن سهل أنه حضر القصة ، فستأتي في الحدود من رواية سفيان بن عيينة عن الزهرى قال وقال سهل بن سعد شهدت المتلاعنين وأنا ابن خمس عشرة سنة ووقع في نسخة أبي اليان عن شعيب عن الزهرى عن سهل بن سعد قال : توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن خمس عشرة سنة ، فهذا يدل على أن قصة اللعان كانت في السنة الأخيرة من زمان النبي ﷺ ، لكن جزم الطبري وأبو حاتم وابن حبان بأن اللعان كان في شعبان سنة تسع ، وجزم به غير واحد من المتأخرين ، ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني أن قصة اللعان كانت بمنصرف النبي ﷺ من تبوك ، وهو قريب من قول الطبري ومن وافقه ،

لكن في إسناده الواقدي فلا بد من تأويل أحد القولين ، فان أمكن والا فطريق شعيب أصح . وما يوهن رواية الواقدي ما اتفق عليه أهل السير أن التوجه إلى نبوك كان في رجب ، وما ثبت في الصحيحين أن هلال بن أمية أحد الثلاثة الذين تيب عليهم ، وفي قصته أن امرأته استأذنت له النبي ﷺ أن يخدمه فاذن لها بشرط أن لا يقربها فقالت : إنه لأحرارك به ، وفيه أن ذلك كان بعد أن مضى لهم أربعون يوما ، فكيف تقع قصة اللعان في الشهر الذي انصرفوا فيه من نبوك ويقع هلال مع كونه فيما ذكر من الدخول بنفسه وهجران الناس له وغير ذلك ، وقد ثبت في حديث ابن عباس أن آية اللعان نزلت في حقه ، وكذا عند مسلم من حديث أنس أنه أول من لاعن في الإسلام ، ووقع في رواية عباد بن منصور في حديث ابن عباس عند أبي داود وأحمد حتى جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم فوجد عند أهله رجلا ، الحديث ، فهذا يدل على أن قصة اللعان تأخرت عن قصة نبوك والذي يظهر أن القصة كانت متأخرة ، وأعلمنا كانت في شعبان سنة عشر لاتسع ، وكانت الوفاة النبوية في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة باتفاق ، فماتت حينئذ مع حديث سهل بن سعد ، ووقع عند مسلم من حديث ابن مسعود « كنا ليلة جمعة في المسجد إذ جاء رجل من الأنصار فذكر القصة في اللعان باختصار ، فعين اليوم أسكن لم يعين الشهر ولا السنة . قوله (جاء إلى عاصم بن عدي) أي ابن الجعد بن العجلان العجلاني ، وهو ابن عم والد عويمر ، وفي رواية الأوزاعي عن الزهري التي مضت في التفسير « وكان عاصم سيد بني عجلان ، والجعد بفتح الجيم وتشديد الدال والعجلان بفتح المهملة وسكون الجيم هو ابن حارثة بن ضبيعة من بني بل بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، وكان للعجلان حالف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس من الأنصار في الجاهلية وسكن المدينة فدخلوا في الأنصار : وقد ذكر ابن الكلبي أن امرأة عويمر هي بنت عاصم المذكور وأن اسمها خولة ، وقال ابن منده في « كتاب الصحابة : خولة بنت عاصم التي قدناها زوجها فلاعن النبي ﷺ بينهما ، لها ذكر ولا تعرف لها رواية ، وتبعه أبو نعيم ، ولم يذكرنا سلفهما في ذلك وكأنه ابن الكلبي ، وذكر مقاتل بن سليمان فيما حكاه القرطبي أنها خولة بنت قيس ، وذكر ابن مردويه أنها بنت أخى عاصم ، فأخرج من طريق الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « أن عاصم بن عدي لما نزلت (والذين يرمون المحصنات) قال : يا رسول الله أين لأحدنا أربعة شهداء ؟ فابتلى به في بنت أخيه ، وفي سننه مع إرساله ضعف . وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن مقاتل بن حيان قال « لما سأل عاصم عن ذلك ابتلى به في أهل بيته ، فأناه ابن عمه نichte ابنة عمه رماها بابن عمه المرأة والزوج والحليل ثلاثهم بنوعم عاصم ، وعن ابن مردويه في مرسل بن أبي ليلى المذكور أن الرجل الذي رمى عويمر امرأته به هو شريك بن سماء ، وهو يشهد لصحة هذه الرواية لأنه ابن عم عويمر كما بينت نسبة في الباب الماضي ، وكذا في مرسل مقاتل بن حيان عند أبي حاتم ، فقال الزوج لعاصم : يا ابن عم أقسم بالله لقد رأيت شريك بن سماء على بطنها وأنها لحيل وما قربتها منذ أربعة أشهر ، وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني « لاعن بين عويمر العجلاني وامرأته ، أنكر حملها الذي في بطنها وقال : هو لابن سماء ، ولا يمتنع أن يتم شريك بن سماء بالمرأتين معا . وأما قول ابن الصباغ في « الشامل » أن المزدني ذكر في المختصر ، أن العجلاني قذف زوجته بشريك بن سماء وهو سهو في النقل ، وإنما القاذف بشريك هلال بن أمية ، فكأنه لم يعرف مستند المزدني في ذلك وإذا جاء الخبر من طرق متعددة فإن بعضها يعضد بعضها ، والجمع يمكن فيتمين المصير إليه فهو أولى من التغليب . قوله (رأيت رجلا) أي أخبرني عن حكم رجل . قوله (وجد مع امرأته

رجلا) كذا اقتصر على قوله دمع، فاستعمل السكناية، فان مراده معية خاصة، ومراده أن يكون وجده عند الرؤيا قوله (أبقتله فقتلوه) أى أصاصا لعدم عليه بحكم الفصاح لعدم قوله تعالى (النفوس بالنفس) لكن في طرقة احتمال أن يخص من ذلك ما يقع بالسبب الذي لا يقدر على الصبر عليه غالبا من الغيرة التي في طبع البشر، ولأجل هذا قال «أم كيف يفعل؟» وقد تقدم في أول باب الغيرة، استحكال سعد بن عبادة مثل ذلك وقوله «لو رأيت ضربته بالسيف غير مصفح» وقدم في تفسير النور قول النبي ﷺ لطلال بن أمية لما سأله عن مثل ذلك «البيئة» وإلا أحد في ظهرك، وذلك كله قبل أن ينزل اللعان؛ وقد اختلف العلماء فيه وجد مع امرأته رجلا فتحقق الأمر فقتله هل يقتل به؟ فنع الجمهور الإقدام وقالوا: يقتص منه إلا أن يأتي ببيئة الزنا أو على المقتول بالاعتراف أو يترف به ورثته فلا يقتل القاتل به بشرط أن يكون المقتول محصنا، وقيل بل يقتل به لانه ليس له أن يقبم الحد بغير إذن الإجماع، وقال بعض السلف: بل لا يقتل أصلا ويوزر فيما فوله إذا ظهرت أمارات صدقه، وشرط أحد وإحقق ومن تبعهما أن يأتي بشاهدين أنه قتله بسبب ذلك، ووافقهم ابن القاسم وابن حبيب من المالكية، لكن زاد أن يكون المقتول قد أحسن، قال القرطبي: ظاهر تقريري عويمر على ما قال يؤيد قولهم، كذا قال والله أعلم. وقوله «أم كيف يفعل؟» محتمل أن تكون «أم» متصلة والتقدير: أم يصبر على ما به من المضض، ويحتمل أن تكون منقطعة بمعنى الاضرب أى بل هناك حكم آخر لا يعرفه ويريد أن يطلع عليه، فذلك قال: سل لي يا عاصم. وإنما خص عاصما بذلك لما تقدم من أنه كان كبير قومه وصهره على ابنته أو ابنة أخيه، ولعله كان اطلاع على غيايل ماسأل عنه لكن لم يتحققه لذلك لم يفصح به، أو اطلاع حقيقة لكن خشي إذا صرح به من العقوبة التي تضمنها من رمى المحصنة بغير بيئة، أشار إلى ذلك ابن العربي قال: ويحتمل أن يكون لم يقع له شيء من ذلك لكن اتفق أنه وقع في نفسه ارادة الاطلاع على الحكم فابتلى به كما يقال البلاء موكل بالمنطق، ومن ثم قال: إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به. وقد وقع في حديث ابن عمر عند مسلم في قصة العجلاني فقال: رأيت إن وجد رجل مع امرأته رجلا، فان تكلم به تكلم بأمر عظيم، وإن سكت سكت على مثل ذلك، وفي حديث ابن مسعود عنده أيضا «إن تكلم جلدتموه، أو قتل قتلتموه»، وإن سكت سكت على غيظ، وهذه أتم الروايات في هذا المعنى. قوله (فذكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها حتى كبر) بفتح الكاف وضم الموحدة أى عظم وزنا ومعنى، وسببه أن الحامل لعاصم على السؤال غيره فاخص هو بالإنكار عليه، ولهذا قال لعويمر لما رجع فاستفهمه عن الجواب: لم تأتني بخير. (تنبيهان): الأول تقدم في تفسير النور أن النروي نقل عن الواحدى أن عاصما أحد من لاعن، وتقدم إنكار ذلك. ثم وقفت على مستنده وهو مذکور في دعواني القرآن للفراء، لكنه غلط. الثاني وقع في السيرة لابن حبان في حوادث سنة تسع «ثم لاعن بين عويمر بن الحارث العجلاني وهو الذي يقال له عاصم وبين امرأته بعد العصر في المسجد» وقد أنكر بعض شيوخنا قوله «وهو الذي يقال له عاصم» والذي يظهر لي أنه تحريف، وكأنه كان في الأصل «الذي سأل له عاصم» والله أعلم. وسبب كراهة ذلك ما قال الشافعي: كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة لئلا ينزل الوحي بالتحريم فيما لم يكن قبل ذلك محرما فيحرم، ويشهد له الحديث المخرج في الصحيح «أعظم الناس جرما من سأل عن شيء لم يحرم لحرمة من أجل مسأله» وقال النووي: المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها، لاسيما ما كان فيه منك ستر مسلم أو إشاعة فاحشة أو شناعة عليه، وليس المراد المسائل المحتاج إليها إذا

وقعت ، فقد كان المسلمون يسألون عن النوازل فيجيبهم ﷺ بغير كراهة ، فلما كان في سؤال عاصم شناعة وبترتب عليه تسليط اليهود والمنافقين على أعراض المسلمين كره مسأله ، وربما كان في المسألة تضيق ، وكان ﷺ يحب التيسير على أمته وشواهد ذلك في الأحاديث كثيرة ، وفي حديث جابر « ما نزلت آية اللعان الا لكثرة السؤال » أخرجه الخطيب في « المهمات » ، من طريق مجاهد عن عاصم عنه ، قوله (فقال عويمر : والله لا أنتهى) في رواية الكشميهني « ما أنتهى » أى ما أرجع عن السؤال ولو نهيت عنه ، زاد ابن أبي ذئب في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث كما سياتى في الاعتصام ، فأنزل الله القرآن خالف عاصم ، أى بعد أن رجع من عند رسول الله ﷺ ، وفي رواية ابن جريج في الباب الذى بعد هذا ، فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر الملاعة ، وفي رواية ابراهيم بن سعد « فأنه فوجده قد أنزل الله عليه » . قوله (فاقبل عويمر حتى جاء رسول الله ﷺ) بالنصب (وسط الناس) بفتح السين وبسكونها . قوله (فقال رسول الله ﷺ : قد أنزل الله عليك وفي صاحبك) ، ظاهر هذا السياق أنه كان تقدم منه إشارة الى خصوص ما وقع له مع امرأته ، فيترجح أحد الاحتمالات الى أن أشار اليها ابن العربى ، لكن ظهر لى من بقية الطرق أن في السياق اختصارا ، ويوضح ذلك ما وقع في حديث ابن عمر في قصة المجلاني بعد قوله « ان تكلم تكلم بأمر عظيم ، وان سكت سكت على مثل ذلك » فسكت عنه النبي ﷺ ، فلما كان بعد ذلك أنه فقال : ان الذى سألتك عنه قد ابتليت به ، فدل على أنه لم يذكر امرأته الا بعد أن انصرف ثم عاد . ووقع في حديث ابن مسعود « ان الرجل لما قال : وان سكت سكت على غيظ ، قال النبي ﷺ : اللهم افتح ، وجعل يدعو ، فزلت آية اللعان ، وهذا ظاهره ان الآية نزلت عقب السؤال ، لكن يحتمل أن يتدخل بين الدعاء والنزول زمن بحيث يلعب عاصم ويعود عويمر ، وهذا كله ظاهر جدا في أن القصة نزلت بسبب عويمر ، ويعارضه ما تقدم في تفسير النور من حديث ابن عباس « ان هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحاء ، فقال النبي ﷺ : البينة أو حد في ظهرك . فقال هلال : والذى بعثك بالحق لاني اصادق ، وايتزان الله في ما يرى . ظهر لى من الحد ، فزول جبريل فأنزل عليه : والذين يرمون أزواجهم » الحديث . وفي رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في هذا الحديث عند أبي داود « فقال هلال : واني لأرجو أن يجعل الله لى فرجا . قال فيينا رسول الله ﷺ كذلك إذ نزل عليه الوحي ، وفي حديث أنس عند مسلم « ان هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحاء . وكان أخا البراء بن مالك لأمه ، وكان أول رجل لاعن في الاسلام » فهذا يدل على أن الآية نزلت بسبب هلال ، وقد قدمت اختلاف أهل العلم في الراجح من ذلك ، وبينت كيفية الجمع بينهما في تفسير سورة النور بأن يكون هلال سأل أولا ثم سأل عويمر فنزلت في شأنهما معا ، وظهر لى الآن احتمال ان يكون عاصم سأل قبل النزول ثم جاء هلال بعده فنزلت عند سؤاله ، لجاء عويمر في المرة الثانية التي قال فيها « ان الذى سألتك عنه قد ابتليت به » فوجد الآية نزلت في شأن هلال ، فأعله ﷺ بأنها نزلت فيه ، يعنى أنها نزلت في كل من وقع له ذلك ، لأن ذلك لا يختص بهلال . وكذا يجاب على سياق حديث ابن مسعود يحتمل أنه لما شرع يدعو بعد توجه المجلاني جاء هلال فذكر قصته فنزلت ، لجاء عويمر فقال : قد نزل عليك وفي صاحبك . قوله (فاذبح فأت بها) يعنى فذهب فأتى بها . واستدل به على أن اللعان يكون عند الحاكم وبأمره ، فلو تراضيا بمن بلاعن بينهما فلاعن لم يصح ، لأن في اللعان من التغليظ ما يقتضى أن يختص به الأحكام . وفي حديث ابن عمر فذاهن عليه ، أى الآيات التي في سورة النور ؛ وروظه وذكره ، وأخبره أن هذا

الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، قال : لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليا . ثم دعاها فوعظها وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت : والذي بعثك بالحق انه لكاذب . قوله (قال سهل) هو موصول بالاسناد المبدأ به . قوله (فتلاعنا) فيه حذف تقديره فذهب فأتى بها فسالها فأنكرت ، فأمر باللعان فتلاعنا ، قوله (وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ) زاد ابن جريج كما في الباب الذي بعده ، وفي المسجد ، وزاد ابن إسحق في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث ، بعد العصر ، أخرجه أحمد . وفي حديث عبد الله بن جعفر ، بعد العصر عند المنبر ، وسنده ضعيف ، واستدل بمجموع ذلك على أن اللعان يكون بحضور الحكام ويجمع من الناس ، وهو أحد أنواع التغليظ . ثانيا الزمان . ثالثا المكان . وهذا التغليظ مستحب وقيل واجب . (تنبيه) : لم أذكر في شيء من طرق حديث سهل صفة تلاعنهما إلا ما في رواية الأوزاعي الماضية في التفسير فانه قال : فأمرهما بالملاعنة بما سمى في كتابه ، وظاهره أنهما لم يربدا على ما في الآية ، وحديث ابن عمر عند مسلم صريح في ذلك فان فيه ، فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، والخامسة أن اعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، ثم تلى المرأة ، الحديث . وحديث ابن مسعود نحوه لكن زاد فيه ، فذهب لتلعتن فقال النبي ﷺ : مه ، فأبت ، فالتعنت ، وفي حديث أنس عند أبي بصير وأصله في مسلم ، فدعا النبي ﷺ فقال : أتشهد بالله أنك لمن الصادقين فيما رعبتها به من الزنا ؟ فشهد بذلك أربعاً ثم قال له في الخامسة : واعنة الله عليك ان كنت من الكاذبين ؟ ففعل ، ثم دعاها فذكر نحوه ، فلما كان في الخامسة سكنت سكنت حتى ظنوا أنها ستعترف ، ثم قالت : لا أفصح قومي سائر اليوم ، فضت على القول . وفي حديث ابن عباس من طريق حاصم بن كليب عن أبيه عنه عند أبي داود والنسائي وابن أبي حاتم ، فدعا الرجل ، فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ، فأمر به فأمسك على فيه ، فوعظه فقال : كل شيء أهون عليك من لعنة الله . ثم أرسله فقال : لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين . وقال في المرأة نحو ذلك ، وهذه الطريق لم يسم فيها الزوج ولا الوجة ، بخلاف حديث أنس فصرح فيه بأنها في قصة هلال بن أمية ، فان كانت القصة واحدة وقع الوم في تسمية الملاعن كما جزم به غير واحد من ذكره في التفسير . فهذه زيادة من ثقة فتعتمد ، وان كانت متعددة فقد ثبت بعضها في قصة امرأة هلال كما ذكره في آخر ، باب يبدأ الرجل بالتلاعن ، ، قوله (فلما فرغا من تلاعنهما قال عويمر : كذبت عليا يا رسول الله إن أمسكها) في رواية الأوزاعي ، ان حبستها ففند ظمئها . ، قوله (فطلقها ثلاثا) في رواية ابن إسحق ، ظمئها إن أمسكتها فهي الطلاق فهي الطلاق . وقد تفرد بهذه الزيادة ولم يتابع عليها ، وكأنه رواه بالمعنى لاعتقاده منع جمع الطلقات الثلاث بكلمة واحدة ، وقد تقدم البحث فيه من قبل في أوائل الطلاق ، واستدل بقوله ، فطلقها ثلاثا ، أن الفرق بين المتلاعنين تتوقف على تطليق الرجل كما تقدم نقله عن عثمان البتي ، وأجيب بقوله في حديث ابن عمر ، فرق النبي ﷺ بين المتلاعنين ، فان حديث سهل وحديث ابن عمر في قصة واحدة ، وظاهر حديث ابن عمر أن الفرق وقعت بتفريق النبي ﷺ ، وقد وقع في شرح مسلم للنووي ، قوله ، كذبت عليا يا رسول الله ان أمسكتها ، هو كلام مستقل ، وقوله ، فطلقها ، أي ثم عقب قوله ذلك بطلاقها وذلك لأنه ظن أن اللعان لا يحرمها عليه ، فإراد تحريمها بالطلاق فقال ، هي طالق ثلاثا . فقال له النبي ﷺ لا سبيل لك عليا ، أي لا ملك لك عليها فلا يقع طلائك انتهى . وهو يوم أن قوله ، لا سبيل لك عليها . وقع منه ﷺ

عقب قول الملاعن هي طاق ثلاثا وأنه موجود كذلك في حديث سهل بن سعد الذي شرحه ، وليس كذلك فإن قوله لا سبيل لك عليها لم يقع في حديث سهل ، وإنما وقع في حديث ابن عمر عقب قوله ، الله يعلم أن أحدا كاذب ، لا سبيل لك عليها ، وفيه ، قال يار - رسول الله مالي ، الحديث كذا في الصحيحين ، وظهر من ذلك أن قوله ، لا سبيل لك عليها ، إنما استدل من استدل به من أصحابنا لوقوع الفرقة بنفس الطلاق من عموم لفظه لا من خصوص السياق والله أعلم . قوله (قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين) زاد أبو داود عن القعنب عن مالك ، وكانت تلك ، وهي إشارة إلى الفرقة ، وفي رواية ابن جريج في الباب بعده ، فطاعها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ حين فرغا من التلاعن ، فمارقها عند النبي ﷺ فقال : ذلك تفريق بين كل متلاعنين ، كذا للاستملى ، والباقيين فكان ذلك تفريقا ، والله كشهين ، وفصار ، بدل ، فكان ، وأخرجه مسلم من طريق ابن جريج بلفظ ، وقال النبي ﷺ : ذلك التفريق بين كل متلاعنين ، وهو يؤيد رواية المستملى ، ومن طريق يونس عن ابن شهاب قال ؛ مثل حديث مالك ، قال مسلم : لكن أدرج قوله ، وكان فرافه إياها بعده سنة بين المتلاعنين ، وكذا ذكر الدارقطني في درائب مالك ، اختلاف الرواة على ابن شهاب ثم هل مالك في تعيين من قال ، فكان فرافها سنة ، هل هو من قول سهل أو من قول ابن شهاب ، وذكر ذلك الشافعي وأشار إلى أن نسبه إلى ابن شهاب لا يمنع نسبه إلى سهل ، ويؤيده ما وقع عند أبي داود من طريق عياض بن عبد الله الفهرى عن ابن شهاب عن سهل قال ، فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله ﷺ ، فأنفذه رسول الله ﷺ ، وكان ما صنع عند رسول الله ﷺ سنة ، قال سهل ، وحضرت هذا عند رسول الله ﷺ ، فضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدا ، فقوله ، فضت السنة ، ظاهر في أنه من تمام قول سهل ، ويحتمل أنه من قول ابن شهاب ، ويؤيده أن ابن جريج كان في الباب الذي بعده أورد قول ابن شهاب في ذلك بعده ذكر حديث سهل فقال بعد قوله ذلك تفريق بين كل متلاعنين : قال ابن جريج قال ابن شهاب كانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين . ثم وجدت في نسخة للمصنف في آخر الحديث ، قال أبو عبد الله : قوله ، وذلك تفريق بين المتلاعنين ، من قول الزهري وليس من الحديث ، انتهى ، وهو خلاف ظاهر سياق ابن جريج ، فكان المصنف رأى أنه مدرج فنبه عليه

٣٠ - باب الفلأعن في المسجد

٥٣٠٩ - حدثنا يحيى أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن اللاعن وعن السنة فيها عن حديث سهل بن سعد أخى بني مسعدة أن رجلا من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أبقته أم كيف يقول ؟ فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر للمتلاعنين ، فقال النبي ﷺ قد قضى الله فيك وفي امرأتك ، قال فلأعنا في المسجد وأنا شاهد ، فلما فرقا قال : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ حين فرغوا من التلاعن ، فمارقها عند النبي ﷺ فقال : ذلك تفريق بين كل متلاعنين ، قال ابن جريج قال ابن شهاب فكانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين ، وكانت حاملا ، وكان ابنتها يدعى لأمه . قال ثم جرت السنة في ههنا أنها ترونه

وَبَرِّثُ مِنْهَا مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ . قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرَةٌ صَبْرًا كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ فَلَا أَرَاهَا إِلَّا قَدْ صَدَّقَتْ وَكَذَبَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَةٌ أَعْيَنَ ذَا الْيَتِيمِ فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَّقَ عَلَيْهَا ، فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى الْمَكْرُوهِ مِنْ ذَلِكَ ،

قوله (باب النزاع في المسجد) أشار بهذه الترجمة إلى خلاف الحنفية أن اللعان لا يتعين في المسجد وإنما يكون حيث كان الإمام أو حيث شاء . **قوله** (حدثنا يحيى) هو ابن جعفر . **قوله** (أخبرني ابن شهاب عن الملاينة وعن السنة فيها عن حديث سهل بن سعد أخى بنى ساعدة) وقع عند الطبري في أول الاسناد زيادة ، فإنه أخرج من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عكرمة في هذه الآية (والذين يرمون أزواجهم) نزلت في هلال بن أمية فذكره مختصراً ، قال ابن جريج : وأخبرني ابن شهاب فذكره ، فكذا ابن جريج أشار إلى بيان الاختلاف في الذي نزل ذلك فيه ، وقد ذكرت ما في رواية ابن جريج من الفائدة في الباب الذي قبله . **قوله** (قال وكانت حاملاً وكان ابنها يدهى لأمه ، قال : ثم جرت السنة في ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله لها) هذه الأقوال كلها أقوال ابن شهاب ، وهو موصول إليه بالسند المبدأ به ، وقد وصله سويد بن سعيد عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد ، قال الدارقطني في « غرائب مالك » : لا أعلم أحداً رواه عن مالك غيره . قلت : وقد تقدم في التمهيد من طريق فليح بن سليمان عن الزهري عن سهل ، فذكر قصة المتلاعنين مختصرة وفيه « فماتوا » ، فكانت سنة أن يفرق بين المتلاعنين ، وكانت حاملاً - إلى قوله - ما فرض الله لها ، وظاهره أنه من قول سهل مع احتمال أن يكون من قول ابن شهاب كما تقدم ، وهذا صريح في أن اللعان بينهما وقع وهي حامل ، وبثأيد بما في رواية العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عند أبي داود وقال النبي ﷺ ليعاصم بن عدي : أمسك المرأة عندك حتى تلد ، وتقدم في أثناء الباب الذي قبله من مرسل مقاتل بن حيان ومن حديث عبد الله بن جعفر أيضاً التصريح بذلك . **قوله** (قال ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدي في هذا الحديث) هو موصول بالسند المبدأ به . **قوله** (إن جاءت به أحمر) في رواية أبي داود من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب وأحيمر ، بالتحصير ، وفي مرسل سعيد بن المسيب عند الشافعي « أشقر » ، قال نعلب المراد بالأحمر الأبيض ، لأن الحرة إنما تبدو في البياض ، قال : والعرب لا تطلق الأبيض في اللون وإنما نقوله في نعت الطاهر والنقي والكريم ونحو ذلك . **قوله** (نصبراً كأنه وحرة) بفتح الواو والمهملة : دويبة تترامى على الطعام والحرم تنفسه ، وهي من نوح الوزغ . **قوله** (فلا أراها إلا صدقة) في رواية عباس بن سهل عن أبيه عند أبي داود فهو لأبيه الذي اتفق منه . **قوله** (وإن جاءت به أسود أعين ذا اليتيم) أي عظيمتين ، وبوضحة ما في رواية أبي داود المذكورة من طريق إبراهيم بن سعد ، وأدعج العينين عظيم اليتيمين ، ومثله في رواية الأوزاعي الماضية في التفسير وزاد « خدج الساقين » ، وأدعج شدة سواد الحدة والأعين الكبير العين ، وفي رواية عباس بن سهل المذكورة « وإن ولدته قطط الشعر أسود اللسان فهو لابن سحابة » ، والقطط تنلفل الشعر . **قوله** (فجاءت به على المكروه من ذلك) في رواية الأوزاعي « فجاءت به على النعت الذي نعت رسول الله ﷺ من تصديق عويمر » ، وفي رواية عباس المذكورة « قال عاصم : فلما وقع أخذته إلى فاذا رأسه مثل فروة الحمل الصغير ، ثم أخذت بفقيهه فاذا هو مثل النبعة » ، واستقبلني أسنانه أسود مثل التمرة فقلت : صدق رسول الله ﷺ ، « والحمل بفتح المهملة والميم ولد

الضأن ، والنبعة واحدة النبع بفتح النون وسكون الموحدة بعدما مهملة ، وهو شجر يتخذ منه القسي والسهام ، ولونه قشره أحمر الى الصفرة

٣١ - باب قول النبي ﷺ : لو كنت راجعا بغير بيعة . .

٥٣١٠ - حدثنا سعيد بن هفيرة حدثني الليث بن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن عند النبي ﷺ فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ، فأتاه رجل من قومه يشكو إليه أنه قد وجد مع امرأته رجلاً ، فقال عاصم : ما ابتليت بهذا إلا لقولي . فذهب به إلى النبي ﷺ فأخبره بالذي وجد عليه امرأته ، وكان ذلك الرجل مصفراً قليل اللحم سبطاً للشعر ، وكان أقضى ادعى عليه أنه وجدته عند أهله آدم خذلاً كنهه اللحم ، فقال النبي ﷺ : اللهم بين ، فجاءت شبيهاً بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجدته ، فلاعن النبي ﷺ بينهما . قال رجل لابن عباس في المجلس : هي التي قال النبي ﷺ لو رجعت أحداً بغير بيعة رجعت هذيم ؟ فقال : لا ، تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السود ، قال أبو صالح وعبد الله بن يوسف « آدم خذلاً »

[الحديث ٥٣١٠ - أطرافه في : ٥٣١٦ ، ٦٨٥٥ ، ٦٨٥٦ ، ٧٢٢٨]

قوله (باب قول النبي ﷺ : لو كنت راجعاً بغير بيعة) أي ، أنكر ، والا فالعترف أيضاً برجم . قوله (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري . قوله (عن عبد الرحمن بن القاسم) في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد . وأخبرني عبد الرحمن بن القاسم ، وسيأتي بعد سنة أبواب . قوله (عن القاسم بن محمد) أي ابن أبي بكر الصديق وهو والد عبد الرحمن وأبيه عنه ، ووقع في رواية النسائي « عن أبيه » . قوله (عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن) يعني أنه قال ذكر الخذف لفظ قال ، وصرح بذلك في رواية سليمان الآتية ، وقوله « ذكر » بضم أوله على البناء للجهول ، وقوله « التلاعن » وقع في رواية سليمان « المتلاعنان » والمراد ذكر حكم الرجل يرى امرأته بالزنا فغير عنه بالتلاعن باعتبار ما آل إليه الأمر بعد نزول الآية . قوله (فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف) قال الكرمانى : معنى قوله « قولاً » أي كلاماً لا يلبس به كحجب النفس والنخوة والمبالغة في الغيرة وعدم المرد إلى إرادة الله وقدرته . قلت : وكل ذلك بمنزلة عن الواقع ، وإنما المراد بقول عاصم ما تقدم في حديث سهل بن سعيد أنه سأل عن الحكم الذي أمره عويمر أن يسأل له عنه . وإنما جازمت بذلك لأنه تبين لي أن حديث سهل بن سعيد وابن عباس من رواية القاسم بن محمد عنه في قصة واحدة ، بخلاف رواية عكرمة عن ابن عباس فإنها في قصة أخرى كما تقدم في تفسير النور عن ابن عبد البر أن القاسم روى قصة اللعان عن ابن عباس كما رواه سهل بن سعد وغيره في أن الملاعن عويمر ، وبينت هناك توجيهه ، وعلى هذا فالقول المهم عن عاصم في رواية القاسم - منه هو قوله « أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أبقثله فتقتلونه » الحديث ، ولا مانع أن يروى ابن عباس القصة معاً ، ويؤيد التعدد اختلاف السياقين وخلو أحدهما عما وقع في الآخر وما وقع بين القصة من المفارقة كما أئنه . قوله

(فأناه رجل من قومه) هو عويمر كما تقدم ، ولا يمكن تفسيره بهلال بن أمية لأنه لا قرابة بينه وبين عاصم ، لأنه هلال بن أمية بن عامر بن عبد قيس من بني واقف ، وهو مالك بن أمية بن مالك بن الاوس ، فلا يجتمع مع بني عمرو بن عوف الذي ينسب عاصم الى خلفهم الا في مالك بن الاوس لأن عمرو بن عوف هو ابن مالك . قوله (فقال عاصم ما ابتليت بهذا الا اقولى) تقدم بيان المراد من ذلك ، لأن عويمر بن عمرو كانت تحتها بنت عاصم أو بنت أخيه فلذلك أضاف ذلك الى نفسه بقوله « ما ابتليت » وقوله « الا بقولى » أى بسؤالى عما لم يقع ، كأنه قال فموقبت بوقوع ذلك في آل بيتي ، وزعم الداودي أن معناه أنه قال مثلاً لو وجدت أحدا يفعل ذلك لقتلته ، أو عبر أحدا بذلك فابتلى به ، وكلامه أيضاً بمعزل عز ، الواقع ، فقد وقع في مرسل مقاتل بن حيان عند ابن أبي حاتم « فقال عاصم : إنا لله وإنا اليه راجعون ، هذا والله يسؤالى عن هذا الأمر بين الناس فابتليت به ، والذي كان قال « لو رأيت بضربته بالسيف ، هو سعد بن عباد كما تقدم في باب الغيرة ، وقد أورد الطبري من طريق أيوب عن عكرمة مرسل ، ووصله ابن مردويه بذكر ابن عباس قال ولما نزلت (والذين يرمون المحصنات) قال سعد بن عباد : ان أنا رأيت لكاع يفجر بها رجل ، فذكر القصة وفيه « فوالله ما لبثوا الا يسيرا حتى جاء هلال بن أمية فذكر قصته ، وهو عند أبي داود في رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس ، فوضح أن قول عاصم كان في قصة عويمر وقول سعد بن عباد كان في قصة هلال ، فالكلامان مختلفان ، وهو بما يؤيد تعدد القصة ، ويؤيد التعدد أيضاً أنه وقع في آخر حديث ابن عباس عند الحاكم « قال ابن عباس : فما كان بالمدينة أكثر غاشية منه ، وعند أبي داود وغيره « قال عكرمة : فكان بعد ذلك أميراً على مصر وما يدعى لأب ، فهذا يدل أن ولد الملاذنة عاش بعد النبي ﷺ زماناً ، وقوله « على مصر » أى من الأمصار ، وظن بعض شيوخنا أنه أراد مصر البلد المشهور فقال : فيه نظر ، لأن أمراء مصر معروفون معدودون ليس فيهم هذا ، ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند ابن سعد في الطبقات ، أن ولد الملاذنة عاش بعد ذلك سنتين ومات ، فهذا أيضاً بما يقوى التعدد والله أعلم . قوله (وكان ذلك الرجل) أى الذي روى أمراته . قوله (مصفراً) بضم أوله وسكون الصاد المهملة وفتح الفاء وتشديد الراء ، أى قوى الصفرة ، وهذا لا يخالف قوله في حديث سهل أنه كان أحمر أو أشقر لأن ذلك لونه الاصل والصفرة حاضنة ، وقوله قليل اللحم أى نحيف الجسم ، وقوله سبط الشعر بفتح المهملة وكسر الواو حدة هو ضد الجمودة . قوله (وكان الذي ادعى هاليه أنه وجدته عند أهله آدم) بالمدة أى لونه قريب من السواد . قوله (خذلاً) بفتح المعجمة ثم المهملة وتشديد اللام أى ممتلئ الساقين ، وقال أبو الحسين بن فارس « ممتلئ الأعضاء » ، وقال الطبري : لا يكون الا مع غلظ العظم مع اللحم . قوله (كثير اللحم) أى في جميع جسده . يحتمل أن تكون صفة شارحة لقوله وخذلاً بناء على أن الخذل الممتلئ البدن ، وأما على قول من قال أنه الممتلئ الساق فيسكون فيه تعميم بعد تخصيص ، وزاد في رواية سليمان بن بلال الآتية « جعداً قططاً » وقد تقدم تفسيره في شرح حديث سهل قريباً ، وهذه الصفة موافقة للتي في حديث سهل بن سعد حيث فيه « عظيم الاليتين خدج الساقين الخ » . قوله (فقال النبي ﷺ : اللهم بين) يأتي الكلام عليه بعد أربعة أبواب . قوله (لحامات) في رواية سليمان بن بلال « فوضعت » . قوله (فلاعن النبي ﷺ بينهما) هذا ظاهره أن الملاذنة بينهما تأخرت حتى وضعت . فيحمل على أن قوله « فلاعن » معقب بقوله فذهب به الى النبي ﷺ فأخبره بالذي وجد عليه امرأته ، واعترض قوله « وكان ذلك الرجل الخ » والحامل على ذلك

ما قدمناه من الأدلة على أن رواية القاسم هذه موافقة لحديث سهل بن سعد . قوله (لو كنت راجعا بغير بينة) تمسك به من قال إن النكول المرأة عن الله أن لا يوجب عليها الحد ، وهو قول الاوزاعي وأصحاب الرأي ، واحتجوا بأن الحدود لا تثبت بالنكول ، وبأن قوله ﷺ لو كنت راجعا لم يقع بسبب اللعان فقط . وقال أحمد : إذا امتنعت تحبس ، وأهاب أن أقول ترجم ، لأنها لو أقرت صريحا تم رجعت لم ترجم فكيف ترجم إذا أبت اللعان . قوله (فقال رجل لابن عباس في المجلس) يأتي بيانه في باب قول الامام اللهم بين ، قريبا . وقوله (قال أبو صالح وعبد الله بن يوسف : آدم خذلا) يعني بسكون الدال ويقال بفتحها مخففا في الوجهين وبالسكون ذكره أهل اللغة . وأبو صالح هذا هو عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وقد وقع في بعض النسخ عن أبي ذر ، وقال لنا أبو صالح ، ورواية عبد الله بن يوسف وصلها المؤلف في الحدود

٣٢ - باب صدق الملائكة

٥٣١١ - حدثني عمرو بن زرة أنه أخبرنا إسماعيل بن أيوب عن سعيد بن جبيرة قال : قلت لابن عمر رجل قذف امرأته . فقال : فرقى النبي ﷺ بين أخوي بني لعلجلان ، وقال : الله يعلم أن أحدا كالكاذب فهل منكما تائب ؟ فأبيا ، وقال : الله يعلم أن أحدا كالكاذب فهل منكما تائب ؟ فأبيا ، فقال : الله يعلم أن أحدا كالكاذب فهل منكما تائب ؟ ففرق بينهما . قال أيوب فقال لي عمرو بن دينار : إن في الحديث شيئا لا أراك تتحدثه ، قال : قال للرجل مالي ، قال قولا لا مال لك ، إن كنت صادقا فقد دخلت بها ، وإن كنت كاذبا فهو أبعد منك

[الحديث ٣١١ - أطرافه في : ٥٣١٢ ، ٥٣٤٩ ، ٥٣٥٠]

قوله (باب صدق الملائكة) أي بيان الحكم فيه ، وقد انعمت الاجماع على أن المدخول بها تستحق جميعه ، واختلف في غير المدخول بها : فاجهور على أن لها النصف كغيرها من المطلقات قبل الدخول ، وقبل بل لها جميعه قاله أبو الزناد والحكم وحماد ، وقيل لا شيء لها أصلا قاله الزهري وروى عن مالك . قوله (أخبرنا إسماعيل) هو المعروف بابن دالية . قوله (قلت لابن عمر : رجل قذف امرأته) أي ما الحكم فيه ؟ وقد أوردته مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة في أوله . قال لم يفرق المصعب . يعني ابن الزبير . بين المتلاعنين ، أي حيث كان أهرا على العراق ، قال سعد فذكرت ذلك لابن عمر . ومن وجه آخر عن سعيد . سئلت عن المتلاعنين في امرأة مصعب بن الزبير فما دريت ما أقول ، فضئت الى منزل ابن عمر بمكة ، الحديث وفيه : فقلت يا أبا عبد الرحمن ، المتلاعنان أيفرق بينهما ؟ قال : سبحانه الله ، نعم ، إن أول من سأل عن ذلك فلان ابن فلان ، وعرف من قوله بمكة أن في الرواية التي قبلها حذفا تقديره فسافرت الى مكة فذكرت ذلك لابن عمر ، ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد بن جبيرة قال : كنا بالكوفة فمختلف في الملائكة ، يقول بعضهم يفرق بينهما ويقول بعضنا لا يفرق ، ويؤخذ منه أن الخلاف في ذلك كان قديما ، وقد استمر عثمان البتي من فقهاء البصرة على أن اللعان لا يقتضي الفرقة كما تقدم نقله عنه . وكأنه لم يبلغه حديث ابن عمر . قوله (فرق رسول الله ﷺ بين أخوي بني لعلجلان) سبأ في البحث فيه بعد باب ، وتقدمت تسميتها في حديث سهل بن سعد ، ووقع في رواية أبي أحمد المهرجاني

دين أحد بني المجلان ، جاء ودال مهملتين وهو تصحيف . قوله (رة : قال : الله يعلم أن أحداً كاذب) كذا للستمل وسقطت اللام لغيره . قوله (فهل منكنا نائب ؟ فأبى) ظاهره أن ذلك كان قبل صدور اللعان بينهما ، وسيأتي أيضاً . قوله (قال أيوب) هو موصول بالسند المبدأ به . قوله (فقال لي عمرو بن دينار إن في الحديث شيئاً لا أدراك محمد بن جبير حفظ فيه عمرو ما لم يحفظه أيوب ، وقد بين ذلك سفیان بن عيينة حيث رواه عنهما جميعاً في الباب الذي بعد هذا ، فوقع في روايته عن عمرو بسنده قال النبي ﷺ للثلاثين : حسابكم على الله ، أحداً كاذب ، لا سبيل لك عليها . قال : مالي قال لا مال لك ، أما معنى قوله لا سبيل لك ، أي لا تسليط ، وأما قوله مالي ، فانه قائل فعل محذوف ، كأنه لما سمع لا سبيل لك عليها قال : أيذهب مالي ؟ والمراد به الصداق . قال ابن العربي : قوله مالي ، أي الصداق الذي دفعته إليها ، فأجيب بأنك استوفيته بدخولك عليها ، ونمكينها لك من نفسها . ثم أوضح له ذلك بتقسيم مسرعب فقال : إن كنت صادقاً فيما ادعيت عليه فقد استوفيت حقك منها قبل ذلك ، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك من مطالبتها لثلاث جمع عليها الظلم في عرضها وهطالبتها بمال قبضته منك قبضاً صحيحاً تستحقه . وعرف من هذه الرواية اسم القائل « لا مال لك » ، حيث أتهم في حديث الباب بلفظ « قيل لا مال لك » ، مع أن النسائي رواه عن زياد بن أيوب عن ابن علية بلفظ « قال لا مال لك » ، وقوله « فقد دخلت بها » ، فمره في رواية سفیان بلفظ « فهو بما استحللت من فرجها » ، وقوله « فهو أبعد منك » ، كذا عند النسائي أيضاً ، ووقع عند الاسماعيل من رواية عثمان بن أبي شيبة عن ابن علية « فهو أبعد لك » ، وسيأتي قبل كتاب النفقات سواء من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بلفظ « فذلك أبعد وأبعد لك منها » ، وكرر لفظ أبعد تأكيداً ، قوله « ذلك » ، الإشارة إلى الكذب ، لأنه مع الصديق يبعد عليه استحقاق المال في الكذب أبعد ، ويستفاد من قوله « فهو بما استحللت من فرجها » ، أن الملاعة لو أكذبت ففهمها بعد اللعان وأقرت بالزنا وجب عليها الحد ، لكن لا يسقط مهرها

٣٣ - باب قول الإمام للثلاثين إن أحداً كاذب فهل منكنا من نائب

٥٣١٢ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفیان قال عمرو سمعت سعيد بن جبير قال سألت ابن مهران عن الثلاثين فقال قال النبي ﷺ للثلاثين : حسابكم على الله أحداً كاذب ، لا سبيل لك عليها ، قال : مالي . قال : لا مال لك ، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك . قال سفیان حفظه من عمرو . وقال أيوب سمعت سعيد بن جبير قال : قلت لابن عمر رجل لا آمن امرأته . فقال يا صبي ، وفرق سفیان بين إصابته للسبابة والوسطى : فرق النبي ﷺ بين أخوي بني المجلان ، وقال : الله يعلم إن أحداً كاذب فهل منكنا نائب ؟ ثلاث مرات . قال سفیان حفظه من عمرو وأيوب كما أخبرتك

قوله (باب قول الامام للثلاثين إن أحداً كاذب) فيه تغليب المذكر على المؤنث ، وقال حياض ونجمه

النووي : في قوله أحدا ، رد على من قال من النحاة إن لفظ أحد لا يستعمل إلا في التثنية ، وعلى من قال منهم لا يستعمل إلا في الوصف ، وأنها لا توضع موضع واحد ولا توقع موقفه . وقد أجازه المبرد . وجاء في هذا الحديث في غير وصف ولا تثنية وبمعنى واحد . قال الفاكهي : هذا من أعجب ما وقع للقاضي مع براعته وحذقه ، فإن الذي قاله النحاة إنما هو في واحد ، التي للعموم نحو ما في القمار من أحد وما جاءني من أحد ، وأما أحد بمعنى واحد فلا خلاف في استعمالها في الإثبات نحو (قل هو الله أحد) ونحو (شهادة أحدهم) ونحو (أحدا كاذب) . قوله (فهل منك من نائب) ؟ يحتمل أن يكون إرشادا لا أنه لم يحصل منهما ولا من أحدهما اعتراف ، ولأن الزوج لو أكذب نفسه كانت توبة منه . قوله (سفيان قال عمرو) هو ابن دينار ، وفي رواية الحيدري : عن سفيان أنبا عمرو ، فلذلك . وقد بينت ما فيه في الذي قبله . قوله (قال سفيان حفظته من عمرو) هذا كلام علي بن عبد الله يريد بيان سماع سفيان له من عمرو . قوله (قال أيوب) هو موصول بالسند المبدأ به وليس بتعليق ، وحاصله أن الحديث كان عند سفيان عن عمرو بن دينار وعن أيوب جميعا عن ابن عمر ، وقد وقع في رواية الحيدري عن سفيان د قال وحدثنا أيوب في مجلس عمرو بن دينار لحدثه عمرو بحديثه هذا فقال له أيوب : أنت أحسن حديثا مني ، وقد بينت في الذي قبله سبب ذلك ، وهو أن فيه عند عمرو ما ليس عند أيوب . قوله (فقال بأصبعيه) هو من إطلاق القول على الفعل ، وقوله ودفق سفيان بين السبابة والوسطى ، جملة معترضة أراد بها بيان الكيفية ، والذي يظهر أنه لا يجوز بذلك إلا عن توقيف ، وقوله فرق النبي ﷺ الخ هو جواب السؤال . قوله (وقال : الله يعلم أن أحدا كاذب) قال عياض ظاهره أنه قال هذا الكلام بعد فراغهما من الأمان ، فيؤخذ منه فرض التوبة على المذنب ولو بطريق الاجمال ، وأنه يلزم من كذبه التوبة من ذلك . وقال الداودي : قال ذلك قبل الأمان تحذيرا لهما منه ، والاول أظهر وأولى بسياق الكلام . قلت : والذي قاله الداودي أولى من جهة أخرى وهي مشروعية الملاحظة قبل الوقوع في المعصية ، بل هو أخرى بما بعد الوقوع ، وأما سياق الكلام فمحتمل في رواية ابن عمر للامرين ، وأما حديث ابن عباس فسياقه ظاهر فيها قال الداودي : ففي رواية جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عند الطبري والحاكم والبيهقي في قصة هلال بن أمية د قال فدعاهما حين نزلت آية الملاعة فقال : الله يعلم أن أحدا كاذب ، فهل منك نائب ؟ فقال هلال : والله اني لصادق ، الحديث ، وقد قدمت أن حديث ابن عباس من رواية عكرمة في قصة غير القصة التي في حديث سهل بن سعد وابن عمر ، فيصح الأمران معا باعتبار التعدد

٣٤ - باب التفريق بين المتلاختين

٥٣١٣ - حدثني إبراهيم بن المذني حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أخبره « أن رسول الله ﷺ فرق بين رجل وامرأة قذفها ، وأحلفهما »

٥٣١٤ - حدثني مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر قال « لا عن النبي ﷺ

بين رجل وامرأة من الأنصار وفرق بينهما »

قوله (باب التفريق بين المتلاختين) ثبتت هذه الترجمة للمستمل ، وذكرها الاسماعيل ، ونبت عند النسفي «باب،

بلا عرجة ، وسقط ذلك للباقين ، والاول أنسب . وفيه حديث ابن عمر من طريق عبيد الله بن عمر العمري عن
 قانع من وجهين ، ونلفظ الاول و فرق بين رجل وامرأة فأنفما فأحلفهما ، ونلفظ الثاني و لاهن بين رجل وامرأة
 فأحلفهما ، ويؤخذ منه أن إطلاق يحيى بن معين وغيره تحطئة الرواية بلفظ و فرق بين المتلاعنين ، انما المراد به في
 حديث سهل بن سعد بخصوصه ، فقد أخرجه أبو داود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عنه بهذا اللفظ . وقال
 بعده لم يتابع ابن عيينة هل ذلك أحد ، ثم أخرج من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن
 عمر و فرق رسول الله ﷺ بين أخوي بنى المجلان ، قال ابن عبد البر : أمل ابن عيينة دخل عليه حديث في حديث .
 وذكر ابن أبي خيثمة أن يحيى بن معين سئل عن الحديث فقال : انه غلط ، قال ابن عبد البر : ان أراد من حديث
 سهل سهل ، والا فهو مردود . قلت : تقدم أيضا في حديث سهل من طريق ابن جريج و فكانت سنة في المتلاعنين
 لا يجتمعان أبدا ، ولكن ظاهر سياقه أنه من كلام الزهري فيكون مرسلا ، وقد بينت من وصله وأرسله في باب
 اللعان ومن طلقه ، وعلى تقدير ذلك فقد ثبت هذا اللفظ من هذا الوجه متمسك به من قال إن الفرقة بين المتلاعنين
 لا تقع بنفس اللعان حتى يوقعها الحاكم ، ورواية ابن جريج المذكورة تؤيد أن الفرقة تقع بنفس اللعان ، وعلى تقدير
 إرسالها فقد جاء عن ابن عمر بلفظه عند الدارقطني ، ويتأيد بذلك قول من حل التفريق في حديث الباب على أنه بيان
 حكم لإيقاع فرقة ، واحتجوا أيضا بقوله في الرواية الأخرى : لاسبيل لك عليها ، وتعقب بأن ذلك وقع جوابا لسؤال
 الرجل عن ماله الذي أخذته منه ، وأجيب بأن العبارة بموم اللفظ وهو نكرة في سياق النفي فيشمل المال والبدن ،
 ويقضى نفي تسليطه عليها بوجه من الوجوه . ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود و قضى أن ليس عليه
 نفقة ولا مكنتي من أجل أنهما ينفترقان بغير طلاق ولا ميثاق عنها ، وهو ظاهر في أن الفرقة وقعت بينهما بنفس
 اللعان ، ويستفاد منه أن قوله في حديث سهل : فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ بفراقها ، أن الرجل انما
 طلقها قبل أن يعلم أن الفرقة تقع بنفس اللعان فبادر إلى تطليقها لشدة نفرة منها ، واستدل بقوله لا يجتمعان أبدا ،
 هل أن فرقة اللعان على التأييد وأن الملاعن لو أكذب نفسه لم يحل له أن يتزوجا بعد ، وقال بعضهم : يجوز له أن
 يتزوجا ، وإنما يقع باللعان طلقة واحدة بائنة ، هذا قول حماد وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن ، وصح عن سعيد بن
 المسيب ، قالوا : ويكون الملاعن إذا أكذب نفسه خاطبا من الخطاب ، وعن الشعبي والضحاك : إذا أكذب نفسه
 ودت اليه امرأته . قال ابن عبد البر : هذا عندي قول ثالث . قلت : ويحتمل أن يكون معنى قوله ودت اليه ، أى
 بعد العقد الجديد فيوافق الذي قبله ، قال ابن السمعاني : لم أقف على دليل لتأيد الفرقة من حيث النظر ، وإنما اتبع
 في ذلك النص ، وقال ابن عبد البر أبدي بعض أصحابنا له فائدة وهو أن لا يجتمع ملعون مع غير ملعون ، لأن أحدهما
 ملعون في الجلة بخلاف ما إذا تزوجت المرأة غير الملاعن فانه لا يتحقق . وتعقب بأنه لو كان كذلك لامتنع عليهما
 معا التزوج لأنه يتحقق أن أحدهما ملعون ، ويمكن أن يجاب بأن في هذه الصورة افتراق في الجلة . قال السمعاني :
 وقد أورد بعض الخفية أن قوله المتلاعنان ، يقتضى أن فرقة التأييد يشترط لها أن يقع التلاعن من الزوجين ،
 والشافعية يكتفون في التأييد بلعان الزوج فقط كما تقدم ، وأجاب بأنه لما كان لعانة بسبب لعانها وصريح لفظ اللعان
 يوجد في جانبها سمي الموجود منه ملاعنة ، ولأن لعانته سبب في إثبات الزنا عليها فيستلزم انتفاء نسب الولدية
 فينتفي الفرائس فإذا انتفى الفرائس انقطع النكاح ، فان قيل إذا أكذب الملاعن نفسه يلزم ارتفاع الملاعنة حكما وإذا

أو تمت صارت المرأة محل استمتاع ، قلنا : الإمان عندكم شهادة ، والشاهد إذا رجع بعد الحكم لم يرتفع الحكم ، وأما عندنا فهو بين وبين إذا صارت حجة وتعلق بها الحكم لا يرتفع ، فإذا أكذب نفسه فقد زعم أنه لم يوجد ، ما يسقط الحد عنه فيجب عليه الحد ولا يرتفع موجب الإمان

٣٥ - باب يلحق الولد بالملاعة

٥٣١٥ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا مالك قال حدثني فافع عن ابن عمر « أن النبي ﷺ لا عن

بين رجل وامرأته ، فاتفقوا من ولدها ، ففرق بينهما ، وألحق الولد بالمرأة »

قوله (باب يلحق الولد بالملاعة) أي إذا اتفق الزوج منه قبل الوضع أو بعده . قوله (أن النبي ﷺ لا عن بين رجل وامرأته فاتفقوا من ولدها) قال الطيبي : الغاء سببية أي الملاعة سبب الانتفاء ، فإن أراد أن الملاعة سبب ثبوت الانتفاء لجيد ، وإن أراد أن الملاعة سبب وجود الانتفاء فليس كذلك ، فإنه إن لم يتعرض لثبوت الولد في الملاعة لم ينتف ، والحديث في الموطأ بلفظ « واتفق » ، بالواو لا بالفاء . وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك ذكره بلفظ « واتفق » ، بمعنى بقاء بدل الغاء ، ولم آخره وكأنه تصحيف ، وإن كان محوذا فمناه قريب من الأول ، وقد تقدم الحديث في تفسير النور من وجه آخر عن فافع بلفظ « أن رجلا رمى امرأته واتفق من ولدها ، فأمرهما النبي ﷺ فتلاعنا » فوضح أن الانتفاء سبب الملاعة لا العكس ، واستدل بهذا الحديث على مشروعية الإمان لثبوت الولد ، وعن أحمد ينتق الولد بمجرد الإمان ولو لم يتعرض الرجل لذكره في الإمان ، وفيه نظر لأنه لو استلحقه لحقه ، وإنما يؤثر لعان الرجل دفع حد القذف عنه وثبوت زنا المرأة ثم يرتفع عنها الحد بالثبوت . وقال الشافعي : أن نفي الولد في الملاعة انتفى وإن لم يتعرض له فإنه أن يعيد للعان لانتفائه ولا إعادة على المرأة ، وإن أمكنه الرفع إلى الحاكم فآخر بغير عذر حتى ولدت لم يكن له أن ينفيه كما في الشفعة . واستدل به على أنه لا يشترط في نفي الحمل تصريح الرجل بأنها ولدت من زنا ، ولا أنه استبرأها بحيضة ، وعن المالكية يشترط ذلك ، واحتج بعض من خالفهم بأنه نفي الحمل عنه من غير أن يتعرض لذلك بخلاف لعان الناشئ عن قذفها ، واحتج الشافعي بأن الحامل قد تحيض فلا معنى لاشتراط الاستبراء ، قال ابن العربي : ليس عن هذا جواب مقنع . قوله (ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة) قال الدارقطني : تفرد مالك بهذه الرواية ، قال ابن عبد البر : ذكروا أن مالكا تفرد بهذه اللفظة في حديث ابن عمر ، وقد جاءت من أوجه أخرى في حديث سهل بن سعد كما تقدم من رواية يونس عن الزهري عند أبي داود بلفظ « ثم خرجت حاملا فكان الولد لي أمه » ، ومن رواية الأوزاعي عن الزهري « وكان الولد يدعى إلى أمه » ، وهذا قول الحق الولد بأمه أي صيره لها وحدها ونفاه عن الزوج فلا توارث بينهما ، وأما أنه فترت منه ما فرض الله لها كما وقع صريحا في حديث سهل بن سعد كما تقدم في شرح حديثه في آخره ، وكان ابنها يدعى لأمه ، ثم جرت السنة في ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله لها . وقيل معنى إلحاقه بأمه أنه صيرها له أبا وأما فترت جميع ماله إذا لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه ، وهو قول ابن مسعود ورواية وطائفة ورواية عن أحمد وروى أيضا عن ابن القاسم ، وعنه معناه أن عصبة أمه تصير عصبة له وهو قول علي وابن عمر والمشهور عن أحمد ، وقيل ترثه أمه وإخوته منها بالفرض والرد وهو قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن ورواية عن أحمد ،

قال : فان لم يرثه ذو فرض بحال فعصبته عصبه أمه ، واستدل به على أن الولد المنقى بالعمان لو كان بنتا حصل للبلاص نكاحها ، وهو وجه شاذ لبعض الشافعية ، والأصح كقول الجمهور أنها تحرم لأنها ربيته في الجملة

٣٦ - باب قول الإمام : اللهم بين

٥٣١٦ - حدثنا إسماعيل قال حدثني سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه قال « ذكر الملائكة عند رسول الله ﷺ ، فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ، فأناؤه رجل من قومه فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً ، فقال عاصم : ما ابتليت بهذا الأمر إلا لقولي . فذهب به إلى رسول الله ﷺ فأخبره بالذي وجد عليه امرأته - وكان ذلك الرجل مصفراً قليل اللحم جنداً سبطاً للشمر ، وكان الذي وجدته عند أهله آدم خذلاً كثير اللحم جمداً قطعاً ، فقال رسول الله ﷺ : اللهم بين . فوضعت شيئاً بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها ، فلان رسول الله ﷺ بينهما . فقال رجل لابن عباس في المجلس : هي التي قال رسول الله ﷺ : لو رجعت أحداً بغير بينة رجعت عنه ؟ فقال ابن عباس : لا ، تلك امرأة كانت تظهر سوء في الإسلام »

قوله (باب قول الإمام اللهم بين) قال ابن العربي : ليس معنى هذا الدعاء طلب ثبوت صدق أحدهما فقط بل معناه أن الله ليظهر الشيء ، ولا يمنع دلالتها بموت الولد مثلاً فلا يظهر البيان ، والحكمة فيه ودع من شاهد ذلك عن التباس بمثل ما وقع لما يترتب على ذلك من النجس ولو اندرأ الحد . قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي يحيى بن سعيد هو الانصاري . قوله (أخبرني عبد الرحمن بن القاسم) ثبتت هذه الرواية وكذا رواية الليث السابقة قبل أربعة أبواب أن رواية ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم التي أخرجهما الشافعي وغيره وقعت فيها تنوية ، ويحيى وإن كان سمع من القاسم لكنه ما سمع هذا الحديث إلا من ولده وجد الرحمن عنه ، قوله (فوضعت شيئاً بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها فلان رسول الله ﷺ بينهما) ظاهره أن الملاعة تأخرت إلى وضع المرأة لكن قد أوضحت أن رواية ابن عباس هذه هي في الزهدة التي في حديث سهل بن سعد ، وتقدم قبل من حديث سهل أن العمان وقع بينهما قيل أن تضع ، فلي هذا تكون الفاء في قوله ، فلان ، معقبة بقوله « فأخبره بالذي وجد عليه امرأته ، وأما قوله « وكان ذلك الرجل مصفراً الخ » فهو كلام اهترس بين المجتئين ، ويحتمل - على بعد - أن تكون الملاعة وقعت مرة بسبب القذف وأخرى بسبب الانتفاء والله أعلم . قوله (فقال رجل لابن عباس) هذا السائل هو عبد الله بن شداد بن الحاد ، وهو ابن خالة ابن عباس ، سماه أبو الزناد عن القاسم بن محمد في هذا الحديث كما سيأتي في كتاب الحدود . قوله (كانت تظهر في الإسلام سوء) أي كانت تعلق بالفاحشة ، ولكن لم يثبت عليها ذلك ببينة ولا اعتراف . قال الداودي : فيه جواز هيب من يسلك مسالك سوء ، وتذهب بأن ابن عباس لم يسماها فان أراد اظهار العيب على الإبهام فتحتمل ، وقد مضى في التفسير في رواية عكرمة عن ابن عباس « أن النبي ﷺ قال : لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولما شأن ، أي لولا ما سبق من حكم الله ، أي أن العمان يدفع الحد عن

المرأة لاقت عليها الحد من أجل الشبه الظاهر بالذي رويت به ، ويستفاد منه أنه ﷺ كان يحكم بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه وحى خاص فاذا أنزل الوحي بالحكم في تلك المسألة قطع النظر وعمل بما نزل وأجرى الأمر على الظاهر ولو قامت قرينة تقتضي خلاف الظاهر ، وفي أحاديث اللعان من الفوائد غير ما تقدم أن المفتي إذا سئل عن واقعة ولم يعلم حكمها ووجبا أن يجد فيها نصا لا يبادر الى الاجتهاد فيها . وفيه الرحلة في المسألة النازلة ، لأن سعيد بن جبير رحل من العراق الى مكة من أجل مسألة الملاعة . وفيه اتيان العالم في منزله ولو كان في قائلته إذا عرف الآتي أنه لا يشق عليه . وفيه تعظيم العالم ومخاطبته بكثيته . وفيه التسبيح عند التعجب ، وأشعار بسعة علم سعيد بن جبير لأن ابن عمر عجب من خفاء مثل هذا الحكم عليه ، ويحتمل أن يكون تعجبه لعله بأن الحكم المذكور كان مشهورا من قبل فتمعجب كيف خفي على بعض الناس . وفيه بيان أوليات الاشياء والعناية بمعرفة ما لقول ابن عمر ه أول من سأل عن ذلك فلان ، وقول أنس ه أول لعان كان ، وفيه أن البلاء موكل بالمنطق ، وأنه ان لم يقع بالناطق وقع بمن له به وصلة ، وان الحاكم يردع الخصم عن التماذى على الباطل بالموعظة والتذكير والتحذير وبكره ذلك ليسكون أبلغ . وفيه ارتكاب أخف المفسدين بترك أنفلهما ، لأن مفسدة الصبر على خلاف ما توجهه الغيرة مع قبحه وشده أسهل من الإقدام على القتل الذي يؤدي الى الاقتصار من القاتل ، وقد نهج له الشارع سبيلا الى الراحة منها إما بالطلاق وإما باللعان . وفيه أن الاستفهام بأرأيت كان قديما ، وان خبر الواحد يعمل به إذا كان ثقة ، وأنه يسن للحاكم وعظ المتلاعنين عند ارادة التلاعن ، ويتأكد عند الخامسة ، ونقل ابن دقيق العيد عن الفقهاء أنهم خصوه بالمرأة عند ارادة تلفها بالنصب ، واستشكله بما في حديث ابن عمر ، لكن قد صرح جماعة من الشافعية وغيرهم باستحباب وعظهما معا . وفيه ذكر الدليل مع بيان الحكم . وفيه كراهة المسائل التي يترتب عليها هتك المسلم أو التوصل الى أذيته بأى سبب كان ، وفي كلام الشافعي اشارة الى أن كراهة ذلك كانت خاصة بزمانه ﷺ من أجل نزول الوحي لتلا نفع المسألة عن شئ مباح فيقع التحريم بسبب المسألة ، وقد ثبت في الصحيح ه أعظم المسلمين جرما من سأل عن شئ لم يحرم لحرم من أجل مسألته ، وقد استمر جماعة من السلف على كراهة السؤال عما لم يقع ، لكن عمل الأكثر على خلافه فلا يحصى ما فرعه الفقهاء من المسائل قبل وقوعها . وفيه أن الصحابة كانوا يسألون عن الحكم الذي لم ينزل فيه وحى ، وفيه أن للعالم إذا أكره السؤال أن يعيبه ويجهته ، وأن من أتى شيئا من المسكروه بسبب غيره يعاتبه عليه ، وأن المحتاج الى معرفة الحكم لا يرد كراهة العالم لما سأل عنه ولا عصبه عليه ولا جفاؤه له بل يماورد ملاطفته الى أن يقضى حاجته ، وأن السؤال عما يلزم من أمور الدين مشروع سرا وجهرا ، وأن لا عيب في ذلك على السائل ولو كان مما يستفح . وفيه التحريض على التوبة ، والعمل بالستر ، وإحصار الحق في أحد الجانبين عند تعذر الوساطة لقوله ه إن أحدا كاذب ه وأن الخصمين المتكاذبين لا يحافوا أحدهما وإن أخطأ العلم بكذب أحدهما لا يبيته . وفيه أن اللعان إذا وقع سقط حد القذف عن الملاعن للمرأة والذي رويت به ، لأنه صرح في بعض طرقه بتسمية المقدوف ، ومع ذلك لم ينقل أن القاذف حد ، قال الداردي : لم يقل به مالك لأنه لم يبلغه الحديث ولو بلغه لقال به ، وأجاب بعض من قال يحد من المالكية والخنفية بأن المقدوف لم يطلب وهو حقه فلذلك لم ينقل أن القاذف حد لأن الحد سقط من أصله باللعان . وذكر حياض أن بعض أصحابهم اعتدوا بذلك بأن شريكا كان يهوديا ، وقد يفت ما فيه في باب يبدأ الرجل بالتلاعن ه . وفيه أنه ليس على الإمام أن يعلم المقدوف بما

وقع من قاذفه . وفيه أن الحامل تلاعن قبل الوضع لقوله في الحديث : انظروا فإن جاءت به الخ ، كما تقدم في حديث سهل وفي حديث ابن عباس . وعند مسلم من حديث ابن مسعود : لجاء يعني الرجل هو وإسرائه قتلنا ، فقال النبي ﷺ : لعلها أن تيجي به أسود جمدا ، فجاءت به أسود جمدا ، وبه قال الجمهور خلافاً لمن أبى ذلك من أهل الرأي معتلاً بأن الحمل لا يعلم لأنه قد يكون نفخة ، وحجة الجمهور أن اللعان شرع لدفع حد القذف عن الرجل ودفع حد الرجم عن المرأة ، فلا فرق بين أن تكون حاملاً أو حائلاً ، ولذلك يشرح اللعان مع الآية . وقد اختلف في الصغيرة : فالجمهور على أن الرجل إذا قذفها فله أن ياتنن لدفع حد القذف عنه دونها . واستدل به على أن لا كفارة في البين الفموس لأنها لو وجبت لبينت في هذه القصة ، وتذهب بأنه لم ينعين الحائض ، وأجيب بأنه لو كان واجبا لبينه بحملا بأن يقول مثلاً فليكفر الحائض منك عن يمينه كما أرشد أحدهما إلى التوبة ، وفي قوله عليه السلام : البينة وإلا حد في ظهرك ، دلالة على أن القاذف لو عجز عن البينة فطالب تحليف المذنب لا يجاب ، لأن الحصر المذكور لم يتغير منه إلا زيادة مشروعية اللعان . وفيه جواز ذكر الأوصاف المذمومة عند الضرورة الداعية إلى ذلك ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ، واستدل به على أن اللعان لا يشرع إلا لمن ليست له بينة ، وفيه نظر لأنه لو استنطاع إقامة البينة على زناها ساخ له أن يلاعنها لئلا يولد لأنه لا ينحصر في الزنا ، وبه قال مالك والشافعي ومن تبعهما . وفيه أن الحكم يتعلق بالظاهر وأمر السرائر موكول إلى الله تعالى ، قال ابن التين وبه احتج الشافعي على قبول توبة الزنديق ، وفيه نظر لأن الحكم يتعلق بالظاهر فيما لا يتعلق فيه حكم للباطن ، والزنديق قد علم باطنه بما تقدم فلا يقبل منه ظاهر ما يبيديه بعد ذلك كذا قال . وحجة الشافعي ظاهرة لأنه ﷺ قد تحقق أن أحدهما كاذب وكان قادراً على الإطلاع على عين الكاذب لكن أخبر أن الحكم بظاهر الترمح يقتضي أنه لا ينقب عن البواطن ، وقد لاحظت القرائن بتعيين الكاذب في التلاعنين ومع ذلك فأجرهما على حكم الظاهر ولم يعاقب المرأة . ويستفاد منه أن الحاكم لا يكتفى بالمظنة والإشارة في الحدود إذا خالفت الحكم الظاهر كيمن المدعى عليه إذا أنكر ولا بينة ، واستدل به الشافعي على إبطال الاستحسان لقوله : لولا الأيمان لكان لي ولها شأن . وفيه أن الحاكم إذا بدل وسعه واستوفى شرائط لا ينقض حكمه إلا إن ظهر عليه إخلال شرط أو تعريض في سبب . وفيه أن اللعان يشرع في كل امرأة دخل بها أو لم يدخل ، ونقل فيه ابن المنذر الإجماع ، وفي صدق غير المدخول بها خلاف للحنابلة تقدمت الإشارة إليه في باب . فلو نكح فاسداً أو طلقاً باتناً فولدت فإرادتي الولد فله الملاعة ، وقال أبو حنيفة : يلحقه الولد ولا نفي ولا لعان لأنها أجنبية . وكذا لو قذفها ثم أبانها بثلاث فله اللعان ، وقال أبو حنيفة : لا ، وقد أخرج ابن أبي شيبة عن هشيم بن مغيرة قال الدعبي إذا طلقها ثلاثاً فوضعت فأتى منه فله أن يلاعن ، فقال له الحارث : إن الله يقول (والذين يرمون أزواجهم) أمراها له زوجة ؟ فقال الشعبي : أي لاستسعى من الله إذا رأيت الحق إن لا أرجع إليه ، فلو التمن ثلاث مرات فقط فالتعنن المرأة مثله ففرق الحاكم بينهما لم تقع الفرقة عند الجمهور لأن ظاهر القرآن أن الحد وجب عليهما وأنه لا يندفع إلا بما ذكر فيتمتع الاثنيان جميعه . وقال أبو حنيفة : أخطأ السنة وتحصل الفرقة لأنه أنى بالأكثر فتعلق به الحكم ، واستدل به على أن الاثنيان يلتقي به الحمل خلافاً لابن حنيفة ورواية عن أحمد لقوله : انظروا فإن جاءت به ، الخ ، فإن الحديث ظاهر في أنها كانت حاملاً وقد ألحق الولد مع ذلك بأمه . وفيه جواز الحلف على ما يطلب على الظن ويكون المستند

التمسك بالأصل أو قوة الرجاء من الله عند تحقق الصدق لقول من سأله هلال : والله أيجلدنك ، وأقول هلال : والله لا يضربني وقد علم أني رأيت حتى استفتيت . وفيه أن اليمين التي يعتد بها في الحكم ما يقع بعد إذن الحاكم لأن هلالا قال : والله أني لصادق ، ثم لم يحتسب بها من كلمات اللعان الخمس . وتمدك به من قال بالغاء حكم الغافة ، وتذهب بأن الغاء حكم الشيء هذا إنما وقع حيث عارضه حكم الظاهر بالشرع ، وإنما يعتبر حكم الغافة حيث لا يوجد ظاهر يمسك به ، ويقع الاشتباه فيرجع حينئذ إلى الغافة ، والله أعلم

٣٧ - باب إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره فلم يمسها

٥٣١٧ - حدثني عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا هشام قال حدثني أبي عن عائشة عن النبي ﷺ . حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رفاة القرظي تزوج امرأة ثم طلقها ، فزوجت آخر ، فأنت النبي ﷺ فذكرت له أنه لا يأنسها ، وأنه ليس معه إلا مثل هذبة . فقال : لا ، حتى تذوق مسيلةً وذوق مسيلةً .

قوله (باب إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره فلم يمسها) أي هل تحل للأول إن طلقها الثاني بغير مس . (تنبيه) : لم يفرد كتاب العدة عن كتاب اللعان فيما وقعت عليه من الذبح . ووقع في شرح ابن بطال قبل الباب الذي يل هذا وهو : باب واللاتي يذعن من الحيض : : كتاب العدة . ولبعضهم : أبواب العدة ، والأول إثبات ذلك هنا ، فإن هذا الباب لا يتعلق له باللعان لأن الملاعة لا تمود للذي لا عن منها ولو تزوجت غيره سواء جاءها أم لم يجامع . قوله (يحيى) هو ابن سعيد القطان ، وهشام هو ابن عروة . وقوله : حدثني عثمان بن أبي شيبة الخ ، ساقه على لفظ عبدة ، وإنما احتاج إلى رواية يحيى لتصريح هشام في روايته بقوله : حدثني أبي . . . قوله (أن رفاة القرظي) هو رفاة القرظي بن سمائل بفتح المهملة والميم وسكون الواو بعدها مرة ثم لام ، والقرظي بالفتح والقاف والظاء المعجمة وقد تقدم ضبط قربطة والتضير في أوائل المغازي . قوله (تزوج امرأة) في رواية عمرو بن علي عند الاسماعيلي : امرأة من بني قريظة ، وسماها مالك من حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه كما أخرجه ابن وهب والطبراني والداودي في الفرائد ، موصولا وهو في الموطأ مرسل تيممة بنت وهب ، وهي بمثناة واختلاف هل هي بفتحها أو بالتصغير والثاني أرجح ووقع مجزوماً في النكاح لسعيد بن أبي عروبة من روايته عن قتادة ، وقيل اسمها سهيمة بدين مهملة مصغر أخرجه أبو نعيم وكأنه تصحيف ، وعند ابن مندة أميمة بألف أخرجهما من طريق أبي صالح عن ابن عباس وسمى أباهما الحارث ، وهي واحدة اختلفت في التلفظ باسمها وأراجع الأول . قوله (ثم طلقها فتزوجت آخر) سماها مالك في روايته عبد الرحمن بن الزبير وأبوه بفتح الزاي ، وانفقت الروايات كلها عن هشام بن عروة أن الزوج الأول رفاة والثاني عبد الرحمن ، وكذا قال عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة في كتاب النكاح له عن قتادة أن تيممة بنت أبي عبيد القرظية كانت تحت رفاة فطلقها فظف عليها عبد الرحمن بن الزبير ، وتسميته لابيها لانتان في رواية مالك فلعل اسمه وهب وكنيته أبو عبيد إلا ما وقع عند ابن إسحق في المغازي من رواية سلمة بن الفضل عنه وتقرده عنه هشام عن أبيه قال كانت امرأة من قريظة

يقال لها تسمية تحت عبد الرحمن بن الزبير فطلقها ، فتزوجها رفاعه ثم فارقتها ، فأرادت أن ترجع إلى عبد الرحمن بن الزبير ، وهو مع إرساله مقلوب ، والمخفوظ ما اتفق عليه الجماعة عن هشام ، وقد وقع لاسرأة أخرى قريب من قصتها فأخرج النسائي من طريق سليمان بن يسار عن عبيد الله بن عباس أي ابن عبد المطلب ، ابن الغميصة ، أو الغميصة ، أم النبي ﷺ تشكو من زوجها أنه لا يصل إليها ، فلم يلبث أن جاء فقال : إنها كاذبة ولكنها تريد أن ترجع إلى زوجها الأول ، فقال : ليس ذلك لها حتى تذوق حصيلته ، ورجاله نقات لكن اختلف فيه على سليمان بن يسار . ووقع عند شيخنا في شرح الترمذي ، عبد الله بن عباس ، مكبر وتعقب على ابن عساكر والمزني أنهما لم يذكر هذا الحديث في الأطراف ، ولا تعقب عليهما فأنهما ذكراه في مسند عبيد الله بالتصغير وهو الصواب ، وقد اختلف في سماعه من النبي ﷺ إلا أنه ولد في عصره فذكر لذلك في الصحابة ، واسم زوج الغميصة هذه عمرو بن حزم أخرجه الطبراني وأبو مسلم السكبي وأبو نعيم في الصحابة من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغميصة فتزوجها رجل قبل أن يمسا فأرادت أن ترجع إلى زوجها الأول الحديث ولم أعرّف اسم زوجها الثاني ، ووقعت لثالثة قصة أخرى مع رفاعه رجل آخر غير الأول والزوج الثاني عبد الرحمن بن الزبير أيضا أخرجه مقاتل بن حيان في تفسيره ومن طريقه ابن شاهين في الصحابة ، ثم أبو موسى في قوله تعالى (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) قال : نزلت في عائشة بنت عبد الرحمن بن عقيل النضرية كانت تحت رفاعه بن وهب بن عتيك وهو ابن عمها فطلقها طلاقا بائنا فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ثم طلقها فأنت النبي ﷺ فقالت إنه طلقني قبل أن يمسي فأراجع إلى ابن عمي زوجي الأول ؟ قال : لا ، الحديث وهذا الحديث إن كان محفوظا فالواضح من سياقه أنها قصة أخرى وإن كلام رفاعه القرظي ورفاعة النضري وقع له مع زوجة له طلاق فتزوج كلا منهما عبد الرحمن بن الزبير فطلقها قبل أن يمسا فالحكم في قصتهما متعده مع تقابر الأشخاص ، وبهذا يتبين خطأ من وحد بينهما ظنا منه أن رفاعه بن سمؤال هو رفاعه بن وهب فقال اختلف في امرأة رفاعه على خمسة أقوال ، فذكر الاختلاف في النطق بتسمية وضم اليها عائشة والتحقيق ما تقدم ، ووقعت لأبي ركانة قصة أخرى سأذكرها آخر هذا الباب . قوله (فأنت النبي ﷺ) في الكلام حذف تقديره يظهر من الروايات الأخرى ، فعند المصنف من طريق أبي معاذ عن هشام ، فتزوجت زوجها غيره فلم يصل منها إلى شيء يرده ، وعند أبي حنيفة من طريق الدراوردي عن هشام ، فتكسحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها ، وكذا في رواية مالك ابن عبد الرحمن بن الزبير نفسه وزاد ، فلم يستطع أن يمسا ، وقوله فاعترض بضم المشاء وآخره ضد معجزة أي حصل له عارض حال بينه وبين إتيانها إما من الجن وإما من المرض . قوله (فذكرت له أنه لا يأنيها) وقع في رواية أبي معاوية عن هشام ، فلم يهرني إلا هنة واحدة ولم يصل ضي إلى شيء ، والهنة بفتح الهاء وتخفيف الون المرة الواحدة الحقيقية . قوله (وإنه ليس معه إلا مثل هدية) بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة هو طرف الثوب الذي لم ينسج مأخوذ من عذب العين وهو شعر الجفن ، وأرادت أن ذكره يشبه الهدية في الاسترخاء وعدم الانتشار ، واستدل به على أن وطء الزوج الثاني لا يكون محلا لارتجاع الزوج الأول للزنا إلا إن كان حال وطئه منتعرا لولا كان ذكره أشل أو كان هو عينا أو طفلا لم يكف على أصح قول العلماء ، وهو الأصح عند الشافعية أيضا . قوله (فقال لا) هكذا وقع من هذا الوجه مختصرا ، ووقع في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة كما

تقدم قريبا في باب من قال لامرأته أنت علي حرام : « ولم يكن معه الا مثل الهدية فلم يقربني الا هنة واحدة ولم يصل مني الى شيء أفأحل الزوجي الاول ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا تخافين لزوجك الاول ، الحديث ، وفي رواية الزهري عن عروة كما تقدم أيضا في أوائل الطلاق : وانما معه مثل الهدية . فقال رسول الله ﷺ : لهلك تريدن أن ترجعي الى رفاقة ، لا ، الحديث . وسيأتي في اللباس من طريق أيوب عن عكرمة ، ان رفاقة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير ، قالت عائشة : جاءت وعليها خمار أخضر فشكت اليها . أي الى عائشة . من زوجها وأرتها خضرة بجلدها ، فلما جاء رسول الله ﷺ والنساء يبصرن بعضهم بعضا قالت عائشة : ما رأيت ما يلقى المؤمنات ، لجلدها أشد خضرة من ثوبها . وسمع زوجها لجاء . ومعه ابنان له من غيرها ، قالت : والله ما لي اليه من ذنب الا أن ما معه ليس بأغنى عني من هذه . وأخذت هدية من ثوبها . فقال : كذبت والله يا رسول الله ، اني لا نقضها نقض الاديم ، وليكنها نائمة تريد رفاقة . قال : فان كان ذلك لم تحمل له ، الحديث . وكان هذه المراجعة بينهما هي التي حملت خالد بن سعيد بن العاص على قوله الذي وقع في رواية الزهري عن عروة فان في آخر الحديث كاسياتي في كتاب اللباس من طريق شعيب عنه . قال فسمع خالد بن سعيد قولها وهو بالباب فقال : يا أبا بكر ألا تنهى هذه عما نجهر به عند رسول الله ﷺ ؟ فوالله ما يزيد رسول الله ﷺ على التبرم . وفيه ما كلن الصعابة عليه من سلوك الادب بمحضرة النبي ﷺ وانسكارهم على من خاف ذلك بفعله أو قوله اقول خالد بن سعيد لابن بكر الصديقي وهو جالس : ألا تنهى هذه ؟ وإنما قال خالد ذلك لانه كان خارج الحجرة ، فاحتمل عنده أن يكون هناك ما يمنعه من مباشرة نهما بنفسه ، فأمر به أبا بكر لكونه كان جالسا عند النبي ﷺ مشاهدا لضرورة الحال ، ولذلك لما رأى أبو بكر النبي ﷺ يتبسم عند مقائلا لم يزجرها . وتبسمه ﷺ كان تعجبا منها ، إما لتصريحها بما يستحي النساء من التصريح به غالبا ، وإما لضعف عقل النساء ليكون الحامل لها على ذلك شدة بغضها في الزوج الثاني ومحبتها في الرجوع الى الزوج الاول ، ويستفاد منه جواز وقوع ذلك . (تنبيه) : وقع في جميع الطرق من قول خالد بن سعيد لابن بكر : ألا تنهى هذه عما نجهر به ؟ أي ترفع به صوتها ، وذكره الداودي بلفظ « نجهر » بتقديم التاء على الجيم ، والمجهر بضم الهاء الفتحش من القول ، والمعنى هنا عليه ، لكن الثابت في الروايات ما ذكرته ، وذكر حياض أنه وقع كذلك في غير الصحيح . وتقدم البحث في الشهادات مع من استدلل بكلام خالد هذا لجواز الشهادة على الصوت . قوله (حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك) كذا في الموضمين بالتصغير ، واختلاف في توجيهه فقيل : هي تصغير العسل لان العسل مؤنث : جزم به الفزاز ثم قال وأحسب التذكير لغة . وقال الازهرى يذكر ويؤنث ، وقيل لان العرب إذا حقرت الشيء أدخلت فيه هاء التأنيث ، ومن ذلك قولهم دربهات لجمعوا فندهم جمع المؤنث عند ارادة التحقير ، وقالوا أيضا في تصغير هند حنيدة . وقيل التأنيث باعتبار الوطأة إشارة الى أنها تسكن في المقصود من تحليها الزوج الاول ، وقيل المراد قطعة من العسل والتصغير للتقليل إشارة الى أن القدر القليل كاف في تحصيل الحل ، قال الازهرى : التصواب أن معنى العسيلة حلالة الجماع الذي يحصل بتثقيب الحشفة في الفرج ، وأنت تشبها بقطعة من عسل . وقال الداودي : صغرت لشدة شهها بالعسل وقيل : معنى العسيلة الخلقة ، وهذا يوافق قول الحسن البصري . وقال جهنم العلماء : ذوق العسيلة كناية عن الجماع وهو تثقيب حشفة الرجل في فرج المرأة ، وزاد الحسن البصري : حصول الانزال . وهذا الشرط انفرد به

عن الجماعة قاله ابن المنذر وآخرون . وقال ابن بطلال : شد الحسن في هذا ، وخالفه سائر الفقهاء وقالوا : يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويحسم الشخص ويوجب كالالصداق ويفسد الحج والصوم . قال أبو عبيد : العسيلة لغة الجملع والعرب تسمى كل شيء نسلته صلا ، وهو في التشديد يقابل قول سعيد بن المسيب في الرخصة . ويرد قول الحسن أن الإيصال لو كان شرطا لكان كافيا ، وليس كذلك لأن كلاهما إذا كان بعيد العهد بالجملع مثلا أنزل قبل تمام الإيلاج ، وإذا أنزل كل منهما قبل تمام الإيلاج لم يذق عسيلة صاحبه ، لأن فسرت العسيلة بالإمضاء ولا بلدة الجملع قال ابن المنذر : أجمع العلماء على اشتراط الجملع لتحلل للاول ، إلا سعيد بن المسيب . ثم ساق بسنده الصحيح عنه قال : يقول الناس لا تحلل للاول حتى يجامعها الثاني ، وأنا أقول : إذا تزوجها تزوجها صحيحا لا يريد بذلك إحلالا للاول فلا بأس أن يتزوجها الاول . وهكذا أخرجه ابن أبي شبة وسعيد بن منصور ، وفيه تعقب على من استبعد صحته عن سعيد ، قال ابن المنذر : وهذا أقول لأنهم أحدا وافقه عليه إلا طائفة من الخوارج ، ولله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن . قلت : سياق كلامه يشعر بذلك . وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك . وهو ما أخرجه النسائي من رواية شعبة عن حلقة عن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر رفته في الرجل نكح المرأة فيطلقها ثم يتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها فترجع إلى الاول ، فقال : لا ، حتى تذوق العسيلة ، وقد أخرجه النسائي أيضا من رواية سفیان الثوري عن حلقة عن مرثد فقال عن رزين بن سليمان الأحمري عن ابن عمر نحوه ، قال النسائي : هذا أولى بالصواب ، وإنما قال ذلك لأن الثوري أقر وأحفظ من شعبة ، وروايته أولى بالصواب من وجهين : أحدهما أن شيخ حلقة شيخهما هو رزين بن سليمان كما قال الثوري لا سالم بن رزين كما قال شعبة ، فقد رواه جماعة عن حلقة كذلك ، منهم غيلان بن جليح أحد الثقات . ثانيهما أن الحديث لو كان عند سعيد بن المسيب عن ابن عمر مرفوعا مانسبه إلى رواية الناس الذين خالفهم ، ويؤخذ من كلام ابن المنذر أن نقل أبي جعفر النحاس في « معاني القرآن » - رتبته عبد الوهاب المالكي في « شرح الرسالة » - القول بذلك عن سعيد بن جبير وهم ، وأعجب منه أن أبا حبان جزم به عن السعديين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ، ولا يعرف له سند عن سعيد بن جبير في شيء من المصنفات ، وكفى قول ابن المنذر حجة في ذلك . وحكى ابن الجوزي عن دارود أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك ، قال القرطبي : ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق بأقل ما ينطلق عليه الاسم ، خلافا لما قال لا بد من حصول جميعه . وفي قوله « حتى تذوق عسلته الخ » إشعار بإمكان ذلك ، لكن قولها ليس معه إلا مثل هذه الهدية ، ظاهر في تحذر الجملع المشترط ، فأجاب الكرماني بأن مرادها بالهدية التشبيه بها في الدقة والركة لافي الرخاوة وعدم الحركة واستبعد ما قال ، وسياق الخبر يمتطى بأنها شكت منه عدم الانتشار ، ولا يمنع من ذلك قوله « حتى تذوق » لأنه ملقه على الامكان وهو جائز الوقوع ، فكأنه قال اصبري حتى يثأت منه ذلك ، وإن تفارقا فلا بد لها من إرادة الرجوع إلى رقاعة من زوج آخر يحصل لها منه ذلك . واستدل باطلاق وجود الذوق منهما لاشتراط علم الزوجين به حتى لو وطئها نائمة أو مضى عليها لم يكف ولو أنزل هو . وبالف ابن المنذر فنقله عن جميع الفقهاء . وتعقب . وقال القرطبي : فيه حجة لأحد القولين في أنه لو وطئها نائمة أو مضى عليها لم تحلل . وجزم ابن القاسم بأن وطء المجنون يحلل ، وخالفه أصحاب ، واستدل به على جواز رجوعها لزوجها الاول إذا حصل الجملع من الثاني ، لكن

شرط المالكية ونقل عن عثمان وزييد بن ثابت أن لا يكون في ذلك مخادعة من الزوج الثاني ولا إرادة تحليها للاول . وقال الاكثر : إن شرط ذلك في العقد فسد والا فلا ، وانفقوا على أنه إذا كان في نكاح فاسد لم يحل ، وشذ الحكم فقال بكفي ، وأن من تزوج أمة ثم بت طلاقها ثم ملكها لم يحل له أن يطأها حتى تزوج غيرها . وقال ابن عباس وبعض أصحابه والحسن البصري : نحل له بملك العيين ، واختلفوا فيما إذا وطئها حائضا أو بعد أن طهرت قبل أن تظهر أو أحدهما صائم أو محرم . وقال ابن حزم : أخذ الحنفية بالشرط الذي في هذا الحديث عن عائشة ، وهو زائد على ظاهر القرآن ، ولم يأخذوا بمحدثها في اشتراط خمس رضعات لأنه زائد على ما في القرآن ، فيلزمهم الأخذ به أو ترك حديث الباب ، وأجابوا بأن النكاح عندهم حقيقة في الوطء فالحديث موافق لظاهر القرآن ، واستدل بتولها بث طلاق ، على أن البتة ثلاث تطليقات ، وهو عجب من استدلال به فإن البت بمعنى القطع والمواد به قطع المعصمة ، وهو أهم من أن يكون بالثلاث بمجموعة أو بوقوع الثالثة التي هي آخر ثلاث تطليقات ، وسيأتي في اللباس صريحا أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات فبطل الاحتجاج به . ونقل ابن العربي عن بعضهم أنه أورد على حديث الباب ما ملخصه أنه يلزم من القول به إما الزيادة بخبر الواحد على ما في القرآن فيستلزم نسخ القرآن بالسنة التي لم تنوثر ، أو حلي اللفظ الواحد على معنيين مختلفين مع ما فيه من الإلزام . والجواب عن الاول أن الشرط إذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن إضافته لسنخا ولا زيادة ، وعن الثاني أن النكاح في الآية أضيف إليها وهي لاتولى العقد بمجرد ما تضمن أن المراد به في حقها الوطء ، ومن شرطه اتفاقا أن يكون وطأ مباحا فيه يحتاج الى سبق العقد . ويمكن أن يقال : لما كان اللفظ محتملا للمعنيين بينت السنة أنه لا بد من حصولها ، فاستدل به على أن المرأة لاحق لما في الجماع لأن هذه المرأة شككت أن زوجها لا يطأها وأن ذكره لا ينتشر وأنه ليس معه ما يغني عنها ولم يفسخ النبي ﷺ نكاحها بذلك ، ومن ثم قال إبراهيم بن إسماعيل بن علية وداود بن علي : لا يفسخ بالاعتنة ولا يضرب للعنين أجل . وقال ابن المنذر : اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع ، فقال الأكثر إن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل العنين ، وهو قول الاوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وإسحق . وقال أبو ثور : إن ترك جماعها لعلة أجل له سنة ، وإن كان لغير علة فلا تأجيل ، وقال عياض ، اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حقا في الجماع ، فيثبت الخيار لها إذا تزوجت المحبوب والممسوح جماعته بهما ، ويضرب للعنين أجل سنة لاحتمال زوال ما به . وأما استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة رفاعة فلا حجة فيها ، لأن في بعض طرقه أن الزوج الثاني كان أيضا طلقها كواقع عند مسلم صريحا من طريق الناسم عن عائشة قالت « طلق رجل امرأته ثلاثا فتزوجها رجل آخر فطلقها قبل أن يدخل بها فأراد زوجها الاول أن يتزوجها ، فمسأل النبي ﷺ عن ذلك فقال : لا ، الحديث ، وأصله عند البخاري وقد تقدم في أوائل الطلاق . ووقع في حديث الزهري عن عروة كما جرح عن الزهري في هذا الحديث أنها « جاءت بعد ذلك إلى النبي ﷺ فقالت إنه - يعني زوجها الثاني - مسها فنسأها أن ترجع إلى زوجها الاول ، وصرح مقاتل بن حيان في تفسيره مرسلأ أنها « قالت : يا رسول الله إنه كان مسني ، فقال كذبت بقولك الاول فلن أصدقك في الآخر ، وأنها أتت أبا بكر ثم حرر فنامها ، وكذا وقعت هذه الزيادة الأخيرة في رواية ابن جريح المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عنه ، ووقع عند مالك في الموطأ ، عن المسور

ابن رفاعه عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير ، زاد خارج الموطأ فيما رواه ابن وهب عنه وتابعه إبراهيم بن طهمان عن مالك عند الدارقطني في الغرائب ، عن أبيه ، أن رفاعه طلق امرأته سبيعة بنت وهب ثلاثاً ، فنكحها عبد الرحمن ، فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسيها ففارقها ، فأراد رفاعه أن يتزوجها ، الحديث . ووقع عند أبي داود من طريق الأسود عن عائشة ، مثل رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته فتزوجت غيره فدخل بها وطلقها قبل أن يواقعها أمهل الأول ؟ قال : لا ، الحديث . وأخرج الطبري وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة نحوه ، والطبري أيضاً والبيهقي من حديث أنس كذلك ، وكذا وقع في رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « أن عروة بن حرم طلق النميصاء فنكحها رجل أطلقها قبل أن يمسيها ، فسألت النبي ﷺ فقال : لا ، حتى يدرك الآخر عسلتها وتذوق عسلته » وأخرجه الطبراني ورواته ثقات ، فإن كان حماد بن سلمة حظه فهو حديث آخر لعائشة في قصة أخرى غير قصة امرأة رفاعه ، وله شاهد من حديث عبيد الله - بالتصغير - ابن عباس عند النسائي في ذكره النميصاء ، لكن سياقه يشبه سياق قصة رفاعه كما تقدم في أول شرح هذا الحديث ، وقد قدمت أنه وقع لكل من رفاعه بن سمول ورفاعة بن وهب أنه طلق امرأته وأن كلا منهما تزوجها عبد الرحمن بن الزبير وأن كلامهما شكك أنه ليس معه الاثبات المذهب ، فدلل إحدى إلى اثنين شككت قبل أن يفارقها والاخرى بعد أن يفارقها ، وبمحتمل أن تكون القصة واحدة ووقع الوم من بعض الرواة في التسمية أو في النسبة وتكون المرأة شككت مرتين من قبل المفارقة ومن بعدما ، والله أعلم . وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس قال : طلق عبد يزيد أبو ركانة أم ركانة ونكح امرأة من مزينة ، فجاءت إلى النبي ﷺ فقالت : ما بقى عنى إلا كما تبنى هذه الشجرة - لشجرة أخذتها من رأسها - ففرق بيني وبينه ، قال فقال النبي ﷺ لعبد يزيد : طلقها وراجع أم ركانة ، ففعل . فليس فيه حجة لمسألة المنين ، والله أعلم بالصواب

٣٨ - باب (واللاني يئسن من الحيض من نساءكم إن ارتبتم) قال مجاهد :

إن لم تملوا يحضن أو لا يحضن ، واللاني قدن عن الحيض واللاني لم يحضن فدتتهن ثلاثة أشهر

٣٩ - باب (وألات الأحمال أجكنن إن بضعن حملهن)

٥٣١٨ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج

قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زنبأ ابنة أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة زوج النبي ﷺ « أن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها توفي عنها وهي حبل ، فخطبها أبو السائب بن بكير ، فأبى أن تنكحها ، فقال : والله ما يصلح أن تنكحها حتى تصدق آخر الأجلين ، فكثرت فرياً من عشر ليل ثم جاءت النبي ﷺ فقال : انكحى »

٥٣١٩ - حدثنا يحيى بن بكير عن الليث عن يزيد بن أن بن شهاب كتب إليه أن يجيبه الله بن عبد الله

أخبره عن أبيه أنه « كتب إلى ابن الأرقم أن يسأل سبيعة الأسلمية كيف أفاها النبي ﷺ ، قالت :

أفاني إذا وضعت أن أنكح ،

٥٣٢٠ - **حزقيا بن يحيى** بن قزعة حدثنا مالك بن هشام بن عروة عن أبيه عن السور بن سخرمة
« أن سبيعة الأسلمية نفسها بعد وفاة زوجها بليال ، فجاءت النبي ﷺ فاستأذنته أن تنكح ، فأذن
لها ، فنكحت »

قوله (باب واللائي ينسن من الحيض من نساكنكم إن اردنتم) سقط لفظ « باب » لأبي ذر وكريمة وثبت للباقيين ،
ورفع هند بن بطل وكتاب العدة - باب قول الله الخ ، والعدة اسم لمدة تترى بها المرأة عن الزوج بعد وفاة زوجها
أو فراقه لما إما بالولادة أو بالانزاع أو الأشهر . **قوله** (قال مجاهد : إن لم تعلموا يحضن أو لا يحضن . أي فسر قوله
تعالى (إن اردنتم) أي لم تعلموا ، وقوله (واللائي قعدن عن الحيض) أي حكمن حكم اللاتي ينسن . وقوله
(واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر) أي أن حكم اللاتي لم يحضن أصلا ورأسا حكمن في العدة حكم اللاتي ينسن ،
فمكان تقدير الآية واللائي لم يحضن كذلك ، لأنها وقعت بعد قوله (فعدتهن ثلاثة أشهر) . وأمر مجاهد هذا وصله
الفرجاني ، وتقدم بيانه في تفسير سورة الطلاق . وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق يونس عن الزهري قال :
الارتباب والله أعلم في المرأة التي نكحت في قعودها عن الولد وفي حيضها أمحيض أو لا ، ونكحت في انقطاع حيضها
بعد أن كانت تحيض ونكحت في صفرها هل بلغت الحيض أم لا ؟ ونكحت في حملها أبلغت أن تحمل أو لا ؟ فإردنتم
فيه من ذلك فالعدة فيه ثلاثة أشهر ، وهذا الذي جزم به الزهري يختلف فيه فيمن انقطع حيضها بعد أن كانت
تحيض ، فذهب أكثر فقهاء الأمصار إلى أنها تنتظر الحيض إلى أن تدخل في السن الذي لا يحض فيه مشاهدا فتعد
حيضه تسعة أشهر . وعن مالك والأوزاعي تربع تسعة أشهر ، فإن حاضت والا اعتدت ثلاثة . وعن الأوزاعي
إن كانت شابة فسنه ، وحجة الشافعي والجمهور ظاهر القرآن ، فإنه صريح في الحكم الكيسة والصغيرة ، وأما التي
تحيض وبتأخر حيضها فلبست آيسة ، لكن لما لك في قوله سلف وهو عمر ، فقد صح عنه ذلك . وذهب الجمهور
إلى أن المأني في قوله (إن اردنتم) أي في الحكم لا في اليأس . **قوله** (إن زينب بنت أبي سلمة أخبرته) أي ابن
عبد الأسد الخزرمي ، وقد تقدم الحديث في تفسير الطلاق من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن كريب عن أم
سلمة ، وذلك لما وقعت المراجعة بينه وبين ابن عباس في ذلك ، وتقدم بيان ذلك مشروحا هناك . وقد رواه مالك
عن عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة وفيه تدخل أبو سلمة على أم سلمة وأورده المصنف هنا مختصرا ، وأورد القصة
من وجهين آخرين باختصار أيضا . الطريق الأولى طريق الأعرج وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زينب بنت
أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة ، كذا رواه الأعرج عن أبي سلمة ، ورواه يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة عن
كريب عن أم سلمة ، كما تقدم في تفسير سورة الطلاق ، وفيه قصة لأبي سلمة مع ابن عباس وأبي هريرة . وأخرجه
مسلم من طريق ساجان بن يسار ، أن ابن عباس وأبا سلمة اجتمعا عند أبي هريرة ، فبعثوا كريبا إلى أم سلمة
يسألها عن ذلك ، فذكرت القصة ، وهو شاهد لرواية الأعرج . وأخرجه مالك في الموطأ ، عن عبد ربه بن سعيد
عن أبي سلمة قال : دخلت على أم سلمة ، وأخرجه النسائي من طريق داود بن أبي حاتم ، أن أبا سلمة
أخبره ، فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة ، قال : فأخبرني رجل من أصحاب النبي ﷺ ، وأخرجه أحمد من

طريق ابن إسحق حدثني محمد بن إبراهيم التيمي ، عن أبي سلمة قال : دخلت على سبيعة ، وهذا الاختلاف على أبي سلمة لا يقدح في صحة الخبر ، فإن لأبي سلمة اعتناء بالافقة من حين تنازع هو وابن عباس فيها ، فكأنه لما بلغه الخبر من كريب عن أم سلمة لم يقتنع بذلك حتى دخل عليها ثم دخل على سبيعة صاحبة القصة نفسها ثم تعامها عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، وهذا الرجل يحتمل أن يكون هو المسور بن مخرمة كما يأتي في الطريق الثالثة ، ويحتمل أن يكون أبا هريرة فإن في آخر الحديث عند النسائي « قال أبو هريرة أشهد على ذلك ، فيحتمل أن يكون أبو سلمة أبهه أولا لما قال » أخبرني رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، . وأما ما أخرجه عبد بن حميد من رواية صالح بن أبي حسان عن أبي سلمة فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة قال « فأرسلوا إلى عائشة فذكرت حديث سبيعة فهو شاذ ، وصالح بن أبي حسان يختلف فيه ، ولعل هذا هو سبب الروم الذي حكاه الحميدي عن ابن مسعود وذكرته في تفسير الطلاق . ووقع في رواية أبان العطار عن يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث « أن ابن عباس احتج بقوله تعالى (والذين يتوفرون مذكم ويذرون أزواجهم) وأن أبا سلمة قال له : يا ابن عباس أقل الله آخر الأجلين ؟ أرايت لو مضت أربعة أشهر وعشر ولم تضع أتزوج ؟ فقال لغلامه : اذهب إلى أم سلمة . » الطريق الثانية ، قوله (الليث بن يزيد) قال الديلماني في حواشيه : هو ابن عبد الله بن الحاد ، وهو في ذلك وإنما هو ابن أبي حبيب ، كذا أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه ، وكذا أخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث . قوله (أن ابن شهاب كتب إليه) هو حجة في جواز الرواية بالمسكوبة ، وقيل سبق في غزوة بدر من المغازي معلقا عن الليث عن يونس عن ابن شهاب أنهم ساءلوا هنا ، ووصله مسلم من طريق ابن وهب عن يونس كذلك ، ووافقه الزبيدي عن ابن شهاب أخرجه ابن حبان ، وأخرجه الطبراني من طريق عقيل عن ابن شهاب يخالف في بعض روايته . قوله (عن أبيه) هو عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وقد سلف في تفسير الطلاق أن ابن سيرين حدث به عن عبد الله بن عتبة عن سبيعة ، فيحتمل أن يكون عبد الله بن عتبة لقي سبيعة بعد أن كان بلغه عنها من سيذكر من الوسائط . ويحتمل أن يكون أرسله عنها لابن سيرين ، وأخرجه أحمد من طريق قتادة « عن خلاص عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود أن سبيعة بنت الحارث ، الحديث . قوله (أنه كتب إلى ابن الأرقم) جزم جمع من الشراح أنه عبد الله بن الأرقم الزهري الصحابي المشهور ، وهموا في ذلك ، وإنما هو ولده عمر بن عبد الله ، كذلك وقع وانحما مفسرا في رواية يونس ، وليس لعمر المذكور في الصحيحين سوى هذا الحديث الواحد . ووقع في رواية عقيل « عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أباه كتب إليه أن لقي سبيعة فسألها كيف قضى لها ، قال فأخبرني زفر بن أوس بن الحذيث أن سبيعة أخبرته ، والفاؤل « أخبرني زفر » هو عبيد الله بن عبد الله ، بين ذلك النسائي في روايته من طريق أبي زيد بن أنيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ، ووضح بذلك أن لابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فيه طريقين . الطريق الثالثة رواية هشام بن عروة عن أبيه « عن المسور بن مخرمة أن سبيعة الأسلمية نفست » وهذا يحتمل أن يكون المسور حمله أو أرسله عن سبيعة أو حضر القصة ، فإنه حفظ خطبة النبي ﷺ في شأن فاطمة الزهراء وكانت قبل قصة سبيعة ، فلعله حضر قصة سبيعة أيضا . قوله في الطريق الأولى (أن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة) هي بجملة وموحدة ثم جملة تصغير سبع ، ووقع في المغازي « سبيعة

بنت الحارث ، وذكرها ابن سعد في المهاجرات ، ووقع في رواية لابن إسحق عند أحمد ، سبيعة بنت أبي برزة الاسلمي ، فان كان محفوظا فهو أبو برزة آخر غير الصحابي المشهور ، وهو إما كنية للحارث والد سبيعة أو نسبت في الرواية المذكورة الى جد لها . قوله (كانت تحت زوجها) تقدم في غزوة بدر أيضا تسميته . سعد بن خولة ، وفيه أنه من بني عامر بن أوى ، وثبت فيه أنه كان من حلفائهم . قوله (توفي عنها) تقدم هناك أنه توفي في حجة الوداع ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك ، وفي ذلك نظر فقد ذكر ، محمد بن سعد أنه مات قبل الفتح ، وذكر الطبري أنه مات سنة سبع ، وقد ذكرت شيئا من ذلك في كتاب الوصايا ، وتقدم في تفسير الطلاق أنه قتل ، ومعظم الروايات على أنه مات وهو المعتد ، ووقع للكرمانى : لعل سبيعة قالت قتل بناء على ظن منها في ذلك فتبين أنه لم يقتل ، وهذا الجلع بمجه السمع ، وإذا ظنت سبيعة أنه قتل ثم تبين لها أنه لم يقتل فكيف تجرم بعد دهر طويل بأنه قتل ؟ فالعتمد أن الرواية التي فيها قتل ان كانت محرفة ترجعت لانها لا تثنى مات أو توفي ، وإن لم يكن في نفس الامر قتل فهي رواية شاذة . قوله (خطبها أبو السنابل) بمهملة ونون ثم موحدة جمع سنبلة ، اختلف في اسمه فقيل عمرو قاله ابن البرقي عن ابن هشام عن يثقبه عن الزهري ، وقيل عامر روى عن ابن إسحاق ، وقيل حبة بموحدة بعد المبهمة ، وقيل بنون وقيل لبيدريه ، وقيل أصرم ، وقيل عبد الله ، ووقع في بعض الشروح وقيل بغيض . قلت : وهو غلط والسبب فيه أن بعض الائمة سئل عن اسمه فقال : بغيض يسأل عن بغيض ، فظن الشارح أنه اسمه ، وأيس كذلك لان في بقية الخبر اسمه لبيدريه ، وجرم العسكري بأن اسمه كنيته ، وبمكك بموحدة ثم مهملة ثم كافين بوزن جعفر بن الحارث بن عميلة بن السباق بن عبد الدار ، وكذا نسبة ابن إسحق ، وقيل هو ابن بمكك بن الحجاج بن الحارث بن السباق نقل ذلك عن ابن الكلبي ابن عبد البر قال : وكان من المؤلفات وسكن الكوفة ، وكان شاعرا ، ونقل الترمذى عن البخارى أنه قال : لا أعلم أن أبا السنابل عاش بعد النبي ﷺ ، كذا قال ، لكن جزم ابن سعد أنه بنى بعد النبي ﷺ زمنا ، وقال ابن مند ، في الصحابة ، عداة في أهل الكوفة ، وكذا قال أبو نعيم انه سكن الكوفة ، وفيه نظر لأن خليفة قال : أقام بمكة حتى مات ، ونبهه ابن عبد البر ، ويؤيد كونه عاش بعد النبي ﷺ قول ابن البرقي : ان أبا السنابل تزوج سبيعة بعد ذلك ، وأولدها سنابل بن أبي السنابل ، ومقتضى ذلك أن يكون أبو السنابل عاش بعد النبي ﷺ ، لانه وقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة أنها تزوجت الشاب ، وكذا في رواية داود بن أبي عاصم أنها تزوجت فتى من قومها ، وتقدم أن قصتها كانت بعد حجة الوداع فيحتاج - ان كان الشاب دخل عليها ثم طلقها - الى زمان عدة منه ثم الى زمان الحل حتى تضع وتلد سنابل حتى صار أبوه يكنى به أبا السنابل ، وقد أفاد محمد بن وضاح فيها حكاية ابن بشكوال وغيره عنه أن اسم الشاب - الذي خطب سبيعة هو أبا السنابل فأثرته على أبي السنابل - أبو البشر بن الحارث ، وضبطه بكسر الموحدة وسكون الموحدة ، وقد أخرج الترمذى والسنائي قصة سبيعة من رواية الأسود عند أبي السنابل بسند على شرط الشيخين إلى الأسود وهو من كبار التابعين من أصحاب ابن مسعود ولم يوصف بالتدليس ، فالحديث صحيح على شرط مسلم ، سكن البخارى على قاعدته في اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة فلماذا قال ما نقله الترمذى . قوله (فأبت أن تنكحه) وقع في رواية الموطأ ، خطبها رجلان أحدهما شاب وكمل : لحطت الى الشاب ، فقال السكهل لم تمل ، وكان أهلها غيبا فرجا أن يؤثروه بها . قوله (فقالت والله ما يصلح أن تنكحها

حتى تمتدى آخر الاجلين ، فكشفت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي ﷺ فقال انكسبي قال عياض : هكذا وقع عند جميعهم ، فقالت والله ما يصلح ، الا لابن السكن فعنده ، فقال : مكان ، فقالت : وهو الصواب . قلت : وكذا في الاصل الذي عندنا من رواية أبي ذر عن مشايخه ، بل قال ابن التين انه عند جميعهم ، فقال : الا عند القاسبي ، فقالت : بزيادة التاء ، وهذا أقرب مما قال عياض . ثم قال عياض : والحديث مبني على نقص منه قولها ، فنقصت بعد ايال فخطبت الخ . قلت : قد ثبت المحذوف في رواية ابن ملحان التي اشترت اليها عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه ونلفظه : فكشفت قريبا من عشرين ليلة ثم نكسبت ، وقد وقع البخاري اختصارا المتن في الطريق الثانية بأبلغ من هذا ، فانه اقتصر منه على قوله : انه كتب الى ابن ارقم أن يسأل سديعة الاسلمية كيف أفتاها النبي ﷺ ؟ فقالت : أفتاني إذا حلت أن أنكح ، فأبهم اسم ابن ارقم ونسبه الى جده كما نهيت عليه وطوي ذكر أكثر القصة وتقديره : أفتاها ففسأها ، فأخبرته ، فكتب اليه الجواب : اني سألتها فذكرت القصة ، وفي آخرها ، فقالت الخ . وقد وقع بيانه واضحا في تفسير الطلاق من رواية يونس عن الزهري وفيه : فكتب عمر بن عبد الله بن الأرقم الى عبد الله بن جتبة يخبره أن سديعة بنت الحارث أخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل ، فلم تنجب أن وضعت حملها ، فلما نهات عن نقاسها تحملت للخطاب ، فدخل عليها أبو السنابل بن بعلك رجل من بني عبد الدار فقال : مالي أراك تحملت للخطاب ترجين النكاح ؟ فأنك ما أنت بناكح حتى يمر عليك أربعة أشهر وعشر ، قالت سديعة : فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت فأنيذت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك ، فأفتاني بأن قد حلت حائض وضعت حملي ، وأمرني بالتزويج إن بدالي . وقوله في هذه الطريق الثانية : فكشفت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي ﷺ ، قد يخالف في الظاهر قوله في رواية الزهري المذكورة ، فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت ، فانه ظاهر في أنها توجهت الى النبي ﷺ في مساء اليوم الذي قال لها فيه أبر السنابل ما قال ، ويمكن الجمع بينهما أن يحمل قولها حين أمسيت على ارادة وقت توجهها ، ولا يلزم منه أن يكون ذلك في اليوم الذي قال لها فيه ما قال . قوله في الرواية الثالثة (ان سديعة نفست) بضم النون وكسر الفاء أي ولدت . قوله (بعد وفاة زوجها بليال) كذا أبهم المدة ، وكذا في رواية سليمان بن يسار عند مسلم مثله . وفي رواية الزهري : فلم تنجب أن وضعت . ووقع في رواية محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلة عن سديعة عند أحمد ، فلم أمكث إلا شهرين حتى وضعت ، وفي رواية داود بن أبي عاصم : فولدت لأدنى من أربعة أشهر ، وهذا أيضا مهم ، وفي رواية يحيى بن أبي كثير المازنية في تفسير الطلاق : فوضعت بعد موته بأربعين ليلة ، وكذا في رواية شيخان عنه ، وفي رواية حجاج الصواف عند النسائي : بعشرين ليلة ، ووقع عند ابن أبي حاتم من رواية أيوب عن يحيى : بعشرين ليلة أو خمس عشرة ، ووقعت في رواية الأسود : فوضعت بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين يوما أو خمسة وعشرين يوما ، كذا عند الترمذي والنسائي ، وعند ابن ماجه : بيضع وعشرين ليلة ، وكان الراوي ألقى الشك وأقرب بلفظ يشمل الأمرين . ووقع في رواية عبد الوهب بن سعيد : بنصف شهر ، وكذا في رواية شعبة باللفظ : خمسة عشر ، أصف شهر ، وكذا في حديث ابن مسعود عند أحمد ، والجمع بين هذه الروايات متعددا لاتحاد القصة ، ولعل هذا هو السر في إبهام من أبهم المدة ، اذ عمل الخلاف أن تضع لدون أربعة أشهر

م - ٦٠ ج ٩ - فتح الباري

وعشر ، وهو هنا كذلك ، فأقل ما قبيل في هذه الروايات نصف شهر ، وأما ما وقع في بعض الشروح أن في البخاري رواية عشر ايام وفي رواية للطبراني ثمان أو سبع فهو في مدة إقامتها بعد الوضع الى أن استتقت النبي ﷺ لافي مدة بقية الحمل ، وأكثر ما قيل فيه بالتصريح شهرين وبغيره دون أربعة أشهر ، وقد قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتري في الأمصار : أن الحامل اذا مات عنها زوجها نحل بوضع الحمل وتنقضي عدة الوفاة ، وخالف في ذلك هل فقال : تعتد آخر الاجلين ، ومعناه أنها ان وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربصت الى انقضائها ولا تحمل بمجرد الوضع ، وان انقضت المدة قبل الوضع تربصت الى الوضع أخرجه سيد بن منصور وحيد بن حميد عن علي بسند صحيح وبه قال ابن عباس كما في هذه القصة ، ويقال إنه رجع عنه ، ويقويه أن المنقول من أتباعه وفاق الجماعة في ذلك ، وتقدم في تفسير الطلاق أن عبد الرحمن بن أبي لبل أنكر على ابن سيرين القول بانقضاء عدتها بالوضع ، وأنكر أن يكون ابن مسعود قال بذلك ، وقد ثبت عن ابن مسعود من عدة طرق أنه كان يوافق الجماعة حتى كان يقول : من شاء لاعنته على ذلك ، ويظهر من مجموع الطرق في قصة سبيعة أن أبا السنايل رجع عن فتواه أولا أنها لا تحمل حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشر ولم يرد عن أبي السنايل تصريح في حكمها لو انقضت المدة قبل الوضع هل كان يقول بظاهر اطلاقه من انقضاء المدة أولا ؟ لكن نقل غير واحد الاجماع على أنها لا تنقضي في هذه الحالة الثانية حتى تضع ، وقد وافق سحنون من المالكية عليها نقله المازري وغيره . وهو شذوذ مردود لانه إحداث خلاف بعد استقرار الاجماع ، والسبب الحامل له الحرص على العمل بالآيتين اللتين تعارض عمومهما ، فقله تعالى (والذين يترفون منكم ويذرون أزواجاً تربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) عام في كل من مات عنها زوجها ، يشمل الحامل وغيره ، وقوله تعالى (والاولات الاحمال اجعلن أن يضعن حلائلن) عام ايضا يشمل المطلقة والمتوفى عنها ، لجمع أولئك بين العمومين بقصر الثانية على المطابقة بقريظة ذكر عدد المطلقات كالأيسة والصغيرة قبائهما ، ثم لم يهلوا ما تنارته الآية الثانية من العموم ، لكن قصروه على من مضت عليها المدة ولم تضع ، فكان تخصيص بعض العموم أولى وأقرب الى العمل بمقتضى الآيتين من إلغاء أحدهما في حق بعض من شمله العموم ، قال القرطبي : هذا نظر حسن ، فان الجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الاصول ، لكن حديث سبيعة نص بأنها نحل بوضع الحمل فكان فيه بيان الدراد بقوله تعالى (يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) أنه في حق من لم تضع ، والى ذلك أشار ابن مسعود بقوله : ان آية الطلاق نزلت بعد آية البقرة ، وفهم بعضهم منه أنه يرى نسخ الاولى بالاخيرة ، وايس ذلك مراده ، وإنما يعني أنها مخصصة لها فانها أخرجت منها بعض متناولاتها . وقال ابن عبد البر : لولا حديث سبيعة لكان القول ما قال علي وابن عباس لانهما عدنان مجتزمان بصفتين وقد اجتمعتا في الحامل المتوفى عنها زوجها فلا تخرج من عدتها إلا بةتين واليقين آخر الاجلين . وقد اتفق الفقهاء من أهل العجاز والعراق أن أم الولد لو كانت متزوجة فمات زوجها ومات سيدها معا أن عليها أن تأتي بالعدة والاستبراء بأن تربص أربعة أشهر وعشراً فيها حيضة أو بعدها ، ويترجع قول الجمهور أيضا بأن الآيتين وان كانتا عامتين من وجه خاصتين من وجه فكان الاحتياط أن لا تنقضي المدة الا بآخر الاجلين ، لكن لما كان المعنى المقصود الاصل من المدة براءة الرحم - ولا سيما فيمن تحيض - يحصل المطلوب بالوضع ، ووافق ما دل عليه حديث سبيعة ، ويقويه قول ابن مسعود

في تأخر زول آية الطلاق عن آية البقرة . واستدل بقوله : فأفتاني بأني حلت حين وضعت حمل . بأنه يجوز العقد عليها إذا وضعت ولو لم تطهر من دم النفاس ، وبه قال الجمهور ، والى ذلك أشار ابن شهاب في آخر حديثه عند مسلم بقوله : ولا أرى بأساً أن تزوج حين وضعت وإن كانت في دمها غير أنه لا يفرجها زوجها حتى تطهر . وقال الشعبي والحسن والنخعي ومحمد بن مسلمة : لا تنكح حتى تطهر ، قال القرطبي : وحديث سبيعة حجة عليهم ، ولا حجة لهم في قوله في بعض طرقه : فلما نعلت من نفاسها لأن لفظ نعلت كما يجوز أن يكون معناه طهرت جاز أن يكون استعلت من ألم النفاس ، وعلى تقرير تسليم الأول فلا حجة فيه أيضاً لأنها حكاية واقعة سبيعة ، والحجة إنما هو في قول النبي ﷺ : أنها حلت حين وضعت ، كما في حديث الزهري المتقدم ذكره ، وفي رواية معمر عن الزهري : حلت حين وضعت حملك ، وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي بن كعب ، أن امرأة أم الطفيل قالت لعمر قد أمر رسول الله ﷺ سبيعة أن تنكح إذا وضعت ، وهو ظاهر القرآن في قوله تعالى (أن يضعن حملهن) فعلق الحمل بحين الوضع وقصره عليه ولم يقل إذا طهرت ولا إذا انقطع دمك ، فصح ما قال الجمهور . وفي قصة سبيعة من الفوائد أن الصحابة كانوا يفترون في حياة النبي ﷺ ، وأن المفتي إذا كان له ميل إلى الشيء لا ينبغي له أن يفتي فيه لئلا يحمل الميل إليه على ترجيح ما هو مرجوح كما وقع لأبي السنابل حيث أفنى سبيعة أنها لا تحل بالوضع لكونه كان خطبها فتمتته زوجها أنها إذا قبلت ذلك منه وانتظرت مضي المدة حضر أهلها فرغبوها في زواجه دون غيره . وفيه ما كان في سبيعة من الشهامة والفظنة حيث ترددت فيما أفتاها به حتى حملها ذلك على استيضاح الحكم من الشارع ، وهكذا ينبغي لمن ارتأب في فتوى المفتي أو حكم الحاكم في مواضع الاجتهاد أن يبحث عن النص في تلك المسألة ، وأمل ما وقع من أبي السنابل من ذلك هو السر في إطلاق النبي ﷺ أنه كذب في الفتوى المذكورة كما أخرجه أحمد من حديث ابن مسعود ، على أن الخطأ قد يطلق عليه الكذب وهو في كلام أهل الحجاز كثير ، وحمله بعض العلماء على ظاهره فقال : إنما كذبه لأنه كان عالماً بالقصة وأفتى بخلافه حكاه ابن داود عن الشافعي في شرح المختصر ، وهو بعيد . وفيه الرجوع في الوقائع إلى الأعم ، ومباشرة المرأة السؤال عما ينزل بها ولو كان بما يستحي الفداء من مثله لكن خروجها من منزلها لئلا يكون أسرها كما فعلت سبيعة . وفيه أن الحامل تنقض عدتها بالوضع على أي صفة كان من مضنة أو من علقه ، سواء استبان خلق الأدمى أم لا ، لأنه ﷺ رتب الحل إلى الوضع من غير تفصيل ، وتوقف ابن دقيق العيد فيه من جهة أن الغالب في إطلاق وضع الحامل هو الحمل التام المتخلق ، وأما خروج المضنة أو العلقه فهو نادر ، والحل على الغالب أقوى ، ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن المدة لا تنقض بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بيضة ولا خفية ، وأجيب عن الجمهور بأن المقصود في انقضاء المدة برؤية الرحم ، وهو حاصل بخروج المضنة أو العلقه ، بخلاف أم الولد فإن المقصود منها الولادة . وما لا يصدق عليه أنه أصل آدمي لا يقال فيه ولدت . وفيه جواز تحمل المرأة بعد انقضاء عدتها لمن يحط بها ، لأن في رواية الزهري التي في المغازي : فقال مالي أراك تحملت للخطاب ، وفي رواية ابن إسحاق : فماتت للنسكاح واختضبت ، وفي رواية معمر عن الزهري : عند أحمد : فأتيا أبو السنابل وقد اكتحلته . وفي رواية الأسود : قططيت وتصنعت ، وذكر السكرماني أنه وقع في بعض طرق حديث سبيعة أن زوجها مات وهي حاملة وفي معظمها حامل وهو الأشهر لأن الحمل من صفات النساء فلا يحتاج إلى علامة التأنيت ، ووجه الأول أنه أريد بأنها ذات حمل بالفعل كما قيل في قوله تعالى (تلخل كل

مرضعة (فلو أريد أن الارضاع من شأنها لقل كل مرضع اهـ) والذي وقفنا عليه في جميع الروايات وهو حامل، وفي كلام أبي السنابل لست بناكح، واستدل به على أن المرأة لا يجب عليها بالتزويج لقولها في الخبر من طريق الزهري (وامرئي بالتزويج إن بدا لي) وهو مبين للبراد من قوله في رواية سليمان بن يسار (وأمرها بالتزويج، فيكون معناه وأذن لها، وكذا ما وقع في الطريق الأول من الباب) فقال انكحني، وفي رواية ابن إسحق عند أحمد فقد حلت فتزوجي، ووقع في رواية الأسود عن أبي السنابل عند ابن ماجه في آخره (قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ إِنَّ وَجِدْتَ زَوْجًا صَالِحًا فَتَزَوَّجِي، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ أَحَدٍ إِذَا أَنْكَحْتِ أَحَدًا تَرْضِيهِ، وَفِيهِ أَنَّ الثَّيْبَ لَا زَوْجَ إِلَّا بِرِضَاهَا مِنْ تَرْضَاهُ وَلَا إِجْبَارَ لِأَحَدٍ عَلَيْهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ

٤ - باب قول الله تعالى ﴿وَالطَّلَاقُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾. وقال إبراهيم فيمن تزوج في المدّة لحاضته عنده ثلاث حيض بآنت من الأول، ولا تحتسب به لمن بعده. وقال الزهري تحتسب وهذا أحب إلى سفيان يعني قول للزهري. وقال معمر: يقال أقرأت المرأة إذا دنا حيضها، وأقرأت إذا دنا طهرها. ويقال ما قرأت بسلى قط، إذا لم تجمع ولدًا في طهرها

قوله (باب قول الله تعالى: وَالطَّلَاقُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) سقط لفظ د باب (أبي ذر، والمراد بالطلقات هنا ذوات الحيض كما دلّت عليه آية سورة الطلاق المذكورة قبل، والمراد بالتربص الانتظار وهو خبر بمعنى الأمر، وقرأ الجمهور قروء، بالهمز وعن نافع بتشديد الواو بغير همز. قوله (وقال إبراهيم) هو النخعي (فيمن تزوج في العدة لحاضته عنده ثلاث حيض بآنت من الأول ولا تحتسب به لمن بعده، وقال الزهري: تحتسب، وهذا أحب إلى سفيان) زاد في نسخة الصغاني (يعني قول للزهري، وصلة ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن ابن مهدي عن عن سفيان وهو الثوري عن منيرة عن إبراهيم في رجل طلق لحاضته فتزوجها ورجل لحاضته، قال: بآنت من الأول، ولا تحتسب الذي بعده، وعن سفيان عن معمر عن الزهري وتحتسب، قال ابن عبد البر لا أعلم أحدا ممن قال الأفراء الاطهار يقول هذا غير الزهري. قال: ويلزم على قوله أن المعتدة لا تحل حتى تدخل في الحيضة الرابعة، وقد اتفق علماء المدينة من الصحابة فمن بعدهم وكذا الشافعي ومالك وأحمد وأتباعهم على أنها إذا طعنت في الحيضة الثالثة طهرت بشرط أن يقع طلائها في الطهر، وأما لو وقع في الحيض لم تعد بتلك الحيضة. وذهب الجمهور إلى أن من اجتمعت عليها عدتان أنها تعدّ عدتين، وعن الحنفية ورواية عن مالك يكفي لها هدة واحدة كقول الزهري والله أعلم. قوله (وقال معمر: يقال أقرأت المرأة الخ) معمر هو أبو عبيدة بن المثنى، وقد تقدم بيان ذلك عنه في أوائل تفسير سورة النور، وقوله بسلى، بكسر المرحدة وفتح المهملة والتثوين بغير همز، السلي هو هشام الولد. وقال الاخفش: أقرأت المرأة إذا صارت ذات حيض، والقرء انقضاء الحيض ويقال هو الحيض نفسه، ويقال هو من الاضداد. ومراد أبي عبيدة أن القرء يكون بمعنى الطهر وبمعنى الحيض وبمعنى الغنم والجمع وهو كذلك، وجزم به ابن بطلال وقال: لما احتملت الآية واختلف العلماء في المراد بالأفراء فيها ترجع قول من قل إن الأفراء الاطهار بحديث ابن عمر حيث أمره رسول الله ﷺ أن يطلق في الطهر، وقال في حديثه ذلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء. فدل على أن المراد بالأفراء الاطهار والله أعلم

٤١ - **باب قصة فاطمة بنت قيس وقوله** (واتقوا الله ربكم ، لانخرجوهن من بيوتهن ، ولا يخرجن لانا ان يأتين بفاحشة مبينة . وتلك حدود الله ، ومن يمتد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا . أسكنوهن من حيث سكنتم من وجديكم ولا تضاربوهن لتضيقوا عليهن ، وإن كن أولات حمل فأقريقوا عليهن حتى يوضن حملهن - إلى قوله - بعد عشر يسرا)

٥٣٢١ ، ٥٣٢٢ - **حديث** إسماعيل بن عمار عن مالك بن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد وسليمان بن يسار أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم ، فأتقنها عبد الرحمن ، فأرسلت عائشة أم المؤمنين إلى مروان - وهو أمير المدينة - اتق الله وأرددها إلى بيتها . قال مروان في حديث سليمان : إن عبد الرحمن بن الحكم غلبني . وقال القاسم بن محمد : أو ما بملك شأن فاطمة بنت قيس ؟ قالت : لا يضرك أن لا تذكر حديث فاطمة . فقال مروان بن الحكم : إن كان بك شر فحسبك ما بين حديثي من الشر .

[الحديث ٥٣٢١ - أطراة في : ٥٣٢٣ ، ٥٣٢٥ ، ٥٣٢٧]

[الحديث ٥٣٢٢ - أطراة في : ٥٣٢٤ ، ٥٣٢٦ ، ٥٣٢٨]

٥٣٢٣ ، ٥٣٢٤ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا عبد الله بن محمد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه « عن عائشة أنها قالت : ما فاطمة ، ألا تتقي الله ؟ بنى في قولها : لا سكني ولا نفقة »

٥٣٢٥ ، ٥٣٢٦ - **حديث** عمرو بن عباس حدثنا ابن مهدي حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال « قال عروة بن الزبير لعائشة : ألم ترين إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها لئلا تخرج ؟ قالت : بئس ما صنعت . قال : ألم تسمي قول فاطمة ؟ قالت : أما إنه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث . وزاد ابن أبي الزناد عن هشام بن أبيه : عابت عائشة أشد العيب وقالت : إن فاطمة كانت في مكان وحش فحيف على فاحشها فذلك أرخص لها للنبي ﷺ »

قوله (قصة فاطمة بنت قيس) كذا الأكثر ، لبعضهم « باب » وبة جزم ابن بطال والإسماعيل ، وفاطمة هي بنت قيس بن خالد بن نفي محارب بن فهر بن مالك ، وهي أخت الضحاك بن قيس الذي ولي العراق ليزيد بن معاوية وقتل بمرج راحط ، وهو من صفار الصحابة ، وهي أسن منه وكانت من المهاجرات الأول ، وكان لها عقل وجمال وتزوجها أبو عمرو بن حفص - ويقال أبو حفص بن عمرو - بن المغيرة المخزومي وهو ابن عم خالد بن الوليد بن المغيرة فخرج مع علي لما بعث النبي ﷺ إلى اليمن فبعث إليها بتطليقة ثالثة بقيت لها ، وأمر ابن عمه الحارث بن هشام وحياش بن أبي ربيعة أن يدعيا لها تمرا وشعيرا . فاستقلت ذلك وشكت إلى النبي ﷺ فقال لها : ليس لك

سكنى ولا نفقة ، هكذا أخرج مسلم قصتها من طرق متعددة عنها ، ولم أرها في البخارى وإنما ترجم لها كما ترى ، وأورد أشياء من قصتها بطريقين الإشارة اليها ، وهم صاحب العدة ، فأورد حديثها بطوله في المتفق . وانفقت الروايات عن فاطمة على كثرتها عنها أنها بانت بالطلاق ، ووقع في آخر صحيح مسلم في حديث الجساسة عن فاطمة بنت قيس ، نكحت ابن المغيرة ، وهو من خيار شباب قريش يومئذ ، فأصيب في الجهاد مع رسول الله ﷺ ، فلما تأيحت خطبى أبو جهم ، الحديث . وهذه الرواية وهم ، ولكن أولها بعضهم على أن المراد أصيب بجراحة أو أصيب في ماله أو نحو ذلك حكاه النووي وغيره ، والذي يظهر أن المراد بقولها : أصيب ، أى مات على ظاهره ، وكان في بعت على الى ابن ، فيصدق أنه أصيب في الجهاد مع رسول الله ﷺ أى في طاعة رسول الله ﷺ ، ولا يلزم من ذلك أن تكون بينوتها منه بالموت بل بالطلاق السابق على الموت ، فقد ذهب جمع جم الى أنه مات مع على بالبن وذلك بعد أن أرسل اليها بطلاقها ، فاذا جمع بين الروايتين استقام هذا التأويل وارتفع الوم ، ولكن يبعد بذلك قول من قال إنه بقي الى خلافة عمر . قوله (وقول الله عز وجل : واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتن الآيات) كذا للاكثر ، وللنسفي بعد قوله بيوتن . الى قوله بعد عمر يسرا ، وساق الآيات كلها الى « يسرا » في رواية كريمة . قوله (إسماعيل) هو ابن أبي أريس . قوله (يحيى بن سعيد بن العاص) أى ابن سعيد ابن العاص بن أمية ، وكان أبوه أمير المدينة لمعاوية ، ويحيى هو أخو عمرو بن سعيد المعروف بالاشدق . قوله (طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم) هى بنت أخى مروان الذى كان أمير المدينة أيضا لمعاوية حينئذ وولى الخلافة بعد ذلك ، واسمها عزة فيا قيل ، وسيأتى في الخبر الثالث أنه طلقها البتة . قوله (قال مروان في حديث سليمان إن عبد الرحمن غلبني) وهو موصول بالاستناد المذكور الى يحيى بن سعيد ، وهو الذى فصل بين حديثي شيخيه فساق ما اتفقا عليه ثم بين أفضل سليمان وهو ابن يسار وحده ولفظ القاسم بن محمد وحده ، وقول مروان إن عبد الرحمن غلبني أى لم يطعني في ردها الى بيتها ، وقيل مراده غلبني بالحجة لأنه احتج بالشرا الذى كان يذمها . قوله (قالت لا يضرك أن لا تذكر حديث فاطمة) أى لأنه لا حجة فيه لجواز انتقال المطلقة من منزلها بغير سبب : قوله (فقال مروان بن الحكم ان كان بك شر) أى إن كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين أقرب زوجها من الشر فهذا السبب موجود ولذلك قال وحسبك ما بين هذين من الشر ، وهذا مصير من مروان الى الرجوع عن رد خبر فاطمة فقد كان أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس كما أخرجه النسائي من طريق شعيب عن الزهري : أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان طلق بنت سعيد بن زيد البتة وأما حزمة بنت قيس ، فامرئتها خالتها فاطمة بنت قيس بالانتقال ، فسمع بذلك مروان فأنكر ، فذكرت أن خالتها أخبرتها أن رسول الله ﷺ أقتاها بذلك ، فأرسل مروان قبيصة بن ذؤيب الى فاطمة بسأها عن ذلك فذكرت ، الحديث ، وأخرج مسلم من طريق معمر عن الزهري دون ما في أرله وزاد فقال مروان لم يسمع هذا الحديث إلا من امرأة فسأخذ بالعصمة التي وجدنا عليها الناس ، وسيأتى له طريق أخرى في الباب الذى بعده ، فكان مروان أنكر الخروج مطلقا ثم رجع الى الجواز بشرط وجود عارض يقتضى جواز خروجها من منزل الطلاق كما سيأتى . قوله (حدثنا محمد بن بشار) كذا في الروايات التي أتت لنا من طريق الثوري ، وكذا أخرجه الاسماعيل عن ابن عبد الكريم عن بن بشار وهو محمد بن بشار ، وقال المزي في الاطراف : أخرجه البخارى عن محمد بن عبد الله بن محمد بن بشار كذا

نسبه أبو مسعود . قلت ولم أره غير منسوب إلا في رواية النسفي عن البخاري ، وكأنه وقع كذلك في د أطراف خلف ، ومنها نقل الزبي ، ولم أنبه على هذا الموضع في المقدمة اعتيادا على ما اتصل لنا من الروايات إلى الثوري . قوله (عن عائشة أنها قالت : ما لفاطمة ، ألا تتقي الله ؟ يعني في قولها : لا سكني ولا نفقة) وقع في رواية مسلم من هذا الوجه ، ما لفاطمة خير أن تذكر هذا ، كأنها تشير إلى أن سبب الإذن في انتقال فاطمة ما تقدم في الخبر الذي قبله ، ويؤيده ما أخرج النسائي من طريق هيمون بن مهران قال : قدمت المدينة فقلت لسعيد بن المسيب : إن فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها ، فقال : إنها كانت لسنة ، ولأبي داود من طريق سليمان بن يسار ، إنما كان ذلك من سوء الخلق . قوله (سفيان) هو الثوري . قوله (قال عروة) أي ابن الزبير (لعائشة : ألم ترى إلى فلانة بنت الحكم) نسبها إلى جدها ، وهي بنت عبد الرحمن بن الحكم كافي الطريق الأول . قوله (فقالت بئس ما صنعت) في رواية الكشميني ، ما صنع ، أي زوجها في تمكينها من ذلك ، أو أبوها في موافقتها ، ولهذا أرسلت عائشة إلى مروان عمو وهو الأمير أن يردها إلى منزل الطلاق . قوله (ألم تصدق قول فاطمة) يحتمل أن يكون قائل ذلك ، هو عروة . قوله (قالت : أما إنه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث) في رواية مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه ، تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها وأخرجها ، فأتيت عائشة فاخبرتها فقالت : ما لفاطمة خير في أن تذكر هذا الحديث ، كأنها تشير إلى ما تقدم وأن الشخص لا ينبغي له أن يذكر شيئا عليه فيه غضاظة . قوله (وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه : عابت عائشة أشد العيب وقالت : إن فاطمة كانت في مكان وحش ، تخيف كل ناحيتها فلذلك أرحس لها النبي ﷺ) وصلة أبو داود من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد بلفظ : لقد طابت ، وزاد : يعني فاطمة بنت قيس ، وقوله « وحش » بفتح الواو وسكون المهملة بعدها مفعلة أي غال لا أنيس به ، ولرواية ابن أبي الزناد هذه شاهد من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة لكن قال « عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت : قلت يا رسول الله إن زوجي طلقني ثلاثا فأخاف أن يقتحم علي » ، فأمرها فتحولت ، وقد أخذ البخاري الترجمة من بجرع ما ورد في قصة فاطمة فرتب الجواز على أحد الأمرين : إما خشية الافتحام عليها وإما أن يقع منها على أهل مطاها خش من القول ، ولم يبر بين الأمرين في قصة فاطمة معارضة لاحتمال وقوعها معها في شأنها . وقال ابن المثير : ذكر البخاري في الترجمة عاتين وذكر في الباب واحدة فقط ، وكأنه أومأ إلى الأخرى إما لورودها على غير شرطه وإما لأن الخوف عليها إذا اقتضى خروجها ، فله الخوف منها ، بل لعله أولى في جواز إخراجها ، فلما صح هذه معنى العلة الأخرى ضمنها الترجمة . وتعمق بأن الاختصار في بعض طرق الحديث على بعضه لا يمنع قبول بعض آخر إذا صح طريقه ، فلا مانع أن يكون أصل شكواها ما تقدم من استئلال النفقة ، وأنه اتفق أنه بدا منها بحسب ذلك شر لأصهارها واطلع النبي ﷺ عليه من قبلهم وخشى عليهم أن استمرت هناك أن يتركوها بفكر أنيس فأمرت بالانتقال . قلت : ولعل البخاري أشار بالثاني إلى ما ذكره في الباب قبله من قول مروان لعائشة « أن كن بك شر » فانه يوصي إلى أن السبب في ترك أمرها بملزمة السكن ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر . وقال ابن دقيق العيد : سياق الحديث يقتضي أن سبب الحكم أنها اختلقت مع الوكيل بسبب استئلالها ما أعطاه ، وأنها لما قال لها الوكيل لا نفقة لك سألت النبي ﷺ فأجلبها بأنفسها لا نفقة لها ولا سكني ، فافتضى أن التعليل إنما هو

بسبب ما جرى من الاختلاف لا بسبب الافتحام والبذاة ، فان قام دليل أقوى من هذا الظاهر عمل به . قلت : المتفق عليه في جميع طرقه أن الاختلاف كان في النفقة . ثم اختلفت الروايات : ففي بعضها : فقال لا نفقة لك ولا سكنى ، وفي بعضها أنه لما قال لها لا نفقة لك ، استأذنته في الانتقال فاذن لها ، وكلها في صحيح مسلم ، فاذا جمعت الفاظ الحديث من جميع طرقه خرج منها أن سبب استئذانها في الانتقال ما ذكر من الخوف عليها ومنها ، واستقام الاستدلال حينئذ على أن السكنى لم تسقط لذاتها وإنما سقطت للسبب المذكور . نعم كانت فاطمة بنت قيس تهزم باسقاط سكنى البائن ونفقتها وتسدل لذلك كما سيأتي ذكره ، ولهذا كانت عائشة تنكر عليها . (تنبيه) : طعن أبو محمد بن حزم في رواية ابن أبي الزناد المعلقة فقال : عبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف جدا ، وحكم على روايته هذه بالبطلان ، وتعقب بأنه مختلف فيه ، ومن طعن فيه لم يذكر ما يدل على تركه فضلا عن بطلان روايته . وقد جزم يحيى بن معين بأنه أنبت الناس في هشام بن عروة ، وهذا من روايته عن هشام ، قاله در البخاري ما أكثر استحضاره وأحسن تصرفه في الحديث والنفقة . وقد اختلف السلف في نفقة المطلقة البائن وسكنائها : فقال الجمهور لا نفقة لها ولها السكنى ، واحتجوا لإثبات السكنى بقوله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) ولاسقاط النفقة بمفهوم قوله تعالى (وإن كن أولات حل فأنفقوا) حتى يضمن حملهن (فان مفهومه أن غير الحامل لا نفقة لها وإلا لم يكن لتخصيصها بالذكر معنى ، والسياق يفهم أنها في غير الرجعية ، لأن نفقة الرجعية واجبة لو لم تكن حاملا . وذهب أحمد وإسحق وأبو ثور إلى أنه لا نفقة لها ولا سكنى على ظاهر حديث فاطمة بنت قيس ، ونازعوا في تناول الآية الأولى المطابقة البائن ، وقد احتجبت فاطمة بنت قيس صاحبة القصة على مروان حين بلغها إنكاره بقولها : بيني وبينكم كتاب الله ، قال الله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) إلى قوله = يحدث بعد ذلك أمرا (قالت هذا لمن كانت له مراجعة ، فأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟ وإذا لم يكن لها نفقة وليست حاملا فلام يحبسونها ؟ وقد وافق فاطمة على أن المراد بقوله تعالى (يحدث بعد ذلك أمرا) المراجعة فتادة والحسن والسدى والضحاك أخرجه الطبري عنهم ولم يحك عن أحد غيرهم خلافا ، وحكى غيره أن المراد بالامر ما يأتي من قبل الله تعالى من نسخ أو تخصيص أو نحو ذلك فلم ينحصر ذلك في المراجعة ، وأما أخرجه أحمد من طريق الشعبي عن فاطمة في آخر حديثها مرفوعا : إنما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة . فهو في أكثر الروايات موقوف عليها ، وقد بين الخطيب في المدرج ، أن مجالد بن سعيد تفرد برفعه وهو ضعيف ، ومن أدخله في رواية غير رواية مجالد عن الشعبي فقد أدرجه ، وهو كما قال ، وقد تابع بعض الرواة عن الشعبي في رفعه مجالدا لكنه أضعف منه . وأما قولها : إذا لم يكن لها نفقة فلام يحبسونها ؟ فأجاب بعض العلماء عنه بأن السكنى التي تتبعها النفقة هو حال الزوجية الذي يمكن معه الاستمتاع ولو كانت رجعية ، وأما السكنى بعد البينة فهو حق لله تعالى بدليل أن الزوجين لو اتفقا على إسقاط المدة لم تسقط بخلاف الرجعية فدل على أن لاملارمة بين السكنى والنفقة . وقد قال بمثل قول فاطمة أحمد وإسحق وأبو ثور وداود وأتباعهم . وذهب أهل الكوفة من الحنفية وغيرهم إلى أن لها النفقة والكسوة ، وأجابوا عن الآية بأنه تعالى إنما قيد النفقة بحالة الحمل ليدل على إيجابها في غير حالة الحمل بطريق الأولى ، لأن مدة الحمل تطول غالبا . ورده ابن السمعاني بمنع الملة في طول مدة الحمل ، بل تكون مدة الحمل أقصر من غيرها تارة وأطول أخرى فلا أولوية ؛ وبأن قياس الحائل على الحامل قاسد ، لأنه يتضمن إسقاط تقييد ورد به النص في

القرآن والسنة . وأما قول بعضهم إن حديث فاطمة أنكره السلف عليها كما تقدم من كلام عائشة ، وكما أخرج مسلم من طريق أبي إسحق ، كنت مع الأسود بن يزيد في المسجد حدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ، فأخذ الأسود كفا من حمى لخصبه به وقال : وبلك تحدث بهذا ؟ قال عمر : لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا تدرى لعلمها حفظت أو نسيت ، قال الله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) فالجواب هذه أن الدارقطني قال : قوله في حديث عمر ، وسنة نبينا ، غير محفوظ والمحفوظ ، لا ندع كتاب ربنا ، وكان الحامل له على ذلك أن أكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة ، لكن ذلك لا يرد رواية النفقة ، ولعل عمر أراد بسنة النبي ﷺ ما دللت عليه أحكامه من اتباع كتاب الله ، لا أنه أراد سنة مخصوصة في هذا ، واقدر كان الحق ينطق على لسان عمر ، فإن قوله لا تدرى حفظت أو نسيت ، قد ظهر مصداقه في أنها أطلقت في موضع التقيد أو صحت في موضع التخصيص كما تقدم بيانه ، وأيضاً فليس في كلام عمر ما يقتضي إيجاب النفقة وإنما أنكر إسقاط السكنى . وادعى بعض الحنفية أن في بعض طرق حديث عمر ، للطائفة ثلاثا السكنى والنفقة ، ورد ابن السمعاني بأنه من قول بعض المجازفين فلا تحمل روايته ، وقد أنكر أحمد ثبوت ذلك عن عمر أصلاً ، ولعله أراد ما ورد من طريق إبراهيم النخعي عن عمر لكونه لم يلقه ، وقد بالغ الطحاوي في تقرير مذهبه فقال : خالفت فاطمة سنة رسول الله ﷺ لأن عمر روى خلاف ما روت ، فخرج المعنى الذي أنكر عليها عمر خروجاً صحيحاً ، وبطل حديث فاطمة فلم يجب العمل به أصلاً ، وعمرته على ما ذكر من المخالفة ما روى عمر بن الخطاب ، فإنه أورد من طريق إبراهيم النخعي عن عمر قال ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : لما السكنى والنفقة ، وهذا منقطع لا تقوم به حجة

٤٢ - باب المطلق إذا خشي عليها في مسكن زوجها أن يقتحم عليها ، أو تبتذو على أهلها بفاحشة

٥٣٢٧ ، ٥٣٢٨ - حدثني حبان أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة أن

عائشة أنكرت ذلك على فاطمة ،

قوله (باب المطلق إذا خشي عليها في مسكن زوجها أن يقتحم عليها أو تبتذو على أهلها بفاحشة) في رواية الكشي د على أهلها ، والافتحام الهجوم على الشخص بغير إذن ، والبذاء بالموحدة والمعجمة القول الفاحش . قوله (حبان) بكسر أوله والموحدة هو ابن موسى ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله (أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة) كذا أورد من طريق ابن جريج عن ابن شهاب مختصراً ، وأورد من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب أن أبا صلة بن عبد الرحمن أخبره ، أن فاطمة بنت قيس أخبرته أنها جاءت رسول الله ﷺ تستفتيه في خروجها من بيتها ، فأمرها أن تنتقل إلى ابن أم مكتوم الأعشى ، فأبى مروان أن يصدق في خروج المطلق من بيتها ، وقال عروة ، أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس ،

٤٣ - باب قول الله تعالى (ولا يحل لهن أن يسكنن ما خلق الله في أرحامهن) من المحض

والهبل

٥٣٢٩ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن السكك عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي

٢ - ٩٦١ هـ مع البره

الله عنها قالت « لما أراد رسول الله ﷺ أن ينفّر ، إذا صفية على باب خيائها كتيبة ، فقال لها : حقى - أو حتى - إنك لحابستنا ، أ كنت أفضت يوم النحر ؟ قالت : نعم . قال : فانفري إذا »

قوله (باب قول الله) ولا يحمل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن (من الحيض والحمل) كذا لاكثر وهو تفسير مجاهد . وفصل أبو ذر بين « أرحامهن » وبين « من » بدائرة إشارة الى أنه أريد به التفسير لا أنها قراءة ، وسقط حرف « من » ، للنسي ، وأخرج الطبري عن طائفة أن المراد به الحيض ، ومن آخرين الحمل ، ومن مجاهد كلاهما ، والمقصود من الآية أن أمر العدة لما دار على الحيض والطمهر ، والاطلاع على ذلك يقع من جهة النساء غالباً ، جعلت المرأة مؤتمنة على ذلك . وقال اسماعيل القاضي : دلت الآية أن المرأة المعتدة مؤتمنة على زوجها من الحمل والحيض ، إلا أن تأتي من ذلك بما يعرف كذبها فيه ، وقد أخرج الحاكم في المستدرك « من حديث أبي ابن كعب » أن من الأمانة أن اتهمت المرأة على زوجها ، وكذا أخرجه موقوفاً في تفسير سورة الأحزاب ورجاله رجال الصحيح ، وقد تقدم بيان مدة أكثر الحيض وأقله في كتاب الحيض والاختلاف في ذلك . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قول النبي ﷺ لصفية لما حاضت في أيام منى « إنك لحابستنا » وقد تقدم شرحه في كتاب الحج . قال الملب : فيه شاهد تصديق النساء فيما يدعيه من الحيض لكون النبي ﷺ أراد أن يؤخر السفر ويحبس من معه لأجل حيض صفية ، ولم يمتحنها في ذلك ولا أكذبها . وقال ابن المنذر لما رتب النبي ﷺ على مجرد قول صفية إنها حاضت تأخير السفر أخذ منه تعدى الحكم إلى الزوج ، فتصدق المرأة في الحيض والحمل باعتبار رجعة الزوج وسقوطها وإلحاق الحمل به

٤٤ - بِمَنْحِ الْوُثْنَيْنِ أَحَقُّ رَدُّهُنَّ فِي الْعِدَّةِ

وَكُنْتُ يُرَاجَعُ الْمَرْأَةُ إِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً أَوْ ثَنَتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ فَلَا تَمْضُلُوهُنَّ

٥٣٣٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ « زَوْجٌ مَعْقِلٌ أَخْتَهُ فَطَّلَهَا

تَطْلِيقَةً »

٥٣٣١ - وَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَهَادَةَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ « لَنْ مَعْقِلَ

ابن يسار كانت أخته تحت رجل فطلقها ، ثم خلى عنها حتى انقضت عِدَّتُهَا ، ثم خطبها ، فحس مَعْقِلٌ من ذلك أنها فقال : خلى عنها وهو يقدِرُ عليها ثم يخطبها ، فقال بيته وبينها ، فأنزل الله (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تَمْضُلُوهُنَّ) إلى آخر الآية ، فدعاه رسول الله ﷺ فقرأ عليه ، فترك الحية ، واستقاد لأمر الله »

٥٣٣٢ - حَدَّثَنَا نُفَيْةٌ حَدَّثَنَا الْإِثُّ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ

وَهُى حَائِضٌ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرَايَهَا ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ، ثُمَّ يَحْمِضَ عِنْدَهُ حَمِضَةً

أخرى ، ثم يمهلها حتى تظهر من حمضتها ، فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حين تظهر من قبل أن يجامعها ،
 خلت العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء . وكان عهد الله إذا سئل عن ذلك قال لأحدم : إن كنت طلقها
 ثلاثاً فقد حرمت عليك حتى تفكح زوجاً غيرك . وزاد فيه غيره عن الليث : حدثني نافع قال ابن عمر : لو
 طلق امرأة أو مرتين فإن النبي ﷺ أمرني بهذا »

قوله (باب) وبما من أحق بردهن في العدة ، وكيف يراجع المرأة إذا طلقها واحدة أو اثنتين ، وقوله :
 فلا تمضون) كذا الأكثر ، وفصل أبو ذر أيضاً بين قوله (بردهن) وبين قوله في العدة ، بدائرة إشارة إلى
 أن المراد بأحقية الرجعة من كانت في العدة ، وهو قول مجاهد وطائفة من أهل التفسير ، وسقط قوله (فلا
 تمضون) من رواية النسفي . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث معقل بن يسار في تزويج أخته ،
 أورده من طريقين : الأول قوله ، حدثني محمد ، كذا للجمع غير منسوب وهو ابن سلام ، وعبد الوهاب شيخه هو
 ابن عبد المجيد الثقفى ، ويونس هو ابن عبيد البصرى . الطريق الثانية من طريق سعيد وهو ابن أبي عروبة عن
 قتادة قال في روايته : حدثنا الحسن أن معقل بن يسار كانت أخته تحت رجل ، وقال في رواية يونس عن الحسن
 « زوج معقل أخته ، وقد تقدم هذا الحديث وشرحه في « باب لا تفكح إلا بولي ، من كتاب النكاح وبيئت هناك
 من وصله وأصله ، وتقدم في تفسير البقرة أيضاً موصولاً ومرسلاً ، وقوله « لحمى ، بوزن لم بكسر ثانيه ، وقوله
 « أنفأ ، بفتح الهمزة والتمون مزون أى ترك الفعل غيظاً وترفعاً ، وقوله « فترك الحمية ، بالشديد ، وقوله « واستقار
 لأمر الله ، كذا الأكثر يخاف أى أعطى مقادته ، والمعنى أطاع وامتنع . وفي رواية الكشمغنى « واستقار ، براء
 بدل القاف من الورد وهو الطالب ، أو المعنى أراد رجوعها ورضى به . ونقل ابن التين عن رواية إسماعيل واستقار
 بقشيد الدال ، ورده بأن المقابلة لا تجتمع مع حين الاستقبال . الحديث الثانى حديث ابن عمر في طلاق الحائض ،
 وتقدم شرحه مسنوف في أول كتاب الطلاق ، وقوله « وزاد فيه غيره عن الليث ، تقدم بيانه في أول الطلاق أيضاً
 حيث قال فيه « وقال الليث الخ وفيه تسمية الغير المذكور ، وقال ابن بطال ما ملخصه : المراجعة على ضربين ، إما
 في العدة فلهن على ما في حديث ابن عمر لأن النبي ﷺ أمره بمراجعها ولم يذكر أنه احتاج إلى عقد جديد ، وإما
 بعد العدة فعلى ما في حديث معقل . وقد أجمعوا على أن الحر إذا طلق الحرة بعد الدخول بها تطليقة أو تطليقتين فهو
 أحق برجعتهما ولو كررت المرأة ذلك ، فإن لم يراجع حتى انقضت العدة فتصير أجنبية فلا نخل له إلا بنكاح مستأنف .
 واختلف السلف فيما يكون به الرجل مراجعاً ، فقال الأوزاعي إذا جامعها عقد راجعاً وجاء ذلك عن بعض التابعين
 وبه قال مالك وإسحق بشرط أن ينوي به الرجعة ، وقال الكوفيون كالأوزاعي وزادوا : ولو لم يسم بشرة أو نظر
 إلى فرجها بشرة ، وقال الشافعى لا تكون الرجعة إلا بالكلام ، رابى على هذا الخلاف جواز الوطء وتحريمه ،
 وحجة الشافعى أن الطلاق مزيل للنكاح ، وأقرب ما يظهر ذلك في حل الوطء . وعده ، لأن الحل معنى يجوز أن
 يرجع في النكاح ويعود كما في اسلام أحد المشركين ثم اسلام الآخر في العدة ، وكما يرتفع بالصوم والإحرام
 والحيض ثم يعود بزال هذه المانع . وحجة من أجل أن النكاح لو زال لم تعد المرأة إلا بعقد جديد وبصفة
 الحل في الرجعية ولو وقع الطلقة الثانية ، والجواب عن كل ذلك أن النكاح ما زال أصله وإنما زال وصفه . وقال

ابن السمعاني : الحق أن الفياس يقتضى أن الطلاق اذا وقع زال النكاح كالعتق ، لكن الشرع أثبت الرجعة في النكاح دون العتق فانفردا

٤٥ - باب مراجعة الحائض

٥٢٣٣ - حدثنا حجاجٌ حدثنا يزيدُ بن إبراهيمَ حدثنا محمدُ بن سيرينَ حدثني يونسُ بن جبيرٍ . سألتُ ابنَ عمرَ فقال : طلقَ ابنُ عمرَ امرأتهُ وهي حائضٌ ، فسألَ عمرُ النبيَّ ﷺ قالَ مرةً أن يُراجِعها ثم يُطلقَ من قبلَ عدتها . قلتُ أفعدتُ بذلكَ التظليفةَ ؟ قالَ : أرايتَ إن عجزَ واستحقَّ ؟

قوله (باب مراجعة الحائض) ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل الطلاق

٤٦ - باب 'نحو' المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا . وقال الزهري : لا أرى أن تقرب العتبة الطيب

لأن عليها العدة . حدثنا عبدُ الله بن يوسفَ أخبرنا مالكٌ عن عبدِ الله بن أبي بكرٍ عن محمد بن عمرو بن حزمٍ عن محمد بن نافعٍ عن زينبِ ابنةِ أبي سلمةٍ أنها أخبرتهُ فذكرَ الأحاديثَ الثلاثة :

٥٢٣٤ - قالت زينبُ : دخلتُ على أم حبيبةَ زوجِ النبيِّ ﷺ حينَ توفى أبوها أبو سُفيانةَ بنَ حربٍ ، فذمتُ أمَ حبيبةَ يطيبُ فيه صُفرةٌ - خلوقٌ أو غيرةٌ - فذهبتُ منه جاريةٌ ثم سَتتُ ببارضها ثم قالت : واللهِ ما لي بالطيبِ من حاجةٍ ، غيرَ أني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ : لا يَهْلُ لامرأةٍ تؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ أن تُعِدَّ على ميتٍ فوقَ ثلاثِ لُحالٍ ، إلا على زوجٍ أربعةَ أشهرٍ وعشرا .

٥٢٣٥ - قالت زينبُ : فدخلتُ على زينبِ ابنةِ جحشٍ حينَ توفى أخوها ، فذمتُ يطيبُ فست منه ثم قالت : أما واللهِ ما لي بالطيبِ من حاجةٍ ، غيرَ أني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ على اللبثِ : لا يَهْلُ لامرأةٍ تؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ أن تُعِدَّ فوقَ ثلاثِ لُحالٍ ، إلا على زوجٍ أربعةَ أشهرٍ وعشرا .

٥٢٣٦ - قالت زينبُ : وسمعتُ أمَ سلمةَ تقولُ : جاءت امرأةٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقالت : يا رسولَ اللهِ إنَّ ابني توفى عنها زوجها ، وقد اشعثتُ حينها ، أفكحلها ؟ قال رسولُ الله ﷺ : لا - مرتينِ أو ثلاثاً - كلُّ ذلكَ يقولُ : لا - ثم قال رسولُ الله ﷺ : إنما هي أربعةَ أشهرٍ وعشرا ، وقد كانت احداكن في الجاهليةِ نرمي بالهترةِ على رأسِ الحولِ .

[الحديث ٥٢٣٦ - طرفه في : ٥٢٢٨ ، ٥٢٠٦]

٥٢٣٧ - قال محمدٌ : قلتُ لزينبَ : وما نرمي بالهرةِ على رأسِ الحولِ ؟ فقالت زينبُ : كانت للمرأةِ

إذا توفى عنها زوجها دخلت جفتاً وليست شرّاً لها ولم تمسّ طيباً حتى انمر بها سنة ، ثم توفى بدابة - حمار أو شاة أو طائر - لتفتنض به ، فاما تفتنض بشيء الا مات ، ثم تخرج فتعطى بمرة تفرى بها ، ثم تراجع بعد ما شامت من طهر أو غيره ، سئل مالك : ما تفتنض به ؟ قال : تمتح به رجلاً ها »

قوله (باب محمد) يضم أوله وكسر ثانيه من الرباعي ، ويجوز بفتح هـ ثم ضمّة من الثلاثي ، وقد تقدم بيان ذلك في « باب احواد المرأة على غير زوجها » من كتاب الجنائز ، قال أهل اللغة : أصل الاحداد المنع ، ومنه سمي البراب حداداً لئله الداخل ، وسميت العقوبة هذا لأنها تردع عن المعصية . وقال ابن درستويه : معنى الاحداد منع المعتدة نفسها الزينة وبدنها الطيب ومنع الخطاب خطبتها والطمع فيها كما منع الحد المعصية . وقال الفراء : صمى الحديد حديدًا للامتناع به أو لامتناعه على عاونه ، ومنه تعبدت النظر بمعنى امتناع قلبه في الجهات ، وروى بالجيم حكاه الخطابي قال : يروى بالحاء والجيم ، وبالحاء أشهر ، والجيم مأخوذ من جددت الشيء . اذا قطعت ، فكانت المرأة انتقطت عن الزينة . وقال أبو حاتم : أنكر الأصمعي حدث ولم يعرف الا أحدث . وقال الفراء كان القدماء يؤثرون أحدث والأخرى أكثر ما في كلام العرب . قوله (وقال الأزهري لا أرى أن تقرب المعصية الطيب) أي إذا كانت ذات زوج فأت عنها (وقوله) لأن عليها المدة ، أغلظ من تصرف المنصف ، فإن أثر الأزهري وصله ابن وهب في موطنه عن يونس عنه بدونها ، وأصله عند عبد الرزاق عن معمر عنه باختصار . وفي التعديل إشارة إلى أن سبب إلحاق المعصية بالبالغ في الاحداد وجوب المدة على كل منهما اتفاقاً ، وبذلك احتج الشافعي أيضاً ، واحتج أيضاً بأنه يحرم العقد عليها بل خطبتها في المدة ، واحتج غيره بقوله في حديث أم سلمة في الباب « أنكحلماء » فانه يشعر بأنها كانت صغيرة ، اذ لو كانت كبيرة لكانت أفكتكحل هـ ؟ وفي الاستدلال به نظر لاحتمال أن يكون معنى قولها « أنكحلماء » أي انكحمتها من الاكتمال . قوله (عن زينب بنت أبي سلمة) أي ابن عبد الأسد . وهي بنت أم سلمة زوج النبي ﷺ ، وهي ربيعة النبي ﷺ ، وزعم ابن التين أنها لارواية لها عن رسول الله ﷺ ، كذا قال ، وقد أخرج لها مسلم حديثاً كان اسمي برة فسماها رسول الله ﷺ زينب ، الحديث ، وأخرج لها البخاري حديثاً تقدم في أوائل السيرة النبوية . قوله (انها أخبرته هذه الاحاديث الثلاثة) تقدم فيها الحديثان الأولان في كتاب الجنائز مع كثير من شرحهما ، والكلام على قوله في الأول حين توفى زوجها وفي الثاني حين توفى أخوها وأنه سمي في بعض الموطآت عبد الله ، وكذا هو في صحيح ابن حبان من طريق أبي مصعب ، وأن المعروف أن عبد الله بن جحش قتل بأحد شهيداً وزينب بنت أبي سلمة يومئذ طفلة فيدتحيل أن تكون دخلت على زينب بنت جحش في تلك الحالة ، وأنه يجوز أن يكون عبيد الله المصغر قد دخل زينب بنت أبي سلمة عند بلوغ الخبر إلى المدينة بوفاته كمن وهي بمزة ، وأن يكون أبا أحمد بن جحش فإن اسمه « هيد » بنهر إضافة لأنه مات في خلافة عمر فيجوز أن يكون مات قبل زينب ، لكن ورد ما يدل على أنه حضر دفنها . ويلزم على الأمرين أن يكون وقع في الاسم تغيير أو اليبس كمن أعاد زينب بنت جحش من أمها أو من الرضاغة . قوله (لا يجل) استدلال به على تحريم الإحداد على غير الزوج وهو واضح ، وعلى وجوب الإحداد المدة المذكورة على الزوج واستفصل بأن الاستثناء وقع بعد الثاني فيدل على الحل فوق الثلاث على الزوج لا على الزوج ، وأجيب بأن الوجوب استفيد من دليل

آخر كالأجماع ، ورد بأن المنقول عن الحسن البصري أن الإحداد لا يجب أخرجه ابن أبي شيبة ، ونقل الخلال بسنده عن أحمد عن هشيم عن داود عن الشعبي أنه كان لا يعرف الإحداد ، قال أحمد : ما كان بالعراق أشد تبجرا من هذين - يعني الحسن والشعبي - قال : وخفي ذلك عليهما اه ، وعظاقتهما لا تندح في الاحتجاج وإن كان فيها ود هل من ادعى الإجماع . وفي أثر الشعبي تعقب على ابن المنذر حيث نفى الخلاف في المسألة إلا عن الحسن ، وأيضا لحديث التي شككت فيها - وهو ثالث أحاديث الباب - دال على الوجوب ، وإلا لم يمنع التنازع المباح ، وأجيب أيضا بأن السباق يدل على الوجوب ، فإن كل مانع منه إذا دل دليل له جوازه كان ذلك الدليل دالا بيمينه على الوجوب كالختمان والزيادة على الركوع في الكسوف ونحو ذلك . قوله (لاسرأة) تملك بمفهومه الحنفية فقالوا : لا يجب الإحداد على الصغيرة ، وذهب الجمهور إلى وجوب الإحداد عليها كما تجب العدة ، وأجابوا عن التقييد بالمرأة أنه خرج عرج الغالب ، وعن كونها غير مكلفة بأن الولي هو المخاطب بمنعها عما تمنع منه المعتدة ، ودخل في عموم قوله امرأة المدخول بها وغير المدخول بها حرة كانت أو أمة ولو كانت مبيعة أو مكاتبه أو أم ولد إذا مات عنها زوجها لاسيما لتقييده بالزوج في الخبر خلافا للحنفية . قوله (تؤمن بآفة واليوم الآخر) استدل به الحنفية بأن لا إحداد على الذمية لتقييد بالإيمان ، وقال بعض المالكية وأبو ثور ، وترجم عليه النسائي بذلك ، وأجلب الجمهور بأنه ذكر تأكيد للبالغة في الزوج فلا مفهوم له ، كما يقال هذا طريق المسلمين وقد يسلكه غيرهم . وأيضا فالإحداد من حق الزوج ، وهو ملحق بالعدة في حفظ النسب ، فتدخل الكفارة في ذلك بالمعنى كما دخل الكافر في النهي عن السوم على سوم أخيه ، ولأنه حق للزوجية فأشبه النفقة والسكنى ، ونقل السبكي في فتاويه عن بعضهم أن النعمة داخلة في قوله : تؤمن بآفة واليوم الآخر ، وود على قائله وبين فساد شبهته فأجاد ، وقال النووي : قيد بوصف الإيمان لأن المتصف به هو الذي ينقاد للشرح ، قال ابن دقيق العيد : والاول أول ، وفي رواية عند المالكية أن الذمية المتوفى عنها تعتد بالأنفراء ، قال ابن العربي : هو قول من قال لا إحداد عليها . قوله (على ميت) استدل به لمن قال لا إحداد على امرأة المفردة لأنه لم تتحقق وفاته خلافا للمالكية . قوله (الا على زوج) أخذ من هذا الحصر أن لا يزداد على الثلاث في غير الزوج أبان أو غيره ، وأما ما أخرجه أبو داود في المراسيل ، من رواية عمرو بن شعيب : أن النبي ﷺ رخص للمرأة أن تحب على أبيها سبعة أيام ، وعلى من سواه ثلاثة أيام ، فلو صح إمكان خصوص الأب يخرج من هذا العموم ، لكنه مرسل أو معضل ، لأن أصل رواية عمرو بن شعيب من التابعين ولم يرو عن أحد من الصحابة إلا الشيء اليسير عن بعض صفار الصحابة . وروى بعض الشراح فتعقب على أبي داود تخريجه في المراسيل ، فقال : عمرو بن شعيب ليس تابعيا فلا يخرج حديثه في المراسيل ، وهذا التعقب مردود لما قلناه ، ولاحتيال أن يكون أبو داود كان لا يخص المراسيل برواية التابعي كما هو منقول عن غيره أيضا ، واستدل به للأصح عند الشافعية في أن لا إحداد على المطلقة ، فأما الرجعية فلا إحداد عليها إجماعا ، وإنما الاختلاف في البائن ، فقال الجمهور لا إحداد ، وقالت الحنفية وأبو عبيد وأبو ثور : عليها الإحداد قياسا على المتوفى عنها ، وبه قال بعض الشافعية والمالكية ، واحتج الاولون بأن الإحداد شرع لأن تركه من التطيب واللبس والزين يشعروا إلى الجماع فنعت المرأة منه زجرا لها من ذلك ، فكان ذلك ظاهرا في حق الميت لأنه يمتنع منه الموت من منع المعتدة من التزوج ولا تراعيه ولا تخاف منه ، بخلاف المطلق الحي في كل ذلك ، ومن ثم وجبت العدة

على كل متوفى عنها وإن لم تكن مدخولا بها ، بخلاف المطلقة قبل الدخول فلا إحداد عليها اتفاقا ، وبأن المطلقة البائن يمكنها العود الى الزوج بعينه بعدد جديد ، وتذهب بأن الملاعة لا إحداد عليها ، وأجيب بأن تركه أفقدان الزوج بعينه لا لفقدان الزوجية ، واستدل به على جواز الإحداد على غير الزوج من قريب ونحوه ثلاث إيهامات فإدواتها ونحوه فيما زاد عليها ، وكان هذا القدر أبيض لأجل حفظ النفس ومراعاتها وغلبة الطباع البشرية ، ولهذا تناولت أم حبيبة وزينب بنت جحش رضي الله عنهما الطيب لتخرجها عن عهدة الإحداد ، وصرحت كل منهما بأنها لم تطيب الحاجة ، إشارة الى أن آثار الحزن باقية عندهما ، لكنهما لم يسمها إلا امتثال الأمر . قوله (أربعة أشهر وعشرا) قبل المحكمة فيه أن الولد يتكامل تخلقه وتنفع فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوما ، وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهل لجبر السكر الى المقدر على طريق الاحتياط ، وذكر الشرح مؤثرا لإرادة اللبس الى والمراد مع أيامهم عند الجمهور ، فلا نحل حتى تدخل الثلثة الحادية عشرة وعن الأوزاعي وبعض السلف تنقض بعض القائلين العشر بعد مضي الأشهر ونحل في أول اليوم العاشر ، واستثنيت الحامل كما تقدم شرح حالها قبل في الكلام على حديث سبيعة بنت الحارث ، وقد ورد في حديث قوى الإسناد أخرجه أحمد وصححه ابن حبان عن أسماء بنت عميس قالت « دخل علي رسول الله ﷺ اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال : لا تحدي بعد يومك ، هذا لفظ أحمد ، وفي رواية له ولابن حبان والطحاوي « لما أصيب جعفر أمانا النبي ﷺ فقال : نسائي ثلاثا ثم اصنعي ما شئت » قال شيخنا في شرح الترمذي : ظاهره أنه لا يجب الإحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لأن أسماء بنت عميس كانت زوج جعفر بن أبي طالب بالاتفاق وهي والدة أولاده عبد الله وعمر وعمر بن وهب ، قال : بل ظاهر النهي أن الإحداد لا يجوز ، وأجاب بأن هذا الحديث شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة ، وقد أجمعوا على خلافه . قال ويشتمل أن يقال : إن جعفرًا قتل شهيدا والشهداء أحياء عند ربهم . قال : وهذا ضيف لأنه لم يرد في حق غير جعفر من الشهداء ممن قطع بأنهم شهداء كما قطع لجعفر - كحمنة بن عبد المطلب عمه وكعب بن عمرو بن حرام والد جابر - اه كلام شيخنا ماخصا . وأجاب الطحاوي بأنه منسوخ ، وأن الإحداد كان على المعتدة في بعض عهدها في وقت ثم أمرت بالإحداد أربعة أشهر وعشرا ، ثم ساق أحاديث الباب وليس فيها ما يدل على ما ادعاه من النسخ . لكنه بكسر من ادعاء النسخ بالاحتمال لجري على عادته ، ويحتمل وراء ذلك أجوبة أخرى : أحدها أن يكون المراد بالإحداد المقيد بالثلاث قدرا زائدا على الإحداد المعروف فعلته أسماء مبالغة في - ونها على جعفر فتها من ذلك بعد الثلاث . ثانيا أنها كانت حاملا فوضعت بعد ثلاث فانقضت العدة فتها بعدها من الإحداد ، ولا يمنع ذلك قوله في الرواية الأخرى « ثلاثا » لأنه يحمل على أنه ﷺ اطلع على أن عهدها تنقض هذه الثلاث . ثالثا لعله كان أبانها بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها إحداد . رابعا أن البيهقي أعل الحديث بالانقطاع فقال : لم يثبت سماع عبد الله بن شداد من أسماء ، وهذا تمليل مدفوع ، فقد صححه أحمد لكنه قال : انه مخالف للأحاديث الصحيحة في الإحداد ، قلت : وهو مصير منه الى أنه يعله بالثبوت . وذكر الأثر أن أحمد سئل عن حديث حنظلة عن سالم عن ابن عمر رفعه « لا إحداد فوق ثلاث » فقال : هذا منكر ، والمعروف عن ابن عمر من رأيه اه . وهذا يحتمل أن يكون لغیر المرأة المعتدة فلا نسكارة فيه ، بخلاف حديث أسماء واقه أعلم . وأغرب

ابن حبان فساق الحديث بلفظ تسلي، بالميم بدل الموحدة وفسره بأنه أمرها بالتسليم لأمر الله، ولا مفهوم لتقييدها بالثلاث بل الحركة فيه كون الفاعل يكون في ابتداء الأمر أشد لذلك قيدها بالثلاث، هذا معنى كلامه، فصحت الكلمة وتمكف لتأويلها. وقد وقع في رواية البيهقي وغيره: فأمرني رسول الله ﷺ أن أتسلب ثلاثاً فتبين خطؤه. قوله (قالت زينب وسمعت أم سلمة) هو موصول بالاسناد المذكور وهو الحديث الثالث، ووقع في الموطأ، سمعت أمي أم سلمة، زاد عبد الرزاق عن مالك: بنت أبي أمية زوج النبي ﷺ. قوله (جاءت امرأة) زاد النسائي من طريق الليث عن حميد بن نافع: من قريش، وسماها ابن وهب في موطئه، وأخرجه اسماعيل القاضي في أحكامه من طريق عائكة بنت نعيم بن عبد الله أخرجه ابن وهب، عن أبي الأسود الوفلي عن القاسم بن محمد عن زينب عن أمها أم سلمة أن عائكة بنت نعيم بن عبد الله أتت تستفتي رسول الله ﷺ فقالت: إن ابنتي توفي عنها زوجها وكانت تحت المغيرة المخزومي وهي تحد وتفتكي حينها، الحديث، وهكذا أخرجه الطبراني من رواية عمران بن هارون الرهلي عن ابن لهيعة لسكنة قال: بنت نعيم، ولم يسدها، وأخرجه ابن منده في المعرفة، من طريق عثمان بن صالح: عن عبيد الله بن عقبة عن محمد بن عبد الرحمن عن حميد بن نافع عن زينب عن أمها عن عائكة بنت نعيم أخت عبد الله بن نعيم جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت إن ابنتها توفي زوجها، الحديث. وعبيد الله بن عقبة هو ابن لهيعة نسب له لجدته، ومحمد بن عبد الرحمن هو أبو الأسود، فإن كان محفوظاً فلان لهيعة طريقان، ولم تسم البنت التي توفي زوجها ولم تنسب فيها وقفت عليه. وأما المغيرة المخزومي فلم أقف على اسم أبيه، وقد أغفل ابن منده في الصحابة وكذا أبو موسى في الذيل عليه وكذا ابن عبد البر، لكن استدركه ابن فتحون عليه. قوله (وقد اشتكت حينها) قال ابن دقيق العيد يهود فيه وجهان ضم النون على الفاعلية على أن تكون المين هي المشتكية وفتحتها على أن يكون في اشتكت ضمير الفاعل وهي المرأة ورجع هذا، ووقع في بعض الروايات، عيناها، يعني وهو يرجح الضم وهذه الرواية في مسلم، وعلى الضم اقتصر النووي وهو الأرجح، والذي رجح الأول هو المنذرى. قوله (أفستكحلها) بضم الحاء. قوله (لا، مرتين أو ثلاثاً كل ذلك يقول لا) في رواية شعبة عن حميد بن نافع فقال: لا نكسحل، قال النووي: فيه دليل على تحريم الاكتسحال على المأداة سواء احتاجت إليه أم لا. وجاء في حديث أم سلمة في الموطأ وغيره: اجعليه بالليل وامسحيه بالانار، ووجه الجمع أنها إذا لم تفتح إليه لا يحل، وإذا احتاجت لم يجر بالانار ويجوز بالليل مع أن الأولى تركه، فإن فعلت مسحتة بالانار. قال وتناول بعضهم حديث الباب على أنه لم يتحقق الخوف على حينها، وتعقب بأن في حديث شعبة المذكور: غشوا على عيناها، وفي رواية ابن منده المقدمة ذكرها ورويت رمداً شديداً وقد خشيت على بصرها، وفي رواية الطبراني أنها قالت في المرة الثانية: إنها تشد عيناها فوق ما بطن، فقال لا، وفي رواية القاسم بن أصبغ أخرجه ابن حزم وأبي أخشى أن تنفق، عيناها، قال لا وإن انفتحت، وسنده صحيح، وبمثل ذلك أفست أسماء بنت عيسى أخرجه ابن أبي شيبة، وهذا قال مالك في رواية عنه بمنه مطلقاً، وعنه يجوز إذا غالت على حينها بما لا طيب فيه، وبه قال الشافعية مقبداً بالليل، وأجابوا عن قصة المرأة باحتمال أنه كان يحصل لها البرء بنهر المكحل كالتضميد بالصبر ونحوه، وقد أخرج ابن أبي شيبة عن صفية بنت أبي عبيد أنها أحدثت على ابن عمر فلم تكتحل حتى كلفت عيناها تزيفان فسكالت تقطر فيهما الصبر، ومنهم من تأول النبي على كحل مخصوص وهو ما يقتضيه التزيين به لأن

محض التداوى قد يحصل بما لا زينة فيه فلم ينحصر فيها فيه زينة . وقالت طائفة من العلماء : يجوز ذلك ولو كان فيه غيب ، وحلوا النهي على التنزيه جمعا بين الأدلة . قوله (أنما هي أربعة أشهر وعشرا) كذا في الأصل بالنصب على حكاية لفظ القرآن ، ولبعضهم بالرفع وهو واضح ، قال ابن دقيق العيد : فيه إشارة الى تقليل المدة بالنسبة لما كان قبل ذلك وتبرين الصبر عليها ولهذا قال بعده وقد كانت احداكن في الجاهلية ترمى بالبحرة على رأس الحول ، وفي التقييد بالجاهلية إشارة الى أن الحكم في الاسلام صار بخلافه ، وهو كذلك بالنسبة لما وصف من الصنيع ، لكن التقدير بالحول استمر في الاسلام بنص قوله تعالى (وصية لأزواجهم متاعا الى الحول) ثم ندمت بالآية التي قبل وهي (يربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) . قوله (قال حميد) هو ابن نافع راوى الحديث ، وهو موصول بالاسناد المبدوء به . قوله (قلت لزيب) هي بنت أبي سلة (وماترى بالبحرة) ؟ أى بينى الى المراد بهذا الكلام الذى خطبت به هذه المرأة . قوله (كانت المرأة اذا توفى عنها زوجها دخلت حفا الخ) هكذا في هذه الرواية لم تكنه زيب ، ووقع في رواية شعبة في الباب الذى يليه مرفوعا كانه لكانته باختصار ولفظه . فقال لا نكسجل ، قد كانت احداكن تمك في شر أحلاسها أو شر بيتها ، فاذا كان حول فر كلب رمت ببصرة ، فلا حتى تمضى أربعة أشهر وعشرا ، وهذا لا يقتضى إدراج رواية الباب لأن شعبة من أحفظ الناس قلادة منى على روايته برواية غيره بالاحتال ، ولعل الموقوف ما في رواية الباب من الزيادة التي ليست في رواية شعبة . والخفش بكسر الميملة وسكون الفاء بعدها معجمة فسر أبو داود في روايته من طريق مالك : البيت الصغير ، وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك : الخفش الخفص بضم المعجمة بعدها ميملة ، وهو أخص من الذى قبله . وقال الشافعى : الخفش البيت الدليل الشعث البناء ، وقيل هو شئ من خوص يشبه ألفه تجمع فيه الممتدة متاعا من غزل أو نحوه ، وظاهر سياق القصة يأبى هذا خصوصا رواية شعبة ، وكذا وقع في رواية للنسائي وحدث الى ثمر بيت لها جلست فيه ، ولعل أصل الخفش ما ذكرتم استعماله في البيت الصغير الحقير على طريق الاستعارة ، والاحلاس في رواية شعبة بمحلتين جمع جلس بكسر ثم سكون وهو الثوب أو الكساء الرقيق يكون تحت البرذعة ، والمراد أن الراوى شك في أى اللفظين وقع وصف نياها أو وصف مكانها ، وقد ذكرنا معا في رواية الباب . قوله (حتى يمر بها) في رواية الكشميهنى لهاء . قوله (ثم توفى بدابة) بالتثنية (حمار) بالجر والتثنية على البدل ، وقوله (أو شاة أو طائر) للتبويب لا للشك ، وإطلاق الدابة على ما ذكر هو بطريق الحقيقة اللفوية لا العرفية . قوله (فتفتض) بفاء ثم دشنة ثم ضاد معجمة ثقيلة ؛ فسر مالك في آخر الحديث فقال : تمسح به جلدها ، وأصل الفص الكسر أى تكسر ما كانت فيه وتخرج منه بما تفعله بالدابة . ووقع في رواية للنسائي : تقبص ، بقاء ثم موحدة ثم مهملة خفيفة ، وهي رواية الشافعى ، والقبص الاخذ بأطراف الانامل ، قال الاصمغاني وابن الاثير : هو كناية عن الاسراع ، أى تذهب بعدد وسرعة الى منزل أبويها لكثرة حيايتها لقبح منظرها أو أشدة شوقها الى الزويج لبعدها عنها . والباء في قولها دابة سببية ، والصبط الاول أشهر . قال ابن تينبة : سألت الحجازيين عن الاقتضاض فذكروا أن المعتدة كانت لاتمس ما ولا تلم ظفرا ولا تزيل شعرا ثم تخرج بعد الحول باقبح منظر ثم تفتض أى تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها وتقبذه فلا يكاد يمش بعد ما تفتض به . قلت : وهذا لا يخالف تفسير مالك ، لكنه أخص منه ، لانه أطاق الجلد وتبين أن المراد به جلد القبل ، وقال ابن وهب : معناه أنها تمسح بيدها على الدابة وعلى ظهره ،

وقيل المراد تمسح به ثم افتض أى تفتسل ، والافتضاض الاغتسال بالماء للعذب لازالة الوسخ واردة النقاء حتى
تصير بيضاء نقية كالفضة ، ومن ثم قال الاخفش : معناه تفتظ فتنتقى من الوسخ فتشبه الفضة في نقائها وبياضها ،
والغرض بذلك الإشارة الى اهلاك ما هي فيه ، ومن الرى الانفصال منه بالكلبة . (تابعه) . جوز الكرماني أن
تكون الباء في قوله تفتض به ، للتعدية أو تكون دائمة أى تفتض الطائر بأن تكسر بعض أعضائه انتهى .
ويرويه ما تقدم من تفسير الافتضاض صريحا . قوله (ثم تخرج فتعطى بكرة) بفتح الموحدة وسكون المهملة ويجوز
فتحها . قوله (فترى بها) في رواية معارف وابن الماجشون عن مالك : ترى ببكرة من بعر الغنم أو الابل فترى
بها أمامها فيكون ذلك أحلالا لها ، وفي رواية ابن وهب : فترى ببكرة من بعر الغنم من وراء ظهرها ، ووقع في
رواية شعبة الآنية ، فإذا كان حول فركب رمت ببكرة ، وظاهره أن رميها بالبكرة يتوقف على مرور الكلب سواء
طال زمن انتظار مروده أم قصر ، وبه جزم بعض الشراح . وقيل ترى بها من عرض من كلب أو غيره ترى من
حضرها أن مقامها حولا أمون عليها من بكرة ترى بها كلبا أو غيره ، وقال عياض : يمكن الجمع بأن الكلب إذا
مر افتضت به ثم رمت البكرة . قلت : ولا يخفى بعده ، والزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظا ، فإنه
لامنافاة بين الروایتين حتى يحتاج الى الجمع . واختلف في المراد برى البكرة فقيل : هو إشارة إلى أنها رمت البكرة
رى البكرة ، وقيل إشارة الى أن الفعل الذى فعلته من التبرص والصبر على البلاء الذى كانت فيه لما انتضى كل
هندما بمنزلة البكرة التى رمتها استحقاقا له وتعظيما لحق درجتها ، وقيل بل ترميها على سبيل التفاؤل بعدم عودها
الى مثل ذلك

٤٧ - باب الكحل للعادة

٥٣٣٨ - **حدثنا** آدم بن أبى إياس حدثنا شعبة حدثنا حميد بن نافع عن زينب ابنة أم سلمة عن أمها
« أن امرأة توفى زوجها ، فغشوا على عيائها ، فأتوا على رسول الله ﷺ فاستأذنه في التكحل ، فقال : لا
تتكحل ، قد كانت إحداكن تمكث في شره أحلامها - أو شر بينها - فإذا كان حول فترى كلب رمت ببكرة :
فلا حتى تمضى أربعة أشهر وعشر »

٥٣٣٩ - « وسمعت زينب » ابنة أم سلمة تحدث عن أم حبيبة أن النبي ﷺ قال « لا يحل لامرأة
مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحيض فوق ثلاثة أيام ، إلا على زوجها أربعة أشهر وعشرا »

٥٣٤٠ - **حدثنا** مسدد حدثنا بشر حدثنا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين « قالت أم عطية :

« نهينا أن نحيض أكثر من ثلاث إلا بزواج »

قوله (باب الكحل للعادة) كذا وقع من الثلاثي ، ولو كان من الرباعي لقال المحمدي . قال ابن التين : الصواب
الحاد بلا هاء لأنه نعت للدون كطالق وحائض . قلت : لكنه جائز فليس بخطأ وإن كان الآخر أرجح . ذكر فيه
حديث أم سلمة الماضي في الباب قبله ، وكذا حديث أم حبيبة ، وأردهما من طريق شعبة باختصار ، وقد قسم

ما فيه قبل . وقوله « لا تكتحل » ، في رواية المستمل بلا تاء بين الكاف والحاء . ثم أورد حديث أم عطية مختصرا ، وفي الباب الذي يليه مطولا ، وقوله « إلا بزوج » ، في رواية الكشميني « إلا على زوج » ،

٤٨ - باب القسط للحادة عند الطهر

٥٣٤١ - حدثني عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن حفصة عن أم عطية قالت « كنا نهي أن نحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ، ولا نكتحل ولا تطيب ولا نلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب . وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسل إحدانا من حيضها في نبذة من كست أظفار ، وكنا نهي عن اتباع الجنائزة »

قوله (باب القسط للحادة عند الطهر) أي عند طهرها من الحيض إذا كانت من تحيض . قوله (كنا نهي) بضم أوله ، وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده . قوله (ولا نلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب) بضم هاءين مفتوحة ثم ساكنة ثم موحدة وهو بالاضافة وهي ورود الين بعصب غزلها أي يربط ثم يصبغ ثم ينسج مصبوغا فيخرج موسى لبقاء ماء عصب به أبيض لم ينصبغ ، وإنما بعصب السدى دون اللحم . وقال صاحب المنتهى ، العصب هو المفتول من ورود الين ، وذكر أبو موسى المدني في ذيل الغريب ، عن بعض أهل الين أنه من دابة بحرية تسمى فرس فرعون يتخذ منها الحرز وغيره ويكون أبيض ، وهذا غريب ، وأغرب منه قول السميلي : أنه ذات لابنت الا بالين وعزاه لابن حنيفة الدينوري ، وأغرب منه قول الداودي : المراد بالثوب العصب الحضرة وهي الحسيرة ، وليس له سلف في أن العصب الأخضر ، قال ابن المنذر : اجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المصفرة ولا المصبغة . الا ما صبغ بسواد فرخص فيه مالك والثافمي لكونه لا يتخذ الزينة بل هو من لباس الحون ، وكره هروء العصب أيضا ، وكره مالك غليظه . قال النووي : الاصح عند أصحابنا تحريمه مطلقا ، وهذا الحديث حجة لمن أجازه . وقال ابن دقيق العيد : يؤخذ من مفهوم الحديث جواز ما ليس بمصبوغ وهي الثياب البيض ، ومنع بعض المالكية المرتفع منها الذي يتزين به ، وكذلك الأسود إذا كان بما يتزين به ، قال النووي : ورخص أصحابنا فيما لا يتزين به ولو كان مصبوغا . واختلف في الحرير فالأصح عند الشافعية منه مطلقا مصبوغا أرغبر مصبوغ ، لأنه أبيع للنساء للزين به والحادة ممنوعة من التزين فكان في حقها كالرجال ، وفي التحل بالذهب والفضة وبالزواجر ونحوه وجهان الاصح جوازه ، وفيه نظر من جهة الممنوع في المقصود بلبسه ، وفي المقصود بالاحداد ، فإنه عند تأملها يرجع المنع واقعه أعلم . قوله (وقد رخص لنا) بضم أوله أيضا وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده . قوله (عند الطهر إذا اغتسل إحدانا من حيضها) في رواية الكشميني « حيضها » ، وفي الذي بعده « ولا تمس طيبا الا أدنى طهرها إذا طهرت » . قوله (في نبذة) بضم النون وسكون الواو بعدها معجبة أي قطعة ، وتطابق على الشيء اليسير . قوله (من كست أظفار) كذا فيه بالكاف وبالإضافة ، وفي الذي بعده « من قسط وأظفار » ، بقاف وواو عاطفة وهو أرجه ، وخطأ عياض الأول ، وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض . وقال بعده « قال أبو عبد الله » وهو البخاري . القسط والكست مثل الكافور والظافور ، أي يجوز في كل منهما الكاف

والقاف وزاد القسط أنه يقال بالتاء المثناة بدل الطاء ، فأراد المثلية في الحرف الاول فقط . قال النووي : القسط والأظفار فوطان معروفان من البخور وليس من مقصود الطيب ، رخص فيه للنفسة من الحبيض لازالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للتطيب . قلت : المقصود من التطيب بهما أن يخطأ في أجزاء آخر من غيرهما ثم تسحق فتصير طيبا ، والمقصود بهما هنا كما قال الشيخ أن تتبع بهما أثر الدم لازالة الرائحة لا للتطيب . وزعم الداودي أن المراد أنها تسحق القسط وتلقيه في الماء آخر غسلها لتذهب رائحة الحبيض ، وردة دياض بأن ظاهر الحديث يأباه ، وأنه لا يحصل منه رائحة طيبة إلا من التبخر به ، كذا قال وفيه نظر ، واستدل به على جواز استعمال ما فيه منفعة لها من جنس ما منه من إزاله ما يكتزب أو التطيب كالتدخين بالزيت في شعر الرأس أو غيره

٤٩ - باب تلبس الحادة ثياب العصب

٥٣٤٢ - حدثنا الفضل بن دكين حدثنا عبد السلام بن حرب عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت : قال النبي ﷺ : لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحمد فوق ثلاث ، إلا على زوج ، فإنها لا تكتمل ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب .

٥٣٤٣ - وقال الأنصاري حدثنا هشام حدثنا حفصة حدثتني أم عطية فهي النبي ﷺ ولا تمس طيبا إلا أدنى طهرها إذا طهرت نهضة من قسط وأظفار . قال أبو عبد الله : القسط والكست مثل الكافور والقفور قوله (باب تلبس الحادة ثياب العصب) ذكر فيه حديث أم عطية مخرجا برفعه ، وزاد في أوله ولا يحمل لامرأة الحديث مثل حديث أم حبيبة الماضي قبله ، وزاد بعد قوله إلا على زوج فإنها لا تكتمل ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ، وقد تقدم شرحه في الذي قبله ، ووقع فيه فوق ثلاث ، وتقدم في حديث أم حبيبة في الطريق الاول ثلاث ليال ، وفي الطريق الثانية ثلاث أيام ، وجمع بارادة الليالي بأيامها ، ويحصل المطلق هنا على التقيد الاول ولذلك أنه ، وهو محمول أيضا على أن المراد ثلاث ليال بأيامها ، وذهب الأوزاعي إلى أنها تحمد ثلاث ليال فقط ، فإن مات في أول الليل أقلعت في أول اليوم الثالث وإن مات في أثناء الليل أو في أول النهار أوفى أثانته لم تتلع إلا في صبيحة اليوم الرابع ، ولا تلتقي . قوله (وقال الأنصاري) هو محمد بن عبد الله بن المثنى شيخ البخاري ، وقد أخرج عنه الكثير بواسطة وبلا واسطة ، وهشام هو الدستوائي المذكور في الذي قبله . قوله (فهي النبي ﷺ ولا تمس طيبا) كذا أورده مختصرا ، وهو في الأصل مثل الحديث الذي قبله ، وقد وصله البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي عن الأنصاري بلفظ : إن رسول الله ﷺ نهى أن تحمد المرأة فوق ثلاثة أيام ، إلا على زوج فإنها تحمد عليه أربعة أشهر وعشرا ، ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ، ولا تمس طيبا . قوله (إلا أدنى طهرها) أي عند قرب طهرها أو أقل طهرها ، وقد تقدم شرحه قبل . ثم ذكر المصنف حديث أم حبيبة من طريق سفيان وهو الثوري عن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم شيخ مالك فيه ، وقد مضى شرحه أيضا

٥٠ - باب (والذين يُقرِّنونَ منكم ويَدْرُونَ أزواجاً - إلى قوله - بما تعلمون خيه)

٥٣٤٤ - حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا روح بن عبادة حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا) قال: كانت هذه العدة تمتد عند أهل زوجها واجبا، فأزل الله (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير إخراج، فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف) قال: جعل الله لها تمام للعدة سبعة أشهر وعشرين ليلة وصية، إن شاءت سكنت في وصيتها وإن شاءت خرجت، وهو قول الله تعالى (غير إخراج)، فإن خرجن فلا جناح عليكم (العدة) كما هي واجب عليها، زعم ذلك عن مجاهد. وقال عطاء قال ابن عباس: نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها، فتعدت حيث شاءت. وقول الله تعالى (غير إخراج). وقال عطاء: إن شاءت اعتدت عند أهلها وسكنت في وصيتها، وإن شاءت خرجت، لقول الله (فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن) قال عطاء: ثم جاء الميراث فنسخ للسكنى، فتعدت حيث شاءت ولا سكنى لها.

٥٣٤٥ - حدثنا محمد بن كثير عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم حدثني محمد بن نافع عن زينب ابنة أم سلمة «عن أم حبيبة ابنة أبي سفيان لما جاءها نبي أبيها، دعت بطيب فستت ذراعيها وقالت: مالي بالطيب من حاجة، لولا أني سمعتُ النبي ﷺ يقول: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا»

قوله (باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا - إلى قوله - غير) كذا لأبي ذر والأكبر، وساق في رواية كريمة الآية بكاملها. قوله (حدثني إسحاق بن منصور) تقدم في تفسير البقرة هذا الحديث بهذا السند، وبينت هناك ما قيل فيه من تعليق وغيره، ووقع هناك «إسحق» غير منسوب وفسر بأبي رهاوية، وقد ظهر من هذه الطريق أنه ابن منصور، ولعله كان عنده عنهما جميعا. وقوله «كانت هذه العدة، تمتد عند أهل زوجها واجبا، كذا لأبي ذر عن الكشميين، وذكره واجبا» إما لأنه صفة محذوف أي أمرا واجبا، أو ضمن العدة معنى الاحتداد. وفي رواية كريمة «واجب» على أنه خبر مبتدأ محذوف، قال ابن بطال: ذهب مجاهد إلى أن الآية وهي قوله تعالى (يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) نزلت قبل الآية التي فيها (وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير إخراج) كما هي قبلها في الملاءة، وكان الحامل له على ذلك استكمال أن يكون الناسخ قبل المنسوخ، فرأى أن استتمامها يمكن بحكم غير متدافع، لجزا أن يوجب الله على المعتدة تربص أربعة أشهر وعشر ويوجب على أهلها أن تبقى عندهم سبعة أشهر وعشرين ليلة تمام الحول إن أقامت عندهم أم ملخصا. قال: وهو قول لم يقله أحد من المفسرين غيره ولا نابه عليها من الفقهاء أحد، وأطبقوا على أن آية الحول منسوخة وأن السكنى تبع للعدة، فلما نسخ الحول في العدة بالأربعة أشهر وعشر نسخت السكنى أيضا. وقال ابن عبد البر: لم يختلف العلماء أن العدة بالحول نسخت إلى أربعة أشهر وعشر، وإنما اختلفوا في قوله (غير إخراج) فالجمهور على أنه نسخ أيضا،

وروى ابن أبي نعيم عن مجاهد فذكر حديث الباب قال : ولم يتابع على ذلك ، ولا قال أحد من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين به في مدة المدة ، بل روى ابن جريج عن مجاهد في قدرها مثل ما عليه الناس . فارتفع الخلاف واختص ما نقل عن مجاهد وغيره بمدة السكنى ، على أنه أيضا شاذ لا يعول عليه . والله أعلم

٥١ - باب مهر البنى والنكاح الفاسد . وقال الحسن :

إذا تزوج محرمة وهو لا يشتر فرق بينهما ، ولها ما أخذت ، وليس لها غيره . ثم قال بعد : لها صداقها

٥٣٤٦ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود

رضي الله عنه قال « نهى النبي ﷺ عن ثمن السكب ، وحلوان الكاهن ، ومهر البنى »

٥٣٤٧ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال « لمن النهى ﷺ الواشمة

والمستوشمة وآكل الربا ووكاه . ونهى عن ثمن السكب ، وكسب البنى ، ولعن المصورين »

٥٣٤٨ - حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن محمد بن جحادة عن أبي حازم عن أبي هريرة « نهى

النبي ﷺ عن كسب الإمام »

قوله (باب مهر البنى والنكاح الفاسد) البنى بكسر المعجمة وتشديد التنخاية بوزن فعمل من البغاء وهو الزنا ، يستوى في لفظه المذكر والمؤنث . قال الكرماني : وقيل وزنه فعول ، لأن أصله بغوى أبدلت الواو ياء ثم كسرت الذين لاجل الياء التي بعدها ، والتقدير ومهر من نكحت في النكاح الفاسد ، أي بطيعة من إخلال شرط أو نحو ذلك . **قوله** (وقال الحسن) هو البصري (إذا تزوج محرمة) بتشديد الواو وللمستعمل بفتح الميم والراء وسكون الحاء بينهما وبالضمير ، وبهذا الثاني جزم ابن التين وقال : أي إذا عزمه . **قوله** (وهو لا يشتر) احتراز عما إذا تعدد ، وبهذا القيد ومفهومه يطابق الترجمة . وقال ابن بطال : اختلف العلماء فيها على قولين : ففهم من قال لها المسمى ، ومنهم من قال لها مهر المثل وهم الأكثر . **قوله** (فرق بينهما) بضم أوله . **قوله** (وليس لها غيره . ثم قال بعد : لها صداقها) هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن يونس عن الحسن مثله إلى قوله « وليس لها غيره ، ومن طريق مطر الوراق عن الحسن نحوه وقال : لها صداقها ، أي صداق مثلها . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي مسعود . وهو عقبة بن عمرو الأنصاري . في النهى عن ثمن السكب وحلوان الكاهن ومهر البنى ، وقوله « عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، هو ابن الحارث بن هشام : في رواية الحبيدي : عن سفيان حدثنا الزهري أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن . » الثاني حديث أبي جحيفة في لعن الواشمة الحديث ، وفيه « ونهى عن ثمن السكب وكسب البنى ولعن المصورين » . الثالث حديث أبي هريرة في النهى عن كسب الإمام ، وقد تقدم شرح الأحاديث الثلاثة في آخر البيوع . قال ابن بطال : قال الجمهور من هدد على محرم وهو عالم بالتحريم وجب عليه الحد للاجماع على تحريم العقد ، فلم يكن هناك شبهة يدرأ بها الحد . وعن أبي حنيفة العقد شجرة . واحتج له بما لو وطئ جارية له فيها شركه فأنها محرمة عليه بالاتفاق ولا حد عليه للشبهة . وأجيب بأن حصته من الملك

افتتضت حصول الشبهة ، بخلاف المحرم له فلا ملك له فيها أصلاً فافترقا . ومن ثم قال ابن التامس من المالكية : يجب الحد في وطء الحرة ولا يجب في المملوكة . والله أعلم

٥٢ - باب المهر للدخول عليها وكيف الدخول ، أو طلقها قبل الدخول والميسر

٥٣٤٩ - **حديث** عمرو بن زُرارة أخبرنا إسماعيل بن أيوب عن سعيد بن جبيرة قال : قلت لابن عمر : رجل قذف امرأته . فقال : فرق نبي الله ﷺ بين أخو بني العجلان وقال : الله أعلم أن أحدكما كاذب ، فهل منكما تائب ؟ فأبى . فقال : الله يعلم أن أحدكما كاذب ، فهل منكما تائب ؟ فأبى . ففرق بينهما . قال أيوب : فقال لي عمرو بن دينار : في الحديث شيء لا أراك تمدّه . قال قال الرجل : مالى . قال : لا مال لك . إن كنت صادقاً فقد دخلت بها ، وإن كنت كاذباً فهو أبعد منك ،

قوله (باب المهر للدخول عليها) أى وجوبه أو استحقيقه . وقوله وكيف الدخول ، يشير إلى الخلاف فيه ، وقد تمسك بقوله في حديث الباب « فقد دخلت بها » على أن من أغلق باباً وأرخى سقراً على المرأة فقد وجب لها الصداق وعليها العدة ، وبذلك قال الليث والأوزاعي وأهل الكوفة وأحمد ، وجاء ذلك عن عمرو بن وهب وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابن عمر ، قال الكوفيون : الخلوة الصحيحة يجب معها المهر كاملاً سواء وطئ أم لم يطأ ، إلا أن كان أحدهما مريضاً أو صانماً أو عرجاً أو كان حائضاً فلها النصف وعليها العدة كاملة ، واحتجوا أيضاً بأن الغالب عند اغلاق الباب وإرخاء الستر على المرأة وقوع الجماع فأقيمت المظنة مقام المثبت لما جعلت عليه النفوس في تلك الحالة من عدم الصبر عن الوقوع غالباً لغلبة الشهوة ونوفر الداعية . وذهب الشافعي وطائفة إلى أن المهر لا يجب كاملاً إلا بالجماع ، واحتج بقوله تعالى ﴿ وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾ وقال ﴿ ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فأنكم عاهن من عدة تعتدونها ﴾ وجاء ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وشريح والشعبي وابن سيرين . والجواب عن حديث الباب أنه ثبت في الرواية الأخرى في حديث الباب « فهو بما استحلت من فرجها » فلم يكن في قوله « دخلت عليها » حجة لمن قال إن مجرد الدخول يكفي . وقال مالك : إذا دخل بالمرأة في بيته صدقت عليه ، وإن دخل بها في بيتها صدقت عليها ، ونقله عن ابن المسيب . وعن مالك رواية أخرى كقول الكوفيين . **قوله** (أو طلقها قبل الدخول) قال ابن بطال : التقدير أو كيف طلقها ؟ فاكتمت بذكر الفعل عن ذكر المصدر لدلالته عليه . قلت : ويحتمل أن يكون التقدير : أو كيف الحكم إذا طلقها قبل الدخول ؟ **قوله** (والميسر) ثبت هذا في رواية النسفي والتقدير وكيف الميسر ؟ وهو معطوف على الدخول أى إذا طلقها قبل الدخول وقبل الميسر . ثم ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية سعيد بن جبيرة عنه في قصة الملائنة وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب اللعان

٥٣ - **باب** للمنفقة أن لم يفرض لها ، **قوله** تعالى ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة - إلى قوله - بصير ﴾ **قوله** (وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على اللقيين : كذلك يُبين

الله لكم آياته لعلكم تفلحون) ولم يذكر النبي ﷺ في الملائنة مئة حين طلقها زوجها
 ٥٢٥٠ - **حديث** قتبية بن سعيد حدثنا سفيان عن عمرو بن سعيد بن جبير عن ابن عمر « أن النبي ﷺ
 قال للملائنة : حسابك على الله ، أحدا كاذب ، لا سبيل لك عليها . قال : يا رسول الله ، مالي . قال :
 لا مال لك ، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد وأبعد
 لك منها »

قوله (باب المتعة التي لم يفرض لها ، لقوله تعالى ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا
 لهن فريضة - إلى قوله - بصير) كذا الأكثر ، وساق ذلك في رواية كريمة ، وساق ابن بطال في شرحه إلى قوله
 ﴿ وعلى الموسع قدره - ثم قال : إلى قوله - تهملون ﴾ ولم أر ذلك لغيره ، وعمر بن عبد الله المصنف قال بعد
 ذلك « وقوله تعالى : وللمطلقات متاع بالمعروف » . وتعيينه في الترجمة بالتالي لم يفرض لها قد استدلل به بقوله في
 الآية ﴿ أو تفرضوا لهن فريضة ﴾ وهو مصير منه إلى أن « أو » للتوزيع ، فتنى الجناح عن طلاق قبل المسيس فلا
 متعة لها ، لأنها نقصت عن المسمى فكيف يثبت لها قدر زائد عن فرض لها قدر معلوم مع وجود المسيس ؟ وهذا
 أحد قول العلماء وأحد قول الصائفي أيضا ، وعن أبي حنيفة تخضع المتعة بمن طلقها قبل الدخول لم يسلم لها صداقا ،
 وقال الليث : لا تجب المتعة أصلا ، وبه قال مالك ، واحتج له بعض أتباعه بأنها لم تقدر ، وتحق بأن عدم التقدير
 لا يمنع الوجوب كنفقة القريب . واحتج بعضهم بأن شريحا يقول : متع إن كنت محسنا ، متع إن كنت متقيا .
 ولا دلالة فيه على ترك الوجوب . وذهب طائفة من السلف إلى أن لكل مطلقة متعة من غير استثناء ، وعن
 الصائفي مثله وهو الراجح ، وكذا يجب في كل فرقة إلا في فرقة وقعت بسبب منها . **قوله** (وقوله تعالى : للمطلقات
 متاع بالمعروف) تمسك به من قال بالعموم ، وخصه من فصل بما تقدم في الآية الأولى . **قوله** (ولم يذكر النبي ﷺ
 في الملائنة متعة حين طلقها زوجها) قد تقدمت أحاديث اللعان مسترفاة الطرق ، وليس في شيء منها للمتعة
 ذكر ، فكأنه تمسك في ترك المتعة للملائنة بالعدم ، وهو مبنى على أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان ، فأما من قال إنها
 تقع بنفس اللعان فأجاب عن قوله في الحديث « فطلقها » بأن ذلك كان قبل علمه بالحكم كما تقدم تقريره ، وحينئذ فلم
 تدخل الملائنة في عموم المطلقات . ثم ذكر حديث ابن عمر في قصة الملائن وقوله فيه « وإن كنت كاذبا » وقع في
 رواية الكشميني « وإن كنت كذبت عليها »

(خاتمة) : اشتمل كتاب الطلاق وتواجمه من اللعان والظهار وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على مائة وثمانية
 عشر حديثا ، المعلق منها ستة وعشرون حديثا والباقي موصول ، المكرر منه فيه وفيما مضى اثنان ونسجون حديثا
 والخالص ستة وعشرون حديثا ، وافقه مسلم على تحريجه سوى حديث عائشة وحديث أبي أسيد وحديث سهل بن
 سعد ثلاثها في قصة الجونية ، وحديث علي « ألم تعلم أن القلم رفع عن النائم » الحديث وهو معلق ، وحديث ابن
 عباس في قصة ثابت بن قيس في الخلع ، وحديثه في زوج بريرة ، وحديثه « كان المشركون على منزلتين » ، وحديث
 ابن عمر في نكاح الذمية ، وحديثه في تفسير الإيلاء ، وحديث السور في شأن سبيعة ، وحديث عائشة « كانت فاطمة
 بنت قيس في مكان وحش » وهو مطلق ، وفيه من الآثار من الصحابة فمن بعدهم تسعون أثرا . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦٩ - كتاب النفقات

١ - باب فضل النفقة على الأهل ، وقول الله عز وجل :

(وَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ؟ قُلِ الْغَفْوُ ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ)
وقال الحسن : الغفو : الفضل

٥٣٥١ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي لِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ نَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ مِنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَتْ : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَنْفَقَ لِلْسُّلْمِ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ - وَهُوَ بِحَتْمِيهَا - كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ »

٥٣٥٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « قَالَ اللَّهُ أَتَقِي يَا ابْنَ آدَمَ أَتَقِي عَائِكَ »

٥٣٥٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ثُورِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الْقَيْثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَةِ وَالْمُسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ الْقَاتِلِ الْهَيْلَ ، الصَّائِمِ النَّهَارَ ، [الحديث ٥٣٥٣ - طرأه في ٦٠٠٦ ، ٦٠٠٧]

٥٣٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمُودُنِي وَأَنَا مَرِيضٌ بِمَكَّةَ ، فَقُلْتُ : لِي مَالٌ ، أَوْصِي بِمَالِي كُلَّهُ ؟ قَالَ : لَا ، قُلْتُ : فَالْطَّرَ ؟ قَالَ : لَا ، قُلْتُ : فَالْثَلَاثُ ؟ قَالَ : الْثَلَاثُ ، وَفَعَلْتُ كَثِيرًا ، أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَكْفِفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ . وَمِمَّا أَنْفَقْتَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ ، حَتَّى الْقَمْعَةُ تَرْفَعُهَا فِي أَمْرَانِكَ ، وَلِلَّهِ اللَّهُ بِرَفْعِكَ ، يَنْتَفِعُ بِكَ نَاسٌ وَيُضْرَبُ بِكَ آخَرُونَ »

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب النفقات وفضل النفقة على الأهل) كذا للكرامة ، وقد تقدم في رواية أبي ذر والنسائي كتاب النفقات ، ثم البسطة ثم قال : باب فضل النفقة على الأهل - ونقط لفظ : باب ، لا بى ذر ، قوله (وقول الله عز وجل : وسألونك ماذا ينفقون ؟ قل الغفو ، كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة) كذا للجميع ، ووقع للنسائي عند قوله (قل الغفو) وقد قرأ الأكثر : قل الغفو ، بالنصب أى تنفقون الغفو أو أنفقوا الغفو ، وقرأ أبو عمرو وقبله الحسن وقفاة : قل الغفو ، بالرفع أى هو الغفو ، ومثله قولهم : ماذا ركبت أفرس أم بعير ؟ يجوز الرفع والنصب . قوله (وقال الحسن : الغفو الفضل) وصله عبد ابن حميد وعبد الله بن أحمد في زيادات الهمد بسند صحيح عن الحسن البصري وزاد : ولا لوم على الكفاف .

وأخرج عبد بن حميد أيضا من وجه آخر عن الحسن قال : أن لا تجهد مالك ثم تقدم تسأل الناس ، فعرف بهذا المراد بقوله الفضل ، أي ما لا يؤثر في المال فيمحقه . وقد أخرج ابن أبي حاتم من مرسل يحيى بن أبي كثير بسند صحيح إليه أنه بلغه أن معاذ بن جبل وثلبة سألا رسول الله ﷺ فقالا : إن لنا أرقاء وأهلين ، فما ننفق من أموالنا ؟ فقلت . وبهذا يتبين مراد البخاري من إيرادها في هذا الباب . وقد جاء عن ابن عباس وجاعة أن المراد بالعفو ما فضل عن الأهل ، أخرجه ابن أبي حاتم أيضا ، ومن طريق مجاهد قال : العفو الصدقة المفروضة . ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس العفو ما لا يتبين في المال ، وكان هذا قبل أن تفرض الصدقة . فلما اختلفت هذه الأقوال كان ما جاء من السبب في نزولها أولى أن يؤخذ به ، ولو كان مرسلًا . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث أبي مسعود الأنصاري وهو عقبه بن عمرو ، قوله (عن عدي بن ثابت) تقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبة ، وأخرني عدي بن ثابت . قوله (عن أبي مسعود الأنصاري فقلت : عن النبي ﷺ) فقال : عن النبي ﷺ) القائل : فقلت ، هو شعبة ، بينه الاسماعيل في رواية له من طريق علي بن الجعد عن شعبة فذكره إلى أن قال : عن أبي مسعود فقال . قال شعبة : قلت قال عن النبي ﷺ ؟ قال نعم ، وتقدم في كتاب الإيمان عن أبي مسعود عن النبي ﷺ بغير مراجعة ، وذكر المتن مثله . وفي المغازي عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة عن عدي عن عبد الله بن يزيد أنه سمع أبا مسعود البدرى عن النبي ﷺ ، وذكر المتن معتصرا ليس فيه ، وهو محتمل بها ، وهذا مقيد لمطلق ما جاء في أن الاتفاق على الأهل صدقة كحديث - من رابع أحاديث الباب حيث قال فيه ، ومهما أنفقت فهو لك صدقة ، والمراد بالاحتساب الفصد إلى طلب الأجر ، والمراد بالصدقة الثواب وإطلافاً عليه مجاز وقربته الإجماع على جواز الاتفاق على الزوجة الهاشمية مثلاً . وهو من مجاز التشبيه والمراد به أصل الثواب لا في كونه ولا كيفيته ، ويستفاد منه أن الأجر لا يحصل بالعمل إلا مقروناً بالنية ، ولهذا أدخل البخاري حديث أبي مسعود المذكور في باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ، وحذف الأقدار من قوله . إذا أنفقت ، لإرادة التعميم ليشمل الكثير والقليل . وقوله وعلى أهله ، يحتمل أن يشمل الزوجة والأقارب ، ويحتمل أن يختص الزوجة ويلحق به من عداها بطريق الأول ، لأن الثواب إذا ثبت فيها هو واجب فثبوته فيها ليس بواجب أولى . وقال الطبري ما مانعه : الاتفاق على الأهل واجب ، والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده ، ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها صدقة ، بل هي أفضل من صدقة التطوع . وقال الملب : النفقة على الأهل واجبة بالإجماع ، وإنما سماها الشارع صدقة خشية أن يظنوا أن قيامهم بالواجب لا أجر لهم فيه ، وقد عرفوا ما في الصدقة من الأجر فعرفهم أنها لهم صدقة ، حتى لا يخرجوها إلى غير الأهل إلا بعد أن يفهموا ؛ ترغيباً لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع ، وقال ابن المنير : تسمية النفقة صدقة من جنس تسمية الصداق نفقة ، فلما كان احتياج المرأة إلى الرجل كاحتياجه إليها - في القذة والتأنيس والتحسين وطلب الولد - كان الأصل أن لا يجب لها عليه شيء ، إلا أن الله خص الرجل بالفضل على المرأة بالقيام على رفاة عليها بذلك درجة ، فمن جاز إطلاق النفقة على الصداق ، والصدقة دلت النفقة . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا اسماهيل) هو ابن أبي أويس ، وهذا الحديث ليس في الموطأ ، وهو على شرط شريكنا في تقريب الاسانيد ، لكنه لم يكن في الموطأ ، لم يخرج كإظهاره ، لكنه أخرجه من رواية همام عن أبي هريرة ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق عبد الرحمن بن القاسم ، وأبو نعيم من

طريق عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك . قوله (قال الله أنفق يا ابن آدم أنفق عليك) أنفق الأول بفتح أوله وسكون القاف بصيغة الأمر بالانفاق ، والثانية بضم أوله وسكون القاف هل الجواب بصيغة المضارع ، وهو وعد بالخلف ، ومنه قوله تعالى (وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه) ، وقد تقدم القدر المذكور من هذا الحديث في تفسير سورة هود من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد في أثناء حديثه ، وانظر د قال الله أنفق أنفق عليك ، وقال د يد الله ملائ ، الحديث ، وهذا الحديث الثاني أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق سعيد ابن داود عن مالك وقال صحيح تفرد به - سعيد عن مالك ، وأخرج مسلم الأول من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ « ان الله تعالى قال لي : أنفق أنفق عليك » الحديث ، وفرقه البخاري كما سيأتي في كتاب التوحيد ، وإس في روايته « قال لي ، فدل على أن المراد بقوله في رواية الباب د يا ابن آدم ، النبي ﷺ ، ويحتمل أن يراد جنس بني آدم ويكون تخصيصه ﷺ بإضافته إلى نفسه لكونه رأس الناس ، فتوجه الخطاب إليه ليعمل به ويبلغ أمته ، وفي ترك تعيين النفقة بشيء معين ما يرشد إلى أن الحديث على الإنفاق يشمل جميع أنواع الخير ، وسيأتي شرح حديث شبيب مبدوطا في التوحيد إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث ، قوله (من ثور بن زيد) في رواية محمد بن الحسن في « الموطأ » عن مالك « أخرني ثور » . قوله (الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله) كذا قال جميع أصحاب مالك عنه في « الموطأ » وغيره ، وأكثرهم ساء ، على أنه رواية مالك عن صفوان بن سليم به مرسل ثم قال . وعن ثور بسنده مثله ، وسيأتي في كتاب الأدب عن اسماعيل بن أبي أويس عن مالك كذلك ، واقتصر أبو فرقة موسى بن طارق على رواية مالك عن ثور فقال « الساعي على الأرملة والمسكين له صدقة » ، بين ذلك الدارقطني في « الموطآت » . قوله (أو القائم الليل الصائم النهار) هكذا للأصحح عن مالك بأشك لكن لا كثرهم - مثل معن بن عيسى وابن وهب وابن بكير في آخرين - بلفظ « أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل » ، وقد أخرجه ابن ماجه من رواية الدراوردي عن ثور بمثل هذا اللفظ ، لكن قاله بالواو لا بلفظ أو ، وسيأتي في الأدب من رواية القعني عن مالك بلفظ « وأحسبه قال : كالقائم لا يفتر ، والصائم لا يفطر » ، شك القعني ، وقد ذكره الأكثر بأشك عن مالك لكن بهناه ، فيحمل اختصاص القعني باللفظ الذي أورده ، ومعنى الساعي الذي يذهب ويحيى في تحصيل ما ينفع الأرملة والمسكين . والأرملة بالراء المهملة التي لأزوج لها ، والمسكين تقدم بيانه في كتاب الزكاة ، وقوله « القائم الليل » يجوز في الليل الحركات الثلاث كما في قولهم الحسن الوجه ، ومطابقة الحديث للترجمة من جهة إمكان انصاف الأهل أي الأقارب بالصفتين المذكورتين ، فإذا ثبت هذا الفضل لمن ينفق على من ليس له بقریب عن انصاف بالوصفين فالمنفق على المنفق أول . الحديث الرابع حديث سعد بن أبي وقاص في الوصية بالثلث ، وقد تقدم شرحه في الوصايا ، والمراد منه هنا قوله « وما أنفقتم فهو لك صدقة » ، حتى الأنفة ترفعها في في امرائك ، وقد أخرج مسلم من حديث مجاهد عن أبي هريرة رفعه « دينار أعطيته مسكينا ، ودينار أعطيته في رقة ، ودينار أعطيته في سبيل الله ، ودينار أنفقته على أهلي » ، قال : الدينار الذي أنفقته على أهلي أعظم أجرا » ومن حديث أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان رفعه « أفضل دينار ينفق الرجل دينار ينفق على عياله ، ودينار ينفق على دابته في سبيل الله ، ودينار ينفق على أصحابه في سبيل الله » قال أبو قلابة بدأ بالعيال ، وأى رجل أعظم أجرا من رجل ينفق على عياله يعفهم وينفقهم الله به ؟ قال الطبري : البداءة في الإنفاق بالعيال يتناول النفس ، لأن نفس المرء من جملة عياله بل هي

أجزم حقا عليه من بقية عياله ، اذ ليس لاحد إحياء غيره بانقلاب نفسه ، ثم الاتفاق على عياله كذلك

٢ - باب وجوب النفقة على الأهل والعيال

٥٢٥٥ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح قال حدثني أبو هريرة رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ : أفضل الصدقة ما ترك غنى ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، وأبدأ بمن تعمل ، تقول المرأة : إنا أن نطعمني وإنا أن نطلقني . ويقول العبد : أطعني واستعملني . ويقول الابن : أطعني ، إلى من تدعني ؟ قالوا : يا أبا هريرة ، سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : لا . هذا من كبس أبي هريرة . »

٥٢٥٦ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني أبي قال حدثنا عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن ابن السبب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « خير الصدقة ما كان من ظهر غنى » ، وأبدأ بمن تعمل »

قوله (باب وجوب النفقة على الأهل والعيال) الظاهر أن المراد بالأهل في الترجمة الزوجة ، وهن العيال طبعاً من العام بعد الخاص ، أو المراد بالأهل الزوجة والأقارب والمراد بالعيال الزوجة والخدم فتكون الزوجة ذكرت مرتين تأكيداً لحقها ، ووجوب نفقة الزوجة تقدم دليله أول النفقات . ومن السنة حديث جابر عند مسلم « ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ومن جهة أخرى أنها مجبوبة عن التكسب لحق الزوج ، وانفقد الإجماع على الوجوب ، لكن اختلفوا في تقديرها فذهب الجمهور إلى أنها بالكفاية ، والشافعي وطائفة - كما قال ابن المنذر - إلى أنها بالأمداد ، ووافق الجمهور من الشافعية أصحاب الحديث كابن خزيمة ، وابن المنذر ومن غيرهم أبو الفضل بن عبدان ، وقال الروياني في « الحلية » هو القياس ، وقال النووي في « شرح مسلم » ، ما سيأتي في « باب إذا لم ينفق الرجل لغيره » أن تأخذ ، بمد سبعة أبواب . وتمسك بعض الشافعية بأنها لو قدرت بالحاجة لسقطت نفقة المريضة والغنية في بعض الأيام ، فوجب العاقبة بما يشبه الدوام وهو الكفاية لا اشتراكهما في الاستمرار في الذمة ، ويقويه قوله تعالى (من أوسط ما تطعمون أهليكم) فاعتبروا الكفاية بها ، والامداد معتبرة في الكفاية ، ويحدث في هذا الدليل أنهم صحروا الاعتياض عنه ، وبأنها لو أكلت معه على العادة سقطت بخلاف الكفاية فيهما ، والراجح من حيث الدليل أن الواجب الكفاية ، ولا سيما وقد نقل بعض الأئمة الإجماع الفعلي في زمن الصحابة والتابعين على ذلك ولا يحفظ عن أحد منهم خلافه . قوله (أفضل الصدقة ما ترك غنى) تقدم شرحه في أول الزكاة وبيان اختلاف الفاظه وكذا قوله « واليد العليا » وقوله « وأبدأ بمن تعمل » ، أي بمن يجب عليك نفقته ، يقال حال الرجل أهله إذا ماتهم ، أي قام بما يحتاجون إليه من قوت وكسوة . وهو أمر بتقديم ما يجب على ما لا يجب . وقال ابن المنذر اختلف في نفقة من بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب ، فأوجبت طائفة النفقة لجميع الأولاد أطلاقاً كانوا أو بالغين إنانا وذكرنا إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها ، وذهب الجمهور إلى أن الواجب أن ينفق عليهم

حتى يبلغ الذكر أو تزوج الأثني ثم لا نفقة على الأب إلا إن كانوا ذمى ، فان كانت لهم أموال فلا وجوب على الأب . والحق العاقل ولد الولد وإن سفل بالولد في ذلك ، وقوله يقول المرأة ، وقع في رواية للنسائي من طريق محمد بن مجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح به . فقيل من أحول يارسول الله ؟ قال امرأتك ، الحديث ، وهو وهم والصواب ما أخرجه هو من وجه آخر عن ابن مجلان به وفيه . فسل أبو هريرة : من تعول يا أبا هريرة ، وقد تمسك بهذا بعض الشراح وغفل عن الرواية الأخرى ، ووجه ما فهمه بما أخرجه الدارقطني من طريق حاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : المرأة تقول لزوجها أطعمني ، ولا حجة فيه لأن في حفظ حاصم شيئا ، والصواب التفصيل ، وكذا وقع للإسماعيلي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بسند حديث الباب . قال أبو هريرة تقول امرأتك الخ ، وهو معنى قوله في آخر حديث الباب . لا هذا من كيس أبي هريرة ، ووقع في رواية الإسماعيلي المذكورة . قالوا يا أبا هريرة شئ . نقول من رأيك أو من قول رسول الله ﷺ ؟ قال : هذا من كيس ، وقوله من كيس هو بكسر الكاف الأكثر أى من حاصله إشارة إلى أنه من استنباطه مما فهمه من الحديث المرفوع مع الواقع ، ووقع في رواية الإسماعيلي بفتح الكاف أى من فطنته . قوله (تقول المرأة إما أن تطعمني) في رواية للنسائي عن محمد بن عبد العزيز عن حفص بن غياث بسند حديث الباب . أما أن تنفق على . . . قوله (ويقول العبد أطعمني وأنت تعلمني) في رواية للإسماعيلي . ويقول خادمك أطعمني والافعى . . . قوله (ويقول الابن أطعمني ، إلى من تدعى) في رواية للنسائي والإسماعيلي . تكفى ، وهو بمناء . واستدل به على أن من كان من الأولاد له مال أو حرفة لا تجب نفقته على الأب ، لأن الذي يقول دالى من تدعى ، إنما هو من لا يرجع إلى شئ سوى نفقة الأب ، ومن له حرفة أو مال لا يحتاج إلى قول ذلك . واستدل بقوله . أما أن تطعمني وإما أن تطلقني ، من قال يفرق بين الرجل وامرأته إذا عسر بالنفقة واختارت فراقه ، وهو قول جمهور العلماء . وقال الكوفيون : يلزمها الصبر ، وتعلق النفقة بذمة . واستدل الجمهور بقوله تعالى (ولا تمسكوهن ضرارا تعتدوا) ، وأجاب المخالف بأنه لو كان الفراق واجبا لما جاز الإبقاء إذا رضيت ، ورد عليه بأن الإجماع دل على جواز الإبقاء إذا رضيت فبقى ماعداه هل عزم النسأ . وطعن بعضهم في الاستدلال بالآية المذكورة بأن ابن عباس وجماعة من التابعين قالوا : نزلت فيمن كان يطلق فإذا كانت المدة تضي راجح ، والجواب أن من قاعدتهم وإن المرأة بمصوم اللفظ . حتى تمسكوا بحديث جابر بن سمرة . اسكنوا في الصلاة ، ترك رفع اليدين عند الركوع مع أنه إنما ورد في الإشارة بالابدى في التشم بالسلام على فلان وفلان ، وهذا تمسكوا بالسبب . واستدل للجمهور أيضا بالقباس على الرقيق والحيوان ، فان من عسر بالاتفاق عليه أجبر على بيعه اتفاقا . والله أعلم

٣ - باب حبس الرجل قوت سنة على أهله ، وكيف نفقات المبال ؟

٥٣٥٧ - حدثني محمد بن سلام أخبرنا وكيع عن ابن ميينة قال : قال لي معمر قال لي الثوري : هل سمعت في الرجل يجمع لأهله قوت سنهم أو بعض السنة ؟ قال معمر : فلم يحضرني . ثم ذكرت حديثا حدثناه ابن شهاب الزهري عن مالك بن أوس عن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يبيع نخل بني النضير ،

ويعبس لأهله قوت سنتهم »

٥٣٥٨ - **عمر بن الخطاب** قال حدثني **اليث** قال حدثنا **عقيل** عن **ابن شهاب** قال أخبرني **مالك** **ابن أوس** بن **الخطان** - وكان **عمر بن جبير بن مطعم** ذكر لي ذكراً من حديثه . فأنطقت حتى دخلت على **مالك** بن **أوس** فسأله ، فقال **مالك** : انطلقت حتى أدخلت على **عمر** إذ أتاه حاجبه **يزفا** فقال : هل لك في **عمر** و**عبد الرحمن** و**الزبير** و**سعد** يستأذنون ؟ قال : نعم ، فأذن لهم . قال : فدخلوا وسلموا فجلسوا . ثم لبث يرفاً قليلاً فقال **عمر** : هل لك في **علي** و**عباس** ؟ قال : نعم ، فأذن لهما . فلما دخلا سألما وجلسا . فقال **عباس** : يا **أمير المؤمنين** ، افض بيني وبين هذا . فقال **الرهط** - **عمر** وأصحابه - : يا **أمير المؤمنين** ، افض بينهما وأرح أحدهما من الآخر . فقال **عمر** : اتيدوا . أنشدكم بالله الذي به تقوم السماء والأرض ، هل تعلمون أن **رسول الله** ﷺ قال : لا نورث ، ما تركنا صدقة . **يؤيد** **رسول الله** ﷺ نفسه . قال **الرهط** : قد قال ذلك . فأقبل **عمر** على **علي** و**عباس** فقال : أنشدكم بالله ، هل تعلمان أن **رسول الله** ﷺ قال ذلك ؟ قال : قد قال ذلك . قال **عمر** : فاني أحدثكم عن هذا الأمر : إن الله كان خص رسول الله ﷺ في هذا المال بشيء لم يعطه أحداً غيره ، قال الله (ما آفأ الله على رسوله منهم فإوْجفتم عليه من خيل ولا ركاب - إلى قوله - قدير) . فكانت هذه خالصة **رسول الله** ﷺ . والله ما احتارها دونكم ، ولا استأثر بها عليكم ، لقد أعطاكموها وبها فيكم حتى بقي منها هذا المال ، فكان **رسول الله** ﷺ ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله يجمل مال الله . فعمل بذلك **رسول الله** ﷺ حياته . أنشدكم بالله ، هل تعلمون ذلك ؟ قالوا : نعم . قال **علي** و**عباس** : أنشدكم بالله ، هل تعلمان ذلك ؟ قال : نعم . ثم توفي الله نبيه ﷺ ، فقال **أبو بكر** : أنا ولي **رسول الله** ﷺ ، فقبضها **أبو بكر** فعمل فيها بما عمل به فيها **رسول الله** ﷺ وأنا حينئذ - وأقبل على **علي** و**عباس** - **زحمان** أن **أبا بكر** كذا وكذا ، والله يعلم أنه فيها صادق **بار** راشد تابع للحق . ثم توفي الله **أبا بكر** ، قلت : أنا ولي **رسول الله** ﷺ وأبي **بكر** ، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل **رسول الله** ﷺ وأبو **بكر** . ثم جئناي وكلتكما واحدة وأمركما جميع . جئني تسألني نصيبك من ابن أخيك ، وأني هذا بسألني نصيب امرأته من أبيها ، قلت : إن شئتما دفعته إليكما ، على أن عليكما عهد الله وميثاقه أتعلمان فيها بما عمل به **رسول الله** ﷺ ، وبما عمل به فيها **أبو بكر** ، وبما عملت به فيها منذ وليتها ، وإلا فلا تسألاني فيها . قلتما : ادفعها إلينا بذلك . فدفعها إليكما بذلك . أنشدكم بالله دفعتها إليكما بذلك ؟ قال **الرهط** : نعم . قال فأقبل على **علي** و**عباس** فقال : أنشدكم بالله ، هل دفعها إليكما

بذلك ؟ فلا : نعم . قال : أفنتعمسان منى قضاء غير ذلك ؟ فوالذي بآذنه تقوم السماء والأرض لا أنقض فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة ، فإن عجزتما عنها فادفعاها فانا أكفيكماها »

قوله (باب حبس الرجل قوت سنة على أهله ، وكيف نفقات العيال) ؟ ذكر فيه حديث عمر ، وهو مطابق لركن الترجمة الأول ، وأما الركن الثاني وهو كيفية النفقة على العيال فلم يظهر لي أولا وجه أخذه من الحديث ، ولا رأيت من تعرض له ، ثم رأيت أنه يمكن أن يؤخذ منه دليل التقدير لأن مقدار نفقة السنة إذا عرف منه توزيعها على أيام السنة فيعرف حصه كل يوم من ذلك ، فكأنه قال : لكل واحدة في كل يوم قدر معين من الغل المذكور ، والأصل في الإطلاق التوسية . قوله (حدثني محمد بن سلام) كذا في رواية كريمة ، ولأكثر « حدثني محمد » حسب . قوله (قال لي معمر قال لي الثوري) هذا الحديث مما قالت ابن عينة سماعه من الزهري فرواه عنه بواسطة معمر ، وقد رواه أيضا عن عمرو بن دينار عن الزهري بأتم من سياق معمر ، وتقدم في تفسير سورة الحشر . وأخرجه الحيدري وأحمد في مسندهما عن سفيان عن معمر وعمرو بن دينار جميعا عن الزهري ، وقد أخرج مسلم رواية معمر وحدهما عن يحيى بن يحيى عن سفيان عن معمر عن الزهري ولكنه لم يسق لفظه وقد أخرج إسحق بن عمار رواية معمر منفردة عن سفيان عنه عن الزهري بلفظه « كان ينفق على أهله نفقة سنة من مال بني النضير ويحمل ما بقي في الكراع والسلاح ، وقد أخرج مسلم الحديث مطولا من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ، وفي كل من الاسنادين رواية الأقران ، فان ابن عينة عن معمر قربان ، وعمرو بن دينار عن الزهري كذلك . ويؤخذ منه المذاكرة بالعلم وإلقاء العالم المسألة على نظيره ليستخرج ما عنده من الحفظ ، وثبت معمر وإنصافه لكونه اعترف أنه لا يستحضر اذ ذاك في المسألة شيئا ، ثم لما تذكرها أخبر بالواقعة كما هي ولم يأنف مما تقدم . قوله (كان يبيع نخل بني النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم) كذا أورده مختصرا ثم ساق المصنف الحديث بطوله من طريق عقيل عن ابن شهاب الزهري ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل فرض الخمس . قال ابن دقيق العيد : في الحديث جواز الادخار لأهل قوت سنة ، وفي السياق ما يؤخذ منه الجمع بينه وبين حديث « كان لا يدخر شيئا لغيره » فبحمل على الادخار لنفسه وحديث الباب على الادخار لغيره ، ولو كان له في ذلك مشاركة ، لكان المعنى أنهم المقصد بالادخار دونه حتى لو لم يوجدوا لم يدخر ، قال : والمتكلمون على لسان الطريقة جعلوا أو بعضهم ما زاد على السنة خارجا عن طريفة التوكل انتهى . وفيه إشارة الى الرد على الطبري حيث استدلل بالحديث على جواز الادخار مطلقا خلافا لمن منع ذلك ، وفي الذي نقله الشيخ تقييد بالسنة اتباعا للخبر الوارد ، لكن استدلال الطبري قوي ، بل التقييد بالسنة إنما جاء من ضرورة الواقع ، لأن الذي كان يدخر لم يكن يحصل إلا من السنة الى السنة ، لأنه كان إما تمرا وإما شعيرا ، فلو قدر أن شيئا مما يدخر كان لا يحصل إلا من سنتين الى سنتين لاقتضى الحال جواز الادخار لأجل ذلك ، والله أعلم . ومع كونه عليه السلام كان يحبس قوت سنة لاهله فسكان في طول السنة ربما استجره منهم لمن يرد عليه ويعوضهم عنه ، ولذلك مات عليه السلام ودرء مرهونة على شعير اقترضه ثرونا لاهله . واختلف في جواز ادخار القوت لمن يشتريه من السوق ، قال حياض : أجازاه قوم واحتجوا بهذا الحديث ، ولا حجة فيه لأنه إنما كان من غل الأرض ، ومنه قوم إلا إن كان لا يضرب بالسم ، وهو متجه أرفقا بالناس . ثم محل هذا

الاختلاف اذا لم يكن في حال الضيق ، وإلا فلا يجوز الادعاء في تلك الحالة أصلاً

٥ - باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ، ونفقة الولد

٥٣٥٩ - حدثنا ابن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « جاءت هند بنت عتبة فقالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل يسبك ، فعل علي حرج أن أطعم من الذي له عما كنا ؟ قال : لا ، إلا بالمعروف »

٥٣٦٠ - حدثنا يحيى حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن ثمام قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا انفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمرٍ فله نصف أجره »

قوله (باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد) ذكر فيه حديث عائشة في قصة هند امرأة أبي سفيان وسيأتي شرحه بعد أربعة أبواب . وحديث أبي هريرة « إذا انفقت المرأة من كسب زوجها » وقد مر شرحه في أواخر النكاح . (تلييه) : وقعت هذه الترجمة وحديثها متأخرة عن الباب الذي بعده عند النسفي

٤ - باب وقال الله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حواين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة - إلى قوله - بما تعملون بصير) . وقال (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) . وقال (وإن تأسرتم فسترضع له أخرى ، لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه - إلى قوله - بمدحسر يسراً) . وقال يونس عن الزهري : سمى الله تعالى أن تضار والدة بولدها ، وذلك أن تقول الوالدة : لست مرضعته ، وهي أمثل له غذاءً وأشفق عليه وأرفق به من غيرها ، فليس لها أن تأتي بعد أن يطمئنها من نفسه ما جعل الله عليه ، وليس للمولود أن يضار بولده والدة فيهنم أن ترضعه ضراراً لها إلى غيرها ، فلا جناح عليهما أن يسترضعا عن طيب نفس الوالد والوالدة . فإن أرادوا فصلاً عن تراضيهما وتشاوريه فلا جناح عليهما بعد أن يكون ذلك عن تراضيهما وتشاوريه . فصله : فطامه

قوله (باب والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين - إلى قوله - بصير) كذا لابي ذر والاكثري ، وفي رواية كريمة « إلى قوله بما تعملون بصير » ، وقال (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) وقال (وإن تأسرتم فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته) قيل ذلك الآية الأولى هي إيجاب الاتفاق على المرضعة من أجل إرضاعها الولد ، كانت في العصة أم لا . وفي الثانية الإشارة إلى قدر المدة التي يجب ذلك فيها . وفي الثالثة الإشارة إلى مقدار الاتفاق وانه بالنظر لحال المنفق . وفيها أيضاً الإشارة إلى أن الارضاع لا يتعم على الأم ، وقد تقدم في أوائل النكاح في « باب لا رضاع بعد حولين ، البحث في معنى قوله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) وأخرج الطبري عن ابن عباس أن إرضاع الحولين مختص بمن وضعت لسته أشهر ، فلهما وضعت لا أكثر من ستة أشهر قص من مدة

الحوالين تمسكا بقوله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) . وثمقب بمن زاد حملها على ثلاثين شهرا فانه يلزم اسقاط مدة الرضاعة ولا قائل به ، والصحيح انها محمولة على الغالب واخذ من الآية الاول والثانية أن من ولد لستة أشهر فلا فوقها التحق بالزوج . قوله (وقال يونس) هو ابن يزيد ، وهذا الاثر وصله ابن وهب في جامعه عن يونس قال وقال ابن شهاب - فذكره الى قوله - وتشاور ، وأخرجه ابن جرير من طريق عقيل عن ابن شهاب نحوه . وقوله . ضاروا لها الى غيرها . يتعلق بمنعها أى منعها الى رضاع غيرها ، فإذا رضيت فليس له ذلك . ووقع في رواية عقيل . والوالدان أحق برضاع أولادهن ، وليس لوالدة أن تضار ولدها فتأبى رضاعه وهي تعطى عليه ما يعطى غيرها ، وليس للولود له أن ينزع ولده منها ضاررا لها وهي تقبل من الأجر ما يعطى غيرها ، فان أرادوا فصل الولد عن تراض منهما وتشاور دون الحولين فلا بأس . . قوله في آخر الكلام (فصاله فطامه) هو نفسه ابن عباس ، أخرجه الطبري عنه وعن السدي وغيرهما ، والفصال مصدر يقال فصلته أفصله مفاصلة وفصالا إذا فارقه من خاطلة كانت بينهما ، وفصال الولد منه ، من شرب اللبن ، قال ابن بطال : قوله تعالى (والوالدان يرضعن) لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر لما فيه من الإلزام ، كذلك حسبك درهم أى اكتف بدرم ، قال : ولا يجب على الوالدة إرضاع ولدها إذا كان أبوه حيا موصرا بدليل قوله تعالى (فان أَرْضَعْن لَكُمْ فَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ) قال (وان نمارسهن فسترضع له أخرى) فدل على أنه لا يجب عليها إرضاع ولدها . ودل على أن قوله (والوالدان يرضعن أولادهن) سبق لمبلغ غاية الرضاعة التي مع اختلاف الوالدين في رضاع المولود جعلت حدا فاصلا . قالت : وهذا أحد القواين عن ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وعن ابن عباس أنه عتص بمن ولدت لستة أشهر كما تقدم قريبا أخرجه الطبري أيضا بسند صحيح ، إلا أنه اختلف في وصله أو وقفه على عكرمة ، وعن ابن عباس قول ثالث أن الحولين لغاية الإرضاع وأن لا رضاع بهما أخرجه الطبري أيضا ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين الزهري وابن عباس ، ثم أخرج بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال : ما كان من رضاعة بعد الحواين فلا رضاع ، وعن ابن عباس أيضا بسند صحيح مثله ، ثم أسند عن قتادة قال : كان إرضاعها الحولين فرضا ثم خفف بقوله تعالى (لمن أود أن يتم الرضاعة) والنزول الثاني هو الذي عول عليه البخاري ، ولهذا عقب الآية الأولى بالآية الثانية وهي قوله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) وما جزم به ابن بطال من أن الخبر بمعنى الأمر هو قول الأكثر ، لكن ذهب جماعة الى أنها خبر عن المشروعية ، فان بعض الوالدان يجب عليهن ذلك وبعضهن لا يجب كما سيأتي بيانه ، فليس الأمر على عمومته ، وهذا هو السر في العدول عن التصريح بالإلزام كأن يقال : وعلى الوالدان إرضاع أولادهن كما جاء بعده (وعلى الوارث مثل ذلك) قال ابن بطال : وأكثر أهل التفسير على أن المراد بالوالدان هنا المبتورات المطلقات ، وأجمع العلماء على أن أجرة الرضاع على الزوج إذا خرجت المطلقة من العدة ، والأم بعد البزونة أولى بالرضاعة إلا إن وجد الأب من يرضع له بدون ما سألت ، إلا أن لا يقبل الولد غيرها فتجبر بأجرة مثلها ، وهو موافق للمقول عنا عن الزهري ، واختلفوا في المتزوجة : فقال الشافعي وأكثر الكوفيين لا يلزمها إرضاع ولدها ، وقال مالك وابن أبي ليلى من الكوفيين تجبر على إرضاع ولدها ما دامت تزوجة بوالده ، واحتج القائلون بأنها لا تجبر بأن ذلك إن كان لحرمته الولد فلا يتجه لأنها لا تجبر عليه إذا كانت مطلقة ثلاثا باجتماع ، مع أن حرية الولدية موجودة ، وإن كان لحرمته الزوج لم يتجه أيضا لأنه لو أراد أن يستخفها في

حق نفسه لم يكن له ذلك في حق غيره أولاه . ويمكن أن يقال إن ذلك لم يمتها جميعا ، وقد تقدم كثير من مباحة الرضاع في أوائل الشكاح ، والله أعلم

٦ - باب عمل المرأة في بيت زوجها

٥٣٦١ - **حَرْشُ** مَسْدُودٌ حَدَّثَنَا بِحْثُ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي الْحَكَمُ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى حَدَّثَنَا عَلِيُّ « أَنْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ تَشْكُو إِلَيْهِ مَا تَلَقَّى فِي بَيْتِهَا مِنَ الرَّحَى = وَبَلَّغَهَا أَنَّهُ جَاءَهُ رَقِيقٌ - فَلَمْ يُصَادِفْهُ ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ . فَلَمَّا جَاءَ أَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ . قَالَ لِمَ جِئْتِ وَأَنْتِ أَخَذْتِ مَضَاجِعَنَا ، قَدْ هَبْنَا قَوْمٌ قَتَلُوا عَلَى مَكَائِنِكُمْ . جَاءَ قَعْدَةٌ بَيْنِي وَبَيْنَهَا حَتَّى وَجَدْتُ بُرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى بَطْنِي . قَالَ : أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتِ ؟ إِذَا أَخَذْتِ مَضَاجِعَنَا - أَوْ بَيْنَا إِلَى فِرَاشِكَا - فَسَبَّحْنَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَاحِدًا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَكَبَّرْنَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ خَادِمٍ »

قوله (باب عمل المرأة في بيت زوجها) أورد فيه حديث علي في طلب فاطمة الخادم ، والحجة منه قوله فيه « تشكو إليه ما تلقى في بيتها من الرحى » ، وقد تقدم الحديث في أوائل فرض الخس وأن شرحه يأتي في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى ، وسأذكر شيئا مما يتعلق بهذا الباب في الباب الذي يليه . ويستفاد من قوله « ألا أدلك على خير مما سألته » أن الذي يلزم ذكر الله يعطى قوة أعظم من القوة التي يعملها له الخادم ، أو تسهل الأمور عليه بحيث يكون تعاطيه أمورهم أسهل من تعاطي الخادم لها ، هكذا استنبطه بعضهم من الحديث ، والذي يظهر أن المراد أن نفع التسبيح غنص بالدار الآخرة ونفع الخادم غنص بالدار الدنيا ، والآخرة خير وأبقى

٧ - باب خادم المرأة

٥٣٦٢ - **حَرْشُ** الْحَمْدِيُّ حَدَّثَنَا سَهَابٌ حَدَّثَنَا هُبَيْرُ اللَّهِ عَنْ أَبِي يَزِيدَ سَمِعَ مُجَاهِدًا سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي لَيْلَى يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ « أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ تَسْأَلُهُ خَادِمًا ، قَالَ : أَلَا أَخْبَرْتُكَ مَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ مِنْهُ ، تَسْبِيحُ اللَّهِ عِنْدَ مَنَامِكَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَتَحْمِيدُ اللَّهِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَتَكْبِيرُ اللَّهِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ . ثُمَّ قَالَ سَهَابٌ : لِأَحَدَاهُمْ أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ ، فَأَتْرُكُهَا بَعْدُ . قِيلَ : وَلَا لَيْلَةٌ صَفِيْن ؟ قَالَ : وَلَا لَيْلَةٌ صَفِيْن »

قوله (باب خادم المرأة) أي هل يشرح ويلزم الزوج إغداها ؟ ذكر فيه حديث علي المذكور في الذي قبله وسياقه أعصر منه ، قال الطبري : يؤخذ منه أن كل من كانت لها طاعة من النساء على خدمة بيتها في غدا أو طعن أو غير ذلك أن ذلك لا يلزم الزوج إذا كان معروفاً أن مثلاً إلى ذلك بنفسه . ووجه الإخذ أن فاطمة لما سألت أباهما الخادم لم يأمر زوجها بأن يكفيها ذلك إما بإغداها عادما أو باستئجار من يقوم بذلك أو بتعاطي ذلك

بنفسه ولو كانت كفاية ذلك الى حل لامره به كما امره أن يسوق اليها صداقها قبل الدخول ، مع أن سوق الصداق ليس بواجب اذا رضيت المرأة أن تؤخره ، فكيف يأمره بما ليس بواجب عليه ويترك أن يأمره بالواجب ؟ وحكى ابن حبيب عن أصيبغ وابن الماجشون عن مالك أن خدمة البيت تلزم المرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر وشرف اذا يكن الزوج معسرا ، قال : ولذلك أزم النبي ﷺ قاطمة بالخدمة الباطنة وعليها بالخدمة الظاهرة . وحكى ابن بطلال أن بعض الشيوخ قال : لا نعلم في شيء من الآثار أن النبي ﷺ قضى على قاطمة بالخدمة الباطنة ، وإنما جرى الأمر بينهم على ما صاروا به من حسن العشرة وجميل الاخلاق ، وأما أن تجبر المرأة على شيء من الخدمة فلا أصل له ، بل الاجماع منهقد على أن على الزوج مؤنة الزوجة كلها . وتقل الطحاوي الاجماع على أن الزوج ليس له إخراج خادم المرأة من بيته ، فدل على أنه يلزمه نفقة الخادم على حسب الحاجة إليه . وقال الشافعي والكوفيون : يفرض لها ولخادمها النفقة اذا كانت ممن تخدم . وقال مالك والليث ومحمد بن الحسن : يفرض لها ولخادمها اذا كانت خطيئة وشذ أهل الظاهر فقلوا ليس على الزوج أن يخدمها ولو كانت بنت الخليفة ، وحجة الجماعة قوله تعالى ﴿ وطأوهن بالمعروف ﴾ واذا احتاجت إلى من يخدمها فامتنع لم يعاشرها بالمعروف . وقد تقدم كثير من مباحث هذا الباب في « باب الغيرة » من أواخر النكاح في شرح حديث أسماء بنت أبي بكر في ذلك

٨ - باب خدمة الرجل في أهله

٥٣٦٣ - **حدثنا** محمد بن عرفة **حدثنا** شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد « سألت عائشة رضي الله عنها : ما كان للنبي ﷺ يصنع في البيت ؟ قالت كان يكون في مهنة أهله ، فاذا سمع الأذان خرج »

قوله (باب خدمة الرجل في أهله) أي بنفسه . **قوله** (كان يكون) سقط انقط « يكون » من رواية المستمل والسرخسي ، وقد تقدم ضبط المهنة وأنه بفتح الميم ويجوز كسرهما في كتاب الصلاة ، وقال ابن التين : ضبط في الامهات بكسر الميم ، وضبطه المازوي بالفتح ، وحكى الأزهري عن شمر عن مشايخه أن كسرهما خطأ . **قوله** (فاذا سمع الأذان خرج) تقدم شرحه مع شرح بقية الحديث مستوفى في أبواب فضل الجماعة من كتاب الصلاة . (تنبيه) : وقع هنا لفظني وحده ترجمة لفها « باب هل لي من أجر في بقى أبي سلمة » وبمعه الحديث الآتي في « باب ودلي الوارث مثل ذلك ، بسنده ومثله ، والراجح ما عنده الجماعة

٩ - باب إذا لم ينفق الرجل ، فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف

٥٣٦٤ - **حدثني** محمد بن المثنى **حدثنا** يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة « إن هنداً بنت هبة قالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجلاً شحيح ، وليس يطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم . فقال : خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف »

قوله (باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف) أخذ المصنف هذه

الترجمة من حديث الباب بطريق الأولى ، لأنه دل على جواز الأخذ لتكملة النفقة فكذا يدل على جواز أخذ جميع النفقة عند الاستناع . قوله (يحيى) هو ابن سعيد القطان ، وهشام هو ابن عروة . قوله (أن هذا بنت عتبة) كذا في هذه الرواية هذا باصرف ، ووقع في رواية الزهري عن عروة الماشية في المظالم بغير صرف ، وهذا بنت عتبة بن ربيعة ، أمي ابن عبد شمس بن عبد مناف . وفي رواية الشافعي عن أنس بن عياض عن هشام ، أن هذا أم معاوية وكانت هند لما قتل أبرما عتبة وعمها شيبه وأخوها الوليد يوم بدوشق عليها ، فلما كان يوم أحد وقتل حمزة فرحت بذلك وهدت إلى بطنه فشققتها وأخذت كبده فلاكتها ثم لفظتها ، فلما كان يوم الفتح ودخل أبو سفيان مكة مسلما . بعد أن أسرته خيل النبي ﷺ تلك الليلة فأجاره العباس . غضبت هند لأجل إسلامه ، وأخذت بلحيته . ثم أنها بعد استقرار النبي ﷺ بمكة جاءت فأسلت وبأبست ، وقد تقدم في أواخر المناقب أنها قالت له : يا رسول الله ما كان على ظهر الأرض من أهل خباء أحب إلى أن يذلوا من أهل خيائك ، وما على ظهر الأرض اليوم أهل خباء أحب إلى أن يعزوا من أهل خيائك . فقال : أيضا والذي نفسي بيده . ثم قالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان الخ . وذكر ابن عبد البر أنها ماتت في المحرم سنة أربع عشرة يوم مات أبو قحافة والله أبي بكر الصديق . وأخرج ابن سعد في الطبقات ، ما يدل على أنها عاشت بعد ذلك ، فروى عن الواقدي عن ابن أبي سبرة عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، أن عمر استعمل معاوية على حمل أخيه ، فلم يزل واليا للممر حتى قتل واستخلف عثمان فأقره على عمله وأمره بولاية الشام جميعا ، وشخص أبو سفيان إلى معاوية وسعه ابناء عتبة وعنبسة ، فكتب هند إلى معاوية قد قدم عليك أبوك وأخوك ، فاعل أباك على فرس وأعطه أربعة آلاف درهم ، وأحمل عتبة على بغل وأعطه ألفي درهم ، وأحمل عنبسة على حمار وأعطه ألف درهم ، ففعل ذلك . فقال أبو سفيان : أشهد بالله أن هذا عن رأي هند . قلت : كان عتبة منها وعنبسة من غيرها أمه عائكة بنت أبي أزيهر الأزدي . وفي الأمثال البيهقي : أنها عاشت بعد وفاة أبي سفيان ، فانه ذكر قصة فيها أن رجلا سأل معاوية أن يزوجه أمه فقال : أنها قدمت عن الولد . وكانت وفاة أبي سفيان في خلافة عثمان ستة اثنين وثلاثين . قوله (أن أبا سفيان) هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس زوجها ، وكان قد رام في قريش بعد وفاة بدر ، وسار بهم في أحد ، وساق الأحزاب يوم الخندق ، ثم أسلم ليلة الفتح كما تقدم مبسوطا في المغازي . قوله (وجل شحيح) تقدم قبل بثلاثة أبواب رجل مسيك ، واختلف في ضبطه فالأكثر بكسر الميم وتشديد السين على المبالغة ، وقبل بوزن شحيح ، قال الذوي : هذا هو الأصح من حيث اللغة وإن كان الأول أشهر في الرواية ، ولم يظهر لي كون الثاني أصح فإن الآخر مستعمل كثيرا مثل شريب وسكير وإن كان المخفف أيضا فيه نوح مبالغة لكن المشدد أبلغ ، وقد تقدمت عبارة النهاية في كتاب الأشخاص حيث قال : المشهور في كتب أئمة الفتح والتخفيف : وفي كتب المحدثين الكسر والتشديد . والشح البخل مع حرص ، والشح أهم من البخل لأن البخل يختص بمنع المال والشح بكل شيء ، وقيل الشح لازم كالطبع والبخل غير لازم ، قال القرطبي : لم ترد هند وصف أبي سفيان بالشح في جميع أحواله ، وإنما وصفت حالها معه وأنه كان يكثر عليها وعلى أولادها ، وهذا لا يستلزم البخل مطلقا فإن كثيرا من الرؤساء يفعل ذلك مع أهله وبؤثر الأجانب استئلافا لهم . قلت : وورد في بعض الطرق لقول هند هذا سبب يأتي ذكره قريبا . قوله (إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم) زاد الشافعي في روايته وسرا ، فهل هل في ذلك من شيء ؟ ووقع في رواية الزهري : فهل على حرج أن أطعم من الذي

له عيالنا ، قوله (فقال : خذى ما يكفيك ورلدك بالمعروف) في رواية شعيب عن الزهري التي تقدمت في المظالم ، لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف ، قال القرطبي : قوله وخذى ، أمر بإباحة بدليل قوله لا حرج ، والمراد بالمعروف القدر الذي عرف بالعادة أنه الكفاية قال : وهذه الإباحة وإن كانت مطلقة لفظا لكنها مقيدة معنى ، كأنه قال : إن صح ما ذكرت . وقال غيره : يحتمل أن يكون ^{بالحق} علم صدقها فيما ذكرت فاستغنى عن التقييد . واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر الانسان بما لا يعجبه إذا كان على وجه الاستفتاء والاشتكاء ونحو ذلك ، وهو أحد المواضع التي تباح فيها الغيبة . وفيه من الفوائد جواز ذكر الانسان بالتمظيم كالقلب والكنية ، كذا قيل وفيه نظر ، لأن أبا سفيان كان مشهورا بكنيته دون اسمه فلا يدل قولها : إن أبا سفيان ، على إرادة التعظيم . وفيه جواز استماع كلام أحد الخصمين في غيبة الآخر . وفيه أن من نسب الى نفسه أمرا عليه فيه غضاضة فليقره بما يقيم عذره في ذلك . وفيه جواز سماع كلام الأجنبية عند الحكم والافتاء عند من يقول ان صوتها عورة ويقول جاز هنا للضرورة . وفيه أن القول قول الزوجة في قبض النفقة ، لأنه لو كان القول قول الزوج لانه ، منق لكانت هذه البيئة على اثبات عدم الكفاية . وأجاب المازري عنه بأنه من باب تعليق الفتيا لا القضاء . وفيه وجوب نفقة الزوجة وأنها مقدرة بالكفاية ، وهو قول أكثر العلماء ، وهو قول للشافعي حكاها الجويني ، والمشهور عن الشافعي أنه قدرها بالامداد فعلى المومر كل يوم مدان والمتوسط بين نصف والمصر مد ، وتقربها بالامداد رواية عن مالك أيضا ، قال النووي في شرح مسلم : وهذا الحديث حجة على أصحابنا . قلت : وليس صريحا في الرد عليهم ، لكن التقدير بالامداد محتاج الى دليل فان ثبت حوات الكفاية في حديث الباب على القدر المقدر بالامداد ، فكأنه كان يعطيها وهو مومر ما يعطى المتوسط فأذن لها في أخذ الكفاية ، وقد تقدم الاختلاف في ذلك في باب وجوب النفقة على الأهل ، وفيه اعتبار النفقة بحال الزوجة ، وهو قول الحنفية ، واختار الخصاص منهم أنها معتمدة بحال الزوجين معا ، قال صاحب الهداية ، وعليه الفتوى ، والحجة فيه ضم قوله تعالى (أفق ذر سعة من سعته) الآية الى هذا الحديث ، وذويت الشافعية الى اعتبار حال الزوج تمسكا بالآية ، وهو قول بعض الحنفية . وفيه وجوب نفقة الأولاد بشرط الحاجة ، والأصح عند الشافعية اعتبار الصغر أو الزمانة . وفيه وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج ، قال الخطابي : لأن أبا سفيان كان رئيس قومه ويبعد أن يمنع زوجته وأولاده النفقة ، فكأنه كان يعطيها قدر كفايتها ولولدها دون من يخدمهم فأضاف ذلك الى نفسها لأن خادمها داخل في جملتها . قلت : ويحتمل أن يتمسك لذلك بقوله في بعض طرقه : أن أطعم من الذي له عيالنا ، واستدل به على وجوب نفقة الابن على الأب ولو كان الابن كبيرا ، ونعقب بأنها واقعة عين ولا محرم في الأفعال ، فيحتمل أن يكون المراد بقولها : بنى ، بعضهم أى من كان صغيرا أو كبيرا زمنا لا جميعهم . واستدل به على أن من له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه جاز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذن ، وهو قول الشافعي وجماعة ، وتسمى مسألة الظفر ، والراجع عندهم لا يأخذ غير جنس حقه إلا إذا تعذر جلس حقه ، وعن أبي حنيفة المنع ، وعنه يأخذ جنس حقه ولا يأخذ من غير جنس حقه الا أحد الثقلين بدل الآخر ، وعن مالك ثلاث روايات كرهه الآراء ، وعن أحمد المنع مطلقا وقد تقدمت الإشارة الى شيء من ذلك في كتاب الأشخاص والملازمة ، قال الخطابي يؤخذ من حديث هند جواز أخذ الجنس وغير الجنس ، لأن منزل الشحيح لا يجمع كل ما يحتاج اليه من النفقة والكسوة وسائر

الموافق اللازمة وقد أطلق لها الأذن في أخذ الكفاية من ماله ، قال : ويدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى : « وإنه لا يدخل على بيتي ما يكفيني وولدي » ، قلت : ولا دلالة فيه لما ادعاه من أن بيت الصحيح لا يحتوي على كل ما يحتاج إليه لأنها نفدت الكفاية مطلقا فتناول جنس ما يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه ، ودعواه أن منزل الصحيح كذلك مسئلة لكن من أين له أن منزل أبي سفيان كان كذلك ؟ والذي يظهر من سياق القصة أن منزله كان فيه كل ما يحتاج إليه إلا أنه كان لا يمكنها إلا من القدر الذي أشارت إليه فاستأذنت أن تأخذ زيادة على ذلك بغیر علمه ، وقد وجه ابن المنبر قوله أن في قصة هند دلالة على أن لصاحب الحق أن يأخذ من غير جنس حقه بحيث يحتاج إلى التوقيم ، لأنه عليه الصلاة والسلام أذن لهند أن تفرض لنفسها وعيالها قدر الواجب ، وهذا هو التوقيم بينه بل هو أدق منه وأعمر . واستدل به على أن للمرأة مدخلا في القيام على أولادها وكفالتهم والافتاق عليهم ، وفيه اعتماد العرف في الأمور التي لا تحديد فيها من قبل الشرع . وقال القرطبي فيه اعتبار العرف في الشرعيات خلافا لما أنكر ذلك لفظا وحمل به معنى كالشافعية ، كذا قال ، والشافعية إنما أنكروا العمل بالعرف إذا عارضه النص الشرعي أو لم يرشد النص الشرعي إلى العرف ، واستدل به الخطابي على جواز القضاء على الغائب ، وسيأتي في كتاب الأحكام أن البخاري ترجم « القضاء على الغائب » بأحد هذا الحديث من طريق سفيان الثوري عن هشام بن عمار عن أبي سفيان عن رجل نهيح فأحتاج أن يأخذ من ماله ، قال : خذ ما يكفيك ووليك بالمعروف ، وذكر الثوري أن جمعا من العلماء من أصحاب الشافعي ومن غيرهم استعملوا بهذا الحديث لذلك ، حتى قال الرافعي في « القضاء على الغائب » : احتج أصحابنا على الحنفية في منعهم القضاء على الغائب بقصة هند ، وكان ذلك قضاء من النبي ﷺ على زوجها وهو غائب ، قال الثوري : ولا يصح الاستدلال ، لأن هذه القصة كانت بمكة وكان أبو سفيان حاضرا بها ، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد أو مستترا لا يقدر عليه أو متوردا ، ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجودا فلا يكون قضاء على الغائب بل هو إفتاء ، وقد وقع في كلام الرافعي في عدة مواضع أنه كان إفتاء . واستدل بعضهم على أنه كان غائبا بقول هند « لا يعطيني » إذ لو كان حاضرا لقالت لا ينفق علي ، لأن الزوج هو الذي يباشر الإنفاق . وهذا ضعيف لجواز أن يكون عادته أن يعطيها جملة ويأذن لها في الإنفاق مفرقا . نعم قول الثوري أن أبا سفيان كان حاضرا بمكة حق ، وقد سبقه إلى الجزم بذلك التمهيلي ، بل أورد أنخص من ذلك وهو أن أبا سفيان كان جالسا معها في المجلس ، لكن لم يسق إسناده ، وقد ظفرت به في « طبقات ابن سعد » أخرجه بسند رجاله رجال الصحيح ، إلا أنه مرسل عن الشعبي « أن هند لما بايعت وجاء قوله ولا يسرقن قالت : قد كنت أصبت من مال أبي سفيان فقال أبو سفيان : فما أصبت من مالي فهو حلال لك » . قلت : ويمكن تعدد الفضة وإن هذا وقع لما بايعت ثم جاءت مرة أخرى فسألت عن الحكم ، وتكون فهمت من الأول إحلال أبي سفيان لها ما مضى فسألت عما يستقبل ، لكن بشكل على ذلك ما أخرجه ابن منبه في « المعرفة » من طريق عبد الله بن محمد بن زاذان عن هشام بن عروة عن أبيه قال « قالت هند لأبي سفيان : إني أريد أن أباع ، قل : فإن فعلت فأذهب معك برجل من قومك ، فذهبت إلى حبان فذهب معها ، فدخلت منتقبة فقال : يا بني ار لا تشركي ، الحديث ، وفيه « فلما فرغت قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل بخيل - الحديث - قال : ما تقول يا أبا سفيان ؟ قال : أما بإسبا فلا ، وأما رطبيا فأحله ، وذكر أبو نعيم في « المعرفة » أن عبد الله تفرد به بهذا السياق وهو ضعيف ، وأول حديثه يقتضي أن أبا سفيان لم يكن

معهما وآخره يدل على أنه كان حاضرا ؛ لكن يحتمل أن يكون كل منهما توجه وحده أو أرسل اليه لما اشتهت منه ،
 ويؤيد هذا الاحتمال الثاني ما أخرجه الحاكم في تفسير المتحفة من المستدرک ، عن قاطعة بنت عتبة ، أن أبا حذيفة
 ابن عتبة ذهب بها وبأختها هند ببايعان ، فلما اشترط ولا يسرقن قالت هند : لا أبايك على السرقة ، أتى أسرق من
 زوجي ، فكف حتى أرسل إلى أبي سفيان يتحال لها منه فقال : أما الرطب فذمم وأما اليابس فلا ، والذي يظهر لي
 أن البخاري لم يرد أن قصة هند كانت قضاء على أبي سفيان وهو غائب ، بل استدلل بها على صحة قضاء على الغائب
 ولو لم يكن ذلك قضاء على غائب بشرطه ، بل لما كان أبو سفيان غير حاضر معها في المجلس وأذن لها أن تأخذ من ماله
 بغير إذنه قدر كفايتها كان في ذلك نوع قضاء على الغائب فيحتاج من منعه أن يجيب عن هذا ، وقد اتفق على هذا
 خلاف يتفرع منه وهو أن الأب إذا غاب أو امتنع من الاتفاق على ولده الصغير أذن القاضي للأُم إذا كانت فيها
 أهلية ذلك في الأخذ من مال الأب أن أمكن أو في الاستقراض عليه والاتفاق على الصغير ، وهل لها الاستقلال
 بذلك بغير إذن القاضي ؟ وجهان يفتيان على الخلاف في قصة هند ، فإن كانت افتاء جاز لها الأخذ بغير إذن ،
 وإن كانت قضاء فلا يجوز إلا باذن القاضي . وما رجح به أنه كان قضاء لانفيا التعبير بصيغة الأمر حيث قال لها
 « خذي » ولو كان نفيا اقال مثلا : لا حرج عليك إذا أخذت ، ولأن الأغلب من تصرفاته عليه السلام أنها هو الحكم .
 وما رجح به أنه كان فتوى وقرع الاستفهام في القصة في قولها « هل على جناح » ؟ ولأنه لو فرض تقدير الاستحقاق
 اليها ، ولو كان قضاء لم يفوضه إلى المدعي ، ولأنه لم يستحلفها على ما ادعت ولا كفها البيعة ، والجواب أن في ترك
 تحليفها أو نكليفها البيعة حجة لمن أجاز للقاضي أن يحكم بملء فكاكه عليه السلام علم صدقها في كل ما ادعت به ، وعن
 الاستفهام أنه لا استحالة فيه من طالب الحكم ، وعن تفويض قدر الاستحقاق أن المراد الموكل إلى العرف كما
 تقدم ، وسبأني بيان المذاهب في القضاء على الغائب في كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى . (تنبيه) : أشكل على
 بعضهم استدلال البخاري بهذا الحديث على مسألة الظفر في كتاب الاشخاص حيث ترجم له « قصاص المظلوم إذا
 وجد مال ظلمه » واستدل به على جواز القضاء على الغائب . لأن الاستدلال به على مسألة الظفر لا يكون الا على
 القول بأن مسألة هند كانت على طريق الفتوى ، والاستدلال به على مسألة القضاء على الغائب لا يكون الا على القول
 بأنها كانت حكما . والجواب أن يقال : كل حكم يصدر من الشارع فانه ينزل منزلة الاتماء بذلك الحكم في مثل تلك
 الواقعة ، فيصح الاستدلال بهذه القصة للسائلين والله أعلم . وقد وقع هذا الباب مقاما على بابين عند أبي نعيم في
 « المستخرج » .

١٠ - باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده والنفقة

٥٢٦٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن طاووس عن أبيه وأبو الزناد عن الأعرج عن
 أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « خيرُ نساء رَكِبْنَ الإِبِلَ نساء قريش - وقال الآخر : صالحُ نساء قريش -
 أحناه على وَلَدٍ في حِمْرِهِ ، وأرعاه على زوج في ذات يده » ويُذكرُ عن معاويةَ وابن عباسٍ عن النبي ﷺ
 قوله (باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده ، والنفقة) المراد بذات اليد المال ، وحفظ النفقة عليه من عطف
 الخاص على العام . ووقع في شرح ابن بطال ، والنفقة عليه ، وزيادة لفظه عليه ، غير محتاج إليها في هذا الموضع

وليس من حديث الباب في شيء . قوله (حدثنا ابن طاوس) اسمه عبد الله . قوله (عن أبيه ، وأبو الزناد) هو عطف على ابن طاوس لا على طاوس . وحاصله أن لسفيان بن عيينة فيه إسنادين إلى أبي هريرة . ووقع في مسند الحميدي عن سفيان ، وحدثنا أبو الزناد وأخرجه أبو نعيم من طريقه . قوله (خير نساء ركن الإبل نساء قريش ، وقال الآخر : صالح نساء قريش) في رواية الكشميهني ، صلح ، بضم الصاد وتشديد اللام بعدما مهملة وهي صيغة جمع ، وحاصله أن أحد شبخي سفيان انتصر على نساء قريش وزاد الآخر صالح ، ووقع عند مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان قال أحدهما : صالح نساء قريش ، وقال الآخر : نساء قريش ، ولم أره عن سفيان إلا متهما ، لكن ظهر من رواية شعيب عن أبي الزناد الماضية في أول الشكاح ومن رواية معمر عن ابن طاوس عند مسلم أن الذي زاد لفظه ، صالح ، هو ابن طاوس . ووقع في أوله عند مسلم من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بيان سبب الحديث ولفظه ، أن النبي ﷺ خطب أم هانئ بنت أبي طالب فقالت : يا رسول الله إني قد كبرت ولي عيال ، فذكر الحديث ، وله ، أحناء على ، بمهمل ثم نون من الحنو وهو المطف والشفقة ، وأرواء ، من الرواية وهي الإبقاء ، قال ابن التين : الحانية عند أهل اللغة التي تقيم على ولد لها فلا تزوج ، فإن تزوجت فليست بحانية . قوله (في ذات يده) قال قاسم بن ثابت في « الدلائل » : ذات يده وذات بيننا ونحو ذلك صفة لمخدوف مؤنة كأنه يعني الحال التي هي بينهم ، والمراد بذات يده ماله ومكسبه . وأما قولهم لقيته ذات يوم فالمراد لقاة أومرة ، فلما حذف الموصوف وبقيت الصفة صارت كالحال . قوله (ويذكر عن معارية وابن عباس عن النبي ﷺ) أما حديث معاوية وهو ابن أبي سفيان فأخرجه أحمد والطبراني من طريق زيد بن أبي غياث عن معارية ، سمعت رسول الله ﷺ ، فذكر مثل رواية ابن طاوس في حلة أحاديث ورجاله موثقون ، وفي بعضهم مقال لا يقدح . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد أيضا من طريق شهر بن حوشب حدثني ابن عباس ، أن النبي ﷺ خطب امرأة من قومه يقال لها سودة وكان لها خمسة صبيان أروسته من بعل لها مات ، فقالت له : ما يمنعني منك أن لا تكون أحب البرية إلى إلا أني أكرمك أن تضفر هذه الصبية عند رأسك ، فقال لها : يرحمك الله إن خير نساء ركن أعجاز الإبل صالح نساء قريش ، الحديث وسنده حسن ، وله طريق أخرى أخرجهما قاسم بن ثابت في « الدلائل » ، من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس باختصار القصة ، وهذه المرأة يحتمل أن تكون أم هانئ المذكورة في حديث أبي هريرة فلعلها كانت تلقب سودة فإن المشهور أن اسمها فاختة وقيل غير ذلك ، ويحتمل أن تكون امرأة أخرى ، وليس سودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ ، قال النبي ﷺ تزوجها قديما بمكة بعد موت خديجة ودخل بها قبل أن يدخل بعائشة ومات وهي في عصمته ، وقد تقدم ذلك واضحا ، وتقدم شرح المتن مستوفى في أوائل كتاب الشكاح

١١ - باب كسوة المرأة بالمعروف

٥٣٦٦ - حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبه قال أخبرني عبد الملك بن ميسرة قال سمعت زيد بن وهب عن علي بن رضي الله عنه قال « آتني إلى الله ﷻ حلة سهواء فلبستها ، فرأيت التنقيب في وجهي ، فشقتها بين نسائي »

قوله (باب كسوة المرأة بالمعروف) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم من حديث جابر المطول في صفة

الحج ، ومن جلته في خطبة النبي ﷺ بعرفة . اتفوا الله في النساء ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، ولما لم يكن على شرط البخاري أشار إليه واستنبط الحكم من حديث آخر على شرطه ، فأورد حديث علي في الحلة السيرة وقوله : فشقتها بين نسائي . قال ابن المنير وجه المطابقة أن الذي حصل لزوجته فاطمة عليها السلام من الحلة قطعة فترصبت بها اقتصادا بحسب الحال لا إسرافا ، وأما حكم المسألة فقال ابن بطال : أجمع العلماء على أن للراة مع النفقة على الزوج كسوتها وجوبا ، وذكر بعضهم أنه يلزمه أن يكسوها من الثياب كذا : والصحيح في ذلك أن لا يحمل أهل البلدان على نمط واحد ، وأن على أهل كل بلد ما يجرى في عاداتهم بقدر ما يطيقه الزوج على قدر الكفاية لها ، وعلى قدر يسره وعصره له . وأشار بذلك إلى الرد على الشافعية ، وقد تقدم البحث في ذلك في النفقة قريبا والكسوة في معناها ، وحديث على سيأتي شرحه مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . وقوله : آتى إلى النبي ﷺ ، بالمد أى أهلى ، ثم ضمن أعطى معنى أهدى أو أرسل لذلك عداة يلى رضى بالتشديد ، وقد وقع في رواية النسفي : بعث ، وفي رواية ابن عديس : أهدى ، ولا تضمن فيها ، ومن قرأ : الى . بالتخفيف بلفظ حرف الجر و : أن . بمعنى جاء لزمه أن يقول : حلة سيرة . بالرفع ويكون في الكلام حذف تاء به فاعطائها فلبستها الى آخره ، قال ابن التين : ضبط عند الشيخ أبي الحسن : آتى . بالفتح أى جاء ، فيجوز أن يكون المعنى جاء إلى النبي ﷺ بحلة لحذف ضمير المتكلم وحذف الباء فانصببت : والحلة إزار ورداء ، والسيرة بكسر المهملة وفتح التحتانية وبالمد من أنواع الحرير ، وقوله : بين نسائي . يوم زوجاته وليس كذلك ، فإنه لم يكن له حينئذ زوجة إلا فاطمة ، فالمراد بنسائه زوجته مع أقاربه ، وقد جاء في رواية : بين الفراطم .

١٢ - باب عون المرأة زوجها في ولده

٥٣٩٧ - حدثنا مسدد بن حماد بن زيد عن عمرو بن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : «هلك أبى وترك سبع بنات - أو تسع بنات - فتزوجت امرأة ثيبا . فقال لى رسول الله ﷺ : تزوجت يا جابر ؟ فقلت : نعم . فقال : يكرأ أم ثيبا . قلت بل ثيبا . قال : فهلا جارية تلاءمها وتلاعبك . وتضاحكها وتضاحكك ؟ قال فقلت له : إن عبد الله هلك وترك بنات ، وإنى كرهت أن أجيبن بمثلهن ، فتزوجت امرأة تقوم عليهن وتصلحن . فقال : بارك الله لك . أو خيرا »

قوله (باب عون المرأة زوجها في ولده) سقط في ولده من رواية النسفي ، وذكر فيه حديث جابر في تزويجه التيب لتقوم على أخواته وتصلحن ، وكأنه استنبط قيام المرأة على ركة زوجها من قيام امرأة جابر على أخواته ووجه ذلك منه بطريق الأولى ، قال ابن بطال : وعون المرأة زوجها في ولده ليس بواجب عليها وإنما هو من جبل العشرة ومن شيمة صالحات النساء ، وقد تقدم الكلام على خدمة المرأة زوجها هل تجب عليها أم لا قريبا

١٣ - باب نفقة المسير على أهله

٥٣٩٨ - حدثنا أحمد بن بنونس حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « أتى النبي ﷺ رجلٌ فقال : هلكت . قال : ولم ؟ قال : وقعت على أهلي في رمضان . قال : فاعتق رقبة . قال : ليس عندي . قال : نعم شرَّين مُتتَابِعَيْن . قال : لا أستطيع . قال : فأعلم ستين مسكيناً . قال : لا أجده . فأُتي النبي ﷺ برقيق فيه تمر ، فقال : أين السائل ؟ قال : ها أنذا . قال : تصدق بهذا . قال : على أحوَجَ مما يارسول الله ؟ فولدني بئسك بالحق ، ما بين لابتيها أهل بيتٍ أحوَجُ مني . فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابُهُ . قال : فأنتم إذا »

قوله (باب نفقة المفسر على أهله) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الذي وقع على امرأته في رمضان ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، قال ابن بطال : وجه أخذ الترجمة منه أنه ﷺ أباح له إطعام أهله التمر ، ولم يقل له أن ذلك يجوز لك عن الكفارة لأنه قد أُمِنَ عليه فرض النفقة على أهله بوجود التمر وهو الزم له من الكفارة ، كذا قال ، وهو يشبه الدعوى فيحتاج إلى دليل ، والذي يظهر أن الأخذ من جهة إعتام الرجل بنفقة أهله حيث قال لما قيل له تصدق به فقال : « أعلَى أفقر منا ، ؟ نلولا إعتامه بنفقة أهله لبادر وتصدق

١٤ - باب (وعلى الوارث مثل ذلك) وهل على المرأة منه شيء ؟

(وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم - إلى قوله - صراط مستقيم)

٥٣٦٩ - حَدَّثَنَا موسى بن إسماعيل حَدَّثَنَا وَهَبٌ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سلمة « عن أم سلمة : قالت يارسول الله ، هل لي من أجر في بني أبي سلمة أن أنفق عليهم ، ولست بباركهم هكذا وهكذا ، إنما هم بني . قال : نعم ، لكِ أجرٌ ما أنفقت عليهم »

٥٣٧٠ - حَدَّثَنَا محمد بن يوسف حَدَّثَنَا سفيان بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « قالت هند : يارسول الله إن أبا سفيان رجلٌ شحيح ، فهل علي جُفاح أن آخذ من ماله ما يكفيني وبني ؟ قال : خذني بالمعروف »

قوله (باب وعلى الوارث مثل ذلك ، وهل على المرأة منه شيء ؟ وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم الآية) كذا في ذر وغيره بعد قوله أبكم « أن قوله صراط مستقيم » قال ابن بطال ما ملخصه : اختلف السلف في المراد بقوله (وعلى الوارث مثل ذلك) فقال ابن عباس : عليه أن لا يضار ، وبه قال الشعبي ومجاهد ، والجمهور قالوا : ولا يهرم على أحد من الورثة ، ولا يلزمه نفقة ولد الموروث ، وقال آخرون : على من يرث الأب مثل ما كان على الأب من الرضاع إذا كان الولد لا مال له . ثم اختلفوا في المراد بالوارث فقال الحسن والنخعي : هو كل من يرث الأب من الرجال والنساء ، وهو قول أحمد وإسحق ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : هو من كان ذا رحم محرم للولود دون غيره ، وقال قبيصة بن ذؤيب : هو المولود نفسه ، وقال زيد بن ثابت : إذا خلف أماً وهما فعل كل منهما الرضاع الولد بقدر ما يرث ، وبه قال الثوري . قال ابن بطال : وإلى هذا القول أشار البخاري بقوله وعلى ، وهل على

المرأة منه شيء؟ ثم أشار إلى رده بقوله تعالى (وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم) فنزل المرأة من الوارث منزلة الأبكم من المتكلم اه وقد أخرج الطبري هذه الأقوال عن قائلها، وسبب الاختلاف حمل المثلية في قوله (مثل ذلك) على جميع ما تقدم أو على بعضه، والذي تقدم الارضاع والاتفاق والكسوة وعدم الاضرار، قال ابن العربي: قالت طائفة لا يرجع إلى الجميع بل إلى الأخير، وهذا هو الأصل، فمن ادعى أنه يرجع إلى الجميع فعليه الدليل لأن الإشارة بالأفراد، وأقرب مذكور هو عدم الاضرار فرجع الحمل عليه. ثم أورد حديث أم سلة في سؤالها: هل لها أجر في الاتفاق على أولادها من أبي سلة ولم يكن لهم مال؟ فأخبرها أن لها أجراً، فدل عن أن نفقة بنتها لا تجب عليها، اذ لو وجبت عليها لبين لها النبي ﷺ ذلك، وكذا قصة هند بنت عتبة فانه أذن لها في أخذ نفقة بنتها من مال الأب فدل على أنها تجب عليه دونها، فأراد البخاري أنه لما لم يلزم الامهات نفقة الأولاد في حياة الآباء فالحكم بذلك مستمر بعد الآباء، وبحسب قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) أي رزق الامهات وكسوتهن من أجل الرضاع للابناء، فكيف يجب لمن في أول الآية ونجب عليهن نفقة الابناء في آخرها؟ وأما قول فيصة فيرده أن الوارث لفظ يشمل الولد وغيره فلا يخص به وارث دون آخر إلا بحجة ولو كان الولد هو المراد لقيل وعلى المولود، وأما قول الحنفية فيلزم منه أن النفقة تجب على الخال لابن أخته ولا تجب على العم لابن أخيه وهو تفصيل لا دلالة عليه من الكتاب ولا السنة ولا القياس قاله اسماعيل القاضي، وأما قول الحسن ومن تابعه فتعقب بقوله تعالى (وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملن، فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن) فلما وجب على الأب الاتفاق على من يرضع ولده ليعتني ويربي فكذلك يجب عليه إذا فطم فيغذيه باطعام كما كان يغذيه بالرضاع ما دام صغيراً، ولو وجب مثل ذلك على الوارث لوجب إذا مات عن الحامل أنه يلزم المصبة بالاتفاق عليها لأجل ما في بطنها، وكذا يلزم الحنفية لإمام كل ذي رحم محرم. وقال ابن المنير: أما قصر البخاري الرد على من زعم أن الام يجب عليها نفقة ولدها وارضاعه بعد أبيه لدخولها في الوارث، فبين أن الام كانت كلا على الأب واجبة النفقة عليه، ومن هو كل بالأصالة لا يقدر على شيء غالباً كيف يتوجه عليه أن ينفق على غيره؟ وحديث أم سلة صريح في أن اتفاقاً على أولادها كان على سبيل الفضل والتطوع، فدل على أن لا وجوب عليها. وأما قصة هند فظاهرة في سقوط النفقة عنها في حياة الأب فيستصحب هذا الأصل بعد وفاة الأب، وتمقب بأنه لا يلزم من السقوط عنها في حياة الأب السقوط عنها بعد فقده، والافتقار القيام به صالح الولد بفقده، فيحتمل أن يكون مراد البخاري من الحديث الأول وهو حديث أم سلة في اتفاقها على أولادها الجزء الأول من الترجمة وهو أن وارث الأب كالأم يلزمه نفقة المولود بعد موت الأب، ومن الحديث الثاني الجزء الثاني وهو أنه ليس على المرأة شيء عند وجود الأب، وليس فيه تعرض لما بعد الأب، والله أعلم

١٥ - باب قول النبي ﷺ «مَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ ضَيَاعًا قَالِي»

٥٣٧١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ صُلَيْمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمَوْتَى عَلَيْهِ الدِّينُ، فَيَسْأَلُ: هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ فَضْلًا؟ قَالُوا: حَدَّثَ أَنْهُ تَرَكَ وَفَاءً صُلًى، وَإِلَّا قَالُوا لِلْمُسْلِمِينَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ. فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَالَ: أَنَا أَوَّلُ

بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفى من المؤمنين فترك ذنباً فعلى قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ،

قوله (باب قول النبي ﷺ : من ترك مالا) بفتح الكاف والتشديد والتنوين (أو ضياعاً) بفتح الصاد المعجمة (قال) بالتشديد . ذكر فيه حديث أبي هريرة بلفظ : من توفى من المؤمنين فترك ذنباً فعلى قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ، وأما لفظ الترجمة فأورده في الاستقراض من طريق أبي حازم عن أبي هريرة بلفظ : من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك مالا فليأمنه ، ومن طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة : ومن ترك ذنباً أو ضياعاً فليأمنه فأنما مولاه ، والضياع تقدم ضبطه وتفسيره في الكفاية وفي الاستقراض ، وتقدم شرح الحديث في الكفاية وفي تفسير الاحواب ، ويأتي بقية الكلام عليه في كتاب الفرائض ان شاء الله تعالى . وأراد المصنف بإدخاله في أبواب النفقات الإشارة الى أن من مات وله أولاد ولم يترك لهم شيئاً فانفقهم يجب في بيت مال المسلمين والله أعلم

١٦ - باب المراضع من المواليات وغيرهن

٥٣٧٢ = حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني عروة أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة زوج النبي ﷺ قالت : قلت يا رسول الله ، انكح أختي ابنة أبي سفيان ، قال : ونحبن ذلك ؟ قلت : نعم ، لست لك بمخلية ، وأحب من شاركني في الخير أختي . فقال : إن ذلك لا يحمل لي . فقالت : يا رسول الله فوالله إنا نتحدث أنك تريد أن تنكح درة بنت أبي سلمة ، فقال : ابنة أم سلمة ؟ فقالت : نعم . فقال : فوالله لو لم تكن ربيتي في حجري ما حملت لي ، إنما ابنة أخي من الرضاة ، أرضعتني وأبا سلمة ثويبة ، فلا تعرضن علي بنائكن ولا أخواتكن ، وقال شبيب عن الزهري قال عروة : ثوية أعتقها أبو لهب

قوله (باب المراضع من المواليات وغيرهن) كذا للجميع ، قال ابن النين : ضبط في رواية بضم الميم ، وبفتحها في أخرى ، والاول أولى لأنه اسم فاعل من رالت توالى . قلت : وليس كما قال ، بل المضبوط في معظم الروايات بالفتح ، وهو من الموالى لا من الموالاة . وقال ابن بطلال : كان الأولى أن يقول المواليات جمع مولاة ، وأما المواليات فهو جمع المولى جمع التكسير ثم جمع موالى جمع السلامة بالالف والتاء فصار مواليات . ثم ذكر حديث أم حبيبة في قولها : انكح أختي ، وفي قوله ﷺ لما ذكرت له درة بنت أبي سلمة فقال : بنت أم سلمة ، وإنما استثنيتها في ذلك ليرتب عليه الحكم ، لأن بنت أبي سلمة من غير أم سلمة تحمل له لو لم يكن أبو سلمة رضيمه ، لأنها ليست ربيبة ، بخلاف بنت أبي سلمة من أم سلمة . وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب النكاح . وقوله في آخره وقال شبيب عن الزهري قال عروة ثوية أعتقها أبو لهب ، تقدم هذا التعليل موصولاً في جملة الحديث الذي اشترت اليه في أوائل النكاح ، وسيأتي مرسل عروة أمم بما هنا ، وتقدم شرحه ، وأراد يذكره هنا لإيضاح أن ثوية كانت مولاة ليطابق الترجمة ، ووجه إيرادها في أبواب النفقات الإشارة الى أن إرضاع الأم ليس متنعماً بل لها أن ترضع ولها أن تمتنع ، فإذا امتنعت كان للاب أو الولي إرضاع الولد بالاجنية حرة كانت أو أمة متبرعة كانت أو

بأجرة والاجرة تدخل في النفقة . وقال ابن بطال : كانت العرب تكثر رضاع الإماء وتعتب في رضاع العربية لتجارية الولد ، فأعلمهم النبي ﷺ أنه قد رضع من غير العرب وأنجب ورضاع الاماء لا يهجن اه . وهو معنى حسن ، إلا أنه لا يفيد الجواب عن السؤال الذي أوردته . وكذا قول ابن المنير : أشار المصنف الى أن حرمة الرضاع تنتشر ، سواء كانت المرضعة حرة أم أمة . والله أعلم

(عائمة) : اشتمل كتاب النفقات من الأحاديث المرفوعة على خمسة وعشرين حديثاً ، المعلق منها ثلاثون جميعها مكرر إلا ثلاثة أحاديث وهي حديث أبي هريرة د الساعى على الأرملة ، وحديث ابن عباس ومعاوية في نساء قریش وهما معلقان ، وافقه مسلم على تخريج حديث أبي هريرة دونهما . وفيه من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ثلاثة آثار : أثر الحسن في أوله ، وأثر الزهري في الودائع يرضعن ، وأثر أبي هريرة المتصل بحديث د أفضل الصدقة ما ترك عن غني ، الحديث ، وفيه د تقول المرأة إما أن نمطين وإما أن نطلق الخ ، وبين في آخره أنه من كلام أبي هريرة فهو موقوف متصل الاسناد ، وهو من أفراد عن مسلم ، بخلاف غالب الآثار التي يوردها فانها معلقة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٠- كتاب الأطعمة

١- باب قول الله تعالى ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم﴾ الآية

وقوله ﴿أنتقوا من طيبات ما كتبتم﴾ وقوله ﴿كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً﴾ ، إني بما تعملون عليم ﴿
٥٣٧٣- حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن منصور عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه د عن النبي ﷺ قال : أطعوا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكوا العاني ، قال سفيان :
والعاني الأسير

٥٣٧٤- حدثنا يوسف بن عيسى حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم عن أبي هريرة قال «ما شبع آل محمد ﷺ من طعام ثلاثة أيام حتى قبض»

٥٣٧٥- وعن أبي حازم عن أبي هريرة د أصابني جهد شديد ، فلقيت عمر بن الخطاب ، فاستقرأته آية من كتاب الله ، فدخل داره وفتحها علي ، فشيت غير بعيد فخررت لوجهي من الجهد والجوع ، فإذا رسول الله ﷺ قائم علي وأسي فقال : يا أبا هريرة ، قلت : لبيك رسول الله وسعديك ، فأخذ بيدي فأقامني وعرف القدي بي ، فانتقل بي إلى رحله فأمرني بمس من ابن فشربت منه ، ثم قال : عد فاشرب يا أبا هريرة ، فعدت فشربت ، ثم قال عد فعدت فشربت حتى استوى بطني فصار كالقديح . قال فلقيت عمرو د كرت له القدي

كان من أمرى وقالت له : تولى ذلك من كان أحق به منك يا عمر ، والله لقد استقرأتك الآية ولأننا أقرأها منك . قال عمر : والله لأن أكون أدخلتُك أحب إلي من أن يكون لي مثل حُرِّ النعم .

[الحديث ٥٣٧٥ - طرفاه في : ٦٢٤٦ ، ٦١٥٢]

(بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الاطعمة ، وقول الله تعالى : كلوا من طيبات ما رزقناكم الآية . وقوله : أنفقوا من طيبات ما كسبتم . وقوله : كلوا من الطيبات واعملوا صالحا) كذا في أكثر الروايات في الآية الثانية (أنفقوا) على وفق التلاوة ، ووقع في رواية النسائي « كلوا » بدل أنفقوا ، وهكذا في بعض الروايات عن أبي الوقت وفي قابل من غيرها وعليها شرح ابن بطال ، وأنكرها وتبعه من بعده ، حتى زعم عياض أنها كذلك للجميع ، ولم أرها في رواية أبي ذر إلا على وفق التلاوة كما ذكرت : وكذا في نسخة متعددة من رواية كريمة ، ويؤيد ذلك أن المصنف ترجم بهذه الآية وحدها في كتاب البيوع فقال « باب قوله أنفقوا من طيبات ما كسبتم » كذا وقع على وفق التلاوة للجميع إلا النسائي ، وعليه شرح ابن بطال أيضا ، وفي بعض النسخ من رواية أبي الوقت وزعم عياض أنه وقع للجميع « كلوا » ، إلا أبا ذر عن المستمل فقال « أنفقوا » ، وتقدم هناك التنبيه على أنه وقع على الصواب في كتاب الزكاة حيث ترجم « باب صدقة الكسب والتجارة » ، لقول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ﴾ ولا اختلاف بين الرواة في ذلك ، ويحسن التمسك به في أن التفسير فيها مداه من النسخ . والطيبات جمع طيبة وهي تطابق على المستلذ مما لا ضرر فيه ، وعلى النظيف ، وعلى ما لا أذى فيه ، وعلى الحلال . فن الأول قوله تعالى ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم ؟ قل أحل لكم الطيبات ﴾ وهذا هو الراجح في تفسيرها ، إذ لو كان المراد الحلال لم يزد الجواب على السؤال ، ومن الثاني ﴿ فتييموا صعيدا طيبا ﴾ ، ومن الثالث : هذا يوم طيب وهذه ليلة طيبة ، ومن الرابع الآية الثانية في الترجمة ، فقد تقدم في تفسيرها في الزكاة أن المراد بالتجارة الحلال ، وجاء أيضا ما يدل على أن المراد بها الجيد لا قرأتها بالنهي عن الانفاق من الحديث والمراد به الردي ، كذلك فسر ابن عباس ، وورد فيه حديث مرفوع ذكره في « باب تعليق القنو في المسجد » من أوائل الصلاة من حديث عوف بن مالك ، وأوضح منه فيما يتعلق بهذه الترجمة ما أخرجه الترمذي من حديث البراء قال « كنا أصحاب نخل فكان الرجل يأتي بالقنو فيعلقه في المسجد ، وكان بعض من لا يرغب في الخير يأتي بالقنو من الحشف والشيص فيعلقه » ، فنزلت هذه الآية ﴿ ولا تيمموا الخبث منه تنفقون ﴾ فكنا بعد ذلك يحى الرجل يصالح ما عنده ، ولابن دأود من حديث سهل بن حنيف « فكان الناس يتيممون شرار ثمارهم ثم يخرجونها في الصدقة ، فنزلت هذه الآية ، وليس بين تفسير الطيب في هذه الآية بالحلال وبما يستلذ من أناة : وظلها قوله تعالى ﴿ يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾ وقد جعلها الشافعي أصلا في تحريره ما تستخبثه العرب بما لم يد فيه نص بشرط سيأتي بيانه ، وكان المصنف - حيث أورد هذه الآيات - لمع بالحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ : يا أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا ، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال : ﴿ يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا ﴾ وقال ﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ﴾ الحديث ، وهو من رواية فضيل بن مرزوق ، وقد قال الترمذي إنه تفرد به ، وهو من انفرد مسلم بالاحتجاج به دون

البخاري ، وقد وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : يعم كثيرا ولا يحتج به ، وضعفه النسائي ، وقال ابن حبان : كان يخطئ . على النقات ، وقال الحاكم : عيب على مسلم أخراجه . فكأن الحديث لما لم يكن على شرط البخاري اقتصر على إرادته في الترجمة . قال ابن بطلان لم يختلف أهل التأويل في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبقات ما أحل الله لكم) وإنما نزلت فيمن حرم على نفسه لذيق الطعام واللذات المباحة . ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث تتعلق بالجوع والشبع : الأول حديث أبي موسى ، قوله (أطيعوا الجائع ، وعودوا المريض) الحديث تقدم في الرواية من كتاب النكاح بلفظ : أجيئوا الداعي ، بدل أطيعوا الجائع وخرجهما واحد ، وكأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، قال السكرماني : الأمر هنا للذنب وقد يكون واجبا في بعض الأحوال . ويؤخذ من الأمر بأطعام الجائع جواز الشبع لأنه ما دام قبل الشبع فصفة الجوع قائمة به والأمر بأطعامه مستمر . قوله (وفكروا العاني) أي خلصوا الأسير ، من فككت الشيء فأنفك . قوله (قال سفيان : والعاني الأسير) تقدم بيان من أدرجه في النكاح ، وقبل الأسير عان من عنا بمنزلة إذا خضع . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، قوله ما شبع آل محمد من طعام ثلاثة أيام حتى قبض (في رواية مسلم من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم بإسناد ما شبع محمد وأهله ثلاثة أيام تباعا ، أي متواليه ، وسيأتي بعد هذا من حديث عائشة التميمية أيضا بثلاث ، استكن فيه من خبز البر ، وعند مسلم ثلاث ليال ، ويؤخذ منها أن المراد بالأيام هذا بلياليها ، كما أن المراد بالليال هناك بأيامها ، وأن الشبع المنفي بقيد الزوال لا مطلقا . ولمسلم والترمذي من طريق الأسود عن عائشة ما شبع من خبز شعير يومين متتابعين ، ويؤخذ مقصوده من جواز الشبع في الجملة من المفهوم ، والذي يظهر أن سبب عدم شعبهم غالبا كان بسبب قلة الشيء عندهم ، على أنهم كانوا قد يجدونه ولكن يثرون على أنفسهم ، وسيأتي بعد هذا وفي الرقاق أيضا من وجه آخر عن أبي هريرة : خرج النبي ﷺ من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير ، ويأتي بسط القول في شرحه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث ، قوله (وعن أبي حازم عن أبي هريرة قال : أصابني جهد شديد) هو موصول بالاسناد الذي قبله ، وذكر محدث الديار الحلبية برهان الدين أن شيخنا الشيخ سراج الدين البلقيني استشكل هذا التركيب وقال : قوله (وعن أبي حازم ، لا يصح عطفه على قوله عن أبيه لأنه يلزم منه إسقاط فضيل فيكون منقطعا إذ يصير التمدير عن أبيه وعن أبي حازم ، قال : ولا يصح عطفه على قوله . وعن أبي حازم ، لأن المحدث الذي لم يعبه محمد بن فضيل فيلزم الانقطاع أيضا . قال : وكان اللائق أن يقول : وبه إلى أبي حازم انتهى . وكأنه تلقفه من شيخنا في مجلس إسماعيل البخاري ، ولإلا فلم يسمع بأن الشيخ شرح هذا الموضع ، والأول مسلم ، والثاني مردود لأنه لا مانع من عطف الراوي لحديث على الراوي بعينه لحديث آخر ، فكأن يوسف قال : حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم بكذا وعن أبي حازم بكذا ، واللائق الذي ذكره صحيح لكنه لا يتعين ، بل لو قال : وبه إلى أبيه عن أبي حازم لصح ، أو حذف قوله (عن أبيه) فقال : وبه عن أبي حازم لصح ، وحدثنا تكون به مقدرة والمقدر في حكم الملفوظ . وأوضح منه أن قوله (وعن أبي حازم ، معطوف على قوله) حدثنا محمد بن فضيل الخ ، لحذف ما بينهما للعلم به ، وزعم بعض الشراح أن هذا متعلق ، وليس كما قال ، فقد أخرجه أبو يعلى عن عبد الله بن عمر بن أبان عن محمد بن فضيل بسند البخاري فيه ، فظهر أنه معطوف على السند المذكور كما قلناه أولا والله الحمد . قوله (أصابني جهد شديد) أي من الجوع ، والجهد تقدم أنه بالضم وبالفتح بمعنى

والمراد به المشقة ، وهو في كل شيء بحسبه . قوله (فاستقرأته آية) أى سألته أن يقرأ على آية من القرآن معينة على طريق الاستفادة ، وفي غالب النسخ ، فاستقرأته ، بغير همزة ، وهو جائز على التسهيل وإن كان أصله الهمزة . قوله (فدخل داره وفتحها على) أى قرأها على وأفهمني إياها ، ووقع في ترجمة أبي هريرة في د الحلية لأبي نعيم ، من وجه آخر عن أبي هريرة أن الآية المذكورة من سورة آل عمران ، وفيه وفقات له أفهمني وأنا لا أريد القراءة وإنما أريد الإطعام ، وكأنه مفسر الهمزة فلم يفتن عمر لماراده . قوله (غررت لوجهي من الجهد) أى الذى أشار إليه أولاً وهو شدة الجوع ، ووقع في الرواية التى في د الحلية ، أنه كان يومئذ صاعماً وأنه لم يجد ما يفرط عليه . قوله (فأمر لى بعس) بضم العين المهملة بعدها مهملة هو القدر الكبير . قوله (حتى استوى بطنى) أى استقام من امتلائه من اللبن . قوله (كافدح) بكسر الكاف وسكون الدال بعدها حاء مهملة هو السهم الذى لا ويش له ، وسيأتى لأبي هريرة قصة في شرب اللبن مطولة في كتاب الرقاق ، وفيها أنه قال ، اشرب ، فقال : لا أجده مسافاً ، ويستفاد منه جواز الشبع ولو حمل المراد بنى المساغ على ما جرت به عادته لا أنه أراد أنه زاد على الشبع ، والله أعلم . (تنبيه) : ذكر لى يحدث الديار الحلبية برهان الدين أن شيخنا سراج الدين البلقينى قال : ليس في هذه الأحاديث الثلاثة ما يدل على الأظعمة المترجم عليها المتلو فيها الآيات المذكورة . قلت : وهو ظاهر إذا كان المراد بمجرد ذكر أنواع الأظعمة ، أما إذا كان المراد بها ذلك وما يتعلق به من أحوالها وصفاتها فالمناسبة ظاهرة ، لأن من جملة أحوالها الناشئة عنها الشبع والجوع ، ومن جملة صفاتها الحل والحرمه والمسند والمستخبث ، وما ينشأ عنها الإطعام وتركه ، وكل ذلك ظاهر من الأحاديث الثلاثة . وأما الآيات فأنها تضمنت الإذن في تناول الطيبات ، فكأنه أشار بالأحاديث إلى أن ذلك لا يختص بنوع من الحلال ولا المسند ولا بحالة الشبع ولا بسد الرمق ، بل يتناول ذلك بحسب الوجدان وبحسب الحاجة ، والله أعلم . قوله (تولى ذلك) أى بإشرافه وإشباعه ودفع الجوع عن رسول الله ﷺ ، وحكى الكرماني أن في رواية د تولى الله ذلك ، قال ودمن ، على هذا مفعول ، وعلى الأول فاعل انتهى . ويكون تولى ، على الثانى بمعنى ولى . قوله (ولانا أقرأ لها منك) فيه إشعار بأن عمر لما قرأها عليه توقف فيها أو في شيء منها حتى ساغ لأبي هريرة ما قال ، ولذلك أفوه عمر على قوله . قوله (أدخلتك) أى الدار وأطعمتك . قوله (حر النعم) أى الإبل ، وللعمر منها فضل على غيرها من أنواعها ، وقد تقدم في المناقب البحث في تخصيصها بالذكر والمراد به ، وتقدم من وجه آخر عن أبي هريرة د كنت أستقرئ الرجل الآية وهى معى كى ينقلب معى فيطعمنى ، قال ابن بطال : فيه أنه كان من عادتهم إذا استقرأ أحدهم صاحبه القرآن أن يحمله إلى منزله ويطعمه ما تيسر ، ويعمل ما وقع من عمر على أنه كان له شغل عاقه عن ذلك ، أو لم يكن عنده ما يطعمه حينئذ انتهى ويبدأ الأخير تأسف عمر على فوت ذلك . وذكر لى يحدث الديار الحلبية أن شيخنا سراج الدين البلقينى استبعد قول أبي هريرة لعمر د لانا أقرأ لها منك يا عمر ، من وجهين : أحدهما مهابة عمر ، والثانى عدم اطلاع أبي هريرة على أن عمر لم يكن يقرأها مثله . قلت : عجبت من هذا الاعتراض ، فإنه يتضمن الطعن على بعض رواة الحديث المذكور بالخلط مع وضوح توجيهم ، أما الأول فإن أبا هريرة خاطب عمر بذلك في حياة النبي ﷺ وفي حالة كان عمر فيها في صورة الخجلان منه لجسر عليه ، وأما الثانى فيعكس ويقال : وما كان أبو هريرة ليقول ذلك إلا بعد اطلاعه ، فعليه سمعها من لفظ رسول الله ﷺ حين أنزلت وما سمعها عمر مثلاً إلا بواسطة

٢ - باب التسمية على الطعام ، والأكل باليمين

٥٣٧٦ - حدثنا علي بن هبة أنه أخبرنا سفیان قال الوليد بن كثير أخبرني أنه سمع وهب بن كيسان أنه سمع عمر بن أبي سلمة يقول : كنت غلاماً في حجر رسول الله ﷺ ، وكانت يدي تطيش في الصحفة ، فقال لي رسول الله ﷺ : يا غلام ، بسم الله ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك . فزالَت تلك طمعي بعدُ ،

[الحديث ٥٣٧٦ - طرفاه في : ٥٣٧٧ ، ٥٣٧٨]

قوله (باب التسمية على الطعام ، والأكل باليمين) المراد بالتسمية على الطعام قول بسم الله في ابتداء الأكل ، وأصرح ما ورد في صفة التسمية ما أخرجه أبو داود والترمذي عن طريق أم كلثوم عن عائشة مرفوعاً : إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله ، فإن نسي في أوله فليقل : بسم الله في أوله وآخره ، وله شاهد من حديث أمية بن غنم عن أبي داود والنسائي ، وأما قول النووي في أدب الأكل من الأذكار : صفة التسمية من أم ما ينبغي معرفته ، والأفضل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن قال بسم الله كفاه وحصلت السنة . فلم أر لما ادعاه من الأنصارية دليلاً خاصاً ، وأما ما ذكره الغزالي في آداب الأكل من الأحياء ، أنه لم يقل في كل لقمة بسم الله كان حسناً ، وأنه يستحب أن يقول مع الأولى بسم الله ومع الثانية بسم الله الرحمن ومع الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم ، فلم أر لاستحباب ذلك دليلاً ، والتسكّر قد بين هو وجه قوله حتى لا يشغله الأكل عن ذكر الله . وأما قوله والأكل باليمين ، فيأتي البحث فيه ، وهو يتناول من يتماطى ذلك بنفسه ، وكذا بغيره ، بأن يحتاج إلى أن ياقه غيره ولكنه يمينه لا شماله . **قوله** (أخبرنا سفیان ، قال الوليد بن كثير أخبرني) كذا وقع هنا وهو من تأخير الصيغة عن الراي ، وهو جائز . وقد أخرجه الحميدي في مسنده وأبو نعيم في المستخرج ، من طريقه عن سفیان قال : حدثنا الوليد بن كثير ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن خالد عن سفیان عن الوليد بالنعنة ثم قال في آخره : فسأله عن أسناده فقال : حدثني الوليد بن كثير ، ولعل هذا هو الدر في سياق علي بن عبد الله له على هذه الكيفية ، وسفیان بن عيينة في هذا الحديث سند آخر أخرجه النسائي عن محمد بن منصور وابن ماجه عن محمد بن الصباح كلاهما عن سفیان بن هشام عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة ، وقد اختلف على هشام في سنده فكان البخاري هرج عن هذه الطريق لذلك . **قوله** (عمر بن أبي سلمة) أي ابن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، واسم أبي سلمة عبد الله ، وأم عمر المذكور هي أم سلمة زوج النبي ﷺ ، ولذلك جاء في آخر الباب الذي يليه وصفه بأنه « ربيب النبي ﷺ » . **قوله** (كنت غلاماً) أي دون البلوغ ، يقال للصبي من حين يولد إلى أن يبلغ الحلم غلام ، وقد ذكر ابن عبد البر أنه ولد في السنة الثانية من الهجرة إلى المدينة بأرض الحبشة ، وتبعه غير واحد ، وفيه نظر بل الصواب أنه ولد قبل ذلك ، فقد صح في حديث عبد الله بن الزبير أنه قال : كنت أنا وعمر بن أبي سلمة مع النسوة يوم الخندق ، وكان أكبر مني بستين ، انتهى . ومولد ابن الزبير في السنة الأولى على الصحيح فيكون مولد عمر قبل الهجرة بستين . **قوله** (في حجر رسول الله ﷺ) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم ، أي في تربته وتحت نظره وأنه يربيه في حضنه تربية الولد ، قال عياض : المحصر يطلق على الحضانة وعلى الثوب فيجوز فيه الفتح والتسكير ، وإذا أريد به معنى الحضانة فبالفتح لا بالتسكير ، فإن أريد به المنع من التصرف فبالفتح في المصدر

وبالكسر في الاسم لا غير . قوله (وكانت يدي تطيش في الصحفة) أى عند الأكل ، ومعنى تطيش - وهو بالطعام المهمة والدين المعجمة بوزن تطير - تتحرك فتميل إلى نواحي القهمة ولا تقتصر على موضع واحد ، قاله الطيبي قال : والاصل أطيش بيدي فأشند الطيش إلى يده مباينة ، وقال غيره : معنى أطيش تخف وتسرع وسيأتى في الباب الذى يليه بلفظ . أكلت مع النبي ﷺ طعاما فجعلت أكل من نواحي الصحفة ، وهو بفسر المراد ، والصحفة ما تشجع خسة ونحوها ، وهى أكبر من القصة . ووقع في رواية الترمذى من طريق عروة : عن عمر بن أبى سلمة أنه دخل على رسول الله ﷺ وعنده طعام فقال : ادن يائى ، ويأتى في الرواية التى في آخر الباب الذى يليه . وأتى النبي ﷺ بطعام وعنده ويبيبه ، والجمع بينهما أن يحى الطعام وأتى دخوله . قوله (يا غلام سم الله) قال النووي : أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله ، وفى نقل الإجماع على الاستحباب نظر ، إلا إن أريد بالاستحباب أنه واجب الفعل ، وإلا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك ، وهو قضية القول بإيجاب الأكل باليمين لأن صيغة الأمر باليمين واحدة . قوله (وكل بيمينك وما يليك) قال شيخنا فى شرح الترمذى : حمله أكثر الشافعية على الذنب ، وبهجوم الغزالي ثم النووي ، لكن نص الشافعى فى الرسالة ، وفى موضع آخر من الأم ، على الوجوب . قلت : وكذا ذكره هذه الصيرفى فى شرح الرسالة ، ونقله البوهي فى مختصره : أن الأكل من رأس الثريد والتعريس على الطريق والقران فى التمر وغير ذلك مما ورد الأمر بضده حرام ، ومثل البيضاوى فى مناهجه للذنب بقوله ﷺ وكل مما يليك ، وتعمقه تاج الدين السبكي فى شرحه بأن الشافعى نص فى غير موضع على أن من أكل مما لا يليه علما بالنهاى كان حاصبا آثما . قال : وقد جمع والذى نظائر هذه المسألة فى كتاب له سماه كشف اللبس عن المسائل الخمس ، ونصر القول بأن الأمر فيها للوجوب . قلت : وبطل على وجوب الأكل باليمين ورود الوعيد فى الأكل بالشمال فى صحيح مسلم من حديث سلمة بن الأكوع وأن النبي ﷺ رأى رجلا يأكل بشماله فقال : كل بيمينك . قال : لا أستطيع . قال : لا استطعت . فأتى بها إلى فيه بعد ، وأخرج الطبرانى من حديث سبيعة الأسلمية من حديث عقبة بن عامر وأن النبي ﷺ رأى سبيعة الأسلمية تأكل بشمالها فقال : أخذها داء غرة ، فقال : إن بها قرحة ، قال : وان ، فرت بغزة فاصحابها طاعون فأتى ، وأخرج محمد بن الربيع الميزبى فى مسند الصحابة الذين نزلوا مصر ، وسنده حسن . وثبت النهى عن الأكل بالشمال وأنه من عمل الشيطان من حديث ابن عمر ومن حديث جابر عند مسلم وعند أحمد . وسند حسن عن عائشة وفمته . من أكل بشماله أكل معه الشيطان ، الحديث . ونقل الطيبي أن معنى قوله : إن الشيطان يأكل بشماله أى يحمل أوليائه من الأنس على ذلك ليضاده عبادة الله الصالحين ، قال الطيبي : وتحريره لا تأكلوا بالشمال ، فإن فعلتم كنتم من أوليائه الشيطان ، فإن الشيطان يحمل أوليائه على ذلك انتهى . وفيه عدول عن الظاهر ، والأولى حمل الخبر على ظاهره وأن الشيطان يأكل حقيقة لأن العقل لا يحيل ذلك ، وقد ثبت الخبر به فلا يحتاج إلى تأويله ، وحكى القرطبي فى ذلك احتمالين ثم قال : والقدرة صالحة . ثم ذكر من عند مسلم أن الشيطان يستحل الطعام إذا لم يذكر اسم الله عليه ، قال : وهذا عبارة عن تناوله ، وقيل معناه استحسانه ورفع البركة من ذلك الطعام إذا لم يذكر اسم الله . قال القرطبي : وقوله ﷺ : فإن الشيطان يأكل بشماله ، ظاهره أن من فعل ذلك تشبه بالشيطان ، وأبعد ونعسف من أعاد الضمير فى شماله على الأكل . قال النووي : فى هذه الأحاديث استحباب الأكل والشرب باليمين وكراهة ذلك بالشمال ، وكذلك كل أخذ وعطاء كما وقع فى بعض طرق حديث ابن عمر ،

وهذا اذا لم يكن عذر من مرض أو جراحة فإن كان فلا كراهة كذا قال ، وأجاب عن الاشكال في الدعاء على الرجل الذي فعل ذلك واعتذر فلم يقبل عذره بأن عياضا ادعى أنه كان منافقا ، وتعقبه النووي بأن جماعة ذكروه في لصحابة وسماه يسرا بضم الموحدة وسكون المهملة . واحتج عياض بما ورد في خبره أن الذي حمله على ذلك الكبر ، وردد النووي بأن الكبر والمخالفة لا يقتضي النفاق لكنه معصية ان كان الامر أمر إيجاب . قلت : ولم ينفصل عن اختياره أن الامر أمر نذب ، وقد صرح ابن العربي بإثم من أكل بشماله ، واحتج بأن كل فعل ينسب إلى الشيطان حرام . وقال الفرطني هذا الامر على جهة النذب لانه من باب تشريف اليمن على الشمال لانها أقوى في الغالب واسبق الاعمال وأمكن في الاشغال ، وهي مشتقة من اليمن ، وقد شرف الله أصحاب الجنة اذ نسبهم إلى اليمن ، وعكسه في أصحاب الشمال . قال : وعلى الجنة قائمين وما نسب اليها وما اشتق منها محمود لغة وشرعا ودينا ، والشمال على تقيض ذلك ، واذا تقرر ذلك فن الآداب المناسبة لمكارم الاخلاق والسيرة الحسنة عند التفضلاء اختصاص اليمن بالاعمال الشريفة والاحوال النظيفة ، وقال أيضا : كل هذه الاوامر من المحاسن المحككة والمكارم المستحسنة والاصل فيما كان من هذا الترغيب والنذب قال : وقوله : كل مما يليك ، محله ما اذا كان الطامام نوعا واحدا ، لأن كل أحد كالحائز لما يليه من الطعام ، فأخذ الغير له تعد عليه ، مع ما فيه من تقدر النفس مما خاضت فيه الأيدي ، ولما فيه من اظهار الحرص والتمهم ، وهو مع ذلك سوء أدب بغير فائدة ، أما اذا اختلفت الأنواع فقد أباح ذلك الملاء . كذا قال . قوله (فاذا زالت تلك طعمتي بعد) بكسر الطاء أي صفة أكل ، أي لزم ذلك وصار عادة لي . قال السكراني : وفي بعض الروايات بالضم يقال طعم اذا أكل والطعمة الاكلة ، والمراد جميع ما تقدم من الابتداء بالتسمية والاكل باليمن والاكل ما يليه . وقوله بعد بالضم على البناء أي استمر ذلك من صنيعي في الاكل ، وفي الحديث أنه ينبغي اجتناب الاعمال التي تشبه أعمال الشياطين والكفار ، وأن للشيطان يدين ، وأنه يأكل ويشرب ويأخذ ويعطي . وفيه جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي . وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى في حال الاكل . وفيه استحباب تعليم أدب الاكل والشرب . وفيه تنبيه الأمر بن أبي سلمة لامثاله الأمر ومواظبته على مقتضاه

٣ - باب . الاكل مما يليه

وقال أنس : قال النبي ﷺ « اذكروا اسم الله ، وليأكل كل رجل مما يليه »

٥٣٧٧ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن حنبل اللهيل عن وهب بن كيسان أني نعيم عن عمر بن أبي سلمة - وهو ابن أم سلمة زوج النبي ﷺ - قال « أكلت يوما مع رسول الله ﷺ طعاما ، فبجعت أكل من نواحي الصحفة ، فقال لي رسول الله ﷺ : كل مما يليك »

٥٣٧٨ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان أني نعيم قال « أتى رسول الله ﷺ بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبي سلمة ، فقال : سم الله ، وكل مما يليك »

قوله (باب الاكل مما يليه ، وقال أنس قال النبي ﷺ : اذكروا اسم الله . وليأكل كل رجل مما يليه) هذا التعليق

طرف من حديث الجعد أبي عثمان عن أنس في قصة الوليمة على زينب بنت جحش ، وقد تقدم في «باب الهدية للعروس» في أوائل النكاح معلقا من طريق إبراهيم بن طهمان عن الجعد ، وفيه «ثم جعل يدعو عشرة عشرة يأكلون ويقول لهم : اذكروا اسم الله ، وليأكل كل رجل مما يليه» . وقد ذكرت هناك من وصله ، وسيأتي أصله موصولا بعد بابين من وجه آخر عن أنس لكن ليس فيه مقصود الترجمة ، وعزاه شيخنا ابن الملقن تبعاً لمغلطاي لتخريج ابن أبي حاتم في الاطعمة من طريق بكر وثابت عن أنس ، وهو ذهول منهما ، فليس في الحديث المذكور مقصود الترجمة ، وهو عند أبي يعلى والبراز أيضا من الوجه الذي أخرجه ابن أبي حاتم ، قوله (حدثني محمد بن جعفر) يعني ابن أبي كثير المدني ، وحملته جهلتن مفتوحتين بينها لام ساكنة ثم لام ، مفتوحة . قوله (عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال : في رسول الله ﷺ) كذا رواه أصحاب مالك في «الموطأ» عنه وصورته الأرسال وقد وصله خالد بن مخلد ويحيى ابن صالح الوحاظي فقالا : «عن مالك عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة» ، وخالف الجميع لإسحق بن إبراهيم الخثعمي أحد الضعفاء فقال : «عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر» وهو منكر ، وإنما استجاز البخاري إخراجهم . وإن كان المحفوظ فيه عن مالك الأرسال - لأنه تبين بالطريق الذي قبله صحة سماع وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة ، واقتضى ذلك أن مالكا قصر بأسناده حيث لم يصرح بوصله وهو في الأصل موصول ، ولعله وصله مرة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان ، أخرج ذلك الدارقطني في «الغرائب» عنهما ، واقتصر ابن عبد البر في «التحيد» على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده

٤ - باب من تنبّع حوالى القصعة مع صاحبه إذا لم يعرف منه كراهية

٥٣٧٨ - حديث فتيبة عن مالك عن إسحاق بن أبي طاحمة أنه سمع أنس بن مالك يقول «إن خيما دعا رسول الله ﷺ لطعام صتمه» . قال أنس : فذهبت مع رسول الله ﷺ ، فرأيتُ يُتَنَبَّعُ الدُّبَاءُ من حوالى القصعة . قال : فلم أزل أحبُّ الدُّبَاءَ من يومئذٍ »

قوله (باب من تنبّع حوالى القصعة مع صاحبه) حوالى بفتح اللام وسكون التحتانية أى جوانب ، يقال رأيت الناس حوله وحوليه وحوايه ، واللام مفتوحة في الجميع ولا يجوز كسرهما . قوله (إذا لم يعرف منه كراهية) ذكر فيه حديث أنس في تنبّع النبي ﷺ الدُّبَاءَ من القصعة ، وهذا ظاهره يعارض الذي قبله في الأمر بالأكل ما يليه ، لجمع البخاري بينهما بحمل الجواز على ما إذا علم رضا من يأكل معه ، ورمز بذلك إلى تضعيف حديث عكراش الذي أخرجه الترمذي حيث جاء فيه التفصيل بين ما إذا كان لونا واحدا فلا يتعدى ما يليه ، أو أكثر من لون فيجوز ، وقد حل بعض الشراح فعله ﷺ في هذا الحديث على ذلك فقال : كان الطعام مشتملا على مرق ودُّبَاءٍ وقديد فكان يأكل ما يعجبه وهو الدُّبَاءُ ويترك ما لا يعجبه وهو القديد ، وحله الكرمانى كما تقدم له في «باب الخياط» من كتاب البيع على أن الطعام كان للنبي ﷺ وحده ، قال : فلو كان له ولغيره لكان المستحب أن يأكل مما يليه . قلت : إن أراد بالوحدة أن غيره لم يأكل معه فردوه لأن أنسا أكل معه ، وإن أراد به المالك وأذن لأنس أن يأكل معه فليطرده في كل مالك ومضيف ، وما أظن أحدا يوافقه عليه . وقد قل ابن بطال عن مالك جوابا يجمع الجوابين

المذكورين فقال : ان المؤاكل لأمله وخدمه يداح له أن يتبع شهوته حيث رآها اذا علم أن ذلك لا يكره منه ، فاذا علم كراهتهم لذلك لم يأكل الا بما يليه . وقال ايضا انما جالت يد رسول الله ﷺ في الطعام لأنه علم أن أحدا لا يشكره ذلك منه ولا يتقذره ، بل كانوا يتبركون بريقه وعامسة يده ، بل كانوا يتقادرون الى نخامته فينذلكون بها ، فكذلك من لم يتقذر من مؤاكله يجوز له أن تجول يده في الصحفة . وقال ابن التين : اذا أكل المرء مع عادمه ولكن في الطعام نوع منفرد جاز له أن يفرد به . وقال في موضع آخر : انما فعل ذلك لأنه كان يأكل وحده فسيأتي في رواية أن الخياط أقبل على عمله ، فأت : هي رواية ثمامة عن أنس كما سيأتي بعد أبواب ، لكن لا يثبت المدعى لأن أنسا أكل مع النبي ﷺ . قوله (أن خياطا) لم أقف على اسمه لكن في رواية ثمامة عن أنس أنه كان غلام النبي ﷺ وفي لفظه أن مولاه خياطا دعاه . قوله (لطعام صنعه) كان الطعام المذكور ثريدا كما سأبينه . قوله (قال أنس فذهبت مع رسول الله ﷺ فرأيت به يتبع الدباء) هكذا أورده غنصرا ، وأخرجه مسلم عن فتية شيخ البخاري فيه بتمامه ، وقد تقدم في البيوع عن عبد الله بن يوسف عن مالك بالزيادة ولفظه « فترقب إلى رسول الله ﷺ خبزا ومرة فاقبه دباء وقديد ، وأفاد شيخنا ابن الملقن عن « مستخرج الاسماعيلى » أن الخبز المذكور كان خبز شعير ، وغفل عما أورده البخاري في « باب المرق » كما سيأتي عن عبد الله بن مسleme عن مالك بلفظه « خبز شعير » والثاني مثله ، وكذا أورده بعد باب آخر عن اسماعيل بن أبي أريس عن مالك بتمامه ، وهو عند مسلم عن فتية أيضا ، وقد أفرد البخاري لكل واحدة ترجمة ، وهي المرق والدباء والثريد والقديد ، قوله (الدباء) بضم الدال المهملة وتشديد الموحدة ، وورد ويجوز القصص حكاه القزاز وأسكره القرطبي هو القرع ، وقيل خاص بالمستدير منه ، ووقع في « شرح المذهب للنووي » أنه القرع اليابس ، وما أظنه إلا سهوا ، وهو اليقطين أيضا واحده دباء ودبة ، وكلام أبي عبيد الهروي يقتضى أن الحمزة زائدة فإنه أخرجه في « ديب » وأما الجوهرى فأخرجه في المعتل على أن حمزته منقلبة ، وهو أشبه باصراب ، لكن قال الزمخشري : لا ندرى هي منقلبة عن واو أرباء ، ويأتى في رواية ثمامة عن أنس ، فما رأيت ذلك جعلت أجمعه بين يديه ، وفي رواية حميد عن أنس « لجملت أجمعه وأذنيه منه » . قوله (فلم أزل أحب الدباء من يومئذ) في رواية ثمامة « قال أنس : لا أزال أحب الدباء بعد ما رأيت رسول الله ﷺ صنع ما صنع » ، وفي رواية مسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس « لجملت أقبه إليه ولا أطعمه » وله من طريق معمر عن ثابت وعاصم عن أنس فذكر الحديث « قال ثابت فجمعت أنسا يقول : فاصنع لى طعام بعد أقدر على أن يصنع فيه دباء إلا صنع » ، ولابن ماجه بسند صحيح عن حميد عن أنس قال « بعثت موى أم سليم بمكثل فيه رطب الى رسول الله ﷺ فلم أجده ، وخرج فريبا الى مولاه دعاه فصنع له طعاما ، فأتيته وهو يأكل فدعاني فأكلت معه ، قال وصنع له ثريدة بالحم وقرع فاذا هو يعجبه القرع ، لجملت أجمعه فأذنيه منه » الحديث ، وأخرج مسلم بهضه من هذا الوجه بلفظه « كان يعجبه القرع ، ولما سألني « كان يحب القرع ويقول : إنها شجرة أخى يونس » ويجمع بين قوله في هذه الرواية « فلم أجده » وبين حديث الباب « ذهبت مع رسول الله ﷺ » أنه أطلق المعية باعتبار ما آل اليه الحال ، ويحتمل تعدد القصة على بعد ، وفي الحديث جواز أكل الشريف طعام من دونه من محض وغيره وإجابة دعوته ، ومؤاكله الخادم ، ويبان ما كان في النبي ﷺ من التواضع واللفظ بأصحابه وتماهم بالحي الى منازلهم ، وفيه الإجابة الى الطعام ولو كان قليلا ، ومناولة الضيفان بعضهم بعضا بما

وضع بين أيديهم ، وإنما يتمتع من يأخذ من قدام الآخر شيئاً لنفسه أو غيره ، وسبأني البحث فيه في باب مفرد . وفيه جواز ترك المضيف الأكل مع الضيف لأن في رواية ثمانية عن أنس في حديث الباب ، أن الحياض قدم لهم الطعام ثم أقبل على عمله ، فيؤخذ جواز ذلك من تقرير النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون الطعام كان قليلاً فأترهم به ، ويحتمل أن يكون كان مكثفياً من الطعام أو كان صائماً أو كان شغلته قد تحتم عليه تركه . وفيه الحرص على التشبه بأهل الخير والاعتداء بهم في المطاعم وغيرها . وفيه فضيلة ظاهرة لأنس لاقتضائه أثر النبي ﷺ حتى في الأشياء الجبلية ، وكان يأخذ نفسه بأنواعه فيها ، رضى الله عنه . قوله (قال عمر بن أبي سلمة قال لي النبي ﷺ : كل بيمينك) كذا ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الحارثي والمكشميني وسقط للباقيين وهو الأشبه وقد مضى موصلاً قبل باب ، والذي يظهر لي أن عمله بعد الترجمة التي قبله

٥ - باب التيمن في الأكل وغيره . قال عمر بن أبي سلمة « قال لي النبي ﷺ : كل بيمينك »

٥٣٨٠ - **حدثنا** عبد الله بن أحمد بن محمد بن عيسى عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يحب التيمن ما استطاع في طهوره وتيمله وترجله » . وكان قال بواسط قبل هذا في شأنه كله »

قوله (باب التيمن في الأكل وغيره) ذكر فيه حديث عائشة « كان رسول الله ﷺ يحب التيمن » الحديث ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وظن بعضهم أن في هذه الترجمة تكراراً لأنه تقدم في قوله « باب التسمية على الطعام ، والأكل باليمين » ، وقد أجاب عنه ابن بطال بأن هذه الترجمة أعم من الأولى ، لأن الأولى لفعل الأكل فقط وهذه لجميع الأفعال فيدخل فيه الأكل والشرب بطريق التيمن ، ومن جملة العموم عموم علاقات الأكل كالأكل من جهة اليمين وتقديم من كل اليمين في الانحاف ونحوه على من على الشمال وغير ذلك . قوله (وكان قال بواسط قبل هذا في شأنه كله) القائل هو شعبة ، والقول عنه أنه قال بواسط هو أشعث وهو ابن أبي الشعثاء ، وقد تقدم بيان ذلك مع مباحث الحديث في « باب التيمن » من كتاب الوضوء . وقال الكرماني قال بعض المشايخ : القائل بواسط هو أشعث ، كذا نقل ، وليس بصواب عن قال

٦ - باب من أكل حتى شبع

٥٣٨١ - **حدثنا** إسماعيل بن حنبل عن مالك بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن

مالك يقول « قال أبو طلحة لأُمّ سليم : لقد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضعیفاً أعرف فيه الجوع ، فهل هناك من شيء ؟ فأخرجت أفراساً من شعير ، ثم أخرجت إخراجاً لها فلقت الخبر ببعضه ، ثم دسسته تحت ثوبي وردتني ببعضه ، ثم أرسلتني إلى رسول الله ﷺ ، قال فذهبت به فوجئت رسول الله ﷺ في المسجد ومعه الناس ، فقامت عليهم ، فقال لي رسول الله ﷺ : أرسلك أبو طلحة ؟ فقلت : نعم . قال : بطعام ؟ قال فقلت : نعم . فقال رسول الله ﷺ لمن معه : قوموا . فانطلقوا وانطلقت بين أيديهم حتى جئت أبا طلحة ، فقال أبو

طلحة : يا أمّ سليم ، قد جاء رسول الله ﷺ بالناس ، وليس عندنا من الطعام ما نُطعمهم . فقالت : الله ورسوله أعلم . قال فانطلق أبو طلحة حتى أتى رسول الله ﷺ ، فأقبل أبو طلحة ورسول الله ﷺ حتى دخلا ، فقال رسول الله ﷺ : هلمنى يا أمّ سليم ما عندك ، فأتت بذلك الخبز ، فأمر به فُتمّت ، وعَصَرَتْ عليه أمّ سليم عَصَا لها فادّمته ، ثم قال فيه رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقول ، ثم قال : ائذن لمشرة ، فأذن لهم ، فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا . ثم قال : ائذن لمشرة ، فأذن لهم ، فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا . ثم قال : ائذن لمشرة ، فأذن لهم ، فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا . ثم قال : ائذن لمشرة ، فأذن لهم ، فأكل القوم كلهم وشبعوا ، والقوم ثمانون رجلا .

٥٣٨٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا مُعْتَبِرٌ عَنْ أَبِيهِ . قَالَ وَحَدَّثَ أَبُو عَمَانَ ابْنُ أَبِي عَدْرِ الرَّحْنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ ؟ فَوَاقَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوَهُ ، فَمَجَنَّ ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ شُعَانٌ طَوِيلٌ بَيْنَهُمْ بِدَوَقِهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أبيع أم عطية - أو قال : هبة - ؟ قال : لا ، بل بيع . قال فاشترى منه شاة فصصت ، فأمر نبي الله ﷺ بسواد البطن يشوى . وإمّ الله ما من الثلاثين ومائة إلا قد حَزَّ له حُرَّةٌ مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا ، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا حَبَّأَهَا لَهُ ، ثُمَّ جَمَلَ فِيهَا قَصَصَتَيْنِ ، فَأَكَلْنَا أَجْعُونَ وَشَبِعْنَا ، وَفَضَلَ فِي الْقَصَصَتَيْنِ خِزْلَانَهُ عَلَى الْبَعِيرِ ، أَوْ كَمَا قَالَ .

٥٣٨٣ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ حِينَ شَبِعْنَا مِنَ الْأَسْوَدِ مِنَ الْبَرِّ وَالْمَاءِ .
[الحديث ٥٣٨٣ - طرفه في : ٥٤١٢]

قوله (باب من أكل حتى شبع) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأولى حديث أنس في تكثير الطعام ببركة النبي ﷺ ، وقد تقدم شرحه في علامات النبوة وفيه . فأكلوا حتى شبعوا . . الثاني حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في إتمام القوم من سواد بطن الشاة ، وكانوا ثلاثين ومائة رجل ، وفيه . فأكلنا أجمعون وشبعنا . وقد تقدم شرحه في كتاب الهبة . الثالث حديث عائشة . توفى النبي ﷺ حين شبعنا من الأسود من البر والماء ، وفيه إشارة إلى أن شبعهم لم يقع قبل زمان وفاته قاله السكراني . قلت : استكن ظاهره غير مراد ، وقد تقدم في غزوة خيبر من طريق حكرمة عن عائشة قالت : لما فتحت خيبر قلنا الآن نشبع من الفز ، ومن حديث ابن عمر قال : ما شبعنا حتى فتحنا خيبر ، فأراد أنه ﷺ شبع حين شبعوا واستمر شبعهم ، وابتدأوه من فتح خيبر وذلك قبل موته ﷺ بثلاث سنين ، ومراد عائشة بما أشارت إليه من الشبع هو من الفز خاصة دون الماء . لكن قرنته به إشارة إلى أن تمام الشبع حصل بجمعهما ، فكأن الوافيه بمعنى مع ، لا أن الماء وحده يوجد الشبع منه ، ولما عبرت عن الفز بوصف

واحد وهو السواد عبرت عن الشبع والرأى بفعل واحد وهو الشبع ، وقرله في حديث أنس عن أبي طلحة ، سمعت صوت النبي ﷺ ضجيفا أعرف فيه الجوع ، كأنه لم يسمع في صوته لما تكلم إذ ذاك الضجاجة المألوفة منه ، لحمل ذلك على الجوع بقرينة الحال التي كانوا فيها ، وفيه رد على دعوى ابن حبان أنه لم يكن جوع ، واحتج بحديث أبيه يعطمني ربي ويسقيني ، ونمقب بالحن على تعدد الحال : فكان جوع أحيانا ليتأسى به أصحابه ولا سيما من لا يجد مددا وأدركه ألم الجوع صبر فضودف له ، وقد بسطت هذا في مكان آخر . ويؤخذ من قصة أبي طلحة أن من أدب من يضيق أن يخرج من الضيق إلى باب الدار تسكرمة له ، قال ابن بطال : في هذه الأحاديث جواز الشبع وأن تركه أحيانا أفضل ، وقد ورد عن سلمان وأبي جحيفة أن النبي ﷺ قال : إن أكثر الناس شبا في الدنيا أطولهم جوعا في الآخرة ، قال الطبري غير أن الشبع وإن كان مباحا فإن له حدا يفتى إليه ، وما زاد على ذلك فهو سرف ، والمطلق منه ما أعان الأكل على طاعة ربه ولم يشغله ثقله عن أداء ما وجب عليه له ، وحديث سلمان الذي أشار إليه أخرجه ابن ماجه بسند ابن ، وأخرج عن ابن عمر نحوه وفي سنده مقال أيضا ، وأخرج البزار نحوه من حديث أبي جحيفة بسند ضعيف ، قال القرطبي في المفهم لما ذكر قصة أبي الهيثم إذ ذبح للنبي ﷺ وأصحابه الشاة فأكلوا حتى شبعوا : وفيه دليل على جواز الشبع ، وما جاء من النهي عنه محمول على الشبع الذي يثقل المعدة ويثبط صاحبه عن القيام للعبادة ويفضي إلى البطر والأثر والنوم والتكسل ، وقد تنهى كرامته إلى التحريم بحسب ما يترتب عليه من المفسدة . وذكر الحكماني تبعا لابن المنير أن الشبع المذكور محمول على شبعهم الامتلاء منهم وهو أن التثك للطعام والثك للشراب والثك للنفس ، ويحتاج في دعوى أن تلك عادتهم إلى ثقل خاص ، وإنما ورد في ذلك حديث حسن أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث المقدم بن معديكر ب « سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما ملأ آدمى وعاء شرا من بطن ، حسب ابن آدم لقيات يقمن صلبه ، فإن غلب لأدى نفسه فثك للطعام وثك للشراب وثك للنفس ، قال القرطبي في شرح الاسماء ، لو سمع بقراط بهذه القسمة ، لوجب من هذه الحكمة . وقال الغزالي قبله في باب كسر الشهوتين من « الإحياء » ، ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسفة فقال : ما سمعت كلاما في قلة الأكل أحكم من هذا . ولا شك في أن أثر الحكمة في الحديث المذكور واضح ، وإنما خص الثلاثة بالذكر لأنها أسباب حياة الحيوان ، ولأنه لا يدخل البطن سواها . وهل المراد بالثك التساوى على ظاهر الخبر ، أو التقسيم إلى ثلاثة أقسام متقاربة ؟ محل احتمال ، والاول أولى . ويحتمل أن يكون ملح بذكر الثك إلى قوله في الحديث الآخر « الثك كثير » ، وقال ابن المنير : ذكر البخاري في الأشربة في « باب شرب اللبن للبركة » ، حديث أنس وفيه قوله « لجعلت لا آلو ما جعلت في بطني منه » ، فيحتمل أن يكون الشبع المشار إليه في حديث الباب من ذلك لأنه طعام بركة . قلت : وهو محتمل إلا في حديث عائشة ثاث أحاديث الباب ، فإن المراد به الشبع المعتاد لهم ، والله أعلم . واختلف في حد الجوع على رأيين ذكرهما في « الإحياء » ، أحدهما أن يشهى الحبز وحده ، فحق طلب الأدم فليس بمجانع . ثانيهما أنه إذا وقع ريقه على الأرض لم يقع عليه الذباب . وذكر أن مراتب الشبع تنحصر في سبعة : الأول ما تقوم به الحياة ، الثاني أن يزيد حتى يصوم ويصلى عن قيسام وهذان واجبان ، الثالث أن يزيد حتى يقوى على أداء النوافل ، الرابع أن يزيد حتى يقدر على التكسب وهذان مستحبان ، الخامس أن يملأ الثك وهذا جائز ، السادس أن يزيد على ذلك وبه يثقل البدن ويكثر النوم وهذا مكروه ، السابع أن يزيد حتى يتضرر وهي البطانة المنهى عنها

وهذا حرام اهـ . ويمكن دخول الثالث في الرابع والاول في الثاني والله أعلم . تنبيه : وقع في سياق السند متمروهر ابن سايان التيمي عن أبيه قال وحدثني أبو عثمان أيضا ، فزعم الكرماني أن ظاهره أن أباها حدث عن غير أبي عثمان ثم قال وحدث أبو عثمان أيضا . قلت : فليس ذلك المراد ، وإنما أراد أن أبا عثمان حدثه بمحدث سابق على هذا ثم حدثه بهذا فلذلك قال « أيضا » أي حدث بمحدث بعد حديث

٧ - باب (ليس على الأعمى حرج - إلى قوله - لعلكم تعلمون) والنهء والاجتماع على الطعام

٥٣٨٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** مفيان قال يحيى بن سعيد سمعت **بشير** بن يسار يقول

« **حدثنا** سويد بن النعمان قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر ، فلما كنا بالعمهاء - قال يحيى وهي من خيبر على روضة - دعا رسول الله ﷺ بطعام ، فأتى إلّا بسويق ، فلكناه فأكلفنا منه ، ثم دعا بماء فضضنا ومضمضنا ، فصلى بنا المغرب ولم يتوضأ . قال مفيان : سمعته منه عوداً وبذاء ،

قوله (باب ليس على الأعمى حرج) إلى هنا الأكثر ، وساق في رواية أبي ذر الصنفين الآخرين ثم قال « الآية » وأراد بقية الآية التي في سورة النور لا التي في الفتح لأنها المناسبة لأجواب الأسئلة ، ويؤيد ذلك أنه وقع عند الاسماعيل إلى قوله (لعلكم تعلمون) وكذا لبعض رواة الصحيح . **قوله** (والنهء والاجتماع على الطعام) ثبتت هذه الترجمة في رواية المستمل وحده ، والنهء بكسر النون وسكون الهاء تقدم تفسيره في أول الشركة حيث قال « باب الشركة في الطعام والنهء » وتقدم هناك بيان حكمه ، وذكر فيه عدة أحاديث في ذلك ، ثم ذكر حديث سويد بن النعمان وفيه « دعا رسول الله ﷺ بطعام فلم يؤت إلّا بسويق الحديث ، وليس هو ظاهراً في المراد من النهء لاحتمال أن يكون ما جيء بالسويق إلا من جهة واحدة ، لكن مناهيته لأصل الترجمة ظاهرة في اجتماعهم على لوك السويق من غير تمييز بين أعمى وبصير وبين صحيح ومريض ، وحكي ابن بطال عن المهلب قال : مناسبة الآية لحديث سويد ما ذكره أهل التفسير أنهم كانوا إذا اجتمعوا الأكل عزل الأعمى على حدة والأعرج على حدة والمريض على حدة لتقصيرهم عن أكل الأصحاء فكانوا يتخرجون أن يتفضلوا عليهم وهذا عن ابن السكيت ، وقال عطاء بن يزيد : كان الأعمى يتخرج أن يأكل طعام غيره لعله يده في غير موضعها ، والأعرج كذلك لاتساعه في موضع الأكل ، والمريض لراحمته ، فنزلت هذه الآية ، فأباح لهم الأكل مع غيرهم . وفي حديث سويد معنى الآية ، لأنهم جعلوا أيديهم فيما حضر من الزاد سواء ، مع أنه لا يمكن أن يكون أكلهم بالسواء لاختلاف أحوال الناس في ذلك ، وقد سورخ لهم الشارع ذلك مع ما فيه من الزيادة والنقصان ، فكان مباحاً والله أعلم . اهـ كلامه . وقد جاء في سبب نزول الآية أثر آخر من وجه صحيح ، قال عبد الزان أنبأنا معمر عن ابن أبي نعيم عن مجاهد « كان الرجل يذهب بالأعمى أو الأعرج أو المريض إلى بيت أبيه أو أخيه أو قريبه ، فكان الزمى يتخرجون من ذلك ويقولون : إنما يذهب بنا إلى بيوت غيرهم ، فنزلت الآية رخصة لهم ، وقال ابن المنير : موضع المطابقة من الترجمة وسط الآية وهي قوله تعالى (ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً أو أشتاتاً) وهي أصل في جواز أكل المخارجه ، ولهذا ذكر في الترجمة النهء ، والله أعلم

٨ - باب الخبز المرقق ، والأكل على الخوان والسفرة

٥٣٨٥ - حدثنا محمد بن سنان حدثنا همام عن قتادة قال دكتنا عند أنس وعنده خباز له ، فقال :

« ما أكل النبي ﷺ خبزاً مرققاً ، ولا شاة مسهوبة ، حتى أتى الله »

[الحديث ٥٣٨٥ - طرفه في : ٥٤٢١ ، ٦٣٥٧]

٥٣٨٦ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا معمر بن هاشم قال حدثني أبي عن يونس - قال علي هو

الإسكاف - عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال « ما علمت النبي ﷺ أكل على سكرجة قط ، ولا خبزاً

له مرقق قط ، ولا أكل على خوان قط . قيل لقتادة : فعلى ما كانوا يأكلون ؟ قال : على السفر »

[الحديث ٥٣٨٦ - طرفه في : ٥٤١٥ ، ٦٤٥٠]

٥٣٨٧ - حدثنا ابن أبي مرزيم أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا حميد أنه سمع أنس يقول « قام النبي

ﷺ يثني بصفية ، فدعوت المسلمين إلى وليته ، أصراً بالأنطاج فبطت ، فأتى عليها النمر والافط والسمن »

وقال عمرو بن أنس « بنى بها النبي ﷺ ، ثم صنع حبساً في نطع »

٥٣٨٨ - حدثنا محمد أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان قال : كان أهل

الشام يبيرون ابن الزبير يقولون : يا ابن ذات النطاقين ، فقالت له أمه : يا بني إنيهم يبيرونك بالنطاقين ،

وهل تدري ما كان النطاقان ؟ إنما كان نطاق شدة فته نصفين : فأزكيت فربة رسول الله ﷺ بأحدهما ، وجعلت

في سفرته آخر . قال فكان أهل الشام إذا غيروا بالنطاقين يقول : إياها والإله « تلك كشكاة ظهر

عندك عارها »

٥٣٨٩ - حدثنا أبو النعمان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « إن

أم حفيد بنت الحارث بن حزن - خالة ابن عباس - أهدت إلى النبي ﷺ ستما وأقطاً وأضهما ، فدعا بهن

فأكلن على مائدة ، وركعن النبي ﷺ كالمقذير لهن ، ولو كن حراماً ما أكلن على مائدة النبي ﷺ

ولا أمر بأكلهن »

قوله (باب الخبز المرقق ، والأكل على الخوان والسفرة) أما الخبز المرقق فقال عياض قوله مرققاً أي ملينا

محسناً بخبز الحاردي وشبهه ، والمزريق التلين ، ولم يكن عندهم مناخل . وقد يكون المرقق الرقيق الموسع اه . وهذا

هو المتعارف ، وبه جزم ابن الأثير قال : الرقاق الرقيق مثل طرال وطريل ، وهو الرقيق الواسع الرقيق ، وأغرب

ابن النين فقال : هو السميد وما يصنع منه من كمل وغيره . وقال ابن الجوزي : هو الخفيف كأنه مأخوذ من

الرقاق وهي الخشبة التي يرقق بها . وأما الخوان فالمشهور فيه كسر المعجمة ، ويجوز ضمها ، وفيه لغة ثالثة إخوان بكسر
 الهمزة وسكون الخاء ، وسئل ثعلب : هل يسمى الخوان لأنه يتخون ما عليه أي ينتص ؟ فقال : ما يبعد . قال
 الجواليقي : والصحيح أنه أعجمي معرب ، ويجمع على أخوة في الفلة ، وخون مضموم الاول في الكثرة . وقال
 غيره : الخوان المائدة ما لم يكن عليها طعام ، وأما السفرة فاشتهرت لما يوضع عليها الطعام ، وأصلها الطعام نفسه .
 قوله (كنا عند أس وعنده خباز له) لم أفهم على نسبته ، ووقع عند الإسماعيلي عن قتادة ، كنا نأتي أنسا
 وخبازه قائم ، زاد ابن ماجه ، وخوانه موضوع ، فيقول : كانوا ، وفي الطبراني من طريق واشد بن أبي واشد قال
 : كان لأس غلام يعمل له التفاتق ويطبخ له لونين طعاما ويخبز له الخوازي ويعجنه بالسمن ، اهـ . والخوازي بضم
 المهملة وتشديد الواو وفتح الراء : الخالص الذي ينخل مرة بعد مرة . قوله (ما أكل النبي ﷺ خبزا مرققا ولا
 شاة مسوطة) المسوطة الذي أزيل شعره بالماء المسخن وشوى بجلده أو بطبخ ، وإنما يصنع ذلك في الصغير السن
 الطري ، وهو من فعل المترفين من وجهين : أحدهما المبادرة إلى ذبح ما لو بقي لازداد ثمنه ، وثانيهما أن المسلوخ
 ينتفع بجلده في اللبس وغيره والسمط يفسده ، وقد جرى ابن بطال على أن المسوطة المشوى ، فقال ما ملخصه :
 يجمع بين هذا وبين حديث عمرو بن أمية : أنه رأى النبي ﷺ يحترق من كثرة شاة ، وحديث أم سلمة الذي أخرجه
 الترمذي : أنها فرحت للنبي ﷺ جنبها مشويا فأكل منه ، بأن يقال : يحتمل أن يكون لم يتفق أن تسمط له شاة
 بكاملها ، لأنه قد احتس من الكتف مرة ومن الجنب أخرى ، وذلك لحم مسوط . أو يقال : أن أنسا قال : لا
 أعلم ، ولم يقطع به ، ومن علم حجة على من لم يعلم . وتعقبه ابن المنير بأنه ليس في حر الكتف ما يدل على أن
 الشاة كانت مسوطة ، بل إنما حرها لأن العرب كانت عاداتها غالبا أنها لا تنضج اللحم فاحتيج إلى الحر ، قال :
 ولعل ابن بطال لما رأى البخاري ترجم بهذا هذا : باب شاة مسوطة ، والكتف والجنب ، ظن أن مقصوده
 إثبات أنه أكل السميطة . قلت : ولا يلزم أيضا من كونها مشوية واحترق من كتفها أو جنبها أن تكون مسوطة ، فإن
 شي المسلوخ أكثر من شي المسوط ، لكن قد ثبت أنه أكل الكراع وهو لا يؤكل إلا مسوطا . وهذا لا يرد على
 أس في نفي رواية الشاة المسوطة ، وقد وافقه أبو هريرة على نفي أكل الرقاق أخرجه ابن ماجه من طريق ابن عطاء
 عن أبيه عن أبي هريرة أنه : ذابوا لحمه فأتوه برقاق فبكي وقال : ما رأى رسول الله ﷺ هذا بعينه ، قال الطبراني : قول
 أس : ما أعلم رأى النبي ﷺ الخ ، نفي العلم وأرواد نفي المعلوم ، وهو من باب نفي الشيء بنفي لازمه ، وإنما صح هذا
 من أنس لما رواه النبي ﷺ وعدم مفارقتها له إلى أن مات . قوله (عن يونس قال عن علي : هو الإسكاف) علي
 هو شيخ البخاري فيه وهو ابن المديني ، ومراده أن يونس وقع في السند غير مذسوب فذهب على لينيز ، فإن في
 طبقة يونس بن عبيد البصري أحد الثقات المكثرين ، وقد وقع في رواية ابن ماجه عن محمد بن مثنى عن معاذ بن
 هشام عن أبيه عن يونس بن أبي الفرات الإسكاف ، وليس ليونس هذا في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ،
 وهو بصري وثقه أحمد وابن معين وغيرهما ، وقال ابن عدي : ليس بالمشهور ، وقال ابن سعد : كان معروفا وله
 أحاديث ، وقال ابن حبان . لا يجوز أن يحتج به ، كذا قال ومن وثقه أعرف بحاله من ابن حبان ، والراوى عنه
 هشام هو الهشوي وهو من المكثرين من قتادة وكأنه لم يسمع منه هذا ، وفي الحديث رواية الاقران لأن هشاما

ويونس من طبقة واحدة ، وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وصرح بالتحديث كما سيأتي في الرقاق ، لكن ذكر ابن عدي أن يزيد بن زريع رواه عن سعيد فقال : عن يونس عن قتادة ، فيحتمل أن يكون سمعه أولا عن قتادة بواسطة ثم حمله عنه بغير واسطة فكان يحدث به على الوجهين . قوله (عن أنس) هذا هو المحفوظ ورواه سعيد ابن بشر عن قتادة فقال : عن الحسن قال دخلنا على عاصم بن حذرة فقال : ما أكل النبي ﷺ على خوان قط ، الحديث أخرجه ابن منده في المعرفة ، فإن كان سعيد بن بشر حفظه فهو حديث آخر لقتادة لا يختلف مساق الخبرين . قوله (على سكرجة) يضم السين والكاف والراء الثقيلة بعدها جيم مفتوحة ، قال عياض : كذا قيدناه ونقل عن ابن هك أنه صوب فتح الراء ، قلت : وبهذا جزم التوربشقي وزاد : لأنه فارسي غريب ، والراء في الأصل مفتوحة ولا حجة في ذلك لأن الاسم الاعمى اذا نطقت به العرب لم يتفه دلى أصله غالبا . وقال ابن الجوزي : قاله انا شيخنا أبو منصور اللغوي يعني الجواليقي بفتح الراء ، قال : وكان بعض أهل اللغة يقول : الصواب أسكرجة وهي فارسية معربة ، وترجمتها مقرب الخل ، وقد نكلت بها العرب قال أبو هلى فإن حقرت حذف الجيم والراء (١) ، وقلت أسكر ، ويجوز اشباع الكاف حتى تزيد ياء ، وقياس ما ذكره سيبويه في « برهم برهم » أن يقال في سكرجة سكرجة ، والذي سبق أولى . قال ابن مكى وهي صحاف صفار يؤكل فيها ، ومنها الكبير والصغير ، فالسكبيرة تحمل قدر ست أواق وقيل ما بين ثلثي أوقية إلى أوقية ، قال : ومعنى ذلك أن العجم كانت تستعمله في الكوامينج والجوارش للندى والمضم ، وأغرب الداودي فقال : السكرجة قصعة مدهونة ، ونقل ابن فرقول عن غيره أنها قصعة ذات قوائم من عود كائنة صغيرة والاول أولى ، قال شيخنا في « شرح الترمذي » : تركه الأكل في السكرجة إما لسكونها لم تكن تصنع عندهم اذ ذاك أو استصغارا لما لأن عاذتهم الاجتماع على الأكل ، أو لأنها - كما تقدم - كانت تعد لوضع الأشياء التي تعين على المضم ولم يكرهوا غالبا يشبعون ، فلم يكن لهم حاجة بالمضم . قوله (قيل لقتادة) القائل هو الراوى . قوله (فعلام) كذا للاكثر ووقع في رواية المستمل بالاشباع . قوله (ياكلون) كذا عدل عن الواحد الى الجمع ، إشارة الى أن ذلك لم يكن مختصا بالنبي ﷺ وحده بل كان أصحابه يقتفون أثره ويقتدون بفعله . قوله (على السفر) جمع سفرة وقد تقدم بيانها في الكلام على حديث عائشة الطويل في الهجرة الى المدينة ، وإن أصلها الطعام الذي يتخذه المسافر ، وأكثر ما يصنع في جلد فنقل اسم الطعام الى ما يوضع فيه كما سميت المزايدة راوية . ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة صفية فسأله مختصرا ، وقد سأل في غزوة خيبر بالاستناد الذي أورده هنا بعينه أنم من سياقه هذا ولفظه « أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاث ليال يبنى عليه بصفية » وزاد فيه أيضا بين قوله الى وليته وبين قوله أسر بالانطاع ، وما كان فيها من خبز ولا لحم وما كان فيها الا أن أمر ، فذكره وزاد بعد قوله والحن ، فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين ، الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك . قوله (وقال عمرو عن أنس : بنى بها النبي ﷺ ثم صنع حيسا في نطع) هو أيضا طرف من حديث وصله المؤلف في المغازي مطولا من طريق عمرو ابن أبي عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك بتامه . قوله (هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان) هشام هو ابن عمرو حل هذا الحديث عن أبيه ، وعن وهب بن كيسان ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق أحمد بن يونس عن أبي معاوية فقال فيه « عن هشام عن وهب بن كيسان » ، قلت وتقدم أصل هذا الحديث في « باب الهجرة

الى المدينة . من طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه وعن امرأته فاطمة بنت المنذر كلاهما عن أسماء ، وهو محمول على أن هشام حمل عن أبيه وعن امرأته وعن وهب بن كيسان ولعل عنده عن بعضهم ما ليس عند الآخر ، فإن الرواية التي تقدمت ليس فيها قوله يعيرون وهو بالعين المهملة من العار ، وابن الزبير هو عبد الله ، والمراد بأهل الشام حسكر الحجاج بن يوسف حيث كانوا يقاتلون من قبل عبد الملك بن مروان ، أو عسكر الحصين بن نمير الذين قاتلوه قبل ذلك من قبل يزيد بن معاوية . قوله (يعيرونك بالنطافين) قبل الأفصح أن يمدى التمييز بنفسه تقول غيرته كذا ، وقد سمع هكذا مثل ما هنا . قوله (وهل تدري ما كان النطافين) كذا أورده بعض الشراح ، ونعقبه بأن الصواب النطافان بالرفع ، وأنا لم أفد عليه في النسخ الا بالرفع ، فإن ثبت رواية بنمير الألف أمكن توجيهها ، ويحتمل أن يكون كان في الاصل . وهل تدري ما كان شأن النطافين ، فسقط لفظ شأن أو نحوه . قوله (إنما كان نط في شقته نصفين فأوكيت) تقدم في الهجرة الى المدينة أن أبا بكر الصديق هو الذي أمر بما بذلك لما هاجر مع النبي ﷺ الى المدينة . قوله (يقول إنها) كذا للاكثر ولبعضهم إنها بوحدة ونون وهو نصحيح ، وقد وجه بأنه يقول الراوى والضمير لأسماء وإنها هو ابن الزبير ، وأغرب ابن التين فقال : هو في سائر الروايات . إنها ، وذكر الخطابي بلفظ (إسما) . وقوله (والإله) في رواية أحمد بن يونس : إنها ورب السكينة ، قال الخطابي إنها بكسر الهمزة وبالتنوين معناها الاعتراف بما كانوا يقولونه والتقرير له ، تقول العرب في استدعاء القول من الانسان : إنها وإليه بغير تنوين ، ونعقب بأن الذي ذكره نعلب وغيره اذا استزددت من الكلام قلت إليه ؛ واذا أمرت بقطعه قلت إنها . وايس هذا الاعتراض مجيد لأن ، غير نعلب قد جزم بأن إنها كلمة استزادة ، وارتضاء وحرده بعضهم فقال : إنها بالتنوين للاستزادة وبغير التنوين لقطع الكلام ، وقد أتى أيضا بمعنى كيف . قوله (تلك شكاة ظاهر عنك عارها) شكاة بفتح الشين المعجمة معناه رفع الصوت بالقول القبيح ، ولبعضهم بكسر الشين ، والاول أولى . وهو مصد شكا بشكو شكاية وشكوى وشكاة ، وظاهر أى زائل ، قال الخطابي أى ارتفع عنك فلم يعلق بك ، والظهور يطاق على الصعود والارتفاع ، ومن هذا قول الله تعالى (فما اسطاعوا أن يظهروه) أى يعلوا عليه ومنه (ومعارج عاليا يظهرون) قال : وتمثل ابن الزبير بمصرع بيت لأبي ذؤيب الهذلي وأوله ودعيرها الواشون أنى أحبا ، يعنى لا بأس بهذا القول ولا عار فيه ، قال مغلطاي : وبعد بيت الهذلي :

فإن اعتذر منها فاني مكذب وإن تمتذير يرد عليك اعتذارها

وأول هذه القصيدة : هل الدهر إلا ليلة ونهارها والا طلوع الشمس ثم غبارها

أبي القلب إلا أم عمر فاصبحت تحرق نارى بالكافة ونارها

وبعده ودعيرها الواشون أنى أحبا ، البيت ، وهى قصيدة يزيد على ثلاثين بيتا . وتردد ابن قتيبة هل أنشأ ابن الزبير هذا المصراع أو أنشده ميمثلا به ؟ والذي جزم به غيره الثاني وهو المعتمد ، لأن هذا مثل مشهور ، وكان ابن الزبير يكثر التمثل بالشعر ، وقبلنا أنشأه . ثم ذكر حديث ابن عباس في أكل خالد الضب على مائدة رسول الله ﷺ ، وسيأتى شرحه بعد في كتاب الصيد والذبائح . وقوله : على مائدته ، أى الشيء الذى يوضع على الابرص صيانة للطعام كالتمثيل والطبق وغير ذلك ، ولا يعارض هذا حديث أنس : ان النبي ﷺ ما أكل على الخوان ، لأن

الحوران أخص من المائدة ، ونفى الإخص لا يستلزم نفي الإعم ، وهذا أولى من جواب بعض الشراح بأن أنسا إنما نفي عليه قال : ولا يه أرضه قول من علم . واختلف في المائدة فقال الزجاج هي عندي من ماد يبيد اذا تحرك . وقال غيره : من ماد يبيد اذا أعطى . قال أبو عبيد : وهي فاعلة بمعنى مفعولة من العطاء قال الشاعر : وكنت للنتجدين مائدا ،

٩ - باب السويق

٥٣٩ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد عن يحيى عن بشير بن يسار عن سويد بن النعمان أنه أخبره : « أنهم كانوا مع النبي ﷺ بالصُّبَاء - وهي على رَوْحَةٍ من خيبر - فغفرت الصلاة ، فدعا بطعام ، فلم يجده إلا سويقاً ، فلاك منه ، فكأنا معه . ثم دعا بما قضم ، ثم صلى وصلياً ، ولم يقوضاً »
قوله (باب السويق) ذكر فيه حديث سويد بن النعمان ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة

١٠ - باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يُسمى له فيه لمأهو

٥٣٩١ - **حديث** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد - الذي يقال له سيف الله - أخبره أنه دخل مع رسول الله ﷺ على ميمونة - وهي خالته وخالة ابن عباس - فوجد عندها ضئلاً محدوداً قدمت به أختها حفيدة بنت الحارث من نجد ، فقدمت للضب رسول الله ﷺ ، وكان فلما تقدم يده لاطعام حتى يتحدث به ويسمى له ، فأهوى رسول الله ﷺ يده إلى الضب ، فقالت امرأة من الذوق الحضور : أخبرني رسول الله ﷺ ما قد من له ، هو الضب يا رسول الله ، فرفع رسول الله ﷺ يده عن الضب ، فقال خالد بن الوليد : أحرام الضب يا رسول الله ؟ قال : لا ، ولستكن لم يكن بأرض قومي ، فأجِدني أعافه . قال خالد : فاجترزته فأكلته ، ورسول الله ﷺ ينظر إلى »

[الحديث ٥٣٩١ - طرفه في : ٥٤٠٠ ، ٥٥٣٧]

قوله (باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يُسمى له فيه لمأهو) كذا في جميع النسخ التي وقفت عليها بالإضافة ، وشرحه الزركشي على أنه « باب » بالتونين فقال قال ابن التين : إنما كان يسأل لأن العرب كانت لا تصاف شيئاً من المأكَل لفتها عندهم ، وكان هو ﷺ قد يعاف بعض الشيء فلذلك كان يسأل . قلت : ويحتمل أن يكون سبب السؤال أنه ﷺ ما كان بكثرة الكون في البادية فلم يكن له خبرة بكثير من الحيوانات ، أو لأن الشرح ورد بتحريم بعض الحيوانات وإباحة بعضها وكانوا لا يحرمون منها شيئاً ، وربما أتوا به مشوباً أو مطبوخاً فلا يتميز عن غيره إلا بالسؤال عنه . ثم أورد فيه حديث ابن عباس في قصة الضب ، وسبب شرحه في كتاب الصيد والذباح . ووقع

فيه ، فقالت امرأة من الندوة المحضور ، كذا وقع بلفظ جمع المذكور ، وكأنه باعتبار الأشخاص ، وفيه ، أخبرنا رسول الله ﷺ بما قدمتم له ، وهذه المرأة ورد التصريح بأنها ميمونة أم المؤمنين في رواية الطبراني ولفظه ، فقالت ميمونة : أخبروا رسول الله ﷺ بما هو ، فلما أخبروه تركه ، وعند مسلم من وجه آخر عن ابن عباس ، فقالت ميمونة : يا رسول الله إنه لحم ضب ، فكشف يده ،

١١ - باب طعام الواحد يكفي الإثنين

٥٣٩٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك . ح . وحدثنا إسماعيل . حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال « قال رسول الله ﷺ : طعام الإثنين كافي للثلاثة ، وطعام الثلاثة كافي للأربعة »

قوله (باب طعام الواحد يكفي الإثنين) أورد فيه حديث أبي هريرة « طعام الإثنين يكفي الثلاثة وطعام الثلاثة يكفي الأربعة ، واستدرك الجميع بين الترجمة والحديث ، فإن قضية الترجمة مرجعها للنصف وقضية الحديث مرجعها الثلث ثم الربع . وأجيب بأنه أشار بالترجمة إلى لفظ حديث آخر ورد ليس على شرطه . وبأن الجامع بين الحديثين أن مطلق طعام القليل يكفي الكثير لكن أقصاه الضعف ، وكونه يكفي مثله لا ينفى أن يكفي دونه . نعم كون طعام الواحد يكفي الإثنين يؤخذ منه أن طعام الإثنين يكفي الثلاثة بطريق الأولى بخلاف عكسه . ونقل عن اسحق ابن راهويه عن جرير قال : معنى الحديث أن الطعام الذي يشبع الواحد يكفي قوت الإثنين ، ويشبع الإثنين قوت الأربعة . وقال المطلب المراد بهذه الأحاديث الحظ على المكافاة والتقنع بالكفاية ، يعني وليس المراد المحصر في مقدار الكفاية . وإنما المراد المواساة وأنه ينبغي للإثنين إدخال ثالث لهما معهما وإدخال رابع أيضا بحسب من يحضر . وقد وقع في حديث عمر عند ابن ماجه بلفظ « طعام الواحد يكفي الإثنين وإن طعام الإثنين يكفي الثلاثة والأربعة وأن طعام الأربعة يكفي الخمسة والستة ، ووقع في حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أمياف أبي بكر ، فقال النبي ﷺ : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس » وعند الطبراني من حديث ابن عمر ما يرشد إلى العلة في ذلك وأوله « كلوا جميعا ولا تفرقوا فإن طعام الواحد يكفي الإثنين ، الحديث فيؤخذ منه أن الكفاية تنشأ عن بركة الاجتماع ، وإن الجميع كلما كثرت اذدادات البركة وقد أشار الترمذي إلى حديث ابن عمر وعند البزار من حديث سمرة نحو حديث عمر وزاد في آخره « ويد الله على الجماعة » ، وقال ابن المنذر يؤخذ من حديث أبي هريرة استحباب الاجتماع على الطعام ، وأن لا يأكل المرء وحده له . وفي الحديث أيضا الإشارة إلى أن المواساة إذا حصلت حصلت معها البركة فتعم الحاضرين . وفيه أنه لا ينبغي للبر أن يستحق ما عنده فيجتمع من تقديمه ، فإن القليل قد يحصل به الاكتفاء . بمعنى حصول سد الرق وقيام البنية ، لاحقيقة الشبع . وقال ابن المنذر : ورد حديث بلفظ الترجمة لكنه لم يوافق شرط البخاري فاستقرأ معناه من حديث الباب ، لأن من أمكنه ترك الثالث أمكنه ترك النصف لتقاربهما انتهى . وتعبه مغالطى بأن الترمذي أخرجه الحديث من طريق أبي سفيان عن جابر ، وهو على شرط البخاري انتهى . وليس كما زعم فإن البخاري وإن كان أخرجه لأبي سفيان ،

اكن أخرجه له مرفوعا بأبي صالح عن جابر ثلاثة أحاديث فقط : فليس على شرطه . ثم لا أدري لم خصه بتخریج الترمذی مع ان مسلما أخرجه من طريق الأعمش عن أبي سفيان أيضا ، ولعل ابن المنیر اعتمد على ما ذكره ابن بطلان أن ابن وهب روى الحديث بلفظ الترجمة عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر ، وابن لهيعة ليس من شرط البخاری قطعا ، لكن يرد عليه أن ابن بطلان قصر بزيادة الحديث ، وإلا فقد أخرجه مسلم أيضا من طريق ابن جريج ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن أبي الزبير عن جابر وصرح بطريق ابن جريج بإسناد ابن الزبير عن جابر ، فالحديث صحيح لكن لا على شرط البخاری والله أعلم . وفي الباب عن ابن عمر وسمرة كما تقدم ، وفيه عن ابن مسعود أيضا في الطبراني

١٢ - باب . المؤمنُ يأكلُ في مِئَةٍ واحدٍ ، فيه أبو هريرة عن النبي ﷺ

٥٣٩٣ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** عبد الصمد **حدثنا** شعبة عن واقد بن محمد عن نافع قال « كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه ، فأدخلت رجلا يأكل معه ، فأكل كثيرا . فقال : يا نافع ، لا تدخل هذا على » ، سمعت النبي ﷺ يقول : للمؤمن يأكل في مِئَةٍ واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء »

٥٣٩٤ - **حدثنا** محمد بن سلام أخبرنا عتبة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « قال رسول الله ﷺ : إن المؤمن يأكل في مِئَةٍ واحد ، وإن الكافر - أو المنافق - ، فلا أدري أيهما قال عبيد الله - يأكل في سبعة أمعاء »

وقال ابن بكير : **حدثنا** مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ . . .

[الحديث ٥٣٩٣ - طريقه في : ٥٣٩٤ ، ٥٣٩٥]

٥٣٩٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** صفوان عن عمرو قال « كان أبو سفيان رجلا أكلوا ، فقال له ابن عمر إن رسول الله ﷺ قال : إن الكافر يأكل في سبعة أمعاء . فقال : فأنا مؤمن بالله ورسوله »

٥٣٩٦ - **حدثنا** إسماعيل **حدثني** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : يأكل المسلم في مِئَةٍ واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء »

[الحديث ٥٣٩٦ - طريقه في : ٥٣٩٧]

٥٣٩٧ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة « إن رجلا كان يأكل أكلًا كثيرا ، فأسلم فكان يأكل أكلًا قليلا ، فذكر ذلك لابي النبي ﷺ قال : إن المؤمن يأكل في مِئَةٍ واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء »

قوله (باب المؤمن يأكل في معنى واحد) المعنى بكسر الميم مقصور ، وفي لغة حكامها في المحكم بسكون الميم بعدما تختاتية ، والجمع أمعاء ممدود ومعى المصارين . وقد وقع في شعر القفاى بلفظ الافراد في الجمع فقال في أبيات له حكامها أبو حاتم : حوالب غررا ومعى جياعا ، وهو كقوله تعالى (ثم يخرجكم طفلا) وإنما عدى يأكل بنى لانه بمعنى يوقع الاكل فيها ويجعلها ظرفا للأكل ، ومنه قوله تعالى (إنما يأكلون في بطونهم) أى ملء بطونهم قال أبو حاتم السجستاني : المعنى مذكر ولم أسمع من أثق به يؤثقه فيقول معنى واحدة ، لكن قد رواء من لا يوثق به . قوله (حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث ، ووقع في رواية ابن نعيم في المستخرج ، منسوبا . قوله (عن واثق بن محمد) هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر . قوله (فادخلت رجلا يأكل معه فأكل كثيرا) إله أبو نهيك المذكور بعد قليل . ووقع في رواية مسلم في لجعل ابن عمر يضع بين يديه ويضع بين يديه لجعل يأكل أكلا كثيرا . قوله (لا تدخل هذا على) وذكر الحديث هكذا حمل ابن عمر الحديث على ظاهره ، وإله كره دخوله عليه لما رآه متصفا بصفة وصف بها الكافر

قوله (باب المؤمن يأكل في معنى واحد ، فيه أبو هريرة عن النبي ﷺ) كذا ثبت هذا الكلام في رواية أبي ذر عن السرخسي وحده ، وليس هو في رواية أبي الوقت عن الداردي عن السرخسي ، ووقع في رواية النسفي ضم الحديث الذي قبله الى ترجمة طعام الواحد بكفى الاتين ، وإيراد هذه الترجمة لحديث ابن عمر بطريقه وحديث أبي هريرة بطريقه ولم يذكر فيها التعاقب ، وهذا الوجه فانه ليس لاعادة الترجمة بلفظها معنى ، وكذا ذكر حديث أبي هريرة في الترجمة ثم لإيراده فيها موصولا من وجهين . قوله (عبدة) هو ابن سليمان ، وعبيد الله هو ابن عمر الحمري . قوله (وإن الكافر ، أو المنافق فلا أدري أيهما قال عبيد الله) هذا الذي من عبدة ، وقد أخرجه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر بلفظ الكافر ، بغير شك ، وكذا رواء عمرو بن دينار كما يأتي في الباب ، وكذا هو في رواية غير ابن عمر عن روى الحديث من الصحابة ، إلا أنه ورد عند الطبراني في رواية له من حديث سمرة بلفظ المنافق ، بدل الكافر . قوله (وقال ابن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريقه ، ووقع لنا في الموطأ من روايته عن مالك وأفظه المؤمن يأكل في معنى واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق ابن وهب : أخرني مالك وغير واحد أن أفضا حديثهم ، فذكره بلفظ المسلم ، فظهر أن مراد البخاري بقوله مثله ، أى مثل أصل الحديث لا خصوص الشك الواقع في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع . قوله (سفيان) هو ابن عيينة . قوله (عن عمرو) هو ابن دينار ، ووقع النصريح بتحديثه لسفيان في رواية الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج . قوله (كان أبو نهيك) بفتح النون وكسر الهاء (رجلا أكولا) في رواية الحميدي : قيل لابن عمر إن أبا نهيك رجل من أهل مكة يأكل أكلا كثيرا . قوله (فقال فأنا أومن بالله ورسوله) في رواية الحميدي : فقال الرجل أنا أومن بالله ، الخ ومن ثم أطبق العلماء على حمل الحديث على غير ظاهره كما سيأتي إيضاحه . قوله في حديث أبي هريرة (يأكل المسلم في معنى واحد) في رواية مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة : المؤمن يشرب في معنى واحد ، الحديث . قوله في الطريق الأخرى (عن أبي حاتم) هو سلمان بسكون اللام الأشجعي وليس هو سلة بن دينار الزاهد فانه أصغر من الأشجعي ولم يدرك أباه هريرة . قوله (إن رجلا كان يأكل أكلا كثيرا فأسلم) وقع في رواية مسلم من طريق أبي

صالح عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ ضافه ضيف وهو كافر فأسر له بشاة فحلب فشرب حلابها ثم أخرى ثم أخرى حتى شرب حلاب سبع شياه ، ثم أنه أصبح فأسلم فأمر له بشاة فشرب حلابها ثم بأخرى فلم يستقمها ، الحديث وهذا الرجل يشبه أن يكون جهجاه الغفاري ، فأخرج ابن أبي شيبة وأبو يعلى والبخاري والطبراني من طريقه أنه قدم في نفر من قومه يريدون الاسلام ، فخرروا مع رسول الله ﷺ المغرب ، فلما سلم قال : ليأخذ كل رجل بيد جليسه ، فلم يبق غيري ، فكنت رجلا عظيما طويلا لا يقدم على أحد ، فذهب برَسُولِ اللَّهِ ﷺ إلى منزله لحلب لي عذرا فأثيت عليه ثم حلب لي آخر حتى حلب لي سبعة أعنز فأثيت عليها ، ثم أثيت بصنيع برمة فأثيت عليها ، فقالت أم أيمن : أجاج الله من أجاج رسول الله ، فقال : مه يا أم أيمن ، أكل رزقه ، ورزقنا على الله . فلما كانت الليلة الثانية وصلينا المغرب صنع ما صنع في التي قبلها فحلب لي عذرا ورويت وشبهت ، فقالت أم أيمن : أليس هذا ضيفنا ؟ قال : أنه أكل في معي واحد الليلة وهو مؤمن ، وأكل قبل ذلك في سبعة أمعاء ، الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي واحد ، وفي إسناد الجميع موسى بن عبيدة وهو ضعيف ، وأخرج الطبراني بسند جيد عن عبد الله بن عمر وقال : جاء إلى النبي ﷺ سبعة رجال ، فأخذ كل رجل من الصحابة رجلا وأخذ النبي ﷺ رجلا ، فقال له ما أحلك ؟ قال : أبو غزوان . قال فحلب له سبع شياه فشرب إنيما كله ، فقال له النبي ﷺ : هل لك يا أبا غزوان أن تسلم ؟ قال : نعم . فأسلم ، فسبح رسول الله ﷺ صدره ، فلما أصبح حلب له شاة واحدة فلم يتم إنيما ، فقال : مالك يا أبا غزوان ؟ قال : والذي بعثك نبيا قد رويت . قال : إنك أمس كان لك سبعة أمعاء وليس لك اليوم إلا معي واحد ، وهذه الطريق أقوى من طريق جهجاه ، ويحتمل أن نكون ذلك كنيته ، لكن يقرى التعداد أن أحد أخرج من حديث أبي بصرة الغفاري قال : أثيت النبي ﷺ لما هاجرت قبل أن أسلم ، فحلب لي شربة كانت يحلبها لأهله فشربتها ، فلما أصبحت أسلمت حلب لي فشربت منها فرويت ، فقال : أرويت ؟ قلت : قد رويت ما لا رويت قبل اليوم ، الحديث ، وهذا لا يفسر به المهم في حديث الباب وإن كان المعنى واحدا ، لكن ليس في قصته خصوص العدد . ولا أحد أيضا ولا في مسلم الكجى وقاسم بن ثابت في الدلائل ، والبغوي في الصحابة ، من طريق محمد بن وهب بن فضالة الغفاري وحدثني جدى فضالة بن عمرو قال : أثيت في أمّاح لي حتى أثيت رسول الله ﷺ فأسلمت ثم أخذت عليه لحلبت فيها فشربتها فقالت : يا رسول الله إن كنت لأشربها مرارا لا أمتلئ ، وفي أمطد إن كنت لأشرب السبعة فما أمتلئ ، فذكر الحديث . وهذا أيضا لا ينبغي أن يفسر به مهم حديث الباب لاختلاف السياق . ووقع في كلام النووي تبعا لمباحض أنه نضرة بن نضرة الغفاري ، وذكر ابن اسحق في السيرة من حديث أبي هريرة في قصة ثمامة بن أثال أنه لما أسرم أسلم وقعت له قصة تشبه قصة جهجاه فبجوز أن يفسر به ، وبه صدر المازري كلامه . واختلف في معنى الحديث فقبل : ليس المراد به ظاهره وإنما هو مثل ضرب للمؤمن وزهده في الدنيا والكافر وحرصه عليها ، فكان المؤمن لنقله من الدنيا بأكل في معي واحد ، والكافر لشدة رغبته فيها واستكثاره منها يأكل في سبعة أمعاء ، فليس المراد حقيقة الأمعاء ولا خصوص الأكل وإنما المراد التقليل من الدنيا والاستكثار منها ، فكأنه هير عن تناول الدنيا بالأكل وعن أسباب ذلك بالأمعاء ، ووجه الملاقة ظاهر ، وقبل المعنى أن المؤمن يأكل الحلال والكافر يأكل الحرام ، والحلال أقل من الحرام في الوجود فقله ابن التين ، ونقل الطحاوي نحو الذي قبله عن أبي جعفر بن أبي عمران فقال : حل قوم هذا الحديث على الرغبة في الدنيا كما تقول فلان يأكل

الدنيا أكل أي يرغب فيها ويحرص عليها ، فعنى المؤمن يأكل في معنى واحد أي يزهد فيها فلا يتناول منها الا قليلا ، والكافر في سببة أي يرغب فيها فيستكثر منها . وقيل المراد حصص المؤمن على قلة الأكل اذا علم أن كثرة الأكل صفة الكافر ، فان نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكافر ، وبذلك هل أن كثرة الأكل من صفة الكفار قوله تعالى (والذين كفروا يمتنعون وبأكلون كما تأكل الانعام) وقيل بل هو على ظاهره . ثم اختلفوا في ذلك على أقوال : أحدها أنه ورد في شخص بعينه واللام عهدية لاجنسية ، جزم بذلك ابن عبد البر فقال : لا سبيل الى حله على العموم لان المشاهدة تدفعه ، فكم من كافر يكون أقل أكل من مؤمن وعكسه ، وكم من كافر أسلم فلم يتغير مقدار أكله ، قال : وحديث أبي هريرة يدل على أنه ورد في رجل بعينه ، ولذلك عقب به مالك الحديث المطلق ، وكذا البخاري ، فكأنه قال : هذا إذا كان كافرا كان يأكل في سببة أمعاء فلما أسلم هو في وبورك له في نفسه فكفاه جزء من سببة أجزاء ما كان يكفيه وهو كافر أم . وقد سبقه الى ذلك الطحاوي في مشكل الآثار فقال : قبل أن هذا الحديث كان في كافر مخصوص وهو الذي شرب حلاب السبع شياء ، قال : وليس للحديث عندنا محل غير هذا الوجه ، والسابق الى ذلك أولا أبو عبيدة ، وقد تعقب هذا الحل بأن ابن عمر راوى الحديث فهم منه العموم فلذلك منع الذي رأى يأكل كثيرا من الدخول عليه واحتج بالحديث . ثم كيف يتأتى حله على شخص بعينه مع ما تقدم من ترجيح تعدد الواقعة ويورد الحديث المذکور عقب كل واحدة منها في حق الذي وقع له نحو ذلك . القول الثاني أن الحديث خرج مخرج الغالب ، وليست حقيقة العدد مرادة ، قالوا تخصيص السببة للبلابة في التفسير كما في قوله تعالى (والبحر يمد من بعده سبعة أبحر) والمعنى أن من شأن المؤمن الانتقال من الأكل لأشتغاله بأسباب العبادة ولعلمه بأن مقصود الشرع من الأكل ما يبد الجوع ويمسك الرق ويمين على العبادة ، ولخشيتة أيضا من حساب ما زاد على ذلك ، والكافر بخلاف ذلك كله فإنه لا يقف مع مقصود الشرع ، بل هو تابع لشهوة نفسه مسترسل فيها غير خائف من تبعات الحرام ، فصار أكل المؤمن - لما ذكرته - إذا نسب الى أكل الكافر كأنه بقدر السبع منه ، ولا يلزم من هذا أطراذه في حق كل مؤمن وكافر ، فقد يكون في المؤمنين من يأكل كثيرا إما بحسب العادة وإما لمرض يمرض له من مرض باطن أو لغير ذلك ، وبكون في الكفار من يأكل قليلا إما لمراعاة الصحة على رأى الأطباء ، وإما للرباطة على رأى الرهبان ، وإما لمرض كضعف المعدة . قال الطبري : ومحصل القول أن من شأن المؤمن الحرص على الزهادة والاعتناع بالبلابة ، بخلاف الكافر ، فإذا وجد مؤمن أو كافر على غير هذا الوصف لا يقدح في الحديث . ومن هذا قوله تعالى (الزاني لا ينكح الا ذانية أو مشركة) الآية ، وقد يوجد من الزاني نكاح الحرة ومن الزانية نكاح الحر . القول الثالث أن المراد بالمؤمن في هذا الحديث التام الايمان ، لأن من حسن إسلامه وكل إيمانه اشتغل فكره فيما يصير اليه من الموت وما بعده فيمنعه شدة الخوف وكثرة الفكر والاشفاق على نفسه من استيفاء شهوته ، كما ورد في حديث لابي أمامة رفعه : من كثرت فكره قل طعمه ، ومن قل تفكره كثرت طعمه وقسا قلبه . ويشير الى ذلك حديث أبي سعيد الصبيح : ان هذا المال حلوة خضرة ، فمن أخذه بأشراف نفس كان كالذي يأكل ولا يشبع . فدل على أن المراد بالمؤمن من يقتصد في مطعمه ، وأما الكافر فن شأنه الشره فيأكل بانهم كما تأكل البهيمة ولا يأكل بالمصلحة اقيام البنية ، وقد رد هذا الخطابي وقال : قد ذكر عن غير واحد من أفاضل السلف الأكل الكثير ، فلم يكن ذلك نقصا في إيمانهم ، الرابع أن المراد

أن المؤمن يسمى الله تعالى عند طيامه وشرابه فلا يشركه الشيطان فيه. كغيبه القلب، والكافر لا يسمى فيشرکه الشيطان كما تقدم تقريره قبل، وفي صحيح مسلم في حديث مرفوع أن الشيطان يستحل الطعام أن لم يذكر اسم الله تعالى عليه، الخامس أن المؤمن يقتل حرصه على الطعام فيبارك له فيه وفي ما كلفه فيشبع من القلب، والكافر طامع البصر إلى المأكَل كالأنعام فلا يشبعه القلب، وهذا يمكن ضمه إلى الذي قبله ويجعلان جوابا واحدا مركبا. السادس قال النووي المختار أن المراد أن بعض المؤمنين يأكل في معنى واحد وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء، ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة مثل معنى المؤمن اه، ويدل على تفاوت الأمعاء ما ذكره عياض عن أهل التشریح أن أمعاء الإنسان سبعة: المعدة، ثم ثلاثة أمعاء بعدها متصلة بها: الجواب، ثم الصائم، ثم الرقيق والثلاثة رقاق، ثم الأهور، والقولون، والمستقيم وكلها غلاظ. فيكون المعنى أن الكافر لكونه يأكل بشراسة لا يشبعه الأمعاء السبعة، والمؤمن يشبعه ملء معنى واحد. ونقل السكرماني عن الأطباء في تسمية الأمعاء السبعة أنها المعدة، ثم ثلاثة متصلة بها رقاق وهي الاثنا عشرى، والصائم، والقولون، ثم ثلاثة غلاظ وهي العائني بنون وقامين أو قافين، والمستقيم، والأهور. السابع قال النووي يحتمل أن يريد بالسبعة في الكافر صفات هي الحرص والشره وطول الأمل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السم، وبالواحد في المؤمن سدخلته. الثامن قال القرطبي: شهوات الطعام سبع: شهوة الطبع، وشهوة النفس، وشهوة العين، وشهوة الفم، وشهوة الأذن، وشهوة الأنف، وشهوة الجوع وهي الضرورية التي يأكل بها المؤمن، وأما الكافر فبأكل بالجميع. ثم رأيت أصل ما ذكره في كلام القاضي أبي بكر بن العربي ملخصا وهو أن الأمعاء السبعة كناية عن الحواس الخمس والشهوة والحاجة، قال العلماء يؤخذ من الحديث الحث على التقليل من الدنيا والحث على الزهد فيها والقناعة بما تيسر منها، وقد كان العقلاء في الجاهلية والاسلام يتمدحون بقلّة الأكل ويذمون كثرة الأكل كما تقدم في حديث أم زرع أنها قالت في معرض المدح لابن أبي زرع: ويشبعه ذراع الجفرة، وقال حاتم الطائي:

فأنك إن أعطيت بطناك سؤله وفرجك نالاً منتهى النعم أجمعا

وسياتي مزيد لهذا في الباب الذي يليه. وقال ابن التين: قبل أن الناس في الأكل على ثلاث طبقات: طائفة تأكل كل مطعم من حاجة وغير حاجة وهذا فعل أهل الجمل، وطائفة تأكل عند الجوع بقدر ما يسد الجوع حسب، وطائفة يجوعون أنفسهم يقصدون بذلك قمع شهوة النفس وإذا أكلوا أكلوا ما يسد الرمق اه ملخصا. وهو صحيح، لكنه لم يتعرض لتنزيل الحديث عليه وهو لا يثق بأقول الثاني

١٣ - باب الأكل ممكنا

٥٣٩٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر عن علي بن الأقرع سمعت أبا جهمفة يقول قال رسول الله ﷺ:

إني لا آكل ممكنا،

[الحديث ٥٣٩٨ - طرفه في ٥٣٩٩]

٥٣٩٩ - حدثني عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن منصور عن علي بن الأقرع عن أبي جهمفة، قال

«كنت عند النبي ﷺ، فقال لرجل عنده: لا آكل وأنا ممكنا،

قوله (باب الأكل متكثرا) أى ماحكه؟ وإنما لم يحرم به لأنه لم يأت فيه نهى صريح . **قوله** (حدثنا مسعر) كذا أخرجه البخارى عن أبى نعيم ، وأخرجه أحمد عن أبى نعيم . قال «حدثنا سفيان بن الثوري» فكان لأبى نعيم فيه شيخين . **قوله** (عن على بن الأقر) أى ابن عمرو بن العارث بن معاوية الهمداني يسكنون البصرة الوادى الكوفى ، ثقة عند الجميع ، وماله فى البخارى سوى هذا الحديث . **قوله** (سمعت أبا جحيفة) فى رواية سفيان عن على بن الأقر «عن عون بن أبى جحيفة» وهذا يوضح أن رواية رقية لهذا الحديث عن على بن الأقر عن عون ابن أبى جحيفة عن أبيه من المازيد فى متصل الاسانيد لنصريح على بن الأقر فى رواية مسعر بسماعه له من أبى جحيفة بدون واسطة . ويحتمل أن يكون سمعه من عون أولا عن أبيه ثم لقي أبا ، أو سمعه من أبى جحيفة وثبته فيه عون . **قوله** (أنى لا آكل متكثرا) ذكر فى الطريق الذى بعد ما له سببا مختصرا ولفظه «فقال لرجل هذه لا آكل وأنا متكى» ، قال الكرماني : اللفظ اثنان أبليغ من الاول فى الاثبات ، وأما فى الثانى فالاول أبليغ له . وكان سبب هذا الحديث قصة الاعراب المذكورة فى حديث عبد الله بن بسر عند ابن ماجه والطبرانى بإسناد حسن قال «أحدثت للنبي ﷺ شاة لجنا على ركبته يأكل ، فقال له أعرابي : ما هذه الجلسة؟ فقال إن الله جعلنى عبدا كريما ولم يجعلنى جبارا عنيدا . قال ابن بطال : إنما فعل النبي ﷺ ذلك تواضعا لله . ثم ذكر من طريق أبى يوسف عن الزهرى قال «أنى النبي ﷺ ملك لم يأته قباهة فقال : إن ربك يحبك بين أن تكون عبدا نبييا أو ملكا نبييا ، قال فنظر الى جبريل كالمستشير له ، فأرأى إليه أن تواضع ، فقال : بن عبدا نبييا . قال فما أكل متكثرا . وهذا مرسل أو مفضل ، وقد وصله النسائي من طريق الزبير بن العوام عن الزهرى عن محمد بن عبد الله بن عباس قال : كان ابن عباس يحدث ، فذكر نحوه . وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال «مارؤى النبي ﷺ يأكل متكثرا قط» ، وأخرج ابن أبى شيبة عن مجاهد قال «ما أكل النبي ﷺ متكثرا إلا مرة ثم نزع فقال : اللهم انى عبدك ورسولك» ، وهذا مرسل ، ويمكن الجمع بأن تلك المرة التى فى أثر مجاهد ما اطلع عليها عبد الله بن عمرو ، فقد أخرج ابن شاهين فى ناسخه من مرسل عطاء بن يسار «أن جبريل رأى النبي ﷺ يأكل متكثرا فنهأ» ، ومن حديث أنس «أن النبي ﷺ لما نهأ جبريل عن الأكل متكثرا لم يأكل متكثرا بعد ذلك» ، واختلف فى صفة الانكاء فقيل : أن يتمكن فى الجلوس للأكل على أى صفة كانه ، وقيل أن يعبل على أحد شقيه ، وقيل أن يعتمد على يده اليسرى من الأرض ، قال الخطابي تحسب العامة أن المتكى هو الأكل على أحد شقيه ، وليس كذلك بل هو المعتمد على الوطاء الذى تحته ، قال ومعنى الحديث انى لا أقعد متكثرا على الوطاء عند الأكل فعل من يستكثر من الطعام ، فأنى لا آكل إلا البلغة من الزاد فلذلك أقعد مستوفزا . وفى حديث أنس «أنه ﷺ أكل تمرا وهو مقع» ، وفى رواية «وهو مخنز» والمراد الجلوس على وركيه غير متمكن ، وأخرج ابن عدى بسند ضعيف : ذكر النبي ﷺ أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل ، قال مالك هو نوع من الانكاء . قلت : وفى هذا إشارة من مالك الى كراهة كل ما يبعد الأكل فيه متكثرا ، ولا يختص بصفة بعينها . وجزم ابن الجوزى فى تفسير الانكاء بأنه الميل على أحد الشقين ، ولم يلتفت لانكار الخطابي ذلك . وحكى ابن الأثير فى «النهاية» أن من فسر الانكاء بالميل على أحد الشقين تأوله على مذهب الطب بأنه لا يندرد فى مجارى الطعام - فلا ولا يسيغه هنيئا وربما نادى به ، واختلف السلف فى حكم الأكل متكثرا فزعم ابن القاص أن ذلك من الخصائص النبوية ، وتمعبه البيهقي فقال : قد يكره لغيره

أيضا لأنه من نعل المتعظمين وأصله مأخوذ من ملوك العجم ، قال فان كان بالمرء مانع لا يتمكن معه من الاكل إلا متكئا لم يكن في ذلك كراهة ، ثم حاق عن جماعة من السلف أنهم أكلوا كذلك ، وأشار الى حل ذلك عنهم على الضرورة ، وفي الحل نظر . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهرى جواز ذلك مطلقا ، وإذا ثبت كونه مكروها أو خلاف الأولى فالمستحب في صفة الجلوس للأكل أن يكون جائيا على ركبة وظهور قدميه ، أو ينصب الرجل النقي ويجلس على اليسرى ، واستثنى الغزالي من كراهة الأكل مضطجعا أكل البقل ، واختاف في علة الكراهة ، وأفوى ماورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يأكلوا انكاسة غنائة أن تعظم بطونهم . وإلى ذلك يشير بقية ماورد فيه من الأخبار فهو المعتمد ، ووجه الكراهة فيه ظاهر . وكذلك ما أشار إليه ابن الأثير من جهة الطب والله أعلم

١٤ - باب للشواء ، وقول الله تعالى (فجاء بهجلا حنيذ) أى مشوى

٥٤٠٠ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزهرى عن أبي أمامة بن سهل عن ابن عباس عن خالد بن الوليد قال : أتى النبي ﷺ بضمب مشوى ، فأهوى له لياكل ، فقيل له : إنه ضب ، فأملك يده . فقال خالد : أحرام هو ؟ قال : لا ، ولكنه لا يكون بأرض قومى ، فأجذنى أعانه . فأكل خالد ورسول الله ﷺ ينظر ، قال مالك بن ابن شهاب : بضمب مخنوذ ،

قوله (باب الشواء) بكسر المعجمة وباء مد معروف . قوله (وقول الله تعالى فجاء بهجلا حنيذ) كذا في الأصل وهو سبق فلم والتلاوة : ان جاء ، كما سيأتى . قوله (مشوى) كذا ثبت قوله مشوى في رواية السرخسى ، وأورده النسي بلفظ : أى مشوى ، وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى (فجاء بهجلا حنيذ) أى مخنوذ وهو المشوى مثل قتيل في مقتول ، وروى الطبرى عن وهب بن منبه عن صفيان الثوري مثله ، وعن ابن عباس أخص منه قال حنيذ أى نصيج ، ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد الحنيذ المشوى النصيج ، ومن طرق من قتادة والضحاك وابن إسحق مثله ، ومن طريق السدى قال : الحنيذ المشوى فى الرضف أى الحجارة المحماة ، وعن مجاهد والضحاك مخنوذ ، وهذا أخص من جهة أخرى وبه جزم الخليل صاحب اللغة . ومن طريق شمر بن عطية قال : الحنيذ قال الذى يقطر مائه بعد أن يشوى ، وهذا أخص من جهة أخرى والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس في قصة خالد بن الوليد في الضب ، وسيأتى شرحها في كتاب الصيد والذبايح ان شاء الله تعالى . وأشار ابن بطال إلى أن أخذ الحكم للترجمة ظاهر من جهة أنه ﷺ أهوى لياكل مما لم يمتنع الا لكونه ضبا فلو كان غير ضب لا كل . قوله في آخره (وقال مالك عن ابن شهاب بضمب مخنوذ) يأتى وصولا في الذبايح من طريق مالك

١٥ - باب الخنزيرة . قال النضر : الخنزيرة من النخالة . والحريرة من اللبن

٥٤٠١ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن

الربيع الأنصاري « أن عتيان بن مالك - وكان من أصحاب النبي ﷺ ممن شهد بدرًا - من الأنصار - أنه أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إني أنكرت بصري ، وأنا أصلي لقوى ، فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم ، لم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي لهم ، فوددتُ يا رسول الله أنك تأتي فتصلي في بيتي فاتخذهُ مُصَلًى . فقال : سأفعلُ إن شاء الله . قال عتيان : فعدا على رسول الله ﷺ وأبو بكر حين ارتفع النهار ، فاستأذن للنبي ﷺ فأذنتُ له ، فلم يجلس حتى دخل البيت ، ثم قال لي : أين مُحب أن أصلي من بيتك ؟ فأشرتُ إلى ناحية من البيت ، فقام النبي ﷺ فكبر ، فصَفَفْنَا ، فصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ : وَحَبَسْنَا عَلَى خَزِيرٍ صَنَعْنَاهُ ، فَنَابَ فِي الْبَيْتِ رَجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذُوو عَدَدٍ ، فَاجْتَمَعُوا . فقال قائلٌ منهم : ابنُ مالكُ ابنُ الدُّخُسْنِ ا قَدْ بَلَغَ بِمُضْمِهِمْ : ذَلِكَ مُنَافِقٌ ، لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . قال للنبي ﷺ : لَا تَقُلْ ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ ؟ قَالَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قال قلنا : فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنُصِيبُ حَتَّى نَلْقَاهُ . فقال : فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَنَبَّأُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ . قال ابنُ شهابٍ : ثُمَّ سَأَلَ الْحَصِينَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ - أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ ، وَكَانَ مِنْ سَرَانِهِمْ - عَنْ حَدِيثِ عُمُودٍ ، فَصَدَّقَهُ

قوله (باب الخزيرة) بخاء معجمة مفتوحة ثم زاي مكسورة وبعد النحنانية الساكنة راء هي ما يتخذ من الدقيق على هيئة العصيدة لكنه أرق منها قاله الطبري ، وقال ابن فارس : دقيق يخلط بشحم ، وقال القتيبي ونجمه الجوهري : الخزيرة أن يؤخذ اللحم فيتمطع صفاراً ويصب عليه ماء كثير فإذا نضج ذر عليه الدقيق ، فإن لم يكن فيها لحم فهي عصيدة ، وقبل مرق يصفى من بلالة النخالة ثم يطبخ ، وقيل حساء من دقيق ودسم . قوله (قل النظر) هو ابن شمير النحوي القوي المحدث المشهور . قوله (الخزيرة) يعني بالإعجام (من النخالة ، والخزيرة) بمعنى بالامال (من اللبن) وهذا الذي قاله النظر وافقه عليه أبو الهيثم ، لكن قال من الدقيق بدل اللبن وهذا هو المعروف ، ويحتمل أن يكون معنى اللبن أنها تشبه اللبن في البياض لعدة تصفيتها والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث عتيان بن مالك في صلاة النبي ﷺ في بيته ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب المساجد في البيوت في أوائل كتاب الصلاة ، والغرض منه قوله : وحَبَسْنَا عَلَى خَزِيرٍ صَنَعْنَاهُ ، أي منعناه من الرجوع عن منزلنا لأجل خزير صنعناه له لئلا كل منه . قوله (أخبرني مجاهد بن الربيع الأنصاري أن عتيان بن مالك - وكان من أصحاب النبي ﷺ ممن شهد بدرًا من الأنصار - أنه أتى النبي ﷺ) كذا في الأصول المعتمدة ، ونقل السكرماني أن في بعض النسخ : هن عتيان ، وهو أوضح قال : ولأول وجه وهو أن تكون ، وأنه الثانية توكيدا كقوله تعالى (أيعذكم أنكم إذا تم وكنتم ترابا وعظاما أنكم يخرجون) . قلت : فيصير التقدير أن عتيان أتى النبي ﷺ ، وما بينهما أشياء اعترضت فيصح كما قال ، لكن يبقى ظاهره أنه من مسند مجاهد بن الربيع فيكون مرسلًا لأنه ذكر قصة ما أدركها ، وهذا بخلاف ما لو قال إن عتيان ابن مالك قال أدب النبي ﷺ فإنه يساوي ما لو قال عن عتيان إنه أتى النبي ﷺ ، وقد مضى بيان ذلك بأوضح من

هذا في الباب المذكور . قوله (قال ابن شهاب : ثم سألت الحصين) هو موصول بالاسناد المذكور ، والحصين بمهملتين مصدر ، وقد قدمت في الصلاة أن القابسي رواه بضاد مدمجة ولم يوافق على ذلك ، ونقل ابن التين عن الشيخ أبي عمران قال : لم يدخل البخاري في جامعه الحضير يعني بالمهملة ثم الضاد وآخره راه وأدخل الحصين بمهملتين ونون يشير بذلك إلى أن مسلما أخرجه لأسيد بن حضير ولم يخرج له البخاري ، وهذا قصور عن قوله ، فإن أسيد بن حضير وإن لم يخرج له البخاري من روايته موصولا لكنه عاق عنه ووقع ذكره عنده في غير موضع فلا يليق أني إدخاله في كتابه ، على أنه قلنا يلتبس من أجل تفريق النون وإنما اللبس الحصين بمهملتين ونون وهم جماعة في الاسماء والكنى والآباء ، والحصين مثله لكن بضاد مدمجة ، وهو واحد أخرجه له مسلم وهو حصين بن منذر أبو ساسان له حجة ، وقد نبه على وهم القابسي في ذلك عياض وأضاف إليه الأصملي فقال : قال القابسي ليس في البخاري بالضاد المدمجة سوى الحصين بن محمد ، قال عياض : وكذا وجدت الأصملي فيده في أصله وهو وهم والصواب ما للجماعة بضاد مهملة هـ . وما نسبته إلى الأصملي ليس بمحقق ، لأن النقطة فوق الحرف لا يتمين أن تكون من كاتب الأصل بخلاف القابسي فانه أفصح به حتى قال أبو لييد الوقشي : كذا قرئ عليه ، قالوا وهو خطأ واه أعلم

١٦ - باب الأقط . وقال حميد سمعت أنسا « بنى للذي لله بصفية ، فألقى التمر والأقط والسن »

وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس « صنع للذي لله حبسا »

٥٤٠٢ - حديث مسلم بن إبراهيم حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أهدت خالتي إلى النبي ﷺ ضبابا وأقطا ولبنا ، فوضع للضب على ما نذرت ، ولو كان حراما لم يوضع ، وشرب اللبن وأكل الأقط »

قوله (باب الأقط) بفتح الهمزة وكسر القاف وقد تسكن بعدها طاء مهمل ، وهو جن اللبن المستخرج زبده وقد تقدم تفسيره في باب زكاة الفطر ، وغيره . قوله (وقال حميد الخ) تقدم موصولا في باب الخبز المرقق . قوله (وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس) تقدم أيضا في الباب المذكور لكن معلقا . وبينت الموضع الذي وصله فيه مع شرحه ، ثم ذكر طرقا من حديث ابن عباس في الضب لقوله فيه « أهدت خالتي ضبابا وأقطا ولبنا ، وسيأتي شرحه في الذبائح

١٧ - باب السلق والشعير

٥٤٠٣ - حديث يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعيد قال « إن كنا لنفرح بيوم الجمعة ، كانت لنا مجوزة نأخذ أصول السلق فنجعلها في قدر لها ، فنجعل فيه حبات من شعير ، إذا صلگها زرناها فتربته إيانا ، وكنا نفرح بيوم الجمعة من أجل ذلك ، وما كنا نتخذى ولا نقبل إلا تجمد الجمعة ، والله ما فيه شعير ولا ودك »

قوله (باب السلق) بكسر السين المهملة نوع من البقل معروف ، فيه تحليل لسدد الكبد ، ومنه صنف أسود يعقل البطن . ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة المجوز التي كانت تصنع لهم أصول السلق في قدر يوم الجمعة ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجمعة ، وأحيل بشيء منه على كتاب الاستئذان ، وقد فرقه البخاري حديثين من رواية أبي غسان عن أبي حازم . ووقع هنا من الزيادة في آخر الحديث د والله ما فيه شحم ولا ودك ، وتقدم في تلك الرواية أن السلق يكون عرقه أى عوضا عن عرقه ، فإن العرق يفتح العين وسكون الراء بعدها قاف المعظم عليه بنية اللحم ، فإن لم يكن عليه لحم فهو عرق ، وقد صرح في هذه الرواية بأنه لم يكن فيه شحم ولا ودك ، وهو بفتح الواو والمهملة بعدها كاف وهو الدسم وزنا ومعنى ، وعطفه على الشحم من عطف الأعم على الأخص والله أعلم . وفي الحديث ما كان الساق عليه من الاقتصاد والصبر على قلة الشيء إلى أن فتح الله تعالى لهم الفتح العظيمة ، فمنهم من تبسط في المباحات منها ، ومنهم من اقتصر على الدون مع القدرة وهذا وورعا

١٨ - باب النهش ، وانتشال اللحم

٥٤٠٤ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد حدثنا أيوب عن محمد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « تعرّى رسول الله ﷺ كنفًا ، ثم قام فصلى ولم يتوضأ »

٥٤٠٥ - وعن أيوب وعاصم عن عكرمة عن ابن عباس قال : « انتشل النبي ﷺ عرقًا من قدر فأكل ، ثم صلى ولم يتوضأ »

قوله (باب النهش وانتشال اللحم) النهش بفتح النون وسكون الهاء بعدها شين معجمة أو مهملة ، وهما بمعنى عند الاصمعي وبفتح الجيم وهري ، وهو القبض على اللحم بالفم وإزالته عن العظم وغيره ، وقيل بالهجمة هذا وبالهمزة تناوله بمقدم الفم ، وقيل النهش بالمهملة للقبض على اللحم ونثره عند الأكل ، قال شيخنا في شرح الترمذي ، الأمر فيه محمول على الإرشاد ، فإنه علله بكونه أهنا وأمرأ أى أشد هناء ومرارة ، ويقال هنيء صار هنيئا ومرى . صار مرينا وهو أن لا يثقل على المعدة وينضم عنها ، قال : ولم يثبت النهي عن قطع اللحم بالسكين بل ثبت الحز من الكتف ، فيختلف باختلاف اللحم كما إذا عرس نهشه بالسن فطع بالسكين ، وكذا إذا لم تحضر السكين ، وكذا يختلف بحسب العجالة والتأني والله أعلم . والانتشال بالمعجمة التناول والقطع والافتلاع ، يقال نشلت اللحم من المرق أخرجه منه ، ونشلت اللحم إذا أخذت بيدك عضوا فتركت ماعليه ، وأكثر ما يستعمل في أخذ اللحم قبل أن ينضج ، ويسمى اللحم نشيلا ، وقال الاسماعيلي : ذكر الانتشال مع النهش ، والانتشال التناول والاستخراج ، ولا يسمى نهشا حتى يتناول من اللحم . قلت : لحاصله أن النهش بعد الانتشال ، ولم يقع في شيء من الطريقين اللذين ساقهما البخاري بلفظ النهش وإنما ذكره بالمعنى حيث قال : « تعرّى كنفًا ، أى تناول اللحم الذي عليه بضمه ، وهذا هو النهش كما تقدم ، ولعل البخاري أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف الحديث الذي سأذكره في الباب الذي يلي الباب الذي بعد هذا في النهي عن قطع اللحم بالسكين . قوله (عن محمد) هو ابن سيرين ، ووقع منسوبا في رواية الاسماعيلي ، قال ابن بطال : لا يصح لابن سيرين سماع من ابن عباس ولا من ابن عمر . قلت : سبق

الى ذلك يحيى بن . من ، وكذا قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : لم يسمع محمد بن سيرين من ابن عباس ، يقول : بلغنا . وقال ابن المديني قال شعبة : أحاديث محمد بن سيرين عن عبد الله بن عباس إنما سمعها من عكرمة ، أقيه أيام المختار . قلت : وكذا قال خالد الحذاء : كل شيء يقول ابن سيرين وثبت عن ابن عباس ، سمعه من عكرمة اه . واعتاد البخاري في هذا المتن إنما هو على السند الثاني ، وقد ذكرت أن ابن الطبايع أدخل في الأول عكرمة بين ابن سيرين وابن عباس ، وكان البخاري أشار بإيراد السند الثاني الى ما ذكرت من أنه ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس ، قلت : وماله في البخاري عن ابن عباس غير هذا الحديث ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن عيسى بن الطبايع من حماد بن زيد فأدخل بين محمد بن سيرين وابن عباس عكرمة ، وإنما صح عنده لمجيئه بالطريق الأخرى الثانية فأورده على الوجه الذي سمعه . قوله (نعرق رسول الله ﷺ كتفا) في رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس كما تقدم في الطهارة وأكل كتفا ، وعند مسلم من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس وأبي النبي ﷺ بهدية خبز ولحم فأكل ثلاث لقم ، الحديث ، فأفادت تعيين جهة اللحم ومقدار ما أكل منه . قوله (وعن أيوب) هو معطوف على السند الذي قبله ، وأخطأ من زعم أنه معاق . وقد أورده أبو نعيم في المستخرج . من طريق الفضل ابن الحباب عن الحجاج وهو عبد الله بن عبد الوهاب شيخ البخاري فيه بالسند المذكور ، حاصله أن الحديث عند حماد بن زيد عن أيوب بسندين على لفظين : أحدهما عن ابن سيرين باللفظ الأول ، والثاني عنه عن عكرمة وعاصم الأحول باللفظ الثاني ، ومفاد الحديثين واحد وهو ترك إيجاب الوضوء بما مسّت النار ، قال الإسماعيلي : وصله إبراهيم بن زياد وأحمد بن إبراهيم الموصلي وعارم ويحيى بن غيلان والحوضي كلهم عن حماد بن زيد ، وأرسله محمد ابن هيب بن حساب فلم يذكر فيه ابن عباس . قلت : واصله صحيح اتفاقاً لأنهم أكثر وأحفظ وقد وصلوا وأرسل قالهم لهم عليه ، وقد وصله آخرون غير من سمي عن حماد بن زيد ، والله أعلم

١٩ - باب تَمَرُقُ الْقَصْدِ

٥٤٠٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْثَرِ قَالَ حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ مَرْثَدَةَ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ الْمَدَنِيُّ حَدَّثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ دَخَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَحْمُو مَكَّةَ . . .

٥٤٠٧ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ

السَّامِيُّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ دَخَرْنَا يَوْمَ جَالِيسٍ مَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَنَزِلٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَازِلٌ أَمَّا بِنَا ، وَالتَّقْوَمُ مُحْرَمُونَ وَأَنَا غَيْرُ مُحْرَمٍ - فَأَبْصَرُوا حَاراً وَحِشِيّاً ، وَأَنَا مَشْتَوِلٌ أَخْصِفُ قُلِي فَلَمْ يُؤْذِنُونِي لَهُ ، وَأَحْبَبُوا لِي أَنْ أِبْصَرْتُهُ ، فَانْفَتَحَ فَأَبْصَرْتُهُ ، فَقُمْتُ إِلَى الْقُرْسِ فَأَسْرَجْتُهُ رَكْبَتُ ، وَأَسَيْتُ السَّوْطَ وَالرَّمْحَ ، فَقُلْتُ لَهُمْ : نَادُونِي السَّوْطَ وَالرَّمْحَ ، فَقَالُوا : لَا وَاللَّهِ لَا نَعِينُكَ عَلَيْهِ بَشَرٌ . فَضَبِيتُ فِرَاتُ فَأَخَذْتُهَا مِنْ رَكْبَتُ فَشَدَدْتُ عَلَى الْحَارِ فَمَقَرْتُهُ ، ثُمَّ رَجَعْتُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ ، فَوَقَعُوا فِيهِ بِأَكْلَوْتُهُ . ثُمَّ إِنَّهُمْ شَكُّوا فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَهُمْ حُرْمٌ ، فَرُخْنَا ، وَخَبَأْتُ الْقَصْدَ مَعِي ، فَأَدْرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ

مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟ فَأَوَّلُهُ: لَمْ يَضِدْ فَأَكَلَهَا حَتَّى تَقَرَّ قَلْبُهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ... مِثْلَهُ

قَوْلُهُ (بَابُ تَعْرِيقِ الْعَضِدِ) مَضَى تَفْسِيرُ التَّعْرِيقِ، وَأَمَّا الْعَضِدُ فَهُوَ الْعِظْمُ الَّذِي بَيْنَ الْكَتِفِ وَالْمِرْفَقِ. وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ أَبِي قَتَادَةَ فِي قِصَّةِ الْخَارِجِ الْوَحْشِيِّ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْحِجِّ. وَأَبُو حَازِمٍ الْمَدَنِيُّ فِي إِسْنَادِهِ هُوَ سَلْبٌ بِنِ دِينَارٍ صَاحِبِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَمُرَادُهُ مِنْهُ قَوْلُهُ فِي آخِرِهِ: فَتَنَارَلَهُ الْعَضِدُ فَأَكَلَهَا حَتَّى تَعْرِقَهَا، أَيْ حَتَّى لَمْ يَبْقَ عَلَى عِظْمِهَا شَيْءٌ. وَقَوْلُهُ فِي آخِرِهِ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى السَّنَدِ الَّذِي قَبْلَهُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ - أَيْ ابْنَ أَبِي كَثِيرٍ شَيْخَ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ - فِيهِ إِسْنَادَيْنِ، وَوَقَعَ لِلنَّسَبِ وَالْأَكْثَرُ: قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ: غَيْرَ مَسْمُوعٍ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكَلْبِيِّ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: فَإِنْ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ يَكْنَى أَبَا جَعْفَرٍ صَحَّ رِوَايَةُ الْكَلْبِيِّ، وَالْأَفْهَمُ ابْنُ لَا أَبَ. وَاقَّةُ أَعْلَمَ

٢٠ - بَابُ قَطْعِ اللَّحْمِ بِالسَّكِينِ

٥٤٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ أُمَيَّةَ أَنَّ أَبَاهُ هَمْرَوْنَ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَحْتَزُّهُ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ فِي يَدِهِ، فَنَدَى إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَلْقَاهَا وَالسَّكِينُ الَّذِي يَحْتَزُّ بِهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»

قَوْلُهُ (بَابُ قَطْعِ اللَّحْمِ بِالسَّكِينِ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ هَمْرَوْنَ أُمَيَّةَ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ الْحَدِيثَ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَشْرُوحًا فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَمَعْنَى يَحْتَزُّ يَقْطَعُ. وَأَخْرَجَ أَصْحَابُ السَّنَنِ الثَّلَاثَةُ مِنْ حَدِيثِ الْخُفَيْدَةِ بْنِ شُعْبَةَ: «بِتِ هَمْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يَحْزِلُ مِنْ جَنْبِ حَتَّى أَذِنَ بِلَالٍ، فَطَرَحَ السَّكِينُ وَقَالَ: مَا لَهُ تَرَبَّتْ يَدَاهُ؟» قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّ حَدِيثَ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَفَعَتْهُ، وَلَا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسَّكِينِ فَإِنَّهُ مِنْ صَلْبِ الْإِبِلِ، وَاتَّهَمُوهُ فَإِنَّهُ أَمْرٌ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ حَدِيثٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. قُلْتُ: لَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِلَفْظٍ: «نَهَضُوا اللَّحْمَ نَهَضًا فَإِنَّهُ أَمْرٌ»، وَقَالَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ إِي. وَعَبْدُ الْكَرِيمِ هُوَ أَبُو أُمَيَّةَ بْنُ ابْنِ الْخَارِقِ ضَعِيفٌ، لَكِنْ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاسِمٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ فَهُوَ حَسَنٌ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ مَا زَادَهُ أَبُو مَعْشَرٍ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالنَّبِيِّ عَنْ قَطْعِ اللَّحْمِ بِالسَّكِينِ وَكَأَنَّ مَا فِي حَدِيثِ صَفْوَانَ أَنَّ النَّهْشَ أَوَّلُ، وَقَدْ رَفَعَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِ الْفَقَاحَةِ الطَّرِيقَ الْمَاضِي فِي التَّفْسِيرِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَلَغَهُمُ الذَّرَاعُ فَنَهَشَ مِنْهَا نَهْشَةً»، الْحَدِيثُ

٢١ - بَابُ مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا

٥٤٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا فَلَيْسَ: إِنْ أَشْتَبَاهُ أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ»

قَوْلُهُ (بَابُ مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا) أَيْ مَبَايَا، أَمَّا الْحَرَامُ فَكَانَ يَعْيِيهِ وَيُذَمُّهُ وَيَنْهَى عَنْهُ، وَنَهَبَ عَنْهُمْ

الى أن الميب إن كان من جهة الخلفة كره وإن كان من جهة الصنعة لم يكرهه ، قال : لأن صنعة الله لا تعاب وصنعة
الآدميين تعاب . قلت : والذي يظهر التعميم ، فإن فيه كسر قلب الصانع ، قال النووي : من آداب الطعام التأكد
أن لا يعاب ، كقوله مالح حامض قليل الملح غليظ رقيق غير ناضج ونحو ذلك . قوله (عن أبي حازم) هو الأشجعي
وللاشمش فيه شيخ آخر أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عنه عن أبي يحيى مولى جمدة عن أبي هريرة ، وأخرجه
أيضا من طريق أبي معاوية وجماعة عن الأعمش عن أبي حازم : واقتصر البخاري على أبي حازم لكونه على شرطه
دون أبي يحيى ، وأبو يحيى مولى جمدة بن هبيرة الخزومي مدني ماله عند مسلم سوى هذا الحديث ، وقد أشار أبو
بكر بن أبي شيبة فيما رواه ابن ماجه عنه الى أن أبا معاوية تفرد بقوله ، وعن الأعمش عن أبي يحيى ، فقال لما أورده
من طريقه يخالفه فيه بقوله عن أبي حازم ، وذكره الدارقطني فيما انتقد دلى مسلم ، وأجاب حياض بأنه من الأحاديث
المعللة التي ذكر مسلم في خطبة كتابه أنه يوردها وبين علتها ، كذا قال ، والناحون أن هذا لاعلة فيه لرواية أبي
معاوية الوجهين جميعا ، وإنما كان يأتي هذا لو اقتصر على أبي يحيى فيكون حينئذ شاذًا ، أما بعد أن وافق الجماعة
على أبي حازم فتكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب الأعمش ، وهو من أحفظهم عنه فيقبل ،
والله أعلم . قوله (وإن كرهه تركه) يعني مثل ما وقع له في الضب ، ووقع في رواية أبي يحيى ، وإن لم يشتمه سكت ،
أي عن عيبه ، قال ابن بطال : هذا من حسن الأدب ، لأن المرء قد لا يشتمى الشيء ويشتميه غيره ، وكل ما ذون في
أكله من قبل الشرع ليس فيه عيب

٢٢ - باب النفخ في الشمير

٥٤١٠ - حديثنا سعيد بن أبي مسهر . حدثنا أبو غسان قال : حدثني أبو حازم أنه سأل سَهْلًا : هل
رَأَيْتُمْ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ ثَنِيَّ ؟ قَالَ : لَا . فَمَلَّ : كُنْتُمْ تَنْخُلُونَ الشَّمِيرَ ؟ قُلْتُ : لَا ، وَلَكِنْ كُنَّا نَنْفُخُهُ .
[الحديث ٥٤١٠ - طريقه في : ٥٤١٣]

قوله (باب النفخ في الشمير) أي بعد طحنه لطير منه قشوره . وكأنه نسي بهذه الترجمة دلى أن النبي عن
النفخ في الطعام خاص بالطعام المطبوخ . قوله (أبو غسان) هو محمد بن مطرف ، وأبو حازم هو سلة بن دينار
وهو غير الذي قبله وهو أصغر منه وإن اشتهر في كون كل منهما تابعًا . قوله (الثني) بفتح النون أي خبر الدقيق
الحراري وهو النظيف الأبيض ، وفي حديث البعث : يحشر الناس على أرض صفراء كقشرة النقي ، وذكره في الباب
الذي بعده من وجه آخر عن أبي حازم أتم منه . قوله (قال لا) هو موافق لحديث أنس المتقدم ، وما رأى مرفقا
قط . ، قوله (فمَلَّ كنتم تنخلون الشمير) أي بعد طحنه . قوله (ولكن كننا نفخه) ذكره في الباب الذي بعده بالفظ
هل كانت لكم في عهد رسول الله ﷺ مناخل ؟ قال : ما رأى النبي ﷺ مناخل من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله تعالى ،
وأظنه احتراز عما قبل البعثة لكرهه ﷺ كان سافر في تلك المدة الى الشام تاجرا وكانت الشام إذ ذاك مع الروم ، والخبر
النقي عندهم كثير ، وكذا المناخل وغيرها من آلات الترفه ، فلا ريب أنه رأى ذلك ههنا ، فأما بعد البعثة فلم يكن
إلا بمكة والطائف والمدينة ، ووصل الى تبوك وهي من أطراف الشام لم يكن يفتتحها ولا طالت إقامته بها ،
وقول الكرماني : نخلت الدقيق أي غربلته ، الأولى أن يقول : أي أخرجت منه النخالة

٢٣ - باب ما كان الذي ﷺ وأصحابه يأكلون

٥٤١١ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** حماد بن زيد عن عباس الجري عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة قال : « قسم للنبي ﷺ يوماً بين أصحابه تمراً ، فأعطى كل إنسان سبع تمرات إحداهن حشفة ، فلم يكن فيهن تمرّة أعجب إلى منها ؟ شدّت في مضغى »
[الحديث ٥٤١١ - طريقه في ٥٤١١ و ٥٤١٢ م]

٥٤١٢ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** وهب بن جرير **حدثنا** شعبة عن اسماعيل عن قيس عن سعيد قال : « رأيتني سابع سبعة مع النبي ﷺ ، مالنا طعام إلا ورق الحلبّة - أو الحلبّة - حتى بضع أحدنا ما نضع الشاة ، ثم أصبحت بنو أسد تمرّوني على الإسلام ، خيّرْتُ إذن وضلّ سبي »

٥٤١٣ - **حدثنا** فتية بن سعيد **حدثنا** يعقوب عن أبي حازم قال : سألت سهل بن سعد قلت : هل أكل رسول الله ﷺ اللقي ؟ فقال سهل : ما رأى رسول الله ﷺ اللقي من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله . قال قلت : هل كانت لكم في عهد رسول الله ﷺ منخل ؟ قال : ما رأى رسول الله ﷺ منخلًا من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله ، قل قلت : كيف كنتم تأكلون للشعير غداً منقول ؟ قال : كنّا نطحنه ونذقه ، فيطهر ما طار ، وما بقي تريناه فأكلناه ،

٥٤١٤ - **حدثني** إسحاق بن إبراهيم أخبرنا روح بن عبادة **حدثنا** ابن أبي ذئب عن سعيد القهري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمّ بقوم بين أيديهم شاة مصليّة ، فدعوه ، فأبى أن يأكل قال : خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشبع من الخبز الشعير »

٥٤١٥ - **حدثنا** عبد الله بن أبي الأسود **حدثنا** معاذ **حدثني** أبي عن يونس عن قتادة عن أنس بن مالك قال : ما أكل النبي ﷺ على خواف ، ولا في سكره جف ، ولا خبز له مسق . نقلت لقتادة : على ما يأكلون ؟ قال : على السفر »

٥٤١٦ - **حدثنا** فتية **حدثنا** جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت : « ما شبع آل محمد ﷺ منذ قديم المدينة من طعام البرّ ثلاث آيال تباعاً حتى قبض »
[الحديث ٥٤١٦ - طريقه في ٦٤٥٤]

قوله (باب ما كان النبي ﷺ وأصحابه يأكلون) أي في زمانه ﷺ ، وذكر فيه ستة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة في قصة التمر ، وسبأني شرحه في باب بعدد باب الشاة والرطب ، وقوله في هذه الرواية : شدت من مضغى ، بفتح الميم وفه تمكسر وتخفيف الضاد الموحدة وبعد الألف غين مبيجة هو ما يعضخ أو هو المضغ نفسه

ومراد أنها كانت فيها قوة عند مضغها فطال مضغه لما كالمك ، وسيأتي بعد أبواب بلفظ « هي أشدهن لضررى » .
 والثاني حديث اسماعيل وهو ابن خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم عن سعد وهو ابن أبي وقاص ، ووقع في شرح
 ابن بطال وتبعه ابن الملقن « عن قيس بن سعد عن أبيه » كأنه ترجمه قيس بن سعد بن عبادة ، وهو خلط قاحش ،
 فقد مضى الحديث في مناقب سعد من طريق قيس وهو ابن أبي حازم « سمعت سعدا » ووقع في رواية مسلم عن
 قيس « سمعت سعد بن أبي وقاص » . قوله (رأيتني سابع سبعة مع رسول الله ﷺ) هذا فيه إشارة إلى قدم
 إسلامه ، وقد تقدم بيان ذلك في مناقبه من كتاب المناقب ، ووقع عند ابن أبي خيثمة أن السبعة المذكورين أبو
 بكر وعثمان وعلي وزيد بن حارثة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ، وكان إسلام الأربعة بدعاء
 أبي بكر لهم إلى الإسلام في أوائل البعثة ، وأما علي وزيد بن حارثة فأسلما مع النبي ﷺ أول ما بعث . قوله (إلا
 ورق الحبل أو الحبل) الأول بفتح الموحدة وسكون الموحدة ، والثاني بضمهما وقيل غير ذلك ، والمراد به تمر المعطاء
 وتمر السم ، وهو يشبه القويا ، وقيل المراد هروق الدجور وسيأتي بسطه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . الثالث
 حديث سهل في النقي والمناخل ، تقدم في الباب الذي قبله ، وقوله في آخره « وما بقي مريئة » بمثناة وراء ثقبلة أى
 بلثاء بالهاء . قوله (فأكلناه) يحتمل أن يريد أكلوه بغير عجن ولا خبز ، ويشتمل أنه أشار بذلك إلى عجنه بعد
 الليل وخبزه ثم أكله . والمناخل من الأدوات التي جاءت بضم أولها . الرابع حديث أبي هريرة أنه « مر بقوم بين
 أيديهم شاة مصلية ، أى مشوية ، والصلاة بالكسر والمد الشئ » قوله (ندعوه فأبى أن يأكل) ليس هذا من ترك
 إجابة الدعوة لأنه في الرواية لا في كل الطعام ، وكان أبا هريرة استحضر حينئذ ما كان النبي ﷺ فيه من شدة العيش
 فزهد في أكل الشاة ولذلك قال « خرج ولم يشبع من خبز الشعير » وقد مضت الإشارة إلى ذلك في أول الأطعمة ،
 ويأتي مزيد له في كتاب الرقاق . الخامس حديث أنس في الخوان والكسرة ، تقدم شرحه قريبا . السادس حديث
 عائشة في طعام البر ، تقدمت الإشارة إليه في أول الأطعمة ، ويأتي في الرقاق أيضا إن شاء الله تعالى

٢٤ - باب التلينة

٥٤١٧ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا ابيث عن عتيق عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة زوج
 النبي ﷺ أنها كانت إذا مات الميت من أهلها فاجتمع لذلك النساء ثم تفرقن - إلا أهلها وخاصتها -
 أمرت بمريئة من تلينة فطبخت ، ثم صنعت نريد فصبت التلينة عليها ثم قالت : كلن منها ، فأتى سمعت
 رسول الله ﷺ يقول : التلينة سمجة نفوذ للربص ، تذق بيمين الخزن »

[الحديث ٥٤١٧ - طراه في ٦٨٩ و ٥٦٩٠]

قوله (باب التلينة) بفتح المثناة وسكون اللام وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم نون : طعام يتخذ من
 دقيق أو نخالة وربما جعل فيها هسل ، سميت بذلك لشبهها بالبن في البياض والرقه ، والنافع منه ما كان رقيقا
 لضيحا لا غليظا نيفا . وقوله « سمجة » بفتح الجيم والميم الثقيلة أى مكان الاستراحة ، ورويت بضم الميم أى مريجة ،
 والحمام بكسر الجيم الراحة ، وجم الفرس إذا ذهب إعياءه ، وسيأتي شرح حديث عائشة في كتاب الطب إن

شاء الله تعالى

٢٥ - باب الترييد

٥٤١٨ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ الْجَلِّيِّ عَنْ سُرَّةَ الْمُذَنَّبِيِّ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْمَرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «كَلَّ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا صَرِيمُ بَنْتِ عِمْرَانَ، وَآسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ، وَأَفْضَلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ التَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»

٥٤١٩ - **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي طَوَالَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «أَفْضَلُ مَا شَاءَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ التَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»

٥٤٢٠ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ سَمِعَ أَبَا حَاتِمٍ الْأَشْمَلِيَّ بْنَ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُنَافَةَ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «دَخَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى غُلَامٍ لَهُ خِيَاطٌ، فَقَدَّمْتُ إِلَيْهِ قِصْعَةً فِيهَا تَرِيدٌ، قَالَ وَأَقْبَلَ عَلَى مَلِهِ، قَالَ فَعَمِلَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْتَبِغُ الدُّبَاءَ، قَالَ فَعَمِلَتْ أَنْتَبَعُهُ فَأَضْمَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ: فَازَتْ بَعْدُ أَحِبُّ الدُّبَاءَ،

قوله (باب الترييد) بفتح المثناة وكسر الراء معروف وهو أن يفرق الخبز يرق اللحم، وقد يكون معه اللحم، ومن أمثالهم الترييد أحد اللحامين، وربما كان أنفع وأقوى من نفس اللحم النضيج إذا مرد بمرقته. وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث: الأول والثاني عن أبي موسى وأنس في فضل عائشة، وقد تقدم في المناقب وفي أحاديث الأنبياء في ترجمة موسى عليه السلام عند ذكر امرأة فرعون وفي ترجمة صريم. والجل في إسناده حديث أبي موسى بفتح الهم ونخفيف الميم نسبة إلى بني جمل حتى من مراد، وقد تقدم شرح الحديث هناك، وتقرير فضل الترييد، ووروده فيه أخص من هذا: فعند أحمد من حديث أبي هريرة ودار رسول الله ﷺ بالبركة في السحور والترييد وفي سنده ضعف، وللطبراني من حديث سلمان وفهدة البركة في ثلاثة: الجماعة والسحور والترييد، وأبو طوالة في حديث أنس هو عبد الله بن عبد الرحمن بن حزم، وزعم عياض أنه وقع في رواية أبي ذر هذا وعن ابن أبي طوالة، وهو خطأ ولم أره في النسخة التي عندنا من طريق أبي ذر إلا على الصواب، وذكر القاسمي «حدثنا خالد بن عبد الله بن أبي طوالة، وهو تصحيف، وإنما هو د عن أبي طوالة». ثالثها حديث أنس في الخياط، **قوله** (سمع أبا حاتم) هو أشمل بن حاتم البصري، ووقع في نسخة الصغاني تسميته وتسمية أبيه في الأصل وفي نسخة حدثنا أشمل بن حاتم، وابن عون هو عبد الله. **قوله** (على غلام له خياط) تقدم أنه لم يسم، وتقدم شرح الحديث في باب من تتبع حوالى القصة.

٢٦ - باب شاة مشمولة والكثيف والجنب

٥٤٢١ - **حَدَّثَنَا** هُذَيْفَةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَامٌ بْنُ مِصْبِيحٍ عَنْ الْفَضْلِ قَالَ «كُنَّا نَأْتِي أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ

الله عنه وخبازة قائم ، قال : كلوا ، فما علم النبي ﷺ رأى رغيفاً صُرْفاً حتى لحق بالله ، ولا رأى شاة سميلة بعينه قط ،

٥٤٢٢ - **حدثنا محمد بن مقاتل** أخبرنا **عبد الله** أخبرنا **معمّر بن الزهري** عن **جعفر بن عمرو بن أمية الضمري** عن أبيه قال : رأيت رسول الله ﷺ يخرج من كنف شاة فأكل منها ، فدُعي إلى الصلاة ، فقام فطرح السكين ، فصلى ولم يتوضأ .

قوله (باب شاة مسموطة والسكتف والجنب) ذكر فيه حديث أس رفيه ، ولا رأى شاة سميلة ، وفي رواية الكشميني « مسموطة » وحديث عمرو بن أمية « يخرج من كنف شاة » وقد تقدم قريباً . وأما الجنب فإشارته إلى حديث أم سلمة « أنها قربت إلى النبي ﷺ جنباً مشوياً فأكل منه ثم قام إلى الصلاة » أخرجه الترمذي وصححه ، وتقدم في « باب قطع اللحم بالسكين » الإشارة إلى حديث المغيرة بن شعبة ، وفيه عند أبي داود والنسائي « ضفت النبي ﷺ فأمر بجنب فشوى » فأخذ الشفرة - لجعل يخرج لى بها منه - قال ابن بطال : يجمع بين هذا الحديث وكذا حديث عمرو بن أمية وبين قول أس « أنه ﷺ رأى شاة مسموطة » ، فذكر ما تقدم في « باب الخبز المرقق » وقد مضى البحث فيه مستوفى .

٢٧ - **باب** ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم وغيره

وقالت عائشة وأسماء : صَنَعْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ سَفْرَةَ

٥٤٢٣ - **حدثنا خلاد بن يحيى** حدثنا **سفيان** عن **عبد الرحمن بن عابس** عن أبيه قال « قلت لعائشة أنهي النبي ﷺ أن تؤكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث ؟ قالت : ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه ، فأراد أن يطعم الفقير . وإن كنا أنرفع الكراع فإناكله بعد خمس عشرة . قيل : ما اضطرركم إليه ؟ فضحك ، قالت : ما شيع آل محمد ﷺ من خبز برء مأدوم ثلاثة أيام حتى لحق بالله »

وقال ابن كثير : أخبرنا **سفيان** حدثنا **عبد الرحمن بن عابس** بهذا

[الحديث ٥٤٢٣ - أطرافه في ٥٤٣٨ ، ٥٤٧٠ ، ٦٦٨٧]

٥٤٢٤ - **حدثني عبد الله بن محمد** حدثنا **سفيان** عن **عمرو** عن **عطاء** عن **جابر** قال « كنا ننزّود لحوم

الخدّى على عهد النبي ﷺ إلى المدينة »

تابعه **محمد بن ابن هبة** . وقال **ابن جريج** : قلت لعطاء : أقال حتى جنبنا المدينة ؟ قال : لا .

قوله (باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم) ليس في شيء من أحاديث الباب طعام ذكر ، وإنما يؤخذ منها بطريق اللاحق ، أو من مقتضى قول عائشة « ما شيع من خبز البر المأدوم ثلاثاً » فإنه

لا يلزم من نفي كونه مأدوما نفي كونه مطاوعا ، وفي وجود ذلك ثلاثا مطاوعا دلالة على جواز تناوله وإبقائه في البيوت ، ويحتمل أن يكون المراد بالطعام ما يطعم فيه كل إدام . قوله (وقالت عائشة وأسماء : صنعنا للنبي ﷺ وأبي بكر سفره) تقدم حديث عائشة موصولا في باب الهجرة إلى المدينة ، مطولا ، وحديث أسماء تقدم في الجهاد وسبق السلام فيه قريبا . ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما عن عائشة ، قوله (عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه) هو عابس بمهمل ثم مر حذفا ثم مهمل ابن ربيعة النخعي الكوفي ، تابعي كبير ، وبلتيس به عابس بن ربيعة القطيفي صحابي ذكره ابن يونس وقال : له صحبة وشهد فتح مصر ، ولم أجد لحم عنه رواية . قوله (قالت ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه ، فاراد أن يطعم العنق الفقير) ينت عائشة في هذا الحديث أن النبي عن ادخار لحوم الاضاحي بعد ثلاث نسخ وأن سبب النهي كان خاصا بذلك العام لئلا يذكريها ، وسياتي بسط هذا في أواخر كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى . وعرض البخاري منه قولها : وان كنا انرفع السكراء الخ ، فان فيه بيان جواز ادخار اللحم وأكل القديد ، ونجت أن سبب ذلك قلة اللحم عندهم بحيث انهم لم يكونوا يشبعون من خبر البر ثلاثة أيام متوالية . قوله (وقال ابن كثير) هو محمد وهو من مشايخ البخاري ، وغرضه تهريج سفيان وهو الثوري باخوار عبد الرحمن بن عابس له به . وقد وصله الطبراني في الكبير ، عن معاذ بن المثني عن محمد بن كثير به . قوله في حديث جابر (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة ، وسفيان الذي قبله في حديث عائشة هو الثوري كما بينته . قوله (تابعه محمد بن ابن عيينة) قيل ان محمدا هذا هو ابن سلام . وقد رفع لي الحديث في مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان ولفظه : كنا نوزل عن عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل ، وكنا نتزود لحوم الهدى إلى المدينة . قوله (وقال ابن جريج الخ) وصل المصنف أصل الحديث في باب ما يؤكل من البدن ، من كتاب الحج ولفظه : كنا لا نأكل من لحوم بدتنا فوق ثلاث . فرخص لنا النبي ﷺ فقال : كلوا وتزودوا ، ولم يذكر هذه الزيادة ، وقد ذكرها مسلم في روايته عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد السند الذي أخرجه به البخاري فقال بعد قوله كلوا وتزودوا : قلت اعطاء : أقال جابر حتى جئنا المدينة قال : نعم ، كذا وقع عنده بخلاف ما وقع عند البخاري قال لا ، والذي وقع عند البخاري هو المعتمد ، فان أحمد أخرجه في مسنده عن يحيى بن سعيد كذلك ، وكذلك أخرجه النسائي عن عمرو ابن علي عن يحيى بن سعيد ، وقد نبه على اختلاف البخاري ومسلم في هذه اللفظة الحميدى في جمعه ونجحه عياض ولم يذكر ترجيحنا ، وأغفل ذلك شراح البخاري أصلا فيما وقفت عليه . ثم ليس المراد بقوله : لا ، نفي الحكم بل مراده أن جابرا لم يصرح باستدرا ذلك منهم حتى قدموا ، فيكون على هذا معنى قوله في رواية عمرو بن دينار عن عطاء : كنا نتزود لحوم الهدى إلى المدينة ، أي اتوجهنا إلى المدينة ، ولا يلزم من ذلك بقاؤها ، مهم حتى يصلوا المدينة واقعة أعلم ، لكن قد أخرج مسلم من حديث ثوبان قال : ذبح النبي ﷺ أضحية ثم قال لي : يا ثوبان أصلي لحم هذه ، فلم أزل أطمعه منه حتى قدم المدينة . قال ابن بطال : في الحديث ود على من زعم من الصوفية أنه لا يجوز ادخار طعام لئلا ، وأن اسم الولاية لا يستحق أن ادخر شيئا ولو قل ، وأن من ادخر أساء الظن بآله . وفي هذه الاحاديث كفاية في الرد على من زعم ذلك

٢٨ - باب الخيس

٥٤٢٥ - حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو مولى الطالب بن عبد الله بن

م - ٧٠ ج ٩ ص ٥٩

حَنُطِبَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَلْحَةَ : التَّيْسُ غُلَامٌ مِنْ غِلْمَائِكَمُ يَحْدُثُنِي ،
خَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ يُرِدُنِي وَرَاءَهُ ، فَكَانَتْ أَخْدُمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَلِمًا تَزَلُ فَكَانَتْ أَسْمَعُهُ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ :
اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَمِّ وَالْحَزَنِ ، وَالْجُزِّ وَالْكَسَلِ ، وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ ، وَتَضَلُّعِ الْفَتَنِ وَغِلْبَةِ الرَّجَالِ .
فَلَمْ أَزَلْ أَخْدُمُهُ حَتَّى أَقْبَلْتُنَا مِنْ تَخْيِيرٍ ، وَأَقْبَلَ بِصَفِيَّةَ بِنْتُ حَنْظَلَةَ قَدْ حَارَّهَا ، فَكَانَتْ أَرَاهُ بِمُحْوًى لَهَا
وَرَاءَهُ بِمِصْبَاةٍ - أَوْ بِكِسَاءٍ - ثُمَّ يُرْدِفُهَا وَرَاءَهُ . حَتَّى إِذَا كَانَا بِالصُّبْهَاءِ صَنَعَ حَيْسًا فِي نِطْعٍ ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَدَعَوْتُ
رَجُلًا فَأَكَلُوا ، وَكَانَ ذَلِكَ بِنَاءَهُ بِهَا . ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أَحَدٌ قَالَ : هَذَا جَبَلٌ يُجْمِنُنَا وَنَحْبُ . فَلَمَّا
أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ . اللَّهُمَّ بَارِكْ لِمَنْ فِي مُدْمٍ
وَصَاحِمٍ ،

قوله (باب الحبيس) بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها مهملة ، تقدم تفسيره مع شرح حديث الباب في
قصة صفية في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، وأصل الحبيس ما يتخذ من التمر والافط والسمن ، وقد يجعل عوض
الافط الغنيم أو الدقيق ، وقوله فيه « وضع الدين » بفتح الضاد المعجمة واللام أى نقله ، وحكى ابن التين سكون
اللام وفسره بالميل ، ويأتى زيد اشرح هذا الدعاء في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى . وقوله « يحوى » بحاء
مهملة ووار ثقبلة أى يجعل لها حوية ، وهو ككساء محشو يدار حول سنام الراحلة يحفظ راحتها ، ان السقوط
ويستريح بالانقياد اليه . قوله (ثم أقبل حتى بدأ له أحد) تقدم الكلام عليه في أواخر الحج ، وقوله « مثل ما حرم
به إبراهيم مكة » قال الكرماني « مثل » منصوب بزرع الحافض أى بمثل ما حرم به ، وليست لفظه « به » زائدة

٢٩ - باب الأكل في إناء مفضض

٥٤٢٦ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا سيف بن أبي سليمان قال سمعت مجاهدًا يقول « حدثني عبد الرحمن بن
أبي ليلى أنهم كانوا عند حذيفة ، فاستقى ، فسقاه بمحوسى ، فلما وضع القدح في يده رماه به وقال : لولا أنى
تهبته غدر مرة ولا مرتين ، كأنه يقول لم أفعل هذا ، ولكنى سمعت النبي ﷺ يقول : لا تلبسوا الحرير ولا
الديباج ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها ، فإنها لهم في الدنيا ولنا في الآخرة »
[الحديث ٥٤٢٦ - أخره في : ٦٣٢ ، ٥٦٣٣ ، ٥٨٣١ ، ٥٨٣٢]

قوله (باب الأكل في إناء مفضض) أى الذى جعلت فيه الفضة ، كذا اقتصر من الآنية على هذا ، والأكل في
جميع الآنية مباح إلا إناء الذهب وإناء الفضة ، واختلف في الإناء الذى فيه شيء من ذلك إما بالنضيب وإما بالخلط
وإما بالطلاء ، وحديث حذيفة الذى ساقه في الباب فيه النهى عن الشرب في آنية الذهب والفضة ، ويؤخذ منع الأكل
بطريق الإلحاق وهذا بالنسبة لحديث حذيفة ، وقد ورد في حديث أم سنان عند مسلم كما سيأتى التنبيه عليه في كتاب
الاشربة ذكر الأكل ، فيكون المنع منه بالنسب أيضا ، وهذا فى الذى جميعه من ذهب أو فضة أما المخلوط أو المضرب

أو الموه وهو المطال فورد فيه حديث أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر رفعه « من شرب في آنية الذهب والفضة أو إناء فيه شيء من ذلك قائما بهرجرج وجوفه تارجهم » قال البيهقي : المشهور عن ابن عمر موقوف عليه ، ثم أخرجه كذلك وهو عند ابن أبي شيبة من طريق أخرى منه أنه كان لا يشرب من قدح فيه حافة فضة ولا ضبة فضة ، ومن طريق أخرى عنه « أنه كان يكره ذلك » وفي « الأوسط للطبراني » من حديث أم عطية « نهى رسول الله ﷺ عن تفضيض الأفراس » ثم رخص فيه للنساء . قال مغلطاي : لا يطابق الحديث الترجمة إلا إن كان الإناء الذي سقى فيه حذيفة كان مضطربا فان الضبة موضع الشفة عند الشرب ، وأجاب الكرمانى بأن لفظ مفضض وإن كان ظاهرا فيها فيه فضة لكنه يشمل ما إذا كان متخذاً كله من فضة ، والنهى عن الشرب في آنية الفضة يلحق به الأكمل للعلم الجامعة فيطابق الحديث الترجمة ، والله أعلم

٣ - باب ذكر الطعام

٥٤٢٧ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْأَنْزَجِ : رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ ، وَمَثَلُ الْكَافِرِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ التَّمْرَةِ : لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا حُلُوٌّ ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الرَّبْحَانَةِ : رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ : لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ .**

٥٤٢٨ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا خَالِدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ »**

٥٤٢٩ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا مَالِكٌ مِنْ سَمِيِّ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَلْكَفْرِ قِطْعَةٌ مِنَ الْمَذَابِ : يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ ، فَإِذَا نَفَسَ نَهَمْتُهُ مِنْ وَجْهِهِ فَلْيُجِبْ إِلَى أَهْلِهِ »**

قوله (باب ذكر الطعام) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي موسى « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن ، وقد سبق شرحه في فضائل القرآن ، والغرض منه تكرار ذكر الطعام فيه ، والطعام يطلق بمعنى الطعم . ثانياً حديث أنس في فضل عائشة ، وقد مضى التنبيه عليه قريباً وذكر فيه الطعام . ثالثاً حديث أبي هريرة « الكفر قطعة من المذاب » ذكره إسناده فيه « يمنع أحدهم نومه وطعامه » وقد مضى شرحه في أواخر أبواب العمرة بعد كتاب الحج ، قال ابن بطال : معنى هذه الترجمة إباحة أكل الطعام الطيب ، وأن الزهد ليس في خلاف ذلك ، فإن تشبيه المؤمن بما طعمه طيب وتشبيه الكافر بما طعمه مر ترغيباً في أكل الطعام الطيب والحلو ، قال : وإنما كره السلف الإدمان على أكل الطيبات خشية أن يصير ذلك عادة فلا تقصر النفس على نقدها . قال : وأما حديث أبي هريرة ففيه إشارة إلى أن الآدمي لا بد له في الدنيا من طعام يقيم به جسده ويقوى به على طاعة ربه ، وإن الله جل وعلا جبل النفوس على ذلك لقوام الحياة ، سكن المؤمن يأخذ من ذلك بقدر إتيانه أمر الآخرة على الدنيا . وزعم مغلطاي أن ابن بطال قال قبل حديث أبي هريرة ما معناه : ليس فيه ذكر الطعام ، قال مغلطاي : قوله « ليس

فيه ذكر الطعام ، ذمول شديد ، فان لفظ المتن يمنع أحدكم نومه وطامه ، اه ونعقه صاحبه الشيخ سراج الدين ابن الملقن بأنه لا ذمول ، فان عبارة ابن بطل ليس فيها ذكر أفضل الطعام ولا ادناه ، وهو كما قال فلم يذهل

٣١ - باب الأذم

٥٤٣٠ - **حديث** قتبية بن سعيد حدثنا اسماعيل بن جعفر عن ربيعة أنه سمع القاسم بن محمد يقول : كان في بريرة ثلاث سنن : أرادت عائشة أن تشتريها فتعيقها ، فقال أهلها : ولنا الولاء . فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ قال : لو شئت شرطتني لهم ، فانما الولاء لمن أعتق . قال وأعتقت فخيرت في أن تقر تحت زوجها أو تفارقه . ودخل رسول الله ﷺ يوماً بيت عائشة وعلى الفار برمة تفور ، فدعا بالقداء فألقى بهن وأذم من البيت ، فقال : ألم أراهم ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، ولكنه لحم تصدق به على بريرة فأهدته لنا ، فقال : هو صدقة عليها وهديتنا لنا .

قوله (باب الأذم) بضم الهمزة والدال الموحدة ويجوز إسكانها ، جمع إدام ، وقيل هو بالاسكان المفرد وبالضم الجمع . ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريرة ، وفيه ما أتى بأدم من آدم البيت ، وفيه ذكر اللحم الذي تصدق به على بريرة . وقد مضى شرحه مستوفى في الكلام على قصة بريرة في الطلاق . وحكى ابن بطل عن الطبري قال : دلت القصة على إشارته عليه الصلاة والسلام اللحم إذا وجد إليه السبيل . ثم ذكر حديث بريرة وفعه سيد الإدام في الدنيا والآخرة اللحم . وأما ما ورد عن عمر وغيره من السلف من إظهار أكل غير اللحم على اللحم قائماً لقمع النفس عن تعاطي الشهوات والادمان عليها ، وإما لكرهه الإسراف والإسراع في تبذير المال لقلة الشيء . عندهم أذا ذاك . ثم ذكر حديث جابر لما أضاف النبي ﷺ وذبح له الشاة ، فلما قدمها إليه قال له : كأنك قد علمت حيناً للحم . وكان ذلك أكلة الشيء . عندهم فكان حبههم له لذلك أهـ ملخصاً . وحديث بريرة أخرجه ابن ماجه ، وحديث جابر أخرجه احمد مطرولاً من طريق نبيح العزى عنه ، وأصله في الصحيح بدون الزيادة . وقد اختلف الناس في الأدم : فالجمهور انه ما يؤكل به الخبز بما يطبخه سواء كان مرقاً أم لا ، واشترط أبو حنيفة وأبو يوسف الاصطلاح ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الإيمان والنذور ان شاء الله تعالى . ووقع في حديث عائشة وقال أهلها ولنا الولاء ، هو معطوف على محذوف تقديره نبيهما ولنا الولاء ، وفيه وقال لو شئت شرطتني ، بانيات التحتانية وهي ناشئة عن اشباع حركة المشاة ، وفيه وأعتقت ، يعني طهرت بين أن تقر تحت زوجها أو تفارقه ، قال ابن التين : يصح أن يكون أصله من وقر فتكون الراء مخففة يعني والقاف مكسوة ، يقال وقرت أقر إذا جلست مستقراً والمخوف فاء الفعل ، قال : ويصح أن تكون القاف مفتوحة - يعني مع تعدد الراء - من قرطهم قررت بالمكان أقر ، يقال بفتح القاف ويجوز بكسرهما من قر يقر أهـ ملخصاً ، والثالث هو المحفوظ في الرواية . (تنبيه) : أورد البخاري هذا الحديث هنا من طريق اسماعيل بن جعفر عن ربيعة عن القاسم بن محمد قال : كان في بريرة ثلاث سنن . وساق الحديث . وليس فيه أنه أسنده عن عائشة ونعقه الاسماعيل فقال : هذا الحديث الذي صححه مرسل . وهو كما قال من ظاهر سياقه ، لكن البخاري احتج على إبراهه موصولاً من طريق مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة كما تقدم في النكاح والطلاق ، ولكنه

جری علی عادته من نجذب إیراد الحديث علی هیئته كلها فی باب آخر ، وقد بینت وصل هذا الحديث فی باب لا یكون بیع الأمة طلاقا ، من کتاب الطلاق ، والله أعلم

٢٢ - باب الحلوى والعسل

٥٤٣١ - حدثنی إسحاق بن إبراهیم الخنظلی عن أبي أسامة عن هشام قال أخبرنی أبي عن عائشة رضی الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ یحب الحلوى والعسل »

٥٤٣٢ - حدثنا عبد الرحمن بن شعبة قال أخبرنی ابن أبي الذئب عن ابن أبي ذئب عن المقبری عن أبي هريرة قال « كنت أزم النبی ﷺ اشتع بطنی ، حين لا أكل الخمیر ، ولا ألبس الحریر ، ولا یجد منی فلان ولا فلانة ، وألصق بطنی بالمصباح ، وأسقری الرجل الآیة - وهی می - کی یقلب بی فوطیعی . وخبر الناس للساکین جعفر بن أبي طالب : یقلب بنا فیطعمنا ما كان فی بینه ، حتی إن كان لیخرج إلینا للمکة لیس فیها شیء ، فخذتها ، فقلعت ما فیها »

قوله (باب الحلوى والعسل) كذا لأبی ذر مقصور ، وبغيره بمدود وهما لغتان ، قال ابن ولاد : هی عند الاصمعي بالقصر تكتب بالياء ، وعند الفراء بالممد تكتب بالالف ، وقيل تمد وتقصر . وقال الليث : الأكثر علی المد . وهو كل حلوی يؤكل . وقال الخطابی : اسم الحلوى لا یقع إلا علی ما دخلته الصنعة . وفي المخصص لابن سیده : هی ما عولج من الطعام بحلاوة ، وقد تطلق علی المأكلة . قوله (یحب الحلوى والعسل) كذا فی الرواية للجميع بالقصر ، وقد تقدم فی أبواب الطلاق بالوجهین . وهو طرف من حدیث تقدم فی قصة التخییر ، قال ابن بطال : الحلوى والعسل من جملة الطیبات المذكورة فی قوله تعالى ﴿ کُلُوا من الطیبات ﴾ وفيه تقوية لقول من قال المراد به المستلذ من المباحات . ودخل فی معنى هذا الحديث كل ما يشابه الحلوى والعسل من أنواع المأكلة الذیذة كما تقدم تقریره فی أول کتاب الاطعمة . وقال الخطابی وتبعه ابن التین : لم یکن حبه ﷺ لها علی معنى كثرة التشمی لها وشدة نزاع النفس إلیها ، وإنما كان یزال منها اذا حضرت إلیه نیلا صالحا فیعلم بذلك أنها تهیبه . ویؤخذ منه جواز اتخاذ الاطعمة من أنواع شتی ، وكان بعض أهل الورع یكره ذلك ولا یرخص أن یأكل من الحلاوة إلا ما كان حلوه بطبعه كالتمر والعسل ، وهذا الحديث یرد علیه ، وإنما تورع عن ذلك من الساف من آخر تأخیر تناول الطیبات إلی الآخرة مع القدوة علی ذلك فی الدنیا تواضعا لاشعاع . ووقع فی کتاب « فقه اللغة للعلانی » أن حلوی النبی ﷺ الی كان یحبها هی المجمع بالحیم وزن عظیم ، وهو ثمر بمعن باین ، وسباقی فی باب الجمع بین لونین ذكر من روی حدیث أنه كان یحب الزبد والتمر ، وفيه رد علی من زعم أن المراد بالحلوى أنه ﷺ كان یشرب كل یوم قدح عسل یزج بالماء ، وأما الحلوى المصنوعة فإکان یعرفها . وقيل المراد بالحلوى الفالوذج لا المعقودة علی النار والله أعلم . قوله (حدثنا عبد الرحمن بن شعبة) هو عبد الرحمن بن عبد الملك بن محمد بن شعبة الحزامی بالمهملة والزای المدنی نسبة إلی جد أبیه ، وغلط بعضهم فقال : عبد الرحمن بن ابی شعبة وانظروا ابنی ،

زيادة على سبيل الفاظ المحض ، وما لعبد الرحمن في البخاري سوى موضعين هذا أحدهما . قوله (ابن أبي الفديك) هو محمد بن اسماعيل ، وأكثر ما يرد بهير ألف ولام . قوله (كنت أزم) تقدم هذا الحديث في المناقب من وجه آخر عن ابن أبي ذئب وأرله ، ويقول الناس أكثر أبو هريرة ، الحديث . قوله (أشجع طي) في رواية الكشميني . بشيع ، بالموحدة والمعنى مختلف ، فإن الذي باجاء يشعر بالمعاوضة لكن رواية اللام لا تنفها . قوله (ولا ألبس الحرير) كذا هنا للجميع . وتقدم في المناقب بلفظ « الحرير » بالمرحدة بدل الراء الاولى ، وتقدم أنه للكشميني براءين . وقال عياض : هو بالمرحدة في رواية القابسي والاصيلي وعبدوس ، وكذا لا في ذكر عن الحموي وكذا هو للنسفي ، وللباقين براءين كالأني هنا ، ورجح عياض الرواية بالمرحدة وقال : هو الثوب الحرير ، وهو المألوف مأخوذ من التحبير وهو النحسين ، وقيل الحرير ثوب وشي غلط ، وقيل هو الجديد . وإنما كانت رواية الحرير مرجوحة لان السياق يشعر بأن أبا هريرة كان يفعل ذلك بعد أن كان لا يفعله ، وهو كان لا يلبس الحرير لا أولاً ولا آخراً ، بخلاف أكلة الخبز ولبسه الحرير فإنه صاوب بفعله بعد أن كان لا يجده . قوله (ولا يخدمني فلان وفلانة) يحتمل أن يكون أبو هريرة هو الذي كفى وقصد الاجام لارادة التنظيم والنزول ، ويحتمل أن يكون سمي معيناً وكفى عنه الراوى . وقد أخرج ابن سعد من طريق أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال : ولقد رأيتني وإني لأجير لابن عفان ربيت عزوان بطعام بطل وعقبة رجل أسوق بهم اذا ارتحلوا وأخدمهم اذا نزلوا ، فقالت لي يوما ، لتردن حافيا وارتكبن قائما ، فزوجنيها الله تعالى فقلت لما اردن حافية وارتكبن قائمة ، وسنده صحيح ، وهو في آخر حديث أخرجه البخاري ، والترمذي بدون هذه الزيادة . وأخرج ابن سعد أيضا وابن ماجه من طريق سليم ابن حيان سمعت أبي يقول سمعت أبا هريرة يقول : نفأت يديا ، وهاجرت مسكيتي ، وكنت أجيرا لبصرة بنت غزوان . الحديث . قوله (وأستقرى الرجل الآية وهي معي) تقدم شرح قصته في ذلك مع عمر في أوائل الأطعمة ، وقصته في ذلك مع جعفر في كتاب المناقب . قوله (وخبر الناس المساكين جعفر) تقدم شرحه في المناقب ، ووقع في رواية الاسماعيل من الزيادة في هذا الحديث من طريق ابراهيم الخزاز عن سعيد المقبري عن أبي هريرة « وكان جعفر يحب المساكين ويجلس اليهم ويحدثهم ويحدثونه ، وكان رسول الله ﷺ يكتنيه أبا المساكين » قلت : و ابراهيم الخزاز هو ابن الفضل ويقال ابن اسحق الخزاز مديني ضعيف ليس من شرط هذا الكتاب ، وقد أوردت هذه الزيادة في المناقب عن الترمذي وهي من رواية ابراهيم أيضا وأشار الى ضعف ابراهيم ، قال ابن المنير : مناسبة حديث أبي هريرة للترجمة أن الحلوى تطلق على الشيء الحلو ، ولما كانت العكة يكون فيها غالبا العسل وربما جاء مصححا به في بعض طرقة ناسب التهريب . قلت : اذا كان ورد في بعض طرقة العمل طابق الترجمة لأنها مشتملة على ذكر الحلوى والعسل معا ، فيؤخذ من الحديث أحد ركني الترجمة ولا يشترط أن يشتمل كل حديث في الباب على جميع ما تضمنته الترجمة بل يكفي التوزيع ، وإطلاق الحلوى على كل شيء حلوا خلافا للعرف ، وقد جزم الخطابي بخلافه كما تقدم فهو المعتمد . قوله (فنشتفها) قيده عياض بالشين المعجمة والغاء ، ورجح ابن التين أنه بالفاء لأن معنى الذي بالغاء أن يشرب ما في الأمان كما تقدم ، والمراد هنا أنهم اعقوا ما في العكة بعد أن فطموها ليتمكنوا من ذلك

٥٤٣٣ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ قَلْبٍ حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ
« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَى مَوْلَى لَهُ خِيَاطًا ، فَأَنَى بُدْبَاهَ فُجِّلَ يَأْكُلُهُ ، فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّهُ مِنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ يَأْكُلُهُ »

قوله (باب الدباء) ذكر فيه حديث أنس في قصة الخياط من طريق ثُمَامَةَ عن أنس وقد تقدم شرحه وضبطه ،
وقد تمت الإشارة إلى موضع شرحه قريبا ، وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق حكيم بن جابر عن
أبيه قال « دخلت على النبي ﷺ في بيته وعنده هذا الدباء فقلت ما هذا ؟ قال القرع ، وهو الدباء ، تكثر به طعامنا »

٢٤ - باب الرجل يتكافأ للطعام لإخوانه

٥٤٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ
قَالَ كَانَ مِنْ الْأَنْصَارِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ ، وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ ، فَقَالَ : اصْنَعْ لِي طَعَامًا أَدْعُو رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ خَمْسَ خَمْسَةٍ ، فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَمْسَ خَمْسَةٍ ، فَهَبْتَهُمْ رَجُلٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّكَ دَعَوْتَنَا
خَمْسَ خَمْسَةٍ ، وَهَذَا رَجُلٌ قَدْ نَبَيْتَنَا ، فَأَنْ شِئْتَ أَذِنْتُ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ . قَالَ : بَلْ أَذِنْتُ لَهُ »

قال محمد بن يوسف سمعت محمد بن اسماعيل يقول : إذا كان القوم على المائدة ليس لهم أن يتناولوا من مائدة إلى
مائدة أخرى ، واسكن يتناول بعضهم بعضا في تلك المائدة أو يدعوا

قوله (باب الرجل يتكافأ للطعام لإخوانه) قال الكرمانى وجه التركيب من حديث الباب أنه حصر العدد
بقوله خامس خامس خمسة ، ولولا ذلك لكانه لما حصر ، وسبق إلى نحو ذلك ابن النين وزاد أن التحديد ينافى البركة : ولذلك
لما لم يحصر أبو طاحمة حصلت في طعامه البركة حتى وسع العدد الكثير . قوله (عن أبي وائل عن أبي مسعود) في
رواية أبي أسامة عن الأعمش : حدثنا شقيق وهو أبو وائل حدثنا أبو مسعود ، وسيأتي بعد اثنين وعشرين بابا .
والأعمش فيه شيخ آخر نهت عليه في أوائل البيوع أخرجه مسلم من طريق زهير وغيره عن أبي سفيان عن جابر
مقرونا برواية أبي وائل عن أبي مسعود وهو حقه بن عمرو ، ووقع في بعض النسخ المتأخرة « عن ابن مسعود »
وهو تصحيف . قوله (كان من الأنصار رجل يقال له أبو شعيب) لم ألق على اسمه ، وقد تقدم في أوائل البيوع
أن ابن عمر عند أحد والمخامل رواه عن الأعمش فقال فيه عن أبي مسعود عن أبي شعيب ، جملة من مسند أبي
شعيب . قوله (وكان له غلام لحام) لم ألق على اسمه ، وقد تقدم في البيوع من طريق حفص بن غياث عن الأعمش
بالفظ « قصاب » ومعنى تفسيره ، قوله (فقال اصنع لي طعاما أدعو رسول الله ﷺ خامس خمسة) زاد في رواية
حفص « اجعل لي طعاما يكفي خمسة فاني أريد أن أدعو رسول الله ﷺ وقد عرفت في وجه الجرح ، وفي رواية أبي
أسامة « اجعل لي طعاما » وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم « اصنع لنا طعاما خمسة نفر » ، قوله (فدعا النبي
ﷺ خامس خمسة) في الكلام حذف تقديره فصنع فدعا ، وصرح بذلك في رواية أبي أسامة ، ووقع في رواية
أبي معاوية عن الأعمش عند مسلم والترمذي وساق لفظها « فدعا وجلساء الذين معه ، وكانهم كانوا أربعة وهو

خامسهم ، يقال خامس أربعة وخامس خمسة بمعنى ، قال الله تعالى ﴿ ثَانِي اثْنَيْنِ ﴾ وقال ﴿ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ وفي حديث ابن مسعود وابع أربعة ، ومعنى خامس أربعة أى زائد عليهم وخامس خمسة أى أحدهم ، والاجود نصب خامس على الحال ، ويجوز الرفع على تقدير حذف أى وهو خامس أو وأنا خامس والجملة حينئذ حالية . قوله (فتبعهم وجل) في رواية أبي عوانة عن الأعمش في المظالم ، فاتبهم ، وهى بالتشديد بمعنى تبعهم وكذا في رواية جرير وابن معاوية ، وذكرها الداودي بهذه قطع ، ونسكف ابن التين في توجيهها ، ووقع في رواية حفص ابن غياث « لجاه » بهم وجل ، . قوله (وهذا وجل تبعنا) في رواية أبي عوانة وجرير « اتبعنا » بالتشديد ، وفي رواية ابن معاوية « لم يكن معنا حين دعوتنا » . قوله (فان شئت أذنت له وإن شئت تركته) في رواية أبي عوانة « وان شئت أن يرجع رجوع ، وفي رواية جرير « وان شئت رجوع ، وفي رواية أبي معاوية « فانه اتبعنا ولم يكن معنا حين دعوتنا فان أذنت له دخل » . قوله (بل أذنت له) في رواية أبي أسامة « ولا بل أذنت له » وفي رواية جرير « ولا بل أذنت له يارسول الله » وفي رواية أبي معاوية « فقد أذنا له فليدخل » ولم أفهم على اسم هذا الرجل في شيء من طرق هذا الحديث ولا على اسم واحد من الأربعة . وفي الحديث من الفوائد جواز الاكتساب بصناعة الجازرة واستعمال العبد فيما يطيق من الصنائع وانتفاعه بكسبه منها . وفيه مشروعية الضيافة ونأكد استحبابها لمن غلبت حاجته لذلك . وفيه أن من صنع طعاما لغيره فهو بالخيار بين أن يرسله اليه أو يدعوه الى منزله ، وأن من دعا أحدا استحسب أن يذهب معه من يرى من أخصائه وأهل مجالسته ، وفيه الحكم بالدليل لقوله « وانى عرفت في وجهه الجوع » . وان الصحابة كانوا يديعون النظر الى وجهه تبركا به ، وكان منهم من لا يطيل النظر في وجهه حياء منه كما صرح به عمرو بن العاص فيما أخرجه مسلم ، وفيه أنه كان ﷺ يحوم أحيانا ، وفيه إجابة الإحرام والشريف والكبير دعوة من دونهم وأكلهم طعام ذي الحرفة غير الرفيعة كالجزار وأن تعاطى مثل تلك الحرفة لا يضر قدر من يتوقى فيها ما يكره ولا تسقط بمجرد تعاطيها شهادته ، وأن من صنع طعاما لجماعة فليسكن على قدرهم إن لم يقدر على أكثر ولا ينقص من قدرهم مستندا الى أن طعام الواحد يكفي الاثنين . وفيه أن من دعا قوما متصفين بصفة ثم طرا عليهم من لم يكن معهم حينئذ أنه لا يدخل في عموم الدعوة ، وإن قال قوم إنه يدخل في الهدية كما تقدم أن جلساء المرء شركاؤه فيما يهدي اليه ، وأن من أطفل في الدعوة كان لصاحب الدعوة الاختيار في حرمانه فان دخل بفهم اذنه كان له إخراجهم ، وإن من قصد التطفيل لم يمنع ابتداء لان الرجل تبع النبي ﷺ فلم يرد له احتمال أن تطيب نفس صاحب الدعوة بالاذن له ، وينبغي أن يكون هذا الحديث أصلا في جواز التطفيل لكن يقيد بمن احتاج اليه ، وقد جمع الخطيب في أخبار الطفيلين جزءا فيه عدة فوائد : منها أن الطفيل منسوب الى رجل كان يفلل له طفيل من بني عبد الله بن غطفان كثر منه الإتيان الى الولائم بغير دعوة فسمى « طفيل العرائس » فسمى من انصف بعد بعفته طفيليا ، وكانت العرب تسميه الوارش بشين معجمة وتقول لمن يتبع المدعو بغير دعوة « ضيف » بنون زائدة ، قال الكرماني : في هذه التسمية مناسبة اللفظ للمعنى في التبعية من حيث انه تابع للضيف والنون نابعة للكلمة ، واستدل به على منع استتباع المدعو غيره إلا اذا علم من الداعي الرضا بذلك ، وأن الطفيل يأكل حراما ، ولنصر بن علي الجهمي في ذلك قصة جرت له مع طفيل ، واحتج أنصر بحديث ابن عمر رفعه « من دخل بغير دعوة دخل سارقا وخرج مغبرا » وهو حديث ضعيف أخرجه أبو داود ، واحتج عليه الطفيل بأشياء يؤخذ منها تفيد المنع بمن لا

يحتاج الى ذلك من يتطفل ، وبمن يتكره صاحب الطعام الدخول اليه إما نقلة الشيء أو استئصال الداخل ، وهو يوافق قول الشافعية لا يجوز التطايل إلا لمن كان بذنه وبين صاحب الدار انبساط . وفيه أن المدعو لا يمنع من الاجابة اذا امتنع الداعي من الاذن لبعض من صحبه ، وأما ما أخرجه مسلم من حديث أنس ، أن فارسيا كان طيب المرق صنع للنبي ﷺ طعاما ثم دعاه ، فقال النبي ﷺ : وهذه لعائشة ؟ قال : لا ، فقال النبي ﷺ : لا ، فيجيب عنه بأن الدعوة لم تكن لولية وإنما صنع الفارسي طعاما بقدر ما يسكني الواحد فخشي أن اذن لعائشة أن لا يسكني النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون الفرق أن عائشة كانت حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل ، وأيضا فالمستحب للداعي أن يدعو خواص المدعو معه كما فعل اللحام بخلاف الفارسي فلذلك امتنع من الاجابة إلا أن يدعوها ، أو علم حاجة عائشة لذلك الطعام بعينه ، أو أحب أن تأكل معه منه لأنه كان موصوفا بالجردة ولم يعلم مثله في قصة اللحام ، وأما قصة أبي طلحة حيث دعا النبي ﷺ الى المصيدة كما تقدم في علامات النبوة فقال لمن معه : قوموا ، فاجلب عنه المازري أنه يحتمل أن يكون علم رضا أبي طلحة فلم يستأذنه ولم يعلم رضا أبي شعيب فاستأذنه ، ولأن الذي أكله القوم عند أبي طلحة كان ما خرق الله فيه العادة لذبيبه ﷺ ، فسكان جل ما أكلوه من البركة التي لا صايغ لأبي طلحة فيها فلم يفتقر الى استئذانه ، أو لأنه لم يكن بينه وبين القصاب من المودة ما بينه وبين أبي طلحة ، أو لأن أبا طلحة صنع الطعام للنبي ﷺ فتصرف فيه كيف أراد وأبو شعيب صنعه له وإنفسه ولذلك حدد بعدد معين ليسكون ما يفضل عنهم له ولعائلة مثلاً واطلع النبي ﷺ على ذلك فاستأذنه لذلك لأنه أخبر بما يصلح نفسه وعياله . وفيه أنه ينبغي لمن استؤذن في مثل ذلك أن يأذن للطاريء كما فعل أبو شعيب وذلك من مكارم الاخلاق ، وأما سماع الحديث الماضي و طعام الواحد يكفي الإثنين ، أو وجا ان يعم الزائد بركة النبي ﷺ ، وإنما استأذنه النبي ﷺ تطييبا لنفسه ، وأما علم أنه لا يمنع الطاريء . وأما موقف الفارسي في الاذن لعائشة فلأننا وامتناع النبي ﷺ من إجابته فأجاب عياض بأنه لعله إنما صنع قدر ما يكفي النبي ﷺ وحده وعلم حاجته لذلك ولو تبعه غيره لم يسد حاجته ، والنبي ﷺ اعتمد على ما ألف من إمداد الله تعالى له بالبركة وما اعتاده من الايثار على نفسه ومن مكارم الاخلاق مع أهله ، وكان من شأنه أن لا يراجع بعد ثلاث فلذلك رجع الفارسي عن المنع ، وفي قوله ﷺ : أنه اتبعنا رجلا لم يكن معنا حين دعوتنا ، إشارة الى أنه لو كان معهم حالة الدعوة لم يحتاج الى الاستئذان عليه ، فيؤخذ منه أن الداعي لو قال لرسوله ادع فلانا وجلساءه جار لكل من كان جارا له أن يحضر معه ، وإن كان ذلك لا يستحب أو لا يجب حيث قلنا بوجوبه إلا بالتحسين . وفيه أنه لا ينبغي أن يظهر الداعي الاجابة وفي نفسه الكراهة لئلا يطعم ما تكرهه نفسه ، ولئلا يجمع الرياء والبخل وصفة ذى الوجين ، كذا استدلل به عياض ، وتعبه شيخنا في شرح الترمذى ، بأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك ، بل فيه مطلق الاستئذان والاذن ولم يكن له أن يطلع على رضاه بقلبه ، قال : وعلى تقدير أن يكون الداعي يكره ذلك في نفسه فينبغي له بمجاهدة نفسه على دفع تلك الكراهة . وما ذكره من أن النفس تسكون بذلك طيبة لاشك أنه أولمكن ليس في سياق هذه القصة ذلك فكأنه أخذه من غير هذا الحديث ، والتعقب عليه واضح لأنه ساق من يستنبطه من حديث الباب وليس ذلك فيه ، وفي قوله ﷺ : واتبعنا رجلا ، فأجبه ولم يمتنه أدب حسن لئلا ينكر خاطر الرجل ، ولا بد أن ينضم الى هذا أنه اطلع على أن الداعي لا يردده والا فسكان يتعين في ثاني الحال فيحصل كسر خاطره ، وأيضا في رواية مسلم أن هذا اتبعنا ، ويجمع بين الروايتين

بأنه أجهمه لفظاً وحيثاً إشارة ، وفيه نوع رفق به بحسب الطاقة . (تنبيهه) : وقع هنا عند أبي ذر عن المستعمل وحده
 قال محمد بن يوسف وهو القريب إلى سمعت محمد بن اسماعيل هو البخاري يقول : إذا كان القوم على المائدة فليس لهم
 أن يتناولوا من مائدة إلى مائدة أخرى ، ولكن ينزل بعضهم بعضاً في تلك المائدة أو يدعوا أي يتكروا ، وكأنه
 استنبط ذلك من استئذان النبي ﷺ الداعي في الرجل الطاري ، ووجه أخذه منه أن الذين دعوا صار لهم بالدعوة
 صوم إذن بالتصرف في الطعام المدعو اليه بخلاف من لم يدع فيتنزل من وضع بين يديه الشيء منزلة من دعى له أو
 ينزل الشيء الذي وضع بين يديه غيره منزلة من لم يدع اليه ، وأغفل من وقعت على كلامه من الشراح التنبيه
 على ذلك

٣٥ - باب من أضاف رجلاً إلى طعام ، وأقبل هو على عمله

٥٤٣٥ - حدثني عبد الله بن ميمون سمع النضر أخبرنا ابن عون قال أخبرني نعمة بن عبد الله بن
 أنس عن أنس رضي الله عنه قال « كنت غلاماً أمشي مع رسول الله ﷺ ، فدخل رسول الله ﷺ على غلام
 له خياط ، فأثاء بقصة فيها طعام وعليه دُبَّاء ، فجعل رسول الله ﷺ يتبع الدُّبَّاء . قال : فلما رأيت ذلك
 جعلت أجهمه بين يديه ، قال فأقبل للأكل على عمله . قال أنس : لا أزال أحب للدُّبَّاء بعد ما رأيت رسول
 الله ﷺ صنع ما صنع .

قوله (باب من أضاف رجلاً وأقبل هو على عمله) أشار به الترجمة إلى أنه لا يتحم على الداعي أن يأكل مع
 المدعو ، وأورد فيه حديث أنس في قصة الخياط ، وقد تقدم شرحه مستوفى ، وقد تعقبه الاسماعيل بأن قوله وأقبل
 على عمله ، ليس فيه فائدة ، قال : وإنما أراد البخاري إبراده من رواية النضر بن شميل عن ابن عون . قلت : بل
 ترجمته فائدة ، ولا مانع من إرادة الفائدةين الاسنادية والمثنية ، ومع اعتراف الاسماعيل بفراغة الحديث من
 حديث النضر فإنما أخرجه من رواية أزهري عن ابن عون فكأنه لم يقع له من حديث النضر ، وقال ابن بطال : لا
 أعلم في اشتراط أكل الداعي مع الضيف إلا أنه أبسط لوجهه ، وأذهب لاحتشامه ، فن قل لهم أبلخ في قرى
 الضيف ومن ترك لجأز ، وقد تقدم في قصة أضياف أبي بكر أنهم امتنعوا أن يأكلوا حتى يأكل معهم وأنه
 أنكر ذلك

٣٦ - باب المرق

٥٤٣٦ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه « سمع أنس بن
 مالك أن خياطاً دعا النبي ﷺ لطعام صنعته ، فذهبت مع النبي ﷺ ، فقرأ خبر شعير ، وسرقاً فيه دُبَّاء
 وقدريد ، فرأيت النبي ﷺ يتبع الدُّبَّاء من حوالى القفصة ، فلم أزل أحب للدُّبَّاء بعد يومئذ »
 قوله (باب المرق) أورد فيه حديث أنس المذكور قبل وهو ظاهر فيها ترجم له ، قال ابن التين : في قصة
 الخياط وروايات فيها أحضر ، فني بعضها قرب مرقاً وفي بعضها قديداً وفي أخرى خبر شعير وفي أخرى قريداً ، قال :

والزيادة من الثقة مقبولة . قال الداردي : وإنما كان ذلك لأنهم لم يكونوا يكتبون فربما غفل الراوي عند ما يحدث من كلمة ، يعنى ويحفظها غيره من الثقات فيعتمد عليها . قلت : أتم الروايات ما وقع في هذا الباب من مالك . فحرب خبز شعير ومرقا فيه دباء وقديد ، فلم يفتها إلا ذكر الثريد ، وفي خصوص التنصيص على المرق حديث صريح ليس على شرط البخاري أخرجه النسائي والترمذي وصححه وكذلك ابن حبان عن أبي ذر رفته وفيه د وإذا طبخت قدرا فأكثر مرقة ، وأغرف لجارك منه ، وعند أحمد والبخاري من حديث جابر نحوه . وفي الباب عن جابر في حديثه الطويل في صفة الحج عند مسلم وأصحاب السنن ثم أخذ من كل بدنة بضعة وجعلت في قدر وطبخت ، فأكل رسول الله ﷺ وعلى من لحها وشربا من مرقها .

٣٧ - باب القديد

٥٤٣٧ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** مالك بن أنس عن إسحاق بن عبد الله عن أنس رضي الله عنه قال « رأيت النبي ﷺ أتى بمرقة فيها دباء وقديد ، فأبته ينتج للدباء يأكلها »

٥٤٣٨ - **حدثنا** قبيصة **حدثنا** سفيان عن عبد الرحمن بن طابس عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما فعله إلا في عام جاع الناس ، أراد أن يطعم النفي الفقير ، وإن كنا أرفع الكراع بعد خمس عشرة ، وما شبع آل محمد ﷺ من خبز برٍّ مَادوم إلا ثلثا »

قوله (باب القديد) ذكر فيه حديث النبي المذكور وهو ظاهر فيه ، وحديث عائشة « ما فعله إلا في عام جاع الناس أراد أن يطعم النفي الفقير ، الحديث ، قلت : وهو مختصر من حديثها الماضي في « باب ما كان السلف يدخرون ، وقد تقدم قريبا وأوله » والتابعي عن النبي عن الأكل من لحوم الإصاحي فوق ثلاث فأجابت بذلك ، فيعرف منه أن مرجع التضمير في قولها « ما فعله » آل النبي عن ذلك

٣٨ - باب من ناول - أو قدم إلى صاحبه - على المائدة شيئا

قال وقال ابن المبارك : لا بأس أن يناول بعضهم بعضا ، ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى

٥٤٣٩ - **حدثنا** إسماعيل قال **حدثني** مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول « إن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعه ، قال أنس : فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام ، فقرأت في رسول الله ﷺ خبزاً من شعير ، ومرقا فيه دباء وقديد ، قال أنس : رأيت رسول الله ﷺ ينتج الدباء من حول القنصة ، فلم أزل أحب للدباء من يومئذ » وقال ثمة « من أنس » فجلست أجمع الدباء بين يديه »

قوله (باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئا . قال ابن المبارك لا بأس أن يناول بعضهم بعضا ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى) تقدم هذا المعنى قريبا والأثر فيه عن ابن المبارك موصول عنه في كتاب

البر والصلة له ، ثم ذكر فيه حديث أنس في قصة الحياط وفيه وقال ثمامة عن أنس : جعلت أجمع الدباء بين يديه ، وصله قبل بابين من طريق ثمامة ، وقد تقدم في هـ باب من تتبع حوالى القصعة ، أن في رواية حميد عن أنس وجعلت أجمعه فأدنيه منه ، وهو المطابق للترجمة ، لأنه لا فرق بين أن يتناوله من إناء أو يضم ذلك إليه في نفس الإناء الذى يأكل منه ، قال ابن بطال : إنما جاز أن يتناول بعضهم بعضاً في مائدة واحدة لأن ذلك الطعام قدم لهم بأعيانهم ، فلم يأن أن يأكلوه كله وهم فيه شركاء ، وقد تقدم الأمر بأكل كل واحد مما يليه فمن تناول صاحبه بما بين يديه فكأنه آثره بتصيبه مع ما له فيه معه من المشاركة ، وهذا بخلاف من كان على مائدة أخرى قائم وإن كان للتناول حق فيما بين يديه لكن لا حق الآخر في تناوله منه إذ لا شركة له فيه ، وقد أشار الاسماعيل إلى أن قصة الحياط لا حجة فيها لجواز المناولة لأنه طعام اتخذه للنبي ﷺ وقصد به ، والذي جمع له الدباء بين يديه خادمه ، يعنى فلا حجة في ذلك لجواز مناولة الضيفان بعضهم بعضاً مطلقاً

٣٩ - باب القضاء بالرطب

٥٤٤٠ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضى الله عنهما قال « رأيت النبي ﷺ يأكل الرطب بالقضاء »
[الحديث ٥٤٤٠ - طرقه في : ٥٤٤٧ ، ٥٤٤٩]

قوله ١ باب القضاء بالرطب (أى أكلهما معاً ، وقد ترجم له بعد سبعة أبواب هـ الجمع بين اللونين » . **قوله** (عن أبيه) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف من صفار التابعين ، وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب من صفار الصحابة . **قوله** (رأيت النبي ﷺ يأكل الرطب بالقضاء) قال الكرماني : في الحديث أكل الرطب بالقضاء والترجمة بالعكس ، وأجاب بأن الباء المصاحبة أو لللاصة ، فكل منهما مصاحب الآخر أو ملاصق . قلت : وقد وقعت الترجمة في رواية النسفي على وفق لفظ الحديث ، وهو عند مسلم عن يحيى بن يحيى وعبد الله بن عون جميعاً عن إبراهيم بن سعد بسند البخاري فيه باللفظ « يأكل القضاء بالرطب » ، كلفظ الترجمة ، وكذلك أخرجه الترمذي ، وسيأتي الكلام على الحديث في هـ باب الجمع بين اللونين »

٤٠ - **باب** ٥٤٤١ - **حديث** سعد بن حماد بن زيد عن عتاس الجري عن أبي عثمان قال « تَصَيَّفْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ سَهْمًا ، فَكَانَ هُوَ وَاسْرَأَمُهُ وَخَادِمُهُ يَتَقَبَّحُونَ الْهَيْلَ أَثْلَاثًا : يُصَلِّي هَذَا ، ثُمَّ يُوقِظُ هَذَا . وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ تَمْرًا ، فَأَصَابَنِي سَبْعُ تَمْرَاتٍ لِاحِدَاهُنَّ حَقِيقَةٌ »

٥٤٤١ م - **حديث** محمد بن الصباح حدثنا اسماعيل بن زكرياء عن طاسم عن أبي عثمان عن أبي هريرة رضى الله عنه « قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَنَا تَمْرًا ، فَأَصَابَنِي مِنْهُ خَمْسٌ : أَرْبَعُ تَمْرَاتٍ وَحَقِيقَةٌ ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْحَقِيقَةَ هِيَ أَشَدُّ مِنْ لَفِيزَتِي »

قوله (باب) كذا هو في رواية الجميع بنحو ترجمة ، وسقط عند الاسماعيل ما عارض بأنه ليس فيه للرطب والقضاء

ذكر ، والذي أظنه أنه أراد أن يترجم به للتمر وحده أو لنوع منه وذكر فيه حديث أبي هريرة ، قسم رسول الله ﷺ تمرا فأصابني سبع تمرات إحداهن حشفة ، وهو من رواية عباس الجعفي عن أبي عثمان النهدي عنه ، وقد تقدم قبل بثمانية أبواب ، ثم ساقه من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان بلفظه فأصابني خمس تمرات أربع تمر وحشفة ، قال ابن التين : أما أن تكون إحدى الروايتين وهما أو يكبرن ذلك وقع مرتين . قلت : الثاني بعيد لاتحاد المخرج ، وأجاب الكرمانى بأن لا منافاة إذ التخصيص بالعدد لا ينفي الزائد ، وفيه نظر ، والا لما كان لذكره فائدة والأول أن يقال : إن القسمة أولا اتفقت خمساً خمساً ثم فصلت فضلة فقسمت ثنتين ثنتين فذكر أحد الراويين مبتدأ الامر والآخر منتهاه ، وقد وقع في الحديث اختلاف أشد من هذا فإن الترمذي أخرجه من طريق شعبة عن عباس الجعفي بلفظه أصابهم جرع فأعطاهم النبي ﷺ ثمرة تمر ، وأخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظه قسم سبع تمرات بين سبعة أنا فيهم ، وابن ماجه وأحمد من هذا الوجه بلفظه أصابهم جوع وهم سبعة فأعطاني النبي ﷺ سبع تمرات لكل انسان ثمرة ، وهذه الروايات متقاربة المعنى وغايتها لرواية حماد بن زيد عن ابن عباس ، وكأنها رجحت عند البخاري على رواية شعبة فانتصر عليها وأيدها برواية عاصم لأنها توافقت من حيثية الزيادة على الواحدة في الجملة . قوله في الرواية الأولى (تضبفت) بضم الضاء معجمة وقاء أى نزات به ضيقاً ، وقوله وسبعاً ، أى سبع إيال . قوله (فسكان هو وامرأته) تقدم أنها بسرة بضم السين المهملة بسكون الهمزة بنت غزوان بفتح الغين المعجمة بسكون الزاي ، وهى صحابية أخت عتبة الصحابي الجليل أمير البصرة . قوله (وغادته) لم أقف على اسمها . قوله (بمنقون) بالفتح أى يتناولون قيام الليل وقوله « أثلاثاً » أى كل واحد منهم يقوم ثلث الليل ، فن بدأ إذا فرغ من ثلثه أيقظ الآخر . قوله (وسمعت يقول) القائل أبو عثمان النهدي والمسموع أبو هريرة ، ووقع عند أحد الاسماعيلى في هذه الرواية بعد قوله ثم يوقف هذا ، قلت : يا أبا هريرة كيف تصوم ؟ قال : أما أنا فاصوم من أول الشهر ثلاثاً . فان حدث لي حدث كان لي أجر شهر ، قال وسمعت يقول قسم ، وكان البخاري حذف هذه الزيادة لسكونها وقوفه . وقد أخرج بهذا الاسناد في الصلاة التحريض على صيام ثلاثة أيام من كل شهر مرفوعاً ، وأخرجه في الصيام من وجه آخر عن أبي عثمان ، وهو السبب في سؤال أبي عثمان أبا هريرة عن كيفية صومه - يعنى من أى الشهر تصوم الثلاث المذكورة - وقد سبق بيان ذلك في كتاب الصيام . قوله (إحداهن حشفة) زاد في الرواية الماضية فلم يكن فيهن ثمرة أعجب الى منها ، الحديث ، وقد تقدم شرحه هناك . قوله في الرواية الثانية (أربع تمر) بالرفع والتنوين فيهما وهو واضح ، وفي رواية « أربع تمر » بزيادة هاء في آخره أى كل واحدة من الأربع تمر ، قال الكرمانى : فان وقع بالإضافة والجر فشاذ على خلاف القياس ، وإنما جاء في مثل ثلاثمائة وأربعمائة . قوله (وحشفة) بمهملة ثم معجمة مفتوحتين ثم فاء : أى رديئة ، والحشف رديئة التمر ، وذلك أن نيبس الرطبة في النخلة قبل أن ينتمى طيها ، وقبل لها حشفة أيبسها ، وقبل مراده صلبة ، قال عياض : فعل هذا فهو بسكون اللين ، قلت : بل الثابت في الروايات بالتحريك ، ولا منافاة بين كونها رديئة وصلبة . (تنبيه) : أخرج الاسماعيلى طريق عاصم من حديث أبي يعلى عن محمد بن بكر عن اسماعيل بن زكريا بسند البخاري فيه وزاد في آخره قال أبو هريرة : إن أبطل الناس من يخل بالسلام ، وأجبر الناس من يحزن عن الدعاء ، وهذا موقوف صحيح عن أبي هريرة ، وكان البخاري حذفه لكونه موقوفاً ولعدم تعلقه بالباب ، وقد روى مرفوعاً والله أعلم

٤١ - باب الرطب والتمر، وقول الله تعالى (وهزى إليك بمذبح الذخلة تساقط عليك رطبا جنيا)

٥٤٤٢ - وقال محمد بن يوسف عن سفيان عن منصور بن صفية حدثني أمي عن عائشة رضي الله عنها

قالت «نوفى رسول الله ﷺ وقد شبعنا من الأسودين : التمر والماء»

٥٤٤٣ - حدثنا سعيد بن أبي سرهم حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن إبراهيم بن عبد

الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال «كان بالمدينة يهودي ، وكان

يسكنني في ترمي إلى الجذاذ ، وكانت لجابر الأرض التي بطريق رومة ، جلست خلالها ، فجاءني اليهودي

هذا الجذاذ ولم أجد منها شيئا ، فجلست أسنظره إلى قابل ، فإني ، أخبرت بذلك للنبي ﷺ ، فقال لأصحابه :

امشوا أسنظروا لجابر من اليهودي . فجاءوني في نخل ، فجعل النبي ﷺ يكلم اليهودي ، فيقول : أبا القاسم

لا أنظرك . فلما رأى النبي ﷺ قام فطاف في النخل ، ثم جاء فسلمه . فإني . فجلست فجلست فجلست فجلست

فوضع بين يدي النبي ﷺ ، فأكل ، ثم قال : أين عريشك يا جابر ؟ فأخبرته ، فقال : أفرش لي فيه ،

ففرشته ، فدخل فرأى ، ثم استيقظ ، فجلسته بقية أخرى فأكل منها ، ثم قام فكلم اليهودي ، فإني عليه .

فقام في الرطب في النخل الثانية ، ثم قال : يا جابر ، جذ واقض . فوقف في الجذاذ ، فجلذت منها ما قضيه وقض

منه . فخرجت حتى رجعت للنبي ﷺ فبشركه ، فقال : أشهد أني رسول الله . عرش وعريش : بناء . وقال

ابن عباس معروشات ما عرش من الكرم وغير ذلك ، يقال : هروكها أبنتها . قال محمد بن يوسف قال

أبو جعفر قال محمد بن إسماعيل : «فخلا» ليس عندي مقيدا : ثم قال : «فجلى» ليس فيه شك

قوله (باب الرطب والتمر) كذا لجميع فيها وقفت عليه ، إلا ابن بطال ففيه باب الرطب بالتمر . وقع فيه

بموصلة بدل الواو ، ووقع لمبايض في باب ح ل ان في البخاري باب أكل التمر بالرطب . وليس في حديثي

الباب ما يدل لذلك أصلا . قوله (وقول الله تعالى : وهزى إليك بمذبح الذخلة الآية) وروى عبد بن حميد من

طريق شقيق بن سلمة قال «لو علم الله أن شيئا لنفسه خير من الرطب لأمر مريم به ، ومن طريق عمرو بن ميمون

قال : ليس لنفسه خير من الرطب أو التمر ، ومن طريق الربيع بن خثيم قال : ليس لنفسه مثل الرطب ، ولا

للبرص مثل العسل ، أسانيد ما صحبة . وأخرج ابن أبي حاتم وأبو يعلى من حديث علي رضي الله عنه قال «أطعموا

نساءكم الرطب فإن لم يكن رطب فتمر ، وليس من العجر شجرة أكرم على الله من فجرة نزلت تحتها مريم ،

وفي أسنده ضعف . وقد قرأ الجمهور (تساقط) بتعديد السين وأصله تساقط ، وقراءة حمزة وهي رواية عن

أبي عمرو التخفيف على حذف إحدى التامين ، وفيها قرأت أخرى في الفوائد . ثم ذكر فيه حديثين : الأول

حديث عائشة ، قوله (وقال محمد بن يوسف) هو الفريابي شيخ البخاري ، وسفيان هو الثوري ، وقد تقدم الحديث

وشرحه في أوائل الأطلعة من طريق أخرى عن منصور وهو ابن عبد الرحمن بن طلحة العبدوي ثم الشبي المجبي وأمه هي صفية بنت شيبه من صغار الصحابة ، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومن رواية ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري مثله ، وأخرجه مسلم من رواية أبي أحمد الزبيري عن سفيان بلفظه وما شبعنا ، والصواب رواية الجماعة ، فقد أخرجه أحمد ومسلم أيضا من طريق داود بن عبد الرحمن عن منصور بلفظه حين شبع الناس ، وإطلاق الأسود على الماء من باب التغليب ، وكذا إطلاق الشبع موضع الزى ، والعرب تفعل ذلك في الشئين يصطحبان فتدعيهما مما باسم الأشهر منهما ، وأما التدوية بين الماء والنمر مع أن الماء كان عندهم متيسرا لأن الزى منه لا يحصل بدون الشبع من الطعام لمضرة شرب الماء صرفا بغير أكل ، لكنها قرنت بينهما لعدم التمتع بأحدهما إذا فات ذلك من الآخر ، ثم عبرت عن الأمرين الشبع والزى بفعل أحدهما كما عبرت عن القمر والماء بوصف أحدهما ، وقد تقدم شيء من هذا في باب من أكل حتى شبع ، . الثاني حديث جابر ، **قوله** (أبو غسان) هو محمد ابن مطرف ، وأبو حازم هو سبعة بن دينار . **قوله** (عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة) هو الخزومي ، واسم أبي ربيعة عمرو ويقال حذيفة . وكان يلقب ذا الرحمن ، وعبد الله بن أبي ربيعة من مسلبة الفتح وولي الجند من بلاد اليمن أمر فلم يزل بها إلى أن جاء سنة حصر عثمان لينصره فمقط عن واصلته فمات ، ولإبراهيم عنه رواية في النسائي ، قال أبو حاتم إنها مرسله ، وليس لإبراهيم في البخاري سوى هذا الحديث ، وأمه أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق ، وله رواية عن أمه وخاتمه عائشة . **قوله** (كان بالمدينة يهودى) لم أقف على اسمه . **قوله** (وكان يسلفني في تيمرى إلى الجذاذ) بكسر الجيم ويجوز فتحها والذال معجمة ويجوز إعمالها ، أى زمن قطع تمر النخل وهو الصرام ، وقد استشكل الاسماعيل ذلك وأشار إلى شذوذ هذه الرواية فقال : هذه القصة - يعنى دعاء النبي **عليه السلام** في النخل بالبركة - رواها الثقات المعروفون فيما كان على والد جابر من الدين ، وكذا قال ابن التين : الذي في أكثر الأحاديث أن الدين كان على والد جابر قال الاسماعيل والسلف إلى الجذاذ مما لا يجهزه البخاري وغيره . وفي هذا الإسناد نظر . قلت : ليس في الإسناد من ينظر في حاله سوى إبراهيم ، وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وروى عنه أيضا ولده اسماعيل والزهري ، وأما ابن القطان فقال : لا يعرف حاله . وأما السلف إلى الجذاذ فيعارضه الأمر بالسلم إلى أجل معلوم فيجعل على أمة وقع في الإفتصار على الجذاذ اختصار ، وأن الوقت كان في أصل المقدم معينا ، وأما الشذوذ الذي أشار إليه فيندفع بالتمدد ، فإن في السياق اختلافا ظاهرا ، فهو محمول على أنه **عليه السلام** برك في النخل المخلف عن والد جابر حتى وفي ما كان على أمة من التمر كما تقدم بيان طريقه واختلاف ألفاظه في علامات النبوة ، ثم برك أيضا في النخل المختص بجابر فيما كان عليه هو من الدين والله أعلم . **قوله** (وكانت لجابر الأرض التي بطريق دومة) فيه الثقات ، أو هو مدرج من كلام الراوي ، لكن يردده ويعضد الأول أن في رواية أبي نعيم في المستخرج ، من طريق الرمادي عن سعيد بن أبي مرثمة شيخ البخاري فيه ، وكانت في الأرض التي بطريق دومة ، ودومة بضم الراء وسكون الواو هي البئر التي اشتراها عثمان رضي الله عنه وسجلها وهي في نفس المدينة ، وقد قيل إن دومة وجل من بني غفار كانت له البئر قبل أن يشتريها عثمان نسبت إليه ، ونقل الكرماني أن في بعض الروايات «دومة» بدال بدل الراء قال ولعلها دومة الجندل . قلت : وهو باطل فإن دومة الجندل لم تكن آنذاك فتحت حتى يمكن أن يكون لجابر فيها أرض ، وأيضا في الحديث أن النبي **عليه السلام** مشى إلى أرض جابر وأمامه

من رطبها ونام فيها وقام فبرك فيها حتى أوقاه ، فلو كانت بطريق دومة الجندل لاحتاج الى السفر ، لأن بين دومة الجندل وبين المدينة عشر مراحل كما بينه أبو عبيد البكري ، وقد أشار صاحب المطالع ، الى أن دومة هذه هي بئر رومة التي اشتراها عثمان وسبلها وهي داخل المدينة فسكران أرض جابر كانت بين المسجد النبوي ورومة . قوله (جلست غلاما) قال عياض : كذا لقابني رأي ذر وأكثر الرواة بالجيم واللام ، قال : وكان أبو مروان بن سراج يصوب هذه الرواية الا أنه مضطربا جلست أى بسكون السين وضم التاء على أنها مخاطبة جابر وتفسيره . أى تأخرت عن القضاء ، غلاما بفاء معجمة ولام مشددة من التخلية أو مخففة من الخلو أى تأخر السلف عاما ، قال عياض : لكن ذكر الارض أول الحديث يدل على أن الخبر عن الارض لا عن نفسه انتهى ، فاقضى ذلك أن ضبط الرواية عند عياض بفتح السين المهملة وسكون التاء والضمير للارض ، وبمد غلاما بنون ثم معجمة ساكنة أى تأخرت الارض عن الآثار من جهة النخل ، قال : ووقع الاصلي وخبست ، بجاء مهملة ثم موحدة ، وعند أبي الهيثم وخبست بعد الحاء المعجمة أف أى خالفت معمودها وحملها ، يقال خاس عبده اذا غانه أو تفجر عن عاداته وخاس الشيء اذا تغير ، قال وهذه الرواية اثبتها . قلت : وحكى غيره وخبست بجاء معجمة ثم نون أى تأخرت ، ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج بهذه الصورة ، فما أدري بجاء مهملة ثم موحدة أو معجمة ثم نون ، وفي رواية الاسماعيلي خبست على عاما وأظنها بمعجمة ثم سين مهملة ثقيلة وبعدها على بفتحتين وتشديد التحتانية ، فسكران الذي وقع في الأصل بصورة غلاما وكذا غلاما تصحيف من هذه اللفظة ، وهي على كتب الياء بألف ثم حرف العين والهم عند الله . ووقع في رواية أبي ذر عن المستمل ، قال محمد بن يوسف هو الفريرى قال أبو جعفر محمد ابن أبي حاتم وراق البخاوى قال محمد بن اسماعيل وهو البخارى غلاما ليس عندي مقيدا أى مضبوطا ثم قال غلاما ليس فيه شك ، قلت : وقد تقدم توجيهه ، لمكنى وجده في النسخة بجيم وبالحاء المعجمة أظهر . قوله (ولم أجد) بفتح الهمزة وكسر الجيم وتشديد الدال . قوله (استنظره) أى استملمه (الى قابل) أى الى عام ثان . قوله (فأخبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة وفتح الزاء على الفعل الماضى المبني للمجهول ، ويحتمل أن يكون بضم الزاء على صيغة المضارعة والفاعل جابر ، وذكره كذلك مبالغة في استحضار صورة الحال ، ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج ، فأخبرت . قوله (فيقول أبا القاسم لا أنظره) كذا فيه بحذف أداة النداء ، قوله (أين عريشك) أى المكان الذي اتخذته في البستان المستظل به وتقبل فيه ، وسيأتى الكلام عليه في آخر الحديث . قوله (لجنته بقبضة أخرى) أى من رطب . قوله (فقام في الرطاب في النخل الثانية) أى المرة الثانية ، وفي رواية أبي نعيم فقام فطاف ، بدل قوله في الرطاب . قوله (ثم قال يا جابر جند) فعل أمر بالجداز (واتض) أى أوف . قوله (فقال أشهد أنى رسول الله) قال ذلك ^{عليه السلام} لما فيه من خرق العادة الظاهر من إيفاء الكثير من القليل الذي لم يكن يظن أنه يوفى منه البعض فضلا عن الكل فضلا عن أن تفضل فضلا عن أن يفضل فضل من أن يفضل قدر الذي كان عليه من الدين . قوله (عرش وعريش بناء ، وقال ابن عباس : معروشات ما يرش من الكرم وغير ذلك ، يقال حروشها أبينتها) ثبت هذا في رواية المستمل ، والنقل عن ابن عباس في ذلك تقدم موصولا في أول سورة الأنعام ، وفيه النقل عن غيره بأن المعروش من الكرم ما يقوم على ساق ، وغير المعروش ما يبسط على وجه الارض ، وقوله عرش وعريش بناء هو تفسير أبي عبيدة ، وقد تقدم نقله عنه في تفسير الأعراف ،

وقوله «عروشها أبنيتها» هو تفسير قوله «خاوية على عروشها» وهو تفسير أبي عبيدة أيضا، والمراد هنا تفسير عرش جابر الذي رقد النبي ﷺ عليه، فالأكثر على أن المراد به ما يستظل به، وقيل المراد به السرير، قال ابن التين: في الحديث أنهم كانوا لا يخلون من دين أقله الشيء إذ ذاك عندهم، وأن الاستعاذة من الدين أريد بها الكثير منه أو ما لا يجد له وفاة، ومن ثم مات النبي ﷺ ودرعه مرهونة على شدي أخذه لأهله. وفيه زيارة النبي ﷺ أصحابه ودخول البساتين والقبول فيها والاستظلال بظلالها، والشفاعة في إظهار الواحد غير العين التي استحقت عليه ليكون أرفق به.

٤٢ - باب أكل الجمار

٥٤٤٤ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني مجاهد عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال «بينما نحن عند النبي ﷺ جلوس» إذ أتى بجمار نخلة، فقال النبي ﷺ: «إن من الشجر لما بركته كبركة للمسلم، فظننت أنه يعني النخلة، فأردت أن أقول هي للنخلة يا رسول الله، ثم التفت فإذا أنا حاشير مشرفة أنا أخذتهم، فسكت». فقال النبي ﷺ: «هي للنخلة».

قوله (باب أكل الجمار) بضم الجيم وتشديد الميم، ذكر فيه حديث ابن عمر في النخلة، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى، وتقدم الكلام على خصوص الترجمة بأكل الجمار في كتاب البيوع.

٤٣ - باب العجوة

٥٤٤٥ - حدثنا جمعة بن عبد الله حدثنا سفيان بن عيينة أخبرنا هاشم بن هاشم أخبرنا هاشم بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: «من تصبّح كل يوم سبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر» [الحديث ٥٤٤٥ - أطرافه في: ٥٧١٨، ٧١٩، ٥٧٧٩]

قوله (باب العجوة) بفتح العين المهملة وسكون الجيم نوع من التمر معروف. قوله (حدثنا جمعة) بضم الجيم وسكون الميم (ابن عبد الله) أي ابن زياد بن شداد السلي أبو بكر الباهلي، قال إن اسمه يحيى وجمعة لقبه. ويقال له أيضا أبو عاقان، كان من أئمة الرأي أولا ثم صار من أئمة الحديث قاله ابن حبان في الثقات، ومات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وماله في البخاري بل ولا في الكتب الستة سوى هذا الحديث، وسيأتي شرح حديث العجوة في كتاب الطب إن شاء الله تعالى. وقوله هنا «من تصبّح كل يوم سبع تمرات» وقع في نسخة الصنفاني بزيادة الباء في أوله فقال «بسبح».

٤٤ - باب القرآن في التمر

٥٤٤٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا جبلة بن مهيبة قال «أصابنا عام سنة مع ابن الزبير، فرزقنا تمرًا، فكان عبد الله بن عمر يمر بنا - ونحن نأكل - ويقول: لا تقارنوا، فإن النبي ﷺ فرزقنا تمرًا».

نهي عن الإقران، ثم يقول: إلا أن يستأذن الرجل أخاه. قال شعبة: الإذن من قول ابن عمر
 قوله (باب الإقران) بكسر القاف وتخفيف الراء، أي ضم ثمرة إلى ثمرة لمن أكل مع جماعة. قوله (جبله)
 بفتح الجيم والموحدة الخفيفة. قوله (ابن سحيم) بمهملتين مصغر كوفي تابعي ثقة ماله في البخاري عن غير ابن عمر
 وحسنه فيها شيء. قوله (أصابنا عام سنة) بالأضالة أي عام قحط، وقع في رواية أبي داود الطيالسي في مسنده
 عن شعبة وأصابنا غمة. قوله (مع ابن الزبير) يعني عبد الله لما كان خليفة، وتقدم في المظالم من وجه آخر
 عن شعبة بلفظ: كنا بالمدينة في بعض أهل العراق. قوله (فردقنا تمرا) أي أعطانا في أوزاننا تمرا، وهو
 القدر الذي يصرف لهم في كل سنة من مال الخراج وغيره بدل النقد تمرا قلنا النقد اذذاك بسبب المجاعة التي حصلت
 قوله (ويقول لا تغارنوا) في رواية ابن الزبير في الشركة وفيه قول لا تغارنوا، وكذا أبي داود الطيالسي في مسنده.
 قوله (عن الإقران) كذلك لاكثر الرواة وقد أوضحت في كتاب الحج أن اللغة الفصحى بغير ألف: وقد أخرجه
 أبو داود الطيالسي بلفظ الإقران، وكذلك قال أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة، وقال عن محمد بن جعفر عن
 شعبة: الإقران، قال القرطبي: ووقع عند جميع رواة مسلم والإقران، وفي ترجمة أبي داود: باب الإقران في التمر
 وهذه اللفظة معروفة، وأقرن من أقر بأخي وقرن من التثاني وهو الصواب. قال الفراء: قرن بين الحج
 والعمرة ولا يقال أقرن، وإنما يقال أقرن لما قوى عليه وأطاقه، ومنه قوله تعالى (وما كنا له مقرنين) قال:
 لكن جاء في اللغة أقرن الدم في العرق أي كثر فيحمل حل الإقران في الخبر على ذلك، فيكون معناه أنه نهي عن
 الإكثار من أكل التمر إذا كان مع غيره، ويرجع معناه إلى الإقران المذكور. قلت: لكن يصير أهم منه. والحق
 أن هذه اللفظة من اختلاف الرواة، وقد ميز أحمد بين من رواه بلفظ أقرن ولفظ قرن من أصحاب شعبة،
 وكذا قال الطيالسي عن شعبة الإقران، ووقع في رواية الشيباني الإقران، وفي رواية مسعر الإقران. قوله (ثم
 يقول إلا أن يستأذن الرجل أخاه) أي فإذا أذن له في ذلك جاز، والمراد بالأخ وفيه الذي اشترك معه في
 ذلك التمر. قوله (قال شعبة: الإذن من قول ابن عمر) هو موصول بالسند الذي قبله، وقد أخرجه أبو
 داود الطيالسي في مسنده عن شعبة مدرجا، وكذا تقدم في الشركة عن أبي الوليد وللإسماعيلي، وأصله لمسلم
 كذلك عن معاذ بن معاذ، وكذا أخرجه أحمد عن يزيد بن وهب وغيرهما عن شعبة، وتابع آدم على فصل للموقوف
 من المرفوع شبابة بن سوار عن شعبة أخرجه الخطيب من طريقه مثل ما ساقه آدم إلى قوله: الإقران، قال ابن
 عمر إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه، وكذا قال حاتم بن علي عن شعبة: أرى الإذن من قول ابن عمر،
 أخرجه الخطيب، وقد فصله أيضا عن شعبة سعيد بن عامر الضبي فقال في روايته، قال شعبة: إلا أن يستأذن
 أحدكم أخاه، هو من قول ابن عمر، أخرجه الخطيب أيضا إلا أن سعيدا أخطأ في اسم التابعي فقال: عن شعبة
 عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، والمحموظه جبل بن سحيم، كما قال الجماعة. والحاصل أن أصحاب شعبة
 اختلفوا فأكثرهم رواه عنه مدرجا: وطائفة منهم رويوا عنه التردد في كون هذه الزيادة مرفوعة أو موقوفة،
 وشبابة فصل عنه، وآدم جزم عنه بأن الزيادة من قول ابن عمر، وتابعه سعيد بن عامر إلا أنه خالف في
 التابعي، فلما اختلفوا على شعبة وتعارض جزمه وتردده وكان الذي رويوا عنه التردد أكثر نظرنا فيمن رواه
 فهو من التابعين فرأيناه قد روي عن صفيان الثوري وابن إسحق الشيباني ومسعر وزيد بن أبي أنيسة، فأما الثوري

لتقدمت روايته في الشركة ولفظه « نهى أن يقرن الرجل بين التمرتين جميعا حتى يستأذن أصحابه »، وهذا ظاهره الرفع مع احتمال الإدراج ، وأما رواية العدياني فأخرجها أحمد وأبو داود بلفظ « نهى عن الإقران إلا أن تستأذن أصحابك » ، والقول فيها كالقول في رواية الثوري ، وأما رواية زيد بن أبي أنيسة فأخرجها ابن حبان في النوع الثامن والخمسين من القسم الثاني من صحيحه بلفظ « من أكل مع قوم من تمر فلا يقرن » ، فإن أراد أن يفعل ذلك فليست أذنه » ، فإن أذنوا فليفعل ، وهذا أظهر في الرفع مع احتمال الإدراج أيضا . ثم نظرنا فبينما رواه عن النبي ﷺ غير ابن عمر فوجدناه عن أبي هريرة وسياقه يقتضي أن الأمر بالاستئذان مرفوع ، وذلك أن إسحق في مسنده ومن طريقه ابن حبان أخرجا من طريق الشعبي عن أبي هريرة قال كنت في أصحاب الصفة فبعث البنا رسول الله ﷺ تمر حمرة فكتب يئنا فكنا نأكل التنتين من الجموع ، فجعل أصحابنا إذا قرن أحدهم قال لصاحبه إني قد قرنت فأقرنوا ، وهذا الفعل منهم في زمن النبي ﷺ دال على أنه كان مشروعا لهم معروفا ، وقول الصحابي « كنا نفعل في زمن النبي ﷺ كذا » له حكم الرفع عند الجمهور . وأصرح منه ما أخرجه البزار من هذا الوجه ولفظه « قم رسول الله ﷺ فترا بين أصحابه فكان بعضهم يقرن » ، فنهى رسول الله ﷺ أن يقرن إلا بأذن أصحابه ، فالذي ترجع عندي أن لا إدراج فيه . وقد اعتمد البخاري هذه الزيادة وترجم عليها في كتاب المظالم وفي الشركة ، ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الإذن مرة غير مرفوع أن لا يكون مستنده فيه الرفع ، وقد ورد أنه استفتى في ذلك فأفتى ، والمفتي قد لا ينشط في إتياءه إلى بيان المستند ، فأخرج النسائي من طريق مسمر عن صلة قال « سئل ابن عمر عن قران التمر قال : لا تقرن ، إلا أن تستأذن أصحابك » ، فيحمل على أنه لما حدث بالقصة ذكرها كلها مرفوعة ، ولما استفتى أفتى بالحكم الذي حفظه على وقته . ولم يصرح حينئذ برفعه والله أعلم . وقد اختلف في حكم المسألة : قال النووي : اختلفوا في هذا انتهى هل هو على التحريم أو الكراهة ، والصواب التفصيل ، فإن كان الطعام مشتركا بينهم فالقران حرام الأبرضام ، ويحصل بتصریحهم أو بما يقوم مقامه من قرينة حال بحيث يغلب على الظن ذلك ، فإن كان الطعام لغيرهم حرم وإن كان لا يخدم وأذن لهم في الأكل اشترط رضاه ، ويحرم أخذه ويجوز له هو إلا أنه يستحب أن يستأذن الآكلين معه ، وحسن للضيف أن لا يقرن ليساوي ضيفه ، إلا إن كان الشيء كثيرا يفضل عنهم ، مع أن الأدب في الأكل مطقة ترك ما يفتي الشره ، إلا أن يكون مستعجلا يريد الإسراع لشغل آخر . وذكر الخطابي أن شرط هذا الاستئذان إنما كان في زمهم حيث كانوا في قلة من الشيء . فأما اليوم مع اتساع الحال فلا يحتاج إلى استئذان . وتعقبه النووي بأن الصواب التفصيل ، لأن العبرة بعدم اللفظ لا بخصوص السبب ، كيف وهو غير ثابت . قلت : حديث أبي هريرة الذي قدمته يرشد إليه وهو قوي ، وقصة ابن الزبير في حديث الباب كذلك . وقال ابن الأثير في النهاية : إنما وقع النهي عن القران لأن فيه شرها وذلك يردى بصاحبه ، أو لأن فيه غيبا برفيقه ، وقيل إنما نهى عنه لما كانوا فيه من شدة المباش وقلة الشيء ، وكانوا مع ذلك يواسون من القليل وإذا اجتسروا ربما أمر بعضهم بعضا ، وقد يكون فيهم من اشتد جوعه حتى يحمله ذلك على القران بين التمرتين أو تعظيم القصة فأرشدهم إلى الاستئذان في ذلك تطليبا لنفوس الباقين ، وأما قصة جبلة بن سحيم فظاهرها أنها من أجل القين والكون ملكهم فيه سواء ، ودوى نحوه عن أبي هريرة في أصحاب الصفة انتهى . وقد أخرج ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ وهو في مسند البزار ، من طريق ابن بريدة عن أبيه رحمه « كنت نهيتكم عن القران في التمر ، وإن

الله وسع عليكم فافرنوا ، فعمل النووي أشار إلى هذا الحديث فإن في أسناده ضعفا ، قال الحارثي : حديث انتهى أصح وأشهر ، إلا أن الخطب فيه يسير ، لأنه ليس من باب العبادات وإنما هو من قبيل المصالح الدنيوية فيمكن فيه بمثل ذلك ، وبعضه إجماع الأمة على جواز ذلك . كذا قال ، ومراده بالجواز في حال كون الشخص مالكا لذلك المأكول ولو بطريق الإذن له فيه كما قرره النووي ، والأقل يجوز أحد من العلماء أن يستأثر أحد بجماله غيره بغير إذنه ، حتى لو قامت قرينة تدل على أن الذي وضع الطعام بين الضيفان لا يرضيه استئثار بعضهم على بعض حرم الاستئثار جهرا ، وإنما تقع المسكارمة في ذلك إذا قامت قرينة الرضا . وذكر أبو موسى المديني في ذيل الغريبين ، من عاتكة وجابر استباح القرآن لما فيه من الثروة والطمع المزرى بصاحبه . وقال مالك : ليس يجمّل أن يأكل أكثر من رقتة . (تنبيه) : في معنى التمر الرطب وكذا الزبيب والعنب ونحوهما ، لوضوح العلة الجامعة . قال القرطبي : حل أهل الظاهر هذا النهي على التحريم ، وهو سهو منهم وجهل بمساق الحديث وبالمعنى ، وحمله الجهور على حال المشاركة في الأكل والاجتماع عليه بدليل فهم ابن عمر رآه وهو أفهم المقال وأقعد بالحال . وقد اختلف العلماء فيمن يوضع الطعام بين يديه متى يملكه ؟ فقبل بالوضع ، وقبل بالرفع إلى فيه وقبل غير ذلك ، فعلى الأول فليحكم فيه سواء ، فلا يجوز أن يقرن إلا باذن الباقيين ، وعلى الثاني يجوز أن يقرن ؛ لكن التفصيل الذي تقدم هو الذي تقتضيه قواعد الفقهية . نعم ما يوضع بين يدي الضيفان وكذلك الثمار في الأعراس سبيله في العرف سبيل المسكارمة لا التشاح ، لاختلاف الناس في مقدار الأكل ، وفي الاحتياج إلى تناول من الشيء ، ولو حمل الأمر على تساوي الهمم ان يذم اضااق الامر على الواضع والموضوع له ، ولما ساغ لمن لا يملكه اليد أن يتناول أكثر من نصيب من يشبعه اليد ، ولما لم يتشاح الناس في ذلك وجرى عملهم على المساعدة فيه عرف أن الأمر في ذلك ليس على الإطلاق في كل حالة ، والله أعلم

٤٥ - باب القضاء

٥٤٤٧ - حدثنا اسماعيل بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعيد عن أبيه قال سمعتُ عهدَ الله بن جعفر قال « رأيتُ النبي ﷺ يأكلُ الرطبَ بالقضاء »
قوله (باب القضاء) يأتي شرح حديثه في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى

٤٦ - باب بركة النخلة

٥٤٤٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا محمد بن طلحة عن زبيد عن مجاهد قال سمعتُ ابن عمر عن النبي ﷺ قال « من الشجر شجرة تكون مثل السلم ، وهي النخلة »
قوله (باب بركة النخلة) ذكر فيه حديث ابن عمر مختصرا وقد قدم التنبية عليه قريبا وأنه مر شرحه مستوفى في كتاب العلم

٤٧ - باب جمع الثوبين - أو الطعامين - بمرة

٥٤٤٩ - **حدثنا ابن مغازلي** أخبرنا **عبد الله** أخبرنا **إبراهيم بن سعيد** عن **أبيه** عن **عبد الله بن جعفر** رضى الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ يأكل الرطب بالقثاء »

قوله (باب جمع اللوزين أو الطامارين بمره) أى فى حالة واحدة ، رأيت فى بعض الشروح « بمره مرة » ولم أذكر التكرار فى الأصول ، ولعل البخارى لمح الى تضيف حديث أنس « أن النبي ﷺ أنى بأبائه - أو بتعب - فيه لبن وصل فقال : أدمان فى إناه ، لا آكله ولا أحرمه » أخرجه الطبرانى وفيه روى مجرول . **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك ، وقد تقدم إخراج البخارى لهذا الحديث قبل هذا الباب سواء وكذا فيما قبله بأبواب بأعلى من هذا درجة والسبب فى ذلك أن مداره على إبراهيم بن سعد ، قال الترمذى صحيح غريب لا نعرفه الا من حديثه . **قوله** (يأكل الرطب بالقثاء) وقع فى رواية الطبرانى كيفية أكله لها ، فأخرج فى « الأوسط » من حديث عبد الله بن جعفر قال « رأيت فى يمين النبي ﷺ قثاء وفى شماله رطباً وهو يأكل من ذا مرة ومن ذا مرة ، وفى سنده ضعف ، وأخرج فيه وهو فى الطب لابن نعيم من حديث أنس وكان يأخذ الرطب بيمينه وبالبطيخ بيساره ، فبأكل الرطب بالبطيخ ، وكان أحب الفاكهة اليه » وسنده ضعيف أيضاً ، وأخرج النسائى بسند صحيح عن حميد عن أنس « رأيت رسول الله ﷺ يجمع بين الرطب والخربز ، وهو بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وكسر الواو بعد ذى نوع من البطيخ الأصفر ، وقد تكبر القثاء فتصفر من شدة الحر فتصير كالخربز كما شاهده كذلك بالحجاز ، وفى هذا تعقب على من ذهب أن المراد بالبطيخ فى الحديث الأخضر ، واحتل بأن فى الأصفر حرارة كما فى الرطب ، وقد ورد التعليل بأن أحدهما يطفى حرارة الآخر ، والجواب عن ذلك بأن فى الأصفر بالنسبة للرطب برودة وإن كان فيه - لحلاوته - طرف حرارة ، والله أعلم . وفى النسائى أيضاً بسند صحيح عن عائشة « أن النبي ﷺ أكل البطيخ بالرطب ، وفى رواية له جمع بين البطيخ والرطب جميعاً ، وأخرج ابن ماجه عن عائشة « أرادت أمى تعالجنى للسنة اندخلنى على النبي ﷺ فما استقام لها ذلك حتى أكلت الرطب بالقثاء فسمنت كأحسن سمته ، وللنساء من حديثها « لما تزوجنى النبي ﷺ عالجونى بغير شئ » ، فأطعمونى القثاء بالثر فسمنت عليه كأحسن الشحم ، وعند ابن نعيم فى الطب من وجه آخر عن عائشة « أن النبي ﷺ أمر أبويها بذلك ، ولابن ماجه من حديث ابنى بمره أن النبي ﷺ كان يحب الزبد والتمر » الحديث ، ولأحمد من طريق اسماعيل بن أبى خالد عن أبيه قال « دخلت على رجل وهو يتم جمع لبننا بتمر فقال : ادن ، فإن رسول الله ﷺ ساهما الأظليين ، وأسناده قوى ، قال النووى : فى حديث الباب جواز أكل الشبثيين من الفاكهة وبغيرها مع جواز أكل طامارين معاً ، ويؤخذ منه جواز التوسع فى المطاعم ، ولا خلاف بين العلماء فى جواز ذلك . وما نقل عن السلف من خلاف هذا محمول على الكراهة منها لاعتقاد التوسع والترفع والاكتفاء لغیر مصلحة دينية . وقال القرطبي ، يؤخذ منه جواز مراعاة صفات الأطعمة وطبائعها واستعمالها على الوجه اللائق بها على قاعدة الطب ، لأن فى الرطب حرارة وفى القثاء برودة ، فإذا أكلهما معاً اعتدلا ، وهذا أصل كبير فى المركبات من الأدوية . وترجم أبو نعيم فى الطب « باب الأشياء التى تؤكل مع الرطب ليذهب ضرره » فساق هذا الحديث ، لكن لم يذكر الزيادة التى ترجم بها ، وهى عند ابن داود فى حديث عائشة بلفظ « كان يأكل البطيخ بالرطب فيقول : يكسر حر هذا يبرد هذا ويرد هذا يحر هذا » والبطيخ بتقديم الطاء لغة فى البطيخ بوزنه ، والمراد

به الأصغر دليل و ورود الحديث بلفظ الخبرين بدل البطيخ ، وكان يكثر وجوده بأرض الحجاز بخلاف البطيخ
الآخر . (نفيه) : سقطت هذا الترجمة وحديثها من رواية النخعي ، ولم يذكرهما الاسماعيلي أيضا

٤٨ - باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة ، والجلوس على الطعام عشرة عشرة

٥٤٥٠ - حدثني الصلت بن محمد حدثنا حماد بن زيد عن الجعد أبي عثمان عن أنس ، وعن هشام عن
محمد بن أنس ، وعن سنان أبي ربيعة عن أنس : « أن أم سليم - أمه - عمدت إلى مدّة من شعير جشّته وجعلت منه
خطيفة وعصرت عكة فعدّها ، ثمّ بمّنتني إلى النبي ﷺ فأنيته - وهو في أصحابه - فذهوّه . قال : ومن معي .
فبنت فقلت : إنه يقول ومن معي . فخرج إليه أبو طلحة قال : يا رسول الله ، إنما هو شيء صنعته أم سليم .
فدخل ، فغى ، به وقال : أدخل على عشرة ، فأدخلوا فأكلوا حتى شبعوا . ثمّ قال : أدخل على عشرة ، فدخلوا
فأكلوا حتى شبعوا . ثمّ قال أدخل على عشرة . . . حتى أكلوا أربعين . ثمّ أكل النبي ﷺ ، ثمّ قام . فبصّت أنظر
هل نقص منها شيء . »

قوله (باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة ، والجلوس على الطعام عشرة عشرة) أي إذا احتجج إلى ذلك
لصيق الطعام أو كان الجلوس عليه . قوله (عن الجعد أبي عثمان عن أنس ، وعن هشام عن محمد بن أنس ، وعن
سنان أبي ربيعة عن أنس) هذه الاسانيد الثلاثة لحامد بن زيد ، وهشام هو ابن حسان ، ومحمد هو ابن سيرين ،
وسنان أبو ربيعة قال عياض وقع في رواية ابن السكن سنان بن أبي ربيعة وهو خطأ وإنما هو سنان أبو ربيعة
وأبو ربيعة كنيته . قلت : الخطأ فيه من دون ابن السكن ، وسنان هو ابن ربيعة وهو أبو ربيعة وافقت كنيته اسم
أبيه ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وهو مقرون بفهره ، وقد تكلم فيه ابن مدين وأبو حاتم ، وقال
ابن هدي : له أحاديث قليلة ، وأرجو أنه لا بأس به . قوله (جشّته) بهم وشين معجمة أي جعلته جشيدا
والجشيش دقيق غير ناعم . قوله (خطيفة) بحاء معجمة وطاء موحدة وزن مصيدة ومعناه ، كذا تقدم الجزم به في
علامات النبوة ، وقبل أصله أن يؤخذ ابن زيد عليه دقيق ويطبخ ربلعها الناس فيخطفونها بالأصابع والملاحق
فسميت بذلك ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة . وقد تقدم شرح هذه القصة مستوفى في علامات النبوة ، وسياق الحديث
هناك أهم مما هنا . وقوله في هذه الرواية : « إنما هو شيء صنعته أم سليم » أي هو شيء قليل ، لأن الذي يتولى صنعه
امراة بمفردها لا يكون كثيرا في العادة ، وقد قدمت في علامات النبوة : أن في بعض روايات مسلم ما يدل على
أن في سياق الباب هنا اختصارا مثل قوله في رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس : فقال أبو طلحة
يا رسول الله إنما أرسلنا أنا يدعوك وحدك ، ولم يكن ههنا ما يبيع من أرى ، وفي رواية عمرو بن عبد الله
عن أنس : فقال أبو طلحة : إنما هو قرص ، ان قال : ان الله سيارك فيه ، قال ابن بطال : الاجتماع على الطعام من
أسباب البركة ، وقد روى أبو داود من حديث وحشي بن حرب رآه : اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله
يبارك لكم ، قال : وإنما أدخلهم عشرة عشرة والله أعلم لأنها كانت فقرة واحدة ولا يمكن الجماعة الكثيرة أن يقدموا

على تناول منها مع قلة الطعام ، لجعلهم عشرة عشرة ابتمكنوا من الأكل ولا يزدحموا ، قال : وإيس في الحديث المنع عن اجتماع أكثر من عشرة على الطعام

٤٩ - باب ما يكره من الثوم والبقول . فيه ابن عمر عن النبي ﷺ

٥٤٥١ - حديث مسدد حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز قال « قيل لأنس : ما سمعت النبي ﷺ

يقول في الثوم ؟ فقال : من أكل فلا يقربن مسجدنا »

٥٤٥٢ - حديث علي بن عبد الله حدثنا أبو صفوان عبد الله بن سعيد أخبرنا يونس عن ابن شهاب

قال حدثني عطية أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما زعم عن النبي ﷺ قال « من أكل ثوماً أو بصلاً فليمتزلنا ، أو ليتمزل مسجدنا ،

قوله (باب ما يكره من الثوم والبقول) أي التي لها رائحة كريهة ، وهل النهي من دخول المسجد لآكلها على التعميم أو على من أكل التي منها دون المطبوخ ؟ وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة . ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث . أحدها ، قوله (فيه ابن عمر عن النبي ﷺ) تقدم في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة من رواية نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال في غزوة خيبر « من أكل من هذه الشجرة - يعني الثوم - فلا يقربن مسجدنا » ووقع لنا سبب هذا الحديث : فأخرج عثمان بن سعيد الداودي في كتاب الأطعمة ، من رواية أبي عمرو هو بشر ابن حرب عنه قال « جاء قوم مجلس النبي ﷺ وقد أكلوا الثوم والبصل ، فمكأته فأذني بذلك فقال : فذكره . فأنها حديث أنس أورده عن مسدد ، وتقدم في الصلاة عن أبي معمر ، كلاهما عن عبد الوارث وهو ابن سعيد من عبد العزيز هو ابن ضبيب . نالها حديث جابر ، وقد تقدم أيضاً هناك موصولاً ومعلقاً وفيه ذكر البقول ، ولكنه اختصره هنا . وقوله « كل فاني أناجي من لا تناجي » فيه إباحته لغيره ﷺ حيث لا يتأذى به المصلون جميعاً بين الأحاديث . واختلف في حقه هو ﷺ فقيل : كان ذلك عرماً عليه ، والأصح أنه مكروه أمموم قوله « ولا » في جواب أحرام هو ؟ وحجة الأول أن الملة في المنع ملازمة الملك له ﷺ ، وأنه ما من ساعة إلا وملك يمكن أن يلقاه فيها . وفي هذه الأحاديث بيان جواز أكل الثوم والبصل والكراث ، إلا أن من أكلها يكره له حضور المسجد ، وقد ألحق بها الفقهاء ما في معناها من البقول الكريمة الرائحة كالفجل ، وقد ورد فيه حديث في الطبراني وقيدته عياض بمن يتجشئ منه ، وألحق به بعض الشافعية الشديد البخر ومن به جراحة نفوح وانحتها ، واختلف في الكراهية : فالجمهور على التنزيه ، وعن الظاهرية التحريم ، وأغرب عياض فنقل عن أهل الظاهر تحريم تناول هذه الأشياء مطلقاً لأنها تمنع حضور الجماعة ، والجماعة فرض عين ، ولكن سرح ابن حزم بالجواز ، ثم يحرم على من يتعاطى ذلك حضور المسجد ، وهو أعلم بعبده من غيره

٥٠ - باب الكهات ، وهو ورق الأراك

٥٤٥٣ - حديث سعيد بن عفير حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة قال

أخبرني جابر بن عبد الله قال : « كتبنا مع رسول الله ﷺ بمر للظهران نجني الكبك قال : فليكم بالأسود منه فإنه أطيب . فقيل : أكنت ترعى الغنم ؟ قال : نعم ، وهل من نبي إلا راعها ؟ »

قوله (باب الكبك) بفتح الكاف وتخفيف الموحدة وبعد الألف مثله (قوله وهو ورق الراك) كذا وقع في رواية أبي ذر عن مشايخه وقال : كذا في الرواية ، والصواب ثمر الراك انتهى . ووقع للنسفي ثمر الراك والباقي على الوجهين . ووقع عند الاسماعيلي وأبي نعيم وابن بطال ورق الراك ، ونعته الاسماعيلي فقال : إنما هو ثمر الراك وهو البربر - يعني بموحدة وزن الحزير - فإذا أسود فهو الكبك . وقال ابن بطال : الكبك ثمر الراك الغض منه ، والبربر ثمره الرطب واليابس . وقال ابن التين : قوله ورق الراك ليس بصحيح ، والذي في اللغة أنه ثمر الراك ، وقيل هو نضيجه ، فإذا كان طريا فهو موز ، وقيل عكس ذلك وإن الكبك الطري ، وقال أبو حنيفة : هو ثمر الراك إذا يبس وأيس له عجم . قال أبو زياد : يشبه الثين يأكله الناس والإبل والغنم ، وقال أبو عمرو هو حار كأن فيه ملحا انتهى . وقال عياض : الكبك ثمر الراك وقيل نضيجه وقيل غضه ، قال شيخنا ابن الملقن : والذي رأيناه من نسخة البخاري ، وهو ثمر الراك ، على الصواب ، كذا قال ، وقال الكرماني وقع في نسخة البخاري ، وهو ورق الراك ، قيل وهو خلاف اللغة . قوله (بمر الظهران) بتشديد الراء قبلها ميم مفتوحة والظاء معجمة بلفظ تشبيه الظهر ، مكان معروف على مرحلة من مكة . قوله (نجني) أى نقتطف . قوله (فإنه أطيب) كذا وقع هنا ، وهو لغة بمعنى أطيب وهو مقلوبه ، كما قالوا جذب وجذب . قوله فقيل أكنت ترعى للغنم ؟ في السؤال اختصار والتقدير : أكنت ترعى الغنم حتى عرفت أطيب الكبك ؟ لأن داعي الغنم يكثر تردده تحت الأشجار لطلب المرعى منها والاستئطلال تحتها ، وقد تقدم بيان ذلك في قصة موسى من أحاديث الأنبياء . وتقدم الكلام على الحكمة في رعى الأنبياء الغنم في أوائل الإجارة ، وأفاد ابن التين عن الداودي أن الحكمة في اختصاصها بذلك لكونها لا تركب فلا تزهر نفس راعيها ، قال : وفيه إباحة أكل ثمر الشجر الذي لا يملك ، قال ابن بطال كان هذا في أول الإسلام عند عدم الأقوات ، فاذ قد أغنى الله عباده بالحنطة والحبوب الكثيرة وسعة الرزق فلا حاجة بهم إلى ثمر الراك . قلت : إن أراد بهذا الكلام الإشارة إلى كراهة تناوله فليس بمسلم ، ولا يلزم من وجود ما ذكر منع ما أبيح بفهم ثمن ، بل كثير من أهل الورع لهم رغبة في مثل هذه المباحات أكثر من تناول ما يشتري والله أعلم . تكملة : أخرج البيهقي هذا الحديث في كتابه الدلائل ، من طريق عبيد بن شريك عن يحيى بن بكير بسنده الماضي في أحاديث الأنبياء إلى جابر ، فذكر هذا الحديث وقال في آخره : « وقال إن ذلك كان يوم بدر يوم جمعة لثلاث عشرة بقية من رمضان » قال البيهقي : رواه البخاري عن يحيى بن بكير دون التاريخ ، يعني دون قوله : « أن ذلك كان الخ » وهو كما قال ، ولعل هذه الزيادة من ابن شهاب أحد رواه

٥١ - باب المُنْضَةِ بعد الطعام

٥١٤٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا صفيان سمعت يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن عن سويد بن الثناني قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر ، فلما كنا بالصفاة وما بطعام فأتى إلّا بسويق ، فأكليا ،

قام إلى الصلاة فضمض وضوءاً

٥٤٥٥ - قال يحيى سمعتُ بشيراً يقول : « حدثنا سويدٌ خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر ، فلما كنّا بالصَّهْبَاء - قال يحيى : وهي من خيبر على رَوْحَة - دعا بطعام ، فأتىَ إلّا بسويق ، فلكناه فأكلنا منه ، ثمّ دعا بماء فضمض وضوءاً ، ثمّ صلى بنا للغرب ولم يتوضأ » . وقال سفيان : كأنك تسبّعه من يحيى .
قوله (باب المضمضة بعد الطعام) ذكر فيه حديث - سويد بن النعمان في المضمضة بعد السويق ، وساقه بسند واحد بالفظن قال في أحدهما : فأكلنا ، وزاد في الآخر : فلكناه ، وقد تقدم بأسناده ومثله في أوائل الأطحمة ، وقال في آخره هناك : قال سمعته منه عروداً على يده ، وقال في آخره هنا : قال سفيان : كأنك نسبه من يحيى بن سعيد ، وهو عمول عليّ بن عليّ وهو ابن المديني سمعه من سفيان مراراً فربما غير في بعضها بعض الالفاظ

٥٦ - باب لعق الأصابع ومصّها قبل أن تمسح بالتمنديل

٥٤٥٦ - حدثنا عليّ بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى يلمعها أو يلمعها »

قوله (باب لعق الأصابع ومصّها قبل أن تمسح بالتمنديل) كذا قيده بالتمنديل ، وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرق الحديث كما أخرجه مسلم من طريق سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر بلفظ : فلا يمسح يده بالتمنديل حتى يلعق أصابعه ، لكن حديث جابر المذكور في الباب الذي يليه صريح في أنهم لم يكن لهم مناديل ، ومفهومه يدل على أنهم لو كانت لهم مناديل لمسحوا بها ، فيحمل حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم على من وجد ولا مفروم له بل الحكم كذلك لو مسح بغير المنديل ، وأما قوله في الترجمة : ومصّها - فيشير إلى ما وقع في بعض طرقه عن جابر أيضاً ، وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ابن سفيان عنه بلفظ : إذا طعم أحدكم فلا يمسح يده حتى يمصّها ، وذكر القفال في محاسن الشريعة ، أن المراد بالتمنديل هنا المنديل المعد لازالة الزهومة ، لا المنديل المعد للمسح بعد الغسل . قوله (عن عمرو بن دينار عن عطاء) في رواية الحميدي ومن طريقه الاسماعيلي وحدثنا عمرو بن دينار أخبرني عطاء ، قوله (عن ابن عباس) في رواية ابن جريج عند مسلم وسمعت عطاء سمعت ابن عباس ، زاد ابن أبي عمر في روايته عن سفيان سمعت عمر بن قيس يسأل عمرو بن دينار عن هذا الحديث فقال : هو عن ابن عباس ، قال : قال عطاء حدثنا عن جابر ، قال حفظناه عن عطاء عن ابن عباس قبل أن يقدم علينا جابر ، اه . وهذا ان كان عمر بن قيس حفظه احتمل أن يكون عطاء سمعه من جابر بعد أن سمعه من ابن عباس ، ويؤيده ثبوته من حديث جابر عند مسلم وإن كان من غير طريق عطاء ، وفي سياقه زيادة ليست في حديث ابن عباس ، ففي أوله : وإذا وقعت لقمة أحدكم فليسط ما كان بها من أذى ولا يدها للشيطان ، ثم ذكر حديث الباب ، وفي آخره زيادة أيضاً سأذكرها ، فلعل ذلك سبب أخذ عطاء له عن جابر . قوله (إذا أكل أحدكم) زاد مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وآخرين عن سفيان وطعما ، وفي رواية ابن جريج : إذا أكل أحدكم من الطعام . قوله (فلا يمسح يده) في حديث كعب بن

مالك عند مسلم ، كان رسول الله ﷺ يأكل بثلاث أصابع ، فإذا فرغ لعقها ، فيحتمل أن يكون أطاق على الأصابع
 اليد ، ويحتمل وهو الأولى أن يكون المراد باليد الكف كلها فيشمل الحكم من أكل بكفه كلها أو بأصابعه فقط
 أو ببعضها : وقال ابن العربي في «شرح الترمذي» : يدل على الأكل بالكف كلها أنه ﷺ كان يتعرق العظم وينش
 اللحم ، ولا يمكن ذلك عادة إلا بالكف كلها . وقال شيخنا : فيه نظر لأنه يمكن بالثلاث ، سلمنا لكن هو بمسك
 بكفه كلها لا يأكل بها ، سلمنا لكن محل الضرورة لا يدل على عموم الأحوال . ويؤخذ من حديث كعب بن مالك
 أن السنة الأكل بثلاث أصابع وإن كان الأكل بأكثر منها جائزا ، وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان عن
 عبيد الله بن أبي يزيد أنه رأى ابن عباس إذا أكل لعق أصابعه الثلاث ، قال عياض : والأكل بأكثر منها من
 الشره وسوء الأدب ونكبير اللقمة ، ولأنه غير مضطر إلى ذلك لجمعه اللقمة وإمساحها من جهاتها الثلاث ، فإن
 اضطر إلى ذلك لحفة الطعام وعدم تافيفه بالثلاث فبدعه بالربعة أو الخامسة ، وقد أخرج سعيد بن منصور عن
 مرسل ابن شهاب ، أن النبي ﷺ كان إذا أكل أكل بخمسة ، فيجمع بيده وبين حديث كعب باختلاف الحال .
 قوله (حتى يلعقها) بفتح أوله من الثلاث أي يلعقها هو (أو يلعقها) بضم أوله من الرباعي أي يلعقها غيره ، قال
 النووي : المراد إلقاء غيره من لا يتقذر ذلك من زوجة وجرلية وخادم وولد ، وكذا من كان في مناهم كتلميذ
 يعتقد البركة يلعقها ، وكذا لو ألقاها شاة ونحوها . وقال البيهقي : إن قوله «أو» شك من الراوي ، ثم قال : فإن
 كانا جميعا محفوظين فأنما أراد أن يلعقها صغيرا أو من يعلم أنه لا يتقذر بها ، ويحتمل أن يكون أراد أن يلعق
 إصبعه فـهـ فيكون بمعنى يلعقها ، يعني فتسكون «أو» للشك . قال ابن دقيق العيد : جاءت علة هذا مبينة في بعض
 الروايات فإنه لا يدري في أي طعامه البركة ، وقد يعال بأن مسحها قبل ذلك فيه زيادة ثلوث لما يمسح به مع
 الاستئناء منه بالربيع ، لكن إذا صح الحديث بالتعليل لم يعدل عنه . قلت : الحديث صحيح أخرجه مسلم في آخر
 حديث جابر وألفظه من حديث جابر «إذا سقطت لقمة أحدكم فليمسكها بأصابعه من أذى رايها أكلها ، ولا يمسح يده حتى
 يلعقها أو يلعقها ، فإنه لا يدري في أي طعامه البركة» زاد فيه النسائي من هذا الوجه «ولا يرفع الصحفة حتى
 يلعقها أو يلعقها ، ولا أحد من حديث ابن عمر نحوه بسند صحيح ، والطبراني من حديث أبي سعيد نحوه بلفظ «فإنه
 لا يدري في أي طعامه ببارك له» ولسام نحوه من حديث أنس ومن حديث أبي هريرة أيضا ، والقلة المذكورة لا تمنع
 ما ذكره الشيخ ، فقد يكون الحكم هاتين فأكثر ، والتنصيص على واحدة لا ينافي غيرها ، وقد أبدى عياض علة أخرى
 فقال : إنما أمر بذلك لئلا يتهاون بقايل الطعام . قال النووي : معنى قوله «في أي طعامه البركة» : أن الطعام الذي يحضر
 اللسان فيه بركة لا يدري أن تلك البركة فيما أكل أو فيما بقي على أصابعه أو فيما بقي في أسفل القصعة أو في اللقمة
 الساقطة . فينبغي أن يحافظ على هذا كله لتحصيل البركة اهـ . وقد وقع لمسلم في رواية أبي سفيان عن جابر في أول
 الحديث «أن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من شأنه ، حتى يحضره عند طعامه ، فإذا سقطت من أحدكم اللقمة
 فليمسكها ما كان بها من أذى ثم ليأكلها ولا يدعها للشيطان ، وله نحوه في حديث أنس وزاده وأمر بأن تسلم
 القصعة» قال الخطابي : السلت تتبع ما بقي فيها من الطعام ، قال النووي : والمراد بالبركة ما تحصل به التغذية وتسلم
 طاقته من الأذى ويقوى على الطاعة ، والمسلم عند الله . وفي الحديث رد على من كره لعن الأصابع استغذارا ، نعم
 يحصل ذلك لو فعله في أثناء الأكل لأنه يعبد أصابعه في الطعام وعليها أثر ريقه ، قال الخطابي : عاب قوم أنفسهم

حقلمهم الترفه فرعوا أن لقي الأصابع مستنجح ، كأنهم لم يعلموا أن الطعام الذي طاق بالأصابع أو الصحفة جوه من أجواء ما أكلوه ، وإذا لم يكن سائر أجزائه مستقذرا لم يكن الجوه اليسير منه مستقذرا ، وليس في ذلك أكبر من مصه أصابعه بباطن شفثيه . ولا يشك عاقل في أن لا بأس بذلك ، فقد يعضض الإنسان فيدخل إصبعه في فيه فيدلك أسنانه وباطن فمه ثم لم يقل أحد إن ذلك قذارة أو سوء أدب . وفيه استحباب مسح اليد بعد الطعام ، قال عياض : عمله فيما لم يحتاج فيه إلى الغسل بما ليس فيه غمر ولزوجة مما لا يذهب إلا بالغسل ، لما جاء في الحديث من الترغيب في غسله والحذر من تركه . كذا قال وحديث الباب يقتضي منع الغسل والمسح بغيره لانه صريح في الأمر باللعق دونهما تحصيل البركة ، نعم قد يمتنع التذنب إلى الغسل بعد اللعق لأزاله الرائحة ، وعليه يحمل الحديث الذي أشار إليه ، وقد أخرجه أبو داود بسند صحيح على شرط مسلم عن أبي هريرة رفعه ، من بات وفي يده غمر ولم يغسله فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه ، أخرجه الترمذي دون قوله ، ولم يغسله ، وفيه المحافظة على عدم أهمل شيء . من فضل الله كالماكول أو المشروب وإن كان قافها حقيرا في المرف . (تسكئة) : وقع في حديث كعب بن عجرة عند الطبراني في الأوسط صفة لعق الأصابع ولفظه رأيت رسول الله ﷺ يأكل بأصابعه الثلاث : بالإبهام والى قايها والوسطى ، ثم رأيت يلعق أصابعه الثلاث قبل أن يمسحها : الوسطى ، ثم التي تليها ، ثم الإبهام ، قال شيخنا في شرح الترمذي ، كأن السرفه أن الوسطى أكثر تلويثا لأنها أطول فيبقى فيها من الطعام أكثر من غيرها ، ولأنها لطولها أول ما تنزل في الطعام ، ويحتمل أن الذي يلعق يسكون يلعن كفه إلى جهة وجهه ، فإذا ابتدأ بالوسطى انتقل إلى السبابة على جهة يمينه وكذلك الإبهام ، والله أعلم

٥٣ - باب المنديل

٥٤٥٧ - حدثنا إبراهيم بن النضر قال حدثني محمد بن فليح قال حدثني أبي عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سأله عن الوضوء مما مست النار ، فقال : لا ، قد كنا زمان النبي ﷺ لا نجد مثل ذلك من الطعام إلا قليلا ، فإذا نحن وجدناه لم يكن لنا مناديل إلا أكفنا وسوادنا وأقدامنا ، ثم فصل ولا نتوضأ ،

قوله (باب المنديل) ترجم له ابن ماجه ، ومسح اليد بالمنديل ، . قوله (حدثني محمد بن فليح) أي ابن سليمان المدني . قوله (حدثني أبي عن سعيد بن الحارث) أي ابن أبي المثل الانصاري ، وقد أخرجه ابن ماجه من رواية ابن وهب عن محمد بن أبي يحيى عن أبيه عن سعيد ، فجزم أبو نعيم في المستخرج ، بأن محمد بن أبي يحيى هو ابن فليح لأن فليحا يكنى أبا يحيى وهو معروف بالرواية عن سعيد بن الحارث . وقال غيره : هو محمد بن أبي يحيى الأسلمي والد إبراهيم شيخ الشافعي ، واسم أبي يحيى سمعان ، وكان الحامل على ذلك كون ابن وهب يروي عن فليح نفسه فاستبعد قائل ذلك أن يروي عن ابنه محمد بن فليح عنه ، ولا عجب في ذلك . والذي ترجع عندي الأول فإن لفظهما واحد . قوله (سأله عن الوضوء مما مست النار) في رواية الاسماعيل من طريق أبي حنيفة عن فليح عن سعيد . قلت لجابر : هل على ما مست النار وضوءه ، ؟ وقد تقدم حكم المسح في الباب الذي قبله ، وحكم الوضوء مما مست

٥٤ - باب ما يقول إذا فرغ من طعامه

٥٤٥٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن ثور عن خالد بن معدان عن أبي أمامة أن النبي ﷺ

كان إذا رفع مائدته قال : الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه ، غير مكين ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا .

[الحديث ٥٤٥٨ - طريقه في : ٥٤٥٩]

٥٤٥٩ - حدثنا أبو حاتم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة أن النبي ﷺ كان

إذا فرغ من طعامه - وقال سرية : إذا رفع مائدته - قال : الحمد لله الذي كفانا وأروانا ، غير مكين ولا مكفور .

وقال سرية : لك الحمد ربنا ، غير مكين ولا مودع ولا مستغنى ربنا .

قوله (باب ما يقول إذا فرغ من طعامه) قال ابن بطال : اتفقوا على استحباب الحمد بعد الطعام ، ووردت في ذلك أنواع ، يعني لا يتعين شيء منها . قوله (سفيان) هو الثوري ، وثور بن يزيد هو العاصي ، وأول اسم أبيه ياء تحتانية . وقد أورد البخاري هذا الإسناد عن ثور نازلا ثم أورده عاليا عنه ومداره في أكثر الطرق عليه ، وقد تابعه في بعضه حاتم بن جشيب وهو بفتح الجيم وكسر الشين المدهجمة وآخره موحدة وزن عظيم ، أخرجه الطبراني وابن أبي حاتم عن طريقه فقال في سياقه : عن حاتم عن خالد قال : شهدنا صنيعا - أي رلية - في منزل عبد الأعلى ومعنا أبو أمامة وذكره البخاري في تاريخه من هذا الوجه فقال : عبد الأعلى بن هلال السلمي . قوله (إذا رفع مائدته) قد ذكره في الباب بلفظ : إذا فرغ من طعامه ، وأخرجه الاسماعيلي عن طريق وكيع عن ثور بلفظ : إذا فرغ من طعامه وولعت مائدته ، لجمع اللفظين ، ومن وجه آخر عن ثور بلفظ : إذا رفع طعامه من بين يديه ، ووقع في رواية حاتم بن جشيب بسنده عن أبي أمامة : علمني رسول الله ﷺ أن أقول عند فراغي من الطعام ورفع المائدة ، الحديث ، وقد تقدم أنه ﷺ لم يأكل على خوان قط ، وقد فسروا المائدة بأنها خوان عليه طعام ، وأن بعضهم أجلب بأن أنسا ما رأى ذلك ورآه غيره ، والمثبت مقدم على الثاني ، أو المراد بالخوان صفة مخصوصة ، والمائدة تطلق على كل ما يوضع عليه الطعام لأنها إما من ماد يمجيد إذا تحرك أو أطعم ، ولا يختص ذلك بصفة مخصوصة ، وقد تطلق المائدة ويراد بها نفس الطعام أو بقيته أو إناءه ، وقد نقل عن البخاري أنه قال : إذا أكل الطعام على شيء ثم رفع قيل رفعت المائدة . قوله (الحمد لله كثيرا) في رواية الوليد عن ثور عند ابن ماجه ، الحمد لله حنا كثيرا . قوله (غير مكين) بفتح الميم وسكون الكاف وكسر القاف ، ونشيد التحتانية ، قال ابن بطال يحتمل أن يكون من كفأت الأناء ، قاله في غير مردود عليه إنعامه . ويحتمل أن يكون من الكفاية أي أن الله غير مكين رزق عباده ، لأنه لا يكفهم أحد غيره . وقال ابن التين : أي غير محتاج إلى أحد ، ولكنه هو الذي يطعم عباده ويكفيهم ، وهذا قول الخطابي . وقال التراز : معناه أنا غير مكنت بنفسي عن كفايته . وقال الداردي : معناه لم أكتف من فضل الله ونعمته . قال ابن التين : وقول الخطابي أولى لأن مفعولا بمعنى مفعول فيه بعد وخروج عن الظاهر ، وهذا كله على أن الضمير لله ، ويحتمل أن يكون الضمير للحمد ، وقال إبراهيم الحربي : الضمير للطعام ، ومكين بمعنى

مقلوب من الاكفاء وهو القلب غير أنه لا يكتفى بالإناء للاستغناء عنه . وذكر ابن الجوزي عن أبي منصور الجواليقي أن الصواب غير مكافأ بالهمزة ، أى أن لعمدة الله لا تكافأ . قلت : وثبتت هذه اللفظة هكذا في حديث أبي هريرة ، لكن الذى في حديث الباب غير مكفى بالياء ، واسكل معنى . قوله في الرواية الاخرى (كفانا وأروانا) هذا يؤيد حرد الضمير الى الله تعالى لأنه تعالى هو الكافى لا المكفى ، وكفانا هو من الكفاية ، وهى أعم من الشيع والرى وغيرهما ، فأروانا على هذا من الخاص بعد العام . ووقع في رواية ابن السكن عن الفريرى : وأروانا ، بالمد من الإيواء . ووقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود : الحمد لله الذى أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين ، ولابى داود والترمذى من حديث أبي أيوب : الحمد لله الذى أطعم وسق وروغنه وجعل له مخرجا ، وأخرج النسائى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة ما في حديث أبي سعيد وأبي أمامة وزيادة في حديث بطول ، والنسائى من طريق عبد الرحمن بن جبير المصرى أنه حدثه رجل خديم النبي ﷺ ثمان سنين أنه : كان يسمع النبي ﷺ إذا قرب اليه طعامه يقول : بسم الله ، فإذا فرغ قال : اللهم أطعمت وصقيت وأغذيت وأفقيت وهديت وأحييت ، فلك الحمد على ما أعطيت ، وسنده صحيح . قوله في الرواية الاخرى (ولا مكفور) أى بمجرد فضله ولعمته ، وهذا بما يقوى أن الضمير لله تعالى . قوله (ولا مودع) بفتح الدال الثقيلة أى غير متروك ، ويمتثل كسرهما على أنه حال من القائل أى غير تارك . قوله (ولا مستغنى عنه) بفتح النون وبالتنوين . قوله (ربنا) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى هو ربنا ، أو على أنه مبتدأ خبره متقدم ، ويجوز النصب على المدح أو الاختصاص أو إخبار أخى ، قال ابن التين ويجوز الجر على أنه بدل من الضمير في عنه ، وقال غيره على البدل من الاسم في قوله : الحمد لله ، وقال ابن الجوزي : ربنا ، بالنصب على النداء مع حذف أداة النداء ، قال الكرماني : بحسب رفع غير أى ونصبه ورفع ربنا ونصبه ، والاختلاف في مرجع الضمير . يكثر التوجهات في هذا الحديث

٥٥ - باب الأكل مع الخادم

٥٤٦٠ - **عمر بن حفص** بن عمر حدثنا شعبة عن محمد - هو ابن زياد - قال : سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلبه معه فليأوله أكلة أو كفتين ، أو لقة أو لقتين ، فإنه ولي حره وعلاجه ،

قوله (باب الأكل مع الخادم) أى على قصد التواضع ، والخادم يطلق على الذكر والأنثى أهم من أن يكون رقبا أو حرا ، محله فيما إذا كان السيد رجلا أن يكون الخادم إذا كان أنثى ملكة أو محرمة أو ما في حكمه وبالعكس **قوله** (محمد بن زياد) هو الجمعي . **قوله** (إذا أتى أحدكم) بالنصب (خادمه) بالرفع . **قوله** (فإن لم يجلبه معه) في رواية مسلم : فليقدمه معه فليأكل ، وفي رواية اسماعيل بن أبي خالد عن أبيه عن أبي هريرة عند أحمد والترمذى : فليجلبه معه ، فإن لم يجلبه معه فليأوله ، وفي رواية لأحمد عن عجلان عن أبي هريرة : فادعه فإن أبى فأطعمه منه ، ولابن ماجه من طريق جعفر بن ربيعة عن الأهرج عن أبي هريرة : فليقدمه فليأكل معه ، فإن لم يفعل ، وقاعل ابن وكذا ان لم يفعل يحتمل أن يكون السيد ، والمعنى إذا ترفع عن مؤاكلة غلامه ، ويحتمل أن يكون الخادم إذا واضح من مؤاكلة سيده ، وبزيد الاحتمال الأول أن في رواية جابر عند أحمد : أمرنا أن نخدمه ، فإن كره أحدنا

أن يطعم معه فليطعمه في يده ، واستاده حسن . قوله (فليناوله أكلة أو أكلتين) بضم الهمزة أى القمة ، وأو للتقسيم بحسب حال الطعام وحال الخادم ، وقوله « أو لقمة أو لقمتين » هو شك من الراوى وقد رواه الترمذى بلفظ « لقمة » فقط وفى رواية مسلم تقييد ذلك بما إذا كان الطعام قليلا ونظفه . فان كان الطعام مشفوها قليلا ، وفى رواية أبى داود « يعنى قليلا فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين » قال أبو داود : يعنى لقمة أو لقمتين ، ومقتضى ذلك أن الطعام إذا كان كثيرا فلما أن يقدمه معه وإما أن يجمع لقطه منه كثيرا . قوله (فانه رلى حره) أى عند الطبخ (وعلاجه) أى عند تحصيل آلائه ، وقبل وضع القدور على النار ، ويؤخذ من هذا أن فى معنى الطباخ حامل الطعام لوجود المعنى فيه وهو تعاق نفسه به ، بل يؤخذ منه الاستحباب فى طلق خدم المراء عن يعانى ذلك ، وإلى ذلك يومى إطلاق الترجمة ، وفى هذا تعميل الأمر المذكور ، وإشارة الى أن لعين حظا فى المأكل فينبغى صرفها بأطعام صاحبها من ذلك الطعام لتسكن نفسه فيكون أكف لشربه . قال المهلب : هذا الحديث بفسر حديث أبى ذر فى الأمر بالتسوية مع الخادم فى الطعام والملبس ، فانه جعل الخيار الى السيد فى اجلاس الخادم معه وتركه . قلت : وليس فى الأمر فى قوله فى حديث أبى ذر « أطعموهما بما تطعمون » إلزام بمؤاكلة الخادم ، بل فيه أن لا يستأثر عليه بشيء بل يشركه فى كل شيء ، امكن بحسب ما يدفع به شر عبثه . وقد نقل ابن المنذر عن جميع أهل العلم أن الواجب إطعام الخادم من غالب القوت الذى يأكل منه مثله فى تلك الليلة ، وكذلك القول فى الأدم والكسوة ، وأن للسيد أن يستأثر بالنفيس من ذلك وإن كان الأفضل أن يشرك معه الخادم فى ذلك والله أعلم . واختلف فى حكم هذا الأمر بالاجلاس أو المناولة ، فقال الشافعى بعد أن ذكر الحديث : هذا عندنا والله أعلم على وجهين : أولهما بمعنى أن اجلسه معه أفضل ، فان لم يفعل فليس بواجب ، أو يكون بالخيار بين أن يجلسه أو يناوله ، وقد يكون أمره اختيارا غير حتم اه . ورجع الرافعى الاحتمال الأخير ، وحل الاول على الوجوب ، ومعناه أن الاجلاس لا يتعين ، امكن ان فعله كان أفضل والاتبع المناولة ، ويحتمل أن الواجب أحدهما لا بعينه ، والثانى أن الأمر للذهب مطلقا . (تنبيه) : فى قوله فى رواية مسلم « فان كان الطعام مشفوها » بالسين الممجمة والفاء فسرناه بالقليل ، وأصله الماء الذى تكثر عليه الشفاه حتى يقل إشارة الى أن محل الاجلاس أو المناولة ما إذا كان الطعام قليلا وإنما كان كذلك لانه اذا كان كثيرا وسع السيد والخادم ، وقد تقدم أن الملة فى الامر بذلك أن تسكن نفس الخادم بذلك ، وهو حاصل مع الكثرة دون القلة ، فان القلة مظنة أن لا يفضل منه شيء . ويؤخذ من قوله « فان كان مشفوها » أن الامر الوارد لمن طبخ بشكثير المرق ليس على سبيل الوجوب ، والله أعلم

٥٦ - باب . لطاعمُ الشاكر ، مثلُ الصائمِ الصابر . فيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ

قوله (باب الطاعم الشاكر ، مثل الصائم الصابر . فيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ) هذا الحديث من الأحاديث المملقة التى لم تقع فى هذا الكتاب موصولة ، وقد أخرجه المصنف فى « التاريخ » والحاكم فى « المستدرک » من رواية سليمان بن بلال عن محمد بن عبد الله بن أبى حرة بضم الهمزة وتشديد الزاء عن عمه حكيم بن أبى حرة عن سليمان الأغر عن أبى هريرة ونظفه . ان للطاعم الشاكر من الأجر مثل ما للصائم الصابر ، وقد اختلف فيه على محمد فأخرجه ابن ماجه من رواية الدراودى عنه عن عمه حكيم عن سنان بن سنة الاسلمى ، وقيل عن الدراودى عن موسى بن عقبة

عن محمد بن حمزة عن رجل من أسلم ، لكن صرح الدراوردي في رواية أحمد بأن محمد بن أبي حرة أخبره ، فلمله كان حملة عن موسى بن عقبة هذه ثم سمعه منه ، وقد رجح أبو زرعة رواية الدراوردي هذه ، وذكر البخاري في التاريخ من رواية وهيب بن موسى بن عقبة عن حكيم بن أبي حرة عن بعض الصحابة ، وأخرجه ابن خزيمة وابن ماجه من رواية محمد بن معن بن محمد الغفاري عن أبيه عن حفظة بن علي الأسدي عن أبي هريرة ، وأخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن معن عن أبيه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن خزيمة من رواية عمر بن علي عن معن بن محمد عن سعيد المقبري قال : كنت أنا وحفظة بن علي الأسدي بالقيع مع أبي هريرة ، لحدثنا أبو هريرة به ، وهذا محمول على أن معن بن محمد حملة عن سعيد ثم حملة عن حفظة ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية معتمر بن سليمان عن معمر عن سعيد المقبري به . لكن في هذه الرواية انقطاع عن علي ابن حبان فقد روينا في مسند مسند ، عن معتمر عن معمر عن رجل من بني غفار عن المقبري ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق في جامعه عن معمر ، وهذا الرجل هو معن بن محمد الغفاري فيما أظن لاشتهار الحديث من طريقه ، قال ابن الدين : الطاعم هو الحسن الحال في المطعم ، وقال ابن بطال : هذا من تفضل الله على عباده أن جعل للطاعم إذا شكر ربه على ما أنعم به عليه ثواب الصائم الصابر . وقال الكرماني : التفضيه هنا في أصل الثواب لاقى النكبة ولا الكيفية ، والتفضيه لا يستلزم المماثلة من جميع الأوجه . وقال الطيبي : ربما ترم متوهم أن ثواب الشكر يقصر عن ثواب الصبر فأزيل توممه ، أو وجه شبه اشتراكهما في حبس النفس ، فالصابر يحبس نفسه على طاعة المنعم والشاكر يحبس نفسه على محبته له . وفي الحديث الحديث على شكر الله على جميع نعمه إذا لم يختص ذلك بالأكمل . وفيه رفع الاختلاف المشهور في الغنى الشاكر والفقير الصابر وأنهما سواء ، كذا قيل ، ومساق الحديث يقتضي تفضيل الفقير الصابر لأن الأصل أن المشبه به أهل درجة من المشبه ، والتحقيق عند أهل الحديث أن لا يجاب في ذلك بجواب كلي ، بل يختلف الحال باختلاف الأشخاص والأحوال . ثم عند الاستواء من كل جهة ، وفرض رفع العوارض بأسرها ، فالفقير أسلم حافية في الدار الآخرة ، ولا ينبغي أن يعدل بالإسلامه شيء ، والله أعلم . وسيكون لنا عودة إلى الكلام على هذه المسألة في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . وقد قسم القول فيها في أواخر صفة الصلاة فبيل كتاب الجمعة في الكلام على حديث « ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى »

٥٧ - باب الرجل يُدعى إلى طعام فيقول : وهذا مني

وقال أنس إذا دخلت على مسلم لا يتهم فكل من طعمه ، واشرب من شرابه

٥٤٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا الْأَمْشِيُّ حَدَّثَنَا كَثِيفٌ حَدَّثَنَا أَبُو

مَسْعُودُ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ « كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُسَكِّنِي أَبُو شُعَيْبٍ ، وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ ، أَنَّى النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ فِي أَهْلِهِ ، فَغَرَفَ الْجَوْعُ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَذَهَبَ إِلَى غُلَامِهِ الْلَحَامِ فَقَالَ : اصْنَعْ لِي طَعِيمًا يَسْكُنِي خَمْسَةَ لَيْلٍ أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَمْسَ خَمْسَ . فَصَنَعَ لَهُ طَعِيمًا ، ثُمَّ أَنَاهُ فَدَعَاهُ فَدَعَاهُمْ رَجُلٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا أَبَا شُعَيْبٍ ، إِنَّ رَجُلًا نَبِئْنَا ، فَإِنْ شِئْتَ أَذِنْتُ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ . قَالَ : لَا بَلْ ، أَذِنْتُ لَهُ .

قوله (باب الرجل يدعى الى طعام فيقول : وهذا معي) ذكر فيه حديث أبي مسعود في قصة الغلام اللحام ، وقد مضى شرحه مستوفى قبل أكثر من عشرين بابا ، واعترضه الاسماعيلي فقال : ترجم الباب بالطعام الشاكر ولم يذكر فيه شيئا وقال : وهذا معي ، ثم نازعه في أن القصة ليس فيها ما ذكر ، وأن الرجل تبهم من تلقاء نفسه . قلت : أما الجواب عن الاول فكأنه سقط من روايته قول البخاري : فيه عن أبي هريرة ، وأما الثاني فأشار به البخاري الى حديث أنس في قصة الحياط الذي دعا النبي ﷺ فقال : وهذه ، يعني عائشة ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى ، وإنما عدل البخاري عن إيراد حديث أنس هنا الى حديث أبي مسعود إشارة منه الى تقارير القصتين واختلاف الحالين . قوله (وقال أنس اذا دخلت على مسلم لا تبهم فشكل من طعامه واشرب من شرابه) وصله ابن أبي شيبة من طريق عمير الانصاري ، سمعت أنسا يقول مثله ، لكن قال دعي رجل لا تبهم ، وجاء نحو ذلك عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه أحمد والحاكم والطبراني من طريق أبي صالح عن أبي هريرة باللفظ ، اذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فاطعمه طعاما فليأكل من طعامه ولا يسأله عنه ، قال الطبراني : تفرد به مسلم بن خالد . قلت : وفيه مقال لكن أخرجه له الحاكم شاهدا من رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رواية بنحوه ، وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه موقوفا ، ومطابقة الاثر للحديث من جهة كون اللحام لم يكن متبهما ، وأكل النبي ﷺ من طعامه ولم يسأله ، وهل هذا القيد يحمل مطلق حديث أبي هريرة ، والله أعلم

٥٨ - باب إذا حضر العشاء فلا يسبّل عن عشاءه

٥٤٦٢ - **حدثنا** أبو البیان أخبرنا **مُهمب** عن الزُّهري . وقال البیهق حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية « أن أباه عمرو بن أمية أخبره أنه رأى رسول الله ﷺ يجتزأ من كذيف شاة في يده ، فدعى إلى الصلاة فألقاها والأسكين للتي كان يجتزأ بها ، ثم قام فصلى ولم يدعوا »

٥٤٦٣ - **حدثنا** مُمْلَى بن أسيد حدثنا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك رضي الله عنه « عن النبي ﷺ قال : إذا وُضِعَ للعشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء » وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ . . نحوه

٥٤٦٤ - وعن أيوب عن نافع « عن ابن عمر أنه تمشى مرة وهو يسمع قراءة الإمام »

٥٤٦٥ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ قال « إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدءوا بالعشاء »

قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام « إذا وُضِعَ للعشاء »

قوله (باب اذا حضر العشاء فلا يهمل عن عشاءه) قال الكرماني العشاء في الترجمة يحتمل أن يراد به عند الغذاء وهو بالفتح ، ويحتمل أن يراد به صلاة العشاء وهي بالكسر ولفظ « عن عشاءه » بالفتح لا غير . قلت :

الرواية عندنا بالفتح ، وإنما في الترجمة جدول عن المضمحل إلى المظهر بمعنى قصده ، ويبعد الكسر أن الحديث إنما ورد في صلاة المغرب ، وقد ورد النهي عن تسميتها عشاء ، وافظ هذه الترجمة وقع معناه في حديث أورده المصنف في الصلاة في أوائل صلاة الجماعة من طريق ابن شهاب عن أنس بلفظ : إذا قدم العشاء فابدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ، ولا تمجلوا عن عشاءكم ، وأورده فيه من حديث ابن عمر بلفظ : إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يمجل حتى يفرغ منه ، قوله (وقال الليث حدثني يونس) أي ابن يزيد (عن ابن شهاب) وصلة الداعي في الزهربات عن أبي صالح عن الليث ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية أبي حمزة عن يونس . قوله (فألقاها) أي القطعة اللحم التي كان أحترها ، وقال الكرمانى : الضمير للكثف ، وأنت باعتبار أنه اكتسب التآنيث من المضاف إليه أو هو مؤنث سماعي ، قال : ودلائله على الترجمة من جهة أنه استنبط من اشتغاله ﷺ بالآكل وقت الصلاة . قلت : ويظهر لي أن البخاري أراد بتقديم هذا الحديث بيان أن الأمر في حديث ابن عمر وعائشة بترك المبادرة إلى الصلاة قبل تناول الطعام ليس على الوجوب . قوله (وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحوه) هو مطوف على السند الذي قبله ، وهو من رواية وهيب عن أيوب ، وكذا أثر ابن عمر أنه نعى مرة وهو يسمع قراءة الامام ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن سهل بن عسكر عن علي بن أسد شيخ البخاري فيه هذا الاسناد الثاني ولفظه : إذا وضع العشاء ، الحديث ، وأخرج أثر ابن عمر من طريق عبد الوارث عن أيوب ولفظه : قال تمتشئ ابن عمر ليلة وهو يسمع قراءة الامام ، . قوله في الطريق الاخرى من رواية عائشة (قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام) يعني ابن عروة (إذا وضع العشاء) يعني أن هذين روياه عن هشام بلفظ : إذا وضع ، بدل : إذا حضر ، وهي التي وصلها في الباب من رواية سفيان وهو الثوري عن هشام ، فاما رواية وهيب فوصلها الاسماعيلي من رواية يحيى بن حسان وعلي بن أسد قال حدثنا وهيب بلفظه : إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ، وأما رواية يحيى بن سعيد وهو القطان فوصلها أحمد عنه بهذا اللفظ أيضا ، وقد أخرجه المصنف بلفظ : إذا حضره وفي بعض الروايات عنه : وضعه ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية غروين على الفلاس عن يحيى بن سعيد بلفظ : إذا أقيمت الصلاة وقرب العشاء فسلكوا ثم صلوا ، وذكر الاسماعيلي أن أكثر أصحاب هشام رووه عنه بلفظ : إذا وضع ، وأن بعضهم قال : إذا حضر ، وجاء عن شعبة وضع وحضر ، وقال ابن المنذر : إذا قدم ، . قلت : قدم وقرب ووضع متقاربات المعنى ، فيحمل حضر عليها ، وإن كان معناها في الأصل أهم ، والله أعلم

٥٩ - باب قول الله تعالى ﴿ فَإِذَا طُمِعْتُمْ فَانْقُشُوا ﴾

٥٤٦٦ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثني أبي عن صالح عن ابن شهاب : **«** أن أنسا قال : أنا أعلم الناس بالحجاب ، كان أبي بن كعب يسأني عنه ، أصبح رسول الله ﷺ عروسا بزَيْنَب بنت جَحْش . وكان تزوجها بالمدينة . فدعا للناس للطعام بعد ارتفاع النهار ، فجلس رسول الله ﷺ وجلس معه رجال بعد ما قام القوم ، حتى قام رسول الله ﷺ فبقي ومشتبته معه ، حتى بلغ باب حُجْرَةِ عائشة ، ثم

٢ - ٧٤ ج ٩ • فتح الباري

ظن أنهم خرّجوا ، فرجع فرجعت معه ، فاذا هم جلوس مكاتهم ، فرجع ورجعت معه الثانية حتى ابلغ باب حجرة عائشة ، فرجع ورجعت معه فاذا هم قد قاموا ، ففترّب بيني وبينه سراً ، وأنزل الحجاب ،

قوله (باب قول الله تعالى : فاذا طعمتم فانثروا) ذكر فيه حديث أنس في قصة زينب بنت جحش والبناء عليها ونزول آية الحجاب وقوله : أصبح رسول الله ﷺ عروساً بزينب ، العروس نعت يستوى فيه الرجل والمرأة والعرس مدة بناء الرجل بالمرأة وأصله اللزوم ، وقد تقدم بيان الاختلاف في الأمر بالانتشار بعد صلاة الجمعة في أول البيع في قوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض) وأما الانتشار هنا بعد الأكل فالمراد به التوجه من مكان الطعام لتخفيف عن صاحب المنزل كما هو مقتضى الآية ، وقد مر مستوفى في تفسير سورة الاحزاب (عاتمة) : اشتمل كتاب الأطعمة من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وإثنى عشر حديثاً ، المعلق منها أربعة عشر طريقاً والباقي موصول ، المكرر منه فيه وفيها مائة تسعون حديثاً والخاص اثنان وعشرون حديثاً ، واقفه مسلم على تفريجهما سوى حديث أبي هريرة في استقرائه عمر الآية ، وحديث أنس : ما رأى شاة سمياً ، وحديث أبي جحيفة : لا آكل متيكثاً ، وحديث سهل : ما رأى النقي ، وحديث جابر في وفاة دينه لما تقرر أنها قصة له غير قصته في وفاة دين أبيه ، وحديث أنس : اذا حضر الطعام والصلاة ، وحديث جابر في المناديل ، وحديث أبي أمامة في الداء بعد الأكل ، وحديث أبي هريرة في الطاعم الشاكر . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بدم ستة آثار . واقفه أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧١ - كتاب الحقيقة

(بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحقيقة) يفتح العين المهملة ، وهو اسم لما يذبح عن المولود . واختاف في اشتقاقها ، فقال أبو عبيد والاصمعي : أصلها الشعر الذي يخرج من رأس المولود ، وتبعه الزخري وغيره . وسميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحالة حقيقة لأنه يخلق منه ذلك الشعر عند الذبح . وعن أحمد أنها مأخوذة من العنق وهو الشق والقطع ، ووجهه ابن عبد البر وطائفة . قال الخطابي : الحقيقة اسم الشاة المذبوحة عن الولد ، سميت بذلك لأنها تعنق مذابحها أي تشق وتقطع . قال : وقيل هي الشعر الذي يخلق . وقال ابن فارس : الشاة التي تذبح والشعر كل منهما يسمى حقيقة ، يقال عن يعنق اذا حلق عن ابنه عقيقته وذبح للساكنين شاة . وقال الفراء : أصل العنق الشق ، فكأنها قيل لها حقيقة بمعنى معقوفة ، وسمى شعر المولود حقيقة باسم ما يعنق عنه ، وقيل باسم المكان الذي انعق عنه فيه ، وكل مولود من الجاهل فشمه حقيقة ، فاذا سقط وبر البعر ذهب عنه . ويقال : أعقت الحامل نبتك حقيقة ولداً ما في بطنها . قلت : وما ورد في تسمية الشاة حقيقة ما أخرجه البزار من طريق عطاء عن ابن عباس رفعه ، والغلام حقيقتان والحارية حقيقة ، وقال : لا نعلم بهذا اللفظ الا بهذا الاسناد اه . ووقع في هذه أحاديث : من الغلام شاتان ومن الحارية شاة ،

١ - باب تسمية المولود عادةً يُولد لمن لم يبق عنه ، وتجنُّبه

٥٤٦٧ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ حَدَّثَنِي بُرَيْدٌ عَنْ أَبِي بُرَّةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : «وُلِدَ لِي غُلَامٌ ، فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ ، فَتَمَّاهُ إِبْرَاهِيمَ ، فَحَنَّنَهُ بِبُتْرَةٍ ، وَدَعَاهُ بِالْبُرْكَ ، وَدَفَنَهُ إِلَيَّ . وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِي مُوسَى » .

[الحديث ٥٤٦٧ - طرفه ١ : ٦١٩٨]

٥٤٦٨ - حَدَّثَنَا مُدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِصَبِيٍّ يُحَنَّنُهُ ، فَبَالَ عَلَيْهِ ، فَأَتَمَّهُ الْمَاءُ » .

٥٤٦٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَمِعَتْ بِسْمِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ ، قَالَتْ : «فَخَرَجْتُ وَأَنَا مَتَمٌّ ، فَأَتَيْتُ لِلدَّيْنَةِ ، فَفَزَلْتُ قُبَاهُ ، فَوَلَدَتْ بَقْبَاهُ ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعْتُهُ فِي حَبْرِهِ ، ثُمَّ دَعَاهُ بِبُتْرَةٍ فَضَمَّهَا ثُمَّ قَتَلَ فِي نَفْسِهِ ، فَسَكَانَ أَوَّلُ شَيْءٍ دَخَلَ جَوْفَهُ رِيقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ حَنَّنَهُ بِالْبُتْرَةِ ، ثُمَّ دَعَاهُ لَهُ بِفَرْكَ عَلَيْهِ ، وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وَلِدَ فِي الْإِسْلَامِ . فَفَرَّحُوا بِهِ فَرَحًا شَدِيدًا ، لِأَنَّهُمْ قِيلَ لَهُمْ : «إِنَّ الْيَهُودَ قَدْ سَجَرْتَكُمْ فَلَا يُولَدُ لَكُمْ» .

٥٤٧٠ - حَدَّثَنِي مَطْرُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : «كَانَ ابْنُ الْأَبِيِّ طَالِحَةَ يَشْتَكِي ، فَخَرَجَ أَبُو طَالِحَةَ ، فَفُضِّضَ الصَّبِيُّ . فَلَمَّا رَجَعَ أَبُو طَالِحَةَ قَالَ : مَا قَعَلَ ابْنِي ؟ قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : «هُوَ أَسْكَنُ مَا كَانَتْ . فَفَرَّقْتُ إِلَيْهِ اللَّعْشَاءَ فَتَمَشَّى ، ثُمَّ أَصَابَ مِنْهَا ، فَلَمَّا فَرَّغَ قَالَتْ : وَارِ الصَّبِيَّ » . فَلَمَّا أَصْبَحَ أَبُو طَالِحَةَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ : «أَعْرَسَ الْإِثْلَةُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهَا فِي لَيْلَتِهَا » . فَوَلَدَتْ غُلَامًا . قَالَ لِي أَبُو طَالِحَةَ أَحْفَظْهُ حَتَّى تَأْتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَرْسَلَتْ مَعَهُ بَسْمَرَاتٍ ، فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : «أُمُّهُ شَيْءٌ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، تَمَرَاتٌ ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَضَمَّهَا ثُمَّ أَخَذَ مِنْ نَجْوَى جُفَاهَا فِي فِي الصَّبِيِّ وَحَنَّنَهُ بِهِ وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ » .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُثْفٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ . . . وَسَاقَ الْحَدِيثَ

قَوْلُهُ (باب تسمية المولود عادةً يُولد لمن لم يبق عنه) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الشَّكْمِينِيِّ . وَسَقَطَ لَفْظُهُ وَهُوَ لِلْجَمْعِ ، وَالنَّسْفُ وَرَأَى لَمْ يَبْقَ عَنْهُ ، بَدَلُ لَمْ يَبْقَ عَنْهُ ، وَرِوَايَةُ الْبَرْبَرِيِّ أَوَّلَى لِأَنَّ قِصَّةَ رِوَايَةِ النَّسْفِ تَعَيَّنَ التَّسْمِيَةُ عَادَةُ الْوِلَادَةِ سَوَاءَ حَصَلَتِ الْعَقِيْقَةُ عَنْ ذَلِكَ الْمَوْلُودِ أَمْ لَا ، وَهَذَا بِعَارِضِهِ الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةِ فِي التَّسْمِيَةِ يَوْمَ السَّابِعِ كَمَا

ففيه تعجيل تسمية المولود ولا ينتظر بها الى السابع . وأما ما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث الحسن بن سمرة في حديث العقيقة ، وتذبح عنه يوم السابع ويسمى ، فقد اختلف في هذه اللفظة هل هي ديسى ، أو ديسى ، بالدال بدل السين ؟ وسأأتى البحث في ذلك في الباب الذى يليه . ويدل على ان التسمية لا تختص بالسابع ما تقدم في النكاح من حديث أبى أسيد أنه أتى النبي ﷺ بابنه حين ولد فسماه المنذر ، وما أخرجه مسلم من حديث ثابت عن أنس رفعه قال : ولد لى القيلة غلام فسميته باسم أبى إبراهيم ، ثم دفعه الى أم سيف ، الحديث . قال البيهقى : تسمية المولود حين يولد أصح من الأحاديث في تسميته يوم السابع . قلت : قد ورد فيه غير ما ذكر ، فى البزار ومجيبى ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت : دع رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين يوم السابع وسماهما ، ولقزمذى من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أمرنى رسول الله ﷺ بتسمية المولود اسابعه ، وهذا من الأحاديث التى يتعين فيها أن الحمد هو الصحابى لا جد عمرو الحقيقى محمد بن عبد الله بن عمرو . وفى الباب عن ابن عباس قال : سبعة من السنة فى الصبي : يوم السابع يسمى ويحتمن ويمسح عنه الأذى وتغيب أذنه ويغنى عنه ويحلق رأسه ويطبخ من عقيقته ويتصدق بوزن شعر رأسه ذهباً أو فضة ، أخرجه الطبرانى فى الأوسط ، وفى سننه ضعف ، وفيه أيضاً عن ابن عمر رفعه وإذا كان يوم السابع للمولود فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى وسموه ، وسنده حسن . الحديث الثانى : قوله (يحيى) هو محمد بن وهشام هو ابن عروة . قوله (أتى النبي ﷺ بصبي يحنكه) تقدم فى العاطرة من وجه آخر عن هشام بن عروة ليس فيه ذكر التحنيك ، وبينت هناك ما قيل فى اسمه . الحديث الثالث حديث أسماء فى ولادة عبد الله بن الزبير ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى باب هجرة النبي ﷺ الى المدينة ، وبين الاختلاف فى سنه . ووقع فى آخره هنا من الزيادة د ففرحوا به فرحاً شديداً ، لأنهم قيل لهم إن اليهود قد سحرتكم فلا يولد لكم ، وهذا يدل على ما قدمته أن ولادته كانت بعد استقرارهم بالمدينة ، وما وقع فى أول الحديث أنه ولدته بقباء ثم أتت به النبي ﷺ لم يرد أنها أحضرته له بقباء ، وإنما حملته من قباء الى المدينة . وقد أخرج ابن سعد فى الطبقات ، من رواية أبى الأسود محمد بن عبد الرحمن قال : لما قدم المهاجرون المدينة أقاموا لا يولد لهم ، فقالوا : سحرتنا يهود ، حتى كثرت فى ذلك القالة ، فكان أول مولود بعد الهجرة عبد الله بن الزبير ، فكبر المسلمون تكبيرة واحدة حتى ارتجت المدينة تكبيراً ، وقوله د وأنا تمم وبكر المنشأة أى شارفت تمام الحمل ، وقوله د قتل ، بمناء ثم قام د وبرك ، بالتشديد أى دعا له بالبركة . الحديث الرابع حديث الحسن بن قسبة عن أبى طلحة واسمه عبد الله وهو والد إسحق ، وقد تقدم شرحه فى الجنائز وفى الوكاة : قوله (أعرستم) ؟ هو استفهام محذوف الاداء والعين ساكنة ، أعرس الرجل إذا بنى بامرأته ، ويطلق أيضاً على الوطء لانه يتبع البناء غالباً ، ووقع فى رواية الأصيل د أعرستم ؟ ففتح العين وتشديد الراء فقال عياض : هو غلط لأن التحريس النول ، وأثبت غيره أنها لغة ، قال أعرس وعرس إذا دخل بأهله والأفصح أعرس قاله ابن التيمى فى كتاب التحرير فى شرح مسلم له . قوله (قال لى أبو طلحة احفظه) فى رواية السكسمنى د احفظيه ، والأول أول . قوله (حدثني محمد بن المثنى - الى ان قال - وسأق الحديث) هذا يوم أنه يريد الحديث الذى قبله وليس كذلك لان لفظها مختلف ، وما حديثان عند ابن عرون : أحدهما عنده عن أنس بن سيرين وهو المذكور هنا ، والثانى عنده عن محمد بن سيرين عن أنس ، وقد ساقه المصنف فى اللباس بهذا الاسناد ولفظ د ان أم سليم قالت لى : يا أنس ، انظر هذا الغلام

فلا تصنيف شيئا حتى تغدو به الى النبي ﷺ ، فغدوت به فاذا هو في حائط له وعليه خيمصة وهو يدم الظهر الذي قدم عليه في الفتح ثم وجدت في نسخة الصفاني بعد قوله وساق الحديث وقال أبو عبد الله اختلما في أنس بن سيرين ومحمد بن سيرين أي أن ابن أبي عدي وزيد بن هارون اختلما في شيخ عبد الله بن عون وهذا يتهين أنهما عنده حديثا مختلفا أفاضله . وذكر المزي أن حماد بن سعد وافق ابن أبي عدي أخرجه مسلم من طريقه لكنني لم أراه في كتاب مسلم مسمى بل قال : عن ابن سيرين ، ويؤيد رواية ابن أبي عدي أن أحمد أخرج الحديث مطولا من طريق حماد عن محمد بن سيرين

٢ - باب إمامة الأدي عن الصبي في العقيدة

٥٤٧١ - حدثنا أبو الثعلبات حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سلمان بن حاصر قال : « مع الغلام عقيدة » . وقال حجاج : حدثنا حماد أخبرنا أيوب وقتادة وهشام وحبيب عن ابن سيرين عن سلمان عن النبي ﷺ . وقال غيره واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن حاصر الضبي عن النبي ﷺ . ورواه يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن سلمان . . . قوله [الحديث ٥٧١ - طريقه في : ٥٤٧٢]

٥٤٧٢ - وقال أصبغ أخبرني ابن وهب عن جابر بن حازم عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين حدثنا سلمان بن حاصر الضبي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « مع الغلام عقيدة ، فأهريقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى » . حدثني عبد الله بن أبي الأسود حدثنا قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد قال : « أصرني ابن سيرين أن أسأل الحسن : ممن سمع حديث العقيدة ، فسانته فقال : من سكرة بن جندب »

قوله (باب إمامة الأدي عن الصبي في العقيدة) الإمامة الإزالة . قوله (عن محمد) هو ابن سيرين . قوله (عن سلمان بن حاصر) هو الضبي ، وهو صحابي سكن البصرة ، ماله في البخاري غير هذا الحديث ، وقد أخرجه من عدة طرق موقوفا ومرفوعا موصولا من الطريق الأولى لكنه لم يصرح برفعه فيها ؛ ونعائنا من الطرق الأخرى صرح في طريقين منها بوقفه وما صداما مرفوع . قال الاسماعيلي لم يخرج البخاري في الباب حديثا صحيحا على شرطه ، أما حديث حماد بن زيد يعني الذي أورده موصولا لجاء به موقوفا وليس فيه ذكر إمامة الأدي الذي ترجم به ، وأما حديث جابر بن حازم فقد ذكره بلا خبر ، وأما حديث حماد بن سلة فليس من شرطه في الاحتجاج . قلت : أما حديث حماد بن زيد فهو المعتمد عليه عند البخاري ، لكنه أورده مختصرا ، فكأنه سمعه كذلك من شيخه أبي الثعلبان ، واكتفى به كمادته في الإشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده ، وقد أخرجه أحمد عن يونس بن محمد عن حماد بن زيد عن هشام عن محمد بن سيرين فصرح برفعه ، ولم يصرح برفعه ، وأخرجه أيضا عن يونس بن محمد عن حماد بن زيد عن هشام عن محمد بن سيرين فصرح برفعه ، وأخرجه أيضا عن عبد الوهاب عن ابن هرون وسعيد عن محمد بن سيرين عن سلمان مرفوعا ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق ساجان بن حرب عن حماد

ابن زيد عن أيوب فقال فيه ، رفعه ، . وأما حديث جرير بن حازم وقوله أنه ذكره بلا خبر ، يعني لم يقل في أول الاسناد أنبأنا أصبغ بل قل ، قال أصبغ ، . لكن أصبغ من شيخ البخاري قد أكره عنه في الصحيح ، فعلى قول الأكثر هو موصول كما فرده ابن الصلاح في علوم الحديث ، وعلى قول ابن حزم هو منقطع وهذا كلام الاسماعيل يشير الى موافقته ، وقد زيف الناس كلام ابن حزم في ذلك ، وأما كون حماد بن سلمة على شرطه في الاحتجاج فسلم ، لكن لا يضره إيراد الاستشهاد كما دلت . قوله (وقال حجاج) هو ابن منهل ، وحماد هو ابن سلمة ، وقد وصله الطحاوي وابن عبد البر والبيهقي من طريق اسماعيل بن إسماعيل القاضي عن حجاج بن منهل حدثنا حماد بن سلمة به . وقد أخرجه النسائي من رواية عفان والاسماعيل من طريق حبان بن هلال وعبد الأعلى بن حماد وإبراهيم بن الحجاج كلهم عن حماد بن سلمة فزادوا مع الأربعة الذين ذكرهم البخاري - وهم أيوب وقتادة وهشام وهو ابن حسان وحبيب وهو ابن الشهيد - يونس وهو ابن عبيد ويحيى بن عتيق ، لكن ذكر بعضهم عن حماد ما لم يذكر الآخر ، وساق المتن كله على لفظ حبان ، وصرح برفعه ولفظه في الغلام عتيقة فأهريقوا عنه الدم ، وأعطوا عنه الأذى ، قال الاسماعيل : وقد رواه الثوري موصولا مجردا ثم ساقه من طريق أبي حذيفة عن سفيان عن أيوب كذلك ، فاتفق مؤلفا . على أنه من حديث سلمان بن عامر ، وخالفهم وهيب فقال : عن أيوب عن محمد بن أم دطية قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول مع الغلام ، فذكر مثله سواء ، أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من رواية حوثة بن محمد عن أبي هشام عن وهيب به ، وهيب من رجال الصحيحين وأبو هشام اسمه المديرة بن سلمة احتج به مسلم وأخرج له البخاري تعليقا ووثقه ابن المديني والنسائي وغيرهما ، وحوثة بجاء مهلة ومثلثة وزن جوهرة بصرية يكفى أبا الأزهري احتج به ابن خزيمة في صحيحه ، وأخرج عنه من السنة ابن ماجه ، وذكر أبو علي الجبائي أن أبا داود روى عنه في كتاب بدء الوحى خارج السنن ، وذكره ابن حبان في الثقات ، قال اسناد قوى إلا أنه شاذ ، والمخفوط عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عامر ، فلعل بعض رواته دخل عليه حديث في حديث . قوله (وقال غير واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب بن سلمان بن عامر الضبي عن النبي ﷺ) قلت من الذين أبهمهم عن عاصم سفيان بن عيينة أخرجه أحد عنه بهذا الاسناد فصرح برفعه ، وذكر المتن المذكور وحديثين آخرين : أحدهما في الفطر على التمر ، والثاني في الصدقة على ذى القرباة ، وأخرجه الترمذي من طريق عبد الرزاق والنسائي عن عبد الله بن محمد الزهري كلاهما عن ابن عيينة بقصة المديرة حسب ، وقال النسائي في روايته عن الرباب بن سلمان بن سلمان به ، والرباب بفتح الراء . وحدثني عنهما ما لها في البخاري غير هذا الحديث ، ومن رواه عن هشام بن حسان عبد الرزاق أخرجه أحد عنه عن هشام بالاحاديث الثلاثة ، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عبد الرزاق ، ومنهم عبد الله بن نمير أخرجه ابن ماجه من طريقه عن هشام به ، وأخرجه أحمد أيضا عن يحيى القطان وعبد بن جعفر كلاهما عن هشام لكن لم يذكر الرباب في اسناده ، وكذا أخرجه الدارمي عن سعيد بن عامر والحارث بن أبي أسامة عن عبد الله بن بكير السهمي كلاهما عن هشام . قوله (ورواه يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن سلمان قوله) قلت : وصله الطحاوي في بيان المشكل ، فقال : حدثنا محمد بن خزيمة حدثنا حجاج بن منهل حدثنا يزيد بن إبراهيم به مرفقا . قوله (وقال أصبغ أخبرني ابن وهب الخ) وصله الطحاوي عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب به قال الاسماعيل : ذكر البخاري حديث ابن وهب بلا خبر ، وقد قال أحمد بن حنبل : حديث جرير بن حازم

كانه على الزوم او كما قال . قلت : لفظ الاثر من أحد حدث بالوم بمصر ولم يكن يحفظ ، وكذا ذكر الساجي
اه وهذا ما حدث به جبر بمصر ، لكن قد وافقه غيره على رفعه عن أيوب ، نعم قوله عن محمد حدثنا سليمان بن
عامر ، هو الذي تفرد به ، وبالجملة فهذه الطرق يقوى بعضها بعضا ، والحديث مرفوع لا يضره رواية من وقفه .
قوله (مع الغلام عقيقة) تمسك بمفهومه الحسن وقناعة فقالا : يعنى عن الصبي ولا يعنى عن الجارية ، وخالفهم الجمهور
فقالوا : يعنى عن الجارية أيضا ، وحججهم الاحاديث المصرحة بذكر الجارية ، وسأذكرها بعد هذا ، فلو ولد اثنان في
بطن استحب من كل واحد عقيقة ، ذكره ابن عبد البر عن الليث وقال : لا أعلم من أحد من العلماء خلافه . قوله
(فأهريقوا عنه دما) كذا أبيهم ما يهراق في هذا الحديث وكذا في حديث سمرة الآتي بعده ، وفسر ذلك في عدة
أحاديث منها حديث عائشة أخرجه الترمذى وصححه من رواية يوسف بن ماهك . انهم دخلوا على حفصة بنت
عبد الرحمن - أى ابن أبي بكر الصديق - فسألوها عن العقيدة ، فأخبرتهم أن النبي ﷺ أمرهم عن الغلام شاتان
مكافئتان ، وعن الجارية شاة ، وأخرجه أصحاب السنن الاربعة من حديث أم كرز أنها سألت النبي ﷺ عن العقيدة
فقال من الغلام شاتان وعن الجارية شاة واحدة ، ولا يضركم ذكرانا كن أو إنا ، قال الترمذى صحيح ، وأخرجه
أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه أثناء حديث قال : من أحب أن ينسك عن
ولده فليفعل : عن الغلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة ، قال داود بن قيس رآه عن عمرو . سألت
زيد بن أسلم عن قوله مكافئتان فقال : متشابهتان تزيحان جميعا أى لا يؤخر ذبح إحداها عن الأخرى ، وحكى أبو
داود عن أحمد المسكافئتان المتقاربتان ، قال الخطابي : أى في السن . وقال الزعفراني : معناه متعادلتان لما يجرى في
الزكاة وفي الاضحية ، وأولى من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد بن منصور في حديث أم كرز من وجه آخر عن
عبيد الله بن أبي يزيد بلفظ « شاتان مثلان » ووقع عند الطبراني في حديث آخره قيل : ما المسكافئتان ؟ قال
المثلان ، وما أشار اليه زيد بن أسلم من ذبح إحداها عقب الأخرى حسن ، ويحتمل الحل على المعنيين معا ، وروى
البخاري وأبو الشيخ من حديث أبي هريرة رفعه : ان اليهود تمنع عن الغلام كبشا ولا تمنع عن الجارية ، فقوا عن
الغلام كبشين وعن الجارية كبشا ، وعند أحمد من حديث أسماء بنت يزيد عن النبي ﷺ : العقيدة حق عن الغلام
شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة ، وعن أبي سعيد نحو حديث عمرو بن شعيب أخرجه أبو الشيخ : وتقدم حديث
ابن عباس أول الباب ، وهذه الاحاديث حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية ، وعن مالك مما سواه فيعنى
عن كل واحد منهما شاة ، واحتج له بما جاء « ان النبي ﷺ عني عن الحسن والحسين كبشا كبشا » أخرجه أبو داود
ولا حجة فيه فقد أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ « كبشين كبشين » وأخرج أيضا
من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله ، وعلى تقدير ثبوت رواية أبي داود فليس في الحديث ما يرد به
الاحاديث المتواردة في التنصيص على التثنية للغلام ، بل غاية أن يدل على جواز الاقتصار ، وهو كذلك ، قال
العدد ليس شرطا بل مستحب . وذكر الحلبي أن الحكمة في كون الآتي على النصف من الذكر أن المقصود استبقاء
النفس فأشبهت الذية ، وقواه ابن القيم بالحديث الوارد في أن من أعتق ذكرا أعتق كل عضو منه ، ومن أعتق
جاريته كذلك ، الى غير ذلك مما ورد . ويحتمل أن يكون في ذلك الوفا ما ينسب العدد . واستدل باطلاق الشاة
والغائتين على أنه لا يشترط في العقيدة ما يشترط في الاضحية ، وفيه وجهان للشأنية ، وأصحهما يشترط وهو بالتقايص

لا بالخبر ، وبذكر الشاة والكباش على أنه يتعين الغنم للعقيقة ، وبه ترجم أبو الشيخ الاصهباني ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر ، وقال البندنجي من الشافعية : لا نص للشافعي في ذلك ، وعندي أنه لا يجوز ههنا ، والجمهور على إجزاء الإبل والبقر أيضا ، وفيه حديث عند الطبراني وأبي الشيخ عن أنس رفته ويقع عنه من الإبل والبقر والغنم ، ونص أحمد على اشتراط كاملة ، وذكر الرافعي بحثا أنها تتأدى بالسبع كما في الأخوية والله أعلم . قوله (وأميطوا) أي أزيلوا وزنا ومعنى . قوله (الأذى) وقع عند أبي داود من طريق سميد بن أبي هريرة وابن عون عن محمد بن سيرين قال : إن لم يكن الأذى حلق الرأس فلا أدرى ما هو ، وأخرج الطحاوي من طريق يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين قال : لم أجد من يخبرني عن تفسير الأذى ، اه . وقد جزم الاصمعي بأنه حلق الرأس ، وأخرجه أبو داود بسند صحيح عن الحسن كذلك ، ووقع في حديث عائشة عند الحاكم وأمر أن يماط هن رموسهما الأذى ولكن لا يتمين ذلك في حلق الرأس ، فقد وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني ويماط عنه الأذى ويحلق رأسه ، فعطفه عليه ، فالأولى حل الأذى على ما هو أعم من حلق الرأس ، ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب ويماط عنه أقذاره ، رواه أبو الشيخ . قوله (حدثنا عبد الله بن أبي الأسود) هو عبد الله بن محمد بن حميد بن الأسود بن أبي الأسود - نسب لجند جده - وربما ينسب لجند أبيه فقيل عبد الله بن الأسود معروف من شيوخ البخاري ، وشيخه قريش بن أنس بصرى ثقة يكتفى بأبا أنس ، كان قد تفرغ سنة ثلاث ومائتين ، واستمر على ذلك ست سنين ، فمن سمع منه قبل ذلك فسماعه صحيح ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد أخرجه الترمذي عن البخاري عن علي بن المديني عنه ، ولم أره في نسخ الجامع إلا عن عبد الله بن أبي الأسود ، فكان له فيه شيخين : وقد توقف البرزنجي في صحة هذا الحديث من أجل اختلاط قريش ، وزعم أنه تفرد به وأنه وهم ، وكأنه تبع في ذلك ما حكاه الأثرم عن أحمد أنه ضعف حديث قريش هذا وقال : ما أراه بشيء لكن وجدنا له متابعا أخرجه أبو الشيخ والبخاري عن أبي هريرة كما سأذكره ، وأبنا فسمعنا علي بن المديني وأفرانه من قريش كان قبل اختلاطه ، فلعل أحمد إنما ضعفه لأنه ظن أنه إنما حدث به بعد الاختلاط . قوله (حديث العقيقة) لم يقع في البخاري بيان الحديث المذكور وكأنه اكتفى عن إيراد شهرته ، وقد أخرجه أصحاب السنن من رواية قتادة عن الحسن بن سمرة عن النبي ﷺ قال : الغلام مرتين بعقيقته ، تذبح عنه يوم السابع ، ويحلق رأسه ، ويسمى ، قال الترمذي : حسن صحيح ، وقد جاء مثله عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أخرجه البزار وأبو الشيخ في كتاب العقيقة من رواية إسرائيل بن عبد الله بن المختار عنه ورجاله ثقات ، فكان ابن سيرين لما كان الحديث عنده عن أبي هريرة وبلغه أن الحسن يحدث به احتمل عنده أن يكون برواية عن أبي هريرة أيضا وعن غيره فقال فأخبر الحسن أنه سمعه من سمرة فتوى الحديث برواية هذين التابعين الجليلين عن الصحابين ، ولم تقع في حديث أبي هريرة هذه الكلمة الأخيرة وهي ويسمى ، وقد اختلف فيها أصحاب قتادة فقال أكثرهم : يسمى ، بالسين ، وقال همام بن قتادة : يدعى ، بالهال . قال أبو داود : خواف همام وهو وهم منه ولا يؤخذ به ، قال : ويسمى أصح . ثم ذكره من رواية غير قتادة بلفظ ويسمى ، واستشكل ما قاله أبو داود بما في بقية رواية همام عنده أنهم سألوا قتادة عن المم كيف يصنع به فقال إذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به أرداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الحبب ثم يغسل رأسه بعد ويحلق . فيبعد مع هذا الضبط أن يقال إن هماما وهم عن

قتادة في قوله « ويدي » ، إلا أن يقال إن أصل الحديث « ويسمى » ، وإن قتادة ذكر الدم حاكماً عما كان أهل الجاهلية يصنعونه ، ومن ثم قال ابن عبد البر : لا يحتل ممام في هذا الذي انفرد به ، فإن كان حفظه فهو منسوخ اه . وقد رجح ابن حزم رواية ممام وحمل بعض المتأخرين قوله « ويسمى » على التسمية عند الذبح ، لما أخرج ابن أبي شيبة من طريق هشام عن قتادة قال « يسمى دلي العقيدة كما يسمى على الاضحية : بسم الله عقيدة فلان » ، ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد « اللهم منك ولك » ، عقيدة فلان ، بسم الله والله أكبر . ثم يذبح ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : يسمى يوم يعق عنه ثم يحلق ، وكان يقول : يطلى رأسه بالدم . وقد ورد ما يدل على النسخ في عدة أحاديث ، منها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة قالت « كانوا في الجاهلية إذا عقوا عن الصبي خضبوا قطنه بدم العقيدة ، فإذا حلقوا رأس الصبي وضموها على رأسه ، فقال النبي ﷺ اجعلوا مكان الدم خلوقاً ، زاد أبو الشيخ « ونهى أن يمس رأس المولود بدم » . وأخرج ابن ماجه من رواية أبوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله المزني أن النبي ﷺ قال « يعق عن الغلام ، ولا يمس رأسه بدم » ، وهذا مرسل . فإن يزيد لا صحبة له ، وقد أخرجه البرار من هذا الوجه فقال « عن يزيد بن عبد الله المزني عن أبيه عن النبي ﷺ ، ومع ذلك فقالوا إنه مرسل ، ولأبي داود والحاكم من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال « كنا في الجاهلية ، فذكر نحو حديث عائشة ولم يصرح برفعه » . قال « فلما جاء الله بالاسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه ونطبخه بزعفران » ، وهذا شاهد لحديث عائشة ، ولهذا كره الجمهور التسمية . ونقل ابن حزم استحباب التسمية عن ابن عمر وعطاء ولم ينقل ابن المنذر استحبابها إلا عن الحسن وقاتادة ، بل عند ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن أنه كره التسمية ، وسيأتي ما يتعلق بالقسمية وآدابها في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . واختلف في معنى قوله « مرتين بدقيقة » ، قال الخطابي : اختلف الناس في هذا ، وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل قال : هذا في الشفاعة ، يريد أنه إذا لم يعق عنه فوات طفلاً لم يشفع في أبيه ، وقيل معناه أن العقيدة لازمة لابد منها ، فشبه المولود في لزومها وعدم انفكاكه منها بالرهن في يد المرتهن ، وهذا يقوى قول من قال بالوجوب ، وقيل المعنى أنه مرهون بأذى شعره ، ولذلك جاء « فأطيطوا عنه الأذى » اه والذي نقل عن أحمد قاله عطاء الخراساني أسنده عنه البيهقي ، وأخرج ابن حزم عن بريدة الأصلية قال : ان الناس يعرضون يوم القيامة على العقيدة كما يعرضون على الصلوات الخمس ، وهذا لو ثبت لكان قولاً آخر يتمسك به من قال بوجوب العقيدة ، قال ابن حزم : ومثله عن فاطمة بنت الحسين . وقوله « يذبح عنه يوم السابع » ، تمسك به من قال إن العقيدة مؤقتة باليوم السابع ، وإن من ذبح قبله لم يقع المرقع ، وإنما تفوت بعده ، وهو قول مالك . وقال أيضاً : ان مات قبل السابع سقطت العقيدة . وفي رواية ابن وهب عن مالك : ان من لم يعق عنه في السابع الأول عقى عنه في السابع الثاني ، قال ابن وهب : ولا بأس أن يعق عنه في السابع الثالث . ونقل أئمة من أهل العلم أنهم يستحبون أن يذبح العقيدة يوم السابع ، فإن لم يتنبأ في يوم الرابع عشر ، فإن لم يتنبأ عقى عنه يوم أحد وعشرين ولم أر هذا صريحاً إلا عن أبي عبد الله البوشنجي ، ونقله صالح بن أحمد عن أبيه . وورد فيه حديث أخرجه الطبراني من رواية اسماعيل بن مسلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ، واسماعيل ضعيف ، وذكر الطبراني أنه انفرد به . وعند الحنابلة في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايتان ، وعند الشافعية أن ذكر الأسابيع الاختيار لا للتميين ، فنقل الرافعي أنه يدخل رقتها بالولادة ، قال : وذكر السابع في الخبر بمعنى أن لا تؤخر عنه اختياراً ، ثم قال :

والاختيار أن لا يؤخر عن البلوغ فإن أخرت عن البلوغ سقطت عمن كان يريد أن يعق عنه ، لكن إن أراد أن يعق عن نفسه فعل . وأخرج ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين قال : لو أعلم أني لم يعق عني لعقت عن نفسي . واختاره القفال . ونقل عن نص الشافعي في البريطي أنه لا يعق عن كبير ، وإس هذا نصا في منع أن يعق الشخص عن نفسه ، بل يحتمل أن يريد أن لا يعق عن غيره إذا كبر ، وكأنه أشار بذلك إلى أن الحديث الذي ورد أن النبي ﷺ عق عن نفسه بعد النبوة لا يثبت . وهو كذلك ، فقد أخرجه البزار من رواية عبد الله بن عمر - وهو بمهمات - عن قتادة عن أنس ، قال البزار : تفرد به عبد الله وهو ضعيف اهـ . وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين : أحدهما من رواية اسماعيل بن مسلم عن قتادة واسماعيل ضعيف أيضا ، وقد قال عبد الرزاق : إنهم تركوا حديث عبد الله بن عمر من أجل هذا الحديث ، فأهل اسماعيل سرقة منه . نأزيهما من رواية أبي بكر المشتمل عن الهيثم بن جميل وداود بن المخبر قالا حدثنا عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن أنس ، وداود ضعيف لكن الهيثم ثقة ، وعبد الله من رجال البخاري ، فالحديث قوي الإسناد ، وقد أخرجه محمد بن عبد الملك بن أيمن عن إبراهيم بن إسحق المراج عن عمرو النافذ ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، عن أحمد بن مسعود كلاهما عن الهيثم بن جميل وحده به ، فلولا ما في عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحا ، لكن قد قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي : ليس بقوي ، وقال أبو دارود : لا أخرج حديثه ، وقال الساجي : فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث روى هذا كبر ، وقال العقبلي : لا يتابع على أكثر حديثه ، قال ابن حبان في الثقات : ربما أخطأ ، وواقه العجلي والترمذي وغيرهما ، فهذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة ، وقد منى الحافظ الضياء على ظاهر الإسناد فأخرج هذا الحديث في الأحاديث المختارة بما ليس في الصحيحين ، ويحتمل أن يقال : إن صح هذا الخبر كان من خصائصه ﷺ كما قالوا في تضعيفه عن لم يضح من أمته ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : من لم يعق عنه أجزأته أضحيته ، وعند ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين والحسن بن مجزي عن الغلام الأصبهاني عن العقيقة ، وقوله ويوم السابع ، أي من يوم الولادة ، وهل يحسب يوم الولادة ؟ قال ابن عبيد البر نص مالك على أن أول السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة ، إلا إن ولد قبل طلوع الفجر ، وكذا نقله البريطي عن الشافعي ، ونقل الرافعي وجهين ورجح الحسبان ، واختلاف ترجيح النووي . وقوله يذبح ، بالضم على البناء للجهرول ، فيه أنه لا يتعين الذابح ، وعند الشافعية يتعين من تلازمه نفقة المولود ، وعن الحنابلة يتعين الأب إلا إن تذر بموت أو امتناع ، قال الرافعي : وكان الحديث أنه ﷺ عق عن الحسن والحسين مؤول ، قال النووي : يحتمل أن يكون أبواه حينئذ كانا مصرين أو تبرع بأذن الأب ، أو قوله عق ، أي أمر ، أو هو من خصائصه ﷺ كما ضحى عن لم يضح من أمته ، وقد حده بعضهم من خصائصه ، ونص مالك على أنه يعق عن اليقيم من حاله ، وضحه الشافعية ، وقوله ويحاق رأسه ، أي جميعه لثبوت لقهي عن التزح كما سيأتي في اللباس ، وحكي الماوردي كراهة حلق رأس الجارية ، وهن بعض الحنابلة يحلق ، وفي حديث علي عند الترمذي والحاكم في حديث العقيقة عن الحسن والحسين : يا فاطمة احلقي رأسه وأصدق بونة شعره ، قال فوزان فكان درهما أو بعض درهم ، وأخرج أحمد من حديث أبي رافع : لما ولدت فاطمة حسنا قالت : يا رسول الله ألا أعق عن ابني يدم ؟ قال : لا ولكن احلقي رأسه وأصدق بوزن شعره فضة ، ففعلت ، فلما ولدت حسينا فعلت مثل ذلك ، قال شيخنا في شرح الترمذي ، يحمل على أنه ﷺ كان عق عنه ثم استأذنته فاطمة

أن يلقى من الله أيضا فنعما ، قلت : ويحتمل أن يكون منعها اضيق ما عندهم حينئذ فأرشدوا الى نوع من الصدقة أخف ، ثم تبين له عن قرب ما عن به عنه ، وعلى هذا فقد يقال يختص ذلك بمن لم يلق عنه ، لكن أخرج سعيد ابن منصور من مرسل أبي جعفر الباقر صحيحا ، ان فاطمة كانت إذا ولدت ولدا حلفت شمعه وتصدق بزيته ورقاه واستدل بقوله : يذبح ويحلق ويسمى ، بالوارى على أنه لا يشترط الترتيب في ذلك ، وقد وقع في رواية لأبي الشيخ في حديث سمرة : يذبح يوم سابعه ثم يحلق ، وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج يبدأ بالذبح قبل الحلق ، وحكى عن طاه عكه ، ونقله الرويانى عن نص الثاقفى ، وقال البغوى في التهذيب : يستحب الذبح قبل الحلق ، وصححه النووى في شرح المذهب ، والله أعلم

٣ - باب الفرع ،

٥٤٧٣ - حدثنا عبد الله حدثنا عبد الله أخبرنا ميمون حدثنا الزهرى عن ابن المسيب عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا فرع ولا عتيرة »

والفرع أول النتاج ، كانوا يذبحونه لطواغيتهم . والعتيرة في رجب

[الحديث ٥٧٣ - طه : ٤٧٤]

قوله (باب الفرع) بفتح الفاء والراء بعدها مهملة ، ذكر فيه حديث أبي هريرة لا فرع ولا عتيرة ، من رواية عبد الله - وهو ابن المبارك - عن معمر حدثنا الزهرى ، وفيه تفسير الفرع والعتيرة ، وظاهره الرفع . ووقع في « المحكم » أن الفرع أول نتاج الابل والغنم ، كان أهل الجاهلية يذبحونه لأصنامهم ، والفرع ذبح كانوا إذا بلغت الابل ما تنمأ صاحبها ذبحوه ، وكذلك إذا بلغت الابل مائة يعتر منها بعميرا كل عام ولا يأكل منه هو ولا أهل بيته ، والفرع أيضا طعام يصنع لنتاج الابل كالحرس للولادة ، وسأني القول في العتيرة آخر الباب الذى يليه ، ويؤخذ من هذا مناسبة ذكر البخارى حديث الفرع مع العقيدة

٤ - باب العتيرة ،

٥٤٧٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال الزهرى حدثنا عن سعيد بن المسيب عن أبي

هريرة عن النبي ﷺ قال « لا فرع ولا عتيرة »

قال : والفرع أول النتاج كان يُفْتَجُّ لهم ، كانوا يذبحونه لطواغيتهم . والعتيرة في رجب

ثم قال : (باب العتيرة) ، وذكر فيه الحديث بعينه من رواية سفيان وهو ابن عيينة عن الزهرى ، ووقع في رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا الزهرى ، وأخرجه أبو نعيم من طريقه ، وشذ ابن أبي هريرة عن سفيان عن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر أخرجه ابن ماجه وقال إنه من فرائد ابن أبي عمر . قوله (ولا عتيرة) بفتح المهملة وكسر المثناة بوزن عظيمة ، قال القزاز سميت عتيرة بما يفعل من الذبح وهو العتر ، فهى فعيلة بمعنى مفعولة هكذا جاء بلفظ النقي والمراد به النوى ، وقد ورد بصيغة النوى في رواية للنسائى وللإمام عيسى بلفظ نوى رسول الله

ﷺ ، ووقع في رواية لأحمد ، ولا فرج ولا عتيرة في الإسلام ، . قوله (قال والفرج) لم يتعين هذا القائل هنا ، ووقع في رواية مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر موصولا بالتفسير بالحديث ، ولأبي داود من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : الفرع أول النجاج ، الحديث جملة موقوف على سعيد بن المسيب ، وقال الخطابي : أحسب التفسير فيه من قول الزهري . قلت : قد أخرج أبو فرقة في السنن ، الحديث عن عبد المجيد بن أبي داود عن معمر ، وصرح في روايته أن تفسير الفرع والعتيرة من قول الزهري والله أعلم . قوله (أول النجاج) في رواية الكشميني : نجاج ، بغير ألف ولام ، وهو بكسر النون بعدما مشاة خفيفة وآخره جيم . قوله (كان ينتج لهم) بضم أوله وفتح ثالثة ، يقال نتجت الناقة بضم النون وكسر المثناة إذا ولدت ، ولا يستعمل هذا الفعل إلا هكذا وإن كان مبنيا للفاعل . قوله (كانوا يذبحونه لطواغيتهم) زاد أبو داود عن بعضهم : ثم يأكلونه ويأقي جلده على الشجر ، فيه إشارة إلى هلة النهى ، واستنبط الشافعي منه الجواز إذا كان الذبح لله جمعا بينه وبين حديث الفرع حق ، وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ، كذا في رواية الحاكم ، وسئل رسول الله ﷺ عن الفرع قال : الفرع حق ، وأن تركه حتى يكون بفت نخاض أو ابن لبون فتحمل عليه في سبيل الله أو تعطيه أرملة غير من أن تذبحه يلقى له بوجهه وتوله ناقتك ، ، وللحاكم من طريق حماد بن أبي عمار عن أبي هريرة من قوله : الفرعة حق ، ولا تذبحها وهي تلتصق في يدك ، ولكن أمكنكم ما من اللبن حتى إذا كانت من خيار المال فأذبحها ، قال الشافعي فما نقله البيهقي من طريق المزني عنه : الفرع شيء . كان أهل الجاهلية يذبحونه يطلبون به البركة في أموالهم ، فكان أحدهم يذبح بكرة ناقتة أو شاة رجاء البركة فيما يأتي بعده ، فسألوا النبي ﷺ عن حكمها فأعلمهم أنه لا كراهة عليهم فيه ، وأمرهم استحبابا أن يتركوه حتى يحمل عليه في سبيل الله . وقوله : حق ، أي ليس بباطل ، وهو كلام خرج على جواب السائل ، ولا مخالفة بينه وبين حديث الآخر : لا فرع ولا عتيرة ، فإن معناه لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة . وقال غيره معنى قوله : لا فرع ولا عتيرة ، أي ليسا في تأكيد الاستحباب كالأضحية ، والاول أولى . وقال الذروي : نص الشافعي في حرمة على أن الفرع والعتيرة مستحبان ، ويؤيده ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر عن نبشة - بنون وموحدة - ومجمة - صفر - قال : نادى رجل رسول الله ﷺ : انا كنا نعتير عتيرة في الجاهلية في رجب ، فما نأمرنا ؟ قال : اذبحوا لله في أي شهر كان . قال : إنا كنا نفرح في الجاهلية . قال : في كل سائمة فرح تذروه ماشيتك حتى إذا استجمل ذبحته فتصدقت بلحمه ، فإن ذلك خير ، وفي رواية أبي داود عن أبي قلابة : السائمة مائة ، في هذا الحديث أنه ﷺ لم يبطل الفرع والعتيرة من أصنامها ، وإنما أبطل صفة من كل هتما ، فن الفرع كونه يذبح أول ما يولد ، ومن العتيرة خصوص الذبح في شهر رجب . وأما الحديث الذي أخرج أصحاب السنن من طريق أبي رملة عن مخنف بن محمد بن سليم قال : كنا وقوف مع النبي ﷺ بركة ، فسمعتة يقول : يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة ، هل تدرون ما العتيرة ؟ هي التي يسمونها الرجبية ، فقد ضعفه الخطابي ، لكن حسنه الترمذي . وجاء من وجه آخر عن عبد الرزاق عن مخنف بن سليم . ويمكن رده إلى ما حل عليه حديث نبشة . وروى النسائي وصححه الحاكم من حديث الحارث بن عمرو أنه رأى رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فقال رجل : يا رسول الله العتائر والفرائح ؟ قال : من شاء هز ومن شاء لم يضر

ومن شاء فرع ومن شاء لم يفرع ، وهذا صريح في عدم الوجوب لكن لا ينفي الاستحباب ولا يثبت ، فوُضِعَ الذبائح من حديث آخر . وقد أخرج أبو داود من حديث أبي العشاء عن أبيه ع أن النبي ﷺ سئل عن العتيرة الخسنة وأخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من طريق وكيع بن عديس عن عمه أبي رزين العقيلي قال قلت يا رسول الله إنا كنا نذبح ذبائح في رجب ففأكل ونطعم من جاءنا ، فقال : لا بأس به . قال وكيع بن عديس : فلا أدعه ، وجزم أبو عبيد بأن العتيرة تستحب ، وفي هذا تعقب على من قال : إن ابن سيرين تفرد بذلك . ونقل الطحاوي عن ابن عون أنه كان يفعله ، ومال ابن المنذر إلى هذا وقال : كانت العرب تفعلها ما فعلها بعض أهل الإسلام بالأذن ، ثم نهى عنها ، والنهي لا يكون إلا عن شيء كان يفعل . وما قال أحد إنه نهى عنها ثم أذن في فعلها ثم نقل عن العلماء تركها إلا ابن سيرين ، وكذا ذكر عياض أن الجمهور على النسخ ، وبه جزم الحازمي ، وما تقدم نقله عن الشافعي يرد عليهم . وقد أخرج أبو داود والحاكم والبيهقي - وألفظه - بسند صحيح عن عائشة رضي الله عنها وأمرنا رسول الله ﷺ بالفرعة في كل خمسين واحدة . قوله (والعتيرة في رجب) في رواية الحميدي والعتيرة الشاة تذبح عن أهل بيت في رجب . وقال أبو عبيد : العتيرة هي الرجبية ذبيحة كانوا يذبحونها في الجاهلية في رجب يتقربون بها لأصنامهم ، وقال غيره : العتيرة الدار كانوا يذبحونها ، من بلغ ماله كذا أن يذبح من كل عشرة منها رأسا في رجب . وذكر ابن سيده أن العتيرة أن الرجل كان يقول في الجاهلية إن بلغ إلى مائة عترة منها عتيرة ، زاد في الصحاح في رجب . ونقل أبو داود تفبيدها بالاعشر الأول من رجب ، ونقل الزوادي الاتفاق عليه ، وفيه نظر (غاتمة) : اشتمل كتاب العقيدة وما معه من الفرع والعتيرة على اثني عشر حديثا ، المعلق منها ثلاثة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى ثمانية والخاص أربعة ، وافقه مسلم على تخريج حديث أنس وأبي هريرة واختص بتخريج حديث سلمان وسيرة . وفيه من الآثار قول سلمان في العقيدة ، وتفسير الفرع والعتيرة . وافقه أعلم

كتاب الذبائح والصيد

٧٢ - كتاب الذبائح والصيد

قوله (كتاب الذبائح والصيد) كذا للكرامة والاصيل ورواية عن أبي ذر ، وفي أخرى له ولأبي الوقت باب ، وسقط للنسفي ، وثبتت له البسملة لاحقة ، ولأبي الوقت سابقة

١ - باب النسبة على الصيد ، وقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتُوا اللَّهَ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَافَهُ أَيَدُكُمْ وَمِمَّا حَكَمَ - إِلَى قَوْلِهِ - عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ، وقوله جل ذكره ﴿ أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمُ الْأَنْعَامَ إِلَّا مَا يُبَيِّلُ عَلَيْكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - فَلَا تَحْذَرُوا الْوَيْحَ وَأَخْشَوْنَ ﴾ وقال ابن عباس المقود : للمهود ، ما أحل وحرم . إلا ما يُبَيِّلُ عَلَيْكُمْ : الخنزير ، يَجْرِمُكُمْ : يحملنكم . كَسَانٌ : مداوة ، الْمُنْفِقَةُ : تُنْفِقُ فَمُوت . الْمَوْفُودَةُ : تُفَرَّبُ بِالْخَشَبِ ، يُوقِذُهَا فَمُوت . وَالْمُرْدِيَّةُ : تَمْرَدِي مِنَ الْجَهْلِ . وَالنَّطِيعَةُ : تُنْطَعُ الشَّاةُ ، فَمَا أَدْرَكَتْ يُتَحَرَّكُ بِذَنبِهِ أَوْ

بَعِيْرٌ فَاذْبَحْ وَكُلْ .

٥٤٧٥ - **عمر بن الخطاب** أبو نعيم حدثنا زكرياء عن عامر عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال « سألت النبي ﷺ عن صيد المراض قال : ما أصاب بحدوه فكله ، وما أصاب برضه فهو وقيد . وسأته عن صيد الكلب فقال : ما أمسك عليك فكل ، فان أخذ الكلب ذكاة . وإن وجدت مع كلبك - أو كلابك - كاهاً غيره ، فخشيت أن يكون أخـذـه معه - وقد قلـه - فلا تأكل ، فانما ذكرت اسم الله على كلبك ، ولم تذكره على غيره . »

قوله (باب التسمية على الصيد) سقط ه باب ، لكرامة والأصيل وأبي ذر ، وثبت للباقين . والصيد في الأصل مصدر صاد يصيد صيدا ، وعومل معاملة الاسماء فأوقع على الحيوان المصاد . قوله وقول الله تعالى (حرمت عليكم الميتة - إلى قوله - فلا تخشوم واخشون) وقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد) كذا لابي ذر ، وقدم وأخر في رواية كريمة والأصيل ، وزاد بعد قوله « الصيد » : (تناله أيديكم ورماحكم - الآية إلى قوله - هذاب اليم) وعند النسفي من قوله (أحلت لكم بيمة الأنعام) الآيتين ، وكذا لابي الوقت لكن قال ه إلى قوله : فلا تخشوم واخشون ، وفرقهما في رواية كريمة والأصيل ، قوله (قال ابن عباس : العقود المبرود ، ما أحل وحرم) وصلة ابن أبي حاتم أنه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) : يعني بالعهود ، ما أحل الله وما حرم وما فرض وما حد في القرآن ، ولا تفردوا ولا تنكثوا . وأخرجه الطبري من هذا الوجه مفرقا ، ونقل مثله عن مجاهد والسدي وجماعة ، ونقل عن قتادة : المراد ما كان في الجاهلية من الحلف . ونقل عن غيره : هي العقود التي يتعاقدها الناس . قال : والأول أولى ، لأن الله أتبع ذلك البيان عما أحل وحرم ، قال : والعقود جمع عقد ، وأصل عقد الشيء بغيره وصلة به كما يعقد الحبل بالحبل . قوله (إلا ما تبلى عليكم الخنزير) وصلة أيضا ابن أبي حاتم عنه من هذا الوجه بلفظ « إلا ما تبلى عليكم يعني الميتة والدم ولحم الخنزير » . قوله (يجرمنكم : يمحلتكم) يعني قوله تعالى (ولا يجرمنكم شنآن قوم) أي لا يمحلتكم بغض قوم على العدوان ، وقد وصلة ابن أبي حاتم أيضا من الوجه المذكور إلى ابن عباس ، وحكي الطبري عن غيره غير ذلك لكنه راجع إلى معناه . قوله (المنخنقة الخ) وصلة البيهقي بتامه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وقال في آخره « فإدركته من هذا يتحرك له ذنب أو تطرف له عين فاذبح واذكر اسم الله عليه فهو حلال » وأخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ « المنخنقة التي تخفق فتموت ، والموقوذة التي تضرب بالخشب حتى يوقظها فتموت ، والمتردية التي تردى من الجبل ، والنطيحة الشاة تنطح القداة ، وما أكل السبع ما أخذ السبع ، إلا ما ذكيتم إلا ما أدركتم ذكاته من هذا كله يتحرك له ذنب أو تطرف له عين فاذبح واذكر اسم الله عليه فهو حلال ، ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه قرأ « وأكيل السبع » ومن طريق قتادة « كل ما ذكر غير الخنزير إذا أدركت منه عينا تعارف أو ذنبا يتحرك أو قائمة ترتكض فذكيت فقد أحل لك » ومن طريق علي نحو قول ابن عباس ، ومن طريق قتادة : كان أهل الجاهلية يضربون الشاة بالمصاح حتى إذا ماتت أكلوها

قال : والمتردة التي تردى في البئر . قوله (حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة ، وعامر هو الشعبي ، وهذا السنن كوفيون . قوله (عن عدي بن حاتم) هو الطائي ، في رواية الاسماعيل من طريق عيسى بن يونس عن زكريا حدثنا عامر حدثنا عدي قال الاسماعيل ذكرته بقوله وحدثنا عامر حدثنا عدي ، يشير الى أن زكريا مداس وقد صنعته . قلت : وسيأتي في رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي سمعت عدي بن حاتم ، وفي رواية سعيد بن مسروق ، حدثني الشعبي سمعت عدي بن حاتم وكان لنا جارا ودخيلا وريضا بالهمز ، أخرجه مسلم ، وأجروه حاتم هو المشهور بالجهود ، وكان هو أيضا جرادا ، وكان إسلامه سنة الفتح ، وثبت هو وفروه على الإسلام ، وشهد الفتح بالعراق ، ثم كان مع علي وعاش الى سنة ثمان وستين . قوله (المراض) بكسر الميم وسكون المهملة وآخره معجمة ، قال الخليل وتبعه جماعة : سم لا ريش له ولا فصل . وقال ابن دريد وتبعه ابن سيده : سم طويل له أربع قذز رقاق ، فإذا رمى به احتض . وقال الخطابي : المراض فصل عريض له ثقل ورزاة ، وقيل عود رقيق الطرفين عليهما الوسط وهو المسمى بالحذافة ، وقيل خشبة نفيلة آخرها عصا محدد رأسها وقد لا يحدد ، وقوي هذا الأخير الذوري تبعا لعياض ، وقال القرطبي : انه المشهور . وقال ابن الذين : المراض عصا في طرفها حديدة يرمى الصائد بها الصيد ، فما أصاب محده فهو ذكي فيؤكل ، وما أصاب بغير حده فهو وقيد . قوله (وما أصاب بعرضه فهو وقيد) في رواية ابن أبي السفر عن الشعبي في الباب الذي يليه ، بعرضه فقتل فله وقيد فلا تأكل ، وقيد بالقاف وآخره ذال معجمة وزن عظيم ، فمبل بمعنى مفعول ، وهو ما قتل بمصا أو حجر أو ما لا حدة له ، والموقوذة تقدم تفسيرها وأنها التي تحرب بالخشبة حتى تموت . وزعم في رواية ممام بن الحارث عن عدي الآتية بعد باب وقلت إنا نرى بالمراض قال : كل ما خزق ، وهو بفتح المعجمة والواو بعدها قاف أي نفذ ، يقال سم خازق أي نافذ ، ويقال بالعين المهمة بدل الواو ، وقيل الخزق - بالراء وقيل تبدل سيننا - الخدش ولا يثبت فيه ، فان قيل بالراء فهو أن يثقبه . وحاصله أن السم وما في معناه إذا أصاب الصيد محده حل وكانت تلك ذكاته ، وإذا أصابه بعرضه لم يحل لانه في معنى الخشبة الثقيلة والحجر ونحو ذلك من المثقل ، وقوله بعرضه بفتح العين أي بغير طرفه المحدد ، وهو حجة الجمهور في التفصيل المذكور ، وعن الارزاعي وغيره من فقهاء الشام حل ذلك ، وسيأتي في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . قوله (وسألت عن صيد السكب فقال : ما أمسك عليك فكل ، فان أخذ السكب ذكاته) في رواية ابن أبي السفر ، إذا أرسلت كلبك فسميت فكل . وفي رواية بيان بن عمرو عن الشعبي الآتية بعد أبواب ، إذا أرسلت كلابك المهلبة وذكرته اسم الله فكل بما أمسك عليك ، والمراد بالمهلبة التي إذا أغراها صاحبها على الصيد طلبته ، وإذا زجرها انزجرت وإذا أخذت الصيد حبسته على صاحبها . وهذا الثالث يختلف في اشتراطه ، واختلف من يعلم ذلك منها فقال البغوي في التهذيب : أقله ثلاث مرات ، وعن أبي حنيفة وأحمد يكتفي مرتين ، وقال الرافعي : لم يقدره المأظم لاضطراب العرف واختلاف طباع الجوارح فصار المرجع الى العرف . ووقع في رواية مجاهد عن الشعبي عن عدي في هذا الحديث عند أبي داود والترمذي أما الترمذي فلفظه وسألت رسول الله ﷺ عن صيد البازي فقال : ما أمسك عليك فكل ، وأما أبو داود فلفظه ما هلبت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك . قلت : وإن قتل ؟ قال : إذا قتل ولم يأكل منه ، قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد الباز والصقور بأسا له . وفي معنى الباز الصقر والعقاب والباشق والشاهين ، وقد فسر مجاهد الجوارح في الآتية

بالكلاب والطير ، وهو قول الجمهور إلا ما روى عن ابن عمر وابن عباس من التفرقة بين صيد الكلب والطير .
 قوله (إذا أرسلت كلابك المعلمة فإن وجدت مع كلبك كلبا غيره) في رواية بيان ، وإن خاطها كلاب من غيرها فلا تأكل ، وزاد في روايته بعد قوله بما أمكن عليك ، وإن قتلن ، إلا أن يأكل الكلب فإن أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه ، وفي رواية ابن أبي السفر : قلت ، فإن أكل ؟ قال : فلا تأكل ، فإنه لم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه ، وسيأتي بعد أبواب زيادة في رواية عاصم بن الشعبي في رمي الصيد إذا غاب عنه ووجده بعد يرم أو أكثر . وفي الحديث اشتراط التسمية عند الصيد ، وقد وقع في حديث أبي ثعلبة كاسياني بعد أبواب ، وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله فكل ، وقد أجمعوا على مشروعيتها إلا أنهم اختلفوا في كونها شرطا في حل الأكل فنذهب الشافعي وطائفة - وهي رواية عن مالك وأحمد - أنها سنة ، فمن تركها عمدا أو سهوا لم يفسد في حل الأكل .
 وذهب أحمد في الراجح منه وأبو ثور وطائفة إلى أنها واجبة لجمعها شرطا في حديث عدي ، ولا ينافي الآن في الأكل عليها في حديث أبي ثعلبة ، والمعلق بالوصف يتفق عند انتفائه عند من يقول بالمفهوم ، والشرط أقوى من الوصف ، ويتأكد القول بالوجوب بأن الأصل بتحريم الميتة ، وما أذن فيه منها تراعى صفته ، فالسهمي عليها وافق الوصف وغير المسمى باق على أصل التحريم . وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري وجمهور العلماء إلى الجواز لمن تركها ساهيا لا عمدا ، لكن اختلف من المالكية : هل يحرم أو تركه ؟ وعند الحنفية يحرم ، وعند الشافعية في العمدة ثلاثة أوجه : أحدها يكره الأكل ، وقيل خلاف الأولى ، وقيل يأثم بالترك ولا يحرم الأكل . والمشهور عن أحد التفرقة بين الصيد والذبيحة ، فذهب في الذبيحة إلى هذا القول الثالث ، وسيأتي حجة من لم يشترط فيها في الذبائح مفصلة ، وفيه إباحة الاصطياد بالكلاب المعلمة ، واستثنى أحد وإباحة الكلب الأسود وقال : لا يصل الصيد به لأنه شيطان ونقل عن الحسن وإبراهيم وقتادة نحو ذلك . وفيه جواز أكل ما أمسكه الكلب بالشرط المتقدمة ولو لم يذبح لقوله : إن أخذ الكلب ذكاة ، فلو قتل الصيد بظفروه أو نابيه حل ، وكذا بذقه على أحد القولين للشافعي وهو الراجح عندهم ، وكذا لو لم يقتله الكلب لكن تركه ربة رمق ولم يبق زمن يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه فأت حل ، لعدم قوله : فإن أخذ الكلب ذكاة ، وهذا في المعلم ، فلو وجده حيا حياة مستقرة وأدرك ذكاه لم يحل إلا بالذكاة ، فلو لم يذبحه مع الإمكان حرم ، سواء كان عدم الذبح اختياريا أو اضطرارا كعدم «ضوء آلة الذبح» ، فإن كان الكلب غير معلم اشترط إدراك ذكائه ، فلو أدركه ميتا لم يحل . وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه فيه كلب آخر في اصطاده ، ومحل ما إذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة ، فإن تحقق أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ، ثم ينظر فإن أرسلهما معا فهو لها وإلا فلا لأول ، ويؤخذ ذلك من التعليل في قوله : فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره ، فإنة يفهم منه أن المرسل لو سمى على الكلب لحل . ووقع في رواية بيان عن الشعبي : وإن خاطها كلاب من غيرها فلا تأكل ، فيؤخذ منه أنه لو وجده حيا وفيه حياة مستقرة فذكاه حل ، لأن الاعتماد في الإباحة على الذكاة لا على إمساك الكلب . وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معلما ، وقد هلل في الحديث بالحرف من أنه : إنما أمسك على نفسه ، وهذا قول الجمهور ، وهو الراجح من قول الشافعي ، وقال في القديم - وهو قول مالك وقتل عن بعض الصحابة - يحل ، واحتجوا بما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : إن أهرابيا يقال له أبو ثعلبة قال : يا رسول الله ، إن لي كلابا مكلبة ، فأقتني في صيدها . قال : كل بما

أمسكن عليك . قال : وإن أكل منه ؟ قال : وإن أكل منه ، أخرجه أبو داود . ولا بأس بسنده . وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرقاً : منها للقائلين بالتحريم حل حديث أبي ثعلبة على ما إذا قتله وخلاه ثم عاد فأكل منه ، ومنها الترجيع فرواية عدى في الصحيحين متفق على صحتها ، ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين مختلف في تضمينها ، وأيضاً فرواية عدى صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الإمساك على نفسه متأيدة بأن الأصل في الميتة التحريم ، فإذا شككنا في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل وظاهر القرآن أيضاً وهو قوله تعالى ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ فإن مقتضاها أن الذي أمسكه من غير إرسال لا يباح ، ويتنوى أيضاً بالشاهد من حديث ابن عباس عند أحمد . إذا أرسلت الكلب نأكل الصيد فلا تأكل ، قائماً أمسكه على نفسه . وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل ، قائماً أمسكه على صاحبه ، وأخرجه الزوار من وجه آخر عن ابن عباس وابن أبي شبة عن حديث أبي رافع بمناه ، ولو كان مجرد الإمساك كافياً لما احتيج إلى زيادة ﴿ عليكم ﴾ . ومنها للقائلين بالإباحة حل حديث عدى على كراهة التنزيه ، وحديث أبي ثعلبة على بيان الجواز . قال بعضهم : ومناسبة ذلك أن عبداً كان وسراً فاختير له الحمل على الأولى ، بخلاف أبي ثعلبة فإنه كان بمكسه . ولا يخفى ضعف هذا التمسك مع التصريح بالتعليل في الحديث بخوف الإمساك على نفسه . وقال ابن التين : قال بعض أصحابنا هو عام فيحمل على الذي أدركه ميتاً من شدة العدو أو من الصدمة فأكل منه ، لأنه صادر على صفة لا يتعلق بها الإرسال ولا الإمساك على صاحبه ، قال : ويحتمل أن يكون معنى قوله : فإن أكل فلا تأكل أي لا يوجد منه غير مجرد الأكل دون إرسال الصائد له ، وتكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها . ولا يخفى تأسف هذا وبعده . وقال ابن القصار : مجرد إرسال الكلب إمساك علينا ، لأن الكلب لانيه له ولا يصح منه ميزها ، وإنما يتصيد بالتعليم ، فإذا كان الاعتبار بأن يمسك علينا أو على نفسه واختلاف الحكم في ذلك وجب أن يتميز ذلك بنية من له نية وهو مرسله ، فإذا أرسله فقد أمسكه عليه وإذا لم يرسله لم يمسك عليه ، كذا قال ، ولا يخفى بعده أيضاً ومصادمته لسياق الحديث . وقد قال الجمهور : إن معنى قوله ﴿ أمسكن عليكم ﴾ صدون لكم ، وقد جعل الشارع أكله منه علامة على أنه أمسكه لنفسه لا لصاحبه فلا بد من ذلك ، وقد وافق في رواية لابن أبي شبة . أن شرب من دمه فلا تأكل فإنه لم يعلم ماعلته ، وفي هذا إشارة إلى أنه إذا شرع في أكله دل على أنه ليس بمعلم التعليم المشروط . وسلك بعض المالكية الترجيع فقال : هذه اللفظة ذكرها الشعبي ولم يذكرها ممام ، وعارضها حديث أبي ثعلبة ، وهذا ترجيع مردود لما تقدم . وتمسك بعضهم بالإجماع على جواز أكله إذا أخذه الكلب بفيه وهم بأكله فأدرك قبل أن يأكل ، قال فلو كان أكله منه دالاً على أنه أمسكه على نفسه لكان تناوله بفيه وشروعه في أكله كذلك ، ولكن يشترط أن يقف الصائد حتى ينظر هل يأكل أو لا واقفه أكل . وفيه إباحة الاصطياد للانتفاع بالصيد الأكل والبيع وكذا اللحم ، بشرط قصد التذكية والانتفاع ، وكراهه مالك ، وخالفه الجمهور . قال الميث : لا أعلم حقاً أشبه بباطل منه ، فلم يقصد الانتفاع به حرم لأنه من الفساد في الأرض بإتلاف نفس حيوان ، وينقذ أن يقال : يباح ، فإن لازمه وأكثر منه كره ، لأنه قد يشمله عن بعض الواجبات وكثير من المندوبات . وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس وقوله : من سكن البادية جفا ، ومن اتبع الصيد غفل ، وله شاهد عن أبي هريرة عند الترمذي أيضاً وآخر عند الدارقطني في « الأفراد » من حديث البراء بن عازب وقال : تفرد به شريك . وفيه جواز افتناء الكلب المعلم للصيد ، وسيأتي البحث فيه في حديث « من اقتنى

كلبا ، واستدل به على جواز بيع كلب الصيد للاضافة في قوله : كلبك ، وأجاب من منع بأنها اضافة اختصاص ، واستدل به على طهارة سؤركب الصيد دون غيره من السكلاب الإذن في الأكل من الموضع الذي أكل منه ، ولم يذكر الفضل ولو كان واجبا لبيته لأنه وقت الحاجة الى البيان . وقال بعض العلماء : يعني عن بعض الكلب ولو كان نجسا لهذا الحديث ، وأجاب من قال بنجاسته بأن وجوب الفضل كان قد اشتهر عندهم وعلم فاستغنى عن ذكره ، وفيه نظر ، وقد يتقوى القول بالغفر لأنه بشدة الجري يحذف ريقه فيؤمن معه ما ينجس من إصابته لمابة موضع العض ، واستدل بقوله : كل ما أمسك عليك ، بأنه لو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غيره حل ، للعموم الذي في قوله : ما أمسك . وهذا قول الجمهور ، وقال مالك : لا يحمل ، وهو رواية البويطي عن الشافعي . (تنبيه) : قال ابن المنذر ليس في جميع ما ذكر من الآي والأحاديث تعرض للتسمية المزجج عليها إلا آخر حديث عدى ، فكأنه عدى بيانا لما أجملته الأدلة من التسمية ، وعند الأصوليين خلاف في الجملة إذا اقرنت به قرينة لفظية مبيضة هل يكون ذلك الدليل الجميل معها أربابا خاصة ؟ انتهى . وقوله « الأحاديث » يوم أن في الباب عدة أحاديث ، وإس كذلك لأنه لم يذكر فيه الأحاديث عدى ، نعم ذكر فيه تفاسير ابن عباس فكأنه عدى أحاديث ، وبحته في التسمية المذكورة في آخر حديث عدى مردد ، وليس ذلك مراد البخاري ، وإنما جرى على عادته في الإشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده ، وقد أورد البخاري بعده بقليل من طريق ابن أبي السفر عن الشعبي : إذا أرسلت كلبك وسببت فكل ، ومن رواية بيان عن الشعبي : إذا أرسلت كلابك المعلقة وذكرت اسم الله فكل . فلما كان الأخذ بقيد المعلم متفقا عليه وإن لم يذكر في الطريق الأولى كانت التسمية كذلك ، والله أعلم

٣ - باب صيد المراض

وقال ابن عمر في المقتولة بالبندقة : تلك الموقوفة . وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وإبراهيم وعطاء والحسن

وكره الحسن روى بالبندقة في القوي والأمصار ، ولا يرى به بأسا فيما سواه

٥٤٧٦ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي قال : سمعت عدى

ابن حاتم رضي الله عنه قال سألت رسول الله ﷺ عن المراض فقال : إذا أصبت بحد فكل ، فإذا أصاب برضه فقل فانه وقيد فلا تأكل . قلت : أرسل كلبى . قال : إذا أرسلت كلبك وسببت فكل . قلت : هل أكل ؟ قال : فلا تأكل ، فانه لم يمسك عليك ، إنما أمسك على نفسه . قلت : أرسل كلبى فأجده معه كلبا

آخر . قال : لا تأكل ، فانك إنما سميت على كلبك ، ولم تُسم على الآخر

قوله (باب صيد المراض) تقدم تفصيله في الذي قبله . قوله (وقال ابن عمر في المقتولة بالبندقة : تلك الموقوفة ، وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وإبراهيم وعطاء والحسن) . أما أثر ابن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي طاهر العقدي عن زهير بن محمد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر أنه كان يقول : المقتولة بالبندقة تلك الموقوفة . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق نافع عن ابن عمر أنه كان لا يأكل ما أصاب البندقة ، ومالك في الموطأ . من

نافع . ربيت طائرين بمجر فأصبتهما ، فاما أحدهما فأت فطرحة ابن عمر . . وأما سالم وهو ابن عبد الله بن عمر
والتاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق فأخرج ابن أبي شيبة عن الثقفى عن حبيد الله بن عمر عنهما . انهما كانا
بكرهان البندقة ، إلا ما أدركت ذكاته . . ولما لك في الموطأ انه . باخه أن القاسم بن محمد كان يكره ما قتل بالمراض
والبندقة . . وأما مجاهد فأخرج ابن أبي شيبة عن وجهين أنه كرهه ، زاد في أحدهما لا تأكل إلا أن يذكي . . وأما
إبراهيم وهو النخعي فأخرج ابن أبي شيبة من رواية الأعمش عنه لا تأكل ما أصبت بالبندقة إلا أن يذكي . . وأما
عطاء فقال عبد الرزاق عن ابن جريج . قال عطاء : ان ربيت صيدا ببندقة فأدركت ذكاته فكله ، وإلا فلا تأكله .
وأما الحسن وهو البصري فقال ابن أبي شيبة . حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن : إذا رمى الرجل الصيد
بالجلافة فلا تأكل ، إلا أن تدرك ذكاته . . والجلافة بضم الجيم وتشديد اللام وكسر الهاء بعدها كاف هي البندقة
بالفارسية والجمع جلافة . قوله (وكره الحسن رمى البندقة في القرى والأهصار ، ولا يرى به بأسا فيما سواه)
وصله (١) ثم ذكر حديث هدى بن حاتم عن طريق عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي ، وقد تقدم
شرحه مستوفى في الباب الذي قبله

٣ - باب ما أصاب المراض بمرضه

٥٤٧٧ - **حدثنا** قبيصة **حدثنا** سفيان عن منصور عن إبراهيم بن همام بن الحارث عن عدي بن حاتم
رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ، إنا نرسل الكلاب المعلمة . قال : كل ما أمسكن عليك . قلت : وإن
قتلن ؟ قال : وإن قتلن . قلت : وإن نرعى بالمراض ؟ قال : كل ما خرق ، وما أصاب بمرضه فلا تأكل .
قوله (باب ما أصاب المراض بمرضه) ذكر فيه حديث عدي بن حاتم عن طريق همام بن الحارث هذه مختصرا
وقد بينت ما فيه في الباب الأول

٥ - **باب** صيد القوس : وقال الحسن وإبراهيم : إذا ضرب صيدا فبان منه يد أو رجل لا تأكل
الذي بان ، وكل سائر . وقال إبراهيم : إذا ضربت عذقة أو وسطه فكله ، وقال الأعمش عن زيد : استعصى
على رجل من آل عبد الله حارث ، فأصرهم أن يضربوه حيث تيسر ، دثوا ماسقط منه وكلوه

٥٤٧٨ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد **حدثنا** حيوة قال أخبرني ربيعة بن يزيد الله مشق عن أبي إدريس
عن أبي كعبه الأنصاري قال : قلت : يا نبي الله ، إنا بأرض قوم أهل كتاب ، أفأكل في آيتهم ؟ وأرض
صيد أسيد بقمي وبكبي الذي ليس بمعلم ، وبكبي المعلم ، فما يصنع لي ؟ قال : أما ما ذكرت من أهل
الكتاب ، فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا فاعسلوها واكلوا فيها . وما حدثت بقوسك فذكرت

اسم الله فكل ؛ وما صدت بكلك الملم فذكرت اسم الله فكل ، وما صدت بكلك غير ملم فأدركت ذكاته فكل ،

(الحديث ٥٤٧٨ - طرفه في : ٥٤٨٨ ، ٥٤٩٦)

قوله (باب صيد القوس) القوس معروفة ، وهي مركبة وغير مركبة ، ويطلق لفظ القوس أيضا على الثمر الذي يبق في أسفل النخلة (١) وليس مرادا هنا . قوله (وقال الحسن وإبراهيم : إذا ضرب صيدا فبان منه يد أو رجل لا تأكل الذي بان وكل سائر) في رواية الكشميني ، وبأكل سائره ، أما أثر الحسن فوصله (بن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن قال في رجل ضرب صيدا فأبان منه يد أو رجلا وهو حي ثم مات قال : لا تأكله ولا تأكل ما بان منه إلا أن تضربه فتقطعه فيموت من ساعته ، فإذا كان كذلك فليأكله . وقوله في الاصل : سائره ، يعني بانيه . وأما أثر إبراهيم فرويانه من روايته لا من رايه ، اسكنه لم يتمقه فسكانه رضىه . وقال ابن أبي شيبة وحدتنا أبو بكر بن عباس عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : إذا ضرب الرجل الصيد فبان منه عضو ترك ما سقط وأكل ما بقى ، قال ابن المنذر : اختلغا في هذه المسألة فقال ابن عباس وعطاء : لا تأكل العضو منه ، وذلك الصيد وكله . وقال عكرمة إن هذا حيا بعد سقوط العضو منه فلا تأكل العضو وذلك الصيد وكله ، وإن مات حين ضربه فكله كله وبه قال الشافعي وقال : لا فرق أن ينقطع فلعنتين أو أقل إذا مات من تلك الضربة وعن الثوري وأبي حنيفة أن قطعه نصفين أكل جميعا ، وإن قطع الثلث عما يلي الرأس فكذلك ، وما يلي العجز أكل الثلثين مما يلي الرأس ولا يأكل الثلث الذي يلي العجز . قوله (وقال إبراهيم) هو النعمى (إذا ضربت ضفة أو وسطه) هو بفتح المهملة ، وأما الوسط بالسكون فهو المكان . قوله (وقال الأعمش عن زيد : استصمى على رجل من آل عبد الله حمار الخ) وصله ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن الأعمش عن زيد بن وهب قال : سئل ابن مسعود عن رجل ضرب رجل حمار وحتى فقطعه فقال : دعوا ما سقط وذكرا ما بقى وكلوه . فيستفاد منه نسبة زيد وأنه ابن وهب التابعي الكبير وأن صيد الله هو ابن مسعود وأن الحمار كان حمار وحش . وأما الرجل الذي من آل ابن مسعود فلم أعرف اسمه . وقد ردد ابن التين في شرحه النظر هل هو حمار وحش أو أمل ؟ وشرع في حكاية الخلاف عن المالكية في الحمار الأهل ومطابقة هذه الآثار لحديث الباب من جهة اشتراط الذكاة في قوله : فأدركت ذكاته فكل ، فإن مفهومه أن الصيد إذا مات بالصدمة من قبل أن يدرك ذكاته لا يؤكل ، قال ابن بطال : أجمعوا على أن السهم إذا أصاب الصيد فجرحه جازأ كله ولو لم يدرك هل مات بالجرح أو من سقوطه في الهواء أو من وقوعه على الأرض ، وأجمعوا على أنه لو وقع على جبل مثلا فتردى منه فمات لا يؤكل ، وأن السهم إذا لم ينفذ مقاتله لا يؤكل إلا إذا أدركت ذكاته . وقال ابن التين إذا قطع من الصيد ما لا يقوم حياته بعده فكانه أنفذه بتلك الضربة فقامت مقام التذكية ، وهذا مشهور مذهب مالك وغيره . قوله (حدثنا عبد الله بن يزيد) هو المقرئ ، وحيوة هو ابن شريح . قوله (عن أبي ثعلبة الخشني) بضم الخاء وفتح العين المعجمتين ثم نون ، نسبة إلى بني خثعم بطن من النمر بن وبرة بن ثعلب بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بعدها موحدة ابن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة . قوله (قلت يابني الله إنا بأرض قوم أهل

جده ، وان اعرابيا يقال له أبو نطبة قال : يا رسول الله إن لي كلا با مكلبة - الحديث وفيه - وأقنى في قومي ؛ قال : كل ما ردت عليك قوسك ذكيا وغير ذكي . قال وان تنيب عني ؟ قال وان تنيب عنك ما لم يصل أو تهد فيه أو أهد غير سهمك ، وقوله يصل بصاد ماملة مكسورة ولام مقبلة أى ينتن ، وسيأتى مباحث هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب في باب الصيد اذا غاب يومين أو ثلاثة ، وفي الحديث من القوائد جمع المسائل وإيرادها دفعة واحدة وتفصيل الجواب عنها واحدة واحدة بلفظ أما وأما

٥ - باب الخذف والبندقة

٥٤٧٩ - حدثني يوسف بن راشد حدثنا وكيع بن يزيد بن هارون - واللفظ ليزيد - عن كهمس بن الحسن بن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل أنه رأى رجلا يخذف فقال له لا تخذف ، قال رسول الله ﷺ نهى عن الخذف - أو كان يكره الخذف - وقال : إنه لا يصاد به صيد ولا يئسكا به عدو ، ولكنها قد تكسر للسن ، وتفقد العين . ثم رآه بعد ذلك يخذف فقال له : أهدئك عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الخذف - أو كره الخذف - وأنت تخذف ؟ لا أكلمك كذا وكذا

قوله (باب الخذف والبندقة) أما الخذف فسيأتى تفسيره في الباب ، وأما البندقة معروفة تتخذ من طين وتبيس فيرمى بها ، وقد تقدمت أشياء تتعلق بها في باب صيد المراض . قوله (حدثني يوسف بن راشد) وهو يوسف ابن موسى بن راشد بن بلال الفطان الرازي نزيل بغداد ، نسبة البخارى الى جده ، وفي طبقته يوسف بن موسى التستري نزيل الرى . فعمل البخارى كان يخشى أن يلتبس به . قوله (واللفظ ليزيد) قلت قد أخرج أحمد الحديث عن وكيع مقتصرا على المتن دون الفصه ، وأخرجه الاسماعيل من رواية يحيى الفطان ووكيع كلاهما عن كهمس مقرونا وقال : ان السياق ليحيى والمضى واحد . قوله (انه رأى رجلا) لم أقف على اسمه ، ووقع في رواية مسلم من رواية معاذ بن معاذ عن كهمس . رأى رجلا من أصحابه ، وله من رواية سعيد بن جبير عن عبد الله بن مغفل أنه قريب لعبد الله بن مغفل . قوله (يخذف) بخاء معجمة وآخره فاء أى يرمى بحصاة أو نواة بين سبائتيه أو بين الابهام والسبابة أو على ظاهر الوسطى وباطن الابهام ، وقال ابن فارس : خذفت الحصاة رميتها بين أصبعيك ، وقيل في حصى الخذف : أن يمدل الحصاة بين السبابة من اليمن والابهام من اليسرى ثم يقذفها بالسبابة من اليمن ، وقال ابن سيده : خذف بالثى - يخذف فارسى وخص بعضهم به الحصى ، قال : والخدقة التى يوضع فيها الحجر ويرمى بها الطير ويطلق على القلاع أيضا قاله في الصحاح . قوله (نهى عن الخذف ، أو كان يكره الخذف) في رواية أحمد عن وكيع نهى عن الخذف ، ولم يشك ، وأخرجه عن محمد بن جعفر عن كهمس بالثك وبين أن الثك من كهمس . قوله (انه لا يصاد به صيد) قال المهبلى : أباح الله الصيد على صفة فقال (تناله أيديكم ورماحكم) وليس الرمى بالبندقة ونحوها من ذلك وإنما هو وقيد ، وأطلق الشارع أن الخذف لا يصاد به لأنه ليس من المجرعات ، وقد اتفق العلماء - إلا من شذ منهم - على تحريم أكل ما قتله البندقة والحجر انتهى وإنما سلك كذلك لأنه يقتل الصيد بقوة رامييه لا بجده . قوله (ولا يئسكا به عدو) قال عياض : الرواية بفتح الكاف وبهمزة في آخره وهى لغة ،

والأشهر بكسر الكاف بغير همز ، وقال في شرح مسلم : لا ينكأ بفتح الكاف مهموز ، وروى لا ينكى بكسر الكاف وسكون النعتانية ، وهو أوجه لأن المهموز إنما هو من نكأت الفرحة وليس هذا موضعه فانه من النكابة ، لكن قال في العين ، نكأت لغة في نكيت ، فعلى هذا تتوجه هذه الرواية قال : ومعناه المبالغة في الأذى . وقال ابن سيده ، نكأ العدو نكابة أصاب منه ، ثم قال : نكأت العدو أنكؤهم لغة في نكيتهم ، فظهر أن الرواية صحيحة المعنى ولا معنى لتخطئها . وأغرب ابن التين فلم يرجع على الرواية التي بالهمز أصلاً بل شرحه على التي بكسر الكاف بغير همز ، ثم قال : ونكأت الفرحة بالهمز . قوله (ولكنها قد تكسر السن) أي الرمية ، وأطلق السن فيشمل سن المرمى وغيره من آدمى وغيره . قوله (لا أكلمك كذا وكذا) في رواية معاذ ومحمد بن جعفر ولا أكلك كذا وكذا ، وكلة بالنصب والتنوين ، كذا وكذا أهم الزمان ، ووقع في رواية سعيد بن جبيرة عند مسلم لا أكلك أبداً ، وفي الحديث جواز هجران من خالف السنة وترك كلامه ، ولا يدخل ذلك في النهي عن الهجر فرق ثلاث فانه يتعلق بمن هجر لحظ نفسه ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأدب ، وفيه تقييد المنكر ومنع الرمي بالبندقية لأنه إذا نفي الشارع أنه لا يصيد فلا معنى للرمي به بل فيه تعريض للحيوان بالتلف لغير ما لا يحل وقد ورد النهي عن ذلك ، نعم قد يدرك ذكاة ما رمى بالبندقية فيحل أكله ، ومن ثم اختلف في جوازه فصرح بجلى في الذخائر ، بمنع وبه أفق ابن عبد السلام ، وجزم النووي بحله لأنه طريق إلى الاصطلياد ، والتحقيق التفصيل : فان كان الاغلب من حال الرمي ما ذكر في الحديث امتنع ، وان كان عكسه جاز ولا سيما ان كان الرمي بما لا يصل اليه الرمي الا بذلك ثم لا يقتله غالباً ، وقد تقدم قبل بابين من هذا الباب قول الحسن في كراهية رمي البندقية في القرى والأصهار ، ومفهومه أنه لا يكره في القلعة ، لجعل مدار النهي على خشية ادغال الضرر على أحد من الناس والله أعلم

٦ - باب . من اقتنى كلباً ليس بكلبٍ صيد أو ماشية

٥٤٨٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد العزيز بن مسلم **حدثنا** عبد الله بن دينار قال « سمعت ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : من اقتنى كلباً ليس بكلبٍ ماشية أو ضاربة نقص كل يوم من عمله قيراطان »

[الحديث ٥٤٨٠ - طوافه في : ٥٤٨١ ، ٥٤٨٢]

٥٤٨١ - **حدثنا** المسكن بن إبراهيم أخبرنا حفظة بن أبي سفيان قال سمعتُ سالمًا يقول سمعتُ عبد الله ابن عمر يقول سمعتُ النبي ﷺ يقول « من اقتنى كلباً - إلا كلباً ضارباً لصيدٍ أو كلب ماشية - فانه ينقص من أجره كل يوم قيراطان »

٥٤٨٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال « قال رسول الله ﷺ : من اقتنى كلباً - إلا كلباً ماشية أو ضارباً - نقص من عمله كل يوم قيراطان »

قوله (باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية) يقال اقتنى الشيء إذا اتخذته للاعتماد ، ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك من ثلاثة طرق عنه ، ووقع في الرواية الأولى : ليس بكلب ماشية أو ضارية ، وفي الثانية : الاكبا ضاريا لصيد أو كلب ماشية ، وفي الثالثة : الاكلب ماشية أو ضاريا ، فالرواية الثانية نفس الأولى والثالثة ، فالأولى إما للاستعارة على أن ضاريا صفة للجماعة الضارين أصحاب الكلاب المعتادة الضارية على الصيد ، يقال ضرا على الصيد ضراوة أى تعود ذلك واستمر عليه ، وضرا الكلب وأضره صاحبه أى هوده وأغراه بالصيد ، والجمع ضوار ، وأما التناسب للفظ ماشية مثل لا دريت ولا تأيت والأصل نلوت ، والرواية الثالثة فيها حذف تقديره أو كلبا ضاريا ، ووقع في الرواية الثانية في غير رواية أبي ذر : الاكلب ضارى ، بالإضافة وهو من إضافة الموصوف الى صفته ، أو لفظ ضارى صفة للرجل الصائد أى الاكلب رجل معتاد للصيد ، وثبوت الياء في الاسم المنقوص مع حذف الالف واللام منه لغة . وقد أورد المصنف حديث الباب من حديث أبي هريرة في المازعة وفي بدء الخلق ، وأورده فيهما أيضا من حديث سفيان بن أبي زهير ، وتقدم شرح المتن مستوفى في كتاب المازعة ، وفيه التنبيه على زيادة أبي هريرة وسفيان بن أبي زهير في الحديث : أو كلب زرع ، وفي لفظ حرث ، وكذا وقعت الزيادة في حديث عبد الله بن مغفل عند الترمذى

٧ - **باب إذا أكل الكلبُ** . وقوله تعالى (يسألونك ماذا أحل لهم) مكابين : الكوااسب . اجتروا : اكنسوها . (تعلمونهن مما علمكم الله ، فكلوا مما أمسكن عليكم - الى قوله - تسريع الحساب) وقال ابن عباس : إن أكل الكلبُ فقد أفسدته ، إنما أمسك على نفسه ، والله يقول (تعلمونهن مما علمكم الله) فتضرب وتعلم حتى تترك . وكرهه ابن عمر . وقال عطية : إن شرب الدم ولم يأكل فكل .

٥٤٨٣ - **حديث** فضيلة بن سعيد حدثنا محمد بن فضيل عن بيان عن الشعبي عن عيسى بن حاتم قال « سألت رسول الله ﷺ قلت : إنا قوم نصيد بهذه الكلاب ، قال : لماذا أرسلت كلابك العملية وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك وإن قتان ، إلا أن يأكل الكلبُ ، فاني أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه ، وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل »

قوله (باب إذا أكل الكلب) ذكر فيه حديث عدى بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب الأول . قوله (وقوله تعالى (يسألونك ماذا أحل لهم) الآية . مكابين الكوااسب) في رواية الكشميني : والصوائد ، وجمعها في نسخة الصغاني ، وهو صفة يحذف تقديره الكلاب الصوائد أو الكوااسب ، وقوله : مكابين ، أى مؤدبين أو معودين ، قيل وليس هو تقبل من الكلب الحيوان المعروف وإنما هو من الكلب بفتح اللام وهو الحرص ، لعم هو راجع الى الأول لأنه أصل فيه لما طبع عليه من شدة الحرص ، ولأن الصيد غالبا إنما يكون بالكلاب ، فمن علم الصيد من غيرها كان في معناها . وقال أبو عبيدة في قوله : مكابين : أى أصحاب كلاب ، وقال الراغب : الكلاب والمكلب الذى يعلم الكلاب . قوله (اجتروا اكنسوها) مر تفسير

أبي عبيدة ، وليست هذه الآية في هذا الموضع وإنما ذكرها استطرادا لبيان أن الاجتراح يطلق على الاكتساب وأن المراد بالمكبلين المبلين ، وهو وإن كان أصل المادة الكلاب لكن ليس الكلب شرطا فيصح الصيد بغير الكلب من أنواع الجوارح ، ونلفظ أبي عبيدة : وما علمت من الجوارح أي الصوائد ، ويقال فلان جارحة أهله أي كاسهم ، وفي رواية أخرى : ومن يخرج أي يكتسب ، وفي رواية أخرى : الذين اجترحوا السيآت اكتسبوا . (فنيه) : اعترض بعض الشراح على قوله « الكواصب والجوارح » ، فانه قال في تفسير برادة في الموالك ما تقدم ذكره فالزمه التناقض ، وليس كما قال ، بل الذي هنا هل الأصل في جمع المؤنث . قوله (وقال ابن عباس : إن أكل الكلب فقد أفسده ، إنما أمسك على نفسه ، والله يقول (تعلمونين بما علمكم الله) فتضرب وتعلم حتى تترك) وصله سعيد بن منصور وعثمرا من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : إذا أكل الكلب فلا تأكل ، فأنما أمسك على نفسه . وأخرج أيضا من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : إذا أرسلت كلبك المعلم فسميت فأكل فلا تأكل ، وإذا أكل قبل أن يأتي صاحبه فليس يعلم أقول الله عز وجل (مكبلين تعلمونين بما علمكم الله) ويضرب حتى يدع ذلك الخلق ، فعرف بهذا المراد بقوله « حتى يترك » أي يترك خلقه في الشره ويتمرن على الصبر عن تناول الصيد حتى يجي صاحبه . قوله (وكرهه ابن عمر) وصله ابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن ابن عمر قال : إذا أكل الكلب من صيده فانه ليس بمعلم . وأخرج من وجه آخر عن ابن عمر الرخصة فيه . وكذا أخرج سعيد بن منصور وعبد الرزاق . قوله (وقال عطاء إن شرب الدم ولم يأكل فكل) وصله ابن أبي شيبة من طريق ابن جريج عنه بلفظ « إن أكل فلا تأكل وإن شرب فلا » وتقدمت مباحث هذه المسألة في الباب الاول

٨ - باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة

٥٤٨٤ - حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا ثابت بن يزيد حدثنا عاصم بن الشعبي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا أرسلت كلبك وسميت فأمسك وقتل فكل وإن أكل فلا تأكل ، فإنما أمسك على نفسه . وإذا خالط كلابا لم يذكر اسم الله عليها فأمسكن فقتل فلا تأكل ، فانك لا تدري أيها قتل . وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل ، وإن وقع في الماء فلا تأكل » .
٥٤٨٥ - وقال عبد الأعلى عن داود عن عامر « من عدى أنه قال للبي ﷺ : برى الصيد فية فتفر أثره اليومين والثلاثة ثم يجد فيه ميتا وفيه سهمه ، قال : يأكل إن شاء »

قوله (باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة) أي عن الصائد . قوله (ثابت بن يزيد) هو أبو زيد البصري الاحول وحكي الكلاباني أنه قيل فيه ثابت بن زيد قال الاول أصح . فأت : زيد كنيته لا اسم أبيه ، وشبهه عاصم هو ابن سليمان الاحول وقد زاد عن الشعبي في حديث عدي قصة السهم . قوله (وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل) ومفهومه أنه إن وجد فيه أثر غير سهمه لا يأكل ، وهو نظير ما تقدم في الكلب من التفصيل فيما إذا خالط الكلب الذي أرسله الصائد كلب آخر ، لكن التفصيل في مسألة الكلب فيما إذا

شاك السكب في قتله كلب آخر ، وهنا الأمر الذي يوجد فيه من غير سهم الرامي أهم من أن يكون أثر سهم رام آخر أو غير ذلك من الأسباب الفارقة فلا يحل أكله مع التردد ، وقد جاءت فيه زيادة من رواية سميد بن جبير عن هدي بن حاتم هذه الترمذي والنسائي والطحاوي بلفظ : إذا وجدت سهمك فيه ولم تجد به أثر سبع وعلمت أن سهمك قتله فكل منه ، قال الرافعي : يؤخذ منه أنه لو جرحه ثم غاب ثم جاء فوجده ميتا أنه لا يحل ، وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر ، وقال النووي : الحل أصح دليلا . وحكى البيهقي في المعرفة ، عن الشافعي أنه قال في قول ابن عباس : كل ما أصميت ودع ما أنميت ، : معنى « ما أصميت » ما قتله السكب وأنت تراه ، وما « أنميت » ما غاب عنك مثله . قال وهذا لا يجوز هندی غيره إلا أن يكون جاء عن النبي ﷺ فيه شيء فيسقط كل شيء خالف أمر النبي ﷺ ولا يقوم معه رأي ولا قياس ، قال البيهقي : وقد ثبت الخبر يعني حديث الباب فيلزم أن يكون هو قول الشافعي . قوله (وإن وقع في الماء فلا تأكل) يؤخذ سبب منع أكله من الذي قبله ، لأنه حينئذ يقع التردد هل قتله السهم أو الغرق في الماء ؟ فلو تحقق أن السهم أصابه فأت فلم يقع في الماء إلا بعد أن قتله السهم فهذا يحل أكله ، قال النووي في شرح مسلم ، إذا وجد الصيد في الماء غريقا حرم بالاتفاق اه ، وقد صرح الرافعي بأن محله ما لم يئته الصيد بتلك الجراحة إلى حركة المذبح ، فإن انتهى إليها بقطع الحلقوم مثلا فقد تمت زكاته ، ويؤيده قوله في رواية مسلم : قال لا تدري الماء قتله أم سهمك ، فدل على أنه إذا علم أن سهمه هو الذي قتله أنه يحل . قوله (وقال جدد الأجل) يعني ابن جدد الأجل السامي بالمهمل البصري ، وداود هو ابن أبي هند ، وعاصم هو الشعبي ، وهذا التعليق وصله أبو داود عن الحسين بن معاذ عن جدد الأجل به . قوله (فيفتنر) بناء ثم مشقة ثم قاف أى يتبع فقاره حتى يتمكن منه ، وهل هذه الرواية اقتصر ابن بطال ، وفي رواية الكشي فيفتن أى يتبع ، وكذا لمسلم والاصبلي وفي رواية : فيفتنر ، وهي أوجه . قوله (اليومين والثلاثة) فيه زيادة على رواية طاسم بن ساجان : بعد يوم أو يومين ، ووقع في رواية سميد بن جبير : فيغيب عنه الليلة واليثلين ، ووقع هندی مسلم في حديث أبي ثعلبة بسند فيه معاوية بن صالح : إذا رميت سهمك فغاب عنك فأدركته فكل ما لم يئن ، وفي لفظ في الذي يدرك الصيد بعد ثلاث وكه ما لم يئن ، ونحوه عند أبي داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كما تقدم التنبيه عليه فريبا ، لجعل الغاية أن يئن الصيد فلم يجده مثلا بعد ثلاث ولم يئن حل ، وإن وجده بدونها وقد أئن فلا ، هذا ظاهر الحديث ، وأجاب النووي بأن النهي عن أكله إذا أئن للتنزيه ، وسأذكر في ذلك بحثا في باب صيد البحر ، واستدل به على أن الرامي لو أخر الصيد عقب الرمي إلى أن يجده أنه يحل بالشروط المنقذة ولا يحتاج إلى استئصال من سبب غيبته عنه أكان مع الطلب أو عدمه ، لكن يستدل للطلب بما وقع في الرواية الأخيرة حيث قال وفيفتن أثره ، فدل على أن الجواب خرج على حسب السؤال ، فاختصر بعض الرواة السؤال ، فلا يتسك فيه بترك الاستئصال . واختلف في صفة الطلب : فمن أبي حنيفة إن أخر ساعة فلم يطلب لم يحل ، وإن أتبه عقب الرمي فوجده ميتا حل . وعن الشافعية لا بد أن يتبعه . وفي اشتراط العذر وجهان أظهرهما يكفي المشي على عادته حتى لو أسرح وجده حيا حل ، وقال امام الحرمين : لا بد من الإسراع قليلا ليتحقق صورة الطلب ، وعند الحنفية نحو هذا الاختلاف

٥٤٨٦ - **حدثنا** آدم حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السمر عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال قلت لرسول الله ، إني أرسل كلبى وأسمى ، فقال النبي ﷺ : إذا أرسلت كلبك وصمت فخذ فقتل فأكل فلا تأكل ، فإنما أمسك على نفسه . قلت : إني أرسل كلبى أجده معه كلما آخر لا أدري أيهما أخذه ، فقال : لا تأكل ، فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره . وسألته عن صيد الأمراض فقال : إذا أصبت بجذوة فكل وإذا أصبت برصه فقتل فانه وقيد فلا تأكل .

قوله (باب اذا وجد مع الصيد كلبا آخر) ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من رواية عبد الله بن أبي السمر عن الشعبي ، وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الأول

١٠ - باب ما جاء في التصيد

٥٤٨٧ - **حدثني** عبد الله بن أبي فضائل عن يونس عن حاتم عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال سألت رسول الله ﷺ قلت : إنا قوم نصيد بهذه الكلاب . فقال : إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك ، إلا أن يأكل للكلب فلا تأكل ، فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه ، وإن خاطها كلب من غيرها فلا تأكل .

٥٤٨٨ - **حدثنا** أبو عاصم عن حيوة بن شريح . وحدثني أحمد بن أبي رجاء حدثنا سلمة بن سليمان عن ابن المبارك عن حيوة بن شريح قال سمعت ربيعة بن يزيد اللدمشقي قال أخبرني أبو إدريس عائذ الله قال سمعت أبا ثعلبة الأنصاري رضي الله عنه يقول : أنبت رسول الله ﷺ قلت : يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل الكتاب نأكل في آيتهم ، وأرض صيد أصيد بقوسي ، وأصيد بكلبي المعلم والذي ليس معلما ، فأخبرني ما الذي يعمل لنا من ذلك ؟ قال : أما ما ذكرت من أنك بأرض قوم أهل الكتاب نأكل في آيتهم فإن وجدتم غير آيتهم فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا فاعسلوها ثم كلوا فيها . وأما ما ذكرت من أنك بأرض صيد ، فاصيد بقوسك فاذكر اسم الله ثم كل ، وما صيدت بكلبك المعلم فاذكر اسم الله ثم كل . وما صيدت بكلبك الذي ليس معلما فادرك ذكاته فكل .

٥٤٨٩ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « أنجبنا أرثنا بحر الظمآن ، نسعوا عليها حتى أنبوا ، فسعت عليها حتى أخذناها ، فبست بها إلى أبي طلحة ، فبست إلى النبي ﷺ بور كها أو فخذها ، فذبه »

٥٤٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُخْرِمِينَ - وَهُوَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ - فَرَأَى حِمَارًا وَحَشِيًا ، فَاسْتَوَى عَلَى فَرْسِهِ ، ثُمَّ سَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُبَايِلُوهُ سَوَاطِلًا فَأَبَوْا ، فَسَأَلَهُمْ رَحْمَهُ فَأَبَوْا ، فَأَخَذَهُ ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحِمَارِ فَقَتَلَهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبَى بَعْضُهُمْ ، فَلَمَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُهَا اللَّهُ ،

٥٤٩١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ . . .
مِثْلَهُ . إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : « هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْيَةٍ شَيْءٌ » ؟

قَوْلُهُ (بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّصْيِيدِ) . قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ مَقْصُودُهُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ التَّنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ الِامْتِنَاعَ بِالصَّيْدِ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ بِهِ مَشْرُوعٌ ، وَلَمْ يَنْصَرَفْ لَهُ ذَلِكَ وَحَيْثُ بِهِ مَبَاحٌ ، وَأَمَّا التَّصْيِيدُ لِمَجْدِدِ الْفُتُوخِ عَلَى الْخِلَافِ . قُلْتُ : وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ . وَذَكَرْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ عَبْدِ بْنِ حَافِظٍ عَنْ رِوَايَةِ بِيَانِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ . الثَّانِي حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ أَخْرَجَهُ حَالِيًا عَنْ أَبِي حَافِظٍ عَنْ حَبِيبَةَ ، وَنَازِلًا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ حَبِيبَةَ وَهُوَ ابْنُ شَرِيحٍ ، وَسَاقَهُ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَسَيَأْتِي لَفْظُ أَبِي حَافِظٍ حَيْثُ أَفْرَدَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ خَمْسَةِ أَبْوَابٍ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ حَالِيًا . الثَّلَاثُ حَدِيثُ أَلَسَ وَانْفِجْنَا أَرْبَاءَ ، يَأْتِي شَرْحُهُ فِي أَوَاخِرِ الدِّبَاجِ حَيْثُ عَقَدَ الْأَرْبَابُ تَرْجُمَةً مُفْرَدَةً ، وَمَعْنَى وَانْفِجْنَا أَفْرَأَ . وَقَوْلُهُ هُنَا لَفْظُهُمَا وَبَيْنَ مَعْجَمَةٍ بَعْدَ التَّلَامِ أَيْ تَعْبَرُوا وَزَنَهُ وَمَعْنَاهُ ، وَتَبَيَّنَ بِأَلْفَظٍ تَعْبَرُوا فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ ، وَقَوْلُهُ دُورُكُمْ كُنَّا الْأَكْثَرُ بِالْأَفْرَادِ ، وَالْكَشْمِيرِيُّ دُورُكُمْ بِالتَّنْبِيْهِ . الرَّابِعُ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ فِي قِتْلَةِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ ، وَتَقَدَّمَ شَرْحُهَا مُسْتَوْفًى فِي كِتَابِ الْحَجِّ

١١ - بَابُ التَّصْيِيدِ عَلَى الْجِبَالِ

٥٤٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْجُعْفِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي صَالِحٍ مَوْلَى الْقَوَامَةِ سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَهُمْ مُخْرِمُونَ وَأَنَا رَجُلٌ حِلٌّ عَلَى فَرَسِي ، وَكُنْتُ رَاقِيًا عَلَى الْجِبَالِ ، فَبَيْنَا أَنَا عَلَى ذَلِكَ إِذْ رَأَيْتُ لَبَاسَ مُتَشَوِّفِينَ لَشَيْءٍ ، فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ فَإِذَا هُوَ حِمَارٌ وَحْشِيٌّ ، فَقُلْتُ لَهُمْ : مَا هَذَا ؟ قَالُوا : لَا نَدْرِي ، قُلْتُ : هُوَ حِمَارٌ وَحْشِيٌّ ، فَقَالُوا : هُوَ مَا رَأَيْتَ . وَكُنْتُ نَسِيتُ سَوَاطِلِي ، فَقُلْتُ لَهُمْ : نَاوِلُونِي سَوَاطِلِي ، فَقَالُوا : لَا نَعْمَلُكَ عَلَيْهِ ، فَنَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُ ، ثُمَّ ضَرَبْتُ فِي أَرْبِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا ذَاكَ حَتَّى تَحَقَّرَتْهُ ، فَأَقْبَيْتُ إِلَيْهِمْ فَقُلْتُ لَهُمْ : قَوْمُوا فَاحْتَبِلُوا ، قَالُوا : لَا نَحْمَهُ . فَعَمَلْتُهُ حَتَّى يَجْثَمَ بِهِ ، فَأَبَى بَعْضُهُمْ وَأَكَلَ بَعْضُهُمْ ، فَقُلْتُ : أَنَا أَسْقُوفٌ لَكُمْ

النبى ﷺ ، فأدر كنهه ، فحدثه الحديث ، فقال لى : أتق معكم نى . فقلت : نعم . فقال : كلوا ، فهو طعم أطعمكموه الله .

قوله (باب التمسيد على الجبال) هو بالجيم جمع جبل بالتحريك . أورد فيه حديث أبى قتادة فى قصة الحمار الوحشى لقوله فيه : كنت رقاء على الجبال ، وهو بتشديد القاف مهموز أى كثير الصمود عليها . قوله (أخبرنا عمرو) هو ابن الحارث المصرى ، وأبو النضر هو المدنى واسمه سالم . قوله (وأبى صالح) هو مولى التوأمة واسمه نهبان ، ليس له فى البخارى إلا هذا الحديث ، وقرنه بنافع مولى أبى قتادة . وغفل الداودى فظن أن أبى صالح هذا هو ولده صالح مولى التوأمة فقال : انه تغير بأخرة ، فن أخذ عنه قديما مثل ابن أبى ذئب وعمرو بن الحارث فهو صحيح ، وذكر أبو على الجيائى أن أبى أحمد كتب على حاشية نسخة مقابل له وأبى صالح : هذا خطأ ، يعنى أن الصواب عن نافع وصالح ، قال : وأيس هو كما ظن ، فإن الحديث محفوظ لنهبان لا لابنه صالح ، وقد نبه على ذلك عبد الغنى بن سعيد الحافظ فانه سئل عن روى هذا الحديث فقال : عن صالح مولى التوأمة ، فقال : هذا خطأ إنما هو عن نافع وأبى صالح وهو ولده صالح ، ولم يأت عنه غير هذا الحديث لذلك غلط فيه . والتوأمة ضبطت فى بعض النسخ بضم المثناة حكاه عياض عن المحدثين قال : والصواب بفتح أوله ، قال : ومنهم من ينقل حركة الهرة بفتح بها الواو ، وحكى ابن التينة بوزن الحطمة ولعل هذه العنمة أصل ما حكى عن المحدثين ، وقوله : رقاء على الجبال ، فى رواية أبى صالح دون نافع مولى أبى قتادة ، قال ابن المنذر : نبه بهذه الترجمة على جواز ارتكاب المضاف لمن له غرض لنفسه أو لدايته اذا كان الغرض مباحا ، وأن التمسيد فى الجبال كره فى السهل ، وأن إجراء الخيل فى الوعر جاز للحاجة وأيس هو من تعذيب الحيوان

١٢ - باب قول الله تعالى (أكل لكم صيد البحر)

وقال عمر : صيده ما اصطيد ، وطعامه ما رمى به . وقال أبو بصير : للطاقى حلال
وقال ابن عباس : طعامه ميتته ، إلا ما قذرت منها . والجريمى لا تأكله اليهود ، ونحن نأكله
وقال شريح صاحب النبى ﷺ : كل نىء فى البحر مذبح . وقال عطاء : أما الطهد فأرى أن تذبحه
وقال ابن جريج : قلت لعطاء صيد الأنهار وفلات السبل أصيد بجره هو ؟ قال : نعم . ثم تلا :
(هذا عذب فرات ، وهذا ملح أجاج سائغ شرا به ، ومن كل تأكلون لحما طريفا)
وركب الحسن على سرج من جلود كلاب الماء
وقال الشعبي : لو أن أهلى أكلوا الضفادع لأطعمتهم . ولم ير الحسن بالشحاذة بأسا
وقال ابن عباس : كل من صيد البحر ، نعرافى أو يهودى أو مجوسى
وقال أبو الدرداء : فى المرى ذبح الغر للنبهان والشمس

٥٤٩٣ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ «غَزَوْنَا جَيْشَ الْخَلِيطِ ، وَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ ، فُجِّمْنَا جَوْعًا شَدِيدًا ، فَأَتَانِي 'الْبَحْرُ' حَوْنًا مَيِّتًا لَمْ يَرِ مِثْلُهُ يُقَالُ لَهُ 'الْمَعْتَبِرُ' ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ ، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِهِ فَرَّزَ الزَّاكِبُ نَحْتَهُ »

٥٤٩٤ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ «بَعَثَنَا النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ رَاكِبٍ وَأَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ تَرَصَّدَ مِيرًا أَقْرَبَ شَيْءٍ ، فَأَصَابَنَا جُوعٌ شَدِيدٌ حَتَّى أَكَلْنَا الْخَلِيطَ ، فَسُمِّيَ جَيْشُ الْخَلِيطِ ، وَأَتَانِي 'الْبَحْرُ' حَوْنًا يُقَالُ لَهُ 'الْمَعْتَبِرُ' ، فَأَكَلْنَا نِصْفَ شَهْرٍ ، وَأَدَّهْنَا بَوْدَ كَرٍ حَتَّى صَلَحَتْ أَجْسَامُنَا ، قَالَ فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ فَتَصَبَّهَ فَرَّزَ الزَّاكِبُ نَحْتَهُ . وَكَانَ فِينَا رَجُلٌ ، فَلَمَّا اشْتَدَّ الْجُوعُ نَحَرَ ثَلَاثَ جَزَائِرَ ، ثُمَّ ثَلَاثَ جَزَائِرَ ، ثُمَّ نَهَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ »

قَوْلُهُ (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ) كَذَا لِلنَّسَبِ ، وَاقْتَصَرَ الْبَاقُونَ عَلَى (أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ) . **قَوْلُهُ** (وَقَالَ عُمَرُ) هُوَ ابْنُ الْخَطَّابِ (صَيْدُهُ مَا اصْطِيدَ ، وَطَعَامُهُ مَا رَمَى بِهِ) وَصَلَهُ الْمَصْنُفُ فِيهِ التَّارِيخُ ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : لَمَّا قَدِمْتُ الْبَحْرَيْنِ سَأَلَنِي أَهْلُهُمَا عَمَّا قَذَفَ الْبَحْرُ فَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يَأْكُلُوهُ ، فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ - فَذَكَرْتُ قِصَّةَ - قَالَ فَقَالَ عُمَرُ قَالَ اللَّهُ هُوَ وَرَجُلٌ فِي كِتَابِهِ (أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ) فَصَيْدُهُ مَا صِيدَ ، وَطَعَامُهُ مَا قَذَفَ بِهِ . **قَوْلُهُ** (وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) هُوَ الصَّدِّيقُ (الطَّائِفِيُّ حَلَالٌ) وَصَلَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّحَاوِيُّ وَالِدَارِقُطْنِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : أَشْهَدُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ : السَّمَكُ الطَّائِفِيُّ حَلَالٌ ، زَادَ الطَّحَاوِيُّ : لَمَّا أَرَادَ أَكْلَهُ ، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَكَذَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَالطَّحَاوِيُّ مِنْهُمَا فِي بَعْضِهَا ، أَشْهَدُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ أَكَلَ السَّمَكَ الطَّائِفِيَّ عَلَى الْمَاءِ ، أَمَّا الطَّائِفِيُّ بِغَيْرِ مِمَّنْ مِنْ طِفْلٍ يَطْفُو إِذَا عَلَا الْمَاءَ وَلَمْ يَرْسَبْ ، وَلِلدَّارِقُطْنِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ : أَنَّ اللَّهَ ذَبَحَ لَكُمْ مَا فِي الْبَحْرِ ، فَيَكُلُوهُ كَلَاهُ فَانْهَ ذَكَرَ . **قَوْلُهُ** (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : طَعَامُهُ مِيقَتُهُ إِلَّا مَا قَلَّتْ مِنْهَا) وَصَلَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ) قَالَ طَعَامُهُ مِيقَتُهُ . وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرِّزَاقُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَذَكَرَ صَيْدَ الْبَحْرِ : لَا تَأْكُلُ مِنْهُ طَائِفًا . فِي سَنَدِهِ الْأَجْلَحُ وَهُوَ ابْنُ ، وَيُوهِنُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَاضِي قَبْلَهُ . **قَوْلُهُ** (وَالْجَرِي لَا تَأْكُلُهُ الْيَهُودُ وَنَحْنُ نَأْكُلُهُ) وَصَلَهُ عَبْدُ الرِّزَاقُ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَوْرِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ الْجَرِيِّ فَقَالَ : لَا بِأَسَاسٍ بِهِ ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ كَرِهَتْهُ الْيَهُودُ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ الثَّوْرِيِّ بِهِ ، وَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ الْجَرِيِّ فَقَالَ : لَا بِأَسَاسٍ بِهِ ، إِنَّمَا تَحَرَّمَهُ الْيَهُودُ وَنَحْنُ نَأْكُلُهُ . وَهَذَا عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ . وَأَخْرَجَ عَنْ هَلِ وَطَائِفَةٍ نَحْوَهُ . وَالْجَرِيُّ بِفَتْحِ الْجِيمِ قَالَ ابْنُ النَّيْنِ : وَفِي نَسَخَةٍ بِالْكَسْرِ وَهُوَ ضَبْطُ الصَّحَاحِ وَكَسْرُ الرَّاءِ الثَّقَلَةُ قَالَ : وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا الْجَرِيْتُ وَهُوَ مَا لَا قَشْرَ لَهُ . قَالَ وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ : أَنَا أَكْرَهُهُ لِأَنَّهُ يُقَالُ أَنَّهُ مِنَ الْمَسْخُوحِ . وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ : الْجَرِيْتُ نَوْعٌ مِنَ السَّمَكِ يَشَبُّ الْحَيَاتِ ، وَقِيلَ سَمَكٌ لَا قَشْرَ لَهُ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا الْمَرَامِيُّ وَالسُّلُورُ مِثْلُهُ . وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : هُوَ ضَرْبٌ مِنَ السَّمَكِ يَشَبُّ الْحَيَاتِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : نَوْعٌ عَرَبِيٌّ مِنَ الْوَسَطِ دَقِيقِ الطَّرْفَيْنِ . **قَوْلُهُ** (وَقَالَ

شرح صاحب النبي ﷺ : كل شيء في البحر مذبح . وقال عطاء : أما الطير فأرى أن تذبحه (وصله المصنف في التاريخ ، وابن منده في المعرفة ، من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار وأبي الزبير أنهما سمعا شريحاً صاحب النبي ﷺ يقول كل شيء في البحر مذبح . قال : فذكرت ذلك لعطاء فقال : أما الطير فأرى أن تذبحه . وأخرجه الدارقطني وأبو نعيم في الصحابة ، مرفوعاً من حديث شريح ، والموقوف أصح . وأخرجه ابن أبي عاصم في الاطعمة من طريق عمرو بن دينار سمعت شريحاً كبيراً يخلف بالله ما في البحر ذابة إلا قد ذبحها الله لبني آدم . وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن سرجس رفعه : إن الله قد ذبح كل ما في البحر لبني آدم ، وفي سنده ضعف . والطبراني من حديث ابن عمر رفعه نحوه وسنده ضعيف أيضاً . وأخرج عبد الرزاق بسندين جيدتين عن عمر بن عبد الله بن عمر عن علي : الحوت ذكي كله . (تنبيه) : سقط هذا التعليق من رواية أبي زيد وابن السكن والجرجاني ، ووقع في رواية الأصيلي . وقال أبو شريح ، وهو وهم فيه على ذلك أبو علي الجبائي وقبوه عياض وزاد : وهو شريح بن هاني ، وهو هاني كذا قال ، والصواب أنه غيره وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع ، وشريح بن هاني لأبيه صحبة ، وأما هو فله إدراك ولم يثبت له سماع ولا لقاء . وأما شريح المذكور فذكره البخاري في التاريخ ، وقال : له صحبة . وكذا قال أبو حاتم الرازي وغيره . قوله (وقال ابن جريج : قلت لعطاء صيد الأنهار وفلات السيل أصيد بحر هو ؟ قال : نعم ، ثم نلا) هذا عذب فرات سائغ شرابه ، وهذا ملح أجاج ومن كل ثأكلون لحماً طرياً (وصله عبد الرزاق في التفسير عن ابن جريج بهذا سواء ، وأخرجه الفاكهي في كتاب مكة ، من رواية عبد المجيد بن أبي داود عن ابن جريج أمم من هذا وفيه : وسألته عن حيتان بركة التشيرى - وهي بئر عظيمة في الحرم - أنصاد ؟ قال : نعم . وسألته عن ابن الماء وأشباهاه أصيد بحر أم صيد بر ؟ فقال حيث يكون أكثر فهو صيد . وفلات بكسر اللام وتخفيف اللام وآخره مثناة ، ووقع في رواية الأصيلي مثناة والصواب الأول : جمع قلت بفتح أوله مثل بحر وبحار هو الفترة في الصخرة يرتفع فيها الماء . قوله (وركب الحسن على سرج من جلود كلاب الماء ، وقال الشعبي : لو أن أهل أكلوا الضفادع لأطعمتهم ، ولم ير الحسن بالساحفة بأساً) أما قول الحسن الأول فقليل لأنه ابن علي وقيل البصري ؛ ويؤيد الأول أنه وقع في رواية د ركب الحسن عليه السلام ، وقوله د على سرج من جلود ، أي اتخذ من جلود كلاب الماء ، وأما قول الشعبي فالضفادع جمع ضفدع بكسر أوله وبفتح الدال وبكسرها أيضاً ، وحكى ضم أوله مع فتح الدال ، والضفادى بغير عين لغة فيه ، قال ابن التين . لم يبين الشعبي هل تذكى أم لا ؟ ومذهب مالك أنها تؤكل بغير تذكية ، ومنهم من فصل بين ما مآواه الماء وغيره ، وعن الحنفية ورواية عن الشافعي لا بد من التذكية ، وأما قول الحسن في السلحفاة فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن طاووس عن أبيه أنه كان لا يرى بأكل السلحفاة بأساً ، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن قال : لا بأس بها ، كلها . والسلحفاة بضم المهملة وفتح اللام وسكون المهملة بعدها قاف ثم ألف ثم هاء ، ويجوز بدل الهاء حمزة حكاية ابن سيده وهي رواية عبدوس ، وحكى أيضاً في المحكم ، سكون اللام وفتح الحاء ، وحكى أيضاً سلحفية كالأول لكن بكسر الفاء بعدها تحتانية مفتوحة ، قوله (وقال ابن عباس : كل من صيد البحر نصراني أو يهودي أو مجوسي) قال الكرماني : كذا في النسخ القديمة وفي بعضها د ما صاده ، قبل لفظ نصراني ، قلت : وهذا التعليق وصله البيهقي من طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : كل ما ألقى البحر وما صيد منه صاده يهودي أو نصراني

أو مجوس ، قال ابن النين : مفهومه أن صيد البحر لا يؤكل إن صاده غير هؤلاء ، وهو كذلك عند قوم ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء وسعيد بن جبير ، وبسند آخر عن علي كرامية صيد الجرسى السمك . قوله (وقال أبو الدرداء في المرى ذبح الخمر النينان والشمس) قال البيضاوي : ذبح بصيغة الفعل الماضي ونصب راه الخمر على أنه المفعول ، قال : ويرى يسكرون الموحدة على الإضافة والخمر بالأكمر أي تطهرها . قلت : والاول هو المشهور وهذا الاثر سقط من رواية النسقي ، وقد وصله إبراهيم الحربي في « غريب الحديث » له من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء فذكره حواء ، قال الحربي : هذا مرى يعمل بالشام : يؤخذ الخمر فيجعل فيه الملح والسمك ويوضع في الشمس فيتغير عن طعم الخمر . وأخرج أبو بشر الدولابي في « السكني » من طريق يونس بن ميسرة عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه قال في مرى النينان : غيظه الشمس . ولابن أبي شيبة من طريق مكحول عن أبي الدرداء : لا بأس بالمرى ذبحته النار والملح . وهذا منقطع ، وعليه اقتصر مغلطاي ومن تبعه ، واعترضوا على جرم البخاري به وما عثروا على كلام الحربي ، وهو مراد البخاري جزما ، وله طرق أخرى أخرجهما الطحاوي من طريق بشر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني : أن أبا الدرداء كان يأكل المرى الذي يجعل فيه الخمر ويقول ذبحته الشمس والملح . وأخرجه عبد الرزاق من طريق سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس قال : مر رجل من أصحاب أبي الدرداء بآخر . فذكر قصة في اختلافهم في المرى . فأبيا أبا الدرداء فسألاه فقال : ذبحت خمرها الشمس والملح والطينان . ورويناه في جزء إسحق بن الفيص من طريق عطاء الخراساني قال : سئل أبو الدرداء عن أكل المرى فقال : ذبحت الشمس سكر الخمر ، فنحن نأكل ، لا نرى به بأسا . قال أبو موسى في « ذيل الغريب » : عبر عن قوة الملح والشمس وغلبتهما على الخمر وإذالتهما طعما ورائحة بالذبح ، وإنما ذكر النينان دون الملح لأن المقصود من ذلك يحصل بدونه ، ولم يرد أن النينان وحدها هي التي خللته . قال : وكان أبو الدرداء ممن يفتي بجواز تحليل الخمر فقال : أن السمك بالآلة التي أضيفت إليه يغلب على ضراوة الخمر ويذبل شدتها ، والشمس تؤمر في تحليلها فتصير حلالا . قال : وكان أهل الربف من الشام يهجنون المرى بالخمر وربما يعملون فيه أيضا السمك الذي يربى بالملح والابزار ، يسمونه الصحناء ، والقصد من المرى هضم الطعام فيضيفون إليه كل ثقيف أو حريف ليزيد في جملة المعدة واستعداد الطعام بمراته . وكان أبو الدرداء وجماعة من الصحابة يأكلون هذا المرى المعمول بالخمر وأدخله البخاري في طهارة صيد البحر يريد أن السمك طاهر حلال وأن طهارته وحله يتعدى إلى غيره كالمالح حتى يصير الحرام النجس باضافتها إليه طاهرا حلالا ، وهذا رأى من يجوز تحليل الخمر ، وهو قول أبي الدرداء وجماعة . وقال ابن الأثير في « النهاية » : استمار الذبح الإحلال فكأنه يقول : كما أن الذبح يحل أكل المذبوحة دون الميتة فكذلك هذه الأشياء إذا وضعت في خمر قامت مقام الذبح فأحلها . وقال البيضاوي : يريد أنها حلت بالخمر المطروح فيها وطبخها بالشمس ، فكان ذلك كالذكاة للحيران ، وقال غيره معنى ذبحتها أبطلت فعلها . وذكر الحاكم في التلويح العشرين من « علوم الحديث » من حديث ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع عثمان بن عفان يقول : اجتمعوا الخمر فأنسا أم الخبائث . قال ابن شهاب : في هذا الحديث أن لا خير في الخمر ، وأنها إذا أفسدت لا خير فيها حتى يكون الله هو الذي يفسدها فيطيب حينئذ الخمر . قال ابن وهب : وسمعت مالكاً يقول سمعت ابن شهاب يسئل عن خمر جعلت في قلة وجعل معها ملح وأخلط كثيرة ثم يجعل في الشمس حتى

نعمود مربيا ، فقال ابن شهاب : شهدت قبصة ينهى أن يجعل الخمر مربيا إذا أخذ وهو خمر . قلت : وقبصة من كبار التابعين وأبوهم صحابي وولده هو في حياة النبي ﷺ فذكر في الصحابة لذلك ، وهذا يمارض أثر أبي الدرداء المذكور ويفسر المراد به . والتبذان بنونين الأولى مكسوة بينهما تخمانية ساكنة جمع نون وهو الموت ، والمرى بضم الميم وسكون الراء بعدها تخمانية ، وضبط في النهاية تبعا للصحيح بتشديد الراء نسبة إلى المر وهو الطعم المشهور ، وحزم الشيخ يحيى الذين بالاول ، ونقل الجواليقي في لحن العامة ، أنهم يحركون الراء والاصل يسكونها . ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة جيش الحبط من طريقين : إحداهما رواية ابن جريج : أخبرني عمرو وهو ابن دينار أنه سمع جابرا ، وقد قدم بسنده ومثله في المغازي ، وزاد هناك عن أبي الزبير عن جابر ، وتقدمت مشروحة مع شرح سائر الحديث . الطريق الثانية رواية سفيان عن عمرو بن دينار أيضا ، وفيه من الزيادة وكان فينا رجل بحر ثلاث جزائر ثم ثلاث جزائر ثم نهاء أبو عبيدة ، وهذا الرجل هو قيس بن سعد بن عبادة كما تقدم إيضاحه في المغازي ، وكان اشقى الجور من أهراق جهنم كل جزور بوسق من تمر يوفيه إياه بالمدينة ، فلما رأى عمر ذلك - وكان في ذلك الجيش - آل أبا عبيدة أن ينهى قيسا عن النحر ، فعزم عليه أبو عبيدة أن ينهى عن ذلك فأطاعه ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك هناك أيضا . والمراد بقوله جزائره جمع جزور ، وفيه نظار فان جزائر جمع جزيرة والجزور إنما يجمع على جزر بضمهمتين ، فلعله جمع الجمع ، والفرض من إرادته هذا قصة الموت فانه يستفاد منها جواز أكل ميتة البحر لتعريضه في الحديث بقوله ، قالني البحر حوتا ميتا لم ير مثله يقال له المنبر ، وتقدم في المغازي أن في بعض مائة في الصحيح أن النبي ﷺ أكل منه ، وبهذا تم الدلالة ، والافجرد أكل الصحابة منه وهم في حالة الحاجة قد يقال إنه للاضطراب ، ولا سيما وفيه قول أبي عبيدة وميتة ، ثم قال لا بل نحن رسول الله ﷺ وفي سبيل الله وقد اضطررتم فكلوا . وهذه رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم ، وتقدمت للمصنف في المغازي من هذا الوجه ، لكن قال : قال أبو عبيدة كلوا ، ولم يذكر بنته . وحاصل قول أبي عبيدة أنه بناء أولا على حرمة تحريم الميتة ، ثم تذكر تخصيص المضطر بأكلها إذا كان غير باغ ولا عاد ، وهم بهذه الصفة لأنهم في سبيل الله وفي طاعة رسوله وقد تبين من آخر الحديث أن جهة كونها حلالا ليست بسبب الاضطراب بل كونها من صيد البحر ، ففي آخره عندهما جبا . فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : كلوا رزقا أخرجه الله ، اطعمونا ان كان معكم قاتلهم بعضهم بعضا فأكله . فتبين لهم أنه حلال مطلقا . وبالغ في البيان بأكله منها لأنه لم يكن مضطرا ، فيستفاد منه إباحة ميتة البحر سواء مات بنفسه أو مات بالاصطياد ، وهو قول الجمهور . وعن الحنفية يكره ، وفرقوا بين ما لفظه فأت وبين ما مات فيه من غير آفة ، وتمسكوا بحديث أبي الزبير عن جابر : ما ألقاه البحر أو جزر منه فكلوه ، وما مات فيه فقلنا فلا تأكلوه . أخرجه أبو داود مرفوعا عن زواية يحيى بن سليم الطائفي عن أبي الزبير عن جابر ثم قال : رواه الثوري وأيوب وغيرهما عن أبي الزبير هذا الحديث موقوفا . وقد أسند من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا ، وقال الترمذي : سألت البخاري عنه فقال ليس بمحفوظ ، ويروي عن جابر خلافة اه . ويحيى بن سليم صدوق وصفوه بسوء الحفظ . وقال الذناني : ليس بالقوي . وقال يعقوب بن سفيان : إذا حدث من كتابه لحديثه حسن ، وإذا حدث حفظا يعرف وينسكه . وقال أبو حازم : لم يكن بالحافظ . وقال ابن حبان في الثقات : كان يخطئ ، وقد توبع على رفعه . وأخرجه الداوقاني من رواية أبي أحمد الزبيري عن

الثوري مرفوعا لكن قال : خالفه وكيع وغيره فوقفوه عن الثوري وهو الصواب ، وروى عن ابن أبي ذئب
واسماعيل بن أمية مرفوعا ولا يصح والصحيح موقوف ، وإذا لم يصح إلا وموقوفا فقد عارضه قول أبي بكر
وغيره ، والقياس يقتضي حله ، لأنه سمك لو مات في البر لا كل بغير تذكية ، ولو نضب عنه الماء أو قتله سمكة
أخرى فات لا كل ، فكذلك إذا مات وهو في البحر ، وبسناد من قوله : أكلنا منه نصف شهر ، جواز
أكل اللحم ولو أفن ، لأن النبي ﷺ قد أكل منه بعد ذلك ، واللحم لا يبقى غالبا هلاقتين في هذه المدة لاسيما في
البحار مع شدة الحر ، لكن يحتمل أن يكونوا ملحوه وقدوه فلم يدخله نتن ، وقد تقدم قريبا قول النووي : إن
النهي عن أكل اللحم إذا أفن للتزنية إلا إن خيف منه الضرر فيحرم ، وهذا الجواب على منعه ، ولكن المالكية
حلوه على التحريم مطلقا . وهو الظاهر والله أعلم . ويأتي في الطائي نظير ما قاله في النتن إذا خشي منه الضرر ، وفيه
جواز أكل حيوان البحر مطلقا لأنه لم يكن عند الصحابة نص بمنع الغبير وقد أكلوا منه ، حكى قال بعضهم ،
ويحدث فيه أنهم أولا إنما أقدموا عليه بطريق الاضطرار ، ويحاج بأنهم أقدموا عليه مطلقا من حيث كونه صيد
البحر ثم توقفوا من حيث كونه ميتة ، فدل على إباحة الأقدام على أكل ما صيد من البحر ، وبين لهم الشارع آخر
أن ميتة أيضا حلال ، ولم يفرق بين طاف ولا غيره . واحتج بعض المالكية بأنهم أقاموا يأكلون منه أياما ، فلو
كانوا أكلوا منه على أنه ميتة بطريق الاضطرار ما داموا عليه ، لأن المضطر إذا أكل الميتة يأكل منها بحسب الحاجة
ثم ينتقل لطلب المباح غيرها ، وجمع بعض العلماء بين مختلف الأخبار في ذلك بحمل النهي على كراهة التزنية وما هنا
ذلك حل الجواز ، ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه ، وإنما اختلف فيما كان على صورة
حيوان البر كالأدمى والسكب والخيزر والثعبان ، فعند الحنفية - وهو قول الشافعية - يحرم ما عدا السمك ،
واحتجوا عليه بهذا الحديث ، فإن الحوت المذكور لا يسمى سمكا . وفيه نظر ، فإن الخبر ورد في الحوت نصا ، وعن
الشافعية الحل مطلقا على الأصح المنصوص . وهو مذهب المالكية إلا الخيزر في رواية ، وحجتهم قوله تعالى ﴿ أحل
لكم صيد البحر ﴾ وحديث « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » أخرجه مالك وأصحاب الدين وصححه ابن خزيمة
 وابن حبان وغيرهم ، وعن الشافعية ما يؤكل نظيره في البر حلال وما لا فلا ، واستثنوا على الأصح ما يعيش في البحر
والبر وهو نوحان : النوع الأول ما ورد في منع أكله شيء يخصه كالضفدع ، وكذا استثناه أحمد للنهي عن قتله ورد
ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان النخعي أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم ، وله شاهد من حديث ابن
عمر عند ابن أبي عاصم ، وآخر عن عبد الله بن عمر ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، وزاد : فإن نقيتها تسبيح .
وذكر الأطباء أن الضفدع نوحان برى وبحرى ، فالبرى يقتل آكله والبحرى يضره . ومن المستثنى أيضا السمك
الكونه يمدو بنابه . وعند أحمد فيه رواية ، ومثله القرش في البحر الملح خلافا لما أفتى به المذهب الطبري ، والثعبان
والعقرب والسرطان والصلحفة للاستنجاب والضرر اللاحق من السم ، ودنيلس قيل إن أصله السرطان فإن ثبت
حرم . النوع الثاني ما لم يرد فيه مانع فيحل لكن بشرط التذكية ، كالبط وطير الماء والله أعلم . (تنبيه) : وقع في
أواخر صحيح مسلم في الحديث الطويل من طريق الوليد بن عباد بن الصامت أنهم دخلوا على جابر فأروه بصل في
ثوب ، الحديث وفيه قصة النخامة في المسجد ، وفيه أنهم خرجوا في غزاة بطن بواط ، وفيه قصة الخوض ، وفيه
قيام المأمومين خلف الإمام كل ذلك مطول ، وفيه قال : سرنا مع رسول الله ﷺ وكان قوت كل رجل منا تمرة

كل يوم فكان يصها وكذا نخبط بقصيدنا ونأكل ، وسمرنا مع رسول الله ﷺ حتى نزلنا وادبا أفيح ، فذكر قصة العجرتين اللتين التفتتا بأمر النبي ﷺ حتى تسترحما عند قضاء الحاجة ، وفيه قصة القبرين اللذين غرس في كل منهما غصنا ، وفيه دأئينا العسكر فقال : يا جابر ناد الرضوء ، فذكر القصة بطولها في نبع الماء من بين أصابعه ، وفيه وشكا الناس الى رسول الله ﷺ الجرح . فقال : عسى الله أن يطعمكم . فأئينا سيف البحر ، فوجر البحر زهرة فألقى دابة فأوربنا على شقتها النار فاطبخنا واشتبونا وأكلنا وشبعنا . وذكر أنه دخل هو وجماعة في عينها ، وذكر قصة الذي دخل تحت ضلعها ما يطأ على رأسه وهو أعظم رجل في الركب على أعظم جبل ، وظاهر سياق هذه القصة يقتضى مقابلة القصة المذكورة في هذا الباب وهي من رواية جابر أيضا ، حتى قال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين : هذه واقعة أخرى غير تلك ، فإن هذه كانت بحضرة النبي ﷺ . وما ذكره ليس بنص في ذلك لاحتمال أن تكون الفاء في قول جابر دأئينا سيف البحر ، هي الفصيحة وهي معقبة لمخلاف تقديره فأرسلنا النبي ﷺ مع أبي عبيدة فأئينا سيف البحر ففتح الفستان ، وهذا هو الراجح عندي ، والأصل عدم التعدد . وعما نلبه عليه هنا أيضا أن الواقدي زعم أن قصة بعث أبي عبيدة كانت في رجب سنة ثمان ، وهو عندي خطأ لأن في نفس الخبر الصحيح أنهم خرجوا يترصدون غير قريش وقريش في سنة ثمان كانوا مع النبي ﷺ في هذلة ، وقد انتهت على ذلك في المغازي ، وجوزت أن يكون ذلك قبل الهدنة في سنة ست أو قبلها ، ثم ظهر لي الآن تقوية ذلك بقول جابر في رواية مسلم هذه أنهم خرجوا في غزاة بواط وغزاة بواط كانت في السنة الثانية من الهجرة قبل وقعة بدر ، وكان النبي ﷺ يخرج في مائتين من أصحابه يعترض عيرا لقريش فيها أمية بن خلف قبلخ بواط ، وهي بضم الواو جبال المدينة ، إلى الشام ، بينما وبين المدينة أربعة برد ، فلم يلق أحدا فرجع ، فكأنه أفرد أبا عبيدة فيمن معه يرصدون العير المذكورة . ويؤيد تقدم أمرها ما ذكر فيها من القلة والجهد ، والواقع أنهم في سنة ثمان كان حالهم اتسع بفتح خبير وغيرها ، والجهد المذكور في القصة يناسب ابتداء الأمر فيرجع ما ذكرته ، والله أعلم

١٣ - باب أكل الجراد ،

٥٤٩٥ - حَرْشُ أَبُو الْوَلِيد حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أُوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ - أَوْ سِتًّا - كَمَا نَأْكُلُ مَعَهُ الْجَرَادَ »

قال سفيان وأبو عوانة وإسرائيل عن أبي يعفور عن ابن أبي أوفى « سبع غزوات »

قوله (باب أكل الجراد) بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذكر والانثى سواء كالخامة ويقال انه مشتق من الجرد لانه لا ينزل على شيء إلا جرده ، وخلفه الجراد عجيبة فيها عشرة من الحيرانات ذكر بعضها ابن التمر ذوري في قوله :

لها نخذا بكر وسافا نعامه وقادمتا نسر وجوجو ضيفم
حبها ألقى الرمل بطناً وأنعمت عليها جباد الخيل بالرأس والفم

قيل وقامه عين الفيل وحق الثور وقرن الايل وذنب الحية . وهو صنفان طيار ووثاب ، وببيض في الصخر

فتركه حتى يبس وينشر فلا يمر بزرع الا اجتاعه ، وقيل
 إنه نثره حوت فلذلك كان أكله بغير ذكاة ، وهذا ورد في حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أنس رفعه ، أن
 الجراد نثره حوت من البحر ، ومن حديث أبي هريرة ، خرجنا مع رسول الله ﷺ في حج أو عمرة فاستقبلنا
 رجل من جراد ، فجعلنا نضرب بدمائنا وأسواطنا ، فقال : كلوه فإنه من صيد البحر ، أخرجه أبو داود والترمذي
 وابن ماجه وسنده ضعيف ، ولو صح لكان فيه حجة لمن قال لأجزاء فيه إذا قتله المحرم ، وجمهور العلماء على خلافه ،
 قال ابن المنذر : لم يقل لأجزاء فيه غير أبي سعيد الخدري وعروة بن الزبير ، واختلاف عن كعب الاحبار ، وإذا
 ثبت فيه الجزاء دل على أنه بري . وقد أجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكية إلا أن المشهور عند المالكية اشتراط
 تذكيته . واختلفوا في صفته فأقبل بقطع رأسه وقيل إن وقع في قدر أو نار حل ، وقال ابن وهب أخذه ذكاته ،
 ووافق مطرف منهم الجمهور في أنه لا يفتقر إلى ذكاته لحديث ابن عمر وأحلت لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد
 والسكبد والطحال ، أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعا وقال إن الموقوف أصح ، ورجح البيهقي أيضا الموقوف إلا
 أنه قال إن له حكم الرفح . قوله (عن أبي يعفور) بفتح الهمزة وسكون المهملة وضم الفاء هو العبدى ، واسمه
 وقدان وقين واقه ، وقال مسلم اسمه واقه والقبه وخضانه ، وهو الأكبر ، وأبو يعفور الأصغر اسمه عبد الرحمن بن
 عبيد ، وكلاهما ثقة من أهل الكوفة ، وليس للأكبر في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الصلاة في أبواب
 الركوع من صفة الصلاة ، وقد ذكرت كلام النووي فيه وجزمه بأنه الأصغر وأن الصواب أنه الأكبر ، وبذلك
 جزم الكللاباذي وغيره والنووي تبع في ذلك ابن العربي وغيره ، والذي يرجع كلام الكللاباذي جزم الترمذي
 بعد تخرجه بأن رارى حديث الجراد هو الذى اسمه واقه ويقال وقدان وهذا هو الأكبر ، ويؤيده أيضا أن ابن
 أبي حاتم جزم في ترجمة الأصغر بأنه لم يسمع من عبد الله بن أبي أوفى . قوله (سبع غزوات أو ستا) كذا للأكثر
 ولا إشكال فيه ، ووقع في رواية النسفي : أو ست ، بغير تنوين ، ووقع في توضيح ابن مالك : سبع غزوات أو
 ثمانى ، وتكلم عليه فقال : الأجود أن يقال سبع غزوات أو ثمانية بالتنوين لأن لفظ ثمان وإن كان كاللفظ جوار
 في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء فهو بخلافه في أن جوارى جمع وثمانية ليس بجمع واللفظ بهما
 في الرفح والجمر سواء ، ولكن تنوين ثمان تنوين صرف وتنوين جوار تنوين عوض ، وإنما يفرقان بالنصب .
 واستمر يتكلم على ذلك ثم قال : وفي ذكره له بلا تنوين ثلاثة أوجه أجودها أن يكون حذف المضاف إليه وأبقى
 المضاف على ما كان عليه قبل الحذف ، ومثله قول الشاعر : خمس ذود أو ست عوضت منها ، البيت . الوجه الثانى
 أن يكون المنصوب كتب بغير ألف على لغة ربيعة ، وذكر وجهها آخر يخص بالثمان ، ولم أره في شيء من طرق
 الحديث لا في البخاري ولا في غيره بلفظ ثمان ، فما أدري كيف وقع هذا . وهذا الشك في عند الغزوات من
 شعبة ، وقد أخرجه مسلم من رواية شعبة بالشك أيضا ، والنسائي من روايته بلفظ الست من غير شك ، والترمذي
 من طريق غندر عن شعبة فقال : غزوات ، ولم يذكر عددا . قوله (وكنا ناكل معه الجراد) يحتمل أن يريد بالمعية
 مجرد الغزو دون ما تبعه من أكل الجراد ، ويحتمل أن يريد مع أكله ، ويدل على الثانى أنه وقع في رواية أبي نعيم

في الطب دويًا كل معناه ، وهذا إن صح يرد على الصيمري من الشافعية في زعمه أنه عليه السلام حانه كما حاف الضب . ثم
وقفت على مستند الصيمري وهو ما أخرجه أبو داود من حديث سلمان رضي الله عنه عن الجراد فقال : لا آكله ولا
أحرمه ، والصواب مرسل ، وابن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر أنه عليه السلام سئل عن الضب
فقال : لا آكله ولا أحرمه ، وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك ، وهذا ليس ثابتًا لأن ثابتًا قال فيه النسائي ليس
بثقة ، ونقل النووي الاجماع على حل أكل الجراد ، لكن فصل ابن العربي في شرح الترمذي بين جراد الحجاز
وجراد الاندلس فقال في جراد الاندلس : لا يؤكل لانه ضرر محض . وهذا ان ثبت أنه يضر أكله بأن يكون فيه
سمية تخصه دون غيره من جراد البلاد ثم بين استثناؤه وأنه أعلم بقوله (وقال سفيان) هو الثوري وقد وصله الدارمي
عن محمد بن يوسف وهو الفرابي عن سفيان وهو الثوري ولم يظهروا مع النبي ﷺ سبع غزوات فأكل الجراد
وكذا أخرجه الترمذي من وجه آخر عن الثوري وأفاد أن سفيان بن عيينة روى هذا الحديث أيضا عن أبي يعفور
لكن قال : ست غزوات ، قلت : وكذا أخرجه أحمد بن حنبل عن ابن عيينة جازما بالست ، وقال الترمذي :
كذا قال ابن عيينة ست وقال غيره سبع . قلت : ودلت رواية شعبة على أن شيخهم كان يشك فيحمل على أنه جرم
مرة بالسبع ثم لما طرأ عليه الشك صار يحرم بالست لأنه المتيقن ، ويؤيد هذا الحل أن سماح سفيان بن عيينة هذه
متأخر دون الثوري ومن ذكره معه ، ولكن وقع عند ابن حبان من رواية أبي الوليد شيخ البخاري فيه : سبعا أو
ستا ، يشك شعبة ، قوله (وأبو عوانة) وصله مسلم عن أبي كامل عنه وأفضله مثل الثوري ، وذكره البزار من
رواية يحيى بن حماد عن أبي عوانة فقال مرة عن أبي يعفور ومرة عن الشيباني ، وأشار الى ترجيح كونه عن أبي
يعفور ، وهو كذلك كما تقدم صريحا أنه عند أبي داود . قوله (واسرائيل) وصله الطبراني من طريق عبد الله بن
رجاء عنه وأفضله : سبع غزوات فشكلنا فأكل معه الجراد ،

١٤ - باب آية الجوس ، والميتة

٥٤٩٦ - حدثنا أبو عاصم عن حيوة بن شريح قال حدثني ربيعة بن يزيد الدمشقي حدثني أبو
إدريس الخولاني قال حدثني أبو نميلة الخثعمي قال : أنبت للنبي ﷺ قلت : يا رسول الله إنا بأرض أهل
الكتاب فتأكل في آيتهم ، وأرض صيد أصيد بقوس ، وأصيد بكلي المعلم ، وبكلي الذي ليس بمعلم ، فقال
لذي ﷺ : أما ما ذكرت أنك بأرض أهل كتاب فلا تأكلوا في آيتهم إلا أن لا تجدوا بدًا ، فإن لم تجدوا
بدًا فاغسلوها وكلوا فيها . وأما ما ذكرت أنكم بأرض صيد ، فاصدت بقومك فاذكر اسم الله وكل . وما صيدت
بكليكم المعلم فاذكر اسم الله وكل . وما صيدت بكليكم الذي ليس بمعلم فاذكر اسم الله وكل .

٥٤٩٧ - حدثني السكي بن إبراهيم قال حدثني يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال : لما أمسوا
يوم فتحو خيبر - أوقدوا النيران ، قال النبي ﷺ : هلام أو قدتم هذه النيران ؟ قالوا : لحوم الحر الإنسية
قال : أهرقوا ما فيها ، واكثروا قدورها . فقام رجل من القوم فقال : مهريق ما فيها ، وتغسلها . قال

للنبي ﷺ : أو ذاك ،

قوله (باب آفة الجوس) قال ابن التين : كذا ترجم وأتى بحديث أبي ثعلبة وفيه ذكر أهل الكتاب فلهذا يرى أنهم أهل كتاب ، وقال ابن المنير : ترجم للجوس والاحاديث في أهل الكتاب لأنه بنى على أن المحذور منهما واحد وهو عدم توقيفهم النجاسات . وقال الكرماني : أو حكمه على أحدهما بالتقياس على الآخر ، أو باعتبار أن الجوس يزعمون أنهم أهل كتاب . قلت : وأحسن من ذلك أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث منصوباً على الجوس ، فعند الزمذني من طريق أخرى عن أبي ثعلبة : سئل رسول الله ﷺ عن قدور الجوس ، فقال : أنفوها غسلوا وطبخوا فيها ، وفي لفظ من وجه آخر عن أبي ثعلبة : قلت إنا نمر بهذا اليهود والنصارى والجوس فلا نجد غير آيتهم ، الحديث . وهذه طريقة يكثر منها البخاري فإذا كان في سنده مقال يترجم به ثم يورد في الباب ما يؤخذ الحكم منه بطريق الإلتحاق ونحوه ، والحكم في آفة الجوس لا يختلف مع الحكم في آفة أهل الكتاب لأن العلة أن كانت لتكونهم تحمل ذنبهم كآهل الكتاب فلا إشكال ، أو لا تحمل كما سيأتي البحث فيه بعد أبواب فتكون الآفة التي يطبخون فيها ذنباتهم ويفرفون قد تنجست بملاقة الميتة ، فأهل الكتاب كذلك باعتبار أنهم لا يتدينون باجتنباب النجاسة وبأنهم يطبخون فيها الخنزير ويضعون فيها الخمر وغيرها ، ويؤيد الثاني ما أخرجه أبو داود والبخاري عن جابر : كذا نفروا مع رسول الله ﷺ فذهب من آفة المشركين فاستمتع بها فلا يعيب ذلك علينا ، لفظ أبي داود ، وفي رواية البزار : فذهبوا ونأكل فيها . **قوله** (والميتة) قال ابن المنير : فيه بذكر الميتة على أن الجير لما كانت محرمة لم تؤثر فيها الذكاة فكانت ميتة ، ولذلك أمر بفسل الآفة منها . ثم أورد حديث أبي ثعلبة عن أبي عاصم عاليا وسأفه على لفظه ، وقد تقدم شرحه قبل ، ثم حديث سلمة بن الأكوع في الخمر الأهلية أورده عاليا وهو من ثلاثياته ، وسيأتي شرحه بعد ثلاثة عشر باباً

٥ - باب التسمية على الذبيحة ، ومن ترك متعمداً

وقال ابن عباس : من نسي فلا بأس . وقال الله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق) والناسي لا يسمى فاقاً . وقوله تعالى (وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك ، وإن اعتصموا إنكم لمشركون)

٥٤٩٨ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن - عبد بن مسروق عن عباية بن رفاع بن رافع عن جده رافع بن خديج قال : كنا مع النبي ﷺ بذي الحليفة ، فأصاب الناس جوع ، فأصبنا إبلًا وغنماً - وكان النبي ﷺ في آخريات الناس - فمَجَلُّوا فنصهوا القدور ، فدفع النبي ﷺ إليهم ، فأصر بالقدور فأكفنت ، ثم قسم فصل : عشرة من لقم ببيير ، فند منها بيير ، وكان في القوم خيل بسيرة ، فطلبوه فأعيام ، فاهوى إليه رجل بسهم فخبسه الله ، قال النبي ﷺ : إن لهذا البهائم أوأيد كأوأيد الوحش ، فاند عليهم منها فاصنعوا به هكذا . قال قال جدِّي : إنا أنرجو - أو نخاف - أن تأتي الدو غداً وليست معنا مدى ، أفندج بالقصب ؟ فقال : ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ، ليس للشئ والظفر . وسأخبركم عنه : أما السن فمظم ، وأما

الظفر فمدى الحبشة »

قوله (باب التسمية على الذبيحة ومن ترك منعدا) كذا للجميع ووقع في بعض الشروح هذا كتاب الذبايح ، وهو خطأ لأنه ترجم أولا كتاب الصيد والذبايح أو كتاب الذبايح والصيد فلا يحتاج الى تكرار ، وأشار بقوله منعدا الى ترجيح التفرقة بين المنعقد أترك التسمية فلا تحمل تذكيتها ومن نسي فتحل ، لأنه استظهر لذلك بقول ابن عباس وبما ذكر بعده من قوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) ثم قال : والناسي لا يسمى فاسقا ، يشير الى قوله تعالى في الآية (وانه افسق) فاستنبط منها أن الوصف للعامة فيختص بالحكم به ، والتفرقة بين الناسي والعامة في الذبيحة قول أحمد وطائفة وقواه الغزالي في الاحياء ، معتجا بان ظاهر الآية الإيجاب مطلقا وكذلك الاخبار ، وان الاخبار الدالة على الرخصة تحتل التعميم وتحمل الاختصاص بالناسي فيمكن حمله عليه أولى لتجرى الأدلة كلها على ظاهرها ويمتنع الناسي دون العامة . قوله (وقال ابن عباس : من نسي فلا بأس) وصله الدارقطني من طريق شعبة عن مغيرة عن ابراهيم في المسلم بذبح وينسى التسمية قال : لا بأس به . وبه عن شعبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء حدثني (ع) عن ابن عباس أنه لم ير به بأسا ، وأخرج سعيد ابن منصور عن ابن عيينة بهذا الاسناد فقال في سننه عن (ع) يعني عكرمة عن ابن عباس فيمن ذبح ونسى التسمية فقال : المسلم فيه اسم الله وان لم يذكر التسمية ، وسنده صحيح ، وهو موقوف . وذكره مالك بلاغا عن ابن عباس ، وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعا . وأما قول المصنف وقوله تعالى (وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم) فكأنه يشير بذلك الى الزجر عن الاحتجاج لجواز ترك التسمية بتأويل الآية وحملها على غير ظاهرها لئلا يكون ذلك من وسوسة الشيطان ليصد عن ذكر الله تعالى ، وكأنه لم يح بما أخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري بسند صحيح عن ابن عباس في قوله (وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوك) قال كانوا يقولون ما ذكر عليه اسم الله فلا تأكلوه وما لم يذكر عليه اسم الله فكلوه ، قال الله تعالى : ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ، وأخرج أبو داود والطبري أيضا من وجه آخر عن ابن عباس قال جاءت اليهود الى رسول الله ﷺ فقالوا : تأكل مما قتلناه ولا تأكل مما قتلته الله ؟ فنزلت : ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه الى آخر الآية . وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه وساق الى قوله (لمشركون) ان أطمعهم فيما نهيتمكم عنه ، ومن طريق معمر بن قتادة في هذه الآية (وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوك) قال جادلهم المشركون في الذبيحة فذكر نحوه ، ومن طريق أسباط عن السدي نحوه ، ومن طريق ابن جريج قلت لعطاء : ما قوله (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه) ؟ قال : بامركم بذكر اسمه على الطعام والشراب والذبح ، قلت : فما قوله (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) قال يعني عن ذبايح كانت في الجاهلية على الأوثان . قال الطبري : من قال إن ما ذبحه المسلم ففسى أن يذكر اسم الله عليه لا يحل فهو قول بعيد من الصواب اشذوذه وخروجه عما عليه الجماعة ، قال : وأما قوله (وانه افسق) فانه يعني أن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه من الميتة وما أهل به لغير الله فسق ، ولم يحك الطبري عن أحد خلاف ذلك . وقد استشكل بعض المتأخرين كون قوله (وانه افسق) منسوبا على ما قبله ، لأن الجملة الاولى طلبية وهذه خبرية وهذا غير سائغ ، ورد هذا القول بان سيوره ومن تبعه من المحققين يجزون ذلك ، ولهم شواهد كثيرة ، وادعى المانع أن الجملة مستأنفة ، ومنهم من قال الجملة حاوية أي لا تأكلوه والحال أنه فسق

أى لا تأكلوه في حال كونه فسقا ، والمراد بالفسق قد بين في قوله تعالى في الآية الأخرى (أو فسقا أهلٌ لغير
 الله به) فراجع الزجر الى النهي عن أكل ما ذبح لغير الله . فليست الآية صريحة في فسق من أكل ما ذبح
 بغير تسمية اه ، ولعل هذا القدر هو الذى حذرت منه الآية ، وقد أوزع المذكور فيما حمل عليه الآية
 وضع ما ادعاه من كون الآية بجملة والاخرى مبينة لان ثم شروطا ليست هذا قوله (عن سعيد بن مسروق)
 هو الثوري والد سفيان . ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه . قوله (عن عباية) بفتح الميملة وتخفيف الموحدة
 وبعد الألف تحتانية . قوله (عن جده رافع بن خديج) كذا قال أكثر أصحاب سعيد بن مسروق عنه كما سيأتي في
 آخر كتاب الصيد والذباح . وقال أبو الأحوص د عن سعيد عن عباية عن أبيه عن جده ، وليس لرفاعة بن رافع
 ذكر في كتب الأقدمين من صنف في الرجال ، وإنما ذكروا ولده عباية بن رفاعة . نعم ذكره ابن حبان في ثقات
 التابعين وقال : أنه يكنى أبا خديج ، وتابع أبا الأحوص على زيادته في الاسناد حسان بن إبراهيم الكرماني عن
 سعيد بن مسروق أخرجه البيهقي من طريقه ، وهكذا رواه ليث بن أبي سليم عن أبي سالم عن عباية عن أبيه عن
 جده ، قاله الدارقطني في الملل ، قال : وكذا قال مبارك بن سعيد الثوري عن أبيه ، وتعب بان الطبراني
 أخرجه من طريق مبارك فلم يقل في الاسناد عن أبيه ، فلمله اختلاف على المبارك فيه فان الدارقطني لا يتكلم في هذا
 الفن جوازا ، ورواية ليث بن أبي سليم عند الطبراني ، وقد أغفل الدارقطني ذكر طريق حسان بن إبراهيم ، قال
 الجياني : روى البخاري حديث رافع من طريق أبي الأحوص فقال د عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رافع عن
 أبيه عن جده ، هكذا عند أكثر الرواة ، وسقط قوله د عن أبيه ، في رواية أبي علي بن السكن عند الفريوي وحده
 وأظنه من اصلاح ابن السكن فان ابن أبي شيبه أخرجه عن أبي الأحوص باثبات قوله د عن أبيه ، ثم قال أبو بكر :
 لم يقل أحد في هذا السند عن أبيه غير أبي الأحوص اه . وقد قدمت في د باب التسمية على الذبيحة ، ذكر من
 تابع أبا الأحوص على ذلك . ثم نقل الجياني عن عبد الغني بن سعيد حافظ مصر أنه قال : خرج البخاري هذا
 الحديث عن مسدد بن أبي الأحوص على الصواب ، يضى باسقاط د عن أبيه ، قال : وهو أصل يصل به من بعد
 البخاري اذا وقع في الحديث خطأ لا يعول عليه ، قال : وإنما يحسن هذا في النقص دون الزيادة فيحذف الخطأ ،
 قال الجياني : وإنما تكلم عبد الغني على ما وقع في رواية ابن السكن ظنا منه أنه من عمل البخاري ، وليس كذلك لما
 بينا أن الأكثر روجه عن البخاري باثبات قوله د عن أبيه . قوله (كنا مع النبي ﷺ بنى الحليفة) زادسفيان
 الثوري عن أبيه د من تهامة ، قدمت في الشركة ، وذكر الحليفة هذا مكان غير ميقات المدينة ، لان الميقات في طريق
 القاهب من المدينة ومن الشام الى مكة ، وهذه باقرب من ذات عرق بين الطائف ومكة ، كذا جزم به أبو بكر
 الحازمي وياقوت ، ووقع للفنابي أنها الميقات المشهور وكذا ذكر النووي قالوا : وكان ذلك عند رجوعهم من
 الطائف سنة ثمان . وتهامة اسم لكل ما نزل من بلاد الحجاز ، سميت بذلك من انهم بفتح المثناة والهاء وهو شدة
 الحر وركود الريح وقيل تغير الهواء . قوله (فأصاب الناس جوع) كأن الصحابي قال هذا مهادا لعدمهم في ذبحهم
 الابل والغنم التي أصابوا . قوله (فأصبنا لبلا وغنا) في رواية أبي الأحوص د وتقدم سرعان الناس فأصابوا من
 المغنم ، ووقع في رواية الثوري الآية بعد أبواب فأصبنا نهب لبلا وغنم . قوله (وكان النبي ﷺ في أخريات
 الناس) أخريات جمع أخرى ، وفي رواية أبي الأحوص د في آخر الناس ، وكان ﷺ يفعل ذلك صونا للسكر

وحفظا ، لأنه لو قدمهم لحشى أن ينقطع الضعيف منهم دونه ، وكان حرصهم على مراافته شديدا فيلزم من سيره في مقام المفاة صون الضعفاء لوجود من يتأخر معه قصدا من الأقباء . قوله (فمجلوا فنصبوا القدور) يعنى من الجوع الذى كان بهم ، فاستمجلوا فذبجوا الذى غنموه ووضعوه في القدور ، ووقع في رواية داود بن عيسى عن سميد بن مسروق : فاطلاني ناس من سرعان الناس فذبجوا ونصبوا قدورهم قبل أن يقسم ، وقد تقدم في الشركة من رواية علي بن الحكم عن أبي عروانة : فمجلوا وذبجوا ونصبوا القدور ، وفي رواية الثوري : فأغلوا القدور ، أى أوقفوا النار تحتها حتى غلت ، وفي رواية زائدة عن عمر بن سعيد عند أبي نعيم في : المستخرج على مسلم ، وساق مسلم أساندها : فمجلوا أولهم فذبجوا ونصبوا القدور ، . قوله (فدفع النبي ﷺ إليهم) دفع بضم أوله على البناء للجهول ، والمعنى أنه وصل إليهم ، ووقع في رواية زائدة عن سميد بن مسروق : فأتته إليهم ، أخرجه الطبراني . قوله (فأمر بالقدور فأكفشت) بضم المهملة وسكون الكاف أى قلبت وأفرغ ما فيها ، وقد اختلف في هذا المكان في شعبين : أحدهما سبب الأراقة ، والثاني : أناف اللحم أم لا ؟ فأما الأول فقال عياض : كانوا انتهوا إلى دار الإسلام والهل الذي لا يجوز فيه الأكل من مال الغنيمة المشتركة إلا بعد القسمة ، وأن عمل جواز ذلك قبل القسمة إنما هو ما داموا في دار الحرب ، قال : ويحتمل أن سبب ذلك كونهم انتهبوا ، ولم يأخذوها باعتماد وعلى قدر الحاجة . قال : وقد وقع في حديث آخر ما يدل لذلك ، يشير إلى ما أخرجه أبو داود من طريق حاتم بن كليب عن أبيه وه صحبة عن رجل من الانصار قتل ، أصاب الناس مجاعة شديدة وجهد فأصابوا غنا فأنتهبوا . قال قدورنا لتلج بها إذ جلد رسول الله ﷺ على فرسه فأكفأ قدورنا بقوسه ، ثم جعل يرمل اللحم بالقرب ، ثم قال : ان التنبه ليست بأهل من الميتة . وهذا يدل على أنه عاملهم من أجل استمجالهم بنقيض قصدكم كما هو مل القائل بمنع الميراث . وأما الثاني فقال الثوري : المأمور به من إراقة القدور إنما هو إتلاف المرق ضربة لهم ، وأما اللحم فلم يتلفوه بل يحمل على أنه جمع وود إلى الغنم ، ولا يظن أنه أمر بإتلافه مع أنه ﷺ نهي عن إضاعة المال وهذا من مال الثنائين ، وأيضا فلجناية بطبخته لم تقع من جميع مستحق الغنيمة فإن منهم من لم يطبخ ومنهم المستحقون للغنم فإن قبل لم ينقل أنهم حلوا اللحم إلى المظن قلنا : ولم ينقل أنهم أحرقوه أو ألقفوه ، فيجب تأويله على وفق القواعد اه . ويرد عليه حديث أبي داود فإنه جيد الإسناد وترك تسمية الصحابي لا يضر ، ورجال الاسناد على شرط مسلم ، ولا يقال لا يلزم من قرب اللحم إتلافه لامكان تداركه بالفصل ، لأن السياق يفهم بأنه أريد المبالغة في الزجر عن ذلك الفعل ، ولو كان يصدد أن يتنفع به بعد ذلك لم يكن فيه كبير زجر ، لأن الذي يخص الواحد منهم نور يسير فكان إفسادها عليهم مع تعلق قلوبهم بها وحاجتهم إليها وشهوتهم لها أبلغ في الزجر . وأبعد المذهب فقال : إنما طابهم لأنهم استمجلوا وتركوه في آخر القوم منعرضا لمن يقصده من عدو ونحوه ، وتعقب بأنه ﷺ كان عتارا لذلك كما تقدم تقريره ، ولا معنى لحمل على الظن مع ورود النص بالسبب . وقال الاسماعيلي : أمره ﷺ بإكفاء القدور يجوز أن يكون من أجل أن ذبح من لا يملك الشيء كله لا يكون مذكيا ، ويجوز أن يكون من أجل أنهم تعبوا إلى الاختصاص بالشيء دون بقية من يستحقه من قبل أن يقسم ويخرج منه الحس ، فعاقبهم بالمنع من تناول ما سبقوا إليه زجرا لهم عن معارضة مثله ، ثم وجه الثاني وزيف الأول بأنه لو كان كذلك لم يحمل أكل البحر التاد الذي رماه أحدهم بهم ، إذ لم يأتهم اللحم الكلى في رديه ، مع أن رديه ذكاه له كما نص عليه في نفس حديث الباب اه ملخصا .

وقد جنح البخارى الى المعنى الاول وترجم عليه كما سيأتى فى اواخر أبواب الاضاحى ، ويمكن الجواب عما أزمه به
الاسماعيلى من قصة البعير بان يكون الراى رى بمحضرة النبي ﷺ والجماعة فأفروه ، فدل سكوتهم على رضاهم بخلاف
ما ذهبوا أولئك قبل أن يأتى النبي ﷺ ومن معه ، فافترقا ، والله أعلم . قوله (ثم قسم فعدل عشرة من الغنم ببعير)
فى رواية (١) وهذا محمول على أن هذا كان قيمة الغنم اذ ذاك ، فلعن الابل كانت قليلة أو نفيسة والغنم
كانت كثيرة أو موبلة بحيث كانت قيمة البعير عشر شياء ، ولا يخالف ذلك القاعدة فى الاضاحى من أن البعير يحوى
من سبع شياء ، لأن ذلك هو الغالب فى قيمة الشاة والبعير الماهتلين ، وأما هذه القصة فكانت واقعة عين فيحتمل
أن يكون التعديل لما ذكر من نفاسة الابل دون الغنم ، وحديث جابر عند مسلم صريح فى الحكم حيث قال فيه « أمرنا
رسول الله ﷺ أن نشترك فى الابل والبقر كل سبعة منا فى بدنة ، والبدنة تطلق على الناقة والبقرة ، وأما حديث
ابن عباس « كننا مع النبي ﷺ فى سفر فحضر الأضحية فاشتركتنا فى البقرة تسعة وفى البدنة عشرة » لحسنه الترمذى
وصححه ابن حبان وهنذه بحديث رافع بن خديج هذا . والذي يتحرر فى هذا أن الاصل أن البعير بسبعة ما لم
يعرض عارض من نفاسة ونحوها فيتغير الحكم بحسب ذلك ، وهذا يجتمع الاخبار الواردة فى ذلك . ثم الذى
يظهر من القصة المذكورة أنها وقعت فيما عدا ما طبع وأريق من الابل والغنم التى كانوا غنموها ، ويحتمل - إن
كانت الواقعة تعددت - أن تكون القصة التى ذكرها ابن عباس ألتف فيها اللحم . اكونه كان قطع قطيع والقصبة التى
فى حديث رافع طبخت الشياه صحاحا مثلا فلما أريق مرقها ضمت الى المغنم لتقيم ثم يطبخها من وقعت فى سهمه ،
ولعل هذا هو الحكمة فى انحطاط قيمة الشياه عن المادة ، والله أعلم . قوله (ففتح النون وتشديد الدال أى
هرب نافرا . قوله (منها) أى من الابل المقسومة . قوله (ركان فى القوم خبل بسيرة) فيه تمهيد لعذرهم فى كون
البعير الذى نذ أنعمهم ولم بقدروا على تحصيله ، فكانه يقول : لو كان فيهم خيول كثيرة لا يمكنهم أن يحيطوا به
فياخذوه . ووقع فى رواية أبى الاحوص « ولم يكن معهم خيل ، أى كثيرة أو شديدة الجرى ، فيسكون الذى لصقة
فى الخيل لا لاصل الخيل جمعا بين الروايتين . قوله (فطلبوه فأعيام) أى أنهم لم بقدروا على تحصيله . قوله
(فاهوى اليه رجل) أى قصد نحوه ورماه ، ولم أوف على اسم هذا الراى . قوله (لحبسه الله) أى أصابه السهم
فوقف . قوله (ان هذه الجاهل) فى رواية الثورى وشعبة المذکورين بعد « ان هذه الابل ، قال بعض شراح
المصابيح : هذه اللام ، تفيد معنى « من ، لأن البعضية تستعاد من اسم ان لكونه نكرة . قوله (أو ابد) جمع
أبد بالمد وكسر الموحدة أى غريبة ، يقال جاء فلان بأبد أى بكلمة أو فلة دفرة ، يقال أبدت بفتح الموحدة
تأبد بعضها ويجوز الكسر أبودا ، ويقال تأبدت أى توحشت . والمراد أن لها توحشا . قوله (فاند هليكم منها
فاصنعوا به هكذا) فى رواية الثورى « فاغلبكم منها ، وفى رواية أبى الاحوص « فافعل منها هذا فافعلوا مثل هذا
داد عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه « فاصنعوا به ذلك وكلوه ، أخرجه الطبرانى ، وفيه جواز أكل ما رى
بالسهم لم يرح فى أى موضع كان من جسده ، بشرط أن يكون وحشيا أو متوحشا ، وسيأتى البحث فيه بعد ثمانية
أبواب . قوله (وقال جدى) داد عبد الرزاق عن الثورى فى روايته « يا رسول الله « وهذا صورته مرسل : فان

هبة بن رفاعه لم يدرك زمان القول ، وظاهر سائر الروايات أن عباية نقل ذلك عن جده ، ففي رواية شعبة عن جده أنه قال : يا رسول الله ، وفي رواية عمر بن حبيد الآتية أيضا : قال قلت يا رسول الله ، وفي رواية أبي الأحوص : قلت يا رسول الله . قوله (إنا لنرجو أو نخاف) هو شك من الراوى ، وفي التعبير بالرجاء إشارة الى حرصهم على لقاء العدو لما يرجونه من فضل الشهادة أو الغنيمة ، وبالخوف إشارة الى أنهم لا يحبون أن يجهم عليهم العدو بقتل ، ووقع في رواية أبي الأحوص : إنا لنلق العدو غدا ، بالجرم ، وإله عرف ذلك بغير من صدقه أو بالقرائن ، وفي رواية يزيد بن هارون عن الثوري عند أبي نعيم في المستخرج على مسلم : إنا لنلق العدو غدا وإنا نرجو ، كذا بحذف متعلق الرجاء ، ولعل مراده الغنيمة . قوله (وليست معنا مدى) بضم أوله - مخفف مقصور - جمع مدية بسكون الدال بعدها تحتانية وهي السكين ، سميت بذلك لأنها تطلع مدى الحيوان أى حمرة ، والرابط بين قوله : نلقى العدو وليست معنا مدى ، بمحتمل أن يكون مراده أنهم إذا أقروا العدو صاروا بصد أن يقتلوا منهم ما يذبحونه ، وبمحتمل أن يكون مراده أنهم يحتاجون الى ذبح ما ياكلونه ليتقوا به على العدو اذا لقوه ، ويؤيده ما تقدم من قصة الغنم والابل بينهم فكان معهم ما يذبحونه ، وكرهوا أن يذبحوا بسببهم لئلا يضر ذلك بمحسبها والحاجة ماسة له . فقال عن الذى يحرق في الذبح غير السكين والسيف ، وهذا وجه المحصر في المدية والقصب ونحوه مع إمكان ما في معنى المدية وهو السيف . وقد وقع في حديث غير هذا : انكم لا تقرون العدو غدا والفطر أقوى لكم ، فندبهم الى الفطر ليتقوا ، قوله (ألتذبح بالقصب) ؟ يأتي البحث فيه بعد بابين . قوله (ما أنهر الدم) أى أساله وصبه بكثرة ، شبه بجرى الماء في النهر . قال عياض : هذا هو المشهور في الروايات بالراء ، وذكره أبو ذر الحاشي بالزاي وقال : النهر بمعنى الرفع وهو غريب ، و ما ، موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها فكلوا ، والتقدير ما أنهر الدم فهو حلال فكلوا ، وبمحتمل أن تكون شرطية ، ووقع في رواية أبي إسحق عن الثوري : كل ما أنهر الدم ذكاة ، و ما ، في هذا موصوفة ، قوله (وذكر اسم الله) هكذا وقع هنا ، وكذا هو عند مسلم بحذف قوله : عليه ، وثبتت هذه اللفظة في هذا الحديث عند المصنف في الشركة ، وكلام النووي في شرح مسلم ، يوم أنها ليست في البخارى إذ قال : هكذا هو في النسخ كلها يعني من مسلم وفيه محذوف أى ذكر اسم الله عليه أو معه ، ووقع في رواية أبي داود وغيره ، وذكر اسم الله عليه ، اه فكأنه لما لم يرها في الذبايح من البخارى أيضا عزاها لابن داود ، اذ لو استحضرها من البخارى ما عدل عن التصريح بذكرها فيه اشتراط التسمية ، لأنه على الإذن بمجموع الأمرين وهما الإنهاك والتسمية ، والمعلق على شيئين لا يكتفى فيه الا باجتماعهما ويلتزم بانتفاء أحدهما ، وقد تقدم البحث في اشتراط التسمية أول الباب ، ويأتى أيضا قريبا ، قوله (ليس السن والظفر) بالنصب على الاستثناء بليس ، ويجوز الرفع أى ليس السن والظفر مباحا أو مجونا . ووقع في رواية أبي الأحوص : ما لم يكن سن أو ظفر ، وفي رواية عمر بن عبيد : غير السن والظفر ، وفي رواية داود بن عيسى : إلا سنا أو ظفرا . قوله (وسأحدثكم عن ذلك) في رواية غير أبي ذر : وسأخبركم ، وسيأتى البحث فيه وهل هو من جملة المرفوع أو مدرج في باب اذا أصاب قوم غنيمة ، قيل كتاب الاضاحى . قوله (أما السن فنظم) قال البيضاوى : هو قياس حذفته منه المقدمة الثانية لخيرتها عندهم ، والتقدير أما السن فنظم ، وكل هظم لا يحمل الذبح به ، وطوى النتيجة لدلالة الاستثناء عليها . وقال ابن الصلاح في

« مشكل الوسيط » هذا يدل على أنه عليه الصلاة والسلام كان قد قرر كون الزكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله « فاعظم » ، قال : ولم أر بعد البحث من نقل المنع من الذبح بالعظم معنى يعقل ، وكذا وقع في كلام ابن عبد السلام . ، وقال النووي : معنى الحديث لا يذبحوا بالعظام فإنها تنجس بالدم وقد نهيتكم عن تنجيسها لأنها زاد إخوانكم من الجن اه . وهو محتمل ولا يقال كان يمكن تطهيرها بعد الذبح بها لأن الاستنجاء بها كذلك ، وقد تقرر أنه لا يجوز . وقال ابن الجوزي في « المشكل » : هذا يدل على أن الذبح بالعظم كان معهودا عندهم أنه لا يجوز ، وقرره الشارع على ذلك وأشار إليه هنا . قلت : وسأذكر بعد ما بين من حديث حذيفة ما يصلح أن يكون مستقنذا لذلك إن ثبت . قوله (وأما الظفر فدى الحبشة) أى وهم كفار وقد نهيتهم عن التشبه بهم ، قاله ابن الصلاح وتبعه النووي : وقيل نهى عنهم لأن الذبح بها تمذيب للحيوان ، ولا يقع به غالبا إلا الحنق الذى ليس هو على صورة الذبح ، وقد قالوا : أن الحبشة تسمى مذايح النساء بالظفر حتى تزهق نفسها خنقا . وأعرض على التعليل الأول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالأسكين وسأوما يذبح به الكفار ، وأجيب بأن الذبح بالأسكين هو الأصل وأما ما يلتحق بها فهو الذى يعتبر فيه التشبيه لضعفها ، ومن ثم كانوا يسألون عن جواز الذبح بغير الأسكين وشبهها كما سيأتى وأنها ، ثم وجدت في « المعرفة للبيهقي » من رواية حرمله عن الشافعى أنه حل الظفر في هذا الحديث على النوع الذى يدخل في البخور فقال : معقول في الحديث أن السن إنما يذكي بها إذا كانت منزعة ، فأما وهي ثابتة فلو ذبح بها لكانت منخقة ، يعنى فدل على أن المراد بالسن السن المنزعة وهذا بخلاف ما نقل عن الحنفية من جوازه بالسن المنفصلة قال : وأما الظفر فلو كان المراد به ظفر الإنسان لقال فيه ما قال في السن ، لكن الظاهر أنه أراد به الظفر الذى هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يفرى فيكون في معنى الحنق . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم تحريم التصرف في الاموال المشتركة من غير إذن ولو قلت ولو وقع الاحتياج اليها ، وفيه انقياد الصحابة لأمر النبي ﷺ حتى في ترك ما هم إليه الحاجة الشديدة . وفيه أن الامام عقوبة الرعية بما فيه إتلاف منفعة ونحوها إذا غلبت المصاحبة الشرعية ، وأن قسمة الغنيمة يجوز فيها التمديل والتقسيم ، ولا يشترط قسمة كل شيء منها على حدة ، وأن ما توحش من المستأنس يعطى حكم المتوحش وبالعكس ، وجواز الذبح بما يحصل المقصود سواء كان حديدا أم لا ، وجواز عقر الحيوان النادل لمن يحجز عن ذبحه كالصيد البرى والمتوحش من الأنس ويكون جميع أجزائه مذبحا فإذا أصيب فوات من الإصابة حل ، أما المقدور عليه فلا يباح إلا بالذبح أو النحر إجماعا . وفيه التنبيه على أن تحريم الميتة لبقاء دمها فيها . وفيه منع الذبح بالسن والظفر متصلا كان أو منفصلا طاهرا كان أو متنجسا ، وقرئ الحنفية بين السن والظفر المتصلين فحسوا المنع بهما وأجازوه بالمنفصلين ، وقرئوا بأن المتصل يصير في معنى الحنق والمنفصل في معنى الحجر ، وجزم ابن دقيق العيد بحمل الحديث على المتصلين ثم قال : واستدل به قوم على منع الذبح بالعظم مطلقا لقوله « أما السن فاعظم » فعلى منع الذبح به لكونه عظما ، والحكم يعم بمعوم هلته ، وقد جاء عن مالك في هذه المسألة أربع روايات ثالثها يجوز بالعظم دون السن مطلقا رابعها يجوز بها مطلقا حكاهما ابن المنذر ، وحكى الطحاوى الجواز مطلقا عن قوم ، واحتجوا بقوله في حديث عدى بن حاتم « أمر الدم بما شئت » أخرجه أبو داود ، يمكن عمومه بخصوص بالنهي الوارد صحيحا في حديث رافع عملا بالحديثين ، وسلك الطحاوى طريقا آخر فاحتج مذهبه بمعوم حديث عدى قال : والاستثناء في حديث رافع يقتضى تخصيص هذا العموم ، لكنه في المزوهرين غير محقق وفي غير

المنزوعين عن حق من حيث النظر ، وأيضا فالذبح بالمتصاين بدبه الحق وبالمنزوعين يشبه الآلة المستقلة من حجر وخشب . والله أعلم

١٦ - باب ما ذبح على النصب والأصنام

٥٤٩٩ - **حديث** مولى بن أسيد حدثنا عبد العزيز - يعني ابن المختار - أخبرنا موسى بن عتبة قال أخبرني سالم أنه سمع عبد الله يحدث عن رسول الله ﷺ أنه لقي زيد بن عمرو بن نفيل بأصفل بلدح وذلك قبل أن ينزل على رسول الله ﷺ الوحي ، فقدم إليه رسول الله ﷺ سفرة لحم ، فإني أن يأكل منها ، ثم قال : إني لا آكل مما تذبحون على أنصابكم ، ولا آكل إلا ما ذكر اسم الله عليه .

قوله (باب ما ذبح على النصب والأصنام) النصب بضم أوله وبفتحه واحد الأنصاب ، وهي حجارة كانت تنصب حول البيت يذبح عليها باسم الأصنام ، وقيل النصب ما يعبد من دون الله ، فكل هذا فمطف الأصنام عطف تفسيري ، والاول هو المشهور وهو اللاتق بحديث الباب . ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة زيد بن عمرو بن نفيل ووقع فيه من الاختلاف نظير ما وقع في الرواية التي في أواخر المناقب ، وهو أنه وقع للأكثر . فقدم اليه رسول الله ﷺ سفرة . وللكشميني . فقدم الى رسول الله ﷺ سفرة . وجمع ابن المنير بين هذا الاختلاف بأن القوم الذين كانوا هناك قدموا السفرة للنبي ﷺ فقدمها لزيد غناطيا لاولئك القوم ما قال ، وقوله سفرة لحم ، في رواية أبي ذر . سفرة فيها لحم ، وقد سبق شرح الحديث مستوفى في أواخر المناقب

١٧ - باب قول النبي ﷺ « فليذبح على اسم الله »

٥٥٠٠ - **حديث** ثقيفة حدثنا أبو حنيفة عن الأصود بن قيس عن جندب بن سفيان البجلي قال : ضحينا مع رسول الله ﷺ أضحية ذات يوم ، فاذا أناس قد ذبحوا ضحاياهم قبل الصلاة ، فلما انصرف رآهم النبي ﷺ أنهم قد ذبحوا قبل الصلاة فقال : من ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى ، ومن كان لم يذبح حتى صلينا فليذبح على اسم الله .

قوله (باب قول النبي ﷺ فليذبح على اسم الله) ذكر فيه حديث جندب بن عبد الله في ذبح الضحايا قبل صلاة العيد ، وفيه اللفظ المذكور وهو يحتمل أن يكون المراد به الأذن في الذبيحة حيثئذ ، أو المراد به الأمر بالتسمية على الذبيحة ، وسيأتي شرح الحديث مستوفى في كتاب الاضاحي أن شاء الله تعالى . وقد استدل به ابن المنير على اشتراط تسمية العائد دون الغامى ، وبأن تقريره هناك أن شاء الله تعالى . ووقع في هذه الرواية « ضحينا مع رسول الله ﷺ أضحية » بفتح أوله بمعنى الاضحية

١٨ - باب ما أنهر الله من النصب والمروة والحديد

٥٥٠١ - **حديث** محمد بن أبي بكر القدسي حدثنا معمر عن هبيرة الله عن نافع سمع ابن كعب بن

مالك بن أنس أخبره أن جارية لهم كانت ترمي غنما بسلع، فابصرت بشاة من غنمها موتاً، فكسرت حجراً فذبحتها به. قال لأهلها: لا تأكلوا حتى آتى النبي ﷺ فأسأله، أو حتى أرسل الله من بأسه، فأتى النبي ﷺ - أو بعث إليه - فأمر النبي ﷺ بأكلها.

٥٥٠٢ - حدثنا موسى حدثنا جويرية عن نافع عن رجل من بني سلة أخبرنا عبد الله أن جارية لكعب ابن مالك ترمي غنماً له بالجليل الذي بالسوق وهو بسلع، فاصيبت بشاة، فكسرت حجراً فذبحتها به، فذكروا النبي ﷺ فأمرهم بأكلها.

٥٥٠٣ - حدثنا عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن سعيد بن مسروق عن عتبة بن رفاعه عن جده أنه قال: يا رسول الله، ليس لنا مدي. فقال: ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل، ليس للظفر والسن، أما للظفر فمدي الحبشة، وأما السن فظم. وقد يصير غبسة، فقال: إن لهذه الإبل أوايداً كأوايد الوَحش، فاغلبكم منها فاصنعوا به هكذا.

قوله (باب ما أنهر الدم من النصب والمروة والحديد) أنهر أي أسال، والمروة حجر أبيض، وقيل هو الذي يقدح منه النار. وأشار المصنف بذكرها إلى ما ورد في بعض طرق حديث رافع، فإن في رواية حبيب بن حبيب عن سعيد بن مسروق عند الطبراني، أفندج بالنصب والمروة، وفي رواية ليث بن أبي سليم عن حباب، أفندج بالمروة وشقة العصا، وفي رواية عن محمد بن عمار عن محمد بن عيسى قال: ذهبت أردنين بمروة، فأمرني النبي ﷺ بأكلهما. وصححه ابن حبان والحاكم، وأخرج الطبراني في الأوسط، من حديث حذيفة رفعه. اذبحوا بكل شيء فمري الأوداج ما خلا السن والظفر، وفي سنده عبد الله بن خراش مختلف فيه، وله شاهد من حديث أبي أمامة نحوه، والأشهر في رواية غير من ذكره أفندج بالنصب، وأما الحديد فن قوله وليست معنا مدي، فإن فيه إشارة إلى أن الذبح بالحديد كان مقروناً عندهم جوازه، والمراد بالسؤال عن الذبح بالمروة جلس الأحجار لا خصوص المروة، ولذلك ذكر في الباب حديث كعب بن مالك وفيه التنصيص على الذبح بالحجر. قوله (متمم) هو ابن سلقم التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري. قوله (عن نافع سمع ابن كعب بن مالك) جزم المزي في الأطراف، بأنه عبد الله بن كعب، وقد سبق ما فيه في الوكالة، وأن الذي يرجح أنه عبد الرحمن بن كعب، وقد اختلف في هذا الحديث على نافع كما سألناه في الباب الذي بعده. قوله (أن جارية لهم) لم أقف على اسمها. قوله (بسلع) بفتح السين المهملة وسكون اللام وحكى قتها وآخره مهمة: جبل معروف بالمدينة. قوله (فابصرت بشاة) في رواية غير أبي ذر، فاصيبت شاة من غنمها. قوله (موتاً) في رواية السرخسي والمستمل، موتاً. قوله (فذبحتها به) في رواية الكشمي، فذكتها، وسقط لغير أبي ذر. قوله (أو حتى أرسل الله) هو شك من الراوي. قوله (عن سعيد بن مسروق) هكذا جزم به عبدان عن أبيه عن شعبة، ووقع في رواية غنند عن شعبة أكبر طي أن

سمعه من سعيد بن مسروق رحدثني به سليمان بن ميمون الثوري عنه ، أخرجه النسائي ، وأخرجه أحمد عن غندر فيبين أن القدر الذي كان يشك شعبة في سماعه له من سعيد بن مسروق مر قوله « وجعل عشرة من الشام بيعة » . قلت : ولهذا النسكفة اقتصر البخاري من الحديث من رواية شعبة هذه على ما عدا قصة تمديد العشر شياء بالبحر ، اذ هو المحقق من السماع ، وقد تقدمت بمباحث الحديث قريبا . قوله (عن عباية بن رفاع) في رواية غير أبي ذر ، عن عباية بن رافع ، ورافع جد عباية وأبوه رفاع فنسب في هذه الرواية الى جده ولو أخذ بظاهرهما لكان الحديث عن خديج والد رافع وليس كذلك ، وقوله في هذه الرواية « وند بعير لحبه » فيه اختصار ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق معاذ عن شعبة بلفظه « وند بعير منها فسموا له » فرماه رجل بسهم لحبه ،

١٩ - باب ذبيحة المرأة والأمة

٥٥٠٤ - **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ لَكَمٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شاةً بِحَجَرٍ ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَسْرَأَ بِأَكْلِهَا . وَقَالَ الْإِمَامُ : « حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُخْبِرُ عَنِ اللَّهِ ﷻ أَنَّ جَارِيَةَ لَكُمْب . . بهذا »

٥٥٠٥ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ عَنْ مَعَاذِ بْنِ سَعْدٍ « أَنَّ سَعْدَ بْنَ مَعَاذٍ - أَخْبَرَهُ « أَنَّ جَارِيَةَ لَكُمْبِ بْنِ مَالِكٍ كَانَتْ تُرْعَى غَمَا بِسَمْعِ فَاصِيئَتِ شاةٍ مِنْهَا ، فَأَذَرَكْنَاهَا فَلَذَبَحَتْهَا بِحَجَرٍ ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : كَلِمَا »

قوله (باب ذبيحة الأمة والمرأة) كآه يشير الى الرد على من منع ذلك ، وقد نقل محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته ، وفي المدونة ، جوارزه . وفي وجهه لاشافعية يكره ذبح المرأة الاضحية ، وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم النخعي أنه قال في ذبيحة المرأة والصبي : لا بأس اذا أطلق الذبيحة وحفظ التسمية ، وهو قول الجمهور . **قوله** (عتبة) هو ابن سليمان السكلاقي السكوفي واقفي معتبر بن سليمان التيمي البصري على روايته عن عبيد الله بن عمر ، وذكر الدارقطني أن غيرهما رواه عن عبيد الله فقال : عن نافع أن رجلا من الانصار . . قلت : وكذا تقدم في الباب الذي قبله من رواية جويرية عن نافع ، وكذا علقه هنا من رواية الايث عن نافع ، ووصله الاسماعيل من رواية أحمد بن يونس عن الايث به ، قال الدارقطني ، وكذا قال محمد بن اسحق عن نافع ، وهو أشبه ، وسلك المجادة قوم منهم يزيد بن عازن فقال عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ، وكذا قال مرحوم المطار عن داود الطمار عن نافع ، وذكر الدارقطني عن غيرهم أنهم رووه كذلك ، قال : ومنهم من أرسله عن نافع وهو أشبه بالصواب ، وأغفل ما ذكره البخاري أواخر الباب من رواية مالك عن نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ « ان جارية لكمب ، وقد أوردته في الموطآت ، له كذلك من حديث جماعة عن مالك ، منهم محمد بن الحسن ، وقال في روايته عن رجل من الانصار معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ ، وأشار الى تفرد محمد بذلك ، وقال الباقر عن رجل عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ ، ومنهم ابن وهب أخرجه عن طريقه كالجماعة قال : وأخرجه ابن وهب في غير الموطأ فقال وأخبرني مالك وغيره من أهل العلم عن نافع عن رجل من الانصار أن جارية لكمب بن مالك ، فذكره وقال : الصواب ما في الموطأ يعني عن مالك ، وأما عن غيره فيحتمل أن يكون ابن وهب أراد الايث ورجل

رواية مالك على روايته ، وأغرب ابن التين فقال : فيه رواية صحابي عن تابعي لأن ابن كعب تابعي وابن عمر صحابي قلت : لكن ليس في شيء من طرقه أن ابن عمر رواه عنه ، وإنما فيها أن ابن كعب حدث ابن عمر بذلك لحمله عنه نافع ، وأما الرواية التي بها عن ابن عمر فقال راويها فيها عن النبي ﷺ ولم يذكر ابن كعب ، وقد تقدم أنها شاذة والله أعلم . وقال الكرماني الشك من الرازي في مما ذكره أو سمع من مما لا يقدح لأن الصحابة كلهم عدول ، وهو كما قال ، لكن الراوي الذي لم يسم يقدح في صحة الخبر إلا أنه قد تبين بالطريق الأخرى أن له أصلاً ، قوله (جارية) وفي لفظ أمة ، لا ينافي قوله في الرواية الأخرى ، امرأة ، لأنها أعم ، فيؤخذ بقول من زاد في روايته صفة وهي كونها أمة . قوله (فذهبها) في رواية الكشميهني ، فذكرتها ، ووقع في رواية معين بن عيسى عن مالك في « الموطأ » فأدركت فكانها بصحر . قوله (فسل النبي ﷺ) في رواية الليث ، فذكرت حجراً فذهبها به فأتى النبي ﷺ فأخبره فقال : كلوها ، فاستفاد من روايته معين الذي سأل النبي ﷺ عن ذلك ، وقد سبق في الباب الذي قبله من رواية جويرية عن نافع فذكروا النبي ﷺ ، وقد تقدم من رواية عبيد الله بن عمر فيه على الشك والله أعلم . وفي الحديث تصديقي الأمين فيما اتهم عليه حتى يظهر عليه دليل الحياطة . وفيه جواز تصرفه الأمين كالودع بغير إذن المالك بالمصلحة ، وقد تقدمت ترجمة المصنف بذلك في كتاب الوكالة ، وقال ابن القاسم : إذا ذبح الراعي شاة بغير إذن المالك وقال خشيت عليها الموت لم يضمن على ظاهر هذا الحديث ، وتعقب بأن الجارية كانت أمة فصاحب الغنم فلا يتصور تضمينها ، وعلى تقدير أن تكون غير ملكة فلم ينقل في الحديث أنه أراد تضمينها ، وكذا لو أنزى حل الأثاث فلا يغير إذن فملكته ، قال ابن القاسم لا يضمن لأنه من صلاح المال ، وقد أوما البخاري في كتاب الوكالة إلى موافقته حيث قسم الجواز بقصد الإصلاح ، وقد تقدم بيان ذلك ، وفيه جواز أكل ما ذبح بغير إذن مالك ولو ضمن الذابح ، وخالف في ذلك طاووس ومالك كرامة كما سيأتي في أواخر كتاب الذابح ، وهو قول الحسن وأهل الظاهر ، والله جنح البخاري لأنه أورد في الباب المذكور حديث رافع بن خديج في الأمر بكفائه القدر وقد سبق ما فيه ، وهو حديث الباب ، وبما أخرجه أحمد وأبو داود بسند قوي عن طريق عاصم بن كليب عن أبيه في قصة الشاة التي ذبحها المرأة بغير إذن صاحبها فامتنع النبي ﷺ من أكلها لكنه قال « أطعموها الأسارى » فلم تكن ذكية ما أمر بأطعمها الأسارى . وفيه جواز أكل ما ذبحته المرأة سواء كانت حرة أو أمة كبيرة أو صغيرة مسلمة أو كنانية طاهراً أو غير طاهر ، لأنه ﷺ أمر بأكل ما ذبحته ولم يستفصل ، نص على ذلك الشافعي ، وهو قوله الجمهور ، وقد تقدم في صدر الباب

٢٠ - باب لا يذكي بالسنِّ والعظم والظفر

٥٥٠٦ - حدثنا سفيان عن أبيه عن حبابة بن رفاع عن رافع بن خديج قال « قال النبي ﷺ

ﷺ : كل - بعض ما أنهر الدم - إلا السنَّ والظفر »

قوله (باب لا يذكي بالسنِّ والعظم والظفر) قال الكرماني : السن عظم خاص وكذلك الظفر ولكنهما في العرف ليسا بمطهين ، وكذا عند الأطباء ، وعلى الأول فذكر العظم من عطف العام على الخاص ثم الخاص على العام ، ذكر فيه طرقاً من حديث رافع بن خديج وقد تقدمت مباحثه ، وسفيان هو الثوري ، قال الكرماني : ترجم ٢ - ٨٠ ج ٩ - في الحديث

بالعظم ولم يذكره في الحديث ولكن حكمه يعلم منه . قلت : والبخارى في هذا ما شىء على عادته في الإشارة الى ما يتضمنه أصل الحديث ، فإن فيه ، أما السنن فعظم ، وإن كانت هذه الجملة لم تذكر هنا لكنها ثابتة مشعورة في نفس الحديث . قوله (قال النبي ﷺ كل بمعنى ما أنهر الدم إلا السنن والظفر) كذا عند الجميع ، ولم أره عند أحد من رواه عن الثوري بهذا اللفظ ، وكل ، فعل امر بالآكل واقتطع بمعنى ، نفسير ، كأن الراوى قال كلاماً هذا معناه ، وقد أخرجه البيهقي من طريق الباقندي عن قبصة شيخ البخارى فيه بلفظ : كذا مع النبي ﷺ . بنى الخليفة فأصاب الناس لإبلا وغنا ، قال وذكر الحديث بنحوه وزاد في آخره : قال عباية : ثم إن فاضلاً تردى بالمدينة فذبح من قبل شاكلته ، فأخذ منه ابن عمر شيئاً بدميين ، وسألت الحديث بعد قليل من طريق يحيى القطان عن الثوري مطولاً

٢١ - باب ذبيحة الأعراب ونحوهم

٥٥٠٧ - حدثنا محمد بن عبيد الله حدثنا أسامة بن حفص المدني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن قوماً قالوا للنبي ﷺ : إن قوماً يأتوننا بلحم لا ندرى أذكركم اسم الله عليه أم لا ، فقال : سموا عليه أنتم وكلوه . قالت : وكانوا حديثي عهد بالكفر . تابعه عن علي الهراوردي . وتابعه أبو خالد والطفاوى

قوله (باب ذبيحة الأعراب ونحوهم) كذا للأكثر بالواو والكسمة في البراء بدل الواو وكذا هو عند النسفي ولسكل وجه . قوله (أسامة بن حفص المدني) هو شيخ لم يزد البخارى في التاريخ في تعريفه على ما في هذا الاسناد ، وذكر غيره أنه يرى منه أيضاً يحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة بالقاف والمثناة مصغر . ولم يحتج البخارى بأسامة هذا لأنه قد أخرج هذا الحديث من رواية الطفاوى وغيره كما سألته . قوله (تابعه على عن الدراوردي) هو على بن عبد الله بن المديني شيخ البخارى والدراوردي هو عبد العزيز بن محمد ، وإنما يخرج له البخارى في المتابعات ، ومراد البخارى أن الدراوردي رواه عن هشام بن عروة مرفوعاً كما رواه أسامة بن حفص ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يعقوب بن حميد عن الدراوردي . قوله (وتابعه أبو خالد والطفاوى) يعني عن هشام بن عروة في رقمه أيضاً ، فاما رواية أبي خالد - وهو سليمان بن حبان الأحمر - فقد وصلها عنه المصنف في كتاب التوحيد وقال عقبه : وتابعه محمد بن عبد الرحمن والدراوردي وأسامة بن حفص ، وأما رواية الطفاوى وهو محمد بن عبد الرحمن فقد وصلها عنه المصنف في كتاب البيوع ، وعالفهم مالك فرواه عن هشام عن أبيه مرسلًا ليس فيه عائشة ، قال الدارقطني في العلل : رواه عبد الرحيم بن سليمان ومحاضر بن المورع والنضر بن شميل وآخرون عن هشام موصولاً ورواه مالك مرسلًا عن هشام ، ووافق ما أسكا على إرساله الحمادان وابن عينة والقطان عن هشام ، وهو أشبه بالصواب ، وذكر أيضاً أن يحيى بن أبي طالب رواه عن عبد الوهاب بن عطاء عن مالك موصولاً . قلت : رواية عبد الرحيم عند ابن ماجه ورواية النضر عند النسائي ورواية محاضر عند أبي داود ، وقد أخرجه البيهقي من رواية جعفر بن عون عن هشام مرسلًا ، ويستفاد من صليح البخارى أن الحديث إذا اختلف في وصله وإرساله حكمه لواصل بشرطين : أحدهما أن يزيد عدد من وصله على من أرسله ، والآخر أن يختلف بقرينة تفرد

الرواية لموصولة ، لان حروء معروف بالرواية عن عائشة مشهور بالأخذ عنها ، ففي ذلك إشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من أرسله . ويؤخذ من صنيعه أيضا أنه وان اشترط في الصحيح أن يكون رايه من أهل الضبط والاحتان أنه إن كان في الراوى قصور عن ذلك ووافقه على رواية ذلك الخبر من هو مثله انجر ذلك القصور بذلك وصح الحديث على شرطه . قوله (ان قوما قالوا للنبي ﷺ) لم أقف على تعيينهم ، وقع في رواية مالك وحسن رسول الله ﷺ . قوله (ان قوما يأتونا بلحم) في رواية أبي خالد : يأتونا بلحمان ، وفي رواية النضر بن سميل عن هشام عند النسائي : ان ناسا من الأعراب ، وفي رواية مالك : من البادية . قوله (لا ندى أذكر اسم الله عليه) كذا هنا بضم الدال على البناء للجهول ، وفي رواية الطفاوى الماضية في البيوع : اذكروا ، وفي رواية أبي خالد : لا ندى يذكر ، زاد أبو داود في روايته : أم لم يذكر ، أننا كل منها . قوله (سموا عليه أتم وكلوا) في رواية الطفاوى : سموا الله ، وفي رواية النضر وأبي خالد : اذكروا اسم الله ، زاد أبو خالد : أتم . قوله (قالت وكانوا حديث عهد بالكفر) وفي لفظ : حديث عهد ، وهي جملة اسمية قدم خبرها ووقعت صفة لقوله : أقواما ، ويحتمل أن يكون خبرا ثانيا بعد الخبر الاول وهو قوله : يأتونا بلحم . قوله (بالكفر) وفي لفظ : بكفر ، وفي رواية أبي خالد : بشر ، وفي رواية أبي داود : مجاهلية ، زاد مالك في آخره : وذلك في أول الإسلام ، وقد تعلق بهذه الزيادة قوم فوهوا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى (ولا تأكل مما لم يذكر اسم الله عليه) قال ابن عبد البر : وهو تعلق ضعيف ، وفي الحديث نفسه ما يردد لانه أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل قبل أن الآية كانت نزلت بالامر بالتسمية عند الأكل ، وأيضا فقد اتفقوا على أن الأنعام مكية وأن هذه القصة جرت بالمدينة ، وأن الأعراب المشار اليهم في الحديث هم بادية أهل المدينة . وزاد ابن عيينة في روايته : اجتهدوا أيمانهم وكلوا ، أى حلفوم على أنهم سموا حين ذبحوا ، وهذه الزيادة غريبة في هذا الحديث ، وابن حينة ثقة لكن روايته هذه مرسة ، نعم أخرج الطبراني من حديث أبي سعيد نحوه : لكن قال : اجتهدوا أيمانهم أنهم ذبحوها ، ورجاله ثقات ، ولطعاوى في المشكل : « - آل ناس من الصحابة رسول الله ﷺ فقالوا : أغاريب يأتونا بلحمان وجبن وسمن ما ندرى ما كنه اسلامهم . قال : انظروا ما حرم الله عليكم فأمسكوا عنه ، وما سكى عنه فقد حقا لكم عنه ، وما كان ربك نسيا ، اذكروا اسم الله عليه ، قال الملب : هذا الحديث أصل في أن التسمية على الذبيحة لا تجب ، اذ لو كانت واجبة لاشتطت على كل حال . وقد أجمعوا على أن التسمية على الأكل ليست فرضا ، فلما نابت عن التسمية على الذبح دل على أنها سنة لان السنة لا تنوب عن الفرض ، ودل هذا على أن الأمر في حديث عدى وأبي ثعلبة محمول على التنزيه من أجل أنهما كانا بصندان على مذهب الجاهلية فعملهما النبي ﷺ أمر الصيد والذبح فرضه ومندوبه لثلا يواقما شبهة من ذلك ، وليأخذوا بكل الأمور فيما يستقبلان ، وأما الذين سألوا عن هذه الذبايح فأنهم سألوا عن أمر قد وقع ويضع لغريم ليس فيه قدرة على الأخذ بالأكل ، فعرفهم بأصل الحل فيه . وقال ابن التين : يحتمل أن يراد بالتسمية هنا عند الأكل ، وبذلك جزم النووي ، قال ابن التين : وأما التسمية على ذبح تولا غيرهم من غير عليهم فلا تكليف عليهم فيه ، وإنما يحمل على غير الصحة اذا تبين خلافها . ويحتمل أن يريد أن تسميتكم الآن تسميتهم بها أكل ما لم تعلموا أذكر اسم الله عليه أم لا اذا كان الذابح عن تصح ذبيحته اذا سمى . ويستفاد منه أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين محمول على الصحة ، وكذا ما ذمه أعراب المسلمين ، لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية ،

وهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال : فيه أن ما ذبحه المسلم بؤكل ويحمل على أنه سمي ، لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك ، وعكس هذا الخطأ في فقال : فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة لأنها لو كانت شرطا لم تستج الذبيحة بالأسر المشكوك فيه ، كما لو عرض الشك في نفس الذبح فلم يعلم هل وقعت الذكاة المستبرأة أولا ، وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه : فسموا أنتم وكلوا ، كأنه قيل لهم لا تتهموا بذلك بل الذي يهكم أنتم أن تذكروا اسم الله وتأكوا ، وهذا من أسلوب الحكميم كما نبه عليه الطيبي . وما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا . (نسكته) : قال الغزالي في الأحياء ، في مراتب الشهات : المرتبة الأولى ما يتأكد الاستحباب في التذوق عنه ، وهو ما يقوى فيه دليل المخالف ، فنه التذوق عن أكل متروك التسمية ، فإن الآية ظاهرة في الإيجاب ، والأخبار متواترة بالأسرها ، ولكن لما صح قوله ﷺ : والمؤمن يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم ، احتمل أن يكون عاما موجبا لصرف الآية والأخبار عن ظاهر الأمر ، واحتمل أن يخص بالناسي ويبقى من عداه على الظاهر ، وهذا الاحتمال الثاني أولى والله أعلم . قلت : الحديث الذي اعتمد عليه وحكم بصحته بالغ النووي في إنكاره فقال : هو مجمع على ضعفه ، قال : وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة وقال : منكر لا ينجح به ، وأخرج أبو داود في الراسيل ، عن الصلت أن النبي ﷺ قال : ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكره . قلت : الصلت يقال له السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات ، وهو مرسل جيد ، وحديث أبي هريرة فيه مروان بن سالم وهو متروك ، ولكن ثبت ذلك عن ابن عباس كما تقدم في أول باب التسمية على الذبيحة ، واختلف في رفضه ووقفه ، فإذا انضم إلى المرسل المذكور قوى ، أما كونه يبلغ درجة الصحة فلا . والله أعلم

٢٢ - باب ذبائح أهل الكتاب وشعوبها من أهل الحرب وغيرهم

وقوله تعالى (أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم)

وقال الزمهرى : لا بأس بذبائح نصارى العرب ، وإن سمعته بسى لنهر الله فلا تأكل

وإن لم تسمه فقد أحله الله وعلم كفرهم . ويذكر عن علي بن عوف

وقال الحسن بن إبراهيم : لا بأس بذبائح الأكلية . وقال ابن عباس : طعامهم ذبائحهم

٥٥٠٨ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن محمد بن هلال عن عبد الله بن مغفل رضى الله عنه قال :

كنا محاصرين قصر خيبر ، فرمى إمامنا بجواب فيه شحم ، فمزوت لأحدنا ، فالتفت فإذا النبي ﷺ ،

فاستحييت منه .

قوله (باب ذبائح أهل الكتاب وشعوبها ، من أهل الحرب وغيرهم) أشار إلى جواز ذلك ، وهو قول الجمهور ومن مالك وأحمد تحريم ما حرم الله على أهل الكتاب كالشعوم . وقال ابن القاسم : لأن الذى أباحه الله طعامهم ، وليس الشعوم من طعامهم ولا يقصدونها عند الذكاة . وتعقب بأن ابن عباس فسر طعامهم بذبائحهم كما سيأتى آخر

الباب ، وإذا أبيحت ذبائحهم لم يحتج الى قصدهم أجزاء المذبح ، والتذكية لا تقع على بعض أجزاء المذبح دون بعض ، وإن كانت التذكية شائعة في جميعها دخل النحر لاعتاله ، وأيضاً فإن الله سبحانه وتعالى نص بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر ، فكان يلزم على قول هذا القائل أن اليهودي إذا ذبح ما له ظفر لا يحل للسلم أكله ، وأهل الكتاب أيضاً يحرمون أكل الأبل فيقع الإلزام كذلك . قوله (وقوله تعالى أحل لكم الطيبات) كذا لا بد من ذكره ، وساق غيره الى قوله (حل لهم) ، وهذه الزيادة بتبين مراده من الاستدلال على الحل لأنه لم ينص ذبياً من حربي ولا خص لحماً من شحم ، وكون الشحم محرمة على أهل الكتاب لا بضر ، لأنها محرمة عليهم لا علينا ، وظايفه بعد أن يتقرر أن ذبائحهم لنا حلال أن الذي حرم عليهم منها مسكوت في شرعنا عن تحريره علينا فيكون على أصل الإباحة . قوله (وقال الزهري : لا بأس بذبيحة نصارى العرب . وإن سمعته يجل لغير الله فلا تأكل ، وإن لم تسمعه فقد أحله الله لك وعلم كشرهم) وصلى عبد الرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن ذبائح نصارى العرب فذكر نحوه وزاد في آخره قال : وإملاؤه أن يقول : باسم المسيح ، وكذا قال الشافعي إن كان لهم ذبح يسمون عليه غير اسم الله مثل اسم المسيح لم يحل ، وإن ذكر المسيح على معنى الصلاة عليه لم يحرم ، وحكى البيهقي عن الحلبي بحثاً أن أهل الكتاب إنما يذبحون لله تعالى ، وهم في أصل دينهم لا يقصدون بعبادتهم إلا الله ، فإذا كان قصدهم في الأصل ذلك اعتبرت ذبيحتهم ولم يضر قول من قال منهم مثلاً باسم المسيح لأنه لا يريد بذلك إلا الله وإن كان قد كفر بذلك الإعتقاد . قوله (ويذكر عن علي نحوه) لم أقف على من وصله ، وكأنه لا يصح عنه ، ولذلك ذكره بصيغة التريض . بل قد جاء عن علي من وجه آخر صحيح المنع من ذبائح بعض نصارى العرب أخرجه الشافعي وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة . عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي قال : لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب ، فانهم لم يتمسكوا من دينهم إلا بشرب الخمر ، ولا تماوض بين الروايتين عن علي لأن منع الذي منعه فيه أحسن من الذي نقل فيه عنه الجواز . قوله (وقال الحسن وإبراهيم لا بأس بذبيحة الأقف) بالأقف ثم الغاء : هو الذي لم يختن ، والقف بالالف ويقال بالفتن المعجمة الغرة وهي الجلدة التي تترى الحشفة ، وأثر الحسن أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال : كان الحسن يرخص في الرجل إذا أسلم بعد ما يكبر يخاف على نفسه إن اختن أن لا يختن ، وكان لا يرى بأكل ذبيحته بأساً . وأما أثر إبراهيم فأخرجه أبو بكر الخلال من طريق سعيد بن أبي عروبة عن مغيرة عن إبراهيم النخعي قال : لا بأس بذبيحة الأقف . وقد ورد ما يخالفه فأخرج ابن المنذر عن ابن عباس : الأقف لا تزك ذبيحته ولا تقبل صلاحه ولا شهادته . وقال ابن المنذر : قال جمهور أهل العلم تجوز ذبيحته لأن الله سبحانه أباح ذبائح أهل الكتاب ومنهم من لا يختن . قوله (وقال ابن عباس طعامهم ذبائحهم) كذا ثبت هذا التعليق هنا عند المستمل ، وثبت عند السرخسي والحوي في آخر الباب عقب الحديث المرفوع ، وهو موصول عند البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم) قال : ذبائحهم . وقائل هذا يلزمه أن يميز ذبيحة الأقف لأن كثيراً من أهل الكتاب لا يختنون ، وقد خاطب النبي ﷺ هرقل وقومه بقوله يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، وهرقل وقومه من لا يختن وقد سموا أهل الكتاب . ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن خلف : كنا محاصرين قصر خيبر ، فرى الناصر بجراب فيه شحم فزوت ، بنون وزاى أى وثبت ، وفي رواية الكشيدي فبدرت ، أى سادعت ، وقد تقدمت مباحته في فرض الخس ، وفيه حجة على من منع ما حرم

عليهم كالبحوم لأن النبي ﷺ أمر ابن مغفل على الانتفاع بالجراب المذكور ، وفي جواز أكل اللحم مما ذبحه أهل الكتاب ولو كانوا أهل حرب

٢٣ - باب ما نذ من البهائم فهو بمنزلة الوحش . وأجازه ابن مسعود

وقال ابن عباس : ما أعجزك من البهائم مما في يدك فهو كالعهد

وفي بعير تردى في بئر من حيث قدرت عليه فذكه . ورأى ذلك علي وابن عمر وعائشة

٥٥٠٩ - حدثنا عمر بن علي حدثنا يحيى حدثنا سفیان حدثنا أبي عن عتبة بن رفاعه بن خديج

عن رافع بن خديج قال : قلت : يا رسول الله ، إنا لأقول المدو غداً وليست معنا مدى . فقال : اجعل -

أو آرن - ما أهر الدم وذكر اسم الله فكل ، ليس السن والظفر . وسأحدثك : أما السن فمظم ، وأما

الظفر فمدى الحبشة . وأصنينا نهب إبل وغنم ، فذ منهن بعير ، فرماه رجل بهم فبسه ، فقال رسول الله ﷺ :

إِنَّ لَهُنَّ الْإِبِلَ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ ، فَإِذَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ فَاصْطَرُوا بِهِ هَكَذَا :

قوله (باب ما نذ) أي نفر (من البهائم) أي الإنسية (فهو بمنزلة الوحش) أي في جواز عقره على أي صفة

اتفقت ، وهو مستفاد من قوله في الخبر : فإذا غلبكم منها شيء فاصطروا به هكذا ، وأما قوله : إن لهذه الإبل أوابد

كأوابد الوحش . فالظاهر أن تقديم ذكر هذا التشبيه كالقيد لكونها تفادك المتوحش في الحكم . وقال ابن المنذر :

بل المراد أنها تنفر كما ينفر الوحش لا أنها تعطى حكمها ، كذا قال ، وآخر الحديث يرد عليه . قوله (وأجازه ابن

مسعود) يشير إلى ما تقدم في باب صيد القوس ، من ابن مسعود ، وأخرج البيهقي عن طريق أبي العباس عن

خصيان بن يزيد البجلي عن أبيه قال : أعرس رجل من الهذلي فاشترى جزورا فذبحها وذكر اسم الله ، فأمرهم

عبد الله - يعني ابن مسعود - أن يأكلوا ، فاطابت أنفسهم حتى جعلوا له منها بضعة ثم أتوه بها فأكل ، قوله (وقال

ابن عباس : ما أعجزك من البهائم مما في يدك فهو كالصيد ، وفي بعير تردى في بئر فذكه من حيث قدرت) في

رواية كريمة : من حيث قدرت عليه فذكه . أما الأثر الأول فوصله ابن أبي شيبة عن طريق حكرمة عنه بهذا قال :

فهو بمنزلة الصيد ، رأيا الثاني فوصله عبد الرزاق من وجه آخر عن حكرمة عنه قال : إذا وقع البعير في البئر فاطمنه

من قبل خصرته واذكر اسم الله وكل . قوله (ورأى ذلك علي وابن عمر وعائشة) أما أثر علي فوصله ابن أبي شيبة

عن طريق أبي راشد السلمي قال : كنت أرى منائح لأهل بطن الكوفة ، وتردى منها بعير ، فخشيت أن يسبقني

بذكائه ، فأخذت حديدة فوجأت بها في جنبه أو سنامه ، ثم قطعته أعضاء وفرقته على أهلي ، فأبوا أن يأكلوه ،

فأبيت عليا فتمت علي باب قصره فقلت : يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين ، فقال : يا أبا بكر ، فأخبرته خبره ،

فقال : كل وأطعمهم . وأما أثر ابن عمر فوصله عبد الرزاق في أثر حديث رافع بن خديج عن رواية سفیان عن أبيه

عن عتبة بن رفاعه ، وقد تقدم في باب لا يذكي بالسن والعظم ، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عتبة

بن رفاعه وتردى بعير في ركية ، فزل رجل لينجره فقال : لا أقدر على نجره ، فقال له ابن عمر : اذكر اسم الله ثم اقتل

شاكلته - يعني خاصرته - ففعل ، وأخرج مقطعا ، فاخذ منه ابن عمر عشرين أو أربعة . وأما أثر عائشة فلم أقف عليه بعد موصولا ، وقد نقله ابن المنذر وغيره عن الجمهور ، وخالفهم مالك والليث ، ونقل أيضا عن سعيد بن المسيب وربيعة فقالوا : لا يحل أكل الإنسي إذا توحش إلا بتذكيته في حلقه أو لبتة ، وحجة الجمهور حديث واقع ، ثم ذكر حديث واقع بن خديج من رواية يحيى القطان عن سفيان الثوري ، ولم يذكر فيه قصة نصب القدور ولا كفايتها وذكر سائر الحديث . قوله فيه (عن عباد بن رفاع بن خديج) كذا فيه نسب رفاع إلى جده ، ووقع في رواية كريمة ورفاعة بن رافع بن خديج . بغير نقص فيه . قوله (فقال عجل أرأى) في رواية كريمة بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون النون ، وكذا ضبطه الخطابي في سنن أبي داود ، وفي رواية أبي ذر بسكون الراء وكسر النون ، ووقع في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه الذي هنا وأورني ، باثبات الياء آخره ، قال الخطابي : هذا حرف طالما استثبت فيه الزوارة ، وسألت عنه أهل اللغة فلم أجد عندهم ما يقطع بصحته ، وقد طلبت له مخرجا . فذكر أوجها : أحدها أن يكون على الرواية بكسر الراء من أرأى القوم إذا هلكت مواشيهم فيكون المعنى أهلكها ذبحا . ثانيها أن يكون على الرواية بسكون الراء بوزن أعطى بمعنى انظروا نظروا تنظر بمعنى ، قال الله تعالى حكاية عن قال (انظرونا تقتبس من نوركم) أي انظرونا ، أو هو بضم الهمزة بمعنى أدم الخبز من قولك رنوت إذا دمت النظر إلى الشيء ، وأراد أدم النظر إليه وراعه يبصر . ثالثها أن يكون موزنا من قولك أرأى برأى إذا نشط وخف ، كأنه فعل أمر بالامراع لتلايموت خفقا ورجح في « شرح السنن » هذا الوجه الأخير فقال : صوابه أرأى بوزن ومعناه خف وأجمل لتلايموتها ، فإن الذبح إذا كان بغير الجذب احتاج صاحبه إلى خفة يد وسرعة في إمرار تلك الآلة والإتيان على الحلقوم والأوداج كلها قبل أن تهلك للذبيحة بما بناها من ألم الضغط قبل فطع مذايحها . ثم قال : وقد ذكرت هذا الحرف في « غريب الحديث » وذكرت فيه وجوها يحتملها التأويل وكل قال فيه يجوز أن تكون المسكدة تصحفت ، وصكان في الأصل أزد بالزاي من قولك أزد الرجل لصحبه إذا جعلها في الشيء ، وأززت الجرادة أززا إذا أدخلت ذنبها في الأرض ، والمعنى شدد يدك على النحر . وزعم أن هذا الوجه أقرب الجميع . قال ابن بطال هرصت كلام الخطابي على بعض أهل النقد فقال : أما أخذه من أرأى القوم فمعرض لأن أرأى لا يتعدي وإنما يقال أرأى هو ولا يقال أرأى الرجل غنمه . وأما الوجه الذي صوبه ففقيه نظر وكأنه من جهة أن الرواية لا تساعد . وأما الوجه الذي جعله أقرب الجميع فهو أبدها لعدم الرواية به . وقال عياض : ضبطه الاصيل أرأى فعل أمر من الرؤية ، ومثله في مسلم لكن الراء ساكنة قال : وأفادني بعضهم أنه وقف على هذه اللفظة في « مسند علي بن عبد العزيز » مضبوطة هكذا أرأى أو أجمل . فكان الراوى شك في أحد اللفظين وهما بمعنى واحد ، والمقصود الذبح بما يسرع القطع ويهوى الدم ، ورجح النووي أن أرأى بمعنى أجمل وأنه شك من الراوى ، وضبط أجمل بكسر الجيم ، وبعضهم قال في رواية لمسلم أرأى بسكون الراء وبعد النون ياء أي أحضرني الآلة التي تذبح بها لأراها ثم أضرب من ذلك فقال : أو أجمل ، وأوتجىء للاضراب فكأنه قال قد بيهر أحضار الآلة فيتأخر البيان فصرف الحكم فقال أجمل ما أنهر الدم الخ ، قال وهذا أولى من حله على الشك . وقال المنذرى : اختلف في هذه اللفظة هل هي بوزن أعطى أو بوزن أطلع أو هي فعل أمر من الرؤية ؟ فعل الارل المعنى أدم الخبز من رنوت إذا دمت النظر ، وحل الثاني أهلكها ذبحا من أرأى القوم إذا هلكت مواشيهم ، وتعقب بأنه لا يتعدي ، وأجيب بأن المعنى كن ذا

شاة ما سكت إذا أزهقت نفسها بكل ما أنهر الدم . قلت : ولا ينبغي تسكته . وأما هل أنه بصيغة فصل الأمر فعناه أني سيلان الدم ، ومن سكن الرء اختلس الحركة ، ومن حذف الياء . جاز . وقوله واجعل بهمة وصل وفتح الجيم وسكون اللام فعل أمر من العجلة أي اجعل لا تموت الذبيحة خنقا قال : ورواه بعضهم بصيغة أفعل التفضيل أي ليسكن الذبح اجعل ما أنهر الدم ، قلت : وهذا وإن نمنى على رواية أبي داود بتقديم لفظ أني على أعمل لم يستقم على رواية البخاري بتأخيرها ، وجوز بعضهم في رواية أن يسكون الرء أن يكون من أرناقي حسن ما رأيته أي حلني على الرء إليه ، والمعنى على هذا أحسن الذبح حتى تحب أن نظار إليك ، ويؤيده حديث إذا ذبحتم فأحسنوا ، أخرجه مسلم . وقد سبقت مباحث هذا الحديث مسترقة قبل ، وسيأتي هناك أهم ما هنا . والله أعلم

٢٤ - باب النحر والذبح . وقال ابن جريج عن عطاء : لا ذبيح ولا نحر إلا في الذبيح والنحر . قلت : أيجزى ما يذبح أن أنحره ؟ قال : نعم . ذكر الله ذبيح البقرة ، فإن ذبحت شيئا ينحر جاز ، والنحر أحب إلى ، والذبيح قطع الأوداج . قالت فيخلف الأوداج حتى يقطع للنخاع ؟ قال : لا إخال . وأخبرني نافع أن ابن عمر سئى عن النخع ، يقول : يقطع ما دون العظم ، ثم يدع حتى يموت . وقول الله تعالى (وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة - إلى - فذبحوها وما كادوا يفعلون) وقال سعيد بن جبهر عن ابن عباس : الذكاة في الحلق واللأثر . وقال ابن عمرو ابن عباس وأنس : إذا قطع الرأس فلا بأس

٥٥١٠ - **حديث** خلاَّد بن يحيى حدثنا سفيان عن هشام بن عروة قال أخبرني فاطمة بنت المنذر امرأة عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت « نحرنا على عهد النبي ﷺ فرسا فأكلناه » [الحديث ٥١٠ - أطرا في : ٥٥١١ ، ٥٥١٢ ، ٥٥١٩]

٥٥١١ - **حديث** إسحاق سمع عبدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت « ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرسا - ونحن بالمدينة - فأكلناه ،

٥٥١٢ - **حديث** قتيبة حدثنا جرير عن هشام عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبي بكر قالت « نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرسا فأكلناه » . تابعه وكيع وابن عيينة عن هشام في النحر

قوله (باب النحر والذبح) في رواية أبي ذر وهو الذبائح بصيغة الجمع ، وكناؤه جمع باعتبار أنه الأكثر قالنحر في الإبل خاصة ، وأما غير الإبل فيذبح ، وقد جاءت أحاديث في ذبح الإبل وفي نحر غيرها . وقال ابن التين الأصل في الإبل النحر ، وفي الشاة ونحوها الذبح ، وأما البقر فجاء في القرآن ذكر ذبحها وفي السنة ذكر نحرها ، واختلاف في ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح فأجازه الجمهور ومنع ابن القاسم . **قوله** (وقال ابن جريج عن عطاء الخ) وصلة عبد الرزاق عن ابن جريج مقطعا ، وقوله والذبح قطع الأوداج جمع وفتح الدال المهملة والجمع وهو العرق الذي في الأخدع ، وهما هرقان متقابلان ، قيل ليس لكل بهيمة غير ودجين فقط وهما محيطان

بالخلقوم ، ففي الاتيان بصيغة الجمع نظر ، ويمكن أن يكون أضاف كل ودجين الى الاغواص كلها ، هكذا اقتصر عليه بعض الشراح ، وبقي وجه آخر وهو أنه أطلق على ما يقطع في العادة ودجا تغليبا ، فقد قال أكثر الخنفية في كتبهم : اذا قطع من الادراج الاربعة ثلاثة حصلت الذكاة ، وهما الخلقوم والمرى . وعرفان من كل جانب ، وحكى ابن المنذر عن محمد بن الحسن : اذا قطع الخلقوم والمرى ، وأكثر من نصف الادراج اجزا ، فان قطع أقل فلا خير فيها . وقال الشافعي يكنى ولو لم يقطع من الودجين شيئا ، لانهما قد يسلان من الانسان وغيره فيعيش . وعن الثوري إن قطع الودجين اجزا ولو لم يقطع الخلقوم والمرى ، وعن مالك والليث يشترط قطع الودجين والخلقوم فقط ، واحتج له بما في حديث رافع ، ما أنهر الدم ، وإنهارة لإجراؤه ، وذلك يكون بقطع الادراج لانها مجرى الدم ، وأما المرى فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل به لإنهارة ، كذا قال . وقوله : فأخبرني نافع ، القائل هو ابن جريج ، وقوله : النخع بفتح النون وسكون الناء المعجمة فمره في الخبر بأنه قطع ما دون العظم ، والنخاع عرق أبيض في فقار الظهر الى القلب ، يقال له خيط الرقة . وقال الشافعي : النخع أن تذبح الشاة ثم يكسر ففها من موضع الذبيح ، أو تضرب ليعجل قطع حركتها . وأخرج أبو عبيد في «الغريب» عن عمر أنه نهى عن الفرص في الذبيحة ، ثم حكى عن أبي عبيدة أن الفرص هو النخع ، يقال فرست الشاة ونخعتها ، وذلك أن ينتهي بالذبيح الى النخاع وهو عظام في الرقة ، قال : ويقال أيضا هو الذي يكون في فقار الصلب شبيه بالخنخ وهو متصل بالفتا ، نهى أن ينتهي بالذبيح الى ذلك . قال أبو عبيد أما النخع فهو على ما قال ، وأما الفرص فيقال هو الكسر ، وإنما نهى أن يكسر رقة الذبيحة قبل أن تبرد . وبين ذلك أن في الحديث ولا تجعلوا الانفس قبل أن تزحم ، قلت يعني في حديث عمر المذكور ، وكذا ذكره الشافعي عن عمر . قوله (وإذا قال موسى لقومه ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة - الى - فذبحوها وما كادوا يفعلون) زاد في رواية كريمة : وقول الله تعالى : وإذا قال موسى لقومه ، وهذا من تمام الترجمة ، وأراد أن يفسر به قول ابن جريج في الاثر المذكور ذكر الله ذبح البقرة ، وفي هذا اشارة منه الى اختصاص البقر بالذبيح ، وقد روى شيخه اسماعيل بن أبي أويس عن مالك . من نحر البقر فبئس ما صنع . ثم تلا هذه الآية ، وعن أشهب إن ذبح بعيرا من غير ضرورة لم يؤكل . قوله (وقال سعيد بن عباس : الذكاة في الحلق واللبة) وصله سعيد بن منصور والبيهقي عن طريق أبيوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال : الذكاة في الحلق واللبة ، وهذا اسناد صحيح . وأخرجه سفیان الثوري في جامعه عن عمر مثله ، وجاء مرفوعا من وجه واحد . واللبة بفتح اللام وتشديد الموحدة هي موضع القلادة من الصدر وهي المنخر ، وكان المصنف لم يحذف الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من رواية حماد بن سلمة عن أبي الهيثم الدارمي عن أبيه قال : قلت يا رسول الله ما تكون الذكاة الا في الحلق واللبة ، قال لو طننت في نحرها لأجزأك ، لكن من قراء حله على الوحش والمتوحش . قوله (وقال ابن عمر وابن عباس وأنس : اذا قطع الرأس فلا بأس) أما اثر ابن عمر فوصله أبو موسى الاعمش من رواية أبي جازة . سألت ابن عمر عن ذبيحة قطع رأسها ، فأمر ابن عمر بأكلها ، وأما اثر ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح ، ان ابن عباس سئل عن ذبح دجاجة فطير رأسها فقال ذكاة وحية بفتح الواو وكسر الحاء المهملة بعدها فتحائية ثقيلة أى سريعة ، منسوبة الى الوحاء وهو الاسراع والمجالة . وأما

أثر أنس فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس « أن جزارا لالنس ذبح دجاجة فاضطربت فذبحها من قفاهما فأطار رأسها ، فأرادوا طرحها ، فأمرهم أنس بأكلها . ثم ذكر المصنف في الباب حديث أنس ، قلت أبي بكر في أكل الفرس ، وأورده من رواية سفيان الثوري ومن رواية جرير كلاهما عن هشام بن عروة موصولا بلفظ « نحرنا » وقال في آخره « تابعه وكيع وابن عيينة عن هشام في النحر » ، وأورده أيضا من رواية هبدة وهو ابن سليمان عن هشام بلفظ « ذبحنا » ، ورواية ابن عيينة التي أشار إليها ستأتي موصولة بمد بابين من رواية الحميدي عن سفيان وهو ابن عيينة به وقال « نحرنا » . ورواية وكيع أخرجهما أحد عنه بلفظ « نحرنا » ، وأخرجها مسلم عن محمد بن عبد الله بن محمد ، وحدثنا أبي وحفص بن غياث وكيع ثلاثتهم عن هشام ، بلفظ « نحرنا » ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والثوري جميعا عن هشام بلفظ « نحرنا » ، وقال الاسماعيلي : قال همام وهيب بن يونس وعلى بن مهزيب عن هشام بلفظ « نحرنا » ، واختلف على حماد بن زيد وابن عيينة فقال أكثر أصحابهما « نحرنا » ، وقال بعضهم « ذبحنا » ، وأخرجه الدارقطني من رواية مؤمل بن اسماعيل عن الثوري وهيب ابن خالد ومن رواية ابن ثوبان وهو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ومن رواية يحيى القطان كلهم عن هشام بلفظ « ذبحنا » ومن رواية أبي معاوية عن هشام « انتحرنا » ، وكلها أخرجه مسلم من رواية أبي معاوية وأبي أسامة ولم يسق لفظه ، وساقه أبو عوانة عنهما بلفظ « نحرنا » ، وهذا الاختلاف كله عن هشام ، وفيه إشعار بأنه كان نادرة يرويه بلفظ « ذبحنا » ، ونادرة بلفظ « نحرنا » ، وهو مصير منه إلى استواء اللفظين في المعنى ، وأن النحر يطلق عليه ذبح والذبح يطلق عليه نحر ولا يتعين مع هذا الاختلاف ما هو الحقيقة في ذلك من الجواز إلا إن رجح أحد الطريقتين ، وأما أنه يستفاد من هذا الاختلاف جواز نحر المذبح وذبح المنحور كما قاله بعض الشراح فيعيد ، لأنه يستلزم أن يكون الأمر في ذلك وقع مرتين ، والأصل عدم التعدد مع اتحاد المخرج ، وقد جرى الثوري على عادته في الحل على التعدد فقال بعد أن ذكر اختلاف الرواة في قولها نحرنا وذبحنا : يجمع بين الروايتين بأنهما قضيتان ، فرة نحرهما ومرة ذبحهما : ثم قال : ويجوز أن تكون قصة واحدة وأحد اللفظين مجاز والأول أصح ، كذا قال والله أعلم

٢٥ - باب ما يكره من المثلة والصبورة والجفمة

٥٥١٣ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن هشام بن زيد قال « دخلت مع أنس إلى الحكم بن أيوب فرأى غلاما - أو فتيانا - نصبوا دجاجة يرمونها ، فقال أنس « نهي النبي ﷺ أن نصبوا دجاجة »

٥٥١٤ - حدثنا أحمد بن يعقوب أخبرنا إسحاق بن سعيد بن عمرو عن أبيه أنه سمع يحدث « عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه دخل على يحيى بن سعيد وغلام من بني يحيى رابط دجاجة يرميها ، فشي إليها ابن عمر حتى حملها ، ثم أقبل بها وبالعظام معه فقال : أجزروا غلامكم عن أن يصبر هذا الطير لقتل ، فاني سمعت النبي ﷺ نهي أن نصب دجاجة أو غيرها لقتل ،

٥٥١٥ - **حَرْشُ** أَبُو الثُّعَيْنِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ « عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ ، فَرَأَوُا بَنِيَّةً - أَوْ بَنَرًا - نَصَبُوا دِجَاجَةً يَرْمُونَهَا ، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : مَنْ فَعَلَ هَذَا ؟ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ آمَنَ مِنْ فَعَلِ هَذَا » . تَابَهُ سَابِغَانُ عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنَا الْمُنْهَالُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « كُنَّا لِنَقْبُ ﷺ مِنْ مَثَلِ الْخَيْوَانِ » . وَقَالَ عَدِيُّ عَنْ سَعِيدٍ : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٥٥١٦ - **حَرْشُ** حَجَّاجُ بْنُ وَهَّالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ « سَمِعْتُ هَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الثَّهْبَةِ وَالْمَنْقَرِ »

قَوْلُهُ (بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْمَثَلِ) بَعْضُ الْمِمِّ وَسُكْرُنُ الْمَثَلَةِ هِيَ قِطْعُ أَطْرَافِ الْخَيْرَانِ أَوْ بَعْضُهَا وَهِيَ حَى ، يُقَالُ مَثَلَتْ بِهِ أَمْثَلُ بِالْتَّهْدِيدِ لِلْبَالَةِ ، قَوْلُهُ (وَالْمَصْبُورَةُ) بِصَادٍ مَهْمَلَةٍ مَا كُنْتُ وَمَرْحَدَةٌ مَضْمُومَةٌ ، (وَالْمُجْتَمِعَةُ) بِالْجِيمِ وَالْمَثَلَةُ الْمَفْتُوحَةُ : الَّتِي تَرْبُطُ وَتَجْمَلُ غَرَضًا لِلرَّمَى ، قَالُوا مَاتَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَحِلْ أَكْلُهَا ، وَالْجُثُومُ لِلطَّيْرِ وَنَحْوُهَا بِمَنْزِلَةِ الْبُرُوكِ لِلْأَبْلِ ، فَلَوْ جُمِعَتْ بِنَفْسِهَا فَهِيَ جَائِمَةٌ وَجُمِعَتْ بِكِسْرِ الْمَثَلَةِ ، وَتِلْكَ إِذَا صِيدَتْ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ فَذُبِحَتْ جَارَ أَكْلُهَا ، وَإِنْ رَمِيتْ فَانْتِ لَمْ يَحْزَلْ لَأَنَّهُمَا تَصِيرُ مَوْقَدَةً . ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ أَنَسٍ ، قَوْلُهُ (عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ) يَعْنِي ابْنَ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ . قَوْلُهُ (دَخَلَ) مَعَ أَنَسٍ عَلَى الْحَكَمِ بْنِ أَيُوبَ) يَعْنِي ابْنَ أَبِي عَقِيلٍ الثَّقَفِيُّ ابْنُ عَمِّ الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسَفَ وَنَالَهِ عَلَى الْبَصْرَةِ وَزَوْجُ أُخْتِهِ زَيْنَبُ بِنْتُ يَوْسَفَ ، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ جَرِيرٌ يَمْدَحُهُ : حَتَّى أَخْبَانَاهَا عَلَى بَابِ الْحَكَمِ خَلِيفَةُ الْحَجَّاجِ غَيْرِ الْمَتَمِّ

وَقَعَ ذِكْرُهُ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ ، وَكَانَ بِضَاحِي فِي الْجُورِ ابْنُ عَمِّهِ ، وَابْنُ يَزِيدَ الضَّبِّيُّ مَعَهُ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَوْدَعَهَا أَبُو بَعْلٍ الْمَوْصِلِيُّ فِي مُسْنَدِ أَنَسٍ لَهُ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ بِلَفْظٍ خَرَجَتْ مَعَ أَنَسٍ بْنُ مَالِكٍ مِنْ دَارِ الْحَكَمِ ابْنِ أَيُوبَ أَمِيرِ الْبَصْرَةِ . قَوْلُهُ (فَرَأَى غُلَانًا أَوْ قَتَانًا) شَكٌّ مِنَ الرَّارِي ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمَائِهِمْ ، وَظَاهَرُ السِّيَاقِ أَنَّهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ الْحَكَمِ بْنِ أَيُوبَ الْمَذْكُورِ . قَوْلُهُ (أَنْ تَصْبِرَ) بَعْضُ أَوَّلِهِ أَيْ تَحْبِيسٍ أَنْزَمِي حَتَّى تَمُوتَ ، وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ « سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَبْرِ الرُّوحِ ، وَأَصْلُ الصَّبْرِ الْحَبْسُ ، وَأَخْرَجَ الْعَقِيلِيُّ فِي « الضَّعْفَاءِ » مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ عَنْ سَمِيرَةَ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَصْبِرَ الْبَهِيمَةُ ، وَأَنْ يَأْكُلَ لَحْمَهَا إِذَا صَبِرَتْ ، قَالَ الْعَقِيلِيُّ : جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهِيمَةِ أَحَادِيثُ جَيَادٍ ، وَأَمَّا النَّهْيُ عَنْ أَكْلِهَا فَلَا يَعْرِفُ إِلَّا فِي هَذَا . قُلْتُ : إِنْ نَبِذَ فَمِنْ مَحْمُولٍ عَلَى أَنَّهَا مَاتَتْ . بِذَلِكَ بَغِيرُ تَذَكُّيْكَ كَمَا تَقْدُمُ فِي الْمَقْتُولِ بِالْبَدَنَةِ . الْحَدِيثُ الثَّانِي حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ، قَوْلُهُ (أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) أَيُّ ابْنِ الْعَاصِ وَهُوَ أَخُو عُمَرَ الْمَعْرُوفِ بِالْأَشَدِّ ابْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ وَالِدِ سَعِيدِ بْنِ عُمَرَ . قَوْلُهُ (وَغُلَامٌ مِنْ بَنِي يَحْيَى) أَيُّ ابْنِ سَعِيدِ الْمَذْكُورِ لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ ، وَكَانَ لِيَحْيَى مِنَ الذُّكُورِ عِثَانٌ وَهَنْبَةُ وَأَبَانٌ وَإِسْمَاعِيلُ وَسَعِيدٌ وَمُحَمَّدٌ وَهَشَامٌ وَعُمَرُ ، وَكَانَ يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ قَدُولِي لِمَرْءِ الْمَدِينَةِ وَكَذَا أَخُوهُ عُمَرُ . قَوْلُهُ (فَتَنَى إِلَيْهَا ابْنُ عُمَرَ حَتَّى حَاسَا) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ ، فِي رِوَايَةِ الرُّغَيْصِيِّ وَالْمُسْتَلِيِّ ، حَلَّهَا ، وَرِوَايَةُ الْكُشَمِينِيِّ أَوْضَحَ أَقْوَالُهُ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ « رَابِطٌ دِجَاجَةٌ » ، وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَأَبِي نَعِيمٍ فِي « الْمُسْتَخْرَجِ » : لِحْلِ الدِّجَاجَةِ . قَوْلُهُ (أَزْجَرُوا غُلَامَكُمْ) فِي رِوَايَةِ الْكُشَمِينِيِّ « غُلَامُكُمْ » .

(عن أن يصبر) في رواية الكشميني: «أن يصبروا» بصيغة الجمع وهو على نسق الذي قبله، وزاد أبو نعيم في آخر الحديث: «وإن أردتم ذبحها فاذبحوها». قوله (هذا الطير) قال الكرماني: هذا على لغة قليلة وهي إطلاق الطير على الواحد، واللغة المشهورة في الواحد طائر والجمع الطير. قلت: وهو هنا محتمل لإرادة الجمع، بل الأولى أنه لإرادة الجنس. قوله (أن تصبر بهيمة أو غيرها لقتل) «أو» للتنويع لا للشك، وهو زائد على حديث أنس فيدخل فيه البهائم والطيور وغيرهما، ونحوه حديث أبي أيوب قال: والذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ماصبرتها، سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن قتل الصبر، أخرجه أبو داود بسند قوى، وجمع ذلك حديث شداد بن أوس هذا مسلم رفعه، إذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وإبرح ذبيحته، قال ابن أبي حجرة: فيه رحمة الله لعباده حتى في حال القتل، فأمر بالقتل، وأمر بالرفق فيه. ويؤخذ منه قهره بجمع عباده لأنه لم يترك لأحد التصرف في شيء إلا وقد حذره فيه كيفية. قوله (عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي وحشية. قوله (فروا بفتية أو بفتر) شك من الراوى، وفي رواية الأسماعيلي: «فاذا فتيه اصبروا دجاجة يرمونها وله كل خاطئة»، يعنى أن الذي يصيها يأخذ السهم الذي ترمى به إذ لم يصبا. قوله (وقال ابن عمر: من فعل هذا) زاد في رواية الأسماعيلي: «تفترقوا». قوله (إن النبي ﷺ لعن من فعل هذا) في رواية مسلم: لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً، بمجمعتين والفتح أى منصوباً للرمى، وفي رواية الأسماعيلي: «لعن رسول الله ﷺ من مثل بالحیوان»، وفي رواية له: «بالبهائم»، وفي رواية له: «من تجهم» والأمن من دلائل التحريم، ولأحد من وجه آخر عن أبي صالح الخنفي عن رجل من الصحابة أراه عن ابن عمر رفعه: «من مثل بلدى روح ثم لم يقب مثل الله به يوم القيامة، وجاهل نفات». قوله (تابعه سليمان) هو ابن حرب. قوله (لعن النبي ﷺ من مثل بالحیوان) أى صيره مثله بضم الميم وبالمثنية، وهذه المتابعة وصلها البيهقي من طريق أسماعيل بن إسحق القاضي عن سليمان بن حرب، وزاد فيه أيضاً قصة أن ابن عمر خرج في طريق من طرق المدينة فرأى غداً، فذكر مثل رواية أبي بشر، وفيه: «فلما رآه فروا فغضب، الحديث». وهم مغطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن وغيره فجروا بأن سليمان هذا هو أبو داود الطيالسي، واستند إلى أن أبا نعيم أخرجه في مستخرجه من طريق أبي خليفة عن الطيالسي. قلت: وهو غلط ظاهر، فإن الطيالسي الذي يروى عنه أبو خليفة هو أبو الوليد واسمه هشام بن عبد الملك، ولم يدرك أبو خليفة أبا داود الطيالسي فإن مولده بعد وفاته بستين، مات أبو داود سنة أربع ومائتين هـ الصحيح، وولد أبو خليفة سنة ست ومائتين، والمنهال المذكور في السند هو ابن عمر، يعنى أنه تابع أبا بشر في روايته لهذا الحديث، عن سعيد بن جبيرة وخالفها عدى بن ثابت فرواه عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس كما بينه في الطريق التي بعدها. الحديث الثالث والرابع، قوله (وقال عدى) هو ابن ثابت (عن سعيد) هو ابن جبيرة (عن ابن عباس) هو موصول بالاسناد الذي ساقه إلى عدى بن ثابت عن عبد الله بن يزيد، وقد ساقه البخاري في تاريخه عن حجاج ابن منهال الذي ساق حديث عبد الله بن يزيد به، ولكن لفظه عن النبي ﷺ «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً». قوله (سمعت عبد الله بن يزيد) هو الخطمي بفتح المعجمة وسكون المهملة، تقدم ذكره في الاستسقاء. قوله (نهى عن النهي) بضم النون وسكون الهاء ثم بالموحدة مقصور، أى أخذ مال المسلم قهراً جهراً، ومنه أخذ مال الفتيحة قبل القسمة اختطافاً بغير تسوية. قوله (والمثلة) تقدم ضبطها وتفسيرها، وتقدم في المغازي في

هـ باب قصة عكل وعربنة ، لهذا الحديث طريق أخرى ، وذكر الاسماعيل الاختلاف على شعبة فيه ، وبين أن يعقوب الحضرمي رواه عن شعبة كما قال حجاج بن منال ، سكن أدخل بين عبد الله بن يزيد والنبي ﷺ أبا أيوب ، ورواية يعقوب بن اسحاق المذكورة وصلها الطبراني . وفي هذه الأحاديث نحرى نذيب الحيوان الآدي وغيره ، وفي الحديث الأول قوة أنس على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع معرفته بشدة الأمير المذكور ، سكن كان الخليفة عبد الملك بن مروان نهى الحجاج عن التعرض له بعد أن كان صدر من الحجاج في حقه خشونة ، فشكاه لعبد الملك فأغلظ الحجاج وأمره بإكرامه

٣٦ - باب لحم الدجاج

٥٥١٧ - حدثنا يحيى بن حسان عن سفيان عن أبي أيوب عن أبي قلابة عن زهّد الجرمي عن

أبي موسى - يعني الأشعري - رضي الله عنه قال « رأيت النبي ﷺ يأكل دجاجاً »

٥٥١٨ - حدثنا أبو ميمون حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب بن أبي تميمة عن لقاسم عن زهّد قال

« كما عند أبي موسى الأشعري - وكان بيننا وبين هذا الحى من جرم إخلاء - فأني بطعام فيه لحم دجاج . وفي القوم رجل جالس أحر فلم يذعن من طعامه ، فقال : ادن ، فقد رأيت رسول الله ﷺ يأكل منه . قال : إنى رأيت يا كل شيئاً هذرت ، غلفت أن لا آكله . فقال ادن ، أخبرك - أو أحذرك - أنى أنيت رسول الله ﷺ في نفر من الأشعريين ؛ فوافقه وهو غضبان ، وهو يقسم نعماً من نعم الصدقة : فاستحملناه غلف أن لا يحملنا ، قال : ما عندي ما أحلكم عليه . ثم أنى رسول الله ﷺ ينهب من إبل ، قال : أين الأشعريون أين الأشعريون ؟ قال فاعطانا خمس ذود غر الدري ، فلبثنا غير بعيد ، قلت لأصحابي : نسي رسول الله ﷺ يمينه ، فوالله لئن تغفلنا رسول الله ﷺ يمينه لا نفلح أبداً . فرجنا إلى النبي ﷺ فقالنا : يا رسول الله إنا استحملناك غلفت أن لا نحملنا ، فظننا أنك نسيت يمينك . فقال : إن الله هو حاكم ، إنى والله - إن شاء الله - لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أنيت الذى هو خير وتدللتها »

قوله (باب لحم الدجاج) هو اسم جنس مثل الدال ، ذكره المنذرى في الحاشية وابن مالك وغيرهما ، ولم يحك النوى الضم ، والواحدة دجاجة مثلك أيضاً ، وقيل إن الضم فيه ضعيف ، قال الجوهرى دخلها الهاء للوحدة مثل الحمامة ، وأفاد إبراهيم الحزنى في « غريب الحديث » أن الدجاج بالكسر اسم للذكران دون الإناث والواحد منها ديك ، وبالفصح الإناث دون الذكران والواحدة دجاجة بالفتح أيضاً ، قال : وسمى لأسراعه في الأقبال والأدبار من دج يدج إذا أسرع . قلت : ودجاجة اسم امرأة وهى بالفتح قطع ، ويسمى بها الكبة من الغزل . قوله (حدثنا يحيى) هو ابن موسى البخى ، نسب أبو على بن السكن ، وحزم الكلاباذى وأبو نعيم بالله

ابن جعفر . **قوله** (عن أيوب) في الرواية الثانية : ابن أبي تيمية ، وهو السخيتاني ، وعند أحمد عن عبد الله بن الوليد عن سفيان ، حدثنا أيوب حدثني أبو غلابة ، **قوله** (عن أبي غلابة) كذا رواه سفيان الثوري عن أيوب ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب عن مسلم ، وهكذا قال عبد السلام بن حرب عن أيوب كما مضى في المغازي ، وقال عبد الوارث كما في الحديث الذي يليه : عن أيوب عن أنس ، بدل أبي غلابة ، وكذا قال ابن هبة عن أيوب كما يأتي في الإيمان والنذور أيضا ، وقال حماد بن زيد : عن أيوب عن أبي غلابة وأنس ، قال : وأنا لحديث أنس أحفظ ، أخرجه في فرض الخمس ، وكذا قال وهيب عن أيوب عنهما عن مسلم . **قوله** (عن زهدم) بفتح الزاي هو ابن مضرب بضم أوله وبفتح الصاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها موحدة (الجرسي) بفتح الجيم ، بصرى ثقة ، ليس له في البخاري سوى حديثين : هذا الحديث وقد أخرجه في مواضع له ، وحديث آخر أخرجه عن عمران بن حصين تقدم في المناقب وذكره في مواضع أخرى أيضا . **قوله** (رأيت النبي ﷺ يأكل دجاجة) كذا أورده مختصرا ، وكذا ساقه أحمد عن وكيع ، وأخرجه عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان أتم منه ، وساقه الترمذي في الثبائل ، من وجه آخر مطولا ، كما ذكره المصنف من طريق عبد الوارث عن أيوب عن أنس ، وهو ابن عاصم التميمي ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، فقد أورده عنه في مواضع مفروفا ومفردا مختصرا ومطولا مشتملا على قصة الرجل الذي امتنع من أكل الدجاج وحلف على ذلك ، وفتوى أبي موسى له بأن يكفر من يمينه ويأكل ، ونفس له الحديث في ذلك وسببه ، وهو طلبهم من النبي ﷺ أن يحل لهم ، وقد أورد المصنف قصة الاستحالة وما يليها من حكم البين وكفارته دون قصة الدجاج أيضا من رواية غيلان بن جرير عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه في كفارة الإيمان ، وأوردها أيضا في المغازي من طريق يزيد بن عبد الله ابن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى عن أبيه في قصة الاستحالة ، وليس فيه ذكر كفارة البين ، وقد أحلت في فرض الخمس وفي المغازي بشرحه على كتاب الإيمان والنذور ، فأذكر هنا ما يتعلق بالدجاج . **قوله** (كذا عند أبي موسى الأشعري وكان بيننا وبينه هذا الحي) بالخفض بدل من الضمير في بينه ، كذا قال ابن التين ، وليس بعيد لأنه يصير تقدير الكلام ان زهدما الجرسي قال كان بيننا وبين هذا الحي من جرم إخوانه ، وليس ذلك المراد ، وإنما المراد أن أبا موسى وقومه الأشعريين كانوا أهل مودة وإخاء لقوم زهدم وهم بنو جرم ، وقد وقع هنا في رواية الكشميني وكان بيننا وبين هذا الحي ، وكذا وقع في رواية اسماعيل عن أيوب عن أنس ، وأبي غلابة كما سيأتي في كفارة الإيمان ، وهو يؤيد ما قال ابن التين إلا أن المعنى لا يصح ، وقد أخرجه في أواخر كتاب التوحيد من طريق جده الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي غلابة وأنس ، وكان بين هذا الحي من جرم وبين الأشعريين ود أو إخوانه ، وهذه الرواية هي المعتادة . **قوله** (إخوانه) بكسر أوله والمد قال ابن التين ضبطه بعضهم بالقصر وهو خطأ . **قوله** (وفي القوم رجل جالس آخر) أي الثور ، وفي رواية حماد بن زيد رجل من بني تميم الله أمر كأنه من الموالي أي العجم ، وهذا الرجل هو زهدم الزاوي أجمع نفسه ، فقد أخرج الترمذي من طريق قتادة عن زهدم قال : دخلت على أبي موسى وهو يأكل دجاجة فقال : ادن فمك ، فأتى رسول الله ﷺ يأكله . مختصرا . وقد أنكر هذا لكونه وصف الرجل في رواية الباب بأنه من بني تميم الله وزهدم من بني جرم ، فقال بعض الناس : الظاهر أنهما امتنعا معا زهدم والرجل التميمي ، وحله على دعوى التمدد استبعاد أن يكون

الشخص الواحد ينسب إلى نيم الله وإلى جرم ، ولا بعد في ذلك بل قد أخرج أحمد الحديث المذكور عن عبد الله بن الوليد هو المحدث من سفيان هو الثوري فقال في روايته عن رجل من بني نيم الله يقال له زهدم قال : كنا عند أبي موسى ، فأق بلحم دجاج ، فعلى هذا قلعل زهدما كان تارة ينسب إلى بني جرم وتارة إلى بني نيم الله ، وجرم قبيلة في قضاة ينسبون إلى جرم بن زبان بن زاي ومروحة قبيلة ابن عمران بن الحاف بن قضاة ، ونيم الله بطن من بني كلب وهم قبيلة في قضاة أيضا ينسبون إلى نيم الله بن ربيعة - براء وقاه مصفرا - ابن ثور بن كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاة ، حلوان عم جرم ، قال الرشدي في اللسان : وكثيرا ما ينسبون الرجل إلى أعمامه . قلت : وربما أجهم الرجل نفسه كما تقدم في عدة مواضع : فلا بعد في أن يكون زهدم صاحب القصة والأصل عدم التعمد ، وقد أخرج البيهقي من طريق الفريابي عن الثوري بسند المذكور في هذا الباب إلى زهدم قال : رأيت أبا موسى يأكل الدجاج فدعاني فقلت : اني رأيتك يأكل ثننا ، قال ادله فشكل ، فذكر الحديث المرفوع . ومن طريق الصحيح بن حزن عن مطر الوراق عن زهدم قال : دخلت على أبي موسى وهو يأكل لحم دجاج فقال : ادن فشكل ، فقلت اني حلفه لا آكله ، الحديث ، وقد أخرجه موسى عن شيبان بن فروخ عن الصحيح لكن لم يسق لفظه ، وكذا أخرجه أبو هوالة في صحيحه من وجه آخر عن زهدم نحوه وقال فيه : قال لي : ادن فشكل ، فقلت : اني لا أريد ، الحديث . فهذه عدة طرق صرح زهدم فيها بأنه صاحب القصة فهو المعتمد ، ولا يمكن عليه إلا مارة في الصحيحين مما ظاهره المفاخرة بين زهدم والمستمع من أكل الدجاج ، في رواية عن زهدم : كنا عند أبي موسى فدخل رجل من بني نيم الله أمر شبيه بالموالي فقال : هلم ، فتلكا الحديث ، فأن ظاهره أن الداخل دخل وزهدم جالس عند أبي موسى ، لكن يجوز أن يكون مراد زهدم بقوله : كنا ، قومه الذين دخلوا قبله على أبي موسى ، وهذا مجاز قد استعمل غيره مثله كقول ثابت البناني دخلنا عمران بن حصين ، أي خطاب أهل البصرة ، ولم يدرك ثابت خطبة عمران المذكورة ، فيحتمل أن يكون زهدم دخل لجرى له ماذكر ، وغاية ما فيه أنه أجهم نفسه ، ولا يجب فيه رافة أعلم . قوله (اني رأيتك يأكل ثننا فقدرت) بكسر الهمزة المعجمة ، وفي رواية أبي عوانة : اني رأيتها تأكل فندرا ، وكأنه ظن أنها أكثرت من ذلك بحيث صارت جلالة ، فبين له أبو موسى أنها ليست كذلك أو أنه لا يلزم من كون تلك الدجاجة التي رآها كذلك أن يكون كل الدجاج كذلك . قوله (فقال ادن) كذا الأكثر قبل أمر من الدنو ، ورفع عند المستمل والسرخصي : إذا بكسر الهمزة وبذل معجمة مع التنوين حرف نصب ، وعلى الاول فقوله : أخبرك ، مجزوم ، وعلى الثاني هو منصوب ، وقوله : أو أحدك ، شك من الراوي . قوله (اني أنيت رسول الله ﷺ) سيأتي شرحه في الإيمان والنذور ، وقوله : فأعطانا خمس ذود هر الذي ، الهر بضم المعجمة جمع أغر والأغر الأبيض ، والذي بضم المعجمة والتقصير جمع ذروة وذروة كل شيء أهلاه ، والمراد هنا أسنمة الإبل ولعلها كانت بيضاء حنيفة ، أو أراد وصفها بأنها لا علة فيها ولا دبر ، ويجوز في هر النصب والجر ، وقوله : خمس ذود ، كذا وقع بالاضافة ، واستنكره أبو البقاء في غريبة قال : والصواب تنوين خمس وأن يكون ذود بدلا من خمس ، فانه لو كان بغير تنوين لتغير المعنى ، لأن العدد المضاف غير المضاف إليه فيلزم أن يكون خمس ذود خمسة عشر بعيرا لأن الإبل الذود ثلاثة انتهى ، وما أدى كيف يحكم بفساد المعنى إذا كثرت العدد كذا ؛ وليكن عدد الإبل خمسة عشر بعيرا فما الذي يضر ؟ وقد ثبت في بعض طرقه : دخل هذين

القرنين والقرنين ، الى ان عدست مرات ، والذي قاله إنما يتم أن لو جاءت رواية صريحة أنه لم يعظم سوى خمسة أبرة ، وعلى تقدير ذلك فأطلق لفظ ذود على الواحد مجازا كإبل ، وهذه الرواية الصحيحة لا تمنع إمكان التصوير . وفي الحديث دخول المرء على صديقه في حال أكله ، واستدناه صاحب الطعام الداخل وعرضه الطعام عليه ولو كان قليلا ، لأن اجتماع الجماعة على الطعام سبب للبركة فيه كما تقدم . وفيه جواز أكل الدجاج أنسيه ووحشيه ، وهو بالاتفاق إلا عن بعض المتعممين على سبيل الورع ، إلا أن بعضهم استثنى الجلالة وهي ما نأكل الاقذار ، وظاهر صنيع أبي موسى أنه لم يبال بذلك ، والجلالة عبارة عن الدابة التي تأكل الجملة بكسر الجيم والتشديد وهي البعير ، وادعى ابن حزم اختصاص الجلالة بذوات الأربع ، والمعروف التعميم . وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثا ، وقال مالك والليث : لا بأس بأكل الجلالة من الدجاج وغيره ، وإنما جاء النهي عنها لثقلها ، وقد ورد النهي عن أكل الجلالة من طرق أصحها ما أخرجه الترمذي وصححه وأبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ نهى عن المجشاة ، وعن ابن الجلالة ، وعن الشرب من في السماء ، وهو على شرط البخاري في رجاله ، إلا أن أيوب رواه عن عكرمة فقال : عن أبي هريرة ، وأخرجه البيهقي والبراد من وجه آخر عن أبي هريرة ، نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة وعن شرب ألبانها وأكافها وركوبها ، ولابن أبي شيبة بسند حسن عن جابر ، نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة أن يؤكل لحمها أو يشرب لبنها ، ولابن داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الخمر الأهلية ، وعن الجلالة ، عن ركوبها وأكل لحمها ، وسنده حسن . وقد أطلق الشافعية كراهة أكل الجلالة إذا فني لحمها بأكل النجاسة ، وفي وجه إذا أكرت من ذلك ، ورجح أكثرهم أنها كراهة تنزيه ، وهو قضية صنيع أبي موسى ، ومن حجتهم أن العلف الطاهر إذا صار في كرشه تنجس فلا تتغذى إلا بالنجاسة ، ومع ذلك فلا يحكم على اللحم واللين بالنجاسة ، فكذلك هذا . ونعقب بأن العلف الطاهر إذا تنجس بالمجاورة جاز إطعامه للدابة لأنها إذا أكلته لا تتغذى بالنجاسة وإنما تتغذى بالعلف ، بخلاف الجلالة ، ونعقب جماعة من الشافعية وهو قول الحنابلة إلى أن النهي التحريم ، وبه جزم ابن دقيق العيد من الفقهاء ، وهو الذي صححه أبو اسحاق المرزوي والقفال وإمام الحرمين والبخوي والغزالي وألحقوا بلبنها ولحمها بيضها ، وفي معنى الجلالة ما يتغذى بالنجس كالإفاعة توضع من كلبة ، والمعتبر في جواز أكل الجلالة زوال رائحة النجاسة بعد أن تماف بالشيء الطاهر على الصحيح ، وجاء عن السلف فيه توقيت فنجد ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثا ، كما تقدم . وأخرج البيهقي بسند فيه نظر عن عبد الله بن عمرو مرفوعا أنها لا تؤكل حتى تعلف أربعين يوما

٣٧ - باب لحوم الخيل

٥٥١٩ - حدثنا الحمادي ، حدثنا سفيان ، حدثنا هشام ، عن قاطمة عن أسماء قالت : « نحرنا فرسا على عهد رسول الله ﷺ فاكناه »

٥٥٢٠ - حدثنا مسدد ، حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال : « نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن لحوم الخمر ، ورخس في لحوم الخيل »

قوله (باب لحوم الخيل) قال ابن المنير: لم يذكر الحكم لتعارض الأدلة. وكذا قال، ودليل الجواز ظاهر القوة كاسياني. **قوله** (سفيان) هو ابن عيينة، وهشام هو ابن عروة. وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي ابنة عم هشام المذكور وزوجته، وقد تقدم ذلك صريحا في باب النحر والذبح. وقد اختلف في سنده على هشام فقال أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبيه عن أسماء، وكذا قال ابن ثوبان من رواية هبة بن حماد عنه عن هشام بن عروة، وقال المغيرة بن مسلم عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام أخرجه البزار، وذكر الدارقطني الاختلاف ثم رجح رواية ابن عيينة ومن وافقه. **قوله** (نحروا فرسا على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه) زاد عبدة بن سليمان عن هشام ونحن بالمدينة، وقد تقدم ذلك قبل بابين، وفي رواية للدارقطني: فأكلناه نحن وأهل بيت رسول الله ﷺ، وتقدم الاختلاف في قولها: ونحروا، وذهبنا، واختلف الشارحون في توجيهه فقيل يحمل النحر على الذبح مجازا. وقبل وقع ذلك سرئين، وإلى جرح الثوري، وفيه نظر لأن الأصل عدم التعدد والمخرج متعدد. والاختلاف فيه على هشام: فبعض الرواة قال عنه نحروا وبعضهم قال ذهبنا، والمستفاد من ذلك جواز الأمرين عندهم وقيام أحدهما في التذكية مقام الآخر، والألما ساغ لهم الاتيان بهذا موضع هذا، وأما الذي وقع بهينه فلا يتحرر لوقوع التساوي بين الرواة المختلفة في ذلك، ويستفاد من قولها ونحن بالمدينة، أن ذلك بعد فرض الجهاد، فيرد على من استند إلى منع أكلها بعله أنها من آلات الجهاد. ومن قولها ونحن وأهل بيت النبي ﷺ، الرد على من زعم أنه ليس فيه أن النبي ﷺ اطلع على ذلك، مع أن ذلك لو لم يرد لم يظن بأن أبي بكر أنهم يقدمون على فعل شيء في زمن النبي ﷺ إلا وهندم العلم بجوارحه، لشدة اختلاطهم بالنبي ﷺ وعدم مفارقتهم له، هذا مع توفر داعية الصحابة إلى سؤاله عن الأحكام، ومن ثم كان اراجع أن الصحابي إذا قال: كنا نفعل كذا على عهد النبي ﷺ، كان له حكم الرفع، لأن الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك، وتقريره، وإذا كان ذلك في مطلق الصحابي فكيف بآل أبي بكر الصديق. الحديث الثاني: **قوله** (حماد) هو ابن زيد، وعمرو هو ابن دينار، ومحمد بن علي أي ابن الحسين بن علي وهو الباقر أبو جعفر، كذا أدخل حماد بن زيد بين عمرو بن دينار وبين جابر في هذا الحديث محمد بن علي، ولما أخرجه النسائي قال: لأهل احدا والفق حاددا على ذلك، وأخرجه من طريق حسين بن واقد، وأخرجه هو والترمذي من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار عن جابر ليس فيه محمد بن علي، ومال الترمذي أيضا إلى ترجيح رواية ابن عيينة وقال: سمعت محمدا يقول ابن عيينة أحفظ من حماد. قلت: لكن أقصر البخاري ومسلم هل تخريج طريق حماد بن زيد، وقد وافقه ابن جريج عن عمرو على ادخال الواسطة بين عمرو وجابر لكنه لم يسمه، أخرجه أبو داود من طريق ابن جريج، وله طريق أخرى عن جابر أخرجه مسلم من طريق ابن جريج، وأبو داود من طريق حماد، والنسائي من طريق حسين بن واقد كلهم عن أبي الزبير عنه، وأخرجه النسائي صحيحا عن عطاء بن جابر أيضا، وأغرب البيهقي لجزم بأن عمرو بن دينار لم يسمه من جابر، واستغرب بعض الفقهاء دعوى الترمذي أن رواية ابن عيينة أصح مع إشارة البيهقي إلى أنها منقطعة، وهو ذمول فإن كلام الترمذي محمول على أنه صح عنده اتصاله، ولا يلزم من دعوى البيهقي انقطاعه كون الترمذي يقول بذلك، والحق أنه إن وجدت رواية فيها نصريح عمرو بالسماح من جابر فتكون رواية حماد من المزبد في متصل الاسانيد وإلا فرواية حماد بن زيد هي المتصلة وعلى تقدير وجود التعارض

من كل جهة للحديث طرق أخرى من جابر غير هذه ، فهو صحيح على كل حال . قوله (يرم غيبير عن ابي حنيفة) زاد مسلم في روايته الاحلية . قوله (ورخص في لحوم الخيل) في رواية مسلم ، وأذن ، بدل ، رخص ، وله في رواية ابن جريج ، أكلنا زمن غيبير الخيل وحر الوحش ، وثناها النبي ﷺ عن الحارث الاحلي ، وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني ، أمر . قال الطحاوي : وذهب أبو حنيفة الى كراهة أكل الخيل وخالفه أصحابه وغيرهما ، واحتجوا بالأخبار المتواترة في حلها ، ولو كان ذلك مأخوذا من طريق النظر لما كان بين الخيل والحر الاحلية فرق ، ولكن الآثار إذا صححت عن رسول الله ﷺ أول أن يقال بها ما يوجب النظر ، ولا سيما وقد أخبر جابر أنه ﷺ أباح لحم لحوم الخيل في الوقت الذي منعم فيه من لحوم الحر ، فدل ذلك على اختلاف حكمهما . قلت : وقد اقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من غير استثناء أحد ، فأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء قال : لم يزل سلفك يأكلونه . قال ابن جريج : قلت له أصحاب رسول الله ﷺ ؟ فقال : نعم . وأما ما نقل في ذلك عن ابن عباس من كراهتها فأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بسندين ضعيفين ، ويدل على ضعف ذلك عنه ما سيأتي في الباب الذي بعده صحيحا عنه أنه استدلل لباحة الحر الاحلية بقوله تعالى ﴿ قل لا أجد فيها أوحى ﴾ الى حرما ، فان هذا إن صلح مستمسا لحل الحر صلح للخيل ولا فرق ، وسيأتي فيه أيضا أنه توقف في سبب المنع من أكل الحر هل كان تحريما مؤبدا أو بسبب كونها كانت حيلة الناس ؟ وهذا يأتي مثله في الخيل أيضا فيبعد أن يثبت عنه القول بتحريم الخيل والقول بالتوقف في الحر الاحلية ، بل أخرج الدارقطني بسند قوى عن ابن عباس مرفوعا مثل حديث جابر ولفظه نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحر الاحلية وأمر بالحوم الخيل ، وصح القول بالكراهة من الحكم بن عيينة ومالك وبعض الحنفية ، وعن بعض المالكية والحنفية التحريم ، وقال الفاكهي : المشهور عند المالكية الكراهة ، والصحيح عند المحققين منهم التحريم . وقال أبو حنيفة في الجامع الصغير : أكره لحم الخيل لحمله أبو بكر الرازي على التنزيه وقال : لم يطلق أبو حنيفة فيه التحريم وليس هو عنده كالخار الاحلي ، وصح عنه أصحاب المحيط والهداية والذخيرة التحريم ، وهو قول أكثرهم ، وعن بعضهم يأثم آكله ولا يسمى حراما ، وروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك المنع وأنه احتج بالآية الآتي ذكرها ، وأخرج محمد بن الحسن في الآثار ، عن أبي حنيفة بسند له عن ابن عباس نحو ذلك ، وقال الفرطبي في شرح مسلم : مذهب مالك الكراهة ، واستدل له ابن بطال بالآية . وقال ابن المنير : الشبه الخلق بينها وبين البغال والحمير مما يؤكد القول بالمنع ، فن ذلك هيئتها وزهومة لحما وغلظه وصفة أروائها وأنها لا تجتر ، قال : وإذا تأكد الشبه الخلق التحق بنفي الفارق وبعد الشبه بالانعام المتفق على أكلها . وقد تقدم من كلام الطحاوي ما يؤخذ منه الجواب عن هذا ، وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : الدليل في الجواز مطلقا واضح ، لكن سبب كراهة مالك لا أكلها لكونها تستعمل غالبا في الجهاد ، فلو انتفتت الكراهة لكثر استعماله ولو كثر لآدى الى قتلها فيفضي الى فوائدها فيقتول الى النقص من إرهاب العدو الذي وقع الأمر به في قوله تعالى ﴿ ومن رباط الخيل ﴾ . قلت : فعل هذا فالكراهة لسبب خارج . إيس البحث فيه ، فإن الحيوان المتفق على إباحته لو حدث أمر يقتضي أن لو ذبح لافضى الى ارتكاب محذور لامتنع ، ولا يلزم من ذلك القول بتحريمه ، وكذا قوله إن وقع أكلها في الزمن النبوي كان نادرا ، فاذا قيل بالكراهة قل استعماله فوافق ما وقع قبل انتهى . وهذا لا يهتد دليلا للكراهة بل غاية أن يكون خلاف الاول ، ولا يلزم من كون أصل

الحيوان حل أكله فتأوه بالآكل . وأما قول بعض المانعين لو كانت حلالا لجازت الاضحية بها فتقتض بحيران البرقائه ما كول ولم تشرع الاضحية به ، ولعل السبب في كون الخيل لا تشرع الاضحية بها استبقاؤها لانه لو شرع فيها جميع ما جاز في غيرها لفات المنفعة بها في أهم الاشياء منها وهو الجمهاد . وذكر الطحاوي وأبو بكر الزاذي وأبو محمد بن حزم من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلفة عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحر والغيل والبغال ، قال الطحاوي : وأهل الحديث بضعفون عكرمة بن عمار . قلت : لا سيما في يحيى بن أبي كثير ، فان عكرمة ، وان كان مختلفا في توثيقه فقد أخرج له مسلم ، لكن انما أخرج له من غير روايته عن يحيى بن أبي كثير ، وقد قال يحيى بن سعيد القطان : أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة . وقال البخاري حديثه عن يحيى مضطرب . وقال النسائي : ليس به بأس إلا في يحيى . وقال أحمد : حديثه عن غير إياس بن سلمة مضطرب ، وهذا أشد مما قبله ، ودخل في عموم يحيى بن أبي كثير أيضا ، وعلى تقدير صحة هذه الطريق فقد اختلف عن عكرمة فيها ، فان الحديث عند أحمد والترمذي من طريقه ليس فيه للخيل ذكر ، وعلى تقدير أن يكون الذي زاده حفظه فالروايات المتنوعة عن جابر المفصلة بين لحوم الغيل والحر في الحكم أظهر انفصالا وأتقن رجالا وأكثر عددا ، وأهل بعض الحنفية حديث جابر بما نقله عن ابن اسحق أنه لم يشهد خيبر ، وليس بعلة لان غاية أن يكون مرسل صحابي ، ومن حجج من منع أكل الخيل حديث خالد بن الوليد المخرج في السنن وأن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل ، وتعقب بأنه شاذ منكر ، لأن في سياقه أنه شهد خيبر ، وهو خطأ فانه لم يسلم الا بعدها على الصحيح ، والذي جزم به الأكثر أن إسلامه كان سنة الفتح ، والعمدة في ذلك هل ما قال مصعب الزبيري وهو أعلم الناس بقريش قال : كتب الوليد بن الوليد الى خالد حين فر من مكة في عمرة القضية حتى لا يرى النبي ﷺ بمكة فذكر القصة في سبب اسلام خالد ، وكانت عمرة القضية بعد خيبر جرما ، وأهل أيضا بأن في السند رأيا مجبولا ، لكن قد أخرج الطبري من طريق يحيى بن أبي كثير عن رجل من أهل حمص قال : كنا مع خالد ، فذكر أن رسول الله ﷺ حرم لحوم الحر الأهلية وخيماهم وبغالها ، وأهل بتدليس يحيى وإيهام الرجل ، وادعى أبو داود أن حديث خالد بن الوليد منسوخ ولم يبين ناسخه ، وكذا قال النسائي : الأحاديث في الإباحة أصح ، وهذا إن صح كان منسوخا ، وكأه لما تعرض عنه الخبران ورأى في حديث خالد نهى ، وفي حديث جابر : « أذن » حمل الاذن على نسخ التحريم وفيه نظر لانه لا يلزم من كون النهي سابقا على الاذن أن يكون إسلام خالد سابقا على فتح خيبر ، والاكثر على خلافه والنسخ لا يثبت بالاحتال . وقد قرر الحازمي النسخ بعد أن ذكر حديث خالد وقال : هو شامئ المخرج ، جاء من غير وجه بما ورد في حديث جابر من « رخص » و « أذن » لانه من ذلك يظهر أن المنع كان سابقا والاذن متأخرا فيتميم المصير اليه ، قال : ولو لم ترد هذه اللفظة لكانت دعوى النسخ مردودة لعدم معرفة التاريخ اهـ . وليس في لفظ رخص واذن ما يتعين معه المصير الى النسخ ، بل الذي يظهر أن الحكم في الغيل والبغال والخيول كان على البراءة الاضحية ، فلما نهى الفارح يوم خيبر عن الحر والبغال خشي أن يظنوا أن الخيل كذلك لشبهها بها فأذن في أكلها دون الجماد والبغال ، والراجح أن الاشياء قبل بيان حكمها في الشرع لا توصف لا بحل ولا حرمة فلا يثبت النسخ في هذا . ونقل الحازمي أيضا تقرير النسخ بطريق أخرى فقال : ان انتهى عن أكل الخيل والخيول كان عاما من أجل أنهم لما قبل الفضة والتحسيس ، ولذلك أمر بأكلها القدر ، ثم بين بدئها بأن لحوم الحر وحسب أن تحريرها

لذاتها ، وأن النهى عن الخيل إنما كان بسبب ترك القسمة خاصة . وبعكس عليه أن الأمر بإكفاء القدور إنما كان بطيخهم فيها الحرم كما هو مصرح به في الصحيح لا الخيل فلا يتم مراده ، والحق أن حديث خالد ولو سلم أنه ثابت لا يهض معارضا لحديث جابر الدال على الجواز ، وقد رافقه حديث أسماء ، وقد ضعف حديث خالد أحمد والبخاري وموسى بن هارون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق وآخرون ، وجمع بعضهم بين حديث جابر وخالد بأن حديث جابر دال على الجواز في الجملة وحديث خالد دال على المنع في حالة دون حالة ، لأن الخيل في خير كانت عزيزة وكانوا محتاجين إليها للجهاد ، فلا يعارض النهى المذكور ، ولا يلزم وصف أكل الخيل بالسكراهة المطلقة فضلا عن التحريم . وقد وقع عند الدارقطني في حديث أسماء : كانت لنا فرس على عهد رسول الله ﷺ فأرادت أن تموت فذبصناها فأكلناها ، وأجلب عن حديث أسماء : إنها راقعة عين ففعل تلك الفرس كانت كبرت بحيث صارت لا يتنفع بها في الجهاد فيكون النهى عن الخيل لمضى خارج لا لذاتها ، وهو جمع جيد ، وزعم بعضهم أن حديث جابر في الباب دال على التحريم لقوله : رخص ، لأن الرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع ، فدل على أنه رخص لهم فيها بسبب الخمسة التي أساءتهم بخير ، فلا يدل ذلك على الحل المطلق . وأجيب بأن أكثر الروايات جاء بلفظ الإذن وبعضها بالأمر قبل على أن المراد بقوله رخص لا خصوص الرخصة باصطلاح من تأخر عن عهد الصحابة . ونوقض أيضا بأن الإذن في أكل الخيل لو كان رخصة لأجل الخمسة لكانت الحرم الأهلية أولى بذلك لكثرة ما وعدة الخيل حينئذ ، ولأن الخيل ينتفع بها فيما ينتفع بالخير من الحل وغيره ، والخير لا ينتفع بها فيما ينتفع بالخيل من القتال عليها ، والواقع كما سيأتي صريحا في الباب الذي يليه أنه ﷺ أمر براقدة القدور التي طبخت فيها الحرم مع ما كان بهم من الحاجة فدل ذلك على أن الإذن في أكل الخيل إنما كان للإباحة العامة لا لخصوص الضرورة ، وأما ما نقل عن ابن عباس ومالك وغيرهما من الاحتجاج بالمنع بقوله تعالى ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْخَمِيرَ لِزِينَتِكُمْ وَالنَّهَارِ ﴾ فقد تمسك بها أكثر القائلين بالتحريم ، وقرروا ذلك بأوجه : أحدها أن اللام للتعليل فدل على أنها لم تخلق لغير ذلك ، لأن الغلة المنصوصة تفيد الحصر فإباحة أكلها تقتضي خلاف ظاهر الآية . ثانياً عطف البغال والخير فدل على اشتراكها معها في حكم التحريم فيحتاج من أفرد حكمها عن حكم ما عطف عليه الى دليل . ثالثاً أن الآية سبقت مساق الامتنان ، فلو كانت ينتفع بها في الأكل لكان الامتنان به أعظم لأنه يتعلق به بقاء البنية بنوع واسطة ، والحكيم لا يمن بأذى النعم ويترك أعلاها ، ولا سيما وقد وقع الامتنان بالأكل في المذكورات قبلها . رابعاً لو أبيع أكلها لفاتت المنفعة بها فيما وقع به الامتنان من الركوب والزينة ، هذا ملخص ما تمسكوا به من هذه الآية ، والجواب على سبيل الإجمال أن آية النحل مكية اتفاقاً والإذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين ، فلو فهم النبي ﷺ من الآية المنع لما أذن في الأكل . وأيضاً فآية النحل ليست نصاً في منع الأكل ، والحديث صريح في جوازه . وأيضاً على سبيل التناول فأنما يدل ما ذكر على ترك الأكل ، والترك أعم من أن يكون قتحريم أو لتنزيه أو خلاف الأولى ، وإذا لم ينعين واحد منها بقي التحكم بالأدلة المصرحة بالجواز وعلى سبيل التفصيل ، أما أولاً فلما سلمنا أن اللام للتعليل لم نسلم إقامة الحصر في الركوب والزينة ، فانه ينتفع بالخيل في غيرهما وفي غير الأكل اتفاقاً ، وإنما ذكر الركوب والزينة لكونهما أغلب ما تطلب له الخيل ، ونظيره حديث البقرة المذكور في الصحيحين حين خاطبت رابها فقالت وأنا لم تخلق لهذا إنما خلقتا للحرث ، فانه مع كونه أصرح في الحصر لم يقصد به الأغلب ،

٢٨ - **باب** أحوم الحمر الإنسية . فيه عن سلمة عن النبي ﷺ

٥٥٢٢ - **عز** مسددٌ حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن عبد الله قال : نهى النبي ﷺ عن لحوم الأهلية ، . نابعة ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع . وقال أبو أسامة : عن عبيد الله عن سالم

٥٥٢٥، ٥٥٢٦ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ الْبَرَاءِ وَابْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَا دَنَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحِمْرِ،

[illegible]

فإنها رجس . فأُكِفَتِ القُدُورُ ، وإِنها لَتَقُورُ بالحِمِّ »

٥٥٢٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ : يَزْهَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ حَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ ، فَقَالَ : قَدْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ الْحَكَمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ النَّفَارِ حَدَّثَنَا بِالْبَصْرَةِ . وَلَكِنْ أَبِي ذَلِكَ لِلْحَمْرِ ابْنُ مَسْرُوقٍ وَقَرَأَ ﴿ قُلْ لَا أُجِدُّ فِياً أُوحَى إِلَيَّ حَرِّمًا ﴾ .

قَوْلُهُ (بَابُ لَحُومِ الْحَرِّ الْإِنْسِيَّةِ) الْقَوْلُ فِي عَدَمِ جُزْمِهِ بِالْحَكَمِ فِي هَذَا الْقَوْلِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ ، لَكِنْ الرَّاجِحُ فِي الْحَرِّ الْمَنْعُ بِخِلَافِ الْغَيْبِ ، وَالْإِنْسِيَّةُ بِكسر الهمزة وسكون النون منسوبة إلى الإنس ، وَيُقَالُ فِيهِ أَنْسِيَّةٌ يَفْتَحَتَيْنِ ، وَزَعَمَ ابْنُ الْأَثِيرِ أَنَّ فِي كَلَامِ أَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ مَا يَقْتَضِي أَنَّهَا بِالضَّمِّ ثُمَّ السُّكُونُ لِقَوْلِهِ الْإِنْسِيَّةُ هِيَ الَّتِي تَأْتِي الْيَبُوتَ ، وَالْأَنسُ ضِدُّ الْوَحْشَةِ ، وَلَا حُجَّةَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ أَبَا مُوسَى إِنَّمَا قَالَهُ بِفَتْحَتَيْنِ ، وَقَدْ صَرَّحَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّ الْأَنسَ يَفْتَحَتَيْنِ ضِدُّ الْوَحْشَةِ ، وَلَمْ يَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنْ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ بَعْضُهُمْ سَكُونٌ مَعَ احْتِمَالِ جَوَازِهِ ، نَعَمَ زَيْدُ أَبُو مُوسَى الرِّوَايَةَ بِكسر أوله ثُمَّ السُّكُونُ ، فَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : إِنْ أَرَادَ مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ نَفْسِي ، وَالْأَلْفُ تَابَتْ فِي الْقِنَةِ وَنُسِبَتْهَا إِلَى الْأَنسِ ، وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ وَغَيْرِهِ دَ الْأَهْلِيَّةِ ، بِلِلِ الْإِنْسِيَّةِ ، وَبِوُجُودِهَا مِنَ التَّقْيِيدِ بِهَا جَوَازُ أَكْلِ الْحَرِّ الْوَحْشِيِّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ صَرِّحًا فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ فِي الْحَجِّ . قَوْلُهُ (فِيهِ سَلَّةٌ) هُوَ ابْنُ الْأَكْرَعِ وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُهُ مَوْصُولًا فِي الْمَغَازِي مَطُولًا . ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو . قَوْلُهُ (هَبْدَةٌ) هُوَ ابْنُ سَابِقَانَ وَهَبْدَةُ اللَّهِ هُوَ الْعَمْرَى ، قَوْلُهُ (هُنَّ سَالِمٌ وَنَافِعٌ) كَذَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَجْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ مُسْلِمٍ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا كَمَا سَبَقَ فِي الْمَغَازِي ، ثُمَّ سَأَلَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ وَحْدَهُ ، وَقَوْلُهُ « تَابَعَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ » وَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْمَغَازِي . قَوْلُهُ (وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَالِمٍ) وَصَلَهُ فِي الْمَغَازِي مِنْ طَرِيقِهِ ، وَفَصَّلَ فِي رَوَايَتِهِ بَيْنَ أَكْلِ الثَّوْمِ وَالْحَرِّ ، فَبَيَّنَ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ الثَّوْمِ مِنْ رَوَايَةِ نَافِعٍ فَقَطْ ، وَأَنَّ النَّهْيَ عَنْ الْحَرِّ مِنْ سَالِمٍ فَقَطْ ، وَهُوَ تَفْصِيلٌ بِالْبَيْتِ ، لَكِنْ يَحْيَى الْقَطَّانُ حَافِظٌ لِمَلِكٍ عُبَيْدِ اللَّهِ لَمْ يَفْصَلْهُ إِلَّا لِأَنَّ أُسَامَةَ ، وَكَانَ يَحْتَدِثُ بِهِ عَنْ سَالِمٍ وَنَافِعٍ مَعًا مَدْعَاً فَاتَّصَرَ بِبَعْضِ الرِّوَاةِ عَنْهُ عَلَى أَخْذِ شَيْخِهِ تَمَسُّكًا بِظَاهِرِ الْأُطْلَاقِ ، الثَّانِي حَدِيثُ عَلِيٍّ ، ذَكَرَهُ مَخْتَصَرًا وَتَقَدَّمَ مَطُولًا فِي كِتَابِ التَّنَاقُحِ . الثَّلَاثُ حَدِيثُ جَابِرٍ ، وَقَدْ سَبَقَ فِي الْبَابِ الْاِثْنَيْنِ قَبْلَهُ . الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ حَدِيثُ الْبَرَاءِ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى أَوْفَى وَهُوَ مَخْتَصَرٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْهُمَا أَمَّ سِيَاقًا مِنْ هَذَا فِي الْمَغَازِي ، وَأَفْرَدَهُ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى هُنَا وَفِي فَرْضِ الْخَمْسِ وَفِيهِ زِيَادَةُ اخْتِلَافِهِمْ فِي السَّبَبِ . السَّادِسُ حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ ، قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هُوَ ابْنُ رَاهِوِيَّةَ ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَيْ ابْنُ سَعِيدٍ ، وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ . قَوْلُهُ (حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَحُومَ الْحَرِّ الْأَهْلِيَّةِ) تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ وَهَيْلٌ مِنَ الزُّهْرِيِّ ، فَرَوَاةُ الزُّبَيْدِيِّ وَصَلَهَا النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقٍ بَقِيَّةً قَالَ « حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ - وَلَفْظُهُ - نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وَمِنْ لَحُومِ الْحَرِّ الْأَهْلِيَّةِ » ، وَرَوَاةُ هَيْلٍ وَصَلَهَا أَحْمَدُ بِلَفْظِ الْبَابِ وَزَادَ « وَلَحْمُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ » وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ بَعْدَ هَذَا . وَقَعَ هُنَا النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ فِيهِ قَعْدَةٌ وَلَفْظُهُ « وَخَرُونَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خَيْرٌ وَالنَّاسُ جَمَاعٌ ، فَوَجَدُوا حَرَامًا أَنْسِيَّةً فَلَذَّ بِهَا مِنْهَا ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ عَوْفٍ لِنَادِي : إِلَّا إِنْ لَحُومَ الْحَرِّ الْإِنْسِيَّةِ لَا تَحْلَلُ » . قَوْلُهُ (وَقَالَ مَالِكٌ وَمَعْمَرٌ وَالْمَاجِشُونَ وَبُرَيْدٌ وَابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ الزُّهْرِيِّ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ) يَعْنِي لَمْ يَتَرَفَعُوا فِيهِ لِذِكْرِ الْحَرِّ ، فَأَمَّا حَدِيثُ مَالِكٍ

فسياق موصولاً في الباب الذي يليه ، وأما حديث معمر ويونس فوصلهما الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك عنهما ، وأما حديث الماجشون وهو يوسف بن يعقوب بن أبي سلة فوصله مسلم عن يحيى بن يحيى عنه ، وأما حديث ابن إسحق فوصله إسحاق بن راهويه عن عبدة بن سليمان ومحمد بن عبيد كلاهما عنه . الحديث السابع حديث أنس في النداء بالنبي عن لحوم الحر ، وقع عند مسلم أن الذي نادى بذلك هو أبو طلحة وعزاه النووي لرواية أبي يعلى فنسب إلى التقيصير ، ووقع عند مسلم أيضاً أن بلالا نادى بذلك ، وقد تقدم قريباً عند النسائي أن المنادى بذلك عبد الرحمن بن عرف ، ولعل عبد الرحمن نادى أولاً بالنبي مطلقاً ، ثم نادى أبو طلحة ولعل بزيادة على ذلك وهو قوله « فأنهار جس ، فأكفئت القدور وأنها لتنفور بالعم » ووقع في « الشرح الكبير » لرافعي ، أن المنادى بذلك خالد بن الوليد وهو غلط فإنه لم يشهد خبيب وإنما أسلم بعد فتحها . قوله (جاءه جاء فقال : أكلت الحر) لم أهرف اسم هذا الرجل ولا الذين بعده ، ويحتمل أن يكونوا واحداً فإنه قال أولاً « أكلت » ، فلما لم يسمعه النبي ﷺ ولما لم يكن أمر فيها بشيء ، وكذا في الثانية ، فلما قال الثالثة « أفنيت الحر » أي لكثرة ما ذبح منها انطليخ صادف نزول الأمر بتحريمها ، ولعل هذا مستند من قال : إنما نهى عنها لكونها كانت حولة الناس كما سياتي . الحديث الثامن ، قوله (سفيان) هو ابن عيينة رعمرو هو ابن دينار . قوله (قلت لجابر بن زيد) هو أبو الشعثاء بمجعة ومثناة البصري . قوله (يزعمون) لم أقف على تسمية أحد منهم ، وقد تقدم في الباب الذي قبله أن عمرو بن دينار روى ذلك عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله ، وإن من الرواة من قال عنه عن جابر بلا واسطة . قوله (قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة) زاد الحمدي في مسنده عن سفيان بهذا السند وقد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو عن رسول الله ﷺ ، وأخرجه أبو داود من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار مضموماً إلى حديث جابر بن عبد الله في النهي عن لحوم الحر مرفوعاً . ولم يصرح برفع حديث الحكم . قوله (ولكن أبي ذلك البحر ابن عباس) و « أبي » من الإباء أي امتنع ، والبحر صفة لابن عباس قيل له اسمته عليه ، وهو من تقديم الصفة على الموصوف مبالغة في تعظيم الموصوف كأنه صار علماً عليه ، وإنما ذكر شهرته بعد ذلك لاحتمال خفائه على بعض الناس ، ووقع في رواية ابن جريج « رأيت ذلك البحر يريد ابن عباس » وهذا يشعر بأن في رواية ابن عيينة إدراجاً . قوله (وقرأ قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً) في رواية ابن مردويه وصححه الحاكم من طريق محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال « كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء فنزل الله نبيه وأتول كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه ، فأحل فيه فهو حلال ، وما حرم فيه فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو . وتلاهذه : قل لا أجد إلى آخرها » والاستدلال بهذا لأجل أني لم يأت فيه نص عن النبي ﷺ بتحريمه ، وقد تواردت الأخبار بذلك والتنصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى القياس ، وقد تقدم في المغازي عن ابن عباس أنه توقف في النهي عن الحر : هل كان لمعنى خاص ، أم لتأييد ؟ ففیه عن الشعبي عنه أنه قال : لا أدري أنهى عنه رسول الله ﷺ من أجل أنه كان حولة الناس فكره أن تذهب حرمانهم ، أو حرماً البتة يوم خيبر ؟ وهذا التردد أصبح من الخبر الذي جاء عنه بالجزم بالهتمة المذكورة ، وكذا فيما أخرجه الطبراني وابن ماجه من طريق شقيق بن سلمة عن ابن عباس قال « إنما حرم رسول الله ﷺ الحر الإهلية عفاة قلة الظهر » وسنده ضعيف ، وتقدم في المغازي في حديث ابن أبي أوفى : فتحدثنا أنه إنما نهى عنها لأنها لم تخمس ، وقال بعضهم نهى

عنها لأنها كانت تأكل العنزة . قلت : وقد أزال هذه الاحتمالات من كونها لم تخمس أو كانت جملة أو كانت انتهت حديث النس المذكور قبل هذا حيث جاء فيه ، قائما رجس ، وكذا الأمر بفعل الإناء في حديث سلمة ، قال القرطبي : قوله ، قائما رجس ، ظاهر في عرء الضمير عن الحر لآنها المتحدث عنها الماءور با كفائهما من الدور وغسلها ، وهذا حكم المتنجس ، فيستفاد منه تحريم أكلها ، وهو دال على تحريمها أمينا لا لمعنى خارج . وقال ابن دقيق العيد : الأمر بكفاء القدر ظاهر أنه سبب تحريم لحم الحر ، وقد وردت على أخرى إن صح رفع شيء منها وجب المصير إليه ، لكن لا مانع أن يطل الحكم بأكثر من علة ، وحديث أبي نطبة صريح في التحريم فلا معدل عنه . وأما التحليل بحشية قلة الظاهر فاجاب عنه الطحاوى بالمعارضة بالخيل ، فإن في حديث جابر النهى عن الحر والإذن في الخيل مقرونا ، فلو كانت لليلة لأجل الحرولة لكانت الخيل أولى بالمنع لفائتها عندم وعزتها وشدة حاجتهم إليها . والجواب عن آية الأنعام أنها مكبة وخبر التحريم متأخر جدا فهو مقدم ، وأيضا فنص الآية خبر عن الحكم الموجود عند نزولها ، فانه حيث لم يكن نزل في تحريم المأكول إلا ما ذكر فيها ، وليس فيها ما يمنع أن ينزل بعد ذلك غير ما فيها ، وقد نزل بعدها في المدينة أحكام بتحريم أشياء غير ما ذكر فيها كالخمر في آية المائدة ، وفيها أيضا تحريم ما أهل لغيرة والمنخفة إلى آخره ، وكتحريم السباع والحشرات ، قال النووي : قال بتحريم الحر الأهلية أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم ، ولم نجد عن أحد من الصحابة في ذلك خلافا لهم إلا عن ابن عباس ، وعند المالكية ثلاث روايات ثالثها الكراهة . وأما الحديث الذي أخرجه أبو داود عن غالب بن الحر قال : أصابتنا سنة ، فلم يكن في مال ما أطعم أهل إلا سمان حر ، فأبى رسول الله ﷺ فقلت : انك حرمت لحوم الحر الأهلية وقد أصابتنا سنة ، قال : أطعم أهلك من سمين حر ، قائما حرمتها من أجل حوالى القرية ، يعنى الجملة ، وإسناده ضعيف ، والمثنى شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة ، فالاعتقاد عليها . وأما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أم نصر الحميرية أن رجلا سأل رسول الله ﷺ عن الحر الأهلية فقال : أليس نزعى السكلا وتناكل الشجر ؟ قال : نعم ، قال فأصب من لحومها ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق رجل من بنى مرة قال : سألت ، فذكر نحوه ، ففي السنتين مقال ، ولو ثبتا احتمل أن يكون قبل التحريم . قال الطحاوى : لو تواتر الحديث عن رسول الله ﷺ بتحريم الحر الأهلية لكان النظر يقتضى حلها لأن كل ما حرم من الأهل أجمع حل تحريمه إذا كان وحشيا كالخنزير ، وقد أجمع العلماء حل حل الحمار الوحشى فكان النظر يقتضى حل الحمار الأهل . قلت : ما ادعاه من الإجماع مردود ، فإن كثيرا من الحيوان الأهل مختلف في نظيره من الحيوان الوحشى كالحمر ، وفي الحديث أن الذكاة لا تطهر ما لا يحل أكله ، وإن كل شيء تنجس بملاقاة النجاسة يكفي غسله مرة واحدة لإطلاق الأمر بالنفس فانه يصدق بالامتنال بالمرة . والأصل أن لا زيادة عليها ، وأن الأصل في الأشياء الإباحة لكون الصحابة أقدموا حل ذبحها وطبخها ككثير من الحيوان من قبل أن يستأثروا مع توفر دواهيهم حل الدواب مما يشك ، وأنه ينبغي لأهل الجيش تفقد أحوال رهيته ، ومن رآه فعل ما لا يسوغ في الشرع أشاع منه إما بنفسه كان يخاطبهم وإما بغيره بأن يأمر مناديا فينادى لثلاث يثر به من رآه فيظنه جائرا

٥٥٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي ثَلَّهٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ،
تَابِعَهُ يُونُسُ وَمَعْمَرُ بْنُ عَيْنَةَ وَالْمَاجِشُونُ عَنْ الزُّهْرِيِّ

قوله (باب أكل كل ذي ناب من السباع) لم يثبت القول بالحكم للاختلاف فيه أو للتفصيل كما سأبينه . قوله (من السباع) يأتي في الطب بلفظه من السبع ، وليس المراد حقيقة الافراد بل هو اسم جنس ، وفي رواية ابن عيينة في الطب أيضا عن الزهري ، قال ولم أسمعه حتى أتيت الشام ، ولمسلم من رواية يونس عن الزهري ، ولم أسمع ذلك من علمائنا بالحجاز حتى حدثني أبو إدريس وكان من فقهاء أهل الشام ، وكان الزهري لم يبلغه حديث عبيدة ابن سفيان وهو مدني عن أبي هريرة ، وهو صحيح أخرجه مسلم من طريقه ولفظه كل ذي ناب من السباع فأكله حرام ، ولمسلم أيضا من طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس ، نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير ، والغلب بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح اللام بعدها موحدة وهو الطير كالظفر وغيره لكنه أشد منه وأغلظ وأحد فهو له كالناب للسبع ، وأخرج الترمذي من حديث جابر بسند لا بأس به قال حرم رسول الله ﷺ أكل الإنسان ولحم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير ، ومن حديث المرابض بن ساوية مثله وزاد ، يوم خير . قوله (تابعه يونس ومعمر وابن عينة والماجشون عن الزهري) تقدم بيان من وصل أحاديثهم في الباب قبله ، إلا ابن عينة فقد أشرت إليه في هذا الباب قريبا ، قال الترمذي : العمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، وعن بعضهم لا يحرم ، وحكى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك كالتجوير ، وقال ابن العربي : المشهور عنه الكراهة ، وقال ابن عبد البر : اختلف فيه على ابن عباس وعائشة وجابر عن ابن عمر من وجه ضعيف ، وهو قول الشعبي وسعيد بن جبير ، واحتجوا بعموم (قل لا أجد) ، والجواب أنها مكية وحديث التحريم بعد الهجرة . ثم ذكر نحوه ما تقدم من أن نص الآية عدم تحريم غير ما ذكر اذ ذاك ، فليس فيها نفي ما سياتي . وعن بعضهم أن آية الانعام خاصة بهيمة الانعام لأنه تقدم قبلها حكاية عن الجاهلية أنهم كانوا يحرمون أشياء من الأزواج الثمانية بأرائهم فنزلت الآية (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما من شيء من المأكولات إلا ما حرم الله قبله) ، ولا يرد كون لحم الخنزير ذكر معها لأنها قرنت به حلة ربه وهو كونه رجسا ، ونقل إمام الحرمين عن الشافعي أنه يقول بخصوص السبب اذا ورد في مثل هذه الفصة لأنه لم يجعل الآية حاصرة لما يحرم من المأكولات مع ورود صيغة العموم فيها ، وذلك أنها وردت في الكفاؤ الذين يحملون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ويحرمون كثيرا عما أباحه الشرع ، فكان الغرض من الآية إبانة حالهم وأنهم يضادون الحق ، فكأنه قيل لأحرام إلا ما حلتهم مباحة في الرد عليهم ، وحكى القرطبي عن قوم أن آية الانعام المذكورة نزلت في حجة الوداع فتكون ناسخة ، ورد بأنها مكية كما صرح به كثير من العلماء ، ويؤيده ما تقدم قبلها من الآيات من الرد على مشركي العرب في تحريم ما حرموه من الانعام وتخصيصهم بعض ذلك بأهلهم الى غير ذلك مما سبق للرد عليهم ، وذلك كله قبل الهجرة الى المدينة . واختلف القائلون بالتحريم في المراد بما له ناب فقيل : انه ما يتقوى به ويصول على غيره ويصطاد ويعتد بطبعه غالبا كالأسد والفهد والعترة والغاب ، وأما ما لا يعدو كالأضبع والثعلب فلا . وإلى

ابن عباس ، وقد تمسك بعضهم بخصوص هذا السبب فقصر الجواز على المأكول لورود الخبر في الشاة ، ويتقوى ذلك من حيث النظر بأن الدباغ لا يزيد في التطهير على الذكاة ، وغير المأكول لو ذكر لم يطهر بالذكاة عند الأكثر فكذلك الدباغ ، وأجاب من علم بالتمسك بعموم اللفظ فهو أولى من خصوص السبب وعموم الالذن بالمنفعة ، ولأن الحيوان طاهر ينتفع به قبل الموت فكان الدباغ بعد الموت قائما له مقام الحياة واقه أعلم . وذهب قوم الى أنه لا ينتفع من الميتة بشيء سواء دبح الجلد أم لم يدبغ ، وتمسكوا بحديث عبد الله بن حكيم قال : ألقانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته أن لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب ، أخرجه الشافعي واحد والأربعة وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي ، وفي رواية للشافعي واحد ولأبي داود قبل موته بشهر ، قال الترمذي : كان أحد يذهب اليه ويقول : هذا آخر الأمر ، ثم تركه لما اضطربوا في إسناده ، وكذا قال الثعلبي نحوه ، ورد ابن حبان على من ادعى فيه الاضطراب وقال : سمع ابن حكيم الكتاب يقرأ وسمعه من مشايخ من جهة من النبي ﷺ فلا اضطراب . وأعله بعضهم بالانقطاع وهو مردود ، وبعضهم بكونه كتابا وليس بعة قاذرة ؛ وبعضهم بأن ابن أبي ليل راويه عن ابن حكيم لم يسمعه منه لما وقع عند أبي داود عنه أنه انطلق وناس معه الى عبد الله بن حكيم قال : فدخلوا وقعدت على الباب ، فخرجوا الى فاضيتي ، فمذا يقتضي أن في السند من لم يسم ، وأمكن صح تصريح عبد الرحمن ابن أبي ليل بسامعه من ابن حكيم فلا أثر لهذه العلة أيضا ، وأقوى ما تمسك به من لم يأخذ بظااهره معاوضة الأحاديث الصحيحة له وأنها عن سماع وهذا عن كتابة وأنها أصح عذراج ، وأقوى من ذلك الجمع بين الحديثين يحمل الاحاب على الجلد قبل الدباغ وأنه بعد الدباغ لا يسمى إهابا إنما يسمى قرية وغير ذلك ، وقد نقل ذلك عن أئمة اللغة كالنضر ابن شبل ، وهذه طريقة ابن شاهين وابن عبد البر والبيهقي ، وأبعد من جمع بينهما بحمل انتهى على جلد الكلب والخنزير لكونهما لا يدبغان ، وكذا من حمل انتهى على باطن الجلد والإذن على ظااهره وحكى الماوردي عن بعضهم أن النبي ﷺ لما مات كان لعبد الله بن حكيم سنة ، وهو كلام باطل فإنه كان رجلا ، قوله (حدثنا خطاب بن عثمان) هو الفوزي بفتح الفاء وسكون الواو بعدها زاي ، ومحمد بن حمير بكسر المهملة وسكون الميم وفتح التاء تانية ، وأخطأ من قاله بالتصغير ، وهو قضاهي حمي ، وكذا شيخه والراوى عنه حصيون مالم في البخاري سوى هذا الحديث ، إلا محمد بن حمير وله آخر سيق في الهجرة الى المدينة ، فأما ثابت فوثقه ابن معين ورحيم ، وقال أحمد : ألقا أنوقف فيه ، وساق له ابن هدي ثلاثة أحاديث غرائب وقال العقيلي : لا يتابع في حديثه ، وأما محمد بن حمير فوثقه أيضا ابن معين ورحيم ، وقال أبو حاتم لا يحتج به ، وأما خطاب فوثقه الدارقطني وابن حبان لكن قال ربما أخطأ ، فهذا الحديث من أجل هؤلاء من المتابعات لا من الأصول ، والأصل فيه الذي قبله ، ويستفاد منه خروج الحديث عن الغرابة ، وقد ادعى الخطيب فرد هؤلاء الرواة به ، فقال بعد أن أخرجه من طريق عمر بن يحيى بن الحارث الحراني وحدثنا جدى خطاب بن عثمان به هذا حديث عويذ شقيق المخرج ، انتهى . وقد وجدت لمحمد بن حمير فيه متابعا أخرجه الطبراني من رواية عبد الملك بن محمد الصفاني عن ثابت بن عجلان ، ووجدت لخطاب فيه متابعا أخرجه الاسماعيلي من رواية علي بن بحر عن محمد بن حمير ، ولابن عباس حديث آخر في المعنى سيأتي في الإيمان والندوة من طريق هكرمة عنه عن سودة قالت : ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ، الحديث ، والمسك بفتح الميم وسكون المهملة الجلد ، وهذا غير حديث الباب جرما ، وهو مما يتأيد به من زاد ذكر الدباغ في الحديث ؛ وقد أخرجه أحمد مطولا من

طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت : يا رسول الله ماتت ثلاثة ، فقال : فلولا أخذتم مسكها ، فقالت : نأخذ مسك شاة قد ماتت ؟ فقال : إنما قال الله (قل لا أجد فيها أوصى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة) الآية وانكم لا تطعمونه ، إن تدبغوه تقتنعوا به ، قال فأرسلت إليها فسلخت مسكها فدبغته فأنفخت منه قرية . الحديث ، قوله (دبغ) بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي هي الماهرة وهي الاتي من المور ، ولا ينافي رواية سماك : ماتت شاة ، لأنه يطلق عليها شاة كالضأن .

٣٦ - باب المسك

٥٥٣٣ - **حَدَّثَنَا** مُدَدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَبْرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا مِنْ مَسْكُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلِمَةُ يَدْنِي ، لِلَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ ، وَالرَّيْحُ رِيحُ مَسْكٍ »

٥٥٣٤ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالسَّوِّءِ كَمَثَلِ الْمَسْكِ وَنَافِخِ السَّكْبَرِ ، غَامِلُ الْمَسْكِ إِنَّمَا أَنْ يُحْذِيكَ ، وَإِنَّمَا أَنْ يُجَاعَ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا أَنْ تُجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً . وَنَافِخُ السَّكْبَرِ إِنَّمَا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ ، وَإِنَّمَا أَنْ تُجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً .

قوله (باب المسك) بكر الميم الطيب المعروف ، قال الكرماني مناسبة ذكره في الدبائح أنه فضلة من الظبي . قلت : ومناسبة لباب الذي قبله وهو جلد الميتة إذا دبغ تطهر بما سأذكره ، قال الجاحظ : هو من دويبة تكون في الصين تصاد لتواجمها وسرورها ، فإذا صيدت شدت بمصابب وهي مدلية يجتمع فيها دمها ، فإذا دبغت قورت السرة التي صلبت ودفنت في الفهر حتى يستحيل ذلك الدم المختق الجاهد مسكا ذكيا بعد أن كان لا يرام من النقع ، ومن ثم قال الفضال : إنها تدبغ بما فيها من المسك فتطهر كما يطهر غيرها من المدبوغات ، والمشهور أن الغزال المسك كالظبي لكن لونه أسود وله نابان لطيفان أبيضان في فكك الأسفل ، وإن المسك دم يجتمع في سرته في وقت معلوم من السنة فإذا اجتمع ورم الموضوع فرض الغزال إلى أن يسقط منه ، ويقال إن أهل تلك البلاد يحملون لها أو تادأ في البرية تحتك بها ليسقط . ونقل ابن الصلاح في « مشكل الوسيط » أن النالجة في جوف الظبية كالأنفحة في جوف الحمى ، ومن على بن مهدي الطبري الشافعي أنها تلقى من جوفها كما تلقى الدجاجة البيضة ، ويمكن الجمع بأنها تلقى من سرتها فتعلق بها إلى أن تحتك ، قال النووي : أجمعوا على أن المسك طاهر يجوز استعماله في البدن والثوب ، ويجوز بيعه . ونقل أصحابنا عن الشيعة فيه مذهبا باطلا وهو مستثنى من القاعدة : ما أبين من حي فهو ميت اهـ ، وحكى ابن النجاشي عن ابن شعبان عن مالك أن ذرة المسك إنما تؤخذ في حال الحياة أو بذكة من لا تصح ذكاته من الكفرة ، وهي مع ذلك محكوم بطهارتها لأنها تستحيل عن كونها دما حتى تصير مسكا كما يستحيل الدم إلى اللحم فيظهر ويحل أكله ، وليس بحيوان حتى يقال نجست بالموت ، وإنما هي شيء يحدث بالحيوان كالبيض ، وقد أجمع

المسلمون على طهارة المسك إلا ما حكى عن عمر من كراهته ، وكذا حكى ابن المنذر عن جماعة ثم قال : ولا يصح المنع فيه إلا عن عطاء بناء على أنه جزء منفصل ، وقد أخرج مسلم في أثناء حديثه عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : « المسك أطيب الطيب ، وأخرجه أبو داود مقتضرا منه على هذا القدر . قوله (ما من مكروم) أي مجروح (وكله) بفتح الكاف وسكون اللام (يدي) بفتح أوله وثالثه ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الجهاد ، قال النووي : ظاهر قوله « في سبيل الله » اختصاصه بمن وقع له ذلك في قتال الكفار ، لكن يلتحق به من قتل في حرب البغاة وقطاع الطريق وإقامة المعروف لا شترار الجميع في كونه شهداء ، وقال ابن عبد البر أصل الحديث في الكفار ويلتحق هؤلاء بهم بالمعنى ، لقوله ﷺ « من قتل دون ماله فهو شهيد » وتوقف بعض المتأخرين في دخول من قاتل دون ماله لآلة يقصد صون ماله بدعاية الطبع ، وقد أشار في الحديث إلى اختصاص ذلك بالخص حيث قال « والله أعلم بمن يكلم في سبيله » والمجواب أنه يمكن فيه الإخلاص مع إرادة صون المال ، كأن يقصد بقتال من أراد أخذه منه صون الذي يقاؤه عن ارتكاب المعصية وامتناع أسرار الشارح بالدفع ، ولا يحصى القصد لصون المال ، فهو كمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا مع تشوفه إلى الغنيمة . قال ابن المنير : وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك وكذا بالذي بعده وقروح تشبيه دم الشهيد به ، لأنه في سياق التكريم والتعظيم ، فلو كان نجسا لكان من الجبائس ولم يحسن التشبيه به في هذا المقام ، وقد تقدم شرح حديث أبي موسى في المجلس السابع في أوائل الليوع ، وقوله فيه « يهديك » بضم أوله ومهمل ساكنة وذال معجمة مكسورة أي يعطيك وزنا ومعنى

٣٢ - باب الأرنب

٥٥٣٥ - عرشنا أبو الوليد حدثنا شعبه عن هشام بن زيد عن أنس رضي الله عنه قال « أنفجنا أرنبا ونحن بمرطظرين ، فسمى القوم فلنهبوا ، فأخذتها فجئت بها إلى أبي طلحة فذبحها فبعت بوركيها - أو قال بفخذها - إلى النبي ﷺ ، فقبلها »

قوله (باب الأرنب) هو دويبة معروفة تشبه العنق لكن في رجلها طول بخلاف يديها ، والأرنب اسم جنس للذكر والأنثى ، ويقال للذكر أيضا الخرز وزن عمر بمعجمات ، وللأنثى هكرشة ، والصغير خرناق بكسر المعجمة وسكون الراء وفتح النون بعدما قاف ، هذا هو المشهور . وقال الجاهظ : لا يقال أرنب إلا للأنثى ، ويقال إن الأرنب شديدة الجبن كثيرة الشبق وأنها تكون سنة ذكرا وسنة أنثى وأنها تبيض ، وسأذكر من خرج ، ويقال إنها تنام مفتوحة العين . قوله (أنفجنا) بفاء مفتوحة وجيم ساكنة أي أثمرنا ، وفي رواية مسلم « استنفجنا » وهو استقصاؤه منه ، يقال قبح الأرنب إذا ثار وعدا ، وانتفج كذلك ، وأنفجته إذا أمرته من موضعه ، ويقال إن الانتفاج الانتفجار فكأن المعنى جعلناها بطننا لها فتنفج ، والانتفاج أيضا ارتفاع الشعر وانتفاشه . ووقع في شرح مسلم ، للآزري « بعجنا » بوحدة وهين مفتوحة ، وفسره بالشق من بيع بطنه إذا شقه ، وتعقبه حياض بأنه نصيف ، وبأنه لا يصح معناه من سياق الخبر لأن فيه أنهم سموا في طلبها بعد ذلك ، فلو كانوا شقوا بطنها كيف كانوا يحتاجون إلى السمي خلفها . قوله (بمرطظرين) مر بفتح الميم وتشديد الراء ، والظهران بفتح المعجمة بلفظ ثنية الظهر ، اسم موضع على مرحلة من مكة . وقد يسمى بأحدى الكلمتين تخفيفا ، وهو المكان الذي

تسميه عرام المصريين بطن مرر والصواب مر بتقدير الرام . قوله (فسمى القوم فلغبوا) بحجة وموحدة أي
 تعبوا وزنه ومعناه ، ورفع بلفظ ، تعبوا ، في رواية الكشميني ، وتقدم في الهبة بيان ما وقع للدردى فيه من
 غلط . قوله (فأخذتها) زاد في الهبة ، فأدركتها فأخذتها ، ولمسلم ، فسميت حتى أدركتها ، ولابن داود من
 طريق حماد بن سلمة عن هشام بن زيد ، وكنت غلاما حردوا ، وهو بفتح المهملة والزاي والواو المشددة بعدها راء
 ويجوز سكون الزاي وتخفيف الوار وهو المراهق . قوله (إلى أبي طلحة) وهو زوج أمه . قوله (فذبحها) زاد
 في رواية الطيالسي وبمروءة ، وزاد في رواية حماد المذكورة ، فقبولتها . قوله (فبعث بوركها) أو قال بفخذها (موشك
 من الراوى ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الهبة ، ووقع في رواية حماد ، وبهجوها . قوله (فقبلها) أي الهدية ، وتقدم
 في الهبة من هذا الوجه ، قلت وأكل منه ؟ قال : وأكل منه ، ثم قال : فقبله ، ولترمذى من طريق أبي داود الطيالسي
 فيه ، فأكله ، قلت : أكله ؟ قال قبله ، وهذا الزيد لحشام بن زيد وقف جده أنسا على قوله ، أكله ، فكانه توقف
 في الجزم به رجوم بالقبول ، وقد أخرج الدارقطني من حديث عائشة ، أهدى إلى رسول الله ﷺ أرنب وأنا
 نائمة فغلبا لي منها العجور ، فلما قمت أطمعني ، وهذا لو صح لأشعر بأنه أكل منها ، لكن سنده ضعيف . ووقع في
 الهداية ، للحنفية أن النبي ﷺ أكل من الأرنب حين أهدى إليه مشوبا وأمر أصحابه بالأكل منه ، وكأنه تلقاه
 من حديثين : فأوله من حديث الباب وقد ظهر ما فيه ، والآخر من حديث أخرجه النسائي من طريق موسى بن
 طلحة عن أبي هريرة ، جاء إعرابي إلى النبي ﷺ بأرنب فدشواها فوضعا بين يديه ، فأمسك وأمر أصحابه أن
 يأكلوا ، ورجاله نحات ، إلا أنه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافا كثيرا . وفي الحديث جواز أكل الأرنب
 وهو قول العلماء كافة إلا ما جاء في كراهتها عن عبد الله بن عمر من الصحابة وعن عكرمة من التابعين وعن محمد بن
 أبي ليلى من الفقهاء ، واحتج بحديث خزيم بن جزة ، قلت يا رسول الله ، ما تقول في الأرنب ؟ قال لا آكله ولا
 أحرمه . قلت فأنى آكل ما لا تحرمه . ولم يارسول الله ؟ قال نبئت أنها تدمى ، وسنده ضعيف ، ولو صح لم يكن فيه
 دلالة على الكرامة كما سيأتى تقريره في الباب الذى بعده ، وله شاهد عن عبد الله بن عمر بلفظ ، سمى بها إلى النبي
 ﷺ فلم يأكلها ولم يذمه عنها ، زعم أنها تحيض ، أخرجه أبو داود ، وله شاهد عن حماد بن عمار عن ربيعة بن ربيعة في
 مسنده ، وحكى الرافعي عن أبي حنيفة أنه حرمها ، وغلطه النووي في النقل عن أبي حنيفة . وفي الحديث أيضا
 جواز استئثار الصيد والندى في طلبه ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس رفته ، من اتبع
 الصيد غفل ، فهو محمول على من راغب على ذلك حتى يشمله عن غيره من المصالح الدنيوية وغيرها . وفيه أن أخذ الصيد
 يملكه بأخذه ولا يشاركه من أناره معه . وفيه هدية الصيد وقبولها من الصائد وإهداء الشيء اليسير الكبير القدر
 إذا لم يناله الرضا بذلك . وفيه أن ولي الصبي يتصرف فيما يملكه الصبي بالمصلحة . وفيه احتساب الطالب شيخه
 عما يقع في حديثه مما يحتمل أنه يضبطه كما وقع لحشام بن زيد مع أنس رضى الله عنه

٣٣ - باب الضب

٥٥٣٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت
 ابن عمر رضى الله عنهما يقول ، قال النبي ﷺ : الضب لست آكله ولا أحرمه ،

٥٥٣٧ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة ، فأتى بضرب محدوف ، فاهوى إليه رسول الله ﷺ بيده ، قال بعض النسوة : أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل ، فقالوا : هو ضرب يارسول الله ، فرغ يده ، فقلت أحرام هو يارسول الله ؟ قال : لا ، ولكن لم يكن بارض قوم فاجدني أعافه . قال خالد : فاجترأته فأكلفه ، ورسول الله ﷺ ينظر .

قوله (باب الضب) هو دوية تشبه الجرذون ، لكنه أكبر من الجرذون ، ويكنى أباحسل بمهملتين مكسورة ثم ساكنة ، ويقال للأنثى ضبة ، وبه سميت النخيلة ، وبالحيف من متى جبل يقال له ضب ، والضب داء في خف البعير ، ويقال إن لأصل ذكر الضب فرعين ، ولهذا يقال له ذكران . وذكر ابن خالويه أن الضب يعيش سبعمئة سنة ، وأنه لا يشرب الماء ، ويبول في كل أربعين يوما قطرة ، ولا يسقط له سن ، ويقال بل أسنانه قطعة واحدة ، وحكي غيره أن أكل لحمه يذهب العطش ، ومن الأمثال : لا أقبل كذا حتى يرد الضب ، يقوله من أراد أن لا يفضل الشيء لأن الضب لا يرد بل يكتنى بالنسيم وبرد الهواء ، ولا يخرج من جحره في الشتاء . وذكر المصنف في الباب حديثين : الأول حديث ابن عمر ، قوله (الضب لست آكله ولا أحرمه) كذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه مسلم من طريق اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار بلفظ : سئل النبي ﷺ عن الضب ، فقال : لا آكله ولا أحرمه ، ومن طريق نافع عن ابن عمر : سأله رجل رسول الله ﷺ ، زاد في رواية عن نافع أيضا : وهو على المنبر ، وهذا السائل يحتمل أن يكون خزيمه بن جوء ، فقد أخرج ابن ماجه من حديثه : قلت يارسول الله ما تقول ؟ فقال : لا آكله ولا أحرمه ، قال : قلت فأتى كل ما لم تحرم ، وسنده ضعيف . وعند مسلم والنسائي من حديث أبي سعيد : قال رجل : يارسول الله أنا بأرض مضبة ، فأتأمرنا ؟ قال : ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت ، فلم يأمر ولم ينه ، وقوله « مضبة » بضم أوله وكسر المعجمة أى كثيرة الضباب ، وهذا يمكن أن يفسر بثابت بن وديعة ، فقد أخرج أبو داود والنسائي من حديثه قال : أصبت ضبابا فشويت منها ضبا ، فأثبت به رسول الله ﷺ فأخذ عودا فصد به أصابعه ثم قال : أن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض ، وإنى لا أدرى أى الدواب هى ، فلم يأكل ولم ينه ، وسنده صحيح . الحديث الثانى ، قوله (عن أبي أمامة بن سهل) أى ابن حنيفة الانصاري ، له رؤية ولأبيه محبة ، وتقدم الحديث في أوائل الاطعمة عن طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : أخبرني أبو أمامة . . . قوله (عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد) في رواية يونس المذكورة . وأن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذي يقال له سيف الله أخبره . وهذا الحديث مما اختلف فيه على الزهري هل هو من مسند ابن عباس أو من مسند خالد ، وكذا اختلف فيه على مالك فقال الأكثر عن ابن عباس عن خالد ، وقال يحيى بن بكير في الموطأ ، وطائفة عن مالك بسنده عن ابن عباس وعالدهما دخلا ، وقال يحيى بن عيسى التميمي عن مالك بلفظ : عن ابن عباس قال : دخلت أنا وعالده على النبي ﷺ ، أخرجه مسلم عنه وكذا أخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري بلفظ : عن ابن عباس قال : أتى النبي ﷺ ونحن في بيت ميمونة بضبين مشويين

وقال هشام بن يوسف عن معمر كالجور كما تقدم في أرائل الاطعمة ، والجمع بين هذه الروايات أن ابن عباس كان حاضرا للقصة في بيت خالته ميمونة كما صرح به في إحدى الروايات ، وكأنه استثبت خالد بن الوليد في شيء منه لكونه الذي كان باشر الدوال عن حكم الضب وباشر أكله أيضا ، فكان ابن عباس ربما رواه عنه ، ويؤيد ذلك أن محمد بن المنذر حدث به عن أبي أمامة بن سهل عن ابن عباس قال : « أني النبي ﷺ وهو في بيت ميمونة وعنده خالد بن الوليد بلحم ضب ، الحديث أخرجه مسلم ، وكذا رواه سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فلم يذكر فيه خالدا ، وقد تقدم في الأطعمة . قوله (انه دخل مع رسول ﷺ بيت ميمونة) زاد يونس في روايته وهي خالته وخالة ابن عباس ، قلت : واسم أم خالد لبابة الصغرى ، واسم أم ابن عباس لبابة الكبرى وكانت تكنى أم الفضل بابنها الفضل ابن عباس ، وهما أخذا ميمونة والثلاث بنات الحارث بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاى الهلال قوله . (فأتى بضب مخنوذ) بمهمل ساكنة ونون مضمومة وآخره ذال معجمة أى مشوى بالحجارة المحمأة ووقع في رواية معمر بضب مشوى ، والمخنوذ أخص والخنيد بهناه ، زاد يونس في روايته : قدمت به أختها حفيدة ، وهي بمهمل وفاء مصغر ومضى في رواية سعيد بن جبيرة : « ان أم حفيدة بنت الحارث بن حزن خالة ابن عباس أهدت للنبي ﷺ ممنا وأظفا وأصبا ، وفي رواية عوف عن أبي بشر عن سعيد بن جبيرة عند الطحاوي : جاءت أم حفيدة بضب وقفتقه ، وذكر القنفذ فيه غريب ، وقد قبل في اسمها هزلة بالتصغير وهي رواية الموطأ من مرسل عطاء بن يسار ، فان كان مخنوظا فلعل لها اسمين أو اسم واحد ، وحكى بعض شراح العمدة في اسمها حفيدة بميم وفي كنياتها أم حديد بميم بغير هاء ، وفي رواية بهاء وبهاء . ولكن براء بدل الدال وبمين مهمل بدل الحاء بغير هاء ، وكلها تصحيفات . قوله (فأهوى) زاد يونس : وكان رسول الله ﷺ قل ما يقدم يده لطعام حتى يسمى له ، وأخرج إسحق بن راهوية والبيهقي في الشعب ، عن طريق يزيد بن الحواري عن عمر رضي الله عنه : « ان أهرابيا جاء الى النبي ﷺ بأرنب جديا اليه ، وكان النبي ﷺ لا يأكل من الهدية حتى يأمر صاحبها فأكل منها من أجل الشاة التي أهديت اليه بخير ، الحديث وسنده حسن . قوله (فقال بعض النسوة أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل ، فقالوا : هو ضب) في رواية يونس : فقالت امرأة من النسوة الحضور : أخبرن رسول الله ﷺ بما قدمت له ، هو الضب يارسول الله ، وكان المرأة أرادت أن غيرها يخبره ، فلما لم يخبرها بادرت هي فأخبرت ، وسيأتي في : باب إجازة خبر الواحد ، من طريق الشعبي عن ابن عمر قال : « كان ناس من أصحاب النبي ﷺ فيهم سعد بنى ابن أبي وقاص فذهبوا يأكلون من لحم فزادتهم امرأة من بعض أزواج النبي ﷺ ، ولمسلم من طريق يزيد بن الأصم : « عن ابن عباس أنه بينما هو عند ميمونة وعندها الفضل بن عباس وخالد بن الوليد وامرأة أخرى إذ قرب اليهم غوان عليه لحم ، فلما أراد النبي ﷺ أن يأكل قالت له ميمونة : انه لحم ضب ، فكشف يده ، وحرف بهذه الرواية اسم التي أهدت في الرواية الأخرى ، وعند الطبراني في : الاوسط ، من وجه آخر صحيح : فقالت ميمونة أخبروا رسول الله ﷺ ما هو . . . قوله (فرفع يده) زاد يونس : « عن الضب ، ويؤخذ منه أنه أكل من غير الضب بما كان قدم له من غير الضب ، كما تقدم أنه كان فيه غير الضب ، وقد جاء صريحا في رواية سعيد بن جبيرة عن ابن عباس كما تقدم في الأطعمة ، قال فأكل الأنط وشرب اللبن . قوله (لم يكن بأرض قومي) في رواية يزيد بن الأصم : « هذا لحم لم آكل قط » قال ابن العربي : اعترض بعض الناس على هذه اللفظة « لم يكن بأرض قومي » بأن الضباب كثيرة بأرض الحجاز ،

قال ابن العربي : فان كان أراد تكذيب الخبر فقد كذب هو ، فانه ليس بأرض الحجاز منها شيء ، أو ذكره له
بغير اسمها أو حدث بعد ذلك . وكذا أنكر ابن عبد البر ومن تبعه أن يكون ببلاد الحجاز شيء من الضباب .
قلت : ولا يحتاج الى شيء من هذا بل المراد بقوله عليه السلام : بأرض قوس ، قريباً فقط فيختص النبي بمكة
وما حولها ، ولا يمنع ذلك أن تكون موجودة بسائر بلاد الحجاز ، وقد رُفِع في رواية يزيد بن الاصم هند مسلم
و حنا فحروس بالمدينة فحرب البنا ثلاثة عشر ضبا ، فأكل وتارك ، الحديث ، فهذا يدل على كثرة وجدانها بتلك
الديار . **قوله** (فأجدي أعافه) يعين مهمله وقاف خفيفة أى أنكره أكله ، يقال غفث الشيء . أعافه ، ووقع في رواية
سعيد بن جبيرة فتركه النبي عليه السلام كالمتقذر لمن ، ولو كن حراما لما أكل على ما دة النبي عليه السلام ولما أمر بأكله ، وكذا
أطلق الأمر وكأنه تلقاه من الإذن المستفاد من التقرير ، فانه لم يقع في شيء من طرق حديث ابن عباس بصيغة
الأمر إلا في رواية يزيد بن الاصم عند مسلم فان فيها وقال لهم كلوا ، فأكل الفضل وخالد والمرأة ، وكذا في رواية
القمي عن ابن عمر فقال النبي عليه السلام كلوا وأطعموا فانه حلال . أو قال لا بأس به . ولكنه ليس طعماً ، وفي
هذا كله بيان سبب ترك النبي عليه السلام وأنه بسبب أنه ما اعتاده ، وقد ورد لذلك سبب آخر أخرجه مالك من مرسل
سليمان بن يسار فذكر معنى حديث ابن عباس وفي آخره . فقال النبي عليه السلام : كلا - يعني لخالد وابن عباس - فاني
يحضرنى من الله حاضرة ، قال المازري يعنى الملائكة ، وكان للحم الضب ويحيا فترك أكله لأجل ربه ، كما ترك أكل
الثوم مع كونه حلالا . قلت : وهذا إن صح يمكن ضم الى الأول ويكون تركه الأكل من الضب سببان . **قوله** (قال
خالد فاجترأه) بهم ورايين ، هذا هو المعروف في كتب الحديث ، وضبطه بعض شراح المهذب . بزى قبل
الراء وقد غلطه النووي . **قوله** (ينظر) زاد يونس في روايته ، الى . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز أكل
الضب ، وحكى عياض عن قوم تحريمه وعن الحنفية كراهته وأنكر ذلك النووي وقال : لا أظنه يصح عن أحد ،
فان صح فهو محجوج بالنصوص وباجماع من قبله . قلت : قد قلنا ابن المنذر عن علي ، فامى إجماع يكون مع مخالفته ؟
وقال الترمذى كراهته عن بعض أهل العلم ، وقال الطحاوى في معاني الآثار : كره قوم أكل الضب ، منهم أبو
حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ، قال : واحتج محمد بحديث عائشة ، ان النبي عليه السلام أهدى له ضب فلم يأكله ،
فقام طهيم سائل ، فأرادت عائشة أن تعطيه ، فقال لها رسول الله عليه السلام : أتعطينه ما لا تأكلين ؟ قال
الطحاوى : ما في هذا دليل على الكراهة لاحتمال أن تكون عاقته ، فأراد النبي عليه السلام أن لا يكون ما يتقرب به الى
الله إلا من خير الطعما ، كما نهى أن يتصدق بالقر الزدى اه . وقد جاء عن النبي عليه السلام أنه نهى عن الضب
أخرجه أبو داود بسند حسن ، فانه من رواية اسماعيل بن عياض عن ضميم بن زرعة عن شريح بن عتبة عن
أبي راشد الجبراني عن عبد الرحمن بن شبل ، وحديث ابن عياض عن الشاميين قوس ، وهؤلاء شاميون ثقات ،
ولا يفتقر بقول الخطابي : ليس إسناده بذلك ، وقول ابن حزم : فيه ضعف ومجهولون ، وقول البيهقي : تفرد به
اسماعيل بن عياض وليس بحجة ، وقول ابن الجوزى : لا يصح . ففى كل ذلك نساءل لا يخفى ، فان رواية ، لإسماعيل
عن الشاميين قوية عند البخارى وقد صحح الترمذى بعضها ، وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن حنيفة
و نزلنا أرضا كثيرة الضباب ، الحديث ، وفيه أنهم طبخوا منها فقال النبي عليه السلام : ان أمة من بنى إسرائيل صنعت
دواب في الأرض فأغشى أن تكون هذه . فأكثرها ، أخرجه أحمد ومحمد ابن حبان والطحاوى وسنده حل شرط

الشيخين إلا الضحك فلم يخرج له . والطحاوي من وجه آخر عن زيد بن وهب وواقفه العارث بن مالك وزيد بن أبي زياد ووكيع في آخره . فقيل له إن الناس قد اشتوهوا وأكروها ، فلم يأكل ولم ينه عنه ، والاحاديث الماضية وإن دلت على العمل تصريحا وتلقيا نصا وتقريرا ، فالجرح بينها وبين هذا حمل انتهى فيه على أول الحال عند تجويز أن يكون مما نسخ وحيدنا أمرا يكفاه الدور ، ثم توقف فلم بأس به ولم ينه عنه ، وحمل الآن فيه على ثاني الحال لما علم أن الممسوخ لا نسل له ، ثم بعد ذلك كان يستفدونه فلا يأكله ولا يحرمه ، وأكل على مائدته فدل على الإباحة ، وتكون الكراهة للثنية في حق من يتفدونه ، وتجعل أحاديث الإباحة على من لا يتفدونه ، ولا يلزم من ذلك أنه يكره مطلقا . وقد أفهم كلام ابن العربي أنه لا يحمل في حق من يتفدونه لما يتوقع في أكله من الضرر وهذا لا يختص بهذا ، ووقع في حديث يزيد بن الأصم وأخبرت ابن عباس بقصة الضب ، فأكثر القوم حوله حتى قال بعضهم : قال رسول الله ﷺ لا آكله ولا أنهي عنه ولا أحرمه ، فقال ابن عباس : بنس ما قلتم ، ما بدت نبي الله إلا حرما أو محلا ، أخرجه مسلم . قال ابن العربي : ظن ابن عباس أن الذي أخبر بقوله ﷺ لا آكله أواد لا أحله فأنكر عليه لأن خروجه من قسم الحلال والحرام محال . وتعقبه شيخنا في شرح الترمذي ، بأن الشيء إذا لم يتضح إباحته بالحلال أو الحرام يكون من الشبهات فيكون من حكم الشيء قبل ورود الشرع ، والأصح كما قال النووي أنه لا يحكم عليها بحل ولا حرمة . قلت : وفي كون مسألة الكتاب من هذا النوع نظر ، لأن هذا إنما هو إذا تعارض الحكم على المجتهد . أما الشارع إذ شئ من واقعة فلا بد أن يذكر فيها الحكم الشرعي . وهذا هو الذي أراد ابن العربي وجعل محط كلام ابن عباس عليه . ثم وجدت في الحديث زيادة لفظة سقطت من رواية مسلم وبها يتجه إنكار ابن عباس ويستغنى عن تأويل ابن العربي لا آكله فلا أحله وذلك أن أبا بكر بن أبي شيبة وهو شيخ مسلم فيه أخرجه في مسنده بالسند الذي سافه به عند مسلم فقال في روايته لا آكله ولا أنهي عنه ولا أحله ولا أحرمه ، ولعل مسلما حذفها عمدا لشذوذها ، لأن ذلك لم يقع في شيء من الطرق لا في حديث ابن عباس ولا غيره ، وأشهر من روى عن النبي ﷺ لا آكله ولا أحرمه ، ابن عمر كما تقدم ، وليس في حديثه ولا أحله . بل جاء النصريح عنه بأنه حلال فلم تثبت هذه اللفظة وهي قوله لا أحله ، لأنها وإن كانت من رواية يزيد بن الأصم وهو ثقة لكنه أخبر بها عن قوم كانوا عند ابن عباس فكانت رواية عن مجهول ، ولم يقل يزيد بن الأصم إنهم صحابة حتى يفتقر عدم تسميتهم . واستدل بعض من منع أكله بحديث أبي سعيد عند مسلم أن النبي ﷺ قال ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت ، وقد ذكرت وشواهد قبل ، وقال الطبري : ليس في الحديث الجزم بأن الضب مما نسخ ، وإنما عصى أن يكون منهم فتوقف عنه ، وإنما قال ذلك قبل أن يعلم الله تعالى نبيه أن الممسوخ لا ينسل . وبهذا أجاب الطحاوي ثم أخرج من طريق المعروين سويد بن عبد الله بن مسعود قال : سئل رسول الله ﷺ عن القردة والخنازير أمي مما نسخ ؟ قال : إن الله لم يهلك قوما - أو يمسح قوما - فيجعل لهم نسلا ولا عاقبة ، وأصل هذا الحديث في مسلم ، وكأنه لم يستحضره من صحيح مسلم ، ويتصحب من ابن العربي حيث قال : قوله إن الممسوخ لا ينسل دعوى ، فانه أمر لا يعرف بالمثل وإنما طريقه النقل ، وليس فيه أمر يعول عليه . كذا قال ثم قال الطحاوي بعد أن أخرجه من طرق ثم أخرج حديث ابن عمر : فثبت بهذه الآثار أنه لا بأس بأكل الضب ، وبه أقول . قال : وقد احتج محمد بن الحسن لأصحابه بحديث عائشة ، فسأله الطحاوي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة

وَأُهدى لَنَبِيٍّ ﷺ فَلَمْ يَأْكُلْهُ ، فَقام عَلَيْهِم سائل ، فأرادت عائشة أن تعطيه فقال لها : أعطيه مالا تأكلين ؟ قال محمد : دل ذلك على كراهته لنفسه ولغيره ونعقبه الطحاوي باحتمال أن يكون ذلك من جنس ما قال الله تعالى (ولستم يأخذونه إلا أن تذهبوا فيه) ثم سأل الأحاديث الدالة على كراهة التصديق بحذف النحر ، وقد مر ذكرها في كتاب الصلاة في د : باب تعليق القنور في المسجد ، وبحديث الجراء ، كانوا يحجون الصدقة بارد لا تحرم ، فنزلت (أنفقوا من طيبات ما كسبتم) الآية . قال : لهذا المعنى كره لعائشة الصدقة بالضرب لا لكونه حراما . وهذا يدل على أنه فهم من محمد أن الكراهة فيه للتحريم ، والمأخوذ عن أكثر الحنفية فيه كراهة التزينة . وجنح بعضهم إلى التحريم وقال : اختلفت الأحاديث وتعدت معرفة المتقدم فرجعنا جانب التحريم تمليلا للنسخ . ودعوا التعمد ممنوعة لما تقدم واقع أهل . ويتعجب من ابن العربي حيث قال : قولهم إن المسوخ لا ينسل دعوى ، فانه أمر لا يعرف بالعقل وإنما طريقه النقل . وليس فيه أمر بمول عليه ، كذا قال وكان لم يستحضره من صحيح مسلم ، ثم قال : وهل تقدير ثبوت كون الضرب مسوخا فذلك لا يقتضي تحريم أكله لأن كونه آدميا قد زال حكمه ولم يبق له أثر أصلا ، وإنما كره ﷺ الأكل منه لما وقع عليه من خطأ الله كما كرهه الشرب من مياه نهوداه . ومما جواز أكل الآدمي إذا مسخ جوارنا ما حكيروا لم أرها في كتب فقهاؤنا . وفي الحديث أيضا الإعلام بما شك فيه لا بضاح حكمه ، وأن مطلق النفرة وعدم الاستطابة لا يستلزم التحريم ، وأن المأخوذ عنه ﷺ أنه كان لا يعيب الطعام إنما هو فيما صنعه الآدمي لثلاث ينكر خاطره وينسب إلى التخصيص فيه ؛ وأما الذي خلق كذلك فليس نقور الطبع منه بمنصا . وفيه أن وقوع مثل ذلك ليس بمعييب مما يقع منه خلافا لبعض المتطعة . وفيه أن الطبايع تختلف في النفور من بعض المأكولات ، وقد يستنبط منه أن اللحم إذا أتن لم يحرم لأن بعض الطبايع لا تمانه . وفيه دخول أقارب الزوجة بيتها إذا كان يأذن الزوج أو رضاه ، وذهل ابن عبد البر هنا ذهبوا قاحشا فقال : كان دخول خالد بن الوليد بيت النبي ﷺ في هذه القصة قبل نزول الحجاب ، وغفل عما ذكره هو أن إسلام خالد كان بين عمرة القنصة والفتح ، وكان الحجاب قبل ذلك انضافا . وقد وقع في حديث الباب : قال خالد : أحرام هو يا رسول الله ؟ فلو كانت القصة قبل الحجاب لكانت قبل إسلام خالد ، ولو كانت قبل إسلامه لم يسأل عن حلال ولا حرام ، ولا خاطب بقوله يا رسول الله . وفيه جواز الأكل من بيت القريب والصبر والصديق ، وكان خالد ومن وافقه في الأكل أودوا جبر قلب الذي أهده ، أو اتحقق حكم الحل ، أو لامثال قوله ﷺ . وكما ، وفهم من لم يأكل أن الأمر فيه للإباحة . وفيه أنه ﷺ كان يؤكل أصحابه وبأكل اللحم حيث تيسر ؛ وأنه كان لا يعلم من المغيبات إلا ما علمه الله تعالى . وفيه وفور عقل ميمومة أم المؤمنين وعظيم نصيحتها لَنَبِيٍّ ﷺ ، لأنها فهمت مظنة نفوره عن أكله بما استقرت منه ، غشيت أن يكون ذلك كذلك فيتأذى بأكله لا يستدأره له فصدقت فراستها . ويؤخذ منه أن من غشى أن يتقدر شيئا لا ينبغي أن يدل على ذلك يتضرر به ، وقد شوع ذلك من بعض الناس

٣٤ - باب إذا وقعت القنارة في اللبن الجامد أو القائب

٥٥٣٨ - حدثنا الحيدري حدثنا سُفيانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قال أخبرني عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الله بن

عقبة أنه سمع ابن عباس يحدثه عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن فانت ، فسئل النبي ﷺ عنها فقال : ألقوها وما حوّلها ، واكلوه . قيل لسفيان : فإنّ معمرأ يحدثه « من الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة » قال : ما سمعتُ الزهري يقول إلا « من عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ ، ولقد سمعته منه مراراً

٥٥٣٩ - **حديث** عبدان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري عن الدابة ثبوت في الزيت والسمن ، وهو جامد أو غير جامد ، الفأرة أو غيرها ، قال : بلغنا أنّ رسول الله ﷺ أمر بفأرة ماتت في سمن فاصرها بما قرب منها فطرح ، ثم أكل ، عن حديث عبيد الله بن عبد الله

٥٥٤٠ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنهم قالت « سئل النبي ﷺ عن فأرة يسقطت في سمن ، فقال : ألقوها وما حوّلها ، واكلوه ،

قوله (باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب) أي هل يفرق الحكم أو لا ؟ وكأنه ترك الجزم بذلك لقوة الاختلاف ، وقد تقدم في الطهارة ما يدل على أنه يختار أنه لا ينجس إلا بالتخدير ، ولعل هذا هو السر في إيراد طريق يونس المشعرة بالتفصيل . **قوله** (عن ميمونة) تقدم في أواخر كتاب الوضوء بيان الاختلاف فيه على الزهري في إنبات ميمونة في الاسناد وعدمه ، وأن الراجح إنباتها فيه ، وتقدم هناك الاختلاف على مالك في وصله وانقطاعه . **قوله** (فقال ألقوها وما حوّلها) هكذا أورده أكثر أصحاب ابن عيينة عنه ووقع في مسند إسحق بن راهويه ومن طريقه أخرجه ابن حبان بلفظه أن كان جامدا فألقوها وما حوّلها واكلوه ، وإن كان ذائبا فلا تقربوه ، وهذه الزيادة في رواية ابن عيينة غريبة وسيأتي القول فيها . **قوله** (قيل لسفيان) القائل لسفيان ذلك هو علي بن المديني شيخ البخاري ، كذلك ذكره في علله . **قوله** (كان معمرأ يحدث به الخ) طريق معمر هذه رسلما أبو داود عن الحسن بن علي الحلواني وأحمد بن صالح كلاهما عن عبد الرزاق عن معمر بإسناده المذكور إلى أبي هريرة ، ونقل الترمذي عن البخاري أن هذه الطريق خطأ والمحموظ رواية الزهري من طريق ميمونة ، وجزم النحلي بأن الطريقين صحيحان ، وقد قال أبو داود في رايته عن الحسن بن علي قال الحسن : وربما حدث به معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة ، وأخرجه أبو داود أيضا عن أحمد بن صالح عن عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن بودوية عن معمر كذلك من طريق ميمونة ، وكذا أخرجه النسائي عن خثيش بن أصرم عن عبد الرزاق ، وذكر الاسماعيلي أن الليث رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيّب قال بلغنا أنّ النبي ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن جامد ، الحديث ، وهذا يدل على أن رواية الزهري عن سعيد أصلا ، وكون سفيان بن عيينة لم يحفظه عن الزهري إلا من طريق ميمونة لا يقتضي أن لا يكون له عنده إسناده آخر ، وقد جاء عن الزهري فيه إسناده ثالث أخرجه الدارقطني من طريق عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به ، وعبد

الجبار مختلف فيه . قال البيهقي : وجاء من رواية ابن جريج عن الزهري كذلك ، لكن السند الى ابن جريج ضعيف والمحمول أنه من قول ابن عمر . قوله (قال ما سمعت الزهري) القائل هو سفيان ، وقوله ولقد سمعته منه مراراً أى من طريق ميمونة فقط ، ووقع في رواية الاسماعيل عن جعفر الثريائي عن هل بن المديني شيخ البخاري فيه قال سفيان : كم سمعناه من الزهري يعيده ويبدئه . قوله (عبد الله) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (عن الزهري عن الدابة) أى في حكم الدابة (تموت في الزيت والسمن الخ) ظاهر في أن الزهري كان في هذا الحكم لا يفرق بين السمن وغيره ولا بين الجامد منه والذائب ، لأنه ذكر ذلك في السؤال ثم استدل بالحديث في السمن ، فأما غير السمن فالخافه به في القياس عليه واضح ، وأما عدم الفرق بين الذائب والجامد فلا أنه لم يذكر في اللفظ الذي استدل به ، وهذا يقدر في صحة من زاد في هذا الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب كما ذكر قبل عن إسحق ، وهو مشهور من رواية معمر عن الزهري أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن حبان وغيره ، على أنه اختلف عن معمر فيه ، فأخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر بن نعيم تفصيل ، نعم وقع عند النسائي من رواية ابن القاسم عن مالك وصف السمن في الحديث بأنه جامد ، وتقديم التنبيه عليه في الطهارة وكذا وقع عند أحد من رواية الأوزاعي عن الزهري ، وكذا عند البيهقي من رواية حجاج بن منهال عن ابن عينة ، وكذا أخرجه أبو دارود الطيالسي في مسنده عن سفيان وثقه في التنبيه على الزيادة التي وقعت في رواية إسحق ابن راهويه عن سفيان وأنه تفرد بالتفصيل عن سفيان دون حفاظ أصحابه مثل أحمد والحديث مسدد وغيره ، ووقع التفصيل فيه أيضاً في رواية عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وقد تقدم أن الصواب في هذا الإسناد أنه موقوف ، وهذا الذي يتفصل به الحكم فيما يظهر لي بأن التقييد عن الزهري عن سالم عن أبيه من قوله ، والاطلاق من روايته مرفوعاً ، لأنه لو كان عنده مرفوعاً ما سوى في قتواه بين الجامد وغير الجامد ، وليس الزهري ممن يقال في حقه أنه نسي الطريق المفصلة المرفوعة لأنه كان أحفظ الناس في عصره لخواص ذلك منه في غاية البعد . قوله (عن حديث عبيد الله بن عبد الله) يعني بسنده لكن لم يظهر لنا هل فيه ميمونة أو لا ؟ وقد أخرجه الاسماعيل من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك فقال فيه : عن عبيد الله بن عبد الله عن النبي ﷺ ، فذكره مسلاً وأغرب أبو نعيم في المستخرج ، فسأله من طريق الثوري عن البخاري عن عبدان موصولاً بذكر ابن عباس وميمونة بالمرفوع دون الموقوف وقال : أخرجه البخاري عن عبدان ، وذكر فيه كلاماً ، واستدل بهذا الحديث لأحدى الروايتين عن أحمد أن المانع إذا حلت فيه النجاسة لا ينجز إلا بالتخير ، وهو اختيار البخاري وقول ابن نافع من المالكية وحكى عن مالك ، وقد أخرج أحمد عن اسماعيل بن علية عن عمارة بن أبي حفصة عن حكومة ، أن ابن عباس سئل عن فارة ماتت في سمن قال : تؤخذ الفارة وما حولها ، فقلت إن أثرها كان في السمن كله ، قال : إنما كان وهي حية وإنما ماتت حيث وجدت ، ورجله رجال الصحيح . وأخرجه أحمد من وجه آخر وقال فيه عن جرفيه زيت وقع فيه جرد وفيه داء ليس جال في الجر كله ؟ قال : إنما جال وفيه الروح ، ثم استقر حيث مات ، وفرق الجمهور بين المانع والجامد عملاً بالتفصيل المقدم ذكره ، وقد تمسك ابن العربي بقوله وما حولها ، على أنه كان جامداً ، قال : لأنه لو كان مائلاً لم يكن له حول ، لأنه لو نقل من أى جانب مهما قتل لحلقه غيره في الحال فيصير ما حولها فيحتاج الى إقامته كله ، كذا قال ، وأما ذكر السمن والفارة فلا عمل بمفهومهما ، وجد ابن حزم

على عادته يخص التفرقة بالفأرة ، فلو رفع غيره جلس الفأر من الدواب في مائع لم ينجس الا بالتغير ، وضابط المائع عند الجمهور أن يزداد بسرعة اذا أخذ منه شيء . واستدل بقوله « فانت » على أن تأثيرها في المائع إنما يكون بموتها فيه فلو وقعت فيه وخرجت بلا موت لم يضره ، ولم يقع في رواية مالك التقييد بالموت ، فيلزم من لا يقول بحمل المطلق على المقيد أن يقول بالتأثير ولو خرجت وهي في الحياة ، وقد ألزمه ابن حزم بخالف الجمهور أيضا . قوله (أفوها وما حولها) لم يرد في طريق صححة تحديد ما يلقى ، لكن أخرج ابن أبي شيبة عن مرسل هطاء بن يسار أنه يكون قدر الكف وسننه جيد لولا إرساله ، وقد وقع عند الدارقطني من رواية يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث « فأمر أن يقول ما حولها فيرى به » وهذا أظهر في كونه جامدا من قوله « وما حولها » فيقوى ما تمسك به ابن العربي ، وأما ما أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء مرفوعا من التقييد في المأخوذ منه ثلاث حرفات بالكافين فسنده ضعيف ، ولو ثبت لكان ظاهرا في المائع . واستدل بقوله في الرواية المفصلة « وإن كان مائما فلا تقر به » على أنه لا يجوز الالتصاق به في شيء ، فيحتاج من أجاز الالتصاق به في غير الأكل كالشافية وأجاز يمه كالخنفية إلى الجواب - أحق الحديث - قائم احتجاجا به في التفرقة بين الجامد والمائع ، وقد احتج بعضهم بما وقع في رواية عبد الجبار بن عمر عند البيهقي في حديث ابن عمر « أن كان السمن مائما انتفعوا به ولا تأكلوه » وحدثه في رواية ابن جرير مثله ، وقد تقدم أن الصحيح رقبه . وحدثه من طريق الثوري عن أيوب عن نافع عن ابن عمر في فأرة وقعت في زيت قال « استصبحوا به وادمنوا به أدمكم . وهذا السند على شرط الشيخين إلا أنه موقوف ، واستدل به على أن الفأرة طاهرة العين ، وأغرب ابن العربي حكى عن الشافعي وابن حنيفة أنها نجسة . قوله في روايه مالك (سئل رسول الله ﷺ) هو لذلك في أكثر الروايات باهام السائل ، ووقع في رواية الأوزاعي عن أحمد تعيين من سأل ، ولفظه عن ميمونة « أنها استفتت رسول الله ﷺ عن فأرة ، الحديث ، ومثله في رواية يحيى القطان عن مالك عند الدارقطني بلفظ « عن ابن عباس أن ميمونة استفتت ، راقه أعلم

٣٥ - باب الوسم والعلم في الصورة

٥٥٤١ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن حنظلة عن سالم « عن ابن عمر أنه كره أن تُعلم للصورة »

وقال ابن عمر : **نهى** النبي ﷺ أن تُضرب

تاجه **فَتَيَّيْتُ** قال حدثنا المنقري عن حنظلة وقال « تُضرب للصورة »

٥٥٤٢ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس قال « دخلت على النبي ﷺ بأخ

لي **بُحْنَك** وهو في صرْبِه فرأيتُه **يَسْمُ شاة** ، **حَسِبْتُ** قال : في آذانها »

قوله (باب العلم) بفثتين (: الوسم) بفتح أوله وسكون المهملة ، وفي بعض النسخ بالمجمة فقبل هو بمعنى الذي بالمهملة وقبل بالمهملة في الوجه وبالمجمة في سائر الجسد ، فعل هذا فالصواب هنا بالمهملة لقوله في الصورة ، والمراد بالوسم أن يعلم الشيء بشيء يؤثر فيه تأثيرا بالغا ، وأصله أن يجعل في الهيبة علامة ليعرفها عن غيرها . قوله (عن حنظلة) هو ابن أبي سفيان الجمحي ، وسالم هو ابن عبد الله بن عمر . قوله (أن تعلم) بضم أوله أي تجعل فيها

علامة . قوله (الصورة) في رواية الكشميني في الموضعين « الصور » بفتح الواو بلاهاه جمع صورة والمراد بالصورة الوجه . قوله (وقال ابن عمر : نهى النبي ﷺ أن تضرب) هو موصول بالسند المذكور ، بدأ بالموقوف ونهى بالمرفوع مستدلا به على ما ذكر من الكراهة ، لأنه إذا ثبت النهي عن الضرب كان منع الوسم أولى ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث جابر « نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه » وفي لفظ له « مر عليه النبي ﷺ بجوار قد وسم في وجهه فقال : لعن الله من وسمه » . قوله تابعه قتيبة قال حدثنا العنقري (بفتح المهملة والقاف بينهما نون ساكنة وبعد القاف زاي ، مندوب إلى العنقر وهو ثبت طيب الریح ، ويقال هو المرز نجوش بفتح الميم وسكون الراء ثم فتح الزاي وسكوى النون بعدها جيم مضمومة وآخره معجمة ، وهذا تفسير لقوله في الخفاء ، والمرز نجوش هو الشمار أو الكذاب ، وقيل العنقر الريحان ، وقيل ألفب النض ، واسم العنقري عمرو بن محمد السكوني رقه أحمد والنسائي وغيرهما . وقال ابن حبان في الثقات كان يبيع العنقر . وهذه المتابعة لما حكم الوصل عند ابن الصلاح لأن قتيبة من شيوخ البخاري ، وإنما ذكرها لزيادة المحذوف في رواية عبيد الله بن موسى حيث قال « أن تضرب » فان الضمير في روايته للصورة لكونها ذكرت أولا وأفصح العنقري في روايته بذلك ، وقوله عن حنظلة يريد بالسند المذكور وهو عن سالم عن أبيه ، وقد أخرج الاسماعيل الحديث من طريق بشر بن السري ومحمد بن عدي فرقهما كلاهما عن حنظلة بالسند المذكور واللفظ المذكور ، لكن لفظ رواية بشر بن السري « عن الصورة تضرب » وأخرجه من طريق وكيع عن حنظلة بلفظ « أن تضرب وجهه البائم » ومن وجه آخر عنه « أن تضرب الصورة » يعني الوجه ، وأخرجه أيضا من طريق محمد بن بكر يعني البرساني وإسحق بن سليمان الرازي كلاهما عن حنظلة قال « سمعت ، سالما يسأل عن العلم في الصورة فقال : كان ابن عمر يكره أن تمل الصورة ، وبلغنا أن النبي ﷺ نهى أن تضرب الصورة » يعني بالصورة الوجه . قال الاسماعيل المسند منه على اضطراب فيه ضرب للصورة ، وأما العلم فانه من قول ابن عمر وكان المعنى فيه الحكيم ، قلت وهذه الرواية الأخيرة هي المطابقة لفظ الترجمة ، وعطفه الوسم عليها إما عطف تفسيري وإما من عطف الأهم على الأخص . وأشار الاسماعيل بالاضطراب إلى الرواية الأخيرة حيث قال فيها « وبلغنا ، فان الظاهر أنه من قول سالم فيكون مرسلًا بخلاف الروايات الأخرى أنها ظاهرة الاتصال لكن اجتناع العدد الكثير أولى من تقصير من قصر به والحكم لهم . ومثل هذا لا يسمى اضطرابا في الاصطلاح لأن شرط الاضطراب أن يتعذر الترجيح بعد تعذر الجمع وليس الأمر هنا كذلك . وجاء في ذكر الوسم في الوجه صريحا حديث جابر قال « مر النبي ﷺ بجابر قد وسم في وجهه فقال : لعن الله من فعل هذا . لا يسم أحد الوجه ولا يضرب أحد الوجه » أخرجه عبد الرزاق ومسلم والترمذي . وهو شاهد جيد لحديث ابن عمر . وتقدم البحث في ضرب وجه الآدمي في كتاب الجهاد في الكلام على حديث أبي هريرة ، وتقدم قبل أبواب النهي عن صبر البهيمة وعن المثلة . قوله (عن هشام بن زيد) أي ابن أنس ابن مالك . قوله (عن أنس) هو جده . قوله (بأخى يحسكه) هو أخوه من أمه وهو عبد الله بن أبي طلحة ، وسبأني مطولا في اللباس من وجهه آخر . قوله (في مرید) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحدة بعدها مهملة مكان الابل وكان الغنم أدخلت فيه مع الإبل . قوله (وهو يسم شاة) في رواية الكشميني « شاة » بالهمز وهو جمع شاة مثل شياه ، وسبأني في الرواية التي في اللباس بلفظ « وهو يسم الظهر الذي قدم عليه » وفيه ما يدل على أن

ذلك بعد رجوعهم من غزوة الفتح وحنين ، والمراد بالظهر الابل ، وكأنه كان يسم الابل والظنم فصادف أول دخول أنس وهو يسم شاة ، ورآه يسم غير ذلك ، وقد تقدم في الحقيقة بيان شيء من هذا . قوله (حسبه) القائل شعبة ، والضمير لتمام بن زيد وقع مبيناً في رواية مسلم . قوله (في آذانها) هذا محل الترجمة وهو العدول عن الوسم في الوجه الى الوسم في الاذن ، فيستفاد منه أن الاذن ليست من الوجه ، وفيه حجة للجمهور في جواز وسم البهائم بالكي ، وخالف فيه الحنفية تمسكاً بصوم انتهى عن التعذيب بالنار ، ومنهم من ادعى بنسخ وسم البهائم وجعله الجمهور مخصوصاً من عموم النهي . والله أعلم

٣٦ - باب إذا أصاب قوم غنبة ، فذبح بعضهم قنماً أو إبلاً بفهر أمر أصحابها ، لم تؤكل

لحديث رافع عن النبي ﷺ . وقال طاوس وعكرمة في ذبيحة السارق : الطرخوة .

٥٥٨٣ - حدثنا أبو الأحوص حدثنا سعيد بن مسروق عن حمادة بن ربيعة عن أبيه

عن جده رافع بن خديج قال : قلت للنبي ﷺ : إنا نلقى العدو غداً وليس معنا مدى ، قال : ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكلوه ، ما يكن سن ولا ظفر ، وسأحدثكم عن ذلك : أما السن فظنم ، وأما الظفر فذبيحة الحبشة . وتقدم سرعان الناس فأصابوا من الغنائم والنهي ﷺ في آخر الناس ، فنصبوا قدوراً . فأمر بها فأكفنت ، وقسم بينهم ، وعدل بينهم بأبشروا . ثم نذ منها بغير من أوائل القوم ، ولم يكن معهم تخيل ، فرماه رجل بسهم فحبسه الله ، فقال : إن هذه البهائم أوابد كأوابد الوحش . فأصل منها هذا فافعلوا مثل هذا .

قوله (باب إذا أصاب قوم غنبة) بفتح أوله وزن عظيمة . قوله (فذبح بعضهم غنماً أو إبلاً بفهر أمر أصحابها) لم يؤكل لحديث رافع (هذا مصر من البخاري الى أن سبب منع الأكل من الغنم التي طبخت في القصة التي ذكرها رافع بن خديج كونها لم تقسم ، وقد تقدم البحث في ذلك في باب التسمية على الذبيحة ، وقوله فيه : وسأحدثكم عن ذلك ، جزم النووي بأنه من جملة المرفوع وهو من كلام النبي ﷺ ، وهو الظاهر من السياق ، وجزم أبو الحسن بن التتبان في كتاب بيان الزم والايهام بأنه مدرج من قول رافع بن خديج راوى الخبر ، وذكر ما حاصله أن أكثر الرواة عن سعيد ومسروق أورده على ظاهر الرفع ، وأن أبا الأحوص قال في روايته عنه بعد قوله : أو ظفر : قال رافع وسأحدثكم عن ذلك . ونسبت ذلك لرواية أبي داود وهو عجيب فإن أبا داود أخرجه عن مسدد وليس في شيء من نسخ السن قوله : قال رافع ، وإنما فيه كما عند المصنف هنا بدونها ، وشيخ أبي داود فيه مسدد هو شيخ البخاري فيه هنا ، وقد أورده البخاري في الباب الذي بعد هذا بلفظ : غير السن والظفر فإن السن عظم الخ وهو ظاهر جداً في أن الجميع مرفوع . قوله (وقال طاوس وعكرمة في ذبيحة السارق : الطرخوة) وصله عبد الرزاق من حديثهما بلفظ : انهما سئلا عن ذلك فذكرها ما ونها عنها ، وتقدم بيان الحكم في ذلك في ذبيحة المرأة . ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج وقد تقدم شرحه مستوفى قبل

٣٧ - باب إذا نذ بغير قوم ، فرماه بعضهم بسهم فقتله ، فأراد إصلاحهم ، فهو جاز

غير رافع عن النبي ﷺ

٥٥٤٤ - حدثني محمد بن سلام أخبرنا عمر بن عبيد الطنافسي عن سميد بن مسروق عن عباية بن رفاع عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه قال «كنا مع النبي ﷺ في سفر، فندب بغير من الإبل، قال فرماه رجل بسهم فخبسه، قال ثم قال: إن لما أريد حكايا وابد الوحش، فاعطاكم منها فاصنموا به هكذا. قال قلت يا رسول الله، إنا نكون في اللغز والأصفار، فتريد أن نذبح فلا يكون مدي. قال: أرنا ما نهر - أو أنهر - اللهم وذكرك اسم الله فكل، غير للسن والظفر، فان للسن عظم، والظفر مدي الحبشة»

قوله (باب إذا ندب بغير لقوم فرماه بعضهم بسهم فقتله فأراد إصلاحهم فهو جائز) في رواية الكشميني وإصلاحه، ولكريمة وإصلاحه، غير أن بالافراد أي البعير وضيم الجمع القوم. ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج، وقد تقدم التنبيه عليه في الذي قبله، ومضى في باب ذبيحة المرأة، بحث في خصوص هذه الترجمة، وقوله في هذه الرواية ما أنهر اللهم أو نهر، شك من الراوي والصواب «أنهر»، بالهمز، وقد أزمه الاسماعيل التناقض في هذه الترجمة والتي قبلها. وأشار إلى عدم الفرق بين الصورتين، والجامع أن كلا منهما متعمد بالتذكية، وأجيب بأن الذين ذبحوا في القصة الأولى ذبحوا ما لم يقسم ليغتصروا به فموجبوا بحرمانه إذا ذك حتى يقسم، والذي رمى البعير أراد إبقاء منفعة المالك فافترقا. وقال ابن المنير: نبه بهذه الترجمة على أن ذبح غير المالك إذا كان بطريق التعنى كما في القصة الأولى فاسد. وأن ذبح غير المالك إذا كان بطريق الإصلاح المالك خفية أن تفوت عليه المنفعة ليس بفاسد

٣٨ - **باب** أكل المضطر؛ لقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون. إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾ وقال ﴿فمن اضطر في شخصه غير متجانف لإثم﴾ وقوله ﴿فكلوا مما ذكركم اسم الله عليه إن كنتم بآياته مؤمنين. وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكركم اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه، وإن كنتم أتعبدون بأهوائهم بغير علم؛ إن ربك هو أعلم بالمتدين﴾ وقوله جل وعلا ﴿قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه، إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم﴾ وقال ﴿فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا، واشكروا نعمة الله إن كنتم إياه تعبدون. إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن الله غفور رحيم﴾

قوله (باب إذا أكل المضطر) أي من الميتة، وكناه أشار إلى الخلاف في ذلك وهو في موضعين: أحدهما

في الحالة التي يصح الوصف بالاضطرار فيها لبجاح الأكل ، والثاني في مقدار ما يؤكل . فأما الأول فهو أن يصل به الجوع الى حد الهلاك أو الى مرض يفضي اليه ، هذا قول الجمهور . وعن بعض المالكية تحديد ذلك بثلاثة أيام ، قال ابن أبي حمزة : الحكمة في ذلك أن في الميتة سمية شديدة ولو أكلها ابتداء لأمفكته ، فشرع له أن يجوع ليصير في بدنه بالجوع سمية أشد من سمية الميتة فإذا أكل منها حينئذ انتضرره ، وهذا ان ثبت حسن بالغ في غاية الحسن ، وأما الثاني فنذكره في تفسير قوله تعالى ﴿ متجانف لإثم ﴾ وقد مره فتادة بالمتعدى وهو تفسير معنى ، وقال غيره الإثم أن يأكل فوق سد الرق ، وقيل فوق العادة وهو الراجح لاطلاق الآية . ثم محل جواز الصبح أن لا يتوقع غير الميتة عن قرب ، فإن توقع امتنع إن قوى على الجوع إلا أن يمهده ، وذكر إمام الحرمين أن المراد بالصبح ما ينتقى الجوع لا الامتلاء حتى لا يبق لطعام آخر مساخ فان ذلك حرام . واستشكل بما في حديث جابر في قصة العنبر حيث قال أبو عبيدة ، وقد اضطررتم فاكلوا ، قال فأكلنا حتى سمننا . وقد تقدم البحث فيه مبسوطا . قوله (لقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا اكُلوا من طيبات ما رزقناكم - الى قوله - فلا إثم عليه) كذا لابن ذر ، وساق في رواية كريمة ما حذف ، وقوله (غير باغ) أي في أكل الميتة ، وجعل الجمهور من البغى العصيان فنعموا العاصي بسفوره أن يأكل الميتة وقالوا : طريقه أن يتوب ثم يأكل ، وجوزوه بعضهم مطلقا . قوله (وقال فن اضطر في خمسة) أي بجاعة (غير متجانف) أي مائل . قوله (وقوله : فاكلوا ما ذكر اسم الله عليه أن كنتم بأبائهم مؤمنين) زاد في رواية كريمة الآية التي بعدها الى قوله (ما اضطررتم اليه) وفي نسخة : الى بالمعتدين ، وبه أظهر مناسبة ذكر ذلك هنا ، واطلاق الاضطرار هنا تمسك به من أجاز أكل الميتة للمأمر وحمل الجمهور المطلق على التقيد في الآيتين الأخيرتين . قوله (وقوله جل وهلا : قل لا أجد فيها أوحى الى محرما) ساق في رواية كريمة الى آخر الآية وهي قوله (غفور رحيم) وبذلك يظهر أيضا وجه المناسبة وهو قوله (فن اضطر) . قوله (وقال ابن عباس : مهراقا) أي فسر ابن عباس المسفوح بالمهران ، وهو موصول هند الطبراني من طريق علي بن أبي طلحة عنه . قوله (وقوله : فاكلوا ما رزقكم الله حلالاتيا) كذا ثبت هنا في نسخة الأصلية وسقط الباقي ، وساق في نسخة الصغاني الى قوله (خذير) ثم قال الى قوله (فان الله غفور رحيم) قال الكرماني وغيره : عقد البخاري هذه الترجمة ولم يذكر فيها حديثا إشارة الى أن الذي ورد فيها ليس فيه شيء على شرطه فاكثفي بما ساق فيها من الآيات ، ويحتمل أن يكون بعضنا قسم بعض ذلك الى بعض هند تبييض الكتاب . قلت : والثاني أوجه ، والثاني بهذا الباب على شرطه حديث جابر في قصة العنبر ، فلمله فسد أن يذكر له طريقا أخرى

(عاتمه) : اشتمل كتاب الذبائح والصيد من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وتسعين حديثا ، المعلق منها أحد وعشرون حديثا والبقية موصولة . المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة وسبعون حديثا ، والخالص أربعة عشر حديثا واتفق مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عمر في النهي عن أن تصبر الهيمة ، وحديث ابن عباس فيه ، وحديث عبد الله بن زيد في النهي عن المتلة ، وحديث ابن عباس والحكم بن عمرو في الحر الأهلية ، وحديث ابن عمر في النهي عن ضرب الصورة . وفيه من الآثار عن الصحابة ثلث وأربعون أثرا ، والله سبحانه وتعالى أعلم

تم الجزء التاسع

ويليه إن شاء الله الجزء العاشر وأوله (كتاب الاحاسي) والحمد لله أولا وآخرا

فهرس

الجزء التاسع من فتح الباري

(٦٦ - كتاب فضائل القرآن)

رقم ٤٩٧٤ - ٥٠٧٧

صفحة	الباب
٧٨	٢٢ القراءة عن ظهر القلب
٧٩	٢٣ استذكار القرآن وتعاونه
٨٣	٢٤ القراءة على الدابة
٨٣	٢٥ تعليم الصبيان القرآن
٨٤	٢٦ نسيان القرآن ، وهل يقول نسييت آية كذا وكذا ؟
٨٧	٢٧ من لم ير بأساً ان يقول سورة البقرة وسور كذا وكذا
٨٨	٢٨ الترتيل في القراءة
٩٠	٢٩ مد القراءة
٩٢	٣٠ الترجيع
٩٢	٣١ حسن الصوت بالقراءة
٩٣	٣٢ من أحب أن يسمع القرآن من غيره
٩٤	٣٣ قول المقرئ للقارئ : حسبك
٩٤	٣٤ في كم يقرأ القرآن ؟
٩٨	٣٥ البكاء عند قراءة القرآن
٩٩	٣٦ إثم من رآيا بقراءة القرآن ، أو تاكل به أو غربه
١٠١	٣٧ اقرءوا القرآن ما اتلفت عليه قلوبكم

(٦٧ - كتاب النكاح)

رقم ٥٠٦٣ - ٥١٠٠

١٠٤	١ الترغيب في النكاح
١٠٦	٢ من استطاع منكم الباءة فليتزوج

صفحة	الباب
٣	١ كيف نزل الوحي ؟ وأول ما نزل
٨	٢ نزل القرآن بلسان قريش والعرب
١٠	٣ جمع القرآن
٢٢	٤ كاتب النبي ﷺ
٢٣	٥ أنزل القرآن على سبعة أحرف
٢٨	٦ تأليف القرآن
٤٣	٧ كان جبريل يمرض القرآن على النبي ﷺ
٤٦	٨ القراء من أصحاب النبي ﷺ
٥٤	٩ فضل فاتحة الكتاب
٥٥	١٠ فضل سورة البقرة
٥٧	١١ فضل سورة الكهف
٥٨	١٢ فضل سورة الفتح
٥٨	١٣ فضل قل هو الله أحد
٦٢	١٤ فضل المعوذات
٦٣	١٥ نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن
٦٤	١٦ من قال لم يترك ﷺ إلا ما بين الدفتين
٦٥	١٧ فضل القرآن على سائر الكلام
٦٧	١٨ الرواة بكتاب الله عز وجل
٦٨	١٩ من لم يتغن بالقرآن
٧٣	٢٠ اغتباط صاحب القرآن
٧٤	٢١ خيركم من تعلم القرآن وعلمه

صفحة	الباب	صفحة	الباب
١١٢	٣	من لم يستطع منكم الباءة فليصم	١٦٢
١١٢	٤	كثرة النساء	١٦٤
١١٥	٥	من هاجر أو عمل خيراً تزويج امرأة ،	١٦٥
		فله ما نوى	١٦٦
١١٦	٦	تزوج الممسرة الذي معه القرآن والاسلام	١٧٤
١١٦	٧	قول الرجل لأخيه انظر أى زوجتى شئت	١٧٥
		حتى أنزل لك عنها	
١١٧	٨	ما يكره من التبتل والخصاء	١٧٨
١٢٠	٩	نكاح الأبكار	
١٢١	١٠	تزوج الثيبات	١٨٠
١٣٣	١١	تزوج الصغار من الكبار	١٨٢
١٢٤	١٢	إلى من ينكح وأى النساء خير	١٨٨
١٢٦	١٣	اتخاذ المرأرى ، ومن اعتق جاريتته ثم	١٨٩
		تزوجها	١٩٠
١٢٩	١٤	من جعل عتق الأمة صداقها	١٩٠
١٣١	١٥	تزوج الممسرة	١٩١
١٣١	١٥	الاكفاء في الدين	١٩٤
١٣٦	١٦	الاكفاء في المال وتزويج اقل المثرية	
١٣٧	١٧	ما يتق من شؤم المرأة	١٩٧
١٣٨	١٨	الحرمة تحت العبد	١٩٨
١٣٩	١٩	لا يتزوج أكثر من أربع	١٩٨
١٣٩	٢٠	(وأما نكح اللاتي أوضعنكم)	٢٠١
١٤٦	٢١	من قال لا رضاع بعد حولين	٢٠١
١٥٠	٢٢	لبن الفحل	٢٠٢
١٥٢	٢٣	شهادة المرضعة	٢٠٤
١٥٣	٢٤	ما يحل من النساء وما يحرم	٢٠٥
١٥٧	٢٥	وربائبكم اللاتي في حجوركم	٢١٦
١٥٩	٢٦	وأن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف	٢١٧
١٦٠	٢٧	لا تنكح المرأة على عمتها	٢١٩

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٢١	٥٤	٢٥٤	٨٢
الصفرة للزوج		حسن المعاشرة مع الأهل : حديث أم	
٢٢١	٥٥	زوج	
وليمة النبي ﷺ بزئب		٢٧٨	٨٣
٢٢١	٥٦	موعظة الرجل ابنته لحال زوجها	
كيف يدعى للزوج ؟		٢٩٣	٨٤
٢٢٢	٥٧	صوم المرأة بائن زوجها تطوعا	
الدعاء للنسوة اللاتي يمدن العروس		٢٩٣	٨٥
والعروس		لا تأخذ المرأة في بيت زوجها لأحد	
٢٢٣	٥٨	إلا بأذنه	
من أحب البناء قبل الغزو		٢٩٥	٨٦
٢٢٤	٥٩	الجنة عامة من دخلها المساكين ، والنار	
من بنى بإسراء وهي بنت سبع سنين		عامة من دخلها النساء	
٢٢٤	٦٠	٢٩٨	٨٧
البناء في السفر		كفران العشير وهو الزوج	
٢٢٤	٦١	لزوجك عليك حق	
البناء بالانهار بغير مركب ولا نيران		٢٩٩	٨٩
٢٢٥	٦٢	المرأة راضية في بيت زوجها	
الأنماط ونحوها للنساء		٣٠٠	٩١
٢٢٥	٦٣	الرجال قوامون على النساء	
النسوة اللاتي يمدن المرأة إلى زوجها		٣٠٠	٩٢
٢٢٦	٦٤	هجرة النبي ﷺ نساء في غدير بيوتهن	
الهدية للعروس		٣٠٢	٩٣
٢٢٨	٦٥	ما بكره من ضرب النساء	
استعارة الثياب للعروس وغيرها		٣٠٤	٩٤
٢٢٨	٦٦	لا تطيح المرأة زوجها في مصيبة	
ما يقول الرجل إذا أتى أهله		٣٠٤	٩٥
٢٢٩	٦٧	وإن امرأة خافت من بعلها نفوزا	
الوليمة حق		٣٠٥	٩٦
٢٣١	٦٨	المعول	
الوليمة ولو بشاة		٣١٠	٩٧
٢٣٧	٦٩	القرفة بين النساء إذا أراد سفرا	
من أولم على بعض نساؤه أكثر من بعض		٣١٢	٩٨
٢٣٨	٧٠	المرأة تهب يومها من زوجها اضرتها	
من أولم بأقل من شاة		٣١٣	٩٩
٢٤٠	٧١	العدل بين النساء	
حق إجابة الوليمة والدعوة		٣١٣	١٠٠
٢٤٤	٧٢	إذا تزوج البكر على الثيب	
من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله		٣١٤	١٠١
٢٤٥	٧٣	إذا تزوج الثيب على البكر	
من أجلب إلى كراع		٣١٦	١٠٢
٢٤٦	٧٤	من طاف على نساؤه في فصل واحد	
إجابة الداعي في العرس وغيره		٣١٦	١٠٣
٢٤٨	٧٥	دخول الرجل على نساؤه في اليوم	
ذهاب النساء والصبيان إلى العرس		٣١٧	١٠٤
٢٤٩	٧٦	إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض	
هل يرجع إذا رأى منكرا في الدعوة ؟		في بيت بعضهم فأذن له	
٢٥١	٧٧	حب الرجل بعض نساؤه أفضل من بعض	
قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم		٣١٧	١٠٥
٢٥١	٧٨	المنشع بما لم يئل ، وما ينهى من افتخار	
التقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس			
٢٥٢	٧٩		
المداراة مع النساء			
٢٥٢	٨٠		
الوصاة بالنساء			
٢٥٤	٨١		
قوا أنفسكم وأهليكم نارا			

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٣١٩	١٠٧ الغيرة	٣٦١	٤ بالطلاق
٣٢٥	١٠٨ غيرة النساء ووجدهن	٣٦٧	٥ من أجاز طلاق الثلاث
٣٢٧	١٠٩ ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والانصاف	٣٦٩	٦ من خير لسانه
٣٣٠	١١٠ يقتل الرجال ويكثر النساء	٣٧١	٧ إذا قال قارفتك أو سرحتك أو الخلية أو البرية أو ما عني به الطلاق فهو على نيته
٣٣٠	١١١ لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم	٣٧٤	٨ من قال لاسرائه أنت على حرام
٣٣٢	١١٢ ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس	٣٨١	٩ (لم تحرم ما أحل الله لك)
٣٣٣	١١٣ دخول المتشبهين بالنساء على المرأة	٣٨٧	١٠ لا طلاق قبل النكاح
٣٣٦	١١٤ نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ردية	٣٨٨	١١ إذا قال لاسرائه وهو مكروه هذه أختي فلا شيء عليه
٣٣٧	١١٥ خروج النساء لحوائهن	٣٩٤	١٢ الطلاق في الاخلاق والكراهة والسكران
٣٣٧	١١٦ استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد	٤٠٣	١٣ والمجنون وأمرها والفلط والنسيان
٣٣٨	١١٧ ما يصل من الدخول والنظر إلى النساء في الرضاع	٤٠٤	١٤ في الطلاق والشرك وغيره
٣٣٨	١١٨ لا تبشر المرأة المرأة فتنتها لزوجها	٤٠٦	١٥ الخلع وكيف الطلاق فيه
٣٣٩	١١٩ قول الرجل لأطرفن البيلة على نسائه	٤٠٨	١٦ اتفاق وهل يشتر بالخلع عند الضرورة
٣٣٩	١٢٠ لا يطرق أهله ليلاً إذا أطال الغيبة مخافة أن يجنونه أو يلتمس ضراتهم	٤١٠	١٧ لا يكون بيع الأمة طلاقاً
٣٤١	١٢١ طلب الولد	٤١٠	١٨ خيار الأمة تصح العبد
٣٤٢	١٢٢ تستعد المنيعة وتمشط الشعثة	٤١٦	١٩ شفاعته التي يملك في زوج بريرة
٣٤٣	١٢٣ (ولا يبدن ذيفتهن إلا لبعوثهن)	٤١٧	٢٠ إنما الولاء لمن أعتق
٣٤٤	١٢٤ (والذين لم يلبعوا الحلم منكم)	٤٢٠	٢١ (ولا تنكحوا المشركت حتى يؤمن)
٣٤٤	١٢٥ قول الرجل لصاحبه هل أعرستم البيلة	٤٢٠	٢٢ نكاح من أسلم من المشركت وهدتهن
		٤٢٥	٢٣ إذا أسلمت المشركت أو النصرانية تحت الذي أو الحرب
		٤٢٥	٢٤ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر
		٤٢٩	٢٥ حكم المفقود في أهله وماله
		٤٣٧	٢٦ الظهار وقول الله تعالى قد سمع الله قول
		٤٣٥	٢٧ التي تجادل في زوجها
		٤٣٨	٢٨ الإشارة في الطلاق والأمور
			٢٩ اللعان وقول الله تعالى والذين يرمون

(٦٨ - كتاب الطلاق)

رقم ٥٧٥١ - ٥٧٥٠

٣٤٥	١ (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعلتهن وأحصوا العدة)
٣٥١	٢ إذا طلق الحائض تعتد بذلك الطلاق
٣٥٥	٣ من طلق . وهل يراجع الرجل امرأته

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٤٨٢	٤٤	أرواحهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم	٤٨٢
٤٨٤	٤٥	إذا عرض بنى الولد	٤٨٤
٤٨٤	٤٦	إحلاف الملاعن	٤٨٤
		يبدأ الرجل بالتلاعن	٤٨٥
		اللعان ، ومن طلق بعد اللعان	٤٨٦
		التلاعن في المسجد	٤٨٧
		قول النبي ﷺ لو كنت راجعا بغير بنته	٤٨٨
		صداق الملاعنة	٤٨٩
		قول الإمام للتلاعنين إن أحكما كاذب ،	٤٩٠
		فهل منكما نائب ؟	٤٩١
		التفريق بين التلاعنين	٤٩٢
		يلحق الولد بالملاعنة	٤٩٣
		قول الامام القم بين	٤٩٤
		إذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة	٤٩٥
		زوجها غيره فلم يحسبها	٤٩٦
		(واللائ يقسن من الحيض من نسائك	٤٩٧
		إن ارتبتم)	٤٩٨
		وأولات الأحمال أجملن أن يضعن	٤٩٩
		حملن	٥٠٠
		(والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة	٥٠١
		قروء)	٥٠٢
		قصة فاطمة بنت قيس وقول الله تعالى	٥٠٣
		واقفوا لله وبكم لافرجوهن من بيوتهن	٥٠٤
		المطلقة إذا غشى عليها في مسكن زوجها	٥٠٥
		أن يقتحم عليها أو تبدو على أهلها	٥٠٦
		بفاحشة	٥٠٧
		ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله في	٥٠٨
		أرحامهن	٥٠٩
٤٨٢	٤٤	وبعولتهن أحق بردهن	٤٨٢
٤٨٤	٤٥	مراجعة الخائف	٤٨٤
٤٨٤	٤٦	تعدد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر	٤٨٤
		وعشرا	٤٨٥
		الكحل للحادة	٤٨٦
		القسط للحادة عند الطهر	٤٨٧
		نكيس الحادة ثياب المصعب	٤٨٨
		والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا	٤٨٩
		مهر البنى ، والنكاح الفاسد	٤٩٠
		المهر للدخول عليها	٤٩١
		التمتع لى لم يفرض لها	٤٩٢
(٦٩ - كتاب النفقات)			
وفى ٥٣٠١ - ٥٣٠٢			
٤٩٧	١	فضل النفقة على الأهل	٤٩٧
٥٠٠	٢	وجوب النفقة على الأهل والعيال	٥٠٠
٥٠١	٣	حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله ،	٥٠١
		وكيف نفقات العيال	٥٠٢
٥٠٤	٤	(والوالدات يرضعن أولادهن حولين	٥٠٤
		كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة)	٥٠٥
٥٠٤	٥	نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ، ونفقة	٥٠٤
		الولد	٥٠٥
٥٠٦	٦	حمل المرأة في بيت زوجها	٥٠٦
٥٠٦	٧	عادم المرأة	٥٠٦
٥٠٧	٨	خدمة الرجل في أهله	٥٠٧
٥٠٨	٩	إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بنهر	٥٠٨
		أهله ما يكفيها وولدها بالمعروف	٥٠٩

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٥٩٠	٧ إماعة الأذى عن الصبي في العقبة	٥٦٦	٤١ الرطب والتمر وقول الله تعالى (ومدى إليك مجذع النخلة تساقط عليك رطبها جنيا)
٥٩٦	٣ الفرع	٥٦٩	٤٢ أكل الجوار
٥٩٩	٤ العترة	٥٦٩	٤٣ العجوة
	(٧٢ - كتاب الذبائح والصيد)	٥٦٩	٤٤ القران في التمر
	رقم ٥٤٧٥ - ٥٤٤٤	٥٧٢	٤٥ القثاء
٥٩٨	١ التسمية على الصيد	٥٧٢	٤٦ بركة النخل
٦٠٣	٢ صيد المعراض	٥٧٢	٤٧ جمع اللونين أو الطعامين مرة
٦٠٤	٣ ما أصاب المعراض بمرضه	٥٧٤	٤٨ من أدخل الضيفان عشرة عشرة والجلوس
٦٠٤	٤ صيد القوس		على الطعام عشرة عشرة
٦٠٧	٥ الخذف والبندقية	٥٧٥	٤٩ ما يكره من النوم والبقول
٦٠٨	٦ من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية	٥٧٥	٥٠ الكباش وهو ثمرة الأراك
٦٠٩	٧ إذا أكل الكلب	٥٧٦	٥١ المضمضة بعد الطعام
٦١٠	٨ الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة	٥٧٧	٥٢ لغى الأصابع ومصها قبل أن تمسح بالتمديد
٦١١	٩ إذا وجد مع الصيد كلبا آخر	٥٧٩	٥٣ التمديد
٦١٢	١٠ ما جله في التصيد	٥٨٠	٥٤ ما يقول إذا فرغ من طعامه
٦١٣	١١ التصيد على الجبار	٥٨١	٥٥ الأكل مع الخادم
٦١٤	١٢ (أحل لكم صيد البحر)	٥٨٢	٥٦ الطعام الشاكر مثل الصائم الصابر
٦٢٠	١٣ أكل الجراد	٥٨٣	٥٧ الرجل يدهى إلى طعام فيقول وهذا هو
٦٢٢	١٤ آنية الجوس والمينة	٥٨٤	٥٨ إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشاءه
٦٢٣	١٥ التسمية على الذبيحة ، ومن ترك متعمدا	٥٨٥	٥٩ (فاذا طعمتم فانتشروا)
٦٣٠	١٦ ما ذبح على النصب والاصنام		(٧١ - كتاب العقبة)
٦٣٠	١٧ قول النبي ﷺ فليذبح على اسم الله		رقم ٥٤٦٧ - ٥٤٧٤
٦٣٠	١٨ ما أنهر الدم من النصب والمسدرة والحديد	٥٨٧	١ نسمة المولود غداة يولد لمن لم يبق ونحوه

صفحة	الكتاب	صفحة	الكتاب
٦٣٢	١٩ ذبيحة المرأة والامة	٦٥٨	٣٠ جلود الميتة
٦٣٣	٢٠ لا يذكي بالسن والعظم والظفر	٦٦٠	٣١ المسك
٦٣٤	٢١ ذبيحة الاحرار ونحوم	٦٦١	٣٢ الارنب
٦٣٦	٢٢ ذبائح اهل الكتاب ونحومها من اهل	٦٦٢	٣٣ الضب
	الحرب ونحوم	٦٦٧	٣٤ إذا وقعت الفأرة في السن الجامد
٦٣٨	٢٣ ما ند من البهائم فهو بمنزلة الوحش		أو الذائب
٦٤٠	٢٤ النحر والذبح	٦٧٠	٣٥ الوسم والعلم في الصورة
٦٤٢	٢٥ ما يسكره من المثلة ، والمصبورة ،	٦٧٢	٣٦ إذا أصاب قوم غنيمة فذبح بعضهم منها
	والجيفة		أو لبلا بنير أمر اصحابهم لم تؤكل
٦٤٥	٢٦ لحم الدجاج	٦٧٢	٣٧ إذا ند بعير لقوم فرماه بعضهم
٦٤٨	٢٧ لحوم الخيل		فقتله
٦٥٣	٢٨ لحوم الحمر الانسية	٦٧٣	٣٨ أكل المضطر
٦٥٦	٢٩ أكل كل ذي ناب من السباع		